مصباح الهدى
في
شرح العروة الوثقى

للمؤلف الفقيه العصامي

آية الله السيد محمد تقي الطباطبائي

مدّ ظله

مؤسسة التاريخ العربي

بيروت - لبنان

١٢

أحكام الحج

مصباح الهدى

في

شرح العروة الوثقى

لمؤلفه الفقيه الفنانى

الحاج الشيخ محمد تقي الآملي

عفي عنه

شبكة الفكر

alfeker.net

الجزء الثاني عشر

مؤسسة التاريخ العربي

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى
١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

THE ARABIC HISTORY
Publishing & Dstributing

مؤسسة التاريخ العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

العنوان الجديد

بيروت - طريق المطار - خلف غولدن بلازا - هاتف ٠١/٥٤٠٠٠٠ - ٠١/٤٥٥٥٥٩ - فاكس ٨٥٠٧١٧ - ص.ب. ١١/٧٩٥٧

Beyrouth - Air port street - Golden plazza - Tel: 01/540000 - 01/455559 - Fax: 850717 - p.o.box 7957/11

بسم الله الرحمن الرحيم

و به نستعين

الحمدلله رب العالمين وصلى الله على رسوله واله الطاهرين ولعنته الله على اعدائهم ـ اجمعين وبعد: فمما من الله على بلطفه ان وقفنى لطبع المجلد الثانى عشر من كتاب مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى و هو احسن الشروح للعروه ويتضمن هذا الجزء مسائل فروع الاستطاعه من ـ المسئله الى المسائل الطرافه ومشروطه تأليف آية الله العظمى الحاج الشيخ محمدتقى الاملى طيب الدرسه.

و قد طبع للمرة الاولى فى سنه ١٤٠٢ الهجرية بايران ـ طهران التى نهضت بمشروعه مكتبه ولى العصر.

فالكتاب يحتوى على خلاصة ماوصل اليه الفكر الاسلامى فى مراحل تطوره فى البحث عن ـ المسائل الفقهيه وكيفيه استنباطها من الكتاب الكريم والسنه النبويه الصحيحه عن طريق الائمه من اهل بيت النبوة صلوات الله عليهم اجمعين.

احمد ميرخانى

ترجمه وجيزه للمولف قدس الله روحه

هو العلامه المتبحر فى المعقول والمنقول الشيخ محمدتقى الاملى ولد فى طهران فى ١١ ذى ـ القعده سنه ١٣٠٤ الهجريه و تربى فى حجر والده الفقيه الحكيم المولى محمدالاملى قدس سره الذى كان من العلماء المتبحرين فى العلوم الاسلاميه واشتغل هو عند والده وغيره مجدا ساعيانى ايامه و ليالیه حتى فاق اقرانه و قرء السطوح العليا عندافاضل ذلك العصر ولما بلغ من العمر ستا و ثلاثين سنه ها جرالى النجف الاشرف سنه ١٣٤٠ و حضر عند اعلام العصر كالشيخ مهدى النوائى المازندرانى والشيخ ضياء الدين العراقى والسيدابى الحسن الاصفهانى والشيخ ميرزا حسين النائينى قدس الله اسرارهم و حضر عند استاده العراقى قدس سره دوره كامله من علم الاصول وكان يقول حضرت عنده من اول الشبهه الوجوبيه فلما اتم الدوره انتقل الى درس المحقق النائينى قدس سره فحضر عنده جميع مباحث الالفاظ و بعض الادله العقليه و من الفقه جميع كتاب الصلوه والمكاسب

المحرمهومن كتاب البيع الى اشتراط القدره على التسليم فى البيع و كان مجدا فى الحضور محافظا ان لايفوته من افادات اساتيده شئ فاذا رجع الى منزله كتب ما سمعه من اساتيده ببيان رائق مستقصى لايشذ عن قلمه نكتة و لاتحقيق الى ان رأى نفسه فى غنى عن الحضور عندهم فرجع الى وطنه طهران واشتغل بامامة الجماعه فى مسجد مجدالدوله الذى كان يصلى فيه والده قدس الله روحه و كان رجوعه من النجف الاشرف اوائل سنه ۱۳۵۳ وكان يحضر عنده من كان يريد التعلم من افاضل الطلبه وكان يؤلف فى مباحث الفقه والاصول وهوفى طهران كما ياتى فى فهرست مولفاته و كان هو قدس سره على جانب عظيم من التقوى لم يؤخذ عليه زله ولاهفوه منذ شبابه الى ان بلغ من العمر ۸۷ سنه فانتقل الى رحمه ربه فى ليله ۲۹ شهر شوال سنه ۱۳۹۱ الموافق اخر شهر آذر ۱۳۵۰ وحمل نقشه الشريف الطاهر الى مشهد الرضا (ع) حسب وصيته فدفن فى حديقة الرضوان قريبا من قبر المرحوم السيد ميرزا حسين السبزوارى رحمة الله عليه فعاش سعيدا ومات حميدا وابقى الذكر الجميل والاثار الحسنه والمولفات القيمه .

(فهرست مولفاته و طريقته فى التاليف)

كان رحمه الله رحيب الصدر طويل البال فى التاليف حسن السليقه يرد فى الموضوع من طريقه لمستقيم لايمنعه عن ايضاح المطلب ضيق صدر ولاضجر بل كان همه ان لايشذ عن قلمه نكته ولاتحقيق مع توضيح فى العباره و شرح فى البيان ولايجعل القارى فى حرج للتدبر فى الكلام المعقد المرموز .

و مولفاته قسمان (الاول) تقريرات دروس اساتيده وهى ماتلى .

(۱) كتاب الصلوه من تقريرات ما افاده الاستاد المحقق النائينى (قده) مطبوع فى ثلاثه اجزاء و يشتمل على جميع مباحث الصلوة الاصلوة الاصلوة الجمعه حيث لم يتعرض لها الاستاذ فى درسه .

(۲) حاشيه على المكاسب من اول المكاسب المحرمه الى اشتراط القدره على التسليم حيث ها جرر حمه الله الى طهران فى اثناء بحث استاده النائينى و قد طبع فى طهران فى جزئين .

(۳) تقريرات بحث استاده المرحوم السيد ابى الحسن الاصفهانى (قده) فى الاصول بصورة الحاشيه على الكفايه من اول الاستصحاب الى اخر الكتاب و قد طبع فى طهران .

(۴) تقرير بحث استاده المحقق النائينى (قده) فى الاصول فى مباحث الالفاظ مشروحا" بعبارات واضحه ولم يطبع بعد ويلحق به ماحضره عند استاده من الادله العقليه .

(۵) تقرير بحث استاده المحقق الشيخ ضياء الدين العراقى (قده) و قد كتب جميع مباحث لالفاظ بصوره الحاشيه على الكفايه والادله العقليه بصورة التقرير .

(القسم الثانى) ما الفه من نتائج افكاره ، وقد كتبه فى طهران بعد رجوعه من النجف الاشرف ، واليكم التفصيل .

(۱) مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى و قد طبع من اجزاء احد عشر جزء افى زمان حيوته

(قده) و بلغ الجزء الحاد يعشر الى احكام الاستطاعه ولم يتصدلشرح كتاب الصلوه اعتمادا على ما كتبه من تقريرات استاده النائينى (قده) ثم لما طبع و نشر اجزاء هذا الشرح واطلع روادالعلم على جوده التاليف طلبوا منه (قده) ان يشرح كتاب الصلوه ايضا فوعدهم انه بعد اكمال شرح العروه ان يجيب مسئولهم ولكن حال الاجل المحتوم دون انجار ذلك الوعد ، و هذا الذى يقدم اليكم هو الجزء الثانى عشر ينتهى الى شرائط الطواف ، والاجزاء الموجوده التى لم تطبع يشتمل على جميع مباحث الحج ولكنه (قده) لما وصل الى اخر ماكتبه صاحب العروه الوثقى (قده) اتم كتاب الحج الى اخره ولا يقل باقى ماكتبه فى الحج عن جزئين ضخمين ثم انه شرح باقى ما كتبه صاحب العروه الوثقى (قده) الى مبحث اولياء العقد من كتاب النكاح و هذه الاجزاء ايضا لاتقل عن جزئين اوثلاثة لجزاء وفقنا الله تعالى لطبع ذلك .

(٢) الحاشيه على شرح المنظومه للسبزوارى و هذا التاليف كشف الابهاما وحل الاغلاق عن شرح المنظومه و قد طبع مرات و نقد مع طلب حثيث لاساتذه الفلسفه و طلابها .

(٣) مجموعه فى قاعده تى التجاوز والفراغ وقاعده اليد و اماريتها للملكيه و رساله فى الرضاع و احكامه غير مطبوعه .

(٤) رساله فى الرهن مخطوطه .

(٥) رساله فى الوقف مخطوطه .

و كان له (قده) مجلس لبيان اصول الدين للمؤمنين الراغبين فى درك ذلك على وجه الاستدلال وقد طبع من تقريراته التى كتبها بعض افاضلهم جزء افى اثبات الصانع واجزاء اخر فى الصفات الثبوتية والسلبية و بقى الباقى الى مبحث المعاد مخطوطا يبلغ جميعها حوالى الف صفحه .

و كان له (قده) ايضا مجلس فى بيان علم الاخلاق و قد كتب تقريراته بعضهم و طبع ونفدت اجزائه فتصدى صاحب المكتبه المرتضويه لتجديد طبعه بالافست .

هذا مختصر من ترجمه المؤلف (قده) و قد كتب الفاضل الميرزا حسن المصطفوى فى مقدمه الجزء الاول من حاشيه شرح المنظومه شيئا من ترجمته و ترجمة والده المولى محمد الاملى (قدس سرهما) و كان والده رحمه الله فحلا من فحول علمى المعقول و المنقول و من اراد اكثر من ذلك فليراجع هناك ، والله والى التوفتق .

كتبه العبد ضياء الدين الاملى ـ طهران ـ شوال ١٤٠٢

(فی فروع الاستطاعة)

مسئله (۶۴) قدعلم ممامرانه یشترط فی وجوب الحج مضافا الی البلوغ والعقل والحریه، الاستطاعه الماليۃ والبدنیه و الزمانیه و السربیه ،وعدم استلزامه الضرر او ترک واجب اوفعل حرام و مع فقد احد هذه لایجب فیبنی الکلام فی امرین قد مرا شتراط البلوغ والعقل والحریه والاستطاعه الماليه والبدنیه والزمانیه والسربیه فی وجوب الحج ، والمستفاد من دلیل اشتراط البلوغ و العقل و الحریه والاستطاعه الماليه فی وجوبه هو دخل هذه الامور فی ملاک الوجوب و صیروره الحج بهاذا ملاک نظیر صیروره خیاطه الثوب ذاملاک بواسطه الفتق او صیروره شرب المسهل ذا ملاک بواسطه المرض.

و اما الاستطاعه البدنیه والزمانیه والسربیه فلم یعلم من اخذها شرطا للوجوب انها دخیله فی تحصیل الملاک ، بعد الفراغ عن کون الحج مع عدمها ذاملاک کالطهاره بالنسبه الی الصلوه ، حیث انها دخیله فی تحصیل ملاک الصلوه لافی صیروره الصلوه بهاذات ملاک ، و لعل اعتبار عدم استلزام المصیر الی الحج الضرر من هذا القبیل ، حیث ان نفیه ثابت بصوره الارفاق والامتنان ، و هولایلائم الا فیما اذا کان للوضع مقتضی الثبوت حتی یکون الرفع عنده ارفاقا ، فرفع وجوب الحج ، فیما یستلزم الضرر یجب ان یکون فیماکان فی اثبات الوجوب ملاک ، اللهم الا ان یکون الضرر بمرتبه ترتفع به الاستطاعه کمافی ضرر النفس او العرض ، اوبعض مراتب الطرف او الکثیر من المال ، فاذا انتهی الی ارتفاع الاستطاعه بهفید خل فیما یرتفع فیه الوجوب بانتفاء شرطه ، فیرد دبعد القطع بارتفاع الوجوب بین کونه لاجل انتفاء الملاک وبین عدم امکان تحصیله مع تحقق اصل الملاک فیه من جهه الترديد فی کون انتفاء الاستطاعه بالضرر موجبا لانتفاء الملاک او للتعذر عن تحصیله ، هذا ما عندی فی هذا المقام .

(و فی المستمسک) فی هذ ه المسئله مالاباس بالتعرض له

(قال دام ظله) : الضرر الذی یستلزمه السفر الی الحج (تاره یکون بدنیا ـ الی ان قال (واخری) یکون ماليا ، و علی الاخیر یکون دلیل نفی الضرر دالا علی نفی الوجوب ، لکن نفی الوجوب الضرری لایدل علی نفی ملاکه ، لانه دلیل امتنانی ، والامتنان انما یکون برفع الحکم لابرفع ملاکه اذالامتنان فی رفعه ، واذاثبت الملاک فقد استقرالحج فی ذمه المکلف ، و حینئذ یجب علیه الحج فی السنه القابله ولو متسکعا و هوخلاف المدعی من انتفاء الاستطاعه ، وعلی هذا فلایکون لزوم عدم الضرر شرطافی الاستطاعه لدلیل نفی الضرر انتهی ما اردنا نقله.

و فیه اولا ان الملاک امر تکوینی لایکون للـوضع والرفع شرعا " دخل فیه ، ولیس دلیل نفی الضرر متکفلا لرفعه اذا لم یکن وارد اللامتنان حتی یقال لاامتنان فی رفعه بل المرفـوع بدلیل الرفع دائما هوالحکم الشرعی الثابت لولاالضرر نعم رفعه قد یکون بواسطه انتفاء الملاک فی مورد الضرر لاجل دخل عدم الضرر فی تحققه ، و قـد یکون لاجل ارتفاع تمکن المکلف من تحصیله باتیان المـأ موربه لاجل الضرر ، کما اذا انتهی الی الحرج ، وقد یکون لاجل مصلحه ـ التسهیل و لو مع امکان تحصیله باتیان المـأ موربه اذا کانت اهم .

(وثانیا) ان قوله : (واذا ثبت الملاک فقد استقرالحج ، فی ذمه المکلف) مخدوش لانه لم یثبت الملاک لاحتمال ان یکون رفع الحکم فی مورد الضرر لاجل انتفاء الملاک حیث یجمع معه و مع عدم التمکن من تحصیله لاجل الضرر لرفع الید عن تحصیله لمصلحـه اخری اهـم من تحصیله ولو کانت للتسهیل ، مع انه علی تقدیر ثبوته ، لامعنی لاستقرارالحج فی ذمـه المکلف عند ثبوته مع ارتفاع الوجوب عنه ، ولیت شعری مع ارتفاع الوجوب ما الذی یستقر فی ذمه ـ المکلف ، و علیه فلامحل لقوله یجب علیه الحج فی السنه القابله و لو متسکعا ، حیث لم یستقر علیه وجوب الحج فی السنه الا ولی حتی یصیرواجبا علیه فی السنه القابله بل وجوبه فی ـ السنه القابله یتوقف علی استطاعه فیها ، وعلی هذا یکون لزوم الضرر من مسیره فی هذه السنه موجبـا الوجوب عنه فیها سواء کان رافعا للاستطاعه المالیه علی وجه یرتفع برلرفع الملاک اولا ، کمابالنسبه الی بعض آخرمن مراتبه ، هذاماعندی فی هذا المقام ، وعلیه التوکل وبه الاعتصام .

احد هما اذا عتقد تحقق جمیع هذه مع فقد بعضها واقعا ، او اعتقد فقد بعضهـا و کان متحققا ، فنقول :

**اذا اعتقد کونه بالغا اوحرا مع تحقق سائرالشرایط فحج ثم بان انه کان صغیرا او عبدا ، فالظاهر بل المقطوع عدم اجزائه عن حجهالاسلام ،وان اعتقد کونه غیربالغ او عبدا مع تحقق سائرالشرائط واتی به اجزئه عن حجهالاسلام کما مرسابقا ، و ان ترکه مع بقاء الشرائط الی ذی ـ الحجه ، فالظاهر استقرار وجوب الحج علیه ، فان فقد بعض الشرایط بعد ذلک کما اذاتلف ماله وجب علیه متسکعا ، و ان اعتقد کونه مستطیعا مالا وان ماعنده یکفیه فبان الخلاف بعد الحج ففـی اجزائه عن حجهالاسلام و عدمه (وجهان) من فقد الشرط واقعا و من ان القدرالمسلم من عدم اجزاء حج غیرالمستطیع عن حجهالاسلام غیر هذه الصوره ، و ان اعتقد عدم کفایه مالـ عنده من المال و کان فی الواقع کافیا ، و ترک الحج فالظاهرالاستقرار علیه ، وان اعتقدعدم ـ الضرر او عدم الحرج فحج فبان الخلاف فالظاهر کفایته ، و ان اعتقدالمانع من العدو اوالضررا و الحرج فترک الحج فبان الخلاف فهل یستقر علیه الحج اولا ؟ (وجهان) والا قوی عدمه ،لان المناط فی الضرر الخوف وهوحاصل الا اذاکان اعتقاده علی خلاف رویه العقلاء و بدون الفحص

والتفتیش، و ان اعتقد عدم مانع شرعی فحج، فالظاهر الاجزاء اذا بان الخلاف، و ان اعتقد وجوده فترک فبان الخلاف فالظاهر الاستقرار.

فی هذا المتن امور (الاول) اذا اعتقد کونه بالغا اوحرا مع تحقق سائرشرایط وجوب الحج فاتی بالحج بنیه حجه الاسلام ثم بان انه کان صغیرا او مملوکا ـ صح حجه ندبا اذا کان قصده ان یحج حجه الاسلام بعنوان الداعی لا التقیید، و لایجزی من حجه الاسلام لان المستفاد من النصوص الوارده فی اشتراط البلوغ و الحریه فی وجوب الحج هوکون اشترا طهما فی وجوبه شرطا واقعیا بلادخل علم الفاعل وجهله فی ذلک، مضافا الی عدم الخلاف فی عدم الاجزاء و اطلاق غیر واحد من الاخبار المصرحه بعدم الاجزاء، الشامل لما اذا کان حجهما فی حال الصبی اوالرقیه باعتقاد البلوغ او الحریه.

(الامر الثانی) اذا اعتقد کونه غیر بالغ او انه عبد فحج بقصد الحج المندوب بعنوان الداعی لاعلی وجه التقیید صح حجه و وقع عن حجه الاسلام، و قد مر نظیر ذلک فی هذا ـ الکتاب مرا را وقلنا ان المدار فی صحه العبادات هو تعلق اراده الفاعل بعین ما تعلق به اراده الامر و کون ارادته ناشیه عن اراده الامر او ما یرجع الیه من علل ارادته او معالیلها، و کلا ـ الامرین متحققان فی المقام، حیث ان الفاعل یقصد ما اراده الامر و یکون قصده له لاجل ان ـ الامر اراده، غایه الامر انه تخیل کون امره وجوبیا فانکشف انه کان ندبیا اذا لم یکن قصد الوجوب وصفا للامر وللمامور به علی وجه التقیید.

(الامر الثالث) اذا اعتقد کونه غیر بالغ او انه مملوک فترک الحج مع تحقق سائر الشرایط فالظاهر من عباره المتن هو استقرار الحج علیه، و لعل وجهه تحقق شرط الوجوب واقعا، فکما انه عند عدم تحقق شرط الوجوب لایجب علیه واقعا و ان اعتقد الفاعل تحققه فکذلک اذا تحقق الشرط و اخرالحج عن عام الاستطاعه یستقر علیه، مضافا الی اطلاق معقد الاجماع علی استقرار الحج بعد استکمال شرایط وجوبه.

(اقول) سیاتی الکلام فی هذه المسئله اعنی استقرار الحج بالتاخیر فی المسئله (۸۰) عند تعرض المصنف لها و مقتضی الادله الداله علی ذلک هو اختصاص الحکم **بالوقصرفی** ـ التاخیر و اهمل فیکون استقرار الحج علیه عقوبه لتقصیره فی اداء الواجب فلایشمل الدلیل مالو ترک الحج واخره باعتقاد عدم وجوبه علیه. و منه یظهر حکم اطلاق معقد الاجماع المذکور بل ظاهر الجواهر اختصاص الاجماع بصوره الاهمال حیث قال:

لاخلاف و لااشکال نصا و فتوی فی انه یستقر الحج فی الذمه اذا استکملت الشرایط و اهمل حتی فات فیجح فی زمان حیوته و ان ذهبت الشرایط التی لاینتفی معها اصل القدره و یقضی عنه بعد وفاته (انتهی کلامه رفع مقامه).

(الامر الرابع) اذا اعتقد كونه مستطيعا مالا وحج حجه الاسلام فبان بعد الحج انه لم تحصل الاستطاعه له ففی اجزائه عن حجه الاسلام و عدمه و جهان، من فقد الشرط واقعا، و من ان دليل عدم اجزاء حج غير المستطيع عن حجه الاسلام هو الاجماع، والقدر المتيقن منه غير هذه الصوره.

(والاقوی) عدم الاجزاء لعدم انحصار دليل عدم الاجزاء بالاجماع، بل هو مقتضی الاصول والقواعد، فان اجزاء غير المكلف به عن المكلف به محتاج الی الدليل، والمفروض انه كان غير مستطيع واقعا فلم يكن مكلفا بحجه الاسلام، فالماتی به غير المكلف به، غايه الامر انه كان متعلقا للامر الندبی، و سقوط الفرض بالنفل محتاج الی ورود دليل خاص.

(الامر الخامس) اذا اعتقد عدم الاستطاعه و ان ماعنده من المال لايكفيه للحج فترك الحج فبان كفايته فهل يستقر الحج عليه بحيث يجب عليه بعد ذلک ولو متسكعا اولايستقر، وجهان، و قد تقدم نظيره فی الامر الثالث (والحق ـ كما عرفت ـ عدم الاستقرار) خلافا لما فی المتن و وفاقا للمحقق القمی (قده) و ان كان ما حكی عنه من الاستدلال غير وجيه، فانه استدل عليه ـ فيما حكی عنه ـ بانه حال استطاعته لم يكن الحج واجبا عليه لجهله بها، و بعد التذكر لايكون مستطيعا ـ فان فيه ان الجهل بالاستطاعه لاينافی الوجوب فان العلم شرط للتنجز لا اصل التكليف.

فالا ولی الاستدلال لعدم الاستقرار بما تقدم فی الامر الثالث من ان مجرد التاخير لا يوجب الاستقرار مالم يكن مقصرا ولا مهملا، فاذا جهل انه مستطيع و كان معذورا فی جهله فلم يحج فی عام الاستطاعه فلا دليل علی الاستقرار، كما سيأتی فی المسئله الثمانين انشاء الله تعالی.

(الامر السادس) اذا اعتقد عدم الضرر اوعدم الحرج و حج فبان الخلاف و انكشف كونه ضرريا اوحرجيا ففی كفايته عن حجه اسلام و عدمه و جهان، المستظهر عند المصنف (قده) هو الاول.

ويمكن الاستدلال له بوجوه (الاول) ما فی المتن فی الامر الثانی الاتی مما ذكره و جها للاجزاء فی صوره العلم بالحرج و الضرر اذا لم يصلا الی حد الحرمه فانهما انما يرفعان الوجوب والالزام لااصل الطلب، فاذا تحملهما المكلف واتی بالماء موربه كفی و سياتی توضيحه عند تعرض المصنف له.

(الثانی) ان المناط فی الضرر او الحرج هو الخوف منهما علی وجه الموضوعيه، وهو منتف مع الاعتقاد بعدمهما، فالاستطاعه حاصله له بلامانع عنها، فيكون الصادر منه هو حجه الاسلام

(الثالث) ان الحرج اوالضرر و ان كان مانعا عن التكليف الاان دليل مانعيته يختص بمثل

صحیح الحلبی الدال علی منا فاه العذر مع الاستطاعه ، فیدل علی انتفاء الاستطاعه عند تحقق العذر عن الحج ممن ترک الحج ، ولا دلاله له فی تحققه لمن اتی بالحج ففی صحیح الحلبی :

اذا قدر الرجل علی مایحج به ثم دفع ذلک ولیس له شغل یعذره الله تعالی فیه فقد ترک شریعه من شرایع الاسلام ، فانه یدل علی ان ترک الحج مع العذر فی ترکه لایکون ترک شریعه الاسلام ، ولایدل علی ان فعله مع العذر فی ترکه لایکون حجه الاسلام .

(اقول) و مرجع هذا الوجه الی الوجه الاول من دعوی کون المرفوع عند الحرج او الضرر هو الالزام لا اصل الرجحان ، وسیاتی الکلام فیه ، و لکن الوجه الثانی ـ اعنی کون موضوع رفع ـ الحکم هو خوف الضرر او الحرج ـ لاغبار علیه ، فالاظهر ما استظهره المصنف (قده) من الاجزاء والله العالم .

(الامر السابع) اذا اعتقد المانع من المسیر من العدو الضرر او الحرج فترک الحج فبان الخلاف ففی استقرار الحج علیه و عدمه (وجهان) من کون المناط فی الوجوب هو تحقق الاستطاعه واقعا و من ان المناط فی رفع الوجوب هو حصول الخوف من المانع او الضرر او الحرج .

(والحق) هو عدم الاستقرار لما تقدم فی الامر الثالث والامر الخامس من ان استقرار الحج بحیث یجب علیه الحج بعد دلک و لو متسکعا موقوف علی الاهمال و التقصیر فی تاخیر الحج ، و من الواضح انه مع اعتقاد تحقق العذر لایکون مقصرا فی ترک الحج ولا مهملا فلاوجه لاستقرار الحج علیه ، والله العالم .

(الامر الثامن) اذا عتقد عدم مانع شرعی من الحج فحج ثم تبین الخلاف فالظاهر الاجزاء لحصول الاستطاعه ، اما اذا لم تکن الاستطاعه مقیده بعدم مانع شرعی من الحج بل کان تقدیم المانع الشرعی من باب التزاحم و تقدم الاهم ـ لوکان الواجب الشرعی اهم ـ فواضح ، حیث ان التقدیم متوقف علی تنجز الواجب الاهم ، ولاتنجزله مع الاعتقاد بعدمه (و اما اذا کانت ـ الاستطاعه مقیده بعدم استلزام الحج لترک الواجب او فعل المحرم فکذلک ایضا ، لان التقیید بما ذکر مختص بما اذا کان الحج مستلزما لمخالفه حکم شرعی منجز ، دون مالم یثبت تنجزه .

(الامر التاسع) اذا اعتقد وجود مانع شرعی من ترک واجب او فعل محرم فترک الحج فبان الخلاف فالظاهر عدم الاستقرار لما تقدم من عدم الاستقرار الامع التقصیر والاهمال المنتفیین فی المقام ، الا اذا کان اعتقاد وجود المانع لمنشاء غیر عقلائی او بدون الفحص فان مثل ذلک لایکون عذرا فعاللتقصیر و الاهمال ، و هذا واضح ، هذا تمام الکلام فی الامر الاول .

و ثانیهما اذا ترک الحج مع تحقق الشرایط متعمدا او حج مع فقد بعضها کذلک ، اما الاول فلااشکال فی استقرار الحج علیه مع بقائها الی ذی الحجه ، و اما الثانی فان حج مع عدم البلوغ او عدم الحریه فلااشکال فی عدم اجزائه الا اذا بلغ او انعتق قبل احد الموقفین علی

اشکال فی البلوغ قدمر، فی هذا المتن امران (احدهما) انه لااشکال ولاخلاف فی انه اذاترک الحج مع تحقق شرایط وجوبه متعمدا استقر علیه الحج، فیجب علیه فی المستقبل ـ ولومتسکعا، فان اهمل حتی مات یقضی عنه (ففی صحیح محمدبن مسلم) عن الباقر علیه السلام عن رجل مات، ولم یحج حجه الاسلام و لم یوص بها، تقضی عنه قال علیه السلام نعم (وخبرسماعه) عن الصادق علیه السلام عن رجل یموت ولم یحج حجه الاسلام و لم یوص بهاوهوموسر، قال علیه السلام یحج عنه من صلب ماله لایجوز غیرذلک.

ولاکلام فی ذلک، انما الکلام فیما به یتحقق الاستقرار، **وفیه اقوال:**

مختار المصنف هناهو اعتبار بقاء الشرایط الی ذی الحجه وسیاءتی نقل الاقوال وماهو ـ المختار منها فی المسئله (٨٠).

(الامرالثانی) لوحج مع عدم البلوغ فلااشکال ولاخلاف فی صحه حجه ندبا ـ بناءعلی شرعیه عبادات الصبی ـ وکذا لوحج مع عدم الحریه مع اذن مولاه الا انه لایجزی ذلک عن حجه الاسلام، و قد تقدم الکلام فی ذلک فی اول فصل شرایط وجوب حجه الاسلام فی المجلد ـ الحادی عشر.

(و اذا بلغ الصبی) او اعتق العبد قبل تمام الوقوف بالمشعر فاتم الصبی بالغا و العبد حرا یجزی منهما عن حجه الاسلام، مع استکمال سائرالشرائط، و هذا فی العبد بلا اشکال، و اما فی الصبی فمع اشکال عندالمصنف (قده) وان کان الحق عدم الاشکال فیه ایضا و قدمرالکلام فی ذلک ایضا هناک.

و ان حج مع عدم الاستطاعه الماليه فالظاهر مسلميه عدم الاجزاء ولادليل عليه الا الاجماع والافالظاهر ان حجه الاسلام هوالحج الاول و اذا اتی بها کفی ولو کان ندبا کما اذا اتی الصبی صلوه الظهر مستحبا بناء علی شرعیه عبادته فبلغ فی اثناء الوقت فان الاقوی عدم وجوب اعادتها ودعوی ان المستحب لایجزی عن الواجب ممنوعه بعد اتحاد ماهیه الواجب والمستحب نعم لو ثبت تعدد ماهیه حج المتسکع والمستطیع تم ماذکرلا لعدم اجزاء المستحب عن الواجب بل لتعدد الماهیه.

لا اشکال فی استحباب الحج من غیرالمستطیع، و ظاهرالفقهاء الاتفاق علی عدم اجزاء حجه عن حجه الاسلام اذا استطاع بعده، وعن المستند حکایه نفی الخلاف فیه عن بعض، و عن ظاهرالخلاف و المنتهی الاجماع علیه، و استظهر المصنف (قده) من النصوص ان حجه ـ الاسلام هوالحج الاول و انه اذا اتی به کفی ولو کان ندبا، ولم یبین وجه هذا الاستظهار ـ الاقیاس المقام بالصبی اذا اتی بصلوه الظهر فی اول الوقت ندبا ثم بلغ فی اثناء الوقت (و لا یخفی) ما فی دعوی الظهور و القیاس المذکور من الاشکال (وتوضیحه) انه اذا جعل الشارع

امرا اختياريا شرطا لوجوب شي كجعل الاستطاعه شرطا لوجوب الحج فالظاهر كون ذلك الامر الاختياري دخيلا فيما هو ملاك الامر و انه لا ملاك للوجوب بدونه ، فانه لو فرض تمامية الملاك بدونه فاللازم اطلاق الامر بالنسبه اليه ، فلوكان مما يتوقف تحصيل ذلك الملاك التام عليه كالطهاره للصلوه فمقتضى ذلك ترشح الوجوب المقدمي اليه فيجب تحصيله كما انه يجب تحصيل الطهاره للصلوه ففرق واضح بين الامر الاختياري اذا جعل شرطا للتكليف ، و بين الامر الغير الاختياري ، فان الامر الغير الاختياري يمكن جعله موضوعا للتكليف على وجهين (احد هما) ان يكون دخيلا في كون المكلف به ذا ملاك ، كما في جعل دخول الوقت شرطا للصلوه ، فانه لا ملاك للصلوه الا بعد دخول وقتها .

(الثاني) ان يكون دخيلا في امكان تحصيل ذلك الملاك كما في الحج بالنسبه الى الوقت المضروب لاداء مناسكها فيه ، فان الحج بعد حصول الاستطاعه و امكان الخروج مع القافله الاولى او بد خول اشهر الحج ـ على خلاف في ذالك ـ ذا ملاك تام ، و انما يتوقف تحصيل ذلك الملاك على مجيئ وقت الحج .

(فتحصل مما ذكرنا) ان الحج قبل الاستطاعه ليس فيه ملاك الوجوب فمقتضى ـ القاعده هو عدم اجزاء حج غير المستطيع ـ وان كان فيه ملاك الاستحباب ـ (و اما قياس المقام) بعبادات الصبى فمع الفارق فان الظاهر ان سقوط التكليف عن الصبى سيما المراهق المميز ليس من جهه عدم تحقق الملاك فيه بل انما هو امتنان من الله سبحانه بالنسبه اليه و تسهيل و يسر ، و اليه الاشاره بما ورد في الخبر من رفع القلم من الصبى ، اذا لرفع لا يحسن التعبير به الا فيما اذا كان للمرفوع مقتضى للثبوت ، فاذا دل الدليل على مشروعيه عباداته كان ذلك دليلا على صحتها و اجزائها لتحقق الملاك فيها ، و اين هذا من حج غير المستطيع اذا اتى به متسكفان ظاهر الايه المباركه ، و الاخبار هو ان الله سبحانه انما ندب عباده الى حج بيته ، اذا استطاع السبيل اليه و انه انما دعا المستطعين منهم في ابتداء الدعوه لانه رفع التكليف عن غير هم امتنانا عليهم .

(وبالجمله) فمقتضى القاعده هو عدم اجزاء حج المتسكع عن حجه الاسلام ، وانما يحتاج الاجزاء الى الدليل ، فما افاده في المتن من انه لادليل على عدم الاجزاء الا الاجماع لعله في غير محله ، فما تسالم عليه الاصحاب من عدم الاجزاء هو الحرى بالتصديق و الله العالم با حكامه .

و ان حج مع عدم امن الطريق او مع عدم صحه البدن مع كونه حرجا عليه او مع ضيق الوقت كذلك فالمشهور بينهم عدم اجزائه عن الواجب و عن الدروس الاجزاء الا اذا كان الى حد الاضرار بالنفس و قارن بعض المناسك فيحتمل عدم الاجزاء ، ففرق بين حج المتسكع وحج

هولاء ، و علل الاجزاء بان ذلک من باب تحصیل الشرط فانه لایجب لکن اذا حصله وجب ، و فیه ان البناء علی ذلک لایکفی فی حصول الشرط مع ان غایة الامر حصول المقدمه التی هی ـ المشی الی مکه و منی و عرفات ، ومن المعلوم ان مجرد هذا لایوجب الشرط الذی هو عدم الضرر او عدم الحرج ، نعم لوکان الحرج او الضرر فی المشی الی المیقات ولم یکونا حین الشروع فی ـ الاعمال تم ماذکره ، و لاقائل بعدم الاجزاء فی هذه الصوره ، هذا و مع ذلک فالاقوی ماذکره فی الدروس لالماذکره بل لان الضرر و الحرج اذا لم یصلا الی حد الحرمه انما یرفعان الوجوب و الالزام لااصل الطلب فاذا تحملهما واتی بالمامور به کفی المشهور ـ کما فی المتن ـ فی هذه ـ المسئله ایضا هو عدم الاجزاء و وجهه ماتقدم فی المسئله السابقه من ان ظاهر اخذ الاستطاعه موضوعا لوجوب الحج هو عدم تحقق ملاک الوجوب مع عدم الاستطاعه ، فاذا کان الشرط فی ـ الوجوب هو التمکن من الحج بلاحرج و لاضرر فمعها لاملاک لوجوب الحج اصلا ، فلوتکلف الحج لم یات بما هو الواجب ـ اعنی الذی فیه ملاک الوجوب ـ و هذا ظاهر .

(و قد یقال بالاجزاء) لوجهین (احدهما) ما عن الدروس من ان شرط الوجوب و ان لم یجب تحصیله الا انه لو اوجده المکلف وجب المشروط ، فکما انه لو حصل المکلف الاستطاعه ـ المالیه یجب علیه الحج کذلک لو تکلف المشی الی مکه مع وجود الخوف اوالمرض و نحوهما ـ فاللازم وجوب الحج علیه بعد الوصول الی مکه و المشاعر .

(وفیه) ان قیاس الاستطاعه السربیه ـ اعنی عدم الحرج و الضرر فی الطریق و عدم المرض بالاستطاعه المالیه مع الفارق فان الاستطاعه المالیه و ان لم یجب تحصیلها لکنها مما یمکن للمکلف تحصیلها بالاکتساب و التجاره و غیر ذلک ، فاذا حصلت وجب الحج ولکن الاستطاعه السربیه لایفرض تحصیلها بتکلف المسیر مع تحمل الضرر و الحرج ، فان تحملها لایوجب تحقق ماهو الشرط من التمکن من غیر ضرر وحرج کما لایخفی .

(الوجه الثانی) ما استدل به المصنف (قده) من ان الضرر والحرج اذا لم یصلا الی حد الحرمه فانما یرفعان الوجوب والالزام لااصل الطلب فاذا تحملهما واتی بالمامور به کفی کمالو تحمل الحرج فی الطهاره المائیه فانه یجزیه ذلک عن الطهاره الترابیه ، و کذا لوتکلف القیام فی الصلوه و تحمل الحرج مع عدم ایجابه الاضرار بالنفس فانه یجزیه عن الصلوه من جلوس .

(واورد علیه) بانه لم یعرف ان هذا الطلب المدعی ثبوته بعد رفع الوجوب هل هو استحبابی او نوع آخر ، و کیف تولد من رفع الوجوب مالم یکن له عین ولااثر سابق ، فمقتضی حکومه دلیل نفی الضرر والحرج علی ادله الاحکام هو تقیید متعلقاتها بان لاتکون حرجیه ولاضرریه ، فلو تحملهما المکلف واتی بالمامور به کان لغوا فاسدا و حراما تشریعیا ایضا لوکان بداعی امره .

(وفیه) ان دلیل نفی الحرج والضرر اذا لم یصلا الی حد الحرمه ـ مقتضاه جواز ترک ـ

الواجب اذا لزم من فعله الحرج او الضرر فمدلول دليل نفيهما هوالترخيص فی ترک الماموربه فی مورد حصولهما و من الواضح ـ کما قرر فی الاصول ـ ان مدلول الامر هو بعث المکلف الی فعل المامور به فاذا لم يرد ترخيص فی ترکه يحکم العقل بلزوم اتيانه والانبعاث من بعث المولی اداء لوظيفه العبوديه، و اما مع ورود الترخيص فی الترک فالعقل حاکم بجواز الترک مع تحقق اصل الطلب و البعث، و يعبر عن هذا النوع من الطلب ـ اعنی البعث مع الترخيص فی الترک ـ بالاستحباب، فما استدل به المصنف (قده) لاثبات الاجزاء فی غايه المتانه.

و اما عدم وجود الملاک مع عدم الاستطاعه فانما هوفی الاستطاعه الماليه لاالاستطاعه السربيه، فان الدليل علی عدم وجوب الحج مع خوف الطريق او المرض و محو هما انماهودليل نفی الحرج والضرر، و قد اتضح ان مفاد دليل نفيهما امتنان من الله سبحانه علی عباده و ترخيص فی ترک الماموريه فی موردهما فيما اذا لم يصلا الی حدالحرمه، والامتنان فی ترخيص الترک لايوجب رفع اصل ملاک وجوب الحج، بل الملاک متحقق، فاذاتحمل المشقه واتی بالحج فاللازم هوالاجزاء، والله العالم.

هذا فيما اذا لم يصل الحرج والضرر الی حدالحرمه، و اما مع وصولها الی حد يحرم معه الاقتحام فلايخلوعن صور (منها) ما اذا کان ارتکاب الحرام فی المقدمات الی الوصول الی ـ الميقات و التلبس بالاحرام، ففی الحدائق الفرق بين مالو اتفق له الوصول الی الميقات بای نحو کان ثم حصلت الاستطاعه له من الميقات و بين من کان بعيدا لايمکنه المسير الابحصول الاستطاعه من بلده و محل اقامته و قال فی الاول بالاجزاء اذا حصلت الاستطاعه من الميقات و فی الثانی بعدم الاجزاء و اعتبار الاستطاعه من محله فی کفايه حجه عن حج الاسلام.

ولا يخفی ان ماذکره (قده) لايرجع الی محصل، لان الکلام ليس فی اشتراط الاستطاعة و امکان السير من محله حتی يقال بما افاده من الفرق بل لااشکال و لاخلاف فی عدم وجوب الحج علی من لم يتمکن من السير من محله، و انماالکلام فی انه اذا تکلف السير وسافر بمشقه حتی اذا وصل الميقات تمکن من اتيان الحج من غير مشقة و لاضرر فهل يکون حجه هذا مجزيا عن حج الاسلام اولا، و لعل الاظهر هو عدم الاجزاء، و ذلک لان السير الممنوع شرعا فی صوره ـ الفرض و ان کان اجنبيا عن نفس الواجب ـ اعنی اعمال الحج ـ الا ان نفس المنع شرعا من ـ السفر الی الحج تعجيزشرعی رافع للاستطاعه، وقد عرفت سابقا انه مع عدم الاستطاعه لاملاک للحج حتی يوجب الاتيان به الاجزاء، فالمقام نظير الاتيان بالطهوة قبل الوقت، حيث انه لاملاک للصلوه قبل دخول وقتها، وانما قلنا بالاجزاء فی صوره عدم وصول الحرج والضرر الی حدالحرمه من جهه ان مدلول دليل رفع الحرج والضرر حينئذ امتنان محض غير موجب لارتفاع الملاک عن الماموربه، و بعباره اخری عدم وجوب الحج والترخيص فی ترکه حينئذ رخصه لاعزيمه، اما اذا

وصل الی حدالحرمه فالسقوط عزیمه و لیس من باب الامتنان .

(و منها) ما اذا کان ارتکاب الحرام مقارنا مع بعض المناسک و لکنه لم یتحد معه ، کما لوتحمل المرض فی اثناء الاحرام اودافع العد و او غلبه العطب علی وجه لایتحمل عاده ،ومقتضی ما استظهرنا هوعدم الاجزاء هیهنا ایضا ، و علی القول بالاجزاء فی الصوره السابقه فالظاهرهنا ایضا الاجزاء ــ کما قواه ، بعض الاصحاب ــ فان النهی انما تعلق بوصف خارج عن العباده فلم یتحد متعلق الامر والنهی ، و عن کشف اللثام القول بعدم الاجزاء و جعل الاجزاء احتمالا .

(و منها) ما اذا کان ارتکاب الحرام فی نفس المنسک کما اذا کان الحرج و الضرر فی نفس الاعمال بان کان بعض الاعمال موجبا للوقوع فی الحرج الذی لایجوز تحمله ، واولی بعدم الاجزاء هیهنا لسرایه الحرمه الی نفس العباده ، الموجبه لبطلانها راسا ، والله الهادی الی الصواب .

مسئله (۶۶) اذا حج مع استلزامه لترک واجب او ارتکاب محرم لم یجزه عن حجه الاسلام و ان اجتمع سائر الشرایط لالان الامر بالشئی نهی عن ضده ، لمنعه اولا و منع بطلان العمل بهذا النهی ثانیا لان النهی متعلق بامر خارج ، بل لان الامر مشروط بعدم المانع و وجوب ذلک الواجب مانع و کذلک النهی المتعلق بذلک المحرم مانع و معه لاامر بالحج ، نعم لوکان الحج مستقرا علیه و توقف الاتیان به علی ترک واجب او فعل حرام دخل فی تلک المسئله و امکان ان یقال بالاجزاء لما ذکر من منع اقتضاء الامر بالشیئی للنهی عن ضده و منع کون النهی المتعلق بامر خارج موجبا للبطلان قد مر فی الامر الرابع من الامور المذکوره فی طی المسئله الثالثه و ــ الثلاثین و فی الامر الثانی من الامور المذکوره فی طی المسئله الرابعه والستین انه لو استلزم ــ الحج ترک واجب فوری کانفاذ غریق او حریق ، او توقف علی ارتکاب محرم کما اذا توقف علی رکوب دابه غصبیه او المشی فی الارض المغصوبه لایجب علیه الحج لکونه عند استلزامه لترک ــ الواجب من قبیل الدوران بین الواجب المطلق والواجب المشروط ، والحکم فیه هوتقدیم الواجب بالمطلق ،وعند استلزمه لارتکاب الحرام من قبیل الدوران بین الواجب المشروط والحرام المطلق فیقدم ترک الحرام المطلق علی فعل الواجب المشروط لزوال شرط الوجوب من ناحیه فعلیه الحرام المطلق ،وهذا هوالسبب فی عدم وجوب الحج فی المقام ،لاماقیل من ان الحج یصیر حینئذ منهیا عنه لکونه ضدالفعل الواجب او مقدمه لفعل الحرام و ذلک للمنع من اقتضاء الامر بالشیئی للنهی عن ضده الخاص اولا و منع اقتضائه بطلان الضد لکون النهی متعلقا بالوصف الخارج اعنی کونه موجبا لترک الواجب ــ و مثله لایوجب الفساد ثانیا ،ولان ادراج المسئله فی باب الضد انما یتم فیما اذا کان الواجب الذی یفوت بالسفر الی الحج ضدالنفس عمل الحج حتی یصیر حرمه ترکه مستلزما لحرمه الحج ،واما اذا کان ضدا للمسیر الی الحج مثل ترک الصلوه الواجبه فی طی الطریق فلایکون من صغریات مسئله الضد ،لکون وجوب السفر الی الحج مقدمیا والواجب المقدمی توصلی ،یجتمع

مع الحرام .

واما التمسك بكون الحج مقدمه للحرام ـ فيما اذا استلزم فعل الحرام ـ ففيه ان مقدمه الحرام انما تسرى الحرمه اليه اذا كانت مقدمه منحصره لا مطلقا ، مضافا الى ما عرفت من ان الحرمه حينئذ واردة على الوصف الخارجي للحج ـ اعني كونه موجبا لفعل الحرام ومثله لا يقتضي الفساد

(وبالجمله) فالعمده في المقام دوران الامر هنا بين الواجب المشروط والواجب المطلق او الحرام المطلق ، وحيث ان الحج مشروط بالاستطاعه يكون اشتغال الذمه بذلك الواجب المطلق و كذا تعلق النهى بذلك الامر المحرم را فعا لاستطاعه العبد شرعا ، ومعه لا يجب الحج ، لكون القدره والتمكن شرطا شرعيا بالنسبه الى الحج وشرطا عقليا بالنسبه الى ذلك الواجب المزاحم مع الحج اوذلك الحرام ، ولذا لو كان مستقرا عليه لا يجرى فيه ما ذكر ، فلو حج مع استلزامه لترك الواجب او فعل الحرام مع استقرار الحج عليه صح حجه اذا لم يكن نفس النسك متعلقا للنهى ، بل كان النهى متعلقا بمقدمات الحج ، وهذا ظاهر .

(ومما ذكرنا ظهر) ان المقام ليس من باب تزاحم الواجبين حتى يرا عى فيه الا هم والمهم ، فلو كان الواجب الذى يلزم من السفر الى الحج تركه في ادنى مراتب الضعف فمقتضى ما ذكرنا سقوط الحج لكون الحج واجبا مشروطا بالاستطا عه وذلك الواجب مطلقا ، والواجب المشروط بالقدره ينتفى موضوعه مع تزا حمه بالواجب الذى لم يوخذ في موضوعه التمكن والقدره ، وكذا الكلام في الحرام الذى يلزم من المسير الى الحج والله الهادى الى سواء السبيل .

مسئله (٦٧) اذا كان في الطريق عدو لا يندفع الا بالمال فهل يجب بذله و يجب الحج اولا ،

اقوال : ثالثها الفرق بين المضر بحاله وعدمه فيجب في الثانى ، دون الاول ، اذا كان في الطريق من يتوقف طيه على دفع مال اليه فلا يخلو عن صور ، (الاولى) ان يكون سادا للطريق ما نعا عن العبور ولا يمكن رفعه الا ببذل مال اليه ، والحكم في هذه الصوره انه مع عدم انحصار الطريق به يكون مستطيعا يجب عليه الحج ، لتمكنه من المسير بلا بذل ما به يرفع السد عن الطريق ، و ذلك لا مكان السير من طريق آخر ، وهذا ظاهر ، ومع انحصار الطريق به لا يكون مستطيعا ولا يجب عليه الحج ، لعدم تخليه السرب التى هى من شرائط الوجوب وان كان يمكن رفعه بالبذل ، لكن البذل يكون من قبيل تحصيل الا ستطاعه ، وقد مر مرارا انه لا يجب تحصيلها ـ و ان كان يجب الحج بعد حصولها .

(الصوره الثانيه) ان يكون قصده اخذ المال من العابر قهرا عليه كاللص ، حيث انه لا يكون سادا عن العبور ، بل انما هو حرامى يريد السرقه فيتو قف الذهاب من هذا الطريق على ذهاب المال بالسرقه ولا اشكال في وجوب الحج ، وتحقق الا ستطاعه مع عدم انحصار الطريق بذلك اذا اختار هذا الطريق بذهاب ماله (و مع الانحصار به) ينبغى الفرق بين ما اذا كان دفع ما يوخذ منه حرجا

اوضر را عليه فيقال بعدم الوجوب لفقد الاستطاعة حينئذ ،وبين مالم يكن كذلك فيقال بالوجوب ، لتحقق الا ستطاعه .

(الصوره الثالثه) ان يكون قصده اخذ المال بعنوان ماكانوا ياخذون باسم حق العبور عندهم بالخاوه ،وهذه هي المراده مما في المتن ، ففي وجوب الحج معه ووجوب بذله مع التمكن منه مطلقا اواذا لم يكن مجحفا اوعدم وجوبه مطلقا ، وجوه بل اقوال .

ذهب المحقق في الشرايع الى الاولى ،واختاره في المدارك والمنسوب الى الشيخ وجماعه هو عدم الوجوب مطلقا .ومختار المحقق في المعتبر هو التفصيل بين المجحف وغيره ،وعليه غير واحد من الاصحاب .

(واستدل للاول) عنى الوجوب مطلقا بصدق الا ستطاعه السربيه مع التمكن من الا داء و كون البذل من مقدمات وجود الواجب لاوجوبه فيكون كاثمان الالات وان توقف تحصيلها على الشراء باكثر من اثمان امثالها مع التمكن منه .

واستدل الشيخ (قده) لعدم الوجوب مطلقا بعدم صدق تخليه السرب ،فلا يكون مستطيعا بالاستطاعه السربيه ـ كما في الصوره الا ولى التى يكون المانع فيها مانعا عن السير كما عرفت ـ وبانه من قبيل تحصيل شرط الوجوب فلا يكون واجبا ،وبانه اعانه على الظلم فلا يكون جائزا ،وبانه كاخذ المال قهرا فلا يجب معه الحج كمالا يجب فيما اذا توقف على بذله قهرا .

(واورد على الاول) بالمنع من عدم تحقق الاستطاعه السربيه لان الطريق مفتوح عليه وانما يتوقف السير فيه على بذل شيئى من المال كما يتوقف على بذله لشراء الالات واستيجار الراحله فيكون من مقدمات الوجود لا الوجوب ،ومنه يظهر سقوط الوجه الثانى اعنى قوله هو من قبيل تحصيل شرط الوجوب .

(ويرد على الثالث) المنع عن كونه اعانه على الظلم ،ومنع حرمه مثل هذه لا عانه لو سلم كونها اعانه ،لكونها كدفع المال الى الظالم مصانعه لاستنقاذ مسلم من الهلاك .

وفي المدراك ان المد فوع على هذا الوجه لم يقصد به المعاونه على الظلم بل التوصل الى فعل الواجب ،وهو راجح شرعا لا مرجوح (انتهى) ولعل ما افاده مبنى على القول باختصاص حرمه مقدمه الحرام بما اذا قصد التوصل بها الى الحرام ،كما قد يقال باختصاص وجوب المقدمه بما قصد بها التوصل الى الواجب (ولا يخفى مافيه) من المنع حسبما قرر في الاصول .

(ويرد على الرابع) اولا المنع من عدم وجوب الحج اذا توقف على بذل شيئى من المال قهرا ، كما يوبده ـ بل يدل عليه ـ استمرار السيره في عير واحد من الا زمنه بين الناس من العوام والخواص على وجوب الحج على المستطعين في جميع الا عوام مع عدم انفكاك الطريق من الحاجه الى بذل المال المجحف المضر ، بل عن الا خذ قهرا ان لم يدفع بالاختيار ـ وان كان الغالب

تعـددالطـريـق والتمكـن من السير في طريق خال عن ذلك الموجب لتحقق الا ستطاعه به فان اختار السائر ذاك الطريق المحتاج الى البذل وقع حجه عن حجه الاسلام .

(وثانيا) المنع من عدم وجوب الحج فيما اذا توقف على البذل اختيار الوقلنا بعدم وجوبه فيما اذا توقف على اخذ ماله قهرا ،وذلك لان بذل المال بالاختيار على الوجه الذي يعبر الاخذون عنه بالعطيه او (بالبخشش) ليس فيه مشقه زائده بخلاف اخذه قهرا فان فيه غضاضه تامه على اهل المروه لا تتحمل عاده ولا يلزم من عدم وجوب تحمله عدم وجوب البذل ، مع ما بينهما من الفـرق هذا .

(وقد يقال) بالفرق بينهما بان الثابت في بذل المال بالاختيار هو الثواب من الله سبحانه وهو دائم ،وفي الاخذ قهرا هو العوض وهو منقطع (ولا يخفى ما فيه) لان المسلم نفسه تابى ان يوحـد منه ماله قهرا ـ ولو كان برجاء ثواب الله تعالى ـ واعطاء الثواب بعد الاخذ منه ظلما لا يوجب حسن الرضا بالظلم والاخذ القهري فحديث دوام الاجرا و الثواب وانقطاع العوض الدنيوي وان كان صحيحا ولكن لا يجدي في الفرق فيما نحن بصدده ، فهذا الوجه ليس بشيئي .

(والا قوى) هو التفصيل بين كون بذل المال قهرا مجحفا مضرا بحاله و مؤديا الى الضرر والحرج فيسقط الوجوب ،وتنتفي الاستطاعه ،وبين ما لم يكن كذلك فيجب الحج وتتحقق الاستطاعه اما السقوط في الاول فلا دله نفي الحرج والضرر ،واما الوجوب ،في الثاني فلما عرفت من صدق الا ستطاعه و تايده بالسيره المستمره ،والله الهادي الى سواء السبيل .

مسئله (٦٨) لو توقف الحج على قتال العدو لم يجب حتى مع ظن الغلبه عليه والسلامـه و قد يقال بالوجوب في هذه الصوره لا اشكال في سقوط الحج فيما اذا توقف على قتال العدو مع الخوف وعدم ظن السلامه لا نتفاء الا ستطاعه السربيه وعدم صدق تخلي السرب و مع ظن الغلبه عليـه والسلامه ففي سقوطه و عدمه قولان ،المحكي عن المبسوط والشرايع و كشف اللثام هو الاول ، و عن المنتهى ،والتحرير و محتمل التذكره والاخير .

(ويستدل للاول) بالا صل اعني به اصاله البرائه عن وجوب الحج عند الشك فيه وصدق عدم التخليه وعدم وجوب القتال الا للدعاء الى الاسلام ،فيما كان العدو من الكفار ،اوللدفع فقط اذا كانوا مسلمين ، مع ان المفروض عدم كون القتال معهم **في المقام لشيئي مما ذكر وبدعوى الفخر الاجماع على** السقوط فيما اذا علم اداء السير الى القتال ولو مع ظن السلامه ،حيث قال في شرح عباره القواعد :

"ولو افتقر الى القتال فالاقرب السقوط مع ظن السلامه "ان المراد بالظن هنا العلم العادي لانه مع الظن بالمعنى المصطح عليه يسقط اجماعا انتهى .

(ويستدل للثاني) ببطلان الرجوع الى الاصل العملي مع وجود الدليل الاجتهادي و صدق التخليه للسرب ،لان المدار في التخليه على التمكن من السير بلاحرج ولاضرر ،وهو متحقق ،وكون

الدفاع في المقام ايضا من النهي عن المنكر ، ومنع الاجماع على السقوط مع ظن السلامه ، و هذا الاخير هو الا قوى الا مع الحرج او خوف الضرر المعتد به عند العقلاء ، والا فمع ظن السلامه يجب عليه الحج ، والله العالم .

مسئله (٦٩) لو انحصر الطريق في البحر وجب ركوبه الا مع خوف الغرق او المرض خوفا عقلائيا او استلزامه الا خلال بصلوته او ايجا به لاكل النجس او شربه ولو حج مع هذا صح حجه لان ذلك في المقدمه و هي المشي الى الميقات كما اذا ركب دابه غصبيه الى الميقات لا اشكال في كون طريق البحر كطريق البر و مع انحصار الطريق فيه فمع ظن السلامه على وجه لا يكون خوف في ركوبه يجب الحج ، ومع عدمه وتحقق خوف الغرق من ركوبه خوفا عقلائيا يسقط الحج ، ومع عدم انحصار الطريق فيه فان تساويا في غلبه السلامه المعتد بها عند العقلاء او اختص احد الطريقين بها دون الاخر وجب عليه الحج ، لصدق الاستطاعه السربيه ، ويتخير في صوره التساوى ، ويتعين اختيار الما ءمون منهما من العطب في صوره اختصاص احدهما به ، ومع التساوى في العطب يسقط الفرض ، وانما يسقط الحج اذا حصل الخوف ، في ابتداء السيرا و حصل في اثنائه لكن مع عدمه في الرجوع .

ولو حصل في الاثناء مع كون المقام في محل حصوله والرجوع عنه الى محله كلها مخوفا مع التساوى في درجه الخوف ففي ترجيح الذهاب لحصول المرجح فيه بالحج او ترجيح السقوط كما لو حصل الخوف ابتداء لفقد الشرط (احتمالان) قرب الاول منهما في المدارك و رجح الاخير في الجواهر لصدق عدم التخليه و عدم الاستطاعه والخوف من الذهاب ولاينا فيه اشتراك الرجوع و المقام في الخوف مع الذهاب ، لان المانع عن الا ستطاعه هو الخوف من الذهاب ، وهو متحقق ، وليس المعتبر في منعه عدم الخوف في الرجوع ، بل مع الخوف فيهما يكون الخوف من الذهاب متحققا فيكون ما نعا عن الاستطاعه كما ان الخوف من المرض في الذهاب لا يكون منعه عن الاستطاعه في ـ الذهاب متوقفا على انتفاء الخوف في تركه ، بل هو مانع و لوكان في المقام او الرجوع خوف حدوث المرض ايضا .

(فان قلت) مع تساوى الذهاب والمقام والرجوع في الخوف ، لا يحرم عليه الذهاب ، لتساويه في الخوف مع المقام والرجوع ، ومع تحريمه يجب عليه الدهاب لانتفاء المانع عنه .

(قلت) المانع هو نفس الخوف في الذهاب و ليست حرمته دخيله في انتفاء الاستطاعه حتى يكون مستطيعا مع عدم حرمته ، بل في كل مورد يكون فيه الحرج او الضرر ينتفي الا ستطاعه مع ـ الرخصه في الترك ـ ولو مع جواز تحملها باختيار السفر .

وفي حكم الخوف من ركوب البحر ركوبه اذا استلزم الاخلال بواجب كترك الصلوه مثلا او ارتكاب محرم كاكل النجس او شربه ـ ولكن مع تفصيل في ذلك :

فان الواجب الذى يلزم الاخلال به اما ان يكون له البدل كالصلوه مع الطهاره المائيه ، واما ان يكون ممالا بدل له ،وفيما له البدل فاما يجوز تعجيز المكلف نفسه عنه والا تيان ببدله بعد صيرورته عاجزا عنه اولا يجوز و فيمالا يجوز ذلك فاما ان يكون مساويا مع الحج فى الملاك ، اويكون ملاك احد هما اهم .

ويختلف الحكم فى هذه الصور : اما اذا كان الواجب ماله البدل مع جواز تعجيز المكلف نفسه عنه والاتيان با لبدل فلا ينبغى الاشكال فى وجوب الذهاب الى الحج ،لانه من قبيل تزاحم مالا بدل له مع ماله البدل ،والذهاب الى الحج وان كان موجبا لعجز المكلف عن المبدل الا ان المفروض جواز التعجيز فى المورد ،والحكم فى تزاحم مالا بدل له مع ماله البدل هو تعين الا تيان بمالا بدل له وترك ما له البدل و الاكتفاء ببدله .

وفيمالا بدل له اوماله البدل ولكن مع عدم جواز تعجيز المكلف ،نفسه عن المبدل فمع اهميته ذلك الواجب يجب الا تيان به ويسقط الحج و مع تساويهما فى الملاك اواهميه الحج ففى وجوب تقديم ذاك الواجب وسقوط الحج او تعين الاتيان بالحج مع اهميته والتخيير بينهما ،مع تساويهما فى الملاك (وجهان) ظاهر الفتاوى الاول ،ولعل وجهه هو كون المورد من قبيل تزاحم الواجب المشروط مع الواجب المطلق فان الحج مشروط شرعا بالقدره والتمكن ،فاذا زاحمه واجب مطلق ارتفع التمكن والقدره فلا يتحقق شرط الوجوب ،هذا ،ولكن لا يجترء على الفتوى بسقوط الحج اذا توقف المسير اليه على ترك اى واجب كان ولو كان مثل رد السلام فانه لا يخلو عن الاشكال .

(ومما ذكرناه) فى توقف المسير على ترك الواجب يظهر حكم توقفه على فعل الحرام مثل اكل النجس اوشربه (وكيف كان) فلو ذهب الى الحج فيما لا يجوز المسير اليه فحج صح حجه ويجزى عن حجه الاسلام ،لان الخوف اوترك الواجب اوفعل الحرام يكون فى مقدمات الحج لا فيه نفسه ، والمفروض ان وجوب المقدمه توصلى يصح اتيانها بالحرام كركوب الدابه الغصبيه الى الميقات ، مع احتمال عدم الاجزاء بعد فرض كون الخوف اوترك الواجب اوفعل الحرام فى الطريق موجبا لارتفاع الاستطاعه السربيه فلا يكون حجه حج الاسلام ،والله الهادى .

مسئله (۷۰) اذا استقر عليه الحج و كان عليه خمس او زكوه ، او غيرهما من الحقوق الواجبه وجب عليه ادائها ولا يجوز له المشى الى الحج قبلها ،ولو تركها عصى واما حجه فصحيح اذا كانت الحقوق فى ذمته لا فى عين ماله و لكن ما يصرفه فى مؤنته من المال الذى لا يكون فيه خمس اوزكوه اوغيرهما اوكان مما تعلق به الحقوق ولكن كان ثوب احرامه وطوافه وسعيه وثمن هديه من المال الذى ليس فيه حق بل و كذا اذا كانا مما تعلق به الحق من الخمس والزكوه الا انه بقى عنده مقدار مافيه منهما بناء على ما هو الاقوى من كونهما فى العين على نحو الكلى فى المعين لا على وجه الاشاعه .

قد تقدم فى المسئله التاسعه عشر من مسائل الاستطاعه حكم ما اذا كان عليه خمس او زكوه

وكان له من المال مايكفيه للصرف لاحدالا مرين من الحج اوالخمس والزكوه ،وهذه المسئله فى حكم من كان له مايكفيه للحج واداء الخمس والزكوه ،وفيها صور .

(الاولى) ما اذا استقر عليه الحج و كان عليه خمس او زكوه ،او شيئى من الحقوق الواجبه ـ ولوكانت من حقوق الادميين كالدين المطالب به ـ وجب عليه ادائها ولايجوز له المشى الى الحج قبل ادائها اذا لم يتمكن من ادائها فى السفر ،وذلك لان الخمس والزكوه من الحقوق التى تجب ادائها فى الحال مع وجود المستحق و امكان ادائها اليهم لان المستحقين بوجودهم مطالبون مطالبه اقتضائيه لمكان استحقاقهم فلا يرضون بالتاخير ،فتكون كالدين الشخصى الذى يطالب صاحبه مع استحقاقه المطالبه .

هذا مع عدم تمكن ادائها فى السفر ،ومع تمكنه منه فلايجب التعجيل فى الاداء ولاتقديمه على السفر ولا يسقط الحج ،ولكن عدم وجوب التعجيل مغيى بما ادالم ينته الى التسويف ـ كما فى غير المسافر ايضا ،وهذا لعله ظاهر و لعل اطلاق المتن ايضا ،محمول على ذلك .

(الثانيه) لوترك ادائها عصيانا واشتغل بالحج فحج صح حجه اذا كانت الحقوق فى ذمته لافى عين ماله بان تلفت العين التى تعلق بها الزكوه اوالخمس بتقصيرمنه ،وذلك لكون المقام من قبيل المتزاحمين الذين يكون احد هماهم وقدتركه عصيانا و اشتغل بالمهم فانه يصح منه المهم اما بالملاك فقط اوبالا مرالترتبى ايضا .

(الثالثه) ما اذا كانت الحقوق فى عين ماله ولكنه لم يحرف ذاك المال فى مصارف حجه بل من ماله الاخرالذى لايكون متعلق تلك الحقوق ـ اما بعدم تعلقه اصلا ـ كالمال الذى انتقل اليه بالارث اولكونه مما ادى ماتعلق به واطلقه عماتعلق به من الحقوق ،والحكم فيها كالحكم فى الصوره الثانيه ،حيث انه وان عصى فى تاخير الاداء ولكن حجه صحيح لوجود الملاك والا مرالترتبى على ماهوالتحقيق ،من صحه الترتب .

(الرابعه) ما إذا كان ما يصرفه فى الحج من المال الذى تعلق به الحق ،ولكن كان ثوبه الذى يحرم فيه ويطوف ويصلى ويسعى فيه و كذا ثمن الهدى ـ من المال الذى ليس فيه حق ،وهذا ايضا يصح حجه ـ وان كان عاصيا فى تاخير الاداء .

(الخامسه) ما اذا كان الذى يصرفه فى ماذكر من الثواب و ثمن الهدى مما تعلق به الحق ، و هذا ايضا يصح حجه لو بقى عنده مما تعلق به الحق شيئى يفى بما عليه منه ـ بناء على كون تعلق الزكوه والخمس بالمال على نحو الكلى فى المعين ـ كما عليه المصنف (قده) فان من ثمرات هذا المبنى صحه تصرفات مالك العين فيها اذا بقى من العين به مقدار ما تعلق بها من الحق حسبما فصل فى ـ المكاسب فى مسئله بيع صاع من الصبره ،وقد حققنا ذلك ايضا فى كتاب الزكوه والخمس و قلنا هناك ان تعلقهما بالعين كتعلق حق الزوجه برقبه عين البناء ، فى مسئله الارث ،ولازم ذلك صحه الحج

فی هذا الفرض، ولکن الاحتیاط مما لا ینبغی ترکه، لذهاب المشهور الی کون تعلقهما بالعین علی نحو الشرکه والاشاعه.

مسئله (۷۱) یجب علی المستطیع الحج مباشره فلا یکفیه حج غیره عنه تبرعا او بالاجاره اذا کان متمکنا من المباشره بنفسه قد حقق فی الاصول ان الاصل عند الشک فی اعتبار المباشره فی سقوط التکلیف وعدمه هو الاعتبار، فلا یصح الاکتفاء فی امتثاله باتیان غیره سواء کان اتیا به بالاجاره او بالتبرع، الا اذا قام الدلیل علی عدمه، ولم یقم دلیل علی جواز الاستنابه فی الحج عن الحی مع تمکن المکلف من المباشره بنفسه او جوازا لتبرع عنه، بل الدلیل قائم علی عدم الجواز کما سیاتی البحث عنه فی مبحث النیابه عن الحج.

مسئله (۷۲) اذا استقر الحج علیه ولم یتمکن من المباشره لمرض لم یرج زواله وحصر کذلک او هرم بحیث لا یقدر او کان حرجا علیه فالمشهور وجوب الاستنابه علیه بل ربما یقال بعدم الخلاف فیه وهو الاقوی وان کان ربما یقال بعدم الوجوب، وذلک لظهور جمله من الاخبار فی الوجوب.

اذا استقر الحج علی المکلف ولم یحج حتی زال تمکنه من المباشره فی اتیانه لعارض من مرض او حصر لم یرج زواله او هرم لا یقدر معه او کان حرجا علیه فالمشهور وجوب الاستنابه علیه، وفی المسالک والروضه دعوی الاجماع علیه، حیث یقول اما لو استقر ثم عرض المانع وجبت الاستنابه قولا واحدا.

(وقد استدل علی ذلک) بغیر واحد من الاخبار لا تخلو دلالتها علی الوجوب من الضعف (کصحیح عبدالله بن سنان) عن الصادق علیه السلام قال ان امیر المؤمنین علیه السلام امر شیخا کبیرا لم یحج قط ولم یطق الحج لکبره ان یجهز رجلا یحج عنه (وخبر معاویه بن عمار) عن الصادق علیه السلام قال ان علیا رای شیخا لم یحج قط، ولم یطق الحج من کبره فامره ان یجهز رجلا، فیحج عنه (وصحیح محمد بن مسلم) عن الباقر علیه السلام قال کان علی (ع) یقول: لو ان رجلا اراد الحج فعرض له مرض او خالطه سقم فلم یستطع الخروج فلیجهز رجلا من ماله ثم لیبعثه مکانه (وصحیح الحلبی) عن الصادق علیه السلام: وان کان موسرا وحال بینه وبین الحج مرض او حصر او امر یعذره الله فان علیه ان یحج من ماله صروره لا مال له (وخبر علی بن ابی حمزه) عن رجل مسلم حال بینه وبین الحج مرض، او امر یعذره الله تعالی فیه: ان علیه ان یحج رجلا من ماله صروره لا مال له.

وانت تری ان شیئا من هذه الاخبار لا دلاله فیه علی وجوب الاستنابه فی خصوص من استقر علیه الحج، وانما تدل علی ذلک باطلاقها، بل ظاهر صحیح ابن سنان و خبر معاویه بن عمار بیان تجهیز من لم یستقر علیه الحج لکبره، وصحیح محمد بن مسلم لا ظهور له فیمن استقر علیه الحج وان لم یکن ظاهرا فی غیره ایضا، وصحیح الحلبی وخبر ابن ابی حمزه ظاهران فیمن عرض له عارض یمنعه من الحج وکان مما یعذره الله فی ترکه، ولا حاجه فی منع دلالتهما الی التمسک باشتمالها علی ما لم یقل به احد من لزوم کون النائب صروره لا مال له.

(والمحكي عن المستند) عدم وجوب الاستنابه، ويستدل له بعد تضعيف دلالة الاخبار المتقدمه، بخبر سلمه بن حفص عن الصادق عليه السلام ان رجلا اتى عليا عليه السلام ولم يحج قط فقال اني كثير المال و فرطت في الحج حتى كبرت سني فقال عليه السلام تستطيع الحج، فقال لا، فقال له علي عليه السلام ان شئت فجهز رجلا ثم ابعثه يحج عنك (وهو ظاهر) في كون مورده من استقر عليه الحج لقول السائل (وفرطت في الحج) ووجه دلالته على عدم الوجوب هو انا طه بعث النائب بمشيه المكلف، حيث انها تنافي الوجوب (ومثله خبر القداح) عن الباقر عليه السلام ان عليا عليه السلام قال لرجل كبير لم يحج قط: ان شئت ان تجهز رجلا ثم ابعثه يحج عنك، وهذا الخبر وان لم يكن ظاهرا في خصوص من استقر عليه الحج الا انه مثل الخبر الاول في الدلالة على عدم الوجوب (وربما يستدل ايضا) بصحيح محمد بن مسلم المتقدم في ادله قول المشهور، وذلك من جهه تعليق الامر بالاستنابه فيه على اراده الحج، الدال بمفهومه على عدم الوجوب في صوره عدم ارادته، فيحمل على الاستحباب للاجماع على عدم التفصيل بين اراده الحج و عدمها.

(والاقوى ما عليه المشهور) من وجوب الاستنابه وذلك للاجماع المدعى كما عن الشهيد الثاني (قده) و غيره، ولدلاله الاخبار المتقدمه باطلاقها وان لم يكن موردها خصوص من استقر عليه الحج، بل يمكن الاستدلال على الوجوب في مورد الكلام بالفحوى لاولويه الوجوب فيمن استقر عليه، ولذا وقع الخلاف في الوجوب فيمن لم يستقر عليه الحج كما سياتي واما ما استدل للمستند فضعيف (اما اولا) فلعدم ظهور التعليق على المشيه في عدم الوجوب في المقام، وذلك لمفروغيه اشتغال ذمته بالحج بحيث لو مات كان عليه ان يوصي به وكان على الورثه ان يستنيبوا عنه فاذا جاز الاستنابه في حيوته كان مساوقا للوجوب بعد تمكنه من ذلك لوجوب الخروج عن عهده دين الله سبحانه، ولعل تعليق الحكم، على المشيه لطف في التعبير لكون المخاطب كبير السن، واما تعليق الامر بالاستنابه باراده الحج في خبر محمد بن مسلم فهو من قبيل التعليق على تحقق الموضوع نظير ان ركب الامير فخذ ركابه، فان من لا يريد الحج راسا لا وجه لامره بالاستنابه.

(واما ثانيا) فلانه لو فرض دلاله خبر سلمه و خبر القداح على عدم الوجوب وجب طرحهما لاعراض المشهور عنهما، قلا محيص عن الاخذ بما هو المشهور، والله العالم.

واما ان كان موسرا من حيث المال ولم يتمكن من الحج مع عدم استقراره عليه ففي وجوب الاستنابه وعدمه قولان لا يخلو اولهما من قوه لاطلاق الاخبار المشار اليها وهي وان كانت مطلقه من حيث رجاء الزوال وعدمه لكن المنساق من بعضها ذلك مضافا الى ظهور الاجماع على عدم الوجوب مع رجاء الزوال وقع الخلاف في وجوب الاستنابه فيمن لم يستقر عليه الحج، فعن الاسكافي والشيخ وابي الصلاح وابن البراج الوجوب وهو ظاهر المحقق في الشرايع و العلامه في المنتهى (واستدل له) ـ باطلاق الاخبار المتقدمه فيمن استقر عليه الحج بل ظاهر صحيح الحلبي المتقدم هو كونه

فيمن لم يستقر عليه الحج ،حيث يقول: وان كان موسرا وحال بينه و بين الحج مرض او حصر او امر يعذره الله فان عليه ان يحج من ماله ضرورة لا مال له ،فانه ظاهر في عدم استقرار الحج على الموسر لاجل حيلولة المرض او الحصر و شبههما ،وقد تقدم امكان حمله على وجوب الاستنابة وانه ليس في ذكر احجاج الضرورة قرينة على اراده الاستحباب بالنسبة الى اصل الاستنابة ،لامكان كون احجاج الضرورة مستحبا لا مطلق الاستنابة .

والمحكي عن ظاهر المفيد كما عن ابن ادريس وابن سعيد والعلامة في القواعد و المختلف هو عدم الوجوب للاصل بعد منع دلاله الاخبار المتقدمة بدعوى انصرافها الى من استقر عليه الحج ،او حملها على الاستحباب جمعا بينها و بين ما يدل على عدم الوجوب كخبر سلمة بن حفص وخبر القداح المتقدمين ،او للجمع بين تلك الاخبار الداله على الوجوب و بين الاخبار المفسره للاستطاعه بانها عباره عن اليسار و صحه البدن و تخليه السرب وانتفاء الموانع ،فان مقتضى هذه الاخبار المفسره هو عدم تحقق الاستطاعة في المقام ،والنسبة بينها و بين ما دل على وجوب الاستنابه بالعموم والخصوص المطلق باخصية الاخبار المفسره ،لشمول ما دل على وجوب الاستنابه لمن استقر عليه الحج و غيره ،فيحمل على خصوص من استقر عليه ،لتحقق الاستطاعه فيه .

فان قلت يمكن تقييد الاخبار المفسره بما عدى الاستنابة وانها في مقام بيان معنى الاستطاعة للحج مباشره و انه لا يجب الا بالاستطاعة التامة فلا ينافي وجوب الاستنابة عليه اذا كان له عذر لا يرجو زواله .

(قلت) هذا الحمل بعيد جدا بل الظاهر كون الاستنابة وظيفة من لم يتمكن من الحج مباشرة في ظرف وجوبه عليه لانها واجبة على من لم يجب عليه الحج اصلا .

(ودعوى) كون المراد من الامر بتجهيز رجل و بعثه ليحج عنه هو احجاجه بدلا عن تركه الحج لارسال نائب ليحج عن المنصوب عنه حتى يكون الواجب عليه من الحج عند الاستطاعه الماليه الحج بالمباشره او بارسال النايب ،فاذا كان المراد هو مجرد التجهيز للحج لا للحج النيابي فيحمل على الاستحباب للاجماع على عدم وجوب ذلك .

(ضعيفه جدا) لمخالفتها مع ظواهر تلك الاخبار الداله على البعث عند عدم التمكن من المباشره ،فان قوله عليه السلام ثم ابعثه ليحج عنك في خبر سلمة بن حفص وكذا قوله عليه السلام ثم ابعثه يحج عنك في خبر القداح ونظائر ذلك في سائر احاديث الباب ـ ظاهر بل صريح في اراده الاستنابة لا مجرد الاحجاج .

(فتحصل) ان الادلة المفسرة للاستطاعة ،مقدمه على اخبار وجوب الاستنابة ،فتحمل اخبار الاستنابة على من استقر عليه الحج كما هو صريح مورد خبر سلمة بن حفص ،فالاقوى هو التفصيل بين المستقر عليه الحج و غيره ،وان كان الاحتياط مقتضيا للاستنابة اذا حصلت الاستطاعه مع تحقق

المرض او الحصر وغیرهما من الاعذار اذا لم یکن العذر مما یرجی زواله.

والمحکی عن الدروس هو الاستنابه فی الفرض ولو مع رجاء العذر قال (قده) الاقرب ان وجوب الاستنابه فوری ان یئس من البرء والا استحب الفور (انتهی) حیث ان ظاهره هو مسلمیه اصل وجوب الاستنابه وان فوریه الوجوب موقوفه علی الیاس من البرء، وهو المحکی عن خلاف الشیخ (قده) حیث یقول: اذا کان به علة یرجی زوالها مثل الحمی وغیرها فاحج رجلا عن نفسه ثم مات اجزئه عن حجة الاسلام، وللشافعی فیه قولان احدهما یجزیه والاخر لا یجزیه وهو الذی یختارونه ـ ثم قال: دلیلنا اجماع الفرقة والاخبار منهم المرویه عنهم علیهم السلام فی هذا المعنی (انتهی).

لکن عبارته هذه لیست ظاهره فیمن لم یستقر علیه الحج ولا فی وجوب الاستنابه فی العذر المرجو الزوال ولا فی اجزائه علی تقدیر البرء فلا یصح اسناد اطلاق وجوب الاستنابه الیه ولو مع رجاء العذر.

والمشهور هو اشتراط الیاس من زوال العذر، بل فی الجواهر عن المنتهی الاجماع علیه بل فی المدارک حکایة الاجماع عن التذکرة ایضا.

(واستدل له) بانه المنساق من نصوص الباب الوارده فی الشیخ الکبیر وکذا صحیح الحلبی حیث قال علیه السلام: وان کان موسرا و حال بینه، وبین الحج مرض او حصر او امر یعذره الله فان علیه ان یحج من ماله صروره لا مال له ـ وکذا خبر علی بن ابی حمزه بناء علی حمل قوله علیه: وحال بینه وبین الحج مرض او حصر او امر یعذره الله فان علیه ان یحج من ماله صروره بینه و بین الحج (الخ) علی کون المرض و شبهه حائلا بینه و بین الحج مطلقا لا فی هذه السنه بالخصوص.

(وربما یستدل له ایضا) بان الظاهر من الدلیل المثبت للحکم الثانوی الاضطراری هو کون موضوعه العجز عن الحکم الاولی الاختیاری عجزا تاما عن جمیع افراد متعلق الحکم مثل الصلوه مع الطهاره الترابیه فان الظاهر ان ثبوت الحکم الاضطراری انما هو عند العجز عن جمیع افراد الطهاره المائیه من الافراد العرضیه والتدریجیه، لان العجز عن الطبیعه لا یتحقق الا بالعجز عن جمیع افرادها، اذ التمکن من فرد واحد کاف فی صدق التمکن من الطبیعه، وعلیه فیکون وجوب الاستنابه مختصا بما اذا عجز عن المباشره عجزا مطلقا حتی بالنسبه لی الافراد الطولیه ـ اعنی اتیان حج، مباشره فی السنین القادمه ـ هذا.

(واستدل للقول الاخر) اعنی عدم اشتراط الیاس عن زوال العذر باطلاق غیر واحد من الاخبار المتقدمه کصحیح ابن مسلم: لو ان رجلا اراد الحج فعرض له مرض او خالطه سقم فلم یستطع الخروج فلیجهز رجلا من ماله ثم لیبعثه مکانه، وخبر علی بن حمزه عن رجل مسلم حال بینه و بین الحج مرض او امر یعذره الله فیه: ان علیه ان یحج رجلا من ماله صروره لا مال له وصحیح الحلبی المتقدم، اذ الظاهر ان مجرد حیلوله المرض و شبهه فی هذا العام کاف فی صدق موضوع الحکم، بل و هذا

اظهر فی صحیح ابن مسلم ،حیث وقع التعبیر فیه بعروض المرض ،الظاهر فی کونه عارضا فی هذا العام ومانعا من الحج ولو فی هذا العام فقط ،فیکون الامر بالاستنابه حینئذ من جهه ان تأخیر الحج موبقه فاکتفی الشارع بحج النائب .

(اقول) المسئله فی غایه الاشکال بعد ما عرفت من الادله المفسره للاستطاعه ، حیث ان مقتضاها دخل مثل صحه البدن وتخلیه السرب ،ونحو هما فی اصل وجوب الحج فاذا علم او احتمل احتمالا عقلائیا انه یتمکن فی العام المقبل فمن البعید الاکتفاء بالاستنابه فی عام العجز عن المباشره والاحتیاط فی المقام مشکل ایضا فان صرف ماعنده من المال فی الاستنابه ربما یوجب العجز عن مباشره الحج فی العام المقبل ،والله العالم .

والظاهر فوریه الوجوب کما فی صوره المباشره قال فی المسالک ،وانما تجب الاستنابه مع الیاس، وسعة فالوجوب فوری کاصل الحج ،ولولم یحصل الیاس لم یجب ،ویظهر من الدروس وجوب الاستنابه، علی التقدیرین ولم لم یجب الفوریه مع عدم الیاس (انتهی مافی المسالک) ولم یبین هو (قده) ولا غیره وجها للفوریه ،ولعل الوجه فیها کون الاستنابه بدلا عن الحج بالمباشره ،فاذا کان وجوب المبدل منه فوریا کان وجوب البدل ایضا کذلک ،کما ان الواجب الموقت ایضا هکذا ،بمعنی ، ان الواجب الموقت الذی له البدل عند العجز ـ یجب الاتیان ببدله فی الوقت المضروب للمبدل منه .

(اقول) اذا کان العذر غیر مرجو الزوال فالقول بالفوریه متین قضاء لحکم البدلیه فکما ان تأخیر الحج مباشره مع التمکن منه موبقه فکذلک تاخیر الاستنابه ایضا ،واما لو کان العذر ممایرجی زواله فی العام المقبل فعلی القول بصحه الاستنابه وشمول اخبار الباب له فالقول بالفوریه ایضا مشکل .

(نعم) لو استناب واستمر العذر الی آخر العمر فاللازم هو القول بالاجزاء علی القول بالصحه، ولافرق فی ذلک بین من استقر علیه الحج وغیره ،فان العذر اذا کان مرجو الزوال وقلنا بصحه الاـ ستنابه فمقتضی الجمع بین ادله الاستنابه ودلیل وجوب المباشره فی العبادات هو عدم وجوب الفوریه ، والله العالم .

ومع بقاء العذر الی ان مات یجزیه حج النائب فلا یجب القضاء عنه وان کان مستقرا علیه سقوط القضاء عنه اذا مات مع بقاء العذر الی زمان موته مع عدم استقرار الحج علیه واضح ،ضروره ان الاـ داء لم یکن واجبا علیه حتی یجب القضاء عنه ،واما مع الاستقرار علیه فلانه مع استمرار المانع الی ان مات قد تحقق الامتثال ببدله فالحکم بوجوب القضاء عنه بعد موته من قبیل الامتثال عقیب الامتثال ،اللهم الا ان یکون وجوب الاستنابه عنه فی زمان حیوته من قبیل بدل الحیلوله الذی لا یسقط المبدل منه باتیانه عن العهده ،ولکنه خلاف ظاهر اوامر الاستنابه ،فان ظاهرها جعل حیوته مع عجزه عن اتیانه الحج مباشره بمنزله موته ،فیکون اتیان القضاء عنه بعد وفاته لغوا لحصول الغرض

بالاستنابه في حيوته ،وهذا ظاهر .

وان اتفق ارتفاع العذر بعد ذلك فالمشهور انه يجب عليه مباشرة وان كان بعد اتيان النائب بل ربما يدعى عدم الخلاف فيه لكن الاقوى عدم الوجوب لان ظاهر الاخبار ان حج النائب هو الذى كان واجبا على المنوب عنه فاذا اتى به فقد حصل ماكان واجبا عليه ولا دليل على وجوبه مرة اخرى بل لو قلنا باستحباب الاستنابه فالظاهر كفايه فعل النائب بعد كون الظاهر الاستنابه فيما كان عليه ومعه لا وجه لدعوى ان المتسحب لا يجزى عن الواجب اذ ذلك فى ما اذا لم يكن المستحب نفس ماكان واجبا والمفروض فى المقام انه هو .

اذا استناب الممنوع لعذر لا يرجى زواله ، واتى النائب بالحج بالنيابه عنه فان استمر المانع الى ان مات المنوب عنه فلا قضاء عنه ،وذلك ظاهر ،واما اذا زال ذلك المانع بعد فراغ النائب عن الحج فمع عدم استقرار الحج عليه و زوال الاستطاعه المالية عن المنوب عنه فلا قضاء عنه ،وذلك ظاهر ،واما اذا زال ذلك المانع بعد فراغ النائب عن الحج فمع عدم استقرار الحج عليه وزوال الاستطاعه المالية عن المنوب عنه فلا اشكال فى عدم وجوب الحج عليه بالمباشره ايضا ،حيث انه فى وقت وجود المانع قد اتى بما كان وظيفته من الاستنابه ،وبعد زوال المانع لا يكون مستطيعا ،ومع بقاء الاستطاعه او استقرار الحج عليه فالمشهور عدم سقوط الحج عنه بفعل النائب، وهو المحكى عن نهايه الشيخ و مبسوطه و هو مختار المحقق فى الشرايع ،وظاهر العلامه فى التذكره ان معالا خلاف فيه بين علمائنا ،وصرح فى الحدائق بانه لا خلاف بينهم فى ذلك فيما اعلم .

(واستدل له الشيخ) فيما حكى عنه ـ بان ما فعله من الاستنا به حين الياس عن زوال المانع كان واجبا فى ماله ،وهذا الذى يلزمه بعد زوال العذر ما يلزمه بالمباشره ولا يسقط له عنه بعد زوال العذر، وهذا الاستدلال ـ كما ترى ـ يرجع الى التمسك باطلاق ما يدل على وجوب الحج على من استطاع اليه سبيلا ممن لم يحج و من استناب فى الحج ومن لم يستنب ،ومن الواضح انه لا يصدق على المستنيب بانه حج حقيقه فيشمله اطلاق ما دل على وجوب الحج على المستطيع ،وحكى فى المدارك عن بعض الاسحاب احتمال عدم وجوب الحج عليه بعد زوال المانع للاصل ولا نه ادى حج الاسلام بامر الشارع فلم يلزمه حج ثان كما لو حج بنفسه ثم نفى عنه البعد ،الا انه قرب القول بالوجوب تمسكا باطلاق الامر .

(وفصل فى الجواهر) بين القول بوجوب الاستنابه والقول ،باستحبابها و قال بعدم الوجوب على القول بوجوبها والقول بالوجوب على القول باستحبابها .

(ولعل وجه التفصيل) اما اختيار عدم الوجوب على القول بوجوب الاستنابه فلما ذكر فى كلام القائل بعدم الوجوب مطلقا من انه ادى حج الاسلام بامر الشارع له بالاستنابه فلا يلزمه الحج ثانيا ،واما الوجوب على القول باستحباب الاستنابه فلان المستحب لا يجزى عن الواجب ، فالا ـ

طلاقات الدالة على وجوب الحج مباشره مع التمكن منه باقيه على حالها ،فاذا زال العذر وجب عليه الاتيان بالحج ،قضاء لحكم الاطلاق .

(والتحقيق في المقام) ان يقال ان الياس عن زوال العذر قد يوخذ موضوعا للحكم به وجوب الاستنابه على وجه الموضوعيه نظير اخذ الخوف من الضرر في استعمال الماء موضوعا للحكم به وجوب التيمم ،حيث ان خوفه من حيث انه صفه حادثه للنفس صوغ للتيمم و موضوع للحكم بوجوبه ولو لم يكن استعمال الماء ضرريا واقعا ،وقد يوخذ موضوعا على وجه الطريقيه بمعنى ان الموضوع للحكم بوجوب الاستنابه هو عدم تمكن المكلف من مباشره الحج طول عمره فيكون الحاله النفسانيه ـ اعنى الياس من التمكن ـ طريقا" الى احراز موضوع الحكم ،فاذا تبين انه متمكن انكشف عدم تحقق الموضوع و ان الاستنابه لم تكن صحيح فلا يجزى عمل النائب عن حج الاسلام ،وهذا بخلاف مالو اخذ الياس بنفسه موضوعا للحكم ،فانه اذا حصل الياس تحقق موضوع الحكم واقعا ،ومقتضاه كون ماتى به نائبه حجه المفروض عليه نظير صلوه المسافر قصرا في اول الوقت ثم وصوله الى وطنه آخر الوقت فان عنوان المسافر موضوع للحكم بالقصر ،فاذا صلى قصر الم يجب اعادتها تماما، فحيث انه لا يجب الحج اى حجه الاسلام في العمر ازيد من مره ،وقد اتى بها بالاستنابه و حصل بها الا متثال ولا معنى للا متثال عقيب الامتثال فلا جرم يحكم بالاجزاء هذا بحسب مقام الثبوت .

(والحق كون الياس) موضوعا على وجه الطريقيه كما ان الاصل في العلم اذا اخذ موضوعا لحكم ان يكون كذلك الا ان يدل دليل على كونه ماخوذ اعلى نحو كونه صفه نفسانيه ،وذلك لكون العلم والياس و نحوهما كالظن والقطع عند العرف والعقلاء طرقا الى كشف ماهو الواقع فاذا اخذ احدها موضوعا فالمتبادر الى الذهن هو كون الموضوع حقيقه هو الواقع المكشوف لا الكاشف بما انه صفه نفسانيه ،وعليه فالظاهر وجوب الحج مباشره بعد حصول التمكن وعدم اجزاء ماتى به النائب .

واما مافصله صاحب الجواهر (قده) من ابتناء الاجزاء وعدمه على وجوب الاستنابه واستحبابها: (ففيه) ان مبنى القول بعدم الاجزاء على تقدير استحباب الاستنابه هو دعوى عدم اجزاء الندب عن الواجب ولعل وجهه نقصان ملاكه عن ملاك الواجب ،وهو ممنوع ،لامكان كون ملاكه اشد من ملاك الواجب وانما جاء الترخيص في تركه لمصلحه فيه ولا يبعد ان تكون زياره الحسين (ع) من هذا القبيل ، و عليه فيكون الاجزاء وعدمه تابعا للدليل عليهما ،ومع قيام الدليل على احد هما فيحكم به ،ومع عدم قيام الدليل فالاصل يقتضي عدم الاجزاء مطلقا لكون الماتى به غير ماهو المامور به ،فانه انما كان الواجب على المكلف الحج مباشره و قد سقط ووجب الاستنابه او استحبت مادام المكلف غير متمكن فاذا تمكن وزال المانع عاد الممنوع اعنى وجوب المباشره فيشمله قوله تعالى لله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ،والا حجاج غير حج المكلف بنفسه ،وهذا ظاهر ،والله الموفق للصواب .

بل یمکن ان یقال اذا ارتفع العذر فی اثناء عمل النآ بان کان الارتفاع بعد احرام النائب انه یجب علیه الاتمام و یکفی عن المنوب عنه فی هذا المتن امور.

(الاول) لو استناب الممنوع فزال عذره بعد تلبس النائب بالاحرام قبل الفراغ عن الحج ففی انفساخ الاجاره من حین زوال العذر او انکشاف بطلانها من الاول و عدم انعقادها راسا او صحتها وعدم انفساخها من حین انتفاء المانع (وجوه).

مختار المصنف (قده) هو الاخیر، لکون الاجاره لازمه لا دلیل علی انفساخها خصوصا اذا لم یمکن ابلاغ النائب.

(وذهب بعض الاعاظم) الی بطلانها من الاول لکونها علی عمل غیر مشروع لان ارتفاع العذر کاشف عن عدم مشروعیه النیابه من اول الامر، بناء علی کون العمل المستاجر علیه هو الحج الاسلامی الذی هو وظیفه الممنوع، وکونه مامورا بالاستنابه انما کان لتخیل کون المنع عن المباشره دائمیا لایزول الی آخر العمر، فاذا زال المانع تبین انه لم یکن مامورا بالاستنابه واقعا.

(ومختار غیر واحد من الاعاظم) انفساخ الاجاره من حین زوال العذر، قال شیخنا المحقق الاستاذ النائینی (قده) فیما علقه علی المتن هیهنا: الاقوی انفساخ الاجاره عند زوال العذر فی الاثناء ویکون کمن استوجر لقلع ضرس فزال المه و نظیره ماعلقه بعض الاعلام (۱) حیث قال معلقا علی قول المصنف (قده) لا دلیل علی انفساخها ـ ما هذا لفظه: الدلیل علیه هو زوال ماکان موجبا لمشروعیه العمل الذی استوجر علیه کما اذا استاجره لقلع ضرسه ثم زاله المه (انتهی).

هذا ماذکره هولاء الاعاظم شکر الله تعالی سعیهم وجزاهم عن العلم خیر الجزاء (ولایخفی) مافی القول بانفساخ الاجاره من حین ارتفاع المانع، المقتضی لصحتها و ترتب الاثار علیها من حین وقوعها الی زمان الارتفاع بل الحق ان یقال اما باتکشاف بطلانها من حین وقوعها واما بعدم انفساخها عند ارتفاع المانع لوقلنا من اول الامر، و هذا الاخیر هو الاقوی.

وتوضیح ذلک: انه قد تقدم فی المسائل المتقدمه ان الحج مهیه واحده تختلف افرادها بعوارض مشخصه مثل الوجوب والندب وفی الواجب منه ماوجب باصل الشرع اوبطاریطرء علیه مثل النذر والیمین والاستیجار والشروع فی المندوب وافساد ماتلبس به، والوجوب فی الاستنا به هو استیجار النائب لان یحج عنه ـ ای یاتی بالمناسک المخصوصه نیابه عنه ولایعتبر فی ذلک قصد المستاجر کون مایاتی به هو الواجب منه ولاکونه حجه الاسلام، کما ان الواجب علی الاجیر هو الاتیان بالعمل نیابه عن المنوب عنه من غیر اعتبار لزوم نیه الحج الواجب اوحجه الاسلام فاذا استاجره بهذه الکیفیه ثم زال عذره فلاوجه لانفساخ العقد، وذلک لوقوع الاجاره صحیحه لامزیل لها سوی

---

(۱) ـ هو العالم الجلیل السید البروجردی طاب ثراه.

تخیل جعل وجوب الاستنابه عنوانا للاجاره اوجعل وجوب الحج النیابی عنوانا تقیید یالمتعلق الاجاره ،وکلاهما ممنوعان ،بل انما کان وجوب الاستنابه داعیا و محرکا للمستاجر فی ان یستنیب ، فلاوجه لانفساخ العقد ،وعدم برائه ذمه المستاجر لوقلنابه ـ لا بوجب کون عمل النائب لغواقیاـ ساله بالاستیجار لقلع الضرس فان قلع الضرس بعد رفع المهامع الاطمینان بعدم عود الالم یعد عملا سفهیا لاینتفع المستاجربه ،بخلاف المقام حیث ان وقوع الحج عن المستاجر یوجب استحقاق الثواب له ولولم یوجب سقوط الحج عنه .

(الامرالثانی)فی وظیفه النائب علی القول بانفساخ الاجاره اوالقول بعدم صحتها من اول الامر ،فهل یجب علیه اتمام الحج فیعدل بنیته الی الحج لنفسه ،اویبطل الاحرام ،اویستکشف عن بطلانه من اول الامر ،اویجوز له الخروج عن الاحرام بعمره مفرده (وجوه)اقربها الاخیر ،لفساد القول ببطلان الاحرام من اول الامر اومن حین رفع عذر المنوب عنه ،وذلک لوقوع الاحرام صحیحا وحرمه محرمات الاحرام علیه ،واما القول بوجوب اتمام الحج ففاسد بعد فرض انفساخ الاجاره او کشف بطلانه من اول الامر ،فحیث وقع الاحرام صحیحا یجب علیه الخروج منه باقل ما یوجب حلیه محرمات الاحرام علیه اعنی العمره المفرده وهذا مما لااشکال فیه اذا کان ارتفاع العذر فی اثناء عمره التمتع ،واما لوکان ذلک بعد احرام حج التمتع فان کان زوال العذر قبل الوقوفین فالاقوی جواز عدول النیه الی العمره المفرده ،واما لوکان بعد الوقوفین اواحدهما فالظاهر وجوب اتمام الحج فیقع عن النائب .

(الامرالثالث)احتمل المصنف (قده)کفایه ماباتی به الاجیر عند زوال العذر عن المنوب عنه بعد فرض صحه الاجاره و عدم انفساخها و ماافاده لایخلو عن الاجمال .

(وتوضیح المقام)ان الاستنابه اما تقع عمن استقر علیه الحج او عمن لم یستقر علیه ،وعلی الثانی فاما ان یکون للمنوب عنه بعد الاستنابه واعطاء الاجره للاجیر مال یحج به اولافان لم یبق له مال یحج به بعد ما استناب فلا اشکال فی سقوط الحج عنه ،لعدم تحقق الاستطاعه المالیه فعلا و عدم الاستطاعه لمباشره الحج عند ماکان له الاستطاعه المالیه .

(واما لوبقی له مایحج به)وتمکن من الحج مباشره فی هذا العام فهل یجزی الاستنابه عن الحج مباشره اولا ،وجهان ،من ان مبنی الاجزاء عند زوال العذر بعد فراغ النائب من العمل هوماخوذ به الیاس عن زوال العذر موضوعا علی وجه الوصفیه لاالطریقیه ،والمفروض انه لما استناب للحج کان آیسا من زوال عذره ،ومن ان الاجزاء انما هوباتیان النائب للعمل لاینفس الاستنابه فقط ، ومورد الکلام هوزوال العذر فی اثناء العمل ،والظاهر انه علی القول بالاجزاء بعد العمل یرجح القول به هیهنا ایضا ،فان المکلف بالعجز عن الحج مباشره قد تبدیل الواجب علیه من الحج بنفسه الی الاستنابه ،وقد ادی ما علیه فلا وجه لعود وجوب الحج المباشری ،بل مقتضی الاصل عدمه ،اذ المفروض

ان الحج لم يكن مستقرا عليه ،فهو من الاول كان مكلفا بالاستنابه ،وقد فعل ،والمفروض ان النائب يتم العمل في هذا العام عن المنوب عنه .

(واما مع استقرار الحج عليه) فالظاهر عدم الاجزاء ووجوب الحج عليه بعد ذلك ،لاحتمال كون امره عند العجز بالاستنابه من قبيل بدل الحيلولة لا من جهة انقلاب المكلف به الى اخذ النائب والاصل هيهنا يقتضي عدم برائه ذمته عما كان عليه من الحج مباشره والله العالم .

(الامر الرابع) انه بناء على بقاء صحة الاجاره و عدم انفساخه فلا اشكال في وجوب اتمام الحج على النائب بالنيابه عن المنوب عنه سواء قلنا باجزائه عنه او قلنا بوجوب الحج عليه بعد ذلك ـ واما على القول بانساخ الاجاره او القول بانكشاف بطلان العقد من اول الامر ،فهل يبطل احرامه اذا علم ببطلان الاجاره ،او يجب عليه اتمام الحج لنفسه ،او انه يجب عليه الخروج من الاحرام بالعمره المفرده (وجوه) الظاهر هو الاخير فان احرامه قد وقع صحيحا وقد حرمت عليه محرمات الاحرام ولا موجب عليه لاتمام الحج لعدم وجوبه عليه من الاول فيخرج من هذا الاحرام الواقع صحيحا بعمره مفرده ،ويحتمل التفصيل بين ما لو بطلت الاجاره في احرام عمره التمتع و بين بطلانه بعد احرام الحج بالقول بكفايه عمره مفرده في الاول ووجوب اتمام الحج في الثاني ،وذلك لوقوع نيه الاحرام للحج فيشمله اطلاق ما دل على وجوب تمام الحج بالشرع فيه و قد تقدم .

(الامر الخامس) لا اشكال في استحقاق الاجير للاجره بتمامها بناء على صحة الاجاره ،واما بناء على القول بانفساخ العقد من حين زال العذر ،فالظاهر استحقاق الاجير لما يقع من الاجره بازاء ما اتى به من العمل ،فان كان اجيرا لنفس عمل الحج دون مقدماته كان ما يستحقه من الاجره ما يقع بازاء ما اتى به من اعمال الحج ،والا استحق ما يقع بازاء المقدمات التي اتى بها ايضا ،واما بالنسبه الى ما لم يات به بعد من المناسك فهل يستحق اجره المثل لو اتم الحج او لا يستحق شيئا ،وجهان ،ومثله الكلام بناء على كون زوال العذر كاشفا عن بطلان الاجاره من الاول (والا قوى) هو استحقاق الاجير لقاعده الغرور حيث ان اقدام الاجير على العمل كان بطلب من المستاجر ،وعمل المسلم محترم ، فيضمن المتساجر جميع اجره المثل بناء على القول ببطلان العقد من اول الامر ،ويضمن اجره المثل بالنسبه الى ما بقي من الاعمال وعوده الى وطنه بناء على انفساخ العقد من حين زوال العذر ،والله العالم .

بل يحتمل ذلك وان كان في اثناء الطريق قبل الدخول في الاحرام ودعوى أن جواز النيابه مادامي كما تري بعد كون الاستنابه بامر الشارع وكون الاجاره لازمه لادليل على انفساخها خصوصا اذا لم يمكن ابلاغ النائب ظاهر العباره انه لو كان زوال العذر في اثناء مسير النائب قبل دخوله في الاحرام ولم يطلع عليه واحرم عن المستاجر واتم الحج عنه ثم علم بزوال المانع عن المنوب عنه قبل ان يدخل في الاحرام ، فانه يجري في هذه الصوره امكان القول بالاجزاء وصحه

عمل النائب و استحقاقه اجره المسمی ، والظاهر جریان الاحتمالات المتقدمه هیهنا ایضا . ووجه القول بالاجزاء هناهوان التکلیف بالنسبه الی العاجز قدانقلب الی الاستنابه وقدفعله المستنیب ، فلا وجه لعدم الاجزاء (ولکن سیدمشایخنا) (۱) ، قدعلق فی هذاالمقام بان هذا افراط من القول و لعله (قده) حمله علی ما اذالم ینته الی دخول الاجیرفی الاحرام واتمامه للحج بالنیابه عن المستاجر ، والا فلاافراط فیه ، لعدم ظهورالفرق فی الحکم بین زوال العذر بعد احرام النائب او بعده ، اللهم الا ان یوجه بان مجرد مضی النائب الی الحج بعد فرض انه لم یدخل فی الاحرام لایوجب سقوط الحج المباشری عن المستاجر ، والالزم سقوطه عنه لوزال العذر بعد عقد الاجاره و قبل سفرالنائب ، فان مجردالاستنابه و وقوع عقدالاجاره لوکان مسقطا للتکلیف عن المستاجر لزم السقوط لوزال العذر قبل خروج النائب الی الحج ایضامع ان من المسلم حتی عندالمصنف (قده) انفساخ الاجاره و عدم کفایه فعل النائب ، فیستردالاجره لو اعطاها للنائب و یحج هو مباشره بعد فرض تمکنه منه .

(ویمکن التفصیل) بین ما اذا امکن اعلام الاجیرفی اثناء السفر وبین ما اذالم یمکن اعلامه ،فیکون عدم التمکن من اعلامه بمنزله دخوله فی الاحرام ، والله العادم .

ولا فرق فیماذکرناه من وجوب الاستنابه بین من عرضه العذر من المرض و غیره ، و بین من کان معذورا خلقة ، و القول بعدم الوجوب فی الثانی و ان قلنابوجوبه فی الاول ضعیف ، قال فی الشرایع : ولوکان لایستمسک خلقةقبل سقط الفرض عن نفسه و عن ماله و قیل یلزمه الاستنابه والاول اشبه (انتهی) وتبعه صاحب الجواهر (قده) مستدلا علیه بان وجوب الاستنابه علی العاجز خلاف الاصل فیقتصر فیه علی ماهو المنساق من ادلة الوجوب ، بل صحیح محمد بن مسلم منها کالصریح فی ذلک ، حیث قال علیه السلام .

لواں رجلا اراد الحج فعرض له مرض او خالطه سقم فلم یستطع الخروج (الحدیث) .

و ذهب فی المسالک الی القول بالوجوب فی الخلقی وتبعه علیه سبطه فی المدارک و به قال صاحب الحدائق و اختاره المصنف فی المتن لاطلاق جمله من اخبار الباب کصحیح الحلبی الشامل للعذرالخلقی و العرضی معا ، ففیه : و ان کان موسرا وحال بینه وبین الحج مرض اوحصر او امر یعذره الله فان علیه ان یحج من ماله صروره لامال له و خبر ابن ابی حمزه ، الذی فیه :

عن رجل مسلم حال بینه و بین الحج مرض او امر یعذره الله تعالی فیه ، ان علیه ان یحج من ماله صروره لامال له ، بل و صحیح ابن سنان الذی فیه : ان امیرالمومنین علیه السلام امر شیخا کبیرا لم یحج قط (الحدیث) و خبرالخثعمیه ، المحکی عن مقنعه المفید عن الفضل بن

(۱) هوفقیه عصره المرحوم السیدابوالحسن الاصفهانی (قده) .

عباس، قال اتت امرئه خثعميه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فقالت ان ابى ادركته فريضه الحج و هوشيخ كبير لايستطيع ان يلبث على دابه فقال لها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم تحجى عن ابيك، فان الكبر اوالشيوخوخه و ان كان كل منهما من العوارض الطارئه الا ان عروضهما خلقى لقوله تعالى و من نعمره ننكسه فى الخلق، و دعوى انصراف الاطلاق الى العذر الطارى كالمرض و نحوه غير مسموعه، لكون ذلك من جهه غلبه الوجود لاغلبه الاستعمال.

(والاقوى) ما اختاره فى المتن من اطلاق الحكم، وصحيح محمد ابن مسلم لايقيد الاطلاقات لكونهما من قبيل الدليلين المثبتين فلا يحمل المطلق على المقيد، والله الهادى.

و هل يختص الحكم بحجه الاسلام اويجرى فى الحج النذرى والافسادى قولان، والقدر المتيقن هوالاول بعد كون الحكم على خرف القاعده لايخفى ان الحج الافسادى على القول بكونه هوحجه الاسلام لاكونه عقوبه حكمه حكم غير الافسادى اذا كان حجه الاسلام، و انما يتفاوت الحال بناء على القول بكونه عقوبه و ان الحج الاول هوحجه الاسلام، فعن الدروس عموم الحكم حيث قال:

ولو وجب عليه الحج با فساد او نذر فهو كحجه الاسلام بل اقوى، و اختاره فى المستند و استظهر عدم الخلاف فيه، و ذهب صاحب المدارك، الى عدم وجوب الاستنابه و تبعه صاحب الجواهر و مال اليه المصنف، فى المتن.

(والاقوى تعميم الحكم) لاطلاق صحيح محمد بن مسلم: لواٍ رجلا اراد الحج فعرض له مرض او خالطه سقم فلم يستطع الخروج فليجهز رجلا (الحديث) و خبر ابن ابى حمزه عن رجل مسلم حال بينه و بين الحج مرض او امر يعذره الله تعالى فيه ان عليه ان يحج رجلا من ماله (الحديث) حيث ان اطلاقهما يشمل ماكان غير حجه الاسلام (واختصاص) موردجمله من اخبار الباب بحج الاسلام كصحيح عبدالله بن سنان و خبر ابن عمار و خبر سلمه بن حفص المتقدم جميعها (لايوجب) تقييد الاطلاق لكونهما من قبيل المثبتين، ولايجرى فيهما حمل المطلق على المقيد فماذكره فى المتن من الاخذ بالقدر المتيقن لايمكن المساعده عليه، بل لايبعد فى الحج الافسادى كون وجوب الاستنابه فيه اقوى و ذلك لكونه عقوبه لايناسب التخفيف عنه عند العجز بسقوط الاستنابه و لعل نظر الشهيد (قده) فى الدروس فى قوله:

بل اقوى ـ الى خصوص الحج الافسادى، اذلم يظهر، وجه للاقوائيه فى الحج الواجب بالنذر، والله العالم.

و ان لم يتمكن المعذور من الاستنابه و لو لعدم وجود النائب او وجوده مع عدم رضاه الا بازيد عن اجره المثل و لم يتمكن من الزياده اوكانت مجحفه سقط الوجوب و حينئذ فيجب القضا عنه ان كان مستقرا عليه، ولايجب مع عدم الاستقرار قال فى المدارك:

لولم يجد الممنوع مالالم يجب عليه الاستنابه قطعا و كذا لووجد المال ولم يجد من يستاجره فانه يسقط فرضه الى العام المقبل ، ولووجد من يستاجره باكثر من اجره المثل وجب مع المكنه، ولو وجد الممنوع الذى لامال له من يعطيه مالا لاداء الحج لم يجب عليه قبوله ،لان الاستنابه انما يجب على الموسر على ماتضمنه الاخبار المتقدمه ، ولايقاس على الصحيح اذا بذل له الزاد والراحله ، حيث وجب عليه الحج بذلك ، لاختصاصه بالنص و بطلان القياس (انتهى) .

(اقول) الوجه هوالتفصيل بين من استقر عليه الحج و غيره فيجب على من استقر عليه الاستنابه ولو باغلى الثمن ولايجرى فيه قاعده الحرج و الضرر لتشديد الامر عليه فى الاخبار كماياتى فى المسئله (٨٥) فلا مسرح للامتنان عليه برفع الحرج اوالضرر ، فان كان له مال وجبت الاستنابه ولو كان بذله مجحفا به كما يجب عليه مع عدم المانع ان يحج بنفسه ولو متسكعا واما من لم يستقر عليه فان قلنا بوجوب الاستنابه عليه ، فالظاهر اختصاصه بما اذا لم يكن بذل الاجره المطلوبه مجحفا به و ضررا عليه ، و ذلك لسقوط الحج عنه اذا تمكن من مباشره الحج فيما اذا كان تحصيل الزاد و الراحله ضررا كما تقدم فى المسائل المتقدمه (و على كل حال) فلوترك الاستنابه مع استقرار الحج عليه وجب القضاء عنه بعد موته ـ دون من لم يستقر عليه لعدم تحقق الاستطاعه فى حال حيوته راسا .

ولوترك الاستنابه مع الامكان عصى بناء على الوجوب و وجب عنه القضاء مع الاستقرار و هل يجب مع عدم الاستقرار ايضا اولا ، وجهان اقواهما نعم لانه استقر عليه بعد التمكن من ـ الاستنابه اما العصيان فى ترك الاستنابه مع امكانها بناء على وجوبها فلانه ترك الواجب بالاختيار و اما وجوب القضاء عنه مع استقرار الحج عليه فلما يدل عليه من الادله الاتيه الدالة على وجوب القضاء عمن استقر عليه الحج ،و اما القولان فى وجوب القضاء عمن لم يستقر عليه و عدمه فمبنيان على عموم ادله وجوبه عمن استقر عليه الحج بالمباشره او بالاستنابه ، او اختصاصها بمن استقر عليه الحج بالمباشره فقط ، فعلى الاول يجب القضاء ، حيث انه ترك الاستنابه مع ـ التمكن منها ، و على الثانى لايجب ، لا نه لم يتمكن من المباشره ولوكان متمكنا من الاستنابه ولعل الاول اولى .

ولو استناب مع كون العذر مرجو الزوال لم يجز عن حجه الاسلام فيجب عليه بعد زوال العذر وقد تقدم فى صدر المبحث ان المشهور اعتبار اليأس من زوال العذر فى وجوب الاستنابه و كفايتها عن حجه الاسلام ، واشبعنا الكلام هناك فراجع .

ولو استناب مع رجاء الزوال و حصل اليأس بعد عمل النائب فالظاهر الكفايه وعن صاحب المدارك عدمها و وجوب الاعاده لعدم الوجوب مع عدم اليأس فلايجزى عن الواجب ، وهو كما ترى ، والاجزاء فى هذه المسئله مبنى على كون موضوع وجوب الاستنابه هوالعذر المستمر واقعا

و ان الیاس عن زواله ماخوذ علی وجه الطریقیه ، حیث انه علی هذا لو استناب مع رجاء الزوال و حصل الیاس بعد عمل النائب تکون الاستنابه ماموراً بها واقعا ، و حیث حصل الیاس من زواله یکون الآتی به عن النائب مجزیا الا اذا تفق زواله بعد الیاس منه ، و اما بناء علی القول بکون الیاس موضوعا علی وجه الوصفیه فاللازم فی هذه المسئله هوالقول بعدم الاجزاء ،لعدم تحقق ماهوالموضوع عندالاستنابه ولا عند عمل العامل و لعل نظر صاحب المدارک (قده) الی ذلک (و قدتقدم) انا قویناکون الیاس ماخوذا علی وجه الطریقیه و ان الموضوع هوالعذر المستمر الی آخر العمر ، و ذلک لانسباق الطریقیه فی اخذ الیاس و اشباهه موضوعا لحکم کالعلم والقطع ، والظن ، والرجاء .

(نعم)اذا اخذ الخوف موضوعا للحکم فالظاهرکون وصف الخوف بماهوخوف هوالموضوع من جهه ان الاتیان بالواجب مع خوف الضرر بنفسه حرجی ولولم یترتب علیه الضرر فی نفسه الامر ، و لهذا نقول فی باب التیمم بالاجزاء اذا تیمم مع خوف الضرر من استعمال الماء ـ و لو بان بعد ذلک عدم ترتب الضرر ـ و ذلک من جهه تحقق موضوع دلیل بدلیه التیمم اعنی خوف الضرر ، فان الاقدام علی الطهاره المائیه مع خوف الضرر (من حیث هوصفه نفسانیه)حرج علی المکلف . و هذا بخلاف المقام فان المنسبق الی الذهن کون الیاس طریقا الی احراز ماهو موضوع الحکم ـ اعنی استمرار العذر الی اخر العمر .

(ولکن یبقی الکلام) فی انه مع عدم احراز موضوع وجوب الاستنابه کیف یقدم المکلف علیها (فنقول) ان المصحح للاقدام علیها اماالتعویل علی بقاء العذر من جهه بناء العقلاء علی استصحاب بقاء مایشک فی بقائه ولو بالنسبه الی الزمان المستقبل کما علیه بنائهم فی غالب امورهم و اما من جهه المسارعه الی مایحتمل ابراء ذمته به ، فانه یحتمل بقاء العذر واستمراره الی آخر العمر فیسارع الی الاستنابه خوفا من ان یعاجله الموت فیموت و هو مشغول الذمه بالحج فاذا اتفق استمرار العذر و تحقق الیاس من زواله فمقتضی القاعده هوا جزاء عمل النائب وعدم وجوب القضاء عنه بعد الموت ، و الله الهادی الی سواء السبیل .

والظاهر کفایه حج المتبرع عنه فی صوره وجوب الاستنابه و لعل وجهه دعوی ان ملاک وجوب الاستنابه هوان المکلف یتوصل بالاستنابه الی ماهومبرء لذمته فی حال العجز عن مباشره العمل ـ فاذا فرض تحقق العمل من النائب ولو من غیر استنابه فاللازم تحقق براءه الذمه (و لکن هذه الدعوی) لایصغی الیها ، فان الحج امر عبادی لابد من اتیان المکلف بنفسه و مباشرته ، والاصل سقوطه عنه عند العجز و عدم اجزاء عمل الغیر ، والدلیل علی الاجزاء انماورد فی صوره الاستنابه ، لاالتبرع ، فیبقی غیر مورد الدلیل تحت الاصل الاولی وهوعدم اجزاء عمل الغیر ، ولعل نظر المصنف (قده) الی عدم اعتبار بذل العوض عندالاستنابه

بمعنى انه لو تبرع متبرع فاستنابه الحي العاجز كفى فى براءة ذمته ، ولايجب عليه استنابه من يا خذ الاجره ، فان الظاهر كفايه التبرع بهذا المعنى .

(واما التبرع) من غير الطلب من المكلف ولوكان مطلعا على اقدام المتبرع فضلا عن صوره عدم اطلاعه عليه ايضا . (فالظاهر) عدم وجه وجيه لاجزائه ، ولذا استظهر سيد مشايخنا (قده) فى تعليقه هنا عدم الكفايه ، والله العاصم .

وهل يكفى الاستنابه من الميقات كما هو الاقوى فى القضاء عنه بعد موته ، و جهان ، لا ـ يبعد الجواز حتى اذا امكن ذلك فى مكه مع كون الواجب عليه هو التمتع و لكن الاحوط خلافه لان القدر المتيقن من الاخبار الاستنابه من مكانه ، كما ان الاحوط عدم كفايه البرع عنه كذلك ابضالا يخفى ان ظاهر اخبار الباب هو وجوب التجهيز من البلد الذى يكون المنوب عنه فيه بحيث لوكان قادر اعلى المباشره لكان الواجب عليه ذهابه منه (ففى صحيح ابن سنان) ان يجهز رجلا يحج عنه ، و مثله خبر ابن عمار و فى صحيح محمد بن مسلم :

فليجهز رجلا من ماله ثم ليبعثه مكانه ، و كذا سائر الاخبار المتقدمه فى صدر المبحث .

و نهايه مايمكن ان يقال فى وجه كفايه الاستنابه من الميقات هو ان الذهاب من البلد الى الميقات من المقدمات الوجوديه للحج الواجب على من لم يكن واجدا له و انما الحج الواجب على المستنيب اوله الاحرام من الميقات ، و مقتضى مادل على وجوب الاحجاج عليه هو جعل النائب للحج و اخذ الاجير له ، وليس فى الامر بالتجهيز و البعث دلاله على موضوعيتهما فى ـ ذلك ، و انما امر بالبعث والتجهيز للتوصل الى وصول النائب الى الميقات ليتمكن من اداء ـ المناسك .

(ولكن لايخفى)ان هذا من قبيل الاجتهاد فى مقابل النص فان ظاهر الاخبار ـ كما عرفت هو الامر بالتجهيز والبعث (نعم) الظاهر عدم وجوب التجهيز من بلده فلوكان فى بلد اقرب الى مكه من بلده كمالو كان من اهل خراسان ، و لكن كان فى وقت الاستنابه فى بغداد فعجز عن الذهاب الى الحج لم يجب عليه الاالتجهيز من بغداد لامن خراسان .

(بقى الكلام)فيما افاده المصنف (قده) بقوله : حتى اذا امكن ذلك فى مكه مع كون الواجب عليه هو التمتع ، فان كان مراده (قده) انه يجوز الاستنابه فى مكه لان يحج النائب منها حج ـ التمتع بان يخرج الى الميقات فيحرم احرام عمره التمتع و ياتى بها ثم يحرم بالحج من مكه و ياتى بالحج كما ياتى به المتمتع فيكون هذا هو الاستنابه من الميقات ، و ان كان مراده (قده) ان ياتى النائب فى مكه ماهو وظيفته ـ لو اراد الحج لنفسه من حج الافراد اوالقران لاالتمتع فالظاهر عدم كفايته ، فان الاعتبار انما هو بما يكون وظيفه المنوب عنه لاماهو وظيفه النائب .

(و مما ذكرنا) هنا و فى الفرع السابق ظهران ما افاده (قده) اخيرا من الاحتياط فى ـ

المسئلتین هوالاقوی ، و الله العاصم .

مسئله (۷۲) اذامات من استقر علیه الحج فی الطریق فان مات بعدالاحرام ودخول الحرم اجزئه عن حجه الاسلام فلایجب القضاء عنه و ان مات قبل ذلک وجب القضاء علیه فی هذا ـ المتن امور :

(الاول) ان مقتضی الاصول و القواعد انه لومات المکلف قبل اتمام العمل الواجب علیه انه لا یسقط عنه اذاکان مستقراعلیه ، فاذامات ، فی اثناء الحج مع استقراره علیه لم یسقط عنه و لکنه ورد الدلیل فی المقام علی ان من مات بعدالاحرام و دخول الحرم فانه یجزیه ذلک عما استقر فی ذمته و انه لایجب القضاء عنه ، ولاخلاف فی ذلک کافی .

المدارک و الحدائق ، و عن المنتهی دعوی الاجماع علیه ، و یدل علیه غیر واحد من ـ النصوص (کصحیح ضربس) عن الباقر علیه السلام عن رجل خرج حاجا حجه الاسلام فمات فی ـ الطریق ، فقال علیه السلام ان مات فی الحرم فقد اجزئت عن حجه الاسلام ، و ان مات دون ـ الحرم فلیقض عنه ولیه حجه الاسلام (وصحیح برید العجلی) المروی فی الفقیه و التهذیب عن الباقر علیه السلام ایضا عن رجل خرج حاجا و معه جمل له و نفقه و زاد فمات فی الطریق ، قال علیه السلام :

ان کان صروره ثم مات فی الحرم فقد اجزء عنه حجه الاسلام ، و ان کان مات و هو صروره قبل ان یحرم جعل جمله و زاده و نفقته و مامعه ، فی حجه الاسلام ، وان فضل من ذلک شیئی فهو للورثه ان لم یکن علیه دین قلت ارایت ان کان الحجه تطوعا ثم مات فی الطریق قبل ان یحرم لمن یکون جمله و نفقته و مامعه ، قال یکون جمیع مامعه و ماترک للورثه الا ان یکون علیه دین فیقضی عنه اویکون اوصی بوصیه فینفذ ذلک لمن اوصی له و یجعل ذلک من ثلثه .

(ومرسله المفید فی المقنعه) عن الصادق علیه السلام ، من خرج حاجا فمات فی الطریق فانه ان کان مات فی الحرم فقد سقطت عنه الحج فان مات قبل دخول الحرم لم یسقط عنه ـ الحج و لیقض عنه و لیه .

و هذه الاخبار مع نفی الخلاف فی الحکم بالاجزاء فیما اذامات بعد الاحرام و دخول ـ الحرم کافیه فی اثباته ـ و ان کان مخالفا مع القاعده ـ فلااشکال فی اصل ثبوته .

(الامر الثانی) لومات بعدالاحرام قبل دخول الحرم فمقتضی مفهوم صحیح ضربس عدم الاجزاء و کذا مفهوم مرسله المقنعه بل و مفهوم صدر صحیح برید ، و هوقوله علیه السلام .

ان کان صروره ثم مات فی الحرم فقد اجزء عنه حجه الاسلام و ان کان مقتضی قوله علیه السلام : و ان کان مات و هو صروره قبل ان یحرم (الخ) انا طه عدم الاجزاء و وجوب القضاء عنه بالموت قبل الاحرام (والمشهور بین اصحابنا) عدم الاجزاء الا اذا مات بعدالاحرام فی الحرم

و هو مختار المتن حيث قال:

وجب القضاء ان كان موته بعد الاحرام في الحرم على المشهور لاقوى خلافا لما عن الشيخ و ابن ادريس فقالا بالاجزاء حينئذ ايضا و لا دليل لهما على ذلك الا اشعار بعض الاخبار كصحيحه البريد العجلي حيث قال فيها بعد الحكم بالاجزاء اذا مات في الحرم: و ان كان مات فهو صروره قبل ان يحرم جعل جمله و زاده و نفقته في حجة الاسلام فان مفهومه الاجزاء اذا كان بعد ان يحرم لكنه معارض بمفهوم صدرها و بصحيح ضريس و صحيح زراره، و مرسل المقنعه، مع انه يمكن ان يكون المراد من قوله

قبل ان يحرم ـ قبل ان يدخل في الحرم كما يقال "انجد" اى دخل في نجد و ايمن اى دخل في اليمن فلا ينبغي الاشكال في عدم كفايه الدخول في الاحرام و ماقواه (قده) في المتن هو الاقوى لضعف المفهوم في قوله عليه السلام في صحيح العجلي "قبل ان يحرم" بعد جعل الملاك في الاجزاء في صدره و في سائر اخبار دخول الحرم فلا حاجه الى التكلف في تفسير الكلمه بمعنى دخول الحرم و جعلها نظير انجد و ايمن

و اما صحيح زراره المشار اليه في المتن فهو ماروا ه عن الباقر عليه السلام قال قلت فان مات و هو محرم قبل ان ينتهي الى مكه، قال يحج عنه ان كانت حجة الاسلام و يعتمر، انما هو شيء عليه، حيث صريحه عدم كفايه الاحرام اذا مات قبل ان ينتهي الى مكه.

(الامر الثالث) ما اشار اليه في المتن بقوله:

كما لا يكفي الدخول في الحرم بدون الاحرام كما اذا نسيه في الميقات و دخل الحرم ثم مات لان المنساق من اعتبار الدخول في الحرم كونه بعد الاحرام و انما فرض (قده) دخول الحرم بلا احرام بما لو نسيه في الميقات و لم يذكر صوره دخول الحرم بلا احرام عاصيا من جهه ان اكتفاء الشارع بدخول الحرم و سقوط الحج عن المكلف حينئذ حكم امتنانى وفضل من الله سبحانه و تعالى، و هو لا يناسب صوره العصيان بدخول الحرم من غير احرام معتمدا "وبالجمله) لم يعلم قائل بالاكتفاء بمجرد الدخول من غير احرام ولو كان معذورا في ترك الاحرام، اذ يجب عليه حينئذ الخروج الى الميقات والاحرام منه، فليس دخوله في الحرم دخول الحاج في الحرم كما يدخل سائر الحجاج فيه ـ اعنى الدخول مع الاحرام و هذا واضح لا اشكال فيه.

فلا حاجه الى ادعاء انسباق التلبس بالحج من ادله المقام كما عن العلامه (قده) حيث استدل للقول بعدم اعتبار دخول الحرم، بان المعتبر في الاجزاء هو التلبس بالحج وهو يحصل بالاحرام و ان اجاب (قده) عنه بالمنع من اعتبار التلبس، و قال: بل المطلوب قصد البيت، و هو انما يحصل بدخول الحرم.

(ولا يخفى) ما في الاستدلال وفي ما اجاب به عنه، اما اصل الاستدلال فان اعتبار التلبس

بالحج لم یرد فی شیئی من اخبار الباب و انما الاعتبار فیها بدخول الحرم ، و اما ما اجاب به ففیه ان کون المطلوب هو قصد البیت ایضا غیر وارد فی ادله المسئله ، مضافا " الی انه لو کان کذلک لکفی مجرد الخروج من منزله قاصدا للحج ولا یحتاج الی دخول الحرم بل ولا الی الاحرام ولا الوصول الی المیقات .

(والحاصل) ان جعل المدار علی التلبس بالحج او قصد البیت من قبیل الاجتهاد فی مقابل النصوص ، والله الهادی .

(الامر الرابع) ظاهر احادیث الباب غیر صحیح زراره هو کون الاعتبار بدخول الحرم ، فلا یعتبر بعد ذلک دخول مکه ، و قد ورد فی صحیح زراره فی السئوال انه قال قلت فان مات و هو محرم قبل ان ینتهی الی مکه ، قال علیه السلام ، یحج عنه (الحدیث) و قد تقدم ، ولکن لا ـ ظهور فی جواب الامام علیه السلام فی جعل المناط الی دخول مکه ، فان الانتهاء الی مکه غیر دخول مکه ، بل یصدق الانتهاء الیها بدخول الحرم و لو بقرینه بقیه الاخبار من جعل المدار فی نفس کلام الامام علیه السلام علی مجرد دخول الحرم ، فتعبیر زراره لاحجه فیه علی جعل المدار دخول مکه ، مضافا " الی عدم وجدان القائل به ، والله العالم .

(الامر الخامس) ما افاده فی المتن بقوله والظاهر عدم الفرق بین کون الموت حال ـ الاحرام او بعد الاحلال کما اذا مات بین الاحرامین و ذلک لاطلاق الاخبار المتقدمه الداله علی الاجزاء بعد الاحرام و دخول الحرم ، الشامل لما اذا مات بین الاحرامین من غیر تقییده بکون الموت فی حال الاحرام ، مضافا " الی انسباق کون المذار فی الاجزاء هو التلبس بالحج و دخول الحرم ، و من الواضح اولویه الاجزاء اذا کان الموت بعد اتمام عمل عمره التمتع ، والظاهر عدم خلاف من اصحابنا فی ذلک (قال فی الحدائق) و اطلاق الاخبار و کلام الاصحاب یقتضی عدم الفرق فی ذلک بین ان یقع الموت حال التلبس باحرام العمره او الحج ولا بین ان یموت فی الحل او الحرم محرما او محلا کما لومات بین الاحرامین .

(الامر السادس) ما افاده بقوله :

و قد یقال بعدم الفرق ایضا بین کون الموت فی الحل او الحرم بعد کونه بعد الاحرام و دخول الحرم ، و هو مشکل لظهور الاخبار فی الموت فی الحرم ، الظاهر عدم الاشکال فی ذلک لاطلاق الاخبار و ماتقدم من ان المنسبق منها هو کون المدار علی الموت بعد دخول الحرم محرما ، کما یشعر به بل یدل علیه قوله علیه السلام فی صحیح ضریس : و ان مات دون الحرم فلیقض عنه ولیه حجه الاسلام ، حیث جعل علیه السلام المدار فی وجوب القضاء علی الموت دون الحرم ـ ای قبل دخوله ـ فما فی صدره من قوله علیه السلام ان مات فی الحرم فقد اجزات عن حجه ـ الاسلام ـ انما هو فی مقابل الموت قبل دخول الحرم لا الموت فی الحل مطلقا . "

(نعم یبقی الکلام) فی ان الخروج من الحرم بعد الاحلال من عمره التمتع مشکل ،فربما یقال انه لو خرج من الحرم حینئذ عاصیا من غیر عذر مسوغ فشمول اخبار الباب له (مع انه حکم تفضلی و امتنانی ، و تخفیف من ربنا سبحانه) لایخلوعن اشکال ، نعم فی صوره وجود العذر المسوغ للخروج لا اشکال فی الشمول ، والله الهادی ، و قد تقدم نسبه صاحب الحدائق اطلاق الحکم الی الاصحاب .

(الامر السابع) ما افاده (قده) بقوله والظاهر عدم الفرق بین حج التمتع و القران و الافراد ، لایخفی ان ظاهر مورد الاخبار هومن کان خارج الحرم فاحرم و دخل الحرم ،وامامن کان داخل الحرم فاحرم فیه امامن دویره اهله اومن مکه فلیس مصب الاخبار ، الا ان یستنبط منها کون المراد مطلق التلبس بالاحرام و الکون فی الحرم ، و هوکماتری .

(نعم)اطلاق الاخبار یشمل غیر المتمتع اذا احرم من خارج الحرم (الامر الثامن) ما افاده بقوله کما ان الظاهر انه لومات فی اثناء عمرة التمتع اجزئه عن حجه ایضا بل لایبعد الاجزاء اذامات فی اثناء حج القران اوالافراد عن عمرتهما ، وبالعکس لکنه مشکل ، لان الحج والعمره فیهما عملان مستقلان بخلاف حج التمتع فان العمره فیه داخله فی الحج فهما عمل واحد ، اما اجزاء احرام عمره التمتع عن حجه لومات فی اثناء العمره فالظاهر عدم الخلاف فیه ، و هو مفاد الاخبار بل صریحها کقوله علیه السلام فی صحیح ضریس ان مات فی الحرام فقد اجزات عن حجه الاسلام ، و قوله علیه السلام فی صحیح العجلی : ان کان صروره ثم مات فی الحرم فقد اجزء عنه حجه الاسلام ، و قوله علیه السلام فی مرسله المقنعه : فانه ان کان مات فی الحرم فقد سقطت عنه الحج ، فلا اشکال فی الاجزاء و عدم وجوب القضاء عنه .

و اما الاجزاء فی حج القران والافراد فبناء علی اطلاق الاخبار لهما فالظاهر اختصاص الاجزاء لما وقع الاحرام له ، فلو احرم للحج ثم مات فی اثنائه اجزئه عن الحج دون العمره المفرده ، و کذا لواحرم للعمره المفرده بنیه العمره الواجبه فی حجه الاسلام و کان قدم العمره علی الحج ثم مات فی اثناء العمره فالظاهر اجزائه عن العمره ، و اما اجزاء کل منها عن الاخر ایضا ،فالظاهر العدم لاستقلال کل من العملین بالنسبه الی الاخر فی غیر حج التمتع ، مضافا" الی عدم قوه اطلاق الاخبار لغیر حج التمتع ، فانه علی القول بالاطلاق لابد من اختصاص الاجزاء بماهو مفاد مورد الاخبار من کونه خصوص من احرم من خارج الحرم ثم دخل فیه ،و الظاهر عدم قائل بهذا التفصیل ، مضافا الی ان القارن من جهه انه قد ساق الهدی فلابد من بیان حکم هدیه من بعد موته ، و انه هل یجب ذبحه او نحره او انه ینتقل الی الورثه ، لکن فی الجواهر استظهر عدم الفرق بین حج التمتع و بین حج القران والافراد و قال انه یجزی عن النسکین ، ثم استظهر من المدارک و الحدائق کون العمره المفرده ایضا کذلک ، (انتهی)ولا

یخفی مافیه .

(الامر التاسع) ما افاده (قده) بقوله ثم الظاهر اختصاص حکم الاجزاء بحجه الاسلام فلا یجری الحکم فی حج النذر و الافساد اذامات فی الاثناء و ذلک لاختصاص الحکم بحجه الاسلام فی اخبار الباب ، نعم مرسله المقنعه مطلقه ، حیث قال علیه السلام فیها : من خرج حاجا فمات فی الطریق فانه ان کان مات فی الحرم فقد سقطت عنه الحج و ن مات قبل دخول الحرم لم یسقط عنه الحج ولیقض عنه ولیه ، الا ان العمل بما تختص به المرسله مشکل ، بل یمکن دعوی انصرافها ایضا الی خصوص حج الاسلام ، ثم ان الحج الافسادی ای الواجب با فساد الحج ان قلنا انه هو حج الاسلام فلا یبعد کونه بحکم حجه الاسلام فی الاجزاء ، و اما لو قلنا بانه عقوبه فربما یدعی القطع بعدم کونه فی حکم حجه الاسلام فی ذلک ، ولکن یمکن القول به لکونه من توابع حج الاسلام ، و اما الحج الواجب بالنذر فمقتضی الجمود علی الاخبار هو عدم اجزاء الحکم فیه .

(الامر العاشر) ما افاده بقوله :

بل لایجری فی العمره المفرده ایضا و ان احتمله بعضهم لایخفی ان العمره المفرده ان کانت مندوبه فلا اثر للاجزاء فیها ، فان الاجزاء هنا فی مقابل وجوب قضاء الولی عنه ، و ان کانت منذوره فان قلنا بوجوب قضائها علی الولی لو ترکها راسا حتی مات فتظهر الثمره هیهنا والظاهر عدم جریان الحکم فیها لماعرفت من اختصاص اخبار الباب بحجه الاسلام و اما العمره المفرده الواجبه فی حج القران والافراد فالظاهر الاجزاء لانها من توابع حجه الاسلام ، بل لعله فیها اقوی ، اذا جزاء الاحرام و دخول الحرم اذامات فیه من اعمال الحج علی کثرتها یدل بالفحوی علی الاجزاء عن عمل العمره المفرده لووقع الموت فی اثنائها ، والله الهادی .

(الحادی عشر) ماتقدم من الامور کان فیمن استقر علیه الحج ، و فی جریانه فیمن مات مع عدم استقرار الحج علیه و عدمه قولان ، قال فی المتن .

و هل یجری الحکم فیمن مات مع عدم استقرار الحج علیه لیجزیه عن حجه الاسلام اذا مات بعد الاحرام و دخول الحرم و یجب القضاء عنه اذا مات قبل ذلک ، و جهان بل قولان ، من اطلاق الاخبار فی التفصیل المذکور ، و من انه لاوجه لوجوب القضاء عمن لم یستقر علیه بعد کشف موته عن عدم الاستطاعه الزمانیه و لذا لایجب اذامات فی البلد قبل الذهاب اواذا فقد بعض الشرایط الاخر مع کونه موسرا ، ومن هنا ربما یجعل الامر بالقضاء فیها قرینه علی اختصاصها بمن لم یستقر علیه و حمل الامر بالقضاء علی الندب وکلاهما مناف لاطلاقها مع انه علی الثانی یلزم بقاء الحکم فیمن استقر علیه بلا دلیل مع انه مسلم بینهم ، والاظهر الحکم بالاطلاق اما بالتزام وجوب القضاء فی خصوص هذا المورد من الموت فی الطریق کما علیه جماعه وان لم یجب

اذامات مع فقد سائر الشرايط اوالموت وهو في البلد ،واما بحمل الامر بالقضاء على القدر المشترک و استفاده الوجوب فيمن استقر عليه من الخارج و هذا هوالاظهر فالاقوى جريان الحكم المذكور فيمن لم يستقر عليه ايضا فيحكم بالاجزاء اذامات بعدالامرين و استحباب القضاء عنه اذامات قبل ذلک .

لااشكال في ان من لم يستقر عليه الحج اذامات بعد الاحرام و دخول الحرم فانه يجزيه ذلک و لايجب القضاء عنه ، و لومات قبل ذلک فهل يجب القضاء عنه اولا ، المحكي عن ظاهر المبسوط و النهايه و القواعد هووجوب القضاء حينئذ ، و هو صريح المستند حيث قال :

لومات المستطيع في طريق الحج فان كان قبل الاحرام و دخول الحرم وجب القضاء عنه بشرط استقرار الحج في ذمته سابقا على المشهور و مطلقا على الاقرب المنصور (انتهى) وظاهره نسبه عدم الوجوب الى المشهور ، و لعل ذلک من جهه اطلاقهم القول بعدم وجوب القضاء ،لو مات من لم يستقر عليه الحج ، وذلک لكشف موته عن عدم الاستطاعه واقعا واستظهر المصنف (قده) في المتن وجوب القضاء .

(والقول الاخر) اعني عدم وجوب القضاء عمن مات في الطريق اذا لم يستقر عليه الحج ولو كان موته قبل الاحرام و دخول الحرم ــ هو مختار الجواهر تبعا للشرايع .

(وجمله القول في المقام) انه يدور الامر في حمل اخبار الباب على احدوجوه .

(الوجه الاول) الاخذ بظاهر الامر بالقضاء في الوجوب و جعل ذلک قرينه على اختصاص الحكم بمن استقر عليه الحج ، فيحكم فيمن لم يستقر عليه الحج بماهو مقتضى القاعده من عدم وجوب القضاء عنه سواء مات قبل الاحرام و دخول الحرم او بعد ذلک فيكون حكمه حكم من مات في بلده او اختل احدار كان الاستطاعه قبل الاستقرار عليه فالتعبير بالاجزاء في حديث ضربس و خبر العجلي و بالسقوط في مرسله المقنعه يدل على ثبوت التكليف و استقراره ، و في من لم يستقر عليه الحج يكون الموت كاشفا عن عدم الاستطاعه ، فلا ثبوت للتكليف حتى يكون ماتى به من الاحرام و دخول الحرم مجزيا و مسقطا .

(الوجه الثاني) حمل الامر بالقضاء على الندب و جعل تلک الاخبار مختصه بمن لم يستقر عليه الحج ، و هذا الحمل بعيد ، لظهور الامر في الوجوب و اطلاق الاخبار الشامل لمن استقر عليه الحج ، فلا موجب للعدول عن ظاهر الاخبار واطلاقها ، هذا ، مضافا الى ان حكم الاصحاب بالاجزاء فيمن استقر عليه الحج اذامات بعدالاحرام و دخول الحرم انماهو من ناحيه اخبار ــ الباب فهذا الحمل مخالف مع تسالمهم على الاجزاء في صوره استقرار الحج .

(الوجه الثالث) ابقاء اطلاق الاخبار في شمولها لمن استقر عليه الحج و من لم يستقر عليه و ابقاء ظاهر الامر بالقضاء فيها في الوجوب ، و الالتزام بوجوب القضاء فيمن لم يستقر عليه

ادامات قبل الاحرام او دخول الحرم اذامات فی الطریق لامطلقا ، فلومات فی بلده لم یجب القضاء ، و هذاالوجه اختاره فی المستند کماتقدم نقل عبارته .

(الوجه الرابع) حمل الامر بالقضاء علی القدر المشترک ، بین الوجوب والندب واستفاده وجوب القضاء فیمن استقر علیه الحج من الخارج و هوالاجماع علی وجوبه عنه و العمومات الداله علی وجوب الحج علیه ولو متسکعا وانه دین علیه ، فوجوب القضاء عنه علی طبق القاعده ،و انما المخالف معهاهوا لسقوط اذامات بعدالاحرام و دخول الحرم ، کما انه فی من لم یستقر علیه الحج یکون الامر بالعکس ، فمقتضی القاعده عدم وجوب القضاء مطلقا و ان المخالف لها هو وجوب القضاء لومات قبل الاحرام او دخول الحرم (وهذاالوجه) مما ابداه فی الجواهر و استظهره فی المتن ، قال فی الجواهر .

و لعل الاولی تعمیم الصحیحین لهما (ای لمن استقرعلیه الحج و من لم یستقر علیه)و استعمال الامر بالقضاء فیهمالقدر المشترک بین الندب والوجوب (انتهی) .

(ولایخفی) ان حمل الامر علی القدر المشترک محتاج الی الدلیل سواء قلنابان هیئه الامر ظاهر فی الوجوب ، اوقلنابان المستعمل فیه عباره عن نسبه خاصه بین المکلف و بین الماموربه المعبر عنها بنسبه ارسالیه یوجدها المولی بالقاء هیئه الامر ــ کما هوالحق علی ماحققناه فی ــ الاصول ــ فان ایجاد هذه النسبه الارسالیه اذالم یرد دلیل علی الترخیص یقتضی عدم جواز ترک الماء موربه فهذا الدلیل هیهنا لیس الااستبعاد وجوب القضاء عمن لم یستقر علیه ، اذلم یثبت اجماع علی عدم الوجوب فی مورد الاخبار ، اعنی الموت فی الطریق .

(والاقوی عندی) هوالوجه الثالث ، فیلتزم بوجوب القضاء فیمن لم یستقر علیه فی مورد الاخبار ، و بهذا یظهر عدم صحه الوجه الاول بعد امکان القول بوجوب القضاء مطلقا ، فلیس ظهورالامر فی الوجوب قرینه علی الحمل علی خصوص من استقر علیه . و هذا الوجه هو المحکی عن ظاهرالمقنعه والنهایه والمبسوط ــ کماتقدم ــ کما عرفت نص المستند علی اختیاره (ویوء یده) وقوع السئوال عن الحج تطوعافی صحیح العجلی و انه لو مات فی الطریق قبل ان یحرم لمن یکون جمله و نفقته و ماهعه ، وجواب الامام علیه السلام انها تکون للورثه ولا یجب القضاء عنه ، فوقوع هذا السئوال من الراوی یشعربانه فهم اطلاق الحکم لحجه الاسلام سواءکان مستقراعلیه الحج او غیر مستقر .

مسئله (۷۳) الکافر یجب علیه الحج اذا استطاع لانه مکلف بالفروع لشمول الخطابات له ایضا ولکن لایصح منه مادام کافرا کسائر العبادات و ان کان معتقدا لوجوبه و اتیا به علی وجهه مع قصدالقربه لان الاسلام شرط فی الصحه هذا هوالامرالاول من الامور التی تعرض لهافی هذا ــ المتن ، و وجوب الحج علی الکافر کسائرالعبادات و الفروع ممانفردت به الامامیه .

و فی الجواهر: عند نابل الاجماع بقسمیه علیه لشمول الخطابات الوارده فی الفروع له خلافا لابی حنیفه ــ وهذه من المسائل الواضحه فی فقه اصحابنا ، کما ان من الواضح عندنا عدم صحه العباده منه مادام کافرا و ذلک لایمنع من تکلیفه حتی یتوهم کون التکلیف حینئذ تکلیفا بمالایطاق لانه فی کل آن قادر علی تحصیل شرط صحه العمل ــ اعنی الایمان ــ فهو من قبیل تکلیف المحدث الصلوه ، فانه قادر علی تحصیل الطهاره التی هی شرط صحه الصلوه ، و اما بطلان العباده من الکافر مادام کافرا فلیس لاجل انه لایعتقد بالرب الذی یعبده ولالانه لایعتقد وجوب العباده ، و ذلک لامکان کونه معتقدا بالله و بوجوب الحج اوغیره من العبادات ، کالکافر الذی یکون کفره لانکار ضروری من ضروریات الاسلام کحرمه الخمر مثلا بل بطلان العباده منه انما هو لاجل شرطیه الاسلام فی صحه العبادات کما قرر فی محله .

و بهذا ظهران البطلان لیس من جهه عدم تمشی قصد القربه منه ولامن جهه عدم حصول القرب منه مادام کافرا ، و ذلک لامکان تمشی قصد التقرب منه اذالم یکن منکرا لله ولالوجوب العباده التی یاتی بها و اما امکان حصول القرب فلیس شرطا فی صحه العباده بمعنی عدم وجوب الاعاده او القضاء ــ کما ورد فی الاخبار مما یدل علی عدم حصول القرب مع بعض المعاصی کالحسد و الغیبه ، فان ذلک محمول علی عدم القبول لاعدم الصحه ، والله العاصم .

(الامر الثانی) ما افاده (قده) بقوله و لومات لایقضی عنه لعدم کونه اهلا للاکرام والا ــ براء فان القضاء عن المیت انما یجب لخروج المیت عن عهده التکلیف و عدم مواخذته هناک بترک الواجب ، و لیس فی ادله وجوب القضاء عن المیت اطلاق یشمل المیت الکافر ، فیبقی ــ الاصل الجاری فی عدم مشروعیه القضاء عنه سلیما عمایکون حاکما علیه ، بل مقتضی مادل علی حرمه الاستغفار له و الترحم علیه والصلوه علیه والوقوف علی قبره حرمه قضاء الحج عنه .

(الامر الثالث) ما افاده (قده) بقوله:

ولو اسلم مع بقاء استطاعته وجب علیه و کذا لواستطاعه بعد اسلامه ولوزالت استطاعته ثم اسلم لم یجب علیه علی الاقوی لان الاسلام یجب ماقبله کقضاء الصلوه والصیام حیث انه واجب علیه حال کفره کالاداء و اذا اسلم سقط عنه ، اما وجوب الحج علیه بعد اسلامه مع بقاء الاستطاعه او حدوث الاستطاعه بعد الاسلام فواضح لشمول ادله وجوب الحج علی المستطیع له ، و اما مع زوال الاستطاعه سواء زالت فی حال کفره بحیث اسلم و هو غیر مستطیع اوزالت فی زمان الاسلام مع عدم سعه الوقت للذهاب الی الحج ففی وجوب الحج علیه متسکا کوجوبه علی من استقر علیه الحج و هو مسلم ، و عدم الوجوب قولان استظهر الوجوب فی المدارک ، و قال لواسلم وجب علیه الاتیان بالحج مع بقاء الاستطاعه قطعا ، و بدونها فی اظهر الوجهین ، و قال اعتبر العلامه فی التذکره فی وجوب الحج استمرار الاستطاعه الی زمان الاسلام ، و هو غیر واضح

(انتهی) و وافقه فی الذخیره والمستند ، واستدل له فی المستند بالاستصحاب یعنی به استصحاب الوجوب الثابت علیه فی حال کفره .

(والاقوی عدم الوجوب) کما فی الجواهر و علیه المصنف ، فی المتن لحدیث الحب ، قال فی الجواهر :

و ان لم تستمر الاستطاعه لم یجب و ان فرض مضی اعوام علیه مستطیعا فی الکفر ، لان الاسلام یجب ماقبله (انتهی) و دعوی عدم صحه التمسک بحدیث الجب لضعف سنده مدفوعه بجبر ضعف سنده بالعمل به و الاستناد الیه الموجب للوثوق به .

(نعم) یبقی هنا اشکال ، و هو الذی افاده فی المتن بقوله .

و دعوی انه لایعقل الوجوب علیه اذ لایصح منه اذا اتی به وهو کافر و یسقط عنه اذا اسلم و حاصله انه بعد سقوط الحج عنه اذا اسلم فلافائده فی وجوب الحج علیه ، فانه مادام کافرا لایتمکن منه لعدم صحته منه فی حال الکفر ، واذا اسلم یسقط عنه ، فالقول بسقوط الوجوب مستلزم للغویه التکلیف به فی حال الکفر ، الموجب للقول بعدم کونه مکلفا بالحج راسا و هو خلاف ما علیه الاصحاب ــ کما تقدم .

(واجیب عن هذا الاشکال) بوجوه الاول . ما افاده بقوله .

مدفوعه بانه یمکن ان یکون الامر به حال کفره امرا تهکمیا لیعاقب لاحقیقیا و لکن هذا ــ الجواب لایلائم مذهبنا ، حیث نقول بقبح الامر بمالایمکن للمکلف امتثاله ، نعم لاباس بذلک فی غیر نشاة التکلیف و الاختیار کما ورد من ان من صور صوره یکلف یوم القیمه ان ینفخ فیهما الروح ولیس بنافخ ، و کذا من کذب فی الاخبار عن رویاه یکلف هناک ان یعقد بین شعیرتین و لیس بعاقد ، وذلک لان تلک النشاة لیست بنشاة التکلیف و الاختیار ولذا استشکل هو (قده) فی المتن فقال :

لکنه مشکل بعد عدم امکان اتیانه به لاکافرا و لامسلما .

(الوجه الثانی) فی الجواب ما افاده بقوله :

والاظهر ان یقال انه حال استطاعته مامور بالاتیان به مستطیعا و ان ترکه فمتسکعا و هو ممکن فی حقه لامکان اسلامه و اتیانه مع الاستطاعه و لامعها ان ترک فحال الاستطاعه مامور به فی ذلک الحال و مامور علی فرض ترکه حالها بفعله بعدها ، و حاصله متوقف علی تصور الواجب المعلق و جعل المقام من ذلک القبیل ، (فیقال) ان المستطیع المسلم یجب علیه بالوجوب ــ التنجیزی ان یحج فی عامه ویجب علیه انه لوترک فی هذا العام ان یحج فی المستقبل و لوارتفعت استطاعته ، وهذا الوجوب تعلیقی بمعنی ان الوجوب فعلی و الطلب من المولی حاصل حقیقه و لکن ظرف فعل الواجب استقبالی ، ففی عام الاستطاعه قد توجه علیه تکلیفان احدهما تنجیزی

والاخر تعلیقی ، و هکذا یقال فی تکلیف الکافر بالحج اذا استطاع فیقال یجب علیه ان یسلم فیکون حاله حال المسلم المستطیع فیتوجه علیه التکلیف فی هذا العام بالحج تکلیفا منجزا وان یحج فی المستقبل لو ترکه فی هذا العام سواء بقیت استطاعته او زالت ، فاذا لم یسلم یعاقب علی مخالفه التکلیفین کما یعاقب المسلم کذلک لو مات و لم یحج ، ففائده التکلیف فی حال الکفر هو انه لو اسلم فی عام الاستطاعه امکن له ان یمتثل التکلیف المنجز علیه فعلا بان یحج فی عامه و ان یمتثل التکلیف التعلیقی بان یحج فی المستقبل ولو متسکعا بعد زوال استطاعته فاذا بقی علی الکفر فقد عصی کلا التکلیفین فیعاقب علی عصیانهما کما یعاقب المسلم لو مات و لم یحج اذا استطاعه فترک الحج فی العام الاول حتی زالت استطاعته فلم یحج متسکعا ایضا فانه یعاقب علی مخالفه کلا التکلیفین .

و بهذا یدفع الاشکال الوارد فی سقوط القضاء عن الکافر لو اسلم بالنسبه الی مافات منه من الصلوه والصیام ، حیث ان سقوط القضاء هناک اجماعی ، و مع ذلک یتمشی فیه الاشکال ـ الوارد هیهنا فیجاب عنه بمثل ماذکرنا من الجواب ، و هذا هو الذی افاده (قده) فی المتن بقوله و کذا یدفع الاشکال فی قضاء الفوائت فیقال انه فی الوقت مکلف بالاداء ومع ترکه بالقضاء و هو مقدور له بان یسلم فیاتی بها اداء و مع ترکها قضاء فتوجه الامر بالقضاء الیه انما هو فی حال الاداء علی نحو الامر المعلق و حاصله ان المکلف بالصلوه فی الوقت له تکلیفان احد هما منجز و هو وجوب الصلوه فی الوقت ، والاخر معلق و هو وجوب الاتیان بها فی خارج الوقت ثم اعاد (قده) حاصل الاشکال والجواب فقال :

فحاصل الاشکال انه اذا لم یصح الاتیان به حال الکفر و لا یجب علیه اذا اسلم فکیف یکون مکلفا بالقضاء ویعاقب علی ترکه ، و حاصل الجواب انه یکون مکلفا بالقضاء فی وقت الاداء علی نحو الوجوب المعلق و مع ترکه الاسلام فی الوقت فوت علی نفسه الاداء والقضاء فیستحق العقاب علیه و بعباره اخری کان یمکنه الاتیان بالقضاء بالاسلام فی الوقت اذا ترک الادا وحینئذ فاذا ترک الاسلام و مات کافرا یعاقب علی مخالفته الامر بالقضاء و اذا اسلم یغفر له وان خالف ایضا و استحق العقاب هذا ماحققه قدس سره فی المقام .

"ویرد علیه اولا) انه قد حقق فی محله بطلان الواجب المعلق بمعنی کون وجوب شیئی فعلیا والواجب استقبالیا ،و ذلک لان الوقت المضروب للواجب له دخل فی امکان تحصل الملاک و ان لم یکن دخیلا فی اصل کون الواجب ذاملاک ـ و حیث ان الوقت غیر حاصل تحت قدره المکلف و لم یکن متعلق الامر مطلوبا و لو فی غیر ذلک الوقت وجب لامحاله ان یوخذ الوقت مفروض الوجود فیؤمر بالمتعلق علی تقدیر وجوده فیکون الامر مشروطا بحصوله ولا یعقل الامر بالمتعلق مطلقا ، و هذا عین الواجب المشروط، فلا معنی للواجب المعلق ، ففی المقام نقول لا ـ

یمکن فی حال تحقق الاستطاعه ان یتحقق امر فعلی بالحج متسکعا فی ظرف عدم الحج فی هذا العام و زوال الاستطاعه فی المستقبل ، بل الامر به یکون مشروطا بتاخیر الحج عن عامه و بقائه الی العام المقبل و زوال الاستطاعه ، و کذا فی باب قضاء الفوائت لایعقل امر فعلی بالقضاء الا بعد فوت الواجب فی الوقت ، و اما فی زمان الاداء فیکون الامر بالقضاء مشروطا لافعلیا ، فهذا الوجه لایحل الاشکال .

(وثانیا) ان تصویر الواجب المعلق غیر حاسم للاشکال ، فی وجوب القضاء بعد الوقت و لا الاشکال فیما نحن فیه لانه یقال لایصح الاتیان به فی حال الکفر ولایجب علیه الاتیان اذا اسلم ، و کون القضاء او الحج متسکعا واجبا علیه بالوجوب المعلق لامکان اسلامه فی الوقت او حال الاستطاعه لاینفع فی صحه التکلیف به اذا لم یسلم فی الوقت اوحال الاستطاعه لانه مع عدم اسلامه فی الوقت اوحال الاستطاعه لایخلو اما ان یسلم فیسقط عنه التکلیف اولایسلم فلایصح منه المکلف به ، فمع فرض تصویر الواجب المعلق لایرتفع الاشکال اذا لم یسلم فی الوقت او فی زمان الاستطاعه ، و مع اسلامه و ترک الواجب الی ان مضی الوقت اوزالت الاستطاعه لااشکال فی صحه تکلیفه بالقضاء اوالحج متسکعا و انه لایسقط عنه من غیر حاجه الی تصویر الواجب المعلق

(الوجه الثالث) فی دفع الاشکال هوما اخترناه و بسطنا الکلام فیه فی کتاب الزکوه فی بحث وجوب الزکوه علی الکافر (وحاصله) ان صحه التکلیف لاتدور دائما مدار امکان اسقاطه بخصوص الامتثال بل یصح اذا امکن اسقاطه و لو بغیره ، ففی الکافر یصح تکلیفه بالقضاء فی الموقتات ، او بالحج عند استقراره علیه اذا زال استطاعته فی حال کفره لانه یمکنه اسقاطه عن نفسه بالاسلام فلایکون تکلیفا بمالایطاق ، و حینئذ لایکون فی هذا التکلیف ثواب مترتب علی امتثاله اذلا موافقه فیه ، و انما الفائده فی ترتب العقاب علی مخالفته ، و لیس اسقاط التکلیف بماعدی امتثاله بعزیز کیف ، و جمیع الواجبات الکفائیه کذلک ، حیث انها یصح اسقاطها عن المکلف بفعل الغیر کتوجیه المحتضر الی القبله ، فانه یسقط عنه بفعل غیره من المکلفین ، بل و لو من غیرهم کالصبی والمجنون ، فیکون التکلیف بالحج فی المقام اعنی الکافر المستطیع الذی زال استطاعته حال کفره ، او بالقضاء فی الموقتات تکلیفا حقیقیا فعلیا واقعیا غیر معلق علی شیء متاخر الوجود و تکون صحته لمکان امکان اسقاط الکافر عنه باسلامه ، فان مات کافرا یعاقب علیه کما یعاقب علی ترک غیره من الواجبات اوارتکاب شیء من المحرمات ، والعقل یحکم بصحه مواخذه حینئذ لانه کان یمکنه اسقاط هذا العقاب عنه با سلامه لیشمله فضل الله سبحانه باسقاط التکلیف بالحج اوالقضاء عنه بعد الاسلام ، والله العادم بحقائق الامور .

مسئله (۷۴) لواحرم الکافر ثم اسلم فی الاثناء لم یکفه و وجب علیه الاعاده من المیقات ولولم یتمکن من العود الی المیقات احرم من موضعه ولایکفیه ادراک الوقوفین مسلما لان احرامه

باطل ، لماكان الحج بجميع افعاله و مناسكه امرا عباديا لايصح من الكافر فالاحرام الواقع فى حال الكفرايضا باطل لكونه عباديا والاسلام شرط لصحه العبادات ، فيجب عليه تجديد الاحرام بان يرجع الى الميقات لوخرج منه ثم يسلم ، فان لم يمكن الرجوع كفى الاحرام من مكانه فيكون بمنزله الناسى اوالجاهل به اذالم يمكنه العودالیه ، قال فى المدارک و قد ثبت ذلک فى الناسى والجاهل و المسلم فى المقام اعذر و هوانسب بالتخفيف (انتهى) و لعل الاعذريه هنا من جهه حديث ان الاسلام يجب ماقبله .

قال فى الشرايع : ولو احرم و ادرک الوقوف بالمشعر لم يجزه الا ان يستانف احراما وان ضاق الوقت احرم و لو بعرفات (انتهى) و لعل مراده ادراک المشعر بعدادرا که الوقوف بعرفات و لذا عبرفى المتن بادراک الوقوفين ، كما ان ذيل عباره الشرايع ايضا لايخلو من دلاله على ادراکه ايضا ، حيث قال :

وان ضاق احرم ولوبعرفات ، وذلک ليدرک الوقوفين متليسا بالاحرام نعم بناء على ماسياتى فى محله من كفايه اختيارى مشعر عن اختيارى عرفات لو فرض عدم ادراکه للوقوف بالعرفات فادرکا خنيارى مشعرفجدد الاحرام فيه ثم نوى الوقوف صح .

(قال فى الجواهر) : و فى المدارک و هوجيد ان ثبت جواز استيناف الاحرام من المشعر لكنه غير واضح كماسيجىء تحقيقه ، ثم قال فى الجواهر قلت ستعرف وضوحه انشاء الله تعالى .

(اقول) وسيجىء الكلام فى محله انشاء الله تعالى ، (وكيف كان) فعنوان هذه المسئله و الحكم بعدم الاجزاء الاباحرام جديد ، ولو كان قد ادراک الموقفين لعله لاجل دفع توهم قياس المقام بما اذا احرم المملوک باذن مولاه ثم انعتق و ادرک الموقفين او اختيارى مشعر بعدالعتق فانه يجزيه عن حجه الاسلام ــ كما تقدم فى محله ــ و ذلک لورود الدليل هناک دون المقام .

مسئله (۷۵) المرتد يجب عليه الحج سواء كانت استطاعته حال اسلامه السابق او حال ارتداده و لايصح منه فان مات قبل ان يتوب يعاقب على تركه و لايقضى عنه على الاقوى لعدم اهليته للاكرام و تفريغ ذمته كالكافر الاصلى .

فى هذه المسئله امور : (الاول) لااشكال فى وجوب الحج على المرتد لماعرفت من ان الكافر مكلف بالفروع ، بل هنا اولى اذاكان مستطيعا قبل الارتداد لاستصحاب بقاء التكليف لو فرض الشک فى شمول الادله الاجتهايه له ولكن لاينتهى النوبه الى الاصل لكفايه الادله الاجتهاديه من العمومات والاطلاقات كقوله تعالى :

ولله على الناس حج البيت (الايه) حيث ان قوله سبحانه (على الناس) يشمل المسلم و الكافر من الكافر الاصلى والمرتد من الفطرى والملى .

(نعم) الاشكال فى توجه التكليف اليه بعد الارتداد مع عدم صحته منه حال الكفر وعدم

توبه الفطری ـ بناء علی القول بعدم قبولها منه ـ لایمکن الجواب عنه بما اجیب عنه فی الکافر الاصلی حیث ان الکافر الاصلی یتمکن من الامتثال بان یسلم فیصح منه الاتیان بالعباده، بخلاف المرتد الفطری فانه بناء علی عدم قبول توبته لایقدر علی الامتثال، فیتوجه الاشکال بعدم الفائده حینئذ فی تکلیفه بالحج فلابد من الجواب اما بکون عجزه عن الامتثال لماکان باختیار منه لاختیاره الکفر بعد الاسلام یصح عند العقل تکلیفه من جهه ان الامتناع بالاختیار لاینافی الاختیار، و اما بکون معنی التکلیف هو مجرد استحقاقه العقاب علی ترک الحج لاتوجه التکلیف حقیقه، فانه تکلیف بالمحال، و انما المصحح لاستحقاق العقاب هوان تفویت الواجب لماکان باختیار منه لم یکن عفوبته مما یحکم العقل بقبحه.

(وکیف کان) فلایصح منه حال الارتداد، ولومات استحق العقاب ولایقضی عنه علی الاقوی خلافا لما عن القواعد حیث قال (قده) ولومات ای المرتد اخرج من صلب ترکته و ان لم تیب علی اشکال (انتهی) و قوله بالاخراج من صلب ترکته یدل علی ذهابه بامکان ان یکون للمرتد مال و انه قابل لان یملک مع ان الفطری من المرتد ینتقل ماله الی ورثته، و لعله (قده) یقول بتملکه لما یتجدد له بعد ارتداده ـ کما هوالحق.

(وکیف کان) فغایه ما یمکن الاستدلال به لوجوب القضاء عنه هو اطلاق مادل علی وجوب القضاء عمن مات و قداستقرعلیه الحج، و قد تقدم انه لایشمل الکافر، لان ذلک انماشرع لاجل ابراء المیت عن عهده ما کان واجبا علیه فی حیوته حتی لایعاقب علی ترکه، و من الواضح ان هذا فضل و تخفیف من الله سبحانه و اکرام لاینا سب الکافر سیما المرتد الذی هو اسوء حالا من الکافر الاصلی، فلااشکال فی الحکم، و انما عبر فی المتن بانه الاقوی لاجل ماعرفت من المحکی عن القواعد، علی انه (قده) استشکل فی الحکم فی آخر کلامه.

(الامر الثانی) ما افاده بقوله:

و ان تاب وجب علیه وصح منه و ان کان فطریا علی الاقوی من قبول توبته سواء بقیت استطاعته اوزالت قبل توبته فلاتجری فیه قاعده جب الاسلام لانها مختصه بالکافر الاصلی بحکم التبا در ولواحرم فی حال ردته ثم تاب و جب علیه الاعاده کالکافر الاصلی الحق ـ عندنا ـ کما تقدم فی باب المطهرات من کتاب الظهاره قبول توبه المرتد الفطری، و علیه فیصح منه الحج بعد التوبه، بل یجب علیه سواء حدثت الاستطاعه بعدها او بقیت من زمان الارتداد اوزالت قبل التوبه بحیث استقر علیه الحج فلیس حاله فی ذلک حال الکافر الاصلی، فانه یشمله حدیث الجب دون المرتد لشده الامر فیه، الموجبه لعدم التخفیف والتفضل فی حقه، مضافا الی انه مماتسالم علیه الاصحاب، فیجب علیه الحج حینئذ ولو متسکعا و اما بطلان احرامه فی حال الارتداد فواضح لانه ان لم یکن اسوء حالا من الکافر الاصلی فلیس فی هذا الحکم دونه، و قد

تقدم عدم حواز الاکتفاء بالاحرام الواقع فی حال الکفر .

(الامر الثالث) ما افاده (قده) بقوله :

ولو حج فی حال اسلامه ثم ارتدلم یجب علیه الاعاده علی الاوقی خلافا لما عن الشیخ فی المبسوط مستدلا بان ارتداده بعد حجه مسلما یکشف عن عدم اسلامه فی حال حجه فیکون باطلا ، و ذلک لان المسلم الحقیقی لایصیر مرتدا لقومه تعالی و ماکان الله لیضل قوما" بعد اذ هداهم (الایه)و مادل علی حبط العمل بالکفر ، کقوله تعالی ولقد اوحی الیک و الی الذین من قبلک لئن اشرکت لیحبطن عملک ، وقوله تعالی یا ایها الذین آمنوا اطیعوا الله و اطیعوا الرسول ولاتبطلوا عمالکم .

(والجواب) اما عن الاول فبان الایه لاتدل علی عدم امکان الکفر بعد الایمان ، بل هی فی مقام مطلب آخر ، و هوان الله لایخذل احدا بعد ان هداه للاسلام الابعد ان یبین له ما یرضیه و مایسخطه فیخالف رضاه الی مایسخطه فیستحق الخذلان کماورد فی تفسیر الایه المبارکة هذا مضافا الی مخالفه ذلک للوجدان وللایات الداله علی امکان الکفر بعد الایمان بل وقوعها کقوله تعالی : ذلک بانهم آمنوا ثم کفروا وقوله سبحانه ان الذین آمنوا ثم کفروا ثم آمنوا ثم کفروا (الایه) و حمل الایمان هنا علی غیر الایمان لحقیقی لاوجه له بعد فقد القرینه علی المجاز ، و قد وقع الارتداد لکثیر ممن امن فی زمان رسول الله صلی الله علیه و آله .

(و اما عن الثانی) ای الاستدلال بآیات الاحباط فبانها مقیده بقوله تعالی : ومن یرتدد منکم عن دینه فیمت فهو کافر فاولائک حبطت اعمالهم ، دلت علی اشتراط الحبط بالموت قبل التوبه والایمان ،و اما من تاب بعد الارتداد فلادلیل علی احباط اعماله السابقه علی الارتداد بل فی الاخبار مایدل علی قبولها اذا تاب کما افاده (قده) فی المتن .

ففی خبر زراره عن ابی جعفر علیه السلام " من کان مومنا فحج ثم **اصابته فتنه ثم تاب یحسب له کل عمل صالح عمله ولا یبطل منه شیئی و آیه الحبط مختصه بمن مات علی کفره بقرینه الایه الاخری وهی قوله تعالی ، ومن یرتدد منکم عن دینه فیمت فهو کافر فاولئک حبطت اعمالهم** بل حعل المصنف (قده) هذه الایه دلیلا علی قبول توبه المرتد الفطری حیث قال .

وهذه الایه دلیل علی قبول توبه المرتد الفطری ،فماذکره بعضهم من عدم قبولها منه لاوجه له ،ولکن الاستدلال بها لذلک ضعیف اذفیه اولاان مورد الایه لایشمل المرتد الفطری فان الخطاب لاصحاب النبی صلی الله علیه وآله وسلم الذین آمنوا عن کفر فالمرتد منهم یکون من المرتد الملی لا الفطری ، (وثانیا)ان غایه ماتدل علیه الایه هوشمولها للفطری بالاطلاق فلاینافی مادل علی عدم قبول توبه خصوص الفطری وقد تقدم البحث فی ذلک فی باب المطهرات من کتاب الطهاره.

(وکیف کان) فلوسلمنا دلاله آیات الاحباط علی کون الکفر بعد الایمان موجبا لحبط الاعمال

ولومع قبول التوبه ،فليس معنى الاحباط الاعدم قبول تلك الاعمال بمعنى عدم استحقاق الثواب عليها ،لا بمعنى وجوب اعادتها ،مع ان الاصل يقتضى عدم الوجوب مؤيدا بما دل على عدم وجوب حج الاسلام فى العمر الامره واحده ،والله الموفق للصواب .

مسئه (۷۶) لواحرم مسلما ثم ارتد ثم تاب لم يبطل احرامه على الاصح كما هو كذلك لو ارتد فى اثناء الغسل ثم تاب و كذا لو ارتد فى اثناء الاذان اوالاقامه اولوضو ثم تاب قبل فوات الموالات بل و كذا لو ارتد فى اثناء الصلوه ثم تاب قبل ان يأتى بشيء اويفوت الموالات على الاقوى من عدم كون الهيئه الاتصاليه جزء منها ،نعم لو ارتد فى اثناء الصوم بطل وان تاب بلافصل واستدل فى الجواهر على صحه الاحرام و عدم بطلانه بعدم دخول الزمان فى مفهوم الحج وانه ليس كالصوم حيث ان الزمان داخل فى مفهومه ،فلو ارتد فى جزء يسير من الصوم ثم تاب لم يصح صومه قال (قده) وليس الحج كالصلوه فى اشتراط الاتصال بين اجزائها كى يتجه بطلانه حينئذ بحصول المنافى للارتباط بل هو اشبه شيء بالوضو والغسل و نحو هما ـ الى ان قال ـ خلافا للمحكى عن الشيخ هنا ايضا ـ اى كما خالف فى المسئله السابقه فقال بوجوب اعاده الحج لو ارتد بعده ثم تاب ، بناء منه على ان الارتداد يكشف عن عدم الاسلام فى السابق ـ وقد عرفت مافيه ، بل الزم نفسه هنا بان المتجه على ذلك عدم لزوم قضاء مافاته من الصلوه والصوم مثلا حال الارتداد لو تاب لكونه حينئذ من الكافر الاصلى ـ بعد كشف الارتداد عن عدم صحه اسلامه اولا ـ فلا قضاء عليه لجب الاسلام ماقبله (انتهى مافى الجواهر بتغيير يسير) .

وتوضيح المقام ان العبادات المركبه على اقسام (منها) ماهو كالصلوه ،حيث اعتبر فيها اتصال ووحده ،كالصور النوعيه فى الاجسام فكما ان شيئيتها تكون بصورتها فكذلك يكون الماء موربه فى هذا القسم هو الاتصال القائم بالاجزاء ،فاذا حصل الانفصال بين تلك الاجزاء بطل الماء موربه ، وقد استفاد الشيخ الاكبر (قده) اعتبار الاتصال فى الصلوه بماورد من التعبير بالقاطع عن جمله من مبطلات الصلوه ،وحكم هذا القسم هو انه لو فرض الارتداد فى اثناء العمل ولوفى غير حال الاشتغال باجزائه كالسكوت الحاصل بين القرائه والركوع مثلا لزم بطلان الصلوه .

(ومنها) ماهو كالصوم والوقوف بعرفات حيث يعتبر فيه الزمان والماء موربه عمل خاص او ترك خاص فى زمان معين فاذا فرض الارتداد فى مثله فى الاثناء يبطل العمل لوقوع بعض الماء موربه فى حال الكفر المانع عن صحه العمل ، (ومنها) مايكون كالغسل والوضو ،حيث يكون المأمور به فى مثله نفس الاجزاء كلها المعبر عنها فى الاصطلاح العلمى بالاجزاء بالاسر ، ولم يعتبر فى المأمور به وحده ولااتصال ولازمان خاص فكان لكل جزء من العمل امر خاص به فى ضمن الامر بالمجموع ، و فى مثله اذا حصل الارتداد بين اجزاء العمل لم يوجب بطلانه اذا تاب و اتى باقى الاجزاء ،والحج من هذا القبيل ، فلا ينطل بالارتداد الواقع بعد الاحرام اذا تاب و اتم العمل .

هذه خلاصه ما افاده لمصنف تبعا لصاحب الجواهر (قدهما) وللنظر فیه مجال (اما اولا) فلما فی استفاده توجه الامر الی الهیئه الاتصالیه من مجرد التعبیر بالقاطع، فان غایه ما یستفاد من ذلک هو تصور الشارع للهیئه المتصله لصحه استعمال کلمه القاطع، لا لکونها متعلقه للامر، فالتخللات الواقعه بین اجزاء الصلوه لیست من اجزاء الصلوه، ویترتب علیه عدم بطلان الصلوه اذا نوی قطعها فی تلک التخللات ثم بداله واتم الصلوه.

(واما ثانیا) فلان دعوی القطع بکون الحج من قبیل الغسل والوضوء فی عدم اعتبار الهیئه الاتصالیه فیه مجازفه، فان الاحرام و ان کان حدوثه بالنیه والتلبیه و لبس الثوبین الا انه باق مالم یخرج منه فیحتمل اعتبار الشارع بقاء هیئه اتصالیه للحج بترک محرمات الاحرام، فما دام هو محرم فهو معتمرا و حاج الی ان یخرج من الاحرام کاملا (وبالجمله):

فابتناء المسئله علی ما بنی علیه صاحب الجواهر و تبعه المصنف قدهما) لا یخلو من اشکال (نعم) یمکن الاستدلال للمشهور هنا ـ باستصحاب صحه الحج و عدم وجوب اعاده ما اتی به قبل الارتداد وان الاصل برائه الذمه مما اتی به ـ علی اشکال فی جریان استصحاب الصحه کما فرر فی الاصول ـ والله الهادی الی سواء السبیل.

مسئله (۷۷) اذا حج المخالف ثم استبصر لا یجب علیه الاعاده بشرط ان یکون صحیحا فی مذهبه وان لم یکن صحیحا فی مذهبنا من غیر فرق بین الفرق لاطلاق الاخبار وما دل علی الاعاده من الاخبار محمول علی الاستحباب بقرینه بعضها الاخر من حیث التعبیر بقوله علیه السلام یقضی احب الی فی هذه المسئله امور (الاول) ان عدم وجوب الاعاده هنا هو المشهور بین الاصحاب و کذا فی باب الصلوه والصوم و غیر هما الا الزکوه خلافا للمحکی عن ابن الجنید وابن البراج، و یدل علی ما هو المشهور غیر واحد من النصوص (کصحیح برید العجلی) عن الصادق علیه السلام کل عمل عمله و هو فی حال نصبه و ضلالته ثم من الله تعالی علیه و عرفه الولایه فانه یوجر علیه الا الزکوه لانه وضعها فی غیر موضعها لانها لاهل الولایه و اما الصلوه والحج والصیام فلیس علیه قضاء (وصحیح زراره وبکیر والفضیل و ابن مسلم و برید) عن الباقر والصادق علیهما السلام فی ـ الرجل یکون فی بعض هذه الاهواء الحروریه والمرجئه والعثمانیه والقدریه ثم یتوب، و یعرف هذا الامر ویحسن رایه ایعید کل صلوه صلاها اوصوم اوزکوه اوحج اولیس علیه اعاده شیء من ذلک قال لیس علیه شیء من ذلک غیر الزکوه فلابد ان یودیها لانه وضع الزکوه غیر موضعها و انما موضعها اهل الولایه (وخبر محمد بن حکیم) المروی فی الذکری، قال کنا عند ابی عبد الله علیه السلام اذ دخل علیه کوفیان کانا زیدیین فقالا انا کنا نقول بقول وان الله من علینا بولایتک فهل یقبل شیء من اعمالنا، فقال علیه السلام اما الصلوه والصوم والحج والصدقه فان الله یتبعکما ذلک ویلحق بکما، واما الزکوه فلا لانکما ابعد تماحق امرء مسلم واعطیتما غیره، وقدر مر غیر ذلک

من الاخبار فی باب الصوم و کتاب الزکوه .

واستدل لابن الجنید بالقاعده بناءعلی شرطیه الایمان ولمخالفه اعمالهم لماهوالحق لاختلالها من حیث زیاده شیء علیه اونقصانه من الارکان وغیرهما ،وللنصوص الدالـه علی وجوب الاعاده (ففی خبرابی بصیر) عن الصادق علیه السلام :لوان رجلا معسرا احجه رجل کانت له حجه فان ایسر بعد ذلک کان علیه الحج وکذلک الناصب اذا عرف فعلیه الحج وان کان قدحج (و مکاتبه ابراهیم بن محمد بن عمران) قال کتبت الی ابی جعفرء علیه السلام انی حججت وانا مخالف وکنت صروره و دخلت متمتعا بالعمره الی الحج ،فکتب الیه اعد حجک .

والا قوی ما علیه المشهور ،وذلک لان الاخبار الداله علی عدم وجوب الاعاده نص فی عدمه وهذان الخبران ظاهران فی الوجوب فیرفع الید عماهو ظاهر فی الوجوب بالنص فی عدمه ،فینتج الاستحباب کمامر منامرا را من ان امرالمولی هوایجاد نسبه مرسله بین العبد و متعلق الامر وهی المعنی الحرفی لهیئه الامر ،فیحکم العقل بوجوب الطاعه و امتثال الامر مالم یظهر من المولی ـ الرخصه فی الترک ،فاذاورد الرخصه یحکم العقل بجواز الترک و رجحان الفعل لمکان الامر الوارد . وهذا الجمع بین الطائفتین من اخبار الباب حسن فی نفسه لاینبغی الارتیاب فیه ،مضافا الی ماورد من الشاهد علیه . (کصحیح بریدالعجلی) عن الصادق علیه السلام عن رجل حج و هولایعرف هذا الامر ثم من الله تعالی علیه بمعرفته والدینونه به ،اعلیه حجه الاسلام او قدقضی فریضتـه فقال علیه السلام قد قضی فریضته ،ولوحج لکان احب الی ،قال و سألته عن رجل حج وهو فی بعـض هذه الاصناف من اهل القبله ناصب متدین ثم من الله علیه فعرف هذاالامر یقضی حجه الاسلام ؟ قال یقضی احب الی (وحسنه عمربن اذینه) قال کتبت الی ابی عبدالله علیه السلام اسئله عن رجل حج ولایدری ولایعرف هذاالامرثم من الله تعالی ،علیه بمعرفته والدینونه به اعلیه حجه ـ الاسلام اوقد قضی فریضه الله ؟ قال قدقضی فریضته ،والحج احب الی هذا ،ومع الغض عن ذلک فخبرابی بصیر و مکاتبه ابراهیم ضغیفان سندا ،مضافا الی اختصاص خبرابی بصیر بالناصبی ویمکن القول فیه بوجوب الاعاده ،لانه من الکفار ولم یثبت فیه جریان قاعده الجب ،ومع الغض عـن ذلک ایضافهاذان الخبران موهونان باعراض الاصحاب عن العمل بهما ،هذا تمام الکلام لما استدل به لقول ابنی الجنید والبراج ،واما کون وجوب الاعاده علی طبق القاعده فهومبنی علی شرطیه الولایه لصحه العبادات کاشتراط الاسلام فی صحتها وقدمرفی کتاب الصوم وکتاب الزکوه ان المسلم عندنا هوشرطیه الولایه لقبول الاعمال و ترتب الثواب علیها ،واما صحتها بمعنی عدم وجوب الاعاده ،والقضاء فاشتراط الولایه لها ممنوعه ،والمسئله خلافیه لااجماع فیها علی الاشتراط وان قال به کثیر من الاصحاب .

واما کون الاعاده من جهه مخالفه عمله لما هوالحق واقعا فسیأتی انشاءالله تعالی .

(الامر الثانی) هل الحکم بالاجزاء مختص بما اذا اتی بالعباده علی وفق مذهبه، او انه مختص بما اذا اتی به علی وفق مذهبنا، او یعم الحکم لما اذا اتی به لما وافق احد المذهبین، اولا اعاده رأسا ولو لم یوافق شیاء من المذهبین (وجوه) وجه الاول هو انصراف اخبار الباب الی ما هو الغالب من کون عملهم علی وفق مذهبهم.

(ووجه الثانی) هو کون السئوال فی النصوص عن صحه العباده من جهه فقدان الولایه لامن جهه المخالفه مع المذهب الحق، فمصب السئوال هو الاجزاء بعد فرض موافقه العمل للواقع.

(ووجه الثالث) اطلاق الاخبار وان الصحه والاجزاء فی صوره موافقه عمله لمذهبنا اولی من صوره مخالفته.

(ووجه الرابع) تعمیم الاطلاق لما اتی به علی ای وجه اتفق.

(ولا یخفی) ضعف الوجوه اما الاول، فان التقیید بخصوص ما اذا اتی به علی وجه مذهبه لا وجه له سوی الانصراف الموهوم لاجل غلبه ذلک فی عمل المخالف، ومجرد غلبه الوجود لا یوجب انصراف اللفظ کما حقق فی الاصول (واما الوجه الثانی) فهو مخالف لاطلاق الاخبار و موجب لحملها علی الفرد النادر (واما الوجه الثالث) فلا بأس به لاطلاق الادله خصوصا بقرینه استثناء الزکوه معللا بعدم وضعها فی موضعها، فانه یدل علی اجزاء غیر هما مما صدر منهم مخالفا مع المذهب الحق مما یکون من حقوق الله تعالی، فاحتمال الاختصاص بما کان صادرا منهم موافقا لمذهبنا ساقط لا وجه له.

(واما الوجه الرابع) فربما یستبعد من جهه ضعف اطلاق الادله لشمولها لما اتی به لا علی مذهبنا وانه بمنزله ترک العمل رأسا فانه حین العمل کان علی اعتقاد بطلان عمله، والاتیان بالعمل الباطل وترک اصل العمل علی حد سواء (نعم) لو کان له عذر فی الاتیان به مخالفا لمذهبه بحیث کان معتقدا لصحته عمله ویری نفسه معذورا فی ذلک کان للاجزاء وجه.

(الامر الثالث) فی حکم طواف النساء، فظاهر سکوت الاخبار عن وجوب الاتیان به بعد الاستبصار هو عدم وجوبه و کفایه ما اتی به فی الخروج عن الاحرام، مضافا الی ما قیل من بطلان احرامه رأسا قبل استبصاره فلا یحتاج الی الخروج عنه بطواف النساء، وهذا مبنی علی، شرطیه الولایه فی صحه العبادات وان الاجزاء بعد الاستبصار حکم امتنانی علی خلاف الاصل، وقد اشرنا سابقا الی ان الاقوی خلافه، فاحرامه وقع صحیحا، فالعمده هو اطلاق الادله و ظاهر تسالم الاصحاب علی عدم وجوبه، حیث سکتوا عن ذکره رأسا، بل صریح بعضهم عدم وجوبه.

(الا مر الرابع) لا فرق فی المخالف بین من کان محکوما بالکفر کالناصب لاهل البیت علیهم السلام والخارجی والغلاه ومن لم یکن کذلک وذلک للتصریح فی صحیح برید بعدم اعاده الناصب عمله الذی عمله فی حال نصبه، وفی صحیح الفضلاء بعدم اعاده الحروریه الذین هم قسم من الخوارج،

ولاطلاق بقيه النصوص و ترجيح ماذكر على خبرابى بصيرالمتقدم فى الامرالاول .

(قال فى المدارک) وربماظهر من كلام العلامه فى المختلف اختصاص الحكم بغيرالكافر ،وهو ضعيف (انتهى عباره المدارک) وهو جيد بالنظر الى اخبارالمسئله ،ومع قطع النظر عنها فالاقوى اختصاص الحكم بغيرالكافر منهم لاختصاص حديث الجب بالكافر الاصلى و كون القاعده مقتضيه للاعاده لاشتراط الاسلام فى صحه العباده ـ ولاسيما اذا كان عمله مخالفا لمذهبنا .

(الا مرالخامس) الحكم بالاجزاء قديكون لتحقق الامتثال بالفعل المتقدم ،وذلک فيمااذا كان موافقا لمذهبنا اذاقلنا بعدم اعتبارالايمان فى صحه العباده مع عدم كونه من الفرق المحكوم عليهم بالكفر ،وقديكون من باب التفضل ،وذلک فيمااذا لم يكن عمله موافقا لنا اوقلنا باعتبار الايمان فى صحتها اوكان من المحكوم عليه بالكفر ،وعن بعضهم تصحيح العباده منهم بعد ـ الاستبصار بالشراط المتأخر بدعوى دلاله اخبارالباب على ذلک (وهوبعيد) لان المعقول من الشرط المتأخر ولو كان ممكنا (حسبما اخترناه فى الاصول) لكن لابدله من دليل صريح قوى ،واخبار المسئله لاصراحه لهافى ذلک ،لظهور كون رفع وجوب الاعاده امتنانا و تفضلا ، فما احتمله فى الجواهر من شرطيه الايمان اللاحق فى صحه عبادته ضعيف ،مع انه لاثمره عمليه فى ذلک كمالايخفى .

(الا مرالسادس) اعتبر اكثرالاصحاب فى عدم وجوب الاعاده تبعا للشيخ (قده) عدم اخلاله بركن من اركان الحج ،ولم يصرحوا ماهوالمراد من الركن و انه هل هوالركن عندنا او عندهم ،الا ان المحقق فى المعتبر والعلامه فى المنتهى والشهيد فى الدروس فسروا الركن بما يعتقده اهل الحق ،وربما يستشكل فى ذلک من جهه منافاته لاطلاق حكمهم ،بسقوط قضاء الصلوه عن المخالف اذا استبصر اذا صلاها صحيحه عندهم وان كانت فاسده عندنا .

(والجواب) منع تعميمهم للحكم هناک ايضا اذا اخل بتكبيره الاحرام اوالركوع والسجود ، بل الظاهر اختصاص سقوط القضاء بما لواخل بغيرالاركان التى لاعذر لتركها على اى حال ،وحينئذ فاذااخل باركان الحج كمالوترک الاحرام رأسا ،اواخل بالوقوفين فالظاهر انصراف الاخبار ونصوص المقام عن شمولها له ،والمتيقن من كلام الاصحاب هواستثناء الاخلال بالركن الذى هوركن على كلا المذهبين ـ كالا حرام ولوقوفين ،والله الهادى .

مسئله (۷۸) لايشترط اذن الزوج للزوجه فى الحج اذا كانت مستطيعه ولايجوزله منعها منه وكذافى الحج الواجب بالنذرو نحوه ،اذا كان مضيقا واما فى الحج المندوب فيشترط اذنه وكذافى الواجب الموسع قبل تضيقه على الاقوى بل فى حجه الاسلام ـ يجوز له منعها من الخروج مع اول الرفقه مع وجود الرفقه الاخرى قبل تضيق الوقت ،والمطلقه الرجعيه كالزوجه فى اشتراط اذن الزوج مادامت فى العده بخلاف البائنه لانقطاع عصمتها منه وكذاالمعتده للوفاه فيجوزلها الحج واجباكان

اومندوبا ،والظاهر ان المنقطعه کالدائمه فی اشتراط الاذن ،ولافرق فی اشتراط الاذن بین ان یکون ممنوعا من الاستمتاع بها لمرض اوسفر اولا فی هذه المسئله امور .

(الاول)لایشترط اذن الزوج لحج الاسلام اذا کانت مستطیعه وعن المستند :بلاخلاف یوجدفیه ،ویدل علیه من النصوص (صحیح زراره)المروی فی الکافی والفقیه عن الباقر علیه السلام فی امرئة لها زوج وهی صرورة ولایاذن لهافی الحج ،قال علیه السلام تحج وان لم یاذن لها (وفی الفقیه)وفی روایه البجلی عن الصادق علیه السلام قال تحج وان رغم انفه (وخبر علی بن ابی حمزه)المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن امرئة لها زوج ابی ان یاذن لها ان تحج ولم تحج حجة الاسلام فغاب عنها زوجها وقدنهاها ان تحج ،قال علیه السلام لاطاعه له علیها فی حجة الاسلام فلتحج ان شائت (وفی التهذیب)مثله مع زیاده قوله و لاکرامه ـ بعد قوله فی حجة الاسلام (وصحیح محمد المروی فی التهذیب)عن الباقر علیه السلام عن المرئه لم تحج ولها زوج وابی ان یأذن لهافی الحج فقال زوجها ، فهل لها ،ان تحج ، قال علیه السلام لاطاعه له علیها فی حجة الاسلام ، وغیر ذلک من الاخبار .

(الامر الثانی)لایجوز للزوج منع الزوجه المستطیعه عن الحج فانه کالا جنبی فی ذلک ،فان حجها اذالم یتوقف صحته علی اذنه فمنعه لها صدعن سبیل الله و نهیه عن حجها نهی عن ـ المعروف،و مبارزه لحق الله تعالی علیها ،فمنعه خارجا و تکوینا و کذا نهیه کبیره موبقه ،وقد دل غیرواحد من النصوص المتقدمه علی تحریم منعه لها ،کمافی خبرزراره علی مافی الفقیه من قوله علیه السلام :وان رغم انفه ،وفی صحیح ابن وهب ـ المروی فی التهذیب ـ عن الصادق علیه السلام عن امرئه لها زوج فابی ان یأذن لهافی الحج ولم تحج حجة الاسلام فغاب عنها زوجها وقدنهاها ان تحج ،فقال علیه السلام :لاطاعه له علیها فی حجه الاسلام و لاکرامه ،لتحج ان شائت (وخبر ابن عمار)المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن المرئه تخرج من غیرولی ،قال لابأس ، وان کان لها زوج او ابن اخ قادرین علی ان یخرجا معها ولیس لها سعه فلاینبغی لها ان تقعد ولاینبغی لهم ان یمنعوها (وخبره الاخر) ـ المروی فی التهذیب عنه علیه السلام ، و فیه ـ بعد قوله فلا ینبغی لها ان تقعد عن الحج ـ قوله :ولیس لهم ان یمنعوها ،وهوا صرح فی عدم جواز المنع من خبره المروی فی الکافی کمالایخفی .

(الا مرالثالث)ربمایقال باختصاص عدم اشتراط اذن الزوج بالتی استقر علیها الحج فلا یشمل التی استطاعت الحج فی عامها من جهه ان نهی الزوج مانع عن الاستطاعه شرعا فلاتحصل لها الاستطاعه الشرعیه کما اذا توقف الحج علی امرمحرم ،ولکن اطلاق اخبار الباب و کلمات ـ الاصحاب رضوان الله علیهم علی خلاف هذا القول :فلاوجه لاحتمال الاختصاص ،وعلیه فیشمل الحکم ما اذا حصل لها الاستطاعه بعدا لازدواج سواءاخرت الحج حتی استقر علیها اوکان ذلک اول

اسطاعتها .

(الا مر الرابع) مورد الاخبار المتقدمه هوحجه الاسلام ،واما غیرها من الواجب کالمنذور و شبهه فلاتشمله نصوص الباب ،واستدل للالحاق بمرسل المعتبر :

لاطاعه لمخلوق فی معصیه الخالق ،وهوحدیث مشهور معروف و رواه فی نهج البلاغه فی فصل الحکم والکلمات القصار ،ولااشکال فیه ولایقدح فیه الارسال ،ولکن لابد من التفصیل فی الواجب بالنذر و شبهه فان کان ندرها قبل الازدواج وکان الزوج عالما بالنذر عند الزواج فتزوج بها عن علم بنذرها فلااشکال فی عدم اعتبار اذنه ویکون حکمه حکم حجه الاسلام ،وکذالو نذرت باذن زوجها ،واما لو ندرت بعد الزواج بغیر اذن منه فیتوقف الحکم علی ان الزوج هل له حل النذر اذا زاحم حقه اولا و تفصیل الحکم فی کتاب النذر و والایمان ومثله مالو اجرت نفسها للحج فانه یفصل بین مالو کانت الاجاره قبل الزواج اوبعده ،هذا کله اذا کان الواجب مضیقا ،واما لو کان موسعا فله منعها الی ان یتضیق ،والله العالم .

(الا مر الخامس) یشترط اذن الزوج فی الحج المندوب اجماعا علی ماحکی عن التذکره ونسبه فی المدارک الی علمائنا اجمع وعن المنتهی لانعلم فیه خلافا بین اهل العلم (ویدل علیه) من النصوص موثق اسحق بن عمار المروی فی الفقیه عن الکاظم علیه السلام عن المرئه الموسره قدحجت حجه الاسلام تقول لزوجها احجنی مره اخری ،اله ان یمنعها قال علیه السلام نعم یقول لها حقی علیک اعظم من حقک علی فی هذا (واستدل له ایضا) بان حق الزوج واجب فلا یجوز لها تفویته بمالیس بواجب (وارود علیه) کما فی المدارک بان هذا الدلیل یقتضی المنع من الحج المندوب اذا استلزم تفویت حق الزوج ،والمدعی اعم کما ان الموثق یدل علی ان للزوج ان یمنع ولایلزم منه التوقف علی الاذن ،قال الا انه لاخروج عما علیه الاصحاب .

لکن الاقوی اعتبار اذن الزوج فی صحه تطوعها بالحج ،لاقتضاء علقه الزوجیه سلطنه الزوج علی التمتع بها فلیس لها فعل ماینافی حقه من دون اذنه کغیر ذلک من الحقوق .

(ففی خبر السکونی) عن الصادق علیه السلام ،قال قال رسول الله صلی علیه وآله ایما امرئه خرجت من بیتها بغیر اذن زوجها فلانفقه لها حتی ترجع (وفی صحیح ابن مسلم) عن الباقر ـ علیه السلام :فی حقوق الزوج علی الزوجه :ولاتخرج من بیتها الا باذنه .

(وفی خبر ابن جعفر) عن المرئه الّهاان تخرج بغیر اذن زوجها قال علیه السلام لا ، وغیر ذلک من الاخبار ،ومن المعلوم منافاه الاحرام والطواف و صلوته للاستمتاع الذی هوحقه ،بل السفر نفسه کذلک ـ ولو کان الزوج مصاحبا معها فیه ـ فتحصل انه لااشکال فی اعتبار اذن الزوج فی حج المندوب .

ویلحق بالحج المندوب فی جواز المنع واعتبار الاذن خروجها مع الرفقه الاولی مع امکان

سفرها مع القافله الاخیره مثلا ،حیث ان للزوج ان یمنعها من المبادره مع اطمینانها امکان سفرها مع الاخیره ،والنصوص الوارده فی عدم حق للزوج فی المنع انما هی فی المنع من اصل الحج فی عامها ، وهذا ظاهر .

(الا مر السادس) المطلقه الرجعیه مادامت فی عدتها بحکم الزوجه ،وذلک لعموم مادل علی انها بحکم الزوجه و خصوص ماورد فیها من النص (کصحیح منصور بن حازم) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام :المطلقه الرجعیه ان کانت صروره حجت فی عدتها وان کانت حجت فلا تحج حتی ینقضی عدتها (وصحیح معاویه بن عمار) ولاتحج المطلقه فی عدتها ،وهما وان کانا مطلقین بالنسبه الی الرجعیه والبائنه لکنهما یحملان علی الرجعیه بقرینه مافی خبر ابی هلال عن الصادق علیه السلام فی التی تموت زوجها تخرج الی الحج والعمره ولاتخرج التی تطلق ان الله تعالی یقول ولایخرجن ،وقد ورد فی التفسیر ان مورد الایه المطلقه الرجعیه بقرینه قوله تعالی: لاتخرجوهن من بیوتهن ،فان عدم جواز اخراجها انما هو فی الرجعیه .

ثم ان ظاهر اطلاق اخبار المطلقه هو عدم جواز السفر الی الحج المندوب ولومع اذن الزوج المطلق ،لکنها محموله علی صوره عدم الاذن لها ،وذلک بقرینه الخبر الاخر لمعاویه بن عمار عن الصادق علیه السلام قال المطلقه تحج فی عدتها ان طابت نفس زوجها ،وهو محمول علی ـ الحج المندوب لاحجه الاسلام .

(الامر السابع) قد علم فی الامر السابق عدم اعتبار الاذن فی المطلقه بائنا ،لانقطاع العصمه بالطلاق ولاعده له علیها ،وفی بعض الاخبار التصریح بانها تملک نفسها ،مثل صحیح سعید بن ابی خلف عن الکاظم علیه السلام :اذا طلق الرجل امرئته طلاقا لایملک فیه الرجعه فقد بانت منه ساعه طلقها و ملکت نفسها ولاسبیل له علیها (الحدیث) .

وفی حکمها المعتده عده الوفاه فلایجب علیها الصبر حتی تنتهی عدتها ، ویدل علیه مضافا الی عدم الدلیل علی وجوب الصبر ـ غیر واحد من النصوص کموثق ابن بکیر عن الصادق علیه ـ السلام عن المتوفی عنها زوجها تحج فی عدتها ،قال نعم و تنتقل من منزل الی منزل ، الشامل باطلاقه للحج المندوب .

(الامر الثامن) الظاهر الحاق المتمتع بها بالدائمه فی اعتبار الاذن فیما یعتبر فیه فی الدائمه لصدق الزوجه علیها ولتعلق حق الزوج بها ،ولاینافیه اختصاصها ببعض الاحکام ، و دلک لورود الدلیل فیما ثبت من الفرق ،المفقود فی المقام ،بل الظاهر لزوم اذن الزوج ولولم یصدق علیها انها زوجه بل قلنا انهن مستأجرات ،بل علیه یکون تعلق حق المزء اظهر لضروره منفعه الاستمتاع بها ملکا للرجل ،فحکمها حینئذ حکم الاجیر الخاص .

(الامر التاسع) لافرق فی اشتراط اذن الزوج فیما یشترط فیه بین کون الزوج قادرا علی الا ـ

ستمتاع او ممنوعا منه لمرض او سفرا وکونه محرما لاطلاق الاخبار الداله علی عدم جواز خروجها من بیتها الا باذنه ،وربما یتوهم انصراف بعض الاخبار الی کون المانع فی جواز خروجها هو تعلق حق الاستمتاع فاذا لم یتمکن منه سقط حقه ،وهو ضعیف لاطلاق غیر واحد من الاخبار بالنسبه الی ذلک ،وهو کاف فی اثبات العموم .

مسئله (۷۹) لایشترط وجود المحرم فی حج المرئه اذا کانت مأمونه علی نفسها و بضعها کما دلت علیه جمله من الاخبار ولافرق بین کونها ذات بعل اولا ،ومع عدم امنها یجب علیها استصحاب المحرم ولو بالاجره مع تمکنها منها ،ومع عدمه لاتکون مستطیعه ،وهل یجب علیها التزویج تحصیلا للمحرم ،وجهان ولو کانت ذات زوج وادعی عدم الامن علیها و انکرت قدم قولها مع البینه او القرائن الشاهده ،والظاهر عدم استحقاقه الیمین علیها الان ترجع الدعوی الی ثبوت حق الاستمتاع له علیها بدعوی ان حجها حینئذ مفوت لحقه مع عدم وجوبه علیها فحینئذ علیها الیمین علی نفی الخوف ،وهل للزوج مع هذه الحاله منعها عن الحج باطنا اذا امکنه ذلک وجهان فی صوره عدم تحلیفها ،واما معه فالظاهر سقوط حقه ،ولو حجت بلا محرم مع عدم الا من صح حجها ان حصل الا من قبل الشروع فی الاحرام والا ففی الصحه اشکال و ان کان الاقوی الصحه .

فی هذه المسئله امور (الاول) لایشترط وجود المحرم فی وجوب الحج علی النساء ،بل یکفی غلبه ظنهن بالسلامه وهی المراد بکونها مأمونه علی نفسها وبضعها (وفی المدارک) هذا الحکم مجمع علیه بین الاصحاب (وفی الجواهر) بلاخلاف اجده فیه بیننا ،ثم حکی الخلاف عن احمد فی احد الروایتین عنه وقال باشتراط ذلک حتی مع الاستعناء عنه (ویدل علی عدم الاشتراط) الاوامر المطلقه الداله علی وجوب الحج علی الرجال والنساء من غیر تقیید وجوبه علی النساء بوجود المحرم لهن مضافا الی الاخبار الخاصه الوارده فی ذلک ،وهی کثیره (کصحیح معاویه بن عمار) عن الصادق علیه السلام عن المرئه تخرج الی مکه بغیر ولی فقال لابأس ،تخرج مع قوم ثقات (وصحیح سلیمان بن خالد) عنه علیه السلام فی المرئه تربد الحج ولیس معها محرم هل یصلح لها الحج ، ولیس معها محرم ، فقال علیه السلام نعم اذا کانت مأمونه (وصحیح صفوان الجمال) قال قلت لابی عبدالله علیه السلام بعملی تأتینی المرئه اعرفها با سلامها وحبها اباکم وولایتها لکم لیس لها محرم ،فقال اذا جائت المرئه المسلمه فاحملها فان المؤمن محرم المؤمنه ، ثم تلی هذه الایه :والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولیاء بعض.

والظاهر ان یکون اتیان المرئه ایاه للمسیر الی مکه ،والمراد من قوله علیه السلام :المؤمن محرم المؤمنه انه کالمحرم فی جواز مرافقته مع المرئه ،کما ان المراد من المحرم هیهنا الزوج اوکل من یحرم علیه نکاحها بنسب او مصاهره اورضاع ،ولافرق فی المرئه بین کونها ذات بعل اولا ، کما یدل علیه صحیح معاویه بن عمار عن الصادق علیه السلام عن المرئه تحج بغیر ولی ،قال لابأس ،

وان کان لها زوج اواخ اوابن اخ فابوا ان یحجوا بها ولیس لهم سعه فلا ینبغی لها ان تقعد ولا ینبغی لهم ان یمنعوها .

(الامر الثانی) اذا لم تکن مأمونه وجب علیها استصحاب المحرم ولو بالاجره مع تمکنها منها، ولو کانت ازید من اجره المثل اذا لم یکن ذلک اجحافا بها ،والا لم یجب لقاعده الضرر ،ومع عدم تمکنها من استصحاب المحرم یسقط عنها الحج لعدم تحقق الاستطاعه لها لانتفاء تخلیه السرب ، التی هی مما یعتبر فی تحقق الاستطاعه ،فتکون کمن لا یتمکن من الزاد والراحله .

(الا مر الثالث) هل یجب علیها التزویج اذا لم یکن لها محرم ولم یمکن لها السفر بغیر محرم وانحصر تحصیل المحرم بالتزویج اولا وجهان مبنیان علی ان اعتبار الامن فی وجوب الحج علیها هل هو من جهه اهمیه حفظ النفس والعرض فیکون تقدیمه علی الحج من باب تقدیم الا هم علی المهم عند التزاحم ،اومن جهه دخله فی الاستطاعه (فعلی الاول) یکون تحصیل المحرم من المقدمات الوجودیه لا الوجوبیه فیجب تحصیله مع الامکان کشراء الزاد وافراحله (وعلی الثانی) یکون من قبیل المقدمات الوجوبیه فلا یجب تحصیله .

وفی الجواهر .وهل یجب علیها تحصیل اصل المحرم حال توقف الحج علیه فیجب علیها التزویج مثلا ،اشکال (انتهی) .

(اقول) لا اشکال فی وجوب تحصیل المحرمیه بغیر تزویج نفسها من الذی تستصحبها اذا کانت مأمونه کان تتزوج بابنه الصغیر اوان ترضع من بارضاعه تحصل المحرمیه ،واما لو توقف علی خصوص التزوج به فالظاهر وجوبه اذا لم یکن لها فی ذلک شناعه ولا محذور اخر ،وذلک لان الدلیل علی وجوب استصحاب المحرم اذا لم یمکن لها السفر الا مع المحرم لیس الا لاجل وجوب تحصیل مقدمات الحج ولیس ذلک من جهه دخله فی حصول الاستطاعه حتی یکون من المقدمات الوجوبیه اذ لا فرق بین استصحاب المحرم الموجود وبین ایجاد المحرمیه لغیر المحرم الا اذا کان فی ذلک حرج شدید علیها ،کما اذا لم یرض الرجل ان یصحبها الا ان تتزوج به دائما وکانت کارها لذلک ،ولعل توقف المصنف (قده) واستشکال صاحب الجواهر (قده) لاجل انه لا یمکن تعمیم الحکم بالجواز اوعدمه وانه یتفاوت الحکم فی ذلک ،والله الهادی .

(الامر الرابع) لو ادعی الزوج عدم الامن علیها وانکرت هی فهیهنا صوریتوقف تنقیح هذا الامر علی بیانها (الصوره الاولی) ما اذا کان ادعا "الزوج لعدم الامن علیها لمجرد خوفه علیها لیمنعها عن الحج لاعتقاده عدم تحقق الاستطاعه لها و عدم وجوب الحج علیها لا لاستیفاء حق له علیها من الاستمتاع اوان له ان یمنعها من الخروج ،والحکم فی هذه الصوره ان للزوجه ان تحج بعد اعتقادها الامن وان زوجها مخطیء فی ادعائه عدم الامن ،وللزوج ایجاد المانع لها من جهه صون عرضه وحفظا لها من الوقوع فی الخطر فی نفسها اوبضعها ،فان الرجال قوامون علی-

النساء فيجوز له منعها باطنا بمعنى ايجاد المانع لها ،وفي هذه الصوره لايمين له عليها لعدم ادعائه حقا له عليها حتى يستحق عليها اليمين ،ولعل عباره الدروس ناظره الى هذه الصوره، قال (قده) ولو ادعى الزوج الخوف عليها وانكرت ذلك عمل بشاهد الحال والبينه فان انتفيت قدم قولها والاقرب انه لايمين عليها (انتهى) .

ولكن يبقى الكلام في انه هل له رفع الامر الى الحاكم اولا ،الظاهر ان له ذلك فانه وان لم يكن ادعائه عدم الا من عليها لغرض استيفاء حقه من الاستمتاع ونحوه الاان حق منعها ثابت له على تقدير ثبوت عدم الامن فله اثبات ذلك برجوع الامر الى الحاكم ،فان ثبت ذلك بشاهد الحال اوتشخيص الحاكم عدم الامن اوقامت البينه عنده بذلك فله منعها وليس لها ان تحج بغير اذنه من جهه حكم الحاكم ،فدعويها لحصول الامن لااثر لها وان لم يثبت ذلك عند الحاكم فليس له عليها اليمين .

(الصوره الثانيه) ما اذا كان دعوى الزوج عدم الامن لغرض استيفأ حقه من الاستمتاع ونحوه وكان انكار الزوجه لذلك لالاجل النفقه بل لمجرد ان لها ان تحج بغير اذنه لناتي بالواجب عليها ، وفي هذه الصوره ايضا له رفع الامر الى الحاكم وتكون المسئله من باب المدعي والمنكر ،ويكون المدعي هو الزوج ففي صوره عدم وجود شاهد الحال ولا البينه له ان يطالبها باليمين فيسقط حقه مع حلفها ، فاذا حلفت على عدم الخوف وحكم الحاكم بذلك فلا حق للزوج لمنعها لا ظاهرا ولا باطنا ،فلا يجوز له ايجاد المانع لها من السفر الى الحج .

(الصوره الثالثه) ما اذا كان دعوى الزوج عدم الا من لالاجل استيفأ حق له عليها بل لمجرد منعها عن السفر صونا لها عن الخطر ولكن كان ادعاء الزوجه عدم الخوف لاجل استيفأ حق النفقه ، وفي هذه الصوره له رفع الامر الى الحاكم ،فان قامت البينه اوكان ظاهر الحال على عدم الامن لم يكن لها حق النفقه ولا ان تحج الا باذنه ،وان لم يكن لها البينه على عدم الخوف ولا كان شاهد الحال ذلك فلا اشكال في عدم يمين له لمجرد منعها عن الحج وهل عليها اليمين لاثبات النفقه اوان عليها البينه لاثباتها فانها هي المدعيه للنفقه فان لم يكن لها البينه فلها اليمين على الزوج لنفي حق النفقه لها ،الظاهر هو الثاني فانها لوتركت دعوى النفقه لم يكن عليها شيء ، فاذا تركت هذه الدعوى تركت فلها ان تحج من غير ثبوت للنفقه لها ،فان اصرت على دعوى النفقه فلها اليمين على زوجها لنفي حق النفقه عليه ،ولكن لا يثبت بيمنيه حق منعه لها عن الحج، فانه من هذه الجهه يكون مدعيا لامنكرا ليثبت قوله باليمين .

(الصوره الرابعه) ما اذا كان دعوى الزوج لغرض استيفأ حقه وانكار الزوجه لاستيفأ حق النفقه ، وفي هذه الصوره يكون كل منهما مدعيا من جهه و منكرا من جهه اخرى ،فالزوج يكون مدعيا لاجل دعواه حق الاستمتاع ونحوه ويكون منكرا لحق النفقه ،والزوجه تكون مدعيه لاجل دعواها النفقه

ومنکره من جهه انکارها لحق الاستمتاع وان له ان لاتخرج الاباذنه ،ولیست المسئله من باب ـ التداعی ،بل من قبیل ان کلا منهما مدع من جهه و منکر من جهه اخری ،فان کلا منهما اذا ترک دعوی حقه ترک ،والله العالم الحاکم .

(الامر الخامس) لوحجت بلامحرم مع علمها بعدم الا من صح حجها ان تحقق الا من قبل الاحرام بحیث وقع الاحرام و بقیه المناسک فی حال الا من ،وذلک لما تقدم فی المسئله ـ الرابعه والستین من صحه الحج واجزائه عن حجه الاسلام اذا توقف الاتیان ببعض مقدماته علی ارتکاب المحرم قبل الاحرام وتقدم هناک ان الاجزاء فی هذه الصوره اجماعی لاقائل بعدمه الا لشبهه من صاحب الحدائق (قده) اشرنا الی دفعها هناک (واما لولم یحصل الا من) قبل الاحرام بحیث وقع الاحرام فی حال الخوف فلا اشکال فی صحه احرامها و وجوب خروجها منه و اما اجزاء حجها عن حجه الاسلام ففیه وجهان فالمحکی عن کشف اللثام عدم الاجزاء لعدم تحقق الاستطاعه لها کالذی یحج متسکعا من غیر استطاعه مالیه ،وربما یقال بالصحه والا جزاء لکون النهی متعلقا بامر خارج عن العباده والمنسک فلم یتحد متعلق الامر والنهی (اقول) وهذا لو تم کان وجها لاصل صحه الحج لالاجزائه عن حجه الاسلام ،وذلک لعدم تحقق الاستطاعه شرعا و هذا ظاهر .

مسئله (۸۰) اذا استقر علیه الحج بان استکملت الشرائط و اهمل حتی زالت اوزال بعضها صار دینا علیه ووجب الاتیان به بای وجه یمکن وان مات فیجب ان یقضی عنه ان کانت له ترکه ویصح التبرع عنه و اختلفوا فیمابه یتحقق الاستقرار علی اقوال فالمشهور مضی زمان یمکن فیه الاتیان .

بجمیع افعاله مستجمعا للشرائط وهوالی الیوم الثانی عشر من ذی الحجه وقیل باعتبار مضی زمان یمکن فیه الاتیان بالارکان جامعا للشرائط فیکفی بقائها الی مضی جزء من یوم النحر یمکن فیه الطوافان والسعی وربمایقال باعتبار بقائها الی عود الرفقه وقدیحتمل کفایه بقائها الی زمان یمکن فیه الاحرام و دخول الحرم و قدیقال بکفایه وجودها حین خروج الرفقه فلواهمل استقر علیه وان فقدت بعض ذلک لانه مأمور بالخروج معهم والاقوی اعتبار بقائها الی زمان یمکن فیه العود الی وطنه بالنسبه الی الاستطاعه المالیه و البدنیه والسربیه واما بالنسبه الی مثل العقل فیکفی بقائه الی اخر الاعمال و ذلک لان فقد بعض هذه الشرائط یکشف عن عدم الوجوب علیه واقعا وان وجوب الخروج مع الرفقه کان ظاهریا ولذا لوعلم من الاول ان الشرائط لاتبقی الی الاخر لم یجب علیه نعم لو فرض تحقق الموت بعد تمام ـ الاعمال کفی بقاء تلک الشرائط الی اخر الاعمال لعدم الحاجه حینئذ الی نفقه العود والرجوع الی کفایه و تخلیه السرب و نحوها ولو علم من الاول بانه یموت بعد ذلک فان کان قبل تمام ـ الاعمال لم یجب علیه المشی و ان کان بعده وجب علیه ، هذا اذا لم یکن فقد الشرایط مستندا

الی ترک المشی والاستقر علیه کما اذا علم انه لو مشی الی الحج لم یمت او لم یقتل اولم یسرق ماله مثلا فانه حینئذ یستقر علیه الوجوب لانه بمنزله تفویت الشرط علی نفسه و اما لو شک فی ان الفقد مستند الی ترک المشی اولا فالظاهر عدم الاستقرار للشک فی تحقق الوجوب و عدمه واقعا هذا بالنسبه الی استقرار الحج لو ترکه و اما لو کان واجدا للشرایط حین المسیر فسار ثم زال بعض الشرایط فی الاثناء فاتم الحج علی ذلک الحال کفی حجه عن حجه الاسلام اذا لم یکن ـ المفقود مثل العقل بل کان هو الاستطاعه البدنیه او المالیه او السربیه و نحوها علی الاقوی .

فی هذه المسئله امور (الاول) اذا استقر علیه الحج و اهمل فی المسیر الیه حتی زالت الشرایط او زال بعضها صار علیه دینا و وجب علیه الاتیان ولو متسکعا ، و فی الجواهر : بلا خلاف اجده فیه ولا اشکال بل الاجماع بقسمیه علیه والنصوص داله علیه فیحج فی زمن حیوته و ان ذهبت الشرایط التی لاتنتفی معها اصل القدره (انتهی) .

و فی قوله (قده) التی لاتنتفی معها اصل القدره اشاره الی صور ذهاب الشرایط فانه علی صور (الاولی) ما اذا کان ذهابها موجبا لانتفاء القدره عقلا بحیث لایتمکن من المسیر الی الحج ولو متسکعا ، و فی مثلها لاینبغی التامل فی سقوط الامر عنه ، لقبح مطالبه العاجز الا اذا تمکن من الاستنابه حال حیوته ولو کانت الاستنابه متوقفه علی ان یوجرا نفسه لیکسب مالا یستنیب به فان لم یقدر علی ذلک قدره عقلیه لم یسقط عنه دین الله فمتی حصلت له القدره یحج مباشره او یستنیب ، وان مات فهو علیه دین لابیرء ذمته الا بالحج عنه ، وسیاتی الدلیل علی بقاء دین الحج علیه .

(الصوره الثانیه) ما اذا تمکن من الحج متسکعا مع تحقق العسر والحرج فی ذلک ، فهل یکون لزوم العسر و الحرج علیه رافعا للتکلیف کغیره من مواردهما ، اولا ، و جهان ، ربما یوجه الاول تمسکا بعموم قاعده نفیهما فی الشریعه المطهره (وفیه) ان نفیهما امتنان من الله و فضل منه سبحانه و هو لا یناسب التشدید الوارد فی امر الحج و ان من سوفه عن عام استطاعته حتی مات حشره الله اعمی و غیر ذلک مما سیاتی بعضه ، فهو کسائر الدیون التی یطالب بها بعد الموت و یعاقب حتی یقضی عنه ، فای امتنان فی رفع التکلیف لاجل الحرج والعسر ثم المطالبه بترک ادائه والمواخذه الشدیده بعد الموت حتی یقضی عنه (والحاصل) انه اذا ثبت کما سیاتی عدم سقوط الدین عنه بذهاب الاستطاعه مع التقصیر فی ترکه الحج عام حصول الاستطاعه ، فالعقل حاکم بوجوب تحمل ایه مسقه فی برائه ذمته ، لان العقوبه بعد الموت اشق والمواخذه هناک ادهی واعظم .

(الصوره الثالثه) ما اذا تمکن من الحج متسکعا من غیر عسر و حرج کما لو تمکن منه بان یواجر نفسه لخدمه القوم مثلا ، ولا اشکال فی وجوب ذلک علیه و لم یعلم فی ذلک خلاف بین ـ

الاصحاب (ویدل علیه) من الاخبار خبر ابی بصیر عن الصادق علیه السلام فی قوله تعالی ولله علی الناس حج البیت من استطاع الیه سبیلا ، قال علیه السلام یخرج و یمشی ان لم یکن عنده مال ، قال قلت لا یقدر علی المشی ، قال یمشی ویرکب ، قلت لا یقدر علی ذلک قال یخدم القوم و یخرج معهم ، بناء علی حمله علی من استقر علیه الحج فاهمل حتی زالت شرایط وجوبه .

(الامر الثانی) لو استقر علیه الحج ثم زالت الاستطاعه فترک الحج و مات وجب القضاء عنه من ماله (وفی المدارک) قال العلامه فی التذکره والمنتهی انه قول علمائنا اجمع و وافقنا علیه اکثر العامه ، وفی الجواهر بلا خرف اجده فیه بیننا بل الاجماع بقسمیه علیه ایضا ، ثم حکی الخلاف عن ابی حنیفه و مالک وغیرهما ، و یدل علی الوجوب من النصوص (خبر محمد بن مسلم) عن الباقر علیه السلام عن رجل مات و لم یحج حجه الاسلام و لم یوص بها تقضی عنه ؟ قال علیه السلام نعم (و خبر سماعه) عن الصادق علیه السلام عن رجل یموت و لم یحج حجه الاسلام ولم یوص بها و هو موسر ، قال علیه السلام ـ یحج عنه من صلب ماله لا یجوز غیر ذلک و مورده و ان کان صوره بقاء الیسار والمال الی آخر عمره الا انه باطلاقه یشمل مالو زالت غیر الاستطاعه المالیه کالاستطاعه البدنیه والسربیه (و خبر الحلبی) عنه علیه السلام تقضی عن الرجل حجه الاسلام من جمیع ماله .

(الامر الثالث) یصح التبرع عن المیت فیما یجب ان یقضی عنه فیبرء ذمته کما تبرء بفعل الاجیر ، لان المفروض قبول الحج للنیابه ولا دخل لاخذ الاجره فی برائه ذمه المیت ، بل المبرء للذمه هو نفس العمل نیابه عنه بل التبرع اولی فی ایجابه برائه ذمه المیت ، اذ لا یتوجه فیه منافاه اخذ الاجره لقصد القربه ، قال فی الجواهر : بلا خلاف اجده فیه بل الاجماع بقسمیه علیه بل النصوص مستفیضه او متواتره فیه .

(الامر الرابع) اختلفت الاقوال فیما به یتحقق الاستقرار (فالقول الاول) ما عن المشهور من انه بمضی زمان یمکن فیه الاتیان بجمیع الافعال و هو الیوم الثانی عشر من ذی الحجه فاذا کانت الاستطاعه موجوده الی الیوم الثانی عشر ثم زالت استقر علیه (قال فی الجواهر) فالمشهور نقلا و تحصیلا تحققه بمضی زمان یمکن فیه الاتیان بجمیع افعاله مختارا مستجمعا للشرایط علی حسب ما مرفی استقرار وجوب الصلوه (القول الثانی) ما عن التذکره من الاکتفاء بمضی زمان یمکن فیه الاتیان بالارکان خاصه کالاحرام والوقوفین فیکفی بقاء الاستطاعه الی جزء من یوم ـ النحر ، فان الرکن هو الوقوف بالمشعر ولو یسیرا (القول الثالث) کفایه مضی زمان کان یمکن فیه الاحرام ودخول الحرم ، وهو المحکی عن القواعد وان استشکل فیه حیث قال والاستقرار بالاهمال بعد اجتماع الشرایط و مضی زمان جمیع افعال الحج او دخول الحرم علی اشکال (القول الرابع) ما عن المستند من کفایه وجود الشرایط حین خروج الرفقه و ان فقدت او بعضها بعد ذلک .

(القول الخامس) ما عن‌العلامه فی بعض کتبه من اعتبار مضی زمان یمکن فیه عودالرفقه الذین کان یمکن له الخروج معهم ، قال :

من تلف ماله قبل عودالحاج و قبل مضی امکان عودهم لم یستقر الحج فی ذمته .

(القول السادس) ما اختاره المصنف (قده) من اعتبار مضی زمان کان یمکن‌فیه‌العودالی وطنه فی‌الاستطاعه المالیه و البدنیه و السربیه فانه یشترط فی اصل‌وجوب‌الحج بقاءالاستطاعه الی عوده الی وطنه فلولم یکن له من المال الا مایبلغه الی مکه ویودی المناسک و لکن لایمکنه العود لم یجب علیه الحج ، و کذالوعلم من حاله انه اذا ادی المناسک یحصل‌له المرض‌بحیث لایستطیع الرجوع الی وطنه ، او علم انه لاطریق له للرجوع‌من جهه من یمنعه‌فی‌الطریق ، واما غیر ذلک من الشرایط فیکفی بقائه الی زمان یمکنه فیه اداء جمیع‌الاعمال و ذلک کالعقل اذلا یشترط بقائه الی العود الی الوطن ، فلوعلم من‌الاول ذهاب العقل بعد الفراغ من المناسک و لم یکن ذهابه مستندا الی الحج لم یسقط عنه .

هذه هی‌الاقوال فی‌المسئله (و یستدل للمشهور) و هواعتباربقاءالشرایط الی‌اخرالاعمال و عدم اعتبار بقائه الی زمان العود الی الوطن اما اعتباره الی اخرالاعمال فلان اشتراط شیی ذی اجزاء بامریقتضی لزوم وجود ذلک الامر الی اخرجزء من اجزاء المرکب ، فمقتضی اشتراط الحج بالاستطاعه هو لزوم بقاءالاستطاعه الی اخر الاعمال کمافی اشتراط الصلوه بکونها فی ـ الوقت هو بقاء الوقت الی اخر الصلوه و کذا القبله و الستروالطهاره و هذا واضح الا ان یدل دلیل علی کفایه حصول الشرط مع بعض اجزائه ککفایه وقوع رکعه من‌الصلوه فی الوقت لقاعده من ادرک رکعه (الخ) و اما عدم وجوب بقاء الاستطاعه الی زمان یمکن فیه العودفلان‌العودالی الوطن خارج عن‌افعال‌الحج ، ولذا لوتلف‌ماله بعدالاعمال فلم یستطع‌الرجوع الامتسکعا احتسب حجه حج الاسلام .

(نعم) یعتبر فی تحقق الاستطاعه فی‌الابتداء ان یکون عنده نفقه‌العود من اول‌الامر ،و اما بقائها بعدالاعمال فلااعتبار به فی کون حجه حج الاسلام ، و قد مرذلک فی‌المسئله‌الثامنه والعشرین والمصنف (قده) تردد اولاثم نفی البعد عن اجزاء حجه عن حجه‌الاسلام ،والعجب منه (قده) انه اختار هیهنا اعتبار بقاء الاستطاعه المالیه ، و البدنیه والسربیه الی زمان یمکن فیه العود ، هذا وجه قول‌المشهور .

(واما وجه ما عن‌التذکره) من الاکتفاء ببقاء الاستطاعه الی زمان اداءالارکان فلعله‌عدم بطلان الحج بترک اعمال منی بل ولابترک الطوا فین والسعی ، غایه‌الامر بقائه علی‌الاحرام (و فیه) ما تقدم فی وجه قول المشهور من ان‌المرکب من اجزاء اذا اخذ شیئ فیه شرطا فاللازم اعتبار بقاء ذلک الشرط الی آخر جزء من اجزاء المرکب ، ولافرق فی‌ذلک بین‌الرکن ، وغیره .

واما احتمال کفایه بقاءالاستطاعه الی زمان یمکن فیه الاحرام ، ودخول الحرم فلعله لمقایسته مع موت الناسک بعد هما و انه یجزیه عن حجه الاسلام (وفیه) ان الاجزاء هناک لاجل ورود النص فلا یتعدی عنه الی زوال شرایط الاستطاعه نعم یمکن التعدی الی مثل ذهاب العقل بعد احرامه و دخول الحرم فلا یجب علیه بعد الافاقه من جنونه قضاء حجه ، علی اشکال فی هذا ایضا .

(و اما القول بکفایه بقاءالاستطاعه الی خروج الرفقه) فظاهر المدارک و صریح المفاتیح و شرحها وقربه فی المستند (ویستدل له) بان الخطاب یتوجه الی المستطیع بخروجه مع الرفقه اذا لم یعلم من نفسه زوال الاستطاعه بعد خروجه ، فاذا اهمل ولم یخرج ، ولم یمکن له الخروج فی عامه بعد خروج الرفقه کان مقصرا موخرا لشریعه من شرائع الاسلام ،وذهاب الاستطاعة بعد ذلک لا یکون له عذرعندالله فی ترک الخروج ، فهو نظیر الافطار قبل الظهر فی شهر رمضان ثم السفر الی المسافه فرارا من الکفاره او نظیر من افطر ثم عرض له المرض الموجب للافطار او حاضت المرئه بعد ما افطرت .

(وفیه) ان توجه الخطاب بالخروج مع الرفقه خطاب ظاهری فاذا زالت الاستطاعه انکشف عدم وجود الخطاب واقعا و ان الحج لم یکن علیه واجبا فی نفس الامر ، و تنظیره بمن افطر فی شهر رمضان ثم حصل له عذر موجب للافطار غیر وجیه ، فان الخروج مع الرفقه مقدمه للواجب فهو واجب من باب المقدمیه فاذا ترکه فقد ترک مقدمه من مقدمات الواجب بخلاف الصوم فانه مادام لم یحصل العذر فهو مامور بالامساک و ترک الافطار فهو بترک نفس الواجب و بافطاره و فعله ما یوجب الکفاره مشمول لادله وجوب الکفاره ، و هذا بخلاف مانحن فیه فان اعمال الحج اوله ـ الاحرام والمفروض زوال الاستطاعه قبل اوانه .

و مما ذکرنا ظهر قوه ما علیه المشهور و ضعف ما اختاره المصنف (قده) من اعتبار مضی زمان العود ، و ذلک لما عرفت من ان زوال الاستطاعه بعد اداء المناسک لا یخرج حجه عن کونه حجه الاسلام ، ولکن المسئله لا تخلو من شوب الاشکال ،من جهه ان ترک الخروج فی عام الاستطاعه تقصیر او اهمالا موجب لشمول مادل علی التشدید فی امر الحج و ان تاخیره کبیره موبقه فیبقی دینا علیه یجب ادائه مادام العمر ولو متسکعا والقضاء عنه بعد موته ولا یبرء ذمته الا بالقضاء عنه ولو یتبرع متبرع ، والله العالم باحکامه .

(الامر الخامس) لوعلم من اول الامر انه یموت فی اثناء الحج قبل تمامه فان علم ان الموت مستند الی السفر الی الحج کما اذا علم من نفسه ان لاطاقه له و ان هذا السفر موجب لموته فلا اشکال فی سقوط الحج عنه لعدم تحقق الاستطاعه البدنیه ، و کذا لوعلم انه یموت قبل الاحرام و لم یکن موته ناشیا من السفر ، و امالو علم بموته بعد الاحرام و دخول الحرم و لم یکن منشاء موته السفر کمالو اخبره مخبر صادق بذلک فمقتضی القاعده عدم سقوط التکلیف عنه فان الله

سبحانه قداکتفی بذلک عنه لدلاله النصوص علی عدم وجوب القضاء عمن مات بعد دخول الحرم محرما ، فلا عذر له فی ترک ماهو مجزعنه ، و اولی بالوجوب من علم بموته بعد اتمام المناسک .

(الامر السادس) ما ذکر من ان فقد بعض الشرایط یکشف عن عدم وجوب الحج انما یتم فیما لم یکن فقده مستندا الی ترک المسیر الی الحج بحیث لو سار الیه لم یفقد شرایط الاستطاعه کما اذا علم انه لو مشی الی الحج لم یمت اولم یقتل اولم یسلب ماله و نحو ذلک ، ففی مثل ذلک لو ترک المسیر ثم فقد بعض الشرایط استقر علیه الحج ، حیث انه بترکه المسیر فوت علی نفسه الشرط .

(الامر السابع) لوترک المسیر الی الحج ثم انتفت الشرایط او بعضها و شک فی کون ذلک مستندا الی ترک السفر و انه لولم یترک المسیر لم ینتف الشرط فالظاهر عدم کونه عذرا فی ـ ترک الحج فانه قد اهمل فی ترک المسیر فهو مقصر ، و لو علم من اول الامر انتفاء بعض الشرایط قبل الاحرام و لم یعلم ان انتفائه هل هوعلی کل حال اوانه علی تقدیر ترک المشی الی الحج فالظاهر ان المورد من موارد جریان اصل البرائه فان انتفاء الشرط معلوم ، فهو نظیر ما اذا ورد الامر باکرام العلماء و علم بعدم وجوب اکرام زید ولم یعلم انه هل هومن العلماء اولا ،فباصاله العموم لایمکن اثبات ان خروجه بالتخصص لابالتخصیص ، و لکن المسئله لاتخلومن ثبوت اشکال فان الاستطاعه محققه فعلا وهوشاک فی انه اذا خرج هل ینتفی الشرط اولا ، و مجرد علمه بانتفاء الشرط مع الشک فی استناده الی ترک المسیر لایوجب له العلم بانتفائه علی تقدیر المسیر فهو غیر معذور فی ترک الفریضه ، ولایحتاج فی ذلک الی التمسک ببناء العقلاء علی اصاله لسلامه کما قیل ـ بل مجرد تحقق الاستطاعه الفعلیه کاف فی توجه الخطاب الیه بالمسیر ، والله العالم .

(الامر الثامن) لوکان واجدا للشرایط حین المسیر فسار ثم زال بعض الشرایط فی الاثناء فاتم الحج علی ذلک ففی کفایته عن حج الاسلام مطلقا او عدمها کذلک او التفصیل بین ما اذا کان الزوال قبل الاحرام اوبعده بالاجزاء فی الثانی دون الاول (وجوه) ظاهر المتن هوالکفایه مطلقا حیث قال ثم زال بعض الشرایط فی الاثناء ـ بناء علی ان یکون مراده هواثناء السیر ولوکان قبل الاحرام ، و ذهب بعض اهل العصر الی عدم الکفایه مستد لا بان الاستطاعه شرط لوجوب الحج حدوثا و بقاء ، و مقتضاه هو اعتبار بقائها الی آخر الاعمال .

و ذهب بعض مشایخنا (۱) فی ما علقه فی المقام الی التفصیل فقال لو کان عند الاحرام واجدا لها و احرم مستطیعا و حج کذلک اجزئه عن حجه الاسلام و الا فلا (انتهی) ولعل وجهه انه اذا تلبس و احرم ناویا حجه الاسلام فقد انعقد حجه حجا للاسلام و لادلیل علی صرفه عن

---

۱ ـ هوالمیرزا النائینی (قده)

ذلک بمجرد ذهاب الاستطاعه ، و اما کون ظاهر دخل شیء فی متعلق الامر کونه شرطا له حدوثا و بقاء فلیس علیه دلیل متین ، و من العجیب ما اورده بعض علی مافی المتن (من الاجزاء عن حجه الاسلام اذا زالت الاستطاعه فی الاثناء) بان هذا مناف لما تقدم منه من ان الموضوع لتحقق الاستقرار هو بقاء الاستطاعه الی اخر الاعمال (اقول) و وجه الفرق ما عرفت من ان المحقق للاستطاعه هو الاستطاعه للذهاب واتیان المناسک و العود الی الوطن ، و هذا هو الذی یکون شرطا لوجوب الحج من اول الامر ، وذلک لاینافی کون حجه حج الاسلام و لو تلف المال فی الاثناء ، لعدم الدلیل علی لزوم بقاء الاستطاعه لبقاء الوجوب ، و دعوی ان شرط الوجوب شرط له حدوثا و بقاء مجازفه و مع الشک یحکم ببقاء الوجوب لاستصحاب بقائه ، والله العالم .

مسئله (۸۱) اذا استقر علیه العمره فقط اوالحج فقط کما فیمن وظیفته حج الافراد او القرا ثم زالت استطاعته فکما مریجب علیه ایضاباق وجه تمکن و ان مات یقضی عنه ، قال فی الجواهر فی شرح قول المحقق (قده) اذا استقر الحج فی ذمته ثم لم یفعله حتی مات ـ ان المراد به (ای بالحج) مایعم المنسکین واحدهما فقد یستقر العمره وحدها و قد یستقر الحج وحده و قد یستقران (انتهی) و ظاهره مع عدم نقل خلاف فی المسئله ارساله ارسال المسلمات .

(ولایخفی) ان الحکم فی الحج وحده لااشکال فیه لدلاله مادل علی وجوب الحج بعد زوال الاستطاعه ولو متسکعا و وجوب القضاء عنه لولم یحج ـ علی وجوبه کذلک ولوکان فی ـ الحج وحده ، و اما العمره وحدها فلم یدل ماذکرهناک علی استقرار العمره علیه ، فان الاهتمام بامر الحج لایشمله ، الا ان یتمسک فی اثبات وجوب القضاء عنه فی العمره بان ترکها مع الاستطاعه لایوجب سقوط دین الله علیه و لومن باب استصحاب وجوبها علیه ، ولیس لعمره الافراد والقران وقت معین حتی یقال ان لازم کون القضاء بامر جدید هواحتیاج وجوب القضاء الی دلیل اخر ، فاذا ثبت کونها دینا علیه ثبت وجوب القضاء عنه بعد الموت بعموم مادل علی وجوب القضاء عن المیت فی کل واجب سواء کان ماليا کالزکوه او غیر مالی و سیاتی فی محله البحث عن کون الحج والعمره من الواجبات الماليه و عدمه انشاء الله تعالی .

مسئله (۸۲) تقضی حجه الاسلام من اصل الترکه اذالم یوص بها سواء کانت حج التمتع اوالقران اوالافراد و کذا اذا کان علیه عمرتها فی هذه المسئله امور (الاول) اذا استقر الحج فی ذمته ثم مات قضی عنه من اصل الترکه اجماعا کما عن التذکره والمنتهی ، وفی الجواهر بلا خلاف احده فیه بیننا بل الاجماع بقسمیه علیه خلافا لابی حنیفه والشعبی والنخعی (و یدل علیه) من النصوص خبر ابن عمار المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام فی رجل مات واوصی ان یحج عنه ، فقال ان کان صروره حج من وسط المال و ان کان غیر صروره فمن الثلث ، قال فی الوافی وسط المال هواصل الترکه .

(وموثق سماعه) عن الباقر علیه السلام عن الرجل یموت ولم یحج حجه الاسلام ولم یوص بها و هوموسر ، فقال یحج عنه من صلب ماله لایجوز غیر ذلک (وصحیح الحلبی) عن الصادق علیه السلام :

تقضی عن الرجل حجه الاسلام من جمیع ماله (و صحیح العجلی) قال رجل استود عنی مالا فهلک ولیس لولده شیئ و لم یحج حجه الاسلام فاجاب علیه السلام : حج عنه ،ومافضل فاعطهم .

ولا بعارضها مافی ذیل صحیح معاویه بن عمار عن الصادق (ع) ، فی رجل توفی واوصی ان یحج عنه ، قال ان کان صروره فمن جمیع ماله انه بمنزله الدین الواجب و ان کان قدحج فمن ثلثه ، و من مات ولم یحج حجه الاسلام و لم یترک الاقدر نفقه الحموله وله ورثه فهم احق بما ترک فان شائوا اکلوا وان شائوا حجوا عنه ، فانه مخالف مع صدره و مع بقیه الاخبار ومع ذلک فهو موهون باعراض الاصحاب عنه ، فلاحاجه الی تکلف بعض من حمله علی عدم حصول الاستطاعه اذهی لاتحصل بمجرد تلک الحموله و ان کان لاباس به ، کمالاباس بحمله علی قصور الترکه عما یحج عنه لعدم کفایه مجرد نفقه الراحله لمن یحج عنه ، و لذا جعل علیه السلام الخیره للورثه و انهم ان شاء و احجوا عنه بتلک النفقه ، ولایرد علیه انه اذا لم یکن عنده الانفقه الحموله فکیف کان مستطیعا فانه یقال یمکن انه کان مستطیعا و استقر علیه الحج ولم یحج حتی تلف ماله و لم یبق الاقدر نفقه الحموله فلوکان یرید الحج لکان یمشی الیه متسکعا ، ولعل هذا الوجه اقرب وجوه التاویل فی الخبر ، بل لیس هذا تاویلا فانه موردفرض المسئله فی کلام الامام علیه السلام .

ثم ان مقتضی اطلاق الاخبار هوعدم الفرق بین من کان فرضه حج التمتع اوالقران والافراد فیجب علی الوارث استنابه من یحج عنه ولاوجه لدعوی انصرافها الی خصوص حج التمتع .

(الامرالثانی) ما افاده فی المتن من قوله :

و کذا اذا کان علیه عمرتها ، ولایخفی عدم دلاله اخبار الباب علی ذلک ، اللهم الا ان یدعی دلالتها علیه بالدلاله التضمنیه ، فان العمره جزء من الحج ، فاذا دل الدلیل علی وجوب قضاء مجموع الحج والعمره دل علی وجوب قضاء احدهما اذا کان الفائت احدهما اویتمسک بالاجماع علی وجوب قضاء اجزاء الحج اذافات منه خصوص الجزء کالطواف والسعی .

(الامرالثالث) ما افاده بقوله :

و ان اوصی بها من غیر تعیین کونها من الثلث اوالاصل فکذلک ایضا ای انه یخرج حج الاسلام من اصل المال لامن الثلث .

(واعلم) انه تتصورهنا صور (الاولی) ما اذا اوصی بالحج ولم یوص بشیئ اخر و کان الثلث وافیا بنفقه الحج ، ولااشکال هیهنا فی خروج الحج من المال ولاثمره فی کونه من الاصل

اوالثلث .

(الثانیه) ما اذا اوصی بالثلث و عین له مصارف وشک فی ارادته لاخراج الحج من خصوص الثلث مع وفاء ثلث ماله لتلک المصارف و مع الحج و هذه الصوره کالصوره الاولی لاثمره فی المسئله .

(الثالثه) الصوره مع عدم وفاء الثلث للمجموع و وفائه لماعدی الحج و فی هذه الصوره تظهر الثمره فانه ان اخرج الحج من الاصل فهو کالدین یخرج اولا ثم یوخذ الثلث و یصرف فی المصارف التی عینها ، و ان کان اخراج الحج من الثلث فیزاحم المصارف الاخری ، و حکم هذه الصوره هو الخروج من الاصل لکون الحج واجبا ماليا ، و کل واجب مالی یخرج من اصل الترکه و لصحیح معاویه بن عمار المروی فی الکافی و الفقیه عن الصادق علیه السلام فی رجل مات واوصی ان یحج عنه ، فقال علیه السلام ان کان صروره حج من وسط المال و ان کان غیر صروره فمن الثلث .

(و خبر الحارث بیاع الانماط) المروی فی الفقیه والتهذیب عنه علیه السلام عن رجل اوصی بحجه فقال ان کان صروره فمن صلب من ماله انما هی دین علیه و ان کان قد حج فمن الثلث (وخبر اخر لابن عمار) مروی فی التهذیب عنه علیه السلام عن رجل مات فاوصی ان یحج عنه ، قال علیه السلام ان کان صروره فمن جمیع المال و ان کان تطوعا فمن ثلثه .

(وخبر سماعه) المروی فی التهذیب ، و فیه سالته عن رجل اوصی عند موته ان یحج عنه فقال ان کان قد حج فلیوخذ من ثلثه وان لم یکن حج فمن صلب ماله لایجوز غیره ، الی غیر ذلک من الاخبار .

(الامر الرابع) ما افاده بقوله :

و اما ان اوصی باخراجها من الثلث وجب اخراجها منه بمعنی ان الموصی قد اسقط حقه فی الثلث بوصیته ان یخرج الحج من الثلث ، وتظهر ثمره ذلک فیما اذا اوصی بامور اخری مستحبه ولم یمکن اخراج تلک الامور مع الحج من الثلث بمعنی عدم وفائه بالجمیع وجب اخراج نفقه الحج کامله من الثلث .

وتقدم علی الوصایا المستحبه وان کانت الوصیه بالحج متاخره عن الوصیه بالامور المستحبه و ذلک لان الحج واجب مالی یجب اخراجه من صلب المال و لکن الموصی لما سمی الثلث فی الوصیه اسقط حقه من الثلث اذا لم یف بجمیع ما اوصاه فلاحق له بالوصیه بامور اخری غیر الحج اذا زاحمته ، و ان شئت قلت دوران الامر یکون بین الواجب المطلق والواجب المشروط ، حیث ان وجوب اخراج الحج مطلق بالنسبه الی زیادته عن الثلث و ماعداه یکون مشروطا به ، وعند التزاحم بین الواجب المطلق و المشروط یقدم المطلق لکون المطلق رافعا " لموضوع المشروط

دون العکس (لا یقال) یمکن اخراج الحج فی المقام من الاصل و یجعل ثلث الباقی من الترکه لما عدا الحج (لانه یقال) بعد صدور الوصیه من الموصی باخراج ما اوصی به من الحج و غیره من الثلث وصحه تلک الوصیه یکون مرجع ذلک الی صرف مایبقی من ثلث الترکه بعد اخراج نفقه الحج الی ماعدی الحج، ولازم ذلک هو تقدیم الحج و صرف ماعدا نفقته فیماعدا الحج لو بقی منه شیئ، و مع استیعاب نفقه الحج که لاتکون وصیه بماعدا الحج، و هذا هوالمراد من کون وجوب الحج مطلقا غیر مشروط بکونه من الثلث.

(هذا هو مقتضی القواعد العامه) و یدل علیه ایضا من الاخبار خبر ابن عمار المروی فی الکافی و التهذیب عن الصادق علیه السلام فی امرئه اوصت بمال فی عتق و صدقه و حج فلم یبلغ، قال ابدا" بالحج فانه مفروض فان بقی شیئ فاجعله فی الصدقه طائفه و فی العتق طائفه.

(وخبره الاخر) المروی فی التهذیب عنه علیه السلام فی امرئه هلکت فاوصت بثلثها تتصدق به عنها و تعتق عنها فلم تسع المال ذلک الی ان قال علیه السلام ابدا" بالحج فان الحج فریضه فمابقی فضعه فی النوافل وغیرذلک من الاخبار.

ولافرق فی تقدیم الحج فی صوره عدم وفاء الثلث بالجمیع بین کونه متقدما فی الوصیه او متاخرا، هذا کله اذا کان الثلث وافیا بالحج، و مع عدم وفائه به یؤ خذ الباقی من الاصل اذلیس للموصی ان یسقط اخراج الواجب من ماله، و هذا ظاهر.

(الامرالخامس) ما افاده (قده) بقوله:

والاقوی ان حج النذر ایضا کذلک بمعنی انه یخرج من الاصل کما سیاتی الاشاره الیه من المسئله الثامنه من الفصل المعقود للحج الواجب بالنذر والعهد والیمین، و قد اشبع الماتن (قده) الکلام هناک فی ذلک مفصلا واختار وجوب اخراج الحج المنذور من اصل المال و سنذکر التفصیل هناک انشاءالله تعالی.

(الامرالسادس) ما افاده (قده) بقوله:

ولو کان علیه دین او خمس او زکوه و قصر الترکه فان کان المتعلق بـه الخمس اوالزکوه موجودا قدم لتعلقهما بالعین فلا یجوز صرفه فی غیرهما و ان کانا فی الذمه فالاقوی ان الترکه توزع علی الجمیع بالنسبه کما فی غرماء المفلس و قدیقال بتقدیم الحج علی غیره و ان کان دین الناس لخبر معاویه بن عمار الدال علی تقدیمه علی الزکوه، و نحوه خبر اخر، لکنهما موهونان باعراض الاصحاب مع انهما فی خصوص الزکوه، و ربما یحتمل تقدیم دین الناس لاهمیته والاقوی ما ذکرمن التحصیص (١) ففی صوره وجود ما تعلق به الزکوه والخمس لااشکال فی تقدیم

---

١ ـ لایخفی ان مافی غیر واحد من النسخ من ضبط الکلمه بالخاء المعجمه سهو

ادائهما لتعلقهما بالعین فی زمان حیوته . و لافرق فی ذلک بین انحاء تعلقهما حسبما فصل فی کتاب الزکوه والخمس ، و یکون حالهما بعد فرض تعلقهما بالعین کحال العین المرهونه المتعلق بها حق الداین ، حیث یقدم الدین الذی یکون بازائه عین مرهونه علی الدین الساذج اذا قصرت الترکه عن ادائهما ، و هذا ظاهر .

و اما فی صوره عدم وجود ما تعلق به الخمس و الزکوه فیکونان کسائر الدیون فی تعلقهما بالذمه .

ففی المسئله وجوه (الاول) توزیع الترکه علی الجمیع (الثانی) تقدیم الحج علی غیره ولوکان دین الناس .

(الثالث) تقدیم دین الناس علی غیره ، و مختار الماتن هوالوجه الاول ، والوجه الثانی هومختار سید مشایخنا (قده) فی ماعلقه فی المقام ، ولم یعلم قائل بالوجه الثالث ، وانما ذکره فی المتن احتمالا .

(ویستدل للوجه الاول) بان حقوق ذوی الحقوق قد تعلقت بالترکه من غیر فرق بین الخمس والزکوه والخمس او دیون الناس او الحج ، فان جمیع الدیون الثابته فی الذمه تتعلق بالموت برقبه الترکه ولادلیل علی ترجیح بعضها علی بعض ، فلاسبیل الی اسقاط بعضها فمقتضی قاعده العدل و الانصاف هوالتوزیع ، کما فی غرماء المفلس .

(ویستدل للوجه الثانی) اعنی ترجیح الحج علی غیره بصحیح معاویه بن عمار اوحسنه المروی فی الکافی ، قال قلت له رجل یموت و علیه خمسماه درهم من الزکوه وعلیه حجه الاسلام و ترک ثلاثماه درهم فاوصی بحجه الاسلام و ان یقضی عنه دین الزکوه ، قال علیه السلام یحج عنه من اقرب مایکون ویرد (اویخرج) البقیه فی الزکوه .

(وخبره الاخر) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام فی رجل مات وله ثلاثماه درهم و علیه من الزکوه سبعماه درهم فاوصی ان یحج عنه ، قال علیه السلام یحج عنه من اقرب المواضع و یجعل مابقی فی الزکوه .

(اقول) الظاهر من الخبرین کون الوصیه بالحج من بلد الموصی مع عدم وفاء المال بجمیع ما اوصی به حکم الامام علیه السلام بان یحج عنه من اقرب المواضع و یصرف الباقی فی الزکوه و هذا بعینه هوالتوزیع والاخذ من کل ما اوصابه ببعضه و لیس هذا تقدیما للحج ، فلیس الخبران منافیین للوجه الاول حتی یتکلف باعراض المشهور عنهما و نحوه .

پاورقی از صفحهٔ قبل :

والصحیح بالمهمله اشتقاقا من الحصه .

و اما الاحتمال الاخير و هو تقديم دين الناس لاهميته فلاوجه له فان الحج دين الله و هو احق بان يقضى ، والخمس و الزكوه حق اربابهما ولاوجه لتاخيرهما عن ديون الناس (فتحصل) ان التوزيع هوالمرضى و الاولى بالقبول .

(الامرالسابع) ما افاده في المتن بقوله :

و حينئذ فان وفت حصه الحج به فهو ، والا فان لم تف الابعض الافعال كالطواف فقط او هو مع السعى فالظاهر سقوطه و صرف حصته في الدين اوالخمس اوالزكوه و مع وجود الجميع توزع عليها و استشكل في المستمسك في فرض وفاء التركه بالحج و قال هذا خلاف فرض المسئله من فصورالتركه اذا لبناء على التحصيص انما كان لقصورالحصه عن الوفاء (اقول) يمكن فرض ذلك اذا اوصى بالحج البلدى و لم يف المال به و بغيره من موارد الوصيه ، فانه يجب حينئذ ان يستناب من الميقات ، كماسياتى في المسئله (٩٥) من هذاالفصل انشاءالله تعالى .

(وكيف كان) فمع وفاء الحصه للحج بجميع مناسكه و لو من الميقات الاضطرارى يجب صرفها فيه ، وان لم تف الابعض المناسك فلااشكال في سقوطه لوكان غيرالطواف لعدم مشروعيته فانه لم يرد دليل على مشروعيه شيء من تلك الافعال بانفرادها ، و لو كان هوالطواف ففي سقوطه وعدمه وجهان من كون الواجب على الموصى هوالحج و هو موردوصيته والطواف بانفراده مستحب وليس بموردالوصيه ، ومن ان الميسورلايسقط بالمعسورفاذا لم يمكن الاستنابه في الحج كله وجب الاستنابه للممكن من اعماله (ولكن الاقوى) الاول فان الطواف بمفرده لايبرء ذمه الموصى فصرف المال في الاستنابه لاجله موجب لتضييع الحقوق الاخر من غيرجهه مضافا الى ان الطواف بمفرده لايعد ميسورا للحج بجميع افعاله ، فهو نظير مالو اوصى بالاستنابه للصلوه مع قصورالمال عنهافيقال بصرف المال للاستنابه للركوع اوالسجودفقط ، و هذا ظاهر ، وحينئذ فيجب صرف المال في غيرالحج من موارد الوصيه .

هذا كله فيما اذالم يمكن صرف حصه الحج الافي بعض افعاله ، و اما لوامكن صرفهافي العمره فقط اوالحج فقط فان كان الواجب على الموصى هوحج القران اوالافراد ، وامكن الاستنابه للحج فقط فلااشكال في وجوبه فيسقط الاستنابه للعمره ، وذلك لان العمره في القران و الافراد عمل مستقل فاذا لم يمكن ابراء ذمته منهلم اقتصر على ابراء ذمته من الحج ، ولوعكس الامرفلم يف حصه الحج الابالاستنابه للعمره فقط فالظاهر وجوب الاستنابه لهالكونها واجبه على الموصى و بعدالاستنابه لهاميسورالايسقط بالمعسوروموجب لابراء ذمه الميت منها (و ان دارالامر) بين الاستنابه لحج الافراد اوالقران و بين الاستنابه لعمرتها فالظاهر تقديم الحج لكونه اهم من العمره لاشتماله على الوقوفين و مناسك منى و لامجال للتشكيك في تقدمه على العمره .

(و امافى حج التمتع) الذى دخلت العمره في حجه وصاراشياء واحدا اذا وفت الحصه

فی صرفها لاحدالنسکین ففی کونه کالقران والافراد فی وجوب صرفها فی احدهما اوسقوطه راسا و جهان اقواهما الاخیر لدخول العمره فی الحج وصیرورتهما عملا واحدا ،فیکون الوفاء باحدهما کالوفاء ببعض افعال الحج ، ولا مجری لقاعده المیسور بعدفرض عدم صدق المیسورمن حج التمتع علی احدهما فقط(و ماقیل) من ان مدرک القاعده ضعیف سند افیحتاج الی الجابر و هو عمل الاصحاب و لاجابر لهافی المقام لعدم اجراء القاعده ههنا (ساقط) حیث ان الاستناد الیه فی مورد کاف فی کونه جابرا من حیث السند ، لکن العمل بالقاعده محتاج الی عمل الاصحاب فی کل مورد لاجل تشخیص موضوعها و هوکون المیسور میسورا للمعسور ، و لما لم یحصل فی المقام حکم من الاصحاب بذلک فالاستدلال بالقاعده ساقط لعدم تحقق تشخیص موضوعها ، والله الهادی .

مسئله (۸۳) (لایجوزللورثه التصرف فی الترکه قبل استیجار الحج اذا کان مصرفه مستغرقا لها بل مطلقا علی الاحوط الا اذاکانت و اسعه جدا فلهم التصرف فی بعضها حینئذ مع البناء علی اخراج الحج من بعضها الاخر کما فی الدین فحاله حال الدین) الکلام یقع ههنافی امور (الاول) لااشکال فی انتقال المال الی الورثه بموت المورث اذالم یکن هناک دین ولا وصیه، و اما معهما اواحدهما فلااشکال ایضافی انتقال مازاد عن الوصیه والدین الیهم ، انما الکلام فیما یساوی الدین اوالوصیه فهل ینتقل الیهم متعلقا لحق الدیان والموصی لـه اولا ینتقل الیهم راسا و علیه فاذا کان الدین مستغرقا لجمیع الترکه فاللازم عدم انتقال شیء من المال الی الورثه ، فالمحکی عن کثیر من کتب العلامه و جامع المقاصد هوالانتقال ، و المنسوب الی الحلی والمحقق و بعض کتب العلامه هو العدم و عن المسالک نسبته الی الاکثر (ویستدل للانتقال) بعمومات ادله الارث و ان ماترکه المیت فهو لوارثه ، ولان الامریدور بناء علی عدم الانتقال بین ان یبقی مایساوی الدین علی ملک المیت او ینتقل الی الدیان اویبقی بلامالک ، و الکل باطل لاستحاله ملک المیت و عدم مایوجب الانتقال الی الدیان و بطلان صیرورته بلامالک ، للزوم ان یکون لکل احد ان یتملکه کماهوشان الاموال التی لیس لها مالک کالمباحات الاصلیه ، و لقیام السیره القطعیه علی تصرف الوارث فی جمیع المال من غیر استیذان من الدیان .

(ویستدل لعدم الانتقال) بالکتاب والسنه و الاجماع و تضعیف مـا استدل به للانتقال (فمن الکتاب) قوله تعالی من بعد وصیه یوصی بها اودین و نحوه فی الایات التی بعدها ،فان الظاهر ان تملک الوارث لما فرض لهم انما هوفی غیر مورد الوصیه والدین ، وبه یخصص العمومات الوارده فی ان ماترک المیت فلوارثه ، مع امکان منع العموم راسا وان مساق تلک العمومات انما هوفی مقام تشریع الارث .

(و من السنه) خبر محمد بن قیس المروی فی الکافی والفقیه و التهذیب عن الباقر علیه

السلام قال قال امیرالمومنین علیه‌السلام ان الدین قبل الوصیه ثم الوصیه علی اثرالدین ثم المیراث بعدالوصیه (وخبرالسکونی) المروی فی‌الکتب الثلاثه عن‌الصادق علیه‌السلام اول‌شیی یبدء به‌من‌المال الکفن‌ثم‌الدین ثم‌الوصیه ثم‌المیراث (وخبرالبز نطی) المروی فی‌الکتب‌الثلاثه عن رجب یموت و یترک عیالا و علیه دین اینفق علیه من قال، ان استیقن ان الذی علیه یحیط بجمیع المال فلاینفق علیهم و ان لم یستیقن فلینفق علیهم من وسط المال (و خبرعباد) فی رجل فرط فی اخراج زکوته فی‌حیوته فلما حضرته الوفاه حسب جمیع مافرط فیه مما یلزمه من‌الزکوه ثم اوصی به ان یخرج ذلک فید فع الی من یجب له، قال علیه‌السلام جائز یخرج ذلک من جمیع‌المال انما هوبمنزله دین لوکان علیه لیس للورثه شیی‌ء حتی یؤدواما اوصی به من الزکوه (و خبرالحلبی) و فیه: فان فضل من ذلک شیی‌ء فهوللورثه ان لم یکن علیه دین، و خبر سلیمان بن خالد، و فیه: قضی امیرالمومنین علیه السلام فی دیه‌المقتول انه یرثها الورثه علی کتاب الله و سهامهم اذالم یکن علی‌المقتول دین و هذه الاخبار و ان‌لم‌تکن صریحه فی‌عدم انتقال مایساوی‌الدین من‌الترکه الی‌الوارث لتطرق‌احتمال حملها علی نفی الملک المستقر الذی یتصرف فیه المالک کیف یشاء لانفی الملک مطلقا، الا ان الانصاف ظهورها فی نفیه مطلقا ولاسیما خبرالحلبی و خبر سلیمان المذکورین‌اخیرا، حیث انهما بمفهومهما ینفیان الارث عن‌الوارث مع‌الدین.

(و اما الاجماع) فقد ادعاه الحلی فی‌السرائر علی عدم‌الانتقال و لکن القطع بحصول الخلاف بین‌الاصحاب یوهن ما ادعاه.

و اما تضعیف ما استدلوا به للقول بالانتقال فبالمنع من‌العموم او الاطلاق کما تقدم من دعوی ان ادله الارث انماهی فی مقام اصل تشریع المواریث فلا عموم فیهاولااطلاق‌بالنسبه الی مایساوی‌الدین سیمافیماکان‌الدین‌مستغرقاللترکه، و مع فرض العموم فماتقدم من‌الایات والاخبار المخصصه کاف فی‌الحکم بعدم‌الانتقال.

و اما عدم صحه اعتبار الملک للمیت فدعوی بلابرهان و فی بعض الاخبار شاهد بصحه اعتباره حتی‌الملک المتجدد بعد الوفاه کماورد فیمن قطع‌راس المیت بعد موته ان علیه الدیه و انها لاحق للورثه فیها بل الدیه للمیت تصرف فی‌البر و یعود ثوابه الیه، مع ان هذا فی‌الوصیه خاصه فیقال باعتبار الملکیه للمیت، و اما فی‌الدیون و الزکوه والخمس فلا محذورفی دعوی انتقال مایساویها الی اربابها ولاینتقل الی الورثه.

و اما احتمال کون مورد الوصیه و مایساوی الدین بلامالک اصلا فلامحذور فیه ایضافان المباحات الاصلیه انما یجوز لکل احدتملکها من جهه عدم تعلق حق احدبها، فلیس کل مالا مالک له مما یجوز لکل احد تملکه ولذا لایجوز تملک ماتعلق به حق التحجیر، و هیهنالایجوز

تملک کل احد لمورد البحث اما فی الدیون فلتعلق حق الدیان و اما فی الوصایا فلتعلق حق الموصی له وشبهه و لقوله تعالی فمن بدله بعد ماسمعه فانما اثمه علی الذین یبدلونه ،الوارد فی مورد الوصیه ، فالقول بعدم الانتقال اقوی .

(المقام الثانی) انه بناء علی عدم انتقال مایساوی الدین الی الدیان بموت المدیون فلااشکال فی تعلق حق الدیان به سواء کان الدین مستغرقا لترکته ام لا ، وسواء قلنا بانتقال ما یساوی الدین الی الورثه اوقلنا ببقائه بلا مالک ، وفی محکی الجواهر دعوی الاجماع بقسمیه علیه (وانما الکلام) فی کون تعلق الحق بذلک من قبیل تعلق حق الرهانه او من قبیل تعلق حق الجنایه ، والفرق بینهما ان الحق فی الرهن متعلق بالعین والذمه معا ، فذمه المدیون مشغوله بالدین ، والعین مخرج له بمعنی استحقاق الداین لاستیفاء دینه منها ، ثم ان تحقق الحق فی الرهن متوقف علی قابلیه العین للنقل حتی یمکن ان یستوفی الداین دینه منها ، بخلاف حق الجنایه فان العبد الجانی و لولم یکن قابلا للنقل فلولی المقتول استرقاقه ، و ان الحق فی الرهن یتعلق بالعین بما هی ملک للراهن و یکون متقوما ببقائها فی ملکه ، وحق الجنایه متعلق بالعبد مع قطع النظر عن کونها ملکا لمالکه ، ویترتب علی ذلک عدم جواز التصرف الناقل فی العین المرهونه ، بخلاف حق الجنایه فانه لیس مانعا عن التصرفات الناقله ، فان لولی الدم ان یاخذ العبد الجانی ابتما وجده ، هذا .

والمشهور ان تعلق حق الدیان بترکه المیت یکون کتعلق حق الرهانه لاالجنایه ، و یمکن الاستدلال له بوجهین .

(الاول) قیاس حق الدیان المتعلق بترکه المیت بحق الغرماء المتعلق بمال المفلس بعد الحکم بحجره فانه کحق الرهانه قطعا فلایجوزله التصرف فی ماله مطلقا اوالتصرف المنافی لحق الغرماء فیقال ان حق الدیان بمال المیت یکون من هذاالقبیل ، لعدم الفرق بینهما فی کونهما معا حق الداین المتعلق بمال المدیون ، غایه الامران حق الغرماء متعلق بمال المدیون قبل وفاته و فی حق الدیان متعلق بماله بعد وفاته والحیوه والممات لایوجبان الفرق فی نحو التعلق بالمال بعد کون المال فی المقامین مخرجا " لاستیفاء الداین دینه ، و هذا لیس من قبیل القیاس الذی لانقول به .

(وثانیهما) ان المطالب بالدین هوالمیت الذی اشتغلت ذمته بالدین ، فیجب ان یکون ماله بماهو له متعلقا لحق الدیان ، حیث قد عرفت ان الحق فی الرهن متعلق بالعین و الذمه معا و یکون تعلقه بالعین لاجل استیفاء صاحب الدین دینه ، فلابدامامن المنع عن نقله عن حکم مال المیت اومن القول بسقوطه بالنقل عن ترکه المیت ، والثانی منافٍ مع مادل علی تعلق حق الدیان برقبه مال المیت ، فلابدمن القول بالمنع من النقل الابعد استیفاء حق الدیان ،

فاذا کان الدین مستغرقا للترکه یمنع عن التصرف الناقل مطلقا .

(ولکن لایخفی) ان هذا الوجه یتوقف علی القول بعدم انتقال مایساوی الدین الی الورثه حیث ان الوارث لایکون مدیونا و انما المدیون هو المیت مع ان حق الدیان ثابت علی الترکه و لو مع الانتقال الی الوارث مع امکان منع توقف تعلق حق الرهانه بالعین علی کونها ملکا للراهن بناء علی صحه عاریه العین للرهن بان کان الدین فی ذمه شخص والعین المرهونه ملکا لشخص اخر و کان الرهن باجازته ، فانه یصح الرهن علی التحقیق و یستوفی الداین دینه من العین و یرجع صاحب العین بعد ذلک الی المدیون (وبالجمله) فهذا الوجه لیس بشیء .

(لکن الحق) هو عدم جواز تصرف الوارث فیمایساوی الدین الاباذن الدیان سواء کان الدین مستغرقا لجمیع الترکه اولا ، و ذلک اما من جهه عدم انتقال مقدار الدین الی الوارث ـ کما هوالحق ـ اولکونه محجورا عن التصرف فیه کماتبین ذلک فی الوجه الاول .

(المقام الثالث) لااشکال فی صیروره الترکه بتمامها متعلقا لحق الدیان فیما اذا کان الدین مستغرقالها ، و اما مع عدم استیعابه لها ففی کون الجمیع متعلقا لحقهم اومایساوی الدین منها (و جهان) من ان تخصیص

حصه منها مما یساوی الدین بکونها متعلق حق الدیان مستلزم للترجیح بلامرجح ، فیتعلق بالجمیع ، ومن ان القدر المتیقن مما یتعلق به الحق هو مقدار مایساوی الدین ، ولاوجه للالتزام بتعلقه بالجمیع مع ان مازاد عما یساوی الدین اما ینتقل الی الموصی له فیما کان وصیه من المیت لاحد ، اوالی الوارث فیما زاد عن الوصیه اومالم یکن وصیه فی البین ، ولاموجب لتعلق حق ـ الدیان بما یملکونه بالوصیه اوالارث مع کون نحو الحق مثل حق الرهانه بل هوهو ، الان الرهن قد یتحقق العقد الواقع بین الراهن و المرتهن و قد یتحقق بجعل الهی تشریعی مثل حق الدیان المتعلق بترکه المدیون عند موته (و منه یظهر) وجه ثالث لکون هذا الحق هوحق الرهانه لا ـ الجنایه غیر الوجهین المتقدمین فی المقام الثانی ، و هذا الوجه (ای کون متعلق حق الدیان هو مایساوی الدین) اظهر .

(المقام الرابع) لوقلنا فی المقام الثالث بتعلق الحق بجمیع الترکه یکون المجموع من حیث المجموع هوالمتعلق له لاکل جزء جزء منها ، فالعبرعنه بالجمیع ، و لازم ذلک عدم ورود النقص علی الدائن بتلف شیئی من الترکه و بقاء حقه علیها مع بقاء مقدار الدین من الترکه فیکون نحو تعلق الحق بها نحو تعلق الملک بالصاع من الصبره علی نحو الکلی فی المعین ، حیث ان تلف ما فی الصبره لایحسب علی المشتری مع بقاء صاع منها .

(المقام الخامس) بناء علی المختار من عدم انتقال شیئی من الترکه الی الوارث فی ـ

الدین المستوعب لایجوز له التصرف فی شیئی منها لکونه تصرفا " فی غیرماله بلااذن من مالکه وبناء علی انتقالها الیه لایجوز التصرف المنافی لحق الدیان ، لماعرفت من کون حقهم المتعلق بهاکحق الرهانه بل هوهو ، الانه مجـــول بجعل الهی صونا" لماللدیان فی ذمه المیت ، و لایجوز للراهن ان یتصرف فی العین المرهونه بماینافی حق المرتهن من اتلاف ونحوه اوتصرف ناقل للعین (ویدل علی ذلک) من النصوص صحیح البزنطـی المتقـدم عن رجل یموت ویترک عیالا و علیه دین ، اینفق علیه من ماله ، قال ان استیقن ان الذی علیه یحیط بجمیـع المال فلاینفق علیهم ، و ان لم یستیقن فلینفق علیهم من وسط المال (و خبر عبدالرحمن البجلی) عن ابی الحسن علیه السلام ،و فیه بعد السئوال عن الانفاق علی الورثه قـال ان کان یستیقن ان الذی ترک لیحیط بجمیع دینه فلاینفق علیهم ،و ان لم یستیقن فلینفق علیهم من وسط ـ المال .

وهـذان الخبران ظاهران ظهورا " قویا بل صریحان فی جواز تصرف الوارث فیمازاد عما ـ یساوی الدین بالتصرف المتلف ، فیدلان علی کون الزائد عن مقدار الدین منتقلا الی الوارث من غیر تعلق حق الدیان به کما انهما یدلان علی ان نحو تعلق حق الدیان بما یساوی الدین من قبیل الکلی فی المعین لاعلی نحو الشرکه والاشاعه ، فما عن العلامه فی میراث القواعد ،و ـ الایضاح فی الحجر و باب الدین من عدم جواز تصرف الوارث فیمازاد عمایساوی الدین لایمکن المساعده علیه ـ و ان استدل لعدم الجواز بان الحق متعلق بالجمیع لعدم اولویه بعض المال عن بعض فی اختصاص التعلق به ، و بان الاداء لایقطع بکونه بـذلک البعض لجواز التلف ،وبان تعلیق الارث بمطلق الدین ـ اعنی مثل قوله تعالی من بعد وصیه یوصی بهااودین ـ دال علی تاخر حق الوراث عن الدین ـ فان کل ذلک کالاجتهاد فی مقابل النص بعـد ور و دالخبریـن المتقدمین علی الجواز فی غیرالدین المحیط. بجمیع الترکه ، و لذلک افتی فی محکـی جامع ـ المقاصد بالجواز .

(المقام السادس) استثنی المصنف (قده) بعد توقفه فی الجواز ما اذاکانت الترکه واسعه جدا" فحکم بجواز تصرف الورثه فی بعض الترکه مع بنائهم علی اخراج الحج من بعضهـا الاخر کمافی الدین و لعل نظره (قده) الی حصول الاطمینان بعدم تضییع حق المیت فی اداء ماعلیه من الحج ، فانه مع سعه المال یکون صون حق المیت اقرب ، و لکنک قدعرفت ان تعلق حق الدین بالمال اذا لم یکن مستوعبا "لیس بحیث یمنع التصرف ،فالتفصیل بین سعه المال و غیرهـا لا ـ مساغ له ،والله المستعان **مسئله (۸۴) اذا اقر بعض الورثه بوجوب الحج علی المورث وانکـره الاخرون لم یجب علیه الادفع مایخص حصته بعد التوزیع وان لم یف ذلک بالحج لایجب علیه تتمیمه من حصته کما اذا اقر بدین وانکره غیره من الورثه فانه لایجب علیه دفع الازید فمسئله**

الاقرار بالحج او الدین مع انکار الاخرین نظیر مسئلة الاقرار بالنسب حیث انه اذا اقر حد الاخوین باخ اخر و انکره الاخر لایجب علیه الا دفع الزائد عن حصته فیکفی دفع ثلث ما فی یده ولاینزل اقراره علی الاشاعه علی خلاف القاعده للنص لابد فی المقام من البحث عن حکم الاقرار بوارث اخر ثم اثبات ماله من الحکم اذا اقر بعض الورثه بدین علی المیت ثم ـ التعدی الی الاقرار بالحج فهنا مباحث (المبحث الاول) فی الاقرار بالنسب کما اذا اقر احد ـ الاخوین باخ ثالث و انکره الاخر فللمقر لولاالا قرار نصف الترکه و انه باعترافه یعترف بان لیس له من الترکه الاثلثها ، فاذا فرض ان جمیع الترکه ستته فللمقر لولاالا قرار ثلاثه فهو با قراره یعترف ان لیس له الااثنان و ان الواحد من نصیبه لولاالا قرار یکون للمقر له ، و لایثبت بمجرد اقراره النقص من نصیب الاخر الا ان تقوم البینته بالنسب ، و هذا موضع اتفاق بین الاصحاب فعن السرائر انه مذهبنا و عن الایضاح و جامع المقاصد نسبته الی الاصحاب ، و عن التذکره انه مذهب علمائنا اجمع و عن الخلاف الاجماع علیه (و یدل علیه غیر واحد من النصوص) ففی خبر ابی البختری المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن ابیه علیه السلام : اذا اقر بعض ـ الورثه باخ اواخت انما یلزمه فی حصته (وفی خبر اخر) مروی فی الفقیه قال قال علی علیه السلام من اقر لاخیه فهو شریک فی المال ولایثبت نسبه فان اقرا ثنان فکذلک الا ان یکونا عدلین فیثبت نسبه و یضرب فی المیراث معهم (ومرسل الفقیه) : ان شهد اثنان من الورثه و کانا عدلین اجیز ذلک علی الورثه و ان لم یکونا عدلین الزما ذلک فی حصتهما (والمروی عن دعائم الاسلام) . عن امیر المومنین علیه السلام قال اذا اقر بعض الورثه بوارث لایعرف جاز علیه فی نصیبه ولم یلحق نسبه و لم یورث بشهادته و یجعل کانه وارث ثم ینظر مانقص الذی اقر به بسببه فیدفع مما صار الیه من المیراث مثل ذلک الیه .

(المبحث الثانی) اذا اقر بعض الورثه بدین علی المیت و انکره الاخر یکون حکمه حکم ـ اقرار البعض بوارث اخر و انکار الاخرین له ، و قد تطابق النص و الفتوی علی دفع الفاضل مما ـ فی ید المقر الی المقر له ان لم یکن الدین المقر به مستوعبا للترکه . ویدل علیه من النصوص خبر اسحق بن عمار المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام فی رجل مات فاقر بعض ورثته لرجل بدین ، قال علیه السلام یلزم ذلک فی حصته (وقد حمله الشیخ) علی انه یلزم بقدر مایصیب حصته (وخبر البختری المتقدم) و فیه : فضی علی علیه السلام فی رجل مات و ترک ورثه فاقر ـ احد الورثه بدین علی ابیه ، انه یلزمه ذلک فی حصته بقدر ماورث ذلک فی ماله . فلاینبغی ـ الاشکال فی اصل الحکم فی کلا المبحثین ـ اعنی الاقرار بالنسب والاقرار بالدین (انما الکلام) فی ان ذلک هل هو مقتضی القاعده او انه علی خلاف القاعده ، ظاهر المتن هو الثانی فی الاقرار بالنسب و قد یقال بالاول و هو مختار صاحب الجواهر (قده) فی کتاب الاقرار حیث قال مانصه :

لوفرض اخوان واخت و اعترف بها احد هما التزم لها من حصته بالخمس لان نصیبها لو اعترف بها الاخر الخمس فلما انکر التزم لها المقر من حصته و هومعنی الزامه بمافضل من نصیبه ضروره کون خمس نصیبه هوالزائد فی یده علی نصیبه بمقتضی اعترافه و هوتکمله نصیبه مع اخیه المنکر الذی اقتسم المال معه نصفین (انتهی ما افاده فی کتاب الاقرار) لکنه (قده) تردد فیه فی کتاب الحج فی المقام فقال : و قد تجشمنا و جها " للفرق بینهما فی غیر المقام الا ان الانصاف کون الفارق النص و الفتوی (انتهی) و تبعه فی ذلک المصنف (قده) فی المتن فقال : ولاینزل اقراره علی الاشاعه علی خلاف القاعده ـ للنص " . و توضیح المقام نیوقف علی بیان امرین (الامر الاول) انه لوا قر احد الشریکین بثالث یشترک معهم فی المال فمقتضی اقراره بذلک اولا "هوالاقرار بنقصان سهمه عن النصف الی الثلث و ثانیا " الاقرار بکون سهم المقر له مشاعا " فی جمیع المال بحیث لایجوز للمقر التصرف فی المال الابرضاه اوتادیه حقه الیه بتمامه ،فهو بمقتضی اقراره الاول لیس علیه الاداء ثلث حصته الی المقر له ، و لکن بمقتضی اقراره بالاشاعه ماخوذ بعدم جواز تصرفه فی المال الا بعدان یصل الی المقر له جمیع ما اقر له به . و نظیر هذه المسئله مالوبلغ نصیب کل من الشریکین فی مال زکوی نصاب الزکوه و ادی احد الشریکین زکوه حصته و استنکف الاخر ، فانه علی القول بکون تعلق الزکوه فی المال علی نحوالاشاعه فاللازم هوشرکه مستحقی الزکوه فی جمیع المال ، فالشریک الذی ادی زکوه حصته لایتخلص من حق ارباب الزکوه الاباداء الشریک الاخر زکوه حصته ایضا " .

(الامر الثانی) انه قدتقدم ان نحو تعلق حق الدیان بترکه المیت لیس علی نحو الاشاعه بل یشبه نحو تعلق حق الرهانه بالمال المرهون . فدیان المیت لایملکون شیئا "من الترکه بموت المدیون و انما یتعلق حقهم بها و تقدم ان هذا الحق مانع من تصرف الورثه فی المال علی تفصیل تقدم فی المسئله (۸۴)

و تقدم هناک ایضا " ان تعلق هذا الحق لیس بکل جزء جزء من الترکه فی غیر الدین المستوعب بل من قبیل الصاع من الصبره علی نحوالکلی فی المعین . و بترتب علیه انه لوتلف المال ولم یبق الا مقدار الدین لاینقص من حق الدیان شیئی و لایکون تلف المال علیهم ، و بهذا یعرف الفرق بین اقرار بعض الورثه بدین للمیت و بین اقرار احد الاخوین باخ ثالث ، حیث ان مقتضی الاقرار بالوارث الثالث اقرار بملکه لحصه من الترکه علی نحو الاشاعه بخلاف الاقرار بالدین ، فانه لایقتضی الاتعلق حق الداین بحصه من المال علی نحوالکلی فی المعین فمقتضی القاعده یختلف فیهما . ولذا قال (قده) فی المتن : فمسئله الاقرار بالحج والدین مع انکار الاخرین نظیر مسئله الاقرار بالنسب ـ ثم قال فی اخرکلامه ـ : ولاینزل اقراره علی الاشاعه علی خلاف القاعده فان القاعده تقتضی التنزیل علی الاشاعه الا اناخرجنا عن مقتضی القاعده لاجل النص ، ولا یظهر

من كلامه (قده) ان القاعده في الاقرار بالدين ايضا " تقتضي الاشاعه .

(المبحث الثالث) اذا تبين حكم الاقرار بالدين فيكون الاقرار بالحج حكمه كالاقرار بالدين ، لان الحج واجب مالي تعلق بالتركه و لذا يخرج من اصل المال كسائر الديون . فاذا اقر بعض الورثه بوجوب الحج على الميت وجب عليه ذلك في حصته قال (قده) في المتن : لم يجب عليه ـ اى على المقر ـ الادفع مايخص حصته بعد التوزيع و ان لم يف ذلك بالحج لايجب عليه تتميمه من حصته ، و الظاهر ان مراده انه على القول بوجوب الحج البلدى عن الميت اذا كان ما يخص حصه المقر وافيا" باستنابه الحج لومن الميقات وجب عليه ذلك ، فان لم يف بالحج راسا" لم يجب عليه تتميمه ، فلا يرد عليه انه اذا وزع الحج البلدى على جميع الورثه فكيف يفرض وفاء حصة المقر بالحج من بلد الميت ، او انه بناء على كفايه الحج من الميقات لايمكن فرض وفاء حصته المقر بذلك ، والله العالم بحقائق الامور **مسئله (٨٥) اذا كان على الميت الحج ولم تكن تركته و افيه به ولم يكن دين فالظاهر كونها للورثه ولايجب صرفها في وجوه البر عن الميت لكن الاحوط التصدق عنه للخبر عن الصادق عليه السلام عن رجل مات و اوصى بتركته ان احج بها فنظرت في ذلك فلم يكفه للحج فسالت من عندنا من الفقهاء فقالوا تصدق بها فقال عليه السلام ماصنعت بها فقال تصدقت بها فقال عليه السلام ضمنت الا ان لايكون يبلغ مايحج به من مكه فان كان لايبلغ مايحج به من مكه فليس عليك ضمان .نعم لواحتمل كفايتها للحج بعد ذلك او وجود متبرع بدفع التتمه لمصرف الحج وجب ابقائها** في هذا المسئله امور (الاول) اذا كان على ـ الميت الحج سواء كان حج الاسلام اوالحج المنذورا والواجب بالاستيجار و لم تكن تركته وافيه به حتى الحج من الميقات الاختيارى اوالاضطرارى فلا اشكال في عدم وجوب شى على الورثه اذا لم يوص الحج ولا يجب عليهم صرف المال في وجوه البر . وذلك لان الحج و ان كان دينا عليه والدين مقدم على الارث الان اداء هذا الدين غير ممكن حسب الفرض بوجه من الوجوه ، وتقدم في المسائل المتقدمه ان الحج عمل واحد فلا يتبعض ، فلا يشرع لمن لا يمكنه اداء جميع مناسك ـ الحج ان يكتفي ببعضها فسقوط الحج حينئذ ظاهر ، و اما الصرف في وجوه البر فلا يجب لعدم دليل عليه ، و ما ذكره في المتن من الخبر ـ كما سياتى نقله بتمامه في الامر الثانى ـ انما هو في صوره الوصيه ، فلا وجه للاحتياط المذكور في المتن .

(الامر الثانى) اذا اوصى بالحج ولم تف التركه به فان كان ما اوصى به من الحج غير واجب عليه في حال حيوته اما بان كان قد ادى حجه الاسلام فاوصى بحج مندوب اولم يكن الحج عليه واجبا " اصلا و انما اوصى بالحج ابتغاء الاجر و الثواب فمقتضى القاعده انه يكون من ثلث ماله فاذا فرض عدم وفاء اصل التركه بالحج فعدم وفاء الثلث اولى ، ففى مثل الفرض يكون ـ الثلثان للوارث ، والثلث الذى هو حق الميت يصرف في وجوه البر والصدقه لكون نظر الموصى

هـو بلوغ الاجر و الثواب ، و لما ياتى من الخبر الدال على ذلك .

و اما اذا كان الحج واجبا " عليه فاوصى به طلبا لبرائه ذمته منه فاذا لم تف اصل التركه بالحج مطلقا و لو من مكه فمقتضى الاصل رجوع المال الى الورثه ، فان الصدقه و غيرها من وجوه البر اثرلها فى برائه ذمه الميت مما عليه من الحج ، فصرف المال فيها و وجوب ذلك على الورثه محتاج الى دليل خاص ، ولا مسرح للقول بان الصدقه اقرب الى نظر الموصى فان نظره الى برائه ذمته من الحج لا الى مطلق البر .

ولكن الخبر ورد فى هذا الفرض بصرف التركه فى الصدقه وهو الذى ذكره فى المتن مختصرا " ، والخبر مروى فى الكافى والفقيه والتهذيب هكذا عن على بن يزيد (او المزيد) (او المرشد) (او فرقد) صاحب السابرى ، قال اوصى الى رجل بتركته و امرنى ان احج بها عنه فنظرت فى ذلك فاذا شيئى يسير لا يكفى للحج فسالت ابا حنيفه و فقهاء اهل الكوفه فقالوا تصدق بها عنه فلما حججت لقيت عبدالله بن الحسن فى الطواف فسالته و قلت له ان رجلا من موالى من اهل الكوفه مات و اوصى بتركته الى وامرنى ان احج بها عنه فنظرت فى ذلك فسالت من قبلنا من الفقهاء فقالو (تصدق بها فتصدقت بها فما تقول) فقال هذا جعفر بن محمد فى الحجر فاته و اسئله ، قال فدخلت الحجر فاذا ابو عبدالله عليه السلام تحت الميزاب مقبل بوجهه على البيت يدعو ، ثم التفت الى فرآنى فقال ما حاجتك ، قلت جعلت فداك انى رجل من اهل الكوفه من موالى كم ، فقال دع ذا عنك ، حاجتك ، قلت رجل مات فاوصى بتركته ان احج بها عنه فنظرت فى ذلك فلم يكف للحج فسالت من قبلنا من الفقهاء فقالوا تصدق بها فقال ما صنعت ، قلت تصدقت بها قال ضمنت الا ان لا يكون يبلغ ان تحج به من مكه (ان يكون لا تبلغ) فان كان لا يبلغ ان تحج به من مكه فليس عليك ضمان و ان كان تبلغ ما تحج به من مكه فانت ضامن و استضعف بعضهم هذا الخبر من جهه السند مع مخالفته للقاعده حيث ان مقتضاها رد التركه الى الورثه ـ كما عرفت ـ و لكن التحقيق ان الحكم بضعف الخبر سندا " مع اعتماد المشايخ الثلاثه عليه و نقلهم الحديث فى مجامعهم فى غير محله ، مع كون متن الحديث دالا على صحته بل هو من الشواهد على جهل فقهاء عصر الامام عليه السلام و غزاره علمه صلوات الله عليه فمثل هذه الكرامه الجليله له صلوات الله عليه لا يصح انكارها بمجرد ضعف السند على ما هو مصطلح اهل الحديث و الدرايه والرجال ، فلابد اما من الاعتماد عليه و رفع اليد عما هو مقتضى القاعده او حمله على ان الموصى لم يكن له وارث يرثه او انه لم يعرف الوصى له وارثا " او ان الموصى كان رجلا مغمورا "فى الناس لا يتعرف اليهم ابقاء على نفسه من اجل التقيه بعد ان كان من موالى هم صلوات الله عليهم لكون الزمان زمان التقيه والشده ، بل يعرف ذلك من متن الحديث ، حيث ان راوى الحديث لما قال له صلوات الله عليه انه رجل من موالى هم قال عليه السلام : دع ذا

عنك ، فان ظاهره نهيه الراوى عن التعرف بذلك حتى بالنسبه اليه عليه السلام : فيقوى في النظر ان لم يكن ذكر للورثه اصلا " وان السائل انما سئل الفقهاء بعد ياسه عن وارث للموصى ، و عليه فلا مخالفه للحديث لمقتضى القاعده اصلا " ، والله العالم (الامر الثالث) مورد الرد الى الوارث مع عدم كفايه التركه للحج انما هو فيما اذا لم يحتمل احتمالا " قريبا " عند العقلاء كفايه التركه في المستقبل للحج ، او وجود متبرع يدفع التتمه لمصرف الحج من غير حرز ازه على الميت و لا على الورثه ، ومع احتمال احد الامرين فلا شك ان الاولى امتناع الورثه عن التصرف في المال تحصيلا " لبرائه ذمه مورثهم ، بل الاولى لهم تتميم المال للحج اذا كانوا اغنياء لا حاجه لهم الى هذا القليل من التركه سيما في صوره وصيه الميت بالحج ، و هل يجب عليهم في صوره احتمال احد الامرين الصبر الى المستقبل الى ان يحصل اليأس ، ظاهر المتن ذلك ، و هو لا قوى لان المورد من قبيل ما علم التكليف فيه و شك في حصول القدره على الامتثال ، و في مثله يجب عقلا " التفتيش والفحص حتى يتبين القدره او يحصل اليأس عنها ، والمرجع في مقدارا الا نظار الى العرف والعقلاء ، والله العاصم **مسئله (٨٦) اذا تبرع متبرع بالحج عن الميت رجعت اجره الاستيجار الى الورثه سواء عينها الميت اولا والاحوط صرفها في وجوه البرا والتصدق عنه خصوصا " فيما اذا عينها الميت ، للخبر المتقدم .**

وليعلم اولا " انه لا اشكال في برائه ذمه الميت بتبرع متبرع بالحج عنه اذا كانت ذمته مشغوله و ان تبرع عنه في الحج المندوب اعطى ثواب الحج قال في الجواهر : بلا خلاف اجده فيه من غير فرق بين ان يكون له تركه يستناب بها للحج اولا ولا بين ان يكون قد اوصى بالحج و عدمه ولا بين كون المتبرع من الورثه و عدمه ولا بين ان يستاذن المتبرع من الورثه او كان بغير اذنهم بل و لو مع نهيهم كما في التبرع باداء الدين فانه يوجب برائه ذمه المديون ولو مع عدم اذنه بل ولو مع نهيه ، كل ذلك لاطلاق ما دل على صحه التبرع باداء الدين عموما " و عموم ما دل على صحه التبرع بكل ما يصح النيابه فيه ، ولخصوص ما ورد في باب الحج من صحه التبرع فيه (ففي صحيح معاويه بن عمار) عن الصادق عليه السلام عن رجل مات و لم يكن له مال ولم يحج حجه الاسلام فاحج عنه بعض اخوانه هل يجزى ذلك عنه او هي ناقصه قال عليه السلام : بل هي تامه (وخبر عامر بن عميره) قال قلت للصادق عليه السلام . بلغني عنك انك قلت لوان رجلا مات و لم يحج حجه الاسلام فحج عنه بعض اهله اجزء ذلك عنه فقال عليه السلام نعم اشهد بها على ابي انه حدثني ان رسول الله صلى الله عليه و اله اتاه رجل فقال يا رسول الله ان ابي مات و لم يحج فقال له رسول الله صلى الله عليه و اله حج عنه فان ذلك يجزى عنه والاخبار في ذلك كثيره .

واذا علم ذلك فنقول يتصور التبرع بالحج عن الميت على صور (الصوره الاولى) ما اذا

لم یوص المیت بالحج و قد علم الورثه باستقرار الحج علیه و لم یباد روا فی استیجار الحج عنه اما لعذرا وعصیانا ثم علموا بحج المتبرع عنه ، والحکم فیها هو رجوع الجره الحج الی الورثه بل ذلک هنا اولی من صوره عدم وفاء الترکه للحج ، فان عدم وفاء الترکه به لا یوجب براءة ذمه المیت ـ وان زال بوجوب الاخراج ـ بخلاف صوره التبرع فانه موجب لسقوط الحج عن المورث و براءه ذمته عنه ، و معه یسقط وجوب الاستیجار بسقوط موضوعه ، و قد یقال بکون مراد المصنف (قده) هو هذه الصوره ، لکن لا یلائم ذکر الاحتیاط فی صرفها فی وجوه البر للخبر ، فان الخبر کان فی مورد وصیه المیت بالحج .

(الصوره الثانیه) ما اذا اوصی بالحج لکن لم یعین مالا" مخصوصا لصرفه فی الحج ولا ـ مقدارا" معینا بل قال ـ مثلا" ـ ، حجوا بمالی ما علی من الحج ، والحکم فی هذه الصوره ایضا" کالاولی فی رجوع اجره الاستیجار الی الورثه عند تبرع المتبرع ، لانه لا فرق بینها و بین الاولی الا بالایصاء بالحج الذی علیه ، و من المعلوم وجوب العمل به فیما ذا کان الحج علیه واجبا" و مع التبرع یسقط عن المیت ما کان علیه ، و مجرد الایصاء مع عدم تعیین مال مخصوص من امواله لا یزید شیئا" علی وجوب اداء ما علیه من الدین ـ اعنی الحج ـ فانه انما اوصی به لیبرء ذمته فاذا تبرع المتبرع به سقط ما علیه ، فلا موضوع للوصیه ، فیرجع المال الی الوارث .

(الصوره الثالثه) ما اذا اوصی و عین مقدار مخصوصا" من ماله لیصرف فی الحج الواجب علیه ، والاقوی کونها کالصورتین الاولیین ، فان تعیین المقدار المعین من المال انما کان من اجل حصول الاطمینان بکفایه ذلک المقدار للحج ، و لیس دالا" علی کون نظر الموصی علی نحو تعدد المطلوب حتی یقال بوجوب صرفه فی وجوه البر مع تبرع المتبرع ، و مجرد عدم ثبوت کونه علی نحو تعدد المطلوب کاف فی عدم وجوب شیئی علی الوارث بعد عموم ادله الارث وارتفاع موضوع الوصیه و هو اداء الواجب عنه .

(الصوره الرابعه) ما اذا اوصی بالحج المندوب سواء عین مقدارا" من المال اولا "و لما کان الحج المندوب قابلا "للتعدد فمع تبرع المتبرع لا یسقط ما اوصی به الا ان یکون نیه المتبرع هو التبرع عن الوارث لیرجع المال الیه و یصل الثواب و الاجر الی الموصی . و حینئذ فیسقط عن الوارث العمل بالوصیه ویرجع الیه المال الموصی به ، و اما ما افاده فی المتن من الاحتیاط فی صرفه فی الصدقه و وجوه البر لاجل ورود الخبر فقد تقدم ان المنساق من الخبر ـ اعنی خبر علی بن مزید المتقدم فی المسئله السابقه ـ هو کون مورده فقد الوارث فکان الامام علیه السلام و ان کان هو الوارث قد رضی بصرفه فی وجوه البر لیصل الی المیت ـ و قد کان من موالیه ـ الثواب والاجر **مسئله (۸۷) هل الواجب الاستیجار عن المیت من المیقات اوالبه المشهور وجوبه من ـ اقرب المواقیت ان امکن و الافمن الاقرب الیه فالاقرب و ذهب جماعه الی وجوبه من البلد مع**

سعه المال والافمن الميقات وان امكن من الاقرب الى البلد فالاقرب ، والا قوى هوالقول الاول وان كان الاحوط القول الثانى لكن لايحسب الزائد عن اجره الميقاتيه على الصفار من الورثه . ولو اوصى بالاستيجار من البلد وجب و يحسب الزائد عن اجره الميقاتيه من الثلث ، ولو اوصى ولم يعين شيئا "كفت الميقاتيه الا اذا كان انصراف الى البلدين او كانت قرينه على ارادتها ـ كما اذا عين مقدارا" يناسب البلديه فى هذه المسئله امور (الاول) فى وجوب الاستيجار عن ـ الميت الذى يجب عليه الحج ـ من الميقات اوالبلد احتمالات و اقوال (فمنها) كفايه الاستيجار من الميقات و عدم وجوبه من البلد او قبل الميقات ـ ولوامكن ـ و يجوز ذلك من اى ميقات تيسر ـ ولوكان اقرب المواقيت الى مكه و كان اجره الاستيجار منه اقل مما عداه ، و هذا منسوب الى الاكثر بل الى المشهور بل عن الغنيه الاجماع عليه (ومنها) وجوب الاستيجار من البلد مع سعه المال و سقوط الحج مع عدمها حتى و لوامكن من الميقات ، و هذا مجرد احتمال لم يذهب احد من العلماء اليه وانما ذكرناه احتمالا من جهه انه اذا كان الواجب هوالاستنابه من البلد فمقتضى القاعده الاوليه لماكان سقوط كل واجب عند عدم امكان الامتثال فيسقط هذا الواجب ايضا الا ان يدل دليل على عدم السقوط راسا" و وجوب الاتيان بالقدر الممكن منه كقاعده الميسور و نحوها (ومنها) و جوب الاستيجار من البلدان امكن والافمن الاقرب اليه فالاقرب والافمن الميقات ، و هوالمحكى عن الدروس حيث يقول : فيقضى من اصل تركته من منزله ، ولو ضاق ـ المال فمن حيث يمكن ولو من الميقات على الاقوى (انتهى) و ربما ينسب ذلك الى الحلى ايضا لمساعده دليله له ـ كما ياتى (ومنها) و جوب الاستيجار من البلدان امكن والافمن الميقات ـ ولوكان المال يسع لما قبل الميقات ـ و هذا هوالظاهر من الحلى و هوالمحكى عن نهايه الشيخ و نسب الى الصدوق والقاضى و دروس الشهيد و المحقق الثانى لكن فى صحه النسبه الى بعضهم تامل .

والكلام فى تنقيح هذه المسئله يقع تاره بالنظر الى ما تقتضيه القاعده مع قطع النظر عما استدلوا به ، واخرى بالنظر الى ماتقتضيه النصوص و غيرها مما استدل به (اما الاول) فالظاهر كفايه الاستيجار من الميقات فان منه تبتدء اعمال الحج ، والسير من البلد او من غيره الى ـ الميقات خارج عن اعمال الحج ، ولو وجب لكان وجوبه مقدميا" و هوينحصر بما اذا توقف الحج عليه كمافى الحج مباشره لمن كان بعيدا ، و مع عدمه لايكون واجبا" هذا ماتقتضيه القاعده (و اما الثانى) فقد استدل للقول الاول ـ اعنى الاستيجار من الميقات بما عرفت من مقتضى القاعده قال العلامه (قده) فى المختلف : ان المسافر لواتفق قربه الى الميقات فحصلت له الشرايط وجب عليه ان يحج من ذلك الموضع ، و كذا لواستطاع فى غير بلده لم يجب عليه قصد بلده و انشاء الحج منه بلاخلاف فيه ، فعلم ان قطع المسافه ليس واجبا فلايجب الاستيجار منه (انتهى) و

قال قبله المحقق فی المعتبر: ان الواجب فی الذمه لیس الاالحج فلایکون قطع المسافه معتبرا، وان المیت لواتفق ـ فی حیوته ـ حضوره بعض المواقیت لابقصد الحج اجزئه الحج من المیقات، فکذا لوقضی عنه.

(و استدل ایضا بالنصوص) کصحیح حریز المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن رجل اعطی رجلا" حجه یحج عنه من الکوفه فحج عنه من البصره، قال علیه السلام :لاباس، اذا قضی جمیع المناسک فقد تم حجه، ولاریب فی ان قول السائل" من البصره" متعلق بقوله: فحج عنه، و لیس فی محل الوصف لقوله رجلا"ـ حتی یکون المعنی: اعطی رجلا" من البصره، بل السائل اراد ان یسال عن ماذا تخلف النائب عما استنیب له و انه اتی بالحج من البصره مع انه اعطی المال لیحج من الکوفه، و تقریب الاستدلال بالحدیث حینئذ واضح، فانه بعد حکم الامام علیه السلام بکفایه هذا الحج و عدم وجوب الاستنابه ثانیا یعرف انه لواستنیب اولا من البصره لکان کافیا لبرائه ذمه المنوب عنه عما اشتغلت به لوکانت مشغوله بالحج الواجب کما یدل علی برائه ذمه النائب عما استنیب له من الحج فلایجب علیه اعاده الحج مره ثانیه غایه الامر یرجع المستنیب الیه بالنسبه الی قسط اجرته فیاخذ الفرق مابین المشی الی الحج من الکوفه والمشی الیه من البصره، و هذا لم یکن موردنظر السائل، وانما کان و جهة سواله کفایه الحج و تمامیته و عدم لزوم الاعاده (والحاصل) ان تعلیق الامام علیه السلام تمامیه حج ـ النائب علی اتیانه بجمیع المناسک دال علی ان المهم فی سقوط ذمه النائب والمنوب عنه هو الاتیان باعمال الحج کلها و هو حاصل بالاتیان من المیقات.

فلایرد علیه ان مورد الروایه هو استنابه الحی لنفسه فلایشمل الاستنابه عن المیت فینحصر الخبر فی استنابه الحی للحج الواجب علیه اذا عجز عن المباشره اوللحج المندوب، و ذلک بعدما عرفت ان المتفاهم من الحدیث ان قوله علیه السلام ـ اذا قضی جمیع المناسک ـ بمنزله التعلیل للحکم بتمامیه الحج فی مورد السوال فیعم غیره من استنابه الحی للمیت او استنابه الحی للحج بعد وفاته من ماله سواء کان حج الاسلام اوغیره من الواجب بالنذر و شبهه او الواجب بالافساد.

(نعم) یرد علی الاستدلال بالحدیث لمانحن فیه انه انما یدل علی اجزاء الحج من المیقات ولادلاله فیه علی جواز الاستنابه منه لاحتمال تعین وجوبها من البلد ولوکان علی تقدیر الاستنابه من المیقات مجزیا و مبرئا لذمه المیت اذا اتی به النایب، (والحاصل) ان الحدیث لاینفی ان الحکم التکلیفی للورثه ان یستنیبوا من البلد، و انما یثبت الحکم الوضعی و هو الاجزاء اذا حج النایب من المیقات.

و یمکن الجواب عن هذا الایراد ایضا بان الخبر بعد ان دل علی ان الحج تام اذا اتی

بجمیع المناسک فلیس هناک مایثبت الحج البلدی علی الورثه، واللهالعاصم

و من الاخبار الداله علی کفایه المیقاتی خبر زکریابن ادم عن ابی الحسن الرضا علیه ـ السلام عن رجل مات واوصی بحجه، ایجوزان یحج عنه من غیرالبلدالذی مات فیه، فقال اماماکان دون المیقات فلاباس به، والظاهران قوله علیه السلام ـ دون المیقات ـ انما اراد به فی مقابل ان یحج عنه من بعدالمیقات، فالمعنی انه اذا حج عنه من احدالمواقیت الاختیاریه کفی فی العمل بالوصیه، فلایکفی ان یحج عنه من المیقات الاضطراری، فلایرد علی الاستدلال بالحدیث بان ظاهره هوالحج عنه قبل الوصول الی المیقات وان الحدیث انمایدل علی عدم لزوم الحج البلدی لاعلی کفایه المیقاتی، هذا تمام الکلام فیمااستدل به للمشهور من کفایه الاستنابه من المیقات.

(واستدل) للقول بالاستنابه من البلد مع سعه المال والا فالاقرب والاقرب ـ مضافا الی قاعده الاشتغال ـ ای اشتغال ذمه المیت بان المیت کان الواجب علیه فی زمان حیوته الحج من بلده، فلماسقط عنه مباشره ذلک بموته وجب فی ماله، و بغیر واحد من الاخبار کصحیح البزنطی عن محمدبن عبدالله عن الرضا علیه السلام عن الرجل یموت فیوصی بالحج، من اَین یحج عنه قال علی قدر ماله، ان وسعه ماله فمن منزله، وان لم یسعه ماله فمن الکوفه و ان لم یسعه من الکوفه فمن المدینه" و ذکر الکوفه لعله من جهه ان الرجل الذی اوصی بالحج کان من اهل بغداد مثلا وانه اذالم یسع المال للحج عنه من بغداد فمن الکوفه حیث کانت الکوفه یمکن غالبا وجود شخص فیها یستناب للحج، لکثره من فیها من اهل الولایه لهم علیهم السلام وعدم امکان ذلک قبل الکوفه، فاذالم یسع المال للحج من الکوفه استنیب من المدینه، و ذلک ایضا لعدم بلد فیمابین الکوفه والمدینه یکثر فیه الموالون لهم. فان البصره لم یکن فیها منهم الاالقلیل والنزرالیسیر.

(وصحیح الحلبی) عن الصادق علیه السلام، و فیه: و ان اوصی ان یحج عنه حجه الاسلام ولم یبلغ ماله ذلک فلیحج عنه من بعض المواقیت، وهذا الخبر من جهه ذکر حجه الاسلام فیه اصرح وادل من الخبر المتقدم اذلایرد علیه ماربمایورد علی سابقه من کون مورد الخبر فی الوصیه بالحج فلایعم مااذالم یوص به الذی هو محل البحث، و ذلک لان هذا الخبر ایضا وان کان فی مورد الوصیه، الاانه قدتقدم فی المسائل السابقه ان الوصیه لااثرلها لمن علیه حجه الاسلام الاتاکیدالموصی لقضاء ماعلیه من الحج و لابدمن تقیید اطلاق الخبر بما اذایتمکن الوصی من الاستنابه فیماقبل المیقات (و موثق ابن بکیر) عن الصادق علیه السلام عن رجل اوصی بماله فی الحج فکان لایبلغ مایحج به من بلاده، قال علیه السلام فیعطی فی الموضع الذی یحج به عنه (وخبرسعید) عنه علیه السلام عن رجل اوصی بعشرین درهما فی

حجه ،قال علیه السلام یحج بها عنه رجل من موضع بلغه (و خبر عمربن یزید) عنه علیه السلام فی رجل اوصی بحجه فلم تکفه من الکوفه ، قال علیه السلام تجزی حجته من دون الوقت (وخبر ابی بصیر) فی رجل اوصی بعشرین دنیارا فی حجه ، قال یحج له رجل من حیث بلغه ،والمروی فی اخرالسرائر) عن الهادی علیه السلام فی رجل مات فی الطریق واوصی بحجه الی ان قال ـ علیه السلام یحج عنه من حیث مات .

فهذه اخبار استدل بها للقول باعتبار الاستنا به من بلدا اوالا قرب منه فالا قرب الی ان ینتهی لی المیقات ، و لعل المتتبع یطلع علی اکثر من ذلک .

ولایخفی ما فی جمیع ما ذکر من ادله هذا القول ، اما ماقیل من ان المیت کان ممن یجب علیه الحج من بلده فیجب ان یستناب عنه کذلک فلان وجوب ذلک علیه انما کان لاجل مقدمیه الذهاب من البلدا للوصول الی المیقات الذی منه یتبدء مناسک الحج ، فوجوب صرف المال فی ذلک لم یکن وجوبا " نفسیا " حتی یجب ذلک فی ماله بعد و فاته ، فحیث انه سقط فی المیت مقدمیه السیرفی طریق المیقات بامکان الاستیجار من المیقات سقط وجوب صرف النفقه ایضا " ، کماان الحی اذالم یتوقف حجه علی طی الطریق بان حصلت الاستطاعه له فی المیقات لم یجب علیه صرف نفقه الطریق .

و اما قاعده الاشتغال فان ارید اشتغال ذمه الوارث ففیه ان القدر المتیقن من ثبوت اشتغال ذمته هو اشتغال ذمته بالحج المیقاتی ،والازید من ذلک مشکوک فیه ، فیرجع الی قاعده البرائه ، وان ارید شغل ذمه المیت بالحج من البلد فانه و ان کان مقطوعا " به لکن یقطع باجزاء الحج عنه من المیقات ـ ولو کان الواجب علی الوارث هوالاستیجار عنه من البلد ـ و یکون حج الاجیر من المیقات کحج المتبرع عن المیت حیث انه مسقط عنه ولوکان من المیقات (قال الشهید فی الدروس) بعدان احتار وجوب الاستیجار من البلد من سعه المال : انه لوقضی مع السعه من المیقات برئت ذمه المیت و ان اثم الوارث (انتهی) .

و اما الاستدلال بالنصوص فیرد علیه (اولا) ان تلک النصوص بجمیعها وارده فی مورد الوصیته فیمکن القول بالتفصیل بینه و بین من مات بلا وصیه للحج عنه ، و ذلک لانصراف الوصیه المطلقه بالحج الی البلدی منه (قال فی المدارک) و هوالظاهر من الوصیه عندالاطلاق فی زماننا ولایلزم مثله مع انتفاء الوصیه (انتهی) و اما ما تقدم من ان الوصیه بالحج اذا کان ذمه الموصی مشغوله به لاثرلها الا اعلام الموصی للورثه باشتغال ذمته فلامناقاه بینه و بین ما ذکرناهیهنا، فان مفادالوصیه اذاکان شیئا " زائدا " عن اصل الواجب وجب العمل بها ، غایه الامرتکون الزیاده من ثلث المال بمقتضی القاعده ، فیمکن العمل بما مرمن اخبار الباب ویکون فی خصوص الوصیه بالحج من اصل المال .

(و ثانیا" انه یمکن‌الجمع بین هذه الاخبار و بین الاخبار الداله علی کفایه الاستنابه من المیقات بوجهین (احدهما) کون اخبار الحج من البلد ظاهره‌فی‌الوجوب و مادل علی کفایه الحج من المیقات نصافی الجواز فیجمع بینها بالحمل‌علی استحباب الحج من‌البلد ثم الاقرب فالاقرب، و ذلک لمامرمنا مرارا" من ان الاستحباب لیس الابعث المولی عبده الی عمل و نصه بالترخیص فی‌ترک ذلک العمل فقدیکون کلاهما ـ ای البعث و الترخیص ـ فی‌کلام واحد و قدیکون ذلک فی‌کلامین، و انفصال الترخیص فی‌الترک عن البعث الی الفعل لااثرله فی انتزاع مفهوم الاستحباب (و ثانیهما) حمل‌هذه‌الاخبار علی مااذاعین مالا "للحج عنه و کان المال المعین یسع الاستیجار من البلدا ومایقرب منه و حمل الاخبار الداله علی الاجتزاء بالاستیجار من المیقات علی مالم یکن کذلک، وحینئذ فوجه وجوب الاستیجار من البلد مع سعه ماعینه المیت ظاهر، حیث یجب صرف ما عینه للحج فی الحج ولو بازید من اجره‌المثل او الاستیجار من البلد، بل تعییبه ذلک المبلغ من المال بنفسه قرینه علی ارادته الاستیجار مـن‌البلـداللهم الا ان یکون جاهلا باجزة الحج من المیقات او غافلاعنها.

(و ثالثا") انه یمنع دلاله ما استدلال به من الاخبار علی المدعی (اماصحیح‌البزنطی) فلانه مع کونه فی‌مورد الوصیه لاظهور له فی حجه‌الاسلام مضافا" الی اجمال قوله علیه السلام علی قدر ماله ـ فی ان المقصود المال الذی عینه للحج اوجمیع الترکه (و اماصحیح‌الحلبی) فهویدل علی القول الرابع من تعیین الاستیجار من البلد ومع عدم امکانه فمن المیقات، و باطلاقه یدل علی عدم وجوب الاستیجار من الاقرب الی البلد فالا قرب، اللهم الا ان یقید اطلاقه بما اذا لم یتمکن من‌الاستیجار مما قبل المیقات کما ذکرنا مالایقصر عن الحج من‌بلده و یسعه مما یسعه منه، و هذا ایضا" خارج عن محل البحث کما ذکرنا فی الوجه الثانی من وجهی الجمع بین اخبار الباب، و بذلک ظهر المنع عن الاستدلال بخبر سعید وخبر عمربن یزید و خبرابی‌بصیرایضا" (و اما المروی عن‌اخرالسرائر)فهو وارد فیمن مات فی طریق‌الحج، والحکم فیمن مات فیه بوجوب الاستنا به من الموضع الذی مات فیه لایقتضی وجوب الاستنابه من‌البلـد عمن مات فی منزله، ولاسیما اذا کان المراد من البلدهوالبلد الذی کان یستوطنه لاالبلد الذی مات فیه کمایاتی البحث عنه.

(فهذه) حال دلاله الإخبار التی استدل بها للحج البلدی.

(و رابعا") انه علی تقدیر تمامیه دلاله‌هذه‌الاخبار یجب رفع الیدعن‌العمل‌بهالاعراض المشهورعنها و الاخذ بمایعارضهامن‌الاخبار الداله علی کفایه الحج المیقاتی.

(وخامسا") انه علی تقدیر حجیه هذه‌الاخبار و دلالتها واستقرار التعارض بینها وبین مادل علی الحج المیقاتی یکون الحکم هو تساقط‌الطائفیتن و یکون المرجع ما تقتضیه‌القاعده

علی ما ذکره فی الجواهر لکنه مبنی علی ان الحکم فی التعارض علی وجه التباین هوالتساقط لاالتخییر الا انه علیه ایضا یمکن اختیار الطائفه الثانیه و الحکم بکفایه الحج المیقاتی معتضدا بما تقتضیه القاعده فاتضح ان الحکم فی المسئله هوکفایه الاستیجار من المیقات، والله العاصم الملهم للصواب.

وقد یستدل لوجوب الاستنابه من البلد بمادل علی وجوب تجهیز الحی العاجز عن مباشره الحج وانه لایجوزله استیجار من یحج عنه من المیقات ــ بدعوی عدم الفرق بینه و بین الاستنا به عن المیت (ولکنه ممنوع) هناک ایضا کماتقدم فی محله، ومع فرض التسلیم فقیاس المقام علی ماهناک مما لاوجه له لاحتمال خضوصیه فی استنا به الحی.

ثم انه ظهر مما ذکرنا مایمکن الاستدل به للقول الرابع و هوتعیین الاستیجار من البلد ان امکن والافمن المیقات وفی صحیح الحلبی المتقدم دلاله علیه، لکنه کما عرفت فی مورد الوصیه وانه لم یعرف قائل بهذاالقول و انماهوشبی احتمله فی الجواهر تصحیحا" لتثلیث الاقوال الذی ذکره فی الشرایع و ان کان منسوبا" الی الحلی ایضا لکن دلیله المحکی عنه یوافق القول الثالث و هوتعیین البلد ثم الاقرب الیه فالاقرب ثم من المیقات.

(الا مرالثانی) الاحوط هوالاستنابه من البلد مع سعه المال و الافمن الا قرب الیه ثم الا قرب الی ان ینتهی الی المیقات، لکن هذا الاحتیاط قدیعارضه احتیاط کما اذا کان فی الورثه قاصرون کالصغار و المجانین فان احتساب اجره البلدی علیهم خلاف الاحتیاط فالاحتیاط التام حینئذ تحمل الکبار قسط القاصرین لیقطعوا ببرائه ذمتهم.

(الامرالثالث) لوا وصی ولم یعین شیئا" من المیقات اوالبلد فمع قرینه علی اراده البلد وحب و مع عدمها یکفی الاستیجار من المیقات، و لعل تعیین المقدارمن المال المناسب للاستیجارمن البلد قرینه علی ارادته، الااذا علم جهله اوغفلته عن ذلک، ولو شک فی غفلته عن کون المقدار الذی عینه مناسبا" للحج من البلد فالظاهرکون الاصل العقلائی هوعدم الغفله، و مع عدم تعیین مقدار من المال فهل نفس الوصیه بالحج قرینه علی البلدی منه ــ کماتقدم فی ردادله وجوب البلدی ــ اولا، وجهان. المصرح به فی المدارک هوالاول، وقد تقدم نقل عبارته حیث یقول: هوالمنصرف من الوصیه عندالاطلاق فی زماننا (انتهی) والانصراف فی زماننا ممنوع، فمقتضی القاعده کفایه المیقاتی ولکن الجمود علی مفاد الروایات المتقدمه یقتضی عدم التسرع الی الفتوی بجواز الاکتفاء به، والله العالم. مسئله (۸۸) **لولم یمکن الاستیجار الا من البلد وجب وکان جمیع المصرف من الاصل** بناء علی جواز الاکتفاء بالاستیجار من المیقات اذا لم یمکن الا من البلد وجب الاستیجار منه، و ذلک لتوقف الواجب اعنی الحج الذی اول اعماله من المیقات ــ علی خروج النائب من البلد فیترشح الوجوب من

ذى المقدمه ـ اعنى الحج ـ على مقدمته كسائر المقدمات الوجوديه للواجب ، ولذا يجب على الحى المستطيع اذا كان فى بلده ان يخرج الى الميقات ليبتدء منه مناسك الحج و يجب عليه صرف المال لمؤنه سفره ، كل ذلك لاجل الوجوب المقدمى لاالوجوب النفسى ، فان الواجب النفسى هو مناسك الحج من اولها الى اخرها ، والخروج من البلد واجب غيرى مقدمى ، فيجب و يجب صرف المال لاجله كصرف المال لتحصيل الماء للوضوء و الغسل ، فاذا عجز عن تحصيله سقط وجوب الطهاره المائيه ، و هكذا هيهنا لوفرض قصور التركه عن الاستيجار من البلد مع عدم امكان الاستيجار الامنه سقط الاستيجار راسا " (و منه ظهر) انه لولم يمكن الا ستنـابه الا من مكان ابعد من البلد وجب ذلك منه مع سعه المال والاسقط الحج عن الورثه لعدم التمكن حسب الفرض ، و ظهر ايضـا ان صرف المال للحج البلدى فى فرض المسئله او ماهوابعد من البلد اذا لم يمكن الا منه يكون من اصل المال ، فانه دين وواجب مالى ، و انه اذا لم يكن للميت مال الابمقدار مايصرف فى ما ذكر لم يكن للورثه نصيب من المال ابدا " . **مسئله (٨٩) اذا اوصى بالبلديه اوقلنا بوجوبها مطلقا " فخولف واستوجرمن الميقات اوتبرع متبرع منه برئت ذمته و سقط الوجوب من البلد و كذالولم يسع المال الا من الميقات اوجب الشهيد** (قده) فى الدروس القضاء من المنزل مع السعه ، قال : ولو قضى مع السعه من الميقات اجزء ـ وان اثم الوارث و يملك المال الفاضل ولايجب صرفه فى نسك او بعضه اوفى وجوه البر (و استشكل عليه) فى المدارك و قال يشكل بعدم الاتيان بالمامور به على وجهه على هذا التقدير فلا يتحقق الامتثال (ولايخفى ما فى اشكاله) لان الحج الواجب اخراجه على الوارث هوالنسك المعلومه من اول الاحرام الى اخر اعمال الحج ، و وجوب الاستنابه من البلد على القول به اما من باب التعبد فيجب مطلقا " او من جهه انصراف الوصيه بالحج الى الحج من البلد فيخص بصوره الوصيه به ، و على كل تقدير فليس الاخلال بالاستيجار من البلد مخلا " با فعال الحج ، فان سقوط الحج عن ذمـة الميت انما يحصل بالاتيان بنفس اعمال الحج ، فالحق ماذكرة فى الدروس كما اختاره فى المتن من سقوط التكليف عن الوارث والوصى بالاستيجار من الميقات وانه لايجب عليهما الاستيجار ثانيا " من البلد ومثله مالو تبرع متبرع بالحج عن الميت من الميقات لحصول برائه ذمـة الميت و عدم بقاء مورد للعمل بالوصيه او العمل بالواجب على الوارث من اداء ماعلى المورث ، و مثله ايضا " مالويم يسع المال الالللاستيجار من الميقات بل السقوط فيه اظهر كمالا يخفى .

(بقى الكـلام) فى مقدار نفقه الاستيجار من البلد الى الميقات فهل يرجع الى الورثه او يجب صرفه فى وجوه البر ليرجع ثوابه الى الميت ، ففى صوره الوصيه بالحج من البلد و تعمد المخالفه والاستيجار من الميقات فالظاهر بقاء ضمان الوصى فيجب صرف مابه التفاوت فى

وجوه البر، و ذلک لتعلق حق الموصی بالمال، و سقوط الحج باتیانه من المیقات لایوجب سقوط حق الموصی راسا"، و اما فی صوره تبرع المتبرع باتیان الحج من المیقات فان کان نیه‌المتبرع هو الاحسان الی الموصی لیبرء ذمته من دون ان یقصدالاحسان الی الوصی او الوارث فالارجح هو و جوب صرف‌المال الموصی به فی‌وجوه البر، نعم لوکان نیه المتبرع الاحسان الی الوصی اوالوارث رجع مابه‌التفاوت الی‌الوصی اوالوارث ولم یجب صرفه فی‌وجوه البر، و هذاظاهر. مسئله (۹۰) الظاهران المراد من البلد هوالذی مات فیه کما یشعر به خبر زکریابن‌ادم رحمهما الله: سئلت اباالحسن علیه السلام عن رجل مات و اوصی بحجه ایجزیه، ان یحج عنه من غیرالبلد الذی مات فیه، فقال علیه السلام ما کان دون‌المیقات فلاباس به ــ مع انه اخر مکان کان مکلفا" فیه بالحج، و ربما یقال انه بلدالاستیطان لانه المنساق من النص و الفتوی، و هوکما تری ــ و قد یحتمل البلد الذی صارمستطیعا" فیه، و یحتمل‌التخییر بین البلدان التی‌کان فیها بعدالاستطاعه، والا قوی ما ذکرنا و فاقا" لسید المدارک (قده) و نسبه الی ابن ادریس رحمه الله ایضا و ان کان الاحتمال الاخیروهوالتخییر قویا جدا" بناء علی تعین الاستیجار من البلد اختلف الافهام فی المراد من البلد، ففی المدارک انه بلدالموت، وقال کما صرح به ابن‌ادریس‌ودل علیه‌دلیله (واوردعلیه‌فی الجواهر) بان ماحکاه عن ابن ادریس لم نتحققه، بل المحکی عن‌عبارته یقتضی بلدالوطن وکذادلیله، و لعل مراد صاحب المدارک من دلاله دلیله علیه هوما افاده بقوله: لانه حین الموت کان مکلفا" بالسفرمن ذلک المکان، ولایخفی انه‌لوتم فی اقتضاء وجوب الاستنا به عن البلد لا ــ قتضی وجوبه من بلد الموت، لانه حین الموت کان مکلفا" بالحج من البلد الذی مات فیه، و لعل‌نسبه التصریح به الیه ایضا انما کانت بالنظر الی دلیله الذی استدل له.

(و کیف کان) فیستدل لهذا القول بانه اخر مکان کان مکلفا فیه بالحج، و بخبر زکریابن ادم المذکور فی المتن (لکن الانصاف) عدم تمامیه هذا القول لعدم صحه ما استدل به، اما کون بلد الموت اخر مکان‌کان مکلفا" فیه بالحج فلانه وان‌کانه کذلک الا انه لیس اخر مکان‌کان مکلفا" فیه بالحج منه حتی یجب الاستنابه منه ایضا (و بعباره اخری) الحج الواجب علیه فیه لم یکن مقیدا" بکونه منه وان‌کان واجبا" علیه حین هوفیه، وبینهما من الفرق مالایخفی، والشاهد علی ذلک انه قدیکون موته فی غیرموسم الحج فلم یکن یجب علیه الخروج الی‌الحج فی ذلک الوقت فلابد للقائل بهذاالقول ان یفصل بین من یموت فی موسم الحج و اشهره و بین من مات فی غیرالموسم.

(و اماالخبر) فوجه‌الاستدلال‌به هوفرض السائل انصراف الوصیه بالحج فی بلدالموت الی اراده الحج منه و قدقرر الامام علیه السلام‌ذلک له فیدل علی کون المراد من البلد هو

بلدالموت (ولايخفى مافيه) اما اولا" فلاحتمال ان يكون منشا ذكر السائل عن اجزاء الحج عنه من غير البلد الذى مات فيه هو وصيه الميت بالحج عنه من البلد الذى مات فيه ،و مع هذا الاحتمال فلادلاله فى الخبر على كون سئوال السائل عن الاجزاء بالاستيجار عن غير البلد الذى مات فيه لاجل انصراف الوصيه بالحج الى الحج من بلد الموت حتى يكون عدم الردع تقريرا" له لما استظهر من الانصراف (و اما ثانيا") فلانه على تقدير ظهور كلامه فى استظهاره الانصراف فليس هذا محط نظره لكى يكون ترك الردع عنه اغراء له بالجهل اوتقريرا" له ،بل انما نظره الى الاجزاء بالاستنا به عن غير ذلك البلد فاجا به عليه السلام بنفى البأس عما كان دون الميقات ، و قد تقدم انه لايدل على الاجتزاء بالاستيجار من الميقات و انما يدل على نفى تعين الاستيجار من البلد الذى مات فيه (و اما ثالثا") فبا مكان جعل الجواب بعدم اعتبار الاستيجار من بلدالموت ردعا" لما ربما توهمه السائل من لزوم كون الاستيجار منه ، حيث نفاه بنفى البأس عما كان دون الميقات .

فتحصل من جميع ما ذكرنا عدم وجود مايدل على تعيين بلدالموت (واختار فى الجواهر) كون المراد من البلد هو الذى كان يستوطنه الميت و استظهر ذلك من النص والفتوى ، ومراده (قده) من النص هو ما اضيف فيه البلد الى من استقر عليه الحج كخبر البر نطى عن محمد بن عبدالله عن الرضا عليه السلام ـ و قدتقدم ـ و فيه : عن الرجل يموت فيوصى بالحج من اين يحج عنه ، قال عليه السلام ، على قدر ماله ان وسعه ماله فمن منزله (الخ) وموثق ابن بكير المتقدم ايضا" ، و فيه عن رجل اوصى بما له فى الحج فكان لايبلغ مايحج به من بلاده (الخ) فان اضافه المنزل فى الخبر الاول فى كلام الامام عليه السلام و اضافه (بلاد) فى الخبر الاخير فى كلام السائل الى الضمير الراجع الى من يحج عنه ظاهر فى بلد الاستيطان ، و اما ظهور الفتاوى فى ذلك فينكشف بالمراجعه الى متون كتب الاصحاب رضوان الله عليهم و هذا هو عباره الشرايع لشيخ الفقهاء و ترجمانهم رحمه الله تعالى يقول : و قيل يستاجر من بلدالميت و قيل ان اتسع المال فمن بلده (انتهى موضع الحاجه) ولايعارضها خبر زكريا بن ادم لما عرفت من عدم دلالته على تعيين بلدالموت ، لكن مورد الخبرين المتقدمين صوره وصيه الميت بالحج فلادلاله لهما على تعيين البلد فى غير مورد الوصيه .

(والمحكى عن بعض العامه) اراده بلد الاستطاعه ،و يستدل له با نه هو البلد الذى توجه اليه الخطاب بالحج (ولا يخفى مافيه) لان كونه هو البلد الذى توجه اليه الخطاب لا يقتضى وجوب الحج منه عليه ، مع انه على تقدير اقتضائه ذلك يتوقف وجوبه منه على عدم انتقاله عنه ، والاكان اللازم هو وجوب الحج عما انتقل اليه (و احتمل فى المتن) التخيير بين البلدان التى كان فيها بعد الاستطاعه وقواه اخيرا" ، و يمكن الاستدلال له باطلاق صحه

اضافه کل‌من تلک البلاد الی من علیه الحج فلا یتعین بلدالاستیطان ولابلدالموت و منع الا‌ـ نصراف الی خصوص‌بلدالاستیطان لکفایه ادنی المناسبه فی صحه الاضافه، والمسئله محتاجه الی‌مزید التامل ، والله الهادی **مسئله (۹۱) لوعین بلدة غیره بلده کما لوقال استاجروا من النجف اومن کربلا تعین** بناء علی القول بکفایه الاستنا به من‌المیقات ینبغی القول بصحه وصیته اذا کان البلد الذی عینه قبل المیقات، لعموم مادل علی وجوب العمل بالوصیه وانّ بدله بعد ما سمعه فانما اثمه علی الذین یبدلونه و یخرج مازادمن‌الثلث، و کذا علی القول بتعین الاستیجار من بلده اذا کان البلد الذی عینه ابعد من بلده بالنسبه الی مکـــه او مساویاله ،واما لوکان اقرب کمالوا وصی‌العراقی ان یحج عنه من‌المدینه فالظاهر بطلان الوصیه لان المفروض وجوب‌الحج عنه من بلده و وجوب اخراج مؤنه ذلک من اصل ماله فیکون دینا " یحب‌ادائه فلیس له الوصیه بخلافه، **مسئله (۹۲) علی المختار من کفایه المیقاتیه لایلزم ان یکون من المیقات اوالاقرب الیه فالا قرب بل یکفی کل بلد دون المیقات لکن الاجره‌الزائده علی المیقات مع امکان الاستیجار منه لایخرج من الاصل ولا من‌الثلث اذا لم یوص‌بالاستیجار من ذلک البلد الا اذا اوصی باخراج‌الثلث من دون ان یعین مصرفه و من دون ان یزاحم‌واجبا ماليا علیه** لاینبغی الاشکال فی‌جواز الاستیجار من کل بلد اوموضع قبل المیقات ـ بناء علی کفایه المیقاتیه ـ و ذلک لان الدلیل علی جوازه من المیقات انما یدل علی جواز الا کتفاء به لاعلی تعینه ،و لعل النکته فی تعرض الماتن فی هذه المسئله هوالتصریح بالجواز قبل‌المیقات دفعا " لما یوهمه غیرواحد من المتون مما ظاهره تعین الاستیجار من المیقات (ففی الشرایع) یقضی الحج من اقرب الاماکن، و فسره فی المدارک بقوله و المراد اقرب المواقیت الی مکه ان امکن‌الاستیجار منه و الا فمن غیره مراعیا " الا قرب فالاقرب، فان تعذر الاستیجار من احد المواقیت وجب الاستیجار من‌اقرب مایمکن الحج منه الی‌المیقات (وفی‌القواعد) فان مات ـ یعنی من استقر علیه الحج ـ وجب ان‌یحج عنه من صلب ترکته من اقرب الا ماکن الی‌المیقات علی رای، و ظاهر الاخیر هولزوم الاستیجار من اقرب الا ماکن‌الی المیقات وعدم کفایه الاستیجار من المیقات نفسه، و فسره فی‌کشف اللثام مازجا" شرحه بالمتن فقال: و انما یحب الحج عنه (من اقرب الاماکن) الی مکه من بلده (الی المیقات) انتهی بل عباره المصنف (قده) فی المسئله الثامنه والثمانین ظاهره فی وجوب الاستیجار من المیقات حیث قال المشهور وجوبه من اقرب المواقیت الی مکه ان امکن والا فمن الا قرب الیه‌فالا قرب .

فهذه العبائر وان کان ظاهرها وجوب الحج عن المیت من المیقات الاانها ناظره‌الی عدم جواز التاخیر عن المیقات و اما التقدیم‌علیه فان کان اداء الاجره من صلب مال المیت فلایجوز ایضا " لکونه اضرارا " بالورثه، و یجوز لواتفقوا علی بذل المال، فمن اراد الاستیجار

مما قبل المیقات سواء کان من الورثه اوغیرهم فعلیه دفع مابه التفاوت الاان یرضی بذلک جمیع الورثه ولم یکن فیهم صغیرا وقاصر، و استثنی فی المتن مالوا وصی المیت بالثلث من ماله و لم یعین له مصرفا " خاصا " و جعل ذلک موکولا " بما یراه الوصی فللوصی ان یدفع مابه التفاوت من الثلث اذا لم یزاحم واجبا مالیا " علی المیت، لکن فرض المزاحمة مع الواجب المالی مشکل فانه اذا لم یعین الوصی مصرفا " للثلث فالواجب المالی یکون من صلب المال لامن الثلث ویکون مصرف الثلث مطلق البر وما یعود ثوابه الی المیت، و فرض کون الوصیه بالثلث مع تعیین صرفه فی الواجب المالی وجعل مازادعنه بنظر الوصی ـ کما افاده بعضهم لایحل الاشکال فانه بالنسبه الی المقدار الزائد الذی هوبنظر الوصی لایمکن فرض مزاحمته مع واجب مالی (وکیف کان) فلابد من تقیید جواز صرف الثلث فی مابه التفاوت بما اذا کان الاستنابه قبل المیقات افضل وارجح واکثر ثوابا " ، ولیس مجرد الاستیجار مما قبل المیقات کذلک، سیما اذا کان من یمکن استیجاره من المیقات ارجح لکونه امینا " ثقه اوغیرذلک من المرجحات والله الهادی. **مسئله (٩٣) اذا لم یمکن الاسیتجار من المیقات و امکن من البلد وجب وان کان علیه دین الناس اوالخمس اوالزکوه فیزاحم الدین ان لم تف الترکه بهما بمعنی انها توزع علیهما بالنسبه** قدتقدم فی المسئله الثامنه و الثمانین انه اذا لم یمکن الاستیجار الا من البلد وجب وکان جمیع المصرف من الاصل، والغرض من اعادته هیهنا هوبیان حکم ما اذا کان علیه واجب مالی اخر من دین الناس اوالخمس اوالزکوه وانه مع وفاء الترکه بالجمیع یصرف فی الجمیع من غیراشکال، ومع عدم وفاء الترکه بالجمیع توزع علی الجمیع بالنسبه: و قدتقدم الکلام فی طی المسئله الثالثه والثمانین فی صرف الترکه مع قصورها عن جمیع افعال الحج فی بعض المناسک اوالحج فقط اوالعمره وحدها، والله الهادی **مسئله (٩٤) اذا لم تف الترکه بالاستیجار من المیقات لکن امکن الاستیجار من المیقات الاضطراری کمکه وادنی الحل وجب نعم لودار الامربین الاستیجار من البلد اوالمیقات الاضطراری قدم الاستیجار من البلد و یخرج من الاصل لانه لااضطرار للمیت مع سعه ماله** سیاتی فی مبحث المواقیت ان من لم یتمکن من الاحرام فی المواقیت الاختیاریه یصح له الاحرام من المیقات الاضطراری کمکه المکرمه اوادنی الحل ـ علی ماسیاتی تفصیله، وعلی هذا یترتب مافی هذة المسئله من انه اذالم تف الترکه بالاستیجار من المیقات الاختیاری و امکن من الاضطراری وجب، لعموم دلیل بدلیه المیقات الاضطراری عن الاختیاری فنتمسک باطلاق مایدل علی وجوب اخراج الحج من الترکه اذا امکن، فبعموم دلیل البدلیه یثبت امکان الحج فی الفرض، و باطلاق دلیل وجوبه عند امکانه یثبت وجوب اخراجه، فالمراد بالمضطرهنا هوالمیت، و اضطراره هوعدم وفاء ترکته بالاستیجار له من المیقات الاختیاری.

و یترتب علی ذلک ما اسیدرکه المصنف (قده) بقوله: نعم اذا دارالامر بین الاستیجار من البلدا والمیقات الاضطراری قدم الاستیجار من البلد ویخرج من الاصل، اذلااضطرار للمیت مع سعه ماله، بل لودارالامر بین المیقات الاضطراری و بین مادون المیقات الاختیاری قدم الاخیر، سواء کان الممکن فیمادون المیقات الاختیاری قبل البلدا وکان البلد نفسه او بعده مماکان بعده عن مکه اکثر من بعدالبلد الما تقدم مرارا" من جوازالاستیجار عما دون المیقات علی القول بکفایه الحج المیقاتی، و علیه فمع التمکن من الاستیجار عمادون المیقات لا ـ اضطرارللمیت لسعه ماله حسب الفرض **مسئله (۹۵) بناء علی المختار من کفایه المیقاتیه لافرق بین الاسیتجار منه وهوحی او میت فیجور لمن هو معذور بعذر لایرجی زواله ان یجهز رجلا" من المیقات کما ذکرناه سابقاایضا" فلایلزم ان یستاجر من بلده علی الاقوی وان کان الاحوط** ذلک قدمر الکلام فی حکم هذه المسئله فی طی المسئله الواحده والسبعین فراجع ان شئت ـ تجده کافیا"، والحمدالله. **مسئله (۹۶) الظاهر وجوب المبادره الی الاستیجار فی سنه الموت خصوصا" اذاکان الفوت عن تقصیر من المیت، و حینئذ فلولم یمکن الا من البلد وجب وخرج من الاصل ولایجوز التاخیر الی السنه الاخری ولومع العلم بامکان الاسیتجار من المیقات توفیرا" علی الورثه کما انه لولم یمکن من المیقات الابازید من الاجره المتعارفه فی سنه الموت وجب ولایجوز التاخیر الی السنه الاخری توفیرا" علیهم الاقوی فوریه وجوب الاستنابه عن ـ** المیت فی سنه الموت مع الامکان وعدم جواز تاخیرها عنها، فان اخرها عنها وجب المبادره الیها فی السنه التی بعدها و هکذا، کما ان اصل وجوب الحج علی المستطیع نفسه کذلک وصرح فی کشف اللثام بفوریه الاستنابه وارسله ارسال المسلمات الکاشف عن کونها مفروعنها عندهم.

(واستدلواله بوجوه) منها ان الحج دین کما دل علیه النصوص و ان الدین مما یجب ادائه فورا" مع الامکان وان اللام فی قوله تعالی ولله علی الناس حج البیت هی لام الملک، الدال علی کون الحج مملوکاله تعالی فیکون دینا" حقیقة و دین الله تعالی احق بالقضاء (ومنها) النصوص المتضمنه ان حبس الحقوق من الکبائر و حق الله تعالی اولی (و منها) فان یفعله النائب هو مایجب علی النوب عنه بما له من الاحکام و قدسبق فوریه وجوب الحج علی المستطیع فی حال حیوته.

و هذه الوجوه و ان کان لایخلو بعضها عن المناقشه، لکن لاینبغی التامل فی اصل الحکم لماسبق منافی وجه فوریه وجوب الحج فی اول کتاب الحج من کون التاخیر عن سنه الاستطاعه تسویفا" فی امتثال الامر و استخفافا" بالامرفیکون حراما. و من المعلوم جریان ذلک فی تاخیر الاستنابه ایضا، فراجع ماهناک و اما قول المصنف (قده) خصوصا" اذا کان الفوت عن تقصیر من المیت فلعل وجهه ـ کما احتمله

بعض الاعلام ـ هوكون وجوب المبادره حينئذ منجزه على المنوب عنه فتكون من احكامه الفعليه لا الاقتضائيه (ولكن لايخفى مافيه) فان تنجز وجوب المبادره على الميت حال حيوته لايوجب وجوب المبادره على الوارث اوالوصى مالم يقم دليل على وجوبها عليهما ايضا" كما لوصرح فى الوصيه بالاستنابه عنه فى سنه الموت، فان التاخير حينئذ تبديل للوصيه و هومحرم بنص الايه الكريمه (والاولى هوالتمسك) بحكم العقل بكون التاخير ظلما للميت فانه كماكان فوت الحج عنه لتقصيره يعاقب بعد موته على ترك الحج ولا يخفف عنه حتى يقضى عنه الحج فالتهاون من الوارث اوالوصى مع وجود المال و امكان رفع العقوبه عنه بقضاء الحج عنه يكون ظلما" و اضرارا "بالميت وهوحرام.

(و كيف كان) فيترتب على فوريه وجوب الاستنابه امران (احدهما) انه اذا لم يمكن الاستيجار فى سنه الموت الامن البلد وجب وخرج من الاصل ولايجوز تاخيرها عن سنه الموت مع امكانها فيها الى السنه الاخرى ولو مع العلم بامكان الاستيجار من الميقات فى المستقبل ـ و ان كان فى التاخير توفيرا" على الورثه ـ و ذلك لان رعايه التوفير عليهم منوطه بثبوت حق لهم، والمفروض ان الميت فى سنه موته مشغول الذمه بالحج فيتعلق حقه بمقدار من تركته يساوى نفقه الحج عنه فلاحق للورثه بهذا المقدار من مال الميت لان حقهم انما هو بعداخراج الدين والوصيه (الثانى) انه لولم يمكن الاستيجار من الميقات فى سنه الموت الا بازيد من الاجره المتعارفه وجب ولايجوز التاخير الى السنه الاخرى ولو مع العلم بامكانه فى السنه التى بعدها، و وجهه يظهر مما بيناه فى الامرالاول، والحمدالله. **مسئله (۹۷) اذا اهمل الوصى اوالوارث الاستيجار فتلفت التركه اونقصت قيمتها فلم تف بالاستيجار ضمن، كمالو كان لوكان على الميت دين وكانت التركه وافيه و تلفت بالا همال ضمن** اما ضمان الوصى فلان المال الموصى به امانه من الموصى عنده يجب عليه صرفه فيما اوصى به اليه فاذا اخر و اهمل العمل بالوصيه كان مقصرا" فى الامانه فيضمن التلف او نقصان القيمه، و اما فى الوارث فلان المال امانه شرعيه عنده يجب صرفه فى الحج فيضمن النقصان باهماله وتفريطه، هذا مضافا" الى امكان الاستناد الى قاعده الاتلاف ـ على ماقيل ـ وان كان صدق الاتلاف بالاهمال لايخلو من خفاء (و كيف كان) فالضمان لما ذكرنا على القول بوجوب المبادره فى الاستيجار واضح لحصول التقصير والاهمال فى حفظ الامانه و ادائها و صرفها فى مصرفها و اما على القول بعدم وجوب المبادره و جواز التاخير فلايخلو عن اشكال، فانه اذاجاز للوصى والوارث تاخير الاستيجار عن العام الاول فلا تقصير لهما فى نقصان القيمه اوالاتلاف، ولكن مورد فرض المسئله فى المتن هو صوره اهمال الوصى او الوارث ولا شك ان الاهمال فى صرف الامانه مالكيه كانت او شرعيه يعد تقصيرا" فى حفظ الامانه و ادائها فيوجب الضمان (ويدل على الضمان ايضا") بعض النصوص

کصحیح محمد بن مسلم المروی فی الکافی والفقیه عن الصادق علیه السلام عن رجل بعث زکوه ماله لیقسم فضاعت فهل علیه ضمانها حتی تقسم ، فقال علیه السلام اذا وجد لها موضعا فلم یدفعها الیه فهولها ضامن حتی یدفعهاو ان لم یجد لها من یدفعها الیه فبعث بها الی اهلها فلیس علیه ضمان لانها قدخرجت من یده وکذلک الوصی الذی یوصی الیه یکون ضامنا لمادفع الیه اذا وجد ربه ـ ای صاحبه ـ الذی امر بدفعه الیه فان لم یجد فلیس علیه ضمان ، والله الهادی .

مسئله (۹۸) علی القول بوجوب البلدیه وکون المراد بالبلد الوطن اذا کان له وطنان الظاهر وجوب اختیار الاقرب الی مکه الامع رضا الورثه بالاستیجار من الابعد نعم مع عدم تفاوت وجوب اختیار الاقرب الی مکه الامع رضا الورثه بالاستیجار من الابعد نعم مع عدم تفاوت الاجره الحکم التخییر قال العلاقه (قده) فی محکی التذکره : لوکان له موطنان قال الموجبون للاستنابه من البلد یستناب من اقربدا (انتهی) ومراده من الاقرب هوالاقرب الی مکه و ان ذلک من جهه کون الاستنابه من الاقرب اقل مؤنه غالبا " ، واما التخییر مع تساوی الاجره فلعدم وجود مرجح فی تعیین احدهما والمفروض صدق اضافه البلدین کلیهما الی المیت حال حیوته **مسئله (۹۹) بناء علی البلدیه الظاهر عدم الفرق بین اقسام الحج الواجب فلا اختصاص بحجه الاسلام فلوکان علیه حج نذری لم یقید بالبلد و لابالمیقات یجب الاستیجار من البلد بل وکذا لواوصی بالحج ندبا "اللازم الاستیجار من البلد اذا خرج من الثلث** لابد من النظر الی دلیل القائلین بالحج البلدی و الفحص عن مقدار دلالته (فنقول) قد تقدم ان القائل به قداستدل تاره بما عن السرائر واخری بالنص ، اما الاول فدلیله ان الحی الذی کان یجب علیه الحج کان یجب علیه امران : مباشره الحج ببدنه والانفاق فی سبیله ، و بالموت یسقط عنه الاول و یبقی وجوب الانفاق فیجب علی الولی او وصیه اخراج المال الذی کان یجب علیه انفاقه و هوبالمقدار الذی یمکن الخروج به الی الحج من بلده ، و هذا الدلیل ـ کماتری ـ لایختص بحج الاسلام بل یعم کل ما کان یجب علی المیت من الحج ، لکنه ـ کماتری ایضا ـ یختص بما اذا کان الواجب علیه المباشره الی السیر والانفاق لاجل الحج ، دون مالایجب علیه السیر ولا الانفاق لاجله حیا "کما اذا مات فی المیقات مثلا " ، لکن هذا لایضر بدعوی عمومه لکل حج واجب غیر حجه الاسلام . و اما النصوص فقد عرفت ان موردها الوصیه بالحج ففی مورد الوصیه لایختص بحج دون حج بل لواوصی بحج مندوب یکون کما اوصی بحجه الاسلام لعموم مایدل علی وجوب انفاذ الوصیه ولوکانت بامر مستحب لکن مع اخراجها من الثلث الامع رضا الورثه ، واما بالنسبه الی غیر مورد الوصیه فقد عرفت ان مبنی الاستدلال بها هوالتعدی عن مورد الوصیه الی غیرها ، و هذا وان لم یکن مقبولا " عندنا لعدم قیام الدلیل علی صحه التعمیم و لکنه علی تقدیر

التعدی الی غیرمورد النص لافرق بین حج الاسلام و غیره، والله العالم. مسئله (۱۰۰) اذا اختلف تقلید المیت و الوارث فی اعتبار البلدیه او المیقاتیه فالمدار علی تقلید المیت واذا علم ان المیت لم یکن مقلدا" فی هذه المسئله فهل المدار علی تقلید الوارث اوالوصی او العمل علی طبق فتوی المجتهد الذی یحب علیه تقلیده ان کان متعینا" والتخییر مع تعدد المجتهدین ومساواتهم وجوه و علی الاول فمع اختلاف الورثه فی التقلید یعمل کل علی تقلیده فمن یعتقد البلدیه یوخد من حصته بمقدارها بالنسبه فیستاجر مع عدم الوفاء بالبلدیه بالاقرب فالا قرب الی البلد و یحتمل الرجوع الی االحاکم لرفع النزاع فیحکم بمقتضی مذهبه نظیر ما اذا اختلف الولد الاکبر مع الورثه فی الحبوه و اذا اختلف تقلید المیت و الوارث فی اصل وجوب الحج علیه وعدمه بان یکون المیت مقلدا" لمن یقول بعدم اشتراط الرجوع الی کفایه فکان یحب علیه الحج و الوارث مقلدا" لمن یشترط ذلک فلم یکن واجبا" علیه اوبالعکس فالمدار علی تقلید المیت قوله (قده) فیستاجرمع عدم الوفاء بالبلدیه (الخ) فی الموجود فی ثلاث نسخ من الکتاب عندی هوترک کلمه (عدم) و فی نسخه رابعه ذکرها کما اثبتناها، و هوالصواب.

ثم ان فی هذه المسئله امورا" یجب البحث فیها (الاول) اذا اختلف المیت و الوارث فی اعتبار البلدیه و المیقاتیه اجتهادا" او تقلیدا" و ذلک فی صوره عدم وصیه المیت بالحج عنه ففی کون المدار علی وظیفه المیت او وظیفه الحی (احتمالان) مبنیان علی ان وظیفه کل من المجتهد و المقلد و وجوب عملهما علی ماهو وظیفتها هل هو علی وجه الموضوعیه اوعلی وجه الطریقیه (فعلی الاول) فاللازم هو مراعاه وظیفه المیت (وعلی الثانی) فاللازم هومراعاه وظیفه الحی، و حیث ان الثابت فی الاصول ان الاحکام الظاهریه لاموضوعیه لها فی قبال الواقع وان الضروری من مذهبنا بطلان التصویب فالمتعین هو اعتبار اجتهاد الحی او تقلیده فاذا فرض ان المیت کانت وظیفته لوکان حیا" الاستیجار من البلد اجتهادا" و تقلیدا" وکان الوارث قدادی رایه او رای مجتهده الی کفایه الحج من المیقات لم یحب علیه الا الحج المیقاتی والمفروض عدم وصیه المیت، و کذا فی صوره عکس المسئله فاذا کان رای المیت اورای مجتهده کفایه المیقاتی وکان رای الوارث او رای مجتهده و جوب الحج البلدی فالواجب علیه هوالعمل بما هو وظیفته اجتهادا" او تقلیدا"، وهذا ممالااشکال فیه علی ماهو ضروری مذهبنا من بطلان التصویب وان الاحکام الوافعیه محفوظه علی حقیقتها لکل احد اصابها من اصاب و اخطاها من اخطا وان الاحکام الظاهریه من الامارات و الاصول و فتوی المجتهد لاتمس بکرامه الاحکام الواقعیه و ان فتوی المجتهد بالنسبه الی علمه و عمل مقلدیه لیس الاحکما ظاهریا".

و بیقی الکلام فی امرین (احدهما) فی توجیه ما افتی به المصنف (قده) من اعتبار اجتهادالمیت الذی علیه الحج او تقلیده ، فقد یقال فی توجیه ان المیت یواخذ بماهووظیفته فلایسقط عنه الحج الا اذا اخرج من ماله مایحج به عنه علی طبق ماکان رابه او رای مجتهده ، فاذا فرض ان اجتهاده او تقلیده ادی الی الحج البلدی فکان علیه الوصیه بان یحج عنه من بلده فاذاقصرفی الوصیه یعاقب الی ان یحج عنه من بلده فماله المتروک من بعده یجب صرفه فی تخلیصه من العقوبه لانه مات مقصرا " فی اداء واجب الحج علیه ، و قدمر فی المسئله (۹۶) مایقرب من ذلک حیث ذکرنا فی وجه وجوب الاستیجار فورا " ان المیت یواخذ علی ترک الحج ولایتخلص من الضیق و العقوبه الاباداء الحج عنه .

ولکن هذا الوجه انما یتوجه اذا کان المیت مقصرا " فی ترک الحج او فی ترک الوصیه ، ولایتوجه هذاالوجه فیما اذا کان معذورا " فی ترک الحج و الوصیه کمالومات فی عام الاستطاعه اما قبل اوان الحج اومات و هو مستعد للسفر و کان موته فجاه مثلا " ، فان اطلاق الاخباریقتضی لزوم اخراج الحج من صلب ماله مع انه لم یکن مقصرا " فلایعاقب علی ترک الحج ولاعلی ترک الوصیه به (ثانیهما) ان استادنا المرحوم النائینی (قده) کتب فی هذه المسئله تعلیقا "فقال : الظاهران تقلیدالمیت اجنبی عن هذه المسئله و نحوها بالکلیه (انتهی) و قیل فی توضیحه ان تقلید المیت اواجتهاده لااثرله فی وظیفه الوارث حیث انه لم مکلفا " بالقضاء عنه و انما کان مکلفا " بالحج مباشره ، واما الاستنابه عنه فهی تکلیف متوجه الی الوارث فیرجع هوالی ماهو وظیفته اجتهادا " او تقلیدا ــ ولوقلنا فی غیر هذه المسئله بکون المناط هو رای المیت او رای مجتهده ــ کما اذا اختلفافی بعض مسائل الحج اوالصلوه و کان عمل المیت فی اعتقاده غیر ماهورای الوارث او رای مجتهده !

و یمکن ان یکون نظر المحشی (قده) الی ماقلنا من ان الاحکام الظاهریه طریقه محضه فاذارای الوارث اجتهادا " او تقلید " خلاف مارئاه المیت کان رای المیت اجنبیا " لایرجع الیه اصلا " (و کیف کان) فقد تبین مما ذکرناه فی الامرالسابق فی توجیه مافی المتن من کون المرجع هوتقلیدالمیت او اجتهاده الجواب عما افاده فی التعلیقه .

(الامرالثانی) اذا اوصی بالحج عنه حجه الاسلام اوغیرهاکالحج المنذور او الواجب بالافساد فان کانت وصیته صرف اخبار باشتغال ذمته من غیران یجعل نفقه الحج عنه من ثلث ماله ففی صوره اختلاف المیت مع الوصی فی الحکم اجتهادا " او تقلیدا " یکون کمالولم یوصن بالحج ، و قدمر فی الامر الاول ماهو المختار عندنا ، و امالو اوصی بصرف ثلثه فی الحج عنه فالظاهر عدم الاشکال فی کون المرجع هو تقلید الموصی او اجتهاده لان له ان یوصی مصرف ثلث ماله کیف شاء فیجب علی الوصی صرفه فیماعین له .

(الامرالثالث) اذا علم ان الميت لم يكن مقلدا" ولامجتهدا" فهل المدار على تقليد الوارث او اجتهاده اوعلى مايراه الوصي اجتهادا" اوتقليدا" او على فتوى المجتهدالذى كان وظيفه الميت الرجوع اليه فيحيوته (وجوه) اقواهاالاول بناء على ما تقدم في الامرالاول من كون الاحكام الظاهريه طريقية محضه، و يحتمل الاخير بناءعلى مااستوجهنا مختارالمصنف (قده) هناك من كون الميت مواخذا" بما ادى اليه اجتهاده او تقليده و انه لايفرغ ذمته ولا يتخلص من العقوبه الاباداء الحج عنه على طبق وظيفته، فقى هذه الصوره ايضاء لايبرء ذمته و يكون مواخذا" هناك باداء الحج على طبق فتوى المجتهد الذىكانت وظيفته الرجوع اليه تعيينا" او تخييرا" على ما في المتن، هذافى صوره عدم الوصيه اوفى صوره الوصيه بمعنى الاخبار بان عليه الحج، و امالواوصى بالحج و صرح بخروج نفقه الحج من الثلث فالا قوى هوالعمل بما هومقتضى الوصيه ولوخالف راى الوصى اوالوارث، لوجوب العمل بالوصيه وحرمه تبديلها في الوصيه الماليه.

(وربمايقال) بان الميت لمالم يلتزم بقول مجتهد اصلا فقول المجتهد الذىكان وظيفته الرجوع اليه ليس هوالمدار فى العمل بعد موته لانه لم يقلده بناء على ان التقليد هوالالتزام بالعمل بقول المجتهد، وعليه فالمدار هو تقليد الوارث اوالوصى ولو قلنابكون المدار هو وظيفة الميت اجتهادا" اوتقليدا" ـ كما هومختارالمتن ـ (وفيه) ان الالتزام بالعمل هو التقليد المصحح للعمل و اما حجيه قول المجتهد فليست موقوفه على الالتزام بقوله بل فتواه كسائرالامارات حجه ولولم يلتزم احد بالعمل بقوله، و هذايكفى فى تماميه الحجه على الميت التارك للحج فى انه يواخذ ويعاقب هناك حتى يحج عنه على طبق ما كان وظيفته (الامرالرابع) بناء على كون المدار على تقليد الوارث فيما اذا علم بعدم تقليد الميت لواختلفت الورثه فى الحج البلدى و الميقاتى اجتهادا" و تقليدا" اوبالاختلاف فهل الواجب على كل واحد منهم ان يعمل على وظيفته فيما يتعلق بسهمه من الارث فيخرج من سهمه بقدر نصيبه مما يجب عليه اخراجه على حسب اجتهاده او تقليده، او ان الواجب هوالرجوع الى الحاكم فيجب على الجميع اتباعه ولوكان حكمه مخالفا" لمايراه بعضهم اويراه مجتهده (وجهان) وجه الاول ان المورد من مواردالشبهه الحكميه حيث ان وظيفه بعضهم هو تعيين الحج البلدى اجتهادا" اوتقليدا" و وظيفه البعض الاخرجواز الاكتفاء بالحج الميقاتى كذلك فالاختلاف بين الفريقين انما سببه الخلاف فيماهو الحكم الشرعى فى المسئله، والرجوع الى الحاكم الشرعى انما هو فى التنازع فى الموضوعات لاالاحكام مضافا" الى ان المورد من قبيل الخلاف بين مافيه الاقتضاء ومالااقتضاء فيه، اذاالقائل بالحج البلدى يقول بتعينه، والقائل بالميقاتى يقول بجواز الاكتفاء به لابعدم جواز الحج البلدى فالقائل بالميقاتى يمكن موافقته مع القائل بالحج البلدى

برضاه باخراج ماهو سهمه من اجره الحج البلدى من نصيبه ولانزاع بينهما مع توافقها فى العمل

(وجه الثانى) اعنى لزوم الرجوع الى الحكام هو عموم مثل مقبوله عمربن حنظله اللاختلاف الناشى من الاختلاف فى الحكم لاخصوص الشبهات الموضوعيه فان موردالسؤال فى المقبوله هوالاختلاف فى الدين اوالميراث وهو شامل ما اذا كان الاختلاف من جهه اعتقاد احدهما انتقال التركة الى الورثه فى الدين المستوعب و اعتقاد الاخر عدم الانتقال، و اما كون المورد من قبيل الخلاف بين مافيه الاقتضاء و مالااقتضاء فيه فلايوجب عدم الرجوع الى الحاكم اذا لم يرض احدهما بالحج البلدى والالجرى ذلك فى غير المورد من موارد التنازع والاختلاف، اذيمكن فرض رضا احدالطرفين بالتنازل للاخر كمالواختلفافى ردالامانه، فان المدعى للاداء يمكن فرض رضاه بالاداء ثانيا لرفع الخلاف (والتحقيق فى المقام) ان يقال ان المعتقد للحج البلدى هل يجب عليه مطالبه الاخر المعتقد لكفايه الميقاتى باداء حصته لاخراج الحج البلدى اوان الواجب عليه هواخراج حصته فقط لامطالبه الاخر فعلى الثانى فلانزاع بينهما حتى يحتاج فيه الى الرجوع الى الحاكم، وعلى الاول يتعين الرجوع الى الحاكم فى قطع النزاع وكون النزاع من جهه الاختلاف فى حكم المسئله لاتشخيص الموضوع لايمنع كون الوظيفه هوالرجوع الى الحاكم اذالم يمكن حسم النزاع الابالرجوع اليه كمالواختلف الولدالاكبر مع باقى الورثه فى تشخيص الحبوه بان يقلد الولدالاكبر من يقول بكون الكتب العلميه مثلا كلها من الحبوه ويقلد الباقون من يقول بانحصارها فى المصحف حيث ان النزاع يقوم بينهما فيماعدى المصحف. الولدالاكبر يعتقدان له مطالبه الباقين بجميع الكتب العلميه فيقع الخلاف ولاحاسم له الا الرجوع الى الحاكم.

والظاهران المقام ليس من موارد الرجوع الى الحاكم وانه ليس لمعتقد وجوب اخراج الحج البلدى مطالبه الاخر بذلك لعدم الدليل على جواز مطالبته بذلك والاصل يقتضى عدم سلطنته على الاخر بمطالبته بمايعتقده هو من اخراج الحج البلدى، وانما يلزم عليه ذلك فى حصته فقط، و قدتقدم فى المسئله (٨٤) انه اذا اقربعض الورثه بوجوب الحج على المورث وانكره الاخرون انه لايجب عليه الادفع مايخصه فى حصته بعدالتوزيع و انه ليس له مطالبه الاخرين بمايخصهم فى حصتهم، فالاقوى فى المسئله عدم الرجوع الى الحاكم.

هذافيمالواختلف الورثه فيمابينهم اجتهادا او تقليدا"، و امالواختلف الوصى مع الورثه فى ذلك بان اعتقدالوصى وجوب اخراج الحج البلدى واعتقدالورثه كفايه الميقاتى فالظاهر هوالرجوع الى الحاكم، فان للوصى مطالبه الورثه بالحج البلدى لاعتقاده عدم انتقال مايخص الحج البلدى الى الوارثين، و عليه تنفيذالوصيه والعمل بها و عدم تبديلها فيحصل النزاع ولاحاسم له الا الرجوع الى الحاكم.

ثم انه في صوره عدم وجوب الرجوع الى الحاكم وانه يعمل كل من الطرفين بما يراه فاذا فرضنا مثلا ان الوارث منحصر في اخوين يعتقد احدهما الحج البلدى و يعتقد الاخر الميقاتى و كانت اجره البلدى اربعه واجره الميقاتى اثنين فالواجب على معتقد البلدى ان يخرج اثنين و على معتقد الميقاتى اخراج واحد فيكون المجموع ثلاثه وهى لاتفى باجره الحج البلدى فاللازم الاستيجار بالثلاثه من اقرب المواضع الى البلد فالاقرب ، فان اختلافها انما كان فى بذل المال لافى كيفيه الاستيجار فان من يعتقد كفايه الاستيجار من الميقات لايرى عدم جواز الاستيجار من البلد فاذا لم يمكن ذلك وجب على معتقد الحج البلدى الاستيجار من اقرب الاماكن بالنسبه الى البلد .

(الامر الخامس) اذا اختلف تقليد الميت والوارث في اصل وجوب الحج عليه بان كان الميت مقلدا " لمن يقول بعدم اشتراط الرجوع الى كفايه فكان يجب عليه الحج حسب تقليده و كان الوارث مقلدا " لمن يشترط ذلك او انعكس الامر بان اقتضى تقليد الميت عدم وجوب الحج عليه و اقتضى تقليد الوارث وجوب الحج على المورث ففى المتن كون المدار على تقليد الميت و هو مبنى على ما اختاره فى صدر المسئله من كون المدار هو تقليد الميت فى صوره اختلافهما فى اعتبار البلديه والميقاتيه وقد تقدم فى الامر الاول تفصيل القول فى ذلك والله اعلم **مسئله (١٠١) الاحوط فى صوره تعدد من يمكن استيجاره استيجار من كان اقلهم اجره مع احراز صحه عمله مع عدم رضا الورثه او وجود قاصر فيهم سواء قلنا بالبلديه اوالميقاتيه وان كان لايبعد جواز استيجار المناسب لحال الميت من حيث الفضل والا وثقيه مع عدم قبوله الابالازيد و خروجه من الاصل كمالايبعد عدم وجوب المبالغه فى الفحص من اقلهم اجره وان كانت احوط** فى المسئله وجوه (الاول) لزوم استيجار من كان اقلهم اجره مطلقا (الثانى) الرجوع الى المتعارف من حيث شان الميت و سعه ماله (الثالث) التفصيل بين ماذا كان فى الورثه قاصر كالصغير والمجنون والسفيه و بين صوره عدم رضا بعض الورثه الابالاقل فيرجع فى الاول الى المتعارف و فى الثانى الى الاقل .

(و توضيح المقام) انه تاره يقع الكلام فى صوره عدم وصيه الميت بالحج واخرى فى صوره وصيته به ، اما فى صوره عدم الوصيه بالحج فالدليل على وجوب اخراج الحج من اصل المال هو تنزيل الحج منزله الدين فيجب الابتداء به كسائر الديون ، و من المعلوم انه لايجب اخراج الدين الابالمقدار الذى اشتغلت ذمه الميت به ، و هو يقتضى الاقتصار على اقلهم اجره فاذا رضى الورثه كلهم باكثر من ذلك مع عدم وجود قاصر فيهم كان معنى رضا هم بذلك هو رضاهم ببذل ذلك من مالهم فاذا ناقش بعضهم فى ذلك وسمح الباقون فالقاعده تقتضى عدم اكراه الممتنع على البذل فيقتصر بالنسبه الى حصته على الاقل ولاوجه للرجوع الى المتعارف بالنسبه

الی شان المیت ولارعایه کونه هتکاللمیت فانه مع عدم وصیته بالحج لاحق‌له فی‌ترکته‌الااقل مایمکن اداء الواجب به، و رعایه شان المیت و عدم کون الاقتصار علی‌الاقل موجبا لهتک المیت لامساغ لها بعد موته بلاوصیه خصوصا اذا کان ترکه الحج والوصیه به‌من جهه عدم مبالاته باداء الفریضه واستخفافه بهذا الامرالعظیم، و کیف یراعی شان من‌یقال له عندموته: مت ان شئت یهودیا اونصرانیا"ـ کماورد فی‌الحدیث ـ فلاشان له عندالله سبحانه حتی تجب رعایته، و هکذا الامر اذا کان بعض الورثه قاصرا" بعد مابینا من کون رضی‌الورثه بالاکثر من‌الواجب معناه بذل المقدار الزائد من مالهم ولاریب انه لایتصو رذلک بالنسبه الی‌القاصر منهم لصغره اوجنونه اوکونه سفیها مثلا فیقتصر فی‌حصته علی‌اقل‌الواجب (و منه ظهر) ما فی ظاهرالمتن من‌ان الاحوط استیجار اقلهم اجره‌فان رعایه ذلک انما تجب بالنسبه الی‌خصوص حصه‌القاصر والممتنع عن بذل الزائد من‌غیرالقاصرین منهم لانه بمجرد عدم رضی‌البعض‌او قصوره یکتفی بالاقل حتی بالنسبه الی‌باقی الورثه.

و اما فی‌صوره الوصیه بالحج فان کانت الوصیه به مجرد اعلام الورثه باشتغال ذمته به فالظاهر عدم‌الفرق بینها و بین صوره ترک الوصیه، اذ معنی‌الوصیه حینئذاعلامه بهذاالدین فیکون بمنزله اقرار المیت بدین علیه فیخرج من‌اصل‌المال اقل مایمکن اداء الواجب، ورعایه شانه و عدم کون استیجار اقلهم اجره هتکاله لامسرح لها فی‌هذا الفرض ایضا".

و اما لوا وصی بالحج من ثلث ماله واطلق و لم یعین مقدار مایحج به فیمکن ان یقال بجواز حمل‌الوصیه علی‌المتعارف المعمول به وانه لایجب الفحص والمداقه فی ذلک‌کالوصیة بالصلوه والصوم، فان فی‌کل بلد و زمان لهم فی‌اجر تهما مقدار معمول به فی‌عرفهم کسائر الاعمال فیرجع فی‌ذلک‌الی‌المعمول به‌عندهم، والله الموفق للصواب **مسئله (۱۰۲) قدعرفت ان الاقوی کفایه المیقاتیه لکن الاحوط الاستیجار من‌البلد بالنسبه الی‌الکبار من‌الورثه بمعنی عدم احتساب الزائد عن اجره المیقاتیه علی‌القصر ان کان فیهم قاصر** ظاهره بل‌صریحه هو اراده الاحتیاط للکبار من‌الورثه ببذل مابه‌التفاوت بین‌البلدیه والمیقاتیه من نصیبهم لامما یلزمهم فی‌حصتهم من‌التفاوت، وهذا اولی لان‌بذل مایلزمهم فی‌حصتهم ربمالایفی بالحج البلدی الذی یراعی الاحتیاط بالنسبه الیه **مسئله (۱۰۳) اذا علم انه کان مقلدا" ولکن لم یعلم فتوی مجتهده فی‌هذه‌المسئله فهل یجب الاحتیاط اوالمدار علی‌تقلید الوصی اوالوارث‌و جهان ایضا"** بناء علی‌کون المقدار علی تقلید الوصی اوالوارث مع العلم بمقتضی تقلیدالمیت و مخالفته مع‌تقلیدهما لااشکال فی‌کونه هوالمدار فی‌صوره عدم‌العلم به ایضا، و اما بناء علی کون‌المدار هوتقلیدالمیت فمع عدم العلم بمقتضاه فهل‌الواجب علی‌الوصی اوالوارث هو الاحتیاط باخراج اجره البلدی اوالمدار علی تقلیدهما والظاهر من‌المتن هوالتوقف، حیث

دکرالوجهین من غیر ترجیح، و یشکل الامر اذاکان بین الورثه قاصر. ویمکن ان یقال بان المورد من موارد جریان اصاله البرائه و عدم تعلق حق المیت بازید من اجره المیقاتیه، اذلاوجه لجریان قاعده الاشتغال فی المقام کمایاتی نظیره فی المسئله الاتیه **مسئله (١٠٤) اذاعلم باستطاعه المیت مالا ولم یعلم تحقق سائرالشرائط فی حقه فلایجب القضاء عنه لعدم العلم بوجوب الحج علیه لاحتمال فقد بعض الشرائط** لاینبغی الاشکال فی کون الاصل عندالشک فی وجوب الحج علی المیت ـ هوالبرائه لکن یمکن اجراء البرائه بالنسبه الی الوارث تاره وبالنسبه الی المیت اخری، فیقال تاره: الاصل برائه ذمه الوارث من وجوب اخراج الحج من ترکه المیت ویقال اخری ان الاصل برائه ذمه المیت عن وجوب الحج الی ان مات، ولکن منشاء الشک هنافی اشتغال دمه الوارث هوالشک فی اشتغال ذمه المیت، فان الحج علی تقدیر وجوبه علی المورث بمنزله الدین الواجب ادائه عن المیت، فالاصل الجاری بالنسبه الی المیت حاکم علی الاصل الجاری بالنسبه الی المورث (وان شئت قلت) ان موئنه اخراج الحج متعلقه برقیه مال المیت لابذمه الوارث ویکون المال انما ینتقل الی الوارث بعد استثناء دیونه التی منها الحج، و وجوب اخراج الحج انما هو حکم تکلیفی متوجه الی ولی المیت ووارثه، فاذا شک فی اشتغال ذمه المیت بالحج و بنینا علی جریان اصل البرائه فنفینابه شغل ذمه المیت یحکم بانتقال ما یساوی اجره الحج من ترکه المیت الی الورثه من غیر تعلق حق للمیت بماترک.

ولکن یقع الکلام حینئذ فی صحه جریان اصاله البرائه بالنسبه الی المیت، اما البرائه العقلیه ـ اعنی حکم العقل بقبح العقاب بلابیان ـ فلا مسرح لها هیهنا، فان حکم العقل بنفی العقاب عن المیت موقوف علی فقدالبیان بالنسبه الیه لابالنسبه الی الوارث، فموضوع حکم العقل باجراء البرائه للمیت غیرثابت اذلعله کان قد قصرفی ترک الحج (و اما البرائه الشرعیه) فموضوعها ایضا عدم علم المکلف نفسه، فقوله (ص) رفع عن امتی مالایعلمون معناه رفع القلم عن کل واحد من الامه اذالم یعلم هو لااذالم یعلم غیره من المکلفین، وحینئذ نقول اذالم یمکن جریان البرائه بالنسبه الی المیت فجریانها فی الوارث ان کان معناه نفی الحکم التکلیفی عنه فلااشکال فیه، و معناه نفی وجوب اخراج مونه الحج و نفی وجوب الاستنابه عن المیت، ولکن هل هذا یثبت انتقال مایوازی مؤنه الحج من ترکه المیت الی الوارث اویکون المقام من قبیل التمسک بالعام فی الشبهه المصداقیه، فان ایات الارث مقیده بعدم وجود الدین وان الارث انما هو بعدالدین، فالمقدار الذی یعادل نفقه الحج واجره الاجیر امره مردد بین کونه للوارث اوللاستنابه عن المیت، ولایمکن الحکم بالارث استنادا " الی عموم ادله الارث اللهم الا ان یقال بان المتفاهم العرفی فی مثل المقام هوترتب الحکم علی الموضوع المحرز لاعلی الموضوع الثابت فی نفس الامر، فقوله تعالی: من بعد وصیه یوصی بها اودین مدلوله عندالعرف

والمتفاهم عندهم الوصیه الثابته والدین الثابت اعنی الثبوت للورثه لاثبوت الوصیه اوالدین فی الواقع و نفس الامر، وعلی هذا فلاحاجه الی اجراء الاصل فی نفی الدین اوالوصیه فی مورد الشک و کان بعض اساتید ناقدس الله نفسه یمیل الی هذا المعنی و انه اذا ترتب الامر علی امر ثبوتی فالمتفاهم عندالعرف هوترتب الحکم علی ذلک الامر الوجودی اذا ظهر للمکلف و ثبت عنده فاذا قال المولی ان جاءک زید بصک فاعطه مافیه من المبلغ، معناه عندالعرف انه اذا جاءک من تعرف انه زید بصک تعرف انه بخط یدی فاعطه المبلغ الذی فیه فان اعتمدا علی ما قاله قدس سره فالحکم فی المسئله هو عدم وجوب الاستنابه عن المیت لعدم ثبوت اشتغال ذمته بالحج و یحکم بانتقال مایعادل نفقه الحج من الترکه الی الورثه والله الموفق للصواب

مسئله (۱۰۵) اذا علم استقرار الحج علیه و لم یعلم انه اتی بهام لافالظاهر وجوب القضاء عنه لاصاله بقائه فی ذمته و یحتمل عدم وجوبه عملا بظاهر حال المسلم وانه لایترک ما وجب علیه فورا و کذا الکلام اذا علم انه تعلق به خمس اوزکوه اوقضاء صلوات اوصیام ولم یعلم انه اداهاام لا الظاهران حکم المسئله یختلف باختلاف الموارد ولایمکن ترجیح احدالطرفین بوجه عام، فان استصحاب بقاء الدین فی ذمه المیت وان کان ممالاغبار علیه الاانه قدیکون ظاهر حاله انه کان لایفوت منه فریضه لاستمساکه بالدین و تقواه، فمن کان هذا ظاهر حاله و مات و لم یوص بالحج مع سعه ماله و استطاعته للحج من جمیع الجهات یعرف انه کان قدادی الفریضه وان لم یعلن بذلک للوارث، و هذا بخلاف من لم یکن من الایمان والتقوی بمثابه یطمئن باداءه للواجب ککثیر من الناس الذین لایبالون بترک الواجبات (والحاصل) انه اذا حصل للورثه علم عادی باداء المیت فریضه الحج الواجب علیه سقط عنهم وجوب القضاء عنه ــ ولو کان هذا العلم العادی حاصلا من جهه تقتهم بایمان مورثهم و تمسکه بالدین بحسب ظاهر حاله فی غیرالحج من الواجبات ــ و ان لم یحصل لهم العلم العادی بذلک من جهه قله مبالاه مورثهم بامورالدین وجب علیهم القضاء عنه، و بهذا ظهرالحکم فی غیرالحج من الفرائض کقضاء الصلوات اوالخمس والزکوه، فسبیل هذه کلها سبیل الدیون المالیه یجب علی الورثه اداءها مالم یحصل لهم الاطمئنان باداء المیت لها، والله الهادی

مسئله (۱۰۶) لایکفی الاستیجار فی برائه ذمه المیت والوارث بل یتوقف علی الاداء ولو علم ان الاجیر لم یودوجب الاستیجار ثانیا و یخرج من الاصل ان لم یمکن استرداد الاجره من الاجیر فی هذه المسئله امور یجب البحث عنها (الاول) انه لاینبغی الارتیاب فی ان مجرد الاستیجار لایکفی فی برائه ذمه المیت وذلک لان المیت انما کانت ذمته مشغوله باداء الحج، فمادام لم یات احد بالحج نیابه عنه فاشغال ذمته باق سواءکان من یاتی بالحج نیابه عنه اجیرا اومتبرعا اوکان هو الوارث اوالوصی، ولوفرض الشک فی کفایه الاستیجار فی برائه ذمه المیت کان المرجع هواستصحاب شغل

ذمته الى ان يودى عنه.

و اماذمه الوصى او الوارث فهل تبرء بمجرد استيجار الامين الثقه، او يتوقف برائه ذمتهما علىاداء الاجير، الظاهر هوالقول ببرائه ذمتهماباستيجار الثقه الا ان يتبين عدم ادائه كمالومات الاجير قبل موسم الحج، فمافىالمتن منالحكم بتوقف برائه ذمه الوارث على الاداء ليس معناه انه اذا كان الاجير ثقه يجب ان يبحث عنانه هلادى ما عليه، بلالمقصود ان الاداء واقعا هوالذى يبرء ذمه الوارث فلا بدله اما منالعلم باداءه اويثبت ذلك بحجه شرعيه ككون الاجير ثقه قد وثق الوارث اوالوصى انه يودى الحج.

(الامرالثانى) لوعلم ان الاجير لم يود الحج فاما ان يكون ذلك بتقصير منه اولا، و علىالتقديرين لايسقط عن الوارث اوالوصى فيجب الاستيجار ثانيا فانذمه الميت بعدمشغوله بالحج فيجب علىالوارث اوالوصى ابراء ذمته من تركته و قدظهر فىالامر الاول ان مجرد الاستيجار لااثرله فى برائه ذمهالميت(و بعباره اخرى) اشتغال ذمه الميت حدوثا و بقاء موجبلوجوب الاستيجار،وهذامع عدم تقصير الاجير فىتركالعمل واضح كمالومات‌قبلالاحرام و دخول الحرم و امافى صوره كون الاجير مقصرا فىالترك فان ذمه الاجير وانكانت مشغوله الا ان ذلك لايوجب رفع‌التكليف عن الوارث والوصى، بل فىصوره موتالاجير قبلالاحرام و دخول‌الحـرم تكون ذمته مشغوله ايضا غايهالامرانه يسترجع من تركته(وكيف كان) فلاسبب لبرائه ذمه الوارث والوصى.

(الامر الثالث) يخرج اجره الحج للاستيجار ثانيا ـ من اصل المال فان كان الورثه قد قسموا التركه فيمابينهم فيجب علىكل منهم اخراج حصته حسب‌ماورثه من‌سهمه (نعم)لوامكن استرداد الاجره من الاجيرالاول جازلهم صرفها للاستيجار ثانيا.

ولو فرض موتالاجير فىالميقات مثلا قبلالاحرام اوبعدالاحرام قبل دخول‌الحرم و قلنا باستحقاق الاجير للاجره بالنسبه الى ما عمله منالمسير من بلدالميت الى الميقات و امكن للورثه استرداد الباقى من ورثه الاجير وجب علىالورثه بذلالمال للاستيجارثانيازنالبلد بالنسبه الى ما سقط عنالاجير هذا اذا قلنا بوجوب الاستيجار منالبلدفىهذهالصوره، و اما ـ لوقلنا بكفايه الاستيجار منالميقات نظرا الى اتيان الاجير الاول بالمسير منالبلدالىالميقات مثلافلايجب عليهم بذل المال للاستيجار منالبلد ثانيا، والله اعلم باحكامه. **مسئله(١٠٧) اذا استاجرالوصى اوالوارث منالبلد غفله عن كفايه الميقاتيه ضمن مازاد عن اجره الميقاتيه للورثـه اولبقيتهم** الظاهران ضمان الوصى للورثه انما هو فيما اذا كانت الوصيه مجرد اخبار باشتغال ذمه الموصى بالحج فانالحج حينئذ انمايخـرجمناصل المال، و امالو اوصى باخراج الحج من ثلث ماله و قلنا بكفايه الميقاتى اوصرع الموصى باخراج الميقاتى فاستا جرالوصى من

البلد غفله فضمان الوصی انما هو لثلث ترکه المیت لاللورثه .

ثم ان حکم المصنف (قده) بالضمان هنا معناه ان غفله الوارث اوالوصی لیست عذرافی الاستیجار منالبلد وان الورثه لهم مطالبته بالمقدار الزائد مناجره الحج المیقاتی ، و اما موضوع کونالاستیجار بعینالترکه او بمافیالذمه فلیس مورد نظره (قده) فیهذه المسئله کمالایخفی .

نعم یبقی الکلام فیحکم الوصی اوالوارث مع الاجیر وهذا لم یتعرض له فیالمتن ، وحینئذ نقول الظاهر عدم ضمان الاجیر لوکانت الاجاره بما فیذمه الوصی اوالوارث فان الاجاره صحیحه لایجوز فسخها فتشتغل ذمهالوصی اوالوارث بالاجره المسماه فان کان قددفعها للاجیر منعین الترکه ضمنالتفاوت ، وان لم یدفعها وانتبه من غفلته قبل دفع الاجره الی الاجیر فمقتضی القاعده انه یجب دفعها تماما فیضمن للاجیر مابهالتفاوت بینالاجره البلدی والمیقاتی .

وان وقعتالاجاره بعین الترکه فالقاعده تقتضی کون الاجاره فضولیه تتوقف صحتها علیاجازه الورثه فان لم یجیزوها کانتالاجاره باطلهفان لم یظهر للاجیر خطاء المتساجر اعنیالوصی اوالوارث واتی بالحج استحق اجرهالمثل للحج البلدی فیذمه المستاجر فان عملالاجیر محترم و قدحصل له الغرور من ناحیه المستاجر فیرجع باجره المثللا المسماه ، فان کانتالاجره المسماه اکثر منالاجره المثل لم یستحقالاجیر الزائد عنالاجره المثل لفساد الاجاره بردالورثه ، وان ظهر للاجیرخطاء المستاجر قبل ان یاتی بالعمل قلیس له منالاجره شیئی لانه قدظهرله فساد الاجاره ولایجوز له ان یاتی بالحج و یطالب المستاجر بالاجره لااجره المثل ولا الاجره المسماه ، والله العالم . **مسئله (۱۰۷) اذالم یکن للمیت ترکه و کان علیه الحج لم یجب علیالورثه شیئی وان کان یستحب منالولی بلقدیقال بوجوبه للامر به فی بعضالاخبار** ظاهر بعضالعبارات هوالتسالم علی عدم وجوب الحج عمن مات مع استقرار الحج علیه ولم یکن له ترکه تفی بالحج حیث ارسلوه ارسال المسلمات ، ففیالمستند : لولم یخلف منستقر علیه الحج شیئا" لم یجب الحج علیمالالغیر ، و عن کشف اللثام نسبه عدم وجوبه علیالورثه الیالمشهور (وکیفکان) فالقاعده تقتضی عدمالوجوب لعدمالدلیل علی وجوبه من مال غیره من وارث اواجنبی ، ولایقاس المقام بالصلوات الفائته اوالصیام الفائت حیث یجب قضائهما علی الولی و هو اکبرالاولاد ، حیث دلالنصهناک علیوجوب القضاء علیه .

وعن ابن الجنید وجوب ذلکعلیالولی فیماله لاطلاق الامر به فیصحیح ضریس المروی فیالتهذیب عنالباقر علیهالسلام عن رجل علیه حجهالاسلام و نذر نذرا" فیشکره لیحجن رجلا الی مکه فمات الذی نذر قبل ان یحج حجهالاسلام و قبل ان یفیبنذره ، فقال ان کان

ترک مالا حج عنه حجه‌الاسلام من جمیع ماله ویخرج من‌ثلثه مایحج به‌عنه للنذر وان لم یکن ترک مالا الابقدر حجه‌الاسلام حج‌عنه حجه‌الاسلام مماترک و حج عنه ولیه‌النذر فانماهودین علیه.

وظاهره هو وجوب حج‌النذر علی‌الولی فیما اذا لم یترک المیت مایحج به عنه حج‌النذر فهو بمنزله الصلوه الفائته وصوم شهر رمضان اذا فات عن‌المیت، کما ان‌الظاهر ان قوله علیه السلام: فانما هودین علیه" تاکیدلاثبات الوجوب علی‌الولی وان‌الضمیر فی‌قوله علیه‌السلام دین علیه "راجع الی الولی لاالی المیت ـ کماقیل ـ ولولاذهاب المشهور الی عدم الوجوب لکان مقتضی الحدیث هوالحکم بالوجوب سیما ان حکمه علیه‌السلام بان حج النذر دین علی الولی یدل علی‌اولویه وجوب ذلک فی‌حجه‌الاسلام، و ذلک لاهمیه حجه‌الاسلام بالنسبه الی الحج النذری ولذا حکم علیه‌السلام فی‌الحدیث انه ان ترک مالا ان یحج عنه من‌اصل ماله مع حکمه فی‌الحج النذری بانه یخـرج من‌الثلث، ولکن الحدیث لایمکن الاستدلال به للوجوب لاعراض الاصحاب عنه‌وانه لم یعلم قائل‌بالوجوب سوی ماعن‌ابن الجنید، وربما یحمل‌الحدیث علی‌الاستحباب، ولکن بعداعراض المشهور عنه لامجال لهذا الحمل ایضا"، واغرب منه ما فی‌المستمسک من‌حمل‌الحدیث علی‌مالوترک المیت مالا وجعل ذلک من‌الجمع العرفی، مع ان الامام علیه‌السلام صرح بوجوب‌الحج النذری فی من لم یترک مالا الابقدرحجه الاسلام، والله العاصم (وکیف‌کان) فالحکم بالاستحباب فی‌المتن انما هو من جهه کونه احسانا الی المیت باداء ماکان واجبا علیه خصوصا لوکان ترکه للحج عن تقصیر بحیث یعاقب علی ترکه، وای احسان اعظم من‌ابراء ذمه المیت الذی انقطع عن‌الدنیا و لیس له وسیله فی‌دفع المواخذه والعقوبه عن نفسه، فیحج عنه ولیه لیفرج عنه بعد ورود الدلیل علی انتفاع المیث بذلک کسائر دیونه التی کانت علیه و لم یجدلها اداء ولاوفاء او وجد و قصر فی‌الاداء، اسئل‌الله سبحانه و تعالی ان لایمیتنا بهذه الصفه **مسئله من استقر علیه الحج و تمکن من ادائه لیس‌له ان یحج عن غیره تبرعا او باجاره وکذا لیس‌له ان یحج تطوعا ولو خالف فالمشهور البطلان بل ادعی بعضهم عدم الخلاف فیه و بعضهم الاجماع علیه ولکن عن سیدالمدارک التردد فی البطلان و مقتضی القاعده الصحه و ان کان عاصیا فی‌ترک ماوجب علیه کمافی مسئله‌الصلوه مع‌فوریه وجوب ازاله النجاسه عن‌المسجد اذلاوجه للبطلان الا دعوی ان‌الامر بالشیی نهی عن ضده وهی محل منع و علی‌تقدیره لایقتضی البطلان لانه نهی تبعی و دعوی انه یکفی فی عدم الصحه عدم‌الامر مدفوعه بکفایه المحبوبیه فی‌حدنفسه فی‌الصحه کمافی مسئله ترک‌الاهم والاتیان بغیرالاهم من‌الواجبین المتزاحمین و دعوی ان‌الزمان مختص بحجته عن نفسه فلا ـ یقبل لغیره و هی‌ایضا مدفوعه بالمنع اذمجرد الفوریه لایوجب الاختصاص فلیس المقام من**

قبیل شهر رمضان حیث انه غیرقابل لصوم اخروربما یتمسک للبطلان فی المقام بخبر سعدبن ابی خلف عن ابی الحسن موسی علیه السلام عن الرجل الصروره یحج عن المیت؟ قال علیه ـ السلام نعم اذالم یجدالصروره مایحج به عن نفسه، فان کان له مایحج به عن نفسه فلیس تجزی عنه حتی یحج من ماله، و هی تجزی عن المیت ان کان للصروره مال و ان لم یکن له مال و قریب منه صحیح سعید الاعرج عن ابی عبدالله علیه السلام، و هماکماتری بالدلاله علی الصحه اولی، فان غایه مایدلان علیه انه لایجوز له ترک حج نفسه واتیانه عن غیره و اماعدم الصحه فلا، نعم یستفادمنهما عدم اجزائه عن نفسه، فتردد صاحب المدارک فی محله، بل لایبعد الفتوی بالصحه، لکن لایترک الاحتیاط، هذا کله لوتمکن من حج نفسه واما اذالم یتمکن فلااشکال فی الجواز والصحه عن غیره بل لاینبغی الاشکال فی الصحه اذاکان لایعلم بوجوب الحج علیه لعدم علمه باستطاعته مالااولایعلم بفوریه وجوب الحج عن نفسه فحج عن غیره او تطوعا"، ثم علی فرض صحه الحج عن الغیر ولومع التمکن والعلم بوجوب الفوریه لواجر نفسه لذلک فهل الاجاره ایضا صحیحه اوباطله مع کون حجه صحیحا عن الغیر؟ الظاهر بطلانها، و ذلک لعدم قدرته شرعا علی العمل المستاجر علیه لان المفروض وجوبه عن نفسه فورا و کونه صحیحا علی تقدیر المخالفه لاینفع فی صحه الاجاره خصوصا علی القول بان الامر بالشیی نهی عن ضده لان الله اذاحرم شیئا" حرم ثمنه وان کانت الحرمه تبعیه (فان قلت) ماالفرق بین المقام و بین المخالفه للشرط فی ضمن العقد مع قولکم بالصحه هناک کما اذا باعه و شرط علیه ان یعتقه فباعه حیث تقولون بصحه البیع ویکون للبایع خیارتخلف الشرط (قلت) الفرق ان فی ذلک المقام المعامله علی تقدیر صحتها مفوته لوجوب العمل بالشرط فلایکون العتق واجبا بعدالبیع لعدم کونه مملوکاله بخلاف المقام حیث انه لوقلنا بصحه الاجاره لایسقط وجوب الحج عن نفسه فورا فیلزم اجتماع امرین متنافیین فعلا فلایمکن ان تکون الاجاره صحیحه و ان قلنا بان النهی التبعی لایوجب البطلان فالبطلان من جهه عدم القدره علی العمل للاجل النهی عن الاجاره نعم لولم یکن متمکنامن الحج عن نفسه یجوزله ان یوجر نفسه للحج عن غیره و ان تمکن بعدالاجاره عن الحج عن نفسه لاتبطل اجارته بل لایبعد لولم یعلم باستطاعته اولم یعلم بفوزیه الحج عن نفسه فاجر نفسه للنیابه و لم یتذکر الی ان فات محل استدراک الحج عن نفسه کما بعد الفراغ او فی اثناء الاعمال، ثم لااشکال فی ان حجه عن غیره لایکفیه عن نفسه بل اما باطل کما عن المشهور او صحیح عمن نوی عنه کماقویناه و کذا لوحج تطوعا لایجزیه عن حجه الاسلام فی الصوره المفروضه بل اما باطل او صحیح ویبقی علیه حجه الاسلام فما عن الشیخ من انه یقع عن حجه الاسلام لاوجه له اذالانقلاب القهری لادلیل علیه (و دعوی) ان حقیقه الحج واحده والمفروض اتیانه بقصد القربه فهو منطبق علی ما علیه من حجه الاسلام

(مدفوعه) بان وحده الحقيقه لايجدى بعدكون المطلوب هوالاتيان بقصد ماعليه، و ليس المقام من باب التداخل بالاجماع، كيف والالزم كفايه الحج عن الغير ايضاعن حجه الاسلام بل لابد من تعدد الامتثال مع تعدد الامر وجوبا و ندبا اومع تعدد الواجبين، وكذا ليس المراد من حجه الاسلام الحج الاول باى عنوان كان كمافى صلوه التحيه وصوم الاعتكاف، فلاوجه لماقاله الشيخ اصلا، نعم لونوى الامرالمتوجه اليه فعلا و تخيل انه امر ندبى غفله عن كونه مستطيعا امكن القول بكفايته عن حجه الاسلام لكنه خارج عماقاله الشيخ، ثم اذا كان الواجب عليه حجا نذريا او غيره و كان وجو به فوريا فحاله ماذكرنا فى حجه الاسلام من عدم جواز حج غيره وانه لوحج صح اولا و غيرذلك من التفاصيل المذكوره بحسب القاعده فى هذه المسئله امور (الاول) المشهوران من وجب عليه الحج مع تمكنه من ادائه ليس له ان يحج عن غيره سواء فى ذلك المتبرع والاجيركما لايجوزله الاتيان بالحج تطوعا عن نفسه اوغيره (١) (وفى الجواهر): بلا خلاف احذه فى الاجاره والتبرع، و فى المستند: بالاجماع فى النائب

(واستدل على ذلك) بان حجه عن غيره اوتطوعا تفويت لماهوالواجب عليه فورا"، و تفويت الواجب الفورى حرام (و اوردعليه) بان اتيانه بالحج عن غيره او الحج تطوعا" ليس الاتيانا بما هو ضدللواجب الفورى، وقدثبت فى الاصول ان الامر بالشيى لايقتضى النهى عن ضده الخاص، وانما المنهى عنه هوترك الواجب لاالاتيان بضده، فلوكان الاتيان بضدالواجب تفويتا له لزم كون كل ضد للواجب حراما و هو خلاف المتسالم عليه فى الاصول (نعم) لوكان الاتيال بالضدبنيه الفرار عن امتثال الامرالمتوجه اليه امكن القول بصدق التفويت عليه، ولكن المدعى ليس خاصا" بصوره نيه الفرار بل لعله يكون مصب حكمهم غيرهذه الصوره، فان النائب عن غيره باجره ليس مقصده من الحج الا اخذ الاجره لاالفرار عن اداء الواجب عليه، والمتبرع اوالمتطوع ليس مقصده الا تحصيل الثواب فكيف ينوى الفرار عن طاعه الامرالواجب فما فى بعض شروح الكتاب من الاستدلال بلزوم تفويت الواجب الفورى ثم ايكال الامر الى انه من الواضحات فى غيرمحله، ولعل تسالمهم على عدم الجواز معناه عدم جواز ترك الواجب لا سرايه الحرمه الى العمل النيابى اوالتبرع والتطوع، ولكن يبعده تعبيرهم كمافى المتن بانه ليس له ان يحج عن غيره و لاان تيطوع، و اول من ترددفى حكم المسئله ــ على الظاهر ــ هو صاحب المدرك (قده) ولكن فى المتن انما نقل التردد عنه فى الحكم بالبطلان للحج عن غيره

---

(١) الفرق بين التبرع عن غيره والتطوع عن غيره كون الاول عباره عن الحج عن غيره بقصد ابراء ذمته وكون الثانى هوالحج عن غيره لاهداء الثواب اليه، فالمتبرع نائب يكون عمله بمنزله عمل المنوب عنه والمتطوع عمله عمله ولكن الثواب لغيره.

اوالتطوع ، و امافي اصل الحكم التكليفي فمضافا " الى انه افتى بعدم الجواز ـ لم ينقل التردد عن احد .

(الامرالثاني) بناء على الحكم بعدم الجواز تكليفا فهل يحكم ببطلان عمل النائب والمتطوع ؟ المشهور ذلك الامانقله في المدارك عن الشيخ في الخلاف ، قال في المدارك : و قد قطع الاصحاب بفساد التطوع والحج عن الغير مع الاستطاعه و عدم الاتيان بالواجب ـ ثم تردد هواعني صاحب المدارك في البطلان و نقل عن الشيخ في الخلاف انه حكم بصحه التطوع وبقاء حج الاسلام في ذمته ، وقال و هوجيد ان لم يثبت تعلق النهي به المقتضي للفساد (انتهى)

ويستدل للبطلان بوجوه (منها) ما اشار اليه في المدارك من تعلق النهي به و هو مقتض للفساد ، و قد ذكر وافي الاصول ان من ثمرات القول بوجوب المقدمه بطلان الضد المبتلى بالاهم اذا عصى وترك الاهم واتى بالضد بناء على مقدميه ترك الضد لفعل ضده ، لكن المقدميه ممنوعه حسبما فصل في الاصول ، فلا فعل الضد مقدمه لترك ضده ولا ترك الضد مقدمه لفعل ضده ، بل هما في رتبه واحده فعلا و تركا ، ولوسلم ذلك فالنهي الناشي عن مقدميه ترك الضد نهي تبعي لانهي اصلي ، وهو غير موجب لفساد العباده ـ وهواما افاده في المتن ـ

(و توضيح ذلك) ان كلا من الوجوب والتحريم ينقسم الى النفسي والغيري و بعباره اخرى : الى الاصلي والتبعي ، فالوجوب الغيري اوالتبعي يتعلق بما يتوصل به الى واجب اخر فيكون وجوبه لاجل وجوب امراخر وليس فيه ملاك للمحبوبيه ذاتا " ، و مثل هذا الوجوب لا امتثال له ولاعصيان الا امتثال وجوب مايترتب عليه اوعصيانه ولاثواب في فعله (الابتفضل من المولى) ولاعقاب في تركه و انما الثواب لفعل ذي المقدمه و العقاب على ترك ذي المقدمه (نعم) يمكن ان يقال ان المكلف يستحق الثواب بنفس الشروع في فعل المقدمه ، ولكن هذا الثواب ليس على فعل المقدمه بل على فعل ذي المقدمه وهوالواجب النفسي ، وانما يحكم العقل باستحقاق الثواب بنفس الشروع في المقدمه لانه في طريق الطاعه ، كما انه يمكن القول باستحقاق العقاب بنفس الشروع في مقدمه الحرام لانه في طريق المعصيه ولكن هذا العقاب انما هو على فعل ذي المقدمه

و تظهر الثمره في انه لوشرع في مقدمات الواجب كما لوسافر للحج ولم يات بالواجب كما لومات في الطريق او تغير رايه في اداء الواجب فهل يستحق الثواب بمجرد السفر والشروع في المقدمه ام لا ، و كذا لوشرع في مقدمات الحرام كمن سافر لقتل نفس محترمه ثم بداله اومات في الطريق اوحصل مانع من القتل فهل هوبنفس الشروع في المقدمات يستحق العقوبه ام لا ، فان قلنا ان الوجوب الغيري و النهي الغيري يترتب على موافقهما الثواب و على مخالفهما العقاب فاللازم هوالقول باستحقاق الثواب والعقاب في الصورتين المذكورتين والا فلامسرح

للقول بترتب الثواب والعقاب الابعنوان الانقياد والتجرى اوالقول بان المستفاد من غير واحده من الايات والاحاديث ان الله سبحانه يمن بفضله بالثواب على بعض مقدمات الاعمال الحسنه سواء كانت واجبه اومندوبه ولولم يات بتلك الاعمال الصالحه كقوله تعالى و من يخرج من بيته مهاجرا الى الله و رسوله ثم يدركه الموت فقدوقع اجره على الله ، وقوله تعالى ذلك بانهم لايصيبهم ظماولانصب (الى قوله تعالى) الاكتب لهم به عمل صالح او مادل من الاحاديث على ترتب الثواب على نيه الخيروان لم يوفق للاتيان به الا ان هذا فى مقدمات الواجب او المستحب

اما مقدمه الحرام فلم يدل دليل على الوعيد بالعقاب اذالم يتعقبها فعل الحرام ، فلا يبقى الا النهى الغيرى الذى لادليل على تربت العقاب على الاتيان بمتعلقه وكذا الامر الغيرى الذى لادليل على ترتب العقوبه على مخالفته ، و اما عنوان التجرى فهوامر قلبى فان بنينا على ان الجراه على مخالفه المولى لايترتب عليه العقاب الابفعل المنهى عنه ـ كما حقق ذلك فى الاصول ـ فبمجرد الاتيان بمقدمه الحرام اوبضد الواجب لادليل على كونه مما يستحق به العقاب .

وربما سبق الكلام فى نظير ذلك فى صوم النائب اذا كان عليه صوم واجب وكذا التطوع به ، ولكن الظاهر ان المتسالم عند الاصحاب هناك عدم الصحه ، فراجع و تامل

(و منها) اى مما استدل به على البطلان ما اشار اليه فى المتن من ان الامر بالشيى تقيضى عدم الامر بضده ، وهومن المتسالم عليه فى الاصول حيث ان الامر بالضدين امر بالمستحيل لعدم امكان الجمع بينهما ، فاذاكان فعل الضد من العبادات يكفى فى بطلانه مجرد عدم الامر به قال المحقق الشيخ بهاء الدين العاملى (قده) فى محكى زبدته : ولوعنون مسئله الضد باستلزام الامر بالشيى عدم الامر بضده لم يقع فيه خلاف (انتهى) و مراده (قده) ان ثمره الخلاف فى تلك المسئله هوالحكم ببطلان الضد اذا كان عباده ، والعباده صحتها موقوفه على تحقق الامر بها ولايحتاج الحكم ببطلانها الى كونها منهيا عنها .

(وفيه) اولا انه ثبت فى محله صحه الاتيان بالعباده لاجل محبوبيتها و ان كان هناك مانع من تعلق الامر بها ، فاذا عرف العبد ان العمل محبوب للمولى كمالو علم ان المولى عطشان و انه لواتى بالماء اليه يرضى عنه كمال الرضا ولكن علم العبدان هناك مانعا من طلبه للماء فسقاه من جهه علمه بكونه محبوبا للمولى فهويتقرب الى المولى بعمله هذا ولماكان الحج عباده والعباده محبوبه عند الله سبحانه فاذا اتى به العبد فقدانى بماهو محبوب عند الله و هذاكاف فى صحه العباده (و ثانيا) انه بناء على ما اخترناه فى الاصول من صحه الامر الترتبى يكفى ذلك فى تصحيح العباده اذا كانت مزاحمه لماهواهم ، هذا غايه مايمكن ان يقال فى رد الاستدلال

المذکور

(اقول) اما تصحیح العباده بالامر الترتبی ففی غایه المتانه و قداو ضحناه فی ماکتبناه فی الاصول بمالامزید علیه و مرفی هذا الشرح غیرمره، واماالاتیان بداعی المحبوبته اومایعبر عنه بملاک العمل المامور به فمحتاج فی تصحیح العباده به الی مزید تامل، حیث ان الاتیان بالمهم اذا کان مزاحمالا هم وان لم یکن منهیا عنه الا ان ملاک النهی فیه موجود و هوکونه فی غیراوان الاتیال به، فالعقل یحکم بانه اذا امرالمولی بواجب واهتم به غایه الاهتمام و جعل تاخیره کبیره موبقه واستطاع العبدان یمتثل لم یکن له عذر فی التاخیر فترکه العبدوآثر علیه عباده اخری واعتذر عندالمولی انه انمااتی بها لکونها فیها ملاک العباده وانها بذاتها محبوبه عندالمولی فقداثر سخط المولی علی رضاه سبحانه، و کیف یصح لمن علیه حجه الاسلام ان یترکها و یاتی بالحج النیابی و یقول فی ضمیره فیمابینه و بین ربه ان داعیه فی ترک الحج الواجب علیه والاتیان بغیره هوکون الاتیال بغیرالواجب علیه محبوبا عندالله سبحانه، فان للمولی ان یقول و یحتج علیه بان داعیه لوکان مجردالمحبوبیه لکان یوثر طاعته سبحانه فی اتیان الواجب الاهم، فهناک فی نفس العبد حاجه اخری غیرکون مااختاره مجبوبا عندربه.

(والحاصل) انه بناء علی کون النیه عباره عن الداعی لا مجرد الاخطار فی القلب ـ کماهو الحق المتسالم علیه عنداهل التحقیق ـ فکون مجردالمحبوبته داعیا فی المقام فی الاتیان بالحج النیابی اوالتطوع ممالایصح الاعتماد علیه فی تصحیح عمل النائب والمتطوع.

(ومنها) ای ممااستدل به لبطلان الحج النیابی والتطوع ـ ان الزمان مختص بحجه ـ الاسلام عن نفسه فلایقبل للاتیان بغیرها کشهر رمضان المختص بوقوع صومه فیه فلایقع فیه صوم غیره (ویردعلیه) ان الواجب علی المستطیع هوالحج فورا لاالحج المقید بکونه فی سنه الاستطاعه حتی اذا اخرها الی سنه اخری یکون الاتیان بها قضاء واقعا فی خارج الوقت، فسبیل الحج الواجب فورا سبیل سائرالواجبات الفوریه کصلوه الزلزله اواداء الدین المطالب به.

(ومنها) خبر سعدبن ابی خلف المروی فی الکافی عن الکاظم علیه السلام و قد ذکره فی المتن و خبرسعیدالاعرج الذی اشارالیه (قده) و قدرواه الصدوق عنه عن ابی عبدالله علیه السلام عن الصروره ایحج عن المیت فقال علیه السلام نعم اذا لم یجد الصروره مایحج به فان کان له مال فلیس له ذلک حتی یحج من ماله و هویجزی عن المیت کان له مال اولم یکن له مال، فان مفهوم قوله علیه السلام: اذالم یجدالصروره مایحج به المصرح به منطوقا فی خبر الاعرج یدل علی انه لیس للصروره اذا کان مستطیعا ان ینوب عن غیره وظاهرقوله فلیس له هو النهی فیکون عمله منهیا عنه غیرمجز لتعلق النهی به و هو عباده، والنهی فی العباده یقتضی الفساد

(واجاب عنه فی المتن) بان ذیل الحدیث یدل علی الاجزاء عن المیت اذا اتی به نیابه عنه و قدصرح علیه السلام بذلک بقوله فی خبر سعد وهی تجزی عن المیت ان کان له مال و ان لم یکن له مال، و قوله علیه السلام فی خبر الاعرج و هویجزی عن المیت کان له مال اولم یکن له مال، فالحدیثان دلیلان علی الصحه لاعلی البطلان ویحمل قوله علیه السلام فلیس له دلک (الخ) علی المجموع من ترک ما علیه من حجه الواجب والنیابه عن الغیر لان یکون العمل النیابی بنفسه منهیا "علیه، اویقال ان النهی وان وقع التصریح به نهی تبعی غیری لانهی ذاتی اصلی و قدتقدم ان النهی الغیری لایقتضی الفساد.

واماقوله علیه السلام فی خبر ابن ابی خلف: فان کان له (ای للصروره) مایحج به عن نفسه فلیس یجزی عنه حتی یحج من ماله، فالمعنی انه لایجزی حج الصروره ولاتفرغ ذمته حتی یحج من ماله عن نفسه وانه لوحج من مال شخص اخر نیابه عنه فحجه هدا لایوجب فراغ ذمته لیکون بحج واحد یحصل له فراغ ذمته و استفاده اجره الحج و فراغ ذمه المنوب عنه بل لوحج من مال شخص نائبا عنه تفرغ دمه المنوب عنه سواء کان الصروره ذامال اولم یکن ولعمری ان الحدیثین صریحان فی صحه الحج نائبا "من من له مال یجب علیه الحج بماله، فالتشکیک فی دلالتها علی الصحه بابداء بعض الاحتمالات البارده لاوجه له، واللهالعاصم.

وربمایتمسک للبطلان بخبر معاویه بن عمار عن الصادق علیه السلام فی رجل صروره مات و لم یحج حجه الاسلام وله مال، قال علیه السلام یحج عنه صروره لامال له (ولایخفی ضعف هذا الاستدلال) فان الحدیث محمول علی الاستحباب لامحاله للقطع بانه لایشترط فی النائب عن الصروره ان یکون صروره، فتقیید الصروره فی النائب بکونه لامال له لایدل علی بطلان حجه عن المیت اذاکان هوذامال یجب علیه الحج، بل انما ذلک من جهه ان الصروره اذا کان ذامال فیما انه یجب علیه الحج عن نفسه لایقدم علی النیابه عن غیره لان المسلم المتمسک بدینه لایوخر الواجب الفوری طمعا فی المال مع انه ذومال قادر علی اداء واجبه، فقوله علیه السلام یحج عنه صروره لامال له معناه و مفهومه ان من المستحسن ان یستناب الصروره الذی لامال له لیحظی بدرک الحج ویتوصل بذلک لتوفیق الحج فیکون بحجه قدفرغ ذمه المیت و ادرک هو ثواب الحج لنفسه فضلا من الله سبحانه واذالم یحصل له مال طول عمره لیحج حجه الاسلام عن نفسه فبهذه الوسیله حصل له التوفیق ولم یکن من المحرومین عن هذا الفوز العظیم

(ومنها) ای مما استدل به علی البطلان ماذکره بعض اساتیدنا فیما علقه علی قول الماتن: "بکفایه المحبوبیه فی حد نفسه فی الصحه" بقوله: (لاسبیل الی هذه الدعوی فیما اعتبرت القدره فیه شرطا شرعیا کالحج و نحوه) و قال فی المستمسک: و کانه یرید ان القدره اذاکانت شرطا للواجب فانتفائها کمایوجب انتفاء الوجوب یوجب انتفاء المحبوبیه" ثم اورد علیه بان

القدره انما اعتبرت شرطا شرعيا فيحج‌الاسلام لافي‌التطوع لمن عليه حج الاسلام فان‌التطوع منه لاتعتبر في مشروعيته القـدره و كذا فيالحج عن‌غيره وان كان حج الاسلام فان‌القدره المشروطه فيه شرعا انما هيقدره‌المنوب عنه لاقدره النائب (انتهى)

(اقول) عباره استادنا (قده) تحتاج الىتوضيح (فنقول) الظاهر من‌اشتراط القدره شرعا في وجوب شيى هودخل القدره فيملاك الوجوب فعند فقدالقدره لاملاك لذالك‌الواجب، والاتيان بداعيالملاك انما يصحح‌العباده اذا علم ان‌الملاك موجود فيتلك العباده وانه انما لم يومربها لحصول مانع كالصلوه فيسعه‌الوقت مع‌وجوب الازاله، واما اذا لم يكن هناك ملاك معلوم فلاسبيل الىتصحيح العباده بالملاك، فمراداستادنا (قده) من عبارته ان حجه‌الاسلام لاملاك للوجوب فيها لغيرالمستطيع، فاذا حج غيرالمستطيع متسكعا فليس حجه حج‌الاسلام و اذا اتى بالحج ذومال يستطيع ان يحج لنفسه فاتى به عن غيره متبرعا فليس عمله هذا مما- يعلم ان فيه ملاك الحج حتى يونى به بداعي المحبوبيه، فان‌الذى علمنا انه محبوب لله سبحانه هو ان يحج المستطيع حج‌الاسلام عن نفسه لاعن غيره، و كذا اذا اتى به تطوعا عن نفسه‌اوعن غيره، فدعوى كفايه‌المحبوبيه فيحد نفسه‌فيالصحه لاسبيل لها هيهنا، و مماذكرنا ظهر ان مرادالاستاد (قده) ليس دعوى اشتراط الاستطاعه فيالمتبرع اوالمتطوع، واماتصحيح عمل‌الاجير بالاتيان بداعي المحبوبيه فهوايضا" غيرمتمش فيمن هو مستطيع قادر علىالحج لنفسه فان صحه الاجاره متوقفه علىصحه التبرع بالحج و قدعلم انه لاسبيل الىذلك، و قد تقدم منابيان اخرفي تقرير عدم صحه‌الاتيان بداعي‌المحبوبيه هيهنا، فراجع ماكتبناه في- ذيل‌الوجه الثاني مماذكر فيالاستدلال على البطلان هيهنا، والله‌الموفق للصواب. و تحصل من‌جميع ماذكرنا ان مقتضى‌القاعده عدم امكان تصحيح حج‌النائب اذا كان عليه الحج‌الواجب وكذا المتبرع والمتطوع سواءتطوع عن‌نفسه اوعن‌غيره، وحينئذ فان عملنا بالخبرين‌المتقدمين فمقتضاهما - كماتقدم - صحه حج‌النائب اذا اتى به عن غيره ولوكان قادرا علىالحج‌مستطيعا شرعا"، ولكن البحث فيالتجرى على الاعتماد على الخبرين مع ما تقدم من ظهور كون البطلان هوالمتسالم عليه عندالاصحاب.

(الامرالثالث) ماذكر فيالامرالثانى انما كان فيمااذاتمكن المستطيع من حج‌الاسلام عن نفسه اما اذالم يتمكن منه كمن استطاع الحج واخره عن‌عام الاستطاعه ثم ذهب ماله فاستقر عليه الحج فهل يجوزله الحج عن‌غيره اولا (وجهان) المحكى عن‌الدروس هوالجواز واليه ذهب صاحب‌المدارك، و فيالجواهر مايظهر منه‌المفروغيه منه، والمحكى عن‌ابن ادريس على ماحكى عنه فيكشف اللثام بطلان النيابه حينئذ (والاقوى هوالجواز) لان المانع منه انما هو فوريه وجوب‌الحج عن نفسه و قدار تفعت، هذا اذالم يتمكن من‌الحج عن نفسه ولو متسكعا"،

واما لوامكنه ذلك فلعل الوجه كون هذه الصوره كصوره بقاء الاستطاعه، فان الذى استقر عليه الحج بالاهمال فى اتيانه يجب عليه ان ياتى به ولو متسكعا" ، ولو توقف امكان الحج لنفسه على ايجار نفسه للحج عن غيره ليتمكن من الوصول الى مكه وامكن له البقاء الى العام المقبل هناك فيحج عن نفسه وجب ذلك.

(الامر الرابع) قد نفى المصنف (قده) الاشكال فى الصحه فيما اذا لم يعلم بوجوب الحج عليه لعدم علمه بالاستطاعه او لعدم علمه بفوريه وجوب الحج، فلو حج حينئذ عن غيره او تطوعا صح ولو قلنا بالبطلان فى صوره العلم، وذلك لان غايه ما كان يستدل به للبطلان هو سرايه النهى الى ضد الواجب الاهم، وقد ثبت فى محله ان ذلك انما مع تبخر الاهم، واما مع عدم تبخزه كصوره النسيان او الجهل بالموضوع فلا يسرى النهى حينئذ، وعلى فرض السرايه لا يوجب البطلان كما فى الصلوه فى الدار المغصوبه مع عدم العلم بالغصب او نسيانه، نعم مع الجهل بالحكم اذا لم يكن جهلا" لقصور فلم يكن معذورا" فى جهله فالمتسالم عليه هو البطلان، واما الاستدلال بعموم الخبرين الذين استدل بهما للبطلان فقد عرفت انهما على الصحه ادل منهما على البطلان

(الامر الخامس) انه بناء على بطلان الحج عن الغير مع وجوبه عليه لا اشكال فى بطلان الاجاره فى اتيان الحج عن غيره، لان من شروط صحه الاجاره هو كون العمل المستاجر عليه مقدورا للاجير و ممكن الحصول للمستاجر، ومع بطلان الحج عن الغير لا يكون الحج عنه مقدورا للاجير ولا انه ممكن الحصول للمستاجر، و هذا ظاهر.

واما بناء على صحه الاتيان بالحج نيابه عن الغير لمن عليه الحج الواجب ففى صحه الاجاره و عدمها و جهان، المصرح به فى المتن هو البطلان ويمكن الاستدلال له بوجهين (احدهما) ان الاجير فى عمل الحج للغير مع وجوبه عليه لا يقدر على الحج عن غيره شرعا وان كان مقدورا له عقلا، والتعجيز الشرعى كالتعجيز العقلى فى كونه موجبا" لبطلان الاجاره، لما عرفت من اعتبار كون العمل المستاجر عليه مقدورا" للاجير، وهذا العمل بناء على صحه الحج عن غيره وان كان ممكن الحصول للمستاجر حيث انه يجزى عن الميت لكنه لا يكون مقدورا" للاجير شرعا لوجوب ضده عليه و هو الحج عن نفسه، فكما ان ضده اذا كان واجب الحصول منه تكوينا لا يكون هو مقدورا له تكوينا" لاستحاله تعلق القدره باجتماع الضدين لان القدره لا تتعلق بالمستحيل و مع وجوب وجود احد الضدين تكوينا يكون الضد الاخر ممتنع الوجود منه تكوينا فكذلك لو كان الضد واجبا تشريعا" فان التعجيز الشرعى كالتكوينى فاذا كان الحج عن نفسه واجبا" عليه فورا" يكون ضده الذى هو الحج عن غيره ممتنعا" عليه شرعا" فتكون اجارته له باطله، والى هذا الوجه اشار فى المتن بقوله لعدم قدرته شرعا" على العمل المستاجر عليه لان المفروض وجوبه على نفسه فورا".

(ولایخفی مافیه) لبطلان مقایسه الایجاب التکوینی المتعلق باحدالضدین بالایجاب التشریعی المتعلق به، فان الایجاب التکوینی المتعلق به یوجب سلب القدره تکوینا عن الضد الاخر، و هذا بخلاف الایجاب التشریعی فان وجوب احدالضدین تشریعا لایوجب تحریم الضدالاخر ـ حسب الفرض ـ فان القول بصحه الحج عن غیره موقوف علی ذلک.

(وعلق بعض اساتیدنا) فی هذا المقام علی قول المصنف (قده) فقال: هذا تسلیم منه بموجب البطلان ولوتبرعا عن الغیر اوتطوعا" لنفسه (انتهی) و مراده ان تسلیم عدم القدره علی الحج عن غیره شرعا" عباره عن تسلیم تعلق النهی به فان التعجیز الشرعی انما یکون بتعلق النهی بالشیی، مع ان المصنف (قده) قدفرض صحه اصل التبرع والتطوع، و تعلق النهی موجب للبطلان، (والحاصل) ان هذا الوجه لبطلان الاجاره غیرصحیح (الوجه الثانی) ان اجاره المستطیع نفسه للحج عن غیره معاوضه بین منفعته الخاصه وهی عمل الحج فی وقت مخصوص و بین الاجره الی یاخذها من المستاجر، لکن صرف هذا العمل فیما استاجر علیه و هوالاتیان عن الغیر محرم علیه لوجوب الاتیان به عن نفسه، و اخذ الاجره علی العمل المحرم باطل لکونه اکلا" للمال بالباطل ولان الله اذاحرم شیئا" حرم ثمنه، والفرق بین الوجهین ان الوجه الاول ناظر الی بطلان الاجاره لاجل انتفاء قدره الاجیر شرعا علی العمل المستاجر علیه، والوجه الثانی ناظر الی بطلانها لاجل حرمه العمل المستاجر علیه وان الله اذاحرم شیئا" حرم ثمنه.

(ولایخفی مافیه) فان الحرام علیه من جهه وجوب الاتیان بالحج عن نفسه هوترک الحج عن نفسه الذی هوالضدالعام للواجب لا الاتیان بالحج عن غیره الذی هوالضدالخاص فلایشمله قوله علیه السلام ان الله اذا حرم شیئا" حرم ثمنه (وبالجمله) فلم یظهرلماذکره فی المتن من بطلان الاجاره بناء علی صحه الحج عن غیره وجه وجیه (الامرالسادس) اوردفی المتن سوالا علی نفسه بقوله: فان قلت ماالفرق بین المقام وبین المخالفه للشرط فی ضمن العقد مع قولکم بالصحه (الخ) واجاب عنه بقوله: قلت الفرق ان فی ذلک المقام المعامله علی تقدیر صحتها مفوته لوجوب العمل بالشرط (الخ)

وحاصل السوال ان لازم القول ببطلان الاجاره هنا هوالقول ببطلان بیع العبدالمشروط عتقه علی المشتری اذاباعه المشتری ولم یعتقه فکما ان الحج النیابی ضدلحجه الاسلام کذلک البیع ایضا" ضدللعتق فیلزم بطلان البیع هناک لانه ضد للعتق المشروط علی المشتری مع ان المتسالم هوصحه البیع وان للبایع خیارتخلف الشرط فان فسخ العقد یرجع علی المشتری لابعین العبد فانه قدباعه بل بقیمه المثل لاالمسمی.

و حاصل الجواب ان وقوع البیع علی العبدالمشروط عتقه مفوت لموضوع العتق لخروجه من ملک المشتری ببیعه له فلایبقی موضوع للعتق وهذا بخلاف المقام فان وقوع الاجاره لیس

مفوتا" للحج عن نفسه. (ولايخفى) ان هذا الجواب غيرسديد ، فان وقوع الاجاره من الاجير ايضا" مفوت للحج لنفسه فى هذا العام ، اذا الكلام انما هو على تقدير صحه عمل النائب فانه حينئذ يصح ان يوجر نفسه للحج عن الغير و بعد وقوع الاجاره لايجوز له ان يحج لنفسه لوجوب الوفاء بعقد الاجاره ، فعمل الحج قد صار ملكا للمستاجر بعد ايجار الاجير نفسه له ، فمنفعه الاجير اعنى الحج قد انتقلت الى المستنيب .

(وربما يوجه الجواب) بان اشتراط العتق فى البيع لايوجب على المشترى ابقاء العبد فى ملكه الى ان يقعه ، بل وجوب عتقه عليه مشروط ببقاء العبد فى ملكه ، فبقاء العبد فى ملكه شرط لوجوب عتقه على المشترى ، فاذا باعه ينتفى موضوع وجوب العتق .

(ولايخفى) ان هذا التوجيه ايضا غير وجيه اذ يرد عليه (اولا) انه خلاف ظاهر عباره المتن ، لتعبيره بكون البيع مفوتا" للعتق وظاهره انه انما ذلك من جهه خروج العبد عن ملكه و انه لاعتق الا فى ملك لامن جهه كون وجوب العتق مشروطا" ببقاء العبد فى ملك المشترى (وثانيا") مانبه عليه الموجه من منع كون وجوب العتق مشروطا ، و ذلك لتعلق حق بايع العبد برقبه العبد و قصور ملكيه المشترى بالنسبه الى العبد بعد قبوله و تعهده لعتق العبد بما شرط على نفسه فهو نظير سائر الموارد التى ليس ملك المالك طلقا كالمرهون و متعلق حق الغرما ، فبيع العبد المشروط عتقه باطل لقصور سلطنه المالك .

(الامر السابع) لواجر نفسه للحج عن غيره و هو غير مستطيع ثم حصلت له الاستطاعه فى نفس السنه فهل تبطل الاجاره فياتى بالحج لنفسه اوتبقى الاجاره على صحتها فيوخر الحج لنفسه الى العام القابل مختار المتن هو الثانى و هو الذى اختاره الشهيد (قده) فى الدروس حيث قال ولايقدح فى صحتها ــ اى فى صحه الاجاره ــ تجدد القدره .

(و ربما قال) فى وجهه ان المدار فى صحه الاجاره على تحقق قدره العامل على العمل عند عقد الاجاره ولو طرء العجز عند العمل ثم اعترض عليه بمنع ذلك وان الملاك فى الصحه هو القدره عند العمل ، والمفروض عدمها لطرو الاستطاعه وتعلق الامر بالحج لنفسه و هو تعجيز شرعي عن اتيان متعلق الاجاره .

(ولايخفى) عدم صحه تقريب الاستدلال بهذه الكيفيه ولاصحه الاعتراض عليه بماذكر ، اما الاول فمن الواضح الضرورى كون المناط فى صحه الاجاره هو تحقق القدره فى ظرف العمل لا فى زمان وقوع العقد فلاوجه لاحتمال كون اعتماد الشهيد (قده) ولا المصنف (قده) على هذا الوجه الضرورى البطلان ، واما الاعتراض عليه بان حصول الاستطاعه تعجيز شرعى فلاوجه له فان الاستطاعه ماخوذه فى وجوب الحج شرعا" فوجوب الحج مشروط بالاستطاعه ، و وجوب العمل بعقد الاجاره مطلق بالنسبه الى القدره فهى شرط له عقلا لاشرعا" ، فايجار النائب نفسه للحج

فی‌هذا العام یوجب ارتفاع الاستطاعه فی‌هذا العام ، فالاستطاعه المالیه وان کانت حاصله الا ان وجوب العمل بمقتضی عقدالاجاره یوجب سلب‌الاستطاعه الشرعیه کمالواجر نفسه لعمل خاص غیرالحج فی‌موسم الحج فان‌الزمان مشغول بذلک العمل فیوخر حجه‌الاسلام الی‌العام المقبل ،

و بهذاظهر وجه ما اختاره الشهید والماتن (قدهما) من عدم بطلان‌الاجاره بتجدد القدره وان الاقوی هوما اختاراه ، واللهالهادی .

(الامر الثامن) لولم‌یعلم باستطاعته فاجر نفسه للحج عن‌المیت مثلا " فمع بقاء محل استدراک الحج عن‌نفسه لااشکال فی‌بطلان الاجاره ـ بناءعلی‌المشهور من بطلان الحج‌النیابی للمستطیع ـ وذلک لان‌الجهل بالاستطاعه لایغیر الواقع فهوفی‌الواقع کان مستطیعا "والمفروض امکان درک الحج لنفسه ، واما‌لوعلم باستطاعته بعد فوت محل الاتیان بالحج لنفسه کمالوعلم بعدالفراغ من‌الحج عن‌غیره اوفی‌الاثناء مع‌فوت وقت درک احدالموقفین ففی بطلان الاجاره و عدمه و جهان : مختار المصنف (قده) هوالصحه ، ولعل وجهه هوان وجوب‌الاهم انمایزاحم الاشتغال بالواجب الذی هوضده مع تنجز وجوب‌الاهم و مع‌الجهل بالاستطاعه لاتنجز لوجوب الحج علیه ، ویشکل‌الحکم اذا کان الجهل بالحکم لابالموضوع کالجهل بفوریه وجوب الحج اذالم یکن فی‌جهله معذورا " کالجاهل المقصر

(الامرالتاسع) لااشکال فی‌ان حج المستطیع عن غیره لایقع عن‌المستطیع من غیر نقل خلاف فیه و قدسبق فی‌صدر البحث فی‌هذه المسئله دلاله خبر سعدبن ابی‌خلف علی‌عدم ـ الاجزاء عنه‌حتی یاتی به عن نفسه ، مضافا " الی قوله صلی‌الله علیه واله وسلم : انما الاعمال بالنیات فانه یدل علی ان وجهه العمل انما تتحقق بالنیه ، والمفروض انه اتی بالحج بنیه النیابه عن‌غیره و اما لواتی به‌تطوعا لنفسه فهل یقع صحیحا " لنفسه فیجزی عن‌الحج‌الواجب فیکون حج‌الاسلام اویصح تطوعا " فیجب علیه حجه‌الاسلام فی‌العام المقبل ، اویبطل راسا " ، والمعروف عدم اجزائه عن حجه‌الاسلام خلافا " للمحکی عن‌الشیخ فی‌المبسوط من وقوع حج‌ـ التطوع عن حج‌الاسلام

و مایمکن الاستدلال به لذلک وجوه (الاول) ان الحج حقیقه واحده ، واختلاف افراده صنفی لایوجب تکثره نوعا " ، فحجه‌الاسلام والحج التطوعی من نوع واحد والمفروض اتیانه بقصد القربه فینطبق علی‌ماعلیه من حج‌الاسلام

(ولایخفی مافیه) فان وحده حقیقه الحج مع‌اختلاف اصنافه واشخاصه و تعدد الامر به یوجب الاحتیاج الی تعیین مایاتی به من‌الحج الواجب اوالمندوب بالقصد ، فلواتی بحج من دون قصدالحج الواجب اوالمندوب لم یقع عن شیی منهما فانما الاعمال بالنیات ، ولو فرض

انه يقع الحج حينئذ صحيحا " فالمحقق انه لايقع عن الحج الواجب ، و مثاله مالواتى بركعتين فى وقت صلوه الفجر و نافلتها ولم يقصد شيئا " منهما حيث انه لاتقع صلوه الصبح ولانافلتها .

(الوجه الثانى) انه اذاتعلق امران الى شيئين يمكن ايجاد هما فى مصداق واحد يصح امتثالهما بايجاد الشيئين فى مصداق واحد على نحوالتداخل المسببى و هوالتداخل فى رتبه الامتثال لاالتداخل السببى و هو تعلق امرين او اكثر بمتعلق واحد ، ولافرق فى ذلك بين كون الامرين وجوديين اوند بيين او مختلفين فيحصل بايجاد بمصداق امتثالهما معا " ، والمقام من هذا القبيل .

(ولا يخفى مافيه) لان المقام ليس من باب التداخل اصلا لكون المفروض عدم تعلق الامر بالحج التطوعى مع استقرار الحج الاسلامى فى الدمه ، فلايكون هنا امران وجوبى وندبى قدامكن الجمع بين متعلقيهما فى مقام الامتثال ، مضافا " الى ان التداخل على خلاف الاصل فيحتاج فى كل مورد الى دليل لاثباته وهو منتف فى المقام ، مع انه على تقدير ثبوته يحتاج الى قصد امتثال الامرين باتيان مصداق واحد ، واماتيان مصداق واحد بداعى امتثال احدالامرين و عدم قصد امتثال الاخر فليس من باب التداخل بل هوامتثال لاحد هما ، و كيف كان فالمقام اجنبى عن باب التداخل .

(الوجه الثالث) ان حجه الاسلام هوالحج الاول الصادر عن المستطيع باى عنوان كان سواء كان بقصد حجه الاسلام اوغيرهما نظير صلوه تحيه المسجد حيث انها تتحقق باول مايأتى من الصلوه فيه سواء كانت واجبه اومندوبه (ولايخفى مافيه) لعدم الدليل على كون معنى حجه الاسلام هوالحج الاول الصادر عن المستطيع باى عنوان كان سواء كان بقصد حجه الاسلام او غيرها ولكن تقدم من المصنف (قده) فى المسئله السادسه والخمسين مايظهر منه انه رحج كون الحج الاول حتى من غير المستطيع هو حجه الاسلام و قال ان الفقير اذا حج يكون حجه حج الاسلام غايه الامر انه مستحب فحج الاسلام من الفقير مستحب ومن الغنى واجب ، فربمايقال ان ماذكره هيهنا مناف لمار حجه هناك ، ولكن يمكن رفع التنافى بان مارجحه هناك كان فى الحج الصادر من غير المستطيع من جهه ورود بعض الاخبار ممايدل على اجزاء حج الفقير عن حجه الاسلام فحمل المصنف (قده) الخبر المذكور على اجزائه عنه مادام فقيرا " وان المستفاد منه ان حجه الاسلام مستحبه على غير المستطيع و واجبه على المستطيع و يتحقق الاول باى وجه اتى به ولو عن الغير تبرعا " او بالاجاره ولايتحقق الثانى الامع حصول شرائط الوجوب ، والكلام هيهنا فى ان الحج الاول من المستطيع هل هو حجه الاسلام ولواتى بنيه التطوع او اللازم ان ينوى الواجب عليه فاختار هيهنا انه لايدل دليل على ذلك وان الحج ليس بمثابه صلوه التحيه للمسجد ولامن قبيل صوم الاعتكاف المتحقق ولو فى ضمن صوم شهر رمضان و

ذلک لورود الدلیل فی‌الموردین دون‌المقام . فلامنافاه بین ما اختاره هناک و هیهنا ، والله العاصم .

(الامر العاشر) لـواتی‌بالحج بداعی امره‌الفعلی المتوجه الیه فعلا لکنه تخیل انه ندبی للغفله عن استطاعته فاتی به ندبا " لابعنوان التقیید به یکون مجزیا " عن‌الحج الاسلامی ، و قدتکرر نظیره فی‌هذا الشرح ، لکنه خارج عماحکی عن‌الشیخ ، لان المحکی عنه هو فیما‌اذاکان عالما غیرغافل عن‌ان الواجب علیه هو حجه‌الاسلام و معه قداتی بنیه الحج تطوعا " ، و این هذا مما اذا کان اتیا " بداعی امره‌الفعلی و لکنه تخیل انه ندبی من غیر دخل لتخیله فـی الانبعاث منه وامتثاله ، بل‌لعله مع معرفته بکونه‌وجوبیا " یکون انبعاثه اشد ، والله العالم .

(الامرالحادی عشر) ما ذکر فی‌الامور المتقدمه کلها کان فی‌حج الاسلام و انه من علیه حج‌الاسلام اذا اتی بالحج تطوعا " اونیابه ماذاحکمه ، و اما اذاکان الواجب علیه غیر حج الاسلام فان‌کان اجیرا "فی‌الحج و کان عقدالاجاره واقعا علی سنه معینه‌فلااشکال انه لایجوزان یوجر نفسه فی‌تلک‌السنه للحج ، فهو کالاجیر الخاص الذی اجر نفسه فی‌یوم معین مثلا للعمل فلایصح ایجار نفسه لغیره لان عمله متعلق لحق‌الغیر ، و امالواراد ترک الحج النیابی‌والاتیان بالحج ندبا " لنفسه فیکون حکمه کمن علیه حجه‌الاسلام ، ولواجر نفسه للحج ولم یعین سنه معینه فان کان ظاهر المتفاهم العرفی هوالعام الاول فحکمه حکم المعین ، وان لم یکن کذلک فالظاهر جواز النیابه لشخص اخرتبرعا " او بالاجر و تاخیرالحج النیابی الاول الی سنه‌اخری ، واما الحج الواجب بالافساد فالظاهران حکمه فی‌ذلک حکم حج‌الاسلام لوجوب المبادره الیه و اما الحج المنذور فهوتابع لنیه الناذر فان کان‌اوجب علی نفسه الحج فی سنه معینه او فی‌اول الامکان فحکمه حکم‌حج‌الاسلام ، واللهالهادی . فصل فی‌الحج الواجب بالنذر والعهد والیمین و یشترط فی انعقادها البلوغ والعقل والقصد والاختیار فلاتنعقد من‌الصبی وان بلغ عشرا " او قلنا بصحه عباداته و شرعیتها لرفع قلم الوجوب عنه و کذا لاتصح من‌المجنون والغافل والساهی والسکران والمکره والاقوی صحتها من‌الکافر و فاقا " للمشهور فی‌الیمین خلافا لبعض و خلافا للمشهور فی‌النذر و فاقا " لبعض و ذکروافی وجه الفرق عدم‌اعتبار قصدالقربه فی‌الیمین و اعتباره فی‌النذر ولاتتحقق القربه من‌الکافر (و فیه اولا) ان القربه لاتعتبر فی‌النذر بل هو مکروه وانما تعتبر فی‌متعلقه حیث ان اللازم کونه راجحا " شرعا (و ثانیا ") ان متعلق الیمین ایضا " قدیکون من‌العبادات (و ثالثا ") انه یمکن قصدالقربه من‌الکافر ایضا " و دعوی عدم امکان اتیانه للعباده لاشتراطها بالاسلام مدفوعه بامکان اسلامه ثم اتیانه فهو مقدور لمقدوریه مقدمته فیجب علیه‌حال کفره کسائرالواجبات ویعاقب‌علی مخالفته و ترتب علیها وجوب‌الکفاره فیعاقب علی ترکها ایضا " وان اسلم صح ان اتی به ویجب علیه الکفاره لوخالف ولایجری فیه

قاعده جب الاسلام لانصرافها عن المقام نعم لوخالف وهو کافر و تعلق به الکفاره فاسلم لایبعد دعوی سقوطها عنه کماقیل. فی هذا المتن امور (الاول) یشترط فی صحه نذر الحج و عهده و یمینه کغیر الحج البلوغ، و استدلوا علیه بالاجماع ـ کما ادعاه فی الحواهر فی کتاب النذر، و بحدیث رفع القلم عن الصبی، فعن الخصال: اتی عمر بامرته مجنونه قدزنت فامر برجمها، فقال علی علیه السلام اما علمت ان القلم یرفع عن ثلاثه عن الصبی حتی یحتلم و عن المجنون حتی یفیق و عن النائم حتی یستیقظ.

وظاهر هذا الحدیث بقرینه التعبیر برفع القلم کون المرفوع مافیه مقتضی الوضع و کونه مافی وضعه الثقل المختص بالحکم الالزامی من الوجوب والحرمه فلایشمل الحکم الوضعی مثل صحه النذر ونحوه، لکن یصح الاستدلال به لعدم انعقاد النذر لدلالته علی رفع وجوب الوفاء به الذی هوالحکم الالزامی التکلیفی و برفعه یثبت نفی انعقاده، اذمالااثر له فکانه منفی لم یثبت اللهم الا ان یقال بوجوب الوفاء علی ولیه اوعلیه بعد بلوغه.

واستدل ایضا "بمادل علی ان عمدالصبی و خطاءه واحد، ففی خبر محمدبن مسلم المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام: عمدالصبی وخطائه واحد، ولایرد علی الاستدلال به بکون وروده فی باب الضمان فلایصح الاستدلال به فی باب النذر، و الشاهد علی کونه فی باب الضمان ونحوه ما فی خبر اسحق بن عمار المروی فی التهذیب ایضا عن الصادق علیه السلام ان علیا" کان یقول عمدالصبیان خطاء یحمل علی العاقله، و ذلک لان ذکر العاقله فی هذا الخبر لایصیر شاهدا" علی الاختصاص فی خبر محمدبن مسلم المفقود فیه ذکر العاقله فالمدار علی اطلاقه (وکیف کان) فلاینبغی الارتیاب فی اشتراط البلوغ و انه لافرق فی ذلک من بلغ عشرا" و غیره، وذلک لورود ذلک فی صحه الوصیه منه علی کلام فی بابها، ولم یرد فی باب النذر شیی. و بما ذکرناه فی الصبی من حدیث رفع القلم یظهر اشتراط العقل ایضا"، کمایشترط فیه القصد فلایصح مع عدمه کالساهی ومن یتلفظ بصیغه النذر غیر قاصدلانشاء النذر.

(الامر الثانی) المشهور عدم صحه نذر الکافر بل فی الجواهر: لااجد خلافا" بیـــن ـ الاساطین خلافا للمحکی عن بعض، و فی المدارک و عن الکفایه التامل فی عدم صحته منه، و عن الریاض تقویه صحته منه ان لم یکن الاجماع علی خلافه و قال: کماهوالظاهر ـ یعنی ان الظاهر هو تحقق الاجماع ـ اذلـــم ار مخالفا سوی سیدالمدارک و صاحب الکفایه من الاصحاب (انتهی) کما ان المشهور صحه الیمین من الکافر و حکاها فی الجواهر عن الشیخ و اتباعه واکثر المتاخرین خلافا" للشیخ فی الخلاف و حکی عن ابن ادریس ایضا" و استدلوا لعدم صحه النذر من الکافر و صحه الیمین منه باعتبار قصد القربه فی النذر و لایتشمی من الکافر و عدم اعتباره فی الیمین (ولایخفی مافیه) فان النذر ایضالا یعتبر فیه قصد القربه (و تفصیل ذلک) ان النذر کما ذکروا

هوالالتزام لله بعمل، فلابدفیه من ملتزم و هوالناذر و ملزم به و هوالعمل المنذور، و اعتبار قصدالقربه اما ان یکون فیالالتزام بمعنی أن التزامه لله تعالی یکون لاجل التقرب الیه سبحانه، و اما ان یکون فیالملتزم به، ولایعتبرالقربه فی شیی منهما اما اعتبارالقربه فینفس النذر و هوالالتزام فالمقطوع به عدمه لعدم کون النذر عباده یتقرب بها الیالله سبحانه، بل ربما یستفاد من بعض الاخبار کراهته کخبراسحق بنعمار المروی فیالکافی عنالصادق علیهالسلام، و فیه: قلت له انی جعلت علی نفسیشکرالله رکعتین اصلیهما فیالسفروالحضر افاصیلهما فیالسفر بالنهار، فقال علیهالسلام انی لاکره الایجاب ان یوجب الرجل علینفسه قلت انیلم اجعلهما لله علی، انما جعلت ذلک علی نفسی اصلیهما شکرالله ولم اوجبهما علی نفسی، افادعهما اذاشئت، قال علیه السلام نعم (وخبرالحسن بن علیالجرجانی) المروی فیالکافی عن احدهما علیهماالسلام، قال لاتوجب علی نفسک الحقوق و اصبر علی النوائب، وغیرذلک من الاخبار و ربما یناقش فیدلالتها علی الکراهـهبوجهین (احدهما) بظهورها فیالارشارد الی ان المکلف لاینبغی له ان یوجب علی نفسه مالم یوجبه اللهسبحانه فلا یصلح له ان یرید فی مایحب علیه من الفرائض امرا" جدیدا" و کثیرا" مایحصل للنادز الندم علی مانذر فیتخلفعن العمل بنذره فیشمله قوله سبحانه یا ایهاالذین امنوا لم تقولون مالاتفعلون کبر مقتاعندالله ان تقولو امالاتفعلون والنهی الارشادی غیرالنهی المولوی سواء کان تحریما اوتزیهیا" (ثانیهما) ان‌النهی المولوی اکتننزیهی لاینافی کون متعلقه عباده فمجر دالکراهه لایدل علیان النذر معالایشترط فیه قصدالقربه کسائر العبادات المکروهة.

(والجواب اما عن الوجه الاول) فبظهورها فیالمولویه بملاک مرجوحیه الالزام علی نفسه بمالم یلزمه الله تعالی، الذی هوبعینه ملاک دعوی الظهور فی الارشاد، فلیس کل نهی لناسبیلالی معرفة الحکمه فیه نهیا" ارشادیا"، بل ظاهر الامروالنهی من المولی کونه مولویا الاان تکون هناک قرنیهعلی خلافه (وعن الثانی) انه لیس هناک دلیل علی عبادیه النذر و ظاهرالنهی المولوی هومرجوحیه متعلقه المنافیه لکونه عباده ولذا احتیج فی دفع المنافاةالی وجوه مذکوره فی باب النهی فی العباده، فاذالم یدل دلیل علی کون النذر اعنی نفس الالتزام لله تعالی ــ عباده فظاهرالنهی کونه مرجوحا" وهولایلائم کونه عباده.

وربمایدعی دلاله غیرواحد من الاخبار علی کونه عباده کصحیح منصوربنحازم عن ــ الصادق علیه السلام قال اذا قال الرجل علی المشی الی بیت الله وهومحرم بحجه اوقال علی هدی کذا و کذا فلیس بشئی حتی یقول لله علی المشی الی بیته اویقول لله علی کذا و کذا ان لم افعل کذا و کذا (وصحیح الحلبی) عن الصادق علیه السلام، وفیه کل یمین لا یرادبهاوجه الله عزو جل فلیس بشیی فی طلاق اوعتقاوغیره،ــ بناء علی انیکون المراد

من الیمین فیه هوالنذر ، ولعل وجه الاستدلال بهذه النصوص علی اعتبار قصد القربه فی النذر هوالتعبیر فیها باعتبار کونه لله تعالی اونفی الاثر عمالایراد به وجه الله عزوجل (ولایخفی مافیه) للفرق الواضح بین ماکان فیه قدجعل الالتزام لله بمعنی کونه سبحانه فی نذره ملتزما له و بین ما کان النذرلاجل التقرب الی الله سبحانه ،والمستفاد من الخصوص المذکوره هوالاول وهوانه لایصح النذر حتی یلتزم الناذر فی نذره ویجعل متعلق الالتزام هوالله سبحانه فلایصح لواطلق ولم یذکر الاقوله نذرت ان افعل کذا ولا اذاالتزام لغیرالله سبحانه فی نذره کان یقول نذرت للرسول اواحدالائمه علیهم السلام .

واماالمنذور فلایشرط فیه القربه ایضا بمعنی انه لایشترط فیه ان یکون عبادیا " لایصح الااذاتی به بقصد التقرب فیجوز نذر الراجح من التوصلیات کغسل الثوب مثلا " والامربالوفا بالنذر لایجعل متعلقه تعبدیا " هذا حکم النذر بوجه عام ، واما نذرالحج فلااشکال ان متعلق النذر فیه امر عبادی لایصح الا باتیانه بقصدالقربه ، ولکن ذلک لیس مانعا "من صحه نذرالکافر لامکان اتیانه بالمنذور العبادی بان یسلم و یاتی به .

(الامرالثالث) بناء علی صحه نذرالکافر للحج فهل یجب الاتیان به علیه بعد اسلامه اویستحب ، وجهان ، مقتضی القاعده هوالوجوب لوجوب الوفاءبالنذر ، ولکن ظاهرغیرواحد بل صریح الشرایع وغیره هوالاستجباب ، ولعله لاجل ذها بهم بعدم صحه النذر منه وحکمهم حینئذبالاستحباب لکون الحج فی نفسه راجحا " ، وربما یقال بالاستحباب حتی بناء علی صحه نذره من جهه ان الاسلام یجب ماقبله ، وفی المتن : انصراف القاعده عن مثل المقام ، ولعله لاجل دعوی ان المتفاهم منها هوجب الاسلام لما عمله الکافر من المحرمات التی لها تبعات کالقتل والسرقه والزنا واما فیما وجب علیه من حقوق الناس مثلا " کالدیون علیه فلاتشملها القاعده فلوباع سلفاو هو کافر و قبض الثمن لم یسقط عنه وجوب اداء المبیع عند بلوغ الاجل ، وربما یقال فی وجه عدم شمول القاعده لمثل المقام بان ظاهر القاعده هو ورودها فی مقام الامتنان ، وما کان کذلک لایشمل فیما کان خلاف الامتنان من جهه اخری وان سقوط الکفاره عنه بعد اسلامه لوخالف النذر امتنانا " علیه ینافی الامتنان علی مستحقی الکفاره حیث یوجب ذلک حرما نهم عنها (ولکنه ضعیف) فان اتجاه الامتنان فی القاعده انما هو بالنسبه الی الکافر بعد اسلامه لا الی کل احد من الناس (و کیف کان) فلیس فی القاعده عموم او اطلاق یشمل ما نحن فیه .

(الامرالرابع) لونذر الکافران یحج فی عام معین فلم یات به ولم یسلم ثم اسلم بعد ذلک فهل علیه کفاره تخلف النذر لانه کان قادرا " علی ان یسلم و یاتی بالحج ، اولا تجب علیه لقاعده الجب ، وجهان ولعل الاخیر هوالاوجه لعدم منشاء لانصراف القاعده عنه

والمحکی عن الدروس هوسقوط الکفاره فی یمین الکافر اذا خالف ثم اسلم ولعله لعموم القاعده والله العالم . مسئله (۱) ذهب جماعه الی انه یشرط فی انعقاد الیمین من المملوک اذن المولی وفی انعقاده من الزوجه اذن الزوج و فی انعقاده من الولد اذن الوالد لقوله علیه السلام لایمین لولد مع والده ولاللزوجه مع زوجها ولا للملوک مع مولاه فلو حلف احد هولاء بدون الاذن لم ینعقد ، وظاهرهم اعتبار الاذن السابق فلاتکفی الاجازه بعده مع انه من الایقاعات وادعی الاتفاق علی عدم جریان الفضولیه فیها و ان کان یمکن دعوی ان القدر المتیقن من الاتفاق مااذا وقع الایقاع علی مال الغیر مثل الطلاق والعتق ونحوهما لامثل المقام معاکان فی مال نفسه غایه الامر اعتبار رضاالغیر فیه ولافرق بین الرضا السابق واللاحق خصوصا " اذا قلنا ان الفضولی علی القاعده و ذهب جماعه الی انه لایشترط الاذن فی الانعقاد لکن للمذکورین حل یمین الجماعه اذا لم یکن مسبوقا " بنهی او اذن بدعوی ان المنساق من الخبر المذکور و نحوه انه لیس للجماعه المذکوره یمین مع معارضه المولی اوالاب اوالزوج ، ولازمه جواز حلهم له وعدم وجوب العمل به مع عدم رضاهم به و علی هذا فمع النهی السابق لاینعقد و مع الاذن یلزم ومع عدمها ینعقد و لهم حله ولایبعد هذاالقول مع ان المقدر کما یمکن ان یکون هوالوجود یمکن ان یکون هوالمنع و المعارضه ای لایمین مع منع المولی مثلا " فمع عدم الظهور فی الثانی لااقل من الاجمال والقدر المتیقن هوعدم الصحه مع المعارضه والنهی بعد کون مقتضی العمومات الصحه واللزوم ، ثم ان جواز الحل اوالتوقف علی الاذن لیس فی الیمین بماهویمین مطلقا " کماهو ظاهر کلماتهم بل انما هو فیما کان المتعلق منافیا لحق المولی او الزوج وکان مما یحب فیه طاعه الوالد اذا امرا ونهی واما مالم یکن کذلک ، فلا کما لوحلف المملوک ان یحج اذا اعتقه المولی او حلفت الزوجه ان تحج اذا مات زوجها او طلقها اوحلفا ان یصلیا صلوه مع عدم کونها منا فیه لحق المولی اوحق الاستمتاع من الزوجه اوحلف الولد ان یقرء کل یوم جزء من القران او نحوذلک مما لایحب طاعتهم فیها للمذکورین فلامانع من انعقاده وهذا هوالمنساق من الاخبار فلوحلف الولدان یحج اذا استصحبه الوالد الی مکه مثلا " لامانع من انعقاده و هکذا بالنسبه الی المملوک و الزوجه فالمراد من الاخبار انه لیس لهم ان یوجبوا بالیمین مایکون منافیا " لحق المذکورین و لذا استثنی بعضهم الحلف علی فعل الواجب اوترک القبیح و حکم بالانعقاد فیهما ولوکان المراد الیمین بماهویمین لم یکن وجه لهذاالاستثناء هذا کله فی الیمین و اما النذر فالمشهور بینهم انه کالیمین فی المملوک و الزوجه ، والحق بعضم بهماالوالد ایضا و هومشکل لعدم الدلیل علیه خصوصا " فی الولد الاالقیاس علی الیمین بدعوی تنقیح المناط و هو ممنوع ، او بدعوی ان المراد من الیمین فی الاخبار مایشمل النذر لاطلاقه علیه فی جمله من الاخبار (منها) خبران فی کلام الامام علیه السلام (ومنها) اخبار

فی‌کلام الراوی و تقریرالامام علیه‌السلام له، وهوایضا" کماتری، فالاقوی فی‌الولد عدم الالحاق، نعم فی‌الزوجه و المملوک لایبعد الالحاق بالیمین لخبر قرب الاسناد عن جعفر علیه‌السلام عن ابیه علیه السلام ان علیا علیه السلام کان یقول لیس علی المملوک نذرالا باذن مولاه وصحیح ابن سنان‌عن الصادق علیه السلام لیس للمرئه مع زوجها امر فی‌عتق ولا صدقه ولاتدبیر ولاهبه ولانذر فی‌مالهاالاباذن‌زوجها الافی‌حج اوزکوه اوبرو الدیها اوصله قرابتها، وضعف الاول منجبر بالشهره، واشتمال الثانی علی مالانقول به‌لایضر، ثم‌هل‌الزوجه تشمل المنقطعه ام‌لا وجهان، وهل الولد یشمل ولدالوالدا ولاکذلک، وجهان، والامه المزوجه علیهاالاستیندان من الزوج والمولی بناء علی‌اعتبار الاذن، و اذا اذن المولی للمملوک‌ان یحلف اوینذر الحج لایجب علیه اعطاء مازادعن‌نفقته‌الواجبه من مصادف‌الحج، وهل یجب علیه تخلیه سبیله لتحصیلها اولا وجهان، ثم‌علی القول بان لهم الحل هل یجوز مع حلف الجماعه التماس المذکورین فی حل حلفهم ام لا و جهان. فی هذه المسئله امور (الاول) ذهب جماعه کالعلامه فی‌المحکی عن ارشاده والشهید الثانی فی‌المحکی عن المسالک والمحکی عن الریاض الی اشتراط اذن المولی والزوج والوالد فی‌صحه یمین المملوک والزوجه والولد، فلو حلف احد هولاء بدون الاذن لم ینعقد، و ذهب جماعه اخرون الی عدم اشتراط اذنهم بل لهم حل یمینهم اذا لم یکن حلفهم مسبوقا" باذنهم، و قد نسب‌الی الاکثر، و عن المسالک والمفاتیح نسبته الی المشهور.

(وقداستدل للقول الاول) بغیر واحد من‌النصوص، ففی خبر ابن القداح المروی فی الکافی و التهذیب عن الصادق علیه السلام، لایمین لولد مع والده ولا للمرئه مع زوجها ولا للمملوک مع سیده(و صحیح منصوربن حازم) المروی فی‌الکافی والفقیه و التهذیب ایضا "عنه علیه‌السلام، قال قال رسول الله صلی الله علیه واله و سلم لایمین للولد مع والده ولاللمملوک مع مولاه ولاللمرئه مع زوجها ولانذر فی معصیة ولایمین فی‌قطیعه (و خبرانس بن محمد) المروی فی الفقیه عن الصادق علیه‌السلام عن ابیه عن ابائه علیهم السلام فی‌وصیة‌النبی صلی‌الله علیه واله وسلم لعلی علیه السلام لایمین لولد مع والده ولالامرئه مع زوجهاولاللعبد مع مولاه (وخبراخرلابن حازم المروی فی‌الفقیه عن الباقرعلیه السلام) و فیه: ولایمین لولد مع والده ولاللمملوک مع مولاه ولاللمرئه مع زوجها ولانذر فی‌معصیته ولایمین فی‌قطیعه (و مثله مافی‌الخصال) المروی عن علی علیه‌السلام.

(وتقریب الاستدلال بها) ان مدلولها الذی هوالظاهر فی نفی‌الحقیقه غیرمراد قطعا فالازم حمل النفی علی نفی الصحه الذی هواقرب المجازات مع عدم امکان‌المعنی‌الحقیقی، فان مالایترتب علیه اثر فهوکالمعدوم، ویشهد له ظهور سیاق صحیح ابن حازم حیث‌اشتمل

على نفي نذر المعصيه ، المرادمنه نفي الصحه قطعا (و استدل الاخرون) بعمومات صحه النذر و اطلاقاتها ، واجابوا عن الاخبار المتقدمه بان حمل النفي فيها على اقرب المجازات الى نفي الماهيه و ان كان ممالاريب فيه بعد تعذر ابقائه على نفي الحقيقه لان الاقربيه موجبه لظهور الكلام في ارادته بعد صرفه عن المعنى الحقيقي فكانت كالقرينه المتصله بالكلام ، لكن لما كانت صحه الكلام موقوفه على تقدير في قوله عليه السلام : مع الوالد و قوله : مع مولاه و قوله مع زوجها ، فان كانت الكلمه المقدره في ذلك هي كلمه "وجود" فيكون المعنى نفي صحه اليمين مع وجود الوالد اوالمولى اوالزوج ، و هذا غير مراد قطعا لعدم الارتياب في صحه اليمين مع موافقه المذكورين ، فمجرد وجودهم ليس مانعا من صحه اليمين ، و انماالمانع امايكون عدم اذنهم اومعارضتهم و منعهم و ليس هناك قرينه على تقدير احدالامرين فان كان المقدر عدم موافقتهم فتكون النتيجه عدم صحه اليمين الاباذنهم ، و ان كان المقدر هو منعهم فتصح اليمين في صوره عدم منعهم ولو لم ياذنوا و لم يرخصوا اما لاجل عدم علمهم بيمين العبدا و الزوجه اوالولد اوكان موقفهم مع اليمين موقف الساكت عنها فلم يكن منهم في ذلك منـــــع ولارخصه ،وظاهر صاحب الجواهر هواحتمال كون المنسبق الى الذهن هوالثاني حيث قال (قده) بل قديقال انه (يعنى تقدير المعارضه) هوالمنساق من مثل التركيب المذكور خصوصا مع ملاحظه ان منشاء ذلك تقديم طاعه الوالد والزوج والسيد فيكون الحاصل انه لايمين للولد على فعل شيى مع اراده الوالد تركه سواء تقدمت اوتاخرت (انتهى كلامه رفع مقامه) و مجرد تساوى الاحتمالين كاف عدم تعيين احد هما فيكون المتيقن هوالثاني اعنى كون المنع مانعالاكون الاذن شرطا "

(والاقوى) هوالقول الثاني ، وعليه فلهم حل اليمين اذا لم يسبق لهم الاذن ، وذلك لاطلاق قوله عليه السلام : لايمين للولدمع والده ولاللمملوك مع مولاه ولاللمرئه مع زوجها .

(الامرالثاني) القائلين باعتبار الاذن هواعتبار الاذن السابق فلايكفى في صحتها لحوق الاذن بعدها .

(ويمكن الاستدلال له) بان اليمين من الايقاعات ، والاجماع قائم على عدم صحته الفضولى في الايقاع ، اما ان اليمين من الايقاعات فلانها اعطاء الرهينه على الوفاء بما يعده في المستقبل اوعلى الصدق بما اخبربه في الماضى اوالحال ، فقول القائل والله لافعلن كذا في قوه اعطائه الله سبحانه رهناو استيثافا " به للوفاء بمايعده ، ومن المعلوم انه امر ايقاعى لايحتاج الى القبول ، واماالاجماع على عدم وقوع الفضولى في الايقاع فقدادعى عليه ، ولكن المسلم منه ــ كماحررناه في التعليقه على المكاسب في مبحث الفضولى هوفي باب العتق والطلاق و اما ماعداهما فبين مالايقبل الفضولى اصــلا كالرجوع في عده الطلاق اومالم يظهر التسالم

على بطلانه ، فدعوى الاجماع على بطلان الفضولي فيالايقاع على نحـوالعموم قابله للمنع .

و في المتن جعل القدر المتيقن من مورد الاجماع هو ماكان تصرف الفضولي في مال الغيركعتق عبده اومافي حكم مال الغير مماجعل الشارع لسلطنه للغيرعلى امر كالطلاق حيث ان الله تعالى جعل زمامه بيد من اخذ بالساق فلامسرح للفضولي فيمثل ذلك و اما في مثل المقام مماكان التصرف في مال نفسه كاليمين على الحج غايه الامر ان الشـارع اعتبر رضا الوالد والزوج و المولى اواذنهم فلايعلم تحقق الاجماع على عدم الاكتفاء بالاذن اللاحق ، و ذلك لان تصرف الانسان في ماله ليس فضوليا" حتى يشمله الاجماع و انما ثبت للوالد والزوج والمولى حق فيكون صحه اليمين مراعى باذنهم فاذالحق الاذن صح اليمين . وربما يبتنى كفايه الاجازه اللاحقه وعدمها على ان اشتراط اذنهم هل هومن قبيل الحقاوالحكم وانه هل يسقط باسقاطهم اولايسقط، فانكانمنقبيلالحق كفى الاجازه اللاحقه ، وان كان من قبيل الحكم فلاعبره الابالاذن السابق و ذلك لان اعتبار الاذن حينئذ تعبدى ولم يقم دليل على كفايه الاجازه اللاحقه بعد ان لسان الدليل هو اعتبار الاذن السابق ، والمسئله محتاجه الى مزيد التامل ، والله العالم .

(الامرالثالث) ظاهركلمات الاصحاب رضوان الله تعالى عليهم هو شرطيه اذن المذكورين في صحه يمين من ذكر من الولد و المملوك والزوجه اومانعيه نهيهم سواء كان متعلق اليمين مما يحب فيه طاعتهم اولا و سواء كان مما ينا في حقهم اولا ، وعليه غيرواحد من محشيالمتن من المعاصرين اومن عاصرناهم ، واستدلواباطلاق النصوص المتقدمه ، حيث ان مثل قوله عليه السلام" لايمين لولد مع والده ولا للمرئه مع زوجها ولاللمملوك مع سيده" مطلق ، وعليه فمقتضى النصوص هوكون مورد النهى والمعارضه هو نفس اليمين لامتعلقها المحلوف عليه .

و ذهب صاحب الجواهر (قده) الى ان جواز الحل او التوقف على الاذنليسفياليمين بما هى يمين بل انما يكون اذا كان متعلقها منافيا" لحقهم اومما يحب فيه طاعتهم (وربما يوجه كلامه) بعد تسليم كون ظاهر موردالنصوص هو نفس اليمين بان اليمين كالقطع يوخذ طريقيا" وموضوعيا ، و ظاهرها كالقطع هوالماخوذ على وجه الطريقته ، و معناها انه يقصد باليمين تحقق الالتزام بفعل المحلوف عليه ليفعله ، فاذا كان اراده الوالد اوالزوج اوالسيد قد تعلقت بترك اليمين فمعنى ذلك هو نهيهم عن وقوع المحلوف عليه لاعن الالتزام بفعله و من المعلوم ان نهيهم انما يتمشى فيما يحب طاعتهم لامطلقا" .

(ولايخفى مافى هذاالتوجيه) فان اليمين ليس كالقطع مماياوخذ على وجه الطريقته بهذا المعنى ، و انما اليمين التزام بالعمل فاذا كان منهيا" عنه فيكون نفس الالتزام مبغوضا لاالعمل المحلوف عليه ، فان المولى قديرضى بالعمل ولكن لايرضى بالتزام مملوكه بذلك

العمل وكذا الوالد والزوج، فالظاهر هوصحةماختاره الاكثر من اطلاق الاشتراط.

(نعم) يبقى الكلام فيالامثله التى ذكرهافى المتن (فمنها) يمين الملوكعلىالاتيان بالحج اذا اعتقه المولى، فان المحلوف عليه لما كان امرا" خارجا" عن دائره ملك سيده فيمكن ان يقال بصحه اليمين من غيراشتراط باذن المولى و يمكن القول بالاشتراط من جهةانه مملوك سيده فلايجوز له التصرف فى ملك الغير الاباذنه و يمينه هذه و ان كانت متعلقه بامر خارج عن حيطه ملك المولى الاانها من حيث ان التلفظ بصيغه اليمين نوع تصرف محتاجه الى اذن السيد، ولكن يردعليه انعدم جواز التصرف من هذه الجهه لايوجب بطلان اليمين كمالو عقدالبيع او النكاح فى ارض مغضوبه اونهى صاحب الدار عن اجراء الصيغه فىداره فان التلفظ حينئذ وان كان غيرمباح الا انه لايوجب بطلان العقد.

(و منها) مالو حلفت على الاتيان بالحج اذاطلقهازوجها اوماتت، قال سيد مشايخنا (قده) فيما علقه فىالمقام: " نعم لايبعد ان يكون المنساق من الاخبار و كلمات الاصحاب ان جواز الحل اوالتوقف على الاذن فيما اذاكان الالتزام والملتزم معافى حال اتصاف المملوك بالرقيه والزوجه بالزوجيه (الخ)" و هوجيد، لقوه دعوى انصراف الاخبار عن مثل المقام.

(ومنها) مالوحلف المملوك اوالزوجه على الاتيان بصلوه الليل اذا فرض عدم منافاه الاتيان بها لحق المولى اوالزوج، و هذاالمثال يقوى فيه التوقف على الاذن لماتقدم من قوه اطلاق الشرطيه اذيقوى حينئذ ان للمولى والزوج حق المنع من التزام المملوك او الزوجه بشئى غيرمااوجب الله تعالى عليهما.

(ومنها) مالو حلف الولد ان يقرء كل يوم جزء من القرآن اونحوذلك مما لايحبطاعه الوالدفيه، والحكم فيه على ما اخترناه جواز حل الوالد ليمين الولد، ويمكن ان يكون ذلك فضلا" من الله على الولد ليخرج به من ثقل ما اوجبه على نفسه بيمينه.

(ومنها) مالو حلف الولد ان يحج اذا استصحبه الوالد الى مكه، قال سيد مشايخنا (قده) فيما علقه فىالمقام: مرجع هذاالى الحلف بالاتيان بالحج مع اذن الوالد و رضاه والظاهر انه لااشكال فى انعقاد (الخ) (اقول) ان مجرد استصحاب الوالد ولدهالىمكهلايدل بشى من الدلالات الثلاث على اذنه فى حج الولد الان تكون هناك قرينه عليه، فالظاهر ان مراد الماتن (قده) اما من جهه انه لواستصحبه يكون ذلك بمنزله البذل الموجب لاستطاعه الولد فيجب عليهالحج ولايحتاج الى اذن الوالد لعدم اشتراطاذنه فى حج الولد اذا صارواجبا" عليه و اما منجهةانحجة بعد استصحاب الوالد له مما لاينافى حق الوالد فيكون كنذر الولد لتلاوه جزء من القرآن، و قدتقدم حكمه، والله العالم.

و فى المستمسك بعد اختياره ما اختاره غيرهامناطلاق الاشتراط ـ استدل عليه بانه لو

اختص الاشتراط بما ینافی متعلق الیمین لحق المولی والزوج والوالد لم یکن ذلک حکما تاسیسا" فان المحلوف علیه اذاکان مزاحما" لحق الغیر لم ینعقد الیمین ولایختص ذلک بالمذکورین لعدم صحه یمین الزوج ایضا اذا کان متعلق الیمین مما ینافی حق زوجه ولا یمین لکل احد مع من له الحق کالراهن مع المرتهن و المفلس مع غریمه و غیرهم ممن لهم الحقوق ، و حمل الروایات علی هذاالمعنی من ابعدا لبعید کما هو ظاهر (انتهی) .

(وفیه) انه قدیرضی المولی اوالزوج اوالوالد بالعمل ولایرضی بالحلف علیه و حینئذ فیکون توقف صحه الیمین علی اذنهم اوعدم نهیهم حکما تاسیسا" لاتاکیدیا" ، فاذا کان مدعی الماتن (قده) هوانصراف الاخبار الی خصوص ماکان متعلق الیمین مما یتوقف صحته علی اذنهم فکما ان صحة متعلق الیمین تتوقف علی اذنهم کذلک صحه الیمین ایضا متوقفه علی اذنهم و قدینفک اذنهم فی متعلق الیمین عن اذنهم فی نفس الیمین .

و اما ما استشهد به فی المتن من استثناء بعضهم الحلف علی فعل الواجب اوترک القبیح و حکم بالانعقاد فیهما مطلقا" فنظره الی مافی الشرایع و غیره فی باب الایمان حیث قال المحقق (قده) ولاینعقد من الوالد مع والده الامع اذنه وکذا یمین المراه والمملوک الا ان یکون الیمین فی فعل واجب اوترک قبیح (انتهی) و لعل الاستثناء محمول علی دعوی انصراف النصوص عما اذا کان متعلق الیمین حقالله تعالی فعلا" اوترکا" وانه قدسبق حق الله سبحانه حقهما وهذالایقتضی حصر مورد النصوص بما یحب طاعتهم فیه ، والله العالم .

(الامرالرابع) ماتقدم من الامور کان فی الیمین ، والمشهور علی ان النذر کالیمین فی المملوک والزوجه فیتوقف صحه نذرهما علی اذن المولی اوالزوج اویحل بمنع المولی اوالزوج وعن الارشاد والدروس الحاق الولد بهما (واستدلواتاره) بدعوی تنقیح المناط القطعی و ان الملاک فی الیمین هوایجاب شیئی زائد علی ما اوجب الله تعالی علیهم اوتحریم امر زائد غیرماحرمه الله سواء کان ذلک بالحلف اوبالنذر (واخری) باطلاق الیمین فی الاخبار علی النذر کما فی موردین قداطلق ذلک فی کلام الامام علیه السلام و موارد اخر قداطلق فی کلام الراوی مع تقریر الامام علیه السلام ، و شئی من ذلک لایصلح للاستناد الیه فی الحاق النذر بالیمین و ان اصر علیه فی الریاض .

و غایه ما یمکن الاستدلال به فی الالحاق فی خصوص المملوک مافی قرب الاسناد عن الصادق عن ابیه علیهما السلام ان علیا علیه السلام کان یقول لیس علی المملوک نذر الا باذن مولاه ، و ضعفه المدعی بالحسین بن علوان منجبر بعمل الاصحاب ، حیث ان المشهور کماقیل ــ هوالالحاق فی المملوک ، قال فی الشرایع فی کتاب النذر : وکذا یتوقف نذر المملوک علی اذن المالک فلوبادرلم ینعقد ، و مثله غیره ، واما فی الزوجه فصریح الشرایع ایضاهو

الاشتراط قال ويشترط في نذر المرئه بالتطوعات اذن الزوج، و يمكن الاستدلال بصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام : ليس على المرئه مع زوجها امر في عتق ولافي صدقةولاتدبير ولاهبه ولانذر في مالها الاباذن زوجها الافي حج اوزكوه اوبروالديها اوصله قرابتها ، واشتماله على مالانقول به مثل اعتبار اذن الزوج في الصدقه والعتق والتدبير والهبه لاينافي التمسك به في مثل نذرها بعد ذهاب المشهور الى اشتراط اذن زوجها في نذر الحج لجواز التفكيك في حجه الخبر في مضامينه ، و لما كان من البعيد استدلال المشهور بماتقدم من تنقيح المناط او استعمال اليمين في النذر بعد ظهور ضعفهما فالاقوى في النظر هواستنادهم الى النصين المذكورين في المملوك و الزوجه ، فالاقوى هوالالحاق فيهما ، و اما في الولد فلم يرد نص في النذر فلاوجه للالحاق فيه ، والاستدلال بقوله عليه السلام انت و مالك لابيك ضعيف .

(الامرالخامس) هل الزوجه تشمل المنقطعه اولا وجهان ولم يرجح في المتن شيئا " ، لااشكال في ان اطلاق الزوجه عليها حقيقه لامجاز ولكن جميع احكام الزوجه لايترتب عليها ، وهل الاصل ترتب احكام الزوجه عليها الا ماخرج بالدليل اولااصل في ذلك ، والتفصيل في باب النكاح ويمكن دعوى انصراف النصوص في المقام عنها و ذلك لكون هذاالحق للزوج على مايستفاد من الايه المباركه ــ الرجال قوامون على النساء بمافضل الله بعضهم على بعض و بما انفقوا من اموالهم ــ ان مثل هذاالحق مختص بمايحب فيه الانفاق على الزوج ، و ليس وجوب الانفاق ثابتا " في المنقطعه ، واستظهر سيد مشايخنا (قده) فيماعلقه في المقام عدم الالحاق ، والله العالم و مثله الحكم في ولدالولد لقوه ظهور النصوص في المقام في ثبوت هــذا الحق للوالد لاللجد سيماالجد للام .

(الامرالسادس) هل الواجب على الامه المزوجه الاستيندان من مولاها و زوجها اويكفي الاستيذان من الزوج ،وجهان ، من شمول اطلاق مادل على اعتبار اذن المولى للاهه المزوجه ، و من ان تزويجها في معنى تفويض مثل هذاالحق الى زوجها فهو نظير الخروج من منزلها حيث لاتحتاج في ذلك الى اذن المولى بل يكفي اذن الزوج ، و لعل الثاني ارجح .

(الامرالسابع) اذا اذن المولى للمملوك ان ينذر الحج اويحلف لم يجب عليه اعطاء نفقه حجه زائدا عن نفقته الواجبه لعدم ما يوجبه عليه ،فان مجرداذنه له في ذلك لايدل بشيئي من الدلالات الثلاث على تعهده لنفقه الحج خلافا " للمحكي عن العلامه في التحرير والمنتهى حيث قال : اذا اذن المولى لعبده في نذر الحج فنذره يجب على المولى اعانه المملوك على اداء الحج بالحموله ان احتاج اليهالانه السبب في شغل ذمته به (انتهى) .

و فيه ان سببيته المولى في شغل ذمه عبده لايقتضي ايجاب فراغ ذمه العبد ، و حينئذ فان قدرالعبد من عند نفسه على الحج تنجز عليه و جوبه والاسقط عنه لعدم القدره عليه ،و

كون الاذن في الشئ اذنا في لوازمه على نحو الكبرى الكليه ممنوع .

(الامر الثامن) هل يجب على المولى تخليه سبيل العبد مع اذنه في النذر او الحلف اولا ، وجهان : المصرح به في المدارك هو الوجوب ، حيث يقول : لو قيل بوجوب تمكينه من تحصيل مايتوقف عليه الحج لتوقف الواجب عليه كان وجها " قويا " (انتهى) ولعله لقاعده ان الاذن في الشئ اذن في لوازمه ، ولكن لم يقم دليل على تلك القاعده .

(وربمايقال) ان الحج بعد نذره باذن المولى يصير واجبا " على العبد ، وحيث انه يتوقف على نفقه الحج يكون تحصيل النفقه واجبا " عليه فلايحتاج العبد في تحصيلها الى اذن مولاه ولايصح للمولى النهى عنه ولايجوز للعبد امتثال نهى المولى عنه لانه لاطاعه لمخلوق في معصيه الخالق بل قديقال بجواز صرف العبد مال المولى الذى في يده لنفقه الحج اذا لم يتمكن من تحصيل نفقته ولكنه اسراف في القول وافراط فيه ، والوجه ان يقال ان المولى اذا لم يعدل عن اذنه للعبد في النذر فليس له المنع عن تحصيل النفقه لما ذكر من وجوب ذلك على العبد مقدمه لامتثال الامر النذرى ، واما اذا عدل عن الاذن فهل يرتفع وجوب الوفا بالنذر عن ذمه العبد اوانه لااثر لعدوله ، ربمايقال بجواز عدول المولى عن الاذن قياسا " له على جواز عدول الباذل في بذله في الحج وجواز رجوع المولى عن اذنه للعبد في الحج ، ولكنه قياس مع الفارق فان وجوب الحج على المبذول له متوقف على بقاء استطاعته للحج فاذا عدل الباذل سقط الحج عنه لعدم استطاعته ولم يقم دليل على وجوب بقاء الباذل عن بذله على تفصيل مرفى محله ، ولكن اذن المولى لعبده في نذره اوجب صحه النذر ووجوب العمل به على العبد ولايسقط هذا الوجوب بعدول المولى عن اذنه ، وليس ذلك مثل اذن المولى في الحج فان استطاعه العبد له موقوف على بقاء المولى على اذنه ، و اما ايجاب النذر فليس موقوفا " الا على حدوث الاذن لاعلى بقائه كاذن المولى في بيع العبد وشرائه و معاملاته من الصلح والاجاره وغيرهما ، اذ ليس للمولى الرجوع بعد وقوع المعامله باذنه ، والله العالم .

(الامر التاسع) هل يجوز مع حلف الزوجه والمملوك والولد التماسهم الحل وهل يصح الحل حينئذ اولا ، وجهان ، من انه لادليل على حرمه التماسهم في ذلك ، و مع الشك فالاصل برائه ذمتهم عن الحرمه ، و مقتضى اطلاق جواز الحل في النصوص هو شمول الجواز لما اذا كان حل اليمين بالتماسهم ، ومن ان المحلوف عليه واجب عليهم وجوبا " فعليا " لصحه يمينهم ، و انما النهى المتاخر موجب لانحلالها و لايجوز لهم السعى في حلها (والاقوى هو الاول) لماتقدم من اطلاق النصوص لصوره التماسهم فالحل حينئذ موجب لارتفاع سبب الوجوب الفعلى و سقوطه بسقوط موضوعه ، ولو فرض صحه القول بحرمه التماسهم فلامنافاه بينه و بين صحه الحل ممن بيده الحل ، وهذا واضح . **مسئله ٢ اذا كان الوالد كافرا " ففي شمول الحكم**

له وجهان اوجهما العدم للانصراف و نفي السبيل وجه الانصراف هو ان المنسبق مما يدل على اشتراط الاذن اوجواز الحل هوكون ذلك تكريما " للوالد ، والكافر لايستحق التكريم ، واما نفي السبيل فلقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المومنين سبيلا ، و اشتراط الاذن في اليمين اوجواز حلها سبيل من الوالد على الولد فلايشمل الكافر ، .

و ربمايقال انه وردالحديث في تفسيرالايه بكون المراد من نفي السبيل هونفي غلبة حجه الكافرعلى المومن ففي المروى في العيون عن الرضا عليه السلام قال لن يجعل الله لهم على انبيائه سبيلا من طريق الحجه (وفيه) ان تفسيرها بماذكر لاينافي الاخذ بظاهرها ، لكون التفسير بيانا لتاويل الايه فلايصادم الاخذ بظاهرها اذالم يكن منافيا " لسائر الادله ، و قيل ان الايه بقرينه ماقبل ذلك من قوله تعالى فالله يحكم بينكم يوم القيمه داله على نفي السبيل في النشاه الاخره لافي الدنيا فلايستدل بها لمثل المقام ، وهذا ايضا موهون لعدم ظهور ما قبله في الاختصاص الابتلك النشاه ، فالايه عامه لاغبار في الاستدلال بها لمثل المقام ، والله العالم . **مسئله (٣) هل المملوك المبعض حكمه حكم القن اولاوجهان لايبعد الشمول ويحتمل عدم توقف حلفه على الاذن في نوبته في صوره المهاياه خصوصا " اذا كان وقوع المتعلق في نوبته** لايخفى ان المدار في توقف يمين المملوك على اذن مولاه ان كان صدق المملوك عليه فالمبعض يتوقف يمينه على الاذن لصدق المملوك عليه ، الا ان يدعى انصراف المملوك الى القن ، وهو ممنوع ، و ان كان المدار في عدم توقف يمين الحر على الاذن هوصدق الحر عليه فالمبعض لايتوقف يمينه عليه لصدق الحر عليه ، الا ان يدعى انصرافه الى من كان حرا " بتمامه ، ومع الشك في ذلك يكون الحكم بالتوقف مشكوكا .

ولعل هذا هوالمنشا لتعبير المصنف (قده) بقوله لايبعد الشمول ، وهوكذلك مع عدم المهاياه ، واما معها فلا يخلو اما ان يكون يمينه والمحلوف عليه في نوبه العبد او يكون كلاهما في نوبه المولى او يكون بالاختلاف ، فان كان اليمين والمحلوف عليه كلاهما في نوبه العبد فينبغي القطع بعدم التوقف على الاذن لان المهاياه كتقسيم المنافع في المال المشترك فيصح تصرف كل شريك فيما يحصل له في نوبته ، كما انه لوكانت اليمين والمحلوف عليه كلاهما في نوبه المولى ينبغي القطع بالتوقف على اذن المولى ، ومع اختلاف اليمين و المحلوف عليه يختلف الحكم بالاختلاف في كون المتوقف عليه هواليمين بماهي يمين اواليمين بما هي مما يترتب عليه الالزام بفعل المحلوف عليه اوتركه ، فعلى الاول لايتوقف الحلف على الاذن ان كان في نوبه العبد و يتوقف عليه ان كان في نوبه المولى سواء كان المحلوف عليه في نوبه العبد او في نوبه المولى ، وعلى الثاني لايتوقف على الاذن ان كان المحلوف عليه في نوبه العبد و يحتاج اليه ان كان في نوبه المولى .

مسئله (۴) الظاهر عدم الفرق فی الولد بین الذکر والانثی وکذا فی المملوک والمالک لکن لاتلحق الام بالاب اما عدم الفرق فی الولد بین الذکر والانثی فلصدق الولد علیهما معا قطعا" کما قال الله تعالی یوصیکم الله فی اولادکم للذکر مثل حظ الانثیین، و اما عدم الفرق فی المملوک و کذا المالک اما فی المملوک فلکون المتفاهم من النصوص هو کون المدار علی المملوکیه مضافا" الی اولویه الحکم فی الامه کما لایخفی، و اما فی المالک فلان المعبر عنه فی النصوص هو المولی والظاهر صدقه علی الذکر والانثی، والمتفاهم هو کون المدار علی کونه مالکا، والمالکیة حاصله فی الانثی ایضا"، و اما عدم الحاق الام بالاب فلکون النص واردا" فی الوالد ولاوجه لدعوی اشتراکهما فی الحکم والملاک لعدم حصول القطع بذلک بل ولاالظن به وان کان لایغنی من الحق شیئا"، وذلک لاختلاف حکم الوالد والوالده فی غیر ذلک کولایه الاب علی الصغیر حیث انها مختصه بالوالد دون الوالده. **مسئله (۵) اذا نذر او حلف المملوک باذن المالک ثم انتقل الی غیره بالارث اوالبیع اونحوه بقی علی لزومه** لایخفی ان ماینتقل من المولی الی الثانی هو ماکان للمالک علی نحو ماهو علیه من المالکیه، اذ الملک الحاصل للثانی انما هو فرع الملک للاول و تبع له و اثر منه، فلابد من ان یکون علی نحوه، فاذا کان المولی الاول مالکا" له بصفه انه مشغول الذمه بالمحلوف علیه اوالمنذور بحیث لایصح لمولاه ابطال النذر والیمین فهو بهذه الصفه ینتقل الی غیره، فلایصح للثانی حل النذر ولاالحلف، وهذا فی الانتقال بالارث اظهر، حیث ان الوارث یقوم مقام مورثه فی کونه طرفا" للاضافه الملکیه التی کانت بین المورث و بین المملوک بلاتغییر فی تلک الاضافه، بل التغییر فی طرفها و هوالمالک وهذا بخلاف باب البیع والهبة و نحو هما فان الاضافه الحاصله بعد البیع والهبة للمشتری والمتهب اضافه جدیده حاصله بانشاء البایع والواهب، ولکن المبیع اوالموهوب ینتقل الی الثانی علی ماکان من الصفه التی کان علیها عند الاول، فالمملوک هیهنا ینتقل الی الثانی بصفه کونه مشغول الذمه بالحج وانه لاسبیل للمولی علیه، نعم فی الانتقال بالبیع اذا صدق علی المملوک بهذه الصفه عنوان العیب بمکن القول بالخیار للمشتری اذا کان جاهلا بذلک، والله العالم.

مسئله (۶) لونذرت المرئه اوحلفت حال عدم الزوجیه ثم تزوجت وجب علیها العمل به و ان کان منافیا" للاستمتاع بها ولیس للزوج منعها. من ذلک الفعل کالحج و نحوه، بل و کذا لونذرت انها لوتزوجت بزید مثلا صامت کل خمیس وکان المفروض ان زیدا" ایضا" حلف ان یواقعها کل خمیس اذاتز وجها فان حلفها او نذرها مقدم علی حلفه و ان کان متاخرا فی الایقاع لان حلفه لایوثر شیئا" فی تکلیفها بخلاف نذرها فانه یوجب الصوم علیها لانه متعلق بعمل نفسها فوجوبه علیها یمنع من العمل بحلف الرجل فی هذه المسئله امران (الاول) لو

نذرت المرئه او حلفت حال کونها خلیه عن الزوج ثم تزوجت اوباذن زوجها اذا کانت مزوجه ثم فارقته اما بموت زوجها او بطلاقه لها فتزوجت یزوج اخروجب علیها العمل بالمنذور او المحلوف علیه ولیس للزوج منعها عنه، وهذا فیما اذا لم یکن عملها منافیا" للاستمتاع بها ظاهر، بل تقدم من المصنف (قده) انحصارتوقف اذن الزوج بما اذا کان المنذور او المحلوف علیه مماینافی حقه، ، وکذا اذا کان منافیا" له لماسمعته فی المسئله السابقه فی المملوک الذی نذر باذن مولاه ثم انتقل عنه الی اخر فانه یاتی فی هذه المسله ایضا، فان المرئه قبل تزویجها لم تکن مزوجه ولم تکن صحة نذرها اوحلفها مشروطه باذن احداو کان باذن زوجها الذی فارقته، فالمقتضی لصحه نذرها اوحلفها موجود والمانع عنها مفقود فیکون صحیحا" منها، و یترتب علی صحته وجوب العمل به، فهی قبل ان تصیر مزوجه اوتتزوج بالزوج الاخرتکون ذمتها مشغوله بالمنذور اوالمحلوف علیه.

وغایه مایمکن ان یقال فی وجه توقف صحه نذرها اویمینها علی اذن زوجها الحالی امران (احدهما) دعوی اطلاق النصوص للیمین اوالنذر المنعقد قبل الزوجیه فیکون قوله علیه السلام لایمین للزوجه مع زوجها اعم من الیمین الواقعه حین الازدواج والواقعه قبله، و علیه فالیمین وان کانت صحیحه قبل الازدواج الا ان للزوج حلها (ثانیهما) القول باشتراط عدم مرجوحیه متعلق الیمین حین العمل لاحین الحلف، فان متعلق الیمین یمکن اختلافه من حیث الرجحان باختلاف الحالات فصوم کل خمیس للمرئه راجح اذا کانت غیر میزوجه ومرجوح بعد زواجها اذا کان الصوم مزاحما" لحق الزوج، فتعلق النذر و الیمین بصوم کل خمیس انما یمضی ویصح فی زمان رجحان صومها لافی زمان موجوحیته.

(اقول) امادعوی اطلاق قوله علیه السلام لایمین للزوجه مع زوجها فالانصاف عدم صحتها، بل الظاهر اختصاص نفی الیمین للزوجه مع زوجها بالیمین الحادثه فی زمان الزواج فلایفهم من الحدیث حل الایمان الحاصله قبل الزواج، فالمتفاهم من الحدیث انه لیس لها احداث یمین مادامت متزوجه الابموافقه زوجها.

و اما ابتناء المسئله علی اختصاص شرط عدم الموجوحیه او اشتراط الرحجان بحال العمل لاحین الحلف او النذر فقد تقدم نظیره فی فصل الاستطاعه فی المسئله الواحده والثلاثین فیمن نذر زیاره الحسین علیه السلام یوم عرفه و قدتقدم هناک ان مختار المصنف (قده) هو عدم وجوب الحج لواستطاع الحج بعد انعقاد نذره، فراجع الجزء الحادی عشر المطبوع ص ۳۸۵ تری مایوضح الامرهیهنا.

(الامرالثانی) لو نذرت امرئه انها لوتزوجت بزید مثلا صامت کل خمیس، و نذر زید ایضا انه لوتزوج بها واقعها کل خمیس ففی تقدیم نذرالمرئه مطلقا اوتقدیم نذر الزوج کذلک

اوتقدیم النذر المتقدم زمانا" سواء کان نذره اونذرها ، اوالحکم بوجوب عمل کل منهمابنذره ، و اذا صاراحد هماغالبا" یحکم بانحلال نذرالاخر (وجوه) : مختار المصنف (قده) هوالاول حیث یقول ان حلفها او نذرها مقدم علی حلفه و ان کان متاخرا" فی الایقاع ، و ذلک لان نذرهاوقع جامعا" لشرائط الصحه حینما وقع ، لکونها حین وقوعه خلیه عن الزوج ولم یکن نذرها متوقفا" علی اذن احد ولاکان منع احد عنه موجبا" لحله ، فوقع حین وقوعه جامعا" لشرائط الصحه ، فوقع صحیحا" و صارت ذمه المرئه مشغوله بالمنذور نحو اشتغالها بما عداه من الواجبات علیها ، و اما نذر زید فلا یوثر شیئا" فی تکلیفها ، وانماهو موثر فی تکلیفه لوامکنه کمالونذر مواقعتها یوم شهر رمضان مع وجوب الصوم علیها و عدم وجوب الصوم علیه لسفرا و مرض ، فانه لایجوزله منعها عن الصوم کما لایجوز له منعها من الاتیان بسائر الواجبات العینیه

وذهب بعض مشایحنا (قده) (۱) الی الثانی ـ اعنی تقدیم نذرالزوج مطلقا" ولوکان متاخرا" عن نذرها زمانا" ،وذلک لمااسسه (قده) من کون المدار فی صحه النذر علی رجحان متعلقه حین العمل لاحین ایقاع النذر ، اذصوم کل خمیس مرجوح منها بعد صیرورتها مزوجه اذاکان صومها مفوتا لحق زوجها ،فنذرالمرئه ینحل بتزویجها بزید ،فلامانع من انعقاد نذرالزوج .

واما الوجه الثالث ـ اعنی تقدیم المقدم من النذرین زمانا" فوجهه ما ثبت فی الاصول من ان المتزاحمین اذاکان احدهما اهم یقدم علی الاخر و اذا کانا متساویین یقدم ماهوالمقدم زمانا (وفیه) انا قدحررنا فی الاصول مافی تقدیم المتقدم منهما زمانا مع تساویها فی الملاک ، و ذلک لتزاحم الخطاب بالمتقدم مع الخطاب بحفظ القدره للمتاخر و تکون نتیجه ذلک هو التخییر بین الاتیان بالمتقدم اوترکه و حفظ القدره للمتاخر .

و ربما یوردعلیه ایضا" بان وجه تقدیم المتقدم زمانا" هواجتماع الحظابین بالمتساویین اذا کان بالنسبه الی شخص و احد مثل الخطاب بالقیام فی الرکعة الاولی والثانیه مع عجز المکلف عن الجمع بینهما ، ولکن المقام لیس کذلک ، لکون احدالخطابین راجعا" الی المرئه والخطاب الاخر راجعا" الی الزوج ، ولاوجه لتقدیم احدهما المتقدم زمانا" علی المتاخر (والجواب) انه علی تقدیر صحه نذر المرئه والزوج کلیهمایتعلق بالمرئه خطابان ، احدهما وجوب الوفاء بالنذر والاخر وجوب طاعتها لزوجها فیجتمع الخطابان بالنسبه الی شخص واحد .

و یمکن ان یقال ان البحث عن تقدیم المتقدم زمانا انما هو فیما اذا کان التقدم والتاخر بین متعلقی الخطابین کالقیام فی الرکعة الاولی والثانیه ، لافی نفس الخطابین ، وما نحن فیه من قبیل الثانی ، حیث ان المراد من المتقدم والمتاخر فی المقام هونذر المرئه و

---

(۱) هوالاستاذالنائینی

نذرالرجل، ولیس بین المنذوریـن اعنی صوم المرئه و مواقعتها فیه تقدم و تاخر فی الزمان (وکیف کان) فهذا الوجه لیس شیئی. واضعف منه هوالوجه الاخیر ـ اعنی وجوب عمل کل بوظیفته و انحلال نذر المغلوب منهما، و لعل الوجه فی ذلک ان حلف کل واحد منهما لایوثر شیئا" فی تکلیف الاخر، بل انما هو موثر فی تکلیفه نفسه فیجب علی المرئه الصوم حسب نذرهااوحلفها، و یحب علی زوجها مواقعتها حسب نذره و حلفه، لکن الجمع بین المتعلقین غیرمقدورلهما، فان امکن للمرء مواقعتها فی حال صومها علی وجه لایضر بصومها فهو، کما اذا واقعها فی حال نومها علی وجه لایبطل معه صومها، و مع عدم امکانه فان غلب احدهما علی الاخر انحل نذرالمغلوب منهما، و ذلک لاعتبار القدره فی الاتیان بمتعلق النذر والحلف، و مع عدم الغالب و المغلوب فیهما ینحل کلا النذرین لعدم تمکن کل واحد منهمالمعارضه الاخر

(وفیه) انه مع الاغماض عن الوجهین الاولین یکون المقام من باب تزاحم التکلیفین فی المرئه اعنی التکلیف بالوفاء بالنذر والتکلیف باطاعه الزوج فیمایرید منها من حقـــوق الزوجیة، وحینئذ یتعین علیها امتثال الاهم منهما لوکان احدهما اهم، وتتخیرمع عدم الاهم، ولکن نتیجه هذاالتخییر هوتعیین امتثال الامر باطاعه الزوجه مع امر زوجها، حیث ان المانع من امتثال امره علیها هو لزوم الوفاء بنذرها، والمفروض جواز عدم وفائها عند امتثال امر زوجها.

(فان قلت) ترک اطاعه زوجها ایضا جائزلها عندامتثال الامر بوفاء النذر، و مع الوفاء بنذرها لایجب علیها اطاعه زوجهـا فیمایرید منها من حقوق الزوجیه (قلت) فـی تقدیم اطاعه امر زوجها یراعی حقان حق زوجها فیما یرید منها و حق الله سبحانه فی امتثال امره ایاها بطاعه زوجها، و فی تقدیم الامر بوفاء نذرها یکون المراعی هوحق الله سبحانه فی اطاعه امر النذر، و من الواضح ان مراعات الحقین اولی من مراعات حق واحد.

هذا ماظهر لی فی هذه المسئله العویصه، فتامل فیماکتبناه هیهنا و راجع ما تقدم منا فی المجلد الحادی عشر ص ۳۸۵ فی مسئله نذر زیاره الحسین علیه السلام یوم عرفه کما تقدمت الاشاره الیه فی الامرالاول من هذه المسئله لملک ترجح احدالوجهین الاولین اعنی ما اختاره المصنف (قده) و ما اختاره شیخنا الاستاذ (قده) والله ولی التوفیق. **مسئله (۷) اذا نذر الحج من مکان معین کبلده او بلد اخر معین فحج من غیر ذلک المکان لم تبرء ذمته و وجب علیـه ثانیا" نعـم لو عینه فی سنه فحج فی تلک السنه من غیرذلک المکان وجب علیه الکفاره لعدم امکان التدارک، ولو نذران یحج من غیرتقیید بمکان ثم نذر نذرا" اخر ان یکون ذلک الحج من مکان کذا و خالف فحج من غیرذلک المکان برء من النذرالاول و وجب علیه الکفاره لخلف النذر الثانی کما انه لونذران یحج حجهالاسلام من بلد کذا فخالف فـانـه**

یجزیه عن حجه الاسلام و وجب علیه الکفاره لحلف النذر فی هذه المسئله امور (الاول) اذا نذر الحج من مکان معین کبلده اوبلد معین اخرفان کان فی الحج منه رجحان فلااشکال فی انعقاد نذره کما اذا نذر الحج من العراق مثلا" فانه راجح لاشتماله علی زیاره ائمه العراق علیهم لصلوه والسلام ،وکذا اذالم یکن للحج منه رجحان کالحج عن طریق لبنان مثلا" ،بناء علی کفایه رجحان اصل العمل فی انعقاد نذره وان لم یکن رجحان فی قیوده ، لان دلیل اعتبار الرجحان فی المنذور ینصرف الی اعتباره فی المنذور نفسه ،والفرض حصوله ، ضروره رجحان الحج المقید بکونه من مکان کذا من حیث انه حج کالصلواه المقیده بکونها فی الدار مثلا" . فانها راجحه من حیث انها صلوه (نعم) لوکان مصب وقوع النذر هوکونه من مکان معین کمالو نذر الحج فی سنه و نذر بعد ذلک ان یاتی بالحج المنذور من مکان کذا لم یبعد اشتراط الرجحان فی القید ایضا" فلو نذران یاتی بحجه الاسلام من طریق خاص بحیث کان معقد النذر هوکون الحج من ذلک الطریق فالاظهر اشتراط الرجحان .

(الامرالثانی) اذا نذر حجه من مکان معین فجح من غیره ، فان کان حجه غیر مقید بزمان معین لم تبرء ذمته عن الحج المنذور لعدم انطباق الماتی به علیه و وجب علیه الاتیان ثانیا" من المکان الذی عینه فی النذر لبقاء وقته وانطباق ماياتی به علی المنذور فی ای عام کان لعدم وقت معین له ، ولاتجب علیه الکفاره فی اتیان الحج الاول ، و امالوعینه بعام معین مخالف واتی بالحج من غیر ذلک المکان وجبت علیه الکفاره لعدم امکان التدارک ، و فی وجوب القضاء علیه کلام یاتی فی المسئله الاتیه .

(الامرالثالث) لونذر ان یحج فی زمان معین من غیر تقیید بمکان معین ثم نذر نذرا" اخران یاتی بذلک الحج المنذور من مکان معین مخالف واتی بالحج من غیر ذلک المکان صح حجه و برء من النذر الاول ووجب علیه الکفاره لمخالفته النذر الثانی ، لعدم امکان تدارکه حیث کان النذر الاول مقیدا" بزمان معین والندر الثانی فرع النذر الاول و قدانتفی موضوعه و اما حصول البرائه من الندر الاول فلکون وجوب الاتیان بالحج من مکان معین من باب تعدد المطلوب ، فان مطلوب الناذر فی النذر الاول کان الاتیان بالحج من غیر تقیید بمکان معین و قدحصل الامتثال ،ولامعنی للامتثال عقیب الامتثال .

و اما لوکان متعلق النذر الاول هوالحج من غیر تقیید بزمان معین ثم نذران یاتی بذلک الحج المنذور من مکان معین ، فهل تبرء ذمته من النذر الاول اذا خالف النذر الثانی مقتضی اطلاق المتن ذلک ، و وجهه ان المامور به یتحقق من المکلف و یحصل الامتثال باول مره یاتی به ، فاذااتی الحج بنیه امتثال وجوب الوفاء بالنذر حصل الامتثال وسقط من المکلف ، فلایبقی

مجال لامتثال الامر بوفاء النذر الثانی، فانه کان من فروع المنذور بالنذر الاول، فاذا سقط الامر المتوجه الیه لم یبق موضوع لفرعه (ثم انه) لوترک الحج فی السنه التی نذرالحج فیها فقد تقدم وجوب الکفاره لمخالفته النذر الاول، و الظاهر عدم وجوب الکفاره لحنث النذرالثانی لان حنثه انمایکون باتیان الحج المنذوز بالنذرالاول من غیرذلک المکان لابعدم الاتیان بالحج راسا"، وان شئت قلت ان موضوع النذر الثانی هوالحج المنذور بالنذر الاول، ومع عدم تحققه فلاموضوع للنذرالثانی حتی یحصل الحنث بمخالفته.

(الامرالرابع) لونذران یحج حجه الاسلام من بلد معین فحج من غیره اجزاه عن حجه الاسلام لعدم تقید الحج الاسلامی بطریق معین، و حینئذ تجب علیه الکفاره بمخالفته النذر، لعدم امکان امتثال الامر بوفاء نذره، فانه اذا صحت منه حجه الاسلام فلایمکن له الاتیان بالحج بعنوان حجه الاسلام لعدم تکررها فی العمر مسئله (۸) اذا نذران یحج ولم یقیده بزمان فالظاهر جواز التاخیر الی ظن الموت، اوالفوت فلایجب علیه المبادره الا اذاکان هناک انصراف فلومات قبل الاتیان به فی صوره جواز التاخیر لایکون عاصیا"، والقول بعصیانه مع تمکنه فی بعض تلک الازمنه وان جازالتاخیر لاوجه له، واذا قیده بسنه معینه لم یجز التاخیر مع فرض تمکنه فی تلک السنه، فلواخر عصی وعلیه القضاء و الکفاره، واذا مات وجب قضائه عنه کما ان فی صوره الاطلاق اذامات بعد تمکنه منه قبل اتیانه وجب القضاء منه، والقول بعدم وجوبه بدعوی ان القضاء بفرض جدید ضعیف، لمایاتی، وهل الواجب القضاء من اصل الترکه او من الثلث، قولان فذهب جماعه الی القول بانه من الاصل لان الحج واجب مالی، و اجماعهم قائم علی ان الواجبات المالیه تخرج من الاصل، و ربمایورد علیه بمنع کونه واجبا" ماليا" و انما هو افعال مخصوصه بدنیه و ان کان یحتاج الی بذل المال فی مقدماته، کما ان الصلوه ایضا قد تحتاج الی بذل المال فی تحصیل الماء والساتر و المکان و نحو ذلک (و فیه) ان الحج فی الغالب یحتاج الی بذل المال بخلاف الصلوه و سائر العبادات البدنیه، فان کان هناک اجماع اوغیره علی ان الواجبات المالیه من الاصل یشمل الحج قطعا" (واجاب عنه فی الجواهر) بان المناط فی الخروج من الاصل کون الواجب دینا" والحج کذلک، فلیس تکلیفا" صرفا" کمافی الصلوه والصوم، بل للامر به جهه وضعیه، فوجوبه علی نحو الدینیه بخلاف سائرالواجبات البدنیه فلذا یخرج من الاصل کما یشیرالیه بعض الاخبار الناطقه بانه دین او بمنزله الدین (قلت) التحقیق ان جمیع الواجبات ایضا" دین الله و لهما جهه وضع، فذمه المکلف مشغوله بهما، و لذا یحب قضاهمافان القاضی یقرغ ذمه نفسه او ذمه المیت، ولیس القضاء من باب التوبه او من باب الکفاره بل هواتیان لما کانت الذمه مشغوله به، ولافرق بین کون الاشتغال بالمال او بالعمل، بل مثل قوله لله علی ان اعطی زیدا" درهما دین الهی لاخلقی، فلایکون

الناذر مدیونا" لزید: بل هو مدیون لله بدفع الدرهم لزید. ولا فرق بینه و بین ان یقول لله علی ان احج اواصلی رکعتین، فالکل دین‌الله، و دین الله احق‌ان یقضی کما فی بعض الاخبار و لارم هذا کون الجمیع من الاصل نعم اذا کان الوجوب علی‌وجه لایقبل بقاء شغل الذمه به‌لایجب قضائه لابالنسبه الی نفس من وجب‌علیه ولا بعد موته سواء کان مالا" اوعملا" مثل وجوب اعطاء الطعام لمن یموت من الجوع عام المجاعه، فانه لولم یعطه حتی‌مات لا یجب علیه ولاعلی وارثه القضاء لان‌الواجب انما هو حفظ النفس‌المحترمه، و هذا لایقبل‌البقا بعد موته، و کما فی‌نفقه الارحام فانه لوترک الانفاق علیهم مع تمکنه لایصیر دینا" علیه‌لان الواجب سد‌الخله و اذامات لایتدارک فتحصل ان مقتضی القاعده فی‌الحج النذری اذا تمکن وترک حتی‌مات وجوب قضائه من الاصل لانه دین الهی، الاان‌یقال‌بانصراف‌الدین‌عن‌مثل‌هذه الواجبات، و هو محل منع بل دین الله احق ان یقضی و اما الجماعه القائلون بوجوب القضاء من‌الثلث فاستد لوا بصحیحه حریش و صحیحه ابن ابی یعفور الدالتین علی ان من نذر الاحجاج و مات قبله یخرج من ثلثه، و اذا کان نذر الاحجاج کذلک مع کونه مالیا" قطعا فنذرالحج بنفسه اولی بعدم الخروج من‌الاصل (و فیه ان‌الاصحاب) لم یعملوا بهذین‌الخبرین فی‌موردهما فکیف یعمل بهما فی‌غیره، و اما الجواب عنهما بالحمل علی‌صوره کون النذر فی حال‌المرض بناء علی خروج المنجزات من‌الثلث (فلاوجه له) بعد کون الاقوی خروجها من ـ الاصل (و ربما یجاب عنهما) بالحمل علی صوره عدم اجراء الصیغه اوعلی صوره عدم التمکن من‌الوفاء حتی‌مات، و فیهما مالا یخفی خصوصا الاول فی‌هذه المسئله امور (الاول) اذا نذرالحج ولم یقیده بزمان ولولم یقصداطلاقه ایضا" ففی جواز تاخیره الی ظن الموت او ظن فوت الحج بان یغلب علیه الظن بمنع ظالم‌له من الحج، اوعدم جواز التاخیر و وجوب المبادره فی‌اول فرصه (احتمالان) المعروف هوالاول، و فی‌المسالک دعوی نفی الخلاف فیه، وفی‌المدارک دعوی قطع الاصحاب به (و استدل له‌فی‌المدارک) بانه لیس فی‌الادله العقلیه مایدل علی‌اعتبار الفور، والامر المطلق انما یدل علی طلب الما هیه من‌غیراشعار بفور ولا تراخ (انتهی) و استدل له ایضابان المفروض تعلق النذر بصرف الوجود من‌الحج بحیث‌لواتی به فی‌ای عام من‌اعوام عمره کان مصداقا" للمنذور.

(و کلاالوجهین لایخلو ان‌عن‌القدح) اماالاول فلان‌البحث عن فوریه الحج النذری لیس مبنیا" علی‌القول بدلاله الامر مطلقا علی الفور، بل مع‌القول‌بعدم دلالته علیه ـ کما هوالحق ـ یقع البحث عن وجوب فوریه الحج النذری و انه هل‌هناک دلیل‌علی فوریته کما دل‌الدلیل علی فوریه حجه الاسلام، و سیاتی ما استدل به للفوریه فی‌النذر (و اما الثانی) فلان الکلام لیس فی‌حصول الوفاء بنذره فی‌اتیانه بالحج فی‌ای‌عام من اعوام عمره، بل هو

فی ان وجوب الحج علیه بسبب نذر هل یوجب علیه الاتیان به فورا" ام لا ، و وجوب الفوریه لاینافی مع کونه لواخره واتی به فی المستقبل من عمره ینطبق المامور به بالامر النذری علی الماتی به ، فان ذلک مسلم علی کل حال فان متعلق النذر هو مطلق الحج و قد عبر عن ذلک فی الاستدلال بصرف الوجود .

فالاولی صرف الکلام الی ما استدل به للقول بوجوب الفور (فنقول) مایمکن الاستدلال به وجوه (منها) دعوی انصراف اطلاق النذر الی الفور (و فیه) مایرد علی مثله من ان دعوی الانصراف اذا لم یکن لها شاهد غیر مسموعه ، والمقام من هذا القبیل (نعم) قد یکون الانصراف له حقیقه ، کما اذا نذر انه ان رزقه الله فی هذه السنه ولدا" مثلا" ان یحج ، فانه یمکن ان یکون نظر الناذر الی الحج فی هذه السنه بعد تحقق بلوغ حاجته فیها واما لو کان النذر مطلقا" غیر مشروط بشی کما لو قال لله علی ان احج حجه لله ، فان دعوی الانصراف فی ذلک خالیه عن شاهد

(ومنها) انه لو قیل بعدم وجوب الفور لادی الی ترک الواجب الی ان یموت ، اد لازم جواز التاخیر هو جواز ه مادام العمر باقیا ، والاجل المحتوم مستور لامکان مفاجاه الموت فی کل لحظه فلازم عدم وجوب الفور جواز ترک الواجب مادام العمر و هو عباره اخری عن عدم وجوب الوفاء بالنذر راسا" (وفیه) اولا" ان حکم جواز التاخیر الی ان یموت حکم ظاهری منشاه بناء العقلاء علی جواز التاخیر کل واجب موسع مع امکان مفاجاه الموت فی کل لحظه ، والا لم یتصور عندهم واجب موسع موقتا" کان اوغیر موقت ، فصلوه الظهر مثلا" یجوز تاخیرها مادام الوقت باقیا" مع احتمال الموت اوحصول مانع من ادائها فی کل لحظه ، و من الواضح ان الحکم الظاهری لاینافی الحکم الواقعی ، فجواز التاخیر بالجواز الظاهری لایمنع تحقق الوجوب الواقعی (و ثانیا") ان جواز التاخیر فی الموسعات انما هو من جهه بناء العقلاء علی دلک ومن البدیهی عدم تحقق بنائهم و حکمهم بالجواز مع ظهور امارات الموت او مطلق حصول الظن به فان بنائهم علی عدم المسامحه فی اداء الواجبات الموسعه حینئذ .

(و منها) ان التاخیر مادام له الظن بالحیوه مستلزم لترک الواجب کثیرا" و انه لایجوز العمل بظنه ، هیهنا خاصه لضعفه الناشی من انه لولم یات به فی عام لم یمکنه الاتیان به الافی عام اخر ، و من المعلوم ان الظن بالبقاء الی عام اخر ضعیف جدا" لطول زمانه مع کثره الطواری باللیل والنهار (وفیه) ان المدار فی جواز التاخیر عند العقلاء هو عدم حصول الظن بالموت او حصول المانع من دون مدخلیه الظن بالحیوه فی جوازه ، فمع الشک فی الحیوه یجوز التاخیر مالم یظن الموت اوالفوت فضلا" عما لوظن بهما ظنا" ضعیفا" ، هذا مضافا" الی مافی دعوی ضعف الظن بالحیوه فی مطلق المده الطویله ، فان ذلک یختلف باختلاف الموارد ، فالشاب یامل البقاء املا" قویا و یظن بقائه الی اعوام لاالی عام واحد فقط ، و یظهر ذلک فی ترتیب

اثار البقاء فی معاملات الناس بعضهم مع بعض فیعقدون عقودا " الی مده طویله طانین للبقاء الی انتهاء تلک المده و یشرعون فی عمل لایتم الا فی زمان طویل کبناء عماره ضخمه یتوقف اتمامها علی مضی زمن طویل .

(ومنها) اطلاق بعض الاخبار الناهیه عن تسویف الحج (کمرفوعه سهل) المرویه فی الکافی عن الصادق علیه السلام : لیس فی ترک الحج خیره (و موثق سماعه) المروی ایضا " فی الکافی عنه علیه السلام ، قال سماعه قال لی ابوعبدالله علیه السلام ، مالک لاتحج فی العام ، فقلت معامله کانت بینی و بین قوم و اشغال وعسی ان یکون ذلک خیره ، فقال لاوالله ماجعل الله لک فی ذلک من خیره ، ثم قال : ما حبس عبد عن هذا البیت الابذنب ، و مایعفواکثر و غیر ذلک من الاخبار الداله علی النهی عن تسویف الحج علی نحوالاطلاق الشامل للحج المنذور (وفیه) ان المتفاهم منها حج الاسلام کمایویده ورود غیر واحد منها فی مورده ،فراجع باب فرض الحج و العمره و عقاب ترکهما من الوافی والوسائل

(وربمایقال) ان مصب هذه الاخبار الوارده فی الاهتمام بامر الحج هو مطلق الحج حتی من الذی اتی بماکان علیه من حج الاسلام و ان القادر علیه یتاکد منه ان یاتی به ولوکان مستحبا " فقهیا " و یکون و زانها وزان الاحادیث الکثیره الوارده فی الاهتمام بزیاره الحسین علیه السلام و لذا قیل بوجوب زیارته علیه السلام فی العمر و لومره واحده (اقول) لوسلمنا هذه المقاله فلا دلاله فی هذه الاخبار علی وجوب الفور فی الحج النذری بل النظر فیها الی عدم ترک الناس هذا البیت لاعذار دنیویه .

(ومنها) ان النذر یوجب حقالله تعالی علی الناذر ، وتاخیر حق صاحب الحق بغیر اذنه حرام ، فیجب الاتیان به فورا " (وفیه) اولا " منع الصغری و هی ثبوت حق لله تعالی علی الناذر حکما وضعیا " نظیر سائر الحقوق فی باب المعاملات کتعلق حق المرتهن بالعین المرهونه وحق الجنایه او نظیر مالله دین علی المدیون و الضامن للمضمون له ، و لیس وجوب الوفاء بالنذر الاحکما " تکلیفا " ، ولیس قول الناذر لله علی ان احج مثلا موجبا " لثبوت الحق لله تعالی علیه فان مضمون قول الناذر و قصده و ان کان اثبات حق لله تعالی علیه او اثبات دین له سبحانه علی عهدته نظیر قول القائل ان لزید علی الف دینار او ان لزید علی ان اخیط له ثوبا " الا ان ثبوت الحق فی النذر علی نحو الحکم الوضعی محتاج الی امضاء الشارع لما جعله الناذر علی عهدته لله ، ولم یدل دلیل علی هذا الامضاء ، بل غایه مادل الدلیل علیه هو مجرد وجوب الوفاء بالنذر و هـولایثبت الحکم الوضعی ،و سیاتی البحث عن ذلک فی الامور الاتیه من هذا المتن

(و ثانیا ") انه لو سلمنا ثبوت دین او حق لله تعالی علی الناذر فهو انما یکون علی . و فق مانذره الناذر ، فان جعل علیه الحج فورا " او فی هذا العام کان لازمه ثبوت حق

علین ان یاتی به فورا" او فی هذاالعام ، و اما لوکان متعلق النذر مطلق الحج فیکون الدین او الحق متعلقا" بمطلق الحج لاالحج فی اول عام ، فاطلاق الدین بمنزله الاذن فی التاخیر .

فهذا الدله لایثبت بها وجوب الفورفی الحج المنذور ، ولکن الحق عدم جواز التاخیر الی حدالتهاون و ترک الاهتمام و تقدیم کل امر دنیوی علیه ، و قد حکی فی الجواهر عن بعضهم انه جعل الغایه فی الاوامر المطلقه الوصول الی حدالتهاون عرفا" ـ و هوکماقال ـ و علیه فالحق حینئذ عدم جواز تاخیر الحج المنذور من سنه الی اخری مع التمکن من اتیانه فیما اذا صدق علی تاخیره التسویف و التساهل و التهاون لولم یکن اجماع علی جوازه .

(الامرالثانی) الحق انه لومات قبل الاتیان به فی صوره جواز التاخیر لایکون عاصیا" ، و لکن قال فی الجواهر : قدیقال باستحقاقه العقاب بالترک تمام عمره مع التمکن منه فی بعضه وان جازله التاخیر فی طول زمان التمکن الی زمان یظن بعده بعدم التمکن منه ، فان جوازذلک له انما هو بمعنی عدم العقاب علیه فی التاخیر اذا اتی به متاخرا" کمن اخرالصلوه المفروضه من اول وقتها ولکن اتی بها فی اخر وقتها بحیث ادرک الوقت ، لااذاصادف عدم التمکن راسا" بحیث ادی التاخیر الی ترک الواجب .

(اقول) و لعل تمام التحریر فی ذلک موکول الی علم الکلام ، ولیس ذلک من مسائل الفقه اذلااثر عملی لهذا البحث بعد مسلمیه جواز التاخیر الاحکم العقل بوجوب دفع الضرر المحتمل ، فانه علی القول باستحقاق العقاب فی مفروض المسئله فتکون العقوبه محتمله فی التاخیر لاحتمال مفاجاه الموت فیکون التاخیر غیر جائز عقلا" ، و هذا غیر النهی الشرعی الذی یستحق المکلف بمخالفته العقوبه ، و قدوقع البحث فی علم الکلام فیما یستحق به العبد العقوبه و انه هل هو العصیان او مجرد الطغیان ، ویترتب علی الاخیر استحقاق العقاب علی فعل المتجری به حیث انه لایکون هناک عصیان و لکنه طغیان (و کیف کان) فما نقله فی الجواهر عن بعضهم من استحقاق العقوبه فی المسئله ضعیف لایلتفت الیه رفع الله عنا استحقاق العقاب بما عصیناه ، بلطفه .

(الامر الثالث) اذا قیدالحج فی نذره بسنه معینه فمع تمکنه من اتیانه فی تلک السنه لایجوز له التاخیر عماعینه ، فلواخر عصی و وجب علیه الکفاره و علیه القضاء ، ولومات وترک الحج و جب القضاء عنه من ماله ، اما عدم جوازالتاخیر عماعینه فواضح فانه مقتضی نذره وکذا وجوب الکفاره علیه بالتاخیر ، و اما وجوب القضاء علیه فی حیوته و وجوب اخراجه من ماله بعد وفاته فقد قال فی الجواهر انه ممالایوجد فیه خلاف بل هو مقطوع به فی کلام الاصحاب کما ـ اعترف به فی المدارک (و استدلواله) بعد دعوی الاجماع بان الحج واجب مالی ثابت فی الذمه کسائرالدیون فیجب علی من هو ثابت فی ذمته تفریغ ذمته عنه حیا" ، و مع عدمه وجب تادیته

من اصل ماله قبل الارث ، اما کون الحج واجبا " ماليا " فلاحتياجه غالبا " الى صرف المال فيه و لاسيما على الغائبين عن مكه المكرمه (وبان الخطاب) بالحج من الخطابات الموجبه لثبوت متعلقاتها فى الذمه كثبوت الدين فيها ، فللامر به جهه وضعيه و يكون وجوبه على نحو الدين كما يظهر من قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا " و من قول الناذر لله على ان احج ،

و ماورد فى غير واحد من الاخبار من التعبير عن وجوب الحج بالدين (كخبر معاويه بن عمار) المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام فى رجل توفى واوصى ان يحج عنه ، قال عليه السلام ان كان صروره فى جميع المال بمنزله الدين ، و ان كان قدحج فمن ثلثه (و خبر حارث بياع الانماط) المروى فى الفقيه عن الصادق عليه السلام عن رجل اوصى بحجه فقال ان كان صروره به فهى من صلب ماله ، انما هى دين و ان كان قدحج فهى من الثلث (وخبر الهاشمى) المروى فى معانى الاخبار عن الصادق عليه السلام ، قال قلت له عليه السلام ان على دينا " ولى عيال ولااقدر على الحج فعلمنى دعاء ادعو به ، فقال قل فى دبر كل صلوه مكتوبه اللهم صل على محمد و ال محمد واقض عنى دين الدنيا والاخره ، قلت له اما دين الدنيا فقد عرفته فما دين الاخره ، قال : الحج . الى غير ذلك من الاخبار التى اطلق فيها الدين على الحج .

وبالاخبار الداله على وجوب القضاء فيما اذا نذر ان يحج رجلا " من ماله فمات قبل ان يفى بنذره بالاحجاج من ماله (ففى صحيح ضريس) عن الباقر عليه السلام عن رجل عليه حجه الاسلام نذر نذرا فى شكر ليحج رجلا الى مكه فمات الذى نذر قبل ان يحج حجه الاسلام و من قبل ان يفى بنذره الذى نذر قال عليه السلام ان ترك مالا يحج عنه حجه الاسلام من جميع المال و اخرج من ثلثه مايحج به رجلا " لنذره و قدوفى بالنذر و ان لم يكن ترك مالا "الابقدر مايحج به حجه الاسلام حج عنه بماترك و يحج عنه وليه حجه النذر انما هو مثل الدين (وصحيح ابن ابى يعفور) عن الصادق عليه السلام عن رجل نذر لله ان عافى الله ابنه من وجعه ليحجنه الى بيت الله الحرام فعافى الله الا بن ومات الاب ، فقال عليه السلام الحجه على الاب يوديها عنه بعض ولده ، قال هى واجبه . على ابنه الذى نذر فيه ؟ فقال هى واجبه على الاب من ثلثه اويتطوع ابنه فيحج عن ابيه .

واستدل ايضا " بما اشير اليه فيما سبق ان المستظهر من صيغه النذر اعنى قول الناذر لله على كذا هو جعل المنذور ملكا " له تعالى و ذلك لظهور كلمه (اللام) فى كون المنذور منكاله سبحانه كما فى قولك : المال لزيد . و استدل ايضا بالاستصحاب ، حيث انه قبل موته كان واجبا " عليه ويشك فى بقاء وجوبه بعد موته فيستصحب ويترتب عليه وجوب اخراجه من ماله .

واستدل ايضا " كما فى المتن بان جميع الواجبات الالهيه دين لله تعالى سواء كانت ماليا

اوعملا ماليا" او عملا غيرمالی ، ففی الجميع تكون ذمه المكلف مشغوله به ويجب قضائه الا ماقام الدليل على عدم وجوبه .

فهـذه وجوه استدل بها اويمكن ان يستدل بها على وجوب قضاء الحج المنذور .

و يمكن الخدشه فی الجميع ، اما الاجماع فلان المحصل منه غير حاصل والمنقول منه غير محصل (و اما ان الحج واجب مالی ثابت فی الذمه) لاحتياجه غالبا" الى صرف المال فلما اورد عليه فی المدارک و غيره من منع كون الحج واجبا" ماليا" فانـه عباره عن مناسک مخصوصه و ليس بذل المال داخلا" فی مهيته ، و توقفه عليه فی بعض الصور كتوقف الصلوه عليه فی بعض الوجوه كما اذا احتاج الى شراء الماء او استيجار المكان والسائر و نحوذلک .

(واورد عليه) بدخول المال و بذله فی حج التمتع لكون الهدی من مناسكـه و كذا فی حج القران ، مضافا" الى احتياج الحج الى صرف المال فی الاغلب الغالب ، ولذا ينصرف الذهن فی معنى الاستطاعه الى الاستطاعه الماليه و فرض صوره عدم الاحتياج فيه الى المال نادر فان المفرد والقارن ايضا" يحتاجان فی الحج الى بذل المال (اقول) لاشكال فـی ان الحج ليس من الواجبات الماليه الصرفه كالزكوه و الخمس والنفقات الواجبه ، و لكن لغلبه احتياجه الـى بذل المال ينصرف الذهن الى كونه واجبا" ماليا" ، فاذا قيل ان فلانا" قد ذهب الى الحج .

يتبا در الى الاذهان انه رجل غنى له مال ، و هذا بخلاف الصلواه مثلا" وان احتاج المكلف فيها الى بذل المال فی شراء الماء و السائر ، و من ذلک يظهر ضعف الاستدلال فی كون الحج واجبا" ماليا بكون الهدی فی حج التمتع والقران من المناسک ، فان كون نسک من المناسک ماليا" لايوجب كون الحج كله كذلک ، و لم ارمن تمسک به فی المقام .

و اما الاستدلال بان الخطاب بايجاب الحج له جهه وضعيه و ان وجوبه على وجه الدين (ففيه) انه لم يثبت بالدليل ولايستفاد من الخطاب الوارد فی الحج ازيد من كونه واجبا" بل لعل مافی خبر ابن عمار : انه بمنزله الدين و ما فی خبر الهاشمی انه دين الاخره وصحيح ضريس : انما هومثل الدين يشعر بانه ليس من الدين حقيقه و ان وجوبه على المكلف ليس روزانه الاوزان وجوب الصلوه والصوم عليه (و مما ذكر نايظهر) مافی دعوى كون المنذور ملكا" لله تعالى و ان اللام للملک فی قول الناذر : لله على كذا ، وجه الظهور ان اللام لاينحصر معناها فی افاده الملک ، فقد ياتی لمجرد اختصاص ما ، كقولک الجل للفرس ، و هذا المكان من المسجد لفلان ، ای مختص به ، و قد ياتی كثيرا" لاثبات الحق لاالملک ، كمايقال : للشر يک ان ياخذ بالشفعـه ، فمجرد قول الناذر لله على ان افعل كذا لايدل على انه يجعل لله عليه دينا" شرعيا" كسائر ديونه ، بل غايه مايدل عليه هو الالتزام له تعالى بفعل المنذور (و من ذلک يظهر ايضا") ان ما افاده المصنف (قده) من ان كل واجب دين على المكلف و ان الله سبحانه هوداينه بعيد فی الغايه و

لایستفاد ذلک من تلک الخطابات و ان اطلاق الدین علی ماهو واجب علی المکلف انما هو بنحو من العنایه .

هذا مضافا " الی مایرد علی الجمیع ای علی دعوی کون الحج المنذور دینا "اودعوی کونه ملکا لله اودعوی ان کل واجب دین من المنع من کلیه الکبری ای دعوی ان کل دین یخرج من ترکه المیت بل الثابت منه هو الدین المستقر فی ذمه المیت بخطاب الوضع مثل الضمانات والمبیع سلفا و ثمن المبیع فی بیع النسیه ، و مثالها کارش الجنایات ودیه الجراحات ، لا الدین المنتزع من التکلیف کوجوب الحج اوالصلاه ، فان قوله تعالی : من بعد وصیه یوصی بها اودین ظاهره و منصرفه هو دین الناس علی المیت لا دین الله تعالی علیه بوجوب وفائه بنذره .

و اما الاستصحاب فلا معول علیه فی المقام اما فی القضاء عن المیت فلسقوط التکلیف بالموت قطعا ، و دعوی انتقال التکلیف الی ولی المیت بالاخذ من الترکه یحتاج الی الدلیل ، واما اثبات وجوب قضاء الحج المنذور علی الناذر و بعد سنه المنذور واداء الحج فیها بالاستصحاب فلوصح لکان وجوب القضاء بالامر الاول و قدثبت ان القضاء فی مادل الدلیل علی وجوبه انما هو بامر جدید ، الا ان یدل دلیل علی اثبات تعدد المطلوب فی اصل الواجب فی وقت خاص ـ کما ثبت فی الاصول .

فهذه الادله ممالایمکن الاستدلال به فی اثبات وجوب قضاء الحج المنذور المعین وقته فی النذر علی الناذر نفسه و علی ولیه من ترکته بعد موته (بقی الکلام) فی الاستدلال بالاخبار المتقدمه فی نذر الاحجاج الداله علی وجوب قضائه عن المیت ، فصریحها هو الخروج من الثلث لا اصل الترکه و ان قضاء حجه الاسلام یوخذ من اصل الترکه ، مع ان المشهور بین القائلین بوجوب الاخراج هنا هو الاخراج من الاصل لا الثلث ، مضافا " الی ان مصب الروایات هو نذر ـ الاحجاج لا نذر الحج بنفسه فیحتاج فی اثبات المدعی الی دعوی القطع بعدم الفرق حتی لایکون الاستدلال بها قیاسا " باطلاً " عندنا ، و دعوی القطع بعدم الفرق علی عهده المدعی ، فلم یبق الا دعوی الاجماع فی اثبات اصل وجوب القضاء علی الحی الناذر و علی ولیه بعد موته و مقتضی ماتقدم من الوجوه التی استدل بها فی اصل الوجوب غیر اخبار نذر الاحجاج هو الخروج من اصل الترکه و قد عرفت ضعفها .

ثم انه قدیقال بمعارضه الاخبار المتقدمه فی نذر الاحجاج الداله علی انه یوخذ من الثلث بما رواه مسمع بن عبدالملک المتقدمه فی نذر الاحجاج الذاله علی انه یوخذ من الثلث بما رواه مسمع بن عبدالملک عن الصادق علیه السلام ، و فیه قلت له کانت لی جاریه حبلی فنذرت لله تعالی ان هی ولدت غلاما ان احجه اواحج عنه ، فقال علیه السلام ان رجلا " نذر لله فی ابن له ان هو ادرک ان یحجه اویحج عنه فمات الاب و ادرک الغلام بعده ، فاتی رسول الله صلی الله

علیه و اله فسئله عن ذلک فامر رسول الله صلی الله علیه و اله ان یحج عنه بماترک ابوه (و فی الحکم المتضمن له) و معارضته مع غیره من الاخبار و طریق الجمع بینه و بین مایعارضه بحث طویل یاتی فی المسئله الثالثه عشر انشاءالله تعالی **مسئله (۹) اذا نذرالحج مطلقا او مقیدا " بسنه معینه و لم یتمکن من الاتیان به حتی مات لم یجب القضاء عنه لعدم وجوب الاداء علیه حتی یجب القضاء عنه فیکشف ذلک عن عدم انعقاد نذره اذانذرالحج مطلقا "غیرمقیدبوقت مخصوص او مقیدا " بسنه معینه ولم یتمکن من الاتیان به فی مدة عمره من حین النذر الی ان یموت او فی الوقت المخصوص لایجب القضاء عنه فی النذر المطلق اجماعا کمافی المدارک و لا** علیه بعد مضی الوقت فی المعین ، و للاصل السالم عن المعارض من غیرفرق بین ان یکون العجز عن الاتیان بالمنذور لکونه غیر مقدور ابتداء کالطیران مثلا " اوکان مقدورا " ولکن طرء المانع من فعله فی وقته ، خلافا " لما فی المدارک من الفرق بینهما حیث انه یقول ببطلان النذر و عدم انعقاده راسا فیماکان المنذور غیرمقدور ابتداء ، و وقوعه صحیحا " فیما اذا اطرء المانع من فعله فی وقت العمل و ان سقط الواجب بالعجز (ولایخفی مافیه) فانه بناء علی اعتبار القدره فی متعلق النذر و ان المعتبر من القدره هی القدره فی وقت العمل لافی وقت انشاء النذر لا فرق بین الصورتین فی عدم الانعقاد الافی العلم بالفساد فی الاول من الابتداء لانه یبطل من حین طروه .

ولافرق فی المانع الطاری بین ان یکون لصدمن عدو اومرض یمنع عنه خلافا "للمحکی عن العلامه حیث قطع بسقوط القضاء فی المصدود و استشکل فیمااذاکان التعذر بطروالمرض (و لا یخفی مافیه)لعدم ظهور الفرق بینهما .

و اماما افاده المصنف (قده) من التعلیل لعدم وجوب القصاء علیه من انه لایجب علیه الاداء فلیس علی ماینبغی فان وجوب القضاء لایدور مدار وجوب الاداء ، بل یمکن التفکیک و بینهما بوجوب الاداء مع عدم وجوب القضاء کما فی صلوه الکسوف والخسوف عنداحتراق بعض القرص عند عدم العلم به فی الوقت ، وعدم وجوب الاداءمع وجوب القضاء کمافی صوم الحائض والمریض(نعم) یصح ما افاده (قده) من انکشاف عدم انعقاد النذر بطروالمانع حیث ان عدم وجوب اداءه کاشف عن عدم انعقاد نذره و الالکان واجب الاداء ، و سقوط وجوبه حینئذ لعدم التمکن لالعدم انعقاد النذر وسقوطه حینئذلایدل علی براءه ذمته من القضاءمع حصول التمکن بعد ذلک فیکون نظیرالدین المستقر فی الذمه مع تعسراداءه فیمالایجب اداءه .

(مسئله ۱۰) اذا نذرالحج معلقا "علی امرکشفاء مریضه اومجیی مسافره فمات قبل حصول المعلق علیه هل یجب القضاء عنه ام لا ، المسئله مبنیه علی ان التعلیق من باب الشرط اومن قبیل ـ الوجوب المعلق فعلی الاول لایجب ، لعدم وجوب علته بعد فرض موته قبل حصول الشرط و

ان کان متمکنا من حیث المال و سائرالشرایط، و علی الثانی یمکن ان یقال بالوجوب لکشف حصول الشرط عن کونه واجبا" علیه من الاول الا ان یکون نذره منصرفا" الی بقاء حیوته حین حصول الشرط اذا نذرالحج معلقا "علی امر فلااشکال فی وجوب الحج علیه اذا حصل المعلق علیه قبل موته و انه یجب قضائه عنه بعد و فاته اذالم یات به فی حیوته ، و اما لومات قبل حصول المعلق علیه ففی وجوب القضاء عنه اذا حصل المعلق علیه بعد موته (و جهان) ابتناهما فی المتن علی ان التعلیق هل هو من باب الشرط او من قبیل الوجوب المعلق ، و قال بعدم وجوب القضاء فی الاول و احتمل وجوبه فی الثانی لکشف حصول الشرط عن کونه واجبا" علیه من الاول ــ ولم یبین مراده من المبنی (وفسره فی المستمسک) بقوله: یعنی علی ان الشرط لوحظ للمنذور نظیر شرط الواجب او شرطا للنذر نظیر شرط الوجوب و قال علی الاول لایجب ــ القضاء عنه لعدم تحقق الوجوب قبل الشرط و علی الثانی یجب لتحقق الوجوب (الخ) و ما افاده فی تفسیره غیر مبین .

وتفصیل الکلام ان هیهنا امورا ، وهی انشاء النذر من الناذر ، الذی هو امر ایجادی ایقاعی و هو احداث النذر و ایقاعه ، ثم النذر المنشاء بانشائه و هو الالتزام لله تعالی بما الزم به ، ثم الفعل المنذور مثل صلوه رکعتین مثلا" ، ثم المعلق علیه النذر مثل شفاء المریض و نحوه ، و لاشبهه فی استحاله ارجاع القید الی الانشاء و جعل الانشاء مقیدا" بحصول المعلق علیه ،لانه امر ایجادی ان وجد وجد ، و یستحیل التعلیق فیه کما انه مستحیل فی کل امر ایجادی جسما فصل فی مبحث اعتبار التنجیر فی العقود ،کما انه لایرجع الی الفعل المنذور اذ لا معنی لتقیید الصلوه المنذوره مثلا" بشفاء المریض بان یلاحظ الناذر الصلوه مقیده بشفاء مریضه فیجعلها متعلق النذر ،فلم یبق الا ان یرجع القید الی الالتزام بالفعل المنذور فیجعل التزامه بالاتیان بالمنذور ، وحینئذ فمع استحاله الواجب المعلق ــ کما اخترناه فی الاصول ــ یکون الشرط شرطا للوجوب کما فی الواجب .المشروط وجوبه بشرط کالحج المشروط وجوبه بالاستطاعه ،وعلی تقدیر امکانه یمکن ارجاع القید الی الوجوب و یمکن ارجاعه الی الواجب لکی یکون وجوبه فعلیا" فی الحال مع کون الواجب فی الاستقبال ،والمصنف (قده) لما کان قائلا" بامکان الواجب المعلق بنی وجوب القضاء و عدمه علی کون التعلیق فی النذر من باب الشرط ای شرط الوجوب و کون الالتزام النذری و وجوب الوفاء به مشروطا بحصول المعلق علیه ،او من باب الوجوب المعلق بان یکون الالتزام فعلیا" والملتزم به استقبالیا" عند حصول المعلق علیه ، فعلی الاول یجب القضاء عنه لاستحاله صیروره التزامه فعلیا" بعد وفاته اذا لم یکن فعلیا" فی حال حیوته ،وعلی الثانی یکون الالتزام فعلیا" من حین انشائه وان لم ینکشف فعلیته الا بعد حصول المعلق علیه ،وحیث انه کان فی حال حیوته ملتزما" بالالتزام الفعلی کان یجب علیه الوفاء بالوجوب الفعلی فاذا ترک الواجب الفعلی فی حیوته وجب قضائه

حتى يصير المعنى صدور النذر منه في حال تلبسه بالعضب ،ولكن يمكن حمل عبارتها على ما اذا صار معضوبا" بعد النذر والتمكن من الحج و هذا الاحتمال في عباره الشرايع اقرب ـ على ماقيل . وعلى هذا الاحتمال فليس يعرف في المسئله قول بوجوب الاستنابه ،وعلى تقدير بقاء عبارتها على ظاهرها فيطالب له الدليل .

وقدر اورد عليه في المدارك بامرين (احدهما) اختصاص الروايات المتضمنه لوجوب الاستنابه بحج الاسلام فلا تشمل حج النذر مع كون الاصل عدم وجوبها فيما لم يقم عليه دليل (وثانيهما) ان النذر اذا وقع في حال العجز فان كان مقيدا" بوقت معين واستمر المانع الى ذلك الوقت بطل النذر، وان كان مطلقا توقع المكنه ،ومع اليأس يبطل ولا يجب الاستنابه في الصورتين ، ثم قال :نعم لولا حظ في نذره الاستنابه وجب قولا واحدا" (انتهى) .

واجاب عنه في الجواهر بفحوى ثبوت الاستنابه في حجه الاسلام بتقريب ان مشروعيه النذر من المعضوب انما هي لوجوب الاستنابه عليه مع تمكنه منها ،فالنذر ملزم به على ماهو مشروع ، ثم قال :بل قد يقال بانصراف النذر شرعا الى الاستنابه وان لم يقصدها لاصاله الصحه واطلاق مادل على وجوب الوفاء بالنذر فلا يحكم ببطلانه حينئذ الا اذا قصد المباشره فعلا" والفرض اليأس منها (انتهى) .

(وفيه)ان مشروعيه النذر من المعضوب اول الكلام فكيف جعلها (قده) من الامور المسلمه حتى تجرى لها وجها بعد بطلان النذر من العاجز اذا نوى المباشره ،لعدم امكان تعلق وجوب ـ الوفاء بمثل هذا النذر لاستحاله تكليف مالا يطاق ،ولم يدل دليل على صحه نذر الحج من ـ المعضوب ،ولا مجال لاجراء اصاله الصحه في المقام اما بالنسبه الى اثبات وجوب الاستنابه على الناذر نفسه في حيوته فلانه اعرف بمانوى في حال النذر ،فانه ان نوى ان يحج مباشره مع عجزه فنذره باطل ، وان علم انه نوى الاستنابه فنذره صحيح ووجبت الاستنابه ،وان شك في ذلك فلا دليل على اصاله الصحه في الاعمال على وجه عام الا ماثبت في مثل قاعده التجاوز وقاعده الفراغ ،ولو سلمنا جريان اصل الصحه في عمل نفسه فهو اصل كالاستصحاب لا يثبت به اللوازم العقليه لعدم صحه الاصل المثبت .

واما بالنسبه الى الاستنابه عنه بعد وفاته فاذا شك الوارث في صحه نذره فلو سلم جريان اصل الصحه في عمل الغير لا يثبت به الا اللوازم الشرعيه لا غيرها فالاصل يقتضي عدم وجوب ـ الاستنابه على الوارث لعدم ثبوت الدين على الميت واما دعوى انصراف نذره الى نذر الاستنابه فاثباتها على مدعيها فلنرجع الى الصوره الاولى اعني ماكان متمكنا من الحج عند النذر لم عجز بعد ذلك مع تقصيره في التاخير فاستدل في المتن لوجوب الاستنابه عليه في حيوته بالاخبار الوارده في وجوب الاستنابه على الحى اذا عجز عن المسير لمرض اوهرم ،

عنه بعد وفاته ،هذاماظهرلی فی المراد من المبنی .

ویرد علیه (اولا")بانه متوقف علی القول بامکان الواجب المعلق ،واما علی القول باستحالته فلااساس له ،ولذاعلق بعض اساتیدنا (قده)فی المقام بانه لااساس لهذا المبنی اصلا ولایحب القضاء مطلقا (وثانیا)علی تقدیر تصور الواجب المعلق لایصح الابتناء علیه فی المقام للزوم کون المکلف حین حصول المعلق علیه ممن یصح تکلیفه به ولکن لایصح تکلیفه فی المقام لان حصول المعلق علیه الذی هوظرف تحقق الواجب من المکلف هوحین و فاته و لایمکن صدور الفعل منه حینه فلا یکون کاشفا" عن کونه واجبا" علیه من الاول و یکون مثل ما اذا کان نذره منصرفا" الی بقاء حیوته حین حصول الشرط ،اذا لشرط الحاصل بعد وفاته لایکون شرطا للواجب علیه لعدم تمکنه من اتیانه عند حصول شرطه ،فالحق عدم وجوب القضاء عنه فی المسئله .

مئله (۱۱) اذا نذرالحج و هومتمکن منه فاستقر علیه ثم صار معضوبا" [1] لمرض اونحوه او مصدودا بعد واونحوه فالظاهر وجوب استنابته حال حیوته لمامرمن الاخبار سابقا فی وجوبها و دعوی اختصاصها ،بحجةالاسلام ممنوعه کما مرسابقا ،واذامات وجب القضاء عنه ،واذاصار معضوبا" او مصدوداقبل تمکنه واستقرار الحج علیه اونذر وهو معضوب او مصدود حال النذر مع فرض تمکنه من حیث المال ففی وجوب الاستنابه وعدمه حال حیوته و وجوب القضاء عنه بعد موته قولان اقواهما لعدم وان قلنا بالوجوب بالنسبه الی حجةالاسلام الا ان یکون فصده من قوله للهعلی ان احج الاستنابه اذا انذرالحج و هو متمکن منه فاستقر علیه ثم صار معضوبا" بالمرض اونحوه او مصدودا" بعدو ونحوه ففی وجوب الاستنابه علیه حال حیوته کما اذا استطاع و هومتمکن من الحج فاستقر علیه ثم عجز عنه لمرض و نحوه اولا (وجهان)مختار المصنف (قده) هناک هو وجوب الاستنابه ،هذا اذا کان العجز اوالصد طارئا" بعد النذر و بعد تمکنه من الحج و تاخیره من غیر عذر .

اما اذا کان العجز اوالصد حاصلا حال انشاء النذر اوبعده وقبل تمکنه من الخروج الی الحج بحیث لم یستقر علیه علی میزان الاستقرار فی حجةالاسلام مع بقاء التمکن المالی ففی وجوب الاستنابه حینئذ رجیا" اومیتا" قولان :المحکی عن المبسوط هوالوجوب ، قال (قده) المعضوب اذا وجبت علیه حجه بالنذر اوبا فساد وجب علیه ان یحج عن نفسه رجلا فاذا فعل فقد اجزئه (انتهی) بل هوظاهر الشرایع ،حیث یقول :ولونذرالحج اوافسد حجه و هو معضوب قیل یجب ان یستنیب، وهوحسن (انتهی) بناء علی ان یکون قوله وهو معضوب حالا من ضمیر الفاعل فی قوله :نذراوافسد ،

۱ــ المعضوب بالعین المهمله و الضاد المعجمه بمعنی الضعیف الزمن وفی مجمع البحرین : الاعضب من الرجال الذی لاحراک فیه کان الزمان عضبه ومنعه من الحرکه .

وظاهر بعضها وان کان منصرفا "الی حجه الاسلام الا ان بعضها الاخر باطلاقه یشمل الحج الواجب بالنذر کصحیح محمد بن مسلم عن الباقر علیه السلام قال کان علی علیه السلام یقول: لو ان رجلا" اراد الحج فعرض له مرض او خالطه سقم فلم یستطع الخروج فلیجهز رجلا من ماله ثم لیبعثه مکانه (وخبر علی بن ابی حمزه) فی رجل مسلم حال بینه و بین الحج مرض او امر یعذره الله فیه، فقال: علیه ان یحج من ماله صروره لا مال له.

هذا مضافا "الی ان المستفاد من اخبار الباب (ولو قلنا بتنوین موردها او منصرفها حجه الاسلام) مشروعیه استنابه الحی فی باب الحج وانه لیس مثل الصلوه الواجبه والصوم الواجب حیث لم یشرع فیها استنابه المکلف فی حال حیوته وانه انما شرعت الاستنابه فیها بعد موت المکلف، ولعل الفرق بینهما و بین باب الحج ان الشارع قد جعل للصلوه درجات و مراتب حسب قدره المکلف وعجزه فلا تسقط الصلوه عنه مادام حیا" حتی یبلغ الامر الی صلوه الغریق، ولذا لا تصل النوبه الی استنابه المکلف فی حیوته، واما الصوم فقد جعل الله سبحانه للعاجز عنه فدیه طعام مسکین عن کل یوم بمدا و مدین، وهذا بخلاف الحج حیث ان العاجز الذی قد استقر علیه الحج لیس هناک امر یقوم مقامه فلا یسقط عن المکلف الا بالاتیان به لانه ممالا بدل له، فان فرض مشروعیه الاستنابه من الحی یحکم العقل بوجوبه لان اشتغال ذمته بالحج یرتفع بها، فوجوب دفع الضرر الاخروی و هو العقوبه والتوبیخ والموءاخذه، ولما کان مشروعیه الاستنابه عباره اخری عن برائه ذمه المستنیب بعمل النائب فالعقل یحکم بوجوب ذلک دفعا للعقوبه اذا مات مشتغل الذمه بالحج الی ان یستناب عنه ویأتی النائب بالحج، وهذا واضح، والله العالم.

**مسئله ۱۲ لو نذر ان یحج رجلا فی سنه معینه فخالف مع تمکنه وجب علیه القضاء والکفاره، وان مات قبل اتیانهما یقضیان من اصل الترکه لانهما واجبان ماليان بلا اشکال، والصحیحتان المشار الیهما سابقا" الدالتان علی الخروج من الثلث معرض عنهما کما قیل او محمولتان علی بعض المحامل وکذا اذا نذر الاحجاج من غیر تقیید بسنه معینه مطلقا او معلقا" علی شرط و قد حصل و تمکن منه و ترک حتی مات فانه یقضی عنه من اصل الترکه واما لو نذر الاحجاج باحد الوجوه ولم یتمکن منه حتی مات ففی وجوب قضائه وعدمه و جهان او جههما ذلک لانه واجب مالی اوجبه علی نفسه فصار دینا" غایه الامر انه مالم یتمکن معذور والفرق بینه و بین نذر الحج بنفسه انه لا یعد دینا مع عدم التمکن منه و اعتبار المباشره بخلاف الاحجاج فانه کنذر بذل المال کما اذا قال لله علی ان اعطی الفقراء مائه درهم ومات قبل تمکنه (ودعوی) کشف عدم التمکن عن عدم الانعقاد ممنوعه، ففرق بین ایجاب عمل مباشری وان استلزم صرف المال فانه لا یعد دینا" علیه بخلاف الاول اذا نذر احجاج رجل فی سنه معینه فمع تمکنه من اداء النذر وجب علیه احجاجه فلو خالف ولم یرسله الی الحج فی وقته وجب علیه الکفاره والقضاء، اما وجوب الکفاره فواضح، واما وجوب القضاء بمعنی

وجوب احجاجه في سنة اخرى فلفحوى ما دل على وجوب القضاء عنه بعد موته ـ كما ياتي ـ فانه يدل على انه دين ثابت عليه فيجب عليه في حيوته الخروج من عهده الدين سواء قلنا فيما ياتي باخذ ذلك من الاصل او من ثلث ماله فان وجوب الاخراج من الثلث ايضا" دال على ثبوت حق في ماله بنذره ، هذا مضافا" الى استصحاب اشتغال ذمته وبقاء التكليف عليه بالاحجاج (و توهم) ان تقييده في النذر بسنه معينه مانع من الاستصحاب (مدفوع) بان وجوب الوفاء مقتض لاشتغال ذمته بالاحجاج في سنه معينه فاذا شك ان ذلك على وجه المطلوب او تعدده يستصحب اصل وجوب الاحجاج ، وهذا بخلاف وجوب الصلوه في الوقت فان ما دل على ان تارك الصلوه من ترك الصلوه في وقتها والتهويل والوعيد الشديد في عقاب تارك الصلوه تدل على ان المطلوب من المكلف من الصلوه المهتم بها غايه الاهتمام هو الصلوه في الوقت وان قضائها في خارج الوقت ليس من باب تعدد المطلوب ، و لهذا لا يجرى الاستصحاب هناك كما في صلوه الكسوف والخسوف لان مبدء وقت الصلوه و منتهاه قد عينا في الشريعه بحيث لا مجال للاستصحاب ، وثبوت القضاء في احتراق القرض كله انما هو بدليل اخر (وكيف كان) فلا اشكال في وجوب الاحجاج عليه في سنه اخرى و قدار سله في المتن ارسال ـ المسلمات ، والظاهر عدم وجوب الفور في ذلك فله التأخير كسائر الواجبات التي لم يحدد لها وقت مالم يبلغ الى حد التهاون بامر المولى عزوجل .

واذا مات ولم يعمل بنذره وجب الاخراج من ماله ، وهل الواجب اخراجه من اصل المال او من الثلث ، واختار المصنف (قده) اخراجه من الاصل ، واستدل عليه بان الاحجاج واجب مالي ـ ولو قلنا بان الحج ليس كذلك ـ والواجب المالي يكون دينا" على المكلف يبقى على عهدته الى وقت موته و ينتقل الى ماله بعد وفاته كسائر ديونه ، واستدل لوجوب كونه من الثلث بما تقدم من الصحيحين ، ولا باس باعاده ذكرهما وان تقدمتا سابقا" فالاولى صحيحه ضريس الكناسي المرويه في الفقيه والتهذيب عن الباقر عليه السلام عن رجل عليه حجه الاسلام ونذر نذرا" في شكر ليحجن به رجلا الى مكه فمات الذى نذر قبل ان يحج حجه الاسلام و من قبل ان يفي بالنذر الذى نذر ، قال عليه السلام ان ترك مالا يحج عنه حجه الاسلام من جميع المال واخرج من ثلثه ما يحج به رجلا لنذره وقد وفى بالنذر وان لم يكن ترك مالا" الا بقدر ما يحج به حجه الاسلام حج عنه بما ترك ويحج عنه وليه حجه النذر .

وانما هو مثل دين عليه (الثانيه صحيح ابن ابى يعفور) المرويه في التهذيب عن الصادق عليه السلام عن رجل نذر لله ان عافى الله ابنه من وجعه ليحجنه الى بيت الله الحرام فعافى الله ابنه ومات الاب ، فقال الحجه على الاب بوديها عنه بعض ولده ، قلت هي واجبه على ابنه الذى نذر فيه ؟ فقال هي واجبه على الاب من ثلثه او يتطوع ابنه فيحج عن ابيه .

(واجاب عنهما في المتن) بان الاصحاب قد اعرضوا عنهما ولن ينقل من احد انه يخرج الحج

النذری من الثلث ، ولکن قد نسب ذلک فی المتن الی القیل وکانه (قده) متأمل فی اعراض الاصحاب عنهما ، والاحتیاط یقتضی خروجه من الثلث الا ان یرضی جمیع الورثه بخروجه من الاصل ، ولو عملنا بالصحیحتین لکان مقتضاهما اخراج جمیع موارد النذر المالی من الثلث اذا مات الناذر قبل الوفاء بنذره ، ولعل الامام علیه السلام قد نزل النذر بمنزله الوصیه فحکم بعدا" بالخروج من الثلث ، والله العالم . واما المحامل التی اشار فی المتن الیها بقوله او محمولتان علی بعض المحامل فقد تقدم ذکرها فی المسئله الثامنه من هذا الفصل هذا کله فی القضاء عن المیت الحج الذی نذره .

واما اخراج الکفاره عنه فمبنی علی وجوب اخراج کل واجب مالی من اصل الترکه وهو لا یخلو عن الاشکال کما تقدم مرارا" ، فراجع ما تقدم منا فی المسئله الثامنه من هذا الفصل ص .

ولو نذر الاحجاج فی سنه معینه او مطلقا معلقا علی شرط و قد حصل الشرط فی حیوته او مطلقا من غیر تعلیق علی شرط و لم یتمکن طول حیوته من وفاء النذر فلا اشکال فی عدم وجوب الکفاره علیه ولا اخراجها من ماله ، وهل یجب علی ولیه اخراجه من ماله من الثلث او الاصل او لا یجب مطلقا (وجهان) واختار فی المتن وجوب الاخراج مستدلا" بانه واجب مالی اوجبه الناذر علی نفسه بالالتزام النذری فصار دینا" علیه بنفس التزامه به قبل مرتبه تعلق وجوب الوفاء به مثل ما اذا استدان دینا" ولم یتمکن من اداءه حتی مات ، وهذا بخلاف ما اذا نذر الحج بنفسه حیث انه لا یعد دینا" اذا لم یتمکن طول حیوته ، فان الواجب علیه هو العمل بنفسه و قد سقط عنه بالعجز عنه فلا موجب لتعلقه بماله بعد وفاته (وفیه اولا") ان ما افاده لا یوافق ما اختاره فی المسئله الثامنه من ان جمیع الواجبات الالهیه دین لله تعالی سواء کان الواجب اداء مال او کان عملا" صرفا" وان المنشاء لکونه دینا" هو الخطاب التکلیفی المتعلق به وان کان معذورا" فی ترکه امتثاله عند عدم التمکن منه (نعم) لو کانت القدره شرطا" شرعیا" کالاستطاعه للحج الاسلامی لم یوجب دینا" علی المکلف مادام عاجزا" عن المکلف به (وثانیا") منع ما ذکره من ان ایجاب الناذر علی نفسه بالالتزام النذری یوجب صیروره الملتزم به دینا" علیه بنفس التزامه (وجه المنع) ان کونه دینا" علیه موقوف علی امضاء الشارع ایاه و امره بوجوب الوفاء به ولو لا امره به لم یصر دینا" علیه ، وهذا بخلاف دین الناس حیث انه بقبض المدیون من الدائن او باتلاف ماله او جنایته علیه یعتبر قراره فی ذمته عرفا" وان لم یوجب علیه حکما" تکلیفیا" لعجزه عن الاداء طول حیوته ، والله العالم .

مسئله (۱۳) لو نذر الاحجاج معلقا" علی شرط کمجیء المسافر وشفاء المریض فمات قبل حصول الشرط مع فرض حصوله بعد ذلک و تمکنه منه قبله فالظاهر وجوب القضاء منه الا ان یکون مراده التعلیق علی ذلک الشرط مع کونه حیا" حینه ویدل علی ما ذکرنا خبر مسمع بن عبدالملک فیمن کان لمحاریه حبلی فنذر ان هی ولدت غلاما ان یحجه او یحج عنه حیث قال الصادق علیه السلام

بعد ماسئل عن هذا :ان رجلا نذر فی ابن له ان هو ادرک ان یحجها ویحج عنه فمات الاب وادرک الغلام بعده فاتی رسول الله صلی الله علیه وآله فسئله عن ذلک فامر رسول الله (ص) ان یحج عنه مماترک ابوه ،وقد عمل به جماعه ،وعلی ماذکرنا لایکون مخالفا "للقاعده کما تخلیه سیدالریاض وقرره علیه صاحب الجواهر و قال ان الحکم فیه تعبدی علی خلاف القاعده هذه المسئله نظیر مامر فی المسئله العاشره الاان المفروض هناک کان فی نذر الحج بالمباشره معلقا "علی الشرط، و فی هذه المسئله فی نذر الاحجاج معلقا علی الشرط ،والکلام فی هذه المسئله یقع فی مقامین (الاول) فیماهو مقتضی القواعد الشرعیه (فنقول) قدتقدم فی المسئله العاشره ان المصنف (قده) ابتنی المسئله علی کون المقام من قبیل الواجب المشروط اومن قبیل الواجب المعلق فعلی الاول لایجب القضاء عنه وعلی الثانی یجب ،وکان اللازم علیه (قده) هنا ایضا "ان یبنی المسئله علی ما بنی علیه هناک فیقال ان الشرط الذی علق علیه نذر الاحجاج کمحیی المسافر اوشفاء المریض ان اخذ فی النذر فی تیه الناذر علی سبیل الواجب المشروط لم یجب علی ولی المیت الاحجاج من ترکته ، فان انشاء الالتزام من الناذر وان کان فعلیا "الا ان المنشاء وهوالالتزام استقبالی مقید حصوله بتحقق المعلق علیه ،والمفروض عدم تحققه فی حیوه الناذر ،فلم یجب علیه شیء فی حیوته حتی یتعلق بماله بعد موته ،وهذا بخلاف مالو اخذ الشرط عند النذر علی طریق الواجب المعلق بمعنی کون التزام الناذر فعلیا "والملتزم به استقبالیا "مقیدا "بحصول الشرط،فان حصول الشرط ولوبعد موته کاشف عن تحقق التزام الناذر و وجوب الوفاء بنذره فی حال حیوته ،فیجب حینئذ اخراج مؤنه الاحجاج من ترکته .

والعجب ان المصنف (قده) لم یذکر هذا التفصیل هیهنا و جعل الحکم بوجوب الاخراج من الترکه مقتضی القاعده غیر مخالف لها کما صرح به فی اخر کلامه .

(اقول) لعل الفرق بین هذه المسئله و المسئله العاشره ان المنذور هناک کماکان هوحج الناذر مباشره لایحتمل ان یشمل نذره مابعد موته لانتفاء الموضوع حینئذ ،بخلاف المقام فان الاحجاج انمایکون ببذل المال فمادام المال موجودا فموضوع النذر متحقق ،فاذا کان الظاهر من النذر هوتعلقه بماله اعم من ان یکون اخراجه حال حیوته اوبعد وفاته ولم یکن منصرف نذره هوتحقق الشرط المعلق علیه النذر فی حال حیوته کان مقتضی القاعده هو وجوب اخراج مؤنه الاحجاج من ترکته ولوکان حصول الشرط کشفاء المریض او قدوم المسافر بعدوفاته لشمول نذره لما بعد الوفات (نعم) لوکان الظاهر المنصرف الیه من النذر هوتعلیق النذر علی حصول الشرط فی حال حیوته فالقاعده تقتضی سقوط وجوب الوفاء بالنذر بموت الناذر اذا لم یتحقق الشرط الا بعد موته کما هو مفروض المسئله هذا تمام الکلام فی المقام الاول اعنی بیان ماهو مقتضی القاعده فی المسئله .

(المقام الثانی) فی بیان مایدل علیه الاخبار ،وقد تقدم نقل صحیح ضریس و صحیح ابن

ابی یعفور ،ومقتضاهما اخراج نفقةالاحجاج من ثلث مال المیت الناذر ،ولکن مورد الاول هـو النذر المطلق ومورد الثانی هوالنذر المشروط مع حصول الشرط قبل موت الناذر فلا ربط لهما بالمقام فان الکلام هیهنا هوفی صوره حصول الشرط بعد موته فیبقی خبر مسمع بن عبدالملک و قد رواه فی الکافی فی کتاب الایمان والنذور وهوالحدیث الخامس والعشرون من باب النذور عن الصادق علیه السلام ،وفیه : قال قلت لابی عبدالله علیه السلام کانت لی جاریه حبلی فنذرت لله عزوجل ان ولدت غلاما " ان احجه و احج عنه ، قال علیه السلام ان رجلا "نذر لله فی ابن له ان هو ادرک یحج عنه اویحج به فمات الاب وادرک الغلام بعده فاتی رسول الله صلی الله علیه واله الغلام فسئله عن ذلک فامر رسول الله (ص) ان یحج عنه مما ترک ابوه .

(ولا یخفی) ان مورد سئوال السائل انما هو النذر المعلق علی الشرط الذی حصل المعلق علیه فی حیوته ـ کما هو الظاهر من قوله فنذرت لله عزوجل ان ولدت غلاما (الخ) فان من المستبعد ان یسئل الامام علیه السلام فی حال حمل الجاریه و قبل ان تلد ،بل الظاهر انه قد سئل هذا السئوال بعد ان ولدت الجاریه غلاما "سیما مع قوله کانت لی جاریه حبلی ،ولم یقل ان لی جاریه حبلی ،فان ظاهره ان الجاریه کانت لـه فی الزمان الماضی فکانت حبلی وانه فی حال السئوال لیست حبلی وانها قد ولدت غلاما" ،فیسئل ماهوحکم نذره الذی لازمه ان یحج عنه فی الحال اویصبر حتی یدرک و یکبر فیعطیه مالا لیحج به عن نفسه : فاجاب الامام علیه السلام بانه وقع نظیر ذلک فی زمان رسول الله صلی الله علیه واله وهوانه نذر رجل انه ان ادرک ابنه الذی کان صغیرا "فی زمان نذره وبقی حتی کبر و بلغ مبلغ الرجال ان یحج الاب نیابه عن ولده اویحج به ویأخذه معه الی الحج فمات الاب قبل ان یدرک الغلام و کان صغیرا "عند موت ابیه ثم ادرک واتی رسول الله صلی اله علیه واله فسئله عن ذلک فامر رسول الله (ص) ان یحج هذا الولد الذی بلغ مبلغ الرجال نیابه عن والده و یأخذ نفقه حجه ذلک من ترکه ابیه .

ویقع الکلام حینئذ فی ان جواب الامام علیه السلام ونقل هذا الحدیث عن رسول الله (ص) کیف یکون جواب السائل و انه ماذا فهم السائل من کلام الامام علیه السلام (فنقول) ان مورد سئوال السائل کما عرفت هوما اذا حصل شرط النذر قبل موت الناذر ولما حکم النبی صلی الله علیه واله وسلم فی قضیه الغلام الذی ادرک بعد موت والده بان یحج عن ابیه من ترکته فهم الراوی ان ـ الحکم کذلک فی مورد سئواله بمعنی انه یجب علیه الوفاء بنذره وانه لومات قبل الوفاء بالنذر یخرج من ترکته بل الحکم فی مورد السئوال اوضح فان الشرط المعلق علیه فی مورد السئوال قد کان متحققا "قبل موت الناذر بخلاف مورد الحدیث النبوی فاذا کان الحکم هواخراج الحج من ترکه المیت فی النبوی مع عدم وجوب الوفاء بالنذر فی حال حیوه الناذر لعدم تحقق الشرط ففی مورد السئوال اولی ،هذا تقریب الاستدلال بحدیث مسمع ،وهوحسن .

بقی الکلام فی امرین (الاول) ان الحکم فی هذا الحدیث هل هو علی خلاف القاعده ـ کما اختاره المحقق استاد نا النائینی (قده) فیما علقه هنا ـ او انه موافق للقاعده، وقد عرفت فی المقام الاول ان الحکم موافق لها، فراجع و تأمل (الامر الثانی) ان القاعده حسبما بیناه تقتضی خروج مؤنه الاحجاج من اصل الترکه وهو مقتضی حدیث مسمع حیث قال فی اخر الحدیث "فامر رسول الله (ص) ان یحج عنه مما ترک ابوه" اذ ظاهره اخراج مؤنه الحج من مطلق ترکه المیت لا من ثلثه فقط، لکن فی صحیحی ضریس وابن ای یعفور الخروج من الثلث، ومورد هما وان کان صوره حصول التعلق علیه قبل موت الناذر الا ان الحکم بالخروج من الثلث فی مورد الحدیث النبوی وهو ما اذا لم یحصل التعلق علیه الا بعد موت الناذر بطریق اولی، لعدم وجوب الوفاء بالنذر حتی یقال انه مات مدیونا" فیخرج من الاصل، وحینئذ فیمکن ان یکون حکم النبی صلی الله علیه وآله ان یحج مما ترک ابوه غیر وارد مورد انه یخرج من الاصل والثلث (وکیف کان) فالاحتیاط یقتضی ـ الخروج من الثلث، والله العالم. **مسئله (۱۴) اذا کان مستطیعا" ونذر ان یحج حجة الاسلام انعقد علی الاقوی وکفا حج واحد واذا ترک حتی مات وجب القضاء عنه والکفاره من ترکته واذا قید بسنه معینه فاخر عنها وجب علیها الکفاره، واذا نذره حال عدم الاستطاعه انعقد ایضا" ووجب علیه تحصیل الاستطاعه مقدمه الا ان یکون مراده الحج بعد الاستطاعه** فی هذه المسئله امور (الاول) المعروف بین اکثر المتأخرین جواز نذر الواجب وانعقاده خلافا" للمحکی عن المرتضی والشیخ و ابی الصلاح وابن ادریس حیث منعوا عن نذر صوم اول یوم من شهر رمضان لانه صیام واجب متعلق لحق الله سبحانه بغیر النذر فایجابه بالنذر تحصیل للحاصل، ولانه علی تقدیر کونه یوما" من رمضان قد استحق صیامه بالاصل و لایمکن ان یقع فیه غیره، و مقتضی الدلیل الاول عدم صحه نذر کل واجب بل عدم صحه الیمین علیه.

(وکیف کان) فما استدل لعدم صحه نذر الواجب غیر ما تقدم وجوه (الاول) ان المعتبر فی صحه النذر قدره الناذر علی متعلقه فعلا "وترکا، والواجب الشرعی لیس کذلک فانه قد ثبت فی محله ان الممتنع شرعا کالممتنع عقلا، فلا قدره شرعا" علی ترک الواجب (الثانی) ان الواجب علی ما سلکه المصنف (قده) حق لله سبحانه وهو تعالی مستحق له مثل دین المخلوقین بل هو مملوک له تعالی ولا یصح جعل مملوک لمالک ملکا له لعدم حصول ملکیه شیء لمالک له لکونه من قبیل تحصیل الحاصل (الثالث) لغویه ایجابه علی الناذر بالنذر لعدم ترتب اثر علیه بعد وجوبه علیه بالاصل اذ الاثر الحاصل من الایجاب انبعاث المکلف نحو ایجاده و هو حاصل بالوجوب بالاصل فلا فائده فی بعثه الیه بالنذر.

وشیء من هذه الادله لا یثبت عدم انعقاد النذر المتعلق بالواجب (اما کون الایجاب بالنذر تحصیلا للحاصل) فلان الحاصل بالندر لیس عین الحاصل بالایجاب الاول الاصلی بل هو مثله

ويتفاوتان بالاصاله والعرض، حيث ان وجوب حجه الاسلام ثابت باصل الشرع ووجوب الحج النذري ثابت بالعرض، نعم يلزم من انعقاد النذر المتعلق بالواجب اجتماع المثلين وهما الوجوب الثابت للحج بالاصل والوجوب الثابت لـه بالنذر (ويجاب عنه) بامكان اجتماعهما مع اختلافهما بالرتبه كما هو الحق، حيث ان الوجوب الاصلي ماخوذ في موضوع الوجوب بالنذر، اذ النذر متعلق بما هو الواجب بالاصل، فالوجوب النذري متعلق بالوفاء بالنذر، والوفاء به متفرع على النذر تفرع كل عرض على موضوعه، والنذر متفرع على الواجب مثل تفرع وجوب الوفاء بالنذر على النذر، فوجوب الوفاء متأخر عن الوجوب الاصلي بمرتبتين، فلا اجتماع لهما في المرتبه، وباختلافهما في الرتبه ترتفع غائله اجتماع المثلين كما هو كذلك في اجتماع الضدين.

هذا مضافا "الى ان المثلين اذا كانا من مهيه قابله للشكبك ولم تكونا من مهيه متواطئه على ماهو مصطلح اهل المنطق فاجتماعهما لامانع فيه ولوكانا في رتبه واحده فان نتيجه اجتماعها تكون تاكد وجود المهيه وشدته كالبياض العارض على الجسم الابيض فان عروضه يورث شده البياض، وهكذا هيهنا فالوجوب الحاصل بالنذر يوجب تاكد الوجوب للواجب بالاصل و تحصل الفائده في تقويه البعث وتحقق انبعاث قوى لم يكن قبل النذر و ذلك مضافا "الى وجوب الكفاره على حنثه والغالب فيمن ينذر فعل الواجب هو ايجاد باعث قوى حتى لايترك الواجب الاصلي، وهذا لا مانع منه.

(واما الاستدلال بعدم القدره) فيجاب عنه اولا "بالنقض بالنذر على ترك الحرام مع جوازه وانعقاده ملاشبهه عندهم وقدورد فيه اخبار كثيره (ففي خبر زراره) عن الباقر عليه السلام كل يمين حلفت عليها ان "تفعلها بماله فيه منفعه في الدنيا والاخره فلاكفاره عليه و انما الكفاره في ان يحلف الرجل والله لاازنى والله لااشرب والله لااسرق والله لااخون واشباه هذا اولا اعصي ثم فعل فعليه الكفاره فيه، وغير ذلك من الاخبار (وثانيا") ان المستفاد من الالتزام التشريعي بفعل شيء اوتركه هو وجوب صرف القدره في فعله اوتركه، وهذا لايوجب سلب القدره عنهما، كيف، والقدره موضوع لوجوب صرفها في احدهما، فمع وجوب الشيء يكون قادرا "على اتيانه تكوينا "ومتمكن من اتيانه تشريعا فلايمنع لزوم الاتيان به تشريعا عن انعقاد نذر اتيانه لان نذره مؤكد لوجوبه و اما ماقيل في مقدوريه المنذور اذا تعلق النذر بالواجب بانه لوقلنا بخروج الواجب عن حيز القدره بوجوبه بمحرد الخطاب الاصلي به للزم من وجود الخطاب عدمه كما في تقرير درس بعض السادة الاعاظم فلعله ليس على ماينبغي لان انسلاب القدره عن متعلق الخطاب بسبب الخطاب لا ـ يوجب سقوط الخطاب عنه، بل اللازم منه هو عدم صحه خطاب اخر به، واما هو فمتعلقه مقدور في رتبه موضوع الخطاب و ان صار غير مقدور بالخطاب.

واما الاستدلال بكون الواجب ملكالله تعالى و دينا "له وانه لايصح جعل ملك لاحد ملكاله

ثانیا" بجعل اخر فلمافیه (اولا) من فساد المبنی ،اذلیس فی ایجابه تعالی الواجب علی عباده الا ایجابه تعالی و لزوم امتثال امره علی المکلف عقلا ،واما کون المامور به ملکاله تعالی او حقاله او دینا" علی نهج سائر التملیکات والحقوق والدیون فلم یقم علیه دلیل وان لم یکن فی اعتباره محذورلوقام علیه الدلیل (وثانیا") انه لاباس فی صیروره شیء متعلقا" لحق شخص واحد من جهتین اوازید و لیس ذلک بعادم النظیر کمافی حق الخیار الثابت فی بیع واحد بخیار المجلس والشرط و والحیوان مثلا" اذا اجتمعت اسبابها و تکون نتیجه اجتماعها جواز الاخذ ببعض منها عند سقوط البعض الاخر .

واما الاستدلال بلغویه الامربه من ناحیه النذر مع کونه مامورا" به بالخطاب الاصلی فبالمنع عنها اذیترتب علی الامر النذری تاکد الخطاب الاصلی وانبعاث المکلف بتاکده اذا کان بحیث لم یکن ینبعث بالخطاب الاصلی مجردا" عنه کماهوالمعلوم بالوجدان مع ترتب الکفاره علی مخالفته ، فالحق صحه نذرالواجب کمایصح نذرالمندوب .

(الامرالثانی) اذا نذران یحج حجه الاسلام کفاه حج واحدولایجب علیه حجان بل لایعقل التعدد لان المنذور هوالحج الاسلامی و هولایکون فی العمرالامره واحده و فی کشف اللثام دعوی الاتفاق علی کفایه الحج الواحد فی مفروض المسئله .

(الا مرالثالث) اذا ترک الناذر لحج الاسلام حتی مات وجب القضاء عنه من ترکته فیکون الحج الذی یقضی عنه بعد وفاته حجه الاسلام التی تعلق النذربها لوجوب اخراج حجه الاسلام من ترکته اذا لم یأت به فی حال حیوته بعداستقراره واطلاق النذر عن کونه فی سنه معینه فیکون حال الحج الذی یقضی عنه بعد وفاته کحجه الذی یاتی به فی حال حیوته فی کونه کافیا" عن حج الاسلام والنذر معا ،ویجب اخراج الکفاره لمخالفته النذر ویکون ذلک من اصل ترکته علی کلام قد تقدم الایماء الیه من ان کل واجب مالی هل یکون حاله کسائر دیون المیت اولا .

(الامرالرابع) اذاقید نذره بحجه الاسلام فی سنه معینه فاخرعنها وجب علیه الکفاره لمخالفته النذرو یجب علیه الاتیان بحجه الاسلام فی سنه اخری بعدها و فی کون مایأتی به فی سنه اخری قضاء عن الحج المنذور فی السنه المعینه التی لم یأت به فیها و جهان ،اقواهما الاول ،بناء علی وجوب قضاء النذرالمعین کمامر فی الامر الثالث الذی ذکرناه فی طی المسئله الثامنه ،ولامانع من قصد قضاء النذر عندالاتیان بحجه الاسلام فی سنه اخری لکونها حجه الاسلام التی نذرالاتیان بهافینوی بهاقضاء الحج النذری فی السنه المعینه ،نعم اذا اتی بحجه الاسلام فی سنه اخری لایتمکن من الاتیان بها ثانیا" قضاء عن النذر المعین .

(الا مرالخامس) اذا نذر حج الاسلام فی حال عدم الاستطاعه فلایخلوا مایکون المنذورهو حجه الاسلام مقیدا" بکونها فی حال عدم الاستطاعه اویکون معلقا علی حصولها اویکون مطلقا عن

التقیید بحال الاستطاعه اوعدمها ،والحکم فی الاول هوبطلان النذر لان حج الاسلام المفید بکونه فی حال عدم الاستطاعه غیر مقدور لکون وجوبه مشروطا بالاستطاعه ،اللهم الا علی ما استظهره المصنف (قده) من کون الحج الصادر عن غیر المستطیع هوایضا" حجـه الاسلام کما مر فی طی المسئله الخامسه والستین مع مـافیـه و فی الثانی هوصحه النذر و عدم وجوب تحصیل الاستطاعه بسبب النذر کما لایجب تحصیلها لاجل الحج ،وعلی الثالث ایضا" یصح النذرو یجب تحصیل الاستطاعه لاجـل النذرلکونه مطلقاعنها غیر مقید بهاکما هو واضح**مسئله (۱۵) لایعتبر فی الحج النذری الاستطاعه الشرعیه بل یجب مع القدره العقلیه خلافا للدروس ولاوجه لـه اذ حاله حال سائرالواجبات التی تکفیها القدره عقلا** الفرق بین الاستطاعه الشرعیه والعقلیه من وجهین (احد هما) یرجع الـی ناحیه الملاک بدخل الشرعیه منها فی ملاک متعلق التکلیف کحج الاسلام ،حیث ان الاستطاعـه الیه دخیله فی صیرورته ذاملاک فلاملاک للوجوب فی حج المتسکع ،والا ستطاعه العقلیه دخیله فی حسن الخطاب وصحه الطلب من المکلف ،حیث ان العقل یحکـم بقبح المطالبه عمن لایقدر علی الاتیان به (وثانیهما) یرجع الی ناحیه الخطاب ،حیث ان الشرعیه منها یوءخذ شرطا"فی موضوع الخطاب علی نحوالقضیه الشرطیه مثل قوله تعالی من أستطاع الیه سبیلا اویوءخذ موضوعا"للخطاب علی نحوالقضیه الحملیه مثل قول القائل المستطیع یجب علیه الحج اوالمسافر یجب علیه القصر ، واما العقلیه فلایوءخذ فی موضوع الخطاب بل یحکم به العقل عند حکم الشارع حکما الزامیا بفعل شیء اوترکه ، و یتعقب حکمه حکم الشارع بلاتقیید فی خطابه بالقدره مثل صل اولاتشرب الخمر بقوله ان قدرت ، فالمعتبر منها عقلا هومابه یصح المطالبه من العبد من حیث کونه قادرا "علی الامتثال سواءکان قادرا " علی الامتثال او علی تحصیل القدره علیه ولو بالف واسطه ، فالمعتبر فی قبح المطالبه عن العاجز هوالعجز بقول مطلق بان لایکون قادرا " اصلا " لابالقدره علی الفعل ولابالقدره علی تحصیل القدره ، والمعتبر فی الاستطاعه الشرعیه هـوماحدده الشارع فی اعتبارها لو کان منه تحدید کمافی الحج حیث حدد القدره المعتبره فیها بالزاد والراحله والتمکن منهما ، و مع عدم التحدید منه فالمدار علی صدق القدره عرفا ، و هذا التفاوت ینشاءمن ناحیه اختلاف الحاکم فی اعتبارها ، فالقدره العقلیه لمالم تکن دخیله فی ملاک متعلق الخطاب ویری العقل متعلقه ذاملاک فلاحرم یحکم بحسن الخطاب و لزوم امتثاله فیما اذا کان باب امتثالـه مفتوحا علی العبد بای نحو من الانحاء ، و ینحصر حکم قبح العقاب بالمطالبه عنه فیما اذا کانت ابواب الامتثال مسدوده علی العبد علی نحو الاطلاق ، و القدره الشرعیه لماکانت دخیله فی صیروره المتعلق ذاملاک فان کان الحدالمعین منها هوالدخیل فیحدده به ، و مع عدمـه فالمدار علی ماهوالقدره عندالعرف لکون الخطابات منزله علی ما یتفاهم منها عند العرف .

اذاتبین ذلک فنقول الخطاب المتعلق بموضوع ینقسم الی اقسام (منها) مایکـون ملاک

وجوب متعلقه مشروطا بالقدره فياخذها الشارع في موضوع خطابه (و منها) مالايكون وجوب متعلقه مشروطا ولم يوخذ في موضوع الخطاب لكن العقل يعتبر ها في حسن الخطاب ، و ماهو المعتبر عند العقل هوالقدره باى نحو تحققت في مقابل العجز المطلق عن الامتثال و في مثله يكون التكليف مع عدم القدره عن امتثاله فعليا لكنه غير منجز لعجز المكلف عن امتثاله (ومنها) مايكون ملاك وجوب الواجب مشروطا بالقدره كالحج الاسلامي لكن الشرط لوجوبه هوالقدره العقليه لاالشرعيه ، و هذا مثل النذر فان وجوبه مشروط بالقدره لكن لابالقدره الشرعيه بل التي يراها العقل قدره ، فهواى النذر متوسط بين الحج الاسلامي و بين سائرالواجبات ، اما ان القدره شرط لوجوب الوفاء بالنذر فلان وجوب الوفاء به تابع لما التزم به الناذر ، و من اتواضح ان النذر انما يتعلق بالفعل الاختيارى ، فيكون النذر مثل الطلب في اقتضائه تقييد متعلقه بالقدره.

(والسر في ذلك) ان التزام العاقل بشئ سواء كان التزاما "لله تعالى اوكان التزاما "لخلقه مثل الالتزامات في باب العقود والعهود فيما بين الناس بعضهم مع بعض، كل ذلك لايمكن ان يكون مطلقا " عن القدره في متعلق الالتزامات ، بل انما يتعلق الالتزام بالعمل المقدور بحيث يكون القدره شرطا " للالتزام ، و اما ان القدره هي القدره العقليه في مقابل العجز المطلق فلان الالتزام بالشي عند العرف و معاملاتهم لاتقييد فيه و في موارده الا بان لايكون عاجزا " فشرطيه القدره الشرعيه محتاجه الى دليل خاص كما ثبت ذلك في شرطيه القدره في وجوب حج الاسلام هذا مضافا " الى مايظهر من النص و الفتوى من عدم اعتبار ازيد من القدره العقليه في النذر و شبهه .

خلافا " لماعن ظاهر الدروس من كون المعتبر في الحج النذرى هي القدره الشرعيه ، قال (قده) والظاهر ان استطاعه النذر شرعيه لاعقليه ، فلونذر الحج ثم استطاع صرف ذلك الى النذر فان اهمل و استمرت الاستطاعه الى القابل و حبت حجه الاسلام ايضا " (انتهى) وظاهره توقف وجوب الحج النذرى على الاستطاعه الشرعيه مثل توقف وجوب حجه الاسلام عليها ويترتب على قوله تقديم الحج النذرى على حجه الاسلام لونذر الحج قبل الاستطاعه نذرا " مطلقا غير مقيد بسنه معينه ، و ظاهر الاصحاب تقديم حجه الاسلام عليه في هذه الصوره لان وجوبها على الفور بخلاف الحج النذرى فان مدته العمر ، كما ان مقتضى قوله هو عدم وجوب الحج النذرى عليه قبل حصول الاستطاعه الشرعيه .

(ولايخفى) ان ما اختاره مخالف للنص و الفتوى و لذا احتمل في الجواهر حمله على وجوب تقديم الحج النذرى اذا حصلت الاستطاعه الشرعيه من جهه ان النذر موجب لكون الحج دينا " عليه . والدين مانع من حصول الاستطاعه الشرعيه لحجه الاسلام و لوكان الدين موسعا" ويويده تفريعه على قوله (ان استطاعه النذر شرعيه) قوله فلونذر الحج ثم استطاع صرف ذلك

الی النذر (الخ) فان هذا التفریع لایلایم اعتبار الاستطاعه الشرعیه فی حج النذر ، بل المناسب له ان یقول : فعالم یصر مستطیعا " بالاستطاعه الشرعیه لایجب الحج علیه للوفاء بالنذر .

لکن هذا الاحتمال بعید عن عبارته (و کیف کان) فلوکان مراده (قده) من عباره الدروس ماهوالظاهر منها یرد علیه انه لاوجه له ، و الله العالم . مسئله (۱۶) اذا نذر حجا " غیرحجه الاسلام فی عامه و هومستطیع لم ینعقد الااذانوی ذلک علی تقدیر زوالها فزالت ، و یحتمل الصحه مع الاطلاق ایضا " اذا زالت حملا للنذره علی الصحه اذا نذر حجا فی عامه و هومستطیع غیر حجه الاسلام لم ینعقد لانتفاء القدره علیه بوجوب حجه الاسلام علیه فی عامه معینا " علی ماتقتضیه فوریه وجوبها ، فوجوبها مانع شرعی عن انعقاد النذر لان المانع الشرعی کالمانع العقلی فی ذلک فیبطل نذره لانه نذر مالایصح فعله ، هذا اذا قصد الحج النذری مع بقاء الاستطاعه بان کان نذره مقیدا " بالحج فی عام الاستطاعه غیر حجه الاسلام اذا بقیت الاستطاعه ، و اما لوقصد الحج مع فقد الاستطاعه صح النذر و یجب علیه الوفاء به لواتفق زوال الاستطاعه ، و لو نذر مطلقا ای خالیا " عن التقیید ببقاء الاستطاعه اوزوالها ففی المدارک انه یحتمل البطلان لانه نذر فی عام الاستطاعه غیر حجه الاسلام ، و یحتمل الصحه حملا للنذر علی الصحه .

(ولایخفی مافیه) لان مورد الحمل علی الصحه انما هوفیما اذا کان الشک فی صدور الصحیح من الفاعل اوالفاسد کما اذا شک فی کون الصادر منه هوالنذر المقید ببقاء الاستطاعه او المقید بزوالها ، حیث ان طبع الناذر فی نذره ان یکون قاصدا " للصحیح من النذر ، و اما اذا علم بخلو نذره عن قصد الحج النذری مع بقاء الاستطاعه اوزوالها ، فالصادر منه معلوم و انما الشک فی حکمه من جهه الشک فی کون مدار البطلان علی قصد النذر فی عامه مع بقاء الاستطاعه او کون مدار الصحه علی قصد النذر فی عامه مع زوالها ، فعلی الاول لایبطل ، لخلوه من مدار البطلان (وعلی الثانی) لایصح لخلوه عن مدار الصحه ، ومع خلو النذر عن القصدین یمکن صدور المنذور منه علی الوجه الصحیح ، و هو فیما اذا زالت منه الاستطاعه و یمکن صدوره علی الوجه الفاسد و هوفیما اذا بقیت الاستطاعه فیکون المنذور هوالجامع بین المشروع وغیره ، فربما یقال حینئذ کما فی المستمسک بان النذر الجامع بین المشروع و غیره فاسد لان الجامع بینهما غیر مشروع لانطباقه علی غیر المشروع .

والحق ان یحکم بصحته لان هذا الجامع مع زوال الاستطاعه فی عامه واقعا لاینطبق الا علی المشروع و ان کان النذر متعلقا بالجامع ، لکن الجامع مع زوال الاستطاعه واقعا ینحصر فرده بالمشروع کما انه مع بقائها ینحصر فی غیر المشروع ، فیصح ان یقال بصحته اذا زالت الاستطاعه و ان لم یعلم بها حین النذر ، لکن زوال الاستطاعه بعده یکشف عن صحته حال وقوعه .

مسئله (۱۷) اذا نذر حجا " فی حال عدم الاستطاعه الشرعه ثم حصلت فان کان موسعا "

او مقیدا " بسنه متاخره قدم حجةالاسلام لفوریتها و ان کان مضیقا بان قیده بسنه معینه و حصل فیهاالاستطاعه اوقیده بالفوریه قدمه و حینئذ فان بقیت الاستطاعه الی العام القابل وجبت والافلالان المانع الشرعی کالعقلی و یحتمل وجوب تقدیم النذر و لو مع کونه موسعا لانه دین علیه بناء علی ان الدین و لوکان موسعا " یمنع عن تحقق الاستطاعه حصوصا مع ظن عدم تمکنه من الوفاء بالنذر ان صرف استطاعته فی حجةالاسلام .

اذا نذرحجا فی حال عدم الاستطاعه ثم حصلت لهالاستطاعه الشرعیه فلاتخلو عن صور (الاولی) ما اذا کان متعلق النذر موسعا " غیر مقید بسنه اوکان مقیدا " بسنه متاخره عن عام حصول الاستطاعه ، ولااشکال فی تقدیم حجه الاسلام حینئذ لعدم مزاحمه شیء لها ، فبما ان وجوبها فوری یجب الاتیان بها فی اول عام الاستطاعه (الثانیه) ان یکون النذر مقیدا " باتیان متعلقه فورا " بمجرد حصول الاستطاعه (الثالثه) ان یکون النذر مقیدا " باتیان متعلقه فی سنه معینه واتفق تحقق الاستطاعه فی تلک السنه ، و قد حکم فی المتن بوجوب تقدیم النذر فی هاتین الصورتین لکون وجوب حجةالاسلام مقیدا " بالاستطاعه ، و وجوب الوفاء بالنذر مانع من تحققها فان المانع الشرعی کالمانع العقلی ، و قدتقدم تفصیل الکلام فی ذلک فی المسئله ۳۱ من مسائل فصل الاستطاعه ، و انه بحصول الاستطاعه هل یبطل النذر اولاوعلی تقدیر صحته هل یقدم علی حجةالاسلام اولا ، و قد اختار المصنف (قده) هناک تبعا " لصاحب الجواهر و غیره عدم بطلان النذر و تقدیمه علی حجةالاسلام فراجع الجزء الحادی ص ۳۸۴ .

ثم انه علی القول بتقدیم النذر فلو اتی بالحج المنذور فی عام الاستطاعه وبقیت استطاعه جدیده الی العام القابل وجب الاتیان بحجةالاسلام والا لم یجب ، لعدم تحقق الاستطاعه لها امافی العام الاول ملتقدیم النذر علیه و اما فی السنه التی بعدها فلعدم حصول الاستطاعه .

و اما ما احتمله فی المتن اخیرا " من مانعیه النذر المطلق لوجوب حجةالاسلام من جهه کونه دینا " و ان الدین ولوکان موسعا " او موجلا مانع من تحقق الاستطاعه الشرعیه فقد تقدم فی المسئله الخامسه عشر من هذا الفصل ان هذا هوالذی ابداه فی الجواهر فی عباره الدروس و قال بامکان ان یکون مراده وجوب تقدیم الحج النذری بصیرورته دینا " ، والدین ولوکان موسعا مانع من حصول الاستطاعه الشرعیه ، کما انه قدمر منا التحقیق فی عدم منع الدین الموسع عن تحقق الاستطاعه و لاسیما مع الظن بالتمکن من ادائه عند حلول اجله ، و ان المانع هو الدین المعجل مع مطالبه الداین و عدم رضاه بالتاخیر ، فراجع المسئله السادسه عشر من مسائل فصل الاستطاعه فی الجزء الحادی عشر ص ۳۴۵ .

مسئله ۱۸ اذا کان نذره فی حال عدم الاستطاعه فوریا " ثم استطاع واهمل عن وفاء النذر فی عامه وجب الاتیان به فی العام القابل مقدما " علی حجةالاسلام و ان بقیت الاستطاعه الیه

لوجوبه علیه فورا " ففورا " فلایجب علیه حجةالاسلام الابعد الفراغ عنه لکن عن الدروس انه قال بعدالحکم بان استطاعه النذر شرعیه لاعقلیه فلونذر ثم استطاع صرف ذلک الی النذر فان اهمل و استمرت الاستطاعه الی العام القابل وجب حجةالاسلام ایضا ، ولاوجه له ، نعم لوقید نذره بسنه معینه و حصل فیها الاستطاعه فلم یف به و بقیت استطاعته الی العام القابل امکن ان یقال بوجوب حجةالاسلام ایضا " لان حجةالنذری صارقضاء موسعا ففرق بین الاهمال مع ـ الفوریه والاهمال مع التوقیت بناء علی تقدیم حجةالاسلام مع کون النذر موسعا "

النذر المضیق اما یکون لاجل تقیده بالفوریه بان نذر الاتیان بالمنذور فورا " ، او یکون لاجل تقیده بسنه معینه ، فان اهمل فی الصوره الاولی وجب الاتیان به فی السنه الثانیه ایضا " فورا " لعدم سقوط النذر بالاهمال فی سنه النذر لعدم تقیید المنذور بها و لکن لایرتفع فوریه المنذور بالاهمال ، ویترتب علی ذلک عدم وجوب حجةالاسلام مادام لم یات بالحج النذری بناء علی ماتقدم فی المسئله السابقه من تقدیم الحج النذری علی حجةالاسلام لوکان النذر مضیقا " لاجل تقیده بالفوریه مع تقدم النذر علی الاستطاعه .

و ان شئت قلت ان مایاتی به من الحج المنذور بعدالاهمال هوبعینه الحج المنذورلعدم تقیده بالسنه الاولی و ان کان الواجب علیه اتیانه فیهالاجل وجوب الفوریه ، و لازم ذلک وجوب الاتیان به فی السنه الثانیه و مع عدمه فی الثالثه ، و هکذا خفطا " للفوریه ، هذا هو ـ الصواب .

لکن المصرح به فی الدروس وجوب الحج الاسلامی فی السنه الثانیه اذا اهمل الاتیان بالحج المنذور فی السنه الاولی ، و مقتضاه تعارض الحج النذری والاسلامی فی السنته الثانیه فهل یقدم حینئذ الحج النذری اوالحج الاسلامی تعیینا اوبتخیر ، وجوه .

ولکن لاوجه لماذکره (قده) فانه بعد فرض منع فوریه وجوب الحج النذری عن حصول الاستطاعه للحج الاسلامی تکون فوریه وجوبه فی السنه الثانیه ایضا مانعه من حصولها فیها ، و هکذا مالم تفرغ ذمته من الحج النذری (قال الشهید الثانی) فی المسالک : ولواهمل حجه النذر فی العام الاول الی القابل قال فی الدروس تفریعا " علی مذهبه : و جبت حجه الاسلام ایضا " (ویشکل) بان المعتبر فی الاستطاعه کون المال فاضلا " عمایحتاج الیه معاقد تعلق فی ـ الذمه من الدین و نحوه مایقوم بالحج ، و اذا حکم بتقدیم النذر واعتبار الاستطاعه فیه فمونته حینئذ بمنزله الدین (انتهی ما فی المسالک) .

و قال فی الروضه بعد ماینقل عن الدروس تفریعا " علی مذهبه ماعبارته : ویشکل بصیرورته حینئذ کالدین فیکون من المونه (انتهی) ومراده (قده) منع وجوب حجةالاسلام علیه مالم تفرغ ذمته عن الحج النذری ، و هو کذلک ، هذا کله فی المضیق لاجل تقییدالنذر بالفوریه .

و اما فی الثانی اعنی المضیق لاحل تقییده بسنه معینه ، فان اهمل ولم یات به فیها یجب علیه قضائه لضرورته لاجل التقیید بالسنه المعیه موقتا " فیجب علیه القضاء بناء علی ما تقد من وجوب القضاء فی النذر المعین کما فی المسئله الثامنه من هذا الفصل ، لکن وجوب قضائه لیس مثل اداءه موقتا " بوقت معین فیکون من قبیل الواجب الذی یجب اتیانه فی العمر ، فعلم القول بتقدیم حجه الاسلام علی النذر الموسع یجب تقدیمها ، وعلی مذهب الشهید فی الدروس من تقدیم النذر المطلق علی حجه الاسلام یجب تقدیم قضاء الحج النذری علیها ایضا ، والله العالم .

مسئله (۱۹) اذا نذر الحج و اطلق من غیر تقیید بحجه الاسلام و لابغیره وکان مستطیعا او استطاع بعد ذلک فهل یتداخلان فیکفی حج عنهما اویجب التعدد اویکفی نیه الحج النذری عن حجه الاسلام دون العکس، اقوال اقواها الثانی لاصاله تعدد المسبب بتعدد السبب ، والقول بان الاصل هو التداخل ضعیف ، و استدل للثالث بصحیحتی رفاعه ومحمد بن مسلم عن رجل نذر ان یمشی الی بیت الله فمشی هل یجزیه عن حجه الاسلام ، قال علیه السلام نعم ، وفیهما ظاهرهما کفایه الحج النذری عن حجه الاسلام مع عدم الاستطاعه و هو غیر معمول به ، و یمکن حملهما علی انه نذر المشی لا الحج ثم اراد ان یحج فسئل عن انه هل یجزیه هذا الحج الذی اتی به عقیب هذا المشی ام لا فاجاب بالکفایه نعم لو نذر ان یحج مطلقا ای حج کان کفاه عن نذره حجه الاسلام بل الحج النیابی و غیره ایضا لان مقصوده حینئذ حصول الحج منه فی الخارج بای وجه کان .

اذا نذر الناذر الحج فاما ان ینوی حجه الاسلام اوینوی غیرها او یطلق بان لاینوی شیء منهما ولایقصد لاحجه الاسلام و لاغیرها اویعم ، بان ینذر الاتیان بالحج بای حج اتفق ، فصور المسئله اربع تقدم حکم الاولی منها فی المسئله الرابعه عشر و حکم الثانیه منها فی المسئله السادسه عشر والسابعه عشر و بقی حکم الصورتین الاخیرتین منهما و هما صوره اطلاق النذر صوره عمومه ، و اشار الیهما فی هذه المسئله .

اما صوره الاطلاق فاذا کان الناذر مستطیعا "او استطاع بعد النذر ففی تداخل الحج النذری والاسلامی و جواز الاکتفاء بحج واحد عنهما ، اوعدمه و وجوب التعدد ، اوجواز الاکتفاء بالحج النذری و عدم وجوب الاتیان بغیره علی من علیه غیره و عدم جواز الاکتفاء بالحج الاسلامی عن الحج النذری و وجوب الاتیان به اذا اتی بالحج الاسلامی نظیر عدم جواز الاکتفاء الاتیان بغسل غیر الجنابه عن غسلها و وجوب الاتیان بغسلها مع الاتیان بغیره (وجوه) بل اقوال اولها مختار صاحب المدارک و المحکی عن الذخیره و حکی عن الشیخ ایضا ، و استدل له فی المدارک باصاله التداخل ، و قال لصدق الامتثال بالفعل الواحد علی حد ماقیل فی تداخل الاغسال

فان من اتی بالحج بعد الاستطاعه یصدق علیه انه امتثل الامر الوارد بحج الاسلام والامر الوارد بوفاء النذر (والمحکی عن الخلاف) والسرائر و الفاضلین و الشهیدین و غیرهم هو الثانی ـ اعنی عدم التداخل مطلقا ، و نسبه فی المدارک الی الاکثر ، بل فی الجواهر انه المشهور ، وعن الناصریات الاجماع علیه (و استدل له) باصاله عدم التداخل مطلقا سببیا "او مسببیا "الاما قام الدلیل علیه مثل ماقام الدلیل علی التداخل السببی فی موجبات الحدث الاصغر فی باب ـ الوضوء ، او علی التداخل المسببی فی اسباب الحدث الاکبر فی باب الغسل علی مافصل فی ـ الاصول و اشرنا الیه فی مبحث الوضوء و الغسل .

(و اورد علیه فی المدارک) بما لفظه : و هو احتجاج ضعیف فان هذا الاقتضاء انما یتم فی الاسباب الحقیقیه دون المعرفات الشرعیه ، و لذا حکم کل من قال بانعقاد نذر الواجب بالتداخل اذا تعلق النذر بحج الاسلام من غیر التفات الی اختلاف الاسباب (انتهی)

(ولایخفی مافیه) فان هذه الکلمه المشهوره عندهم من ان علل الشرع معرفات تستعمل فی موردین (احدهما) ملاکات الاحکام و مناطات الجعل التی هی الباعثه لامریه الامر والعله ـ الغائیه المترتبه علی الجعل بحسب الوجود العینی (الثانی) مورد موضوعات الاحکام ومایکون الحکم مجعولا "عنده المسمی بالشرط والموضوع والسبب کدخول الوقت لوجوب الصلوه والحدث لوجوب الطهاره والعقد لحصول النقل و الانتقال وامثال ذلک (واما المعرف) فهو مایفید وجوده تصور شیء اخر سواء کان علته او معلوله اوامرا " خارجیا " جعل بالوضع مفیدا " لتصور شیء کالنصب مثلا (ولایخفی) ان العله بشیء من الاطلاقین لاتکون معرفا " صرفا ، اما بالنسبه الی مناطات الاحکام فلانها علل تکوینیه و موثره حقیقه فی جاعلیه الجاعل ، فهی علل غائیه حقیقه واما بالنسبه الی موضوعات الاحکام فلانها لیست مفیده لتصور الاحکام حتی یقال بکونها معرفات و ان لم تکن موثره فی الحکم بمعنی کونها جاعله له اوعله غائیه له ، بل یکون الحکم مجعولا " من جاعله عند تلک الشرائط و الموضوعات علی نهج القضایا الحقیقه و توضیح ذلک یزید مما ذکر موکول الی الاصول ، فالکلمه المعروفه عنهم من ان علل الشرع معرفات لاصحه لها ، و اول من ابداها فخر المحققین (قده) و ارتضاه الفحول .

و اما استشهاد المدارک فی قوله : و لذا حکم کل من قال بانعقاد نذر الواجب بالتداخل (الخ) فهو غریب لکونه اجنبیا "عن التداخل ، لان النذر تعلق بنفس ماهو الواجب ، وصحته تقتضی الوفاء به باتیان نفس ماهو الواجب ، و مورد التداخل هوما اذا کان هناک شیئان کل واحد منهما متعلق لامر غیر امر الاخر مثل غسل الجنابه و غسل المس مثلا " و المکلف یجمعهما فی مصداق واحد ، و معلوم ان نذر الواجب کنذر حجه الاسلام علی تقدیر صحته لیس من هذا القبیل .

والمحکی عن نهایه الشیخ و التهذیب هو التفصیل بین نیه الحج النذری ونیه الحج الاسلامی

بکفایه نیه النذری عن الاسلامی دون العکس، و استدل لکفایه نیه النذری عن الاسلامی بصحیح محمدبن مسلم عن الباقر علیه السلام عن رجل نذر ان یمشی الی بیت الله الحرام فمشی هل یجزیه عن حجه الاسلام قال علیه السلام : نعم (وصحیح رفاعه) المروی فی الکافی و التهذیب عن رجل نذران یمشی الی بیت الله الحرام فمشی هل یجزیه عن حجه الاسلام قال علیه السلام نعم ، قلت ارایت ان حج عن غیره ولم یکن له مال و قدنذران یحج ماشیا " ایجزیه ذلک عنه من مشیه ، قال علیه السلام : نعم .

و ظاهر السئوال الثانی فی هذا الخبر انه ان حج عن غیره نیابه اوتبرعا "فیما اذالم یکن له مال ولم یکن مستطیعا و قدنذران یمشی الی الحج فمشی و اتی بالحج عن غیره فسئوال رفاعه انه هل یسقط عنه المشی الی الحج ثانیا " و یکفی هذاالمشی عن المشی المنذور (قال المجلسی قدس الله سره) فی شرح الکافی : و مرجع هذاالقول الی التداخل مطلقا و انما لم یکن الحج المنوی به حج الاسلام خاصه مجزیا "عن الحج المندوب لان الحج انما ینصرف انی النذربالقصد بخلاف حج الاسلام فانه یکفی فیه الاتیان بالحج (انتهی) والیه یشیرفی الجواهر بمانسبه الی القیل من ان العام لماکان عام حج الاسلام انصرفت النیه الیه الا ان یتعین فی عامه (انتهی ما فی الجواهر)

و توضیحه ان العنوان الماخوذ فی المامور به قدیکون ممایعتبر قصده فی قصدالمامور به لکی یکون الماتی به هوبعینه ماتعلق به الامر حتی یحصل به الاجزاء و ذلک کعنوان الظهر اوالعصر، فلواتی باربع رکعات بلاقصد عنوان احدهمالم یقع شیء منهما ، و قدیکون ممالایعتبرقصده فی قصدالمامور به لکن یکون قصد ضده مضرا " بقصده و لعل القصر والاتمام من هذاالقبیل ،فلونوی صلوه الظهر مثلا بلاقصد کونهاتماما " او قصرا " ثم اتمها علی ماهو وظیفته منهما کانت مجزیه ، بخلاف ما اذا نوی القصر فی موضع الاتمام او بالعکس فلاتصح ، لکون قصد الضد مبطلا " لانه مغیرللنوع ،وقدلایعتبر ذلک ایضا فیکون قصد ضده غیر مخل بالصحه کما اذا قصدالصلوه جماعه فبان عدم وقوعها من جهه اختلال بعض شرائطها فاذا قلنا بوقوع الصلوه فرادی اذا اتی بوظیفتها لم یکن قصد ضدها منافیا لصحتها فرادی .

(اذا تبین ذلک فنقول) عام الاستطاعه متعین للحج الاسلامی مثل تعین شهر رمضان لصومه والحج النذری لایتعین فی عام الاستطاعه لعدم معین له لکون المفروض اطلاق النذر من حیث تعیین کونه حجه الاسلام ولاکونه غیرها و من حیث کونه فی عام الاستطاعه او غیره ، فاذا قصد حجه الاسلام فلادلیل علی انصراف نیته الی الحج النذری ایضا لیتداخلا بخلاف مالونوی الحج النذری فانه ینصرف الی حجه الاسلام لکون عام الاستطاعه متعینا " فی الحج الاسلامی لمادل علی فوریته و عدم جواز تاخیره عن عام الاستطاعه .

(ولا یخفی) ان هذا التفصیل متوقف علی القول بالتداخل مطلقا اذ المراد بالتداخل انما هو الاتیان بامور متعدده من نوع واحد کالغسل مثلا قد تعلق بها الاوامر المتعدده بعناوین واسباب مختلفه فیاتی بمصداق واحد من النوع بنیه الجمیع فیما یتوقف علی قصد کل واحد منها و علی قصد بعضها فیما لا یتوقف علی قصد الجمیع ، ففی المقام اذا قصد الحج النذری لا یحتاج الی قصد حجه الاسلام ، و اذا قصد حجه الاسلام یحتاج الی قصد الحج النذری و کلاهما یتوقفان علی القول بصحه التداخل فی المسئله کما لا یخفی .

(وکیف کان) فقد اورد علی الاستدلال بالصحیحین بوجوه (منها) ما افاده فی المتن من ان ظاهر هما کفایه الحج النذری عن حجه الاسلام مع عدم الاستطاعه و هو غیر معمول به (و منها) ما عن کشف اللثام من حملهما علی نذر المشی الی الحج لا الحج ماشیا " ثم اذا مشی للحج نوی ان یحج حج الاسلام فیسئل عن اجزائه فاجاب علیه السلام بالکفایه ، و لا شبهه فی کفایته ، وهذا الحمل لا باس به سیما فی صحیح رفاعه بقرینه ما فی ذیله الذی قد اوضحناه (ومنها) ما عن العلامه فی المختلف من حملهما علی نذر حج الاسلام ، و هو ایضا بعید لا قرینه فی الصحیحین علیه .

والاقوی هو القول الثانی و هو القول بعدم التداخل کما علیه الاکثر و نسب الی المشهور ، و ذلک لان تعدد السبب یقتضی تعدد المسبب ، لظهور کل سبب فی کونه سببا " مستقلا ، و لا فرق فی ذلک بین ان یعبر بالقضیه الحملیه مثل ان یقال : المستطیع یجب علیه الحج والناذر للحج علیه الحج او بالقضیه الشرطیه کان یقال لیحج من استطاع الحج اولیحج من نذر الحج : فیکون المقام بعینه مثل قوله اذا افطرت فکفر و اذا ظاهرت فکفر (و اما ما فی المستمسک) من ان سببیه النذر للموجود المستقل و عدمها تابعه لقصد الناذر فاذا فرض انه قصد مطلق الطبیعه کفی فی البناء علی التداخل (فمدفوع) بانه فرق بین مطلق الطبیعه والطبیعه المطلقه ، و مفروض المقام هو الاول و هو تعلق النذر بطبیعه الحج لا الطبیعه الساریه المقیده بالاطلاق فینتج نتیجه الطبیعه المهمله ، ولا ینبغی التامل فی احتیاج الاجتزاء بالتداخل الی الدلیل والا فمقتضی القاعده عدم جوازه ، نعم ما ذکره یتم فی صوره عموم النذر وهی (الصوره الرابعه) اعنی ما اذا نذر ان یحج ای حج کان سواء کان حج الاسلام او غیره بمعنی انه صرح بالاطلاق فانه یجتزء بحجه الاسلام عن الحج النذری ، و فی الاجتزاء عنه بالحج النیابی و غیره یتبع قصده فیحتاج الی احراز کون مقصوده حصول الحج منه فی الخارج بای نحو کان ، والظاهر ظهور کلمه ای حج کان فی صیغه نذره فی کون مقصوده ذلک ، والله العالم .

مسئله (۲۰) اذا نذر حال عدم استطاعته معلقا علی شفاء ولده مثلا فاستطاع قبل حصول المعلق علیه فالظاهر تقدیم حجه الاسلام ، ویحتمل تقدیم المنذور اذا عرض حصول المعلق علیه قبل خروج الرفقه مع کونه فوریا بل هو المتعین ان کان نذره من قبیل الواجب المعلق .

اذا نذر حال عدم استطاعته نذرا " معلقا علی شرط فلا یخلوعن صور (الاولی) ان تحصل له الاستطاعه قبل حصول المعلق علیه و قبل خروج الرفقه ، ففی تقدیم الحج الاسلامی حینئذ بصیرورهوجوبه فعلیا قبل فعلیه وجوب الحج النذری لتوقف فعلیه وجوبه علی تحقق المعلق علیه او تقدیم الحج النذری لتقدم انشائه علی فعلیه وجوب الحج الاسلامی (و جهان) ربما یقال بالاول لان وجوب الحج الاسلامی مشروط بالاستطاعه کاشتراط وجوب الحج النذری بحصول ـ المعلق علیه ، فکلاهما من قبیل الواجب المشروط، لکن شرط وجوب الحج الاسلامی قد حصل قبل حصول شرط الحج النذی ،فالتزاحم بینهما من قبیل التزاحم بین الواجب الفعلی والواجب ـ المشروط، و من المعلوم عدم المزاحمه بینهما بل التقدم للواجب الفعلی (وربما یقال) بتقدیم الحج النذری اذا عرض حصول المعلق علیه قبل خروج الرفقه لان حصوله قبل خروجها کاشف عن عدم الاستطاعه من اول الامر (والاقوی هوالاول) وهوتقدیم حجه الاسلام .

و اما ما فرضه فی المتن من حصول المعلق علیه النذر قبل خروج الرفقه فلعله مبنی علی ماذهب الیه المشهور من ان المدار فی فعلیه وجوب الحج الاسلامی علی وصول زمان خروج ـ الرفقه فی القافله الاولی سواء کان فی اشهر الحج اوقبلها وسواء تمکن من السیر معهم ام لا خلافا " لمختار المصنف (قده) من کون المدار علی التمکن من السیر سواء کان قبل زمان خروج الرفقه او بعده و سواء کان فی اشهر الحج اوقبلها ، و قد تقدم البحث عن ذلک مستوفی فی المسئله ٢٣ من مسائل الاستطاعه فکان المصنف (قده) تکلم علی ماذهب الیه المشهور .

(الصوره الثانیه) ما اذا حصلت الاستطاعه قبل حصول المعلق علیه النذر بعد حصول ـ الاستطاعه ، و مقتضی ما اخترناه فی الصوره الاولی هوتقدیم حجه الاسلام فی هذا الصوره بطریق اولی ، وعلی احتمال تقدیم الحج النذری فی الصوره الاولی ففی تقدیمه علی حجه الاسلام فی هذه الصوره ایضا " و عدمه و جهان ، ظاهر المصنف (قده) هوالاخیر حیث یفرض عروض حصول المعلق علیه قبل خروج الرفقه ، والاقوی هوالاول لان المدار فی تقدیم الحج النذری علی حجه الاسلام فی الصوره الاولی اعنی ما اذا عرض حصول المعلق علیه قبل خروج الرفقه هو کاشفیه حصوله قبله عن عدم تحقق الاستطاعه للحج من اول الامر لان المعتبر منها هوالاستطاعه الباقیه الی اخر اعمال الحج و بعروض حصول المعلق علیه قبل خروج الرفقه ینکشف عدمها ای الاستطاعه الممتده الی اخر الاعمال من اول الامر بل کانت استطاعته غیر باقیه الی اخر الاعمال ، ولا ـ یخفی ان فی کشف حصول المعلق علیه النذر عن عدم الاستطاعه لایفرق بین حصوله قبل خروج الرفقه او بعده فمع کونه بعده یکشف ایضا عن عدم حصول الاستطاعه بالمعنی المذکور من اول الامر .

(الصوره الثالثه) ما اذا کان تعلیق النذر علی حصول ما علق علیه علی نحو الواجب ـ

المعلق بان کان الالتزام النذری مثل انشائه غیر معلق علی شیء و کان التعلیق فی المنذور و هوفی المقام الحج المقید بحصول المعلق علیه فیکون وجوبه فعلیا قبل حصول المعلق علیه و انما التعلیق فی الواجب و هوالحج عندحصول المعلق علیه ، والمختار عندالمصنف (قده) هو تعین تقدیم الحج النذری علی حجةالاسلام لفعلیه وجوبه عندانشائه و عدم انتظار حصول ـ المعلق علیه فی فعلیته علی ماذهب الیهالمصنف من تصویر الواجب المعلق جسما تقدم تفصیله فی المسئله ۳۲ من مسائل الاستطاعه فی المجلد الحادی عشر ص ۳۹۰ و قدبینا فی تلک المسئله ان الحق امتناع تصویر الواجب المعلق و ان الحق تعلیق النذر علی المعلق علیه نحو تعلیق وجوب الشیء علی المعلق علیه فی الواجب المشروط غایه الامران المعلق علیه فی النذر هو ـ الالتزام النذری الموضوع لوجوب الوفاء شرعا و فی الواجب المشروط هوالوجوب . **مسئله (۲۱) اذا کان علیهحجةالاسلام والحج النذری ولم یمکنه الاتیان بهما اما لظن الموت اولعدم التمکن الامن احدهمافقی وجوب تقدیم الاسبق سببا " اوالتخییر او تقدیم حجةالاسلام لاهمیتهاوجوه اوجهها الوسط و احوطها الاخیر و کذا اذامات و علیه حجتان و لم تف ترکته الالاحدهما و اما ان وفت الترکه فاللازم استیجار هما ولو فی عام واحد .**

فی هذا المسئله امور (الاول) لابداولا من ان یفرض فعلیه وجوب الحجین الحج الاسلامی والحج النذری علی وجه لایکون وجوب احدهما رافعا " لموضوع الاخر بان لایکون وجوب الحج المنذور رافعا للاستطاعه الشرعیه التی هی موضوع لوجوب الحج الاسلامی ولا وجوب الحج ـ الاسلامی رافعا " لوجوب الحج النذری بان کان وجوبه مستلزما لمرجوحیه الحج المنذور حین عمله علی ماقیل ، بل کان کلا الحجین واجبین بالوجوب الفعلی مثل انقاذ الغریقین الاان المکلف لایتمکن من الجمع بینهما ، و یمکن ان یتصور ذلک فیما اذا لم یکن وقت الحج النذری موقتا " بوقت معین ولکنه کالحج الاسلامی کان فوریا " علی نحو الحج الاسلامی فورا " ففورا " والافمع اطلاق وقته بلاتقییده بالفوریه اوتقییده بوقت متاخر عن عام لاستطاعه یجب تقدیم الحج الاسلامی و به یرتفع موضوع وجوب الحج النذری و هوالقدره علی الاتیان به ومع تحدیدهما بوقت واحد یدخل فی المسئله الثالثه والثلاثین من مسائل الاستطاعه فیما اذا نذر زیاره عرفه قبل حصول الاستطاعه ، حیث قدعرفت ان احدهما یزیل وجوب الاخر بازاله شرط وجوبه اوشرط صحته ، و یمکن ان یتصور فی المقام ان ینذرالحج مطلقا غیر موقت بوقت معین ولابقید الفوریه و وجوب حجةالاسلام علیه فیما اذا استقر وجوبها علیه سابقا " حتی تجب علیه ولو متسکعا .

(الامرالثانی) اذا وجب علیه الحج الاسلامی و النذری کلاهما وجوبا " فعلیا منجزا ولم یصح تیانهما معافی حج واحد علی سبیل التداخل و لم یمکنه الاتیان بهما اما لضیق الوقت بظن الموت و اما بعدم التمکن الامن احدهما لعدم سعه فی المال ، ففی وجوب تقدیم الاسبق

منهما سببا " ولوكان الاخر اهم ، او تقديم الاهم منهما ولولم يكن اسبق سببا " ، اوالتخيير بينهما (وجوه) اقواها اوسطها ، اما نفی الترجيح بالاسبقيه فلعدم الدليل عليه لاشرعا ولاعقلا كمافی نظائر المقام مماثبت اشتغال الذمه بالمتعدد من الامور مثل اشتغال الذمه بالزكوه والخمس والكفارات و ديون الناس ولوكانت مختلفه فی تعلقها بالذمه بحسب الزمان ، و كذلک فی غير المالیات كاشتغال الذمه بقضاء شهر رمضان من هذه السنه والسنه التی قبلها فيجوز تقديم قضاء المتاخر زمانا " الا ان يقوم دليل علی الترتيب بينها كقضاء الصلوات اليوميه بناء علی القول بوجوب الترتيب فی الفوائت ، و من الواضح عدم ورود دليل علی تقديم احد الحجين السابق سبب وجوبه بالزمان ، فيبقی الترجيح بالاهميه لحكم العقل بتقديم الاهم اذا دار الامر بينه و بين المهم ، فيقع الكلام فی تعيين الاهم فی المقام ، فقديقال بانه حجه الاسلام لاجل ماورد من الوعيد الشديد فی تركها وتاخيرها ولان وجوبها ثابت بالاصاله و وجوب الحج النذری ثابت بالعارض ، اولاحل ان وجوبها فوری علی نحو فورا " ففورا " ، و قديقال بتقديم الحج النذری لثبوت الكفاره فی تركها و لاكفاره فی ترک حجه الاسلام .

(وانت خبير) بضعف المرجحات المذكوره فی طرفی المسئله سوی ماورد من التشديد و الوعيد فی حجه الاسلام ، اما الوجوب بالاصاله فلايوجب الترجيح اذا لم يكن ملاک الواجب بالاصاله اهم من الواجب بالعارض ، و اما فوريه حجه الاسلام فتصلح للترجيح اذا لم يكن الحج النذری ايضا "فوريا " اومقيدا " بسنه صادفت حصول الاستطاعه فيها ، واما ترجيح الحج النذری من جهه الكفاره (ففيه) اولا " ان الكفاره انما تثبت اذا كان مخالفه النذر لاعن عذر و حصول التزاحم فی المقام من الاعذار فانه موجب للتخييران لم يكن مرجح لاحد الطرفين ، و ثبوت التخيير منافٍ مع ثبوت الكفاره ، فمجرد ثبوت الكفاره فی النذر و عدمها فی حجه الاسلام لايكون مرجحا وذلک لسقوط الكفاره بالتزاحم علی كل حال (و ثانيا) ان ثبوت الكفاره فی واجب وعدمها فی واجب اخر لايوجب اهميه مافيه الكفاره ، فان الكفاره انما تثبت لجبران المخالفه ومن الممكن ان يكون النقص الحاصل من بعض المعاصی غيرقابل للجبران كمايشعر به التعبير فی ترک الحج فی قوله تعالی و من كفر فان الله غنی عن العالمين ، فان التعبير بالكفر فی ترک الحج وانه تعالی غنی عن العالمين يشعر بعظمه المعصيه و ان الله سبحانه معرض عن تارک الحج لايريد اصلاح مخالفته ولاجبران معصيته ، و نظيره ثبوت الكفاره فی الصيد حال الاحرام فی المره الاولی وعدم ثبوتها اذا عاد المحرم و ان العود الی الصيد ليس فيه كفاره لعدم قابليه للعائد الی هذه المعصيه للتخفيف عن عذابه و عقابه و يشعر به قوله تعالی و من عاد فينتقم الله منه علی ما هوالمشهور فی تفسير الايه .

(وبالجمله) فمجرد ثبوت الكفاره لايثبت اهميه ملاک الحكم ، والذی يقوی فی النظر هو

تقدیم حجه الاسلام لما عرفت من اهتمام الشارع بها فی الکتاب والسنه ، ولا اقل من کونها محتمل الاهمیه ، حیث ثبت فی الاصول فی باب التزاحم ان احتمال الاهمیه فی احد المتزاحمین کاف فی ترجیحه ، و معنی احتمال الاهمیه هو القطع بعدم اهمیه احد المتزاحمین و احتمال الاهمیه فی الاخر ، والمقام کذلک لما عرفت من عدم دلیل علی کون الحج النذری اهم و ورود مایمکن الاستدلال به فی اهمیه حجه الاسلام ، فالعقل یحکم بتقدیمها ، والله العالم .

(الامر الثالث) لومات وعلیه حجتان : حجه الاسلام وحج النذر فعلی القول بخروج الحج النذری من الثلث والحج الاسلامی من الاصل فمع وفاء الترکه بالجمیع فلا اشکال ، و مع عدم الوفاء بهما یقدم الحج الاسلامی لانه الدین و النذری فی حکم الوصیه لثبوته فی الثلث و من المعلوم انه یبدء بالدین ثم الوصیه ، و علی القول بخروج الحج النذری ایضا "من الاصل کما تقدم ترجیحه فی المسئله الثامنه من هذا الفصل فیقع التزاحم فی ترجیح احدهما (والمحکی) عن النهایه و المبسوط و السرائر و الجامع و الشرایع هو تقدیم حجه الاسلام (واستدل) بما تقدم فی الامر الثانی من ثبوت اهمیتها مضافا " الی خبر ضریس المتقدم فی المسئله الثامنه ، الذی فیه السئوال عمن نذر لیحج رجلا الی مکه فمات قبل ان یحج حجه الاسلام ومن قبل ان یفی بنذره قال علیه السلام ان ترک مالا یحج عنه حجه الاسلام من جمیع المال و اخرج من ثلثه مایحج به رجلا لنذره و قدوفی بالنذر و ان لم یکن ترک مالا الا بقدر مایحج به حجه الاسلام حج عنه و یحج عنه ولیه حجه النذر ، انما هو مثل الدین .

(اقول) اما اهمیه حجه الاسلام فقد تقدم الکلام فیها فی الامر الثانی ، واما التمسک بخبر ضریس فیمکن المناقشه فیه اولا " بانه فی مورد الاحجاج فلا یتعدی عنه الی نذر الحج مباشره (و ثانیا) انه غیر معمول به فی مورده فکیف یتعدی عنه الی غیره ، فان المشهور خروج الحج النذری من الاصل لا من الثلث (وکیف کان) فالاقوی هنا ایضا "تقدیم حجه الاسلام لما تقدم من انها لااقل من کونها محتمل الاهمیه و ان ذلک کاف فی حکم العقل بالترجیح ، فما فی الجواهر من الحکم بالتخییر لعله فی غیر محله ، والله العالم .

(الامر الرابع) اذا وفت الترکه للحجین معا وجب الاستیجار لهما و لوکان فی عام واحد لامکان اتیا نهما من شخصین اجیرین فی سنه واحده و ان لم یمکن الاتیان بهما ممن کانا یجبان علیه فی عام واحد لعدم امکان الاتیان بحجین من واحد کذلک ولعدم اشتراط الترتیب فی استیجار الحج کما کان یجب فی قضاء الفوائت من الیومیه ، بل حال الحج المتعدد حال قضاء ایام متعدده من صوم شهر رمضان ، و فی دیل خبر ضریس المتقدم انه فیما اذا لم تکن الترکه وافیه الا لاحد الحجین تصرف فی حجه الاسلام ویحج ولیه عنه حج النذر انما هو مثل الدین ، و ظاهره الوجوب علی الولی ، لکنه محمول علی الندب لعدم وجوب ذلک علی الولی فی الدین نفسه

فضلا " عماهومثله ، خلافا " للمحکی عن ابن الجنید من القول بوجوب ذلک علی الولی فی مال نفسه ، و هوضعیف . **مسئله ۲۲ من علیه الحج الواجب بالنذر الموسع یجوز له الاتیان بالحج المندوب قبله** ولیعلم انه لااشکال فی صحه التطوع بشیء ممن علیه فریضته لصحه التنفل بالصلوه ممن علیه الفریضه الا اذا قام الدلیل علی المنع عنه کما وردفی المنع عن التطوع بالصوم ممن علیه الصوم الواجب علی ما علیه المشهور ، وکذا فی المنع عن التنفل بالصلوه فی وقت الفریضه او ممن علیه الفریضه ولو فی غیر وقتها ــ علی القول به ــ (و بالجمله) فمجرد اشتغال الذمه بفریضه لایمنع عن الاتیان بالمندوب من نوعها لاعقلا و لانقلا ، و ادل دلیل علی صحته بمعنی امکان وقوعه هو وقوعه فی الجمله کما فی التنفل بالنوافل الیومیه التی تصلی قبل الفریضه ، هذا بحسب مقام الثبوت بمعنی امکان ثبوت استحباب عمل قد اشتغلت ذمه المکلف بمثله کالصدقه المستحبه لمن علیه الزکوه مثلا " و غیر ذلک (و اما مقام الاثبات) فاطلاق ادله ندب الشیء و استحبابه او عمومه یثبت استحبابه لمن علیه الا اذا قام دلیل علی تقییده او تخصیصه .

(اذا تبین ذلک فنقول) قدمرفی المسئله العاشره و الماه من مسائل الاستطاعه عدم جواز التطوع بالحج لمن استقر علیه الحج الاسلامی ، و سیاتی فی البحث عن شرایط النائب عدم جواز نیابه من اشتغلت ذمته بحج واجب فی ذلک العام ، و اما تطوع من علیه الواجب بالنذر الموسع فلا دلیل علی المنع منه ، و مقتضی اطلاق استحباب الحج جوازه ، و توهم المنع منه بقیاسه علی حجه الاسلام او حج واجب مضیق غیره ، مدفوع بانه قیاس مع الفارق لقیام الدلیل فی ذلک علی المنع المنتفی فی المقام . **مسئله (۲۳) اذا نذر ان یحج اویحج انعقد و وجب علیه احدهما علی وجه التخییر و اذا ترکهما حتی مات یجب القضاء عنه مخیرا " ، و اذا طرء العجز من احدهما معینا " تعین الاخر ، ولو ترکه ایضا حتی مات یجب القضاء عنه مخیرا " ایضا لان الواجب کان علی وجه التخییر ، فالفائت هو الواجب المخیر ولاعبره بالتعیین العرضی فهو کما لو کان علیه کفاره الافطار فی شهر رمضان و کان عاجزا " عن بعض الخصال ثم مات فانه یجب الاخراج من ترکته مخیرا " و ان تعین علیه فی حال حیوته احدیها فلایتعین ذلک المتعین (نعم) لوکان حال النذر غیر متمکن الامن احدهما معینا " و لم یتمکن من الاخر الی ان مات امکن ان یقال باختصاص القضاء بالذی کان متمکنا منه بدعوی ان النذر لم ینعقد بالنسبه الی مالم یتمکن منه بناء علی ان عدم التمکن یوجب عدم الانعقاد ، لکن الظاهر ان مسئله الخصال لیست کذلک فیکون الاخراج من ترکته علی وجه التخییر و ان لم یکن فی حیوته متمکنا " الامن البعض اصلا ، و ربما یحتمل فی الصوره المفروضه و نظائرها عدم انعقاد النذر بالنسبه الی الفرد الممکن ایضا بدعوی ان متعلق النذر هو احدالامرین علی وجه التخییر و مع تعذر احدهما لایکون وجوب ــ الاخر تخییر یا ، بل عن الدروس اختیاره فی مسئله مالو نذر ان رزق ولدا ان یحجه اویحج عنه**

اذامات الولد قبل تمکن الاب من احدالامرین (وفیه) ان مقصود الناذر اتیان احد الامرین من دون اشتراط کونه علی وجه التخییر فلیس النذر مقیدا " بکونه واجبا تخییر یا حتی یشترط فی انعقاده التمکن منهما فی هذه المسئله امور (الاول) اذا نذر ان یحج بنفسه او یرسل شخصا الی الحج بان یاتی باحدالامرین علی نحو الواجب التخییری انعقد نذره و وجب علیه احدهما علی وجه التخییر لتحقق الشرائط لانعقاده من رجحان المتعلق و تمکن الناذر من الوفاء بالنذر و عموم دلیل وجوب الوفاء بالنذر الشامل لماکان المنذور علی نحو الواجب التعیینی اوالتخییری واذا لم یات باحدهما حتی مات وجب القضاء عنه مخیرا " بناء علی وجوب قضاء المنذور کوجوب قضاء حجه الاسلام کما تقدم فی المسئله الثامنه من هذا الفصل ، فلا فرق فی المنذور بین کونه تعیینیا " اوتخییریا "

(الامر الثانی) اذا کان متمکنا " من احدالامرین فطرء علیه العجز من احدهما معینا "تعین علیه الاخر کما هوالشان فی کل واجب تخییری عجز المکلف عن بعض اطرافه فانه یتعین علیه الممکن منها ، ولوترکه ایضا " حتی مات وجب القضاء عنه مخیرا " ایضا فان التعین فی زمان حیوته کان طاریا " فی مقام الامتثال فانه لوزال عنه العجز فی حیوته کان یجب علیه الاتیان علی نحو التخییر ، و هذا شاهد علی ان الواجب التخییری عند طروالعجز عن بعض اطرافه لا یتغیر عماهو علیه من کونه تخییریا " فی مقام الحعل ، و هذا کما فی الواجب المشروط فانه بعد تحقق شرطه لاینقلب واجبا " مطلقا ، بل هو مشروط قد تحقق شرطه ، فما فی بعض العبائر من ان المشروط یصیر مطلقا " عند تحقق شرطه مسامحه فی التعبیر یراد به انه یصیر فعلیا " کالواجب المطلق .

(الامر الثالث) لوکان حال النذر عاجزا عن احدهما معینا و لم یتمکن منه حتی مات ففی صحه نذره و انعقاده مطلقا " فیجب علی ولیه قضائه عنه مخیرا " ، او بطلانه مطلقا فلا یجب القضاء عنه راسا ، اوانعقاده بالنسبه الی الامر المتمکن منه وعدم انعقاده بالنسبه الی الاخر (وجوه) بل اقوال ، و وجه الاول ان المعتبر فی انعقاد النذر و ان کان هوالتمکن من اتیان المنذور ، ولکن القدره علی اتیان احد الامرین من الحج بنفسه والاحجاج حاصله بالتمکن من احدهما کما ان احد هما یکون واجبا " بالوجوب التخییری عند عدم التمکن من الاخر ولاینقلب بالواجب التعیینی علی ماتقدم فی الامر السابق (والمحکی عن الدروس) هوالثانی قال فی مسئله مالونذرا ان رزق .

ولدا " ان یحجه اویحج عنه ولونذر الحج بولده اوعنه لزم فان مات الناذر استوجر عنه من الاصل ولو مات الولد قبل التمکن من احدالامرین فالاقرب السقوط (انتهی) .

(ولا یخفی) ان المقام من هذا القبیل لان موت الولد یوجب عدم التمکن من احدالامرین و هواحجاجه مع امکان الامر الاخر و هوالحج عنه (ویستدل له) بان متعلق النذر هواحدالامرین علی وجه التخییر ، ومع تعذر احد هما لایکون وجوب الاخر تخییریا " فمتعلق النذر وهواحدهما

تخییر یا صار منتفیا " والباقی وهواحدهما المعین لم یتعلق به النذر (واورد علیه فی المسالک) بان النذر لم یکن متعلقا باحجاج الولد فقط حتی کان المنذور متعذرا " بل به اوبالحج عنه ،و هوای الحج عنه بعد موته ممکن و هوکاف فی القدره علی المنذور و لایشترط فی انعقاده القدره علی جمیع افراد المخیر کما لایشترط فی وجوب الواجب المخیر القدره علی جمیع افراده ، ولذا لو تعذر بعض افراده یصیر الممکن من افراده متعینا بالعرض ولایسقط الوجوب بتعذر ماتعذر من افراده وقال و هذا کمالونذرا الصدقه بدرهم فان متعلقه امر کلی و هومخیر فی الصدقه بای درهم اتفق من ماله ولوفرض ذهابه الادرهما واحدا " وجب الصدقه به (انتهی مافی المسالک) بتوضیح منا ، و ماذکره قوی جدا " حقیق بالقبول لایرد علیه شیء ولکن اورد علیه فی الجواهر فی کتاب النذر ماحاصله دعوی الفرق بین المقام اعنی ما اذا نذرا احد الامرین من الحج و الاحجاج تخییرا مع عدم تمکنه من احدهما معینا من اول الامر و بین المثال الذی یکون عدم التمکن من الافراد فیه طاریا بعد التمکن (ولایخفی) ان ما ذکره اشکال فی تنظیر المسالک المقام بالمثال الذی ذکره والخدشه فیه لایوجب البطلان فیما افاده فی المقام ، ولو سلم الخدشه فی تنظیره بالمثال (وکیف کان) فلا غبار فیماذکره ، و مقتضاه هوانعقاد النذر علی وجه التخییر و ان لم یتمکن من احد فردی التخییر من اول الامر ، لانه قادر علی الفرد الاخر ، و القدره علی احد الفردین من الواجب المخیر کاف فی صحه الواجب التخییری .

(ومماذکر ناظهر) بطلان الوجه الثالث و هوتوهم اختصاص انعقاد النذر بالفرد الممکن و عدم انعقاده فی الفرد المتعذر بدعوی ان عدم التمکن منه یوجب عدم انعقاد نذره لاشتراط انعقاد النذر بالقدره علی المنذور (وجه البطلان) ان القدره علی الواجب المخیر انماهو بالقدره علی احد افراده ، و مع القدره علی بعض افراده یکون المنذور علی وجه التخییر مقدورا ، وانما تعذره بتعذر جمیع افراده ، وعلیه فیصح نذره کما یصح التکلیف به .

و اما ما افاده فی المتن فی الحواب عن الدروس بان مقصود الناذر اتیان احد الامرین من دون اشتراط کونه علی وجه التخییر الی اخر عبارته فمما لایحتاج الیه مضافا " الی مافیه فی نفسه فان المنذور التخییری لیس الاماقصد الناذر من اتیان احد الامرین اوالامور علی وجه التخییر کما ان الواجب التخییری ایضا لیس الاما امر بشیئین اوالاشیاء علی سبیل التخییری فلایکون انعقاده مشترطا بالتمکن من جمیع افراده بل المانع عن انعقاده هوالعجز عن الاتیان بالجمیع کما ان المانع من انعقاد المنذور المعین هوالعجز عن اتیانه معینا " .

مسئله (۲۴) اذا نذر ان یحج اویزور الحسین علیه السلام من بلده ثم مات قبل الوفاء بنذره وجب القضاء من ترکته ولواختلف اجرتهما یجب الاقتصار علی اقلهما اجره الا اذا تبرع الوارث بالزائد اجره فلایجوز للوصی اختیار الازید اجره و ان جعل المیت امر التعیین الیه ،

ولواوصی باختیار الازید احره خرج الزائد من الثلث فی هذه المسئله امور (الاول) اذانذر ان یحج اویزور الحسین علیه‌السلام بعنی ان یاتی باحدالامرین من الحج و الزیاره وجب الوفاء بنذره‌فهومخیربین‌الامرین ولایجوز ترکهما معا ، ولومات قبل الوفاءبنذره وجب علی ولیه‌القضاء عنه من صلب‌ماله و لولم یوص به بناءعلی وجوب قضاء النذر مطلقا ولاسیما لوقلنا بان‌المنذور حق له تعالی کسائر الحقوق المالیه للناس(الامرالثانی) کماکان الواجب علیه فی‌حیاته‌اتیان احدالامرین تخییرا " یجب علی ولیه اووصیه ایضا " احدالامرین اذاکانت اجرتهما متساوتیین و مع اختلافهما فمع عدم وصی فی‌البین من غیرالوارث و کون‌الوارث و احدا "و کون‌الامربیده یکون الاختیار الیه فی‌الاقل والاکثر من حیث الاجره ،وکذافی‌صوره تعدد الوارث و عدم وجود قاصر فیهم واتفاقهم و عدم اختلافهم ، و مع اختلافهم و عدم‌الوصیه فی‌البین فلایجب علی سائرالورثه اختیار الاکثر اجره الااذاتبرع بعضهم ببذل الزیاده .

و مع وجود وصی فی‌البین فان لم یجعل المیت امرالتعیین الیه فلایجوز لـــه‌اختیـــار الازیداجره‌الامع رضاالوارث به ، ومع جعله امرالتعیین بیده ففی جواز اختیار الازیـــد اجره مع عدم رضا الورثه به او عدمه (وجهان) من کون اجره احدالامرین من الحج والزیاره علی نحو الترديد بين الاقل والاكثر دينا " على الميت فهو بنحوالمردد متقدم علی‌الارث فاذا عینـه الوصی‌فی‌الزائد اوالنا قص یکون ماعینه دینا " ، والدین مقدم علی الارث ، و من ان المیقن من‌الدین الذی‌لاسبیل للوارث الی‌المنع عن تادیته‌هوالاقل ، فیکون اختیار تعیین‌الاکثر بیده فلایجوزللوصی‌تعیینه الابرضاالوارث (نعم) یمکن‌ان یکون جعل‌الاختیاربیدالوصی‌بمنزله‌الوصیه فیوءخذالتفاوت بین‌الاقل والاکثر من‌الثلث ،واللهالعالم .

(الامرالثالث)لواوصی باختیارالازیده اجره‌یخرج‌الزائد من‌الثلث بناءعلی‌کون‌الاختیار بیدالوارث فی‌تعیین‌الاقل کما انه یحسب من‌الاصل بناء علی کون‌التعیین بیدالوصی فیما اذا جعل‌المیت امرالتعیین بیده ،وهذاظاهر .**مسئله (۲۵)اذا علم ان علی‌المیت حجاولم یعلم‌انه حجه‌الاسلام اوحج‌النذر وجب قضائه عنه من غیرتعیین ولیس‌علیه‌کفاره ولوتردد ما علیه‌بین‌ـ الواجب بالنذر اوبالحلف‌وجبت‌الکفاره‌ایضا"وحیث انها مردده بین کفاره‌النذر و کفاره‌الیمین فلابد من‌الاحتیاط و یکفی حینئذ اطعام ستین مسکینالان فیه اطعام عشره ایضا الذی یکفی فی کفاره‌الحلف**فی هذه‌المسئله‌امور (الاول)اذاعلم‌ان‌علی‌المیت حجا ولم یعلم انه حجه‌الاسلام اوحج‌النذر روانه علی تقدیرکونه حج‌النذر کان ترکه عمدیا موجبا"للکفاره ،وجب‌القضاء عنه‌من اصل ماله ـ بناءعلی کون قضاء حج‌النذر ایضا"من‌الاصل ـ من غیر تعیین کونه حج‌الاســلام‌او حج‌النذر ،بل یکفی قصدالاتیان بما یجب‌علیه و ذلک لاتحاد ماهیـــه حج‌الاسلام و حج‌النذر و عدم‌الفرق‌بینهما الابالنیه ،فاذانوی ماعلی ذمه‌المیت کفی و لایحتاج الی‌التکرار ،وهذاظاهر .

(الامر الثانی) اذا علم ان علی المیت حج مردد بین حجة الاسلام و حج النذر وعلم انه قد ترکه عمدا "عصیانا علی کل تقدیر اوعلی تقدیر کون ما علیه هو الحج النذری فهل یجب اداء الکفاره ای کفاره حنث النذر من ماله مضافا "الی اداء الحج اولا (وجهان) مختار المتن هو عدم الوجوب لکونها مشکوکه فالاصل براءه ذمته منها کما ان الاصل عدم تعلق الکفاره بالترکه، وربما یقال بالوجوب لان وجوب الکفاره طرف للعلم الاجمالی حیث انه یعلم اجمالا ان علی المیت اما حجة الاسلام اوحج النذر و کفاره حنثه فیکون من قبیل ما اذا علم بنجاسه هذا الکاس اوالکاس الاخر مع ملاقیه فیما اذا علم اولا بملاقات شیء مع احد الکاسین ثم حصل العلم الاجمالی بنجاسه احد الکاسین (وفیه انه لافرق فی باب الکاسین المشتبهین بین سبق الملاقاه علی العلم الاجمالی ولحوقها له وانه فی کلتا الصورتین یجری اصل الطهاره فی الملاقی بلامعارض، وذلک لتقدم رتبتی الاصلین المتعارضین فی نفس الکاسین بالنسبه الی الاصل الجاری فی الملاقی والتفصیل فی الاصول.

(الامر الثالث) اذا علم ان علی المیت حج واجب مردد بین کون وجوبه بالنذر اوبالیمین وجب القضاء عنه بنیه مافی ذمته، واذا علم انه انما ترک الحج لاعن عذر وجب اخراج الکفاره عنه ایضاء، فعلی القول باتحاد کفاره النذر والیمین فلا اشکال، واما علی القول باختلافهما کما هو المشهور وان کفاره النذر مثل کفاره شهر رمضان فان اختار الوارث اوالوصی عتق رقبه فلا اشکال، فانه ینوی عتق رقبه عما فی ذمه المیت سواء کان کفاره النذر اوالیمین، واما لو اراد الاطعام فهل یکفی اطعام عشره مساکین لکونه المتیقن مما فی ذمه المیت اویجب اطعام ستین مسکینا"، ظاهر المتن هو الثانی والظاهر انه لاوجه له سوی القول باعتبار قصد عنوان ما علی المیت وعدم کفایه قصد ماکان علیه علی نحو الاجمال، ولا یخفی انه علی هذا لاوجه لکفایه اطعام ستین مسکینا" فان اطعام العشره و ان کان داخلا" فی ضمن اطعام ستین الا انه بناء علی اعتبار قصد العنوان الخاص من النذر اوالیمین فلا بد من اطعام عشره مساکین غیر الستین بعنوان کفاره الیمین حتی یحصل القطع ببراءه الذمه، وان بنینا علی عدم اعتبار قصد العنوان الخاص فیکفی اطعام عشره مساکین لانه المتیقن مما علی المیت والزائد مشکوک، ومما ذکرنا ظهر انه لو اراد اولی اختیار الصیام فیما لولم یتمکن من غیره فیمکن القول بکفایه صیام ثلاثه ایام لانه المتیقن مما علی المیت لو عجز من العتق والاطعام، فان صیام ثلاثه ایام کاف لو کان الحج الواجب علیه بالحلف، والله العالم باحکامه **مسئله (۲۶) اذا نذر المشی فی حج الواجب علیه اوالمستحب انعقد مطلقا حتی فی مورد یکون الرکوب افضل لان المشی فی حد نفسه افضل من الرکوب بمقتضی جمله من الاخبار وان کان الرکوب قد یکون ارجح لبعض الجهات فان ارجحیته لایوجب زوال الرجحان عن المشی فی حد نفسه، وکذا ینعقد لو نذر الحج ماشیا مطلقا ولو مع الاغماض عن رجحان المشی لکفایه رجحان اصل الحج فی**

الانعقاد اذلا یلزم ان یکون المتعلق راجحا بجمیع قیوده واوصافه ،فما عن بعضهم من عدم الانعقاد فی مورد یکون الرکوب افضل لاوجه له واضعف منه دعوی الانعقاد فی اصل الحج لافی صفه المشی فیجب مطلقا ،لان المفروض نذر المقید فلامعنی لبقائه مع عدم صحه قیده فی هذه المسئله امور

(الاول) اعلم ان فی نذر المشی فی الحج صورتین (احدیهما) ما اشار الیه فی المتن بقوله اذا نذر المشی فی حجه ،والمراد هوجعل المشی الذی هوصفه الحج متعلقا للنذر فیکون الحج باقیا علی ماهوعلیه من الوجوب اوالندب ،والحکم فی هذه الصوره هوانعقاد النذر ،قال فی المعتبر ان علی انعقاده اتفاق العلماء ،وفی المدارک انه المعروف بین الاصحاب ،وفی الجواهر ،بلاخلاف اجده فیه بل لعل الاجماع بقسمیه علیه ،واستدلوا بعموم دلیل وجوب الوفاء بالنذر و خصوص صحیح رفاعه عن الصادق علیه السلام عن رجل نذران یمشی الی بیت الله الحرام قال علیه السلام فلیمش ، قلت فانه تعب ،قال علیه السلام فاذا تعب رکب (وخبر سماعه و حفص) عنه علیه السلام عن رجل نذران یمشی الی بیت الله حافیا ،قال علیه السلام فلیمض فاذا تعب فلیرکب (وصحیح محمد بن مسلم) عن رجل جعل علیه مشیا الی بیت الله فلم یستطع ،قال یحج راکبا ،وغیر ذلک من الاخبار التی سیمر علیک بعضها .

ولا ینافیه ما فی خبر الحذاء المروی فی التهذیب عن الباقر علیه السلام عن رجل نذران یمشی الی مکه حافیا فقال علیه السلام ان رسول الله صلی الله علیه والله خرج حاجا "فنظر الی امرئه تمشی بین الابل فقال من هذه ،فقالو اخت عقبه بن عامر نذرت ان تمشی الی مکه حافیه ،فقال رسول الله صلی الله علیه والله یا عقبه انطلق الی اختک فمرها فلترکب فان الله عزوجل غنی عن مشیها و حفائها فرکبت وذلک لامکان حمله علی انها کانت عاجزه عن المشی کما یشعر به مشیها بین الابل ،مع ان متعلق نذرها هوالحفاء والکلام هنا فی نذر المشی (الصوره الثانیه) ما اذا نذر الحج ماشیا "بمعنی تعلق النذر باصل الحج موصوفا "بکونه ماشیا" ،ویأتی حکمها فی الامر الرابع .

(الامر الثانی) المستفاد من الاخبار الوارده فی المشی الی الحج بعد ملاحظتها وضم بعضها الی بعض هوافضلیه المشی من الرکوب من حیث کونهما مشیا "ورکوبا وافضلیه الرکوب اذا طرء ما یوجب ارجحیته (ففی خبر هشام بن سالم) المروی فی التهذیب ،قال دخلنا علی ابی عبدالله علیه السلام انا و عنبسه بن مصعب و بضعه عشر رجلا من اصحابنا فقلت جعلنی الله فداک ایهما افضل المشی اوالرکوب ،قال علیه السلام ما عبدالله بشیء افضل من المشی ،فقلنا ایها افضل نرکب الی مکه فنعجل فنقیم بها الی ان یقدم الماشی اونمشی ،فقال علیه السلام الرکوب افضل ،وهذا الخیر یدل علی افضلیه المشی فی نفسه و افضلیه الرکوب اذا طرء ما یوجب ارجحیته کالبلوغ الی مکه قبل بلوغ المشاه فیعبد الله و یستکثر من الطواف و الصلوه الی ان یقدم المشاه (وخبر عبدالله بن سنان) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال ما عبدالله بشیء اشد من المشی ولا افضل

(وخبر الزبیدی) المروی فی التهذیب ایضا" عنه علیه السلام قال ما عبد الله بشیء افضل من المشی (والمرسل المروی فی الفقیه) انه ما تقرب عبد الی الله عزوجل بشی احب الیه من المشی الی بیته الحرام علی القدمین وان الحجه الواحده تعدل سبعین حجه ومن مشی عن جمله[1] کتب الله له ثواب مابین مشیه و رکوبه، والحاج اذا انقطع شسع نعله کتب الله له مابین مشیه حافیا الی متنعل. (وخبر الحلبی) المروی فی التهذیب ایضا" عن الصادق علیه السلام عن فضل المشی، قال علیه السلام ان الحسن بن علی علیهما السلام قاسم ربه ثلاث مرات حتی نعلا و نعلا وثوبا وثوبا ودینا را و دینارا وحج عشرین حجه ماشیا علی قدمیه.

وهذه الاخبار کماتری تدل علی افضلیه المشی فی نفسه (وخبر رفاعه) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن مشی الحسن علیه السلام من مکه ومن المدینه، فقال. من مکه، وسئلته اذا زرت البیت ارکب اوامشی فقال کان الحسن علیه السلام یزور راکبا، وسئلته الرکوب افضل اوالمشی، فقال الرکوب، فقلت الرکوب افضل من المشی فقال نعم لان رسول الله صلی الله علیه والله رکب (وخبر اخر لرفاعه) وابن بکیر المروی فی الکافی والتهذیب عن الصادق علیه السلام عن الحج ماشیا افضل اوراکبا، فقال بل راکبا فان رسول الله صلی الله علیه والله حج راکبا (وخبر ثالث لرفاعه) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام و قد سئله رجل، الرکوب افضل ام المشی، فقال ـ الرکوب افضل من المشی لان رسول الله صلی الله علیه والله رکب (وهذه الاخبار ظاهره الدلاله فی افضلیه الرکوب).

ولاجل الاختلاف بین الاخبار اختلفت الاقوال فقیل بافضلیه المشی ترجیحا للاخبار الداله علیها وکون المشی اکثر مشقه وافضل الاعمال احمزها، وقیل بافضلیه الرکوب مطلقا لترجیح الاخبار الداله علی افضلیته و للتاسی بالنبی صلی الله علیه والله فقد حج راکبا (والحق ان یجمع بین الاخبار) بحمل مادل منها علی افضلیه المشی علی کونه افضل بما هو تواضع لله وتحمل للمشقه فی سبیل الله، وحمل مادل علی افضلیه الرکوب علی ماذا طرء علی الرکوب مایوجب تقدیمه علی المشی (مثل ما اذا کان) فی الرکوب اکثار عباده الله سبحانه فی مکه و اکثار الطواف والصلوه فیها الی ان یقدم المشاه کمادل علیه خبر هشام بن سالم المتقدم (او مثل ما اذا کان) المشی موجبا" للضعف عن الدعاء واداء المناسک کمادل علیه (خبر سیف التمار) المروی فی الکافی والتهذیب

---

۱ ـ مجلسی اول در شرح فارسی خود بر فقیه چنین نوشته اند: وکسیکه اندک زمانی پیاده شود اگرچه برای قضاء حاجت باشد و تند رود تا سوار شود حق سبحانه ثواب پیاده رفتن تا سوار شدن در نامه عملش بنویسد و هرگاه بند نعلین حاجی گسیخته خود و پابرهنه رود تاخود را بکفش برساند ثواب پابرهنه رفتن همین قدر در عملش می نویسند.

عن الصادق علیه السلام قال قلت له انا کنا نحج مشاه فبلغنا عنک شیئ فما تری فقال ان الناس لیحجون مشاه ویرکبون ،فقلت لیس عن هذا اسئلک ،فقال عن ای شیئ سئلت ،قلت ایهما احب الیک ان نصنع ،قال ترکبون احب الی فان ذلک اقوی لکم علی الدعاء والعباده (او مثل ما اذا) کان المشی موجبا "للاهانه والاستخفاف والحمل علی الفقر والذل کما دل علیه موثق ابن بکیر المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام ،قال قلت له انا نرید الحج نخرج الی مکه مشاه ،فقال لا تمشوا واخرجوا رکبانا فقلت اصلحک الله انه بلغنا عن الحسن بن علی علیهما السلام انه کان یحج ماشیا ، فقال ان الحسن علیه السلام کان یحج ماشیا و یساق معه المحامل والرحال (ومثل حمل ما دل) علی افضلیه الرکوب علی ما کان اختیار المشی لاجل الامساک عن الانفاق مع کونه موسرا "فیکون فی الرکوب دفع رذیله الشح ،الذی هو افضل من العباده مع حب المال ،ویمکن حمل سوق المحامل والرحال فی الخبر المتقدم علی ذلک ولئلا یظن بالمشی کونه لاجل البخل .

فهذه وجوه یمکن بها الجمع بین هذه الاخبار ،ونتیجه ذلک هو افضلیه المشی فی نفسه من حیث التواضع لله تعالی والتذلل له سبحانه اذا لم یعرض ما یوجب ترجیح الرکوب .

(الامر الثالث) لا اشکال ولا خلاف فی انعقاد نذر المشی الی الحج فیما اذا لم یعرض ما یوجب رجحان الرکوب ،واما معه فالمشهور هو ایضا ذلک خلافا لما یحکی عن العلامه فی القواعد من عدم الانعقاد ،قال لو نذر الحج ماشیا و قلنا بان المشی افضل انعقد الوصف والافلا ،وقال فی الایضاح فی شرح کلام والده : انعقد اصل النذر اجماعا ،وهل یلزم القید مع القدره ،فیه قولان مبنیان علی ان المشی افضل من الرکوب او العکس (وعن کشف اللثام) حمل ما فی القواعد من قوله : والافلا ، علی حال افضلیه الرکوب عند عروض ما یوجب رجحانه علی المشی مما تقدم فی الامر الثانی فکانه یذعن بعدم انعقاد نذر المشی عند افضلیه الرکوب الا انه یقید افضلیه الرکوب بطرو ما یوجبها .

(واختار المصنف قدس سره) ما هو المشهور من انعقاد النذر مطلقا مستدلا بان المعتبر فی انعقاد النذر هو رجحان متعلقه فی حد نفسه بمعنی ان یکون فعله ارجح من ترکه ،لا بالنسبه الی امر اخر و لا اشکال فی ان المشی الی الحج افضل من ترک المشی الذی هو ضده العام ،ولا یشترط فی صحه النذر ان یکون المنذور ارجح من جمیع اضداده الخاصه ،فصلوه رکعتین مثلا تطوعا "فیها رجحان فی نفسها بالنسبه الی ترکها وان کان قضاء حاجه المؤمن افضل منها .

واورد علیه فی المستمسک بان هذا لا یجدی فی تحقیق الرجحان الموجب للانعقاد لان الظاهر مما دل علی ان الرکوب افضل فی بعض الموارد کون المشی الذی هو ضد الرکوب عله لفوات العنوان الراجح الذی یکون بالرکوب ،واذا کان عله لفواته کان مرجوحا بالعرض ولا فرق بین المرجوح بالذات والمرجوح بالعرض فی عدم صحه نذره (الی اخر کلامه) .

ولا یخفی ما فیما اورده من الابهام لعدم توضیحه للعنوان الذی یکون به الرکوب ارجح ویکون

المشی علیه لفوات ذلک العنوان واحال ذلک الی ما استظهره من الاخبار الداله علی رجحان الرکوب (والاولی ان یقال) انه قد تقدم فی الامر الثانی ان الجهات المرجحه للرکوب مختلفه فبعضها المجرد کون الرکوب سببا "للوصول الی مکه قبل المشاه والاشتغال بالطواف والصلوه، ومن الواضح ان هذا لا یوجب ذهاب رجحان المشی رأسا" مع مافیه من التذلل لله والخضوع له سبحانه وکذا کون جهه الترجیح للرکوب کون المشی موجبا "لحصول الضعف عن الدعاء واکثار الصلوه والطواف فی مکه فانه لا یرتفع بذلک کون المشی فی نفسه عباده لله وتذللا له سبحانه (وبعضها) موجب لطر وعنوان مرجوح للمشی مثل کونه اهانه وذله عند الناس سیما لمواليهم علیهم السلام و اتهام الناس لهم بالبخل واحتقارهم ایاهم بالفقر والمسکنه، وهذا یوجب مرجوحیه المشی بحیث لا یصح تعلق النذر به، وذلک لغلبه العنوان المذموم علی الرجحان الذاتی، فالتواضع لله بعمل اذا کان فیه مهانه للموء من عند الناس مذموم لا یرضی به الله ولا اولیائه علیهم السلام، وکذا لو کان لاجل الامساک عن الانفاق فان ذلک ایضا "مذموم فی الشریعه سیما فی طریق الحج حیث ورد فیه الحث والترغیب علی الانفاق.

ثم ان لنیه الناذر دخلا فی صحه نذره فاذا کان من نیه الناذر الخشوع لله بالمشی الی بیته کان هذا المشی راجحا عند الله سبحانه والنذر صحیحا "بخلاف ما اذا نذر المشی لصحه الجسم او للنزهه مثلا (وبالجمله) یختلف نذر المشی باختلاف الموارد وباختلاف النیات، فلابد من التفصیل فی المسئله، والله العالم.

(الامر الرابع) اذا نذر الحج ماشیا بان کان الحج مع قیده الذی هو المشی متعلقا للنذر، و بعباره اخری: تعلق النذر بالحج المخصوص لا الحج مطلقا کنذر الصلوه فی المسجد او الصوم فی یوم معین، وهذه هی الصوره الثانیه التی قد تقدمت الاشاره الیها، ولا اشکال فی انعقاده ووجوب الحج علیه ماشیا "وحکی فی المعتبر اتفاق العلماء علیه، وفی الجواهر ان الاجماع بقسمیه علیه، ویدل علیه مضافا "الی عمومات وجوب الوفاء بالنذر بعد کون متعلقه راجحا" ـ خصوص خبر ذریح المحاربی قال سئلت اباعبدالله علیه السلام رجل حلف لیحجن ماشیا "فعجز عن ذلک فلم یطقه، قال فلیرکب ولیسق الهدی، بناء علی عدم الفرق فی ذلک بین مورد الحدیث وهو الحلف و بین النذر، اذ لا فرق بینهما الا فی اعتبار الرجحان فی النذر دون الیمین وهذا لا یضر بالاستدلال بالحدیث بعد احراز الرجحان فی المقام.

انما الکلام فی صحه هذا النذر اذا طرء علی المشی عنوان مرجوح مثل ما تقدم فی الامر الثالث، والارجح هیهنا صحه النذر ولو کان المشی مرجوحا لکفایه الرجحان فی اصل الحج فانه فی مقابل ترکه راجح و عباده فیکون کما اذا نذر الصلوه فی الحمام بحیث تعلق النذر بهذا الفرد من الصلوه لا بمعنی کونها فی الحمام بل بالمقید، وکذا لو نذر صوم بعض الایام المکروهه کصوم عرفه لمن یضعف به عن الدعاء ونحو ذلک، حیث ان رجحان الصلوه نفسها او الصوم نفسه کاف فی صحه النذر

ولوکان القیدالما خسو ذفیهما مرجوحا ،وهذه کلیه بنرتب علیها فروع کثیره .

قال فی الجواهر فی کتاب النذر وربما اشکل بعضهم بناء علی عدم انعقاد النذر علی المباح مالونذر الصدقه بمال مخصوص فانه یتعین اتفاقا وکذافی مکان مخصوص ففی خبر علی بن مهزیار قلت لابی الحسن علیه السلام رجل جعل علی نفسه نذرا "ان قضی الله عزوجل حاجتهان یتصدق فی مسجد بالف درهم نذرا "فقضی الله حاجته فصیر الدراهم ذهبا و وجهها الیک ،ایجوز ذلکام یعید ،قال علیه السلام یعید ــ الی ان قال ــ واجیب عنه بان الصدقه المطلقه وان کانت راجحه الاان المنذور لیس هوالمطلق وانما هوالصدقه المخصوصه بالمال المعین متشخص بالمال المخصوص والطاعه المنذوره انما تعلقت بالصدقه بذلک المال لامطلقا فکیف یجزی المطلق عنه ،ولان الطاعه المطلقه لاوجود لها الافی ضمن المعین من المال والزمان والمکان والفاعل وغیرها من المشخصات فاذا تعلق النذر بهذا الشخص انحصرت الطاعه فیه کما تنحصر عند فعلها فی متعلقاتها فلا یجزی غیرها ،وبهذا یظهر ضعف القول بعدم تعین المکان المنذور للعباده وان کان غیره ارجح منه لان ذلک الراجح لم یتعلق به النذر (انتهی ماارد نا نقله)وهذا الجواب صحیح لا مریه فیه ،فقد ظهر صحه ما فی المتن من انه لا یلزم ان یکون المتعلق راجحا بجمیع قیوده و اوصافه .

وبه ظهر ضعف ماعن القواعد من عدم انعقاد نذر الحج ماشیا اذا کان الرکوب افضل والیه اشار فی المتن بقوله :فماعن بعضهم من عدم الانعقاد (الخ)وظهر ایضا ما عن الایضاح من انعقاد نذر الحج مطلقا وعدم الانعقاد فی قیده اعنی المشی اذا کان الرکوب افضل ،والیه اشار فی المتن بقوله :واضعف منه (الخ) اللهم الا ان یدعی الاجماع علی انعقاد نذر الحج فی نفسه مع عدم انعقاد نذر قیده ،اویقال بکون قصد الناذر الحج المقید بالمشی علی وجه تعدد المطلوب .

مسئله (۲۷) لونذر الحج راکبا "انعقد ووجب ولایجوز حینئذ المشی وان کان افضل لما مر من کفایه رجحان المقید دون قیده ،نعم لونذر الرکوب فی حجه فی مورد یکون المشی افضل لم ینعقد لان المتعلق حینئذ الرکوب لاالحج راکبا ،وکذا ینعقد لونذر ان یمشی بعض الطریق من فرسخ فی کل یوم اوفرسخین وکذا ینعقد لونذر الحج حافیا ومافی صحیحه الحذاء من امر النبی صلی الله علیه واله برکوب اخت عقبه بن عامر مع کونها ناذرة ان تمشی الی بیت الله حافیه قضیه فی واقعه یمکن ان یکون لمانع من صحه نذرها من ایجابه کشفها اوتضررها او غیر ذلک فی هذه المسئله امور (الاول) قد مر فی المسئله المتقدمه ان نذر الحج ماشیا "یقع علی قسمین ،والقسمان یتصوران فی ــ نذر الحج راکبا" ، فانه اما ان ینذر الرکوب فی الحج بمعنی انه لوحج لایحج الاراکبا" ،واخری یکون متعلق النذر ان یحج راکبا "اعنی الحج المقید بالرکوب ،والحکم فی القسم الاخیر هوانعقاد النذر ووجوب الرکوب فیه سواء کان الرکوب فی نفسه راجحا "اومباحا "متساوی الطرفین وسواء کان رجحانه ذاتیا "اوکان عرضیا بواسطه طروعنوان راجح وسواء کان ارجح من المشی اولا ،کل ذلک لما تقدم

في المسئله السابقه من ان الرجحان المعتبر في متعلق النذر انما هو معتبر في نفس المقيد بالقيود والاوصاف لا في قيوده واوصافه فيصح نذر الصلوه في المكان الذي تباح فيه الصلوه من غير رجحان كالبيت ونحوه بل وفي المكان الذي تكره فيه الصلوه كالحمام والمقابر (واما القسم الاول) اعني ما كان متعلق النذر هو الركوب على تقدير الحج سواء كان ذلك واجبا "او مندوبا ـ فحكمه صحه النذر اذا كان ـ الركوب راجحا" سواء كان رجحانه ذاتيا "او عرضيا" ولو لم يكن افضل من المشي لما عرفت من ان المعتبر في الانعقاد هو كون المتعلق ما فيه الفضل بالنسبه الى تركه لا بالنسبه الى غيره فينعقد نذره ولو كان غيره افضل منه ،وهذا بخلاف ما لو كان الركوب مرجوحا "لطرو عنوان ثانوي عليه كما اذا كان في قوم مشاه لا راكب فيهم غيره واتصف ركوبه فيهم بالكبر او باذلالهم ،فان الركوب حينئذ مرجوح فلا ينعقد النذر لو كان هذا الركوب هو متعلقا "لنذره ،وهذا ظاهر .

(الامر الثاني)لو نذر ان يمشي بعض الطريق او كل يوم فرسخا او فرسخين صح نذره ووجب الوفاء به ،فان رجحان المشي بالنسبه الى اجزاء الطريق واجزاء الزمان الواقع فيه المشي على نحو العام الاستغراقي على نحو الاستقلال ،مضافا "الى ما مر في المسئله السابقه من المرسل المروي في الفقيه الذي فيه :ومن مشى عن جمله كتب الله له ثواب ما بين مشيه و ركوبه .

(الامر الثالث)اذا نذر الحج حافيا "ففيه ايضا "يتصور القسمان المتقدمان ،والحكم فيهما ما تقدم ،والكلام يقع هيهنا في رجحان الحفاء وعدمه وانه على تقدير الرجحان هل يصح نذره اولا ، اما المقام الاول فلا اشكال في رجحانه لما فيه من بلوغ الغايه في التذلل والخضوع لله سبحانه و فيه من التادب بادب العبوديه ما لا يخفى وما فيه من اجلال المزور كما هو المرتكز في الاذهان عند ـ الوصول الى ما يقرب من الروضات المقدسه للمعصومين عليهم السلام ،فان خلع النعال يعد من اجلالهم و تعظيمهم ، ولعل قوله تعالى فاخلع نعليك انك بالوادي المقدس طوى فيه اشعار بل دلاله على ذلك ،بل يمكن الاستدلال لرجحانه باستحباب الخروج الى صلوه العيدين حافيا" ، مضافا" الى ما تقدم من المرسل المروي في الفقيه ،واما المقام الثاني وهو صحه النذر اذا نذر الحج حافيا" فمقتضى القاعده هو صحه النذر بعد كونه راجحا "الا ان يعتريه عنوان مرجوح او مذموم ،والذي يمكن التمسك به لعدم الصحه هو صحيحه الحذاء المتقدمه في المسئله السابقه ص حيث امر النبي صلى الله عليه واله بركوبها وان الله سبحانه غني عن مشيها و حفائها .

(واجيب عن ذلك) بوجوه (منها) سقوط الخبر باعراض الاصحاب عنه (ومنها) ما حكي عن المحقق (قده) من ان ما في الخبر حكايه حال و قضيه شخصيه ،اذ لعل النبي صلى الله عليه واله علم من المرئه العجز عن المشي حافيه ،قال في الجواهر ولعله يومي اليه مشيها بين الابل (انتهى) (واعترض عليه بعضهم)بان جواب ابي جعفر عليه السلام عن سئوال الحذاء بما ذكر دليل على انه الحكم ـ الواقعي الاولي المسئول عنه ولو كان قضيه في واقعه كان ذكره مستدركا و بقي السئوال بلا جواب

(الی اخرکلامه) (وفیه) ان الحکمه فی ذکر الباقر علیه السلام قضیه بنت عامر یمکن ان تکون بیان ان الحفاء اوالمشی لیس من کل احد مرغوبا" فیه فقد یطرء علیه عنوان یکون ترکه اولی ویکون الرکوب احب الی الله و رسوله فیکون وزان الخبر وزان ما تقدم من الاخبار الوارده فی افضلیه الرکوب کماتقدم نقلها فی المسئله المتقدمه ص. . . فلا ینحصر السبب فی ذکر قصه بنت عامر فی کون الامام علیه السلام فی مقام بیان بطلان نذر الحفاء ،هذا مضافا" الی ان النبی صلی الله علیه واله اولی بالناس من انفسهم فامره صلی الله علیه واله موجب لحل نذرها لانه کاشف عن بطلانه و عدم انعقاده ، وقوله صلی الله علیه واله فان الله غنی عن مشیها وحفائها لعله رحمه منه (ص) لها سیما مع کونه (ص) راکبا فلم یرض لها ان تمشی حافیه و هو بنفسه راکب ،فیبقی ما دل علی صحه نذر الحج حافیا" سلیما عن المعارض مثل خبر حفص وسماعه عن نوادر محمد بن عیسی قالا سالنا اباعبدالله علیه السلام عن رجل نذر ان یمشی الی بیت الله حافیا ،قال علیه السلام فلیمش فاذا تعب فلیرکب ، والله العالم .

مسئله (۲۸) یشترط فی انعقاد النذر ماشیا اوحافیا تمکن الناذر وعدم تضرره بهما فلوکان عاجزا" اوکان مضرا ببدنه لم ینعقد نعم لامانع منه اذا کان حرجالا یبلغ حدالضرر لان رفع الحرج من باب الرخصه لاالعزیمه هذا اذاکان حرجیا حین النذر وکان عالما به واما اذا عرض الحرج بعد ذلک فالظاهر کونه مسقطا للوجوب . فی هذه المسئله امور (الاول) یشترط فی انعقاد النذر اذا نذر المشی او الحفاء تمکن الناذر من اتیان المنذور ،وذلک لاعتبار القدره علی متعلق النذر فی صحته وانعقاده (قال فی الجواهر) فی کتاب النذر :لاخلاف فی اعتبار القدره علی المنذور فلا ینعقد علی غیر المقدور عقلا کجمع النقیضین اوعاده کالصعود الی السماء (انتهی) والمعتبر من القدره هی القدره العقلیه وهی المعتبره فی سائر التکالیف الاان اعتبارها فیما عدی النذر عقلی بمعنی ان التکلیف مع تعذر متعلقه ثابت فعلی لکن المکلف معذور فی ترک امتثاله لمکان العجز عنه لا ان تعلقه به مشروط بالتمکن منه ،وان شئت فقل ان القدره شرط لوجوب امتثاله عقلا ،وفی النذر الشرعی بمعنی توقف صحته و انعقاده علی التمکن من المنذور ،والدلیل علی ذلک ما اشرنا الیه فی بعض المباحث المتقدمه من ان نظر الناذر فی نذره لیس الا الی ما یقدر علیه ،فنذره منصرف عما لا یتمکن منه کما ان التعهد فی العقود والالتزامات بین الناس منصرف الی المقدور خاصه ،فیکون اشتراط القدره فی متعلق النذر کاشتراط الرجحان فیه ،فالنذر یشترک مع الحج فی کون القدره شرطا شرعیا ویتفرقان فی کون الاستطاعه الشرعیه فی الحج اوسع من القدره فی باب النذر .

(الثانی) یعتبر فی انعقاد النذر ماشیا" اوحافیا عدم تضرره بهما فلوکان المشی اوالحفاء مضرا" ببدنه لم ینعقد لان الاضرار بالبدن حرام عقلا و نقلا ،ومع حرمته مرجوح و مع مرجوحیته نذره باطل (لایقال) ان المشی الی الحج اوالحفاء فی نفسه راجح فینعقد نذره الا انه یزاحم الخطاب

بوجوب الوفاء به مع الخطاب بوجوب حفظ البدن من الضرر ، فيعامل معه معامله الخطاب بالمتزاحمين من تقديم الاهم منهما لو كان ، والتخيير مع عدمه (لانه يقال) مورد التزاحم انما هو فيما اذا تعلق كل خطاب بمتعلق غير متعلق الخطاب الاخر ولم يكن مانع من الجمع بين الخطابين في مرحله الانشاء والفعليه وانما المانع في مرحله لجمع بينهما في مقام الامتثال لمكان عجز المكلف عنه كما في انقاذ الغريقين والازاله والصلوه ، ومانحن فيه ليس من هذا القبيل بل مورد الحكم بوجوب الوفاء باتيان المنذور هو بعينه مورد الحكم بالتحرز عنه لصدق عنوان الضرر عليه ، وفي مثله لا محيص عن تبعيه الحكم لاقوى الملاكين بعد الكسر والانكسار بينهما في مرحله الانشاء وجعل الحكم على طبق اقواهما او الامساك عن جعل الحكم وبقاء المتعلق خاليا عن كل حكم لوجاز ذلك في مرحله الانشاء او جعل الاباحه الااقتضائيه لو لم يجز خلو المتعلق عن كل حكم على تقدير تساوي الملاكين في المتعلق ، وهذا البحث يجرى في الواجب الذى يتوقف وجوده على مقدمه مقارنه له غير متقدم على ذيها بالزمان فانه على تقدير اهميه احد الملاكين يحكم بما هو اهم ملاكا و مع تساويهما في الملاك لا يحكم بحرمه المقدمه ولا بوجوب ذيها بل تبقى الواقعه بلا حكم سبوتا رأسا او يحكم بالتخيير لو لم يجز خلوها عن الحكم اصلا .

(ويترتب على ذلك) صيروره المشي والحفاء بعد طرو عنوان الضرر مرجوحا بالكسر والانكسار بعد ان كان راجحا لولاه فلا ينعقد نذره سواء علم بكونه ضرر يا من اول الامر وحين انشاء النذر او علم به بعده حيث انه ينكشف بالعلم به عدم انعقاده من اول الامر .

(الامر الثالث) اذا كان المشي او الحفاء حرجيا "لا يبلغ حد الضرر فالذى عليه المصنف (قده) هو انعقاد النذر وعدم منع الحرج عن انعقاده مستدلا له بان رفع الحرج من باب الرخصه لا العزيمه ، وقد ذكر مثله في باب التيمم ايضا (واورد عليه) بان رفع الحرج وان كان على وجه الرخصه مانع عن انعقاد النذر ووجوب الوفاء والعمل به اذا كان متعلقه حرجيا (نعم) يمكن ان يعلل بمنع شمول ادله الحرج لمثل النذر مما لا يكون الالتزام به من الله تعالى ابتداء .

ولا يخفى ما في المتن وما في الايراد عليه كليهما ، اما ما في المتن فبيان ما فيه يتوقف على توضيح مراده (فنقول) لا شبهه في ان الادله المتكفله لاثبات الاحكام الواقعيه لموضوعاتها بعمومها واطلاقها تثبت الحكم فيما اذا كان ضرريا او حرجيا ، فبدلالتها المطابقيه تدل على اثبات الحكم في جميع الاحوال ، وبالدلاله الالتزاميه تدل على ثبوت ملاك الحكم ايضا في جميع تلك الاحوال ودليل نفي الضرر ونفي الحرج يدل على تقييد تلك الادله بما عدى حال طرو الضرر والحرج فان كان المستفاد منهما رفع الحكم عن موردهما بخطابه وملاكه ما يكون اللازم بطلان ما تعلق به الحكم في مورد الضرر والحرج ، لاستكشاف عدم الحكم فيه ملاكا و خطابا" ، وان كان المستفاد رفعه خطابا" فقط من غير تعرض لملاك الحكم صح الاتيان بمتعلقه ، لان الدليل المتكفل لاثباته ـ

كما عرفت ـ دال على ثبوت ملاكه ،فيكون المحكم هو الاخذ بالمدلول الالتزامي من دليل ثبوت الحكم لعدم رافع له .

(اذا تبين هذا فنقول) ان دليل نفي الضرر يدل على رفع الحكم خطابا وملاكا ،وذلك لحرمه ايقاع الانسان نفسه في الضرر ،فملاك الحرمه في مورده موجود ،فيقع الكسر والانكسار بين ملاك حرمته و ملاك الحكم الثابت له بالدليل الدال على ثبوته واقعا ،وبحكومه دليل رفع الضرر على الدليل المثبت للحكم الاولى الواقعي يرفع اليد عن عموم الدليل الدال على الحكم الواقعي و يستفاد اقوائيه ملاك حرمه الضرر عن الحكم الاولى ،فيدل دليل نفي الضرر على نفي الحكم ـ عن مورد الضرر خطابا" وملاكا ،وهذا معنى كون رفع الضرر من باب العزيمه بمعنى حرمه اتيان ما تعلق به الحكم لاجل اندكاك ملاك وجوبه في ملاك حرمته ،واما دليل نفي الحرج فلا يدل على ازيد من رفع الالزام في مورد الحرج ،لكونه واردا" مورد الارفاق والامتنان كما يفصح عنه قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ،وقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ،وقوله تعالى لا تكلف نفسا الا وسعها ،ولا امتنان في رفع ما الزمه المكلف على نفسه باختياره ولا ارفاق في الحكم ببطلان ما فعله المكلف مع المشقه الشديده و لزوم الاعاده او القضاء عليه ،بل مقتضى الارفاق هو الحكم بصحه ما فعله ،والمفروض ان الاقدام على الحرج ليس مثل الاقدام على الضرر فيكون محرما" وذلك لما هو البديهي من اقدام العقلاء على اعمال فيها حرج شديد شوقا" الى ما فيها من المنافع ، فلا مانع شرعا وعقلا من الاقتحام في الحرج الذى ليس فيه عنوان الضرر ،وهذا معنى كون رفع الحرج من باب الرخصه .

هذا محصل مراد الماتن (قده) ويرد عليه (اولا") ان نفي الضرر ايضا وارد في مقام الارفاق والامتنان ،فلو كان الاقدام على الحرج غير مرفوع بدليل نفي الحرج لعدم الامتنان فيه بل يكون خلاف ارفاق لكان الاقدام على الضرر ايضا كذلك (وثانيا) ان حرمه ايقاع الضرر على البدن او المال على وجه الاطلاق محتاجه الى الدليل ،بل الحق ان الضرر له مراتب و ايقاع النفس في الضرر مشهود من العقلاء للوصول الى منافع اهم من الضرر الذى يقدمون عليه (وثالثا) ان الحرج لا يحصل من ـ التزام المكلف بما التزمه بالاراده والاختيار محضا ،بل ينشا من حكم الشارع بوجوب الوفاء اذ لولاه وكونه باقيا" على الاختيار لكان له الرجوع عن التزامه ،فيكون التكليف بوجوب الوفاء حرجيا .

هذا ما سنح لي في توضيح ما في المتن وما يرد عليه .ومن الوجه الثالث يظهر ما يرد على ما اورد عليه فانه لا سبيل في المنع عن شمول ادله الحرج لمثل النذر الذى لا يكون الالتزام به من الله سبحانه ابتداء بل يجعل من المكلف لما عرفت من ان الجزء الاخير من لزوم الحرج هو حكم الشارع بلزوم الوفاء بما التزام به (الامر الرابع) فصل في المتن في الحرج بين ما اذا كان المشي او الحفاء حرجيا" حين النذر وكان عالما به وبين ما اذا عرض الحرج بعد ذلك ،وقال في الاول بعدم وجوب

الوفاء من اول الامر ،وحكم فی الثانی بوجوب الوفاء قبل عروض الحرج واستظهر سقوطه عند عروضه (ولا یخفی مافیه) اما اولا فلعدم دخل حرجیه المشی والحفاء حین النذر بل المدار هو حرجیتهما حین الاتیان بالمنذور نعم یحسن الفرق بین العلم بحرجیه المنذور حین النذر والجهل به ،لکنه ایضا "لا یوجب الفرق الا فی انکشاف نفی وجوب الوفاء من اول الامر او انکشافه بعد حصول العلم بحرجیته (و اما ثانیا")فلانه لابد من التفصیل بین ماکان النذر متعلقا "بالحج ماشیا "وحافیا "فی سنه معینه و بین مالم یعین سنه ففی الاول یحکم بسقوط النذر اذا تبین کون المنذور حرجیا" ، وفی الثانی ینتظر السنه التی بعدها فان لم یکن المنذور فیها حرجیا "لم یسقط وجوب الوفاء . والله العالم .

مسئله (٢٩) فی کون مبدء وجوب المشی او الحفاء بلد النذر او الناذر او اقرب البلدین الی ـ المیقات او مبدء الشروع فی السفر او افعال الحج ،اقوال ،والا قوی انه تابع للتعیین او الانصراف ومع عدمها فاول افعال الحج اذا قال لله علی ان احج ماشیا ،ومن حین الشروع فی السفر اذا قال لله علی ان امشی الی بیت الله او نحو ذلک ،کما ان الاقوی ان منتهاه مع عدم التعیین رمی الجمار لجمله من الاخبار لاطواف النساء کما عن المشهور ولا الافاضه من عرفات کما عن بعض الاخبار ولیعلم اولا ان النذر قد یتعلق بالحج ماشیا اوحافیا بحیث یکون المنذور هو الحج فی حال المشی اوالحفاء اوبالمشی اوالحفاء فی حال الحج ،و قد یتعلق بالذهاب الی مکه او الی بیت الله او الی الحج ماشیا "اوحافیا ،ونذر کلیهما صحیح ینعقد و یجب علیه الوفاء (ویدل علی صحه الاول) اعنی الحج ماشیا "او المشی فی حال الحج غیر واحد من الاخبار الداله علی فضله ورجحانه واذا کان راجحا ینعقد نذره ،وذلک کخبر رفاعه المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن مشی الحسن علیه السلام هل کان من المدینه او من مکه فقال من مکه ،یعنی کان علیه السلام یحرم للحج من مکه و یمشی الی عرفات مشیا علی قدمیه ،فیدل علی رجحان الحج ماشیا والمشی فی حال الحج تاسیا "بالحسن علیه السلام (ویدل علی فضل الثانی) اعنی المشی الی مکه و فی طریقها المرسل المروی فی الفقیه انه ما تقرب عبد الی الله عزوجل بشیء احب الیه من المشی الی بیته الحرام علی القدمین وان الحجه الواحده تعدل سبعین حجه (الحدیث) الی غیر ذلک من الاخبار المصرحه بفضیله المشی الی مکه ،وقد تقدم بعضها سابقا "ولا اشکال فی فضل المشی الی مکه و من مکه الی عرفات و مشعرومنی ،فیصح نذر کل واحد منها و ینعقد .

ثم ان تعین کل واحد من القسمین فی مقام الاثبات منوط بتعیین الناذر ،ولا یبعد ان یکون قوله فی مقام انشاء النذر (لله علی ان احج ماشیا") دالا علی نذر الحج ماشیا "فیکفی المشی من ابتداء اعمال الحج ،وقوله (لله علی ان امشی الی بیت الله) دالا علی نذر المشی الی بیت الله تعالی ، ومع عدم تعیینه او منع دلاله الجملتین علی ما ذکر نا ففی انصراف لفظه "الی الحج ماشیا "کما

فی مثل قوله ضربت زیدا "راکبا او ماشیا" فیما اذا کان الحال حالا للفاعل ،اوانصرافه الی نـذر المشی الی مکه کما فی مثل قوله لله علی ان از ورالحسین علیه السلام ماشیا" [1] (وجهان) اظهرهما الاخیر .

(وکیف کان) فقداً ختلف الاقوال فی مبدء المشی ،ولا یبعد ان یکون منشاء الاختلاف هوالخلط بین النذرین ،فینبغی ان یبحث عن مبدء کل قسم منهما علیحده (فنقول) اما القسم الاول اعنی نذر الحج ماشیا" فالحق ان یقال ان مبدئه فی حج التمتع هوالمیقات لعمرته وفی حج القران والافراد هودویره اهله او مکه ،وذلک لان المشی وقع قیدا "للحج ومبدئه الاحرام ،ومنتهاه هو اخر افعاله وهو رمی الجمرات اجمع وان وقع بعد التحلل لصدق التلبس بالحج ومناسکه قبل اتمام اعمال منی واتمامها برمی الجمرات فی الیوم الثانی عشر او الثالث عشر ، (واستدلوا ایضا") بغیر واحد من الاخبار کخبر علی بن ابی حمزه المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال سئلته متی ینقطع مشی الماشی ،قال اذا مضی رمی الجمره العقبه وحلق راسه فقد انقطع مشیه فلیز راکبا" (وصحیح اسماعیل بن همام) المروی فی الکافی عن الرضا علیه السلام قال قال ابو عبدالله علیه السلام فی الذی علیه المشی فی الحج اذا رمی الجمره زار البیت راکبا و لیس علیه شیء (وصحیح جمیل) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام اذا حججت ماشیا ور میت الجمره فقد انقطع ـ المشی .

(ولا یخفی) ان الظاهر من الاخبار المذکوره هو رمی الجمره العقبه یوم النحر لا رمی الجمار اجمع بل صریح خبر ابن ابی حمزه هوذلک حیث قال اذا مضی رمی الجمره العقبه و حلق راسه فقد انقطع مشیه فلیزر راکبا ، و کذا فی خبر ابن همام : اذا رمی الجمره زار البیت راکبا ، فان المراد من الزیاره هوالذهاب الی مکه لطواف الزیاره والسعی لا لطواف الوداع ، فیکون مضمون الاخبار انتهاء المشی بانتهاء اعمال منی یوم النحر ، و هذا غیر ما استدلوا به له ، و هو رمی الجمرات اجمع .

(والمحکی عن المحقق و الشهید) هوکون منتهی المشی بطواف النساء و نسبه فی المتن الی المشهور و لم یذکر له دلیل سوی انتهاء الاحرام و محرماته به ولم یرد فیه حدیث بالخصوص فان رجعنا الی مقتضی القاعده فهی تقتضی ماذکرناه من رمی الجمرات اجمع ، و ان عملنا بما استظهرناه من اخبار المسئله فقد عرفت ماتدل علیه ، و لا مخالف لها سوی روایه شاذه وهی ما رواه فی قرب الاسناد عن یونس بن یعقوب عن الصادق علیه السلام متی ینقطع مشی الماشی قال اذا

---

(۱) لا یخفی وضوح الفرق بینهما فان زیاره الحسین علیه السلام نفسها لا تکون فی حال المشی بل فی حال الوقوف بخلاف الحج فان افعاله فی الجمله تقع فی حال المشی اوالرکوب .

افاض من عرفات ، و لم يعلم العمل بمضمونها من احد مع امكان حملها على كون المراد هو انتهاء الافاضه بوصول منى فيقرب من الذى استظهر ناه من الاخبار و هو انتهاء اعمال منى يوم النحر فانه لاركوب بعد ذلك الالزياره البيت يوم النحر .

(فتحصل) ان مقتضى القاعده هو انتهاء المشى بانتهاء مناسك الحج كلها فينتهى برمى الجمار كلها لمن زار البيت للطواف و السعى ، ولو فرض انه اخر طواف الزياره الى النفر من منى فيكون مقتضى القاعده عدم جواز الركوب لزياره البيت ، و اما طواف النساء فهو خارج عن مناسك الحج كما ياتى عند البحث عنه ، والله العالم .

هذا فى القسم الاول من نذر المشى ـ اعنى الحج ماشيا " ـ و اما القسم الثانى اعنى المشى الى الحج فمنتهاه هو الذى عرفت الكلام فيه ، واختلف فى مبدئه على اقوال (الاول) كونه بلد النذر اى ما انشا النذر فيه ، و ان لم يكن سكناه ـ و هو المحكى عن الشيخ فى المبسوط والعلامه فى التحرير و المحقق فى الشرايع فى باب النذر (الثانى) بلد الناذر و لوكان انشاء النذر فى غيره (الثالث) المحل الذى يبتدء منه السفر الى الحج حكى ذلك عن الشهيد فى الدروس و مال اليه فى الحدائق (الرابع) اقرب البلدين من بلده و بلد النذر حكاه فى الجواهر عن بعضهم .

اما وجه القول الاول ان النذر هو بلد الالتزام فهو كبلد الاستطاعه ، حيث ان المعتبر فيها هو الاستطاعه من بلدها لامن بلده كما تقدم فى المسئله السادسه من مسائل فصل الاستطاعه من الجزء الحادى عشر ص ٣٢٣ (و وجه الثانى) هو تبا در بلد الناذر لكون الغالب انشاء السفر منه (و وجه الثالث) تطابق العرف و اللغه على صدق الحج ماشيا " على مشيه للحج من بلد يقصد منه السفر الى الحج سواء كان بلد النذر او بلد الناذر او غيرهما (و وجه الرابع) انه مع فقد اماره او قرينه على تعيين احد البلدين او غيرهما فالقدر المتيقن هو وجوب المشى من اقربهما الى ـ المواقيت فيرجع فى الزائد المشكوك الى اصاله البراءه كما هو الشان عند الدوران بين الاقل و الاكثر.

و الحق ان يقال ان كانت قرينه او اماره او انصراف فى تعيين احد الوجوه الثلاثه الاول فهو المتعين ، والا فالاقرب هو تعين المشى من البلد الذى ينشا منه السفر لصدق المسير الى ـ الحج ماشيا ، و مع الغض عن ذلك فما افاده فى المسالك من وجوب المشى من اقرب البلدين هو الاقوى .

و مما ذكرنا ظهر انه لوشك فى كون نذره هل هو المشى الى بيت الله او الحج ماشيا يكون ـ الواجب عليه هو الحج ماشيا لكونه المتيقن و يكون وجوب المشى الى اول افعال الحج و هو ـ الميقات مشكوكا " يرجع فيه الى البراءه ، والله العالم .

مسئله (٣٠) لايجوز لمن نذر الحج ماشيا او المشى فى حجه ان يركب البحر لمنافاته لنذره و ان اضطر اليه لعروض المانع من سائر الطرق سقط نذره كما انه لوكان منحصرا " فيه من الاول لم

ینعقد ، و لوکان فی طریقه نهرا و شط لایمکن العبور الابا لمرکب فالمشهور انه یقوم فیه لخبر السکونی والاقوی عدم وجوبه لضعف الخبر عن اثبات الوجوب ، و التمسک بقاعده المیسور لا وجه له ، و علی فرضه فالمیسور هوالتحرک لاالقیام فی هذه المسئله امور (الاول) قال (قده) لایجوز لمن نذر الحج ماشیا اوالمشی فی حجه ان یرکب البحر لمنافاته لنذره ، ولایخفی ما فی هذا التعبیر فان فی نذرالمشی فی الحج الذی قال (قده) فی المسئله المتقدمه یکون الابتداء فی المشی من اول الاحرام لاینتهی النوبه الی رکوب البحر غالبا ، اللهم الا اذا کان فی البحر و ارادالاحرام فیه ممایحاذی المیقات (وکیف کان) فالاجودان یعبر بمافی المستند حیث قال : من نذر الحج ماشیا بحیث یجب علیه المشی فی الطریق ایضا لایجوز له المسافره من طریق البحر لعدم صدق المشی علی العابر فی السفن (انتهی) .

و یدل علی عدم جوازه کونه مخالفه للنذر فیما اذا کان المنذور هوالحج ماشیا "فی سنه معینه حیث ان الرکوب فیمایجب فیه المشی مخالفه للنذر توجب الکفاره ، و فی وجوب قضاء حجه فی سنه اخری و عدمه بحث یاتی فی المسئله الاتیه ، هذا اذا کان العدول عن المشی الی البحر عمدیا .

(الامر الثانی) اذا اضطرالی رکوب البحر لعروض المانع من سائر الطرق او کان الطریق منحصرا " فی البحر من الاول لم ینعقد نذره لماتقدم من اشتراط انعقاده بالتمکن من متعلق النذر ، غایه الامر فیمایکون الطریق منحصرا " فی البحر یعلم عدم انعقاده من اول الامر ، و عند طرو الاضطرار الی رکوبه لعروض العارض ینکشف عدم انعقاده حین طروه ، لکن ظاهر المتن هوانعقاده قبل طرو الاضطرار و وجوب العمل به و سقوطه عند طروه ، و لعل نظره الی عدم سقوطه بالنسبه الی مامضی ، اذیجب المشی من بلده الی موضع یضطرفیه الی الرکوب لوکان هناک مسافه یمکن المشی فیه الی البحر .

(الامر الثالث) اذا کان فی طریقه نهرا وشط لایمکن العبور الابالمرکب فلایخلو : امایکون نذرالمشی فی جمیع المسافه اویکون فیمایمکن المشی فیه ، وعلی کلاالتقدیرین فالبحث عن حکمه امایکون بالنظر الی ماتقتضیه القاعده ، و اما بالنظر الی مایستفاد من النص ، اما بالنظر الاول فمقتضی القاعده عدم انعقاد النذر فیمااذا ندرالمشی فی جمیع المسافه مع انحصارالطریق بما فیه ذلک النهر او الشط او عروض المانع عن غیره حسبما مر فی الامر الثانی ، و صحه النذر و انعقاده فیما اذا نذرالمشی فیمایمکن المشی فیه من المسافه ، فیمشی فیمایمکن المشی ویرکب فیما لایمکن (و اما بالنظر الی النصوص) ففی خبر السکونی المروی فی الکافی عن الصادق عن ابیه عن اباءه عن علی علیه و علیهم السلام انه سئل عن رجل نذران یمشی الی بیت الله فعبرفی العبر ، قال علیه السلام : فلیقم فی العبر قائما حتی یجوز .

وقدافتی بمضمونه الاصحاب و نسبه فی الحدائق الی المشهور ، ویمکن ان یتمسک له بقاعده المیسور فیقال ـ کما فی المعتبر ـ ان المشی یجمع بین القیام و الحرکه فاذا فات احدهما و هو الحرکه تعین الاخر (و اورد علی الاستدلال بالخبر) بانه ضعیف ، و علی الاستدلال بالقاعده بان القیام لا یعد میسور المشی مع انه لایکون من مقومات المشی بمعنی مالیس بخارج عن حقیقته لامکانه مع الجلوس ، والیه یشیر فی المتن حیث یقول : لاوجه للتمسک بقاعده المیسور حیث ان التمسک بها متوقف علی تشخیص کون المورد ممایکون المیسور میسورا للمعسور لان المراد من قوله : المیسور لایسقط بالمعسور ان المیسور من الشی لایسقط بتعسر المیسور منه ، والقیام لیس میسور المشی حتی یقال بعدم سقوطه بتعسر المعسور منه و هو الحرکه .

ثم ان علم بکون المیسور میسور امن المعسور اوبعدمه فهو ، والافیحتاج الی عمل الاصحاب بالقاعده فی مورد الشک لتشخیص ذلک لالاجل الضعف فی سند القاعده و احتیاجه الی الجابر فی مقام العمل ـ کما اشتهر ـ لان الاستناد الیها کاف فی جبر ضعف السند و لایحتاج الی العمل بها فی کل مورد کمالایخفی (و مما ذکر ناظهر) ان وجه نفی الصحه عن التمسک بالقاعده لیس هو کون العمده فی دلیل القاعده هو الاجماع و هو فی المقام منتف ، بل الوجه هو العلم بعدم کون القیام من میسور المشی بل الحرکه ایضا لیس من میسور المشی لانها لیست علی نحو الاطلاق من مقومات المشی بل الحرکه الخاصه و هی الحرکه الاینیه اعنی الانتقال من ابی الی این بنقل الاقدام .

(والاقوی) ماعلیه المشهور لحجیه خبر السکونی باستناد المشهور الیه والفتوی علی طبق مضمونه (ثم انه بناء علی مختار الماتن) من عدم وجوب القیام فی المعبر فما یفهم من فحوی کلامه (قده) انه لایضر الرکوب فی المعبر بانعقاد نذره فالواجب علیه المشی بعد النزول من المعبر ، وهو کذلک لعدم کون مثل هذا الرکوب مضرا" بصدق المشی الی الحج ، و هذا بخلاف رکوب البحر والسفر علی طریقه کمالایخفی ، و اما بناء علی المشهور من وجوب القیام فی المعبر فالامر اسهل لکون القیام فیه قائما مقام المشی و مرتبه منه عند الاضطرار . والمحکی عن المعتبر و المنتهی و التحریر و کتاب الایمان من الشرایع و القواعد استحباب القیام فی المعبر استظهارا ـ فالخبر السکونی و عملا باخبار من بلغ و استنادا الی قاعده التسامح ، ثم انه لوترک القیام فی المعبر بناء علی وجوبه وحج کذلک ففی اجزاء حجه عن المنذور و عدمه کلام یاتی البحث عنه فی المسائل الاتیه .

مسئله (٣١) اذا نذر المشی فخالف نذره فحج راکبا فان کان المنذور الحج ماشیا من غیر تقییده بسنه معینه وجب علیه الاعاده ولاکفاره الا اذا ترکها ایضا ، و ان کان المنذور الحج ماشیا فی سنه معینه فخالف واتی به راکبا وجب علیه القضاء و الکفاره ، و اذا کان المنذور المشی فی

حج معین وجبت الکفاره دون القضاء لفوات محل النذر و الحج صحیح فی جمیع الصور خصوصا الاخیره لان النذر لا یوجب شرطیه المشی فی اصل الحج ، و عدم الصحه من حیث النذر لا یوجب عدمها من حیث الاصل فیکفی فی صحته الاتیان به بقصد القربه ، وقد یتخیل البطلان من حیث ان المنوی و هو الحج النذری لم یقع و غیره لم یقصد (وفیه) ان الحج فی حد نفسه مطلوب و قد قصده فی ضمن قصد النذر و هو کاف ، الاتری انه لو صام ایا ما بقصد الکفاره ثم ترک التتابع لا تبطل الصیام فی الایام السابقه اصلا و انما تبطل من حیث کونها صیام کفاره و کذا اذا بطلت صلاته لم تبطل قرائته و اذکاره التی اتی بها من حیث کونها قرانا او ذکرا ، وقد یستدل للبطلان اذا رکب فی حال الاتیان بالافعال بان الامر باتیانها ماشیا موجب للنهی عن اتیانها راکبا (و فیه) منع کون الامر بالشی نهیا عن ضده و منع استلزامه البطلان علی القول به مع انه لا یتم فیما لو نذر الحج ماشیا مطلقا من غیر تقیید بسنه معینه ولا بالفوریه ، لبقاء محل الاعاده .

فی هذه المسئله امور (الاول) اذا کان المنذور هو الحج ماشیا من غیر تقییده بسنه معینه کهذه السنه مثلا فالحکم فیها هو وجوب الاعاده علیه فی سنه اخری لعدم انطباق المنذور علی ما اتی به ولا کفاره علیه لکون النذر موسعا ، فله ان یاتی به فی ای عام اراد فلا مخالفه حتی تثبت الکفاره ، و لو ترک الاعاده ایضا بان لم یحج ماشیا حتی مات او تعذر علیه الاتیان به فان کان معذورا بان کان مطمئنا بالوفاء لکنه فاجاه الموت او طرو العذر فلا کفاره علیه ایضا و لو لم یکن معذورا فی الترک بان سوف فی التاخیر الی ان مات او طرء علیه العذر و جبت علیه الکفاره (الصوره الثانیه) ما اذا کان المنذور هو الحج ماشیا فی سنه معینه ، والحکم فیها هو وجوب القضاء و وجوب الکفاره علیه ، اما وجوب القضاء فلما تقدم فی المسئله الثامنه من هذا الفصل من وجوب قضاء الحج المنذور لو ترکه فی وقته مع التمکن من اتیانه ، و اما وجوب الکفاره فلمخالفه النذر (الصوره الثالثه) ما اذا کان المنذور هو المشی فی حج معین مثل حجه الاسلام او حج مندوب او واجب نذری بنذر اخر بحیث کان المنذور هو المشی الی الحج لا الحج ماشیا " و لم یتعلق النذر بنفس الحج بتاتا ، فاذا خالف و حج راکبا و جبت علیه الکفاره و صح حجه ولا یجب علیه القضاء لان اصل الحج وقع صحیحا " و قد فات موضع النذر ، لان المشی کان متعلقا للنذر لذلک الحج المعین الذی اتی به راکبا " ، و لا یمکن اعادته لوقوعه صحیحا " و لا معنی للامتثال عقیب الامتثال ، و هذا ظاهر .

(الامر الثانی) اذا خالف النذر فی الصور الثلاث المتقدمه و حج راکبا ففی صحه حجه مطلقا او بطلانه کذلک او التفصیل بین تلک الصور بالقول بالبطلان فی الصورتین الاولیین والصحه فی الصوره الاخیره (وجوه) یستدل للاول ـ کما فی المعتبر ـ بان الاخلال بالمشی لیس موثرا فی الحج و لا هو من صفاته بحیث یبطل بفواته ، بل غایته انه اخل بالمشی المنذور ،

فان کان مع القدره و جبت علیه الکفاره لخلف النذر (انتهی) و ظاهره الصحه والاجزاء عن النذر، و قال فی المدارک، و هوای ماذکره فی المعتبر انما یتوجه اذا کان المنذور الحج والمشی غیر مقید احدهما بالاخر، و المفهوم من نذر الحج ماشیا خلاف ذلک (انتهی) وظاهره التفصیل بین الصورتین الاولیین و بین الصوره الثالثه (و استدل فی المتن) للصحه فی جمیع تلک الصور اما فی الصوره الاخیره فبما استدل به فی المعتبر وارتضاه فی المدارک، و اما فی الصورتین الاولیین فلان المفهوم من نذر الحج ماشیا و ان کان تقیید الحج بالمشی لکن تقیده به فی النذر لا یوجب تقیده به من حیث انه حج و قد تعلق به الامر قبل ان یتعلق به النذر، فاذا اتی به بداعی القربه ولرجحانه الذاتی صح.

(ولا یخفی) عدم تمامیه ما فی المعتبر و ما فی المتن معا، اما ما فی المعتبر فلما فی المدارک من ان المفهوم من نذر الحج ماشیا هو تقیید الحج بالمشی علی سبیل وحده المطلوب، فالمشی حینئذ ماخوذ صفه للحج ولا یصدق المنذور علی الحج راکبا (و اما ما حققه فی المتن) فیرد علیه ما اورده فی المدارک علی القول بالصحه من ان الحج الماتی به علی خلاف النذر غیر مطابق مع المنذور فلا یقع عنه و لا عن الحج المندوب لعدم النیه عنه کما هو المفروض.

اقول) بل لا یصح عنه الحج المندوب و لو مع نیته عنه لما تقدم فی المسئله الاخیره من مسائل فصل الاستطاعه من عدم جواز التطوع بالحج لمن علیه الحج الواجب ولو کان الواجب هو الحج الواجب بالنذر و سیاتی فی فصل الحج المندوب ایضا (هذا مضافا") الی ما فی کلامه (قده): " ان عدم الصحه من حیث النذر لا یوجب عدمها من حیث الاصل فیکفی فی صحه الاتیان به بقصد القربه" حیث ان صحته من حیث الاصل عند اتیانه بقصد القربه اما تکون فیما اذا اتی به بداعی امتثال الامر بالوفاء بالنذر ا و بداعی امتثال الامر الندبی المتعلق به او بداعی رجحانه الموجب لصحه الاتیان به عباده ولو متسکعا، وشیء من هذه الوجوه لا یوجب الصحه، اما الامر النذری فلعدم انطباق المامور به علی الماتی به وعدم قصد الفاعل لامتثال الامر الندبی بل عدمه مع اشتغال عهدته بالحج الواجب بالنذر، و منه یظهر عدم صحته بقصد مطلوبیه الحج فی نفسه و ان قصدها عند الاتیان کما لا یصح الاتیان بصلوه رکعتین فی الفجر بقصد مطلوبیتها فی نفسها لا بقصد فریضه الصبح و لا نافلتها و لا یقع عن شیء منهما ولا بعنوان النافله المبتدئه و ان الصلوه خیر موضوع بناء علی عدم صحتها ممن علیه الفریضه.

و اما ما اجاب به فی المتن عن وجه البطلان بان الحج فی حد نفسه مطلوب و قد قصده فی ضمن قصد النذر و هو کاف (الخ) ففیه انه لا یکفی قصده فی ضمن قصد الندر، لان تضمن قصد النذر لقصده تحلیلی کقصد الحیوان فی ضمن الانسان ولا یکفی قصده التحلیلی فی ضمن قصده النذری کما لا یکفی قصده التحلیلی الذی فی ضمن قصد صلوه الفریضه او النافله المرتبه عن النافله المبتدئه ولا

یصیر الماتی به من الصلوه من النوافل المبتدئه (ولیت شعری) اذا لم یوجب الا مر النذری صحته کیف یوجب صحته قصد رجحانه المطوی فی ضمن قصده النذری، فما افاده (قده) لا یمکن المساعده علیه بوجه من الوجوه.

واما ما افاده (قده) من تنظیر المقام بما اذا صام ایاما بقصد الکفاره ثم ترک التتابع فانه لا تبطل الصیام فی الایام السابقه و انما تبطل من حیث کونها صیام الکفاره، و کذا تنظیره بما اذا بطلت الصلوه فانه لا تبطل قرائته و اذکاره التی اتی بها من حیث کونها قرانا و ذکرا" (ففیه) انه مشتبه المراد فان کان المراد ان صوم الایام السالفه او القرائه و الاذکار وقع کلها صحیحا یترتب علیها اثار الصحه فهو اول الکلام و تکثیر الامثله لا یغنی شیئا، و ان کان المراد ان الله سبحانه بفضله لا یضیع اجر المکلف و یوتیه اجرا" علی صیام تلک الایام علی قرائته و اذکاره فهو کذلک اذا لم یکن ترک التتابع او بطلان الصلوه بسوء اختیاره بل کان لعذر شرعی، و لیس ترک المشی فیما نحن فیه لعذر و لا لعجز و انما ترکه عامدا".

(نعم) یمکن فرض الصحه فی المقام بانه اذا ترک المشی عمدا و خالف النذر حتی اذا وصل الی المیقات نوی الاتیان بالحج و احرم بنیه رجحان الحج و انه مندوب شرعا" فمع ضیق الوقت عن الرجوع الی بلده و الرجوع الی مکه ماشیا یصح هذا الحج و ان خالف النذر و وجب علیه ـ الکفاره او الاعاده فی السنه الاخری علی تفصیل تقدم فی الامر الاول.

و یستدل للبطلان حتی فی الصوره الاخیره بما فی المدارک من ان الحج النذری لم یقع و ان کان منویا، و غیره لم ینو، و بان الامر بالحج ماشیا یقتضی النهی عن ضده و هو الاتیان به راکبا (ویرد علی الاول) انه لا یتم فی الصوره الثالثه التی فیها یکون نذر المشی علی نحو تعدد المطلوب (وعلی الثانی) بان الضدیه انما هی بین الرکوب والمشی لا بین الحج ماشیا و الحج راکبا، و النهی عن الرکوب فی الحج لا یستلزم النهی عن افعال الحج راکبا، مع ان الامر بالشی لا یقتضی النهی عن ضده الخاص لبطلان المقدمیه بین الضدین و لان النهی علی تقدیر المقدمیه تبعی غیری و هو لا یستلزم الفساد، ولانه لا یتم الا فیما اذا رکب فی حال افعال الحج، و فیه ایضا انه لا یتم فیما اذا کان نذره غیر مقید بسنه معینه و لا بالفور، و ذلک لبقاء محل الاعاده فیه، و لکن لا بد فی هذه الصوره من تقییده بما اذا ضاق الوقت و لم یمکن الرجوع الی بلده و انشاء ـ السفر الی الحج ماشیا، و اما فی صوره عدم ضیق الوقت فیجیء اشکال عدم جواز التطوع بالحج لمن علیه الحج الواجب.

(الامر الثالث) بناء علی صحه الحج الذی اتی به راکبا مع نذر المشی فی الصور المتقدمه فهل یجزیه عن الحج المنذور ماشیا اولا (وجهان) ظاهر المحکی عن المعتبر هو الاجزاء، و استدل له بما تقدم منه من ان الاخلال بالمشی لیس موثرا فی الحج ولا هو من صفاته بحیث یبطل بفواته

ومختار المصف (قده) فی المتن هو التفصیل بین **الصورتین الاولیین** و بین الصوره الاخیره بعدم ـ الاجزاء فی الاولیین والاجزاء فی الاخیره ، بل فی الصوره الاخیره لیس الحج بنفسه موردا " للنذر ابدا و انما النذر تعلق بالمشی و قد خالفه فتجب علیه الکفاره ، و هذا التفصیل هو الاقوی لا ـ شتراط الحج المنذور فی الصورتین الاولیین وانتفاء الشرط یوجب انتفاء المشروط ، والله العالم .

مسئله (۳۲) لورکب بعضا و مشی بعضا فهو کمالورکب الکل لعدم الاتیان بالمنذور فیجب علیه القضاء او الاعاده ماشیا ، والقول بالاعاده و المشی فی موضع الرکوب ضعیف لاوجه له .

ظاهر غیر واحد من الاصحاب انه لورکب بعض الطریق الذی وجب علیه المشی بالنذر ومشی فی بعض اخر منه وجب علیه القضاء و الکفاره لوکان النذر مضیقا ، والاعاده من غیر کفاره ـ لوکان موسعا " غیر مقید بسنه خاصه فیکون حکمه کمالورکب الکل فی عدم الاتیان بالمنذور من غیر فرق فی ذلک بین الرکوب قبل التلبس بالحج اوبعده ، وهذا هوالموافق مع القاعده ، و فی الشرایع انه الاشبه باصول المذهب (واستدلواله) بکونه اخلالا بالصفه المشترطه ، و المحکی عن الشیخ وغیر واحد من الاصحاب انه یقضی و یمشی فی موضع رکوبه لان الواجب علیه قطع المسافه ماشیا و قد حصل بالتلفیق فیخرج عن العهده ، اذهوانماندر حجا بعدالمشی فی جمیع طریقه و قدحصل ،و لانه انما اخل بالمنذور فیما رکب فیه فیقضیه (وفیه مالایخفی) لان الظاهر تعلق النذر بالمشی فی الطریق او بالحج ماشیا فی حج واحد فی عام واحد لانذر المشی فی طریق الحج او فی حال الحج ولو فی اعوام متعدده . و لذا اورد علیهم العلامه فی المختلف بالمنع عن المشی فی جمیع الطریق مع التلفیق .

و فصل فی المدارک بین ما اذا و قع الرکوب بعد التلبس بالحج و بین ما اذا وقع قبله ،و قال فی الاول بوجوب القضاء اوالاعاده ماشیا فی جمیع الطریق ، و قال فی الثانی بکفایه المشی فیمارکب فیه لان الواجب قطع المسافه فی حال المشی و ان فعل فی اوقات متعدده ر هویحصل بالتلفیق الا ان یکون المقصود قطعها کذلک فی عام واحد ، ثم امر بالتامل ، و وجهه واضح ، فانه لم یات بفارق بین الرکوب قبل التلبس بالحج و بین الرکوب بعده .

فتحصل من ذلک ان الرکوب فی بعض الطریق کالرکوب فی جمیعه فی حصول مخالفه النذر واما خبر ابراهیم بن عبدالحمید عن الکاظم علیه السلام عن رجل جعل لله نذرا علی نفسه المشی الی بیت الله الحرام فمشی نصف الطریق او اقل اواکثر ، قال ینظر ماکان ینفق من ذلک الموضع فلیتصدق به ، فهو معرض عنه لایکون حجة بالاعراض ، مضافا الی الاجمال الموجود فیه فانه لم یبین فیه ان ماکان ینفق من ذلک الموضع ای من الموضع الذی قطع المشی فیه و رکب هل المقصود ماکان ینفق فی سفره لوقطع المسافه ماشیا اوماکان ینفق مع قطع تلک المسافه راکبا " ، وقد حملوه علی صوره العجز عن المشی ، وضعفه ظاهر فانه لاقائل بوجوب (التصدق بماکان ینفق) فی صوره

العجز عن المشی ، والله الموفق .

مسئله (۳۳) لوعجز عن المشی بعد انعقاد نـذره لتمکنه منه اورجائـه سقط ، و هل یبقی حینئذ وجوب الحج راکبا اولابل یسقط ایضا ، فیه اقوال (احدها) وجوبه راکبا مع سیاق بدنـه (الثانی) وجوبه بلاسیاق (الثالث) سقوطه اذا کان الحج مقیدا بسنـه معینه او کان مطلقا مع الیاس من التمکن بعد ذلک ، و توقع المکنه مع الاطلاق و عدم الیاس (الرابع) وجوب الرکوب مع تعیین السنه اوالیاس فی صوره الاطلاق ، و توقع المکنه مع عدم الیاس (الخامس) وجوب الرکـوب اذا کان بعد الدخول فی الاحرام ، و اذا کان قبله فالسقوط مع التعیین ، و توقع المکنه مع الاطلاق ، و مقتضی القاعده و ان کان هوالقول الثالث الا ان الاقوی بملاحظه جمله من الاخبار هوالقـول الثانی بعد حمل مافی بعضها من الامر بسیاق الهدی علی الاستحباب بقرینه السکوت عنه من بعضها الاخر مع کونه فی مقام البیان مضافا الی خبر عنبسه ، الدال علی عدم وجوبه صریحا " فیه من غیر فرق فی ذلک بین ان یکون العجز قبل الشروع فی الذهاب او بعده و قبل الدخول فی الاحرام اوبعده و من غیر فرق ایضا بین کون النذر مطلقا او مقیدا بسنه مع توقع المکنه و عدمه وان کان الاحوط فی صوره الاطلاق مع عدم الیاس من المکنه وکونه قبل الشروع فی الذهاب الاعاده اذا حصلت المکنه بعد ذلک لاحتمال انصراف الاخبار عن هذه الصوره و الاحوط اعمال قاعده المیسور ایضا بالمشی بمقدار المکنه بل لایخلوعن قوه للقاعده ، مضافا الی الخبر عن رجل نذران یمشی الی بیت الله حاجا ، قال علیه السلام فلیمش فاذاتعب فلیرکب ، و یستفاد منه کفایه الحرج والتعب فی جواز الرکوب و ان لم یصل الی حد العجز ، و فی مرسل حریز: اذا حلف الرجل ان لایرکب او نذران لایرکب فاذا بلغ مجهوده رکب .

لوعجز الناذر للمشی سقط عنه التکلیف بالمشی اجماعا محصلاو منقولا کما فی الجواهر ، ولدلاله النصوص الکثیره علی سقوطه کمایاتی الاشاره الی بعضها ، ولحکم العقل بسقوطه لکونه تکلیفا بمالایطاق (وفی سقوط الحج المنذور) او وجوبه مع الفدیه او عدمها اقوال خمسه (الاول) وجوبه راکبا مع سیاق بدنه ، و هوالمحکی عن الشیخ وجماعه ، واستدلوا له بصحیح الحلبی المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن رجل نذران یمشی الی بیت الله و عجز عن المشی ، قال فلیرکب ولیسق بدنه فان ذلک یجزی عنه اذا عرف الله منه الجهد (و صحیح ذریح المحاربی) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن رجل حلف لیحج ماشیا فعجز عن ذلک فلـم یطقه ، قال علیه السلام فلیرکب و لیسق الهدی (وخبر انس) المروی فی مجالس ابن الشیخ ان ـ النبی صلی الله علیه و اله رای رجلا یتهادی (ای یتمایل و یعتمد) بین ابنیه و بین رجلین ، قال (ص) ماهذا ، قالو انذران یحج ماشیا ، قال (ص) ان الله عزوجل غنی عن تعذیب نفسه مروه فلیرکب ولیهد (وحکی عن الشیخ فی الخلاف) الاستدلال علیه بالاحتیاط و اجماع الطائفـه و

اخبارهم .

(القول الثانی) وجوبه راکبا مع عدم سیاق الهدی ، حکی عن المفید و جماعه اخرین (و استدلواله) اما لوجوب الحج علیه راکبا فلصحیح رفاعه المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام رجل نذران یمشی الی بیت الله ، قال فلیمش ، قلت فانه تعب ، قال علیه السلام فاذا تعب رکب (و صحیح محمدبن مسلم) المروی فی الوسائل عن نوادر احمد بن محمدبن عیسی عن احدهما علیهما السلام قال سئلته عن رجل جعلَ عَلیه مشیا الی بیت الله فلم یستطع ، قال یحج راکبا (وصحیحه الاخر) المروی عن الباقر علیه السلام جعل علیه مشیا الی بیت الله فلم یستطع قال علیه السلام فیحج راکبا (ومرسل حریز) عن الباقر والصادق علیهما السلام ' اذا حلف الرجل ان لا یرکب اونذران لا یرکب فاذا بلغ مجهوده رکب ، قال علیه السلام و کان رسول الله (ص) یحمل المشاه علی بدنه (و خبر عنبسه) المروی فی اخر السرائر قال قلت له (یعنی لابی عبدالله علیه السلام) اشتکی ابن لی فجعلت لله علی ان هوبرء ان اخرج الی مکه ماشیا و خرجت امشی حتی انتهیت الی العقبه فلم استطع ان اخطوفیه فرکبت تلک اللیله حتی اذا اصبحت مشیت حتی بلغت ، فهل علی شیء ، قال فقال لی اذبح فهو احب الی ، قال قلت له ای شیء هولی لازم ام لیس لی بلازم ، قال علیه السلام : من جعل لله علی نفسه شیئا فبلغ فیه مجهوده فلاشی علیه و کان الله اعذر لعبده .

(القول الثالث) سقوط الحج راسا " اذا کان نذره مقیدا بسنه معینه او کان مطلقا لکن مع الیاس من التمکن مادام العمر ، و مع الاطلاق و رجاء التمکن بعد ذلک ینتظر المکنه ، فاذا یأس سقط ، و هذا القول منسوب الی الحلی و ان کان فی النسبه نظر ، بل الظاهر من السرائر هوموافقته مع المفید فیما حکی عنه من القول الثانی ـ اعنی وجوب الحج علیه راکبا بغیر فداء ، و قدحکی هذا القول ایضا عن العلامه فی الارشاد و المحقق الثانی فی حاشیه الشرایع (ویستدل له) بانه ـ الموافق للقاعده مع الغض عن الاخبار الوارده فی المقام کمافی غیر نذر المشی من النذور ، لانتفاء المقید بانتفاء قیده فیما اذا کان معینا او مطلقا مع عدم حصول التمکن الی اخر العمر ، ووجوب الاتیان به ماشیا مع حصوله .

(القول الرابع) وجوب الرکوب مع تعیین السنه اوالیاس فی صوره الاطلاق ، و مع عدم الیاس ینتظر المکنه ، و هذا القول محکی عن العلامه فی المختلف (و استدل له) اما لوجوب الرکوب مع تعیین السنه اوالیاس فی صوره الاطلاق بانه قد عجز عن الصفه و هی المشی الی الحج فسقط اعتبارها للاجماع الدال علی سقوط ماعجزعنه الناذر من غیرتفریط ، ثم قال : (لایقال) فیسقط الحج للعجز کما نقل عن بعض علمائنا ذلک (لانه یقال) العجز انما حصل عن الصفه لاعن اصل الحج ، والنذر تعلق بامرین ، ولایلزم من سقوط احدالامرین سقوط الاخر اذا افترقا فی العله .

(القول الخامس) وجوب الركوب اذا كان بعد الدخول في الاحرام ، و اذا كان قبله فالسقوط مع التعيين و انتظار المكنه مع الاطلاق ، و هذا القول هو ما اعتمد عليه في المدارك (واستدل له) بظاهر النصوص المتقدمه و التفاتا الى اطلاق الامر بوجوب اكمال الحج و العمره مع التلبس بها و استلزام اعادتها المشقه الشديده ، هذا ماحكى في المسئله من الاقوال وما استدل به لكل واحد منها .

(وتفصيل الكلام) ان يقال : المنذور اما ان يكون المشي في الحج اذا عرض له الحج و اما يكون الحج ماشيا على نحو يكون النذر متعلقا بالحج الموصوف بصفه كونه ماشيا فيه ،ثم هذا الاخير اما يكون على نحو وحده المطلوب او على نحو تعدده ، ثم المشي في الحج و اوالحج ماشيا اما ان يكون المراد منه المشي المطلق من مبدء سفره الى اخر افعال الحج اويراد منه المشي الى اول افعال الحج و هوالاحرام من الميقات اويراد المشي من اول افعال الحج الى اخرها (اما اذا كان المنذور) هوالمشي في الحج اذا عرض له الحج من غير تعلقه بنفس الحج فالظاهر خروجه عن مصب الاخبار المتقدمه راسا ، فلابد من الرجوع فيه الى مقتضى القاعده وهوسقوط النذر بالعجز عن متعلقه و وجوب اتمام الحج عليه لوكان واجبا اوتلبس با حرامه و لوكان مندوبا "من غير فرق في ذلك بين كون المنذور هوالمشي المطلق اوالمشي الى اول افعال الحج او من اول افعاله الى اخرها .

و اما اذا كان المنذور هوالحج ماشيا بحيث يكون الحج ايضا موردالنذر فمع قطع النظر عن الاخبار الوارده في المقام يكون مقتضى القاعده وجوب الحج راكبا بعد سقوط المشي بالعجز عنه فيما اذا كان النذر على نحو تعدد المطلوب وسقوط الحج فيما اذا كان على نحو وحده ـ المطلوب اذا كان النذر مضيقا معينا بسنه معينه اومطلقا و لم يحصل التمكن له منه الى اخر العمر و يجب ماشيا في الموسع اذا حصل له التمكن في سنه من السنين ، من غير فرق في ذلك بين ما اذا كان المشي المطلق قيدا للحج اوالمشي قبل التلبس بالحج او المشي بعده وان كان يجب عليه اتمام الحج اذا طرء عليه العجز بعد التلبس لمكان وجوب الاتمام ، لكنه لايكون من الحج المنذور (هذا بالنظر الى ما تقتضيه القاعده) .

و اما بالنظر الى الاخبار فالحق ماذهب اليه المفيد (قده) من وجوب الحج راكبا من دون وجوب سوق البدنه ، و ذلك لان الظاهر من الاخبار المتقدمه في الاستدلال للقول الاول و ان كان وجوب سوقها لكن بعض الاخبار المستدل بها للقول الثاني يستظهر الندب ،وذلك لعدم تعرض وجوب السوق فيها مع ظهورها في كون القائل بها في مقام تمام البيان وتصريح خبر عنبسه بعدم شيء عليه و ان الله تعالى اعذر لعبده (ومافي المدارك) من الاشكال بان خبر عنبسه ضعيف لكونه واقفيا ناووسيا ، و خبر رفاعه و ان كان صحيحا لكنه لايعارض الصحيحين الدالين على ـ

وجوب السیاق ، لان عدم الذکر اعم من ذلک (مندفع) بما ثبت من توثیق عنبسه و ان لم یکن من الامامیه وکفایه الوثوق بالراوی فی العمل بروایته و ان عدم التعرض فی مثل المقام دلیل علی العدم ، فالحق حینئذ بالنظر الی الاخبار هوالقول الثانی من غیر فرق فی ذلک بین ان یکون العجز قبل الشروع فی الذهاب او بعده و لابین النذر المطلق و المعین ولابین من عرف من نفسه العجز عن المشی قبل الشروع او عرض له ذلک فی الاثناء ، ولابین صوره الیاس عن ارتفاع العجز و غیرها حتی لوتمکن فی عام اخر (قال فی الجواهر) و خروج ذلک عن القواعد غیر قادح بعد صلاحیه المعتبره لذلک سنداو دلاله و عملا فیکون حاصلها ان ذلک کیفیه خاصه للحج ـ المنذور بل قد یلحق به غیره من زیاره احدالمشاهد و نحوها (انتهی) .

لکن الانصاف منع تمامیه هذه الدعوی بهذا الاطلاق لانصراف هذه الاخبار عن صوره اطلاق النذر مع رجاء التمکن فی عام اخر ، فالاحتیاط یقتضی الاعاده .

ولو تمکن من المشی فی بعض الطریق وعجز فی بعض اخر فالظاهر وجوب الحج علیه بالمشی فیما امکن والرکوب فیما عجز ، لصحیح رفاعه المتقدم الذی فیه قوله علیه السلام ' فاذا تعب رکب وخبر سماعه و حفص المروی عن نوادر احمد بن عیسی عن الصادق علیه السلام عن رجل نذران یمشی الی بیت الله حاجا ، قال علیه السلام فلیمش فاذا تعب فلیرکب ، و مرسل حریز عن الباقر والصادق علیهما السلام اذا حلف الرجل ان لایرکب او نذران لایرکب فاذا بلغ مجهوده رکب ، مضافا الی قاعده المیسور التی لاینبغی الاشکال لشمولها للمقام الذی یعلم بکون المیسور مرتبه نازله من المعسور ، و لیس المراد من التمسک بها اثبات ان الحج راکبا مرتبه نازله من الحج ماشیا حتی یمنع عن التمسک بها بالشک فی ذلک ، بل لاثبات ان المشی فی بعض الطریق میسور للمشی فی کل الطریق و مرتبه نازله منه .

مسئله (۳۴) اذا نذرالحج ماشیا فعرض مانع اخر غیرالعجز عن المشی من مرض او خوف او عدو اونحو ذلک فهل حکمه حکم العجز فیما ذکر اولالکون الحکم علی خلاف القاعده (وجهان ولایبعد التفصیل بین المرض و مثل العدو باختیار الاول فی الاول و الثانی فی الثانی و ان کان الاحوط الالحاق مطلقا .

العجز عن المشی اما یکون لقصور الفاعل عنه قصور اناشیا عن ضعف استعداده فی المشی او طرو مرض علیه و نحوه ، و اما یکون لطرومانع فی الطریق عن المشی فیه مثل احاطه الشوک او الماء به ، اویکون لعروض مانع عن السیرفیه ماشیا مثل وجود عدوا و سبع فی الطریق (ففی ـ ثبوت) الحکم المتقدم فی الجمیع اعنی وجوب الحج راکبا و کفایته عن نذره و سقوط الواجب عنه ولوکان نذره غیر مقید بهذه السنه مع کون المانع مرجو الزوال فی المستقبل ،اواختصاصه بالاول اعنی اذا کان لقصور المکلف عن المشی لضعف اومرض ، او اختصاصه بخصوص کون القصور

للتعب والضعف (وجوه) اقواها الاخیر لانصراف الاخبار المتقدمه الیه کما لایخفی علی من لاحظ مافی خبر رفاعه من قوله قلت فانه تعب قال علیه السلام اذا تعب رکب ، وما فی خبر حریز : اذا بلغ مجهوده رکب ، و ما فی خبر عنبسه من قول السائل حتی انتهیت الی العقبه فلم استطع ان اخطوفیه (ومقتضاه) هوقصر الحکم المخالف للقاعده علی مورد الدلیل ، ومع الغض فلاشبهه فی انصراف الاخبار مما اذا کان العجز لطروما یمنعه کالعدو و نحوه ، والله العالم . **لااشکال فی صحة النیابه عن المیت فی الحج الواجب والمندوب و عن الحی فی المندوب مطلقا وفی الواجب فی بعض الصور** و فی الجواهر لاخلاف بین المسلمین فی اصل مشروعیتها بل لعله من ضروریات الدین (انتهی) والاخبار بصحتها مستفیضه بل متواتره و قدمر بعضها فی طی المسئله الثانیه و السبعین والتی بعدها و فی الحادیه و الثمانین من فصل الاستطاعه و یاتی بعضها فی المسائل الاتیه انشاءالله تعالی .

مسئله (۱) یشترط فی النائب امور (احدها) البلوغ علی المشهور فلایصح نیابه الصبی عندهم وان کان ممیزا وهوالاحوط لالما قیل من عدم صحه عباداته لکونها تمرینیه لان الاقوی کونها شرعیه ولالعدم الوثوق به لعدم الرادع له من جهه عدم تکلیفه لانه اخص من المدعی ، بل لاصاله عدم فراغه ذمة المنوب عنه بعد دعوی انصراف الادله خصوصا مع اشتمال جمله من الاخبار علی لفظ الرجل ، ولافرق بین ان یکون حجه بالاجاره او بالتبرع باذن الولی او عدمه وان کان لایبعد صحه نیابته فی الحج المندوب باذن الولی .

لاخلاف ولااشکال فی عدم صحه نیابه الصبی اذا کان غیر ممیز و ان حج به الولی ، لعدم تمشی القصد المعتبر فی العبادات منه فلایکون الصادر منه فعلا عبادیا ، وفی صحة نیابه الممیز منه قولان ، ظاهرالاکثر هوالمنع وسببه فی المدارک الی المعروف من مذهب الاصحاب (واستدلواله) بوجوه (منها) عدم صحه عبادات الصبی لکونها تمرینیه ، و قدمنا البحث عن ذلک فی هذا الشرح مرارا فی مبحث عرق الجنب من الحرام من کتاب الطهاره ومبحث شرایط الصوم و شرایط الحج و قلنا ان الحق انها شرعیه وان المرفوع عن الصبی هوالاحکام الالزامیه لابملاکاتها بل ارفاقا و امتنانا مع تحقق ملاک الحکم بالنسبه الیه علی ماحررناه فی المواقع المذکوره .

ولصاحب الجواهر (قده) تحقیق فی المقام ینبغی التعرض له (وحاصله) انه بعد فرض تعلق الامر الشرعی بالصبی الممیز ، الناشی عن الامر بالامر به و انه لیس کالامر بغیر الممیز والحیوان و لکنه لیس کالامر بالبالغ ناشیا عن ملاک ملزم فی فعل متعلقه او ترکه بل الغرض من الامر هو التمرین لاعلی نحو الامر المتعلق بالبالغین لان الحکم الشرعی هو خطاب الله المتعلق بافعال المکلفین من غیر فرق بین الالزامی منه فعلا اوترکا او غیر الالزامی منه ندبا او کراهه بل نفی التبعه عن الحاق خطاب الاباحه بها و قال : ان عدم المواخذه عنه انما هولارتفاع القلم عنه .

کالمجنون لالانه مخاطب بالخطاب الاباحی ـ الی ان قال (قده) ـ نعم لما امرالولی بامره ـ بالعباده و کان الظاهر من هذاالامر اراده التمرین کان الصبی ایضا مامور ابما امر به الولی من التمرین و ان استحق علیه الثواب من هذه الجهه (انتهی کلامه رفع مقامه)

و ما افاده (قده) یتم فی الصبی غیرالممیز، و کانه استنبطه من رفع القلم عن المجنون و عطفه علی رفع القلم عن الصبی، حیث ان رفعه عن المجنون برفع قلم التکلیف و ای خطاب الیه حتی الخطاب الاباحی لعدم صحه الخطاب به کالبهائم، و لکنه لایتم فی الصبی الممیز و لیس فی عطف رفع القلم عن المجنون علی رفع القلم عن الصبی دلیل علی کون رفعه عن الصبی کرفعه عن المجنون، و ذلک بعطف رفع القلم عن النائم علی رفعه عن الصبی ایضا مع ان النائم یصح تعلق التکلیف به کما یصح تعلقه بالجاهل و ان کان النائم یستیقظ بتعلقه به کما ان الجاهل یرتفع جهله به حسبما مرمنافی کتاب الصوم فی البحث عن شرایط صحته.

و علی ذلک یرد علیه (قده) اولا انه لافرق بنظر العقل بین الصبی الممیز الذی لم یبق الی بلوغه الاساعه و بین البالغ فکما یصح التکلیف با لبالغ یصح التکلیف به ایضا (و ثانیا") ان اطلاقات ادله التکلیف کما یشمل البالغین یعم الصبی الممیز ایضا سوی التکالیف الالزامیه التی رفع عنه بحدیث رفع القلم، فالمقتضی لشمول بقیه الخطابات موجود فیه و المانع عنه مفقود (و ثالثا") ان رفع القلم عنه جکم ارفاقی امتنانی ولاارفاق فی رفع ملاک التکلیف عنه بعداحراز تحققه بالخطاب الشامل له، بل لایصح رفعه برفع الحکم الشرعی، اذ الملاک امر تکوینی یحتاج فی رفعه الی الرفع التکوینی (و رابعا") ان الارفاق فی رفع التکلیف عنه و ـ الامتنان بذلک انمایصح فیما اذا کان لوضعه اقتضاء حتی یکون الانتفاء مستندا الی رفعه، فیستفاد من ذلک ثبوت ملاکات التکالیف بالنسبه الیه فتکون افعاله صحیحه شرعا یثاب علیها وان رفع عنه العقاب علی ترکها ارفاقا، والله ولی التوفیق.

(و منها) ای من الوجوه التی استدل بها لعدم جواز نیابه الصبی الممیز عدم الوثوق باتیانه لان العلم باتیانه اما من طریق اخباره هو بانه اتی به و اما من جهه الوثوق به لوجود ملکه التقوی فیه انه یاتی بما تعهده مع انه لعدم توجه التکلیف به لااطمینان بکلامه و اخباره و لابتقواه لعلمه بعدم عقابه علی ترک مایجب علی البالغین و لاعلی فعل مایحرم علیهم (ولا یخفی ما فیه اما اولا) فلان من الصبی الممیز من یوثق به لقوه ادراکه لقبح القبائح و حسن ما یحسن عند العقلاء بل لیس مثل ذلک نادرا" فیهم، فالدلیل اخص من المدعی (و اما ثانیا) فلان المدعی هوعدم صحه استنابته ثبوتا بمعنی عدم کون عمله مفرغا لذمه من ینوب عنه، و هذا الدلیل ـ لوصح ـ یثبت عدم احراز فراغ ذمه المنوب عنه فی مقام الاثبات (و اماثالثا) فبالمنع عن انتفاء الرادع له عن الکذب و الخیانه لاجل عدم کونه مکلفا بل یمکن تحقق ملکه

العداله له و حصول الخوف من الله تعالی له اشد من خوف البالغین ، و فی المدارک ان بعض مشایخه المعاصرین له رجح جواز نیابه الصبی مع الوثوق باخباره ، ثم قال و لیس ببعید عن الصواب .

(ومنها) ما افاده فی المتن من اصاله عدم فراغ ذمه المنوب عنه بعمل مثله عند الشک فی فراغه به و ذلک لان الاصل فی کل تکلیف متعلق بمکلف انما هو صدوره عنه بالمباشره الا ان یثبت تفریغ ذمه بعمل غیره ، و الحج و ان کان قابلا للنیابه فی الجمله الا انه لا اطلاق للدلیل الدال علیه حتی یشمل عمل الصبی لانصرافه عنه ولاسیما ماکان من الاخبار مشتملا علی لفظ الرجل و ان کان یکفی مالا یکون مشتملا علیه لولا الانصراف ، ولا فرق فی عدم صحه الاکتفاء بعمل الصبی عند الشک فی تفریغ الذمه به بین ان یکون بالاجاره او بالتبرع باذن الولی او عدمه ، و ان کان فی مورد الاجاره بدون اذن الولی اظهر لعدم صحه معاملاته بدون اذنه ، هذا فی نیابه الحج الواجب .

و اما الحج المندوب ففی المدارک انه ینبغی القطع بجواز استنابته فیه کما فی الفاسق و لم یذکر وجه الفرق بینه و بین الحج الواجب ، و قد یقال فی وجه الفرق ان الحج المندوب من الصبی صحیح عن نفسه بناء علی شرعیه عباداته ، و عدم صحه الحج الواجب عنه لاشتراط وجوب الحج بالبلوغ (و هذا کما تری غیر فارق) بل الظاهر منه فی الفرق هو جعل المناط فی المنع فی الحج الواجب هو عدم الوثوق بفراغ الذمه ، و لعل نظر المصنف (قده) فی نفیه البعد عن نیابته فی الحج المندوب الی انحصار دلیل المنع عنه فی الحج الواجب بما ذکره من اصاله عدم فراغ ذمه المنوب عنه ، الا انه (قده) خص جوازها فی المندوب بما اذا کان باذن الولی ، و وجهه ظاهر .

الثانی العقل فلا تصح نیابه المجنون الذی لا یتحقق منه القصد مطبقا کان جنونه او ادواریا فی دور جنونه ولا باس بنیابه السفیه لا تصح نیابه المجنون فی حال جنونه سواء کان جنونه اطباقیا او ادواریا (وفی المدارک) هذا مما لا خلاف فیه بین العلماء ، و فی المستند علیه الاجماع محصلا ومنقولا (واستدل له فی الشرایع) بانغمار عقله بالمرض المانع من القصد مثل الصبی غیر الممیز ، و ینبغی ان یخصص القصد المنتفی عنه بالقصد المتمشی من العقلاء لا مطلقا و الا فللمجنون ایضا قصد فی افعاله لکنه لا یکون ناشیا عن مباد عقلائیه کما لا یخفی ، و مما قیدنا من نفی الصحه بحال الجنون یظهر صحه النیابه من المجنون الادواری اذا سلم عن اعتواره فی حال اشتغاله بافعال الحج (و فی صحه نیابه) من یعتوره فی اثناء الحج لافی حال أفعاله کما اذا حصل له الجنون مابین الطواف و رکعتیه او بعدهما و قبل السعی اشکال ، و لعل اطلاق معقد اجماعهم علی اعتبار خلوه من الجنون ینفیها سیما اذا قیل بدخول تلک التخللات ایضا فی افعال الحج کالسیر من

المیقات الی مکه و الافاضه من عرفات اوالعودالی مکه من منی لطواف الحج ، والله العالم .

(الثالث) الایمان لعدم صحه عمل غیرالمومن و ان کان معتقدا بوجوبه و حصل منه نیه القربه و دعوی ان ذلک فی العمل لنفسه دون غیره کماتری

لم یذکر فی المتن اعتبارالاسلام فی باب النیابه للحج ، ولعله اکتفی باعتبارالایمان فان اعتبار الخاص یغنی عن اعتبار العام (وکیف کان) فلاینبغی الاشکال فی اعتبارالاسلام فیه فلایصح نیابه الکافر عن المسلم و ادعی فی الجواهر الاجماع علی عدم صحه نیابته (ویستدل له) بعدم صحه عمله لاعتبار الاسلام فی صحته اجماعا ایضا کما تقدم فی شرایط صحه الحج ،وقد یستدل باختصاص اجرالکافر فی الاخره بالخزی والعذاب دون الاجر و الثواب اللازمین لصحه العمل (وفیه ایضا) عدم لملازمه بین صحه العمل و بین الاجر و الثواب و ان کانا ملازمین لصحته مع ان البحث لیس فی الصحه بمعنی ترتب الثواب بل بمعنی سقوط الاعاده و القضاء مع ان اختصاص الکافر فی الاخره بالخزی و العقاب لاینافی تربت الثواب بفعله للمنوب عنه المسلم فبعمله بما انه عمل المنوب عنه یثاب المنوب عنه (و کیف کان) ففیما ذکر من الاجماع واعتبار الاسلام فی صحه العبادات غنی و کفایه ، هذا فی الکافر .

و اما المخالف من اهل الاسلام ففی صحه نیابته عن المومن و جهان مبنیان علی اعتبار الایمان فی صحه العبادات و قدتکرر ذلک فی هذاالشرح فی کتاب الصوم و کتاب الزکوه ، ولا باس بالاشاره الیه فی هذاالمقام (فنقول) فی الحکم بصحه عباداته اقوال ، و المعروف بین الاصحاب هوفسادها بل ادعی الاجماع علی فسادها اذامات علی الضلال و ذهب صاحب الجواهر الی صحتها منه اذا تعقبت عباداته الاستبصار علی نحو الشرط المتاخر .

(و یستدل للبطلان مطلقا) بالاخبار المتظافره کخبر العلل عن الصادق علیه السلام انه کتب الی مفضل کتابا و فیه : انما یتقبل من العباد العمل بالفرائض التی افترضها الله تعالی علی حدودها مع معرفه من دعی الیه ، قال و ان صلی و ان زکی و حج و اعتمر و فعل ذلک کله بغیر معرفه من افترض الله طاعته فلم یفعل شیئا (الحدیث) و کخبر ابی حمزه الثمالی المروی فی الفقیه عن السجاد علیه السلام قال ای البقاع افضل فقلنا الله و رسوله و ابن رسوله اعلم ، فقال افضل البقاع مابین الرکن والمقام ، ولوان رجلا عمرما عمر نوح فی قومه الف سنه الاخمسین عاما یصوم النهار و یقوم اللیل فی ذلک المکان ثم لقی الله بغیر ولایتنالم ینفعه ذلک شیئا (و یمکن ان یقال) ان هذه الاخبار ناظره الی عدم قبول الاعمال منه لاعلی عدم صحتها حتی یکون الایمان بالمعنی الاخص کالطهاره للصلوه شرطا لصحتها ، بل یکون وزان هذه الاخبار وزان قوله تعالی انما یتقبل الله من المتقین .

واستدل صاحب الجواهر (قده) لصحتها اذا استبصر علی نحو الشرط المتاخر بصحیح العجلی :

کل عمل عمله فی حال نصبه و ضلالته ثم من الله علیه و عرفه الولایه فانه یوجر علیه الا الزکوه (و خبر ابن حکم) :اما الصلوه والصوم والحج والصدقه فان امنتما یتبعکما فیلحق بکما (قال فی الجواهر) فان الاجر والالحاق به ظاهر فی لصحه اذ لا معنی للاجر علی الفاسد ،والاخبار الداله علی اشتراط الایمان فی صحه العباده انما تدل علی اشتراطه فی الجمله بمعنی ان غیر المومن لا تصح عباداته اذا مات علی غیر الایمان ،واما مع الاستبصار فلا ،فیکون الایمان المتاخر شرط فی صحه عباداته (انتهی).

(ولا یخفی ما فیه) فان الاجر والثواب بعد الایمان تفضل من الله سبحانه بعد الاستبصار واسقاط لحقه تعالی کما اسقط حقه عن الکافر بعد اسلامه ،وهذا غیر الحکم بالصحه کما ان الحکم بالصحه لا یلازم الاجر والثواب فان الصحه بمعنی سقوط الاعاده والقضاء قد تکون مع عدم الثواب لموانع من القبول کالفسق ونحوه ،ولعل الاقوی هو صحه عمله بمعنی انه لو مات علی العمی لا یؤاخذ بترکها بعد ما اتی بها (نعم)لا یوجر علیها (فتحصل)انه لا دلیل علی بطلان عباداته بحیث لا تصح الاستنابه لها ،وعدم استحقاقه الاجر والثواب لا یلازم عدم استحقاق المنوب عنه اذا استنابه للحج واتی به ،فما فی المتن من قوله (ودعوی ان ذلک فی العمل لنفسه دون غیره کما تری) مبنی علی الحکم ببطلان اعماله مطلقا و قد عرفت عدم الدلیل علیه .

واستدل لعدم صحه استنابته ایضا" بانه ان عمل علی طبق مذهبه فلا یسقط عن المنوب عنه لکونه باطلا عنده ، وان عمل علی وفق مذهب المنوب عنه فلا یتمشی منه قصد القربه لاعتقاده هو فساد ما یأتی به (وفیه) (اولا")ان الکلام فی استنابه المخالف من حیث هو مخالف وانه یشترط الایمان بعد الفراغ من اتیانه العمل تام الاجزاء والشرائط (وثانیا")انه لا یتم فیما اذا توافق المذهبان فیکون الدلیل اخص من المدعی (وثالثا")انه یصح فیما اذا اتی النائب علی وفق مذهب المنوب عنه اذا لم یکن جازما ببطلانه اولعدم الالتفات الی مخالفه مذهبه له کما یحصل ذلک فی کثیر من القاصرین منهم فلا ینافی تمشی قصد القربه منه .

ومنه ظهر عدم صحه ما استدل به ایضا" من انه یعتبر فی صحه العمل ان یکون عن اجتهاد او تقلید والصادر عن المخالف لیس کذلک قطعا (وجه الظهور)ان عدم صحه عمل غیر المجتهد والمقلد انما هی اذا لم یوافق الواقع فاذا اشترط علی النائب ان یأتی بالحج علی وفق مذهب المنوب عنه واتی به کذلک فلا مانع من الصحه .

واستدل ایضا بما دل علی عدم جواز استنابه المخالف للصوم والصلوه بناء علی جواز التعدی الی غیرهما من العبادات (ففی خبر عمار بن موسی) عن الصادق علیه السلام فی الرجل یکون علیه صلوه اوصوم هل یجوز ان یقضیه غیر عارف ،قال لا یقضیه الا مسلم عارف ،بناء علی کون المراد من غیر العارف هو المخالف لتبادر ذلک عند المحدثین والرواه منا فی ذلک العصر ،لا غیر العارف بالمسائل الشرعیه (ولا یخفی)ان هذا الدلیل قوی ،فالاقوی عدم جواز الاکتفاء بعمل المخالف ،ولا فرق

فى ذلك بين تبرعه او استيجاره واستنابته ،والله الهادى .

(الثالث)العداله اوالوثوق بصحه عمله و هذا الشرط انما يعتبر فى جواز الاستنابه لافى صحه عمله قال فى المدارك ولم يذكر المصنف (يعنى صاحب الشرايع) عداله الاجير وقد اعتبرها المتأخرون فى الحج الواجب لالان عباده الفاسق تقع فاسده ،بل لان الاتيان بالحج الصحيح انما يعلم بخبره ،والفاسق لا يقبل اخباره بذلك (انتهى)وليعلم انه لا يشترط العداله فى اصل صحه العباده ولذا يجوز تبرع الفاسق باتيان الحج نيابه عن الميت ،انما الكلام فى مقام الاثبات فلابد من حصول الاطمينان ولوكان المخبر فاسقا ،وهل يكفى فى ذلك اصاله الصحه بعد احراز اتيان النائب بالعمل ،المحكى عن الشهيد فى الدروس ذلك ،ولعل الاظهر عدم الكفايه ،فان اصاله الصحه فى عمل المسلم انما تنفع من ناحيه عمل نفسه لالترتيب الاثار فيماهو وظيفه غيره ، فلا يحرز بذلك برائه ذمه المنوب عنه الا مع حصول الاطمينان بانه اتم العمل وقصد اتيابه عمن استنيب له ، والمسئله لاتخلوفيها من شوب الاشكال **الخامس معرفته بافعال الحج واحكامه وان كان بارشاد معلم حال كل عمل .**

هذا الشرط قد يلاحظ بالنسبه الى حال عقد الاجاره حيث يشترط فى صحته علم المتعاقدين بالعمل المستاجر عليه (واخرى)بالنسبه الى حال صدور العمل عن النائب ،اما بالنسبه الى حال عقد الاجاره فيكفى علم المتعاقدين بالحج اجمالا بحيث يرتفع الغرر ،واما فى مقام العمل فلابد من العلم التفصيلى ولكن لا من اول النيابه ،بل ولا من اول الاحرام بل يكفى العلم بتفصيل كل عمل عند الاتيان بذلك العمل ولو تبعليم مرشد ومعلم ،قال فى المدارك ومن الشرائط قدره الاجير على العمل وفقهه فى الحج ،ثم قال واكتفى الشهيد فى الدروس بحجه مع مرشد عدل ،وهوجيد حيث يوثق بحصول ذلك (انتهى ما فى المدارك)ولايخفى ان تقييد المرشد بكونه عدلا انماهو لحصول الاطمينان به فالمدار عليه ولوحصل من غير العدل كما انه لايكفى المرشد العدل اذا لم يحصل الوثوق به لحصول النسيان منه كثيرا "اولكثره مشاغله مثلا" .

السادس عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه فى ذلك العام فلاتصح نيابه من وجب عليه حجه الاسلام اوالنذر المضيق مع التمكن من اتيانه واما مع عدم تمكنه لعدم المال فلاباس ،فلوحج عن غيره مع تمكنه من الحج لنفسه بطل على المشهور لكن الاقوى ان هذا الشرط انما هو لصحه الاستنابه والاجاره والا فالحج صحيح وان لم يستحق الاجره و تبرء ذمه المنوب عنه على ماهو الاقوى من عدم كون الامر بالشيء نهيا عن ضده مع ان ذلك على القول به وايجابه للبطلان انما يتم مع العلم والعمد و اما مع الجهل اوالغفله فلابل الظاهر صحه الاجاره ايضا على هذا التقدير لان البطلان انما هو من جهه عدم القدره الشرعيه على العمل المستاجر عليه حيث ان المانع الشرعى كالمانع العقلى ومع الجهل اوالغفله لامانع لانه قادر شرعا .

قدمر منا البحث فی هذه المسئله فی طی احد عشر امرا فی المسئله التاسعه والماه من مسائل الاستطاعه وبسطنا الکلام بما لامزید علیه .

مسئله (۲) لایشترط فی النائب الحریه فتصح نیابه المملوک باذن مولاه ولاتصح استنابته بدونه ولوحج بدون اذنه بطل المعروف بین الاصحاب قدیما وحدیثا عدم اشتراط الحریه فی النائب عن الحرمن غیرخلاف بینهم ،وفی المدارک :وهذا مذهب الاصحاب لانعلم فیه مخالفا وحکی العلامه فی المنتهی الخلاف فی ذلک عن بعض الجمهور مستدلاله بانه لم یسقط فرض الحج عن نفسه فلم یجزله ان ینوب عن غیره ،واجاب عنه بان الحج لم یثبت علیه والاسقاط بعد الثبوت (وکیف کان) فیدل علی المختار عموم ادله النیابه وجواز الاستنابه وان المملوک مسلم موءمن قادر علی الاستقلال بالحج فجازت نیابته کالحر ،لکن یعتبر فی صحه نیابته اذن مولاه کما انه یصح الحج منه لنفسه ایضا اذا کان باذنه ،غایه الامر لایکون حجه الاسلام (ویدل) علی اعتبار اذن مولاه فی صحه نیابته و صحه حجه لنفسه اولغیره کونه و منافعه جمیعا " لمولاه وانه عبد مملوک لایقدر علی شیء ، ومنه یظهر انه لو حج بدون اذن مولاه بطل سواء کان الحج لنفسه اولغیره تبرعا "او نیابه .

مسئله (۳) یشترط فی المنوب عنه الاسلام لالعدم انتفاعه بالعمل عنه لمنعه وامکان دعوی انتفاعه بالتخفیف فی عقابه بل لانصراف الادله فلومات مستطیعا وکان الوارث مسلما "لایجب علیه الاستیجار عنه ،ویشترط فیه ایضا کونه میتا اوحیا عاجزا فی الحج الواجب فلاتصح النیابه عن الحی فی الحج الواجب الااذا کان عاجزا واما فی الحج الندبی فیجوز عن الحی والمیت تبرعا او بالاجاره .

فی هذه المسئله امور (الاول) یشترط فی المنوب عنه الاسلام وقد نفی الریب عنه فی المدارک وهوالمشهور بینهم بل ادعی علیه الاجماع (واستدل لذلک) بالایه الشریفه ماکان للنبی والذین امنوا ان یستغفر واللمشرکین ولوکانوا اولی قربی من بعد ماتبین لهم انهم اصحاب الجحیم ،و قوله تعالی وان لیس للانسان الاماسعی ،خرج منه القضاء عن المومن بالنص والاجماع فیبقی الباقی، وبانه ممن یستحق الخزی والعذاب فی الاخره فلایصل الیه الاجر والثواب ،وبان الحج عنه موادة له وقد نهی سبحانه وتعالی عن الماده معهم قال سبحانه لاتجد قوما یوءمنون بالله والیوم الاخر یوادون من حاد الله ورسوله ،وبانصراف الادله الداله علی تشریع النیابه عن النیابه عن الکافر فیکون مقتضی الاصل عدم جوازها فی غیر ما ثبت جوازها بالدلیل .

ونوقش فی الجمیع بان النیابه عنه فی العباده لیست استغفارا ،وان عموم قوله تعالی وان لیس للانسان الاماسعی اواطلاقه یخصص اویقید بمادل علی جواز النیابه فی العبادات الشامل للکافر لوتم اطلاقه ،وان استحقاق الکافر للخزی والعذاب لاینافی استحقاقه للتخفیف عن عذابه

تفضلا" من الله تعالى ،وان الكفار ليسوا على طبقه واحده فمنهم من لا مانع من الاحسان اليه في ـ الدنيا كما قال سبحانه لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ،وهكذا في الاخره هم مختلفون فلعل بعضهم يخفف عنه العذاب بما يعمل له من بعده سيما اذا كان ولده فقد وردت احاديث في ذلك ،وقد ذكر الشهيد الثاني (قده) لجواز ـ الوقف على اهل الذمه بانهم عباد الله وانهم من بني ادم ،فليس كل ايصال خير الى الكافر مواده منهيا عنها .

واما دعوى الانصراف فلم يتضح وجهها ولعل ذلك لاجل انس الذهن بالفتاوى وليس كالقرينه للتقييد المانعه الاطلاق (وربما يستدل للمنع) بان عمل النائب عمل للمنوب عنه ببدنه التنزيلي ومن المعلوم اشتراط صحه العمل من المنوب عنه لو كان هو العامل ،مع ان الكافر لا تصح منه العباده فكيف يصح من نائبه (وفيه) مضافا الى النقض بالنيابه عن الحائض والنفساء في الطواف انه لا دليل على لزوم صحه العمل من المنوب عنه .

لكن الكلام في تحقق الاطلاق في ادله النيابه من هذه الحيثيه لانها مسوقه لاصل مشروعيه النيابه ،وماجاء فيه من الامر بالقضاء عن الميت ووجوب الاستنابه عنه مورده الميت المسلم ، فلا اطلاق حتى يدعى الانصراف فيه فيبقى اصاله عدم صحه النيابه ،والله العالم .

(الامر الثاني) يشترط في صحه الاستنابه في الحج الواجب على المنوب عنه ان يكون المنوب عنه ميتا او عاجزا عن الحج لمرض مزمن او هرم على ما مر في محله مفصلا في المسئله ٧٢ و ٨١ من مسائل الاستطاعه ،واما الحج المندوب فيجوز عن الحي والميت تبرعا او بالاجاره (ويدل عليه) غير واحد من الاخبار (ففي خير البجلي)قال قلت لابي جعفر الثاني عليه السلام اني ارجو ان اصوم بالمدينه شهر رمضان ،فقال تصوم بها ان شاء الله ،قلت وارجو ان يكون خروجنا في عشر من شوال ـ الى ان قال ـ فربما حججت عن نفسي فكيف اصنع فقال عليه السلام تمتع (الحديث) و ربما حججت عن ابيك وربما حججت عن ابي وربما حججت عن رجل من اخواني في الفقيه : من وصل قريبا بحجه او عمره كتب الله له حجتين وعمرتين و كذلك من حمل عن حميم يضاعف له الاجر ضعفين (وخبر اسحق بن عمار) المروى في الكافي عن الكاظم عليه السلام عن الرجل يحج فيجعل حجته وعمرته او بعض طوافه لبعض اهله وهو عنه غائب ببلد اخر ، قال فقلت فينقص ذلك من اجره ،قال لا ،هي له ولصاحبه وله اجر سوى ذلك بما وصل ،قلت وهو ميت هل يدخل ذلك عليه ،قال نعم حتى يكون مسخوطا عليه فيغفر له او يكون مضيقا عليه فيوسع عليه ، فقلت فيعلم هو في مكانه ان عمل ذلك لحقه ،قال نعم ،قلت وان كان ناصبا ينفعه ذلك ،قال نعم يخفف عنه ،وغير ذلك من الاخبار الكثيره .

(الامر الثالث) لم يتعرض المصنف (قده) للنيابه عن المخالف ،وفي جوازها عنه وعدمه اقوال،

والمصرح به فی الشرایع عدم الجواز مطلقا من غیر فرق فیه بین الناصب وغیره ولا بین المستضعف وغیره ولا بین ان یکون ابا اوقرابه للنائب وغیره (واستدل له فی الجواهر) بانه کافر فی الاخره فیجری فیه نحوما سمعته فی النیابه عن الکافر (والمحکی عن الجامع) والمعتبر والمنتهی والمختلف والدروس جواز النیابه عن غیر الناصب مطلقا و منعوها عن الناصب مطلقا ولوکان ابا للنائب لکفر الناصب، والمحکی عن الشیخ هو المنع عن النیابه عن المخالف مطلقا الا اذا کان اباه ولوکان ناصبیا، وهو المصرح فی الشرالع وحکی ذلک عن القواعد ایضا (واستدلوا لعدم جواز النیابه عن غیر الاب) ولولم یکن ناصبیا بماتقدم من کفر المخالف فی الاخره وعدم اهلیته للاجر والثواب، واستدلوا لصحتها عن الاب ولوکان ناصبیا بصحیح وهب بن عبدربه المروی فی الکافی والفقیه والتهذیب عن الصادق علیه السلام عن الرجل ایحج عن الناصب، فقال علیه السلام لا، فقلت وان کان ابی، قال ان کان اباک فنعم (وعن کشف اللثام) انه یمکن ان یکون الفرق بین الاب وغیره تعلق الحج بالمال فیجب علی الولی الاخراج اوالحج عنه بنفسه، ولفظ الخبر لایابی الشمول لهما (یعنی لفظ الخبر الدال علی اخراج نفقه الحج عن مال المیت المستطیع یشمل الناصب وغیره) وبالجمله، فلیس لاثابه المنوب عنه، ویمکن ان یکون سببا لخفه عقابه، وانما خص الاب مراعاه لحقه.

والمحکی عن حواشی الشهید (قده) علی القواعد جواز النیابه عن المستضعف لکونه کالمعذور (فهذه هی الاقوال فی المسئله) والاقوی هوالاول، لضعف ماعداها (اماالقول الثانی) اعنی الجواز مطلقا الاالناصب فلمافیه من کون المخالف فی الاخره مستوجبا للعذاب ولااهلیه له للثواب (و اما القول باستثناء الاب) ولوم نصبه فبالاجماع المحکی عن ابن ادریس وابن البراج علی المنع عن النیابه عن الناصب وماورد من انه فی الاخره اشد عذابا من الکافر الذی لایجوز الاستغفار له ولوکان اباه کمایفصح عنه قوله تعالی فی سوره البرائه ماکان للنبی والذین ان یستغفروا للمشرکین ولوکانوا اولی قربی من بعد ماتبین لهم انهم اصحاب الجحیم، وما کان استغفار ابرهیم لابیه الاعن موعده وعدها اباه فلماتبین له انه عدوالله تبرء منه ان ابرهیم لاواه حلیم (وماورد) من النهی عن الاستغفار للمنافقین الذین لاریب فی اندراج الناصب فیهم، مثل قوله تعالی فی سوره البرائه استغفرلهم اولاتستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعین مره فلن یغفرالله لهم (الایه) (وماورد) فی کیفیه الصلوه علی المنافق من اللعن علیه بعدالتکبیره الرابعه والاقتصار علی اربع تکبیرات (ومعارضه صحیح وهب) مع مایدل من الکتاب والسنه علی اعتبار الایمان فی المنوب عنه عموما، وخصوص مضمر علی بن مهزیار المروی فی الکافی قال کتبت الیه: الرجل یحج عن الناصب هل علیه اثم اذا حج عن الناصب ام لا، فکتب لایحج عن الناصب ولایحج به.

واما ما عن کشف اللثام من الفرق بین الاب وغیره (ففیه) ان الحج وان کان فی الاخراج عن ترکه المیت کالمالیات فی اصل وجوب الاخراج لکنه لیس کالزکوه والخمس ودیون الناس، حیث ان

مثل هذه الامور فیها حق للناس فیجب اخراجها حفظا لحقوقهم بخلاف الحج فانه حق للّه تعالی محضا والمفروض عدم اهلیه الناصب لان یقضی عنه للنهی عن الترحم علیه والاستغفار له ، واللّه الهادی .

مسئله (۴) تجوز النیابه عن الصبی الممیز والمجنون بل یجب الاستیجار عن المجنون اذا استقر علیه حال افاقته ثم مات مجنونا لاینبغی الاشکال فی عدم مشروعیه النیابه عن الصبی غیر الممیز لعدم تعلق خطاب به ولو علی وجه التمرین ، وقد تقدم فی المسائل السابقه ان حقیقه النیابه انما هی ائیان النائب للعمل بما هو عمل المنوب عنه فیکون فعله فعل المنوب عنه تنزیلا ، ومن الواضح ان صحه ذلک انما هی فیما اذا کان للمنوب عنه عمل مندوب الیه اما وجوبا واما ندبا حتی یحصل الامتثال بفعل النائب والمفروض ان الصبی غیر الممیز لایکون له عمل وجوبی ولا ندبی فانتفاء النیابه عنه سلب موضوعی (ومما ذکرنا یظهر) ان القول بصحه النیا به عن الصبی الممیز متوقف علی القول بمشروعیه عباداته لاکونها تمرینیه محضه (واما المجنون) فان کان علی حد یصح عقلا توجه التکلیف الیه وکان رفعه عنه شرعا ارفاقا وامتنانا فیختص المرفوع عنه بالتکلیف الالزامی فیکون حاله کحال الصبی الممیز فتصح النیا به عنه ، لکن الاستیجار عنه لابد ان یکون من ولیه ، واما لو کان جنونه علی حد لایصح عقلا توجه ای خطاب الیه فیکون حاله حال الصبی غیر الممیز ولاتصح النیابه عنه .

هذا اذا لم یجب علیه الحج فی حال افاقته ، والا ففی المتن انه یجب علی ولیه الاستیجار عنه من ترکته اذا استقر علیه الحج قبل جنونه ، وقد ادعی علیه اتفاق الفقهاء ، ویمکن ان یستانس له بوجوب تنفیذ وصیه العاقل اذا طرء علیه الجنون بعد وصیته ثم مات مجنونا ، وان کان یمکن الفرق فی الوصیه ایضا بین ماکانت الوصیه تملیکیه کالوصیه بجزء من ماله لزید مثلا و بین الوصیه بالحج فیقال فی الاول بالتنفیذ لکونه حقا للناس دون الثانی (وبالجمله) المسئله لم یرد فیها نص فلابد اما من التوقف او دعوی عموم مادل علی وجوب اخراج الحج عمن استقر علیه من ترکته للمجنون ایضا ، و مما ذکر نا یظهر حکم قضاء الصلوه والصوم عنه ، و علی القول به فالاولی التفصیل بین ما اذا کان طرو الجنون علیه بعد استقرار القضاء علیه کما اذا فات منه صوم شهر رمضان وتمکن من قضائه بعده ولم یات به حتی اصابه الجنون اوفائت منه صلوات و تمکن من قضائها ولم یات بها حتی جن و بین مالم یستقر علیه القضاء ، فیقال بوجوب القضاء علی الولی فی الاول دون الاخیر ، ولم یحضر نی فی ذلک شی من الفتاوی ، واللّه العالم .

مسئله (۵) لاتشترط المماثله بین النائب والمنوب عنه فی الذکورة والانوثه فتصح نیابه المرئه عن الرجل کالعکس نعم الاولی المماثله اما نیابه المرئه عن الرجل فقد ادعی علی جوازها الاجماع فی غیر الضروره ، ولم ینقل الخلاف فیه فی غیر المرئه الضروره ویاتی حکمها فی المسئله الاتیه

(واستدل لجوازها في المدارك) بان الحج مما تصح فيه النيابه وللمرئه اهليه الاستقلال بالحج فتكون نيابتها جائزه (ولا يخفى ما فيه من القصور) والاولى التمسك باطلاق ادله النيابه لوكان لها اطلاق من هذه الجهه.

(وكيف كان) فيدل على الجواز غير واحد من الاخبار (كخبر ابي ايوب) المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام عن امرئه من اهلنا مات اخوها فاوضى بحجه وقد حجت المرئه فقالت ان صلح حججت انا من اخي وكنت انا احق بها من غيري فقال له ابو عبدالله عليه السلام لا باس ان تحج عن اخيها فان كان لها مال فلتحج من مالها فانه اعظم لاجرها (وَدلالته) على جواز نيابه المرئه عن الرجل في الحج ظاهره بل صريحه في ذلك، ولعل المراد من حجها من مالها هو تبرعها عن اخيها في الاتيان بحجه، ومن المعلوم انه افضل من ان تكون اجيره من مال اخيها وتاخذ الاجره (وصحيح رفاعه) عن الصادق عليه السلام قال: المرئه تحج عن اختها وعن اخيها، وقال وتحج عن ابيها (قال في الوافي) بعد ان نقل هذا الخبر بلفظ (ابنها) بالنون بعد الباء الموحده ـ و حكي عن التهذيبين انه فيهما بالمثناه التحتانيه بعد الباء، وعلى كل تقدير فهو يدل على المطلوب (و خبر معاويه بن عمار) عن الصادق عليه السلام عن الرجل يحج عن المرئه والمرئه تحج عن الرجل قال عليه السلام لا باس (وخبر حكم بن حكيم) قال عليه السلام اي الصادق يحج الرجل عن المرئه والمرئه عن الرجل والمرئه عن المرئه.

ولا يعارض هذه الاخبار الاخبر عبيد بن زراره المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام في الرجل الصروره يوصى ان يحج عنه هل تجزى عنه امرئه، قال لا كيف تجزى امرئه و شهادته شهادتان، قال انما ينبغي ان يحج المرئه من المرئه والرجل من الرجل، وقال لا باس ان يحج الرجل عن المرئه (وهو لا يقاوم) ما دل على الجواز مع ما في دلالته على المنع، لعدم ظهور كلمه ينبغي في الوجوب ولا كلمه لا ينبغي في الحرمه، وعلى فرض الظهور تحمل على الكراهه، لصراحه الاخبار المتقدمه في نفي الباس والدلاله على الجواز فلا ينبغي الاشكال في صحه نيابه المرئه عن الرجل.

واما نيابه الرجل عن المرئه فعلى جوازها الاجماع مطلقا في الرجل الصروره وغيره عن الصروره المرئه وغيرها (ويدل على ذلك) من الاخبار خبر معاويه بن عمار و خبر حكم بن حكيم المتقدمان (وخبر بشير النبال) المروى في الفقيه عن الصادق عليه السلام قال قلت له ان والدتي توفيت ولم تحج، قال عليه السلام يحج عنها رجل اوامرئه، قال قلت ايهم احب اليك، قال رجل احب الي.

والاولى اعتبار المماثله بين النائب والمنوب عنه، ويدل على اولويه المماثله في الذكوره بان ينوب الرجل عن الرجل ما في خبر عبيد بن زراره المتقدم ينبغي ان يحج المرئه من المرئه و الرجل من الرجل، وكذا يدل على اولويه المماثله في الانوثه، لكن يعارضه فيها ما في خبر بشير ـ النبال المتقدم من كون نيابه الرجل عن المرئه احب، وحمله في الجواهر على ما اذا كان في الرجل

مایوجب خیریته فی النیابه غیرجهه رجولیته مثل کونه اقدرفی التادیه واقوی علی الاتیان بالکامل من العمل کما هوالغالب ،وقدیتفق فی المرئه مایوجب خیریتها عن الرجل من غیرجهه الانوثیه کما یومی الیه ما فی خبر مصادف المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام من قوله علیه السلام رب امرئه خیرمن رجل ،یعنی ــ واللهاعلم ــ ان من المرئه مایوجب ترجیحها علی الرجل ولا باس به .

مسئله (٤) لاباس باستنابه الصروه رجلا کان اوامرئه عن رجل اوامرئه ،والقول بعدم جواز استنابه المرئه الصروره مطلقا اومع کون المنوب عنه رجلا ضعیف نعم یکره ذلک خصوصا مع کون المنوب عنه رجلا بل لایبعد کراهه استیجار الصروره ولوکان رجلا عن رجل فی هذه المسئله امور (الاول) اختلف فی صحه استنابه الصروره عن غیره علی اقوال ،والمراد من الصروره من کان حج اول مره ولم یحج قبل ذلک قط (قال فی مجمع البحرین) والصروره یقال للذی لم یحج بعد ومثله امرئه صروره للتی لم تحج بعد (انتهی) والمنسوب الی معظم الاصحاب جواز استنابه الصروره مطلقا رجلا کان اوامرئه عن رجل اوامرئه کان المنوب عنه صروره او غیر صروره (واستدلوا علیه) بالاطلاقات الوارده فی حج الرجل عن المرئه وبالعکس ،وقدتقدمت فی المسئله المتقدمه وخصوص صحیح محمدبن مسلم المروی فی التهذیب عن احدهما علیهما السلام قال لاباس ان یحج الصروره عن الصروره (والمحکی عن النهایه) والتهذیب والمهذب والمبسوط عدم جواز حج المرئه الصروره عن غیرها رجلا کان المنوب عنه اوامرئه صروره او غیره ،واستدلوا له بخبرالجعفری المروی فی التهذیب قال سئلت الرضا علیه السلام عن امرئه صروره حجت عن امرئه صروره قال لاینبغی (والمحکی عن الاستبصار) عدم جواز استنابه المرئه الصروره عن الرجل خاصه وجوازها منها عن المرئه مطلقا صروره اوغیرها (واستدل له بخبرالمصادف) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام فی المرئه تحج عن الرجل الصروره فقال اذا کانت قدحجت وکانت مسلمه فقیهه فرب امرئه افقه من الرجل (وخبره الاخر) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام اتحج المرئه عن الرجل ،قال علیه السلام نعم اذا کانت فقیهه مسلمه وکانت قدحجت رب امرئه خیرمن رجل .

والاقوی ما علیه المعظم بل فی الجواهر انه المشهور لضعف ماسواه اما المحکی عن النهایه والتهذیب وغیرهما من عدم جواز حج المرئه الصروره عن غیرها رجلا اوامرئه فلضعف سند خبر الجعفری واختصاص مدلوله بالمنع عن حج المرئه الصروره عن مثلها مع ان المدعی هوالاعم ،مع مافی دلالته علی عدم الجواز من المنع ضروره عدم ظهور کلمه لاینبغی فی المنع بل لعلها فی الدلاله علی الکراهه اظهر (واما المحکی عن الاستبصار) فلضعف خبری المصادف و قصور دلاله الاول منهما لاختصاصه بالمنع عن نیابه المرئه الصروره عن الرجل الصروره فلا یشمل نیابتها عن الرجل غیرالصروره ، هذامع مافی الجمیع من المهجوریه واعراض الاصحاب عن العمل بها و ذهابهم الی صحه الاستنابه لکل من الرجل والمرئه عن الاخر فی الصروره وغیره ،فما علیه المشهور هوالحق وعلیه المعول .

(الامر الثانی) الا قوی کراهه نیابه المرئه الصروره عن المرئه اوالرجل صروره کان اولا ولا سیما فی الرجل لاجتماع الجهتین للکراهه (ویدل) علی ذلک خبر الشحام المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال سمعته یقول یحج الرجل الصروره عن الرجل الصروره ولاتحج المرئه الصروره عن الرجل الصروره (وخبر عبید بن زراره) المتقدم فی المسئله السابعه، وفیه: الرجل الصروره یوصی ان یحج عنه هل یجزی عنه امرئه، قال علیه السلام لا، کیف تجزی امرئه وشهادتها شهادتان (ویدل علی کراهه) حج المرئه الصروره عن المرئه الصروره خبر الجعفری عن الرضا علیه السلام عن امرئه صروره حجت عن امرئه صروره، قال علیه السلام لاینبغی (وبدا، علی کراهة) حج الرجل الصروره عن المرئه الصروره خبر بکر بن صالح قال کتبت الی ابی جعفر الثانی علیه السلام ان ابنی هو و قد امرته ان یحج عن امی ایجزی عنها حجه الاسلام، فکتب لا، وکان ابنه صروره وکانت امه صروره، وان کان یمکن ان یکون النهی فی ذلک لاجل وجوب الحج علی ابنه الذی معه فلایجوز له النیابه عن غیره.

(الامر الثالث) نفی المصنف (قده) البعد عن کراهه حج الرجل الصروره عن الرجل الصروره وقد تبع فی ذلک صاحب الجواهر (قده) حیث استظهر ان الصروره موجبه للمرجوحیه فی نفسها ولوکان النائب رجلا، واستدل له بمکاتبه ابرهیم بن عقبه المروی فی التهذیب یسئله عن رجل صروره لم یحج قط حج عن صروره لم یحج قط ایجزی کل واحد منهما تلک الحجه عن حجه الاسلام ام لا فکتب علیه السلام لایجزی ذلک (اقول) ظاهر المکاتبه ان السائل سئل عن اجزاء حجه واحده عن النائب والمنوب عنه فلاربط لها بالمقام (ومما یدل علی عدم الکراهه) ما فی خبر سعد بن ابی خلف المروی فی الکافی عن الکاظم علیه السلام عن الرجل الصروره یحج عن المیت، قال علیه السلام نعم اذا لم یجد الصروره مایحج به عن نفسه (وخبر سعید الاعرج) المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام عن الصروره ایحج عن المیت فقال نعم اذا لم یجد الصروره مایحج به (واظهر من ذلک) فی نفی الکراهه خبر ابن عمار عن الصادق علیه السلام عن الرجل یموت ولم یحج حجه الاسلام ویترک مالا، قال علیه السلام علیه ان یحج من ماله رجلا صروره لامال له، حیث ان الامر باحجاج رجل صروره عنه ینافی کراهتها، ولکن الخطب سهل فیما عبر به فی المتن من نفی البعد بعد استظهار شیخ الفقهاء صاحب الجواهر (قده) من النصوص، والله العالم.

مسئله (۷) یشترط فی صحه النیابه قصد النیابه وتعیین المنوب عنه فی النیه ولوبالاجمال ولایشترط ذکر اسمه وان کان یستحب ذلک فی جمیع المواطن والمواقف فی هذه المسئله امور (الاول) لابد فی صحه النیابه من قصد اتیانه وتعیین المنوب عنه (وفی الجواهر) بلاخلاف اجده فیه، قال لاشتراک الفعل بین وجوه لایتشخص لاحدها الابالنیه (انتهی).

ونقول فی توضیحه انه قد مر منا فی هذا الشرح فی البحث عن نیه الوضوء ونیه الصوم و غیر

ذلک و بسطنا الکلام فیما کتبناه فی نیه الصلوه من انه لابد فی صحه العباده من قصد المامور به بما اخذ من القیود الماخوذه فیه والاوصاف المعتبره فیه لکن القیود والاوصاف الماخوذه فیه علی اقسام (فمنها) مالابد من قصده فی قصد المامور به حتی یصیر متعلق الاراده الفاعلیه بعینه متعلق الاراده الامریه لکی یحصل به الامتثال وذلک کعنوان الظهریه والعصریه فلواتی بصلوه اربع رکعات مثلا لابقصد الظهر اوالعصر لاتفصیلا ولااجمالا لم یتحقق به الامتثال لاختلاف متعلق الارادتین، ففی مثل هذا یحتاج الی التعیین (ومنها) ما یکون المامور به لولا التعیین باقیا علی الابهام فیحتاج فی رفع الابهام عنه الی معین ولولم یکن ذاک المعین من مقدمات المامور به وذلک کصلوه الصبح ونافلتها لوقلنا بان الفرضیه والنفلیه لیستا من مقوماتهما، حیث انهما ینشان من الامر المتعلق بهما ولا یعقل ان یوءخذ فی متعلق امرهما فلابد فی تعیینهما من القصد، فلواتی برکعتین فی وقت یصلح لاتیانهما من غیر تعیین کونها صلوه فریضه اونافله لم تقع عن شیء منهما لکن الحق ان عنوان الصبحیه کالظهریه والعصریه من مقومات المامور به لا من الاوصاف الخارجیه (ومنها) مالایحتاج فی تعیینه الی قصده بل یکون قصد غیره مضرا بتعینه، وذلک کعنوان کونه عن نفسه اوعن غیره، فان فی وقوعه عن نفسه لایحتاج الی قصد کونه عنه لکن فی وقوعه عن غیره یحتاج الی قصد کونه غیره، وذلک لان طبع ایقاع الفعل یقتضی کونه عن المباشر له ویحتاج فی صرفه عنه الی صارف و هو قصد کونه عن غیره، ولولاه لوقع عن نفسه اذا کان هناک محل لایقاعه عنه والا فیقع لغوا، ومما ذکرنا ظهران الفعل النیابی یحتاج فی وقوعه عن غیره الی قصد النیابه.

(الامر الثانی) قال فی الشرایع ولابد من نیه النیابه و تعیین المنوب عنه (واعترض علیه ـ فی المدارک) بان اعتبار تعیین المنوب عنه بالقصد مغن عن نیه النیابه فلاوجه للجمع بینهما، (واجاب عنه فی الجواهر) بقوله والمناقشه فی عباره المتن (یعنی مافی الشرایع) باغناء قصد تعیین المنوب عنه عن النیابه بارده اذیمکن عدم اغناء النیابه عنه (انتهی) ومراده (قده) انه یکفی فی الحاجه الی قصد المنوب عنه عدم اغناء قصد النیابه عنه وان کان قصد المنوب عنه مغنیا عنه (و کیف کان) فالامر فی ذلک سهل، ولقد اجاد المصنف (قده) فی المتن حیث اعتبر قصد النیابه وتعیین المنوب عنه فی النیه.

(الامر الثالث) موضع التعیین الافعال المفتقره الی النیه کالاحرام والطواف ورکعتیه و هکذا الی اخر الافعال.

(الامر الرابع) لایحتاج فی تعیین المنوب عنه قصده بالتفصیل بل یکفی قصده بالاجمال بما یشخصه من اسم اوغیره ولو بقصد من ذمته الحج مع فرض اتحاده.

(الامر الخامس) انه لایشترط ذکر اسمه باللسان بالاتفاق علی عدم وجوبه، ویدل علیه ایضا صحیح البزنطی المروی فی الفقیه عن الکاظم علیه السلام عن الرجل یحج عن الرجل یسمیه باسمه،

فقال علیه السلام ان الله لا یخفی علیه خافیه (وخبر المثنی بن عبد السلام) المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام فی الرجل یحج عن الانسان یذکره فی جمیع المواطن کلها، فقال علیه السلام ان شاء فعل وان شاء لم یفعل، الله یعلم انه قد حج عنه، ولکن یذکره عند الاضحیه اذا ذبحها، وذیله وان کان ظاهرا فی وجوب ذکر المنوب عنه عند الاضحیه لکنه محمول علی الاستحباب الموکد، للاتفاق علی عدم وجوب ذکره عندنا ایضا.

(الامر السادس) یستحب ذکر المنوب عنه فی جمیع المواطن والمواقف لخبر ابن عمار المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال قلت له ارایت الذی یقضی عن ابیه وامه واخیه او غیرهم ایتکلم بشیء قال علیه السلام نعم، یقول عند احرامه اللهم ما اصابنی من نصب او شعث او شده فأجر فلانا فیه واجرنی فی قضائی عنه (وخبر الحلبی) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام فی الرجل یحج عن اخیه او عن ابیه او عن رجل من الناس هل ینبغی له ان یتکلم بشیء قال نعم یقول بعد ما یحرم اللهم ما اصابنی فی سفری هذا من تعب او شده او بلاء او شعث فأجر فلان بن فلان فیه و اجرنی فی قضائی عنه (ومرسل الفقیه): ومن حج عن غیره فلیقل اللهم ما اصابنی (الی اخر الدعاء) و روی انه یذکره اذا ذبح وان لم یقل شیئا فلیس علیه شیء لان الله عزوجل عالم الخفیات ولا یعارض هذه الاخبار خبر محمد بن مسلم المروی فی الکافی عن الباقر علیه السلام فیما علی الذی یحج عن الرجل، قال یسمیه فی المواطن والمواقف وذلک محمول علی الاستحباب للاتفاق علی عدم وجوبه مع امکان المنع عن ظهور ذاک الخبر فی الوجوب لاطلاق کلمه الوجوب علی الندب الموکد کثیرا، والله العالم.

مسئله (۸) کما تصح النیابه بالتبرع و بالاجاره کذا تصح بالجعاله ولا تفرغ ذمه المنوب عنه الا باتیان النائب صحیحا ولا تفرغ بمجرد الاجاره، و مادل من الاخبار علی کون الاجیر ضامنا و کفایه الاجاره فی فراغها منزله علی ان الله تعالی یعطیه ثواب الحج اذا قصر النائب فی الاتیان او مطروحه لعدم عمل العلماء بها بظاهرها فی هذه المسئله امران (احدهما) نه کما تصح النیابه بالتبرع والاجاره کذا تصح بالجعاله لما ثبت من ان ما یصح بالاجاره یصح بالجعاله، فانها تصح فی کل عمل محلل مقصود فی نظر العقلاء، ولا شبهه ان الحج یکون کذلک فتصح الجعاله فیه، و لعل هذا مما لا یحتاج الی البیان، و انما ذکره (قده) تبعا للعلامه فی القواعد، و لعل ذکره للرد علی بعض الشافعیه حیث حکی عنه القول بالفساد و عن اخر القول بثبوت اجره المثل لا الجعل (و ثانیهما) لا تفرغ ذمه المنوب عنه بمجرد الاجاره بل التفریغ منه یتوقف علی اتیان النائب بالحج صحیحا و لم یظهر عن احد فی ذلک خلاف، و قال فی الجواهر ان عدم فراغ ذمه المنوب عنه بمجرد الاستیجار ضروری (اقول) و هو کذلک لان الثابت فی ذمه المنوب عنه هو الحج علی نحو الوجوب العینی فی مقابل الکفائی، و التعیینی فی مقابل الوجوب التخییری

فهو علی نحو وجوبه العینی والتعیینی ثابت فی ذمه المنوب عنه الی ان یفرغ ذمته بمباشرته او بما جعله الشارع مفرغا لذمته وهو حج النائب لا مجرد الاستیجار عنه لعدم الدلیل علی ذلک، فمقتضی القاعده بقاء اشتغال الذمه الی ان یقطع بالبرائه.

و لکن ورد اخبار یمکن الاستدلال بها علی فراغ ذمه المنوب عنه بمجرد الاستیجار ولو لم ینته الی الاتیان من الاجیر (ففی مرسل الفقیه) قال قیل لابی عبدالله علیه السلام الرجل یاخذ الحجه من الرجل فیموت فلا یترک شیئا قال: اجزات عن المیت و ان کانت له عند الله حجه اثبتت لصاحبه (و خیر عمار) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام فی رجل اخذ دراهم رجل لیحج عنه فانفقها فلما حضر اوان الحج لم یقدر الرجل علی شیء، قال یحتال و یحج عن صاحبه کما ضمن، وسئل ان لم یقدر، قال ان کانت له عند الله حجه اخذ ها منه فجعلها للذی اخذ منه الحجه (و مرسل ابن ابی عمیر) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام فی رجل اخذ من رجل مالا و لم یحج عنه و مات و لم یخلف شیئا، قال ان کان حج الاجیر اخذت حجته و دفعت الی صاحب المال و ان لم یکن له حج کتب لصاحب المال ثواب الحج.

ولکن الانصاف عدم صحه الاستدلال بها علی فراغ ذمه المنوب عنه بمجرد الاستیجار لما فیها من ضعف السند و الارسال و اعراض الاصحاب عن العمل بها (وقال فی الحدائق) لم اقف علی من تعرض للکلام فی هذه الاخبار من اصحابنا بل ظاهر هم ردها لمخالفتها لمقتضی قواعدهم (انتهی) ولعدم ظهورها فی الدلاله علی فراغ ذمه المنوب عنه بالاستیجار، کیف و فیها انه توخذ حجه الاجیر ان کان له حج و تدفع الی صاحب المال ولم یعلم المراد من ذلک، واحسن المحامل ان یحمل علی اعطاء ثواب حجه الی صاحب المال و حرمانه عن ثوابه لتعدیه الی صاحب المال اذا کان ترکه لحج صاحب المال عن تفریط منه کما یشعر بذلک ما فی ذیل مرسل ابن ابی عمیر من قوله: و ان لم یکن حج کتب لصاحب المال ثواب المال، ومن المعلوم عدم دلاله ذلک علی تفریغ ذمه المنوب عنه عن حجه بمجرد الاستیجار (لکن فی الحدائق) بعد ان استظهر من تلک الاخبار عدم وجوب اخراج حج اخر سواء کان الحج الذی استاجره اولا حج الاسلام او غیره و سواء کان للمیت مال اخر یمکن الاستیجار مره اخری ام لا قال و لعل الوجه فیه هو انه لما اوصی للمیت بما فی ذمته من الحج انتقل الخطاب الی الوصی، و الوصی لما نفذ الوصیه و استاجر فقد قضی ما علیه و بقی الخطاب علی الاجیر و حیث انه لا مال له سقط الاستیجار مره اخری، فان کان ذلک بتفریط من الاجیر یوخذ منه حجته ان کان قد حج قبل ذلک و تعطی لصاحب الدراهم والاتفضل الله تعالی علیه بکرمه و کتب له ثواب الحج بما بذله من ماله، و النیه تقوم مقام العمل (انتهی ما فی الحدائق)

ولا یخفی ما فیه، اذ لا معنی لانتقال ما فی ذمه المیت من الحج الی الوصی بمعنی برائه

ذمه المیت بنفس الوصیه لعدم الدلیل علی ذلک ، و الذی یدل علی بقاء ذمه المیت مشغوله بالحج انه لوتبرع متبرع عنه بالحج قبل استیجار الوصی لایبقی وجوب العمل بالوصیه علیه ، و کذالواستاجرالوصی و تبرع المتبرع بالحج قبل عمل الاجیر لایبقی موضوع لعمل الاجیر ، و الاظهر من ذلک هوکون العمل المستاجر علیه تفریغ ذمه المنوب عنه عما فی ذمته ، ومن المعلوم ان العمل التفریغی عن الاجیر یتوقف علی شغل ذمه المنوب عنه و الافلا یعقل اتیان العمل التفریغی عنه مع ان صحه عمل الاجیر عباده تتوقف علی اتیان ماعلی المنوب عنه بداعی امتثال الامر المتوجه الی المنوب عنه لاالامر بالوفاء بعقد الاجاره المتوجه الی الاجیر حیث انه توصلی لایتوقف سقوطه علی الاتیان بمتعلقه بداعیه کما تقرر فی الاصول بمالامزید علیه ، فحدیث انتقال ذمه المنوب عنه عن الحج الواجب الی الوصیه بالحج شعر محض لاطائل تحته ، وقدقال فی الجواهر فما وقع من بعض متاخری المتاخرین من العمل بهذه النصوص غیر مستاهل للالتفات کغیره من مخالفاته الناشیه عن اختلال الطریقه (انتهی)

(و بالجمله) فالحق عندنا سقوط تلک الاخبار عن الحجیه بالاعراض عنها ولا باس بتنزیلها علی ان الله سبحانه یعطیه ثواب الحج اذا قصر النایب فی الاتیان و ان لم تکن فی ذلک ثمره فقهیه ، والله العالم .

مسئله (۹) لایجوز استیجار المعذور فی ترک بعض الاعمال ، بل لوتبرع المعذور یشکل — الاکتفاء به استیجار المعذور قد یکون فیما اذا کان الواجب علی المنوب عنه هوالعمل التام — الاختیاری فترکه ثم عجز عن الحج فاراد استیجار المعذور اومات و کان قداوصی بان یحج بماله اواراد ولیه لان یستاجر له من یحج فیستاجر المعذور فی ترک بعض الاعمال ، و قد یکون فیما اذا کان الواجب علی المنوب عنه هوالعمل الناقص الاضطراری بحیث لواتی به مباشره لکان تکلیفه الاتیان بالعمل الناقص فعجز عن اتیان ذاک الناقص اومات قبل اتیانه .

(ففی الاول) لاینبغی الاشکال فی عدم جواز استیجار المعذور لان الواجب علی المنوب عنه هوالعمل الکامل التام ، و مع عجزه عن مباشرته حیا اوموته قبل الاتیان به یجب علیه او علی وصیه او ولیه تفریغ ذمته ، والمفروض امکان استیجار من یاتی بالتام الکامل فلا یکفی استیجار المعذور ، کما لم یکن للمنوب عنه اتیان العمل الناقص مع تمکنه من التام ، من غیر فرق فی — ذلک بین القول بکون العذر رافعا للملاک المقتضی للواجب التام و عدمه .

(وفی الثانی) قدیتوهم صحه استنابه المعذور لکون المنوب عنه بنفسه مکلفا بالناقص ، و لاسیما اذا قلنا بکون العذر رافعا للملاک المقتضی للعمل التام (لکن الاقوی) عدم جواز استیجاره ولوعلی القول برفع الملاک بعد العذر ، و ذلک لان رفع الملاک بالعذر مقید بزمان بقاء العذر ، ولذالوتعذر الکامل علی المنوب عنه لکنه لم یات بالناقص حتی زال عذره وجب علیه الاتیان

بالکامل بعدزوال عذره ، وکذا اذا عجزعن اتیان الناقص و ارادالاستیجار للحج و هوحی اومات قبل الاتیان بالناقص واراد وصیه اووليه الاستیجار له بعد موته و کان الاستیجار ممکنا من الکامل المختار یکون حال التمکن منه کحال تمکنه حیا ، و کون ملاک الکامل مرفوعا بالعذر ینفع فی جواز استیجار المعذور مع بقاء العذر بان لایمکن استیجار غیرالمعذور ، و نظیر ذلک یقال فی الاستیجار عن المیت للصلوه والصوم ، فلایجوز استیجار المعذور عن الطهاره المائیه مثلا للصلوه مع امکان غیره (نعم) مع عدم تمکن الولی من استیجار الکامل ولامن اتیانه هو بما علی المیت علی الوجه الکامل یجب علیه اما الاتیان بالناقص او استیجار المعذور ، هذا فی غیر ما اذا اوصی بالحج و اما فی صوره الوصیه به فهل علی الوصی استیجار المعذور مع عدم التمکن من غیره او تسقط الوصیه ، الظاهر هوالاول مع الیاس عن التمکن من غیر المعذور فان ظاهر الوصیه و المنصرف الیه فیها و ان کان الفرد التام الا ان المیسور لایسقط بالمعسور هذا اذا کان الوصیه بالحج ـ الواجب علی الموصی ، لوجوب تفریغ ذمه المیت بای نحو کان ، و اما مع عدم اشتغال ذمته ففیه اشکال سیمامع رجاء التمکن من استیجار الکامل فی المستقبل (و مما ذکر ناظهر) حکم تبرع المعذور و انه لایسقط به ماعلی المیت من الواجب کما لایسقط ماعلیه من الصلوه بتبرع المعذور فمن کان وظیفته الصلوه جالسا اذا تبرع بالصلوه عن المیت لاتبرء ذمته بذلک ، و کذافی الحج و غیره من العبادات اذا کانت ذمه المیت مشغوله بها ، و کان علی المصنف (قده) ان لایفرق بینهما ، لکنه استشکل فی ذلک ، ولاوجه له .

مسئله (۱۰) اذامات النائب قبل الاتیان بالمناسک فان کان قبل الاحرام لم یجزعن المنوب عنه لما مرمن کون الاصل عدم فراغ ذمته الابالاتیان ، بعد حمل الاخبارالداله علی ضمان الاجیر علی ما اشرنا الیه ، و ان مات بعدالاحرام و دخول الحرم اجزء عنه لالکون الحکم کذلک فی الحاج عن نفسه لاختصاص مادل علیه به ، و کون فعل النائب فعل المنوب عنه لایقتضی الالحاق بل لموثقه اسحق بن عمار المویده بمرسلتی حسین بن عثمان و حسین بن یحیی الداله علی ان النائب اذامات فی الطریق اجزء عن المنوب عنه ، المقیده بمرسله المقنعه : من خرج حاجا فمات فی الطریق فانه ان کان مات فی الحرم فقد سقطت عنه الحجه ، الشامله للحاج عن غیره ایضا ، ولایعارضها موثقه عمار ، الداله علی ان النائب اذامات فی الطریق علیه ان یوصی ، لانها محموله علی ما اذا مات قبل الاحرام او علی الاستحباب ، مضافا الی الاجماع علی عدم کفایه مطلق الموت فی الطریق و ضعفها سندابل و دلاله منجبره بالشهره و الاجماعات المنقوله فلاینبغی الاشکال فی الاجزاء فی الصوره المزبوره ، واما اذامات بعدالاحرام وقبل دخول الحرم ففی الاجزاء قولان ولایبعد الاجزاء و ان لم نقل به فی الحاج عن نفسه لاطلاق الاخبار فی المقام والقدر المتیقن من التقیید هواعتبار کونه بعدالاحرام لکن الاقوی عدمه فحاله حال الحاج عن نفسه

فی اعتبار الامرین فی الاجزاء والظاهر عدم الفرق بین حجة الاسلام و غیرها من اقسام الحج و کون النیابه بالاجره او بالتبرع .

اذا مات النائب قبل اداء المناسک ففیه صور (الاولی) ما اذا کان موته قبل الاحرام سواء مات فی الطریق اوقبل التلبس بالسفر ، و الحکم فیها هو عدم الاجزاء عن المنوب عنه ، و قد ادعی علیه الاجماع بقسمیه فی الجواهر ، و قد عرفت فی المسئله السابقه ان الحکم بالاجزاء متوقف علی القول بفراغ ذمة المنوب عنه بمجرد الاستیجار للحج ، ولکن ورد اخبار فی هذا المقام یمکن الاستدلال بها للاجزاء عن المنوب عنه اذا مات النائب فی الطریق و لوکان موته قبل الاحرام کمرسل حسین بن عثمان المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام فی رجل اعطی رجلا مایحجه فحدث بالرجل حدث ، فقال ان کان خرج فاصابه فی بعض الطریق فقدا جزء عن الاول والافلا (و مرسل حسین بن یحیی) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام فی رجل اعطی رجلا مایحج عنه فمات ، قال علیه السلام ان مات فی منزله قبل ان یخرج فلایجزی عنه ، و ان مات فی الطریق فقداجزء عنه (و موثق اسحق بن عمار) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن الرجل یموت فیوصی بحجه فیعطی رجل دراهم یحج بها عنه فیموت قبل ان یحج ، قال ان مات فی الطریق او بمکه قبل ان یقضی مناسکه فانه یجزی عن الاول ، قلت فان ابتلی بشیء یفسد علیه حجه حتی یصیر علیه الحج من قابل ، ایجزی عن الاول ، قال علیه السلام نعم ، قلت لان الاجیر ضامن للحج ، قال نعم .

وهذه الاخبار مع مافی بعضها من الارسال لایصلح للاستناد الیها لکونها ساقطه عن الحجیه لانعقاد الاجماع علی خلافها فلا سبیل عندنا فی الاعتماد علیها مع کون مقتضی الاصل والقاعده عدم فراغ ذمة المنوب عنه الاباتیان الاجیر بالعمل صحیحا کما تقدم فی المسئله السابقه ، فلا ینبغی التامل فی عدم الاجزاء اذا کان موت النائب قبل الاحرام .

(الصوره الثانیه) ما اذا مات النائب بعد الاحرام و دخول الحرم ، و الحکم فیها هو الاجزاء عن المنوب عنه و براءه ذمه النائب ایضا (واستدلواله) بالاجماع المحقق کما فی المستند اوالمحقق و المنقول کما فی الجواهر ، ولکون الحکم کذلک فی الحاج نفسه ـ کما تقدم فی المسئله ۷۳ من مسائل الاستطاعه ، و اذا کان الحکم فی الحاج عن نفسه کذلک یکون فی الحاج النائب عن غیره ایضاهکذا (اما لما فی المدارک) من انه اذا ثبت ذلک فی حق الحاج عن نفسه ثبت فی نائبه ایضالان فعل النائب کفعل المنوب عنه (و اما لما فی الجواهر من ان الظاهر من هذه الاخبار ولو بمعونه فهم الاصحاب کون ذلک (ای الاجزاء بعد الاحرام و دخول الحرم) کیفیه خاصه فی الحج سواء کان عن نفسه او عن غیره و سواء کان واجبا اومندوبا (و اما بدعوی) ان ما کان فی ذمة المنوب عنه انتقل الی ذمه النائب لصیرورته بالاجاره ضامنا عنه بمعنی انتقال مافی ذمته

الی ذمه النائب الاجیر ، کما یظهر مماورد من ان الاجیر ضامن اذلامعنی للضمان الا انتقال ما فی ذمه المضمون عنه الی ذمه الضامن اوبضم ذمته الی ذمه الضامن و اتساع ذمته به ، وعلی کلا التقدیرین یصیر الحج الصادر من الاجیر حج المنوب عنه لاشتغال ذمته به بانتقال ذمه المنوب عنه الی ذمته اوبضم ذمته الی ذمه المنوب عنه و کون الذمتین ذمه واحده .

(وللاخبار المتقدمه فی الصوره الاولی) من مرسل حسین بن عثمان و مرسل حسین بن یحیی وموثق اسحق بن عمار بعد تخصیصها بمافی مرسل المقنعه : من خرج حاجافمات فی الطریق فانه ان کان مات فی الحرم فقد سقطت عنه الحجه ، الشامله للحاج عن غیره ایضا ، و ضعف المرسل سندا بالارسال و دلالةً بامکان منع شموله للحاج عن غیره منجبر بالشهره المحققه و الاجماعات المنقوله ، هذا ، و مع الاغماض عن تقیید اطلاق تلک الاخبار بمافی المرسل یکفی فی تخصیصها الاجماع علی عدم کفایه مطلق الموت فی الطریق و لوکان قبل الاحرام فیخصص عموم تلک الاخبار اویقید اطلاقها بالاجماع المدکور .

ولما کان مدلول الاخبار المتقدمه هوان النائب اذامات فی الطریق اجزء عن المنوب عنه مطلقا سواء کان موته قبل الاحرام او بعده وقبل دخول الحرم او بعده فاذا قید بالمرسل المروی فی المقنعه بما اذا کان بعد دخول الحرم یصیر مدلولها اخص من موثق عمار عن الصادق علیه السلام فی رجل حج عن اخر و مات فی الطریق ، قال علیه السلام قد وقع اجره علی الله و لکن یوصی فان قدر علی رجل یرکب فی رحله و یا کل زاده فعل ، فانه یدل علی عدم الاجزاء ، عن المنوب عنه بموته فی الطریق مطلقا " ، والاخبار المتقدمه تدل علی الاجزاء اذا کان موته بعد دخول الحرم فینطبق علی ما ادعی علیه الاجماع (هذا ماقیل فی تقریب الاستدلال لهذا الحکم)

و اورد علی الکل : اما الاجماع فلاحتمال کون مدرکه ما ذکروه من وجوه الاستدلال ، و اما تبعیه النائب لحکم المنوب عنه فبالمنع عنها بل دعواها اشبه شیء بالقیاس ، و ما افاده فی المدارک من کون فعل النائب فعل المنوب عنه لاجدوی فیه ، للفرق بینهما فان المنوب عنه لومات بعد دخول الحرم حصل له العذر المستمر بموته عن اداء بقیه المناسک بخلاف النائب فانه بعد موته فی الحرم یمکن استنابه رجل اخر لاتمام المناسک لاشتراکهما فی کونهما نائبین و لان عمل النائب متعلق لحق الناس بخلاف المنوب عنه فان عمله کان حقالله تعالی فقط فله سبحانه الاکتفاء باحرامه و دخوله الحرم ، فالقیاس مع الفارق (و اما ما افاده فی الجواهر) من منع اختصاص الاخبار الداله علی الاجتزاء بالاحرام و دخول الحرم بالحاج عن نفسه بل الظاهر ـ ولوبمعونه فهم الاصحاب ـ کون ذلک کیفیه خاصه فی الحج نفسه (ففیه) منع فهم الاصحاب ذلک من تلک الاخبار ، لاحتمال کون حکمهم بالاجزاء لدلیل اخر غیر الاستظهار المذکور مضافا الی ما فی الاستناد الی فهم الاصحاب فی الاستظهار ممالایخفی فان عملهم او فهمهم من الحدیث

یمکن جبر ضعف السند به دون ضعف الدلاله کما ثبت فی الاصول (و اما دعوی) انتقال ذمه ـ المنوب عنه الی ذمه النائب (ففیه) انه مبنی علی برائه ذمه المنوب عنه بمجرد الاستنابه او الوصیه و قد تقدم خلافه فی المسئله السابقه .

و اما الاستدلال بالاخبار الوارده فی موت النائب (ففیه اولا) ان الظاهر من مرسل المقنعه کون مورده الحاج عن نفسه لا النائب و ذلک بقرنیه ذیله الذی لم ینقلـه فی المتن و هو قوله علیه السلام فان مات قبل دخول الحرم لم یسقط عنه الحج و لیقض عنه ولیه ، حیث ان مورد القضاء عنه هو موت الحاج عن نفسه ، فان النائب اذا مات قبل دخول الحرم تبطل الاجاره مع تعین استیجاره بالسنه التی مات فیها ، ومع اطلاقه فان اعتبرت المباشره فی ضمن العقد بطلت ـ الاجاره ایضا لذهاب موضوعها و لا یلزم القضاء عنه ، و ان کان الاستیجار مطلقا عن قید المباشره فمع صحه الاتیان بالحج بالاستنابه عنه یکون اداء لا قضاء لان ما علیه بعقد الاجاره لم یکن الا الاتیان بالحج الاعم من المباشره و الاستنابه (وبالجمله) فما فی ذیل المرسل من قوله و لیقض عنه ولیه موجب لظهور صدره فی الحاج عن نفسه و لا اقل من کون الذیل من موارد احتفاف الکلام بما یشک فی قرینیته الموجب للاجمال فیوخذ بالقدر المتیقن منه و هو الحاج عن نفسه .

(وثانیا) ان مرسله حسین بن عثمان و مرسله حسین بن یحیی و موثق ابن عمار کلها فی مورد حج النائب ، و مرسل المقنعه علی تقدیر شموله للنائب یشمل النائب و الحاج عن نفسه فمقتضی الصناعه تقیید اطلاقه فی مورد حج النائب بالمرسلتین والموثق ، و نتیجه ذلک هو الاجتزاء عن المنوب عنه بموت النائب فی الطریق و لو کان قبل الاحرام و دخول الحرم ، اللهم الا ان یتمسک حینئذ بالاجماع علی عدم الاجتزاء بموته قبل الاحرام و دخول الحرم ، ولا باس به .

وخلاصه البحث انه یصح الحکم بالاجتزاء فی المسئله بالاجماع و عدم وجود مخالف فی ذلک و بالمرسلتین و موثق ابن عمار بعد تقیید اطلاقها لتحقق الاجماع علی عدم الاجتزاء اذا کان موته قبل الاحرام و دخول الحرم ، والله الموفق .

(الصوره الثالثه) ما اذا مات النائب بعد الاحرام و قبل دخول الحرم ، و فی الاجتزاء به عن المنوب عنه و عدمه (قولان) المحکی عن الشیخ فی المبسوط و الخلاف هو الاول ، وقد ادعی فی الخلاف اجماع الفرقه علیه ، و قال ان هذه المسئله منصوصه فهم لا یختلفون فیها ، و وافقه الحلی فی السرائر ، و تعجب فی الحدائق عنه من انه مع عدم عمله باخبار الاحاد وافق الشیخ فی هذه المسئله مع انها مما لا نص فیها ، واعجب من ذلک قول الشیخ بان هذه المسئله منصوصه فهم لا یختلفون فیها .

والمعروف هو عدم الاجتزاء و قد ینسب الی المشهور و هو مختار الجواهر واختاره فی المتن و یمکن الاستدلال للاول بما نفی البعد عنه فی المتن و هو ان اطلاق المرسلتین و موثق ابن عمار

یقتضی الاجزاء مطلقا خرج عن اطلاقها صوره موت النائب قبل الاحرام لقیام الاجماع علی عدم الاجزاء حینئذ ، و بقی صوره موته بعد الاحرام سواء کان بعد دخول الحرم او قبله ، و قد تقدم فی الصوره الثانیه ان العمده فی تقیید اطلاق هذه الاخبار هو الاجماع و هو منتف فی مورد البحث (ویستدل لعدم الاجزاء) بجعل مقید اطلاق هذه الاخبار مرسل المقنعه و هو مختص بالاحرام و دخول الحرم (ویستدل ایضا) بکونه مقتضی الاصل اعنی اصاله عدم تفریغ ذمه المنوب عنه ، وذلک بعد الخدشه فی الاستناد الی تلک الاخبار لما تقدم فی الصوره الثانیه من الخدشه فی سندها بالارسال وفی دلالتها ایضا لظهورها فی الموت فی الطریق فی مقابل الموت فی المنزل فتکون معرضا عنها ساقطه عن الحجیه فیتعین الرجوع الی الاصل ، و هذا حسن لو تم الاشکال فی الاستناد الی تلک الاخبار ، فالمسئله ملتبسه ، والله العالم .

ثم ان الظاهر عدم الفرق فی جمیع تلک الصور بین حجه الاسلام و بین غیرها من اقسام الحج لاطلاق النصوص و الفتاوی ولا بین النیابه بالاجره او بالتبرع و ذلک للاطلاق ایضا .

مسئله (١١) اذا مات الاجیر بعد الاحرام و دخول الحرم یستحق تمام الاجره اذا کان اجیرا علی تفریغ الذمه وبالنسبه الی ما اتی به من الاعمال اذا کان اجیرا علی الاتیان بالحج بمعنی الاعمال المخصوصه ، و ان مات قبل ذلک لایستحق شیئا سواء مات قبل الشروع فی المشی او بعده و قبل الاحرام او بعده و قبل الدخول فی الحرم لانه لم یات بالعمل المستاجر علیه لاکلا ولا بعضا بعد فرض عدم اجزائه من غیر فرق بین ان یکون المستاجر علیه نفس الاعمال اومع المقدمات من المشی و نحوه نعم لو کان المشی داخلا فی الاجاره علی وجه الجزئیه بان یکون مطلوبا فی الاجاره نفسا استحق مقدار مایقابله من الاجره بخلاف ما اذا لم یکن داخلا اصلا اوکان داخلا فیها لانفسابل بوصف المقدمیه فما ذهب الیه بعضهم من توزیع الاجره علیه ایضا مطلقا لاوجه له کما انه لاوجه لما ذکره بعضهم من التوزیع علی ما اتی به من الاعمال بعد الاحرام اذهو نظیر ما اذا استوجر للصلوه فاتی برکعه او ازید ثم ابطلت صلوته فانه لااشکال فی انه لایستحق الاجره علی ما اتی به و دعوی انه و ان کان لایستحق من المسمی بالنسبه لکن یستحق اجره المثل لما اتی به حیث ان عمله محترم (مدفوعه) بانه لا وجه له بعد عدم نفع للمستاجر فیه ، و المفروض انه لم یکن مغرورا من قبله و حینئذ تنفسخ الاجاره اذا کانت للحج فی سنه معینه و یجب علیه الاتیان به اذا کانت مطلقه من غیر استحقاق لشی علی التقدیرین .

المسئله المتقدمه کانت فی البحث عن حکم موت النائب فی اجزاء ماعمله من المنوب عنه ، وهذه المسئله فی حکم اجره النائب اذا مات فی الطریق (واعلم) ان المذکور فی کلامهم هو ان النائب اذا مات قبل الاحرام ودخول الحرم وجب ان یعاد من الاجره ماقابل المتخلف من الطریق

ذاهبا و عائدا و قدصرح العلامه و غیره بان النائب اذامات بعدالاحرام ودخول الحرم استحق جمیع الاجره لانه فعل ما ابرء ذمه المنوب عنه فکان کما لواکمل الحج و هذا کماتری مجمل یحتاج الی البسط، ولذا قال فی المدارک بعد نقل ذلک و کلا الحکمین یحتاج الی التقیید ،(اما الثانی) ـ یعنی اذامات النائب بعدالاحرام و دخول الحرم ـ فلانه انما یتم اذا تعلق الاستیجار بالحج المبرء للذمه اما لو تعلق بالافعال المخصوصه لم یتوجه استحقاقه لجمیع الاجره وان کان ما اتی به مبرئا للذمه لعدم الاتیان بالفعل المستاجر علیه (و اما الاول) ـ یعنی ما اذا مات قبل ـ الاحرام و دخول الحرم ـ فلانه انما یستقیم اذا تعلق الاستیجار بمجموع الحج من الذهاب و الایاب و هو غیر متعین ، لان الحج اسم للمناسک المخصوصه ، و الذهاب والعود خارجان عن حقیقته (انتهی مافی المدارک) .

و تفصیل الکلام فی هذه المسئله انه لایخلوفی مرحله الثبوت ان الاجاره اماتقع علی تفریغ ذمه المنوب عنه عما تشتغل به اوتقع علی الافعال المخصوصه المسماه بمناسک الحج وعدم اخذ طی الطریق متعلقها شطر اولاشرطا ، و اما مع اخذ الطریق فیه جزء ، بحیث و قعت الاجاره علی السیر فی الطریق الی اخر افعال الحج ، او مع اخذ الطریق قیدا بحیث اخذالمشی فی الطریق و صفا للافعال ، فمتعلق الاجاره عباره عن المناسک المتصفه بکونها بعدالسیر فی الطریق نظیر تعلق البیع بالعبدالمتصف بالکتابه حیث ان الثمن یقع بازاء العبد لابازاء الکتابه ـ وان کانت الکتابه موجبه لزیاده بذل الثمن بازاء العبد .

فهیهنا صور (الاولی) ما اذا کان متعلق الاجاره هو تفریغ ذمه المنوب عنه ، والکلام فیها یقع تاره فی صحه الاجاره و اخری فی حکم استحقاق الاجره (اما الاول) فقد یقال ببطلان الاجاره لان التفریغ لیس فعل الاجیر لابالمباشره ولابالتسبیب ، واللازم فی صحه الاجاره هو ان یکون المستاجر علیه فعلا مقدورا للاجیر و ان یکون ممکن الحصول للمستاجر ، و التفریغ لافعل مباشری للاجیر ولاتسبیبی له اما الاول فواضح ، و اما الثانی فلعدم انطباق ضابط الفعل التولیدی علیه و ضابطه ان یکون الصادر من الفاعل اولا و با لذات بارادته هوالعله مثل الالقاء فی النار وتکون العله الصادره منه بالاراده و الاختیار محصلا لمعلول اخر و هوالاحراق قهرا من دون توسیط اراده اخری فی حصوله من الصادر عنه اولا و با لذات ، و بالحقیقه یکون هناک علتان ومعلولان العله الاولی الفاعل للعله الثانیه ، والثانیه عله للمعلول الاخیر ، ففاعل الالقاء فی النار عله للالقاء و الالقاء عله للاحراق قهرا من دون توسیط اراده اخری فی ترتب الاحراق علیه ، ومن المعلوم ان ترتب فراغ ذمه المنوب عنه بفعل النائب لیس من قبیل ترتب الاحراق علی الالقاء حتی یکون من قبیل الاسباب والمسببات التولیدیه (هذا غایه مایمکن تقریبه لبطلان الاجاره) .

ولکن التامل یقضی بخلافه اذلافرق بین الاستیجار لتفریغ ذمه المیت من الحج و بین ـ

الاستیجار لتفریغ ذمه المدیون باداء ماعلیه الی الداین فکما ان اداء الدین علیه لفراغ ذمه المدیون کذلک الاتیان بالمناسک علیه لفراغ ذمه المنوب عنه، فیکون تفریغ الذمه فی الموردین مرادا للفاعل لسببه بالاراده الفاعلیه بحیث لایفصل بینه و بین اراده الفاعل اراده فاعلیه اخری.

الا ان لقائل ان یقول ان تفریغ ذمه المنوب عنه فی المقام اذا حصل بموت النائب بعد الاحرام و دخول الحرم فلیس ذلک بارادته و اختیاره، فالتفریغ الجامع بین اداء المناسک و موت النائب لیس روزانه و زان اداء الدین الموجب لفراغ ذمه المدیون، فالمقام لیس من قبیل التولیدیات کالالقاء والاحراق، هذا مضافا الی ان المتفاهم العرفی فی عقد النیابه لیس علی تفریغ الذمه، بل علی اداء المناسک او هی بضمیمه الذهاب و طی الطریق، و اما عنوان ابراء ذمه المنوب عنه فلایسبق الی الذهن فی مقام عقد الاجاره والاستنابه غالبا الا ان یذکر فیه بالتصریح، ولعله لذلک علق سید مشایخنا (قده) فی هذه المسئله انه لامعنی للاجاره علی تفریغ الذمه.

(نعم) لماکان غرض المستنیب هو فراغ ذمته او ذمه المیت فاذا حصل ذلک بموت النائب فکما ان ذلک فضل من الله سبحانه علی المنوب عنه بفراغ ذمته کذلک فضل منه تعالی علی النائب ایضا بفراغ ذمته مما وقع علیه الاجاره فیستحق بذلک جمیع الاجره لحصول الغایه من الاجاره فمطالبه المستنیب لشی من الاجره تعد عند العرف والعقلاء ظلما علی النائب بعد ما اوجب بذهابه و احرامه و دخوله الحرم و موته فیه فراغ ذمه المنوب عنه، و لهذا یقوی استحقاق الاجره کلها بموته و انه لاسبیل الیه بعد حصول الغرض.

(الصوره الثانیه) ما اذا کان اجیرا علی الاتیان بالحج بمعنی المناسک المخصوصه بلااخذ طی الطریق فی متعلقها لاجزء ولاشرطا، فان مات قبل الاحرام او بعده و قبل دخول الحرم لا یستحق شیئا لعدم اتیانه بشی مما استوجر علیه، من غیر فرق فی ذلک بین فرض الاجزاء عن المنوب عنه او عدمه، لان فرض الاجزاء حینئذ لابد و ان یکون بغیر العمل المستاجر علیه وهو لایوجب استحقاقه لشی من الاجره فی مقابل ماعمله (فمافی المتن) من انه لم یات بالعمل المستاجر علیه لاکلا و لابعضا بعد فرض عدم اجزائه (لیس بسدید) والصواب ان یقال و لو مع فرض الاجزاء عنه، لانه لیس الاجزاء بالعمل المستاجر علیه.

و اما اذا مات بعد الاحرام و دخول الحرم ففی استحقاقه الاجره و عدمه و علی تقدیر الاستحقاق هل یستحق کل الاجره او بعضها (وجوه) مقتضی القاعده هوالعدم لان المرکب من الاجزاء علی نحوا لارتباطی اذا لم یات بجزء منه لم یات به لان الاثر مترتب علی المرکب، والحج والصلوه والاعتکاف ونظائرها من هذا القبیل لارتباطیه اجزائها وشرائطها، فان کان الحج بمعنی

المناسک المخصوصه هو متعلق الاجاره یکون استحقاق الاجره علیه باتیانه بجمیع مناسکه بحیث لولم یات بجزء منه لم یستحق الاجره فیما اتی به ایضا فهو کما اذا اجر نفسه علی صلوه اربع رکعات فاتی بثلاث ، فانه لایملک اجره ثلاث ، رکعات ، وذلک لارتباطیه الصلوه و کذا الحج ، و هذا بخلاف المرکبات الاستقلالیه حیث ان الاجیر یستحق من الاجره بقدر ماياتی منها ، و من ذلک یظهر انه لوقلنا بالاستحقاق فلا یستحق الا بالنسبه الی ما اتی به من الاعمال .

لکن عباره غیر واحد من الاصحاب دعوی الاجماع علی استحقاق الجمیع (ففی المسالک): مقتضی الاصل الایستحق الا بالنسبه لکن وردت النصوص باجزاء الحج عن المنوب عنه و برائد ـ الاجیر و اتفق الاصحاب علی استحقاقه جمیع الاجره فهذا الحکم یثبت علی خلاف الاصل (انتهی) (وفی کشف اللثام) لایستعاد من ترکته (ای ترکه النائب) شی بلاخلاف عندنا علی مافی الغنیه و فی الخلاف اجماع اصحابنا علی انه منصوص لایختلفون فیه (وفی المعتبر) انه المشهور بینهم (وقال فی الجواهر) کما انه لااشکال فی عدم استحقاق المستاجر رد ما قابل المتخلف من الاجره بعد الاجماع المحکی عن جماعه علی ذلک و نفی الخلاف عن اخر بل نسبه بعضهم الی دلاله النصوص ایضا مع امکان القول بان عقد الاجاره انما یقتضی تادیه الحج من الاجیر علی حسب تکلیفه من نسیان و سهو و اجزاء و غیر ذلک فیکون ما وقع منه فی الفرض من افراد العمل المستاجر علیه حقیقه نحو المستاجر علی صلوه فنسی فیها مالایبطلها فانه لااشکال فی استحقاق الاجیر تمام ـ الاجاره ـ الی ان قال ـ فالمناقشه حینئذ من بعض متاخری المتاخرین فی استحقاق المستاجر ورد ما قابل المتخلف بانه و ان حصل البرء للذمه لکنه لیس تمام ما استوجر علیه فیستحق حینئذ رد المقابل للمتخلف و ان حصل البرء للذمه الذی لیس هو تمام المستاجر علیه (فی غیر محلها) خصوصا مع ملاحظه ماحکی من الاجماعات المعتضده بعدم الخلاف (انتهی مافی الجواهر)

و صریحه استحقاق کل الاجره اذا مات بعد الاحرام و دخول الحرم و لو کان عقد الاجاره واقعا علی نفس الاعمال و المناسک ، و انما جاء حدیث وقوع الاجاره علی تفریغ الذمه من صاحب المدارک (قده) و الظاهر ان مافی الجواهر من بعض متاخری المتاخرین هو صاحب المدارک لانصاف) عدم التشکیک فی استحقاق الاجیر الاجره فی هذه الصوره ، فمافی المتن من انه اذا کانت الاجاره واقعه علی نفس الاعمال فلایستحق الاجیر الا بالنسبه لعله فی غیر محله بعد الشهره المحققه وفهم الاصحاب ودعوی الاجماع من غیر واحد منهم ، والله الهادی .

(الصوره الثالثه) ما اذا اخذ الذهاب شرطا للافعال المخصوصه المسماه بالحج ، والحکم فیها فیما اذا مات بعد الاحرام ودخول الحرم کالصوره الثانیه ، واذا مات قبل الاحرام او بعده قبل دخول الحرم فمقتضی القاعده عدم توزیع الاجره علیه و عدم استحقاق الاجیر فی مقابل الذهاب شیئا من الاجره و ذلک لماعرفت من ان الاجره تقع فی مقابل المناسک المتصفه بصفه

کونها عقیب طی طریق الحج ولا یقع شیء منها فی مقابل طی الطریق فهو نظیر بیع العبد المتصف بالکتابه ، حیث ان الثمن لا یقع شیء منه فی مقابل الکتابه حتی یکون تخلفها موجبا لخیار المشتری بخیار تبعض الصفقه و ان کان موجبا لخیار تخلف الوصف للمشتری .

هذا کله حکم استحقاق الاجیر للاجره فی هذه الصور ثبوتا (و اما اثبات هذه الصور) و تشخیص کون المقدمات للحج خارجه عن متعلق الاجاره شطرا و شرطا او انها ماخوذه فیه علی وجه القیدیه او الجزئیه فلا یخلو اما ان یصرح فی عقد الاجاره بخروجها عن متعلق الاجاره او یصرح فیه بدخولها فیه علی نحو الجزئیه او الشرطیه او لا یصرح فیه بشی منها ، فمع التصریح بالدخول او الخروج فالحکم واضح ، و مع عدم التصریح ففی التقسیط و عدمه قولان ، مختار غیر واحد من الاصحاب منهم صاحب الجواهر هو الاول (ویستدل له) تاره بان الحج الذی تعلق به الاجاره فی عقد الاجاره هو بمعنی القصد و التوجه الیه ، فاستیجاره فیما اذا کان بین الاجیر و بین مکه المکرمه طریق یتوقف علی طیه للوصول الیها و الاتیان بمناسک الحج فیها استیجار للذهاب الیها ایضا اذ التوجه الیها لا ینفک عن طی الطریق الیها و عقد الاجاره علیه عقد الاجاره علی طی الطریق علیه (واخری) بان الوجد ان حاکم بکون التوقف علی طی الطریق و عدمه و کون اختلاف الطریق فی القرب و البعد موجبا لاختلاف اجره الحج من حیث الزیاده والنقصان ، فاجاره من کان فی المیقات مع اجاره من کان خارجا عنه مختلفه ، و اجاره من کان خارجا عنه ایضا تختلف زیاده و نقصانا بتفاوت قربه الی المیقات و بعده عنه .

(ولا یخفی مافی الوجهین) اما الاول فلان کون الحج معناه اللغوی هو القصد لا یوجب کون المتعاقدین فی عقد الاجاره قاصدین لمعناه اللغوی حتی یکون طی الطریق داخلا فیه ، بل الظاهر منهما هو معناه المعهود عند المتشرعه ، وهو الافعال المخصوصه من اول الاحرام الی اخرها فاستیجار الحج لا یقتضی دخول الذهاب فی متعلق الاجاره (و اما الثانی) فلان اللازم من هذا الوجه هو دخول الذهاب فی متعلق الاجاره فی مقابل عدم دخوله فیه راسا لا شرطا و لا شطرا و لا یدل علی اخذه فیه شطرا ، لان السعی الی الحج و قطع الطریق مع مافیه من التفاوت موجب لتفاوت الاجره فی الحج زیاده و نقصانا مثل تفاوت قیمه العبد لتفاوت اوصافه فزیاده الاجره فیما اذا توقف الحج علی الذهاب لا یدل علی کون الزیاده فی مقابل الذهاب کما لا یخفی .

والمختار عند جماعه اخری هو الثانی ای عدم اخذ المقدمات فی متعلق الاجاره (واستدلوا له) بوجوه (منها) ان المقدمه لیست شیئا تبذل بازائها الاجره ، بل هی نظیر اوصاف المبیع توجب زیاده الاجره بازاء الافعال المتوقفه علیها (ولا یخفی مافیه) فان اوصاف المبیع مما لا یصح بذل الثمن بازائها لاعتبار کون المبیع عینا فی مفهوم البیع و صحته ، و هذا بخلاف مقدمات افعال الحج مثل طی الطریق حیث انه عمل یصح بذل الاجره بازائه کنفس افعال الحج و لذا لا اشکال

فی توزیع الاجره علیه اذا علم بدخولها فی متعلق الاستیجار شطرا (و منها) ان الذهاب الی الحج لوفرض انفراده عن الحج بموت الاجیر او بصده عن الحج او بترکه عمدا لاتکون له قیمه، لعدم انتفاع المستاجر به فیکون عبثا تبطل اجارته و اذا تعقبه الحج یصیر ذاقیمه ، فمنه یظهر ان الزیاده عند تعقبه بالحج انما هی للحج لاللذهاب الیه (وفیه) انه یمکن ان یکون لتعقب الذهاب الی الحج به دخلا فی صیروره الذهاب ذا قیمه و ان کان فی حال عدم تعقبه به مما لاقیمه له (ومنها) ان تفاوت بعد المسافه الی الحج فی الذهاب والایاب موجب لتفاوت الاجره قله وکثره و ان مریـد الرجوع من مکه یستاجر باجره اکثر ممن یرید الاقامه فیها ، فلو استوجر ـ المرید للرجوع باجره تکافوء نفقه رجوعه ثم انصرف عن الرجوع و اراد الاقامه بمکه لم یکن علیه رد مایقابل العود ، و هذا کاشف عن کون الاجره واقعه بازاء نفس المناسک لاالمجموع منها ومن الذهاب والایاب (وفیه) ان هذاینشا من عدم لحاظ المستاجر لعـود الاجیر ، حیث انه لیس مطلوبه لانفسا و لامقدمه لمطلوبه ، و ذلک بخلاف الذهاب حیث انه لماکان مقدمه لمطلوبه یمکن ان یصیر متعلقا للحاظه فیقصد استیجاره کما یقصد استیجاره للمناسک و افعـال الحج ، و لاجل هذا الفرق لایتعلق غرض المستاجر الی استیجاره للایاب .

(و منها) دعوی انصراف الکلام عرفا الی عدم تعلق الاستیجار الی مقدمات الحج فی مثل اجرتک نفسی للحج کما هو منصرف فی مثل الاستیجار للصلوه و الصوم و غیرهما من الافعال ، فاذا صار اجیرا للصلوه مثلا فتوضا و اتی بالمقدمات الاخر و لکن لم یات بالصلوه لم یستحق شیئا لاتیان تلک المقدمات ، و ذلک لعدم اتیانه بشی من العمل المستاجر علیـه ، فیکشف ذلک عن خروج المقدمات عن متعلق الاجاره . (ویرد علیه) بالفرق فی نظر العرف بین الحج المیقاتی والحج البلدی فی الاجره بمالایخفی مع امکان خصوصیه فی نظر المستاجر موجبه لتعیین طریق مخصوص فی السیر بعینه فی عقد الاجاره مثل طریق العراق لزیاره المشاهـد المشرفه ، و هـذا بخلاف الاستیجار للصلوه ، حیث ان مقدماتها مغفول عنها فی عقد الاجاره غالبا .

هذا ماقیل اویمکن ان یقال فی الاستدلال للقولین ، وقد عرفت عدم سلامه شی منها لاثبات ما استدل له (والحق عدم التوزیع) فی صوره الاطلاق لانه علی تقدیر لحاظ المتعاقدین للمقدمات و دخلها فی متعلق الاجاره لایکون دخلها از ید من ان یکون علی وجه الشرطیه لاکونها جزء من متعلق الاجاره ، و علیه فلا یوجب اخذها شرطا فی متعلقها تقسیط الاجاره علیها .

(وربمایقال) بان الاجیر اذامات بعد عمله بمالایوجب به برائه ذمه المنوب عنه کما اذا ـ مات قبل الاحرام انه و ان لم یستحق من اجره المسمی شیئا لکنه یستحق اجره مثل عملـه ، و استدل له فی الجواهر بقاعده احترام عمل المسلم ، قـال (قده) اما لو فرض وقوع المقدمات خاصه فقد یتجه استحقاق اجره المثل فیها لاصاله احترام عمل المسلم الذی لم یقصد التبرع

بل وقع مقدمه للوفاء بالعمل المستاجر علیه فلم یتیسرله ذلک بمانع قهری (الی اخر کلامه) و کانه (قده) اخذه من کشف اللثام حیث یقول بعد حکمه باستحقاق الاجیر من اجره المسمی بنسبه ماعمله مالفظه: و علی فرض التنزیل عن ذلک نقول ان عدم وقوع شی من الاجره فی قبال ما عمله لایقتضی ذهاب عمل المسلم هدرا بل اللازم استثناء اجره مثل ما اتی به من العمل اعنی قطع مقدار من المسافه لانه عمل مسلم محترم اتی به من العمل فلا معنی لذهابه بلا عوض (انتهی) و اورد علی هذا الاستدلال بان استیفاء عمل العامل وان کان مما یوجب ضمان المستاجر وان من جمله اسباب الاستیفاء هو امر الامر غیره بالعمل کامر صاحب المتاع غیره بحمل متاعه وامر المالک غیره ببناء داره و نحوذلک فعمله العامل لابقصد التبرع فانه یضمنه الامر، الا ان الضمان من ناحیه استیفاء الامر لعمله علی ماهو مفاد قوله من استوفی مال غیره فهوله ضامن و لااستیفاء فی المقام حیث لایحصل للمنوب عنه فائده فی طی الاجیر مسافه الذهاب الی الحج بعد عدم اجتزائه بموته قبل الاحرام، مضافا الی ان الامر موجب للضمان اذا کان امر انفسیا، و الامر بمقدمات العمل امر غیری و هو لایوجب الضمان، و الذی یستظهر منه ذلک تسالمهم علی عدم ضمان الجاعل شیئا من الجعل فیما اذا جعل الجعل لمن سلمه عبده فجاء العامل بالعبد الی بلد الجاعل ففر العبد قبل التسلیم، و لیس له سبب الا ان طلب الجاعل مجیی العبد الی بلده طلب غیری لکونه مقدمه لوصوله الی الجاعل فاذا لم یحصل المطلوب الاصلی لم یکن للعامل حق.

(واجاب فی الجواهر) عن الاول بالمنع عن عدم استیفاء المنوب عنه من عمل الاجیر شیئا اذ یکفی فی ذلک صحه الاستیجار ثانیا من محل موت الاجیر (ویمکن الجواب عن الثانی) انه مع استیفاء الامر باستدعائه عن العامل و عمل العامل من دون قصد التبرع لافرق بین امره النفسی والغیری، و ماذکر من تسالمهم علی عدم استحقاق الجعل فی مثال العامل فی المجیی بالعبد وفراره قبل وصوله بید المالک اجنبی عن کون امر مالک العبد غیر یابل المنشا لعدم الاستحقاق هو جعل الجعل لمن یسلم العبد بید الجاعل فیکون نظیر ما اذا و قع الاستیجار علی تفریغ ذمه المنوب عنه عن الحج، حیث تقدم ان الاجیر لایستحق شیئا من الاجره قبل تفریغ ذمته کما انه یستحق جمیع الاجره بتفریغه ذمته والکلام هنا فیما اذا تعلق الاجاره بافعال المناسک ومقدماتها علی وجه التقیید و مات الاجیر بعدما اتی من المقدمات مایبذل بازائه المال و لم یات بشی من الحج و انه ان لم یستحق شیئا من اجره المسمی فلاوجه لحرمانه من اجره المثل اذا صدق علیه استیفاء المستاجر، لکن فی صدق الاستیفاء علیه تامل، مع انه علی تقدیر القول باختصاص وجوب المقدمه بالمقدمه الموصله لایکون طی الطریق الذی لایکون موصلا الی الحج متعلقا للامر الغیری ایضا، فالفائده التی تصورها فی الجواهر لم تکن حاصله للمستاجر بامره، بل الحق انه علی القول بالمقدمه الموصله یجب الاستیجار من بلد المستاجر لامن محل موت الاجیر بناء علی

وجوب الحج البلدی .

فالحق ما علیه المصنف (قده) فی المتن من انه لایستحق الاجیر اجره المثل لما عمله من المقدمات لالاجل ضمان المستاجر له بالامر ولالقاعده الغرور اذلایکون الاجیر مغرورا من قبل المستاجر ، وانما مورد القاعده فی مثل ما اذا احضر طعاما عند شخص والتمس منه اکله فاکله الاخر بتوهم کون الطعام لمن احضره ثم تبین کونه لغیره ، فان الاکل ضامن لصاحب الطعام لکنه فی ضمانه له مغرور من طرف من استدعی منه الاکل ، و فی المقام لیس غرور من المستاجر اصلا" (و مما ذکر نا یظهر) فساد مافی المدارک من الحکم بالتوزیع علی ما اتی به الاجیر من الاعمال ، قال (قده) ولومات بعدالاحرام استحق بنسبه ما فعله الی الجمله (انتهی) ومحط کلامه (قده) ما اذا مات الاجیر بعدالاحرام قبل دخول الحرم بناء علی المشهور من عدم الاجزاء ، و حینئذ فمراده من قوله: بنسبه مافعله ـ هو طی الطریق الی المیقات والاحرام منه ـ اذ لاعمل بعد الاحرام من اعمال الحج الاوهو موقوف علی الدخول فی الحرم ، و المفروض انه مات قبل دخول الحرم (وکیف کان) فلاوجه للتوزیع علی ما عرفت تفصیله و ان المرکب الارتباطی اذا لم یات المکلف ببعض اجزائه کان کمن لم یات بشی منه .

مسئله (۱۲) یجب فی الاجاره تعیین نوع الحج من تمتع او قران او افراد ولایجوز العدول عما عین له و ان کان الی الافضل کالعدول من احدالاخیرین الی الاول الا اذا رضی المستاجر بذلک فیما اذا کان مخیرا بین النوعین اوالانواع کما فی الحج المستحب و المنذور المطلق او کان ذامنزلین متساویین فی مکه و خارجها و اما اذا کان ماعلیه من نوع خاص فلاینفع رضاه ایضا بالعدول الی غیره و فی صوره جواز الرضا یکون رضاه من باب اسقاط حق الشرط اذا کان التعیین بعنوان الشرطیه و من باب الرضا بالوفاء بغیر الجنس ان کان بعنوان القیدیه و علی ای تقدیر یستحق الاجره المسماه و ان لم یات بالعمل المستاجر علیه علی التقدیر الثانی لان المستاجر اذا رضی بغیر النوع الذی عینه فقد وصل الیه ماله علی الموجر کما فی الوفاء بغیر الجنس فی سائر الدیون فکانه قد اتی بالعمل المستاجر علیه ولافرق فیما ذکر نا بین العدول الی الافضل اوالی المفضول ، هذا و یظهر من جماعه جواز العدول الی الافضل کالعدول الی التمتع تعبدا من الشارع لخبرا بی بصیر عن احدهما علیهماالسلام فی رجل اعطی رجلا دراهم یحج بها مفرده ایجوز له ان یتمتع بالعمره الی الحج ، قال علیهالسلام نعم انما خالف الی الافضل والاقوی ما ذکرناه ، والخبر منزل علی صوره العلم برضا المستاجر بذلک مع کونه مخیرا بین النوعین جمعا بینه و بین خبر اخر فی رجل اعطی رجلا" دراهم یحج بها حجه مفرده ، قال علیهالسلام لیس له ان یتمتع بالعمره الی الحج لایخالف صاحب الدراهم ، و علی ماذکرناه من عدم جواز العدول الامع العلم بالرضا ـ اذا عدل بدون ذلک لایستحق الاجره فی صوره التعیین

علی وجه القیدیه و ان کان حجه صحیحا عن المنوب عنه و مفرغا لذمته اذالم یکن ما فی ذمته متعینا فیماعین و اما اذا کان علی وجه الشرطیه فیستحق الا اذا فسخ المستاجر الاجاره من جهه تخلف الشرط اذحینئذ لایستحق المسمی بل اجره المثل .

فی هذه المسئله امور (الاول) ذکر غیر واحد من الاصحاب قدس الله اسرارهم انه یجب فی الاجاره تعیین نوع الحج من التمتع والافراد والقران (و استدل له فی المدارک) بان تعیینه مقتضی قواعد الاجاره ، لان اقسام الحج مختلفه بالنوع ، واختلافها فی النوع یوجب اختلافها فی الکیفیه والاحکام فیجب تعیین النوع الذی یریده المستاجر ، و استظهر فی الجواهر اتفاق ـ الاصحاب علی اعتبار تعیینه و استدل له بلزوم الغرر (و ما استدلابه) من اختلاف اقسام الحج نوعا و لزوم الغرر لولا التعیین انما یتم لوکان اراده المستاجر متعلقه بنوع خاص سواء کان النوع الافضل کالتمتع او غیره کالقرآن والافراد امالاجل کون نوع خاص منه فی ذمه المنوب عنه اوتعلق غرض المستاجر بنوع منه ، اذترک التعیین حینئذ و عقد الاجاره علی نحو الابهام عقد علی ـ المجهول ، حیث یمکن ان یاتی الاجیر بغیر ما یریده المستاجر و یلزم منه الغرر ، حیث ان غرض المستاجر تفریغ ذمه المنوب عنه عما اختلفت به ومع اتیان الاجیر غیره لایحصل الفراغ للمنوب عنه (وکونه غرریا) لایتوقف علی اختلاف اقسام الحج فی بذل الاجره ، بل مع تساوی اقسامه فی الاجره یلزم الغرر فیما اذاکان المستاجر مریدا لنوع خاص و لم یعین فی عقد الاجاره ، وهذا بخلاف ما اذا لم یرد المستاجر نوعا خاصا " بل یکون غرضه الاستنابه لصرف وجود الحج ، فان متعلق الاجاره وهو مطلق الحج معین عند الطرفین فلاغرر اصلا ، والی ماذکر نا یشیر فی المدارک حیث یقول : ومقتضی قواعد الاجاره انه یعتبر فی صحه الاجاره علی الحج تعیین النوع الذی یریده المستاجر لاختلافها فی الکیفیه والاحکام .

(الامر الثانی) لایجوز العدول عما عین له الی نوع اخر لانه لیس ما استوجر علیه ، و مقتضی عموم المومنون عند شروطهم و عموم اوفوا بالعقود و نحوهما هو وجوب الاتیان بنفس ما تعلق به العقد لاالاتیان بشیء اخر حیث انه لیس وفاء بالعقد ،

(الامر الثالث) یصح عدول الاجیر عما عین له الی غیره مع رضا المستاجر به فیماله الرضا بذلک ، و قد اختلف التعبیر فی ذلک ، و الحق انه فیما یکون المستاجر مخیرا فی الاتیان بین ـ النوعین اوالانواع ، وهذا متحقق فی موارد ثلاثه (۱) ما اذا کان الاستیجار للحج المستحب (۲) ما اذا کان للحج الواجب بالنذر المطلق (۳) ما اذا کان ذامنزلین متساویین فی مکه و خارجها حیث انه اذا وجب علیه حج الاسلام یکون مخیرا بین الانواع الثلاثه التمتع والقران والافراد واما من کان علیه نوع خاص فلاینفع رضاه بالعدول الی غیره سواء کان العدول الیه افضل اولم یکن ، لانه مع تعین حج الافراد مثلا علی المنوب عنه لایقع عنه حج التمتع و لایصح منه الرضا

به ولا یبرء ذمته ، فلایکون المعدول الیه حینئذ راجحا فضلا عن ان یکون افضل .

(الامرالرابع) فیما یجوز للمستاجر الرضا بعدول الاجیر عماعین له یکون رضاه علی احد نحوین (احدهما) من باب اسقاط حق الشرط، و ذلک فیما اذا استاجر الاجیر للحج وشرط علیه ان یاتی بالحج الخاص الذی عینه علی نحو تعدد المطلوب فیکون له علی الاجیر امران : اصل الحج و کونه الحج المخصوص ، وتصیر المنفعه الخاصه وهی عمل الحج من الاجیر ملکا للمستاجر وخصوصیه کونه الحج المعین حقاله ثانیا بالشرط و من المعلوم ان قوام الحق و رکنه انه قابل للاسقاط و هوالفرق بینه و بین الحکم فیصح من المستاجر اسقاطه و الاکتفاء باصل الحج الذی صار ملکاله بالاجاره (وثانیهما) من باب الرضا بالوفاء من غیر الجنس نظیر رضا الداین للذهب استیفاء دینه من المدیون بالفضه و ذلک فیما اذا استاجر الاجیر للحج المخصوص علی نحو وحده المطلوب ، مثل ما اذا اقرض الذهب حیث انه لیس علی المدیون الا ما اقرضه من الذهب ولیس فی رضا الداین باستیفاء ماله فی ذمه المدیون بالفضه اسقاط حق منه له علیه ، بل کانه معاوضه لماله علی المدیون بجنس اخر و ذلک فیما یجوز لهما ذلک .

هذا فی مقام الثبوت ، و امافی مقام الاثبات فقدیقال ان ما یذکر فی مقام التعبیر فی العقد ان کان بلفظ اداه الشرط فهو شرط یوجب تخلفه فی المعاملات خیار تخلف الشرط علی المشروط علیه سواء کان المودی باداه الشرط من الذاتیات الما خوذه فی الموضوع اومن اوصافه واعراضه فیکون فی الشرطیه و القیدیه علی التعبیر باداه الشرط مثل بعتک هذا العبد بشرط ان یکون رومیا فی الذاتیات اوکاتبا فی العرضیات ، اوالتقیید مثل بعتک هذاالعبد الرومی او هذا العبد الکاتب ففیما عبر باداه الشرط یوجب تخلفه الخیار لاالبطلان و لوکان الشرط من الذاتیات ، وفیما عبر بنحو الوصف یوجب تخلفه البطلان و لوکان القید من العرضیات .

(و قدیقال) بکون الما خوذ فی الموضوع ان کان ذاتیا له فهو قید و ان ادی باداه الشرط مثل بعتک هذا بشرط ان یکون حنطه ، و ان کان من العرضیات فهو شرط و ان ادی علی نحو القید مثل بعتک هذاالعبد الکاتب (والحق) انه ان کان من الذاتیات فهو قید یوجب تخلفه البطلان فی المعاملات ، و ان کان من العرضیات ففیما ادی باداه الشرط یکون الظاهر هوالشرط و فیما ادی علی نحوالوصف فیمکن ان یکون شرطا علی نحو تعدد المطلوب الموجب تخلفه الخیار و یمکن علی وحده المطلوب الموجب تخلفه البطلان ، و لعل هذاالاخیر اظهر .

ثم الظاهر ان مایمتاز به اقسام الحج بعضها من بعض من قبیل الذاتیات فتکون اقسامه من التمتع والقران والافراد انواعا متباینه کصلوه الظهر والعصر و کصلوه فریضه الصبح ونافلته حیث انها مختلفات بالنوع و ان التمییز بینها بالقصد ، فلواتی برکعتین من غیر قصد فریضه الصبح ولاقصد نافلته لاتقع من شی منها و لوکان فی الوقت المشترک بینهما ، و هذا بخلاف القصر و

الاتمام حیث انه لوشرع فی صلوه الظهر مثلا لابنیه القصر و لاالاتمام و کان فی مکان التخییر الی ان اتی برکعتین ثم یبدوله القصر و یسلم او الاتمام فیاتی برکعتین اخریین صحت صلوته علی کل تقدیر منهما (قال فی المدارک) ان انواع الحج ثلاثه تمتع و قران و افراد ، و ظاهره کون اختلاف الاقسام نوعیا و ان کلا منها نوع مغایر مع الاخر ،و هذا لایتحقق الافیما اذا کان ما به الامتیاز ماخوذ افی الذات و کان ذاتیا بمعنی مالیس بخارج منها .

(الامر الخامس) فیمایجوز للمستاجر الرضا بعدول الاجیر عماعین له و عدل الاجیر فلا یخلو اما یکون عدوله مقرونا برضاالمستاجر و اما یکون الرضا متاخر اعنه (فعلی الاول) یستحق الاجیر بالحج المعدول الیه اجره المسمی اما اذا کان رضا المستاجر من باب اسقاط حق الشرط فواضح حیث ان اجره المسمی واقعه بازاء اصل الحج و ان تخلف الشرط لایوجب الاالخیار للمشروط له والمفروض رضاه باتیانه اصل الحج و عدم اقدامه بالفسخ بواسطه تخلف الاجیر عن الشرط (و اما اذا کان رضاه) من باب الرضا بالوفاء من غیرالجنس فکذلک ایضا لماعرفت من ان مرجع رضاه بالوفاء بغیرالجنس هو معاوضه ما کان له علی الاجیر بما اتی به کما فی الوفاء بغیرالجنس فی سائرالدیون .

(وعلی الثانی) اعنی ما اذا کان رضا المستاجر متاخر اعن اتیان الاجیر بالمعدول الیه فلااشکال فی ان ما اتی به من المعدول الیه لایقع عن الاجیر نفسه لانه اتاه بعنوان النیابه ،و مقتضی قول النبی صلی الله علیه و اله : انما الاعمال بالنیات هو عدم وقوعه عن نفسه (و فی وقوعه عن المنوب عنه) بعد رضاه بما اتی به الاجیر (وجهان) ظاهراطلاق المتن هوذلک لصحه وقوعه عنه وبرائه ذمته باتیان الاجیر وقصد العامل فی عمله الوقوع عنه فیقع عنه (وفی المستمسک) اختارالعدم لبطلان ما اتی به الاجیر ، و استدل له بان الفعل قبل رضا المستاجر کان علی خلاف الشرط فوقع حراما لمافیه من تضییع حق الشرط فلایصح عباده فلافعل متصف بالصحه حتی یقع عن المنوب عنه .

(و یمکن ان یستدل له بوجوه اخرمنها) ان الامر باتیان الحج علی ما وقع علیه عقد الاجاره یقتضی النهی عن ضده ای الذی اتی به الاجیر ، و النهی فی العباده یقتضی البطلان (ومنها) انه بمقتضی الاجاره یجب علیه صرف قدرته فی اتیان متعلقها فیکون متعلق الاجاره ضروری الوجود شرعا فیکون الماتی به ضروری العدم شرعا فلایکون مقدورا لان المانع الشرعی کالمانع العقلی (ومنها) انه لایکون مالکا لاتیان المعدول الیه لانه بعدان صاراجیرافی متعلق الاجاره یخرج جمیع اضداده عن اختیاره وملکه لاستحاله ان یصیرالانسان مالکالاعماله المتضاده علی السواء بل هومالک لها علی البدل و المفروض صیروره واحد منها ملکا للمستاجر بعقد الاجاره فلایبقی للاجیر سلطان علی ماعداه لکون سلطنته علیه علی البدل و بعد تعین بذل متعلق

الاجاره علیه یخرج ماعداه عن کونه مقدورا علی البدل (ومنها) ماورد من النهی عن العدول و هو موجب لفساد المعدول الیه (ففی خبر حسین بن محبوب) عن علی (والظاهر انه ابن رئاب) المروی فی التهذیب فی رجل اعطی رجلا دراهم یحج بها حجه مفرده قال علیه السلام لیس له ان یتمتع بالعمره الی الحج، لایخالف صاحب الدراهم.

ولایخفی مافی هذه الوجوه و انها لاتثبت بطلان المعدول الیه (اما ما استدل به فی المستمسک) من کون المعدول الیه مفوتا لحق المستاجر فلمنع ذلک فان مفوتیته مبنیه علی کون وجود احد الضدین مقدمه لترک ضده، و هو ممنوع، والاکانت الصلوه مقوته لازاله النجاسه عن المسجد وکذا فی جمیع الاضداد الخاصه، وهو خلاف مبناه فی الاصول (ومنه یظهر) بطلان الوجه الاول مما ذکرناه للاستدلال علی البطلان (وکذا الوجه الثانی) وهو انتفاء القدره عن اتیان المعدول الیه شرعا، فان ذلک متوقف علی کونه منهیا عنه، والنهی عنه متوقف علی مقدمیه احد الضدین لترک الاخر و مقدمیه ترک احدهما لفعل الاخر (واما الوجه الثالث) وهو عدم مالکیه الاجیر للمعدول الیه فبان مالکیه الاجیر للاعمال المتضاده، وان کانت علی البدل لکنها بعد الاجاره لاتخرج عن ملکیته علی البدل فجمیع هذه الوجوه مبنیه علی المقدمیه، وهی ممنوعه.

واما التمسک بالخبر ففیه ان النهی المذکور فیه انما هو عن المخالفه وهو لایدل علی حرمه العمل المعدول الیه فان المخالفه تحصل بترک ماوقع علیه الاجاره لابفعل ضده، مضافا الی مایاتی من البحث فی هذا الخبر، فالاقوی ـ کما فی المتن ـ صحه ما اتی به الاجیر بعد تعقبه برضا المستاجر.

وهل یستحق الاجیر برضا المتساجر اجره المسمی اولا (وجهان) قد یقال بالعدم وانه لایستحق شیئا لاجاره المسمی ولااجره المثل اما الاول فلعدم اتیانه بماوقع علیه عقد الاجاره واما الثانی فلان المستاجر وان انتفع بعمله ولکن لم یکن منه امر ولاطلب لما اتاه الاجیر حتی یوجب اشتغال ذمته باجره المثل فان طلبه الذی کان فی ضمن عقد الاجاره انما تعلق بما لم یات به الاجیر وما اتی به لم یتعلق به الطلب، ومجرد تعقبه برضاه لایوجب له التزاما بدفع الاجره، فعمل الاجیر اشبه شیء بالتبرع (ولکن الاقوی) استحقاقه لاجره المسمی اذا کان الرضا بالمعدول الیه من باب اسقاط حق الشرط فان الاجره حینئذ فی مقابل اصل الحج وان التخلف یوجب خیار المشروط له، والمفروض انه بالرضا المتاخر قد اسقط حق الشرط فیکون علیه اجره المسمی من دون نقص شیء فیها، وکذا اذا کان الرضا من باب الرضا بالوفاء بغیر الجنس حیث ان المستاجر حینئذ بعد استیفاء عمل الاجیر وانتفاعه به کالمعاوض لما کان له علی عهده الاجیر بما اتی به، الا ان الاظهر کون الرضا المتعقب من باب اسقاط الشرط.

(الا مر السادس) لافرق فیما ذکرنا من عدم جواز عدول الاجیر بین العدول الی الا فضل اوالی غیره خلافا لجماعه کالشیخ و ابی علی والقاضی فجوز وا العدول الی الا فضل ولوم عدم

رضا المستاجر ،واستدلوا له بخبر ابي بصير المروى في الكافي والفقيه والتهذيب عن احدهما عليهما السلام في رجل اعطى رجلا دراهم يحج بها مفرده ايجوز ان يتمتع بالعمرة الى الحج ،قال عليه السلام نعم انما خالف الى الافضل (والاقوى) عدم جواز العدول الى الافضل مع تعين غيره على المنوب عنه لعدم براءة ذمته وكذا مع عدم تعين غيره عليه ،ويجاب عن الخبر تاره بضعف السند وان كان الحق صحه الاستناد اليه بعد كونه مرويا في كتب المشايخ الثلاثه (واخرى) بكون مضمونه مخالفا لقواعد باب الاجاره (واجيب عنه) بانه مخصص للقواعد العامه لان النسبه بين الخبر و بين تلك القواعد العموم والخصوص المطلق (وثالثه) بمعارضه خبر علي بن رئاب المتقدم الذى ورد النهي فيه عن عدول النائب عما عينه له صاحب الدراهم ،فيجمع بينه و بين خبر ابي بصير بحمل خبر ابي بصير على صوره العلم برضا المستاجر بذلك مع كونه مخيرا بين النوعين وان استبعد بملاحظه انه مع العلم بالرضا يكون الحكم بالجواز واضحا لا يحتاج الى السئوال ،او يكون خبر ابي بصير اخص من خبر ابن رئاب حيث ان الظاهر منه خصوصا بقرينه التعليل المذكور فيه اعني قوله عليه الاسلام : انما خالف الى الافضل هو الاختصاص بما اذا كان المستاجر مخيرا بين النوعين (او بحمل خبر ابي بصير) على ما اذا كان على المنوب عنه حج ندبي على ما حكي الحمل به عن المحقق (وكيف كان) فالا قوى في صوره تعين النوع الذى وقعت الاجاره عليه على المنوب عنه هو عدم جواز العدول عنه .

(الامر السابع) قد عرفت في الامر السادس انه مع عدم جواز العدول الا مع رضا المستاجر اذا عدل من دون رضاه لا يستحق الاجره فيما اذا كان تعيين المعدول عنه في عقد الاجاره على وجه القيديه ولكن ما اتى به من المعدول اليه يقع صحيحا عن المنوب عنه و يفرغ ذمته عنه اذا لم يكن ما في ذمته متعينا فيما عين في عقد الاجاره بل كان على وجه التخيير بينه و بين ما اتى به الاجير ،والاشكال عليه ببطلان ما اتى به لكونه مفوتا لما يجب على الاجير مندفع بما تقدم في الامر الخامس ،واذا كان تعيين المعدول عنه على الاجير على وجه الشرط يستحق اجره المسمى حسبما تقدم الا اذا فسخ المستاجر الاجاره من جهه تخلف الشرط فيستحق الاجير حينئذ اجره المثل للعمل ،هكذا افاد في المتن .

ولكن في استحقاق اجره المثل حينئذ تامل فان ما اتى به الاجير غير ما طلبه المستاجر بعقد الاجاره والمفروض عدم امضاء المستاجر لما اتى به الاجير ،وصحه العمل عن المنوب عنه لا يوجب اشتغال ذمه المستاجر باجره المثل بل يكون عمل الاجير هيهنا كعمل الفضولي او المتبرع و مجرد انتفاع الانسان من عمل غيره اذا لم يكن بامره ولا طلب منه لا يثبت حقا للعامل عليه كما اذا اجره على ان يخيط ثوبه قميصا فتخلف وخاطه قباء ولم يرض صاحب الثواب بما عمله ،فان الثوب ملك لصاحبه ولا يستحق الاجير شيئا (نعم) لو رضى بما فعله الاجير استحق الاجير اجره

المسمی اواجره المثل علی ماسبق بیانه فی الامر الخامس، والله العالم .

مسئله (۱۳) لایشترط فی الاجاره تعیین الطریق وان کان فی الحج البلدی لعدم تعلق الغرض بالطریق نوعا ولکن لوعین تعین ولایجوز العدول عنه الی غیره الا اذا علم انه لاغرض للمستاجر فی خصوصیته وانما ذکره علی المتعارف فهو راض بای طریق کان فحینئذ لوعدل صح واستحق تمام الاجره ،وکذا اذا اسقط بعد العقد حق تعیینه فالقول بجواز العدول مطلقا اومع عدم العلم بغرض فی الخصوصیه ضعیف کالاستدلال له بصحیحه حریز عن رجل اعطی رجلا حجه یحج عنه من الکوفه فحج عنه من البصره فقال لاباس اذا قضی جمیع المناسک فقدتم حجه ،اذهی محموله علی صوره العلم بعدم الغرض کما هوالغالب مع انها انما دلت علی صحه الحج من حیث هو لا من حیث کونه عملا مستاجرا علیه کما هوالمدعی وربما تحمل علی محامل اخر ،وکیف کان لااشکال فی صحه حجه وبرائه ذمه المنوب عنه اذا لم یکن ماعلیه مقیدا بخصوصیه الطریق المعین انما الکلام فی استحقاقه الاجره المسماه علی تقدیر العدول وعدمه ،والاقوی انه یستحق من المسمی بالنسبه ویسقط منه بمقدار المخالفه اذا کان الطریق معتبرا فی الاجاره علی وجه الجزئیه ولایستحق شیئا علی تقدیر اعتباره علی وجه القیدیه لعدم اتیانه بالعمل المستاجر علیه حینئذ وان برئت ذمه المنوب عنه بما اتی به لانه حینئذ متبرع بعمله ودعوی انه یعد فی العرف انه اتی ببعض ما استوجر علیه فیستحق بالنسبه وقصد التقیید بالخصوصیه لایجزجه عرفا عن العمل ذی الاجزاء کما ذهب الیه فی الجواهر لاوجه لها ،ویستحق تمام الاجره ان کان اعتباره علی وجه الشرطیه الفقهیه بمعنی الالتزام نعم للمستاجر خیار الفسخ لتخلف الشرط فیرجع الی اجره المثل .

فی هذه المسئله امور (الاول) حکم تعیین الطریق مع تعدده هو حکم تعیین نوع الحج مع وجود غرض للمستاجر فی سلوک الاجیر فی بعض منه فیلزم تعیینه للزوم الغرر مع عدمه لامکان اختیار الاجیر طریقا اخر غیر ماتعلق به غرضه ،ومع عدمه فلایحتاج الی تعیین شیء منه لان السلوک فی کل واحد من الطرق المتعدده مما یحصل به الغرض فیتخیر الاجیر فی سلوک ای منها اراد .

(الامر الثانی) لوعین المستاجر طریقا ففی جواز العدول عنه الی غیره ولومع علمه بان للمستاجر غرضا فی تعیینه اوعدم الجواز ولومع العلم بعدم غرض له فیه ،اوجوازه مع عدم العلم بغرض فیه وان لم یعلم بعدم غرض له فیه ،اوجوازه مع العلم بعدم الغرض فیه وعدمه مع عدم علمه بذلک (اقوال) فالمنقول عن المفید فی المقنعه والشیخ فی المبسوط والصدوق فی الفقیه والعلامه فی الارشاد هوالاول (ویستدل له) بصحیح حریز المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن رجل اعطی رجلا حجه یحج عنه من الکوفه فحج عنه من البصره ،قال علیه السلام لاباس اذا قضی المناسک (وعن الفقیه) انه علیه السلام قال لاباس اذا قضی مناسکه فقدتم حجه (قال فی الحدائق) والروایه کما تری ظاهره بل صریحه فی هذا المدعی ولامعارض لها فی الباب الا مخالفه قواعد الاجاره

ولذا اضطربوا فی الجواب عنهاثم نقل ماقیل فی الجواب عن الاستدلال به کما سیاتی (ولا یخفی) ان الخبر لیس بتلک المثابه من الصراحه ولا الظهور فیما استظهره (ویرد علی الاستدلال به) انه انما یدل علی صحه الحج عن المنوب عنه ولیس البحث فی ذلک انما البحث فی استحقاق الاجیر لجمیع الاجره مع التخلف فالمدعی اجنبی عن مفاد الحدیث، مع امکان حمله علی ماهو الغالب من عدم تعلق غرض للمستاجر فی التعیین.

وقد حمل علی وجوه اخری بعیده (منها) ما ذکره صاحب المدارک من ان قوله من اهل الکوفه صفه لقوله ـ رجلا ـ فیصیر المعنی ان رجلا اعطی رجلا من اهل الکوفه حجه یحج عنه، فلیس فی السئوال انه اعطاه لیحج من الکوفه (وفیه من البعد مالا یخفی) وقد تقدم الاشاره الی ذلک فی المسئله ۸۸ من فصل الاستطاعه، والتامل فی الحدیث یری سخافه هذا الاحتمال ولذلک اعرض فی المتن عن ذکره، وانما تعرضناله لشرح العباره (ومنها) ما یقرب من الذی قبله ذکره صاحب الذخیره من ان قوله من الکوفه متعلق بقوله اعطی ویصیر معناه اعطی فی الکوفه رجلا حجه لیحج عنه فتکون الکوفه محل الاستیجار لا مبدء السفر الی الحج و تکون کلمه ـ من ـ بمعنی (فی) وبعد هذا الاحتمال عن المتفاهم من سئوال السائل فی الحدیث ظاهر (ومنها) ما نسب الی السید الجزائری من کون الشرط ـ ای شرط کون الحج من الکوفه ـ واقعا خارج العقد، وهذا الحمل ایضا "کالاولین اذلا شاهد له فی الخبر اصلا (ومنها) ما عن المنتقی من کون الدفع علی وجه الرزق لا الاجاره (ولا یخفی ما فیه من ـ البعد ایضا) مع انه لا یفید فی جعله منطبقا علی القواعد لان البذل یقع من الباذل للحج المشروط بکونه من الکوفه فاذا لم یقع الشرط و حج الآخذ من البصره کان ضامنا لما اخذه ویجب علیه رده علی باذله، فهذا ماقیل فی محامل الخبر، والصواب هو ما فی المتن، والله العاصم.

(الامر السادس) لا اشکال فی صحه حجه اذا خالف الطریق و برائه ذمه المنوب عنه اذا لم یکن ما علیه مقیدا بخصوصیه الطریق المعین کما لو نذر الحج من طریق الکوفه او نذر الاحجاج من الکوفه مثلا، وانما الکلام فی استحقاق الاجره المسماه علی تقدیر العدول (والتفصیل فی ذلک) ان یقال ان هیهنا صور تختلف احکامها (الاولی) ان یکون تعیین الطریق فی الاجاره لکونه المتعارف مما یسلک فیه للمسیر الی مکه من دون غرض للمستاجر فی تعیینه سوی الوصول الی مکه لاداء المناسک بل انما ذکره علی المتعارف والا فهو راض بالسلوک من کل طریق موصل الی المقصد (والحکم فی هذه) الصوره انه یجوز للاجیر العدول عنه الی غیره تکلیفا ویصح منه الحج بعد وصوله الی مکه وضعا و یستحق کل الاجره المسماه، وذلک لعدم تعلق غرض المستاجر بخصوصیه ذاک الطریق، بل فی هذه الصوره لیست مخالفه من الاجیر، بل الانسب ان یقال بخروج هذه الصوره عن صور تعیین الطریق.

(الثانیه) ان یکون تعیینه لتعلق غرض المستاجر فی تعیینه ویکون جعله فی متعلق الاجاره علی نحو الجزئیه باخذ متعلقها هو المرکب من طی الطریق المعین والاتیان بمناسک الحج من دون

تقیید کل جزء بکونه مع بقیه الاجزاء ،بل علی نحو الاجزاء بالاسر علی اصطلاح الاصولیین (والحکم فی هذه الصوره) هو عدم جواز العدول عن ذاک الطریق المعین وصحه حجه لو خالف وعدل عنه و استحقاق الاجیر من اجره المسمی بالنسبه وعدم استحقاقه جمیع الاجره المسماه ،وذلک لتحقق الخلاف منه حیث ان المسیر من الطریق المعین جزء من متعلق الاجاره و یکون العدول عنه مخالفا للوفاء بعقد الاجاره ،واما صحه الحج فلاجل عدم اشتراط صحته بتحقق بقیه اجزاء متعلق الاجاره ولذلک یستحق الاجیر من اجره المسمی بالنسبه ،وهذا ظاهر .

(الصوره الثالثه) هی الصوره بعینها لکن مع ارتباط اجزاء متعلق الاجاره بعضها ببعض ،بان یکون کل جزء ماخوذ افی متعلق الاجاره من حیث نفسه و بما هو شرط لصحه الاجزاء المتاخره عنه علی نحو الشرط المتقدم وللاجزاء المتقدمه علیه نحو الشرط المتاخر ،ولم یظهر لی من کلمات الاصحاب تعرض لهذه الصوره و لبیان حکمها وان تعرضوا لحکم ما اذا اخذ الذهاب جزء من متعلق الاجاره فی الجمله (والذی یخطر بالبال) عدم استحقاق الاجیر لشیء من الاجره لو خالف الطریق لا من الاجره المسماه ولا من اجره المثل اذ الصادر منه لا یکون مما تعلق به الاجاره لانها متعلقه بالذهاب المقید بتعقبه بالمناسک علی نحو تصویر المقدمه الموصله لا بمطلق الذهاب ،فالمناسک باطلاقها لم تکن متعلقه للاجاره بل المناسک المقیده بالذهاب الی ادائها من طریق خاص ،ولم یتحقق من الاجیر ذلک ،فلا یستحق شیئا اما الاجره المسماه فواضح واما اجره المثل فلعدم تحقق امر معاملی ولا طلب من المستاجر بالذی اتی به الاجیر (نعم) یصح منه الحج ویبرء ذمه الموب عنه ان لم تکن مشغوله بالحج المقید بالطریق الخاص ،وسیأتی مزید بحث و توضیح لذلک فی الصوره الاتیه .

(الصوره الرابعه) ان یکون تعیین الطریق فی الاجاره بجعله شرطا لمتعلق الاجاره علی نحو تعدد المطلوب بان اوقعا عقد الاجاره علی افعال الحج بشرطا لاتیان بها من الطریق المعین ،وحکم هذه الصوره هو ثبوت الخیار للمستاجر اذا تخلف الاجیر ،فان لم یفسخ عقد الاجاره استحق الاجیر الاجره المسماه بالتمام لکونها واقعه علی نفس المناسک فاذا اسقط المستاجر حقه من الشرط بعدم الاخذ بالخیار وامضائه العقد استحق الاجیر جمیع الاجره المسماه ،وان فسخ العقد استحق الاجیر اجره مثل عمل الحج لوقوعه بطلب من المستاجر (الصوره الخامسه) ان یکون تعیین الطریق بجعله شرطا لمتعلق الاجاره علی نحو وحده المطلوب ،بان اوقعا العقد علی الاتیان بالمناسک المقیده بکون الذهاب لادائها من طریق معین (وفی استحقاق الاجیر) فی هذه الصوره عند تخلفه الشرط لاجره المسمی او اجره المثل لما عمله من افعال الحج او عدمه مطلقا او استحقاق اجره المثل دون المسمی (وجوه) قد یقال بالاول بدعوی انه یعد فی العرف بانه اتی ببعض ما استوجر علیه فیستحق بالنسبه ،وقصد التقیید بالخصوصیه لا یخرجه عرفا عن العمل ذی الاجزاء وان ما اتی به یکون بعض العمل المستاجر علیه ولیس هو صنفا اخر من الحج (قال فی الجواهر) ولیس الاستیجار

علی خیاطه تمام الثواب فخاط بعضه مثلا باولی منه بذلک بناء علی عدم الفرق بین التخلف لعذر وغیره فی ذلک وان اختلفا فی الاثم وعدمه لاصاله احترام عمل المسلم (انتهی) .

(ولا یخفی ما فیه) وفیما افاده من تنظیر المقام بخیاطه الثوب اذا خاط بعضه ، اما دعواه کون المتفاهم العرفی هو المرکب ذو اجزاء قداتی الاجیر ببعضها ، فللمنع من ذلک بعد فرض کون مقصد المتعاملین هو المقید المشروط علی نحو وحده المطلوب فهما اعرف بما اوقعا العقد علیه من العرف وان العقود تابعه للقصود ، فیکون المقام نظیر الاستیجار لصلوه فی مسجد الحرام مثلا او فی لیله القدر فاتی بها الاجیر فی مکان اخر اوزمان اخر حیث ان العرف یرون ما اتی به مغایرا لما تعلق به الاجاره (اما ما ذکره من مثال الخیاطه) ففیه (اولا) المنع عن استحقاق الاجیر لاجره ما عمله من الخیاطه بالنسبه مطلقا بل الحق فیه الفرق بین ما اذا اخذ خیاطه کل الثواب فی متعلق الاجاره علی نحو القیدیه ووحده المطلوب و بین اخذها علی نحو تعدد المطلوب بالقول بعدم استحقاق شیی من اجره المسمی فی الاول واستحقاقه منها بالنسبه فی الاخیر فیکون مثال الثوب کالمقام بعینه (وثانیا) انه علی القول باستحقاق الاجره بالنسبه فی مثال الثوب مطلقا ففرق بینه وبین المقام بصدق خیاطه بعض الثوب بعضا من العمل المستاجر علیه عرفا دون المقام الذی لا یعد ما عمله من اجزاء ما تعلق به الاجاره مع فرض کونه الافعال المقیده بکونها بعد السیر عن الطریق المعین علی نحو وحده المطلوب .

وظاهر غیر واحد من الفقهاء هو استحقاق الاجیر فی هذه الصوره لاجره المثل لما اتی به من الافعال مع تخلفه عن الطریق المعین له (واستدلوا له) بقاعده الاستیفاء ، حیث ان المنوب تبرء ذمته عما کانت مشغوله به بفعل الاجیر ، ولقاعده الغرور (ولکن الظاهر) عدم جریان القاعدتین فی المقام ، اما قاعده الاستیفاء فلانها ضمان المستوفی اذا کان استیفائه بامر معاملی مثل ما اذا امر صاحب المتاع الحمال بان یحمل متاعه فحمله بامره فانه یضمن اجره المثل به ، واما لو لم یکن الاستیفاء بامره کما فی فعل المتبرع حیث یتحقق الاستیفاء من غیر ضمان علی المستوفی (واما قاعده الغرور) فلانها تجری فیما اذا کان العمل صادر اعن العامل بغرور الغار له کما لو احضر واحد طعاما عند احد واستدعی منه اکله فاکله ثم تبین انه لم یکن الطعام لمستدعی اکله ، فان الاکل یضمن لصاحب الطعام قیمته ویرجع بها الی من غره ، لکن لیس فی المقام غرور من احد بالنسبه الی الاجیر وانما الاجیر هو الذی تخلف عما اشترط علیه ، فهو کالفضولی مع عدم امضاء المالک او کالمتبرع بل اسوء حالا منه لانه فی فعله محمود وموقفه موقف المحسنین ، ولکن الاجیر المتخلف قد عمل العمل طعافی الاجره مع تخلفه عما اشترط علیه فهو کالمغبون لا محمود ولا ماجور کما ورد فی الخبر الذی رواه الشیخ فی الاستبصار عن الصادق علیه السلام : المغبون لا محمود ولا ماجور .

(الامر الرابع) المراد من الشرطیه الفقهیه التی اشار الیها المصنف (قده) هی الالتزام المذکور

فی التزام اخر من عقد او غیره کالشروط المذکوره فی عقد البیع ونحوه علی نحو تعدد المطلوب ویترتب علیه استحقاق المشروطه له علی المشروط علیه ما شرط علیه و ثبوت الخیار له مع تخلف الشرط واذا فسخ المستاجر عند تخلف الاجیر وحج الاجیر یسقط اجره المسمی ویستحق الاجیر اجره المثل هذا اذا کان علی نحو تعدد المطلوب بان کان الشرط فی ضمن عقد اخر واما لو کان فی ضمن عقد الاجاره للحج وکان علی نحو وحده المطلوب فقد تبین عدم استحقاق الاجیره لاجره المثل ایضا، والله العاصم .

مسئله (۱۴) اذا اجر نفسه للحج عن شخص مباشره فی سنه معینه ثم اجر عن شخص اخر فی تلک السنه مباشره ایضا بطلت الاجاره الثانیه لعدم القدره علی العمل بها بعد وجوب العمل بالاولی ومع عدم اشتراط المباشره فیهما او فی احداهما صحتا (ودعوی) بطلان الثانیه وان لم یشترط المباشره فیها مع اعتبارها فی الاولی لانه یعتبر فی صحه الاجاره تمکن الاجیر من العمل بنفسه فلا یجوز اجاره الاعمی علی قرائه القران و کذا لا یجوز اجاره الحائض لکنس المسجد وان لم یشترط المباشره (ممنوعه) فالاقوی الصحه هذا اذا اجر نفسه ثانیا للحج بلا اشتراط المباشره واما اذا اجر نفسه لتحصیله فلا اشکال فیه وکذا تصح الثانیه مع اختلاف السنتین اوتوسعه الاجارتین اوتوسعه احداهما بل وکذا مع اطلاقهما او اطلاق احداهما اذا لم یکن انصراف الی التعجیل ،ولو اقترنت الاجارتان کما اذا اجر نفسه من شخص واجره وکیله من اخر فی سنه واحده وکان وقوع الاجاره فی وقت واحد بطلتا مع اشتراط المباشره فیهما ،ولو اجره فضولیان من شخصین مع اقتران الاجارتین یجوز له اجازه احد اهما کما فی صوره عدم الاقتران ولو اجر نفسه من شخص ثم علم انه اجره فضولی من شخص اخر سابقا علی عقد نفسه لیس له اجازه ذلک العقد وان قلنا بکون الاجازه کاشفه بدعوی انها حینئذ تکشف عن بطلان اجاره نفسه لکون اجاره نفسه مانعه عن صحه الاجازه حتی تکون کاشفه وانصراف ادله صحه الفضولی عن مثل ذلک .

فی هذه المسئله امور (الاول) اذا اجر نفسه للحج عن غیره مباشره فی سنه معینه لم یکن له اجاره نفسه للحج عن شخص اخر فی تلک السنه مباشره فلو اجر کذلک بطلت الثانیه مع اختلافهما بالزمان ،والحکم ببطلان الاجاره الثانیه لعله مما لا خلاف فیه وظاهرهم التسالم علیه ولم یحک الخلاف فیه عن احد وادعی القطع به فی الجواهر وارسله ارسال المسلمات ،وهو کذلک ،والبرهان علی ذلک یتوقف بیانه علی ذکر امور (احدها) ان الانسان لا یملک علی نفسه الاعمال التی یصح صدورها منه کما لا یملک علی نفسه الاموال علی نحو الکلی فی الذمه لعدم اعتبار شیء منهما قبل ایقاع العقد علیه فلا یقال قبل ایقاع الاجاره علی عمله انه مالک کذا من الاعمال کما انه قبل ایقاع البیع علی الکلی فی الذمه لا یقال انه یملک کذا من الاموال .

(ثانیهما) یعتبر فی صحه المبیع ان یکون مالا ،وفی صحه الاجاره ان یکون متعلقها من المنافع

اوالاعمال مالا ،لکن یکفی فی مالیه المبیع فی البیع اوالمنافع اوالاعمال فی الاجاره صیرورتها مالا بنفس تعلق البیع اوالاجاره بها ،فعمل الاجیر قبل تعلق الاجاره به لایکون مالا و بتعلق الاجاره به یصیر مالا ومملوکا للمستاجر کما انه قبل تعلق البیع الکلی بالذمه لیس فی ذمه البائع شیء و بالبیع یستقر فی ذمته المبیع ومالا مملوکا للمشتری فیقال ان للمشتری کذا وکذا مال مملوک له فی ذمه البائع ،فالعمل المستاجر علیه بالاجاره یصیر مالا مملوکا للمستاجر (ثالثها) الاعمال المتضاده والمنافع المتضاده لاتصیر ملکا للانسان فی عرض واحد علی نحو العام الاستغراقی کما لایقدر الانسان علی اتیانها والاستفاده منها فی عرض واحد ،فالانسان فی ساعه واحده لایقدر الاعلی عمل واحد وانما یتمکن من الاعمال المتعدده علی سبیل البدل اذا کانت متضاده (رابعها) اذا اجر نفسه للحج عن غیره فی سنه معینه بالمباشره یصیر عمله هذا قی تلک السنه ملکا للمستاجر فالاجاره یخرجه عن تحت سلطه الاجیر فلیس له ایجار نفسه للغیر فی الاتیان بهذا العمل له لانهما ضدان لایجتمعان ،فیقع الضد الثانی باطلا لانتفاء شرط صحته وهو قدره الاجیر وتمکنه من الاتیان بالعمل المستاجر علیه ،وهذا لعله ظاهر ینبغی دعوی القطع به کما افاده صاحب الجواهر (قده) وقد یستدل لذلک بوجوه اخر لاتخلو عن المناقشه ،وفیما ذکرناه غنی و کفایه .

(الامر الثانی) اذا اجر نفسه للحج عن شخص ثم اجر نفسه عن شخص اخر فی سنه واحده مع عدم اشتراط المباشره فیهما اوفی احدهما صحت الاجارتان مع العلم بعدم التنافی بینهما حیث یمکنه الاستنابه فیهما او فی احداهما فیجتمع الحج الاول والاخیر فی عام واحد من غیر تضاد بینهما (وربما یقال) انه مع اشتراط المباشره فی الاجاره الاولی لاتصح الاجاره الثانیه و لومع عدم اشتراط المباشره فیها و ذلک لان المعتبر فی الاجاره قدره الاجیر علی العمل المستاجر علیه کما لا تجوز اجاره الاعمی الذی لایحفظ من القران شیئا لقرائه القران فی المصحف اواجاره الحائض لکنس المسجد ولومع عدم اشتراط المباشره (ولایخفی مافیه) لان شرط صحه الاجاره هو تمکن الاجیر من اتیان العمل ،ومع عدم شرط المباشره فی الاجاره الثانیه یکون الاجیر متمکنا من الاتیان به بالاستنابه وکذا فی مثال الاعمی واجاره الحائض فانهما مع عدم شرط المباشره علیهما قادران علی الاستنابه، ولعل منشا هذا القول هو استظهار المباشره من اطلاق الاجاره الثانیه ودعوی انصراف اطلاقها وکذا الاطلاق فی مثالی الاعمی والحائض الی اتیان العمل مباشره ،وهو حسن لاباس به الا ان الکلام فی مقام الثبوت ،وربما یقال بان عجز الاجیر عن الاتیان بالعمل مع علم المستاجر والاجیر بذلک قرینه علی عدم اشتراط المباشره اوعلی اشتراط عدمها ،ولایخلو ذلک من ضعف .

(وکیف کان) فقد یقال ببطلان الاجاره الثانیه بتقریب اخر بان یقال لایصح اجاره من علیه الحج الواجب من غیر فرق بین کون الواجب عن نفسه اوعن غیره وسواء کان الواجب حجه الاسلام اوالواجب بنذر اوشبهه کما مر فی المسئله العاشره بعد الماء من فروع الاستطاعه (ولایخفی) بطلان

هذا الوجه ایضا فان الممنوع هناک هو النیابه مباشره اذ لا مانع لمن علیه حجه الاسلام مثلا ان یقبل النیابه للحج فی تلک السنه علی غیر وجه المباشره فیستنیب غیره .

(الامر الثالث) اذا اجر نفسه لتحصیل الحج لغیره فلا ینبغی الاشکال فی صحه الاجاره الثانیه سواء کانت الثانیه قد اشترط فیها المباشره اولا ، فان الاجاره الاولی لما وقعت علی تحصیل الحج کانت اعم من المباشره والاستنابه فلا تضاد ولا تزاحم بین الاجارتین ، ومثله ما لو اشترط الاجاره الثانیه بسنه اخری فانه لا اشکال فی الصحه .

(الامر الرابع) ما اذا کانت الاجارتان متحدتین فی الزمان مع اطلاقهما معا عن التوسعه و التعجیل ولم یکن منصرف اطلاقهما او الثانیه الی التعجیل ، وقد وقع الخلاف فی هذه الصوره فی صحه الاجاره الثانیه وبطلانها علی قولین فالمحکی عن العلامه فی المنتهی هو الصحه ، والمحکی عن الشیخ (قده) هو البطلان وعلیه المحقق (قده) فی الشرایع ، قال . واذا استوجر لحجه لم یجز ان یوجر نفسه لاخری حتی یاتی بالاولی ویمکن ان یقال بالجواز ان کان لسنه غیر الاولی (انتهی) فان اطلاق کلامه یشمل ما اذا کانت الاجارتان مطلقتین ، بل المستفاد من قوله ویمکن ان یقال بالجواز (الخ) هو ذهابه الی عدم الجواز ولو کانت الاجاره الثانیه لسنه غیر السنه الاولی ، لکنه (قده) صرح فی المعتبر بجوازه حیث قال ، ویجوز لو استاجره مطلقا او فی عام اخر (انتهی) .

(وکیف کان) فیستدل للبطلان بوجوه (منها) اقتضاء الامر بالوفاء بعقد الاجاره للفور و نقل الشهید (قده) فی بعض تحقیقاته انه حکم باقتضاء الاطلاق فی کل الاجارات التعجیل ، و قال فی الجواهر انه صرح جماعه باقتضاء اطلاق الاجاره فی الحج التعجیل (ومنها) اقتضاء قاعده السلطنه لوجوب الفور فی الاداء فانه کالدین غیر الموءجل فلصاحب الدین ان یطالب فی کل وقت وساعه ، فاذا طالب وجب الاداء ، وکذلک فی الامانه الشرعیه کاللقطه یجب علی الامین ان یرد ما فی یده الی مالکه فورا وکذا فی قبض الثمن والمثمن بعد البیع حیث ان اطلاق العقد یقتضی وجوب رد کل منهما علی صاحبه من غیر تاخیر لا بمعنی ظهور البیع فی التعجیل بل لاجل اقتضاء قاعده السلطنه ذلک ، فالمستاجر الثانی هیهنا له المطالبه کالمستاجر الاول فتحصل المزاحمه بینهما ولا مرجح فی البین .

(ولا یخفی ما فیه) اما اقتضاء الامر بوفاء العقد للفوریه فلما فیه من منع اقتضاء الامر لشیء من الفور او التراخی ، واما ظهور الاجاره فی کون المستاجر فاصدا للفور فالمفروض ان الکلام فی غیر صوره انصراف العقد الی هذه السنه او اداء الحج فورا ، واما قاعده السلطنه فهی وان کانت مسلمه لکنها لا تدل علی بطلان الاجاره الثانیه بل التاجیل المستفاد من القاعده متوقف علی صحه العقد و ما یترتب علی صحه الاجاره لا یقتضی بطلانها ، والموجب للبطلان هو اخذ التعجیل قیدا فی المتعلق علی نحو وحده المطلوب او شرطا علی نحو تعدده لکی یصیر منفسخا فی صوره التخلف علی القیدیه

وللخيار للمستاجر على الشرطيه ،واما مع عدم اخذه قيدا ولاشرطا فلايترتب على تركه البطلان ولاالخيار ،ومع تسليم اخذه قيدا اوشرطا ايضا لايوجب الانفساخ اوثبوت الخيار الامع جهل ـ المستاجر الثانى بكون الموجر اجيرالشخص اخر واما مع علمه به فلااذا لماخوذ قيدا اوشرطا هو التعجيل مع الامكان على ماهومقتضى قاعده السلطنه لامطلقا حتى مع عدم امكانه ،وعليه فامكان اتيان الاجير بما استوجر عليه بالاجاره الثانيه متوقف على الاتيان بمتعلق الاجاره الاولى حيث ان عمله صار ملكا للمستاجر الاول فلاقدره للاجير فى صرفه للثانى ،وهذا هوالمرجح للاجاره الاولى (فالحق) صحه الاجاره الثانيه ووجوب الاتيان بمتعلقها بعد الاتيان بمتعلق الاجاره الاولى فيما اذا كانت الاجارتان مطلقتين عن التعجيل والتوسعه .

(الامرالخامس) ما اذا كانت احدى الاجارتين مطلقه والاخرى مقيده فلاتخلو اما ان تكون الاولى مطلقه والثانيه مقيده بالتعجيل اوتكون بالعكس (فعلى الاول) فالحكم هوبطلان الاجاره الثانيه وذلك لان تقييد الثانيه بالتعجيل يقتضى لزوم الاتيان بمتعلقها فى اول عام ،واطلاق الاجاره الاولى بحكم قاعده السلطنه ايضا مقتض لاتيان متعلقها فى ذاك العام والاجير لايقدر على اتيانهما معافيه ،فلتقدم الاجاره الاولى يجب صرف قدرته فى اتيان متعلقها فتبطل الثانيه بالعجز عن اتيان متعلقها على سبيل التعجيل (وعلى الثانى) اعنى تقييد الاجاره الاولى بالتعجيل واطلاق الثانيه تصح الاجاره الثانيه لامكان الجمع بينهما باتيان متعلق الاولى فى العام الاول واتيان متعلق الثانيه بعده لاطلاقها وعدم تقيدها بالتعجيل (ومنه يظهر) صحه الثانيه ايضا اذا كانت مقيده بالتعجيل مع تقييد الاولى بالتاجيل ،هذا كله فيما اذا كانت الاجارتان مختلفتين بالزمان بان وقعت احداهما فى زمان والاخرى فى زمان اخر .

(الامرالسادس) اذا تقارن الاجارتان بحسب الزمان كما اذا اجر نفسه من شخص واجره وكيله من اخر لسنه واحده اوكان له وكيلان اجره احدهما من شخص واجره الاخر من شخص اخر فى سنه واحده مع اشتراط المباشره فيهما معا ،والحكم فى هذه الصوره بطلان الاجارتين معا ويكون كتزويج الام والبنت فى العقد فى زمان واحد اوالعقد على الاختين كذلك (والحكم فى الجميع هوالبطلان) لعدم ترجيح احدهما على الاخر وعدم تصور الحكم بصحه احدهما لابعينه لانه من مالايمكن وجوده فى الخارج ،لان الموجود فى الخارج مشخص معين .

(الامرالسابع) اذا اجره فضوليان من شخصين فاجاز احديهما انعقدت و تبطل الاخرى سواء كانت الاجارتان واقعتين فى زمان واحد اواختلفتا ،وسواء اجاز المتاخره منهما اوالمتقدمه ، و سواء كان بعد اجازه احديهما ،اجاز الاخرى ام لا ،كل ذلك لعموم القواعد فى عقد الفضولى و ان للمالك ان يجيز ماشاء منهما وبعد اجازته يستند العقد المجاز اليه فيكون حكمه حكم الصادر منه، فاذا اجاز احداهما اولاثم اجاز الاخرى بطلت الاجازه الثانيه ولم توثر فى صحه العقد الاخر (و

منه یظهر)حکم مالواجاز العقدین فی زمان واحد بلفظ واحد ،فان العقدین یبطلان ویکون حکمها کمافی الامر السابق من وقوع العقدین منه و من وکیله فی زمان واحد ،وهذا ظاهر .

(الا مر الثامن)اذا اجر نفسه من شخص لیحج عنه فی سنه معینه ثم علم انه آجره فضولی من شخص اخر سابقا علی عقد نفسه فلیس له ان یجیز ماصدر عن الفضولی لکون شرط الاجازه کون المجیز مالکالما وقع علیه عقدالفضولی ولم یکن خار جاعن ملکه فانه بخروجه عنه یصیر اجنبیا عنه ،فیکون المقام مثل مااذا باع المالک ماله لاحدثم علم ان فضولیا باعه من شخص اخر قبل ذلک ،فانه لیس له اجازه ذلک البیع من غیر فرق فی ذلک بین القول بالکشف اوبالنقل (ودعوی) انه علی الکشف تکشف الاجازه عن بطلان اجاره نفسه لدلاله اجازته علی انعقاد اجاره الفضولی من حین وقوعها فلا محل لاجاره نفسه (فاسده)لکون الکلام فی صحه هذه الاجازه الکاشفه فاذا کانت فاسده لاجل کون المجیز غیر صالح لها فلا اثر لها حتی تکشف عن فساد اجاره نفسه بل هو با جاره نفسه صار کالاجنبی بالنسبه الی هذا العمل ،ولا یحتاج فی ذلک الی دعوی انصراف ادله صحه عقدالفضولی بالاجازه عن المورد ــ کما فی المتن ــ والله الهادی .

مسئله (۱۵)اذا اجر نفسه للحج فی سنه معینه لایجوز له التاخیر بل ولا التقدیم الا مع رضا المستاجر ولواخر لالعذر اثم وینفسخ الاجاره ان کان التعیین علی وجه التقیید ویکون للمستاجر خیار الفسخ لوکان علی وجه الشرطیه ،وان اتی به موخرا لایستحق الاجره علی الاول وان برئت ذمه المنوب عنه به ویستحق المسماه علی الثانی الا اذا فسخ المستاجر فیرجع الی اجره المثل ، واذا اطلق الاجاره وقلنا بوجوب التعجیل لاتبطل مع الاهمال ،وفی ثبوت الخیار حینئذ وعدمه وجهان من ان الفوریه لیست توقیتا ،ومن کونها بمنزله الاشتراط.

فی هذه المسئله امور (الاول)اذا اجر نفسه للحج فی سنه معینه لایجوز له التاخیر ولا التقدیم سواء کان التعیین علی وجه التقیید او علی وجه الشرطیه لکون التاخیر اوالتقدیم مخالفا لمضمون العقد اذا کان التعیین علی وجه التقیید ،ومع الشرط الماخوذ فی ضمن العقد اذا کان علی وجه الاشتراط ،وکلاهما مخالفه لوجوب الوفاء بعقد الاجاره الثابت بعموم مایدل علی وجوب الوفاء بالعقود، وهذا ــ اعنی عدم جواز المخالفه بالتاخیر ــ ممالا خلاف فیه (وفی عدم جوازها بالتقدیم)خلاف ، والمحکی عن التذکره هوالجواز مطلقا ،قال لانه زاد خیرا ،وقرب الصحه فی المدارک مع العلم بانتفاء غرض فی التعیین (ولایخفی)انه مع وجود الغرض فی التعیین لاسبیل الی القول بالجواز لمخالفته وجوب الوفاء بعقد الاجاره الاان یرضی المستاجر ،ومع عدم الغرض وان صح مافی المدارک من الجواز الاانه یرجع الی عدم اراده التعیین من ذکر السنه الخاصه فی العقد (وکیف کان)ففیما کان الغرض هوالتعیین لااشکال فی عدم الجواز .

(الا مر الثانی)لواخر لالعذر اثم و تنفسخ الاجاره ان کان التعیین علی وجه التقیید ویکون

للمستاجر خیارالفسخ ان کان علی وجه الشرطیه ،والمراد بکونه علی نحو القیدیه هو اخذ السنه المعینه قیدا للمستاجر علیه ویکون الحج المقید بها هو متعلق الاجاره ،والحج الواقع فی غیرها لایکون مرادا اصلا ویعبر عنه باخذ الزمان المعین قیدا ومشخصا للعمل ،والمراد بکونه شرطا هو اخذه التزاما فی ضمن التزام اخر علی نحو تعدد المطلوب بحیث یکون اصل الحج مطلوبا وکونه فی السنه المعینه مطلوبا اخر بحیث لو اتی به فی غیر تلک السنه اتی بمتعلق الاجاره لکنه خالف الشرط ویعبر عن ذلک بالشرطیه الفقهیه ای الالتزام فی ضمن الالتزام ،ولازم کون التعیین علی وجه التقیید هو انه لو خالف الاجیر واخر الحج عن السنه المعینه تنفسخ الاجاره ولاتستحق شیئا اذا اتی به بعدا لعام المعین لااجره المسمی ولااجره المثل ،لانه لم یات بمتعلق الاجاره فلایستحق المسمی ولاکان اتیانه فی غیر تلک السنه بطلب من المستاجر ولاامر معاملی منه فلایستحق اجره المثل ، ولازم کونه علی وجه الشرطیه هو انه لو خالف الاجیر واتی بالحج موخرا فان لم یفسخ المستاجر استحق المسمی ومع الفسخ یستحق اجره المثل لان الطلب والامر المعاملی کان متعلقا باصل الحج وقد اتی به الاجیر ،والا جیر اثم فی تخلفه الشرط علی جمیع التقادیر .

(الامر الثالث) قد عرفت فی الامر الرابع فی المسئله السابقه ان اطلاق الاجاره یقتضی التعجیل لالدلاله العقد علی ذلک بل لقاعده السلطنه : فوجوب التعجیل للقاعده المذکوره لایوجب اخذ تعین زمان العمل فی متعلق الاجاره علی وجه التقیید و نحو وحده المطلوب حتی یکون اهمال الاجیر موجبا لانفساخ الاجاره ، و ذلک ظاهر ، وهل یوجب اشتراط المتعلق به علی نحو الالتزام فی الالتزام و تعدد المطلوب حتی یکون الاهمال موجبا لثبوت الخیار للمستاجر فی مطالبه التعجیل ، والظاهر من الدروس کونها قیدا عند الاطلاق حیث یقول : ولو اطلق اقتضی التعجیل فلو خالف الاجیر فلااجره له ، حیث ان نفی الاجاره عند المخالفه متوقف ـ کما عرفت علی قیدیه التعجیل و ان کانت عبارته الاخری یستفاد منها انه یقول بالشرطیه حیث قال بان تخلفه موجب للخیار ، قال ولواهمل لعذر فلکل منهما الفسخ فی المطلقه فی وجه قوی و لو کان لالعذر تخیر المستاجر خاصه (ولایخفی) وجود التنافی بین العبارتین والحق عدم کون التعجیل المستفاد من قاعده السلطنه قیدا ولاشرطا فلایوجب الاهمال الانفساخ ولاالخیار للمستاجر ـ و ان اثم الاجیر فی الاهمال ـ وقد تقدم الکلام فی ذلک فی طی الامر الرابع فی المسئله المتقدمه .

مسئله (۱۶) قد عرفت عدم صحه الاجاره الثانیه فیما اذا ما اجر نفسه من شخص فی سنه معینه ثم اجر من اخر فی تلک السنه فهل یمکن تصحیح الثانیه باجازه المستاجر الاول اولا فیه تفصیل و هو انه ان کانت الاولی واقعه علی العمل فی الذمه لاتصح الثانیه بالاجازه لانه لادخل للمستاجر بها اذا لم تقع علی ماله حتی تصح له اجازتها و ان کانت واقعه علی منفعه الاجیر فی تلک السنه بان تکون منفعته من حیث الحج او جمیع منافعه له جازله اجازه الثانیه لوقوعها علی ماله

و کذا الحال فی نظائر المقام فلو اجر نفسه لیخیط لزید فی یوم معین ثم اجر نفسه لیخیط او لیکتب لعمرو فی ذلک الیوم لیس لزید اجازه العقد الثانی ، و اما اذا ملکه منفعه الخیاطی فاجر نفسه للخیاطه او للکتابه لعمرو جازله اجازه هذا العقد لانه تصرف فی متعلق حقه و اذا اجاز یکون مال الاجاره له لا للموجر نعم لو ملک منفعه خاصه کخیاطه ثوب معین او الحج عن میت معین علی وجه التقیید یکون کالاول فی عدم امکان اجازته .

قد تقدم فی المسئله الرابعه انه اذا اجر نفسه للحج عن شخص بالمباشره فی سنه معینه لا یجوز له ایجار نفسه للحج عن شخص اخر فی تلک السنه فلو فعل بطلت الاجاره الثانیه ، وهل یمکن تصحیح الاجاره الثانیه باجازه المستاجر الاول اولا ، فصل المصنف (قده) بین ما اذا کانت الاجاره الاولی واقعه علی العمل فی الذمه و بین ما کانت واقعه علی المنفعه الخارجیه ، و قال بعدم صحه الثانیه باجازه المستاجر الاول لها فی الاول لعدم وقوع الاجاره الثانیه علی ماله حتی تصح له اجازتها ، و حکم فی الثانی بصحه اجارته لوقوعها فی ماله (و ما افاده) مع ما فیه من الاجمال لا یخلو من المنع (وتفصیل ذلک) متوقف علی بیان امور (الاول) انه اذا اجر الاجیر نفسه فی زمان معین لعمل لشخص بالمباشره ثم اجر نفسه لعمل فی ذاک الزمان لشخص اخر بالمباشره فلا یخلو اما ان یکون متعلق الاجاره الثانیه بعینه هو ما تعلق به الاجاره الاولی او یکون غیره ، و علی الاخیر فاما یکون متعلق الاجاره الثانیه مثل ما تعلق به الاجاره الاولی ،او یکون ضده (مثال الاول) اعنی ما کان متعلق الاجاره الثانیه عین ما تعلق به الاجاره الاولی ما اذا اجر نفسه لزید لان یحج عن ابیه فی سنه معینه بالمباشره بدینار مثلا ثم اجر نفسه ایضا لعمرو لان یحج عن ابی زید فی تلک السنه بالمباشره بدیناریین ، فمتعلق الاجارتین هو الحج عن شخص واحد و هو امر واحد لا تعدد فیه (و مثال الثانی) اعنی ما کان متعلق الاجاره الثانیه مثل ما تعلق به الاجاره الاولی هو ما اذا اجر نفسه لشخص لیحج عنه فی سنه معینه ثم اجر نفسه لشخص اخر لیحج عن هذا المستاجر الثانی فی تلک السنه بعینها ، حیث ان الحج عن الثانی لیس عین الحج الاول بل مثله لاختلاف المنوب عنه فیهما (و مثال الثالث) اعنی ما کان متعلق الاجاره الثانیه ضد متعلق الاجاره الاولی ما اذا اجر نفسه للحج عن شخص فی سنه معینه ثم اجر نفسه لشخص اخر للزیاره عنه فی تلک السنه .

(الامر الثانی) انه کما ان المبیع یمکن ان یکون عینا خارجیا و یمکن ان یکون کلیا فی الذمه کذلک العمل المستاجر علیه قد یکون منفعه خارجیه کعمل الکتابه فی هذا الیوم و قد یکون عملا فی الذمه مثل ما اذا جعل الاجیر للمستاجر عمل الحج فی ذمته بحیث یملک المستاجر فی ذمه الاجیر هذا العمل (و المائز بینهما) انما هو قصد المتعاملین ، فان قصدا ان یکون الحج الصادر من الاجیر فی تلک السنه یصیر ملکا للمستاجر یکون من قبیل النوع الاول ، و ان قصدا

ان یکون العمل ثابتا فی ذمه الاجیر یکون من النوع الثانی .

(الامر الثالث) الاجارتان فی محل البحث اما تکون کلتاهما متعلقتین بالمنفعه الخارجیه اوتکونان متعلقتین بالعمل فی ذمه الاجیر اومختلفتین بان تکون الاولی متعلقه بالمنفعه الخارجیه والثانیه متعلقه بالعمل فی الذمه او بالعکس فالصور اربع ، و علی جمیع التقادیر اما ان یکون متعلقا الاجارتین متماثلین او متضادین .

(الامر الرابع) مایتوقف علی الاجازه اما یکون للعقد الواقع علی مال المجیز مثل البیع الصادر من الفضولی علی مال غیره حیث انه یتوقف نفوذه علی اجازه مالک المال و اما یکون العقد الواقع علی متعلق حق الغیر کما فی بیع الراهن العین المرهونه حیث انه یتوقف علی اجازه المرتهن ، و بین الاجازتین فرق و هو ان اجازه المالک للعقد الصادر من الفضولی فی ماله یوجب صحه اسناد ذاک العقد الیه فکانه هو العاقد لبیع ماله کما فی بیع و کیله و اجازه من له الحق فی بیع ما تعلق به حقه کالمرتهن یوجب اسقاط حقه لا ان یجعل بیع الراهن بیعه اذ لیس له بیع العین المرهونه حتی یکون بیع الراهن بیعه باجازته ، بل اجازته تثمر ازاله المانع عن صحه بیع الراهن و هو تعلق حق المرتهن بماله (ومنه یظهر) انه لیس للمرتهن رد عقد الراهن بل الرد منه یثبت باخذه بحقه وجعل المبیع مخرج دینه .

اذا تبین هذه الامور (فنقول) فی جمیع هذه الشقوق المانع من صحه الاجاره انما منافاتها للاجاره الاولی ، و التنافی انما یحصل من کون الاجارتین معا موقته بوقت معین کسنه معینه و مقیده بقید المباشره من غیر فرق فی متعلقهما بین ان تکون المنفعه الخارجیه اوالعمل فی الذمه او بالاختلاف و لابین ان یکون متعلق الاجاره الثانیه بعینه ما تعلق به الاجاره الاولی او غیره ولابین ان یکون الاختلاف بین المتعلقین فی صوره التعدد بالتماثل او بالتضاد ولابین ان یکون متعلق الاجاره الثانیه ملکا للمستاجر الاول کما فی المنفعه الخارجیه اولم یکن ملکاله کما فی العمل بالذمه حیث انه فی الاخیر ایضا یحتاج الی اجازه المستاجر الاول لانحصار مصداق ما فی الذمه من العمل بفرد معین وهو العمل الصادر من الاجیر فی السنه المعینه بالمباشره فیصیر متعلق حق المستاجر الاول ، و قد عرفت ان ما یتوقف علی الاجازه لیس منحصرا بالعقد الواقع علی مال الغیر بل الواقع علی متعلق حق الغیر ایضا یحتاج الی الاجازه و ان اجازته توثر فی اسقاط حقه وازاله المانع عن صحه العقد الواقع علی متعلق حقه و لما کان منشا التنافی بین الاجازتین هو توقیت متعلق الاجارتین بوقت معین و تقیده بالمباشره کان رفع التنافی باحد امرین اما سقوط حق المستاجر الاول عن توقیت عمل الاجیر بالوقت المعین او بالاعراض عن قید المباشره او رضا المستاجر الاول بنیابه الاجیر عن غیره فی عمله ، و برفع التنافی باحد الامرین تصح الاجاره الثانیه لان المانع من صحتها انما هو تنافیها مع الاجاره الاولی و بعد ارتفاعه

توثر الاجاره الثانیه اثرها ، فمرجع اجازته انما هو رفع الیدعن احدالامرین الذین اوجبا التنافی بین الاجارتین ، والله الهادی .

مسئله (۱۷) اذا صدالاجیر اواحصر کان حکمه کالحاج عن نفسه فیما علیه من الاعمال و تنفسخ الاجاره مع کونها مقیده بتلک السنه و یبقی الحج فی ذمته مع الاطلاق وللمستاجر خیار تخلف الشرط اذا کان اعتبار تلک السنه علی وجه الشرط فی ضمن العقد و لایجزی عن المنوب عنه و ان کان بعدالاحرام و دخول الحرم لان ذلک کان فی خصوص الموت و القیاس علیه لاوجه له ولو ضمن الاجیرالحج فی المستقبل فی صورة التقیید لم تجب اجابته ، والقول بوجوبه ضعیف وظاهر هم استحقاق الاجره بالنسبه الی ما اتی به من الاعمال و هو مشکل لان المفروض عدم اتیانه بالعمل المستاجر علیه و عدم فائده فیما اتی به فهو نظیر الانفساخ من الاثناء لعذر غیر الصد و الحصر وکالانفساخ فی اثناء سائرالاعمال المرتبطه لعذر فی اتمامها ، و قاعده احترام عمل المسلم لاتجری لعدم الاستناد الی المستاجر فلایستحق اجره المثل ایضا .

فی هذه المسئله امور (الاول) اذا صدالاجیر ای منع عن الحج او عن اتمامه بالعدو و ما فی معناه مع قدرته او احصر ای منعه المرض عن نسک یفوت الحج بفواته مطلقا کالموقفین اوعن النسک المحلل کاعمال منی و نحو ذلک یکون حکمه حکم الحاج عن نفسه اذا صدا و احصرفیما هوتکلیفه الذی یاتی فی محله انشاءالله تعالی ، و ذلک لاطلاق ادلـه احکام الصدو الحصر بالنسبه الی الحاج عن غیره تبرعا کان عمله او اجاره ، و دعوی انصرافها الی الحاج عن نفسه ضعیفه لامنشالها (الثانی) اذا حصل الاحصار اوالصدالمانع عن اتمام الحج فمع کون الاجاره مقیده بعام معین تنفسخ بالمانع لتعذرالعمل المستاجر علیه الکاشف عن بطلان الاجاره من اول الامر لاعتبار تمکن الاجیر من الاتیان به فی صحته ، و مع اطلاق الاجاره یبقی الحج فی ذمه الاجیر ، یجب علیه الاتیان به فی المستقبل (الثالث) اذا کان تعیین الزمان للاتیان بالحج علی وجه الشرط فی ضمن العقد لاعلی وجه التقیید یکون تعذر الحج فیه بالصدا والحصرموجبا لخیارالمستاجر ، بخیار تخلف الشرط (الرابع) لااشکال فی عدم اجزاء ما اتی به من الاعمال قبل الصدا والحصر اذا حصل ذلک قبل الاحرام او بعده قبل دخول الحرم ، واما لوحصل الصد اوالحصربعدالاحرام و دخول الحرم ففی الاجزاء و عدمه و جهان بل قولان فالمحکی عن الشیخ فی الخلاف هوالاجزاء ، قال (قده) ان الاحصار بعدالاحرام کالموت بعده فی خروج الاجیرعن العهده باجماع الفرقه مع ان الحکم منصوص لهم لایختلفون فیه (انتهی) واستبعدفی کشف اللثام دعواه الاجماع علی الاجزاء مع کون الاتفاق علی عدمه وقال لعله وقع السهو من قلمه الشریف (وکیف کان) فالاقوی عدم الاجزاء لکون عدمه الموافق للقاعده حیث ان مقتضاها عدم برائه ذمه المنوب عنه باتیان النائب ببعض مایجب علیه ، و الدلیل علی الاجزاء انما ورد فی مورد

موت النائب ، فلا یتعدی الی غیره .

(الخامس) اذا ضمن الاجیر للحج فی صوره کون التعیین علی وجه الشرط فی ضمن العقد یجب علی المستاجر اجابته مالم یفسخ العقد بالخیار الثابت له ، فاذا تعهد الاجیر انه یاتی بالحج فی العام الذی بعد عام الصد او الحصر فهو الاولی بذالک ، و اما اذا کان التعیین علی وجه التقیید ففی وجوب اجابته علی المستاجر و عدمه قولان ، المحکی عن المقنعه والنهایه و المهذب هو الوجوب بل قیل انه الظاهر من المبسوط والسرائر ایضا (والاقوی) عدم وجوبها لعدم مایدل علیه مع انفساخ عقد الاجاره بسبب تعیین المستاجر علیه بالتقیید .

(السادس) ظاهر الاصحاب الاتفاق علی استحقاق الاجیر لاجره المسمی بالنسبه الی ما اتی به من الاعمال ، و هو مشکل لولم یکن اجماع ، بل الحق هو عدم استحقاقه شیئا منها لکون العمل المستاجر علیه علی وجه الارتباط و لم یحصل شی منه للمستاجر (ومنه یظهر) ان الاجیر لایستحق اجره المثل لما عمله ایضا ، و قاعده احترام عمل المسلم غیر جاریه فی المقام لانها فی مورد استیفاء الانسان لعمل الاخر و یکون عمله بطلبه و امره امرا معامليا ، و ما اتی به الاجیر هیهنا عمل ناقص لاینتفع منه المستاجر و لم یکن المانع من ناحیته حتی یکون ضامنا ، ولکن الانصاف ان تسالمهم علی استحقاق الاجیر بالنسبه مع عدم الموجب لتضمین الاجیر للنفقات التی انفقها من البلد الی موضع الحصر اولصد ، بل قاعده العدل و الانصاف مانعه من توجه الضرر فی ذلک الی الاجیر فانه فی هذا کالمنوب عنه و انه لوکان هوالذی قد حصل له المانع من اتمام الحج کانت مونه ذهابه من بلده الی موضع حصول المانع علی عهدته ، فکیف یکون النائب ضامنا لتلک المونه ، فالمسئله مشکله .

مسئله (۱۸) اذا اتی النائب بما یوجب الکفاره فهو من ماله و قد ادعی علی هذا الحکم الاجماع ، و قال فی الجواهر بلاخلاف اجده بیننا مضافا الی ان ذلک عقوبه علی ماصدر منه فهو کمن اتلف مالا او قتل نفساحیث ان مایترتب علیه من الضمان و الکفاره یکون علیه ، و اما ثمن الهدی فالظاهر دخوله فی العمل المستاجر علیه کما هو واضح .

مسئله (۱۹) اطلاق الاجاره یقتضی التعجیل بمعنی الحلول فی مقابل الاجل لابمعنی الفوریه اذ لادلیل علیها ، والقول بوجوب التعجیل اذا لم یشترط الاجل ضعیف فحالها حال البیع فی ان اطلاقه یقتضی الحلول بمعنی جواز المطالبه و وجوب المبادره معها .

لااشکال فی وجوب المبادره و استحقاق مطالبه المستاجر فیما اذا اشترط التعجیل ، و لا فی جواز التاخیر و عدم استحقاق المستاجر للمطالبه فیما اذا اشترط التاجیل ، و اما اذا اطلق العقد ولم یصرح فیه بشی من التعجیل و التاجیل فالتحقیق فیه انه یقتضی التعجیل کما عن المبسوط و السرائر و الجامع و القواعد و غیرها و ذلک لالاقتضاء الامر بالشی للفور و لالاقتضاء

اطلاق العقد التقیید بالتعجیل بل لاقتضائه الحلول بمعنی کون الدین الحاصل فی ذمه الاجیر حالا فی مقابل الموجل (قال فی الجواهر) بمعنی کون الاعمال کالاموال فکما ان اطلاق العقد المقتضی لاثبات مال فی الذمه ینزل علی ذلک فکذلک عقد الاجاره المقتضی لاثبات عمل فی الذمه فالمراد حینئذ انه یتسلط المستاجر علی مطالبته فی الحال و لیس للاجیر التاخیر تمسکا باطلاق العقد المنزل علی الحلول علی حسب عقد البیع و شبهه فحینئذ فالعباره هنا ــ یعنی عباره الشرایع ــ نحو عباراتهم هناک لا ان المراد بیان خصوصیه للحج نعم یجب التعجیل مع طلب ذی الحق صریحا او قیام شاهد حال علی ارادته ذلک فتامل جیدا (انتهی مافی الجواهر)

(اقول) بل الاقوی وجوب التعجیل مالم یصرح المستاجر بالرضا فی التاخیر او قیام شاهد حال علی رضاه به لماتقدم فی الامر الرابع فی المسئله الرابعه عشر ان العمل المستاجر علیه فی ــ الاجاره کالمبیع فی البیع بعد العقد علی نحو الاطلاق یصیر ان کالا مانه الشرعیه فی ید الامین یجب علیه الرد الی مالکها مالم یاذن مالکه بالتاجیل وقد عبر ناعن ذلک بان قاعده السلطنه تقتضی تعجیل رده الی مالکه ، والتسویف فی التسلیم الی مالکه نحو تصرف منه فیه و لایجوز لاحد ان یتصرف فی مال غیره الاباذنه ، فما فی المتن من ان اطلاق العقد یقتضی الحلول بمعنی جواز المطالبه و وجوب المبادره معها الموهم لجواز التاجیل مع عدم المطالبه لیس علی ماینبغی والصواب ماذکرناه من وجوب التعجیل مالم یحرز رضا المستاجر بالتاجیل .

مسئله (۲۰) اذا قصرت الاجره لایجب علی المستاجر اتمامها کما انها لوزادت لیس له استرداد الزائد نعم یستحب الاتمام کما قیل بل قیل یستحب علی الاجیر ایضار دالزائد ولادلیل بالخصوص علی شیء من القولین نعم یستدل علی الاول بانه معاونه علی البر و التقوی وعلی ــ الثانی بکونه موجبا للاخلاص فی العباده .

فی هذه المسئله امور (الاول) اذا قصرت الاجره لایجب علی المستاجر اتمامها ، ولوزادت لیس له استرداد الزائد ، والحکمان کلاهما ممادعی علیهما الاتفاق و لم یحک فیهما خلاف عن احد من الاصحاب ، (وفی الجواهر) ولاخلاف فیه بیننا نصاوفتوی (وفی المدارک) هذا مما لاخلاف فیه (اقول) و هو مقتضی عقد الاجاره ، حیث ان الاجیر لایملک ازید من الاجره المسماه و یملکها بالعقد کلها فاذالم یشترط فی العقد ان ینفقها کلها فی سفر الحج لم یکن للمستاجر استرداد شیء منها ، هذا مضافا الی دلاله الاخبار علی الحکم الثانی ــ اعنی عدم حق للاسترداد (فمنها) خبر مسمع قال قلت لابی عبدالله علیه السلام اعطیت رجلا دراهم یحج بها عنی ففضل منها شیء فلا یرده علی ، فقال علیه السلام هوله لعله یضیق علی نفسه فی النفقه لحاجته الی النفقه (وخبر محمد بن عبدالله القمی) قال سالت اباالحسن الرضا علیه السلام عن الرجل یعطی الحجه یحج بها و یوسع علی نفسه فیفضل منها ، ایردها علیه قال علیه السلام لاهوله (و موثق عمار)

عن ابی عبدالله علیه السلام قال سالته عن الرجل یاخذ الدراهم لیحج بها عن رجل هل یجوز له ان ینفق منها فی غیر الحج قال اذا ضمن الحجه فالدراهم له یصنع بها ما احب و علیه حجه.

والحکمان واضحان بمرتبه من الوضوح ولیس فیهما خلاف الا ما یحکی عن ابی حنیفه من عدم وجوب دفع ما نقص من الاجر علی المستاجر بناء منی علی بطلان الاجاره علی الحج، قال فی التذکره و حکی عن ابی حنیفه منع الاجاره علی الحج فیکون الاجیر نائبا محضا و ما یدفع الیه من المال یکون رزقا لطریقه فلومات او احصر اوضل الطریق او صدلم یلزمه الضمان لما انفق علیه لانه انفاق باذن صاحب المال (انتهی) ولعل حکمه ببطلان الاجاره علی الحج من جهه الاشکال فی اخذ الاجره علی العبادات الذی اندفع فی محله بما لامزید علیه فلا اساس لمبناه، مع انه یرد علیه الاشکال فیما فرعه علیه من کون ما یدفع الیه من المال رزقا فانه علی تقدیر کونه کذلک یکون متوقفا علی الاتیان بالحج لامطلقا.

(الامر الثانی) المحکی عن النهایه والمبسوط و المنتهی انه یستحب للمستاجر الاتمام لو قصرت الاجره عن نفقه الحج مستدلا بکونه معاونه علی البر والتقوی، و المحکی عن التذکره و المنتهی والتحریر استحباب ردما زاد منها لکونه اقرب الی تحقیق الاخلاص المعتبر فی العباده (ولا یخفی) انه لیس لاستحباب الامرین نص بالخصوص، و معاونه المستاجر للاجیر علی البر والتقوی متوقفه اولا علی احتیاج الاجیر عند قصور الاجره الی مساعده المستاجر وهو مع توقفه علی کون الافتقار فی اثناء حجه لایختص استحبابه بالمستاجر ثانیا " بل المعاونه مستحبه من کل من تمکن منها وهی غیر استحباب اتمام الاجره من خصوص المستاجر و لو کان بعد العمل، کما ان استحباب ردالزائد لاجل کونه اقرب الی الاخلاص انما یکون اذا کان الرد فی الاثناء و الافبعد العمل لایوثر فی انقلاب ماعمل عما هو علیه، مع ان الکلام فی استحباب ردالزائد بعد العمل، اللهم الا ان یکون نیه الاجیر فی اثناء العمل ان یردالزائد بعد العمل اذا زاد شیء هی المقرب للاخلاص (و قال فی المدارک) بعد حکایه هذا الاستدلال عن المعتبر مالفظه و کان مراده ـ ای مراد المحقق فی المعتبر ـ انه مع قصد الاعاده ابتداء یکون قصده بالنیابه القربه لا العوض ثم استحسنه وقال وهو حسن (انتهی) و استظهر فی الحدائق من ان مرادهم بکون رد الزائد اقرب الی الاخلاص فی العمل ان اعاده الزائد بعد الفراغ من الحج کاشف عن کون قصد النائب بالاجاره و النیابه القربه لا العوض (انتهی) ولایخفی مافیه من البعد، لکون الرد حینئذ کاشفا عن تحقق الاخلاص حین العمل فی مقام اثباته لانه محقق له فی مرحله الثبوت.

(الامر الثالث) قال المفید (قده) فی المقنعه بعد الحکم بان الرجل اذا اخذ حجه ففضل منها شیء فهوله و ان عجزت فعلیه بانه جائت روایه بانه ان فضل مما اخذه فانه پرده ان کان نفقته و اسعه و ان کان قتر علی نفسه لم یرد ثم قال: وعلی الاول العمل (انتهی) و لعل نظره

قدس سره فی ذلک الی خبر مسمع المتقدم فی الامر الاول الا انه ـ کما فی الجواهر ـ ضعیف الدلاله علی التفصیل المذکور مع معارضته فی ذلک بخبر القمی المتقدم ، فهذا الاحتمال لیس بشیء (الامر الرابع) المحکی عن کشف اللثام انه لو شرط فی ضمن العقد الاتمام علی تقدیر القصور والرد علی تقدیر الزیاده لزم الوفاء به (واورد علیه فی الجواهر) بامکان منع صحه هذا الشرط لجهاله مقدار ما یتمه او یرده فیکون غرریا منهیا عنه .

مسئله (۲۱) لو افسد الاجیر حجه بالجماع قبل المشعر فکالحاج عن نفسه یجب علیه اتمامه والحج من قابل و کفاره بدنه و هل یستحق الاجره علی الاول قولان مبنیان علی ان الواجب هو الاول و ان الثانی عقوبه او هو الثانی و ان الاول عقوبه قد یقال بالثانی للتعبیر فی الاخبار بالفساد الظاهر فی البطلان و حمله علی اراده النقصان و عدم الکمال مجاز لاداعی الیه و حینئذ فتنفسخ الاجاره اذا کانت معینه ولا یستحق الاجره و یجب علیه الاتیان فی القابل بلا ـ اجره و مع اطلاق الاجاره تبقی ذمته مشغوله و یستحق الاجره علی ما یاتی به فی القابل ، والاقوی صحه الاول وکون الثانی عقوبه لبعض الاخبار الصریحه فی الحاج عن نفسه ولافرق بینه و بین الاجیر و لخصوص خبرین فی خصوص الاجیر عن اسحق بن عمار عن احدهما علیهما السلام قال قلت فان ابتلی بشی یفسد علیه حجه حتی یصیر علیه الحج من قابل ایجزی عن الاول ،قال نعم ، و فی الثانی سئل الصادق علیه السلام عن رجل حج عن رجل فاجترح فی حجه شیئا یلزم فیه الحج من قابل و کفاره قال هی للاول تامه و علی هذا ما اجترح فالاقوی استحقاق الاجره علی الاول و ان ترک الاتیان من قابل عصیانا اولعذر ، ولافرق بین کون الاجاره مطلقه او معینه و هل الواجب اتیان الثانی بالعنوان الذی اتی به الاول فیجب فیه قصد النیابه عن المنوب عنه و بذلک العنوان او هو واجب علیه تعبدا و یکون لنفسه و جهان لایبعد الظهور فی الاول و لا ـ ینافی کونه عقوبه فانه یکون الاعاده عقوبه و لکن الاظهر الثانی والاحوط ان یاتی به بقصد ما فی الذمه ثم لایخفی عدم تمامیه ما ذکره ذلک القائل من عدم استحقاق الاجره فی صوره کون الاجاره معینه ولو علی ما یاتی به فی القابل لانفساخها و کون وجوب الثانی تعبدا لکونه خارجا عن متعلق الاجاره و ان کان مبرئا لذمه المنوب عنه وذلک لان الاجاره وان کانت منفسخه بالنسبه الی الاول لکنها باقیه الی الثانی تعبدا لکونه عوضا شرعیا تعبدیا عما وقع علیه العقد فلا وجه لعدم استحقاق الاجره علی الثانی و قد یقال بعدم کفایه الحج الثانی ایضا فی تفریغ ذمه المنوب عنه بل لابد للمستاجر ان یستاجر مره اخری فی صوره التعیین و للاجیر ان یحج ثالثا فی صوره الاطلاق لان الحج الاول فاسد و الثانی انما وجب للافساد عقوبه فیجب ثالث اذا لتداخل خلاف الاصل وفیه ان هذا انما یتم اذا لم یکن الحج فی القابل بالعنوان الاول والظاهر من الاخبار علی القول بعدم صحه الاول وجوب اعاده الاول و بذلک العنوان فیکفی فی التفریغ و لایکون من باب ـ

التداخل فلیس الافساد عنوانا مستقلا نعم انما یلزم ذلک ان قلنا ان الافساد موجب لحج مستقل لاعلی نحو الاول وهوخلاف ظاهرالاخبار (وقدیقال) فی صوره التعیین ان الحج الاول اذا کان فاسدا و انفسخت الاجاره یکون لنفسه فقضائه فی العام القابل ایضا یکـون لنفسه ولا یکون مبرء لذمه المنوب عنه فیجب علی المستاجر استیجار حج اخر (وفیه ایضا) ما عرفت من ان الثانی واجب بعنوان اعاده الاول و کون الاول بعد انفساخ الاجاره بالنسبه الیه لنفسه لایقتضی کون الثانی له و ان کان بدلا عنه لانه بدل عنه بالعنوان المنوی لابما صار الیه بعد الفسخ ، هذا ، والظاهر عدم الفرق فی الاحکام المذکوره بین کون الحج الاول المستاجر علیه واجبا او مندوبا بل الظاهر جریان وجوب الاتمام و الاعاده فی النیابه تبرعا ایضا و ان کان لایستحق الاجره اصلا .

فی هذه المسئله امور (الاول) انه سیاتی فی محله انشاءالله تعالی ان الحاج عن نفسه اذا فسد حجه قبل المشعر وجب علیه الاتمام و الحج من قابل و علیه کفاره بدنه بلاخلاف فی ذلک و النصوص مستفیضه به ، هذه احکام الحاج عن نفسه ، و کل هذه الاحکام ثابته للنائب لعموم مادل علی ثبوتها فی مطلق الحج الشامل لمطلق الحج من الواجب و المندوب کان الحج عن نفسه او عن غیره و خصوص ماورد فی حج الاجیر عن غیره بمانقله فی المتن ریاتی الکلام فیه فلا اشکال فی اصل الحکم (وفی الجواهر) بلاخلاف بیننا بل یمکن تحصیل الاجماع علیه .

(الامرالثانی) هل الاجیر یستحق الاجره علی الحج الاول الذی افسده فیما اذا کان الحج المستاجر علیه متعینا بالزمان اولا ، قولان مبنیان علی ان الاول هوالحج الواجب علیـه و ان الثانی عقوبه اوان الاول عقوبه و الثانی هوالفرض (فعلی الاول) یستحق الاجره لاتیانه بالعمل المستاجر علیه و حصول فراغ ذمه المنوب عنه (وعلی الثانی) لایستحق شیئا لان الاجاره تعلقت بالحج فی العام الاول و قدافسده ، والحج الثانی و ان کان هوالفرض ویحصل به فراغ ذمه المنوب عنه الا انه لیس متعلق الاجاره .

(الامرالثالث) اختلف فی انه اذا افسد حجه و وجب علیه الحج من قابل بعد اتمام مابیده فهل یکون الفرض هوالاول و الثانی عقوبه او بالعکس (واختار فی الجواهر) فی هذا المقام ای فی باب النیابه القول الثانی و استدل له بان الحج الاول مما اطلق علیه الفاسد فی النص و الفتوی و هوای الفساد ظاهر فی البطلان ، قال (قده) و احتمال ان هذا الاطلاق مجاز لاداعی الیه بل هومناف لجمیع ماورد فی بیان المبطلات فی النصوص من انه قدفاته الحج و لاحج له ونحوذلک مما یصعب ارتکاب المجاز فیه ـ الی ان قال ـ و الخبران الذان ستسمعهما و ان کانا ظاهرین فی ان الفرض هوالاول الا انه یجب حملهما علی اراده اعطاء الله تعالی للمنوب عنه حجه تامه تفضلا منه و ان قصر النائب فی افساده و خوطب بالاعاده فلامحیص عن القول بان ـ الفرض هوالثانی (انتهی)

والمحکی عن الشیخ هوالاول ای کون الفرض هوالاول و ان الثانی عقوبه (وقال فی المدارک) انه احدالقولین المشهورین واختاره فی الجواهر فی مبحث کفارات الاحرام ، و استدل له بخبر زراره المروی فی الکافی قال سالته عن محرم غشی امرئته ، قال علیه السلام جاهلین ام عالمین قلت اجبنی علی الوجهین جمیعا ، قال علیه السلام ان کانا جاهلین استغفرا ربهما ومضیا علی حجهما و لیس علیهما شیء ، و ان کانا عالمین فرق بینهما من المکان الذی احد ثافیه وعلیهما بدنه و علیهما الحج من قابل فاذا بلغا المکان الذی احدثا فرق بینهما حتی یقضیا نسکهما و رجعا الی المکان الذی اصابافیه ما اصابا ، قلت فای الحجتین لهما ، قال : الاولی التی احدثا فیها ما احدثا والاخری علیهما عقوبه .

و هذا الخبر ـ کماتری ـ نص فی کون الفرض هوالاول ، و اطلاقه یشمل الحاج عن نفسه و النائب عن غیره ، ولو قیل بظهوره فی الحاج عن نفسه قلنا بعدم الفرق بینهما بما عرفت من نقل الاجماع علی عدم الفرق (والاشکال) علی الاستدلال به بالاضمار لایعبابه لان المضمر مثل زراره لایسئل عن غیرالامام علیه السلام مضافا الی ظهور کون الاضمار ناشیا من تقطیع الاخبار (ویدل علی کون الاول هوالفرض) فی خصوص النائب الخبران المذکوران فی المتن والراوی فی کلیهما هواسحق بن عمار (و قداورد) علی الاستدلال بالخبر الاول بانه مصدر بما یخرجه عن الدلاله علی المدعی فی المقام و هوکون الحج الاول فرضاو الثانی عقوبه اذصدره هکذا : سئلته عن الرجل یموت فیوصی بحجه فیعطی رجل دراهم یحج بها عنه فیموت قبل ان یحج ثم اعطی الدراهم غیره قال ان مات فی الطریق او بمکه قبل ان یقضی مناسکه فانه یجزی عن الاول، قلت فان ابتلی بشی یفسد علیه حجه حتی یصیر علیه الحج من قابل ایجزی عن الاول قال نعم ، فان المراد من الاول فی الفقره المذکوره فی المتن الشخص الاول لاالحج الاول و ضمیر یجزی راجع الی الحج الذی وقع فیه المفسد .

(ولایخفی) ان ماذکره و ان کان واضحا لکنه لایضر بالاستدلال علی المدعی بل الاستدلال متوقف علیه فان اجزاء الحج الذی وقع فیه المفسد عن المنوب عنه متوقف علی صحته لان الحج الباطل لایجزی عمن علیه الحج و الحج الثانی یجب علی النائب عقوبه علیه ، فدلاله هذا ـ الخبر متوقف علی الحکم باجزاء الحج الذی وقع فیه المفسد عن المنوب عنه کما لایخفی (وقد تکلف فی الجواهر) بحمل هذین الخبرین علی اراده اعطاء الله تعالی للمنوب عنه حجه تامه تفضلا منه و ان قصر النائب فی افسادها و خوطب بالاعاده (ولایخفی) ان هذا الحمل لیس اسهل من حمل الفساد فی الفتاوی علی اراده النقصان و عدم الکمال و ان الداعی فی حمل الفساد علی ما ذکر هواظهریه هذین الخبرین و خبر زراره علی کون الثانی هوالعقوبه (فالاقوی) ماعلیه فی ـ المتن من صحه الحج الاول و کون الحج الثانی عقوبه .

و علیه فالاقوی استحقاق الاجیر للاجره المسماه علی الحج الاول ، و هذا فیما اذا اتی النائب بالحج الثانی فی العام الذی بعده ظاهر ، و اما لو ترکه عصیانا اولعذر فالذی علیه المتن هو انه ایضا کذلک (ولکن الحق) هوالتفصیل بین ما اذا قلنا بکون الثانی مع کونه عقوبه مکملا لنقص الاول و عدمه (فعلی الاول) یقال بعدم استحقاق الاجیر للاجره لکونه اجیرا علی العمل الکامل بوصفه الکامل ، والماتی به حینئذ هوالناقص (وعلی الثانی) یقال باستحقاقها لعدم دخل الحج الثانی فی صفه الکمال للاول .

(الامرالرابع) هل الواجب فی اتیان الحج الثانی اتیانه بعنوان النیابه اوانه واجب علی النائب مستقلا تعبدا لمکان ماصدر منه من المفسد فی الحج الاول (وجهان) من ان الحج الثانی هوالحج المتدارک به النقص الحاصل فی الحج الاول فیکون نظیر القضاء فی کونه تدارکا لمافات منه من الاداء و انه من توابعه فاذا کان الواجب فی الحج الاول قصدا تیانه عن المنوب عنه یکون الواجب فیما یتبعه ایضا ذلک کما فی صلوه الاحتیاط اوالاجزاء المنسیه التی یجب قضائها ، و من ان الظاهر من کونها عقوبه انما هو تدارکه عما صدر من النائب من حیث نفسه فیکون العقاب علیه لاعلی المنوب عنه حتی یجب علی النائب قصد النیابه عنه فی العقوبه ایضا ، و هذا الاخیر بناء علی کون الحج الثانی عقوبه اظهر .

(الامرالخامس) قدمر فی الامر الثالث ان المختار عند صاحب الجواهر (قده) فی المقام هو کون اتمام الحج الاول مع بطلانه بالمفسد عقوبه و ان الفرض هوالحج فی القابل وانه (قده) فرع علی ذلک بانه لامحیص عن القول بانفساخ الاجاره فیما اذا کانت معینه بالعام الذی وقع فیه الحج الاول و عودالاجره الی المستاجر و ان الاجیر لایستحق من الاجره شیئا و ان کان یجب علیه الاتیان فی العام القابل بالحج بقصد النیابه عن المنوب عنه و انه یبرء ذمته لوکانت مشغوله بالحج (واورد علیه فی المتن) بان الاجاره و ان کانت منفسخه بالنسبه الی الحج الاول لکنها باقیه بالنسبه الی الحج الثانی تعبد الکونه عوضا شرعیا تعبدیا عما وقع علیه القعد فلاوجه لعدم استحقاق الاجره علیه .

(ولایخفی مافیه) اما اولا فلمنا فاته لحکمه بان الحج الثانی علی القول بکونه عقوبه هوما یجب علی النائب مستقلا من حیث نفسه لامن حیث النیابه عن المنوب عنه ، والحکم فیه علی القول بکونه هوالفرض ایضا کذلک ولذلک یجب الحج الثانی علی من افسد حجه الاول ولوکان الحج الاول مندوبا ، والقول بان الحج الثانی حینئذ هوالفرض مسامحه فی التعبیر بل الصواب ان یقال بافساد الحج الاول المندوب یصیر الحج واجبا علیه فی القابل وان من اسباب وجوب الحج الافساد کما انه یجب بالاستطاعه و غیرها من الاسباب (واما ثانیا) فلانه علی تقدیر تسلیم کونه واجبا بعنوان کونه عن المنوب عنه لایقتضی کونه عوضا شرعیا یستحق به الاجره ، لان الثابت

بالدلیل حینئذ هوکونه عوضا عن الاول من حیث العمل نفسه لانه عوض عنه من حیث وقوع ـ الاجاره علیه لکی یکون بمنزله المستاجر علیه فیستحق الاجره علیه (فالاقوی) حینئذ علی القول بکون الحج الثانی هوالفرض عدم استحقاق الاجره علیه وان کان الاتیان به موجبا لبراءه ذمه المنوب عنه.

(الامر السادس) المحکی عن غیر واحد من الاساطین کالشیخ فی المبسوط والخلاف والحلی فی السرائر و المحقق فی المعتبر والعلامه فی جمله من کتبه کالمنتهی والقواعد عدم کفایه الحج الثانی ایضا فی تفریغ ذمه المنوب عنه بل لابد للمستاجران یستاجر مره اخری فی صوره التعیین و علی الاجیر ان یحج مره ثالثه فی صوره الاطلاق (واستدل علیه) بان من اتی بالحج الفاسد فقداوقع الحج علی غیر وجهه الماذون فیه لانه انما اذن له فی حج صحیح فاتی بالفاسد فیقع من الفاعل کما لواذن له فی شراء عین بصفه فاشتراها بغیر تلک الصفه فان الشراء یقع له دون الامر و اذا ثبت انه ینقلب الیه فنقول انه قد افسد حجا قد وقع عنه فلزمه قضائه عن نفسه و کان علیه الحج عن المستاجر بعد حجه القضاء لانها تجب علی الفور (ولایخفی مافیه) من اوله الی اخره اما قوله انه اذن له فی حج صحیح فاتی بفاسد فیقع عن الفاعل ففیه انه اذا اتی بفاسد لایقع شیئاحتی یقع عن الفاعل اوعن المنوب عنه و لذا قلناکما تقدم انه علی القول ببطلان الحج الاول تنفسخ الاجاره لوکانت معینه و لایستحق الاجیر الاجره بالاتیان بالحج الثانی ،و علی القول بکونه هوالفرض یصح الحج الاول و یستحق الاجیر به الاجره و تبرء ذمه المنوب عنه به ، و اما قوله کمالو اذن له فی شراء عین بصفه فاشتراها بغیر تلک الصفه فان الشراء یقع له دون الامر ففیه انه لایقع له اصلا وکیف یقع عن الفاعل مع انه اوقعه عن الامر ، بل الحق انه اذا کانت العین الماذون شرائها بصفه اخذت الصفه فیها علی وجه التقیید و وجده المطلوب یقع شراء فاقده الوصف عن الاذن فضولیا یتوقف علی اجازته ،و ان کانت الصفه ماخوذه علی وجه الشرطیه یقع الشراء عن الاذن لکن له الخیار فی الفسخ لتخلف الشرط و علی کل تقدیر لایقع عن الفاعل لانه اوقعه عن غیره ، واما قوله انه قدافسد حجاقدوقع عنه ففیه انه بالافساد علی مازعمه یقع عنه لانه افسد حجا وقع عنه ، و ان کان الفساد وقع فی حج عن غیره فلایلزمه قضائه عن نفسه بل یجب قضائه عن غیره لکون ما وقع فیه الفساد عن غیره واذاقضاه عن غیره ـ اعنی المنوب عنه فی الحج الاول ـ تبرء ذمه المنوب عنه اما بالحج الاول ان کان هوالفرض اوبالحج الثانی ان کان الفرض هو ، وعلی التقدیرین فلماحاجه الی الحج الثالث ، و منع انقلاب الحج الاول فی صوره التعیین اذا فسد بوقوع المفسد فیه کما ذکرناه و صرح به فی الجواهر اولی من تسلیمه و ادعاء ان الثانی مع الانقلاب یوتی به بعنوان الذی کان علیه الاول قبل الانقلاب کما اجاب به فی المتن اذ مع الانقلاب و صیروره الحج الاول عن الفاعل نفسه و وجوب اتمامه علیه بذلک ـ

العنـوان لاوجـه لکون الحج الثانی بعنوان اعاده الحج الاول عن المنوب عنه ، بل الحق علی فرض الانقلاب کون الحجیـن کلاهما عن الفاعل ویقع ماعن المنوب عنه علی ذمته فیحتاج الی استیجار المستاجر حجا ثالثا فی صوره التعیین او اتیان الاجیر حجا ثالثا فی صوره الاطلاق .

(الامر السابع) لافرق فی الاحکام المذکوره فی هذه المسئله بین کون الحج المستاجر علیه واجبا علی المنوب عنه او مندوبا او کان النائب متبرعا بالحج فاذا افسد المتبرع حجـه وجب علیه الاتمام والحج من قابل و یکفی عن المنوب عنه .

مسئله (۲۲) یملک الاجیر الاجره بمجرد العقد لکن لایجب تسلیمها الا بعد العمل اذا لم یشترط التعجیل ولم تکن قرینه علی ارادته من انصراف او غیره ولافرق فی عدم وجوب التسلیم بین ان یکون عینا اودینا لکن اذا کانت عینا و نمت کان النماء للاجیر ، و علی ماذکر من عدم وجوب التسلیم قبل العمل اذا کان المستاجر وصیا او وکیلا و سلمها قبله کان ضامنا لها علی تقدیر عدم العمل من الموجرا و کون عمله باطلا و لایجوز لهما اشتراط التعجیل من دون اذن الموکل اوالوارث ، ولولم یقدر الاجیر علی العمل مع عدم تسلیم الاجره کان له الفسخ و کذا للمستاجر لکن لماکان المتعارف تسلیمها اونصفها قبل المشی یستحق الاجیر المطالبه فی صوره الاطلاق و یجوز للوکیل والوصی دفعها من غیر ضمان .

فی هذه المسئله امور (الاول) یملک الاجیر الاجره بمجرد العقد لانه مقتضی النفوذ و ـ الصحه (وفی المدارک)ولاریب فی تحقق الملک بالعقد لان ذلک مقتضی صحه المعاوضه (الثانی) لایجب علی المستاجر تسلیم الاجره الی الاجیر الابعد العمل فیما اذالم یشترط التعجیل ولم تکن قرینه علی اراده التعجیل من انصراف اوکونه المتعارف فی عرف المتعاملین (قال فی المدارک) لکن لایجب تسلیمها الابعد العمـل کما فی مطلق الاجاره (اقول)والوجه فی ذلک ان بناء المعاوضات من البیع والاجاره و نحو هما علی التسلیم والتسلم والقبض والاقباض ، فلکل واحد من المتعاملین الامتناع عن التسلیم فی ظرف عدم تسلیم الاخر کما ان لکل منهما المطالبه فی ظرف تسلیمه لکن تسلیم المنفعه للاعیان المملوکه مثل الدار و الدکان والدا به والعبد و نحوها انما هو بتسلیم ـ العین و فی غیر ذلک تسلیمها باتمام العمل کالخیاطه والکتابه ونحوهما اذا کان من عمل الحرفان الحرلایستولی علیه لکی یکون الاستیلاء علیه قبضا لمنفعته لاشرعا ولا عرفا فلایرد علیه انه لا فرق بین الحر والعبد و ذلک بدعوی ان ما اشتهر من عدم دخول الحر تحت الیدان کان بمعنی عدم صیرورته مملوکا شرعیا فالعبد ایضا کذلک لایصیر مملو کا للمستاجر ، و ان کان عدم التسلط الخارجی علیه فهو خلاف مانراه کثیرا من تسلط بعض علی بعض الاحرار (الی اخر مافی تقریرات بعض اهل العصر)

(ولایخفی مافیه) بل المراد تسلط العرف ، واستیلاء المستاجر علی العبد المملوک للموجر

بتسلیم الموجر رقبته الی المستاجر کتسلیم الدار المستاجره الیه حیث ان العرف یراه تسلیما و یری استیلاء المستاجر علی رقبه العبد المستاجر علیه او الدار المستاجره استیلاء بخلاف تسلیم الاجیر الحر نفسه فان العرف لا یرون تسلیمه ذلک استیلاء للمستاجر علیه ، بل لیس فی البین الا تملک المستاجر منافعه التی لم یحصل للمستاجر قبضها لا باستیفائها ولا بالتسلط علی العین التی یستفاد منها .

(الامر الثالث) لافرق فی عدم وجوب تسلیم الاجره مالم یحصل العمل بین ان تکون الاجره عینا خارجیا او تکون دینا فی الذمه لکون منشا عدم وجوب التسلیم هو عدم وصول العوض و هو عمل الاجیر ، وهذا واضح لاحاجه الی التعرض لهذا التعمیم و انما تعرض له فی المتن توطئه لما یترتب علیه من کون منفعه العین بعد عقد الاجاره للاجیر فلو کانت لها منافع یجب ردها الی الاجیر عند تسلیم العین الیه (قال فی المدارک) فلو کانت (یعنی الاجره) عینا فزادت بعد العقد او نمت فهما للاجیر لکن لا یجب تسلیمهما الا بعد العمل .

(الامر الرابع) اذا کان المستاجر وصیا او وکیلا و سلم الاجره الی الاجیر کان ضامنا لها علی تقدیر عدم عمل الاجیر او کون عمله باطلا اذا لم یکن ماذونا من الموصی او الموکل فی التعجیل فی التسلیم ، و استدل لضمانه فی الجواهر بکونه تفریطا ای لضیاع حق الموصی او الموکل بزوال ماله وعدم استیفائه العمل ، و الظاهر ان یکون منشا الضمان هو التعدی ای فعل الوصی او الوکیل مالیس له فعله حیث لم یاذن فی التعجیل (لا یقال) ان الاجره بعد العقد خرجت عن ملک الموصی او الموکل فلیس فی تسلیمها الی الاجیر تصرف فی ملکهما حتی یوجب الضمان (لانا نقول) لکل من الموصی والموکل حق الامتناع عن دفع الاجره قبل تسلیم العمل فالدفع قبل العمل تضییع لذاک الحق فیوجب الضمان ولا یجوز لهما اشتراط التعجیل من دون الاذن ای اذن الموکل او الوارث ، اما عدم جوازه للوکیل فلکونه تعدیا و تصرفا فیما لیس له و اما عدم جوازه للوصی من دون اذن الوارث فربما یستشکل فیه بانه لیس للوارث فی ذلک حق حتی یحتاج الی اذنه (و یندفع) بانه یتصور ذلک فیما اذا کان الوصی وصیا فی اخراج الحج من الاصل فان المال حینئذ منتقل الی الوارث و یکون تصرف الوصی فیه تصرفا فی مال الوارث فیحتاج الی اذنه .

(الامر الخامس) لو لم یقدر الاجیر علی العمل مالم یقبض الاجره او بعضها من المستاجر ففی المدارک انه قد استقرب الشهید فی الدروس جواز فسخه للضرر اللازم من اشتغال ذمته بما استوجر علیه مع عدم تمکنه منه ثم احتمل صاحب المدارک عدم جواز فسخه ، قال فینتظر وقت الامکان لان التسلط علی فسخ العقد اللازم یتوقف علی الدلیل و مثل هذا الضرر لم یثبت کونه مسوغا ، نعم لو علم عدم التمکن مطلقا تعین القول بجواز الفسخ (انتهی ما فی المدارک) و قال فی الجواهر بعد نقله ما فی الدروس ما حاصله ان المتجه مع امکان عود التمکن انتظاره ولا

ینتهی الی جواز الفسخ و مع العلم بعدم التمکن مطلقا یتجه القول بجواز الفسخ للمستاجر و الاجیر للضرر.

(اقول) والحق ان یقال مع العلم بعدم تمکن الاجیر مطلقا تنفسخ الاجاره من غیر حاجه الی الفسخ لاعتبار تمکن الاجیر من الاتیان بالعمل فی صحه الاجاره و بعد ظهور عدم تمکن الاجیر من الاتیان به قبل قبض الاجره و امتناع المستاجر عن اقباضها ینکشف انفساخ الاجاره، و اما مع ترقب التمکن فی تلک السنه فینتظر حتی یحصل التمکن او یحصل الیاس من حصوله فتنفسخ الاجاره ایضا لوکانت الاجاره معینه بتلک السنه، و ینتظر حصوله بعدها لوکانت مطلقه الا ان یوجب الضرر المجوز للفسخ فیحصل الخیار للاجیر حینئذ، واللهالعالم.

(الامرالسادس) لما کان المتعارف فی اجره الحج تسلیمها او تسلیم بعضها قبل المسیر الی الحج یستحق الاجیر مطالبه مایتعارف تسلیمه قبل التوجه الی الحج (قال فی المدارک) لان ماجرت به العاده یکون کالمنطوق به (انتهی) و یجوز للوکیل والوصی دفع ماجرت العاده بدفعه من غیر ضمان، و عن الجواهر: عملا بالاذن المستفاد من التعارف.

مسئله (۲۳) اطلاق الاجاره یقتضی المباشره فلایجوز للاجیران یستاجر غیره الامع الاذن صریحا او ظاهرا، والروایه الداله علی الجواز محموله علی صوره العلم بالرضا من المستاجر.

اطلاق اجاره الحج یقتضی المباشره، لانصرافها الی الاجیر المعین انصرافا ناشیا من التعارف فی کون ایقاع عقد الاجاره بین المستاجر و اجیره فی الحج هو اراده عمل الاجیر بنفسه، و ذلک لتفاوت الاجراء فی الاجره بحسب تفاوتهم شرفا وضعه و تفاوتهم فی رکون المستاجرین الیهم و عدمه فربما یطمئن المستاجر بعمل الاجیر نفسه ولایطمئن بعمل اجیره کما هو المشاهد بین الناس (ولاینافیه) ما ربما یدعی دلالته علی الجواز من الخبر و هو المروی فی التهذیب عن عثمان بن عیسی عن الرضا علیه السلام عن الرجل یعطی الحجه فیدفعها الی غیره، قال علیه السلام لاباس و ذلک لعدم ظهوره فی کون الاعطاء علی وجه الاجاره حتی یقال بان الاطلاق یقتضی الاعم من المباشره او یقال بحمله علی صوره الاذن للاجیر باستنابه رجل اخر، او یقال بحمله علی صوره العلم برضا المستاجر بذلک (کمافی المتن) مضافا الی مافی الاخیر من ان العلم بالرضا لایصحح الاستیجار الثانی لتوقف صحته علی الاذن لامجرد الرضا (نعم) عمل الاجیر الثانی موجب لابراء ذمه المنوب عنه لوکانت مشغوله بالحج، ولکن این هذا من کون العمل الصادر منه هو العمل الصادر المستاجر علیه بالعقد الواقع بین الاجیر الاول و بین المستاجر.

(ولکن الانصاف) انه لولم یکن هناک اجماع لامکن القول بکفایه الاستنابه من الاجیر و ان حمل الخبر علی هذه المحامل تحمل محض، وذلک لظهور کفایه تبرع شخص ثالث عن الاجیر فی ابراء ذمته کما صرح بذلک المصنف (قده) فی باب قضاء الصلوه فی المسئله ۲۲ فقال نعم لو

تبرع متبرع عن الاجیر ملک الاجره (انتهی) فاذا کان التبرع عن الاجیر موجبا لبرائه ذمه الاجیر والمنوب عنه کلیهما فلا مانع من استیجار الاجیر الاول لشخص اخر سیما اذا اعطاه الاجره التی اخذهما بتمامها، فالمسئله محتاجه الی مزید تامل (نعم) یتوقف برائه ذمه الاجیر الاول علی اتیان الاجیر الثانی بالحج کما هو کذلک لو باشر هو العمل ایضا (والحاصل) انه بعد حصول برائه ذمه المنوب عنه بعمل المتبرع عن الاجیر و تسالمهم علی برائه ذمه الاجیر ایضا و استحقاقه ـ الاجره فلا مانع من استیجار الاجیر شخصا اخر.

مسئله (۲۴) لایجوز استیجار من ضاق وقته عن اتمام الحج تمتعا و کانت وظیفته العدول الی حج الافراد عمن علیه حج التمتع ولو استاجره مع سعه الوقت فنوی التمتع ثم اتفق ضیق الوقت فهل یجوز العدول و یجزی عن المنوب عنه اولا و جهان من اطلاق الاخبار و من انصرافها الی الحاج عن نفسه والاقوی عدمه و علی تقدیره فالاقوی عدم اجزائه عن المیت و عدم استحقاق الاجره علیه لانه غیر ما علی المیت و لانه غیر العمل المستاجر علیه.

لایجوز استیجار من ضاق وقته عن اتمام الحج تمتعا وکانت وظیفته العدول الی حج الافراد عمن علیه حج التمتع و ذلک مثل الحائض و النفساء اذا ضاق وقتها عن الطهر و اتمام العمره و ادراک الحج بناء علی ان تکون وظیفتهما حینئذ العدول الی الافراد والاتمام ثم الاتیان بعمره بعد الحج حسبما یاتی الکلام فیه، او من ضاق وقته عن اتمام العمره حیث یجوز له نقل النیه الی الافراد علی تفصیل یاتی فی محله (وبدل) علی عدم جواز استیجاره مضافا الی عدم الخلاف فیه ظاهرا وتسالم الاصحاب علیه ـ ان جواز العدول انما هو فی مورد اقتضاء الضروره لذلک، و لاضروره فی استیجار من وظیفته الافراد لضیق وقته عن الاتیان بالتمتع، ولا دلیل علی الاحتزاء به عن التمتع الذی کان هو الواجب المتعین علی المنوب عنه مع امکان استیجار من یاتی بما یجب علی المنوب عنه، هذا اذا کان الاجیر من اول الامر ممن ضاق وقته عن الحج تمتعا.

و اما لو استاجره مع سعه الوقت واتفق ضیق الوقت کالحائض التی طرء علیها الحیض فی غیر وقته فهل یجوز له العدول الی الافراد کما فی الحاج عن نفسه اولا بل یجب علیه الخروج عن الاحرام بعمره مفرده، و علی تقدیر الجواز فهل یجزی عن المنوب عنه اولا (و جهان بل ـ تولان) فالذی اختاره فی المتن عدم الجواز وعلی تقدیر الجواز عدم اجزائه عن المنوب عنه بل ظاهره انه علی تقدیر الاجزاء عنه لایستحق الاجیر الاجره لعدم اتیانه بما استوجر علیه، والذی اختاره سید مشایخنا و المحقق النائینی قدس سرهما فی ما علقاه هنا هو جواز العدول بل وجوبه و اجزائه عن المنوب عنه و استحقاق الاجیر للاجره لاطلاق ما دل علی لزوم العدول و عدم اختصاصه بالذی یحج عن نفسه ولان النائب یکون بمنزله المنوب عنه فیما کان یجب علیه او یجوز، و لضعف دعوی انصراف اخبار العدول الی الحاج عن نفسه فاذا انی النائب بما هو

وظیفته و وظیفه المنوب عنه اجزء عنه و عن المنوب عنه و بذلک یستحق النائب للاجره بتمامها وقد تقدم مایشبه المقام فی موت النائب بعد الاحرام و دخول الحرم و اخترناهناک الاجزاء عن النائب والمنوب عنه کلیهما و عدم ردشیء من الاجره الی المستاجر ، و هذا هوالاقوی والاشبه بالاصول والقواعد و بالشریعه السمحه السهله ، واللهالعاصم .

مسئله (۲۵) یجوز التبرع عن المیت فی الحج الواجب ای واجب کان والمندوب بل یجوز التبرع عنه بالمندوب و ان کانت ذمته مشغوله بالواجب ولو قبل الاستیجار عنه للواجب و کذا یجوز الاستیجار عنه فی المندوب کذلک ، و اما الحی فلایجوز التبرع عنه فی الواجب الا اذا کان معذورا فی المباشره لمرض او هرم فانه یجوز التبرع عنه ویسقط عنه وجوب الاستنابه کمامرسابقا واما الحج المندوب فیجوز التبرع عنه کما یجوز له ان یستاجر له حتی اذا کان علیه حج واجب لایتمکن من ادائه فعلا و اما ان تمکن منه فالاستیجار للمندوب قبل ادائه مشکل بل التبرع عنه فی الحج المندوب حینئذ ایضا لایخلو عن اشکال .

فی هذهالمسئله امور (الاول) یجوزالتبرع عن المیت فی الحج الواجب و المندوب فتبرء ذمهالمنوب عنه ان کانت مشغوله ویعطی الثواب ان لم تکن (وفی الجواهر) بلاخلاف اجده فی شیء من ذلک بل الاجماع بقسمیه علیه والنصوص به متواتره او مستفیضه ، ولافرق فی المیت بین ان یکون قدترک من المال مایمکن ان یحج به عنه اولا ، بل المقرر فی مبحث التعبدی والتوصلی ان کلما یقبل النیابه اوتصح الاجاره فیه یصح التبرع به وبالعکس ، ولااشکال فی جواز استیجار الحج عن المیت بل وجوبه فاذا صحت الاجاره عنه صح التبرع به ایضا ولکون الحج مع اشتغال ذمهالمیت به کالدین الذی لااشکال فی جواز التبرع به ولومع نهی المدیون فضلاعن مجرد عدم الاذن خلافا لابی حنیفه و مالک فاسقطا فرضه ان مات بلاوصیه واخرجاه من الثلث ان اوصی به .

و استدلوالاصل الحکم اعنی جواز التبرع عن المیت من النصوص بصحیح رفاعه المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن رجل یموت ولم یحج حجه الاسلام ولم یوص بها ایقضی عنه ، قال علیه السلام نعم (وصحیح ابن مسکان) المروی فی الکافی و التهذیب عن عامر (اوعمار) بن عمیر قال قلت لابی عبدالله علیه السلام بلغنی عنک انک قلت لوان رجلا مات ولم یحج حجه الاسلام فحج عنه بعض اهله اجزء ذلک عنه ، فقال علیه السلام نعم اشهد بها علی ابی انه حدثنی ان رسول الله صلی الله علیه و اله اتاه رجل فقال یا رسول الله ان ابی مات و لم یحج فقال له رسول الله صلی الله علیه و اله حج عنه فان ذلک یجزی عنه ، و غیر ذلک من الاخبار الکثیره .

(الامرالثانی) یجوزالتبرع عن المیت فی الحج المندوب و ان کانت ذمه المیت مشغوله بالحج الواجب من غیر فرق فی ذلک بین ان یکون تبرع المتبرع عنه قبل الاستیجار عنه للحج

الواجب اوبعده لاطلاق النصوص ومعاقد الاجماعات وعدم مایوجب المنع عنه بعد فرض قابلیه الحج المندوب للنیابه و کذا یجوز الاستیجار عن المیت للحج المندوب مع اشتغال ذمه المیت بالحج الواجب ولو قبل استیجار الواجب عنه ، کل ذلک للاطلاق .

(الامر الثالث) لایجوز التبرع عن الحی فی الحج الواجب اذا کان الحی متمکنا من مباشرته کمالایجوز الاستیجار عنه فی ذلک الحال کما تقدم فی مسائل الاستطاعه ، ومع تعذر المباشره یجوز الاستیجار بلااشکال بل یجب علی تفصیل تقدم فی محله ، و اما التبرع عنه ففیه و جهان اقواهما الجواز اذا کان ذلک بطلب من الحی او باذنه و اطلاعه کما مر فی المسئله الثانیه والسبعین من مسائل فصل الاستطاعه .

(الامر الرابع) یجوز التبرع بالحج المندوب عن الحی خلافا للمحکی عن المنتهی من التصریح بعدم جواز الحج عنه ندبا الاباذنه (قال فی الجواهر) ولعله حمل النصوص علی اهداء الثواب لاعلی وجه النیابه الا انه واضح الضعف (انتهی) ویدل علی جوازه من النصوص اخبار کثیره بالغه حد التواتر (ففی موثق اسحق بن عمار) عن الکاظم علیه السلام عن الرجل یحج فیجعل حجته و عمرته اوبعض طوافه لبعض اهله و هو عنه غائب ببلد اخر قال علیه السلام نعم ، قلت فینقص ذلک من اجره قال علیه السلام لا ، هی له ولصاحبه وله اجر سوی ذلک لما وصل ، قلت هومیت هل یدخل ذلک علیه : قال ، نعم حتی یکون مسخوطا علیه فیغفرله او یکون مضیقا علیه فیوسع علیه ، قلت فیعلم هوفی مکانه ان عمل ذلک لحقه قال نعم ، قلت و ان کان ناصبیا ینفعه قال نعم یخفف عنه (و خبر صفوان الجمال) قال دخلت علی ابی عبدالله علیه السلام فدخل علیه الحارث بن المغیره فقال با بی انت وامی ، لی ابنه قیمه لی علی کل شیء وهی عاتق (ای شابه تکون فی بیت ابیها) فاجعل لها حجتی ، فقال علیه السلام اما انه لها اجرها و یکون لک مثل ذلک لاینقص من اجرها شیء (وخبر ابن مسکان) المروی فی الکافی والفقیه عن الصادق علیه السلام فی الرجل یحج عن اخر ، ماله من الاجر و الثواب ، قال للذی یحج عن رجل اخر ثواب عشر حجج (وزاد فی الفقیه) ویغفرله ولابیه و لابنه ولابنته ولاخیه ولاخته و لعمه و لعمته و لخاله و لخالته ان الله واسع کریم (وخبر موسی بن القاسم البحلی) المروی فی الکافی قلت لابی جعفر الثانی علیه السلام یاسیدی انی ارجوان اصوم بالمدینه شهر رمضان ، قال تصومها انشاء الله قلت وارجوان یکون خروجنا فی عشر من شوال وقد عود الله زیاره رسول الله صلی الله علیه واله و اهل بیته علیهم السلام وزیارتک فربماحججت عن ابیک و ربماحججت عن ابی و ربماحججت عن نفسی فکیف اصنع ، فقال علیه السلام تمتع ، قلت انی مقیم بمکه منذ عشر سنین ، فقال علیه السلام تمتع ، الی غیر ذلک من النصوص التی لاضروره الی ذکرها ، و فیما ذکرناه غنی و کفایه .

(الامر الخامس) لااشکال ولاخلاف فی جواز استیجار الحی اجیرالان یحج عنه الحج ـ المندوب اذالم یکن فی ذمته (ای المنوب عنه) الحج الواجب اوکان فی ذمته ذلک لکن لایکون متمکنا من الاتیان به فعلا مع عدم الیاس عن التمکن فی السنه التی بعدها و اما مع التمکن منه ففی جواز الاستیجار للمندوب قبل اداءه و عدمه احتمالان اقواهما الاول، خلافا للمحکی عن احمد فلم یجز الاستنابه فیه مادامت ذمته مشغوله بالحج الواجب مستدلا بانه لایجوز له فعله بنفسه فلایجوز له فعله بنائبه (وفیه) کما فی الجواهر ان عدم جواز فعل المندوب لمن علیه الواجب انما هو لاخلال الاشتغال بالمندوب عن الواجب لمکان فوریه وجوبه لا ان عدم جوازه لعدم مشروعیته فی حقه لکی یمتنع النیابه فیه (نعم) لواخلت الاستنابه به لقصور النفقه عن الاتیان بالحج الواجب صح القول بعدم جوازها و امامع عدم اخلالها به فلامانع عن صحتها کما اذا اشتغل بالحج الواجب فی سنه الاستطاعه واستناب غیره للحج المندوب عنه (و مماذکرناظهر) جواز التبرع عمن علیه الحج الواجب ایضا لماتقدم من الملازمه بین ماجاز الاستنابه فیه بالاستیجار وبین جواز النیابه عنه بالتبرع، ولاطلاق مادل علی جواز التبرع بالحج.

ثم ان فی بعض نسخ المتن زیاده (فی الحج الواجب) فی اخرجمله هذه المسئله فعلق علیه بعض الاساطین بانه لاتخلو العباره من تشویش، ولکن النسخه الی عندنا وعلیها حواشی سیدنا الاستاد الاصفهانی قدس سره کمانقلناه من غیرذکر لهذه الزیاده.

مسئله (۲۶) لایجوزان ینوب واحد عن اثنین اوازید فی عام واحد (وان کان الاقوی فیه الصحه) الااذاکان وجوبه علیهما علی نحوالشرکه کما اذا نذر کل منهما ان یشترک مع الاخرفی تحصیل الحج فاما فی الحج المندوب فیجور حج واحد عن جماعه بعنوان النیابه کمایجوزبعنوان اهداء الثواب لجمله من الاخبار الظاهره فی جواز النیابه ایضا فلا داعی لحملها علی خصوص اهداء الثواب.

فی هذه المسئله امران (احدهما) لایجوزنیا به واحد عن اثنین اوازید فی عام واحد فی حج واجب (وفی الجواهر) بلاخلاف اجده فیه بل الاجماع بقسمیه علیه و عدم ثبوت مشروعیته بل الثابت خلافه (انتهی) ولان الاصل فی کل ما امر به من واجب اومندوب هواعتبار المباشره الااذاقام الدلیل علی صحه الاستنابه فیه و فی مورد الحج فیماتصح فیه النیابه یکون المتیقن من جوازها هونیا به واحد عن واحد فی عام واحد فی الحج الواجب ولم یقم دلیل علی جوازها عن اکثرمنه و عدم الدلیل علی جوازها کاف فی الحکم بعدم الجواز للاصل المذکور.

(وکیف کان) فلواوقع الحج عن ازید من واحد بطل عن الجمیع ولم یصح عن واحد منهما لامتناع وقوعه عن الجمیع و عدم امکان توزیع الحج علیهم بان یکون بعضه لواحد و بعضه الاخر لواحد اخر لعدم قابلیه الحج للتوزیع فهو مثل الصلوه فی ارتباطیه اجزائها کما انه لایصح عن

النائب نفسه ایضا لعدم وقوع نیته له وانما الاعمال بالنیات فلم یبق الا البطلان (هذا) اذا لم یکن وجوبه علی ازید من واحد علی وجه الشرکه ، ولو فرض ذلک بان نذر جماعه الاشتراک فی استنابه حج واحد لرجل واحد یحج عن جمیعهم صح ذلک ولکن لیس هذا من قبیل نیابه واحد عن حجین اوازید بل هو نیابه لیحج حجا واحدا عن الجمیع فان اصل الحج المنذور حج واحد لا اکثر .

ثم ان قول المصنف (قده) فیما بایدینا من نسخ الکتاب (وان کان الاقوی فیه الصحه) الظاهر انه کلام زائد وقع فی غیر محله ، وان الاشتباه وقع من الناسخ الاول فتبعه بعده غیره من الناسخین فان الکلام فی جواز النیابه عن اثنین وعدمه لا فی صحه الحج وعدمها حتی یقول ان الاقوی الصحه و انه لا وجه لقوه جواز النیابه عن اثنین فی الحج الواحد کما بیناه و انه لا یلائم الاستثناء الواقع بعده اعنی قوله الا اذا کان وجوبه علیهما (الخ) و لا مع التفصیل بین الحج الواجب و المندوب کما یذکره فی قوله : واما الحج المندوب ، و الظاهر ان الاشتباه من الکاتب فی کتابه هذه الجمله هیهنا وکان موضعها فی اخر جمله من المسئله السابقه و کان هیهنا موضع کتابه ما کتبه فی النسخ المشهوره فی اخر تلک المسئله وهو قوله (فی الحج الواجب) فلاحظ و تامل .

و لکن سید مشا یخنا (قده) صحح ما فی المسئله المتقدمه بما اخرجه من التشویش فی العباره و علق هیهنا علی قول الماتن (و ان کان الاقوی فیه الصحه) قوله : یعنی عن نفسه ثم قال : و هو مشکل ، و قد مرمنا المنع عن صحته عن نفسه من غیر فرق بین ان ینوی عن اثنین اوان ینوی عن نفسه وعن غیره مع مافی تصحیح العباره باراده صحه الحج عن نفسه من البعد و اما عیزه (قده) ممن علق الحاشیه علی الکتاب فقد صرح بتشویش العباره و وقوع اشتباه فی النسخه ، و الله العالم .

(الامر الثانی) ماتقدم کله کان فی الحج الواجب ، واما المندوب فیجوز الاتیان بحج واحد عن متعدد بعنوان النیابه کما یجوز بعنوان اهداء الثواب (و قد نص فی الجواهر) علی صحه النحو الاول فضلا عن النحو الثانی فقال مانصه : نعم الظاهر صحه التشریک فی الحج المندوب بمعنی نیابته عنهما مثلا " فضلا عن اهداء الثواب لهما (انتهی) .

(ویستدل) علی جواز الاول بغیر واحد من الاخبار (کصحیح محمد بن اسماعیل) المروی فی الکافی قال سالت اباالحسن علیه السلام کم اشرک فی حجتی ، قال علیه السلام کم شئت (و خبر ابن عمار) عن الصادق علیه السلام قال قلت له اشرک ابوی فی حجتی قال علیه السلام نعم ، قلت اشرک اخوتی فی حجتی قال نعم ، ان الله عزوجل جاعل لک حجا ولهم حجا ولک اجر بصلتک ایاهم ، قلت فاطوف عن الرجل و المرئه وهم بالکوفه ، فقال نعم تقول حین تفتتح

الطواف اللهم تقبل من فلان الذی اطوف عنه (ومرسل الفقیه) من وصل قریبا . بحجه اوعمره کتب الله تعالی له حجتین وعمرتین (الخبر) و فی خبرابی‌بصیرالمروی فی الکافی عن ابی عبدالله علیه‌السلام : من حج فجعل حجته عن ذی قرابه یصله بها کانت حجته کامله وللذی حج عنه مثل حجه ان الله عزوجل واسع لذلک (وغیر ذلک من‌الاخبار) .

(ویدل علی‌الثانی) اعنی جواز اهداء الثواب خبر الحارث بن مغیره عن‌الصادق‌علیه السلام‌قال قلت له وانا بالمدینه بعد ما رجعت من مکه انی اردت ان احج عن انبتی ، قال فاجعل ذلک لها الان (و مرسل الفقیه) و فیه قال رجل للصادق علیه السلام جعلت فداک انی کنت نویت ان ادخل فی حجتی العام امی او بعض اهلی فنسیت ، فقال علیه السلام : الان فاشر کهما ، و صاحب الرسائل (قده) جعلهما ظاهرین فی اهداء الثواب ولاجل ظهور هما فی ذلک حمل‌الاخبار المتقدمه الظاهره فی النیابه علی اهداء الثواب ، و لعل استظهاره ذلک من الخبرین من جهه استبعاد النیابه فیما فرغ منه ، ضروره ان قصدالنیابه انما ینفع فی حال الشروع فی العمل ، واما بعدالفراغ منه فلا تاثیر للنیه فی صیروره العمل للغیر ، وهذا بخلاف اهداء الثواب فان محله بعدالفراغ من‌العمل ، حیث ان استحقاق الثواب انما یکون بعد الفراغ منه ، لکن ظهور هما فی‌ذلک ممنوع لعدم استحاله جعل ماعمله لنفسه بعد فراغه منه لغیره و صیرورته له اذا قام الدلیل علیه : و نظیره من نسبی صلواظهر فنوی العصر و لم یتذکر الابعدالفراغ حیث ان الدلیل دل علی انه ینویها ظهر اثم یصلی العصر ، و مع تسلیم ظهور هما فی اهداء الثواب فلاوجه لحمل غیرهما من الاخبار الظاهره فی‌النیابه علی اهداء الثواب (ولکن الانصاف) عدم ظهور الاخبار المتقدمه فی خصوص النیابه بل تعمها و اهداء الثواب فلاحظ و تامل .

مسئله (۲۷) یجوزان ینوب جماعه عن المیت والحی فی‌عام واحد فی‌الحج المندوب تبرعا اوبالاجاره بل یجوز ذلک فی‌الواجب ایضا کما اذا کان علی‌المیت اوالحی الذی‌لایتمکن من‌المباشره لعذر حجان مختلفان نوعا کحجه‌الاسلام والنذر او متحد ان من حیث‌النوع کحجتین للنذر فیجوز ان یستاجر اجیرین لهما فی عام واحد و کذا یجوز اذا کان احدهما واجباروالاخر مستحبا ، بل یجوزان یستاجر اجیرین لحج و اجب واحد کحجه‌الاسلام فی‌عام واحد احتیاطا لاحتمال بطلان احدهما بل و کذا مع‌العلم بصحه الحج منهما وکلاهماآت‌بالحج الواجب و ان کان احرام احدهما قبل احرام الاخر فهو مثل ما اذا صلی جماعه علی المیت فی‌وقت واحد و لایضر سبق احدهما بوجوب الاخر فان الذمه مشغوله مالم یتم العمل فیصح قصدالوجزب من کل منهما ولو کان احمدهما اسبق شروعا یجوز نیابه جماعه عن واحد فی‌عام واحد فی‌الحج المندوب سواء کان المنوب عنه حیااو میتا ، کانت النیابه بالتبرع اوبالاجاره

اوبالاختلاف (ففی خبر یونس) انهم احصوا لعلی‌بن‌یقطین سنه فی‌الموقف ماه و خمسین ملبیا الی‌ثلاثماه، وعن الشهید فی‌الدروس انه احصی فی‌عام واحد خمسماه و خمسون رجلا یحجون عن علی‌بن‌یقطین صاحب الکاظم علیه السلام اقلهم سبعماه دینار او اکثرهم عشره‌الاف و ظاهرذلک انه کان عمله ذلک بمرای و منظر من الامام علیه‌السلام و رضاه به و امضائه (و کذا یجوز) نیابه متعددین عن واحد فی‌الحج الواجب عن واحد فی عام اذا کان الواجب علیه متعددا کما اذا کان علی المیت حجتان اواکثر او علی‌الحی العاجز عن الاتیان بالحج لمرض کذلک، سواء کان ما علی المنوب عنه مختلفات بالنوع کحجه الاسلام والنذر او متحدات کحجتین‌اواکثر بالنذر و شبهه و ذلک لعدم وجوب الترتیب فی‌الحج الواجب اذا کان ما علیه متعدد او انما کان المانع من اتیان المنوب عنه بنفسه بازیدمن‌الحج الواحدفی‌عام‌واحدعدم امکان ذلک منه، اما مع امکانه بالاستنابه فلامانع منه بل هو تعجیل فی‌ابراء ذمه المنوب عنه سواء کان حیا او میتا و مسارعه فی‌الخیرات، و کذا یجوز تعدد النائب اذا کان الحج الماتی‌به منهم مختلفا فی‌الواجب و الندب ولو قلنا بعدم جواز الاستنابه للحج المندوب لمن علیه الحج الواجب اذا کان تاریخ استنابه الواجب قبل المندوب، فانه بعدالاستنابه‌للواجب‌لامانع من الاستنابه للمندوب ولو کان کلاهما لعام واحد.

و کذا یجوز استیجار نائبین فی‌عام واحد لحج واجب واحد اذا کان الداعی فی‌استنابه اکثر من واحد احتمال بطلان احدهما فاراد بذلک الاحتیاط کما تصح اجاره اکثر من واحد لیحج کل منهما فی‌عام غیرعام الاخر و اما مع عدم احتمال بطلان احدهما احتمالا " عقلائیا فجوز ذلک فی‌المتن و قال انه مثل اتیان اکثر من واحد بواجب‌کفائی فی‌زمان واحد کالصلوه علی‌المیت و انه یصح قصدالوجوب من کل منهما و لوکان احدهما اسبق شروعا، و لکنه لابد من‌الکلام فیماهوالغرض للمستاجر فی‌الاجاره لنائبین لحج واحد اذا لم‌یکن الاحتیاط راجحا " لعدم احتمال البطلان فی‌حج احد النائبین فانه یعد عند العقلاء من‌العبث و تضییع المال اذا کان من نیه المستنیب اتیان کل واحد منهما بالحج الواجب بنیه الوجوب، ولا داعی لغرض مثل هذه‌الفروض، عصمنا الله تعالی من‌الزلل فی‌القول والعمل.

(فصل فی‌الوصیه بالحج)

مسئله(۱) اذا وصی بالحج فان علم انه‌واجب اخرج من‌اصل التركه و ان كان بعنوان الوصیه فلایقال مقتضی كونه بعنوانها خروجه من‌الثلث نعم لوصرح باخراجه من‌الثلث اخرج فان و فی‌به والا یكون الزائد من‌الاصل ولافرق فی‌الخروج من‌الاصل بین حجه‌الاسلام والحج النذری والافساد با قسامه واجب مالی و اجماعهم قائم علی خروج كل واجب مالی من الاصل مع ان فی بعض اخبار ان الحج بمنزله الدین و من المعلوم خروجه من‌الاصل بل‌الا قوی خروج كل واجب من‌الاصل و ان كان بدنیا كما مرسابقا و ان علم انه ندبی فلااشكال فی‌خروجه من‌الثلث و ان لم یعلم احدالامرین ففی خروجه من‌الاصل اوالثلث و جهان یظهر من سیدالریاض خروجه من‌الاصل حیث انه وجه كلام‌الصدوق الظاهر فی‌كون جمیع‌الوصایا من الاصل بان مراده ما اذا لم یعلم كون‌الموصی به‌واجبا اولافان مقتضی عمومات وجوب العمل بالوصیه خروجها من‌الاصل خرج عنها صورةالعلم بكونها ندبیا ، و حمل‌الخبر الدال بظاهره علی ما عن الصدوق ایضا علی ذلك لكنه مشكل فان العمومات مخصصه بمادل‌علی ان الوصیه بازید من‌الثلث ترد الیه الامع اجازه الورثه ، هذا مع ان الشبهه مصداقیه والتمسك بالعمومات فیها محل‌اشكال و اما الخبر المشار الیه و هوقوله علیه‌السلام الرجل احق بماله مادام فیه الروح ان‌اوصی به كله فهو جائز فهو موهون باعراض العلماء عن العمل بظاهره و یمكن ان‌یكون المراد بماله هو الثلث الذی امره بیده نعم یمكن ان یقال فی مثل هذه الازمنه بالنسبه الی هذه الامكنه البعیده من مكه الظاهر من قول الموصی حجو اعنی‌هو حجه‌الاسلام الواجبه لعدم تعارف الحج المستحبی فی‌هذه الازمنه والامكنه فیحمل علی انه واجب من‌جهه هذاالظهور و الانصراف كما انه اذا قال ادوا كذا مقدار اخمسا او زكوه ینصرف الی‌الواجب علیه ، فتحصل‌انه فی‌صوره الشك فی‌كون‌الموصی به واجبا حتی‌یخرج من‌اصل التركه اولا حتی یكون من‌الثلث مقتضی‌الاصل الخروج من‌الثلث لان‌الخروج من‌الاصل موقوف علی كونه واجبا و هو غیرمعلوم بل‌الاصل عدمه الااذاكان هناك انصراف كما فی‌مثل الوصیه بالخمس اوالزكوه اوالحج ونحوها نعم لوكانت الحاله السابقه فیها الوجوب كما اذا علم وجوب الحج علیه سابقا و لم یعلم انه اتی به اولا فالظاهر جریان الاستصحاب والاخراج من‌الاصل و دعوی ان ذلك موقوف‌علی‌ثبوت الوجوب علیه و هو فرع شكه لاشك الوصی اوالوارث ولایعلم انه كان شاكا حین موته او عالما باحدالامرین مدفوعه بمنع اعتبار شكه بل یكفی شك الوصی اوالوارث ایضا ولافرق فی‌ذلك‌بین

ما اذا اوصی اولم یوص فان مقتضی اصاله بقاء اشتغال ذمته بذلک الواجب عدم انتقال مایقابله من الترکه الی الوارث لکنه یشکل علی ذلک الامر فی کثیر من الموارد لحصول العلم غالبا بان المیت کان مشغول الذمه بدین اوخمس او زکوه اوحج او نحوذلک الا ان یدفع بالحمل علی الصحه فان ظاهر حال المسلم الاتیان بما وجب علیه لکنه مشکل فی الواجبات الموسعه بل فی غیرها ایضا فی غیر الموقته فالاحوط فی هذه الاخراج من الاصل.

فی هذه المسئله امور (الاول) اذا اوصی بالحج الواجب علیه فمع التصریح باخراجه من الثلث او من الاصل فیما یصح اخراجه من الاصل یخرج مما اوصی به، و مع عدم التصریح به و اطلاق الوصیه فقد یقال بلزوم اخراجه من الثلث لانه مقتضی الوصیه حیث ان مایجب بها یخرج من الثلث (والحق) انه یخرج من الاصل حینئذ لان ما یخرج من الثلث هوالذی یکون وجوبه بالوصیه والحج الواجب لیس وجوبه بالوصیه بل الوصیه تتعلق بالحج الواجب کما تتعلق بالامر المندوب کما ان اداء دین المیت اذا اوصی به لیس لاجل الوصیه بل الوصیه تعلقت بما یجب ادائه (ثم ان الثمره تظهر) فیما اذا لم یوص بشی اخر ولم یف الثلث بنفقه الحج حیث انه یؤخذ مماز ادمنه و اما مع وفائه بها فلاثمره (نعم) اذا اوصی بشی اخرمما یلزم اخراجه من الثلث فبناء علی اخراج الحج الواجب الموصی به من الاصل یبدء به فان بقی بعده من الترکه شی یخرج منه الثلث و یصرف فیما اوصی به، و بنا علی اخراجه من الثلث یخرج الثلث من جمیع المال فان و فی بکل ما اوصی به، و الاوقع بینها التزاحم فیجب تقدیم الاهم فالاهم او الاسبق فالاسبق.

(الامر الثانی) قدمر فی المسئله الثامنه والمسئله الثالثه عشر من فصل الحج النذری البحث عن وجوب قضاء ماعدی حجه الاسلام من المنذور والافسادی وعن کون خروجه علی تقدیر الواجب من الاصل اوالثلث و فصلنا الکلام بما لامزید علیه فراجع ص.

(الامر الثالث) لااشکال فی خروج المندوب عن الثلث اذا اوصی به مع العلم بکونه غیر واجب علی الموصی، و ذلک لمادل علی عدم نفوذ الوصیه بغیر الواجب فیماز ادعلی الثلث الاباجازه الوارث، و ما ورد فی اخراج الوصیه بالحج المتطوع به من الثلث بالخصوص (ففی صحیح معاویه بن عمار) عن الصادق علیه السلام عن رجل مات و اوصی ان یحج عنه، قال علیه السلام ان کان صروره فمن جمیع المال و ان کان تطوعا فمن ثلثه، و فی معناه غیره.

انما الکلام فی مایشک فی کون الموصی به الحج الواجب اوالمندوب ففی خروجه من الاصل او الثلث (وجهان) ظاهر صاحب الریاض (قده) هو الاول حیث یظهر منه ذلک فی توجیه کلام و الد الصدوق (و تفصیل ذلک) ان والد الصدوق ذهب الی جواز الوصیه بالمال کله، و استدل له بخبر عمار عن الصادق علیه السلام: الرجل احق بماله مادام فیه الروح اذااوصی

به کله فهو جائز (و بالرضوی) فان اوصی بماله کله فهوا علم بما فعله ویلزم الوصی انفاذ وصیته علی ما اوصی به (و اورد علیه فی‌الریاض) بالمناقشه فی دلاله الاخبار و بمعارضتها بغیرها و ذلک مثل خبر اخر لعمار عن الصادق علیه‌السلام : المیت احق بماله مادام فیه الروح یبین به، فان قال بعدی فلیس له الاالثلث، و غیرذلک مما هواصح سنداو اکثر عددا و اوضح دلاله ثم اراد فی‌الریاض توجیه عباره ابن‌بابویه والرضوی بما یوافق فتاوی العلماء بامکان ان یکون المراد انه یجب علی الوصی صرف الموصی به جمیعه فیما اوصی به من‌حیث وجوب العمل بالوصیه بنص الکتاب والسنه و انه یجوز تبدیلها اذا علم ان فیها جورا ولو بالوصیه بزیاده عن‌الثلث، و هو ای الجور فی‌الوصیه بمجرد الاحتمال غیرکاف فلعل الزیاده من‌الثلث وقعت الوصیه بها من دون حیف، کان و جبت علیه فی‌مالة باحد الاسباب الموجبه والموصی اعلم و هذا غیرجواز الوصیه بالزیاده شرعا فلا یمضی بها الاالثلث (انتهی) و هذا کماتری ظاهر فی انه (قده) یری خروج الوصیه من‌الاصل فیما یشک فی‌کون الموصی به واجبا اومند و باوانه انما یکون مورد الخروج من الثلث ما اذا علم عدم وجوبه علی الموصی .

و یمکن ان یقال فی تصحیح ما افاده فی‌الریاض بوجوه (منها) ما ذکره المصنف (قده) ویلوح الیه عباره الریاض و هو ان مقتضی عمومات الکتاب والنصوص وجوب العمل بالوصیه و خروجها من الاصل، خرج منها صوره العلم یکون الموصی به تبرعیا ویکون المرجع فیما شک فی وجوبه و ندبه هو تلک العمومات، و الیه ینظر ما فی‌الریاض من قوله : یجب علی الوصی صرف الموصی به جمیعه فیما اوصی به من حیث وجوب‌العمل‌بالوصیه‌بنص‌الکتاب‌والسنه (الخ) .

(ولا یخفی مافیه) اما اولا فلان العمومات قد خصصت بمادل علی عدم نفوذ الوصیه فیمازاد علی‌الثلث مع عدم اجازه الوارث فیما کان اوصی بما لیس‌واجبا علیه لاماعلم انه غیر واجب علیه حتی یتمسک‌فی‌مورد الشک بعموم نفوذ الوصیه (و اما ثانیا) فلان التمسک بالعام فی‌الشبهه المصداقیه للمخصص غیرسدیدبعدخروج‌العام بسبب‌التخصیص‌عن‌کونه تمام‌الموضوع فیحتاج فی‌اثبات الحکم الی احراز ما هو تمام‌الموضوع بکلا جزئیه، و مع الشک فی‌کون‌الموصی به واجبا علی‌الوصی لایمکن اثبات حکم الواجب بالعموم (و منها) ان الحکم الثابت لموضوع وجودی مثل‌وجوب القصر المترتب علی‌المسافه الشرعیه یستظهر من دلیله المثبت‌له‌بالدلاله العرفیه دخل احراز الموضوع فی‌موضوعیته ولایحکم به عندالشک فیه، ففی المقام یکون رد مازاد علی‌الثلث مع عدم اجازه الوارث مرتبا" علی کون‌الموصی به‌غیر واجب لولاالوصیه و کان‌الموصی متطوعا فی‌وصیته فمالم یحرز التطوع لایحکم علیه بحکم المخصص، و قد نقحنا الکلام فی‌تمامیه هذه القاعده و مایرد علیها فی مبحث الشک فی‌الکریه فی‌کتاب الطهاره .

(ومنها) التمسک باصاله الصحه عندالشک فی‌صحه الوصیه اذا اوصی بصرف جمیع ماله

فیما اوصی به وشک فی صحه الوصیه و عدمها من جهه الشک فی کون وصیته بالواجب اوبالمندوب (و لایخفی) انه لامجری لاصاله الصحه فی المقام ، فان مجری اصاله الصحه فی العقود انما هو فیما یرجع الی ناحیه السبب کالشک فی صحه الایجاب والقبول او وجود الشرط المفسد فی العقد لافیما یرجع الی ناحیه المسبب مثل کون المبیع ملکا طلقا اوخالیا عن حق متعلق به کحق الرهانه ، فان اصاله الصحه فی العقود لیس لها دلیل الاالاجماع علی لزوم حمل مایصدر من الغیر من العقـود علی الصحه ، والقدر المتیقن من معقد الاجماع هو ما کان الشک راجعا الی ناحیه السبب لاالمسبب و قدا فردنا فی تنقیح هذا الاصل رساله مفرده ، و من الواضح ان الشک فی صحه الوصیه هیهنا ینشا من الشک فی کون وصیته متعلقه بما یجب علیه او انه متبرع بها و هذا یرجع اعتباره فی ناحیه المسبب اعنی قابلیه الموصی به لتعلق الوصیه به .

(الامرالرابع) الحق عند نافی حجیه الخبر هو حجیه الخبر الموثوق بصدوره و لاشبهه فی عدم الاطمینان بصدور خبر عمار المذکور فی المتن و کذا الحدیث الرضوی الذی مرفی الامر المتقدم و ذلک لعدم عمل الاصحاب بهما و اعراضهم عنهما فلاحاجه الی حملهما علی محامل والتکلف فی تاویلهما ، و لکن حملوهاعلی وجوه (منها) ان یکون المراد بماله فی الخبرین هو ماله الذی امره بیده و یصح منه الوصیه به و هوالثلث (ولایخفی مافیه) من البعد و ارتکاب خلاف الظاهر (و منها) حمل الخبرین علی ما اذا کان التصرف فی جمیع امواله علی نحو التخییر و تکون وصیته به اعترافه بما فعل من البیع المحاباتی او الهبه و نحو هما بناء علی خروج المنجزات من الاصل (و فیه) ایضا من البعد مالایخفی مضافا الی ابتنابه علی القول بخروج المنجزاب من الاصل (و منها) ما فی المتن من حملهما علی ما اذا کان الظاهر من قول الموصی حجوا عنی هواراده حجه الاسلام (ولا یخفی) ان هذا مبنی علی دعوی انصراف مثل قوله حجوا عنی فی الحج الواجب ، و هی دعوی لاشاهد علیها ولایقاس المقام بالوصیه بالخمس والزکوه لعدم معهودیه الوصیه با خراج المستحب منهما مع عدم معهودیه الخمس المستحب و ان استحب اخراج الزکوه من مال التجاره والخیل مثلا (نعم) مع ظهورا للفظ فی اراده الحج الواجب یکون هوالمتبع و لعله یختلف ذلک باختلاف الازمان و الاماکن و الاشخاص .

(الامرالخامس) اذا علم الوارث اوالوصی باشتغال ذمه المیت بالحج و شکافی تفریغه ذمته فهل لهما استصحاب اشتغال ذمه المیت هوشک المیت فی فراغ ذمته اوشک الوصی اوالوارث ، و قداختلف کلام المصنف (قده) فی ذلک ففی المسئله الخامسه من مسائل ختام ذمته فهل لما استصحاب اشتغال ذمته فیکون الحکم خروج الحج من الاصل اولافیخرج من الثلث (وجهان) مبنیان علی ان المدار فی استصحاب اشتغال ذمه المیت هوشک المیت فی فراغ ذمته اوشک الوصی اوالوارث ، وقداختلاف کلام المصنف (قده) فی ذلک ففی المسئله الخامسه من مسائل ختام

الزکوه ذهب الی الاول و قال فیما اذا علم بان مورثه کان مکلفا باخراج الزکوه و شک فی انه اداها اولا ففی وجوب اخراجها من ترکته لاستصحاب بقاء تکلیفه او عدم وجوبه للشک فی ثبوت التکلیف بالنسبه الی الوارث و استصحاب تکلیف المیت لاینفع فی تکلیف الوارث (وجهان) اوجهما الثانی لان تکلیف الوارث بالاخراج فرع تکلیف المیت حتی یتعلق الحق بترکه و ثبوته فرع شک المیت و اجرائه الاستصحاب لاشک الوارث وحال المیت غیرمعلوم انه متیقن باحدالطرفین او شاک (انتهی ما افاده فی کتاب الزکوه).

و استدل له سیدمشایخنا (قده) فیماعلقه علی تلک المسئله بان استصحاب عدم اخراج المیت للزکوه یثبت اشتغال ذمه المیت بها الاعلی التعویل بالاصل المثبت لان الملازمه بین عدم الاخراج و بین بقاء الاشتغال عقلیه لاشرعیه (و کلا الوجهین غیروجهین) اماالوجه الاول فلان تکلیف الوارث بالاخراج و ان کان فرع تکلیف المیت به و هو متوقف علی احرازه لکن الاحراز وظیفه الوارث و هوای الاحراز من الوارث کما یتحقق بالوجدان کما اذا علم ببقاء اشتغال ذمه المیت ولو لم یکن حال المیت معلوما من حیث شکه فی اشتغال ذمته او علمه به او بعدمه کذلک یتحقق بالتعبد و یکون الوارث حینئذ وظیفته الاحراز باجراء الاستصحاب فیثبت به بقاء اشتغال ذمه المیت (و اما الوجه الثانی) فانه و ان کان هناک صحیحا من ناحیه تعلق الزکوه بالعین فمادامت العین باقیه یجب اداء زکوتها من غیران تشتغل الذمه بها فاذا ترک ادائها حتی تلفت تعلقت الزکوه بالذمه، فاستصحاب عدم اداء الزکوه الی حین تلف العین لایثبت تعلق الزکوه بذمه المیت الاعلی الاصل المثبت (الا ان هذا الوجه) لایجری هیهنا لان الحج متعلق بذمه المکلف فاذا شک الوارث اوالوصی فی ان الموصی هل اتی بالحج اولافیکون المشکوک هوبقاء ذمته مشغوله بالحج و یکون مصب الاستصحاب و مجراه نفس اشتغال ذمته لاملزوما عقلیا له.

ثم ان المصنف (قده) اجاب هیهنا عما جعله فی باب الزکوه فی المسئله المذکوره وجها لعدم جریان الاستصحاب بان شک الوصی اوالوارث کاف فی اجرائه من غیر احتیاج لاحراز شک الموصی فان الاثرالشرعی و هو تعلق الحج بعین المال مترتب علی بقاء اشتغال ذمه المیت الی زمان موته (فتحصل) مما ذکرنا صحه استصحاب الوصی اوالوارث ویترتب علیه خروج الحج من الاصل.

(الامرالسادس) لافرق فی صحه الاستصحاب بین ما اوصی المیت بالحج و بین مالم یوص به و علم الوارث بوجوب الحج علیه و شک فی اتیانه فان مقتضی اصاله بقاء اشتغال ذمته به وجوب اخراجه من ترکته اذا خلف من المال مایمکن قضائه عنه به من غیرفرق بین القول ببقائه علی حکم مال المیت اوالقول بانتقاله الی الوارث مع وجوب صرفه او صرف مثله او قیمته فی

اداء الواجب ، فلیس منشا عدم‌الفرق بین صوره الوصیه و عدمها ما افاده فی‌المتن من اقتضاء اصاله بقاء اشتغال ذمه‌المیت عدم انتقال مایقابله من‌الترکه الی‌الوارث ، بل مع انتقاله‌الیه ایضا کذلک اذا وجب علی‌الوارث الاخراج .

(الامرالسابع) یترتب علی ما ذکر فی‌الامر المتقدم الاشکال فی‌کثیر من‌الموارد مما یحصل فیها العلم باشتغال ذمه المیت بحج اوزکوه او خمس و نحوها مع شک‌الوارث فی فراغ ذمته منه (و فی صحه الرجوع) الی اصاله الصحه فی‌حال المسلم و انه لایترک الاتیان بما وجب علیه و عدمها (وجهان) من ان ظهور حاله فی انه یاتی بما یجب علیه کظهورحاله فی انه یاتی بالصحیح فکما انه عندالشک فی‌صحه فعله یبنی علی صحته للظهور المذکور کذلک عندالشک فی‌اتیانه بما یفرغ ذمته یکون الظاهر منه هوالاتیان ، و من انه لادلیل علی اعتبار هذا الاصل فی‌حال المسلم فانه امالاجل وجود الغلبه فی‌کل مسلم انه یاتی بجمیع ما یجب علیه اولاجل بناء العقلاء اولاجل سیره مسلمه محققه قائمه علی ذلک ، اما الغلبه فمضافا الی انها ممنوعه لکثره عدم المبالات فی کثیر من‌المسلمین لادلیل‌علی اعتبار الغلبه ، وامادعوی بناء العقلاء اوالسیره المسلمه فاثباتها علی مدعیها بحیث یترتب جمیع اثارالاتیان بالواجب من کل مسلم ، بل یختلف افراد المسلمین فی ذلک فیمکن قیام قرینه من حال مسلم علی‌انه یاتی بواجبه‌ولایسامح فی‌ذلک فاذا اقامت‌قرینه من حاله علی عدم لمسامحه فلایفرق فی ذلک بین‌الواجبات الموقته و غیرها و ما یجب‌الاتیان به فورا وغیره ، فاذا لم یحصل الاطمینان فالظاهر انه یجب‌علی‌الورثه اخراجها ، والله العالم .

مسئله (۲) یکفی المیقاتیه سواء کان الحج الموصی به واجبا اومندو باویخرج الاول من الاصل و الثانی من‌الثلث الااذا اوصی بالبلدیه فالزائد عن‌اجره المیقاتیه فی‌الاول من‌الثلث کما ان تمام الاجره فی‌الثانی منه .

قد تقدم فی‌المسئله ۸۷ من فصل الاستطاعه تفصیل الکلام فی ان الواجب هوالحج المیقاتی اوالبلدی و تعرض المصنف (قده) هناک لصوره الوصیه بالحج و قال بعدم الفرق‌بین صوره الوصیه و عدمها فی‌کفایه الحج المیقاتی و استثنی هناک صوره قیام القرینه علی‌اراده البلدی کما لوعین مقدار امن‌المال یناسب ذلک ، و فرض المسئله هیهنا هوصوره ابهام‌الوصیه فلایجب الاالمیقاتی ، ثم ان کان الموصی به هوالحج الواجب علیه ففی صوره ابهام الوصیه یخرج المیقاتی من‌اصل الترکه و فی‌المندوب یخرج من‌الثلث و فی‌صوره التصریح بالبلدی او قیام‌قرینه علی ارادته یخرج الحج الواجب بمقدار المیقاتی من‌الاصل والزائدمنه من‌الثلث و فی‌المندوب یخرج الکل من‌الثلث ، و ذلک ظاهر .

مسئله (۳) اذا لم یعین الاجره فاللازم الاقتصار علی اجره المثل للانصراف الیها و

لکن اذا کان هناک من یرضی بالاقل منها وجب استیجاره اذالانصراف الی اجره المثل انما هو لنفی الازید فقط ، وهل یجب الفحص عنه لواحتمل وجوده الاحوط ذلک توفیرا علی الورثه خصوصا مع الظن بوجوده و ان کان فی وجوبه اشکال خصوصا مع الظن بالعدم ولو وجد من یریدان یتبرع فالظاهر جواز الاکتفاء بمعنی عدم وجوب المبادره الی الاستیجار بل هو المتعین توفیرا علی الورثه فان اتی به صحیحا کفی والاوجب الاستیجار ، ولو لم یوجد من یرضی باجره المثل فالظاهر وجوب دفع الازید اذا کان الحج واجبا بل و ان کان مندوبا و باایضا مع وفاء الثلث ولا یجب الصبر الی العام القابل ولو مع العلم بوجود من یرضی باجره المثل او اقل بل لایجوز لوجوب المبادره الی تفریغ ذمه المیت فی الواجب والعمل بالوصیه فی المندوب و ان عین الموصی مقدارالاجره تعین وخرج من الاصل فی الواجب ان لم یزد عن اجره المثل و الافالزیاده من الثلث کما ان المندوب کله من الثلث .

فی هذه المسئله امور (الاول) اذا اوصی ان یحج عنه ولم یعین الاجره انصرفت الی اجره المثل فان کان الحج واجبا ولم یوص ان یخرج من الثلث و کان الحکم هوالخروج من الاصل فالزیاده عن اجره المثل تضربالوارث فاختیار الزیاده بیدالورثه فاذا لم یکن فیهم قاصر و رضوابهالم یکن مانع منها ، و اما اذا کان الحج الموصی به مندوبا او واجبا و اوصی باخراجه من الثلث فالزیاده عن اجره المثل و ان لم تکن اضرارا بالورثه و لکن لما کان المنصرف الیه هوالمتعارف فالوصی بمنزله الوکیل لابدان یتصرف فی مال الموصی بما فیه غبطه و صلاح له علی طبق ماجرت به العاده فلیس له ان یزید عن المتعارف (نعم) اذا کان النائب فیه مزیه من جهه زیاده الاطمینان به و کانت اجره مثله ازید من اجره المثل لغیره فلاجل رعایه الغبطه والصلاح للمیت لم یبعد جواز اختیاره للوصی اذا کان فی الثلث سعه ولم یزاحم غیرالحج مما اوصی به المیت (نعم) قدیز احم حق الورثه اذا لم یوص بغیر الحج فی ثلثه فان الزائد من نفقه الحج من الثلث یکون للوارث .

(الامرالثانی) اذا کان هناک من یرضی با قل من اجره المثل وجب الاقتصار علیه ولا یجوز دفع اجره المثل اذا لم یرض بها بعض الورثه فیما یخرج الحج من اصل الترکه و کذا فی ما کان الاخراج من الثلث فمقتضی ما ذکرناه فی الامرالاول هومراعاه الغبطه للموصی ، والانصراف الی اجره المثل انما هو لنفی الازید لالنفی الاقل اذا امکن و قد تعرض المصنف (قده) لهذا لدفع الاعتراض الذی اورده فی المستند علی صاحب المدارک ، حیث قال فی المدارک ان الواجب العمل بالوصیه مع الاحتیاط للوارث فیکون ماجرت به العاده کالمنطوق به ولو وجد من یاخذ الاقل من اجره المثل اتفاقا وجب الاقتصار علیه احتیاطا للوارث (فاورد علیه) فی المستند بقوله و ما فی کلام بعضهم من الاستدلال للاول بان اجره المثل کالمنطوق به والحکم بوجوب

الاقتصار علی الاقل لو وجد من یاخذه لایخلو عن تدافع (فاجاب عنه فی المتن) بان المراد من الانصراف الی اجره المثل هو الانصراف عن الاکثر فقط لا عنه و عن الاقل.

(الامر الثالث) هل یجب الفحص عمن یرضی بالاقل من اجره المثل اذا احتمل وجوده اولا، ظاهر ما نقلناه من المدارک عدمه حیث قال ولو وجد من یا خذ الاقل من اجره المثل اتفاقا وجب الاقتصار علیه، و هو الاظهر فان المتعارف عدم الفحص عن اقل من اجره المثل بمجرد احتمال من یاخذه نعم مع الظن بوجوده و عدم مرجوحیه فیه لایبعد الفحص بمقدار المتعارف و انما قیدنا الحکم بعدم مرجوحیه فی من یاخذ الاقل لانه قد یکون اخذه الاقل من اجل عدم الاطمینان به او عدم مبالاته باداء المناسک کما ینبغی کما قد یتفق فی بعض الناس و من هذه الجهه قد یکون الفحص عمن یا خذ الاقل مرجوحا فالاولی هو الرجوع الی ما هو المتعارف ممن یاخذ اجره المثل، و کذا یجب مراعاه شرف المیت و شانه بحیث لایکون استنابه من یاخذ الاقل موجبا لذل المیت فان حرمه المسلم میتا کحرمته حیا، وسیاتی فی المسئله الاتیه التعرض لذک.

(الامر الرابع) اذا وجد من یتبرع بالحج عن الموصی جاز الاکتفاء به لابمعنی سقوط وجوب العمل بالوصیه بل بمعنی عدم وجوب المبادره الی الاستیجار مالم ینته الی التهاون فی انفاذ الوصیه، و حینئذ فاذا تبرع المتبرع فی اول عام و اتی بالحج سقط وجوب العمل بالوصیه لسقوط موضوعه، و هذا معنی جواز الاکتفاء بعمل المتبرع فیما اذا اتی بالحج صحیحا کما انه یجب الاستیجار اذا اتی به فاسدا، هذا اذا کان الحج الموصی به واجبا علیه، و اما لو اوصی بالحج المندوب فهل یوجب تبرع المتبرع سقوط الاستیجار اولا، (الحق) انه لابد من التفصیل فی ذلک بین ما اذا کان نیه المتبرع هو التبرع عن المیت من غیر قصد التوفیر علی الورثه و بین ما کان نیته التبرع عن الورثه لیرجع الیهم المال (ففی الصوره الاولی)، لایسقط الاستیجار لجواز نیابه اکثر من واحد فی الحج المندوب ولا منافاه بین تبرع احد بالحج عن المیت و بین العمل بالوصیه فان التبرع لایوجب سقوط موضوع العمل بالوصیه فی المندوب کما کان یوجب ذلک فی الحج الواجب (و فی الصوره الثانیه) یکون الاقوی هو سقوط العمل بالوصیه لکون التبرع قد حصل من المتبرع لاجلهم ففی الحقیقه یکون المتبرع نائبا عن الورثه فی العمل بالوصیه و یکون نتیجه ذلک رجوع مقدار نفقه الحج من الثلث الی الورثه، والله العالم.

(الامر الخامس) لولم یوجد من یرضی باجره المثل فان کان الحج الموصی بواجبا وجب دفع الازید من اصل الترکه بل هو واجب مع عدم الوصیه ایضا کما سلف، و ان کان مندوبا فکذلک مع وفاء الثلث به ولایجب بل لایجوز الصبر الی العام القابل اذا احتمل ان یوجد من یکتفی باجره المثل، و ذلک لوجوب المبادره الی تفریغ ذمه المیت فی الواجب و وجوب المبادره فی العمل بمقتضی الوصیه فی المندوب، ولکن وجوب المبادره فی العمل بالوصیه فی الحج المندوب

اذا کانت الوصیه مطلقه غیرمقیده بسنه مخصوصه و لامحله محتاج الی التامل خصوصا مع العلم بوجود من یرضی باجره المثل فی المستقبل، فرعایه حق المیت قدتقتضی وجوب المبادره الی العمل بوصیته و قدیعارض ذلک حق الورثه کما اذا لم یوص فی ثلثه الابالحج المندوب فاذا بقی من الثلث شی یسرد الی الورثه و حینئذ فلواخرالعمل بالوصیه کان فی ذلک توفیرا" علیهم.

(الامرالسادس) اذاعین الموصی مقدار الاجره فان لم یکن زائد اعن اجره المثل یتعین کما اذا لم یعین اصلا و یخرج من الاصل فی الحج الواجب و من الثلث فی المندوب، و ان کان زائدا عن اجره المثل فالزیاده عنها فی الحج الواجب یخرج من الثلث کما ان الجمیع یخرج منه فی الحج المندوب.

مسئله (۴) هل الواجب فی تعیین اجره المثل الاقتصارعلی اقل الناس اجره اویلاحظ من یناسب شان المیت فی شرفه وضعته لایبعدالثانی والاحوط الاظهر الاول و مثل هذاالکلام ایضا یجری فی الکفن الخارج من الاصل.

فی تعیین اجره المثل احتمالات (منها) ان یکون المراد منها اجره مثل هذا الشخص الاجیر و مقدار مصارف حجه و یختلف ذلک باختلاف من ینوب للحج عن المیت، ولااشکال فی عدم اراده هذا الاحتمال ایضا لیس بمراد قطعا (ومنها) ان یکون المراد منها ماهوالمتعارف فی عدم اراده هذا الاحتمال (ومنها) ان یکون المراد بها ما هوالمتعارف بحسب شان الورثه و اسرتهم شرفاوضعهوهذا الوجهفی ایضالیس بمرادقطعا (ومنها) ان یکون المراد منها ما هو المتعارف مع التخییر فی مراتبه بین الاقل والاکثر (و منها) ملاحظه شان المیت فی شرفهوضعتهواستیجار من یناسب شانه و شان امثاله (والاقوی) هوالاحتمال الثالث ای الاستیجار بما هو متعارف، و مع الاختلاف یکتفی بالاقل اجره الا اذا کان فی ذلک هتکالحرمه المیت بحیث یحصل القطع بعدم ارادته من الوصیه بالحج، وقد ذکرنافی المسئله العشرین من مسائل الکفن ان الکفن و نحوه مما یخرج من اصل الترکه اذا کان الاقتصار علی الاقل هتکاللمیت فیمکن ان یقال بوجوب الزائد علی کبار الورثه من حقهم ولکن الکلام هناک فی صوره عدم الوصیه، و فی المقام فی صوره الوصیه و اخراجها من الثلث ینبغی عدم التشکیک فی لزوم مراعاه شرف المیت بمعنی ان لایکون الاقل موجبا لهتک المیت فان الثلث حق له وحرمه المسلم میتا کحرمته حیا کماورد فی الخبر.

مسئله (۵) لو اوصی بالحج وعین المره او التکرار بعدد معین تعین، و ان لم یعین کفی حج واحد الا ان یعلم انه اراد التکرار وعلیه یحمل ما فی الاخبار من انه یحج عنه مادام لمال کما فی خبرین اومابقی من ثلثه شی کما فی ثالث بعد حمل الاولین علی الاخیر من ارادهالثلث

من لفظ المال فما عن الشیخ و جماعه من وجوب التکرار مادام الثلث باقیا ضعیف مع انه‌یمکن ان یکون المراد من‌الاخیرانه یجب‌الحج مادام یمکن الاتیان به ببقاء شی من‌الثلث بعدالعمل بوصایا اخر وعلی فرض ظهورها فی‌اراده التکرار ولو مع‌عدم العلم بارادته لابد من طرحها لاعراض المشهور عنها فلاینبغی الاشکال فی‌کفایه حج واحد مع‌عدم العلم باراده التکرار نعم اذا اوصی باخراج الثلث ولم یذکر الاالحج یمکن ان یقال بوجوب صرف تمامه فی‌الحج کمالو لم یذکر الاالمظالم اوالا الزکوه اوالاالخمس ولو اوصی ان یحج عنه مکررا کفی مرتان لصدق التکرار معه.

فی‌هذه‌المسئله امور (الاول) الحکم فی‌صوره تعیین‌المره اوالتکرار واضح، و امافی‌صوره عدم التعیین فان لم یف‌المال‌الالمره‌واحده فالامرایضا واضح، و ان و فی‌المال الذی عینه للحج لاکثر من مره فالمشهور الاکتفاء بالمره الااذا علم انه ارادالتکرار خلافالما عن الشیخ و جماعه من وجوب التکرار مادام الثلث باقیا مستد لین بالاخبار التی اشار الیهافی المتن کخبر محمدبن‌الحسن‌الاشعری‌المروی‌فی التهذیب قال قلت لابی الحسن علیه‌السلام جعلت فداک انی سئلت اصحابنا عما ارید ان اسئلک عنه فلم اجد عندهم جوابا و قداضطررت الی مسئلتک و ان‌سعدبن‌سعداوصی الی فاوصی فی‌وصیته حجواعنی، مبهما ولم یفسر فکیف اصنع، قال علیه السلام یاتی جوابی فی‌کتابک فکتب لی یحج عنه مادام له مال‌یحمله (وخبرمحمدبن الحسین) المروی فی‌التهذیب ایضا قال قلب لابی جعفر جعلت‌فداک‌قداضطررت‌الی‌مسئلتک، فقال هات، فقلت‌سعدبن‌سعداوصی حجواعنی، مبهما ولم یسم شیئا ولاندری کیف ذلک، قال علیه‌السلام یحج عنه‌مادام له مال (و خبر محمدبن‌الحسین‌بن‌خالد) قال سئلت اباجعفرعلیه السلام عن‌رجل اوصی ان یحج عنه مبهما، فقال یحج عنه‌مابقی‌من‌ثلثه‌شیی (اقول) هکذا نقلنا هذه الاحادیث من‌الجواهر ولکن فی‌النسخه التی عندنا من‌الوسائل‌روی‌الخبرین‌الاولین عن‌ابی‌جعفرعلیه‌السلام والظاهر بقرینه‌الراوی کونه اباجعفرالجواد علیه‌السلام، و فی‌الوسائل ذکرالراوی فی‌کلیهما محمدبن‌الحسن والظاهر انه‌الاشعری و ان السوال واحد و کذا السائل والمسئول عنه.

(و کیف‌کان) فالا قوی ما علیه المشهور من کفایه المره و ذلک لحمل هذه‌الاخبار علی ما اذا علم من‌الموصی اراده التکرار اوان الامام‌علیه‌السلام قدکان عرف ان‌سعدبن‌سعدهکذا کانت وصیته وکان قد اعطی الوصی مالا و اوصی بالحج من ذلک المال و لم یذکر غیرالحج و کان المال ازید من‌نفقه مره واحده من‌الحج فامره علیه‌السلام بالحج مکررا مادام المال‌باقیا ثم ان قوله علیه‌السلام مادام له مال مجمل لاحتمال ان یکون‌المراد من‌المال ما اعطاه‌الموصی للوصی لیحج به و هوثلث ماله اوانقص منه و بهذا یرتفع مایترآی من التنافی بین‌الخبرین و

بین الخبر الثالث ، و ما ذکرناه خیر من حمل الخبرین علی اراده التکرار اذ المفروض فرض السائل ابهام الوصیه فکیف یقال انهما محمولان علی صوره اراده التکرار فلابد من القول بان الامام علیه السلام هکذا عرف من وصیه سعد بن سعد الذی هو من اجلاء الاشعریین من اصحابهم علیهم السلام فعرف علیه السلام من وصیته انه اوصی بان یحج عنه حتی لایبقی من المال شی (و ابعد من الحمل علی اراده التکرار) ما عن کشف اللثام من ان المراد الحج عن الموصی مره واحده من باقی الثلث بعد صرفه فی امور اخر غیر الحج اذلم یفرض فی السوال انه اوصی بامور اخر غیر الحج وانه اوصی بصرف المال اولا فی تلک الامور و صرف مابقی منه فی الحج (الامر الثانی) اذا اوصی باخراج ثلثه ولم یذکر له مصرفا الا الحج بان قال حجوا عنی ، قال فی الجواهر قد یدعی ظهوره فی اراده الوصیه بالثلث و صرفه بتمامه فی الحج وان لم یوص بالثلث بغیر اللفظ المزبور (انتهی) و قد اخذ منه المصنف (قده) و قال اذا اوصی باخراج الثلث ولم یذکر له مصرفا سوی الحج یمکن ان یقال بصرفه بتمامه فی الحج مکررا الی ان یتم کما لولم یذکر لثلثه مصرفا الا المظالم اوالزکوه اوالخمس فیصرف ثلثه ، بتمامه فیه ، و ذلک لظهور الوصیه باخراج الثلث مع عدم ذکر مصرف له الا ما ذکر فی ان مراد الموصی صرف جمیع ثلثه فیه (الامر الثالث) لو اوصی ان یحج منه مکررا و لم یعین عدده یکفی مرتان لصدق التکرار معه ، و هذا ظاهر .

مسئله (۶) لو اوصی بصرف مقدار معین فی الحج سنین معینه وعین لکل سنه مقدارا معینا واتفق عدم کفایه ذلک المقدار لکل سنه صرف نصیب سنتین فی سنه اوثلاث سنین مثلا ، و هکذا ، لالقاعده المیسور لعدم جریانها فی غیر مجعولات الشارع ، بل لان الظاهر من حال الموصی اراده صرف ذلک المقدار فی الحج وکون تعیین مقدار کل سنه بتخیل کفایته ویدل علیه ایضا خبر علی بن محمد الحضینی و خبر ابرهیم بن مهرزیار ففی الاول تجعل حجتین فی حجه وفی الثانی تجعل ثلاث حجج فی حجتین وکلاهما من باب المثال کما لایخفی هذا ولو فضل من السنین فضله لاتفی بحجه فهل ترجع میراثا اوفی وجوه البر اوتزداد علی اجره بعض السنین (وجوه) ولو کان الموصی بها الحج من البلد و دارالامر بین جعل اجره سنتین مثلا لسنه و بین الاستیجار بذلک المقدار من المیقات لکل سنه ففی تعین الاول اوالثانی و جهان ولایبعد التخییر بل اولویه الثانی الان مقتضی اطلاق الخبرین الاول ، هذا کله اذا لم یعلم من الموصی اراده الحج بذلک المقدار علی وجه التقیید والافتبطل الوصیه اذا لم یرج امکان ذلک بالتاخیر اوکانت الوصیه مقیده بسنه معینه .

فی هذه المسئله امور (الاول) المعروف بینهم انه اذا اوصی ان یحج عنه فی کل سنه و عین لکل سنه قدرا معینا اما مفصلا کعشرین او مجملا کاجاره دارا و دکان مثلا فقصر ماعینه لکل سنه عن اجره الحج جمع نصیب سنتین و استوجر لسنه ولو قصر نصیب سنتین عن ذلک

ایضا اضیف الیه من نصیب السنه الثالثه، و هکذا (وفی المدارک) ان هذا الحکم مقطوع به فی کلام الاصحاب (و فی‌الجواهر) بلاخلاف اجده فیه (ویستدل لذلک) مضافا الی الاجماع بخبر ابراهیم بن‌مهزیار قال کتبت الی ابی‌محمد (یعنی‌العسکری) علیه‌السلام ان مولاک‌علی‌بن‌مهزیار اوصی ان‌یحج‌عنه من ضیعه صیر ربعها لک فی کل سنه حجه بعشرین دنیا را وانه منذ انقطع طریق البصره تضاعف المؤن علی‌الناس فلیس یکتفون بعشرین دنیا را و کذلک اوصی عده من مواليک فی حجهم، فکتب علیه‌السلام تجعل ثلاث حجج حجتین انشاءالله تعالی (وخبر اخرلابراهیم بن‌مهزیار) قال کتب علی‌بن‌محمدالحضینی الی‌العسکری علیه السلام ان ابن‌عمی اوصی ان‌یحج عنه بخمسه عشر دینا را فی کل سنه فلیس یکفی، فماتامرنی فی ذلک فکتب تجعل حجتین حجه ان الله تعالی عالم بذلک.

و اورد فی‌المدارک علی الاستدلال بالخبرین بضعف السند، و لعل نظره فی‌ذلک الی ما فی سندهما فی‌الکافی حیث انه رواهما عن محمدبن‌یحیی عمن حدثه عن‌ابراهیم بن‌مهزیار فالخبر بهذا السند کالمرسل ولکن رواهما الصدوق والشیخ عن‌محمدبن‌علی‌بن محبوب‌عن‌ابراهیم و طریقهما الی ابن‌محبوب‌صحیح یدخل الخبر بهذا فی‌الصحاح، مع ان ضعف السند لایمنع عن‌الحجیه اذا عمل الاصحاب بالحدیث، وقد اعترف صاحب المدارک بکون الحکم مقطوعا به عند الاصحاب ولیس لهم مستند الا الخبران.

قال المجلسی (قده) فی‌مرآت العقول فی‌شرح الحدیثین ان الظاهر من‌الخبرین ان‌اجره الحج و نفقته فی‌ذلک الزمان کان ثلاثین دینارا فامرالامام علیه‌السلام فی‌مکاتبه الحضینی بجعل حجتین‌حجه‌حیث کان‌المال‌المعین فی‌الوصیه فی کل سنه خمسه عشر و فی‌مکاتبه‌ابراهیم امر بجعل ثلاث حجج حجتین حیث کان‌المال الموصی به عشرین دینارا فنصیب کل سنه مع نصف نصیب السنه الاخری یبلغ ثلاثین (انتهی) و بهذایعلم ان جواب الامام علیه السلام و تعیین کیفیه تقسیم المال کان من باب‌المثال و الغرض هوالعمل باوصیه بالقدرالممکن.

و استدل للحکم المذکور فی‌الریاض بقاعده المیسور (واورد علیه فی‌المتن) بعدم‌جریان القاعده فی‌غیرمجعولات الشارع و لم یبین وجهه (و وجهه فی‌المستمسک) بان مفادالقاعده هوکون الطلب بنحوتعدد المطلوب و ذلک انمایصح بالنسبه الی‌الطلب الشرعی الذی یمکن فیه الکشف عن ذلک الذی هوخلاف التقیید اماالطلب الصادر من‌غیرالشارع فلایمکن فیه الکشف‌المذکورو وجوب‌العمل بالوصیه‌وان‌کان‌شرعیا لکنه‌یتوقف علی‌صدق‌الوصیه علی‌البعض فاذا فرض انتقائه لانتفاء القید انتفی صدق المیسور ضروره انه لایصدق مع انتفاء الوصیه (انتهی).

(اقول) المفهوم من هذا البیان انه اذا ثبت ان اخذالقید فی‌الکلام کان علی نحو

تعدد المطلوب فلامانع من‌التمسک بقاعده المیسور، و نقول ان المعلوم من مورد الروایتین ان‌الوصیه کانت علی‌نحو تعدد المطلوب و ان‌الموصی انما عین المقدار لکل سنه لاعتقاده کون نفقه الحج ذلک لا ارتباطیه الحج فی کل سنه مع الاخر بحیث اذا لم یمکن الحج فی سنه لایکون الحج فی‌بقیه السنین مقصودا للموصی، فثبوت تعدد المطلوب فی‌غیر المجعولات الشرعیه لیس مما لاطریق الیه اصلا، فلیس هناک کلام فی انه ان فهم الوصی من‌الوصیه وحده المطلوب تسقط الوصیه ولکن المفهوم غالبا" من‌امثال هذه الوصیه تعدد المطلوب فمرجع التمسک بقاعده المیسور هنا و بالخبرین الی‌شیی واحد، و تکون نتیجه ذلک کله صحه الحکم المذکور (الامرالثانی) لو فضل من‌السنین فضله لاتفی بحجه فیما اذا کانت السنین محصوره کعشر سنین فهل ترجع میراثا اویصرف فی‌وجوه البر اوتزاد علی اجره بعض السنین (وجوه) المحکی عن‌کشف اللثام التردید بین‌الاولین وهما رجوعها میراثا اوصرفه فی‌وجوه البر، و زاد فی‌الجواهر الوجه‌الاخر وقال قدیقال بوجوب دفعها اجره فی‌بعض السنین و ان زادت عن اجره المثل فلافضله حینئذ (انتهی) و الاقوی هو التفصیل بین ما فهم من‌الوصیه تعدد المطلوب او وحدته فمع احراز تعدد المطلوب یصرف فی‌وجوه البر، و مع وحدته اوعدم احراز شی من‌التعدد والوحده یرجع میراثا للقطع بعدم الوصیه مع احراز وحده المطلوب والشک فی‌تحقق الوصیه بالنسبه الی‌مازاد عن نفقه السنین فی‌صوره الشک، و یکفی فی‌رجوعه میراثا الشک فی‌کیفیه الوصیه.

(الامرالثالث) لو اوصی بالحج من‌البلد و دارالامر بین جعل اجره سنتین مثلا لسنه و بین الاستیجار بذلک المقدار من‌المیقات فی‌کل سنه فالا مریدور بین‌الحج فی‌کل سنه و بین‌السیر من‌البلد والحج فی‌بعض السنین، والاول اعنی الحج فی‌کل سنه هوالمتعین لکونه اهم و اکثرثوابا و ادوم، لکن مقتضی اطلاق الخبرین المتقدمین هوالثانی ای جعل اجره سنتین مثلا لسنه والحج من‌البلد، و فی‌کشف اللثام اختار الاستنابه فی‌کل سنه من‌المیقات و حمل خبر ابن مهزیارعلی‌عدم امکان الاستیجار من‌الیمقات (وقال فی‌الجواهر) ولا داعی الی‌هذا الاجتهاد فی‌مقابله النص المعمول به بین‌الاصحاب مع انه تبدیل للوصیه ایضا حیث انها وقعت علی‌الحج من غیرالمیقات، والمحافظه علی کونه فی‌کل سنه و ان خالف فی‌انها من‌البلد لیس با ولی من المحافظه علی‌الاخیر (و هوالحج من‌البلد و ان خالف کونه فی‌کل سنه) بل هو اولی بعد ظهور النص والفتوی فی‌ذلک (انتهی کلام الجواهر).

(اقول) مع صرف‌النظر عن خبر ابراهیم ومکاتبه الحضینی یکون الاولی صرف المقدار‌المعین فی‌الحج من‌المیقات فی‌کل سنه لاالتخییر بینهما ولاالتردید فی اولویه الحج فی‌کل سنه من‌المیقات، لکن‌ظهور خبر ابراهیم و اطلاق مکاتبه الحضینی و قیام العمل‌بهما صارموجبا لتعین الحج بالمقدار المعین فی‌سنتین اوازید مره‌واحده، ولاغروفی ذلک بعد تطابق النص

والفتوی علیه ، والله العالم .

(الامرالرابع) مقتضی ما تقدم فی‌الامرالمتقدم هوصرف نصیب سنتین فی‌سنه اوثلاث سنین فی سنتین و هکـذا ، فیما اذا علـم من‌الوصیه تعددالمطلوب واما اذالم یعلم منه ذلک سواء علم منه اراده الحج بذلک المقدار فی‌کل سنه علی‌وجه التقیید اولم یعلم ذلک ایصا الا انه‌مع‌العلم بارادته ذلک لانتفاء الوصیه فی‌العمل به قطعا ومع عدم العلم به لانتفائها ظاهرا و لزوم الاقتصار علی‌المتیقن و هوصوره العلم باراده تعددالمطلوب ، لکن المصنف (قده) قال هذا اذالم یعلم من‌الموصی اراده الحج بذلک‌المقدار علی‌وجه‌التقیید والافتبطل‌الوصیه (الخ) وظاهره الحاق صوره‌الشک بصوره العلم بتعددالمطلوب ولعله من‌اجل‌التمسک باطلاق الخبرین وقداشرنافی‌الامرالمتقدم ان‌الظاهر منهما صوره تعدد المطلوب ،والله العالم باحکامه .

مسئله (۷) اذا اوصی بالحج وعین‌الاجره فی‌مقدار فان کان الحج واجبا ولم‌یزد المقدار عن‌اجره‌المثل اوزاد وخرجت الزیاده من‌الثلث تعین ، وان‌زاد ولم تخرج الزیاده من‌الثلث بطلت‌الوصیه ویرجع الی‌اجره المثل ، وان کان الحج مندوبافکذلک تعین ایضامع وفاء الثلث بذلک المقدار والافبقدر وفاء الثلث مع‌عدم کون‌التعیین علی‌وجه التقیید وان‌لم یف‌الثلث بالحج اوکان التعیین علی‌وجه التقیید بطلت الوصیه وسقط وجوب الحج .

اذا اوصی بالحج و عین‌الاجره فی‌مقدار فلایخلواما ان‌یکون الحج الموصی به واجبا اویکون مندوبا فان کان واجبا ولم یزد المقدار عن‌اجره المثل تعین فیکون کمالم یوص بالحج اولم یعین المقدار حیث انه مع عدم الوصیه راسا اوالوصیه مع عدم‌التعیین یجب‌الاخراج بقدر اجره‌المثل من‌الاصل کماتقدم ، وان زادالمقدار المعین عن‌اجره المثل و وفی‌الثلث باخراج الزیاده منه ولم یکن فی‌الاخذ منه مزاحم من مصارف اخرللثلث اخذت الزیاده من‌الثلث فان تعیین‌المقدار اذا زاد عن‌اجره المثل وصیه لابد من‌العمل بها و لیس لها مخرج الاالثلث وهذا مراد المصنف (قده) من قوله (و خرجت الزیاده من‌الثلث) و ان لم یف‌الثلث باخراج‌الزیاده منه اوکان هناک مصارف اخری للثلث اهم من اخذ هذه الزیاده منه فیکون تعیین الزیاده ساقطا من‌الوصیه و هوالمراد من‌قوله فی‌المتن (بطلت الوصیه) ای بطلت الوصیه بتعین‌المقدار و کان الحکم کمالم یوص اصلا فی‌خروج الحج باجره‌المثل من‌الاصل هذا اذا کان الحج واجبا علی‌الموصی ، واماالوکان الحج الموصی به‌مندو بافمع وفاء الثلث بالمقدار المعین یوخذ‌المقدار جمیعا من‌الثلث و مع عدم وفائه الابمقدار اجره المثل اواقل منه او اکثر اخذ من الثلث اذا کان المفهوم من‌الوصیه بتعیین المقدار انه‌علی نحوتعدد المطلوب کماهوالغالب و هو المتفاهم مع الاطلاق ، و ان کان المفهوم من الوصیه هوالتقیید بذلک المقدار المعین وانه اذالم یمکن الحج بذلک‌المقدار فلاوصیه له بالحج اصلاسقطت الوصیه و یکون الحال کما اذا لم یف الثلث

بالحج راسا فی سقوط الوصیه .

مسئله (۸) اذا اوصی بالحج وعین اجیرا معینا تعین استیجاره باجره المثل وان لم‌یقبل الابالازید فان خرجت الزیاده من‌الثلث تعین ایضا والا بطلت الوصیه واستوجر غیره باجره المثل فی‌الواجب مطلقا وکذافی المندوب اذا وفی‌به‌الثلث ولم‌یکن علی‌وجه‌التقییدوکذا اذالم یقبل اصلا .

اذا اوصی بالحج و عین اجیرا معینا فالکلام یقع‌تاره فی‌وظیفه الوصی واخری فی‌وظیفه من‌عینه اجیراله (اماالاول) فاماان یکون الحج الموصی به واجبا اویکون مندوبا اما فی‌الحج الواجب فاما ان لایعین مقدارا لحجه اویعین ، فمع عدم التعیین یتعین استیجاره باجره‌المثل فان قبل الموصی له بها فهو ، وان‌لم یقبل‌الا بالازید فان وفی‌الثلث بالزیاده ولم‌یکن مزاحم فی‌اخراجهامنه تعین استیجار من عینه الوصی ، ومع عدم وفاء الثلث بذلک او وجود مصارف اخری اهم فی‌الثلث استوجر غیره باجره‌المثل لکون الحج واجبا لایمکن ترکه فیخرج ذلک من اصل الترکه ویکون الحکم کمالولم یوص راسا ولافرق فی‌ذلک بین کون تعیین الاجیرالمعین علی‌نحو تعدد المطلوب اوعلی نحوالتقیید (واما مع تعیین المقدار) فیکون حکمه حکم ماتقدم فی‌المسئله‌السابقه ، هذا فی‌الحج الواجب (وامافی‌الحج المندوب) فمع قبول الموصی له‌باجره المثل فیمالم یعین الاجره اوقبوله ماعینه فی‌صوره تعیینها و وفاءالثلث بالاجره فهو ، ومع عدم قبوله الابالازید من‌اجره المثلو وفاء الثلث بالزیاده یجب‌اخراج الزیاده ایضا من‌الثلث مع‌وفائه به فی‌صوره عدم‌تعیین الموصی للاجره ، ویکون حکمه‌حکم ماتقدم فی‌المسئله المتقدمه فی‌صوره تعیینها و یجب‌استیجار غیره باجره‌المثل ان وفی‌الثلث به ولم یکن علی وجه‌التقیید کما انه یجب استیجاره بها ان لم یقبل ما عینه الموصی للاتیان بالحج اصلا ، هذا تمام‌الکلام فی‌المقام الاول اعنی وظیفه الوصی .

(اماالمقام‌الثانی) اعنی وظیفه من‌عینه للحج عنه فهل یجب علیه قبول الوصیه اولا (والحق) هوالوجوب فیما اذالم یطلع علیه الابعد موت‌الموصی ، وجواز رده اذا اطلع علیه قبل‌موته ، و قدذکرنا وجهه فی‌المسئله السابعه من فصل مراتب الاولیاء من احکام الاموات من کتاب‌الطهاره .

مسئله (۹) اذاعین للحج اجره لایرغب فیها احد وکان الحج مستحبا بطلت الوصیه اذا لم‌یرج وجود راغب فیها وحینئذ فهل ترجع میراثا اوتصرف فی‌وجوه البراویفصل بین ما اذاکان کذلک من‌الاول فترجع میراثا اوکان الراغب موجود اثم طرء العذر (وجوه) والاقوی هوالصرف فی‌وجوه البر ، لالقاعده المیسور بدعوی ان الفصل اذا تعذر یبقی‌الجنس لانها قاعده شرعیه وانما تجری فی‌الاحکام الشرعیه المجعوله للشارع ولامسرح لها فی‌مجعولات

الناس کمااشرنا الیه سابقا مع ان الجنس لایعد میسورا للنوع فمحلها المرکبات الخارجیه اذا تعذر بعض اجزائها ولوکانت ارتباطیه، بل لان الظاهر من حال الموصی فی امثال المقام اراده عمل ینفعه وانما عین عملا خاصا لکونه انفع فی نظره من غیره فیکون تعیینه لمثل الحج علی وجه تعدد المطلوب وان لم یکن متذکر الذلک حین الوصیه نعم لوعلم فی مقام کونه علی وجه التقیید فی عالم اللب ایضا یکون الحکم فیه الرجوع الی الورثه ولافرق فی الصورتین بین کون التعذر طاریا اومن الاول ویوید ماذکرنا ماورد من الاخبار فی نظائر المقام بل یدل علیه خبر علی بن سوید عن الصادق علیه السلام قال قلت مات رجل فاوصی بترکته ان احج بها عنه فنظرت فی ذلک فلم یکف للحج فسئلت من عندنا من الفقهاء فقالوا تصدق بها، فقال علیه السلام ما صنعت قلت تصدقت بها، فقال علیه السلام ضمنت الا ان لاتکون تبلغ ان یحج بها من مکه فان کانت تبلغ ان یحج بها من مکه فانت ضامن، ویظهر مماذکرنا حال سائر الموارد التی تبطل الوصیه لجهه من الجهات، هذا فی غیرما اذا اوصی بالثلث وعین له مصارف و تعذر بعضها و امافیه فالامر اوضح لانه بتعیینه الثلث لنفسه اخرجه من ملک الوارث بذلک فلایعود الیه.

اذا اوصی بالحج وعین له اجره لایرغب فیها احد بطلت الوصیه بها لتعذر العمل بها بعد فرض فقد الراغب فیها فان کان الحج الموصی به واجبا وجب اخراجه من صلب ترکته باجره المثل وان کان مستحبا فمع رجاء وجود راغب فیها ینتظر اذا لم یعین زمانا له کسنه معینه علی وجه التقیید و مع تعیین الزمان له اوعدم رجاء وجود الراغب ففی وجوب صرفه فی وجوه البر اوعوده میراثا مطلقا او التفصیل بین ما اذا طرء التعذر علیه اوکان متعذرا من اول الامر بصرفه فی وجوه البر فی الاول وعوده میراثا فی الاخیر (وجوه واقوال) المنسوب الی المشهور هو الاول واختاره فی الشرایع، قال وان قصر عن الحج حتی لایرغب فیه اجیر صرف فی وجوه البر وقیل یعود میراثا (انتهی) وعن الشیخ فی اجوبه المسائل الحائریات علی مانسب الیه فی الحدائق عوده میراثا و قربه فی المدارک، قال ولعل الحکم بعوده میراثا مطلقا اقرب (والمحکی عن المحقق الثانی) هو التفصیل المذکور واستوجهه الشهید الثانی فی المسالک.

واستدل للاول بوجوه (منها) قاعده المیسور، و تقریبها فی المقام ان یقال ان الموصی بانشائه الوصیه عین مقدار امن ماله للصرف فی وجه خاص من وجوه البر وهو الحج فاذا تعذر صرفه فیه وجب صرفه فی وجه اخر من وجوهه لانه اذا تعذر النوع بتعذر فصله وجب الاتیان بنوع اخر من ذلک الجنس لان ذلک یعد میسورالذلک النوع المعسور (واورد علی الاستدلال بها) بان مورد القاعده یختص بالاحکام الشرعیه المجعوله للشارع ولامسرح لها فی مجعولات الناس مضافا الی ان محلها فی المرکبات من الاجزاء الخارجیه مثل الصلوه و نحوها وترکیب الجنس والفصل لیس من الترکیب من الاجزاء الخارجیه لاتحاد الجنس والفصل فی الوجود الخارجی

مع ان وجود الجنس فی‌ضمن فصل خاص غیر وجوده فی‌ضمن فصل اخر فالجنس فی‌ضمن کل‌نوع غیرالجنس فی‌ضمن نوع من حیث الوجود الخارجی علی‌مافصل فی علم المعقول (وکیف‌کان) لایعدالجنس عرفا میسورا للنوع ، هذا توضیح ما افاده فی‌المتن .

(اقول) اماالقول باختصاص قاعده المیسور بالاحکام والمجعولات الشرعیه‌دون‌مجعولات الناس فقد تقدم فی‌الامر الثانی من‌المسئله السادسه من‌هذا الفصل بعض الوجه فی‌ذلک مع تزییفه ونزید هیهنا ان نظر المصنف (قده) یمکن ان یکون الی ان قاعده المیسور کقاعده نفی الضرر والحرج حاکمه علی‌الاحکام الاولیه المجعوله للشارع ابتداء لااحکامه التابعه لمثل‌النذر والوصیه فالقاعده ناظره الی‌تلک الاحکام الاولیه کوجوب الصلوه و وجوب‌الطهاره لها لالمثل وجوب الوفاء بالنذر اووجوب العمل بالوصیه وان شئت قلت ان القدر المتیقن من‌ادله قاعده المیسور هوالنظر الی احکام الشارع نفسه لاالی‌احکام الناس فیمابینهم (ولکن‌الانصاف) ان هذا الوجه ایضا لیس بوجیه فان من‌الواضح ان کثیرا من‌اوامر الشارع انماورد علی مجعولات الناس واوامرهم بعضهم مع بعض ولاوجه لاختصاص قاعده المیسور بغیرتلک الاوامر فالامربطاعه الوالدین اوطاعه المملوک لمولاه من‌الاوامر الشرعیه فاذا فرض عدم‌امکان طاعه الوالدفی‌جمیع اوامره فبقاعده المیسور یثبت عدم سقوط المیسور من‌اوامره وکذا قاعده نفی‌الضرر والحرج (وکیف‌کان) فلم یعرف وجه وجیه لمافصله الماتن (قده) من‌الفرق فی‌جریان القاعده بین مجعولات الشارع وبین مجعولات الناس اذااستتبعت مجعولات الناس للاحکام الشرعیه‌کوجوب الوفاء بالنذر و وجوب العمل بالوصیه و وجوب طاعه الوالد اوالمولی ، فقوله صلی‌الله علیه‌واله اذا امرتکم بشی فاتوامنه مااستطعتم یشمل امره بطاعه‌الولد للوالد اوالزوجه لزوجها فیجب الطاعه فیما استطاع منه ولایسقط میسوره بمعسوره .

واما حدیث الترکیب‌الخارجی والترکیب الاتحادی کالجنس والفصل فلیس امراعرفیاکلیا یمکن ان یجعل اساسا لصدق‌المیسور والمعسور بل‌الامر راجع الی‌نظر العرف (والانصاف) ابهام ذلک فی‌مثل المقام فان‌صرف‌المال فی‌مطلق البرلایعد عندالعرف میسور الصرفه فی‌الحج بل‌یراه العرف امرامباینالمورد الوصیه فلابدفی اثبات‌ذلک من‌وجه اخرغیرقاعده المیسور (ومنها) ما استدل به فی‌المتن من‌ظهور حال‌الموصی فی‌امثال هذه الوصا یاالی عمل ینفعه وانه انما عین‌عملا خاصا لکونه‌فی‌نظره انفع فیکون‌تعیینه من قبیل تعددالمطلوب فاذاتعذرت الخصوصیه لم یوجب ذلک سقوط مایمکن مایرجع نفعه الی‌الموصی (وهذاالوجه) مع‌احراز نظرالموصی‌الی ذلک صحیح لاباس به انما الکلام فی‌احراز ذلک فان انظار الناس فی‌وصایا هم مختلفه غیر‌منضبطه تحت ضابط واحد ، فاذا احتمل‌ان نظرالموصی فی‌الوصیه بالحج کان علی‌وجه‌التقیید مجال للتمسک بهذا الوجه ، علی ان ذلک هوعباره اخری عن التمسک بقاعده المیسور فی

مجعولات غیرالشارع .

(و منها) الاخبار الوارده فی المقام ممایمکن الاستدلال بهکخبرعلی بن سویدالمشارالیه فی المتن وهوالمروی فی الکتب الاربعه قال اوصی الی رجل بترکته وامرنی ان احج بهاعنه فنظرت فی ذلک فاذا شئی یسیرلایکفی للحج فسئلت اباحنیفه و فقهاءالکوفه فقالواتصدق بهاعنه فلما حججت لقیت عبدالله بن الحسن فی الطواف فسئلته وقلت ان رجلا من مواليکم من اهل الکوفه مات واوصی بترکته الی وامرنی ان احج بهاعنه فنظرت فلم تکف فی الحج فسئلت من قبلنا من الفقهاء فقالواتصدق بها فتصدقت بها فما تقول فقال لی هذا جعفربن محمدفی الحجر فاته واسئله، قال فدخلت الحجر فاذا ابوعبدالله علیه السلام تحت المیزاب مقبل بوجهه علی البیت یدعوثم التفت الی فقال ماحاجتک فقلت جعلت فداک انی رجل من اهل الکوفه من مواليکم ، فقال دع ذاعنک، حاجتک، قلت رجل مات فاوصی بترکته ان احج بها عنه فنظرت فی ذلک فلم یکف للحج فسئلت من عندنا من الفقهاء فقالوا تصدق بها ، فقال علیه السلام ما صنعت ، قلت تصدقت بها ، فقال ضمنت الان لاتکون تبلغ ان تحج بها من مکه فان کان تبلغ لان یحج بها من مکه فلیس علیک ضمان وان کان تبلغ ان یحج بها من مکه فانت ضامن .

ودلاله هذا الخبر علی لزوم صرف المال الموصی به فی الحج البلدی واضحه و کذادلالته علی صرفه فی الصدقه اذالم یمکن الحج به حتی من المیقات ، و هذا الخبرکاف فی الحکم بما علیه المشهور من الصرف فی وجوه البر وعدم رجوعه میراثا (و خبر محمدبن ریان) المروی فی الکافی والفقیه والتهذیب قال کتبت الی ابی الحسن علیه السلام (یعنی الهادی) اسئله عن انسان اوصی بوصیه فلم یحفظ الوصی الاابابا واحدا منها کیف یصنع فی الباقی ، فوقع علیه ـ السلام الابواب الباقیه فی البر (و خبرعلی بن ابی حمزه) قال سئلت اباالحسن علیه السلام عن رجل اوصی بثلاثین دینارایعتق بها رجل من اصحابنا فلم یوجد بذلک ، قال یشتری من ـ الناس فیعتق ، و فی خبراخر : فلیشتروا من عرض الناس (ای من عامتهم) مالم یکن ناصبیا (وخبرهالاخر) المروی فی الکافی قال سئلت عبدا صالحا" (یعنی الکاظم علیه السلام) عن رجل هلک فاوصی بعتق نسمه مسلمه بثلاثین دینارا فلم یوجد بالذی سماه ، قال علیه السلام ماارى لهم ان یزیدواعلی الذی سمی ، قلت فان لم یجدوا ، قال فلیشتروا من عرض الناس مالم یکن ناصبیا (و خبرسماعه) المروی فی الکافی والفقیه عن الصادق علیه السلام عن رجل اوصی ان یعتق نسمه بخمسماه درهم من ثلثه فاشتری الوصی نسمه باقل من خمسماه درهم و فضلت فضله فماترى ، قال علیه السلام یدفع الفضله الی النسمه من قبل ان یعتق ثم یعتق عن المیت (وخبر یاسین الضریر) المروی فی الکافی والتهذیب عن الباقر علیه السلام و فیه ان رجلا اوصی بالف درهم للکعبه فسئل اباجعفر علیه السلام ، فقال : ان الکعبه غنیه عن هذا ، انظر من ام هدا

البیت فقطع به اوذهبت نفقته اوضلت راحلته وعجز ان یرجع الی اهله فادفعها الی هولاء .

والی هذه الاخبار اشار المصنف (قده) بقوله ویوید ماذکرناه ماورد من الاخبار فی نظائر المقام ، ولعل المتتبع یطلع علی غیرما عثرنا علیه ، والله الموفق للصواب (ویظهر منها) حکم المقام اعنی ما اذا عین اجره للحج المندوب لایرغب فیها احد وحکم سائر الموارد التی تبطل الوصیه لجهه من الجهات (وبذلک ظهر) عدم صحه القول برجوعه میراثا ولا التفصیل المحکی عن المحقق الثانی ، فانه اذا علم تعدد المطلوب من الوصیه فلافرق بین ماکان التعذر حاصلا من الاول اوطاریا بعد ذلک وکذا اذا کان مستند الحکم الاخبار المذکوره فان کثیرا من مواردها هو التعذر الحاصل من الاول و قد حکم فیها بالصرف فی وجوه البر وعدم رجوعه میراثا (فتحصل من جمیع ماذکرنا) انه اذا علم من الوصیه انها علی نحو تعدد المطلوب فالحکم هو الصرف فی وجوه البر بمقتضی القاعده واذا شک فی ذلک واحتمل انه علی نحو التقیید و وحده المطلوب فالحکم ایضا کذلک بمقتضی الاخبار المذکوره (نعم) لو کان المعلوم فی الوصیه انه علی نحو وحده المطلوب بتصریح من الوصی فی ذلک فلاباس بالقول بالرجوع میراثا ، ولکن الفرض شاذ نادر والغالب هو العلم بتعدد المطلوب اوصوره الشک ، والله الهادی ، هذا فیما اذا لم یوص بالثلث و عین له مصارف و تعذر بعضها واما اذا اوصی بالثلث فالامر اظهر لان ظهور تعیین الثلث و تعیین المصرف له فی تعدد المطلوب اظهر .

مسئله (١٠) اذا صالحه داده مثلا و شرط علیه بان یحج عنه بعد موته صح ولزم و خرج من اصل الترکه وان کان الحج ندبیا ولایلحقه حکم الوصیه ویظهر من المحقق القمی (قده) فی نظیر المقام اجراء حکم الوصیه علیه بدعوی انه بهذا الشرط ملک علیه الحج و هو عمل لها جره فیحسب مقدار اجره المثل لهذا العمل فان کانت زائده عن الثلث توقف علی امضاء الورثه (وفیه) انه لم یملک علیه الحج مطلقا فی ذمته ثم اوصی ان یجعله عنه بل انما ملک بالشرط الحج عنه وهذا لیس مالا تملکه الورثه فلیس تملیکا ووصیه و انما هو تملیک علی نحو خاص لاینتقل الی الورثه ، وکذا الحال اذا ملکه داره بماه تومان مثلا بشرط ان یصرفها فی الحج عنه اوعن غیره اوملکه ایاها بشرط ان یبیعها ویصرف فی الحج اونحوه فجمیع ذلک لازم من الاصل وان کان الفعل المشروط ندبیا نعم له الخیار عند تخلف الشرط وهذا ینتقل الی الوارث بمعنی ان حق الشرط ینتقل الی الوارث فلولم یعمل المشروط علیه بما شرط علیه یجوز للوارث ان یفسخ المعامله فی هذه المسئله امور (الاول) اذا صالح مصالح مع اخر شیئا من ماله کداره بشئی و شرط علی المتصالح ان یحج عنه بعد موته صح الشرط لعدم کونه مخالفا للکتاب والسنه ولا لمضمون العقد ولزم الوفاء به (وفی خروجه) من اصل الترکه اومن الثلث قولان ، مختار المحقق القمی (قده) هو الاخیر مستدلا بان المصالح الذی شرط الحج له قد ملک عمل الحج علی المتصالح کما

اذا استاجر دارا فانه یملک منفعه تلک الدار اواستاجرا جیرالخدمته فانه یملک خدمه الاجیر و هذاالملک ینتقل الی الورثه علی وزان سائراموا له فاللازم تقویم عمل الحج بالقیمه العادله وهی اجره المثل فان کانت بمقدار الثلث والااحتاج الی اجازه الورثه الان یکون الحج واجبا علی المیت (واورد علیه فی المتن) بانه لم یملک علیه الحج مطلقا کملکیه المستاجر للدار لمنفعتها اوالاجیر لخدمته فان الملکیه لمنفعه الدار اوخدمه الاجیر ملکیه مطلقه یرثها الوارث من بعده ، واما فی المقام فملکیه المصالح للحج مقیده بکونه عنه ، فالحج عنه بعد وفاته مملوک للمصالح لامطلق الحج ، فلیس هنا تملیک و وصیه بل التملیک من اول الامر تملیک حج مقید بکونه عن المصالح ، فهذا من قبیل المثل : ضیق فم الرکیه ، بمعنی ایجاد الملکیه المقیده ، ولاینحل الی امرین ملکیه ووصیه ، ولیس هذا المال بهذا الوصف مما ینتقل الی الورثه لانه من اول الامر حعله له ، و هذا هوالمراد من قوله فی المتن : و هذا لیس مالا تملکه الورثه ، فالنفی فی کلامه (قده) انما تعلق بالقیدای ملکیه الورثه لابکونه مالا حتی یرد علیه ما فی المستمسک من ان سلب المالیه لایوجب عدم الانتقال الی الورثه وان حبه من الحنطه ملک قابل للتوارث وان لم یعد مالا عندالعرف (والحاصل) ان هذا الشرط فی ضمن العقد بعد فرض صحته و وجوب العمل به ینفی عن الورثه حق التوارث بمضمون هذا الشرط فلاحاجه الی التکلف بدعوی انصراف ادله الارث عن مثل هذا المال کما افاده فی المستمسک ایضا .

(الامرالثانی) اذا ملکه داره بماه تومان مثلا وشرط ان یصرف ثمنها فی الحج عنه اوعن غیره فالمذکور فی المتن انه کالصوره الاولی وهی ما اذاملکه دارا و شرط فی ضمن العقد ان یحج عنه فیخرج من الاصل (لکن القول به مشکل) لان فی هذه الصوره یکون التعهد بمال المشروط له المفروغ ملکیته له حیث انه بتملیک الدار صارالثمن ملکا للمشروط له ثم ان الثمن الذی صار ملکاله اشترط علی المشتری ان یحج به عنه بعدوفاته اویحج به عن غیره بعدوفاته ، و هذا کماتری وصیه فی مال الموصی المفروغ عن کونه ملکاله (والحاصل) ان المثمن الذی هوملک للبایع بمنزله الامانه فی ید المشتری و قدشرط علیه ان یصرفه بعدوفاته فی الحج ، فمرجع هذا الی الوصیه ولکن بصوره الشرط (نعم) لوجعل ثمن الدار نفس الحج عنه بحیث یکون الحج عنه بنفسه هوالثمن کان کالصوره الاولی خارجا عن معنی الوصیه .

(الامرالثالث) لوملکه شیئا و شرط علی من انتقل الیه صرفه فی الحج عنه فهذا کالصوره اللاولی یخرج من الاصل بمعنی عدم تعلق حق للورثه لابما انتقل الی المشروط علیه ولابالشرط فانه تملیک لمن انتقل الیه علی نحو مخصوص کالتملیک له بشرط ان لایخرج عن ملکه اواجاره الدار بشرط مباشره المستاجر فی استیفاء المنفعه فلیس للورثه حق بالمال المنتقل الی المشروط علیه لانه لیس لمورثهم ولابالنسبه الی الشرط وهوالحج عنه لان مضمون الشرط ینفی حقهم

عنه فان الشرط هوالحج عنه لاالحج مطلقا " ،فهذا منهذه الجهه کالصوره الاولی .

(الامرالرابع) افادا فی المتن ان للمشروط له الخیار عندتخلف الشرط، وان هذا الحق ینتقل الی الورثه فلولم یعمل المشروط علیه بالشرط یجوز للورثه فسخ العقد فینتقل ما ملکه مورثهم للمشروط علیه الیهم (ومافاده لا یخلوعن المنع)لان الثابت بهذا الشرط هو ملک المشروط له عمل الحج عنه فی ذمه المشروط علیه علی وجه لا ینتقل الی ورثه المشروط له فکیف ینتقل حق خیار ـ الفسخ الیهم فالصواب حینئذ ان یقال عندتخلف المشروط علیه یکون الخیار للحاکم الشرعی لان هذا الحق للمیت علی وجه لا ینتقل الی وارثه ویکون ولایته للحاکم لانه ولی المیت فیمالا ولایه لوارثه علیه ، فاذا فسخ الحاکم رجع ماانتقل عن المشروط له الیه ثانیا و لماکان هذا الفسخ لصالح المیت والانتقال الیه بالفسخ بعدموته فالا وجه انه لاحق للورثه به فان الارث انما هو فیماکان عندالموت ملکاللمیت واما ماینتقل الیه بعد موته فلاارث فیه بل یصرف فیما شرط له فهذانظیر ماورد من ثبوت الدیه علی من قطع راس المیت بعدموته وهی ماه دینار وان المصرف للدیه هو ـ البر والخیرات للمیت ولیس للورثه حق بهذه الدیه وذلک لکون الانتقال الی المیت بعدموته ، والله العالم باحکامه .

مسئله (۱۱) لواوصی بان یحج ماشیا اوحافیا صح واعتبر خروجه من الثلث ان کان ندبیا و خروج الزائد عن اجره المیقاتیه عنه ان کان واجبا ، ولونذر فی حیوته ان یحج ماشیا اوحافیا ولم یات به حتی مات واوصی به اولم یوص وجب الاستیجار عنه من اصل الترکه کذلک نعم لوکان نذره مقیدا بالمشی ببدنه امکن ان یقال بعدم وجوب الاستیجار عنه لان المنذور هو مشیه ببدنه فیسقط بموته لان مشی الاجیر لیس ببدنه ففرق بین کون المباشره قیدا فی المامور به او موردا .

فی هذه المسئله امران (الاول) اذا اوصی ان تحج عنه ماشیا اوحافیا صح لعموم مایدل علی وجوب العمل بالوصیه وتنفیذها و یخرج الجمیع من الثلث لوکان الحج ندبیا ، و مازاد عن اجره الحج من المیقات و مقدارالتفاوت بین المشی والرکوب منه لوکان الحج واجبا ، و کذا اجره جمیع الخصوصیات الماخوذه فی متعلق الوصیه التی هی خارجه عن الحج الواجب ویخرج اجره مثل الحج عن اصل ترکته فی الحج الواجب فیما اذا کان الحج الواجب علیه هو حجه ـ الاسلام او مطلق الواجب علیه بناء علی خروج اجره مطلق الواجب ایضا من الاصل .

(الامرالثانی)لونذر فی حال حیوته ان یحج ماشیا اوحافیا ولم یات به حتی مات فالمختار عندالمصنف (قده) وجوب الاستنابه عنه کمانذره ماشیا اوحافیا سواء اوصی به اولم یوص و یکون خروج اجره الحج من اصل الترکه ثم استثنی صوره العلم بتعلق النذر بالحج ماشیا اوحافیا ببدنه ، وحینئذ یسقط النیابه عنه الااذا اوصی بذلک و یخرج من الثلث ، ولکن الظاهر من

النذر عندالعرف والمتفاهم عندهم هوکون متعلق النذر هومباشره الناذر للمشی اوالحفاء فلایتعلق ذلک بماله بعدموته کما ان الظاهر کون قیدالمشی اوالحفاء فی‌النذر من قبیل‌التقیید فلاوجه لوجوب الاستیجار عنه فی‌اصل الحج ایضالکون المنذور هوالحج المقید بکونه ماشیا اوحافیا (نعم) لوعجز الناذر فی‌اخرعمره من‌المشی اوالحفاء امکن القول بوجوب القضاء بعدموته راکبا بناء علی ما اخترناه و قواه الماتن من وجوبه علی‌الناذر راکبا مع‌العجز عن ـ المشی علی ما مرفی المسئله ۳۳ من مسائل الحج النذری، والله العاصم.

مسئله (۱۲) اذا اوصی بحجتین اوازید و قال انها واجبه علیه صدق و یخرج من‌اصل التر که نعم لوکان اقراره بالوجوب علیه فی‌مرض الموت و کان متهما فی اقراره فالظاهر انه کالا قرار بالدین فیه فی‌خروجه من‌الثلث اذا کان متهما علی ماهوالاقوی اذا اوصی بازید من حجه واحده و قال بانها واجبه علیه وجب تصدیقه لکونه من مصادیق الدعوی بلامعارض التی یصدق فیها المدعی لاستقرار السیره علی سماعها، و قدیستدل لاعتباره بمایدل علی‌حجیه الاقرار، ولکن حجیته مختصه بما اذا کان علی‌المقر نفسه لاعلی‌غیره و فی‌المقام یکون اعتباره موجبا للضرر علی‌الوارث بخروج نفقتها من‌اصل التر که، هذا اذا کان اخباره بالوجوب فی‌حال‌صحته، واما لوکان اخباره فی‌حال‌المرض وکان متهما فی‌اخباره فیدخل فی‌موضوع الاقرار بالدین فی حال المرض اذا کان متهما اذلافرق فی‌الدین بین ماکان عینا او عملا ولابین ماکان الطالب‌له هوالله سبحانه اوالناس لشمول‌مادل علی‌حکم الاقرار بالدین فی‌حال المرض للجمیع، فبناء علی‌وجوب اخراج الاقرار بالدین هناک من‌الثلث یخرج الحج هیهنا ایضامنه.

مسئله (۱۳) لومات الوصی بعدما قبض من‌التر که اجره الاستیجار و شک فی‌انه استاجر الحج قبل موته اولا فان مضت مده‌یمکن الاستیجار فیها فالظاهر حمل‌امره علی‌الصحه مع‌کون الوجوب فوریا منه و مع‌کونه موسعا اشکال، وان لم تمض مده یمکن الاستیجار فیها وجب الاستیجار من بقیه التر که اذا کان الحج واجبا، و من بقیه الثلث اذا کان مندوبا، و فی‌ضمانه لماقبض وعدمه لاحتمال تلفه عنده بلاضمان وجهان، نعم لوکان المال المفروض موجودا اخذ حتی فی‌الصوره الاولی وان احتمل ان‌یکون استاجر من مال نفسه اذاکان مایحتاج الی‌بیعه وصرفه فی‌الاجره و تملک ذلک المال بد لاعما جعله اجره لاصاله بقاء ذلک المال علی‌ملک المیت.

اذا قبض الوصی من‌التر که اجره الاستیجار و مات و شک الوارث فی‌ان الوصی استاجر الحج قبل موته اولافان‌مضت مده من زمان قبضه الی زمان موته یمکن الاستیجار فیها ففی‌صحه حمل امره علی‌الصحه لاصاله الصحه فی‌عمل المسلم عندالشک فی‌صدورالواجب عنه کاصالتها فی‌فعله عند الشک‌فی‌صحه فعله مع‌العلم بصدور الفعل منه اولا (وجهان) ظاهرالمصنف (قده)

هوالاول والحق هوالاخیر وقد ذکرناوجهه فی‌الامرالرابع من‌الامور المذکوره فی‌طی المسئله الاولی من‌هذا الفصل‌من‌عدم‌الدلیل علی اعتبار اصاله الصحه فی‌حال‌المسلم لعدم‌ظهور حاله فی‌کونه مما یصدر عنه‌الواجب مع‌غلبه ترک المبالات فی‌غالب المسلمین وعدم مایدل علی اعتبار هذا الظهور من‌بناء العقلاء اوغیره علی‌تقدیر تسلیم الظهور و عدم تمامیه التمسک به علی تقدیر تسلیم قیام الدلیل علی‌اعتباره فی‌الواجبات الموسعه فان التاخیر فیها لماکان جائزا فظاهر حال‌المسلم لایقضی بالمبادره الی الاتیان به بل‌الامر کذلک فی‌غیرالموقته (و من ذلک یظهر) انه لاوجه لجریانهافی‌الموسعه اصلا .

هذا اذا شک فی‌استیجاره فیما اذا مضت مده یمکن الاستیجار فیها ، ومع‌عدم مضیها فلایقع الشک فی‌استیجاره بل یقطع بعدمه فیجب علی‌الوارث (اوالوصی لوکان عین الموصی وصیااخربعد الوصی الذی مات) من بقیه اصل المال استیجار اجیرللحج عنه لوکان الحج الموصی به واجبا اومن الثلث لوکان مندوبا ، وهذا ممالا اشکال فیه (وانما الکلام) فی‌ضمان الوصی الذی قبض‌المال ومات قبل الاستیجار عندالشک فی‌بقاء ماقبضه وتلفه وانه علی تقدیر تلفه هل کان بتفریط منه اولا ، فان لم یکن سبیل الی معرفه الحال فمقتضی کونه امینا عدم الحکم بضمانه ومقتضی عموم قوله (ص) علی‌الیدما اخذت حتی تودی هوالحکم بالضمان ، ولکن ظاهرهم خروج یدالامین عن‌عموم علی‌الید اما تخصیصا اوتخصصا ومختار اهل التحقیق هوالخروج علی‌نحو التخصص ، و علیه فلاوجه للضمان ، و مع‌الشک فیه فالمرجع هوالبرائه .

ولوکان‌المال المقبوض باقیافی ترکه‌الوصی فلااشکال فی‌جواز اخذه فی‌الصوره الثانیه اعنی‌ما اذالم تمض مده یمکن‌الاستیجار فیها ، و وجهه ظاهر حیث‌انه مع‌القطع بعدم‌الاستیجار فالمال باق علی ماهو علیه (وفی‌جواز الاخذ) فی‌الصوره الاولی اعنی ما اذامضت مده یمکن فیها استیجاره وعدمه و جهان من‌اصاله بقاء ذلک المال علی ملک المیت فیجوز اخذه من‌ترکه الوصی ، ومن احتمال ان یکون الوصی قداستاجرالحج من مال‌نفسه و تملک ذلک المال بدلاعما جعله اجره فیما اذا کان صرفه فی‌الاجره مما یتوقف علی‌بیعه کالدار و نحوها لامثل النقود (والاقوی) هوالاول لاصاله عدم تملک الوصی ذلک المال .

وقال فی‌المستمسک ولکنه حینئذ یعلم اجمالا بالمخالفه للتکلیف المعلوم فی‌الصوره المذکوره اذا علم بعدم التبرع لانه ان عمل بالوصیه فقد خرج المال عن ملک المیت وان بقی علی ملک المیت لم یعمل بالوصیه (ولایخفی) ان العمل بالوصیه لایوجب خروج ذلک المال عن‌ملک المیت مالم یقصدالوصی تملکه بدلاعماجعله اجره والبناء علی بقائه فی‌ملک‌المیت ایضا لایوجب ترک‌العمل بالوصیه فیمکن البناء علی‌بقائه فی‌ملک المیت مع‌البناء علی‌العمل بالوصیه فیصح اخذه من ترکه الوصی مع‌اداء بدل ماجعله اجره من مال اخرمن مال المیت‌اومن

مال الوارث نفسه.

مسئله(۱۴) اذا قبض الوصی الاجره و تلف فی‌یده بلاتقصیر لم یکن ضامنا و وجب الاستیجار من‌بقیه الترکه اوبقیه الثلث وان اقتسمت علی‌الورثه استرجع منهم وان شک فی‌کون التلف عن تقصیر اولا فالظاهرعـدم الضمان ایضا وکذاالحال ان استاجرومات الاجیر ولم‌یکن له ترکه اولم یمکن الاخذ من‌ورثته.

اذا قبض الوصی الاجره و تلف فی‌یده من دون تفریطه لم یکن ضامنا لانه امین ولاضمان فیما یتلف فی‌یده من دون تفریط منه و وجب‌الاستیجار من‌اصل الترکه ان کان الحج الموصی به واجبا و من بقیه الثلث ان کان الحج مندوبا‌لوجوب العمل بالوصیه وان قسمت الترکه علی الورثه استرجع منهم لکشف بطلان القسمه من تلف‌الاجره، وان شک فی‌کون‌التلف عن تفصیر اولا فالظاهر عدم‌الضمان ایضا لاصاله عدم تحقق السبب المضمن من‌الاتلاف اوالتقصیر او‌ـ الاستیفاء ولاصاله البرائه، وهکذا الحال ان استاجر الوصی ومات الاجیر ولم یکن‌له‌ترکه اولم یمکن الاخذ من ترکته فانه یجب الاستیجار من بقیه ترکه الموصی فی‌الحج الواجب و من بقیه ثلثه فی‌الحج المندوب لوجوب العمل بالوصیه وعدم حصول الامتثال بمجرد الاستیجار مع‌ـ موت‌الاجیر فیما اذالم یکن‌موجبا لتحقق البرائه.

مسئله(۱۵) اذا اوصی بماعنده من‌المال للحج ندبا ولم یعلم انه یخرج من‌الثلث اولا لم‌یجزصرف جمیعه نعم لوادعی‌ان عندالورثه ضعف هذااوانه اوصی سابقا بذلک والورثه‌اجازوا وصیته ففی سماع دعواه وعدمه و جهان اذا کان عنده مال یساوی ماه تومان مثلا واوصی‌بصرف جمیعه فی‌الحج ولم‌یعلم له مال اخرسواه و انه علی تقدیر وجوده یکون ضعف ما اوصی به مما عنده حتی یکون ماوصی به ثلث ماله اواقل من الضعف اواکثر و کان الحج الموصی به ندبیالم یجز صرف جمیع ماوصی به فی‌الحج الاباذن الورثه لاحتمال ان یکون تضرفا فی‌جمیع ماله اوفی الزائد من ثلثه، والقول بحمل وصیته علی‌الصحه لایثبت کون ما اوصی به بمقدار ثلثه وان وجوب‌العمل بها لایتوقف علی‌اجازه الورثه، ومع‌الشک فی‌کون الموصی به‌زائد اعن‌الثلث لایمکن اثبات عدم الزیاده باصاله الصحه(والسرفیه) ان‌المدرک لاعتبار هذاالاصل هو ظهور حال‌المسلم فی‌مقام فعله ان لایفعل الاالصحیح منه، ولیس التصرف فی‌جمیع الترکه‌والایکال الی‌اجازه الورثه ممالایصدر من‌المسلم حتی یکون ظاهرالحال عدم صدوره منه، ولعل هذا ظاهر(نعم) لواخبران عندالورثه من‌ترکته شی‌یکون بمقدار ضعف ماعنده اواخبران الوارثه اجاز واهذه‌الوصیه وحصل‌الاطمینان بقوله سمع منه ولولم یکن عادلا للسیره علی‌العمل به مع حصول الاطمینان، و قدفصلنا الکلام فی‌ذلک فی‌رساله مستقله کتبناها فی‌اصاله الصحه.

مسئله(۱۶) من المعلوم ان الطواف مستحب مستقلا من‌غیر ان یکون فی‌ضمن الحج و

یجوز النیابه فیه عن المیت وکذا عن الحی اذا کان غائبا عن مکه اوحاضرا و کان معذورا فی الطواف بنفسه وامامع کونه حاضرا وغیر معذور فلاتصح النیابه عنه و اماسائر افعال الحج فاستحبا بها مستقلا غیرمعلوم حتی مثل السعی بین الصفا والمروه فی هذه المسئله امور (الاول) لااشکال ولاخلاف فی استحباب الطواف مستقلا من غیران یوتی فی ضمن حج اوعمره، ویستحب اکثاره للحاضر بمکه مااستطاع و هوافضل من الصلوه تطوعا للوارد مکه و هومن لم ینوالاقامه فیها (و لمن نوی الاقامه) فی السنه الاولی، ویتساوی مع الصلوه فی الفضل فی السنه الثانیه، و فی السنه الثالثه تصیرالصلوه افضل منه کالمتوطن فیها، و یستحب الطواف ثلاث ماه وستین مره فان عجر فثلاث ماه و ستین شوطا وهی واحد و خمسون طوافا و ثلاثه اشواط والاخبار فی استحباب الطواف متظافره بل متواتره و علیه عمل المسلمین کافه ففی خبر ابن ابی عمیر المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام: ان للکعبه للحظه فی کل یوم یغفر لمن طاف بها اوحن قلبه الیها اوحبسه عنها عذر (وخبراسحق بن عمار) المروی فی الکافی عنه علیه السلام قال کان ابی یقول من طاف بهذا البیت اسبوعا وصلی رکعتین فی ای جوانب المسجد شاء کتب الله له سته الاف حسنه و محی عنه سته الاف سیئه و رفع له سته الاف درجه و قضی له سته الاف حاجه فماعجل منها فبرحمه الله و مااخرمنها فشوقاالی دعائه (و خبره الاخر) المروی فی ثواب الاعمال عنه علیه السلام قال یا اسحق من طاف بهذا البیت طوافا واحداکتب الله له الف حسنه و محی عنه الف سیئه و رفع له الف درجه و غرس له الف شجره فی الجنه و کتب له ثواب عتق الف نسمه حتی اذاصار الی الملتزم فتح الله تعالی له ثمانیه ابواب الجنه فیقال له ادخل من ایها شئت، قال فقلت له جعلت فداک هذاکله لمن طاف، قال علیه السلام نعم افلااخبرک بماهو افضل من هذا، قال قلت بلی، قال من قضی لاخیه المومن حاجه کتب الله له طوافا و طوافا حتی بلغ عشره، وغیرذلک من الاخبار وهی کثیره.

(الامرالثانی) یجوز النیابه عن المیت فی الطواف بلاخلاف فیه و قددل علیه الاخبار المتظافره (ففی خبر یحیی الازرق) المروی فی الکافی قال قلت لابی الحسن علیه السلام عن الرجل ایصلح له ان یطوف عن اقاربه قال علیه السلام اذا قضی مناسک الحج فلیصنع ماشاء (وخبرابی بصیر) قال قال ابوعبدالله علیه السلام من وصل اباه اوذاقرابه له فطاف عنه کان له اجره کاملا والذی طاف عنه مثل اجره و یفضل هو بصلته ایاه بطواف اخر، والخبران باطلاقهم یشملان النیابه عن الحی والمیت.

(الامر الثالث) یجوز النیابه عن المعصومین سلام الله علیهم اجمعین فی حال حیوتهم و مماتهم، و قدورد النص علی ذلک ففی خبر موسی بن القاسم المروی فی الکافی قال قلت لابی جعفرالثانی علیه السلام قداردت ان اطوف عنک وعن ابیک فاذنت لی فی ذلک فطفت

عنکما ماشاءالله ثم وقع فی قلبی شیئی فعملت به، قال و ماهو قلت طفت یوماعن رسول الله صلی الله علیه واله فقال ثلاث مرات صلی الله علی رسول الله ثم الیوم الثانی عن امیرالمومنین علیه السلام ثم طفت الیوم الثالث عن الحسن علیه السلام والرابع عن الحسین علیه السلام والخامس عن علی بن الحسین والیوم السادس عن ابی جعفر محمد بن علی الباقر علیه السلام والیوم السابع عن جعفر بن محمد والیوم الثامن عن ابیک موسی، والیوم التاسع عن ابیک علی علیه السلام والیوم العاشر عنک یاسیدی وهولاء الذین ادین الله بولایتهم، فقال اذا ـ تدین الله بالدین الذی لایقبل من العباد غیره فقلت ربماطفت عن امک فاطمه و ربمالم اطف، فقال استکثر من هذا فانه افضل ما انت فاعله انشاءالله.

(الامرالرابع) یجوز النیابه فی الطواف عن الحی الغائب عن مکه (ویدل علی ذلک) من النصوص خبر معاویه بن عمارالمروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال قلت له اطوف عن الرجل والمرئه و هما بالکوفه فقال نعم یقول حین یفتح الطواف اللهم تقبل من فلان الذی یطوف عنه (واطلاق خبرابی بصیرالمروی) فی الکافی عن الصادق علیه السلام: من وصل اباه اوذاقرابه له فطاف عنه کان له اجره کاملا (الخبر) وقد تقدم فی الامر الثانی (ومقتضی اطلاقه) وان کان جواز النیابه عن الحاضر بمکه ایضاالاان فی مرسل ابن ابی نجران المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام مایدل علی المنع، وفیه قال قلت له الرجل یطوف عن الرجل و هما ـ مقیمان بمکه، قال لا، ولکن یطوف عن الرجل و هو غائب عن مکه، قلت و کم مقدار الغیبه، قال عشره امیال (وخبراسمعیل بن عبدالخالق) المروی فی الکافی فی باب طواف المریض، قال کنت الی جنب ابی عبدالله علیه السلام وعنده ابنه عبدالله و ابنه الذی یلیه فقال له رجل اصلحک الله یطوف الرجل و هومقیم بمکه لیس به علّه، فقال علیه السلام لا، لوکان ذلک یجوز لامرت ابنی فلانا فطاف عنی فسمی الاصغر و همایسمعان (قال المجلسی قدس سره) فی شرح الکافی: یطوف الرجل یشمل الواجب والمندوب ویدل علی انه لایجوز نیابه الطواف فی المندوب ایضالمن حضر بمکه من غیر عذر وقال فی قوله وسمی الاصغر، لعل غرض الراوی حط مرتبه عبدالله عما ادعاه من الامامه فانه عین الاصغر لنیابه الطواف مع حضوره واذالم یصلح لنیابه الطواف فکیف یصلح للخلافه الکبری (انتهی کلام المجلسی).

و یمکن ان یکون مافی المتن من قوله (اوحاضرا و کان معذورا فی الطواف بنفسه وامامع کونه حاضرا وهو غیر معذور فلاتصح النیابه عنه) ناظرا الی الطواف المندوب و یکون تخصیص المنع عن النیابه عن الحاضر بما اذا کان غیر معذور فی الطواف لاجل نفی الخلاف فی جوازها عن الحاضر المعذور لانه حینئذ فی حکم الغائب، ویمکن ان یکون المرادمنه عدم جوازالنیابه فی الطواف الواجب عن الحاضر اذا کان غیرمعذور حیث انه مع حضوره و تمکنه من الطواف

بنفسه یجب علیه الاتیان به بنفسه ولاتصح النیابه فیه (ویدل علی ذلک) غیر واحد من النصوص (ففی صحیح حریز) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام : المریض والمغمی علیه یرمی عنه ویطاف عنه (وصحیح حبیب الخثعمی) عنه علیه السلام قال امر رسول الله صلی الله علیه ـ واله ان یطاف عن المبطون والکسیر (وظاهر هذه الاخبار) هوثبوت الرخصه فی الاستنابه للطواف فی الموارد المذکوره فیها اعنی المبطون والکسیر والمریض والمغمی علیه ، لکن ظاهر غیرواحد من الاصحاب تعمیم الحکم بالنسبه الی کل معذور وفی الشرایع لایجوز النیابه فی الطواف لحاضر الامع العذر کالاغماء والبطن وماشبههما ، و قال فی المسالک فی شرح هذه العباره و یدخل فی ذلک المریض الذی لایمکن ان یطوف بنفسه ولایطاف به ثم قال ویدخل فی عموم العباره الحائض لان عذرها مانع شرعی من دخول المسجد (الخ) و سیاتی البحث عن حکم المرئه الطاری علیها الحیض وضاق الوقت عن الطواف واتمام عمره التمتع وانه هل یجوز لها الاستنابه فی الطواف اویتعین علیها العدول الی حج الافراد (وکیف کان) فلعل عباره المتن امس بالاحتمال الاول اعنی عدم جواز نیابه الحاضر عن حاضر مثله فی الطواف المندوب ،وهوالمناسب للاعتبار اذلم یعهد نیابه من فی حرم الحسین علیه السلام مثلا عن مثله حاضر فیه ، وان الاخبار ـ المجوزه للنیابه اما مصرحه فی النیابه عن الغائب او منصرفه الیها ، والله العالم بحقیقه الحال .

(الخامس) الظاهر عدم استحباب بقیه افعال الحج مستقلا مثل الوقوف بعرفات اوالمشعراو البیتوته بمنی و اعمالها یوم النحرور می الجمار لعدم قیام نص فی استحبابها الافی السعی ، فقد ورد ماقدیترآی منه الاستحباب مطلقا (ففی خبر محمدبن فیس) المروی فی محاسن البرقی عن ـ الباقر علیه السلام قال قال رسول الله صلی الله علیه واله لرجل من الانصار اذا سعیت بین الصفا ـ والمروه کان لک عندالله اجر من حج من بلاده ماشیا و مثل اجرمن اعتق سبعین رقبه مومنه (وخبر ابی بصیر) المروی فی الکافی قال سمعت اباعبدالله علیه السلام یقول مامن بقعه احب الی الله من المسعی لانه یذل فیها کل جبار (وفی المستمسک) دلالتهما علی استحبابه لنفسه ظاهره (اقول) بل لاتخلوعن الخفاء و قدذکرهما فی الوسائل فی باب وجوب السعی ، نعم لایبعد دلاله اطلاق مرسل الصدوق فی الفقیه قال قال علی بن الحسین علیهما السلام : الساعی بین الصفا والمروه تشفع له الملائکه ، الاان یقال ان مجرد ذکرالثواب علی عمل لایدل علی اطلاق استحباب ذلک العمل فان الجهه المسوق لها الکلام هی بیان الثواب لذلک العمل لابیان الاطلاق فی الحکم باستحبابه ، وادله الاستحباب المطلق للطواف لاتنحصر فیماذکر فیه الثواب له بل السیره و عمل المسلمین کافه والاجماع قائمه علی ذلک بخلاف السعی حیث لم یعهد من المسلمین ولامن ائمتنا علیهم السلام الاتیان به فی غیر ضمن العمره اوالحج ، والله العالم .

مسئله (۱۷) لوکان عند شخص ودیعه ومات صاحبها و کان علیه حجه الاسلام وعلم اوظن

ان الورثه لایودون عنه ان ردها الیهم جازبل وجب علیه ان یحج بها عنه وان زادت عن اجره الحج ردالزیاده الیهم لصحیحه برید عن رجل استود عنی مالا فهلک و لیس لوارثه شیء ولم یحج حجهالاسلام قال علیهالسلام حج عنهومافضل فاعطهم ، وهی وان کانت مطلقهالاان الاصحاب قیدوها بما اذاعلم اوظن بعدم تادیتهم لودفعها الیهم و مقتضی اطلاقها عدم الحاجه الی الاستیذان من الحاکم الشرعی ،ودعوی ان ذلکللاذن من الامام علیهالسلام کماتری لان الظاهر من کلام الامام علیهالسلام بیان الحکم الشرعی ففی مورد الصحیحه لاحاجه الی الاذن من ـ الحاکم ، والظاهر عدم الاختصاص بحج الودعی بنفسه لانفهام الاعم من ذلک منها ، وهل یلحق بحجهالاسلام غیرها من اقسام الحجالواجب اوغیرالحج من سائر مایجب علیهمن الخمس والزکوه والمظالم والکفارات والدین اولا وکذا یلحق بالودیعه غیرها مثل العاریه والعین المستاجره والمغصوبه والدین فی ذمته اولا (وجهان) قدیقال بالثانی لان الحکم علی خلاف القاعده اذا قلنا ان التترکه معالدین تنتقل الی الوارث وان کانوا مکلفین باداء الدین و محجورین عن التصرف قبله بل وکذا علی القول ببقائها معه علی حکم مال المیت لان امرالوفاء الیهم فلعلهم ارادوا الوفاء من غیر هذا المال اوارادوا ان یباشروا للعمل الذی علی المیت بانفسهم ، والاقوی معالعلم بان الورثه لایودون بل معالظن القوی ایضا جواز الصرف فیما علیه لالماذکره فی المستند من ان وفاء ما علی المیت من الدین اونحوه واجب کفائی علی کل من قدرعلی ذلک واولویه الورثه بالترکه انما هی مادامت موجوده و اما اذا بادر احدالی صرف المال فیما علیه لایبقی مال حتی یکون الورثه اولی به اذهذه الدعوی فاسده جدا ، بل لامکان فهم المثال من الصحیحه اودعوی تنقیح المناط، اوان المال اذا کان بحکم مال المیت فیجب صرفه علیه ولایجوز دفعه الی من لایصرفه علیه بل وکذا علی القول بالانتقال الی الورثه حیث انه یجب صرفه فی دینه فمن باب الحسبه یجب علی من عنده صرفه علیه و یضمن لودفعه الی الوارث لتفویته علی المیت نعم یجب الاستیذان من الحاکم لانه ولی من لا ولی له ویکفی الاذن الاجمالی فلایحتاج الی اثبات وجوب ذلک الواجب علیه کماقدیتخیل نعم لولم یعلم ولم یظن عدم تادیه الوارث یجب الدفع الیه بل لوکان الوارث منکرا و ممتنعا وامکن اثبات ذلک عندـ الحاکم اوامکن اجباره علیه لم یجز لمن عنده ان یصرفه بنفسه فی هذهالمسئله امور (الاول) المعروف بین الاصحاب قدیما وحدیثا انه لوکان عندانسان ودیعه و مات صاحبها و علیه حجه ـ الاسلام یجوز له ان یحج بها عنهو هذا الحکم فی الجملهممالاخلاف فیه ویدل علیه من النصوص صحیح برید العجلی المروی فی الفقیه والتهذیب عن الصادق علیهالسلام فی رجل استودعنی مالا فهلک ولیس لوارثه شئی ولم یحج حجهالاسلام ،قال علیهالسلام حج عنه ومافضل فاعطهم (الامرالثانی) ظاهرالامر فی قوله علیهالسلام حج عنه هو وجوب ذلک علی الودعی قال

فی المسالک المراد من الجواز هنا (یعنی المذکور فی عباره الشرایع بقوله جازان یقطع قدر الاجره) معناه الاعم والمراد منه الوجوب لانه من باب الحسبه والمعاونه علی البر والتقوی والاه فی الروایه دال علیه (انتهی) وتوهم حمل الامر علی مجرد الرخصه لانه فی مقام توهم الخط بعید فی الغایه .

(الامر الثالث) مقتضی اطلاق الصحیح المذکور عدم اعتبار العلم او الظن بان الورث لایودون عنه لکن بعض الاصحاب قیده بالعلم بعدم اداء الوارث کما فی الشرایع والقواعد وع النهایه والمبسوط والمهذب والسرائر اعتبار الظن الغالب ، و استدل فی المدارک لاعتبار عل المستودع بعدم اداء الورثه بان المستفاد من الصحیحه من الحکم مخالف للقاعده لان مقدا الاجره وان کان خارجا عن ملک الورثه الان الوارث مخیر فی جهات القضاء و له الحج بنفس والاستیجار بدون اجره المثل فاللازم حینئذ الاقتصار فی منعه من الترکه علی موضع الوفاق هوما اذا علم المستودع بامتناعه عن الاداء (واورد علیه فی الحدائق) بانه لیس تخصیه الخبر بهذه الامور المتفق علیها بینهم اولی من تخصیصها به ، والیه یشیر فی الجواهر بقول ان الصحیح اعم من ذلک قال (قده) وقد یکون الوارث طفلا اولا یطمئن بتادیته لودفع ل الودیعه اواقربها له و ربما انکر وجوب الحج علی مورثه (انتهی) و قد یستدل لاعتبار العل بعدم اداء الورثه بما فی الصحیح من قول السائل ولیس لولده شئی بتقریب انه مع عدم شئ للوارث یحصل للمستودع العلم بانه لایصرفه فی الحج بل یصرفه فی مونته (ویندفع) بانه لایکو قرینه علی العلم بانه ان ردعلیه لایحج عنه لاحتمال ان یصرفه فیه اویصرفه فی حوائجه و یح عنه متسکعا (وبالجمله) فلیس لاعتبار العلم بعدم اداء الوارث دلیل ، واما الوسلم تمامیه ، استدل به فی المدارک له فاللازم هواعتبار العلم ولیس لکفایه الظن به حینئذ وجه مع عد الدلیل علی اعتبار هذا الظن ولذا حمله فی الجواهر علی العلم العادی وقال ویمکن شمول العلم له .

(الامر الرابع) وقع الخلاف فی الحاجه الی الاستیذان من الحاکم الشرعی فی صرف عند المستودع فی الحج عنه مطلقا اومع التمکن من الاستیذان منه و مع عدمه یسقط اعتباره ا عدم الحاجه الیه مطلقا ولو مع التمکن منه (وجوه بل اقوال) ظاهر غیر واحد من الاصحاب هو الاخیر لاطلاق صحیح برید ، وحکی الشهید (قده) فی اللمعه الوجه الاول عن قائل لم یسه ثم استبعده وقال انه بعید و علل الشهید الثانی وجه بعده بمخالفته لاطلاق النص و مراد من النص صحیح برید المتقدم (والمحکی) عن التذکره هوالوجه الثانی و قال انه یعتبر فی صحه تصرف الودعی عدم التمکن من اثبات الحق عند الحاکم والاوجب الاستیذان منه و علل الشهید الثانی فی الروضه بان ولایه اخراج ذلک قهرا علی الوارث الیه فلایصح تصرف الودع

الاباذن منه وامامع عدم امکان الاستیذان فلایتوقف الامر لانه موجب لتعطیل الحق الذی یعلم من بیده المال ثبوته واطلاق النص اذن له (ولایخفی مافیه) لانه مع فرض اطلاق النص لاوجه لاعتبار الاستیذان من الحاکم ، و مع عدم فرض اطلاقه لاوجه لعدم اعتباره مع عدم امکانه بل اللازم هوالرجوع الی عدول المؤمنین ان امکن بل و لایه الودعی نفسه فی التصرف حینئذ لوکان من المومنین العدول (واورد فی المدارک) علی التمسک باطلاق الخبر لاثبات عدم الحاجه الی اذن الحاکم بان الروایه انما تضمنت امر الصادق علیه السلام لبرید فی الحج عن المیت و هومن الامام علیه السلام اذن و زیاده ، و کانه (قده) اخذه من جده الشهید الثانی فی عبارته المتقدمه حیث قال و اطلاق النص اذن له (و کیف کان) فیرد علیه بان الظاهر من کلام الامام علیه السلام بیان الحکم الشرعی و الفتوی لااعمال الولایه الشرعیه فی ذلک ، فلیس فی الخبر دلاله علی اعتبار اذن الحاکم حتی یکون مشتملا علی الاذن و زیاده .

(الامرالخامس) مقتضی کون الحکم علی خلاف القاعده هو اختصاصه بمورد النص اعنی ما اذا لم یکن للورثه شی لکن ظاهر الاصحاب هوالتسالم علی عدم اعتباره فیه و لعلهم لم یفهموا من ذکره فی السوال اعتباره فی الحکم لاحتمال کونه من اجل انه اذا لم یکن للورثه مال لم یقدر و اعلی الحج عن مورثهم و یصرفون المال اذا سلم الهیم فی نفقاتهم ، و هذا هو المتبادر من فرض السائل فی الحدیث ، فالاقرب عدم اعتبار فقر الوارث فی الحکم .

(الامرالسادس) ظاهر الاصحاب عدم اختصاص الحکم بحج الودعی نفسه بل یجوز عندهم استیجاره لشخص اخر یطمئن به للحج عن المیت (و ربما یقال) ان المستظهر من الخبر هوحج الودعی بنفسه لکن قد یکون الاستیجار اولی من جهه کون الاجیر اعرف باتیان الحج واکثر اطمینانا به یاتی به علی الوجه الصحیح ، وظاهر الشرایع عدم اشتراط اتیان الودعی بالحج مباشره حیث قال لوکان عند انسان و دیعه و مات صاحبها وعلیه حجه الاسلام وعرف ان الورثه لا یودون جازان یقطع قدر اجره الحج فیستاجر به لانه خارج عن مال المیت (انتهی) نعم صرح فی القواعد بالتخییر بین ان یحج اویستاجر (و کیف کان) فالاقوی ما علیه الاصحاب من عدم تعین مباشره الودعی نفسه وان الحکم انما هولتحصیل برائه ذمه المیت بای نحو کان .

(الامرالسابع) هل یختص الحکم بما اذا علم ان علی المیت حجه الاسلام او یعم غیرها من اقسام الحج الواجب کالواجب بالنذر اوالافساد اوالنیابه اویعم غیرالحج من سائر ما کان یجب علی المیت من الواجبات کالزکوه والخمس والمظالم و دیون الناس (وجهان) المحکی عن جماعه هوالاختصاص بحجه الاسلام ، واستدلواله بان الحکم علی خلاف القاعده فیجب الاقتصار علی مورد النص و هوحجه الاسلام (اما اذا قلنا) بان ترکه المیت اذا کان المیت مدیونا تنتقل مع دینه الی الوارث وانه المکلف باداء الدین ومحجور التصرف فی الترکه قبل

الاداء کالعین المرهونه حیث انها مملوک للراهن لکنه ممنوع من التصرف فیها (فواضح) حیث ان الوارث حینئذ مالک للترکه ولایصح تصرف الودعی فیها الاباذنه والمتیقن مما دل علی جوازه هو مااذا کان علی المیت حج الاسلام الواجب لاغیره ولاغیر الحج (و اما علی القول) ببقاء الترکه علی ملک المیت حکما او حقیقه فکذلک ایضا لان امر الوفاء راجع الی الوارث وله ان یودی الواجب علی المیت من مال اخر او ان یباشر العمل کالصلوه والصوم بنفسه (والمحکی عن جماعه) هو الاخیر و حکی ایضا عن الدروس ویستدل له بوجوه (منها) ما استدل به فی المستند کما حکاه المصنف (قده) عنه (و حاصله) ان وفاء الدین الواجب اداءه علی المیت واجب کفائی علی کل من یقدر علیه، و اولویه الورثه بالترکه انما هی ما دامت الترکه موجوده و اما اذا بادر احد الی صرف المال فی دین المیت فلایبقی مال حتی یکون الورثه اولی به (ولا یخفی مافیه) لعدم الدلیل علی وجوب وفاء دین المیت علی کل من یقدر علیه بالوجوب الکفائی، لانه اما ان یکون المراد توسعه الوجوب لکل احد و تخصیصه بمن عنده مال من اموال المیت سواء کان هو الوارث اوغیره، اماالاول فواضح الفساد فان من لیس عنده للمیت مال کیف یقال انه یجب علیه وفاء دین المیت الا ان یکون المراد انه یجب علیه ذلک، من مال نفسه و هو مما لم یقل به احد وان المقصود ان من عنده مال من المیت یجب علیه وفاء دینه فهذا عین المبحوث عنه.

ثم ان المحکی عنه فی المتن بقوله (و اولویه الورثه بالترکه انما هی مادامت موجوده و اما اذا بادر احد الی صرف المال فیما علیه فلایبقی مال حتی تکون الورثه اولی به) مع انه لیس فی المستند منه عین ولااثر، شی لایمکن تصحیحه بوجه من الوجوه لان الکلام فی جواز المبادره الی التصرف فی المال بصرفه فی الدین وقبل المبادره فالمال موجود فان کان للوارث ولایه علیه فهی مانعه من جواز تصرف غیره فی المال.

(و منها) ما فی المتن من ظهور کون ذکر الحج الاسلامی فی الخبر من باب المثال و ان النظر الی مطلق شغل ذمه المیت (ولا یخفی مافیه ایضا) لکون حج الاسلام مذکورا فی کلام السائل و ظاهره السوال عن قضیه خارجیه لاعموم لها لکی یشمل کل واجب علی المیت (و منها) دعوی تنقیح المناط، قال فی المدارک و هل یتعدی الحکم الی غیر حجه الاسلام من الحقوق المالیه کالدین والزکوه والخمس، قیل نعم لاشتراک الجمیع فی المعنی المجوز، وقیل لا، قصرا للروایه المخالفه للاصل علی موردها، ثم قال والجواز بشرط العلم بامتناع الوارث من الاداء فی الجمیع حسن انشاء الله تعالی (ولایخفی مافی هذا الوجه ایضا) لان التعدی عن مورد النص الی غیره من طریق تنقیح المناط متوقف علی العلم بالمناط و عدم المانع عن الجعل علی طبقه فی غیر مورد النص، و تحقق کلا الامرین فی المقام ممنوع، للمنع من حصول

القطع بکون المناط فی الحکم فی المقام هو مطلق اداء دین المیت من ماله ،وکذا الوجه لدعوی القطع بعدم المانع من جعل الحکم فی غیر صوره مورد النص.

(و منها) ما فی المتن من انه بناء علی بقاء مقدار راجرة اخراج الحج من المال علی ملک المیت حقیقه او حکما و عدم انتقاله الی الوارث یجب علی من بیده المال صرفه فیما یجب علیه ولایجوز دفعه الی الوارث مع علم الدافع لعدم صرف الوارث ایاه فی ابراء ذمه المیت او مع ظنه الاطمینانی به، و حینئذ یتعین علی من عنده المال صرفه فی دینه (و کذا اذا قلنا) بالانتقال الی الوارث لانه علیه ایضا یجب علی الوارث صرفه او صرف مقداره من مال اخرله فی الدین و یجب علی من بیده صرفه فی دین المیت مع علمه بعدم صرف الوارث فیه اوالظن بعدمه من باب الحسبه، و المراد من الحسبه کل امر من الامور التی لایرضی سبحانه بتعطیله بل یرید ایقاعه فی الخارج کحفظ نفس القاصرین من الصبی والمجنون و حفظ اموالهم و تفریغ ذمه المیت من الدیون فیجب علی من عنده المال مع علمه بعدم اقدام الوارث به صرفه فی ذلک و لایجوز التسلیم الی الوارث حینئذ لکن تعین ذلک علی الوداعی یحتاج الی الدلیل حیث ان مقتضاه تحقق ذلک الامر فی الخارج ولو بصدوره عن غیره، اللهم الان یقال باحتمال خصوصیه لمن بیده المال تقتضی اختصاصه بالوجوب کما فی ردالامانه الشرعیه حیث انه یتعلق بمن عنده المال، و حینئذ. لایعلم غیره بالوجوب الاعند امتناع من بیده و هو لیس ببعید (و کیف کان) فاللازم فی المقام صرفه فی تفریغ ذمه المیت عما اشتغلت به باذن الحاکم لانه مع امکان الاستیذان منه یکون هوالمتعین لکونه هوالمتولی فی الاتیان بالامور الحسبیه التی لم یکن لها مباشر بالخصوص.

و یکفی الاذن الاجمالی منه اذا لم یتمکن من اثبات الدین علی المیت بان یقول للحاکم اذا کان عندی مال لاحد علیه دین من حج او غیره و توفی و انا ادری ان وارثه لایودی عنه هل اصرفه فی تفریغ ذمته، و هذا هوالمراد بالاذن الاجمالی فی مقابل الاذن التفصیلی المحتاج الی اثبات شغل ذمه المیت و امتناع الوارث من تفریغ ذمته.

مسئله (۱۸) یجوز للنائب بعدالفراغ عن الاعمال للمنوب عنه ان یطوف عن نفسه وعن غیره و کذا له ان یاتی بالعمره المفرده عن نفسه و عن غیره الظاهر ان عنوان هذه المسئله من جهه ورود مضمونها فی النصوص، والافالمسئله واضحه لاحاجه الی التعرض لها فان النائب اذا اتی بما علیه للمنوب عنه لامانع له من ان یاتی بما اراد من الطواف والعمره والصلوه وغیرها لنفسه اولاقاربه اوغیرهم و قد ذکر صاحب الوسائل بعد عنوانه الباب حدیثین کلاهما عن یحیی الازرق، احدهما صریح فی ماعنونه و هو ماروا ه عن الکافی عنه قال قلت لابی الحسن علیه السلام الرجل یحج عن الرجل یصلح له ان یطوف عن اقاربه فقال اذا قضی مناسک الحج

فلیصنع ماشاء والحدیث الاخرلاربط له بالباب و هو ما نقله عن الفقیه عن الارزق عن ابی عبدالله علیه‌السلام ، قال من حج عن‌انسان اشترکا حتی اذا قضی طواف الفریضه انقطعت الشرکه فما کان بعد ذلک من عمل کان لذلک الحاج ، فمضمون الخبرالثانی‌ان‌النائب والمنوب عنه یشترکان فی‌الثواب والاجر الی انقضاء طواف الفریضه واما الاعمال التی بعدالطواف من‌السعی والرجوع الی منی والبیتوته فیها و رمی‌الحجار و طواف‌النساء فیختص الحاج‌النائب بثوابها ، فلا ربط للحدیث بمضمون الخبرالاول الا ان یقال بدعوی انه یفهم منه‌اولویه‌ماياتی بعد ذلک لنفسه فی‌اختصاص ثوابه به (و کیف کان) فالمسئله واضحه و انه اذا لم یکن ماياتی به لنفسه مزاحما لما علیه بالنیابه فلامانع منه .

مسئله (۱۸) یجوز لمن اعطاه رجل مالا لاستیجار الحج ان یحج بنفسه مالم یعلم انه اراد الاستیجار من‌الغیر والاحوط عدم مباشر ته‌لامع العلم بان مراد المعطی حصول الحج فی‌الخارج و اذا عین شخصا تعین الا اذا علم عدم اهلیته و ان المعطی مشتبه فی‌تعیینه اوان ذکره من باب‌احدالافراد .

هذه‌المسئله سیاله جاریه فی‌غیرموضع من‌ابواب الفقه کتوکیل المزکی شخصا فی‌اخراج زکوته من‌ماله و اعطاء مال لصرفه فی‌طائفه خاصه یکون الاخذ منهم و کتوکیل احد فی‌بیع متاع فاشتراه الاخذ لنفسه اوتوکیله فی‌شراء متاع فباعه من ماله نفسه و کتوکیل المرئه لتزویجها فمن یری صلاحالهاو اراد الوکیل تزویجها لنفسه ، وقد حرر ناجمله و افیه من ذلک فی‌مسائل ختام کتاب‌الزکوه فی‌المسئله ۲۷ ولاباس بالاشاره الی بعضها (فنقول) اما فی‌مرحله الثبوت فلایخلو اما ان یکون الوکیل‌وکیلا فی‌دفع مال الی شخص معین اویکون وکیلا فی صرفه فی‌عنوان عام ینطبق علی الوکیل ، اما الاول فلااشکال فی‌وجوب العمل بما عینه ولایجوز التخطی عنه ولوکان تعیینه لاجل اعتقاد المعطی انطباق عنوان خاص علی‌المدفوع الیه و اعتقاد الوکیل خطائه فی‌اعتقاده ، فان اعتقاد الدافع یکون داعیاله‌فی‌الاعطاءالی‌من‌عینه ،وتخلف‌الداعی لایضر باراده اعطاء من عینه ، اللهم الااذا اخذ العنوان علی وجه التقیید کان یقول‌اعط هذا المال الی زید الفقیر ، اذا فهم منه التقیید لامجرد التوصیف ، هذا فیما اذا عین الموکل شخصا معینا ، و اما اذا عینه بالعموم کما اذا قال اصرفه فی‌الفقراء فاذا کان من نیته صرفه الی الفقیر ای فقیر کان صح للوکیل صرفه فی‌نفسه علی نحو الاشتراک او الاختصاص علی حسب ما اراده الموکل ولواراد صرفه الی‌غیره من‌الفقراء لایجوز له ان یصرف فی‌نفسه ، هذا بحسب‌مقام الثبوت ، فان کان لفظ المعطی عاما بالعموم الوضعی کالجمع المحلی بالالف واللام او کلمه (کل) کان یقول اعط هذاالمال الی الفقراء او اعط هذا المال لکل من تاتمنه لیحج عنی اوعن ابی جاز اخذه لنفسه ، واماذا کان استفاده الاطلاق اوالعموم من‌اللفظ موقوفه‌علی‌اجراء مقدمات

الحکمه ففی صحه التمسک به لاثبات شمول الاذن للوکیل وعدمه و جهان من ان الوکیل داخل فی الاطلاق ، و من دعوی انصراف الاطلاق الی غیر الوکیل ، مختار المحقق فی الشرایع فی مسئله توکیل المرئه غیرها فی تزویجها هو الاخیر و احتمله فی التذکره و نفی عنه الخلاف فی المسالک و ان اشکل فی الفرق بین الاطلاق والعموم (والانصاف) ان الانصراف بدوی غیر مضر بالتمسک بالاطلاق الا ان یقوم الاجماع علی الفرق بین العموم الوضعی و بین الاطلاق و هو غیر معلوم (و کیف کان) فما فاذه فی المتن من الاحتیاط فی محله (و مما ذکرنا ظهر) الخلل فیما فی المتن من انه اذا عین شخصا تعین الا اذا علم عدم اهلیته و ان المعطی مشتبه فی تعیینه ، و ذلک لما عرفت من ان الحق عدم التخطی عما عینه المعطی ، اللهم الا ان یقال بعدم صحه استیجار من لایکون اهلاله فلایکون موضوعا للوکاله فتبطل الوکاله را ساکما اذا و کله فی البیع الفاسد کالربوا و نحوها ، و حینئذ فلیس تکلیف الوکیل الارد المال الی الموکل لااخذه لنفسه (نعم) لاباس بما ذکره اخیرا من انه اذا عین شخصا و علم ان ذکره من باب المثال وانه احد الافراد جاز ان یحج الاخذ بنفسه .

(فصل فی الحج المندوب)

مسئله (۱) یستحب لفاقد الشرایط من البلوغ والاستطاعه و غیرهما ان یحج مهما امکن بل و کذا من اتی بوظیفته من الحج الواجب و یستحب تکرار الحج بل یستحب تکراره فی کل سنه بل یکره ترکه خمس سنین متوالیه و فی بعض الاخبار من حج ثلاث حجات لم یصبه فقر ابدا.

فی هذه المسئله امور (الاول) قال فی الجواهر لاخلاف نصا و فتوی فی انه یستحب الحج لفاقد الشرایط کمن عدم الزاد والراحله اذا تسکع سواء شق علیه السعی او سهل وکالمملوک اذا اذن له المولی (انتهی) و قد مرفی المسئله الاولی من فصل شرایط وجوب حجه الاسلام الادله الداله علی استحباب الحج من الصبی المیز مضافا الی دعوی نفی الخلاف فیه، و یدل علی استحبابه من غیر المستطیع الاطلاقات الداله علی رجحان الحج فی نفسه، و یدل علی استحبابه من المملوک الما ذون من مولاه ماورد مما یدل علی صحته منه واجزائه عن حجه الاسلام اذا اعتق قبل اتمام الوقوف بالمشعر کما مرفی فصل شرایط وجوب الحج.

(الامر الثانی) یستحب لمن اتی بوظیفته من الحج الواجب بلاخلاف فیه، ویدل علیه ماورد من استحباب تکراره و ماورد فی تکراره من المعصومین علیهم السلام کخبر عمر بن یزید المروی فی الکافی قال قلت لابی عبدالله علیه السلام احج رسول الله صلی الله علیه و آله غیر حجه الوداع قال علیه السلام نعم عشرین حجه (و خبر ابن بکیر) عن زراه المروی فی الکافی قال سمعت اباجعفر علیه السلام یقول کان لعلی بن الحسین علیه السلام ناقه قد حج علیها اثنتین و عشرین حجه ماقرعها قرعه قط (وخبر عبدالله بن سنان) المروی فی الوسائل فی باب استحباب تکرار الحج والعمره بقدر القدره عن الباقر علیه السلام و فیه ان الحسن علیه السلام حج عشرین حجه ماشیا (وغیر ذلک من الاخبار الکثیره).

(الامر الثالث) یستحب تکرار الحج واتیانه فی کل سنه، ویدل علیه خبر اسحق بن عمار المروی فی الکافی قال قلت لابی عبدالله علیه السلام انی قد وطنت نفسی علی لزوم الحج کل عام بنفسی او برجل من اهل بیتی بمالی فقال و قدعزمت علی ذلک فقلت نعم قال فان فعلت فایقن بکثره المال اوابشر بکثره المال (و خبر عذافر) المروی فی الکافی قال قال ابو عبدالله علیه السلام ما یمنعک من الحج فی کل سنه قلت جعلت فداک العیال، فقال اذا مت فمن لعیالک اطعم عیالک الخل والزیت و حج بهم کل سنه (وخبر عیسی بن ابی منصور) المروی

فی الفقیه قال قال لی جعفر بن محمد علیهما السلام یا عیسی ان استطعت ان تاکل الخبر والملح و تحح کل سنه فافعل (و خبر العمری) المروی فی کمال الدین قال سمعته یقول والله ان صاحب هذا الامر یحضر الموسم کل سنه فیری الناس فیعرّفهم ویرونه ولا یعرفونه (و خبر عبید الله بن زراره) المروی فی کمال الدین ایضا قال سمعت اباعبدالله علیه السلام یقول یفقد الناس امامهم فیشهد الموسم فیراهم ولا یرونه.

(الامر الرابع)، یکره ترک الحج خمس سنین متوالیه ففی خبر ذریح المحاربی المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام: من مصنت علیه خمس سنین فلم یفد الی ربه و هو موسر انه المحروم (و خبر حمران) المروی فی الکافی عن الباقر علیه السلام قال ان لله مناد یا ینادی ای عبد احسن الله الیه واوسع علیه فی رزقه فلم یفد الیه فی کل خمسه اعوام مره لیطلب نوافله ان ذلک لمحروم (و مرسل الصدوق فی الفقیه) قال روی ان الجبار جل جلاله یقول ان عبدا احسنت الیه واجملت الیه فلم یزرنی فی هذا المکان فی کل خمس سنین لمحروم، بل وفی بعض الاخبار کراهه الترک اربع سنین کخبر عبدالله بن الحسین المروی فی المحاسن قال سمعت الصادق علیه السلام یقول اذا اجتمع الناس بمنی نادی مناد ایها الجمع لو تعلمون بمن احللتم لا یقنتم بالمغفره بعد الخلف ثم یقول الله تبارک و تعالی ان عبدا اوسعت علیه رزقی لم یفد الی فی کل اربعه لمحروم.

(الامر الخامس) المروی فی الکافی عن فضیل بن یسار عن احدهما علیهما السلام قال من حج ثلاث سنین متوالیه ثم حج اولم یحج فهو بمنزله مدمن الحج (و فی مرسل الفقیه) قال قال الصادق علیه السلام من حج حجه الاسلام فقد حل عقده من النار من عنقه ومن حج حجتین لم یزل فی خیر حتی یموت و من حج ثلاث حج متوالیه ثم حج ام لم یحج فهو بمنزله مدمن الحج، و فی مرسل اخر عنه علیه السلام من حج سنه و سنه لا فهو ممن ادمن الحج، و غیر ذلک من الاخبار الداله علی فضل الحج المندوب مثل مادل علی ان من حج اربع مرات لم یصبه ضغطه القبر ابدا، او خمس مرات فلا یعذبه الله ابدا او عشر مرات و انه لا یحاسبه الله ابدا او عشرین حجه و انه لا یری جهنم ولا یسمع شهیقها ولا زفیرها اواربعین حجه و انه قیل لعاشفع فیمن اجبلت (الحدیث)

مسئله (۲) یستحب نیه العود الی الحج عند الخروج من مکه و فی الخبر انها توجب الزیاده فی العمر و یکره نیه عدم العود و فیه انها توجب النقص فی العمر یستحب نیه العود الی الحج عند الخروج من مکه (ففی خبر عبدالله بن سنان) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام: من رجع من مکه و هو ینوی الحج من قابل [illegible]

قابل زید فی عمره (ویدل علی کراهیه) نیه عدم العود خبر الحسن بن علی المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام ان یزید بن معاویه حج فلما انصرف قال (اذا جعلنا ثافلا یمینا) (فلا نعود بعدها سنینا) (للحج والعمره مابقینا) فنقص الله عمره و اماته قبل اجله (و خبر ابی حذیفه) المروی فی التهذیب ایضا قال کنا عند ابی عبدالله علیه السلام ونزلنا الطریق فقال علیه السلام ترون هذا الجبل ثافلا ان یزید بن معاویه لما رجع من حجه مرتحلا الی الشام انشا یقول : اذا ترکنا ثافلا (الخ) فاماته الله قبل اجله(و فی مجمع البحرین) فی ماده ثفل بالثاء المثلثه والفاء والثافل اسم جبل بمکه ثم ذکر مضمون الخبر ، فکانّ الجبل المذکور یقع علی یمین من یتوجه من مکه الی الشام فقال لعنه الله اذا ترکنا اوجعلنا هذا الجبل علی یميننا فلا نرجع الی مکه ابداً .

و فی بعض الاخبار مایدل علی کراهه عدم نیه العود وان لم ینو عدم العود (ففی مرسل الفقیه) و من خرج من مکه ولاینوی العود الیها فقدا قترب اجله و دنا عذابه (و خبر الحسین الاحمسی) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال و من خرج من مکه و هولا یرید العود الیها فقدا قترب اجله و دنی عذابه (و مثله) خبر محمد بن ابی حمزه .

مسئله (۳) یستحب التبرع بالحج عن الاقارب وغیرهم احیاء و امواتا و کذا عن المعصومین علیهم السلام احیاء وامواتا مع عدم حضورهم فی مکه اوکونهم معذورین .

قدتقدم ذکر بعض الاخبار فی استحباب التبرع بالحج عن المعصومین علیهم السلام وعن الاقارب و عن المومنین فی المسئله ۲۵ من فصل الحج النیابی و نزید هیهنا (خبر عمر بن الیاس) المروی فی الکافی قال قال ابی لابی عبدالله علیه السلام و انا اسمع ان ابنی هذا صروره وقد ماتت امه فاحب ان یجعل حجته لها افیجوز ذلک له فقال ابوعبدالله علیه السلام یکتب ذلک له و لها و یکتب له اجرالبر (و خبر ابی بصیر) المروی فی الکافی قال قال ابوعبدالله علیه السلام فی حدیث : من حج فجعل حجته فی ذی قرابته یصله بها کانت حجته کامله و کان للذی حج عنه مثل اجره ان الله عزوجل واسع لذلک (و خبر جابر) المروی فی الکافی عن الباقر علیه السلام قال قال رسول الله صلی الله علیه وآله من وصل قریبا بحجه اوعمره کتب الله له حجتین و عمرتین وکذلک من حمل عن حمیم یضاعف الله له الاجر ضعفین (و مرسل الفقیه) قال قال علیه السلام یدخل علی المیت فی قبره الصلوه والصوم والحج والصدقه والعتق .

و اما استحباب الطواف عن الغیر فقد تقدم البحث عنه فی طی المسئله ۱۶ من الفصل المتقدم **مسئله (۴) یستحب لمن لیس له زاد و راحله ان یستقرض و یحج اذا کان واثقا بالوفاء** بعد ذلک و قد ورد اخبار کثیره فی رجحان الاستقراض للحج اوالحج مع اشتغال الذمه بالدین (ففی خبر موسی الواسطی) المروی فی الکافی و التهذیب عن الکاظم علیه السلام عن الرجل

یستقرض و یحج فقال ان کان خلف ظهره مان حدث به حدث ادی عنه فلاباس (و خبرابی همام) المروی فی الکافی والفقیه عن الرضا علیه السلام عن الرجل یکون علیه الدین و یحضره الشی (ای یصل فی یده المال) ایقضی دینه اویحج ، قال علیه السلام یقضی ببعض و یحج ببعض قلت فانه لایکون الابقدر نفقه الحج، قال علیه السلام یقضی سنه و یحج سنه فقلت اعطی المال من ناحیه السلطان، قال لاباس علیکم (و خبر یعقوب بن شعیب) المروی فی الکافی والفقیه عن الصادق علیه السلام عن الرجل یحج بدین و قد حج حجه الاسلام ،قال نعم ان الله سیقضی عنه انشاء الله (وخبر عقبه) المروی فی التهذیب قال جائنی سدیر الصیرفی فقال ان اباعبدالله علیه السلام یقرء علیک السلام و یقول لک مالک لاتحج، استقرض و حج (ومرسل الفقیه) عن الصادق علیه السلام عن رجل ذی دین یستدین و یحج، قال علیه السلام نعم هواقضی للدین وغیرذلک من الاخبار (ولایخفی) ان مورد الروایات فی الحج المندوب و اما حصول الاستطاعه بامکان الاستدانه اومع حصول الدین فی ذمته فبحث اخر قدتقدم الکلام فیه فی المسئله ۱۶ من فصل الاستطاعه مفصلا ، کما انه لابد من تقیید الروایات فی المقام بما اذا کان عنده مایثق بالوفاء به دینه کما ورد التقیید بذلک فی خبرالواسطی المتقدم ، ولابد ایضا من تقییدها بما لم یکن الدین حالا مع مطالبه الداین فانه یجب اداء الدین اذا کان حالا و طالب به الداین من غیر اشکال فلایزاحم العمل المندوب الواجب .

مسئله (۵) یستحب احجاج من لااستطاعه له (وفی الخصال والعیون) عن الحسن بن علی الدیلمی قال سمعت الرضا علیه السلام یقول من حج بثلاثه من المومنین فقد اشتری نفسه من الله عزوجل (الحدیث) .

مسئله (۶) یجوز اعطاء الزکوه لمن لایستطیع الحج لیحج بها و فی المسئله الثانیه والعشرین من المسائل المتفرقه فی ختام باب الزکوه من هذا الکتاب : لایجوز اعطاء الزکوه للفقیر من سهم الفقراء للزیاره اوالحج او نحوهما من القرب و یجوز من سهم سبیل الله ، و قداشرفا فی شرحها الی مافیها و قلنا بانه لااشکال فی جواز الاعطاء من سهم سبیل الله ، والظاهران الاخذ یصیر باخذه ایاها مستطیعا بالاستطاعه البذلیه و یصح منه الاتیان بقصد حجه الاسلام و تجزی منه ولایحتاج الی الاتیان بها بعد ذلک ولو حصل له الاستطاعه التملیکیه ،وکذا لاینبغی الاشکال فی جواز الاعطاء من سهم الفقراء اذا کان الاخذ فقیرا لایملک قوت سنته بناء علی عدم وجوب قصد الاعطاء الی الفقیر بعنوان کونه فقیرا و جواز الاعطاء الی المستحق بعد العلم باستحقاقه ولو لم یقصد العنوان المنطبق علیه وجواز اعطاء الزائد عن مونه السنه الی الفقیر و صیروه الفقیر مالکا لما یاخذه بالاخذ عن المعطی فیصیر مستطیعا حینئذ بالاستطاعه التملیکیه (و فی جواز الاخذ) بعنوان سهم الفقراء ممن یملک مونه سنته و لیس عنده ما یستطیع للحج و کذا للزیاره

اوغیرها من القرب اشکال، اقواه عدم الجواز لعدم صدق الفقیر علیه من غیر فرق بین اشتیاق الاخذ الیها بکمال الاشتیاق و غیره، فراجع ماحررناه فی طی المسئله فی کتاب الزکوه.

مسئله (۷) الحج افضل من الصدقه بنفقته ففی خبر معاویه بن عمار المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن ابیه عن اباءه علیهم السلام ان رسول الله صلی الله علیه واله لقیه اعرابی فقال له یارسول الله انی خرجت اریدالحج ففاتنی وانا رجل مملیل (ای کثیر المال) فمرنی ان اصنع فی مالی ماابلغ به مثل اجرالحاج فالتفت الیه رسول الله صلی اله علیه واله فقال انظر الی ابی قبیس فلوان اباقبیس لک ذهبه حمراء انفقته فی سبیل الله مابلغت به مایبلغ الحاج (الحدیث) وخبر ابی بصیر عن الصادق علیه السلام قال صلوه فریضه افضل من عشرین حجه، وحجه خیر من بیت مملو من ذهب یتصدق به حتی لایبقی منه شئی (وخبره الاخر) عن الصادق علیه السلام: درهم فی الحج افضل من الفی الف درهم فیماسوی ذلک من سبیل الله (وخبر علی بن ابی حمزه) عنه علیه السلام قال درهم تنفقه فی الحج افضل من عشرین الف درهم تنفقها فی حق (وخبر ابراهیم بن میمون) قال قلت لابی عبدالله علیه السلام انی احج سنه وشریکی سنه، فقال مایمنعک من الحج یاابراهیم قلت لااتفرغ لذلک جعلت فداک، اتصدق بخمس ماه مکان ذلک، قال علیه السلام الحج افضل، قلت الف، قال الحج افضل، قلت الف و خمس ماه قال الحج افضل، قلت الفین، قال علیه السلام افی الفیک طواف البیت قلت لا، قال افی الفیک سعی بین الصفا والمروه، قلت لا، قال افی الفیک وقوف عرفه، قلت لا، قال افی الفیک رمی الجمار قلت لا، قال علیه السلام افی الفیک المناسک، قلت لا، قال علیه السلام الحج افضل، وغیر ذلک من الاخبار، وقد عقد فی الوسائل لذلک باباوهو الباب ۴۲ من ابواب الحج.

مسئله (۸) یستحب کثره الانفاق فی الحج وفی بعض الاخبار ان الله یبغض الاسراف الا بالحج والعمره ففی خبر ابن ابی یعفور المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام قال قال رسول الله صلی اله علیه واله مامن نفقه احب الی الله تعالی من نفقه قصد و یبغض الاسراف الا بالحج والعمره فرحم الله مومنا اکتسب طیبا وانفق من قصد اوقدم فضلا (وفی دلالته) علی استحباب کثره الانفاق فی الحج خفاء وتامل، نعم هویدل علی عدم مرجوحیه کثره الانفاق فیه، والله العالم.

مسئله (۹) یجوز الحج بالمال المشتبه کجوائز السلطان مع عدم العلم بحرمتها وفی خبر ابی همام المتقدم فی المسئله الرابعه من هذا الفصل ـ بعد السئوال عن حج من علیه الدین قال فقلت اعطی المال من ناحیه السلطان، قال علیه السلام لاباس علیکم.

مسئله (۱۰) لایجوز الحج بالمال الحرام لکن لایبطل الحج اذا کان لباس احرامه وطوافه وثمن هدیه من حلال فی هذه المسئله ثلاثه امور (الاول) لایجوز الحج بالمال الحرام، ویدل علی عدم جوازه غیرواحد من الاخبار (ففی مرسل الفقیه) قال وروی عن الائمه علیهم السلام

انهم قالوا من حج بمال حرام نودی عند التلبیه لا لبیک عبدی ولا سعدیک (وخبر محمد بن مسلم) ومنهال القصاب المروی فی المجالس عن الباقر علیه السلام: من اصاب مالا من اربع لم یقبل منه فی اربع: من اصاب مالا من غلول اوربا اوخیانه اوسرقه لم یقبل منه فی زکوه ولا صدقه ولا حج ولا عمره (والمروی عن عقاب الاعمال) عن رسول الله صلی اله علیه واله انه قال فی اخر خطبه خطبها: و من اکتسب مالا حراما لم یقبل الله منه صدقه ولا عتقا ولا حجا ولا اعتمارا (الحدیث).

(الامر الثانی) لا یبطل الحج بالانفاق من الحرام فی سبیله اذا کان لباس احرامه و طوافه و رکعتیه بل والسعی وثمن هدیه حلالا، و هذا اذا کان الانفاق من الحرام حاصلا فی مقدمات الحج لا فی نفس المناسک و اما اذا کان صرف الحرام فیما بین افعال المناسک من الذهاب من المیقات الی مکه اومن مکه الی عرفات اومنها الی المشعر وامثال ذلک فصحه الحج مع ذلک مبنیه علی عدم دخولها فی افعال الحج، وهوالاقوی لکون مناسک الحج عباره عن نفس تلک الاعمال لا مثل الذهاب الی عرفات فحکمها حکم سائر مقدمات الافعال کالهوی من القیام الی السجود فی الصلوه وسیاتی تفصیل البحث فی ذلک فی محله انشاء الله.

(الامر الثالث) یبطل الحج اذا کان ثوب احرامه اوطوافه او رکعتیه اوسعیه اوثمن هدیه من الحرام وذلک لبطلان العباده فی مورد اجتماعها مع المنهی عنه، و هذا اذا کان ثوبه مغصوبا اواشتری هدیه بعین ثمن مغصوب واضح، واما اذا اشتری الثوب اوالهدی بثمن کلی فی الذمه ثم اداه من مال مغصوب فان لم یکن من الاول بانیا علی الاعطاء من المال الحرام فلا اشکال فی صحه شرائه، غایه الامر انه لا تفرغ ذمته من الثمن باعطاء المال المغصوب کما ان البایع ایضا یصیر مشغول الذمه بما یاخذه من المشری وان کان مالکا فی ذمه المشتری ثمن المبیع، و اما ان کان بانیا من اول الامر علی الاعطاء من المال الحرام ففی صحه شرائه اشکال من کونه قد جعل الثمن فی ذمته والبایع ایضا مقدم علی ذلک فلا قصور فی المعامله والتراضی متحقق بین المتعاملین، و من انه لما کان بانیا علی عدم اعطاء الثمن اصلا اواعطائه من الحرام الذی هو فی حکم عدم الاعطاء راسا فکانه لیس بانیا علی جعل الثمن فی ذمته فلا تتحقق المعامله مع بنائه هذا بینه و بین البایع بل یمکن ان یقال ان رضا البایع بالثمن الکلی فی ذمه المشتری مقید باعطاء المشتری ما فی ذمته من مال حلال و مع بنائه علی عدم اعطاء الثمن اواعطائه من مال محرم فلا رضا للبایع ویکون البیع باطلا لانه اکل للمال بالباطل ولا یحل مال امرء الا برضاه کنه (ولعل هذا الاخیر اقوی) و قد مر مثله فی المسئله ۱۶ من مسائل فصل شرائط غسل الجنابه من کتاب الطهاره و فی المسئله الستین من فصل الاستطاعه من کتاب الحج.

مسئله (۱۱) یشترط فی الحج الندبی اذن الزوج والمولی بل والابوین فی بعض الصور و یشرط ایضا ان لا یکون علیه حج واجب مضیق لکن لو عصی وحج صح. یشترط فی صحه حج المملوک

اذن مولاه حسب ماتقدم فی البحث عن اشتراط الحریه فی وجوب الحج، و یشترط فی الحج المندوب اذن الزوج حسب مامر فی المسئله ۹۹ من فصل الاستطاعه، و یشترط فی صحه الحج الندبی اذا لو الدین اذا کان الذهاب الیه بدون اذنهما ایذاء لهما، وامامع عدمه فلا دلیل علی اعتبار الاذن منهما و لعل المراد من بعض الصور المذکور فی المتن هو ماذکرناه (واما مسئله اشتراط) ان لایکون علیه حج واجب مضیق اوفوری فقد تقدم البحث عنه فی اخر مسئله من مسائل باب الاستطاعه مفصلا، وان المشهور بین الاصحاب هو بطلان التطوع لمن علیه الحج الواجب و فی بعض مسائل احکام النیابه عن الحج فراجع ماکتبناه فی الموضعین.

مسئله (۱۲) یجوز اهداء ثواب الحج الی الغیر بعد الفراغ عنه کما یجوز ان یکون ذلک من نیته قبل الشروع فیه وقدمر الکلام حول هذه المسئله فی طی المسئله ۲۶ من فصل الحج بالنیابه.

مسئله (۱۳) یستحب لمن لامال له یحج به ان یاتی به ولو باجاره نفسه عن غیره وفی بعض الاخبار ان للاجیر من الثواب تسعا وللمنوب عنه واحد ففی مرسل الفقیه ان الصادق علیه السلام اعطی رجلا ثلاثین دینارا فقال له حج عن اسماعیل وافعل، ولک تسع وله واحده (و فی خبر عبدالله سنان) المروی فی الکافی والتهذیب قال کنت عندابی عبدالله علیه السلام اذدخل علیه رجل فاعطاه ثلاثین دینارا یحج بها عن اسماعیل ولم یترک شیئا من العمره الی الحج الااشترط علیه حتی اشترط علیه ان یسعی فی وادی محسر، ثم قال یاهذا اذا فعلت هذا کان لاسماعیل حجه بما انفق من ماله وکان لک تسع بما اتعبت من بدنک (وفی بعض الاخبار) ان للاجیر ثواب عشر حجج ففی خبر ابن مسکان المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال قلت له الرجل یحج عن اخر ماله من الثواب قال للذی یحج عن رجل ثواب عشر حجج، وروی قریبا منه فی الفقیه، الا ان المنصرف الیه فی الخبرین هو صوره التطوع والتبرع لاصوره النیابه بالاجاره کما لایخفی، والله العالم.

(فصل فی اقسام العمره)

مسئله (۱) تنقسم العمره کالحج الی واجب اصلی وعرضی و مندوب فتجب باصل الشرع علی کل مکلف بالشرائط المعتبره فی الحج فی العمره مره بالکتاب والسنه والاجماع ففی صحیحه زراره العمره واجبه علی الخلق بمنزله الحج فان الله تعالی یقول واتموا الحج والعمره لله و فی صحیحه فضیل فی قوله تعالی و اتموا الحج والعمره قال علیه السلام هما مفروضان ، و وجوبها مع تحقق الشرائط فوری کالحج ولایشترط فی وجوبها استطاعه الحج بل یکفی استطاعتها فی وجوبها وان لم تتحقق استطاعه الحج کما ان العکس کذلک فلواستطاع للحج وجب دونها والقول باعتبار الاستطاعتین فی وجوب کل منهما وانهما مرتبطان ضعیف کالقول باستقلال الحج فی الوجوب دون العمره.

فی هذه المسئله امور (الاول) تنقسم العمره کالحج الی واجب اصلی وعرضی و مندوب و سیاتی الکلام فی العرضی والمندوب منها فی المسئله السادسه من هذا الفصل ، والکلام هیهنا فی الواجب منها باصل الشرع علی کل مکلف واجد لشرائط وجوب الحج (واستدلوا) لوجوبها بالکتاب والسنه والاجماع ، فمن الکتاب ایتان : قوله سبحانه واتموا الحج والعمره لله ، وقوله تعالی فمن حج البیت اواعتمر فلاجناح علیه ان یطوف بهما ، واورد علی الاستدلال بالایه الاولی بان ظاهرها وجوب الاتمام اذا شرع فی الحج اوالعمره لااصل وجوب الاتیان بهما ،وبالایه الثانیه بانها فی مقام بیان وجوب السعی بین الصفا والمروه فی الحج والعمره سواء کان اصل الحج اوالعمره واجبا اومندوبا (واجیب) بانه کذلک لوارید الاستدلال بهما بالاستقلال ،ولکن بضمیمه ماورد من التفسیر من السنه لاباس بالاستدلال (کصحیح معاویه بن عمار) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال العمره واجبه علی الخلق بمنزله الحج علی من استطاع لان الله تعالی یقول واتموا الحج والعمره لله و انما نزلت العمره بالمدینه (و خبر عمر بن اذینه) المروی فی الکافی ایضا قال کتبت الی ابی عبدالله علیه السلام بمسائل بعضها مع ابن بکیر و بعضها مع ابی العباس فجاء الجواب باملائه سالت عن قول الله عزوجل ولله علی الناس حج البیت من استطاع الیه سبیلا ، یعنی به الحج والعمره جمیعا لانهما مفروضان وسئلت عن قول الله عزوجل واتموا الحج والعمره لله ، قال یعنی بهما اداءهما و اتقاء مایتقی المحرم فیهما و سئلت عن قول الله عزوجل الحج الاکبر مایعنی بالحج الاکبر فقال الحج الاکبر الوقوف بعرفه و[illegible] کالحج [illegible] علی وجوبها من السنه غیر ماتقدم [illegible]

فضل بن صالح) عن ابی بصیر عن الصادق علیه السلام : العمره مفروضه مثل الحج (و خبر الفضل ابی العباس) عنه علیه السلام فی قول الله تعالی واتموا الحج والعمره لله قال علیه السلام هما مفروضان (الی غیر ذلک من الاخبار) واما الاجماع فادعاه غیر واحد من الفقهاء علی وجوبها (وفی الجواهر) بالاجماع بقسیمه علیه، و فی المستند بالاجماع المحقق والمنقول ولم ینسب الخلاف فی وجوبها الی احد منا وان نسب الی العامه القول باستحبابها.

(الامر الثانی) العمره تجب علی کل مکلف بالشرائط المعتبره فی الحج فی العمره مثل الحج ویدل علی ذلک الاجماع علی عدم وجوبها ازید من مره وان مقتضی الامر بها بعنوان طبیعه العمره کفایه المره لحصول الطبیعه بها (نعم) هذا فی غیر من یرید دخول مکه فانه یجب علیه ان یدخلها باحرام ولایخرج من الاحرام الابعمره، وهذا غیر وجوبها بمعنی الاتیان بها ابتداء.

(الامر الثالث) وجوبها بعد تحقق الشرائط فوری، و فی الجواهر بلاخلاف اجده فیه کما صرح به الشیخ والحلی والفاضلان وغیرهم (اقول) لاینبغی التامل فی فوریه وجوب عمره التمتع لانها کالجزء من الحج ولتقدمها علی الحج الواجب فورا، واما العمره المفرده فربمایستدل لفوریتها بعدما عن التذکره من دعوی الاجماع بتنزیلها فی صحیح ابن عمار بمنزله الحج فی قوله علیه السلام (العمره واجبه علی الخلق بمنزله الحج).

لکن التنزیل یمکن ان یکون فی اصل الوجوب لافی الفوریه، ولذا قال فی محکی کشف اللثام بعدان حکی عن المبسوط والسرائر وجوب الفور: ولادلیل له الا علی القول بظهور الامر فیه ومثله مافی المدارک حیث یقول اما العمره المفرده فلم اقف علی دلیل یدل علی فوریه الوجوب فیها سوی الاجماع المنقول و ظاهر صحیحه معاویه بن عمار المتقدمه المتضمنه لمساواتها للحج فی کیفیه الوجوب (انتهی مافی المدارک) وقدتقدم فی الفصل الاول من الحج ان اقوی مایدل علی فوریه الحج هوکونه موقتا بشهرمعین فی السنه و هوشهرذی الحجه وان التاخیر عن سنه مع التمکن من اتیانها فی اول سنه تسویف محرم ولایخفی عدم جریان هذا الوجه فی وجوب العمره المفرده لکون وقتها تمام السنه، والاجماع علی فوریه وجوب الحج محصل و فی فوریه العمره منقول، کیف والمحکی عن کشف اللثام انه بعدان حکی عن المبسوط والسرائر وجوب الفور قال ولم اظفر بموافق لهم، هذا، وفی اعتبار کونها فی حج الافراد والقران واجبه فی سنه الحج و جواز تاخیرها الی شهر المحرم بحث طویل یاتی منا فی محله و فقنا الله تعالی للبلوغ الیه.

(الامر الرابع) فی اشتراط وجوبها بتحقق الاستطاعه للحج فلایکفی فی وجوبها استطاعتها وان لم تتحقق الاستطاعه للحج، کمایعتبر استطاعتها لوجوبها فلایکفی فی وجوبها استطاعه الحج فقط، اواعتبار استطاعه الحج فی وجوبها وان لم تتحقق الاستطاعه لها، اوکفایه حصول الاستطاعه لکل واحد منهما فی وجوب کل منهما (وجوه) المعروف هوالاخیر بل قیل انه المشهور

شهره عظیمه، ویستدل له باطلاق ادله الوجوب کماهوالمرجع عندالشتراط شیئی لم یقم علیه دلیل، ولان کل واحد منهما عباده مستقله غیرمرتبطه بالاخر فلایسقط شی منهما بسقوط الاخر کمالم یثبت وجوبه بوجوبه (والمحکی عن جماعه هوالاول) ولکن فی الجواهر لم یعرف قائله، ویردعلی هذا الوجه منافاته لاطلاق دلیل وجوبها وان شرطیه استطاعه الحج فی وجوبها لایستفاد من دلیل وجوبها کمالا یستفاد من دلیل وجوب الحج اعتبار استطاعه العمره فی وجوبه بل وجوب کل منهما مشروط باستطاعته (والمحکی عن الدروس) هوالثانی اعنی کفایه استطاعه الحج فی وجوب العمره وعدم کفایه استطاعه العمره فی وجوب الحج قال (قده) ولواستطاع لها خاصه لم تجب ولواستطاع للحج مفرادونها فالاقرب الوجوب ای وجوب العمره ولم یذکر له دلیل (ویمکن ان یتمسک له) امالعدم اشتراط وجوب الحج بالاستطاعه للعمره زائد اعن الاستطاعه المعتبره للحج فباطلاق ادله وجوبه کماعرفت تقریبه فی مذهب المشهور، وامالا ـ عتبار استطاعه الحج فی وجوب العمره فبوجوه (الاول) اصاله البرائه عن وجوب العمره عند عدم تحقق استطاعه الحج عندالشک فی وجوبها کماهی المعول عندالشک فی کون الواجب مطلقا اومشروطابشی غیرموجود (الثانی) ظهور حج البیت فی الایه المبارکه فی غیرالعمره (الثالث) عدم ظهور وجوب الاتمام فی العمره فی وجوب انشائها وعدم استلزام وجوب اتمامها لوجوب انشائها (الرابع) انهالو وجبت لکان اللازم ان من استکمل الاستطاعه فمات قبل اداء العمره و قبل ذی الحجه وجب الاستیجار عنه من ترکته مع انه لم یذکر وجوبه فی مصنف ولم یعهد الفتوی به من احد (الخامس) انه لوکانت العمره قبل حصول الاستطاعه للحج واجبه للزم علی من یاتی مکه قبل اشهرالحج ان ینوی بعمرته عمره الاسلام لتحقق استطاعتها حینئذ ولایجوز له تاخیرها الی مابعدالحج لوجوب الفورفیها ولاحتمال موته قبل الاتیان بها اوزوال استطاعته قبل ذلک.

(ولایخفی) ان ماذکر فی وجه عدم اشتراط وجوب الحج بالاستطاعه للعمره وان کان حقا کماعرفت فی تقریب المشهور من التمسک بالاطلاق لکن الوجوه المذکوره لاعتبار الاستطاعه للحج فی وجوب العمره کلها مخدوشه (اماالاول) اعنی الاصل فلان الاصل جارعند عدم الدلیل الاجتهادی من اطلاق وعموم، وهوفی المقام موجود اعنی به اطلاق مادل علی وجوب العمره کاطلاق مادل علی وجوب الحج بالنسبه الی الاستطاعه للعمره.

(واماالثانی) اعنی ظهور حج البیت فی الایه المبارکه فی غیر العمره ففیه (اولا) منع ظهورها فی غیرها ولذا قدتمسکوا بالایه لوجوبها کماتقدم (وثانیا) انها بضمیمه ماورد فی تفسیرها یستفاد منهاالعموم (وثالثا) ان عدم دلالتهاعلی وجوب العمره لایقتضی عدم وجوبها اذادل علی وجوبها دلیل اخرمن السنه (ورابعا) ان محل البحث فی المقام هواشتراط وجوب

العمره بالاستطاعه المعتبره فی‌وجوب الحج لااصل وجوبها کیف، وان الشک فی‌کون وجوبها مشروطا باستطاعه الحج مثل اشتراط وجوبها باستطاعتها انمایتصور بعدالفراغ عن‌اصل وجوبها فدعوی ظهورالایه المبارکه فی‌غیرالعمره اجنبیه عمانحن بصدد تحقیقه (و مماذکرناظهر) ما فی‌الوجه الثالث ایضا اعنی منع ظهور وجوب‌الاتمام فی‌وجوب الانشاء و منع استلزام وجوبه لوجوبه، اذالکلام لیس فی‌وجوب انشاء العمره حتی‌یقال بان‌الایه تدل علی وجوب‌الاتمام ولاظهور لها فی‌وجوب‌الانشاء، بل‌الکلام فی‌شرط وجوب‌العمره.

(واما الوجه‌الرابع) اعنی مسئله لزوم قضاء العمره عمن مات قبل‌اشهر الحج وکان مستطیعا (ففیه) ان وجوب قضائها عنه من ترکته یحتاج الی قیام الدلیل علی‌وجوبه ولیس کلما یجب‌ادائه ممایجب قضائه الان یتمسک بالدلیل الدال علی‌وجوب اداء دین المیت و ان العمره الفائته منه دین علیه، و حینئذ فامانلتزم بوجوب القضاء عنه ان لم‌یکن اجماع علی خلافه واما ان نقول بعدم الوجوب لقیام الاجماع علی‌عدمه (واماالوجه الخامس) اعنی لزوم وجوب نیه عمره الاسلام علی من دخل مکه قبل اشهرالحج فقداورد علیه فی‌کشف اللثام بان المستطیع لهما فرضه عمره التمتع اواحد قسمیه من‌الافراد والقران و لیس الاتیان بعمره الاسلام الاعندالحج فماقبله‌کالنافله قبل فریضه الصبح فلاتکون هی‌العمره الواجبه باصل الشرع مره فی‌العمر، واحتمال‌الموت اوفوت الاستطاعه غیرملتفت الیه ببناء العقلاء او استصحاب بقاء الحیوه اوالاستطاعه، فانه‌یجری وان کان فی‌الامر المستقبل لاثبات مایترتب علیه فی‌الحال ــ الی‌ان قال ــ نعم لاتجب المبادره الیها قبل ایام الحج لاحتمال ان یتجددله استطاعه الحج ایضا (انتهی) ومااستدرکه بقوله نعم (الخ) التزام منه بعدم وجوب الفورفیه، ولاوجه للالتزام به بعد فرض البناء علی‌وجوبها فاللازم حینئذالالتزام بوجوبها قبل‌اشهر الحج عند حصول الاستطاعه لها و عدم حصول الاستطاعه للحج کما لوبذل باذل له لاتیان العمره فی غیر اشهرالحج مع العلم بعدم بذله لاتیان الحج، اللهم الا ان یقال بعدم وجوبها علی‌النائی‌الذی فرضه حج التمتع، ویمکن ان یستشهد له بقیام السیره علی عدم استقرار العمره علی من استطاع من النائین فمات اوذهبت استطاعته قبل اشهرالحج ویویده ماقالوا من‌غیر خلاف بینهم ان‌العمره قسمان عمره متمتع بها وهی فرض النائی و عمره مفرده و هی فرض حاضری مکه، حیث یستظهرمنه عدم‌الخلاف منهم فی‌ان فرض النائی لیس الاعمره‌التمتع کماان الظاهر منهم عدم‌الخلاف فی‌ان فرض النائی لیس‌الا حج التمتع لانه یجب علیه مع ذلک عمره مفرده وياتی بسط الکلام فی‌ذلک فی‌المسئله الاتیه.

مسئله (۲) تجزی‌العمره المتمتع بها عن‌العمره المفرده بالاجماع والاخبار وهل تجب علی من وظیفته حج‌التمتع اذا استطاع لها ولم یکن مستطیعا للحج، المشهور عدمه بل‌ارسله

بعضهم ارسال المسلمات و هوالاقوی وعلی هذا فلاتجب علی الاجیر بعد فراغه عن عمل النیابه وان کان مستطیعا لها وهوفی مکه و کذاالاتجب علی من تمکن منها ولم یتمکن من الحج لمانع ولکن الاحوط الاتیان بها فی هذه المسئله امران (احدهما) لااشکال ولاخلاف فی اجزاء العمره المتمتع بها عن العمره المفروضه باصل لشرع بمعنی عدم وجوب الاتیان بالعمره المستقله علی من اتی بحج التمتع وکانت وظیفته الاتیان به لکونه نائبا عن مکه (و فی الجواهر) لاخلاف فی اجزاء عمره التمتع عنها کمااعترف به غیر واحد من الاصحاب بل عن المنتهی نسبته الی علمائنا کافه (انتهی) (ویدل علی ذلک) نصوص کثیره کخبر الحلبی المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام: اذا تمتع الرجل فقد قضی ما علیه من فریضه العمره (و خبر معاویه بن عمار) المروی فی الکافی عنه علیه السلام فی حدیث قال قلت فمن تمتع بالعمره الی الحج ایجزی ذلک، قال علیه السلام نعم (و خبر ابن ابی نصر) المروی فی الکافی عن ابی الحسن علیه السلام عن العمره واجبه هی، قال نعم قلت فمن تمتع یجزی عنه، قال نعم (و خبر ابی بصیر) المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام: العمره مفروضه مثل الحج فاذا ادی المتعه فقدادی العمره المفروضه (و خبر یعقوب بن شعیب) المروی لی التهذیب عن الصادق علیه السلام فی قول الله عزوجل واتموالحج والعمره لله یکفی الرجل اذا تمتع بالعمره الی الحج مکان العمره المفرده، قال علیه السلام کذلک امررسول الله صلی الله علیه واله اصحابه، الی غیر ذلک من الاخبار.

(ثانیهما) المشهور عدم وجوب العمره المفرده علی من وظیفته حج التمتع اذا استطاع لها ولم یکن مستطیعا للحج کما اذا بذل له باذل للاتیان بالعمره فی غیر اوان الحج، وکذا الاجیر للحج فانه بعد فراغه من الحج مستطیع للاتیان بالعمره (قال فی الشرایع) و تنقسم (ای العمره) الی متمتع بها و مفرده فالاولی تجب علی من لیس من حاضری المسجد الحرام ولاتصح فی غیر اشهر الحج و تسقط المفرده معها ـ الی ان قال ـ والمفرده تلزم حاضری المسجد الحرام وارسل فی المسالک عدم وجوب المفرده علی النائی ارسال المسلمات وقال فی شرح العباره المتقدمه من الشرایع: یفهم من لفظ السقوط (ای فی قول الشرایع و تسقط المفرده معها) ان المفرده واجبه باصل الشرع علی کل مکلف کمان الحج مطلقا یجب علیه و انما تسقط من المتمتع تخفیفا و من قوله والمفرده تلزم حاضری المسجد الحرام عدم وجوبها علی النائی راسا و بین المفهومین تدافع ظاهر، ثم قال فی رفع التدافع: و کان الموجب لذلک کون عمره التمتع اخف من المفرده وکانت المفرده بسبب ذلک اکمل وهی المشروعه بالاصاله قبل نزول ایه التمتع فکانت عمره التمتع قائمه مقام الاصلیه مجزیه عنها وهی بمنزله الرخصه من العزیمه، و یکون قوله والمفرده تلزم حاضری المسجد الحرام اشاره الی ما استقر علیه الحال وصار هوالحکم الثابت الان باصل لشرع، ففی الاول (یعنی فی قوله و تسقط معها المفرده) اشاره الی ابتدائه، والثانی

(اعنی قوله والمفرده تلزم حاضری المسجدالحرام) الی استقراره (انتهی) فانظر الی انه (قده) کیف رفع التدافع بین العبارتین بجعل السقوط اشاره الی ماشرع اولا وجعل اختصاص وجوب المفرده بحاضری المسجدالحرام اشاره الی ما استقرعلیه وجوب العمره، ولولاالتسالم علی اختصاص وجوب العمره المفرده باهل مکه و من حولها و عدم وجوبها علی النائی لماکان وجه للتدافع ولافی رفعه بالبیان المذکور.

(وکیف کان) فیستدل لعدم وجوب المفرده علی النائی بما تقدم فی ذیل المسئله الاولی من قیام السیره علی عدم استقرار العمره علی من استطاع من النائین فمات اوارتفعت استطاعته قبل اشهرالحج وانه لایحکم بفسق من یوخرها لانتظار مجیئ اشهرالحج وانه لم یعرف منهم خلاف فی تقسیم العمره الی المتمتع بها وهی فرض النائی وعمره مفرده و هی فرض الحاضر و ان الظاهر منهم عدم الخلاف بینهم فی عدم وجوب غیرحج المتمتع علی النائی لانه تجب علیه مع حج التمتع عمره مفرده الاانه یجتزء عنها بحج التمتع (وبخبرالحلبی) المروی عن الصادق علیه السلام: دخلت العمره فی الحج الی یوم القیمه لان الله تعالی یقول فمن تمتع بالعمره الی الحج فمااستیسر من الهدی فلیس لاحدالا ان یتمتع لان الله انزل ذلک فی کتابه و جرت به السنه من رسول الله صلی الله علیه واله (ولایخفی) ان دخول العمره فی الحج الی یوم القیمه مختص بالنائی کماهوالمصرح به فی ذیل الایه المبارکه من قوله تعالی ذلک لمن لم یکن اهله حاضری المسجدالحرام فلیس هذاتمسکا باطلاق الایه فی وجوب العمره حتی یحتاج فی التمسک به الی تشبث مافی المستند بانه خرج ماخرج و بقی الباقی ولاالی الایراد علیه بما فی المستمسک بانه لامجال للبناء علی الاطلاق فی الایه ثم الرجوع الیه کمافی المقام بل المستفاد من الایه لیس الادخول العمره فی الحج لمن لم یکن اهله حاضری المسجد الحرام الی یوم القیمه و هذا بعینه هومااد عی التسالم علیه فی المسالک من ان المفروض من العمره فی الاول هوالعمره المفرده للجمیع ثم استقر علی النائی عمره التمتع، وظنی انه لابحث فی الاستدلال بالخبر ولابالایه مع قطع النظر عن استدلال الامام علیه السلام بها ولاغبار علیه اصلا (ویویده بل یدل علیه) مافی صحیح معاویه بن عمار المذکور فی المسئله الاولی الذی فیه: و انما نزلت العمره بالمدینه بناء علی ان یکون النازل من العمره فی المدینه هوعمره التمتع (و خبر یعقوب بن شعیب) المتقدم الذی فیه یکفی الرجل اذا تمتع بالعمره الی الحج مکان العمره المفرده کذلک امر رسول الله صلی الله علیه واله اصحابه بل و خبرابی بصیرالمتقدم الذی فیه فاذا ادی المتعه فقد ادی العمره المفروضه.

فالاقوی حینئذ ما علیه المشهور من عدم وجوب العمره المفرده علی النائی وانه لیس علیه الاعمره التمتع عنداستطاعته للحج، ویترتب علی ذلک، ماذکره فی المتن من عدم

وجوبها علی الاجیر بعد فراغه من عمل النیابه ان یاتی بالعمره المفرده لنفسه ، ولاعلی من تمکن من العمره فی غیر اشهر الحج مع عدم تمکنه منها و من الحج فی اشهر الحج ، لکن الاحوط الاتیان بها فی الموردین لظهور لفظ الاجزاء فی غیر واحد من الاخبار فی بقاء وجوب العمره المفرده وان عمره التمتع مسقطه لها لان الواجب بالاصل علی النائی لیس الا عمره التمتع ، والله العالم .

مسئله (۳) قد تجب العمره بالنذر والحلف والعهد والشرط فی ضمن العقد و الاجاره والافساد وتجب ایضا لدخول مکه بمعنی حرمته بدونها فانه لایجوز دخولها الا محرما الا بالنسبه الی من یتکرر دخوله و خروجه کالحطاب والحشاش وماعدا ماذکر مندوب ، ویستحب تکرارها کالحج واختلفوا فی مقدار الفصل بین العمرتین فقیل یعتبر شهر وقیل عشره ایام والاقوی عدم اعتبار فصل فیجوز اتیانها کل یوم و تفصیل المطلب موکول الی محله .

فی هذه المسئله امور (الاول) وجوب العمره بالنذر و شبهه والشرط فی ضمن العقد والاجاره واضح واما وجوبها بالافساد فالمراد به اما افساد العمره نفسها بالجماع قبل التحلل من الاحرام فان المتسالم عندهم وجوب اعادتها اوالمراد افساد حج التمتع فان من افسد حجه یجب علیه الحج من قابل ویجب علیه الاتیان بالعمره فی ضمنه او یکون المراد منه فوت الحج منه بعد الاحرام له فانه یجب علیه التحلل بالعمره والایبقی علی احرامه .

(الامر الثانی) لایجوز دخول مکه الا محرما (وفی الجواهر) بلاخلاف اجده فیه و فی ـ المدارک اجمع الاصحاب علی انه لایجوز لاحد دخول مکه بلااحرام عدا ما استثنی (انتهی) ویدل علیه من النصوص خبر محمد بن مسلم المروی فی الفقیه عن الباقر علیه السلام وفیه هل یدخل الرجل مکه بغیر احرام قال علیه السلام لاالا ان یکون مریضا اوبه بطن (و خبر عاصم بن حمید) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام ایدخل احد الحرم الا محرما قال علیه ـ السلام لا الا مریض اومبطون .

(الامر الثالث) ظاهر خبر عاصم المتقدم هو لزوم الاحرام لدخول الحرم ولو لم یدخل مکه و قد صرح بعدم جواز دخوله بغیر احرام فی الوسائل وحکی عن الجامع والتذکره ایضا ، لکن فی المدارک ادعی الاجماع علی ان من مر علی المیقات وهو لایرید دخول مکه بل یرید حاجه فیما سواها لایلزمه الاحرام فلو تم الاجماع المذکور لوجب حمل ظاهر خبر عاصم علی من دخل الحرم لاراده دخول مکه حیث انه یجب علیه الاحرام قبل دخول الحرم و یجب ان یکون احرامه من المیقات .

(الامر الرابع) قال فی المدارک وانما یجب الاحرام لدخول مکه اذا کان الدخول الیها من خارج الحرم فلو خرج احد من مکه ولم یصل الی خارج الحرم ثم عاد الیها عاد بغیر احرام

(انتهی) وظاهره کما فی‌الجواهر: مفروغیه ذلک، ویمکن ان‌یستدل له بان المستفاد من‌النصوص الداله علی‌حرمه مکه هو حرمتها وحرمه الحرم المحیط بها وان‌حرمها کنفسها فی‌الاحکام و مع عدم الخروج من‌الحرم یکون سیره فیه کسیره فی‌مکه نفسها فی‌عدم تجدیدالاحرام، مع ان القول بوجوب الخروج عن الحرم لاجل‌الاحرام من‌المیقات مع التمکن منه بعید بل یمکن‌دعوی القطع بان وجوب‌الاحرام لاجل احترام مکه انما یختص بمن یکون خارج‌الحرم کما یختص بمن یکون خارجا عن‌مکه فلا اطلاق له کی یشمل الداخل فی‌الحرم کمالا یخفی.

(الامرالخامس) قال فی‌المدارک ایضا یجب علی‌الداخل (ای الداخل فی مکه) ان‌ینوی باحرامه الحج اوالعمره لان الاحرام عباده لایستقل بنفسه (یعنی لیس مثل الطواف بان یوتی به منفردا) بل امایکون لحج اوعمره ثم قال و یجب اکمال النسک الذی تلبس به لیتحلل من الاحرام (انتهی) واورد علیه فی‌الجواهربان ماذکره ان کان اجماعا فذالک، والاامکن‌الاستناد فی‌مشروعیه نفسه الی‌اطلاق الادله فی‌المقام وغیرها و کونه جزء منهما لاینافی مشروعیته فی نفسه، ثم ذکر اخبارا متعدده لاثبات مشروعیته فی‌نفسه باطلاقها مثل مرسل الفقیه: روی عن النبی والائمه علیهم‌السلام انه وجب الاحرام لعله الحرم، وغیرذلک (ولایخفی مافی‌ایراده) لعدم معهودیه رجحان الاحرام من‌حیث انه‌احرام ولولم یکن لنسک من‌حج اوعمره ثم لم‌یعهد الخروج منه بنفسه وانما المعهود فی‌الشرع هوالاحلال منه بمحلل کماهو قدس سره یقول یمکن بعدالتامل فی‌النصوص استفاده القطع بتوقف الاحلال من‌الاحرام فی‌غیر المصدود و نحوه علی‌اتمام النسک من‌الحج‌والعمره، ودعوی انه یحل بالوصول الی مکه بنفسه اوبالتقصیر اوبغیر ذلک ساقطه لادلیل علیها بل ظاهر الادله خلافها، فما ذکره فی‌المدارک قوی جدا لاینبغی التامل فیه.

(الامرالسادس) المصرح به‌فی‌المسالک و المدارک والمحکی‌عن التذکره و حاشیه المحقق الثانی انه لواخل بالاحرام ودخل مکه محلا فی‌غیرما استثنی اثم ولاقضاء علیه خلافا لابی حنیفه من ان علیه ان یاتی بحجه اوعمره، فان حج فی‌سنته هذه حجه‌الاسلام اوحجه منذوره اجزئه ذلک عن عمره الدخول وان لم یحج فی‌سنته استقرقضاء العمره علیه (ولایخفی‌مافیه) فانه لادلیل علی‌وجوب القضاء علیه لان وجوبه علیه یتوقف علی‌وجوب العمره علیه اوابطالها بعدالشروع فیها وکلاهما منتفیان فی‌المقام لعدم وجوب العمره حسب‌الفرض لماتقدم من‌ان وجوب الاحرام شرطی لجواز الدخول فی‌مکه مثل شرطیه الطهاره للصلوه المندوبه الا اذاکان الدخول واجبا لان الاحرام حینئذ یکون واجبا لکن لاتصیر العمره ایضا واجبه علیه ولوعلی‌ما اخترناه من اعتبارکون الاحرام لنسک من حج اوعمره ویجب اکمال النسک الذی تلبس به کما تقدم فی‌الامرالخامس، وامامع عدم حصول الاحرام راسا فلادلیل علی‌وجوب النسک علیه

حتی یجب قضائه.

لکن المصرح به فی المسالک فی ذیل مالو اخر الاحرام عن المیقات عامدا لم یصح احرامه انه یجب علیه القضاء، قال (قده) وحیث یتعذر رجوعه مع التعمد یبطل نسکه و یجب علیه قضائه و ان لم یکن مستطیعا للنسک بل کان وجوبه بسبب دخول الحرام فان ذلک موجب للاحرام فاذا لم یات به وجب قضائه کالمنذور، نعم لو رجع بعد تجاوز المیقات ولما یدخل الحرم فلا قضاء علیه وان اثم بتاخیر الاحرام وادعی العلامه فی التذکره الاجماع علیه (انتهی) واورد علیه فی المدارک بان ما ذکره من وجوب القضاء علیه غیر جید لان القضاء فرض مستانف فیتوقف علی دلیل وهو منتف هنا والاصح سقوط القضاء کما اختاره فی المنتهی واستدل علیه باصاله البراءه من القضاء و بان الاحرام مشروع لتحیه البقعه فاذا لم یات به سقط کتحیه المسجد و هو حسن (انتهی) و کیف کان فالاقوی عدم وجوب القضاء علیه لعدم الدلیل علی وجوبه.

(السابع) استثنی عن حکم وجوب الاحرام لمن یرید دخول مکه موارد (منها) من یتکرر منه الدخول الی مکه کالحشاش (ای جامع الحشیش وهو یابس الکلاء ولا یقال الحشیش اذا کان رطبا) والحطاب (ای جامع الحطب) وقال فی الجواهر بلا خلاف اجده فیه بل عن ظاهر المبسوط والسرائر الاتفاق علیه، واستدل له بالحرج ویرد بان الحرج ان کان المراد هو الشخص منه بحیث یکون الامر دائرا مدار حصول الحرج للمکلف فالدلیل اخص من المدعی، وان کان المقصود الحرج النوعی ففیه ما تکرر منا فی هذا الشرح من ان الحق عدم صحه التمسک بدلیل الحرج لجعل حکم شرعی کالرخصه فی دخول الحرم هنا بغیر احرام نعم اذا تحقق الحرج للمکلف ینتفی الحکم الحرجی عنه (وکیف کان) فیدل علی الحکم بالاستثناء من الاخبار صحیح رفاعه بن موسی المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام: ان الحطابین والمجتلبه اتوا النبی صلی الله علیه واله فسئلوه فاذن لهم بان یدخلوه حلالا، والمراد من المجتلبه الذین یجلبون الارزاق من بلد الی بلد للتجاره (قال فی المدارک) ویدخل فی المجتلبه ناقل الخشیش والحنطه والشعیر وغیر ذلک (انتهی).

و مورد الصحیح وان کان هو الحطابه والمجتلبه الا ان الاصحاب عمموا الحکم لکل متکرر متردد ولو من غیرهما اذا کان شغله ذلک وان منشاء اختصاصهما بالذکر اتفاق سئوالهما النبی صلی الله علیه واله فی ذلک (وکیف کان) فلا باس بالتعمیم لانسباق عدم خصوصیه مورد الذکر، بل یمکن التعمیم الی کل من حصل منه التکرار فی الدخول والخروج لعروض شغل له فی ذلک کما لو کان له مریض اوزرع یحتاج الی المسیر الیه مکررا اوکان شغله و محل کسبه فی الحل و منزله فی مکه فیکون الحکم هنا کالحکم فی مسئله کثیر السفر الذی یجب علیه الاتمام فی الصلوه.

(ومنها) المریض فالمحکی عن الشیخ فی جمله من کتبه سقوط الاحرام عنه، ویدل علیه

خبر محمدبن مسلم و خبرعاصم بن‌حمید المذکوران فی‌الامرالثانی حیث استثنی فیهماالمریض والمبطون (لکن یعارضهما) خبررفاعه بن موسی‌المروی فی‌الکافی عن‌الصادق علیه‌السلام عن الرجل یعرض له المرض الشدید قبل ان‌یدخل مکه قال علیه‌السلام لایدخل الاباحرام (وخبره الاخر) المروی فی‌التهذیب عنه علیه‌السلام عن‌رجل به بطن و وجع شدید یدخل مکه حلالا فقال لایدخلها الامحرما و قال علیه‌السلام یحرمون عنه (وحملهما الشیخ) فی‌التهذیب علی‌الندب وقال ان‌الافضل للمریض الاحرام وحملهما فی‌الوافی علی‌من تمکن من‌الاتیان بالطواف والسعی وحمل‌الخبرین الاولین علی‌من‌لم یتمکن، والحمل‌علی‌الندب اولی فان‌ظاهرالخبرین هناالامر بالاحرام وصریح الاولین هوالترخیص فی‌ترکه وهو ای‌الامر بالشی و ترخیص ترکه‌عباره اخری عن‌الاستحباب.

(و منها) العبید وقداستثناهم الشیخ و جماعه فجوزو الهم الدخول فی‌مکه بغیر احرام و استدل له فی‌المنتهی بان السید اذالم یاذن لهم بالتشاغل فی‌النسک عن خدمته فاذالم یجب علیهم حجه‌الاسلام لهذا المعنی فعدم وجوب الاحرام لذلک اولی (ولایخفی مافیه) لان مقتضی اطلاق مایدل علی‌اشتراط الاحرام فی‌جواز دخول مکه هوعدم الفرق بین‌الحرو المملوک و مااستدل به فی‌المنتهی غیرصحیح (و تفصیل‌الکلام) ان دخول المملوک امایکون باذن مولاه اولایکون کمافی‌العبد الابق مثلا، و علی الاول فان لم یتعرض المولی للاحرام وعدمه فالظاهر وجوب‌الاحرام علیه فان الاذن فی‌الشی اذن فی‌لوازمه و شرائطه کما اذا اذن له فی‌الصلوه فانه اذن له فی‌الطهاره التی هی شرط للصلوه، و ان نهاه عن‌الاحرام اونهاه عن دخول مکه فالظاهر عدم وجوب‌الاحرام بل حرمته فعلی‌ما اخترناه من اعتبارکون الاحرام لنسک من‌حج اوعمره فاذاتعلق نهی‌المولی به‌کان باطلافیکون النسک الذی یخرج به‌من‌الاحرام ایضاباطلا، لکن هذالایعداستثناء من‌اشتراط الاحرام فی‌جواز دخول مکه، والامرسهل.

(ومنها) دخول‌مکه لقتال مباح، فالمشهور کمافی المدارک والحدائق علی انه یجوز دخولها بغیر احرام بل فی‌المسالک ان اکثر الاصحاب لم یذکر وافیه خلافا (و استدلواله) بماعن‌المبسوط و السرائر من ان‌النبی صلی‌الله علیه واله دخل‌مکه فی‌عام الفتح و علیه المغفر و کذا الصحابه و عن المنتهی انه صلی‌الله علیه واله دخلها عام الفتح و علیه عمامه سوداء (ولایخفی‌مافیه) لان صحیح معاویه بن عمار المروی فی‌الکافی یدل علی‌المنع، ففیه: قال الصادق علیه‌السلام قال رسول الله صلی‌اله علیه واله یوم فتح مکه ان‌الله حرم مکه یوم‌خلق‌السموات والارض وهی حرام الی ان تقوم الساعه لم تحل‌لاحد قبلی ولاتحل لاحد بعدی و لم تحل لی‌الاساعه من‌نهار (و خبرکلیب‌الاسدی) المروی فی‌الفقیه عن‌الصادق علیه‌السلام ان رسول‌الله صلی‌اله علیه واله استاذن الله عزوجل ثلاث مرات من‌الدهر فاذن له فیها ساعه

من‌النهار ثم‌جعلها حراما مادامت السموات والارض(و خبربشیرالنبال) المروی فی‌اعلام‌الوری عن‌الصادق علیه‌السلام فی‌حدیث فتح مکه قال ان النبی صلی‌اله علیه‌واله قال الاانما مکه محرمه بتحریم‌الله لاتحل لاحدکان قبلی و لم تحل لی‌الاساعه من‌نهار الی ان تقوم الساعه، مع‌احتمال ان یکون الجواز المستفاد من دخوله (ص) و علیه المغفر او علیه عمامه سوداء مختصابه(ص) اوبه و باصحابه کمایدل علیه التعبیر بقوله فی‌هذه‌الاخبار ولم تحل‌لی‌الاساعه من‌النهار(و مافی المنتهی) من احتمال ان یکون معنی قوله(ص) احلت لی‌انه احلت لی و لمن هومثل حالی(بعید فی‌الغایه)

هذا اذا لم‌یصل الامرالی حدالضروره والافیجوز الدخول بلااحرام لعموم قوله علیه ـ السلام مامن‌شیبی اضطرالیه ابن ادم الاوقداحلهالله له(ومنها) استثناء من دخل مکه قبل مضی شهرمن دخوله قبل ذلک محرما وياتی البحث فیه فی‌المسئله الثانیه من مسائل فصل صوره حج‌التمتع انشاءالله تعالی.

(الامرالثامن) تستحب‌العمره فیماعدا الموارد التی تکون واجبه، ویستحب تکرارها کالحج، ویدل علی‌استحباب تکرارها من‌النصوص ماورد من‌التحدید بین‌العمرتین علی مایاتی وصحیح معاویه بن‌عمار المروی فی‌الکافی عن‌الصادق علیه‌السلام قال اعتمر رسول‌اللهصلی‌الله علیه‌واله ثلاث عمر متفرقات: عمره ذی‌القعده اهل من عسفان(وهی‌بضم العین‌موضع‌علی مرحلیتن من مکه) وهی عمره‌الحدیبیه، و عمره اهل من‌الحجفه وهی عمره القضاء، و عمره من‌الجعرانه بعدمارجع من‌الطائف من غزوه حنین(و مرسل‌الفقیه) قال اعتمر رسول‌اللهصلی‌اله علیه واله تسع عمر (والمروی فی‌الخصال) عن ابن عباس قال ان النبی صلی‌الله علیه‌واله اعتمراربع عمر: عمره‌الحدیبیه، و عمره‌القضاء من قابل، والثالثه من‌الجعرانه، والرابعه‌التی مع‌حجته، و غیرذلک من‌الاخبار (وماورد) فی‌استحباب العمره فی‌رجب(ففی‌مرسل الفقیه) عن‌الرضا علیه‌السلام قال‌العمره الی‌العمره کفاره لمابینهما، و قال وروی عن‌النبی صلی‌اله ـ علیه‌واله انه قال الحجه ثوابها الجنه، والعمره کفاره لکل ذنب فافضل العمره عمره رجب، و ماورد من‌استحبابها فی‌شهر رمضان.

(الامرالتاسع) اختلف فی‌اعتبار الفصل بین‌العمرتین وعدمه، وعلی الاول فهل‌المعتبر هوالفصل بسنه او بشهر او بعشره ایام علی‌اقوال،والمنقول عن‌غیرواحد من الاصحاب کالناصریات والسرائروالمراسم وغیرها هو عدم الاعتبارووجواز الاتیان بهامتتابعه واستحسنه الشهید (قده) فی‌اللمعه وجعله فی‌الشرایع اشبه مع‌الکراهه، و استدل له الشهید الثانی فی‌الروضه بان فیه جمعا بین‌الاخبار الداله بعضها علی‌الشهر و بعضها علی‌السنه و بعضها علی‌عشره ایام بتنزیل ذلک علی‌مراتب الاستحباب فالافضل الفصل بینهما بعشره ایام،

واکمل منه بشهر واکثر ماینبغی ان یکون بینهما السنه (انتهی) واستدل له فی المدارک باطلاق الامر بالاعتمار و هوحسن بعد فرض صحه الجمع بین الاخبار الوارده فی تحدید الفصل بینهما بماذکره الشهید الثانی (قده) فی الروضه (والمحکی عن ابن ابی عقیل) اعتبار الفصل بینهما بسنه وقال لایجوز عمرتان فی عام واحد لصحیحه زراره عن الباقر علیه السلام : لاتکون عمرتان فی سنه (و صحیحه الحلبی) عن الصادق علیه السلام قال العمره فی کل سنه مره، وحملها الشیخ علی عمره التمتع جمعا بینهما و بین غیرهما ممایدل علی ان لکل شهر عمره، قال فی المدارک وهوحسن.

(والمحکی عن ابی الصلاح) وابن حمره والمحقق فی النافع والعلامه فی المختلف ان اقل الفصل بینهما هوالشهر فلایجوز الجمع بینهما فی اقل منه لصحیحه معاویه بن عمار عن الصادق علیه السلام قال کان علی علیه السلام یقول لکل شهر عمره (وصحیحه عبدالرحمن بن الحجاج) عنه علیه السلام ان فی کتاب علی علیه السلام فی کل شهر عمره (و موثقه یونس بن یعقوب) قال سمعت اباعبدالله علیه السلام یقول لکل شهر عمره (ولایخفی) ان المستفاد من هذه الاخبار هوترک الفصل بینهما بازید من الشهر لاالمنع عن تکرارها فی الشهر الواحد.

والمحکی عن الشیخ فی المبسوط ان اقل مایکون بین العمرتین هوعشره ایام لخبر علی بن ابی حمزه قال سئلت اباالحسن علیه السلام عن رجل یدخل مکه فی السنه المره والمرتین والاربعه کیف یصنع، قال اذا دخل فلیدخل ملبیا واذاخرج فلیخرج محلا، قال علیه السلام و لکل شهر عمره، فقلت یکون اقل فقال یکون لکل عشره ایام عمره، هذا ماقیل فی المسئله من الاقوال و ماتمسکوابه من الاخبار.

(فنقول) اماالقول الاخیر وهواعتبار عشره ایام فهو وان کان قویا من حیث القائل الاانه ضعیف من حیث السند، و فی المدارک انها ضعیفه السند لاشتمالها علی عده من الضعفاء (ولکنها) لیست بتلک المثابه من الضعف لدوران علی بن ابی حمزه بین کونه الثمالی اوالبطائنی فان کان هوالثمالی فهو ثقه وان کان هوالبطائنی فالحق اعتبار حدیثه لروایه غیرواحد من الاعاظم عنه، والخبر علی ماروا ه الصدوق صحیح لاباس بالعمل به، الا انه مع ذلک لاتدل علی المنع من الفصل بالاقل من العشره بل هی داله علی جواز الفصل بالعشره و هوممالااشکال فیه (واماالقول الثالث) اعنی اعتبار الفصل بالشهر فهوقوی من حیث القائل، والاخبار المستدل بها له صحاح و موثقات، لکن فی دلالتها علی اعتبار الفصل بالشهر تامل بل منع اذالظاهر منها عدم الفصل بازید من الشهر وان الوظیفه اداء العمره فی کل شهر و این هذا من المنع من اتیانها فی اقل من ذلک (واما القول الثانی) و هواعتبار الفصل بالسنه فهو ضعیف من حیث

القائل بل لم یظهر للقول به قائل اذ العباره المحکیه عن ابن ابی عقیل غیر ظاهره فیه فالخبران الدالان علیه وان کانا ظاهرین بل صریحین فی المنع الا انهما معرضا عنهما ولا باس بحملهما علی عمره التمتع کما حملهما الشیخ علیها فالامر ید ورحینئذ بین القول الاول و هو عدم اعتبار الفصل بینهما بزمان بل یجوز الاتیان بها کل یوم بل فی الیوم الواحد ازید من مره وبین القول الثالث وهو اعتبار الفصل بالشهر، و حیث ان الاخبار الداله علیه قاصره عن اثبات المنع من حیث الدلاله ولیس هناک ما یوجب رفع الید عن اطلاق ما ورد من استحباب العمره فالاقوی هو القول الاول وهو عدم اعتبار الفضل بشی من الزمان، والله العالم.

(فصل فی اقسام الحج)

وهی ثلاثه بالاجماع والاخبار: تمتع وقران وافراد، والاول فرض من کان بعید والاخران فرض من کان حاضرا ای غیر بعید، وحدا لبعید الموجب للاول ثمانیه واربعون میلا من کل جانب علی المشهور الاقوی لصحیحه زراره عن ابی جعفر علیه السلام قلت له قول الله عزوجل فی کتابه ذلک لمن لم یکن اهله حاضری المسجد الحرام، فقال علیه السلام یعنی اهل مکه لیس علیهم متعه، کل من کان اهله دون ثمانیه واربعین میلا ذات عرق و عسفان کاید ورحول مکه فهو ممن دخل فی هذه الایه وکل من کان اهله دون ذلک فعلیه المتعه (و خبر الاخر) عنه علیه السلام سئلته عن قول الله عزوجل ذلک (الخ) قال لاهل مکه لیس لهم متعه ولا علیهم عمره قلت فما حد ذلک قال ثمانیه واربعون میلا من جمیع نواحی مکه دون عسفان و ذات عرق ویستفاد ایضا من جمله من اخبار اخر، والقول بان حده اثنی عشر میلا من کل جانب ضعیف لا دلیل علیه الا الاصل فان مقتضی جمله من الاخبار وجوب التمتع علی کل احد والقدر المتیقن الخارج منها من کان دون الحد المذکور و هو مقطوع بمامر، اودعوی ان الحاضر مقابل المسافر والسفر اربعه فراسخ، وهو کما تری، اودعوی ان الحاضر المعلق علیه وجوب غیر التمتع امر عرفی والعرف لا یساعد علی ازید من اثنی عشر میلا، و هذا ایضا کما تری کما ان دعوی ان المراد من ثمانیه واربعین التوزیع علی الجهات الاربع فیکون من کل جهه اثنی عشر میلا منافیه لظاهر تلک الاخبار ولا صحیحه حریز الداله علی ان حد البعد ثمانیه عشر میلا فلا عامل بها کما لا عامل بصحیحتی حماد بن عثمان والحلبی الدالتین علی ان الحاضر من کان دون المواقیت الی مکه، و هل یعتبر الحد المذکور من مکه او من المسجد (و جهان) اقواهما الاول، و من کان علی نفس الحد فالظاهر ان وظیفته التمتع لتعلیق حکم الافراد والقران علی ما دون الحد، ولو شک فی کون منزله فی الحد او خارجه وجب علیه الفحص ومع عدم تمکنه یراعی الاحتیاط وان کان لا یبعد القول بان یجری علیه التمتع لان غیره معلق علی عنوان الحاضر وهو مشکوک فیکون کما لو شک فی ان المسافه ثمانیه فراسخ اولا فانه یصلی تماما لان القصر معلق علی السفر وهو مشکوک، ثم ما ذکر انما هو بالنسبه الی حج الاسلام حیث لا یجزی للبعید الا التمتع ولا للحاضر الا الافراد والقران واما بالنسبه الی الحج الندبی فیجوز لکل من البعید والحاضر کل من الاقسام الثلاثه بلا اشکال وان کان الافضل اختیار التمتع وکذا بالنسبه الی الواجب غیر حجه الاسلام کالحج النذری وغیره

فی هذا المتن امور (الاول) قسم الحج الی ثلاثه اقسام بالاجماع والاخبار (فی المدارک)

انه موضع وفاق بین العلماء ،وفی الجواهر بلاخلاف اجده بین علماء الاسلام بل اجماعهم بقسمیه علیه بل قیل انه من الضروریات (انتهی) لکن عن الثانی تحریم التمتع ولم یتبعه احد من المسلمین لصریح الایه المبارکه علی خلافه (ویدل علی تثلیث اقسام الحج نصوص کثیره (ففی خبر معاویه بن عمار) المروی فی الکافی قال سمعت اباعبدالله علیه السلام یقول الحج ثلاثه اصناف حج مفرد و قران و تمتع بالعمره الی الحج و بها امر رسول الله صلی الله علیه واله والفضل فیها ولانامر الناس الابها (وخبره الاخر) المروی فی التهذیب عنه علیه السلام انه لما فرغ رسول الله صلی اله علیه واله من سعیه بین الصفا والمروه اتاه جبرئیل عند فراغه من السعی و هو علی المروه فقال ان الله یامرک ان تامر الناس ان یحلوا الا من ساق الهدی فاقبل صلی الله علیه واله علی الناس بوجهه فقال یا ایها الناس هذا جبرئیل واشار بیده الی خلفه یامرنی عن الله عزوجل ان امر الناس ان یحلوا الا من ساق الهدی فامرهم بما امر الله به ـ (الحدیث) و فی اخره فقام الیه سراقه بن مالک فقال یارسول الله هذا الذی امرتنا به لعامنا هذا ام للابد فقال صلی اله علیه واله ای للابد الی یوم القیمه و شبک بین اصابعه و انزل الله فی ذلک قرانا فمن تمتع بالعمره الی الحج فما استیسر من الهدی ، وغیر ذلک من الاخبار وهی کثیره .

(الامر الثانی) لاخلاف فی ان حج التمتع هو فرض من کان بعیدا عن مکه بمعنی انه یتعین علیه الاتیان به فی حجه الاسلام ولایجزی عنه غیره و فرض الحاضر هو الافراد او القران علی وجه التخییر بینهما ولماکان الحاضر یطلق علی فی مقابل المسافر ویکون المراد هنا فی مقابل البعید فسره فی المتن بغیر البعید دفعا" لتوهم غیر المسافر منه (و کیف کان) یستدل علی کون التمتع فرض غیر الحاضر والاخران فرض الحاضر بالکتاب والسنه والاجماع فمن الکتاب قوله تعالی فاذا امنتم فمن تمتع بالعمره الی الحج فما استیسر من الهدی فمن لم یجد فصیام ثلاثه ایام فی الحج وسبعه اذا رجعتم تلک عشره کامله ذلک لمن لم یکن اهله حاضری المسجد الحرام ، بناء علی ان تکون کلمه (ذلک) اشاره الی قوله فمن تمتع (الخ) لاالی تشریع الصیام بدل الهدی کماهو ظاهر الکلمه لانها اشاره الی البعید (و من السنه) صحیح زراره المروی فی التهذیب عن الباقر علیه السلام عن قول الله عزوجل فی کتابه ذلک لمن یکن اهله حاضری المسجد الحرام (الی اخر مانقله فی المتن) (ویدل علی ذلک ایضا) الاخبار الکثیره الداله باطلاقها علی وجوب التمتع المقیده بمادل علی ان المتعه فرض البعید وهی کثیره مستفیضه لاحاجه الی نقلها و قداوردها فی الوسائل فی باب وجوب التمتع عینا علی من لم یکن اهله حاضری المسجد الحرام (والاخبار الوارده) فی ان فرض الحاضر هو الافراد او القران لاالتهتع وهی ایضا کثیره (ز من ـ الاجماع) ما ادعاه غیر واحد من الاصحاب کالمحکی عن الانتصار والخلاف والغنیه والمنتهی والتذکره والمعتبر (و فی الجواهر) بلاخلاف اجده فیه بین علماء الاسلام بل اجماعهم بقسمیه

علیه بل قیل انه من الضروریات.

(الثالث) المنسوب الی الاکثر فی حد البعید الموجب لفرض التمتع ثمانیه واربعون میلا من کل جانب من جوانب مکه بل قیل انه المشهور ـ کما فی المتن ـ لکن فی الجواهر: انا لم نتحققه (والمیل) کما فی مجمع البحرین مسافه مقداره مد البصر اوباربعه الاف ذراع بناء علی ان الفرسخ اثناعشر الف ذراع ـ الی ان قال ـ و کل ثلاثه امیال فرسخ (انتهی) و علیه فالبعد المعتبر سته عشر فرسخا وهی مرحلتان بسیر القافله المعتاده، والمرحله هی المسافه التی یقطعها المسافر فی یوم کما عن المصباح المنیر للفیومی و حکی عن شمس العلوم ایضا (و مختار الشرایع) والمحکی عن الشیخ فی المبسوط والعلامه فی القواعد و مجمع البیان والریاض و غیرهم هو اثنی عشر میلا وهی اربعه فراسخ من کل جانب وقواه فی الجواهر (ویستدل للاول) بصحیحتی زراره المذکورتین فی المتن و باخبار اخر کخبر عبیدالله الحلبی وابی بصیر عن الصادق علیه ـ السلام: لیس لاهل مکه ولالاهل سرف ولالاهل مرمتعه لقوله تعالی ذلک لمن لم یکن اهله حاضری المسجدالحرام (و مثله خبرالاعرج) و خبر ابی بصیر قال قلت لاهل مکه متعه قال لا ولالاهل بستان ولالاهل ذات عرق ولالاهل عسفان (قال فی مجمع البحرین) سرف ککتف موضع قریب من التنعیم و هومن مکه علی عشره امیال (انتهی) و مروزان فلس موضع بقرب مکه من جهه الشام نحو مرحله (والبستان) بستان ابن عامر قرب مکه مجتمع النخلتین الیمانیه والشامیه علی مرحله من مکه (وذات عرق) واقعه فی طریق اهل العراق علی مرحلتین من مکه (وعسفان) کعثمان فی طریق المدینه علی مرحلتین من مکه.

قال المحقق فی المعتبر فی تقریب الاستدلال بهذه الاخبار لقول المشهور بانه معلوم ان هذه المواضع اکثر من اثنی عشر میلا فاذن ماعتمده الشیخ نادر لاعبره به (انتهی) و مراده (قده) مما اعتمده الشیخ هوالقول بالتحدید باثنی عشر مع انه هو (قده) اختاره فی الشرایع، و قد عرفت ان بعض هذه المواضع یکون بعده من مکه اقل من اثنی عشر میلا وان مر ـ علی ما حکی عن الواقدی ـ علی خمسه امیال من مکه.

(و استدل للقول الاخیر) اعنی اثنی عشر بوجوه (منها) ان مقتضی غیر واحد من الاخبار هو وجوب حج التمتع علی کل احد علی نحو العموم و ذلک کخبر ابن عمار المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام ـ وقد تقدم ـ الحج ثلاثه اصناف حج مفرد و حج قران و تمتع بالعمره الی الحج و بها امر رسول الله صلی اله علیه واله والفضل فیها ولآمر الناس الابها (و فی خبر الحلبی) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام فلیس لاحد الان یتمتع لان الله نزل فی کتابه وجرت السنه من رسول الله صلی اله علیه واله (و غیر ذلک من الاخبار) والقدر المتیقن الخارج منها هو من کان بعیدا عن مکه مادون اثنی عشر میلا فیبقی من کان بعده اکثر منه تحت ـ

العموم ، فالمراد من الاصل المذکور فی المتن هو اصاله العموم التی هی من الادله الاجتهادیه (وفیه) ان العموم مخصصه بما ورد من تحدید البعد بثمانیه واربعین میلا ، اذهی کافیه لتخصیص العمومات .

(و منها) ان الحاضر الذی اخذ موضوعا لفرض حج الافراد والقران مقابل المسافر ، والسفر یحصل باربعه فراسخ وهی اثنی عشر میلا (وفیه) ان الحاضر لیس بمعنی من لیس مسافرا فان الایه المبارکه صریحه فی جعل وصف الحضور للاهل فقال سبحانه ذلک لمن لم یکن اهله حاضری المسجد الحرام سواء کان هو فی وقت الاتیان بالحج حاضرا اومسافرا والالزم ان تکون فریضه المقیم التمتع لو سافر عنها ودخلها مسافرا وفریضه البعید عنها هی القران اوالافراد لو کان مقیما فیها کما لو قصد الاقامه فیها عشره ایام (و منها) ان الحاضر امر عرفی والعرف لایساعد علی من کان منزله ابعد من اربعه فراسخ انه حاضر ، بل و صدق الحاضر علی البعید عن مکه بالمقدار المذکور ایضا لایخلو عن التامل ولکن الاجماع لماقام علی کون وظیفه من کان دون اثنی عشر میلا الافراد اوالقران قلنا باعتبار المقدار المذکور (وفیه) ان مادل علی اعتبار ثمانیه واربعین میلا یفسر معنی الحاضر و غیره صریحا فلا ابهام فیه حتی یرجع فیه الی العرف نظیر ماورد من تحدید السفر الموجب للقصر بثمانیه فراسخ (و منها) ان المراد من ثمانیه واربعین هو التوزیع علی الجهات الاربع فیکون من کل جهه اثنی عشر (وفیه) انه خلاف الظاهر ولایخفی ذلک علی المتامل فی قوله علیه السلام فی حدیث زراره (کل من اهله دون ثمانیه واربعین میلا فهو ممن دخل فی هذه الایه و کل من کان اهله وراء ذلک فعلیه المتعه) ولاداعی لرفع الید عن هذا الظهور فانه لم یرد نص بالتحدید باثنی عشر حتی نتکلف برفع الید عن الظاهر ، فالانصاف ان مااستدل به للتحدید باثنی عشر لایثبت هذا القول و ان الاستدلال بصحیحتی زراره للقول الاول قوی جدا .

ولکن هیهنا طائفتان من الاخبار معارضتان لمادل علی ذلک (الاولی) مایدل علی اعتبار ثمانیه عشر کخبر حریز المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام فی قول الله عزوجل ذلک لمن لم یکن اهله حاضری المسجد الحرام ، قال من کان منزله علی ثمانیه عشر میلا من بین یدیها و ثمانیه عشر میلا من خلفها و ثمانیه عشر میلا عن یمینها و ثمانیه عشر میلا عن یسارها فلا متعه له مثل مرواشباهه (الثانیه) مایدل علی اعتبار مادون المیقات لفرض غیر المتمتع کخبر الحلبی المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن حاضری المسجد الحرام ، قال مادون المواقیت الی مکه فهو حاضری المسجد الحرام لیس لهم متعه (ومثله خبر حماد) المروی فی التهذیب ایضا عنه علیه السلام ، و لکن هذه الاخبار ساقطه عن الحجیه بعدم عامل بها مع ما فی الطائفه الثانیه من الابهام لاختلاف المواقیت من حیث البعد عن مکه الا ان یحمل التحدید

المذکور علی التحدید بمادون المواقیت کلها فیکون التحدید باقرب المواقیت، و هـوایضا لایخلوعن بعد (واحتمل فی المدارک) حمل مادل علی التحدید بثمانیه عشر علی التخییر لاهلها بین التمتع و بین الافراد والقران، و هذا ایضا تکلف بعید سیما بعدقوله علیه السلام فی خبر حریز (فلامتعه له) فهوینفی جواز التمتع لمن بعد بثمانیه عشر فمادونها.

(الامرالرابع) اختلفت العبارات فی التعبیر عن مبدء المسافه المعتبره فی فرض التمتع و غیره بالمسجد اوبمکه فعن المبسوط کل من کان بینه و بین المسجد اثناعشر میلا، و عن القواعد من نای عن مکه باثنی عشر میلا من کل جانب، و هذا الاختلاف یمکن ان یکون فی التعبیر وان من عبر بالمسجد تبع ظاهرالایه المبارکه و من عبر بمکه تبع ظاهرالتحدید فی الاخبار (والاقوی) بناء علی ماقویناه من اعتبار بعد ثمانیه واربعین هوکون المبدء مکه المکرمه للتصریح فی خبر زراره بکون اعتبار البعد من مکه حیث ان فیه : قلت فماحد ذلک، قال ثمانیه واربعون میلا من جمیع نواحی مکه، فیقع الکلام حینئذ فی ان المدارالبلد فی ذلک الزمان او انه یتغیر التحدید بتوسیع البلد بمرور السنین والقرون، فالحکم هوالاحتیاط الااذاقیل بکون الوظیفه هوالتمتع الاماعلم بکون الواجب هوالقران اوالافراد علی مایاتی مع مافیه.

(الامرالخامس) ان من کان علی راس ثمانیه واربعین میلافهل وظیفته التمتع اوالافراد، الظاهر کون وظیفته التمتع للتعبیر فی صحیحه زراره بقوله علیه السلام : کل من کان اهله دون ثمانیه و اربعین میلا ـ ای یکون حکمه حکم حاضری المسجدالحرام، فیظهر منه ان من کان علی راس ثمانیه واربعین فماز ادحکمه التمتع و هذانظیـرالتحدید فی السفر بثمانیه فراسخ فانه لاشک انه اذابلغ راس ثمانیه فعلیه القصر، و هذاظاهر.

(الامرالسادس) لوشک فی ان منزله فی داخل الحداوخارجه یکون حکمه حکم من علم اجمالاباحد الحکمین المتبائنین لاجل الشبهه الموضوعیه، والقاعده تقتضی الاحتیاط بالجمع بین الوظیفتن، ویمکن ان یقال هنابوجوب الفحص و عدم جواز الاکتفاء بالاحتیاط من جهه عدم التمکن من الاحتیاط مع وجوب الفور فی الاتیان بمایجب علیه من الحج ولایمکن الجمع بالوظیفتن فی عام واحد بل لابد من تاخیراحد اهما الی السنه المتاخره بل یمکن ان یقال ان المقام من قبیل دوران الامربین المحذورین فان التحلل بعمره التمتع انمایجوز للنائی لا للحاضر کما ان ترک عمره التمتع قبل الحج لایجوز لمن وظیفته التمتع، فلامناص عن الفحص (وقدیقال) بامکان الاحتیاط فی المقام بان یحرم من المیقات ویدخل مکه و یاتی باعمال عمره التمتع رجاء ویجددالاحرام ویاتی باعمال الحج ویذبح الهدی یوم النحر بمنـی ثم بعدالفراغ من الحج یاتی بعمره مفرده فیقطع باداء الوظیفتین (وفیه) ان من اعمال عمره التمتع التقصیر ولامجوز لفعله اذاکان وظیفته حج الافراد اوالقران ولامجری لاجراء اصاله البراءه فی نفی حرم

فعله ای التقصیر من جهه کونه طرفا للعلم الاجمالی فانه یعلم اجمالا بانه اما یجب علیه التقصیر اویحرم ولامومن فی اختیار احد الطرفین (نعم) اذا کان ذلک بعد الفحص و عدم ظهور الحال یمکن الاحتیاط المذکور من جهه ان الحکم فی الدوران بین المحذورین هو التخییر .

(وقد یقال) بانه عند الشک فی کون منزله داخل الحد او خارجه یجب علیه التمتع و قد نفی عنه البعد فی المتن ویمکن ان یستدل له بوجوه (منها) ما اشار الیه المصنف بقوله لان غیره (ای غیر التمتع) معلق علی عنوان الحاضر و هو مشکوک (وحاصله) التمسک بعموم العام فی الشبهه المصداقیه للخاص، وتقریبه فی المقام ان یقال الثابت بالدلیل علی نحو العموم هو التمتع و قد خرج عنه الحاضر، فعند الشک فی کونه حاضرا یکون المرجع هو العموم ، و قد اختار المصنف (قده) جواز التمسک بالعموم فیه و هو مبناه فی الاصول و قد بنی علیه فی غیر واحد من المسائل فی هذا الکتاب ، لکن المسلم عندنا عدم جوازه علی ما قررنا فی الاصول لان العام بعد ورود التخصیص علیه یخرج العنوان الماخوذ فیه عن کونه تمام الموضوع و یصیر جزء الموضوع ، فعند الشک فی کون المورد من موارد المخصص یشک فی تحقق تمام الموضوع لحکم العام فلا یمکن التمسک به .

(ومنها) ان حکم التمتع مترتب علی امر عدمی وهو عدم الحضور عند المسجد الحرام ففی مورد الشک یستصحب عدم الحضور باستصحاب العدم الازلی فیثبت به وجوب التمتع (وفیه) اولا منع کون الحکم مترتبا علی الامر العدمی فان مضمون الایه بعد تفسیرها فی الحدیث هو کون حکم وجوب التمتع مترتبا علی امر وجودی و هو بعده عن مکه بثمانیه واربعین و هذا العنوان لا یثبت بالاستصحاب (وثانیا) المنع من صحه استصحاب العدم الازلی علی ما قررناه فی الاصول وان اثبات العدم المقارن لا یصح باستصحاب العدم الازلی الا علی القول بالاصل المثبت (ومنها) ما قرره بعض مشایخنا رضوان الله علیه من ان ما ثبت لامر وجودی کالانفعال الثابت للماء القلیل بملاقاته للنجس، والاعتصام عن الانفعال الثابت للکر ، وکوجوب القصر المترتب علی المسافه و نحو ذلک یدل الدلیل المثبت له بالدلاله الالتزامیه العرفیه علی کون ثبوته فی ظرف احراز موضوعه و ان احراز موضوعه بید المکلف لا بمعنی اخذ الاحراز فی موضوعه تماما اوجزء ولا بان تکون القضیه المتکفله لاثبات الحکم الواقعی مثبتا للحکم الظاهری بل بدعوی فهم العرف من القضیه المتکفله للحکم الواقعی انه ثابت له عند احراز موضوعه لا فی ظرف الشک فیه ففرض غیر التمتع الثابت لامر وجودی و هو من کان حاضرا عند المسجد الحرام بدلیله المثبت له یدل علی ثبوته فی ظرف احراز موضوعه لا مع الشک فیه .

(وفیه) مع ان هذه القاعده غیر مسلمه کما مر فی هذا الشرح مرارا ، ان فرض التمتع ایضا معلق علی امر وجودی وهو البعید عن مکه بالقدر المعتبر شرعا قلوتمت القاعده لکان اللازم

عدم ثبت حکمه عندالشک فی‌کون محله وراء دون ثمانیه واربعین میلافیندرج المورد حینئذ فی‌مورد العلم‌الاجمالی بوجوب احدالامرین المردد بین‌کونه التمتع اوغیره من‌الفران والافراد ولایصح الحکم بوجوب التمتع فقط و لعل‌مبنی التمسک بتلک القاعده فی‌المقام علی‌دعوی‌کون موضوع فرض‌التمتع امراعدمیا و هوعدم الحضور فی‌مسجدالحرام وقدعرفت مافیه (و منها) التمسک بقاعده المقتضی والمانع بدعوی ان شرائط‌وجوب الحج من‌الاستطاعه و غیرهامقتضیه لوجوب حج‌التمتع وان حضور المسجد الحرام مانع عنه و عنداحراز المقتضی والشک فی‌المانع یحکم بترتب الحکم مالم یحرز المانع (ولایخفی مافیه) فانه مع‌المنع عن تلک القاعده راسا لامحل للتمسک بها فی‌المقام للمنع عن‌کون شرائط وجوب الحج مقتضیالحج التمتع و ان الحضور مانع عنه فالمتحصل من هذا الامر بطوله منع صحه القول باجراءحکم التمتع علی من شک فی‌کون منزله داخل الحداوخارجه، واللهالعالم .

(الامرالسابع) یختص اختصاص فرض التمتع بالنائی و فرض القران و الافراد بالحاضر بخصوص حجهالاسلام و اما الحج المندوب بالنسبه الی عادم الاستطاعه او من اتی بحجه‌الاسلام فالظاهر من عبائر غیر واحد ثبوت التخییر بین الانواع الثلاثه للنائی والحاضر (ففی المدارک) ان‌الشیخ فی کتابی الاخبار والمحقق فی‌المعتبر والعلامه فی جمله من کتبه والشهید فی‌الدروس صرحوا بان من‌اراد التطوع بالحج کان مخیرا بین الانواع الثلاثه (انتهی) ولافرق فی‌ذلک بین ان یحج عن نفسه او عن غیره الا اذا کان الواجب علی المنوب عنه نوع خاص من‌الانواع الثلاثه فیاتی النائب بما وجب علی‌المنوب عنه، وکذا لافرق بین‌من‌اعتمرفی‌رجب او شهر رمضان ثم اراد ان یحضرالموسم و بین غیره ولا بین‌المقیم فی‌مکه مند عشرین سنه و غیره کل ذلک للاطلاق، و اماالحج المنذور فمع تعیینه بالنذر یجب علیه ما عینه تمتعاکان او غیره، و مع اطلاق النذر وعدم انصرافه الی نوع خاص یتخیر کالمندوب و ذلک لظهور اختصاصهم التمتع بالبعید، وغیره بالحاضر بحصوص حجهالاسلام هوالتخییر فی‌الحج‌المنذور ایضا، قال فی‌الذخیره موضع الخلاف حجهالاسلام دون التطوع والمنذور (انتهی) و اما الحج الواجب بالافساد فالظاهر اعتبار مطابقته مع ما افسده لا سیما بناء علی القول بکونه هوالواجب و ان اتمام الاول عقوبه .

(الامرالثامن) لا اشکال ولاخلاف فی‌افضلیه حج التمتع عندالتخییر بین‌الانواع‌الثلاثه بل فی‌الجواهر ان افضلیته من قطعیات المذهب، والنصوص بذلک متظافره بل متواتره (ففی صحیح زراره) المروی فی‌التهذیب عن‌الصادق علیه‌السلام : المتعه والله افضل و بهانزل القرآن و جرت‌السنه (وصحیح ابراهیم بن عیسی) المروی فی‌التهذیب ایضا عنه علیه‌السلام عن ای انواع الحج افضل، فقال المتعه، و کیف یکون افضل منها (ای کیف یکون‌غیرهاافضل

منها) و رسول الله صلی الله علیه و اله قال لو استقبلت من امری ما استدبرت فعلت کما فعل الناس (و صحیح عبدالله بن سنان) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال قلت له انی قرنت العام و سقت الهدی فقال علیه السلام ولم فعلت ذلک ، التمتع والله افضل ولاتعودن (وصحیح ابن ابی النصر) المروی فی الکافی قال سئلت اباجعفر علیه السلام (یعنی الجواد) فی السنه التی حج فیها و ذلک فی سنه اثنتی عشره و ما تین فقلت بای شی دخلت مکه مفردا او متمتعا فقال متمتعا فقلت له ایما افضل التمتع بالعمره الی الحج او من افرد و ساق الهدی ، فقال علیه السلام کان ابوجعفر علیه السلام (یعنی الباقر) یقول المتمتع بالعمره الی الحج افضل من المفرد السائق و کان یقول لیس یدخل الحاج بشی افضل من المتعه (و صحیح معویه بن عمار المروی فی الکافی قال قلت لابی عبدالله علیه السلام و نحن بالمدینه انی اعتمرت فی رجب وانا اریدالحج فاسوق الهدی اوافردا و اتمتع ، قال علیه السلام فی کل فضل و کل حسن ، قلت فای ذلک افضل ، فقال علیه السلام ان علیا کان یقول لکل شهر عمره ، تمتع فهووالله افضل (و خبر عبدالملک بن عمرو) المروی فی الکافی انه سئل اباعبدالله عن التمتع ، فقال تمتع ، قال فقضی انه افرد فی ذلک العام اوبعده ، فقلت اصلحک الله سالتک فامرتنی بالتمتع و اراک قدافردت الحج ، فقال اما والله ان الفضل لفی الذی امرتک ولکنی ضعیف فیشق علی طوافان بین الصفا والمروه فلذلک افردت ، و غیرذلک من الاخبار التی لاتحصی کثره ، و قد عقد فی الوسائل بابا فی استحباب اختیار حج التمتع حیث لایجب فسم بعینه .

مسئله (۱) من کان له وطنان احدهما فی الحدوالاخرخارجه لزمه فرض اغلبهما لصحیحه زراره عن ابی جعفر علیه السلام : من اقام بمکه سنتین فهو من اهل مکه ولامتعه له فقلت لابی جعفر ارایت ان کان له اهل بالعراق واهل بمکه فقال علیه السلام فلینظر ایهما الغالب ، فان تساویا فان کان مستطیعا من کل منهما تخیر بین الوظیفتین وان کان الافضل اختیار التمتع و ان کال مستطیعا من احدهما دون الاخر لزمه فرض وطن الاستطاعه .

من کان له وطنان فی داخل الحدو خارجه فان کانت اقامته فی احدهما اغلب لزمه فرض اغلبهما لصحیح زراره المذکور فی المتن ، ولاخلاف فی الحکم المذکور ، وفی الجواهر : بلاخلاف اجده فیه (انتهی) والظاهر انه المتسالم بین الاصحاب اذلم یحک فیه الخلاف عن احد (والظاهر) من قوله علیه السلام : فلینظر ایهما الغالب فهو من اهله (وقد اسقط فی المتن قوله فهو من اهله) ان غلبه الاقامه فی احدهما توجب ان یصیر وطنه هوالغالب اقامته فیه و لذا استدل فی المدارک للحکم المذکور مضافا الی الصحیح المذکور بانه مع غلبه احدهما یضعف جانب الاخر فیسقط اعتباره کما فی نظائره (انتهی) هذا مع غلبه اقامته فی احدهما (و مع

تساویهما فی ذلک فاما ان یکون مستطیعا من کل منهما او من احدهما فعلی الاول فالحکم هو التخییر بین الوظیفتین بلاخلاف فی ذلک و استدل له فی الجواهر بدلیل ربما یلتئم من امور (منها) اطلاق دلیل وجوب الحج من الکتاب والسنه الشامل لجمیع انواعه من التمتع والقران والافراد (و منها) تقیید ذلک بما یدل علی ان التمتع للبعید وغیر التمتع للحاضر (و منها) خروج ذی المنزلین عن المقیدین لظهور دلیلهما فی غیر ذی المنزلین (ومنها) العلم بعدم سقوط الحج عنه (ومنها) العلم بعدم وجوب الجمع بین الفرضین علیه ، فمقتضی الحج بین هذه الامور هوثبوت التخییر له بین الانواع (ولکن الافضل) اختیار التمتع لما تقدم من افضیلته لمن لم یتعین علیه غیره هذا اذا کان مستطیعا من کل من المنزلین (ولوکان مستطیعا من احدهما) دون الاخر ففی لزوم فرض وطن الاستطاعه علیه من التمتع اوغیر موعدمه (وجهان) المحکی عن کشف اللثام هوالاول و اختاره فی الجواهر و علیه المصنف (قده) فی المتن : و استدل له فی الجواهر بعموم الایه والاخبار (ولایخفی) ان عموم الایه والاخبار لایدل علی اختصاص فرض المستطیع بما حصل له الاستطاعه من البلد البعید اوغیره ، بل المعول علی اطلاق دلیل وجوب الحج و ان الواجب علی ذی منزلین هوالحج بما هو حج من غیر تقیید بالتمتع وغیره ولافرق فی ذلک بین کونه مستطیعا من احد البلدین او منهما ولابین حصول الاستطاعه فی احد البلدین او فی بلد ثالث غیرهما فاللازم هوالقول بالتخییر و ان کان مااختاره فی المتن حسنا من باب الاحتیاط بالخروج من مخالفه من اوجبه .

مسئله (۲) من کان من اهل مکه و خرج الی بعض الامصار ثم رجع الیها فالمشهور جواز حج التمتع له و کونه مخیرا بین الوظیفتین و استدلوا بصحیحه عبدالرحمن بن الحجاج عن ابی عبدالله علیه السلام عن رجل من اهل مکه خرج الی بعض الامصار ثم یرجع الی مکه فیمر ببعض المواقیت اله ان یتمتع ، قال علیه السلام ما از عم ان ذلک لیس له لوفعل و کان الاهلال احب الی ، و نحوها صحیحه اخری عنه و عن عبدالرحمن بن اعین عن ابی الحسن علیه السلام (وعن ابی ابن عقیل) عدم جواز ذلک وانه یتعین علیه فرض المکی اذا کان الحج و اجبا علیه و تبعه جماعه لما دل من الاخبار علی انه لامتعه لاهل مکه و حملوا الخبرین علی الحج الندبی بقرنیه ذیل الخبر الثانی ، ولایبعد قوه هذا القول مع انه احوط لان الامر دائر بین التخییر والتعیین و مقتضی الاشتغال هوالثانی خصوصا اذا کان مستطیعا حال کونه فی مکه فخرج قبل الاتیان بالحج بل یمکن ان یقال ان محل کلامهم صوره حصول الاستطاعه بعد الخروج عنها و اما اذا کان مستطیعا فیها قبل خروجه منها فیتعین علیه فرض اهلها .

لاخلاف بین الاصحاب فی ان المحکی اذا بعد من اهله و حج علی میقات احرم منه وجوبا ، و اختلفوا فی جواز التمتع له والحال هذه (والمشهور) جواز التمتع له و انه مخیر بین

وظیفه الحاضر و وظیفه البعید بعدالقطع بانه لایجوز له التجاوز عن المیقات بغیراحرام ــ و ان کان قبل خروجه من مکه کان یحرم منها او من دویره اهله ــ (و استدلوالجوازالتمتع له) بصحیحه عبدالرحمن بن‌الحجاج المروی فی‌الکافی علی ما فی‌المتن (والمراد بالاهلال) فی قوله علیه‌السلام و کان الاهلال احب الی هوالاحرام للحج الافرادی ویدل علی افضلیه العدول عن‌التمتع الیه، مع انه قدتقدم افضلیه التمتع فی کل‌ما یکون مخیرا بین‌الانواع (قال‌المجلسی) فی‌شرح الکافی و یحتمل ان یکون ذلک تقیه، ثم قال ولایبعد ان یکون المراد به ان یذکر الحج فی تلبیه العمره لیکون‌حجه عراقیا.

(والصحیح الاخر) المروی عنه و عن عبدالرحمن بن‌اعین‌المروی‌فی‌التهذیب‌عن‌الکاظم علیه‌السلام‌عن رجل من اهل مکه خرج الی بعض الامصار ثم رجع فمر ببعض المواقیت التی وقت رسول الله صلی اله علیه و آله اله ان یتمتع، فقال علیه السلام ما از عم ان ذلک لیس له، و الاهلال بالحج احب الی، و رایت من سال اباجعفر علیه‌السلام و ذلک اول لیله من شهر رمضان فقال له جعلت فداک انی قدنویت ان اصوم بالمدینه قال علیه‌السلام تصوم‌انشاء الله قال وارجوان یکون خروجی فی‌عشر من شوال فقال تخرج انشاءالله فقال انی قدنویت ان اجج عنک او عن ابیک فکیف اصنع، فقال تمتع، فقال ان‌الله ربما من علی بزیاره رسول‌الله و زیارتک والسلام علیک و ربما حججت عنک و ربماحججت عن‌ابیک و ربما حججت عن بعض اخوانی او عن نفسی‌فکیف اصنع، فقال له تمتع، فرد علیه القول ثلاث مرات یقول له انی مقیم بمکه واهلی بها، فیقول تمتع فیسئله بعد ذلک رجل من اصحابنا فقال انی ارید ان افرد عمره هذاالشهر یعنی شوال فقال له انت مرتهن بالحج فقال الرجل ان اهلی و نزلی بالمدینه ولی بمکه اهل و نزل و بینهما اهل و منازل فقال له انت مرتهن بالحج فقال له الرجل ان‌لی ضیاعا حول مکه وارید ان اخرج حلالا فاذا کان ابان الحج حججت.

(و تقریب الاستدلال) بهذین الصحیحین هودعوی اطلاقهما و الحکم بالتخییرالشامل لحجه الاسلام و غیرها من‌انواع الحج الواجب والمندوب فیدل علی تخییر المکی الخارج عن مکه اذا احرم من‌المیقات عند عوده الیها فیقد مان علی اطلاق مایدل علی تعین غیر المتعه‌لمن کان حاضر المسجد الحرام لان نسبتهما الی ما یدل علی عدم المتعه للحاضرنسبه المقید الی‌المطلق فیقید اطلاق ما یدل‌علی عدم المتعه للحاضر بهما (وفیه اولا) ان ظاهر الصحیح‌الثانی اعنی ذیله کون الکلام فی‌الحج الندبی کما یدل علیه قول السائل فیه‌قدنویت ان احج عنک او عن ابیک و قوله و ربما حججت عنک و ربما حججت عن ابیک (الخ) بل عن المنتقی انه نص فی ذلک مضافا الی بعد اراده الاطلاق من‌الصحیحین‌لکی یشملان‌حجه‌الاسلام و ذلک لبعد عدم حج المکی مادام فیها الی‌ان یخرج (و ثانیا) انه لو فرض اطلاقهما للحج

الواجب والمندوب تكون النسبه بينهما و بين ما يدل على عدم المتعه للمكى بالعموم منوجه لاطلاق تلك الاخبار بالنسبه الى الخارج الى بعض الامصار و غيره و افتراق الصحيحين عن تلك الا داه فى غيرحجه الاسلام و افتراق الصحيحين عن تلك الادله فى غيرحجه الاسلام و ذلك لبعد عدم حج المكى مادام فيها الى ان يخرج (و ثانيا) انه لو فرض اطلاقهما للحج الواجب والمندوب تكون النسبه بينهما و بين ما يدل على عدم المتعه للمكى بالعموم من وجه لاطلاق تلك الاخبار بالنسبه الى الخارج الى بعض الامصار و غيره و افتراق الصحيحين عن تلك الا دله فى غيرحجه الاسلام و افتراق تلك الا دله عن مورد الصحيحين فى غيرالخارج الى بعض الامصار ، و حينئذ ففى مورد الاجتماع و تعارض الدليلين فلابد اما من حمل مورد الصحيحين على الحج الندبى والحكم بعدم جواز التمتع فى مورد الكلام و اما من حمل تلك الادله على غيرالخارج من مكه ولاترجيح فى البين فيتعارضان و تصل النوبه الى الادله العامه لوجوب الحج فان مقتضاها التخيير فى مورد الكلام و ان لم نتمسك بها من جهه عدم قوه فى اطلاقها بعد طرو التقسيم فى الحج الاسلامى الى التمتع و غيره فنرجع الى قول ابن ابى عقيل من عدم جواز التمتع له ودوران الامر بين التعيين والتخيير ، والله الهادى .

مسئله (۳) الا فاقى اذا صار مقيما فى مكه فان كان ذلك بعد استطاعته و وجوب التمتع عليه فلااشكال فى بقاء حكمه سواء كانت اقامته بقصد التوطن اوالمجاوره ولو بازيدمن سنتين و اما اذا لم يكن مستطيعا ثم استطاع بعد اقامته فى مكه فلااشكال فى انقلاب فرضه الى فرض المكى فى الجمله كمالا اشكال فى عدم الانقلاب بمجرد الاقامه وانما الكلام فى الحد الذى به يتحقق الانقلاب فالاقوى ماهوالمشهور من انه بعدالدخول فى السنه الثالثه لصحيحه زراره عن ابى جعفر عليه السلام : من اقام بمكه سنتين فهو من اهل مكه ولامتعه له (الخ) و صحيحه عمربن يزيد عن الصادق عليه السلام المجاور بمكه يتمتع بالعمره الى الحج الى سنتين فاذاجاور سنتين كان قاطنا و ليس له ان يتمتع و قيل بانه بعدالدخول فى الثانيه لجمله من الاخبار و هو ضعيف لضعفها باعراض المشهور عنها مع ان القول الاول موافق للاصل و اما القول بانه بعد تمام ثلاث سنين فلادليل عليه الا الاصل المقطوع بما ذكر مع ان القول به غير محقق لاحتمال ارجاعه الى القول المشهور باراده الدخول فى السنه الثالثه و اما الاخبار الداله على انه بعد سته اشهر او بعدخمسه شهر فلا عامل بها مع احتمال صدورها تقيه و امكان حملها على محامل اخر ، والظاهر من الصحيحين اختصاص الحكم بما اذا كانت الاقامه بقصد المجاوره فلوكانت بقصد التوطن فينقلب بعدقصده من الاول فما يظهر من بعضهم من كونه اعم لاوجه له و من الغريب ما عن اخر من الاختصاص بما اذا كانت بقصد التوطن ، ثم الظاهر ان فى صوره الانقلاب يلحقه حكم المكى بالنسبه الى الاستطاعه ايضا فيكفى فى وجوب الحج الاستطاعه من مكه ولايشرط

فیه حصول الاستطاعه من بلده فلاوجه لما یظهر من صاحب الجواهر من اعتبار استطاعه النائی فی وجوبه لعموم ادلتها فان الانقلاب انما اوجب تغییر نوع الحج و اما الشرط فعلی ما علیه فیعتبر بالنسبه الی التمتع هذا ولو حصلت الاستطاعه بعدالاقامه فی مکه لکن قبل مضی سنتین فالظاهر انه کما لو حصلت فی بلده فیجب علیه التمتع ولو بقیت الی السنه الثالثه اوازید فالمدار علی حصولها بعدالانقلاب و اما اذا خرج الی سائر الامصار مقیما بها فلایلحقه حکمها فی تعیین التمتع علیه لعدم الدلیل و بطلان القیاس الا اذا کانت الاقامه بقصدالتوطن و حصلت الاستطاعه بعده فانه یتعین علیه التمتع بمقتضی القاعده ولو فی السنه الاولی و اما اذا کانت بقصد المجاوره او کانت الاستطاعه حاصله فی مکه فلا (نعم) الظاهر دخوله حینئذ فی المسئله السابقه فعلی القول بالتخییر فیها کما هوالمشهور یتخیر و علی قول ابن ابی عقیل یتعین علیه وظیفه الملکی .

فی هذه المسئله امور (الاول) أذا صار الافاقی مقیما فی مکه بعد استطاعته ووجوب التمتع علیه فالمعروف انه یبقی علی حکمه من وجوب التمتع سواء کانت اقامته بقصد التوطن ای بقصد الاقامه الی اخرالعمر او المجاوره ای بقصد الاقامه وقتا محدودا (وفی الجواهر) بلاخلاف اجده فیه نصا و فتوی بل لعله اجماعی بل قیل انه کذلک (ای انه اجماعی) للاصل و غیره (انتهی) و مراده من الاصل هواستصحاب بقاء وجوب التمتع علیه، و لعل نظره (قده) فی قوله وغیره الی الاخبار کما یدل علیه قوله نصا و فتوی لکن تنظر فی المدارک فی استفاده ذلک من الاخبار واستجود نظره فی الحدائق قال لان المفهوم من الاخبار المتقدمه انتقال حکمه من التمتع الی قسیمیه مطلقا تجددت الاستطاعه او کانت سابقه (انتهی) .

و کیف کان، فلا ینبغی التامل فی اصل الحکم لعدم وجود مخالف له والاصل ای الاستصحاب و منع شمول اطلاق الاخبار الاتیه له بدعوی کونها مسوقه لبیان انقلاب حکم الا فاقی الی المکی بعدالمجاوره من غیر نظر الی کونه مستطیعا او حدثت استطاعته بعد المجاوره ام لا .

(الامرالثانی) اذا جاور غیرالمستطیع فیها فلااشکال فی عدم انقلاب حکمه بمجرد الاقامه کمالااشکال فی انقلاب فرضه فی الجمله و انما الکلام فی الحد الذی به یتحقق الانقلاب فقدا ختلف فیه الاقوال و منشاه اختلاف الاخبار فی ذلک و اختلاف الافهام فی فهم المراد منها حیث انها علی طوائف (منها) ما یدل علی تحقق الانقلاب بتمام السنتین والدخول فی السنه الثالثه کصحیح زراره المروی فی التهذیب عن الباقر علیه السلام : من اقام بمکه سنتین فهو من اهل مکه لامتعه له (و صحیح عمربن یزید) عن الصادق علیه السلام :المجاور بمکه یتمتع الی بالعمره الی الحج الی سنتین فاذا جاوز سنتین کان قاطنا و لیس له ان یتمتع

(و منها) ما یدل علی تحقق الانقلاب بسنه او سنتین کصحیح الحلبی عن الصادق علیه السلام و فیه سالت اباعبدالله علیه السلام لاهل مکه ان یتمتعوا ، قال علیه السلام لا ، قلت فالقاطنین بها ، قال اذا اقاموا سنه اوسنتین صنعوا کما یصنع اهل مکه فاذا اقاموا شهرا فان لهم ان یتمتعوا (و خبر حماد) المروی فی الکافی قال سئلت اباعبدالله عن اهل مکه ایتمتعون قال علیه السلام لیس لهم متعه ، قلت فالقاطن بها ، قال اذا اقام بها سنه اوسنتین صنع صنع اهل مکه ، قلت فان کان مکث الشهر ، قال یتمتع (و منها) ما یدل علی تحقق الانقلاب بالاقامه سنه (کخبر عبدالله بن سنان) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال المجاور بمکه سنه یعمل عمل اهل مکه یعنی یفرد الحج مع اهل مکه و ما دون السنه فله ان یتمتع (و منها) ما یدل علی تحققه باقامه اکثر من سته اشهر کخبر حفص البختری المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن المجاور بمکه یخرج الی اهله ثم یرجع الی مکه بای شی یدخل فقال ان کان مقامه بمکه اکثر من سته اشهر فلا یتمتع ، وان کان اقل من سته اشهر فله ان یتمتع (و منها) ما یدل علی الانقلاب بالاقامه خمسه اشهر کمرسل حسین بن عثمان المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال من اقام بمکه خمسه اشهر فلیس له ان یتمتع .

هذا ما وصل الینا من الاخبار ، و لعل المتتبع یطلع علی اکثر منها فنقول اما الطائفتین الاخیرتین فهی موهونه باعراض الاصحاب عنها اذ لا عامل بها اصلا ، و احتمل فی کشف اللثام والوسائل حملها علی التقیه و فی الوسائل علی الجواز فی المندوب خاصه (و اما بقیه الاخبار) فبکل منها قائل فالمشهور اعتبار السنتین (والمنسوب الی الشهید) فی الدروس هو التحقق بتمام السنه ، مع امکان منع ظهور عبارته فی اختیاره ذلک حیث قال اولا : ولو اقام النائی بمکه سنتین انتقل فرضه الیها فی الثالثه کما فی المبسوط والنهایه و یظهر من اکثر الروایات انه فی الثانیه (انتهی) فان الظاهر من صدر عبارته اختیاره لما هو المشهور (و کیف کان) فلو سلم ذهابه الی هذا القول فهو قول نادر شاذ مردود بسقوط تلک الاخبار باعراض المشهور عنها (والمحکی عن ابی الجنید) و المبسوط والنهایه والسرائر هو تحققه بثلاث سنین قال فی الجواهر و قد اعتراف غیر واحد بعدم الوقوف لهم علی مستند عدا الاصل الذی لم یعین القدر المزبور علی انه مقطوع بما عرفت (انتهی) و مراده من الاصل هو استصحاب بقاء الحکم الثابت له قبل الانتقال ولا یخفی انه من الاستصحاب التعلیقی لکونه معلقا علی حصول الاستطاعه اذا الکلام فی الافاقی الذی تحصل له الاستطاعه بعد مجاورته مکه ، والاستصحاب المذکور محل بحث فی صحته و ان کان المختار عند نافی الاصول هو الصحه تبعا لما علیه الشیخ الاکبر (قده) وعلی کل فالحق ماهو المشهور من التحدید بتمام السنتین والدخول فی السنه الثالثه .

(الامرالثالث) هل الحکم بالانتقال مختص بالمجاوره بقصدالتوطن الی الابد اومختص بمطلق المجاوره او یعم القسمین (اقوال) مختارالمصنف هوالثانی و علیه فلو قصدالتوطن فی مکه الی اخرالعمر لم یتوقف انقلاب حکمه الی سنتین او غیرذلک، واستظهر ذلک من صحیح زراره و صحیح عمربن یزیدالمتقدمین (و تقریبه) ان المقیم فی مکه بقصدالتوطن یصدق علیه عرفا انه من اهل مکه من غیرحاجه الی مرورزمان و انماالذی وقع التعبیر عنه فی الصحیحین هوالاقامه والمجاوره وظاهر اللفظین هوالاقامه بقرینه التوطن وهی التی یحتاج فیها الی التحدید بمده و اما المتوطن بنیه الدوام فلایحتاج فی صدق المقیم علیه الی تحدید مده (و فیه) ان دعوی القطع بانه مع قصد التوطن الدائمی یصدق علیه المقیم من الاول مجاز فه کما ان قصد التوطن الدائمی لاینفع فی صدق الوطن فی باب القصر و الاتمام، فالتحدید کما یحتاج الیه فی المقیم بغیرقصدالدوام مادام العمر کذلک یحتاج الیه فی من قصدالاقامه الدائمیه و اما ان التعبیر بالاقامه والمجاوره ظاهر فی غیر من قصدالتوطن فدعواه علی مدعیه (و اما القول) باختصاص الخبرین بالمتوطن فلم ینقل عن احدالاماحکاه فی الجواهر عن بعض محشی الشرایع، وعلی کل تقدیر فهو ایضا ضعیف و لازمه ان من اقام من غیر قصدا التوطن لاینقلب حکمه عن التمتع ولو اقام سنتین اواکثر (فالحق الحقیق بالتصدیق) هوالقول بعموم الحکم بتحدید سنتین و عدم الاختصاص بمن نوی الاقامه دائما ولابمن لم ینوها، واختاره فی المسالک والمدارک و علیه صاحب الجواهر (قال فی المسالک) ولافرق فی الاقامه الموجبه لانتقال الفرض بین کونها بنیه الدوام اوا لمفارقه اولابنیه عملا باطلاق النصوص فان الحکم معلق فی بعضها علی الاقامه و فی بعضها علی المجاوره و فی بعضها علی القطن و هی حاصله علی التقادیر (انتهی) و قال فی المدارک اطلاق النص و کلام الاصحاب یقتضی عدم الفرق فی الاقامه الموجب لانتقال الفرض بین کونها بینه الدوام او المفارقه، و ربما قیل ان الحکم مخصوص بالمجاوره بغیرنیه الاقامه (یعنی الاقامه الدائمه) اما لوکان بنیتها انتقل فرضه من اول السنه، و اطلاق النص یدفعه (انتهی) وقال فی الجواهر لااشکال ولاخلاف فی صیروره المجاور بعدالمده المزبوره و ان لم یکن بقصد التوطن کالمکی فی نوع الحج ـ الی ان قال بعد سطور ـ و من ذلک یظهر ضعف القول بتقید اطلاق الحکم المزبور فی النص والفتوی بما اذا اراد المفارقه اما مع اراده المقام ابدا فینتقل فرضه باول سنه لصدق کونه حینئذ من اهلها (انتهی) و ربمایجعل التعرض لذی المنزلین فی ذیل صحیح زراه دلیلا علی کون المراد من صدره هوالمقیم لابقصدالدوام فان من له منزلان لایقصدالتوطن فی کل منهما دائما (و فیه) ان فرض ذی المنزلین یمکن فی اهل مکه المقیم فیها اذا بدا له اتخاذ منزل اخر فی بلداخر، مضافا " الی ان ذی المنزلین انما یقصد الاقامه فیها دائما بالنسبه الی غیرهمالافی کل واحد من المنزلین.

(الامرالرابع) اذا انقلب حکم الافاقی بالاقامه الموجبه لانقلاب فرض حجه الی فرض الحاضر بمکه فهل یوجب ذلک انقلاب غیرفرض الحج من سائرالاحکام فیلحقه حکم المکی بالنسبه الی الاستطاعه ایضا فلو لم یکن مستطیعا من اول الامر وجاء الی مکه متسکعا و اقام فیها سنتین و بعد ذلک حصلت له الاستطاعه لحج الافراد فهل یجب علیه الحج اولا ، الظاهر هو ذلک لالان تنزیله بمنزله المکی فی الصحیحین یشمل تنزیله فی جمیع الاحکام بل لصدق الاستطاعه علیه فعلا ولایعتبر فی حقه استطاعه رجوعه الی بلاده بعد ان نوی الاقامه و ذلک ظاهر (و من ذلک یظهر) الحکم لوحصلت له الاستطاعه للحج من مکه فی اثناء السنتین فان صدق حصول الاستطاعه له مما لاشک فیه فان کانت الاستطاعه الحاصله له حینئذ متحققه بالنسبه الی حج التمتع فیاتی به فی اثناء السنتین والاصبر حتی تنقضی السنتان فیاتی بما استطاعه من حج الافراد ، فما اختاره فی المتن من انه لوحصلت الاستطاعه فی اثناء السنتین لایوجب ذلک علیه الحج لایمکن المساعده علیه و ظهر ایضا ما فی مااختاره فی الجواهر من عدم الاکتفاء بالاستطاعه الحاصله بعدالسنتین ایضا و ذلک لما عرفت من صدق الاستطاعه فی حقه حینئذ ، والله العالم .

(الامرالخامس) اذا فارق المکی مکه و اقام فی سائر البلاد فهل یلحقه حکم الافاقی بمجرد نیه الاقامه فی غیرمکه او یجری علیه الحکم المنصوص فی الصحیحین من اعتبار اقامه سنتین او یفرق بین ما اذا نوی التوطن فی بلد غیرمکه و بین ما اقام هناک من غیرقصدالتوطن فیقال فی الاول بانقلاب حکمه الی حکم الافاقی دون الثانی (وجوه) قال فی المسالک ولوانعکس الفرض بان اقام المکی فی الافاق احتمل کونه کذلک لاتحاد العله و یشکل بانه قیاس ولیس فی النص تعلیل (انتهی) و قال فی المدارک و احتمل بعض الاصحاب الحاقه بالمقیم فی مکه فی انتقال الفرض باقامه السنیتن و هو ضعیف (انتهی) و لازم القائل بان الاقامه بقصدالتوطن یوجب انقلاب الموضوع و انه یصدق علیه المقیم ان یقول هنا ایضا بان مجرد قصدالتوطن فی بلد غیرمکه وضواحیها یوجب انقلاب حکمه الی الافاقی ، و قدعرفت فی الامرالثانی ضعف ذلک و ان مجرد قصدالتوطن لایغیرالموضوع ، و اما الاقامه سنیتن فاعتبارها فی الفرض قیاس باطل لانقول به فاذا فرض عدم اتیانه بحجه الاسلام و اراد ان یحج من محل اقامته الجدیده فیکون حکمه حکم المکی اذا سافر الی الامصار و مرعلی میقات الافاقی فعلی القول بالتخییر هناک بین اختیار التمتع اوالافراد یکون مخیرا فی الفرض ایضا لکن الاحوط له اختیار التمتع لدوران الامربین التعیین والتخییر لاحتمال انقلاب حکمه الی حکم الافاقی باقامته فی الافان ، والله العالم .

مسئله (۴) المقیم فی مکه اذا وجب علیه التمتع کما اذا کانت استطاعته فی بلده او

استطاع فی مکه قبل انقلاب فرضه فالواجب علیه الخروج الی المیقات لاحرام عمره التمتع و اختلفوا فی تعیین میقاته علی اقوال (احدها) انه مهل ارضه ذهب الیه جماعه بل ربما ینسب الی المشهور کما فی الحدائق لخبر سماعه عن ابی الحسن علیه السلام سئلته عن المجاور اله ان یتمتع بالعمره الی الحج قال علیه السلام نعم یخرج الی مهل ارضه فلیلب ان شاء المعتضد بجمله من الاخبار الوارده فی الجاهل والناسی الداله علی ذلک بدعوی عدم خصوصیه للجهل والنسیان وان ذلک لکونه مقتضی حکم التمتع وبالاخبار الوارده فی توقیت المواقیت وتخصیص کل قطر بواحد منها او من مرعلیها بعد دعوی ان الرجوع الی المیقات غیر المرور علیه (ثانیها) انها حد المواقیت المخصوصه مخیرا بنیها ، و الیه ذهب جماعه اخری لجمله اخری من الاخبار مویده باخبار المواقیت بدعوی عدم استفاده خصوصیه کل بقطر معین (ثالثها) انه ادنی الحل نقل عن الحلبی و تبعه بعض متاخری المتاخرین لجمله ثالثه من الاخبار والاحوط الاول و ان کان الاقوی الثانی لعدم فهم الخصوصیه من خبر سماعه واخبار الجاهل والناسی و ان ذکر المهل من باب احد الافراد و منع خصوصیه المرور فی الاخبار العامه الداله علی المواقیت و اما اخبار القول الثالث فمع ندره العامل بها مقیده باخبار المواقیت او محموله علی صوره التعذر ثم الظاهر ان ما ذکرنا حکم کل من کان من اهل مکه و اراد الاتیان بالتمتع ولو مستحبا ،هذا کله مع امکان الرجوع الی المواقیت و اما اذا تعذر فیکفی الرجوع الی ادنی الحل اهل الاحوط الرجوع الی مایتمکن من خارج الحرم مما هو دون المیقات و ان لم یتمکن من الخروج الی ادنی الحل احرم من موضعه والاحوط الخروج الی ما یتمکن .

فی هذه المسئله امور (الاول) المقیم فی مکه اذا اراد التمتع آما لوجوبه علیه کما فی حجه الاسلام اذا استطاعها فی بلده او استطاع فی مکه قبل مضی سنیتن من المجاوره و کما فی نذر حج التمتع و نحو ذلک و اما لاستحبابه فلا اشکال ولاخلاف فی وجوب الخروج من مکه للاحرام لاطباق النصوص و الفتاوی علی عدم کفایه الاحرام من داخل مکه اختیار اللمتمتع ، و انما الکلام فی حد الخروج منها فقد اختلف فیه علی اقوال (احدها) انه مهل ارضه ای میقات بلده والمهل بضم المیم و فتح الهاء و تشدید اللام اسم مکان من الاهلال ای محل الاهلال و رفع الصوت بالتلبیه فیکون المعنی ان میقاته الذی کان له لو اراد الحج من بلده هو میقاته حینئذ فمن کان من اهل المدینه مثلا و اقام فی مکه و اراد ان یاتی بحج التمتع لابدله ان یخرج الی مسجد الشجره و یحرم منه ،و هذا القول قد ذهب الیه جماعه کالمحکی عن المفید فی المقنعه و الشیخ فی التهذیب والمحقق فی المعتبر والنافع والعلامه فی المنتهی والتذکره و نسب الی المشهور ایضا (و استدلو اله) بخبر سماعه المروی فی الکافی عن ابی الحسن علیه السلام عن المجاور اله ان یتمتع بالعمره الی الحج ، قال علیه السلام نعم یخرج

الی مهل ارضه فلیلب ان شاء ، و ذلک بعد حمل المجاورعلی من لم یتعین علیه فرض المکی (قال فی الحدائق) و یمکن الاستدلال علیه بالاخبارالداله علی ان من دخل مکه ناسیا للاحرام اوجاهلا به یجب علیه الخروج الی میقات اهل ارضه کصحیح الحلبی المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن رجل ترک الاحرام حتی دخل الحرم قال یرجع الی میقات اهل بلاده الذی یحرمون منه فیحرم و ان خشی ان یفوته الحج فلیحرم من مکانه و ان استطاع ان یخرج من الحرم فلیخرج، و اطلاقه یشمل العامد و الجاهل والناسی (وصحیحه الاخر) المروی فی الکافی عنه علیه السلام فی رجل نسی ان یحرم حتی دخل مکه قال علیه السلام قال ابی علیه السلام علیه ان یخرج الی میقات اهل ارضه فان خشی ان یفوته الحج احرم من مکانه و ان استطاع ان یخرج من الحرم فلیخرج ثم لیحرم ، و هذا الخبرنص لوجوب الخروج الی المیقات فی صوره النسیان ، ومثلهما غیرهما فی الدلاله علی ان من مر علی میقاته و لم یحرم وجب الرجوع الیه والاحرام منه فیستدل بذلک لوجوب خروج من اقام بمکه من اهل البلاد الی میقات ارضه و ذلک بعد فهم عدم الخصوصیه لمن مر علی المیقات ولم یحرم منه بل من جهه انه میقات المتمتع (و استدل ایضا) بالاخبار الداله علی تقسیم المواقیت و تخصیص کل افق بمیقات معین فانه یجب علی ذلک علی اهل کل ارض الاحرام من المیقات المخصوص بهم سواء کان بالمرو علیه اوالرجوع الیه، خرج منه من توطن مکه المده الموجبه لانقلاب حکمه و من مر علی غیر میقاته و بقی الباقی و هوالراجع الیه بناء علی ان الرجوع الیه غیرالمرور علیه.

(القول الثانی) ان میقاته احدالمواقیت المنصوصه مخیرا بینها و هوالمحکی عن الدروس و صرح به فی المسالک والروضه، قال فی الشرایع ولو اقام من فرضه التمتع بمکه سنه او سنتین لم ینتقل فرضه و کان علیه الخروج الی المیقات (انتهی) واطلاق قوله الی المیقات یدل علی ارادته مطلق المیقات ولو لم یکن میقات اهل ارضه و قال فی المسالک فی شرح العباره المذکوره: اذا اراد حجه الاسلام لایتعین علیه الخروج الی میقات بلده بل یجوز له الخروج الی ای میقات شاء مع الامکان (انتهی) و یستدل لهذا القول بجمله من الاخبار کمرسل حریز المروی فی الکافی عن الباقر علیه السلام: من دخل مکه بحجه عن غیره ثم اقام سنه فهو مکی فاذا اراد ان یحج عن نفسه اواراد ان یعتمر بعد ما انصرف من عرفه فلیس له ان یحرم بمکه ولکن یخرج الی الوقت (الخبر) و موثق سماعه المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام قال من حج معتمرا فی شوال و من نیته ان یعتمر و یرجع الی بلاده فلاباس بذلک و ان هو اقام الی الحج فهو متمتع لان اشهر الحج شوال و ذوالقعده و ذوالحجه فمن اعتمر فیهن واقام الی الحج فهی متعه، و ان اعتمر فی شهر رمضان او قبله فقام الی الحج فلیس یتمتع و انما هو مجاور افرد العمره فان هو احب ان یتمتع فی اشهر الحج بالعمره الی الحج فلیخرج حتی یجاوز

ذات عرق او یجاوز عسفان فیدخل متمتعا بعمره الی الحج فان هواحب ان یفرد بالحج فلیخرج الی الجعرانه فیلبی فیها (قال فی مجمع البحرین) فی الجعرانه هی بتسکین العین والتخفیف و قدتکسر و تشدد الراء موضع بین مکه و الطائف علی سبعه امیال من مکه و هی احد حدود الحرم سمیت باسم ریطه بنت سعد و کانت تلقب بالجعرانه و هی التی اشار الیها قوله تعالی کالتی نقضت غزلها ، و عن ابن المدائنی ان العراقیون یثقلون الجعرانه والحدیبیه والحجازیون یخففونهما (انتهی) ((خبر اسحق بن عبدالله) المروی فی التهذیب عن ابی الحسن علیه اللام عن المقیم بمکه یجرد الحج (ای یاتی بحج الافراد) او یتمتع مره اخری ، قال یتمتع احب الی ولیکن احرامه من مسیره لیله اولیلیتن (مویدا) بانه لاخلاف نصا وفتوی فی وجوب الاحرام من المیقات لمن مرعلیه و ان لم یکن من اهله قال فی الجواهر ضروره صدق ذلک علی المجاور اذا اتی غیر میقاته .

(القول الثالث) انه ادنی الحل و قدحکی عن الحلی و احتمله فی المدارک و استظهره الاردبیلی و استدل له بجمله ثالثه من الاخبار کصحیح الحلبی المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام فی السوال عن اهل مکه ان یتمتعوا قال لا لیس لاهل مکه ان یتمتعوا قال قلت فالقاطنون بها قال اذا اقاموا سنه او سنیتن صنعوا کما یصنع اهل مکه فاذا اقاموا شهر افان لهم ان یتمتعوا ، قلت من این ، قال یخرجون من الحرم ،قلت من این یهلون بالحج ،فقال من مکه نحوا مما یقول الناس (و خبر حماد) المروی فی الکافی عن الصادق ، علیه السلام عن اهل مکه ایتمتعون ، قال لیس لهم متعه قلت فالقاطن بها قال علیه السلام اذا اقام بها سنه او سنتین صنع صنع اهل مکه ، قلت فان مکث اشهرا ، قال علیه السلام یتمتع ، قلت من این ، قال یخرج من الحرم ، قلت این یهل بالحج ، قال من مکه نحوا مما یقول الناس (قال المجلسی فی الشرح) فوله علیه السلام نحوا مما یقول الناس یفعل کما یفعل غیره من المتمتعین ولا یخالف حکمه فی احرام الحج حکمهم (انتهی کلامه رفع مقامه) و قال فی الوافی : یقول اما بمعنی یفعل اوالمراد به قول التلبیه عند الاحرام (انتهی) اقول ، و یمکن ان یکون المراد انه یقول عند التلبیه مایقول الناس من اهل مکه عند احرامهم للحج الافرادی ولا یصرح بان حجه حج التمتع حفظا للتقیه حیث ان القاطن یعرفه اهل مکه (و کیف کان) فظاهر الخبرین هوکفایه الخروج من الحرم فی احرام عمره التمتع للقاطن الذی لم ینقلب حکمه الی حکم المکی ، و مثلهما (صحیح عمربن یزید) المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام قال من اراد ان یخرج من مکه لیعتمر احرم من الجعرانه اوالحدیبیه اوما اشبهما (وقدتقدم)ان الجعرانه بالتخفیف او بالتشدید موضع بین الطائف و مکه و انها اول الحل من تلک الناحیه (والحدیبیه) ایضا بالتخفیف لغه اهل الحجاز و بالتشدید لغه اهل العراق بئربقرب مکه علی طریق جده دون

مرحله ثم اطلق علی الموضع و یقال نصفه فی الحل و نصف فی الحرم ، والمراد بقوله و ما اشبههما لعله التنعیم و هوادنی الحل و اقرب مواضع الحل بینه و بین مکه اربعه امیال ویعرف بمسجد عائشه (والاستدلال) بهذا الخبر انما هو باطلاقه فان قوله علیه السلام لیعتمر مطلق بالنسبه الی عمره التمتع و غیرها الا ان یدعی انصرافه الی العمره المفرده ، هذه هی الاقوال فی المسئله مع ادلتها .

و قد اعترض علی القول الاول اعنی الرجوع الی میقات اهل ارضه بضعف خبر سماعه سندا ودلاله اما ضعف سنده فلاشتماله علی علی بن محمد البصری و لم یوثق فی کتب الرجال ، و اما دلالته فلاشتماله علی قوله فلیلب ان شاء ، فان فی قوله ان شاء احتمالات یتوقف الاستدلال به علی ظهوره فی بعضها و هومنتف فیکون الخبر مجملا فانه یحتمل ان یکون المراد ان یکون قیدا للتلبیه وهذا و ان کان انسب من جهه اتصاله به الا ان المعنی حینئذ مما لایناسب فان التلبیه فی الاحرام واجبه لایمکن تعلیقها علی مشیه الفاعل (و یحتمل) کونه قیدا للخروج الی میقات اهل ارضه فیدل علی جواز الخروج الیه لاعلی وجوبه (و یحتمل) کونه قیدا للمتمتع فیصیر المعنی انه ان شاء ان یاتی بالتمتع فلیخرج الی میقات بلده وعلیه فیتعین الخروج الیه اذا اراد التمتع فالاستدلال متوقف علی ظهور الکلام فی الاحتمال الثالث و حیث لاظهور فیه فیکون مجملا (مضافا ") الی ان تعلیق التمتع بالحج علی المشیه یدل علی کون المعلق علیه هوالحج المندوب اذ لامعنی لتعلیق الحج الواجب علی المشیه فالتعدی عن المندوب الی الواجب یحتاج الی دلیل (و اما الاعتضاد) بالاخبار الوارده فی الجاهل والناسی فمردود باحتمال کون خصوصیه النسیان والجهل موجبا للحکم بالرجوع الی میقات ارضه ولادافع له الادعوی تنقیح المناط و هی ممنوعه (هذا مایرد علی الاستدلال للقول الاول) .

(و اما القول الثانی) فیرد علیه اما مرسل حریز فبضعف سنده بالارسال وضعف دلالته باجمال کلمه (الوقت) لاحتمال اراده میقات اهل ارضه باحتمال کون اللام فیها للعهد مشیرا الی المیقات المعهود و هو مهل ارضه ، مضافا الی اشتماله علی لزوم الاحرام للعمره المفرده من احد المواقیت المعینه مع عدم وجوب الاحرام لها منها بل یکفی الاحرام لها من ادنی الحل اجماعا (و اما موثق سماعه) ففیه انه بظاهره غیر معمول به اذ لم یقل احد بکفایه التجاوز عن ذات عرق و عسفان و نحو هما مما یکون مشابها لهما فی المسافه الی مکه بل الاقوال منحصره بالثلاثه المذکوره اعنی القول بالرجوع الی میقات بلاده او الرجوع الی مطلق المیقات او کفایه الخروج عن ـ الحرم فظاهر هذا الخبر اعنی کفایه التجاوز عن ذات عرق او عسفان مما لم یقل به احد ، مع انه علی تقدیر صحه الاخذ به مطلق یجب تقییده بما دل علیه خبر سماعه من اعتبار الخروج الی میقات اهل ارضه و بذلک یجاب عن الاستدلال بخبر اسحق بن عبدالله ایضا اذ لاقائل

بالخروج للاحرام الی ما کان بینه و بین مکه مسیر لیله اولیلتین و حمله علی المیقات الذی یکون بعده من مکه بهذا المقدار باطل لعدم میقات یکون بعده عن مکه بهذا المقدار مع انه لا وجه لتعیین هذا المیقات بهذه الخصوصیه و انما اللازم الارجاع الی اجد المواقیت مظلقا، مضافا الی انه لامعنی للتخییر بین مسیر لیله اولیلتین (واما التایید) بما لاخلاف فیه نصا و فتوی من صحه الاحرام من المیقات الذی یمر علیه و ان لم یکن من اهله (فقیه) ان المرور علیه غیر الرجوع الیه لاحتمال کفایه ای میقات مرعلیه فی الاحرام منه و لزوم الخروج من مکه الی میقات ارضه فلیس بینهما تلازم کما لایخفی .

(و اما القول الثالث) فیرد علیه انا لانعلم القائل به الاما ینسب الی الحلی و ما استظهره المحقق الاردبیلی و احتمله فی المدارک ولو فرض القائل به فیرد علیه بان مایستدل من صحیح الحلبی وصحیح عمربن یزید مطلقان فلوتم الاستدلال للقول الاول بخبر سماعه یجب تقیید اطلاقهما به فالبحث ینتهی الی صحه التمسک به ای بخبر سماعه للقول الاول (فنقول) الظاهر جواز الاستناد الیه لعدم المانع منه اما ضعفه سندا فللمنع عنه لکون المعلی من مشایخ الاجازه علی ما صرح به المجلسی (قده) و علی فرض تسلیم ضعفه فهو منجبر بالعمل کیف و قدا ستند القول به الی عده اساطین الفقه کالشیخ و ابی الصلاح و یحیی بن سعید و المحقق فی النافع و العلامه فی غیر واحد من کتبه و نسبه فی الحدائق الی المشهور و الظاهر انهم استندوا فی ذهابهم الی هذا القول بالخبر المذکور و لعل هذا کاف فی الانجبار ، کما ان الظاهر منه کون المشیه قیدا للتمتع لا للتلبیه ولا للخروج الی المیقات لان التعلیق علی المشیه انما یصح اذا کان المعلق علیه مما یجوز فعله و ترکه، والتلبیه والخروج الی المیقات لیسا کذلک بخلاف التمتع حیث انه مما یجوز فعله و ترکه فیما اذا کان مندو با او احد افراد الواجب المخیر (و منه یظهر) دفع توهم کون المعلق علی المشیه هوالحج المندوب لفساد تعلیف الحج الواجب بالمشیه اذ یصح تعلیق الحج الواجب بالمشیه فیما اذا کان و اجبا بالوجوب التخییری مع ان الدلاله السیاقیه تدل علی الغاء خصوصیه الندب او الوجوب التخییری فی لزوم الخروج الی میقات اهله ، بل الظاهر منه کون ذلک لطبیعه الحج من مکه ممن یرید التمتع به ولو کان التمتع واجبا علیه بالوجوب التعیینی کما ان الاخبار الوارده فی الجاهل والناسی تدل بالدلاله السیاقیه علی ان الحکم للمعذور هوالرجوع الی میقاته ان امکن ولکان العذر فی ترک الاحرام منه غیر الجهل والنسیان (فالانصاف) ان التمسک بخبر سماعه فی اثبات القول الاول قوی جدا و به یقید اطلاق مایدل علی کفایه ای میقات کان ، و اما القول بالخروج الی ادنی الحل فقد عرفت عدم تحقق القائل به .

(الامر الثانی) لافرق فیما ذکرنا فی الامر السابق بین ان یکون حجه واجبا او مستحبا ولا

فی الحج الواجب بین کونه حج الاسلام او غیره من الحج المنذور ولابین ان یکون افاقیا او من اهل مکه ولا فی الافاقی بین ان یکون فرضه التمتع او غیره اذا کان من فرضه غیرالتمتع یرید الاتیان بحج التمتع بعداداء فرضه کل ذلک لاطلاق مایدل علی لزوم خروجه من مکه لاحرام عمره التمتع و عدم تقییده بشی.

(الامرالثالث) ما تقدم کله انما هو فیمن یتمکن من الرجوع الی المیقات ومع عدمه یکفی الخروج الی ادنی الحل کما جعله فی المدارک مما قطع به الاصحاب (ولکن الاحتیاط) عدم الاکتفاء بمجرد ادنی الحل بل یرجع الی مایتمکن من المسافه الی المیقات (قال المجلسی قدس سره) فی مرآت العقول فی شرح خبر ابن عمار عن الصادق علیه السلام (عن امرئه کانت مع قوم فطمثت فارسلت الیهم فسئلتهم فقالوا ماندری اعلیک الاحرام ام لا و انت حائض فترکوها حتی دخلت الحرم، قال علیه السلام ان کان علیها مهله فلترجع الی الوقت فلتحرم منه و ان لم یکن علیها وقت فلترجع الی ما قدرت علیه بعد ما تخرج من الحرم بقدرمایفوتها الحج فتحرم) قال فی شرحه: ظاهر الخبر انه مع تعذر العود الی المیقات یرجع الی ما امکن من الطریق و ظاهر الاکثر عدمه بل یکفی الاحرام من ادنی الحل والاولی العمل بالروایه لصحتها ـ ثم نقل عن السید فی المدارک ـ انه قال لووجب العود فتعذر ففی وجوب العود الی ماامکن من الطریق وجهان اظهرهما العدم للاصل و ظاهرالروایات المتضمنه لحکم الناسی) ثم قال المجلسی و لعله (ره) غفل عن هذاالخبر (انتهی ما فی المرآت) فهذا المقدار کاف فی حسن الاحتیاط المذکور فی المتن و اما ماذکره بعضهم من الاحتیاط بتحدید التلبیه عند ـ الوصول الی اول الحرم فغیر لازم ولا منشا لحسنه ایضا فان اللازم هوالخروج من الحرم لا خصوص المکان المتصل من الحل بالحرم ولااشاره فی خبر ابن عمار الی ذلک بل فیه تجویز الاحرام بعد عدم امکان العود الی المیقات من ای مکان من الحل، و الله الموفق للصواب.

صوره حج التمتع علی الاجمال ان یحرم فی اشهر الحج من المیقات بالعمره المتمتع بها الی الحج ثم یدخل مکه فیطوف فیها بالبیت سبعا و یصلی رکعتین فی المقام ثم یسعی لها بین الصفا و المروه سبعا ثم یطوف للنساء احتیاطا و ان کان الاصح عدم وجوبه و یقصرثم ینشا احراما للحج من مکه فی وقت یعلم انه یدرک الوقوف بعرفه والافضل ایقاعه یوم الترویه ثم یمضی الی عرفات فیقف بها من الزوال الی الغروب ثم یفیض و یمشی منها الی المشعرفیبیت فیه و یقف به بعد طلوع الفجر الی طلوع الشمس ثم یمضی الی منی فیر می جمره العقبه ثم ینحر اویذبح هدیه و یا کل منه ثم یحلق او یقصر فیحل من کل شی الا النساء والطیب والاحوط اجتناب الصیدایضا و ان کان الاقوی عدم حرمته من حیث الاحرام ثم هومخیر بین ان یاتی الی مکه لیومه فیطوف طواف الحج و یصلی رکعتیه و لیسعی سعیه فیحل له الطیب ثم

یطوف طواف النساء و یصلی رکعتیه فیحل له النساء ثم یعود الی منی لرمی الجمار فیبیت بها لیالی التشریق و هی الحادیه عشره والثانیه عشره والثانیه عشره و یرمی فی ایامها الجمار الثلاث و ان لایاتی مکه لیومه بل یقیم بمنی حتی یرمی الجمار الثلاث یوم الحاد یعشر و مثله یوم الثانیعشر ثم ینفربعد الزوال اذا کان قد اتقی الصید والنساء و ان اقام الی النفر الثانی و هوالثالث عشر ولو قبل الزوال لکن بعد الرمی جاز ایضا ثم عادالی مکه للطوافین والسعی ولااثم علیه فی شی من ذلک علی الاصح کما ان الاصح الاجتزاء بالطواف والسعی تمام ذی الحجه والافضل الاحوط اختیار الاول بان یمضی الی مکه یوم النحر بل لاینبغی التاخیر لغده فضلا عن ایام التشریق الالعذر.

هذا الذی ذکر من صوره حج التمتع هوالمجمع علیه فی الجمله و فی بعضها خلاف یاتی عندالتعرض لها تفصیلا، والمنسوب الی الشیخ البهائی (قده) انه جمع جمیع مناسک حج فی بیت من الشعر علی سبیل الرمز فقال: اطرست للعمره اجعل نهج او وارنحط رسطر مرلحج فکل حرف اشاره الی اول کلمه لمنسک من مناسک العمره والحج (والرکن) من هذه الافعال هوالاحرام والوقوفان وطواف الحج وسعیه و معنی الرکن فی باب الحج هومایبطل الحج بترکه عمدا بل ترک الوقوفین معایبطل الحج ولوسهوا او اضطرارا علی ماسیاتی التفصیل فی محله ان شاءالله تعالی، و انماسمی هذا النوع من الحج بحج التمتع لمایتخلل بین عمرته وحجه من التحلل الموجب لجواز الانتفاع والتمتع مماکان محرما علیه بالاحرام مع ارتباط عمرته بحجه حتی کانهما عمل واحد، اولانه ینتفع بالاحرام للحج من مکه من غیرحاجه فی احرامه الی خروجه عنها، اولفعل عمرته فی اشهرالحج لماقیل من انه لم تکن تفعل فی الجاهلیه فیها، ثم انه ینبغی البحث عن امور (الاول) المعروف المشهور عدم وجوب طواف النساء فی عمره التمتع، وفی الجواهر بلا ـ خلاف محقق اجده فیه وان حکاه فی اللمعه عن بعض الاصحاب واسنده فی الدروس الی مجهول ولاظفرنابه وعن المنتهی لااعرف فیه خلافا بل عن بعض الاجماع علی عدم الوجوب (ویدل علی عدم وجوبه فیها) غیر واحد من النصوص کمکاتبه ابی القاسم الرازی المرویه فی الکافی عن العمره المبتوله هل علی صاحبها طواف النساء والعمره المتمتع بهاالی الحج فکتب اما العمره المبتوله فعلی صاحبها طواف النساء واماالتی یتمتع بها الی الحج فلیس علی صاحبها طواف النساء (وصحیح صفوان) المروی فی التهذیب قال سئله ابوحارث عن رجل تمتع بالعمره الی الحج فطاف و سعی و قصر هل علیه طواف النساء، قال علیه السلام لا، انما طواف النساء بعد الرجوع من منی، و کون الاول مکاتبه مع کون المکتوب الیه مجهولا والثانی مضمرا غیر مناف للاستدلال بهما بعدکونهما معمولا بهما غیرمعرض عنهما مضافا الی غیر واحد من الاخبار المتعرضه لبیان صوره التمتع التی لم یذکر فیها طواف النساء (کخبر عبدالله بن سنان) عن

الصادق علیه‌السلام قال طواف المتمتع ان یطوف بالکعبه ویسعی بین الصفا و المروه و یقصر من شعره فاذا فعل ذلک فقداحل (و مثله صحیح زراره و صحیح معاویه بن عمار) و اما خبر سلیمان‌بن حفص المروی فی‌التهذیب عن‌الفقیه علیه‌السلام قال اذا حج الرجل فدخل متمتعا فطاف بالبیت وصلی‌رکعتین خلف مقام ابراهیم و سعی بین الصفا والمروه و قصر فقدحل له کل‌شئی ماخلاالنساءلان علیه لتحله النساء طوافا وصلوه (فهوساقط) عن‌الحجیه بالاعراض عنه اذقدعرفت عدم قائل معین بوجوبه ولاحاجه الی حمله علی محامل، لکن الشیخ و غیره حملوه علی‌لزومه فی‌الحج لافی العمره (قال فی‌الوسائل) و هو قریب فان الفرض دخول مکه بعد التلبس بحج التمتع ، لکن الانصاف بعد هذاالحمل لظهور الخبربل نصه فی‌کون المراد هوالقدوم الاول فی‌مکه الذی یتلبس فیه باعمال العمره لاالقدوم الثانی الذی یدخله بعد الرجوع من منی کما لاوجه للاشکال علیه بانه‌یدل علی‌توقف حل‌النساء علی‌الطواف والصلوه معاوهو غیرمعهود لان‌الحل یحصل بنفس الطواف فانه یمکن دفعه بان‌ایجاب الطواف للتحلل یقتضی‌ایجاب الصلوه له بواسطه الطواف فان‌الصلوه من‌لوازم الطواف و علهاللازم علهاللازم وان کان فیه مافیه (وبالجمله) فالاعراض عن‌العمل به مع‌کونه ضعیف السند کاف فی‌صحه الحکم برفع الیدعنه ، لکن وجوده فیما بایدینا من‌کتب‌الاخبار مع‌نقل القول بالعمل به عن بعض الاصحاب کاف فی‌صحه‌الحکم بالاحتیاط لانه حسن علی‌کان حال ، واللهالموفق .

(الامر الثانی) وقت الاحرام للحج من‌مکه هو مایعلم انه اذا احرم فیه یدرک الوقوف بعرفات‌فلایجوز التاخیر عنه لاستلزامه فوت‌الوقوف عمدا لکن الافضل کونه یوم التروبه لدلاله غیرواحد من‌الاخبار علیه کخبر ابی‌بصیر المروی فی‌التهذیب عن‌الصادق‌علیه‌السلام قال ثم تلبی من‌المسجد الحرام کمالبیت حین‌احرمت وتقول لبیک بحجه تمامها وبلاغها علیک ، وان قدرت ان‌یکون رواحک الی‌منی زوال الشمس والافمتی ماتیسرلک من‌یوم‌التروبه (الامرالثالث) یجب‌المبیت بالمشعر لیله العید والوقوف به بعد طلوع الفجر الی‌طلوع الشمس ولم یذکر المحقق مبیت لیله العید بالمشعر فی‌عداد واجبات الحج ، قال فی‌المدارک وکان ینبغی ان یذکرالمبیت لیله العاشر فانه واجب (انتهی) وسیاتی مایدل علی‌وجوبه فیمایاتی من‌التفصیل (الامرالرابع) ذکر المصنف من‌افعال الحج اکل شئی من‌الهدی وهو کذلک کمایاتی وکان علیه (قده) ان یذکر الهدیه ببعضه والتصدق ببعضه‌الاخر (الامرالخامس) لااشکال فی‌انه اذا حلق‌راسه اوقصرفی الیوم العاشر فی‌منی یحل له‌کل شئی حرم‌علیه بالاحرام الاالنساء والطیب وانه یحل له‌الطیب بطواف الزیاره والسعی وتحل له النساء بطواف‌النساء لکن وقع الخلاف فی الصیدالاحرامی اعنی ماحرم علی‌المحرم بالاحرام لاصیدالحرم فالاکثر کمافی‌المدارک انه لایحل بالحلق اوالتقصیر ، والمحکی عن‌الشیخ فی‌التهذیب حله باحدهما لانه استثنی عن

حل ماحرم علیه بالاحرام بعدالحلق اوالتقصیر الطیب والنساء فقط ولم یتعرض لاستثناء الصید ومقتضی کلامه حل الصید الاحرامی بذلک ایضا .

(ویدل علی ماختاره) غیرواحد من الاخبار کصحیح معاویه بن عمار عن الصادق علیه ـ السلام قال اذا ذبح الرجل فقد احل من ماحرم منه الاالنساء والطیب فاذازار البیت وطاف وسعی بین الصفا والمروه فقد احل من کل ما احرم منه الاالنساء فاذاطاف طواف النساء فقداحل من کل شئی احرم منه الاالصید ، والمراد بالصید هنا الصید الحرمی فانه حرام علی المحل والمحرم (وفی خبر عمر بن یزید) عن الصادق علیه السلام : واعلم انک اذا حلقت راسک فقدحل لک کل شئی الاالنساء والطیب ، وغیرذلک من الاخبار التی یاتی ذکرها فی موقعه انشاءالله تعالی ، و هذا اعنی حل الصید الاحرامی بالحلق اوالتقصیر هوالاقوی وان کان الاحوط هو الاجتناب عن الصید ایضا لذهاب الاکثر علی عدم حله بهما وظهور صحیح ابن عمار المتقدم فی عدم حله ، ثم انه بناء علی عدم حله فاکثر العبارات خالیه عن التعرض عن حین حله الا ان العلامه (قده) فی المنتهی قال ان التحلل منه یقع بعدطواف النساء وحکی الشهید (قده) عنه ان عدم تحلله الابطواف النساء مذهب علمائنا واسحسنه غیرواحد من الفقهاء ، وتمام الکلام فی محله .

(الامرالخامس) اذاقضی الحاج مناسکه یوم النحربمنی من الرمی والذبح والحلق اوالتقصیر وجب علیه الرجوع الی مکه لطواف الزیاره وغیره ، والافضل المضی الیهالیومه فان اخره فمن غده ووقع الخلاف فی جواز التاخیر عن الیوم الحادیعشر للمتمتع اختیارا فعن المفید والمرتضی وسلاروالمحقق عدم الجواز تمسکابظاهر النهی فی بعض الاخر ففی صحیح معاویه بن عمار عن الصادق علیه السلام فی زیاره البیت یوم النحرقال علیه السلام زره فان شغلت فلایضرک ان تزور البیت من الغد ولاتوخران تزور من یومک فانه یکره للتمتع ان یوخر و موسع للمفردان یوخره وغیر ذلک من الاخبار (وعن ابن ادریس) جواز تاخیره طول ذی الحجه وهوالمحکی عن ظاهرکلام الشیخ فی الاستبصار واختاره العلامه فی المختلف وسائر المتاخرین واختاره فی المدارک (واستدلواله) بقوله تعالی الحج اشهر معلومات مع مادل علی ان شهر ذی الحجه الی اخره من اشهر الحج فیجوز ایقاع افعال الحج فیه مطلقا الاماخرج بالدلیل (ولصحیح عبدالله بن سنان) عن الصادق علیه السلام : لاباس بان یوخر زیاره البیت الی یوم النفر (وصحیح الحلبی) عنه علیه السلام فی رجل نسی ان یزور البیت حتی اصبح قال لاباس انار بما اخرته حتی تذهب ایام التشریق لکن لاتقرب النساء والطیب (وفیه) ان الایه المبارکه لاتدل علی جواز التاخیر طول ذی الحجه وکذاالخبران فان الخبر الاول عبرفیه بیوم النفروالثانی بایام التشریق ولیس فیهما تجویز تاخیره الی اخرالشهر (فالاقوی) جواز التاخیر الی اخر ایام التشریق علی کراهیه للمتمتع کمادل علیه خبرابن عمار و عدم التاخیر الی مابعدتلک الایام .

(الامر السادس) یجوز النفر من منی فی الیوم الثانی عشر وهو المسمی بالنفر الاول لکنه یجب ان یکون بعد الزوال لمن اتقی النساء والصید فی احرامه ومع عدمه یجب علیه البیتوته فی منی لیله الثالث عشر ویرمی الجمرات یومه فینفر ولو قبل الزوال کل ذلک مما اتفق علیه الاصحاب ودلت علیه النصوص وتفصیل الکلام فی محله.

ویشترط فی حج التمتع امور (احدها) النیه بمعنی قصد الاتیان بهذا النوع من الحج حین الشروع فی احرام العمره فلو لم ینوه اونوی غیره اوتردد فی نیته بینه و بین غیره لم یصح نعم فی جمله من الاخبار انه لو اتی بعمره مفرده فی اشهر الحج جاز ان یتمتع بها بل یستحب ذلک اذا بقی فی مکه الی هلال ذی الحجه ویتاکد اذا بقی الی یوم الترویه بل عن القاضی وجوبه حینئذ ولکن الظاهر تحقق الاجماع علی خلافه ففی موثق سماعه عن الصادق علیه السلام من حج معتمرا فی شوال و من نیته ان یعتمر ویرجع الی بلاده فلاباس بذلک وان اقام الی الحج فهو متمتع لان اشهر الحج شوال و ذوالقعده وذوالحجه فمن اعتمر فیهن فاقام الی الحج فهی متعه و من رجع الی بلاده ولم یقم الی الحج فهی عمره وان اعتمر فی شهر رمضان اوقبله فاقام الی الحج فلیس بمتمتع وانما هو مجاور افرد العمره فان هواحب ان یتمتع فی اشهر الحج بالعمره الی الحج فلیخرج منها حتی یجاوز ذات عرق او یتجاوز عسفان فیدخل متمتعا بعمرته الی الحج فان هو احب ان یفرد الحج فلیخرج الی الجعرانه فیلبی منها وفی صحیحه عمر بن یزید عن ابی ـ عبدالله علیه السلام: من اعتمر عمره مفرده فله ان یخرج الی اهله الان یدرکه خروج الناس یوم الترویه، وفی قویه عنه علیه السلام من دخل مکه معتمرا مفرد اللحج فیقضی عمرته کان له ذلک وان اقام الی ان یدرکه الحج کانت عمرته متعه قال علیه السلام ولیس تکون متعه الا فی اشهر الحج، وفی صحیحه عنه علیه السلام من دخل مکه بعمره فاقام الی هلال ذی الحجه فلیس له ان یخرج حتی یحج مع الناس وفی مرسل موسی بن القاسم من اعتمر فی اشهر الحج فلیتمتع، الی غیر ذلک من الاخبار وقد عمل بها جماعه بل فی الجواهر لا اجد فیه خلافا ومقتضاها صحه التمتع مع عدم قصده حین اتیان العمره بل الظاهر من بعضها انه بصیر تمتعا قهرا من غیر حاجه الی نیه التمتع بها بعدها بل یمکن ان یستفاد منها ان التمتع هو الحج عقیب عمره وقعت فی اشهر الحج بای نحو اتی بها ولاباس بالعمل بها لکن القدر المتیقن منها هو الحج الندبی ففیما اذا وجب علیه التمتع فاتی بعمره مفرده ثم ارادان یجعلها عمره التمتع یشکل الاجتزاء بذلک عما وجب علیه سواء کان حجه الاسلام اوغیرها مما وجب بالنذر اوالاستیجار.

فی هذا المتن امور (الاول) لااشکال فی کون الحج من العبادات ای الوظائف المقرره بین المخلوق والخالق ومایوتی به من وظائف العبودیه و قدتکرر فی هذا الکتاب ان العبادات مما یعتبر فی صحتها النیه وان النیه ملتئمه من رکنین وهما قصد الفاعل لما اراده الامر وکون

متعلق الاراده الفاعلیه هوبعینه ماتعلق به‌الاراده الامریه، وکون ارادته المتعلقه به‌ناشیا عن اراده الامربمعنی انه‌یریده الفاعل لاجل کون الاتیان به مرادا للامر، ولافرق فی‌اعتبارالنیه بهذا المعنی فی‌کل‌عباده من‌الصلوه والصوم والحج وغیرها فلابدفی الحج من‌نیته بهذا النوع من‌التمتع اوالقران اوالافراد فلولم ینواونوی غیره اوتردد فی‌نیته لم یصح‌ویدل علی‌اعتبار النیه‌بهذا المعنی فی‌جمیع العبادات الاجماع علیه وکونها المائز بین‌العبادات بالمعنی‌الاخص وبین‌غیرها، ویختص‌الحج بانهم ذکروافی شروط حج‌التمتع انه یعتبر فیه‌النیه وقداختلفوا فی تفسیر ذلک فعن‌المحقق فی‌المعتبر ان‌المراد بالنیه‌هنانیه احرام العمره واستجوده فی‌المدارک الانه قال سیصرح فی‌باب‌الاحرام بوجوب نیته وهو مغن عن ذکره هیهنا (وقال فی‌المسالک) ان‌المراد بهذه‌النیه نیه الحج بجملته من‌اول احرام‌العمره الی اخرافعال الحج (واورد علیه فی‌المدارک) بان مقتضی ذلک‌انه یجب الجمع بین هذه النیه و بین نیه کل فعل من‌افعال الحج علی‌حده، قال وهوغیر واضح والاخبار خالیه من ذلک کلمه، وعن‌کشف اللثام ان‌المراد بهانیه‌کل من‌الحج والعمره فلکل من‌افعال‌هما‌نیه (والاقوی) انهاهی فیه حج التمتع جمله کما نسبه فی‌المسالک الی‌ظاهر الاصحاب ولایردعلیه بانه یلزم منه‌الجمع بین هذه‌النیه و بین النیه لکل فعل من‌افعاله مع‌انه لادلیل علیه بل‌الاخبار خالیه عنه اذیمکن ان یستدل له بصحیح زراره المروی فی‌التهذیب عن‌الباقر علیه‌السلام و فیه: عن‌الذی یلی‌المفرد للحج فی‌الفضل فقال المتعه فقلت ومالمتعه فقال علیه‌السلام یهل بالحج فی‌اشهر الحج فاذا طاف بالبیت وصلی‌الرکعتین خلف المقام وسعی بین الصفا والمروه قصرواحل فاذا کان یوم التروییه اهل بالحج (الحدیث) مضافا الی‌الامر به جمله ولکل فعل من‌افعاله علی‌وجه یظهر اراده نیه کل‌جزء ایضا مستقله ولامانع ولامحذور فی‌ذلک کمافی‌صوم شهر رمضان ینوی جمیع ایامه فی‌اللیله الاولی وینوی صوم کل یوم منه فی‌لیلته علی‌حده.

(الامرالثانی) اذا احرم بالعمره فی‌اشهرالحج و دخل مکه جازان یتمتع بها کما صرح به غیرواحد من‌الاصحاب وفی‌الجواهر بل‌لااجدفیه خلافا وظاهر تعبیر هم بجواز التمتع بها هو الرخصه فی‌ان ینوی بهاعمره التمتع و یحج بهاحج التمتع فیلزم صحه عمره‌التمتع فیما اذانوی عمره‌غیرها وقید فی‌المسالک جواز ذلک بما اذا لم‌تکن المفرده متعینه علیه بسبب من‌الاسباب والالم یصح (واورد علیه فی‌المستند) بان مقتضی صحیح عمربن‌یزید (المذکور فی‌المتن) جواز ایقاع حج التمتع بعدها وان لم ینوبها التمتع وعلی هذا فلاحاجه الی‌تقیید العمره المفرده بما اذا لم تکن متعینه بنذر و شبهه کمافعله بعضهم واجاب عنه فی‌الجواهر بقوله وقدیدفع بان المراد اذاکان هناک‌سبب یقضی تعین المفرده علی‌وجه لایکفی فی‌امتثاله‌التمتع بها (انتهی) وکیف‌کان یدل‌علی‌ماذکرنا الاخبار المذکوره فی‌المتن ولاسیما صحیح عمربن‌یزید

الذی فیه : من اعتمر عمره مفرده فله ان یخرج الی اهله الا ان یدرکه خروج الناس یوم الترویه .

(الامر الثالث) یستحب التمتع بتلک العمره اذا بقی فی مکه الی هلال ذی الحجه للصحیح الثانی لعمر بن یزید المذکور فی المتن : من دخل بعمره فاقام الی هلال ذی الحجه فلیس له ان یخرج حتی یحج مع الناس (ویتاکد) استحبابه اذا بقی فی مکه الی یوم الترویه للصحیح الاول له المروی عنه علیه السلام : من اعتمر عمره مفرده فله ان یخرج الی اهله الا ان یدرکه خروج الناس یوم الترویه ، وذلک بعد حملهما علی الاستحباب للاجماع علی عدم وجوبه کما یاتی .

(الامر الرابع) المحکی عن القاضی وجوب التمتع بتلک العمره اذا بقی فی مکه الی الترویه لصحیح عمر بن یزید المذکور (وفیه) ان الظاهر تحقق الاجماع علی خلافه وفی الجواهر انه قول نادر فالمتجه حمله علی ضرب من الکراهه (انتهی) ویدل علی عدم الوجوب صحیح معاویه بن ـ عمار عن الصادق علیه السلام فی السئوال عن الفرق بین المتمتع والمعتمر قال علیه السلام ان المتمتع مرتبط بالحج والمعتمر اذا فرغ منها ذهب شاء وقد اعتمر الحسین علیه السلام فی ذی ـ الحجه ثم راح یوم الترویه الی العراق والناس یروحون الی منی ولاباس بالعمره فی ذی الحجه لمن لایرید الحج (وظاهره بل صریحه) کون عمره الحسین علیه السلام فی ذی الحجه وانها کانت عمره مفرده فما یقال انه علیه السلام عدل عن عمرته المتمتع بها الی العمره المفرده فکانه لااصل له (ومنه یظهر) ان فعله علیه السلام ذلک ای خروجه یوم الترویه الی العراق و عدم اتیانه بالحج لم یکن لمحض الاضطرار بل کان لاجل جوازه والالم یکن وجه لاستدلال الصادق علیه ـ السلام بفعله علیه السلام فی مقام بیان الفرق بین المتمتع والمعتمر کما هو واضح (وبالجمله) ما فی ذیل الصحیح : ولاباس بالعمره فی ذی الحجه لمن لایرید الحج کانه نص فی عدم وجوب التمتع بالعمره اذا بقی الی هلال ذی الحجه اوالی یوم الترویه کما لایخفی .

(الامر الخامس) الظاهر من بعض الاخبار المذکوره فی المتن هو صیروره العمره المفرده الواقعه فی اشهر الحج عمره التمتع قهرا من غیر حاجه الی نیه التمتع بها بعدها ، وذلک مثل ما فی قوله فی موثق سماعه : فان اقام الی الحج فهو متمتع لان اشهر الحج شوال وذوالقعده وذوالحجه فمن اعتمر فیهن فاقام الی الحج فهی متعه فمن رجع الی بلاده ولم یقم الی الحج فهی عمره (وفی القوی المروی عن الصادق علیه السلام) : وان اقام الی ان یدرکه الحج کانت عمرته متعه (وظهورهما) فی صیروره العمره التی اتی بها مفرده عمره التمتع قهرا غیر قابل للانکار ، لکنه لاقائل به علی ما اعترف به فی الجواهر ، قال (قده) المتجه اراده التمتع بها بالنیه لانها تکون قهرا وان لم ینو وان افاده بعض النصوص السابقه الا انه لم نجد قائلا به بل الاصل یقتضی خلافه ایضا (انتهی)

(اقول) لولم یکن مما لایقول به احد لما کان مخالفته مع الاصل مانعه عن الالتزام به اذا قام

علیه الدلیل کما ان عدول العمره المفرده بعد تحققها کذلک الی العمره المتمتع بها مخالف للاصل حیث ان مقتضی القاعده عدم انقلاب الشئی عماوقع علیه الی غیره بالنیه ولاسیما بعد الفراغ منه لکنه لاباس بالالتزام به اذا قام الدلیل علیه فالعمده هو عدم وجدان القائل بالانقلاب القهری کمالم یحک الخلاف فی جوازه بالنیه مع انه لوکان الانقلاب قهریا للزم وجوب اتمامه اذالحج یصیر واجبا بالشروع فیه فاللازم عدم جواز الخروج الی اهله مع ان النص علی خلافه (ففی خبر الیمانی) عن الصادق علیه السلام و فیه: انه سئل عن رجل خرج فی اشهر الحج معتمرا ثم خرج الی بلاده، قال علیه السلام لاباس وان حج من عامه ذلک وافرد الحج فلیس علیه دم وان الحسین علیه السلام خرج یوم الترویه الی العراق وکان معتمرا (وبالجمله) یترتب علی الانقلاب القهری لوازم فاسده لایمکن الالتزام بها فالحق هوالحاجه الی نیه حج التمتع فی الانقلاب بمعنی انه اذانوی التمتع عنداحرامه فی مکه للخروج الی عرفات ینوی حج التمتع فینقلت بنیته هذه العمره المفرده الی عمره التمتع (الامر السادس) احتمل المصنف (قده) ان یستفاد من الاخبار المذکوره فی المتن وغیرها ان حج التمتع هوالحج عقیب عمره وقعت فی اشهرالحج بای نحواتی بها، و هذا لایخلوعن غرابه فان العمره المفرده تخالف عمره التمتع اختلافا نوعیا کاختلاف اقسام الحج من التمتع والقران والافراد ویکشف عن اختلاف العمرتین نوعا لاختلاف اثارهما حیث ان العمره المتمتع بها لاتصح الافی اشهرالحج، والعمره المفرده تصح فی جمیع الشهور والعمره المتمتع بها لایکون فیها طواف النساء دون العمره المفرده، و عمره التمتع ذاخله فی حج التمتع و معدوده من اجزائه والعمره المفرده مستقله.

(الامرالسابع) اشکل المصنف (قده) فی الاجتزاء بالعمره المفرده فی ادراک حج التمتع فی الحج الواجب وان القدر المتیقن من ذلک هوالحج المندوب، ولعل نظره فی ذلک هوان المستفاد من تلک الاخبار هوتنزیل ذلک الحج منزله حج التمتع لاصیرورته هوحقیقه، وتنزیله منزلته فی کونه مبرءللذمه فی الحج الواجب یحتاج الی عموم التنزیل وهو مفقود فلابد من الاقتصار علی المتیقن (وربمایقال) فی وجه الاختصاص بالمندوب بانه لوکان علیه الحج واجبا لماصح منه العمره المفرده فی اشهرالحج لاشتراط صحتها بخلوالذمه عن الحج الواجب (وفیه اولا) منع ذلک اذلادلیل علی بطلان العمره المفرده ممن علیه الحج الواجب وسیاتی البحث عنه فی المسائل الاتیه (وثانیا) یمکن حصول الاستطاعه بعدالاتیان بالعمره المفرده کما اذا اتی مکه متسکعا واتی بالعمره من غیر ان ینوی الحج ثم حصل له مال فوجب علیه حجه الاسلام، والله العالم.

الثانی ان یکون مجموع عمرته وحجه فی اشهرالحج فلواتی بعمرته اوبعضها فی غیرها لم

یجزله ان یتمتع بها واشهرالحج شوال وذوالقعده وذوالحجه بتمامه علی الاصح لظاهرالایه و جمله من الاخبار کصحیحه معاویه بن عمار وخبرزراره فالقول بانها الشهران الاولان مع العشر الاول من ذی الحجه کما عن بعض اومع ثمانیه ایام کما عن اخراومع تسعه ایام ولیله یوم النحر الی طلوع فجره کما عن ثالث اوالی طلوع شمسه کما عن رابع ضعیف علی ان الظاهران النزاع لفظی فانه لااشکال فی جواز اتیان بعض الاعمال الی اخر ذی الحجه فیمکن ان یکون مرادهم ان هذه الاوقات هی اخر الاوقات التی یمکن بها ادراک الحج.

فی هذا المتن امران (الاول) یشترط فی صحه حج التمتع وقوعه: بجمیعه من عمرته وحجه فی اشهرالحج بلااشکال ولاخلاف فیه، وفی الجواهر ان الاجماع بقسمیه علیه (ویدل علی ذلک) الکتاب والسنه، فمن الکتاب قوله تعالی الحج اشهر معلومات وتقریب الاستدلال به هوان قوله سبحانه الحج اشهر معلومات خبر لمبتداء مقدر مضاف الی قوله تعالی (الحج) حذف واقیم المضاف الیه مقامه وتقدیره: وقت الحج اشهر معلومات اواشهرالحج اشهر معلومات فاذا کان وقت الحج هذا الزمان فلایجوز التخلف عنه، وعمره التمتع داخله فی الحج و جزء من اجزائه (ومن السنه) خبرزراره المروی فی الکافی عن الباقر علیه السلام قال الحج اشهر معلومات شوال وذوالقعده وذوالحجه لیس لاحد ان یحرم الحج فیما سواهن، وغیر ذلک من الاخبار وهی کثیره (الامرالثانی) اختلفوا فی اشهرالحج فعن المفید والطوسی فی النهایه وابن ادریس وابن الجنید والقاضی فی شرح الجمل انها من اول شوال الی اخر ذی الحجه، واستدلوا له بظاهر الایه المبارکه الحج اشهر معلومات حیث ان اقل الجمع ثلاثه وظاهر الشهر هوالشهر التام (وبصحیح معاویه بن عمار) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام: ان الله تعالی یقول الحج اشهر معلومات فمن فرض فیهن الحج فلارفث ولافسوق ولاجدال فی الحج وهی شوال وذوالقعده وذوالحجه (موثق سماعه) المذکور فی المتن فی الشرط المتقدم وفیه: لان اشهرالحج شوال و ذوالقعده و ذوالحجه فمن اعتمرفیهن فاقام الی الحج فهی متعه (وخبرزراره) المروی فی الکافی عن الباقر علیه السلام: الحج اشهر معلومات شوال و ذوالقعده وذوالحجه لیس لاحد ان یحرم فی سواهن ومثله صحیح ابان المروی فی الفقیه عن الباقر علیه السلام (وخبر معاویه بن عمار) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام فی قول الله عزوجل الحج اشهر معلومات فمن فرض فیهن الحج قال علیه السلام الفرض التلبیه والاشعار والتقلید فای ذلک فعل فقد فرض الحج ولایفرض الحج الافی هذه الشهور ــ وهو شوال وذوالقعده وذوالحجه، هذا مضافا الی ان اشهر الحج انما تسمی بذلک لوقوع الحج فیها ولوشئی منه ولااشکال فی اجزاء الهدی وبدله اعنی الصوم فی طول ذی الحجه بل الطواف والسعی علی ماسیاتی.

والمحکی عن المرتضی وسلار وابن ابی عقیل انها الی عشر من ذی الحجه وحکاه فی الجواهر

عن الحسن والتبیان وجواهر القاضی وروض الجنان (واستدلواله) بان افعال الحج باصل الشرع تنتهی بانتهاء الیوم العاشر وان رخص فی تاخیر بعضها وخروج مابعده من المبیت والرمی عنها و لذا لایفسد الحج بالاخلال بها (و ماروا ه فی الکافی) عن علی بن ابراهیم قال اشهر الحج شوال وذوالقعده وعشر من ذی الحجه (ولایخفی مافیه) اماالاستدلال بانتهاء افعال الحج باصل الشرع بانتهاء الیوم العاشر فهو معالم یثبت بدلیل، کیف وقدجوز فی الرجوع الی مکه للاتیان بالطواف والسعی فی الیوم الحادیعشر بل التاخیر الی النفرالاول بل والی الثانی کماتقدم مع ان اخراج المبیت بمنی فی لیالی التشریق والرمی فی ایامه من اعمال الحج معالم یقم علیه دلیل وسیاتی البحث عنه فی محله انشاءالله تعالی مع ان انتهاء اعمال الحج الی انتهاء یوم النحرلایکون قرینه علی اراده العشرالاول من ذی الحجه واما الخبرالمروی فی الکافی عن علی بن ابراهیم فلیس محکیا عن الامام مع امکان ان یحمل اشهر الحج فیه علی مایمکن انشاءالحج فیه اوادراک الحج فیه حیث انه یمکن ادراکه یوم العاشر بادراک اختیاری المشعر اواضطراریه علی ماسیاتی البحث عنه انشاءالله تعالی، فهذا القول معالایمکن المساعده علیه لضعف دلیله.

(والمحکی عن ابن زهره) فی الغنیه انها الی ثمانیه ایام فی ذی الحجه لانه قال و تسع من ذی الحجه والظاهر من (التسع) انه وصف للیالی لا للایام فیکون ثمانیه ایام ولیله ویخرج الیوم التاسع عن اشهرالحج، و وجه ادخال الیوم الثامن فیها لانه اخرما شرع فی اصل الشرع للاحرام بالحج وان جاز التاخیر رخصه وعن الحلبی فی الکافی الشهران وثمان لیال من ذی الحجه، فیخرج الیوم الثامن ایضا منها ولیس له وجه معقول، وعن الشیخ فی المبسوط والخلاف وعن الوسیله والجامع انها الشهران والی طلوع الفجر من الیوم العاشر من ذی الحجه ولعله لانه لایجوز الاحرام بالحج بعده لفوات اضطراری عرفه (وعن ابن ادریس) انها الشهران والی طلوع الشمس من یوم العید لانه یدرک اختیاری المشعر الی طلوع الشمس منه.

(والصواب ان یقال) بناء علی تفسیر اشهرالحج بماینشا فیه الحج تکون الی مایدرک مایصح الاحرام بالحج فیه ولورخصه، وبناء علی تفسیرها بمایقع فیه شئی من افعال الحج تکون الی اخرذی الحجه، فالمدار علی مایفسربه، وحیث ان الشهر له ظهور فی تمامه فالاولی هو التفسیر بمایقع فیه شئی من افعال الحج و جعلها الی اخرذی الحجه (و من ذلک یظهر) ان هذا الاختلاف لایترتب علیه ثمره عملیه وان النزاع لفظی بعد عدم الخلاف فی عدم اجزاء احرام حج التمتع ولاعمرته بعدیوم النحر ولافی اجزاء الهدی و بدله طول ذی الحجه ولافی صحه اعمال منی فی ایام التشریق من البیتوته فی لیالیها والرمی فی ایامها، و انما تعرضنا لهذا الاختلاف لیعلم ماقالوا وما استدلوا لاقوالهم، والله الموفق المعین.

مسئله (۱) اذااتی بالعمره قبل اشهرالحج قاصدابها التمتع فقد عرفت عدم صحتها تمتعا

لکن هل تصح مفرده اوتبطل من الاصل قولان اختار الثانی فی المدارک لان ما نواه لم یقع والمفرده لم ینوها وبعض اختار الاول لخبر الاحول عن ابی عبدالله علیه السلام فی رجل فرض الحج فی غیر اشهر الحج قال یجعلها عمره، وقد یستشعر ذلک من خبر سعید الاعرج قال قال ابوعبدالله علیه السلام من تمتع فی اشهر الحج ثم اقام بمکه حتی یحضر الحج من قابل فعلیه شاه وان تمتع فی غیر اشهر الحج ثم جاور حتی یحضر الحج فلیس علیه دم انما هی حجه مفرده انما الاضحی علی اهل الامصار ومقتضی القاعده وان کان هو ماذکره صاحب المدارک لکن لاباس بما ذکره ذلک البعض للخبرین.

لواحرم بعمره التمتع فی غیر اشهر الحج لم یجزله التمتع بها بلا خلاف منه (وفی المدارک) انه مجمع علیه بین الاصحاب لما عرفت من اشتراط وقوع حج التمتع من اول احرام عمرته فی اشهر الحج کما دل علیه صحیح عمر بن یزید: لیس تکون متعه الا فی اشهر الحج وکذا الوفعل بعضها فی اشهر الحج خلافا لبعض العامه حیث ذهب الی الاکتفاء بوقوع التحلل من العمره فی اشهر الحج و بعض اخر منهم حیث ذهب الی ان من اتی باکثر افعال العمره فی اشهر الحج صار متمتعا وکلاهما مردودان (وفی صحه عمرته مفرده اوبطلانها راسا (قولان) الذی یلوح الیه عباره الشرایع هوالاول حیث قال: ولواحرم بالعمره المتمتع بها فی غیر اشهر الحج لم یجز التمتع بها، فانه لم یتعرض لبطلانها بل حکم بعدم جواز التمتع بها، وصرح بالصحه فی التذکره والمنتهی، وذهب صاحب المدارک الی البطلان مستدلا له بانه لایقع عن المنوی لعدم حصول شرطه و هو الوقوع فی اشهر الحج ولاغیره لعدم نیته، وذهب صاحب الجواهر (قده) الی الصحه بعدان اعترف بصحه ما استدل به فی المدارک للبطلان وانه مقتضی القاعده لکن لقیام النص بالخصوص علی صحتها بعنوان العمره المفرده وهو خبر الاحول المذکور فی المتن المؤید بخبر الاعرج المذکور فیه ایضا (وقال فی المستمسک) بعد نقل عباره الجواهر: اقول اما خبر الاحول فالمفروض فیه الحج فی غیر اشهر الحج لا العمره ولاینافیه تانیث الضمیر فی قوله علیه السلام (فلیجعلها عمره) لجواز رجوعه الی الحجه فلایکون ممانحن فیه اللهم الان یتعدی عن مورده الی مانحن فیه واما خبر الاعرج فدلالته علی انقلاب عمره التمتع الی العمره المفرده ظاهره لکن من جهه عدم وجوب حج التمتع علی المجاور لامن جهه وقوعها فی غیر اشهر الحج فیکون منافیا للنصوص والاجماعات السابقه (انتهی)

(اقول) هذا ماقیل فی المقام ویظهر من المتن انه فهم من خبر الاحول ان العمره الواقعه فی غیر اشهر الحج بنیه عمره التمتع تقع صحیحه بعنوان العمره المفرده واستشعر ذلک من خبر الاعرج ثم نفی الباس عن القول بالصحه للخبرین بعد تسلیم ان مقتضی القاعده هوالبطلان کما اختاره فی المدارک (وتفصیل الکلام) ان مورد البحث هو الافاقی الذی مر علی میقاته فنوی

عمره التمتع فی احرامه فی غیر اشهر الحج (وبعباره اخری) نوی حج التمتع بالمعنی المرکب من عمره التمتع وحجه فاحرم من المیقات بهذه النیه فان کان عالما ببطلان حج التمتع بالمعنی الجامع المذکور فی غیر اشهر الحج فیقع الکلام فی انه کیف نوی العمل الذی یعلم ببطلانه فمقتضی القاعده کما فی المدارک هو البطلان بمعنی بطلان احرامه فلابد له اذا اراد دخول مکه من تجدید الاحرام بنیه العمره المفرده فان ترک ذلک فحاله کالذی یدخل مکه من غیر احرام (وان کان جاهلا ببطلان الحج فی غیر اشهر الحج) فنوی حج التمتع واحرم له ناویا ان یدخل مکه باحرامه هذا ویاتی بعمره التمتع ثم یتحلل منها الی ان یاتی بالحج فی اوانه، فهذا انما احرم فی المیقات معتقدا صحه احرامه وناویا ان لایدخل مکه بغیر احرام فهو فی ضمن نیته عمره التمتع کان قاصدا للاحرام لدخول مکه، و مقتضی القاعده صحه احرامه و عدم وجوب الرجوع الی المیقات لتجدید الاحرام فاذا صح احرامه ودخل مکه ثم علم عدم صحه التمتع فی غیر اشهر الحج فیتحلل من احرامه بعمره مفرده، وهذا هو مورد السوال فی خبر الاحول فلیس حکم الامام علیه السلام بانه یجعلها عمره مفرده علی خلاف مقتضی القاعده فانه قد نوی الاتیان بالعمره وانما اخطا فی کونها عمره التمتع و هذا المعنی هو الذی فهمه الاعلام من خبر الاحول، واما ما افاده فی المستمسک من ان مورد هذا الخبر هو الحج فی غیر اشهر الحج فان کان غرضه هو ماذکرنا من الاحرام فی المیقات بنیه حج التمتع الجامع لعمرته وحجه فهو عین ما نحن فیه و هو المتبادر من الخبر، وان کان غرضه غیر هذه الصوره بان نوی المتمتع الحج فی مکه فی غیر اشهر الحج بان احرم للحج فی مکه الاحرام الذی به یخرج الحاج الی عرفات او احرم المکی بنیه الحج فی مکه لیخرج الی عرفات ففرض وقوع ذلک بعید لیس مورد السئوال فی خبر الاحول اذ من البعید ان یکون مورد السئوال عن رجل احرم قبل شهر شوال فی مکه لیاتی بالحج ویخرج من مکه یوم التروبه مثلا الی عرفات سواء کان نوی حج التمتع او الافراد، ثم حکم الامام علیه بانه یجعلها عمره بعید غایته فان احرام العمره لمن فی مکه انما یصح من خارج الحرم لا من مکه.

(فتحصل) ان مورد الخبر علی ما فهمه الاعلام هو مطابق لمقتضی القاعده وان ما افاده فی المدارک لایمکن المساعده علیه (واما خبر الاعرج) فالانصاف انه غیر مرتبط بالمقام و انه وارد فی مقام بیان حکم اخر و هو ان الافاقی باقامته فی مکه یصیر محکوما بحکم المکی ولولم یقم فیها سنه، و هو غیر معمول به من هذه الجهه کما تقدم فی محله حیث اخترنا هناک انه لایکون بحکم المکی الا اذا اقام سنتین مضافا " الی الاجمال فیه وعدم عمل الاصحاب بظاهره من التفصیل بین من دخل مکه متمتعا فی اشهر الحج واتی بحج التمتع ثم اقام لیحضر الموسم فی العام القابل و بین من دخل مکه فی غیر اشهر الحج بنیه التمتع ثم اقام لیحج مع الناس فی اوان الحج، والله العاصم.

(الثالث) ان یکون الحج و العمره فی سنه واحده کما هوالمشهور المدعی علیه الاجماع لا ـ المتبادر من الاخبار المبینه لکیفیه حج التمتع و لقاعده توقیفیه العبادات وللاخبار الداله علی عدم جوازالخروج من مکه بعدالعمره قبل الاتیان بالحج بل و مادل علی ذهاب المتعه بزوال یوم الترویه اویوم عرفه و نحوها ولاینا فیها خبر سعیدالاعرج المتقدم بدعوی ان المراد من القابل فیه العام القابل فیدل علی جواز ایقاع العمره فی سنه والحج فی اخری لمنع ذلک بل المراد الشهر القابل علی انه لمعارضه الادله غیرقابل وعلی هذا فلواتی بالعمره فی عام و اخرالحج الی العام الاخر لم یصح تمتعا سواء اقام فی مکه الی العام القابل اورجع الی اهله ثم عادالیها و سواء احل من احرام عمرته اوبقی علیه الی السنه الاخری ولاوجه لما عن الدروس من احتمال الصحه فی هذه الصوره ثم المراد من کونهما فی سنه واحده ان یکونا معافی اشهر الحج من سنه واحده لا ان لایکون بینهما ازید من اثنی عشر شهرا و حینئذ فلایصح ایضا لواتی بعمره التمتع فی اواخر ذی الحجه واتی بالحج فی ذی الحجه من العام القابل من شروط حج التمتع ان یکون حجه واقعا فی سنه عمرته قال فی الشرایع (الثالث ـ ای من شروط حج التمتع ـ ان یاتی بالحج والعمره فی سنه واحده) و قال فی الجواهر بلاخلاف فیه بین العلماء کما اعترف به فی ـ المدارک (انتهی) و حکی الاتفاق علیه عن ظاهر التذکره (و استدل لذلک بوجوه اشار الیها فی المتن فمنها) دلیل التاسی ، حیث لم یعهد من النبی صلی اله و علیه و آله ولا من احد من الائمه تفکیک عمره التمتع عن حجه بحسب الزمان بایقاع احدهما فی عام والاخر فی عام اخر بل لم یعهد ذلک من احد من المسلمین و هذالیس اقل من دعوی السیره العملیه (و منها) انه المتبادر من الاخبار المبینه لکیفیه حج التمتع کخبر الحلبی المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام دخلت العمره فی الحج الی یوم القیمه و ما فی خبر منصور الصیقل من قول الصادق علیه السلام ان رسول الله صلی اله علیه و اله شبک بین اصابعه و قال دخلت العمره فی الحج الی یوم القیمه (و منها) قاعده توقیفیه العبادات و هی عباره عن لزوم تعلق اراده المکلف بما تعلق به الشارع فی العبادات (ولا یخفی ضعف هذه الوجوه الثلاثه) اما الناسی فلان عدم عمل الامام لایدل علی بطلان ذلک العمل و کذا السیره العلمیه و اما دخول العمره فی الحج فلان النظر الی العمره و الحج اذا وقعا فی عام واحد و اما لووقعا فی عامین کمالو احرم بالعمره فی اخر ذی الحجه واتی بالحج فی عام اخر فارتباطها بالحج بمعنی عدم جواز الخروج من مکه مالم یات بالحج یمکن الالتزام به، و اما توقیفیه العبادات فاذا ثبت اطلاق فی ادله حج التمتع فیکون هوالمرجع فی نفی ما یشک فی شرطیته ومع عدم الاطلاق فالمرجع هو اصل البراءه فی الشک فی اشتراط شی فی العباده (و من الوجوه التی یتمسک بها فی المقام) الاخبار الداله علی عدم جواز الخروج من مکه بعد

عمره التمتع قبل الاتیان بالحج و هی کثیره تاتی فی المسئله الثانیه من هذا الفصل عند تعرض المصنف له ولکن لاباس بنقل بعضها مثل خبر حماد بن عیسی المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام : من دخل مکه متمتعا فی اشهر الحج لم یکن له ان یخرج حتی یقضی الحج فان عرضت له حاجه الی عسفان اوالی الطائف اوالی ذات عرق خرج محرما و دخل ملبیا بالحج فلایزال علی احرامه فان رجع الی مکه رجع محرما ولم یقرب البیت حتی یخرج مع الناس الی منی علی احرامه و ان شاء کان وجهه ذلک الی منی (یعنی لایرجع الی مکه و یذهب کماکان الی منی) قلت فان هو جهل فخرج الی المدینه اوالی نحوها بغیر احرام ثم رجع فی ابان الحج یرید الحج ایدخلها محرما اوبغیراحرام ، فقال ان رجع فی شهره دخل بغیر احرام و ان دخل فی غیرالشهر دخل محرما قلت فای الاحرامین و المتعتین متعه الاولی اوالاخیره ، قال علیه السلام الاخیره هی عمرته وهی المحتبس بها التی وصلت بحجته قلت فما الفرق مابین المفرده و بین عمره المتعه اذا دخل فی اشهرالحج قال احرم بالعمره وهوینوی العمره ثم احل منها ولم یکن علیه دم ولم یکن محتبسابها لانه لایکون ینوی الحج ، وانما نقلناه بطوله لدلالته صدرا و ذیلا علی اعتبار کون العمره والحج فی التمتع بها فی عام واحد ، و ما فی المستمسک من انه اعم من المدعی بعید و کیف یصح ان یحمل الاحتباس بالعمره للحج ووصلها به علی الاقامه فی مکه سنه لان یحج فی السنه الاتیه ، فالانصاف تمامیه الاستدلال به وبا مثاله .

(و منها) ما دل من الاخبار علی ذهاب المتعه بزوال یوم الترویه او یوم عرفه و نحوها فمن الاول خبر علی بن یقطین المروی فی التهذیب عن الکاظم علیه السلام عن الرجل والمرئه یتمتعان بالعمره الی الحج ثم یدخلان مکه یوم عرفه کیف یصنعان ، قال علیه السلام یجعلانها حجه مفرده وحدالمتعه الی یوم الترویه ، و نحوه غیره (ومن الثانی) صحیح جمیل : التمتع الی زوال الشمس من یوم عرفه و له الحج الی زوال الشمس من یوم النحر و نحوه غیره ، و دلاله هذه الاخبار علی اعتبار کون العمره والحج فی عام واحد ظاهره اذلو کان من الجائز اتیان العمره فی عام واتیان الحج فی عام اخر لما کانت تذهب المتعه بزوال یوم الرویه اویوم عرفه اذ من الممکن جعل هذه العمره المتمتع بها علی حالها والاتیان بالحج فی سنه اخری ، اللهم الا ان یحمل علی ما هوالغالب من اراده المتمتع الاتیان بعمرته و حجه فی سنه واحده ولایرید الاقامه فی مکه الی سنه اخری ، ولکن هذا تقیید للاخبار من غیرقیام دلیل علیه .

ولاینا فی هذه الاخبار مافی خبر سعید الاعرج المتقدم فی الامرالسابق : من تمتع فی اشهر الحج ثم اقام بمکه حتی یحضر الحج من قابل فعلیه شاه ، لانه معارض مع الادله المتقدمه و باعراض الاصحاب عن العمل بمافیه موهون ساقط عن الحجیه مع امکان ان یکون المراد من

کلمه (قابل) الزمان القابل بمعنی مطلق الزمان المستقبل کما لایبعد ذلک وعلیه فلامنافاه فی البین ، فلاینبغی الاشکال فی اعتبار وحده العام فی حج التمتع خلافا لما عن الشهید (قده) فی الدروس حیث احتمل الصحه فیما اذا بقی علی احرام عمرته الی السنه الاخری وارتضاه بعض المتاخرین ولاوجه له مع مافی تصویر البقاء علی احرام العمره الی السنه الاخری حیث انه یتحلل بالتقصیر الان یترک التقصیر الی السنه الاخری اویقال انه بعد التقصیر یحبس نفسه الی اوان الحج من العام القابل ولاداعی لهذا العمل الشاق بعد ان رخص الشارع بالتحلل بعمره مفرده ثم انشاء الحج من قابل ، فهذا الاحتمال ضعیف غایته .

الرابع ان یکون احرام حجه من بطن مکه مع الاختیار للاجماع والاخبار ومافی خبر اسحق عن ابی الحسن علیه السلام من قوله علیه السلام کان ابی مجاورا هیهنا فخرج یتقلی بعض هولاء فلما رجع فبلغ ذات عرق احرم من ذات عرق بالحج و دخل و هو محرم بالحج حیث انه ربما یستفاد منه جواز الاحرام بالحج من غیر مکه محمول علی محامل احسنها ان المراد من الحج عمرته حیث انها اول اعماله نعم یکفی ای موضع منها کان ولو فی سکتها للاجماع و خبر عمرو بن حریث عن الصادق علیه السلام من این اهل بالحج فقال ان شئت من رحلک و ان شئت من المسجد و ان شئت من الطرق ، وافضل مواضعها المسجد وافضل مواضعه المقام او الحجر و قدیقال او تحت المیزاب ولو تعذر الاحرام من مکه احرم مما یمکن ولو احرم من غیرها اختیارا متعمد ابطل احرامه ولو لم یتدارکه بطل حجه ولایکفیه العود الیها بدون التجدید بل یجب ان یجدده لان احرامه من غیرها کالعدم ولو احرم من غیرها جهلا اونسیانا وجب العود الیها و التجدید مع الامکان و مع عدمه جدده فی مکانه .

فی هذا المتن امور (الاول) یشترط ان یکون احرام حج التمتع مع الاختیار من داخل مکه فلایجوز الاحرام له من خارجها اجماعا : قال فی المدارک هذا هو المعروف من مذهب الاصحاب و یدل علیه غیر واحد من الاخبار (کصحیح معاویه بن عمار) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام : اذا کان یوم الترویه ان شاء الله تعالی فاغتسل ثم البس ثوبیک و ادخل المسجد حافیا وعلیک السکینه والوقار ثم صل رکعتین عند مقام ابراهیم او فی الحجر ثم اقعد حتی تزول الشمس فصل المکتوبه ثم قل فی دبر صلوتک کما قلت حین احرمت من الشجره فاحرم بالحج (ولایضر الاستدلال به) علی وجوب الاحرام من مکه اشتماله علی جمله من المستحبات بعد قیام الدلیل علی استحباب مایستحب منها (وکصحیح الحلبی) عن الصادق علیه السلام و فیه قلت من این یهلون بالحج قال من مکه (وخبر عمرو بن حریث) عنه علیه السلام قلت من این اهل بالحج فقال ان شئت من رحلک و ان شئت من الکعبه و ان شئت فمن الطریق .

(ولایعارضها) خبر اسحق بن عمار المروی فی الکافی عن الکاظم علیه السلام قال سئلته ،

عن المتمتع یجئی فیقضی متعته ثم تبدوله الحاجه فیخرج الی المدینه والی ذات عرق اوالی بعض المعادن، قال علیه السلام یرجع الی مکه بعمره ان کان فی غیر الشهر الذی تمتع فیه لان لکل شهر عمره و هو مرتهن بالحج قلت فانه دخل فی الشهر الدی خرج فیه قال علیه السلام کان ابی مجاور اهیهنا فخرج یتلقی بعض هولاء فلما رجع فبلغ ذات عرق احرم بالحج و دخل وهو محرم (و خبر یونس بن یعقوب) قال قلت لابی عبدالله علیه السلام من ای المسجد احرم یوم الترویه، فقال علیه السلام من ای المسجد شئت، و ذلک لضعف ظهور قوله علیه السلام فی الخبر الاخیر: من ای المسجد شئت فی غیر المساجد الموجوده فی مکه فان السوال فیه هو من ای المسجد من مساجد مکه لامن خارجها و اما الخبر المتضمن لاحرام الامام علیه السلام من ذات عرق فاما محمول علی تقیه الامام من هولاء الذین خرج یتلقاهم اوان المراد من احرامه بالحج هواحرامه لعمره التمتع فانه کان مجاورا بمکه ولعله جاء الی مکه قبل اشهر الحج فدخل ذالک الزمان بعمره مفرده، و اما ان نقل هذه القصه کیف یکون جوابا للسائل حیث سئل عمن یخرج من مکه بعد ان دخلها متمتعا ثم یدخلها فی الشهر الذی خرج منه، فالجواب ان الامام علیه السلام علمه کیف یصنع بان یحرم بنیه عمره التمتع من المیقات ثم یدخل مکه (و کیف کان) فالخبر لایقاوم ما علیه الاصحاب من عدم جواز احرام حج التمتع من غیر مکه اختیارا (الامر الثانی) یکفی الاحرام للحج من ای موضع من مواضع مکه سواء کان من سککها او محل اقامه الحاج او مسجد من مساجدها و ذلک للاجماع علی عدم وجوبه من المسجد الحرام خاصه و لدلاله خبر عمرو بن حریث المذکور فی الامر السابق علی جواز الاحرام من رحله او من الطریق ای سکه من سکک مکه وخبر یونس بن یعقوب حیث قال من ای المسجد شئت.

(الامر الثالث) الافضل ان یکون الاحرام فی المسجد و یدل علیه صحیح معاویه بن عمار المتقدم فی الامر السابق: و استدل ایضا فی الجواهر المسجد الحرام اشرف الاماکن ولاستحباب الاحرام عقیب الصلوه التی فی المسجد افضل الی غیر ذلک من المرجحات التی تکفی فی وجه الافضلیه مضافا الی مافی المدارک والحدائق من حصول الاتفاق علی ذلک.

(الامر الرابع) وقع الخلاف فی ان ای موضع من المسجد الحرام یکون الاحرام فیه افضل فقال فی الشرایع و افضله المقام و ظاهره افضلیته مطلقا حتی بالنسبه الی الحجر (ویستدل له) بخبر عمر بن یزید اذا کان یوم الترویه فاصنع کما صنعت بالشجره ثم صل رکعتین خلف المقام ثم اهل بالحج فان کنت ماشیا فلب عند المقام و ان کنت راکبا فاذا نهض بک بعیرک (وعن الصدوقین) افضلیه المقام والحجر کلیهما عما عداهما من مواضع المسجد واشتراکهما فی الفضل الموجب للتخییر بینهما (ویستدل له) بخبر معاویه بن عمار المتقدم الذی فیه ثم صل رکعتین عند مقام ابراهیم او فی الحجر، حیث انه یدل علی اشتراکهما فی الفضیله (وعن

النافع والغنیه والجامع و التحریر و المنتهی و التذکره والدروس و موضع من القواعد التخییر بین المقام و تحت المیزاب و فی کشف اللثام ان المعنی واحد ، و نظره الی ان المیزاب واقع فی الحجر ، و المحکی عن الارشاد و التلخیص و التبصره الاقتصار علی ذکر المیزاب من دون ذکر المقام ، الدال علی افضلیته من المقام ، قال فی الجواهر و لم نعثر له علی شاهد یقتضی فضله علی المقام .

(الامر الخامس) لو تعذر الاحرام من مکه احرم مما یتمکن و قد ادعی علیه الاجماع و یتحقق التعذر بتعذر الوصول الی مکه ابتداء لضیق وقت او مصادفه مانع فی الطریق او نسیان الاحرام فی مکه والخروج الی عرفات و عدم امکان الرجوع نضیق الوقت و نحوه ، و یدل علی کفایه الاحرام مما یتمکن صحیح علی بن جعفر عن اخیه الکاظم علیه السلام عن رجل نسی الاحرام بالحج فذکره و هو بعرفات ماحاله ، قال علیه السلام یقول اللهم علی کتابک و سنه نبیک فقد تم احرامه فان جهل ان یحرم یوم الترویه بالحج حتی یرجع الی بلده ان کان قضی مناسکه کلها فقد تم حجه ، و مورده و ان کان فی النسیان لکن المستفاد منه مطلق العذر مضافا الی الاجماع علی عدم الفضل .

(الامر السادس) لو احرم من غیر مکه اختیارا عامدا عالما بطل احرامه فان امکن تدارکه و تجدیده من مکه فهو ، والا بطل حجه لعدم توافق ما اتی به مع ماهو المامور به لکون الغرض تعلق بالاحرام لحج التمتع من بطن مکه ولم یات به قال فی الشرایع لو احرم بحج التمتع من غیر مکه لم یجزئه ولو دخل مکه باحرامه علی الاشبه ، و ربما یترائی من عبارته وجود مخالف فی الحکم المذکور ، ولکن العارف ببناء المحقق فی تعابیره یعلم ان قوله (الاشبه) ربما یکون اشاره الی خلاف فی المسئله من غیر اصحابنا فعن احمد بن حنبل القول بالاحرام من المیقات و عن الشافعی جواز ذلک له والا فصریح التذکره و المنتهی ـ علی مافی الجواهر ـ نسبه الحکم بوجوب تجدید الاحرام من مکه الی علمائنا ، و علیه فمجرد دخول مکه باحرامه الواقع خارجها غیر کاف فی صحه حجه بل لابد له من تجدید احرامه فی مکه .

(الامر السابع) لو احرم من غیر مکه نسیانا وجب العود الیها و تجدیده فیها مع الامکان و مع عدمه یجدده فیما یتمکن ، اما وجوب عوده الی مکه للاحرام منها فلان ما اوقعه اولا فی غیرها لم یکن موافقا مع المامور به فهو فاسد و النسیان لایکون عذرا لرفع الحکم الوضعی ، و اما تجدیده فیما یتمکن مع عدم امکان العود الی مکه فلصحیح علی بن جعفر المتقدم فی الامر الخامس ، و مع الجهل بذلک ففی کون الجاهل به ای بالحکم کالناسی اوکالعامد و جهان ، ظاهر اطلاق عباره الشرایع المتقدمه فی الامر السابق هوالاخیر و علیه بنائهم فی سائر المقامات حیث ان الجهل بالحکم لیس عذرا عندهم لکن الاقوی فی المقام کون الجاهل بالحکم کالناسی

لتظافر الاخبار بعذره اذا اخر الاحرام عن سائر المواقیت ففی خبرزراره عن اناس من اصحابنا حجوا بامرئه معهم فقدموا الی الوقت (ای الی المیقات) و هی لاتصلی فجهلوا ان مثلها ینبغی ان تحرم فمضوا بها کما هی حتی قدموا مکه و هی طامث حلال فسئلوا بعض الناس فقالوا تخرج الی بعض المواقیت فتحرم منه و کانت اذا فعلت لم تدرک الحج فسئلوا اباجعفر (یعنی الباقر علیه السلام) فقال تحرم من مکانها وقد علم الله نیتها ،و مثله غیره و هو کثیر و هی و ان کانت فی مورد الجهل بوجوب الاحرام من میقات عمره التمتع الا ان احتمال (الفرق بینه و بین المقام فی غایه البعد سیما مع قوله علیه اسلام : قد علم الله نیتها ، والله العالم .

(الخامس) ربمایقال انه یشترط فیه ان یکون مجموع عمرته وحجه من واحد وعن واحد فلواستوجر اثنان لحج التمتع عن میت احدهما لعمرته والاخر لحجه لم یجز عنه وکذالوحج شخص و جعل عمرته عن شخص و حجه عن اخر لم یصح ولکنه محل تامل بل ربما یظهر من خبر محمدبن مسلم عن ابی جعفر علیه السلام صحه الثانی حیث قال سئلته عن رجل یحج عن ابیه ایتمتع قال علیه السلام المتتعه له والحج عن ابیه .

قال فی الجواهر و ظاهر الاصحاب عدم اشتراط امر اخر غیر الشرائط الاربعه اوالثلاثه فی حج التمتع لکن عن بعض الشافعیه اشتراط امر اخر و هوکون الحج والعمره عن شخص واحد فلوا اوقع المتمتع الحج عن شخص والعمره عن شخص اخر تبرعا مثلا لم یصح ویمکن ان یکون عدم ذکراصحابنا لذلک اتکالا علی معلومیته وذلک کون التمتع عملا و احداعندهم ولاوجه لتبعیض العمل الواحد فهو فی الحقیقه مستفاد من کون حج التمتع ،قسما مستقلا و یمکن ان لایکون ذلک شرطا عندهم لعدم الدلیل علی الوحده المزبوره التی تکون العمره کالرکعه الاولی من صلوه الصبح والا لم تصح عمرته مع اتفاق العارض عن فعل الحج الی ان فات بل المراد اتصاله بها و ایجاب ارادافه بها مع التمکن ، و حینئذ فلامانع من التبرع بعمرته عن شخص و حجه عن شخص اخر لاطلاق الادله بل لعل خبر محمدبن مسلم عن ابی جعفر علیه السلام دال علیه قال سئلته عن رجل یحج عن ابیه ایتمتع قال نعم المتعه له والحج عن ابیه ، و اما الوقوع عن شخص واحد فلم اجد فی کلام احد التعرض له بمعنی انه لو فرض التزامه بحج التمتع بنذر و شبهه فاعتمر عمرته و مات مثلا فهل یجزی نیابه احد عنه مثلا بحج من مکه و ان کان الذی یقوی عدم الاجزاء ان لم یکن دلیل خاص (انتهی کلام الجواهر) .

(اقول) لااشکال فی ان المستفاد مما یدل علی تشریع التمتع و ادخال العمره فی الحج و اشتباکها به هو کون عمرته و حجه من قبیل العمل الواحد و مقتضی ارتباطیه اجزائه بعضها ببعض هو اعتبار صحه کل جزء منه بوجوده العینی و تحققه من المکلف و تاخره عما یتقدم علیه و تقدمه عما یاتی خرعنه و حینئذ نقول عدم کون مجموع العمره و الحج عن واحد اما یکون بان

استوجر شخصان لحج التمتع عن میت مثلا احدهما لعمرته والاخر لحجه فلایخلو الاجیران اما ان یاتی کل منهما بنفس ما استوجر للاتیان به فقط فیاتی الاجیرلاتیان العمره بالعمره فقط من دون تعقبها بالحج و یاتی الاجیر للحج بالحج فقط من دون تقدم العمره علیه و اما ان یاتی کل منها بحج التمتع بجزئیه لکن یاتی کل منها بالجزء الذی استوجر علیه بنیه المنوب عنه و یاتی بالجزء الاخر لنفسه (فعلی الاول) لاینبغی التامل فی بطلانه لان اتیان کل من الاجیرین بمااستوجر علیه کاتیان اجیرین لصلوه الصبح مثلا عن میت احدهما لرکعتها الاولی والاخر للثانیه فاتی کل منهما بنفس مااستوجر لاتیانه من غیر ان یضم الیه رکعه اخری ولو لنفسه (وعلی الثانی) فاصل العمل من کل منهما و ان کان صحیحا لکن ادله جواز النیابه و الاستنابه لا اطلاق لها یشمل مثل الفرض مع کون الاصل الاولی فی النیابه هو عدم الجواز (و مما ذکرنا یظهر) بطلان ما اذا حج شخص بحج التمتع و نوی فی عمرته النیابه عن شخص و فی حجه النیابه عن شخص اخر فانه و ان کان کل من عمرته و حجه من التمتع صادرا عن شخص واحد الا ان المعهود من النیابه لیس کذلک کما ان المصلی رکعتین لایصح له النیابه برکعه منها عن شخص و بالاخری عن شخص اخر الاعلی نحواهداء الثواب فی العمل المندوب .

و اما خبر محمد بن مسلم المذکور فی المتن فلاظهور له فی الجواز لاحتمال ان یکون المراد من کون التمتع للمباشر والحج عن ابیه ان التمتع بالتحلل من الاحرام بعدالعمره والانتفاع بما حرم علیه بالاحرام للمباشر و ثواب حج التمتع وعمرته لابیه و تبرء ذمه ابیه ان کانت مشغوله، و یویده عدم اطلاق التمتع علی عمره التمتع خاصه حتی یقال ان المعنی تقسیم العمره والحج بینه و بین ابیه (و لعله لذلک) عبر فی المتن بقوله بل ربمایظهر (الخ) ولم یجزم بظهور الخبر فی ذلک .

مسئله (۲) المشهورانه لایجوز الخروج من مکه بعدالاحلال من عمره التمتع قبل ان یاتی بالحج فانه ان اراد ذلک علیه ان یحرم بالحج محرما به و ان خرج محلا و رجع بعد شهر فعلیه ان یحرم بالعمره وذلک لجمله من الاخبار الناهیه عن الخروج و الداله علی انه مرتهن بالحج و الداله علی انه لواراد الخروج خرج ملبیا بالحج والداله علی انه لو خرج محلافان رجع فی شهره دخل محلا و ان رجع فی غیر شهره دخل محرما و الاقوی عدم حرمه الخروج و جوازه محلا حملا للاخبار علی الکراهه کما عن ابن ادریس رحمه الله و جماعه اخری بقرینه التعبیر بلااحب فی بعض تلک الاخبار و قوله (ع) فی مرسله الصدوق (قده) اذا اراد المتمتع الخروج من مکه الی بعض المواضع فلیس له ذلک لانه مرتبط بالحج حتی یقضیه الا ان یعلم انه لایفوته الحج و نحوه الرضوی بل وقوله (ع) فی مرسل ابان ولایتجاوز الا علی قدر مالاتفوته عرفه اذ هو و ان کان بعد قوله فیخرج محرما الا انه یمکن ان یستفاد منه ان المدار فوت الحج وعدمه

بل یمکن ان یقال ان المنساق من جمیع الاخبار المانعه ان ذلک للتحفظ عن عدم ادراک الحج و فوته لکون الخروج فی معرض ذلک و علی هذا فیمکن دعوی عدم الکراهه ایضا مع علمه بعدم فوات الحج منه نعم لایجوز الخروج لابنیه العود اومع العلم بفوات الحج منه اذا خرج ثم الظاهر ان الامر بالاحرام اذا کان رجوعه بعد شهر انما هو من جهه ان لکل شهر عمره لا ان یکون ذلک تعبدا او لفساد عمرته السابقه اولاجل وجوب الاحرام علی من دخل مکه بل هو صریح خبر اسحق بن عمار قال سئلت اباالحسن علیه السلام عن المتمتع یجیی فیقضی متعته ثم تبدو له حاجه فیخرج الی المدینه اوالی ذات عرق اوالی بعض المنازل قال (ع) یرجع الی مکه بعمره ان کان فی غیرالشهر الذی تمتع فیه لان لکل شهر عمره و هومرتهن بالحج (الخ) و حینئذ فیکون الحکم بالاحرام اذا رجع بعد شهر علی وجه الاستحباب لاالوجوب لان العمره التی هی وظیفه کل شهر لیست واجبه لکن فی جمله من الاخبار کون المدار علی الدخول فی شهر الخروج اوبعده کصحیحتی حماد و حفص البختری ومرسله الصدوق والرضوی و ظاهرها الوجوب الا ان تحمل علی الغالب من کون الخروج بعدالعمره بلافصل لکنه بعید فلایترک الاحتیاط بالاحرام اذا کان الدخول فی غیرشهر الخروج بل القدر المتیقن من جواز الدخول محلا صوره کونه قبل مضی شهر من الاهلال ای الشروع فی احرام العمره والاحلال منها و من حین الخروج اذا لاحتمالات فی الشهر ثلاثه: ثلاثون یوما من حین الاهلال وثلاثون یوما من حین الاحلال بمقتضی خبر اسحق بن عمار و ثلاثون من حین الخروج بمقتضی هذه الاخبار بل من حیث احتمال کون المراد من الشهر فی الاخبار هنا والا خبار الداله علی ان لکل شهر عمره الاشهر الاثنی عشر المعروفه لایمضی ثلاثین یوما ولازم ذلک انه اذا کانت عمرته فی اخر شهر من هذه المشهور فخرج ودخل فی شهر اخر ان یکون علیه عمره والاولی مراعاه الاحتیاط من هذه الجهه ایضا وظهر مما ذکرنا ان الاحتمالات سته: کون المدار علی الاهلال اوالاحلال اوالخروج وعلی التقادیر فالشهر اما بمعنی ثلاثین یوما اواحدا لاشهر المعروفه وعلی ای حال اذا ترک الاحرام مع الدخول فی شهر اخرو قلنا بحرمته لایکون موجبا لبطلان عمرته السابقه فیصح حجه بعدها ثم ان عدم جواز الخروج علی القول به انما هو فی غیرحال الضروره بل مطلق الحاجه و اما مع الضروره اوالحاجه مع کون الاحرام بالحج غیرممکن اوحرجا علیه فلااشکال فیه وایضا الظاهر اختصاص المنع علی القول به بالخروج الی المواضع البعیده فلاباس بالخروج الی فرسخ او فرسخین بل یمکن ان یقال باختصاصه بالخروج الی خارج الحرم و ان کان الاحوط خلافه ثم ان الظاهرانه لافرق فی المسئله بین الحج الواجب و المستحب فلونوی التمتع مستحبا ثم اتی بعمرته یکون مرتهنا بالحج و یکون حاله فی الخروج محرما او محلا و الدخول کذلک کالحج الواجب، ثم ان سقوط وجوب الاحرام عمن خرج محلا و دخل قبل شهر مختص بما اذا اتی بعمره بقصد التمتع واما من

لم یکن سبق منه عمره فیلحقه حکم من دخل مکه فی حرمه دخوله بغیرالاحرام الامثل الحطاب والحشاش و نحوهما و ایضا سقوطه اذا کان بعدالعمره قبل شهر انما هو علی وجه الرخصه بنا علی ماهو الاقوی من عدم اشتراط فصل شهر بین العمرتین فیجوز الدخول باحرام قبل الشه ایضا ثم اذا دخل باحرام فهل عمره التمتع هی العمره الاولی اوالاخیره مقتضی حسنه حما انها الاخیره المتصله بالحج وعلیه لایجب طواف النساء فیها و هل یجب حینئذ فی الاولی اولا وجهان اقواهما نعم ، والاحوط الاتیان بطواف مردد بین کونه للاولی اوالثانیه ثم الظاهرا لااشکال فی جواز الخروج فی اثناء عمره التمتع قبل الاحلال منها .

فی هذه المسئله امور (الاول) وقع الخلاف فی حکم خروج المتمتع عن مکه بعد اتما العمره و قبل الاتیان بالحج فالمشهور کما نسب الیهم فی المدارک عدم جوازه الاعلی وج لایفتقر الی تجدید عمره بان یخرج منها محرما او یرجع قبل شهر اذا خرج محلا والمحکی عن نهایه الشیخ و جماعه اطلاق المنع من الخروج ، قال الشهید فی الدروس و لعلهم ارادو الخروج المحوج الی عمره اخری کما قال فی المبسوط او الخروج لابنیه العود ، و عن الحلی (قده) انه لایحرم ذلک مطلقا بل یکره و عن الشیخ فی التهذیب انه لاینبغی للمتمتع بالعمر الی الحج ان یخرج من مکه قبل ان یقضی مناسکه کلها الاالضروره فان اضطر الی الخروج خر الی حیث لایفوته الحج و یخرج محرما فان امکنه الرجوع الی مکه والامضی الی عرفات استظهر فی المدارک ان مراد الشیخ من کلمه لاینبغی التحریم قال و مقتضاه عدم جوازالخرو بعد قضاء عمرته الامحرما ، هذا ما وصل الینا من الاقوال فی المسئله .

و استدل للاول و هو قول المشهور باخبار کثیره و هی علی طوائف (منها) ما یدل علی النهی عن الخروج (کصحیح زراره) المروی فی التهذیب عن الباقر علیه السلام فی . السوال عن کیفیه التمتع بالحج قال علیه السلام یاتی الوقت فیلبی بالحج فاذا اتی مکه طاف و سعی و احل من کل شی وهو محتبس و لیس له ان یخرج من مکه حتی یحج (و خبر معاوی بن عمار) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام فی السوال عن انهم یقولون فی حجه التمتع حجه مکیه و عمره عراقیه قال علیه السلام کذبوا اولیس هو مرتبطا بالحج منها حتی یقضی حج والظاهر ان المخالفین کانوا یطعنون علینا فی ذلک بان حج التمتع لیس الاعمره مفرده حجه افرادیه فاجاب الامام علیه السلام بهذا الجواب (و منها) ما یدل علی انه مرتهن محتبس بالحج کمرسل موسی بن القاسم عن بعض اصحابنا انه سئل ابا جعفر علیه السلام فی عش من شوال فقال انی اریدان افرد عمره هذا الشهر فقال علیه السلام انت مرتهن بالحج فقال له الرجل ان المدینه منزلی و مکه منزلی ولی بینهما اهل و بینهما اموال فقال له انت مرتهن بالحج فقال له الرجل فان لی ضیاعا حول مکه و احتاج الی الخروج الیها فقال تخرج حلالا

ترجع حلالا الی الحج (قال فی الوسائل) و کونه مرتهنا بالحج بمعنی انه واجب (و صحیح زراره) المتقدم الذی فیه: و هو محتبس ای مقید بقید وجوب الحج ولیس له ان یخرج من مکه حتی یحج و یجعل نفسه طلقا عما جعل علیه باحرام عمره التمتع (و منها) مایدل علی انه لوخرج خرج. ملبیا بالحج ای محرما بالحج کخبر علی بن جعفر المروی فی قرب الاسناد عن الکاظم علیه السلام فی السوال عن رجل قدم متمتعا ثم احل یوم الترویه اله ان یخرج قال لایخرج حتی یحرم بالحج ولایجاوز الطائف و شبهها (و خبره الاخر) عنه علیه السلام فی السوال عن رجل قدم مکه متمتعا فاحل ایرجع ، قال علیه السلام لایرجع حتی یحرم بالحج ولایجاوز الطائف و شبهها مخافه ان لایدرک الحج فان احب ان یرجع الی مکه رجع وان خاف ان یفوته الحج مضی علی وجهه الی عرفات (صحیح حماد بن عیسی) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام : من دخل مکه متمتعا فی اشهر الحج لم یکن له ان یخرج حتی یقضی الحج فان عرضت حاجه الی عسفان اوالی الطائف اوالی ذات عرق خرج محرما وملبیا بالحج فلا یزال علی احرامه فان رجع الی مکه رجع محرما ولم یقرب البیت حتی یخرج مع الناس الی منی قلت فان جهل فخرج الی المدینه اوالی نحوها بغیر احرام ثم رجع فی ابان الحج فیدخلها محرما اوبغیر احرام قال ان رجع فی شهره دخل مکه بغیر احرام و ان دخل فی غیر الشهر دخل محرما قلت فای الاحرامین و المتعتین متعته الاولی اوالاخیره قال علیه السلام الاخیره عمرته و هی المحتبس بها التی وصلت بحجته، قلت فما الفرق بین المفرده و عمرته المتعه اذا دخل فی اشهر الحج قال احرم بالحج وهوینوی العمره ثم احل منها و لیس علیه دم ولم یکن محتبسا لانه لایکون ینوی الحج، و غیر ذلک من الاخبار (و منها) مایدل علی انه لوخرج محلا فان رجع فی شهره دخل محلا و ان رجع فی غیر شهره دخل محرما کصحیح حماد المتقدم (و موثق اسحق بن عمار) المروی فی الکافی عن الکاظم علیه السلام فی السوال عن المتمتع بحتی فیقضی متعته ثم تبدوله الحاجه فیخرج الی المدینه اوالی ذات عرق اوالی بعض المعادن قال علیه السلام یرجع الی مکه بعمره ان کان فی غیر الشهر الذی تمتع فیه لان لکل شهر عمره و هو مرتهن بالحج، قلت دخل فی الشهر الذی خرج فیه قال علیه السلام کان ابی مجاور اهیهنا فخرج یتقلی بعض هولاء فلما رجع فبلغ ذات عرق احرم من ذات عرق بالحج و دخل و هو محرم بالحج.

و هذه الاخبار ـ کماتری ـ ظاهره فیما ذهب الیه المشهور من حرمه الخروج عن مکه بعد الفراغ عن عمره التمتع قبل ان یاتی بالحج، لکن المحکی عن الحلی والشیخ فی موضع من النهایه والمبسوط والمحقق فی النافع والعلامه فی المنتهی والتذکره و موضع من التحریر هو الجواز مع الکراهه و وافقهم فی المتن لوجوه (منها) التعبیر فی بعض الاخبار بلاحب الظاهر

فی الکراهه (ففی صحیح الحلبی) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام فی السوال عن الرجل یتمتع بالعمره الی الحج یرید الخروج الی الطائف قال علیه السلام یهل بالحج من مکه و ما احب ان یخرج منها الا محرما ولایتجاوز الطائف انها قریبه من مکه (و منها) مایستفاد منه ان السبب للنهی عن الخروج هوالخوف عن فوت الحج بالخروج بحیث انه لایعلم بما الله تعالی صانع به فی سفره (ففی مرسل الصدوق) فی الفقیه اذا اراد المتمتع الخروج من مکه الی بعض المواضع فلیس له ذلک لانه مرتبط بالحج حتی یقضیه الا ان یعلم انه لایفوته الحج (و فی کتاب الفقه الرضوی) فان اراد المتمتع الخروج من مکه الی بعض المواضع فلیس له ذلک لانه مرتبط بالحج حتی یقضیه الا ان یعلم انه لایفوته الحج فان علم و خرج ثم رجع فی الشهر الذی خرج فیه دخل مکه محلا و ان رجع فی غیرذلک دخلها محرما (و مرسل ابان بن عثمان) عمن اخبره عن الصادق علیه السلام المروی فی الکافی قال المتمتع محتبس لایحرج من مکه حتی یخرج الی الحج الا ان یابق غلامه اوتضل راحلته فیخرج محرما ولایجاوز الاعلی مالاتفوته عرفه .

و هذه الاخبار تدل علی جواز الخروج فیما اذا علم انه لایفوته الحج (و منها) دعوی ان المنساق من جمیع الاخبار المانعه حتی مثل صحیح زراره و صحیح معاویه بن عمار الظاهرین فی الاطلاق ان المنع عن الخروج لاجل التحفظ عن فوت الحج لکون الخروج من مکه فی معرض ذلک فعلی هذا فمع العلم بعدم فوت الحج لامانع من الخروج ولاکراهه فیه لقصور الاخبار المانعه عن الدلاله علی المنع ، هذا ملخص مراده (قده) لکن خبر الحلبی یدل علی کراهه الخروج الی مایقرب مکه ولایدل علی الجواز علی کراهیه فی ازید منه و مرسل الفقیه ضعیف لایقاوم ظهور الاخبار المانعه فی التحریم لکی تحمل بسبب المرسل علی صوره عدم الاطمینان بادراک الحج ، و فقه الرضا لایکون حجه الا ما علم باستناده الی الامام مع عدم الاعراض عن العمل به فلاموجب لرفع الید عن ظهور الاخبار المانعه فی التحریم (و کیف کان) فلااشکال فی عدم جواز الخروج لابنیه العود او مع العلم بفوت الحج بل ومع مجرد خوف فوته بل و مع عدم العلم بادراک الحج ولو مع نیه العود .

(الامرالثانی) هل الامر بالاحرام اذاکان رجوعه الی مکه بعد شهر مع خروجه منها بغیر احرام لاجل ان لکل شهر عمره و ان الفصل بین العمرتین لابد من ان یکون بشهر اوان ذلک للتعبد اولفساد عمرته السابقه بواسطه الفصل بینها و بین حجه بالخروج من مکه اولاجل وجوب الاحرام لدخول مکه (وجوه) اختار فی المتن الاول لتصریح مافی خبر اسحق بن عمار المذکور فی المتن اعنی قوله علیه السلام یرجع الی مکه بعمره ان کان فی غیرالشهر الذی تمتع فیه لان لکل شهر عمره ، مع بعد التعبد فی الامربه و عدم مایوجب فساد العمره السابقه التی اتی

بها بنیه التمتع و ان امکن ان یکون لاجل وجوب الاحرام علی من دخل مکه اذا کان بعد شهر من احرامه و یترتب علی ذلک استحباب احرامه اذا دخل بعد شهر لکون العمره التی هی وظیفه کل شهر مستحبه لا واجبه اذ قد تقدم فی اول فصل العمره انها کالحج واجبه فی العمره مره واحده و انه یکفی عنها عمره التمتع (و یمکن منع صراحه هذا الخبر) فی کون الاحرام لاجل ان لکل شهر عمره لما عرفت من امکان کون العمره واجبه لدخول مکه فالخبر یدل علی وجوب الاحرام اذا کان الدخول بعد الشهر الاول لاجل وجوب العمره لدخول مکه (نعم) یدل علی عدم وجوبه اذا کان الدخول قبل مضی الشهر ولاباس به ، و علل الاحرام بالعمره فیما اذا دخل فی غیر شهر التمتع بان لکل شهر عمره و جعل العمره من وظائف کل شهر علة لعدم نفی وجوب العمره لدخول مکه ولیس فی هذا دلاله علی عدم وجوبها اذا دخل مکه فی غیر الشهر الذی تمتع بالعمره فیه .

لکن فی جمله من الاخبار کون المدار علی الدخول فی شهر الخروج او فی الشهر بعده و علیه فلا یمکن جعل علة الاحرام فیما اذا دخل بعد شهر الخروج کون العمره وظیفه فی کل شهر و ذلک لامکان الفصل بین الخروج وبین العمره المتمتع بها بشهر او ازید فیکون خروجه بعد الاعتمار بشهر اللهم الا ان یحمل علی الغالب من کون الخروج بعد العمره بلافصل ادیصح التعلیل حینئذ بکون العمره وظیفه فی کل شهر لکنه بعید لمنع غلبه خروج الخارج عن مکه بعد عمرته المتمتع بها من غیر فصل و عدم قرینه علی الحمل علی ذلک لوسلم غلبته وعدم صحه الحمل اذا لم یکن قرینه علیه (ففی صحیح حماد المتقدم) قال علیه السلام ان رجع فی شهره دخل مکه بغیر احرام و ان دخل فی غیر الشهر دخل محرما بناء علی ان یکون الضمیر المجرور فی قوله فی شهره راجعا الی الشهر الذی خرج فیه من مکه و لکنه لاظهور فی ارجاعه الیه لاحتمال کونه راجعا الی شهر التمتع فیتحد مع خبر اسحق بن عمار و مرسل حفص و ابان عن الصادق علیه السلام فی الرجل یخرج فی الحاجه من الحرم ، قال علیه السلام ان رجع فی الشهر الذی خرج فیه دخل بغیر احرام و ان دخل فی غیره دخل باحرام (و مرسل الصدوق) فی الفقیه اذا اراد المتمتع الخروج من مکه الی بعض المواضع فلیس له ذلک لانه مرتبط بالحج حتی یقضیه الا ان یعلم انه لایفوته الحج و ان علم و خرج و عاد فی الشهر الذی خرج دخل مکه محلا وان دخلها فی غیر ذلک الشهر دخلها محرما و هذان الخبر ان یدلان علی ان المدار فی الاحرام للدخول علی کون الدخول بعد شهر من الخروج لابعد شهر من التمتع بالعمره لکنهما ضعیفان مرسلان لایقاومان للمعارضه مع خبر اسحق بن عمار لوتمت دلالته علی کون العبره بالدخول بعد شهر من التمتع بالعمره (و کیف کان) فدعوی استحباب الاحرام للدخول بعد شهر من التمتع لکونه للعمره المستحبه فی کل شهر لیست علی ماینبغی مع انها متوقفه علی کون الفصل بین

العمرتین بالشهر و عدم مشروعیه تکرارها بالاقل من‌الشهر و هو ممنوع و ان الحق استحباب الاتیان بهافی کل یوم کما تقدم فی اخر فصل اقسام العمره.

(الامرالثالث) لااشکال ولاخلاف فی ان من دخل مکه یجب علیه‌الاحرام لدخولها الا من دخلها بعد الاحرام قبل شهر و انما الخلاف فی‌المراد من‌الشهر هل هو ثلاثون یوما ولو علی وجه التلفیق اوالشهر الهلالی، و فی مبدئه هل هو الاهلال ای التلبس بالاحرام او الاحل ای الخروج عن الاحرام اوالخروج عن الشهر الذی اعتمرفیه (اما الخلاف فی‌المراد من‌الشهر) فالمشهورانه الشهر الهلالی اوثلاثون یوما علی‌وجه التلفیق و ذلک لحمل الشهر فی‌الموارد التی ثبت له حکم شرعی علی مقداره ولو بالتلفیق مثل العده و صوم التتابع فی‌الکفارات و مده الحمل فی‌طرفه الاقل والاکثر و ایام الرضاع اعنی الحولین الکاملین ومده الاجاره و نحوها فی‌العقود و ابواب المعاملات، حیث ان المراد من الشهر فی‌الجمیع هوالشهر الهلالی ولوالتلفیقی منه (والمختار عند بعض الاصحاب هنا) هوالشهر الهلالی لاالتلفیقی منه لانصراف اطلاق الشهرالیه، و اطلاقه علی مطلق الشهر ولوالتلفیقی منه بمعنی‌مقدارالشهر انما هو لقیام الدلیل فی‌الموارد، بل ظاهر بعض النصوص هیهنا هو اراده غیرالتلفیقی (ففی موثق اسحق‌بن‌عمار) عن‌الصادق علیه‌السلام قال السنه اثنی‌عشر شهرا یعتبرلکل شهر عمره (وخبر علی‌بن‌ابی‌حمزه) قال سئلت اباالحسن‌علیه السلام عن‌الرجل یدخل مکه فی‌السنه المره و المرتین والاربعه کیف یصنع قال علیه السلام اذا دخل فلیدخل ملبیا و اذا خرج فلیخرج محلا، قال‌و لکل شهر عمره (الحدیث) و مثله الخبر الاخر المنقول عن‌الصادق علیه السلام، وهذاالوجه‌قواه سیدمشایخنا (قده) فیما علقه‌هنا علی‌الکتاب حیث قال وهذااحتمال قوی جدا و ان قل القائل به (انتهی) و لازم ذلک ـ کما ذکره فی‌المتن ـ انه اذا کانت‌عمرته فی‌اخرالشهر الهلالی فخرج و دخل فی‌اول الشهر الذی بعده یکون علیه عمره ثانیه، واکتفی فی‌المتن بذکر الاحتمالین ولم یرجح احدالطرفین، والاحتیاط یقتضی فی‌موارد الشک الدخول محرما والخروج من‌الاحرام بعمره مفرده.

و اماالخلاف فی‌مبداء الشهر و انه هل‌هو الاحرام للعمره السابقه او الاحلال منها او الخروج من‌مکه‌فالمحکی عن‌المقنعه للمفید و نهایه الشیخ (قدهما) هوالاخیر و هو ظاهر المحقق (قده) فی‌النافع حیث قال ولو خرج بعداحرامه ثم عاد فی شهر خروجه اجزء و ان عاد فی غیره احرم ثانیا حیث ان ظاهر التعبیر بقوله (شهر خروجه) هوکون مبدء الشهر هوالخروج والمنسوب الی المحقق فی‌الشرایع هوکون المبدء الاتیان بالعمره فیتردد الامر بناءعلی‌هذا بین کون المبدء هوالشروع فی العمره بالاحرام او باختتامها بالتحلل منها (واستدل لکون المبدء هوالخروج) بخبرحمادبن‌عیسی‌الذی فیه، ان رجع فی‌شهره دخل بغیر احرام و ان

دخل فی غیر الشهر دخل محرما ، الظاهر فی کونه شهر الخروج من مکه ، و مرسل حفص وابان بن عثمان الذی فیه ان رجع فی الشهر الذی خرج فیه دخل بغیر احرام وان دخل فی غیره دخل باحرام ، و هذا صریح فی کون المدار علی شهر الخروج (واستدل للکون المبدء هو الاتیان بالعمره) بخبر اسحق بن عمار عن الکاظم علیه السلام الذی فیه قوله علیه السلام یرجع الی مکه بعمره ان کان فی غیر الشهر الذی تمتع فیه لان لکل شهر عمره (و علیه فهل المعتبر) کون الشهر من حین الاهلال او من حین الاحلال و بعباره اخری هل المبدء هو الشروع فی العمره او اختتامه بالتحلل بالتقصیر (قال فی المسالک) اشکال منشاه اطلاق النصوص و احتمالها الامرین معا و اعتبار الثانی اقوی (انتهی) .

(اقول) بل الاقوی هو الاول لان الشهر الذی تمتع فیه انما یصح التعبیر به اذا وقع شی من العمره فیه و مع کون مبدء الشهر هو التحلل منها یمکن ان تقع العمره بتمامها فی غیر شهر الاحلال ، فشهر الاحلال لایکون شهر التمتع بالعمره دائما بخلاف ما اذا جعل المدار علی الاهلال لوقوع التمتع بالعمره فی شهر التمتع دائما (و کیف کان) فمقتضی خبر حماد و اسحق عدم وجوب الاحرام اذا کان الدخول قبل مضی شهر من الاهلال لان یکون قبل مضی شهر من الخروج ایضا کما انهما معا یقتضیان وجوب الاحرام اذا کان الدخول بعد مضی شهر من الخروج لانه لامحاله یکون بعد مضی الازید من الشهر عن الاهلال قطعا ، ویتعارضان فیما اذا کان الدخول بعد مضی شهر من الاهلال و قبل مضی شهر من الخروج حیث ان مقتضی خبر حماد هو عدم وجوب الاحرام حینئذ لان الدخول یکون قبل مضی شهر من الخروج و مقتضی خبر اسحق هو وجوبه لان الدخول یکون بعد مضی شهر من الاهلال بعمره التمتع فقد یقال فی وجه الجمع بینهما بتقیید اطلاق خبر حماد بخبر اسحق ، و قد یقال بلزوم الاخذ بخبر حماد و طرح خبر اسحق لکونه قاصرا من حیث السند و احتاط المصنف (قده) بجعل المدار فی ترک الاحرام علی عدم مضی الشهر من الاهلال و فیما مضی منه یاتی بالاحرام و ان لم یمض الشهر من الاحلال عنه و کال الدخول فی شهر الخروج ولاباس به ، والله العالم باحکامه .

(الامر الرابع) اذا ترک الاحرام فیما اذا کان الدخول فی شهر اخر فمع استحباب الاحرام اذا قلنا بکون اعتبار مضی الشهر فی الاتیان لاجل تخلل الفصل بین العمرتین کما ذهب الیه المصنف (قده) فلا اشکال فی صحه حجه تمتعا بعد الدخول لعدم مایوجب مانعیه الخروج من مکه و دخوله فیها بلااحرام عن صحته ، و هذا ظاهر ، و مع حرمه الدخول بلااحرام ففی کونه موجبا لبطلان عمرته السابقه فلایصح معها حجه تمتعا وعدمه (وجهان) صریح المتن هو الاخیر و کانه (قده) اخذه من الجواهر اذفیه تقویه ذلک مع نوع من التردد ، قال (قده) لیس فی کلماتهم تعرض لمالو رجع حلالا بعد شهر ولو اثما فهل له الاحرام بالحج ثانیا علی عمرته الاولی

اوانها بطلت التمتع بالخروج شهرا لكن الذى يقوى فى النظر الاول لعدم الدليل على فسادها .

(اقول) قدثبت فى الاصول ان الاصل فى باب الاوامر والنواهى هوالنفسيه بمعنى دلاله الامر على مطلوبيه فعل متعلقه فى حد نفسه لالاجل دخله فى مطلوب اخر و دلاله النهى على مطلوبيه ترك متعلقه كذلك و ان الاصل فى باب الاوامر والنواهى المتعلقه الى المركبات المشتمله على الاجزاء و الشرائط والموانع هوالغيريه وان المستفاد من الامر بها دخل متعلق الامر فى ـ مطلوب اخر جزء اوشرطا مع التفاوت فيما بينهما ثبوتا و اثباتا و كذا المفهوم من النهى دخل عدم متعلقه فى مطلوب اخر و تقيد ذلك المطلوب بعدم كونه مع متعلق النهى فالاصل فى الامر و النهى الغيريين هوالشرطيه والمانعيه ، و حينئذ فمرجع البحث عن بطلان التمتع عند الرجوع الى مكه محلا بعد شهرا وعدمه الى شرطيه اتصال عمره التمتع بحجه بمعنى عدم الفصل بينهما بالخروج من مكه الامحرما بالحج ، فلوخرج محلا بطلت عمرته لفقدان شرط صحتها و احتاج الى استيناف عمره التمتع اذا رجع اليها و الا وقع حجه مفردا ، او عدم شرطيته فى صحه التمتع و ان الرجوع الى مكه محلا محرم بالحرمه التكليفيه محضا من دون انتزاع حكم وضعى منها ، و يترتب على الاول بطلان الحج تمتعا لانتفاء شرط صحته و هو عدم الخروج من مكه محلا ، وعلى الثانى صحته لعدم الاخلال بما يوجب صحته وان اثم فى ترك الاحرام عند دخوله مكه (و ما فى الجواهر) من عدم الدليل على فسادها ناظر الى عدم استفاده الشرطيه من الامر بالاحرام بالحج عند الخروج من مكه (و لعل الاقوى بالنظر) هوالاخير لما قلنا من ان الاصل فى الاوامر والنواهى الغير يه دخل متعلقها وجود او عدما فى شى اخر ، و يمكن الاستدلال فى ذلك بما فى خبر حماد بن عيسى المتقدم ، و فيه : قلت فاى الاحرامين و المتعتين متعته ، الاولى او الاخيره ، قال عليه السلام الاخيره عمرته وهى المحتبس بها التى وصلت بحجته فانه يدل على اعتبار و صل عمره التمتع بحجه و الاحتاج الى عمره اخرى ، وهذا عندى قوى لكن صاحب الجواهر قوى صحه الحج تمتعا اذا دخل بلا احرام للعمره وكفايه العمره الاولى و عليه المصنف (قده) ولايخفى مافيه .

(الامر الخامس) ما ذكر من حرمه الخروج من مكه الامحرما بالحج على تقدير القول بها انما يختص بما اذا لم تكن ضروره فى الخروج و اما معها بل مع الحاجه اليه ولولم تصل الى حد الضروره فيجوز الخروج بلااحرام للحج اذا كان الاحرام به غيرممكن او كان حرجيا لطول زمانه لاجل بعد المسافه التى يحتاج الى طيها و فاقا لما فى كشف اللثام وغيره ، و يستدل له بعموم دليل نفى الحرج و الضرر لكن دليل نفى الحرج والضرر لاتثبت الا الجواز لا الصحه فالاولى الاستدلال للصحه بخبر اسحق المتقدم الذى فيه فى السوال عن المتمتع يجيى فيقضى متعته ثم تبدوله الحاجه فيخرج الى المدينه اوالى ذات عرق اوالى بعض المعادن قال عليه

السلام یرجع الی مکه بعمره ان کان فی غیرالشهر الذی تمتع فیه (الخ) و دلالته علی کون خروجه من مکه محلا من غیر ان یحرم بالحج واضحه، و کذا دلالته علی صحه تمتعه اذا رجع و دخل مکه قبل مضی شهر محلا او بعد مضیه محرما بعمره، فلاینبغی الاشکال فی الحکم المذکور.

(الامرالسادس) هل المنع من الخروج یختص بالخروج الی المواضع البعیده فلایشمل الخروج الی مایقرب من مکه اویعم الجمیع (و جهان) المستفاد من غیرواحد من الاخباره الاول ففی صحیح الحلبی عن الصادق علیه السلام عن الرجل یتمتع بالعمره الی الحج یرید الخروج الی الطائف، قال علیه السلام یهل بالحج من مکه، و ما احب ان یخرج منها الا محرما ولایتجاوز الطائف انها قریبه من مکه (و فی خبر علی بن جعفر) المروی فی قرب الاسناد: ولایجاوز الطائف و شبهها (و مقتضی اطلاق الخروج) فی بعض الاخبار هوالاخیر ففی خبر زراره عن الباقر علیه السلام ولیس لک ان تخرج من مکه حتی تحج، و فی خبر معاویه بن عمار عن الصادق علیه السلام ثم لایخرج حتی یقضیه (والاقوی) هوالاول لکون مافی صحیح الحلبی و خبر علی بن جعفر مقیدا لاطلاق مافی خبر زراره و خبرابن عمار و الظاهر ایکال القرب والبعد الی ماحدده فی الخبر من مثل الطائف، و یمکن ایکال ذلک الی العرف، و فی تعلیق بعض مشایخنا فی المقام تحدید البعد بما کان بقدر مسافه التقصیر، ولم یعلم وجهه.

(الامرالسابع) ظاهر اطلاق الاخبار المتقدمه المنع عن الخروج من مکه ولولم یخرج من الحرم لکن مقتضی تقیید حرمه الدخول بغیراحرام بمن کان خارج الحرم هو تقیید حرمه الخروج ایضا بخارج الحرم کما قیدها جماعه بما اذا احتاج الدخول الی تجدید العمره کما فی القواعد و غیره اذالدخول المحتاج الی تجدید العمره هو ما اذا کان من خارج الحرم والا فمن فی الحرم لایحتاج فی دخوله الی مکه الی الاحرام (قال فی المدارک) و الظاهرانه انما یجب الاحرام لدخول مکه اذا کان الدخول الیها من خارج الحرم فلو خرج احد من مکه ولم یصل الی خارج الحرم ثم عادالیها دخل بغیر احرام (انتهی) و ظاهره المفروغیه من ذلک و استدل فی الجواهر بان النصوص الداله علی حرمه مکه یراد بها مایشمل حرمها و لذا ذکر فیها عدم تنفیر الصید و غیره مما هو من احکام الحرم فمع فرض عدم الخروج عنه لایجب علیه احرام بخلاف مالو خرج عنه ثم اراد الدخول بقصدالدخول فی مکه فانه یجب علیه الاحرام حینئذ.

(الامرالثامن) لافرق فی الحکم بحرمه الخروج عن مکه بعدالفراغ من عمره التمتع بین ان یکون الحج واجبا او مندوبا ولافی الواجب بین ان یکون حجه الاسلام او مماوجب علیه بالنذر او الاجاره و ذلک لاطلاق النهی مضافا الی ان الحج المندوب یصیر واجبا بالشروع فیه، بل فی المدارک انه یستفاد من اطلاق هذه الروایات ان من اکمل عمره التمتع المندوب یجب علیه

الحج کما نص علیه الشیخ و جمع من الاصحاب و یویده قول النبی صلی اله علیه وآله دخلت العمره فی الحج و یحتمل عدم الوجوب لانهما نسکان متغایران ،و هوضعیف (انتهی) و مما یظهر منه المنع فی الحج المندوب مرسل موسی بن القاسم عن بعض اصحابنا عن ابی جعفر علیه السلام ، وقدتقدم فی الامر الاول فی صدر هذه المسئله فان فیه ان له ضیاعا و اموالا حول مکه و له منزلو اهل فی مکه ومن البعیدان یکون مثل هذا لم یات قبل ذلک بالحج الواجب علیه فراجع الحدیث ، و ارساله لایضر بعد اعتماد الاصحاب علیه .

(الامرالتاسع) ظاهرالاصحاب من غیرخلاف یوجد منهم اعتبارسبق الاحرام فی الدخول محلا لورجع قبل شهر قال المحقق (قده) فی الشرایع کل من دخل مکه وجب ان یکون محرما الا ان یکون دخوله بعد احرامه قبل مضی شهر (انتهی) و لکن ظاهر هذه النصوص مثل خبر اسحق بن عمار و خبر حماد بن عیسی عدم اعتباره لاطلاقهما (قال فی المدارک) لیس فی ـ الروایتین (یعنی الخبرین المذکورین) دلاله علی ان الخروج وقع بعد احرام سابق والمسئله قویه الاشکال (انتهی) و قال فی الجواهر ان تم اجماعا علی اعتبار سبق الاحرام فذاک والا امکن النظرفیه للنصوص الداله باطلاقها علی جواز الدخول حلالا اذا رجع قبل شهر سواء کان محرما سابقا بعمره تمتع اوافراد او حج او لم یکن محرما اصلا ، لکنه (قده) استشکل فیه بقوله نعم قدیقال یکفی الاعراض عنها خصوصا بعد عدم الجابر لسندها فیبقی عموم عدم جواز الدخول حلالا بحاله (انتهی) و ماافاده اخیرا فی محله ، و علیه فالاقوی اعتبارسبق الاحرام فالقاطنون فی مکه مثلالوخرج منهم احدالی خارج الحرم وجب علیه الاحرام للدخول وان عادلیومه بل ظاهرالمتن هواختصاص سقوط وجوب الاحرام عمن خرج محلا و دخل قبل شهر بما اذا اتی بعمره التمتع ، وظاهره عدم کفایه ما اذا اتی بعمره مفرده اواحرام حج لکنه ینبغی تقییده بما اذا کانت وظیفته التمتع والا فیکفی الدخول محرما ولو للعمره المفرده بناء علی جواز الاتیان بها قبل حج القران اوالافراد ، واللهالعالم .

(الامرالعاشر) الظاهران سقوط الاحرام اذا کان بعدالعمره و کان دخوله قبل شهر انما هو علی وجه الرخصه بمعنی انه یجوز له الاحرام للعمره و دخول مکه به والاتیان بالعمره بناء علی جوازالجمع بین العمرتین فی اقل من شهر واحد کماتقدم فی فصل العمره بل قلنا ان الحق جواز الجمع بینهما فی یوم واحد بل اتیان الازید من عمرتین فی یوم واحد بما امکن من الاتیان به وقد مرفی فصل العمره .

(الامرالحادیعشر) اذادخل فی مکه باحرام للعمره فهل عمره التمتع هی العمره الاولی و هذه الاخیره هی العمره المفرده اوبالعکس (وجهان) المصرح به فی عبارات غیرواحد من الاصحاب کالمحقق فی الشرایع والعلامه فی القواعد هوالاخیر ، وعن کشف اللثام لعله اتفاقی و هوالاقوی

(ویدل علیه) خبر حماد بن عیسی المتقدم الذی فیه قلت فای الاحرامین والمتعتین، متعته الاولی اوالاخیره قال علیه السلام الاخیره عمرته وهی المحتبس بها التی وصلت بحجته (وعلیهذا) فلایجب فی الاخیره طواف النساء، وهل یجب حینئذ فی الاولی ام لا (وجهان) قال فی الدروس من انقلابها مفرده ومن احلاله منها بالتقصیر و ربما اتی النساء قبل الخروج و من البعید جدا حرمتهن علیه بعد تحلیلهن علیه من غیر طرو موجب للتحریم.

(اقول) یمکن ان یکون تحلیل النساء له بعد التقصیر فی العمره الاولی اوتحریمهن علیه بعده مراعی بعدم خروجه بعد التقصیر من مکه محلافان لم یخرج اوخرج محرما بالحج صارت النساء حلالا له بالتقصیر فی العمره الاولی وان خرج من مکه محلا ثم دخل محرما بقیت النساء علی التحریم واحتاج حلهن علیه باتیانه بطواف النساء و علی التقدیرین لایحصل حرمتهن بعد تحلیلهن حتی تکون الحرمه حاصله من غیر موجب بل هی امالاترتفع بالتقصیر اوانها اذا ارتفعت لاتحرم بعده حتی تکون حرمتها من غیر موجب واحتاجت فی رفعها الی طواف النساء فلابعد فی الالتزام بافتقار حلهن الی طواف النساء للعمره الاولی و حیث ان وجوبه غیر موقت بوقت معین یصح اتیانه فی جمیع الاوقات ویترتب علیه اثره الذی هو حل النساء، لکن الاحتیاط مع ذلک الاتیان به بعنوان ماعلیه واقعا مرددا بین کونه للعمره الاولی اوالثانیه حیث انه لامانع من اتیانه فی عمره التمتع ایضا.

(الامر الثانی عشر) ان الظاهر عدم الاشکال فی جواز الخروج فی اثناء عمره التمتع قبل الاحلال منها لعدم مایوجب المنع عنه لاختصاص النهی بما اذاخرج بعد الاحلال و مع الشک فی جوازه فالمرجع هوالبرائه للشک فی جوازه تکلیفا ومانعیته عن صحه التمتع اوشرطیه عدمه وضعا، والله العالم.

مسئله (۳) لایجوز لمن وظیفته التمتع ان یعدل الی غیره من القسمین الاخرین اختیارا نعم ان اضاق وقته عن اتمام العمره وادراک الحج جازله نقل النیه الی الافراد وان یاتی بالعمره بعد الحج بلاخلاف ولااشکال و انما الکلام فی حد الضیق المسوغ لذلک واختلفوا فیه علی اقوال احدها خوف فوات الاختیاری من وقوف عرفه الثانی فوات الرکن من الوقوف الاختیاری وهوالمسمی منه الثالث فوات الاضطراری منه الرابع زوال یوم الترویه الخامس غروبه السادس زوال یوم عرفه السابع التخییر بعد زوال یوم الترویه بین العدول والاتمام اذالم یخف الفوت، والمنشا اختلاف الاخبار فانها مختلفه اشد الاختلاف والاقوی احد القولین الاولین لجمله مستفیضه من تلک الاخبار فانها یستفاد منها علی اختلاف السنتها ان المناط فی الاتمام عدم خوف فوت الوقت بعرفه منها قوله علیه السلام فی روایه یعقوب بن شعیب المیثمی لاباس للمتمتع ان لم یحرم من لیله الترویه متی ماتیسر له مالم یخف فوات

الموقفین وفی نسخه لاباس للمتمتع ان یحرم لیله عرفه (الخ) و اماالاخبار المحدده بزوال یوم الترویه اوبغروبه اوبلیله عرفه او سحرها فمحموله علی صوره عدم امکان الادراک الاقبل هذه الاوقات فانه مختلف باختلاف الاوقات والاحوال والاشخاص ویمکن حملها علی التقیه اذا لم یخرجوامع الناس یوم الترویه ویمکن کون الاختلاف لاجل التقیه کمافی اخبار الاوقات للصلوات و ربما تحمل علی تفاوت مراتب افراد المتعه فی الفضل بعد التخصیص بالحج المندوب فان افضل انواع التمتع ان تکون عمرته قبل ذی الحجه ثم ماتکون عمرته قبل یوم الترویه ثم ماتکون قبل یوم عرفه مع انالواغمضناعن الاخبار من جهه شده اختلافها و تعارضها نقول مقتضی القاعده هو ماذکرنالان المفروض ان الواجب علیه هوالتمتع فمادام ممکنا لایجوز العدول عنه والقدر المسلم من جواز العدول صوره عدم امکان ادراک الحج واللازم ادراک الاختیاری من الوقوف فان کفایه الاضطراری منه خلاف الاصل ویبقی الکلام فی ترجیح احدالقولین الاولین ولایبعد رجحان اولهما بناء علی کون الواجب استیعاب تمام مابین الزوال والغروب بالوقوف وان کان الرکن هوالمسمی ولکن مع ذلک لایخلوعن اشکال فان من جمله الاخبار مرفوع سهل عن ابی عبدالله علیه السلام فی متمتع دخل یوم عرفه قال علیه السلام متعته تامه الی ان یقطع الناس تلبیتهم ، حیث ان قطع التلبیه بزوال عرفه و صحیحه جمیل : المتمتع له المتعه الی زوال الشمس من یوم عرفه و له الحج الی زوال الشمس من یوم النحر و مقتضاهما کفایه ادراک مسمی الوقوف الاختیاری فان من البعید اتمام العمره قبل الزوال من عرفه و ادراک الناس فی اول الزوال بعرفات وایضا یصدق ادراک الموقف اذاادرکهم قبل الغروب الاان یمنع الصدق فان المنساق منه ادراک تمام الواجب و یجاب عن المرفوعه والصحیحه بالشذوذ کما ادعی وقدیوید القول الثالث وهوکفایه ادراک الاضطراری من عرفه بالاخبار الداله علی ان من یاتی بعدافاضه الناس من عرفات وادرکها لیله النحرتم حجه ، وفیه ان موردها غیرمانحن فیه و هوعدم الادراک من حیث هو و فیمانحن فیه یمکن الادراک والمانع کونه فی اثناء العمره فلایقاس بها نعم لواتم عمرته فی سعه الوقت ثم اتفق انه لم یدرک الاختیاری من الوقوف کفاه الاضطراری و دخل فی مورد تلک الاخبار بل لایبعد دخول من اعتقد سعه الوقت فاتم عمرته ثم بان کون الوقت مضیقا فی تلک الاخبار ثم ان الظاهر عموم حکم المقام بالنسبه الی الحج المندوب و شمول الاخبار له فلونوی التمتع ندبا وضاق وقته عن اتمام العمره وادراک الحج جازله العدول الی الافراد و فی وجوب العمره بعدها شکال والاقوی عدم وجوبها ولوعلم من وظیفته التمتع ضیق الوقت عن اتمام العمره وادراک الحج قبل ان یدخل فی العمره هل یجوزله العدول من الاول الی الافراد فیها شکال وان کان غیربعید ولودخل فی العمره بنیه التمتع فی سعه الوقت واخرالطواف والسعی متعمدا الی ضیق الوقت ففی جواز العدول وکفایته اشکال والاحوط العدول وعدم الاکتفاء اذا کان

الحج واجبا علیه.

فی هذه المسئله امور (الاول) لایجوز لمن وظیفته حج التمتع ان یعدل عنه الی حج الافراد اوالقران اختیارا بلاخلاف فیه و فی الجواهر بل الاجماع بقسمیه علیه ولانه مامور به لابغیره فاتیانه بغیره اتیان بغیر المامور به (الامر الثانی) لااشکال ولاخلاف فی انه یجوز للمتمتع اذا ضاق وقته عن اتمام العمره وادراک الحج العدول الی حج الافراد وان یاتی بالعمره المفرده بعد الحج وانما الخلاف فی حد الضیق المسوغ لذلک وقد اختلف فیه علی اقوال متشتته منشاها اختلاف الاخبار (فالقول الاول) هوخوف فوت الاختیاری من عرفه یعنی من اول الزوال الی الغروب قال فی المدارک و هذا القول مما استقربه العلامه فی المختلف وقواه الشهید فی الدروس (انتهی) (ویستدل له) بصحیح زراره المروی فی التهذیب قال سئلت اباجعفر علیه السلام عن الرجل یکون فی یوم عرفه و بینه و بین مکه ثلاثه امیال وهومتمتع بالعمره الی الحج، فقال (ع) یقطع التلبیه تلبیه المتعه ویهل بالحج بالتلبیه اذا صلی الفجر ویمضی الی عرفات فیقف مع الناس ویقضی جمیع المناسک و یقیم بمکه حتی یعمتر عمره المحرم ولاشئی علیه (وظهوره) فی العدول متی لم یدرک اختیاری عرفه غیر قابل للانکار فان الاضطراری من الوقوف بها و هو لیله النحر مما یمکن ادراکه بل مسمی الرکن من الاختیاری الذی هوالرکن من الوقوف مما یمکن ادراکه لمن بینه و بین مکه ثلاثه امیال التی هی مقدار فرسخ واحد بذهابه الی مکه واتیانه بعمل العمره ثم یذهب الی عرفات ویقف بها ولوقبیل الغروب مضافا الی مافیه من قوله علیه السلام فیقف مع الناس، حیث ان وقوف الناس یکون الاختیاری منه وهومن اول الزوال (وصحیح محمد بن مسرور) المروی فی التهذیب قال کتبت الی ابی الحسن الثالث علیه السلام ماتقول فی رجل متمتع بالعمره الی الحج وافی غداه عرفه و خرج الناس من منی الی عرفات اعمرته قائمه اوقد ذهبت منه، الی ای وقت عمرته قائمه اذا کان متمتعا بالعمره الی الحج فلم یواف یوم الترویه ولالیله الترویه فکیف یصنع، فوقع علیه السلام ساعه یدخل مکه ان شاءالله تعالی یطوف و یصلی رکعتین ویسعی ویقصر ویخرج بحجه ویمضی الی الموقف و یفیض مع الامام (ومن قوله علیه السلام) و یفیض مع الامام دلاله علی انه یجب علیه الافاضه الی الموقف فیما اذا امکنه ادراک الاختیاری من عرفات لان الامام لایفیض الاکذلک (اقول) هکذا ذکره بعض، ولکن الظاهران هذا الخبر لایدل علی جعل المدار علی ادراک عرفات من اول الزوال بل یدل علی کون المدار علی ادراک الناس بعرفات ولو بعد الزوال، والافاضه مع الامام هی الافاضه من الموقف الی المشعر لاالافاضه الی الموقف، بل التامل فی صحیح زراره ایضا یقضی بکفایه ادراک شیئی من اختیاری عرفه حیث قال علیه السلام ویمضی الی عرفات ویقف مع الناس، فان هذا یصدق مع لحوق الناس فی عرفات ولوفی بعض الوقت (وخبر ابی بصیر) المروی فی الکافی

والفقیه عن الصادق علیه السلام المرئه تجئی متمتعه فطمثت قبل ان تطوف بالبیت فیکون طهرها لیله عرفه فقال علیه السلام ان کانت تعلم انها تطهر و تطوف بالبیت و تحل من احرامها و تلحق الناس فلتفعل، وهذا الخبر ایضا قداستدل به لکون المدار علی ادراک عرفه من اول الزوال، ولکن الظاهر انه ایضا لایدل علی ازید من لحوق الناس ولو بعد الزوال، فهذه الاخبار علی القول الثانی ادل.

(القول الثانی) کفایه ادراک الناس بعرفات ولو فی بعض الوقت فیصح تمتعه فان خاف عدم ادراکهم بعرفات راسا عدل بنیته الی الافراد واهل بالحج و مضی فادرک عرفات ولوشیئا من یوم عرفه (استدل له) مضافا الی ماعرفت من الاخبار فی القول الاول ـ بمرفوعه سهل بن زیاد المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن متمتع دخل یوم عرفه، قال متعته تامه الی ان یقطع الناس تلبیهتم، بناء علی ان وقت قطع التلبیه هوزوال یوم عرفه، ولکن الانصاف اجمال المرفوعه من هذه الجهه فان جعل الغایه فی کون المتعه تامه زوال یوم عرفه یحتمل فیه ان یکون المراد ادراک الناس عند قطع تلبیهتم بعرفات وهو وقت الزوال لااتمام عمره التمتع فیکون دلیلا علی القول الاول (واستدل ایضا) بصحیح جمیل بن دراج المروی فی التهذیب عن ـ الصادق علیه السلام: المتمتع له المتعه الی زوال الشمس من یوم عرفه وله الحج الی زوال یوم النحر، وهذا الخبر ایضا یحتمل فیه ما احتملناه فی خبر سهل لاحتمال ان یکون المراد من قوله علیه السلام الی زوال الشمس من یوم عرفه هوادراک الناس فی وقت الزوال فی عرفه لااتمام متعته عندالزوال، ویوید هذا الاحتمال قوله علیه السلام وله الحج الی زوال یوم النحر فان المراد هوادراک الناس عندالزوال فی منی بناء علی ان یکون المراد ـ ادراکهم بعد ان یدرک اضطراری مشعر وهو بعدطلوع الشمس من یوم النحر (واستدل ایضا) بصحیح الحلبی المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن رجل اهل بالحج والعمره جمیعا ثم قدم مکه والناس بعرفات فخشی ان هو طاف وسعی بین الصفا والمروه ان یفوته الموقف، قال علیه السلام یدع العمره فاذا اتم حجه صنع کماصنعت عائشه ولاهدی علیه، والمراد بماصنعت عائشه هو العدول الی حج الافراد والاتیان بالعمره المفرده بعدذلک (وتقریب الاستدلال) بهذاالخبر لهذا القول ان قوله والناس بعرفات ظاهر فی کونهم بعرفات من بعدزوال یوم عرفه فانهم فی هذا الوقت مجتمعون هناک ولازم ذلک فوت مقدار من الوقوف الاختیاری من اول الزوال ممن هو فی مکه فی هذا الوقت وانه اذا اراد اتمام عمرته یخشی فوت الموقف راسا" فحکم الامام علیه السلام بالعدول الی الافراد لیدرک الناس فی الموقف، فیدل الخبر علی ان الملاک هو فوت اختیاری عرفه بحیث لایدرک شیئا منه ولو قبل الغروب (ولکن الذی یوهن الاستدلال به) هواحتمال قول السائل (والناس بعرفات) اجتماعهم هناک یوم عرفه ولو قبل الظهر لان الناس

غالبهم یحضرون عرفات قبل الزوال فانهم یتوجهون فی اول یوم عرفه من منی (بعد بیتوتتهم فیها لیله عرفه) الی عرفات ، فقول السائل فی الحدیث والناس بعرفات یشمل حضورهم فیها قبل الزوال ایضا ، وعلیه فقوله (فخشی ان طاف وسعی ان یفوته الموقف) یمکن ان یکون بمعنی خوف فوته من اول الزوال فیکون منطبقا علی القول الاول وان خوف فوت شیئی من الوقوف الاختیاری موجب للعدول الی الافراد و فوت التمتع .

فتحصل من جمیع ماذکرنا مما استدل به للقول الاول والقول الثانی ان القدر المتیقن من ضیق الوقت الموجب لفوت التمتع و وجوب العدول الی الافراد هو خوف فوت اختیاری عرفه بحیث لایدرک شیئا منه ولم یثبت من الاخبار المذکوره جمیعا کون فوت شیئی من الوقوف الاختیاری بعد ادراک بعضه قبل الغروب موجبا لفوت التمتع .

(القول الثالث) تحدید الضیق بفوت الاضطراری من الوقوف بعرفات و هو مسمی الوقوف بعرفات لیله النحر ، و هو الظاهر من الحلی و محتمل ابی الصلاح ، ویمکن الاستدلال لذلک کما احتمله فی المستند بصدق ادراک الموقفین معه وهما الاضطراری من عرفات والاختیاری من المشعر (وبالاخبار المستفیضه) الداله علی ان من یاتی بعد مایفیض الناس من عرفات ویدرکها لیله النحر فقدتم حجه (کصحیح ابن عمار) فی رجل ادرک الامام وهو بجمع فقال ان ظن انه یاتی عرفات فیقف بها قلیلا ثم یدرک جمعا قبل طلوع الشمس فلیاتها وان ظن انه لایاتیها حتی یفیض افلایاتها ولیقم فقدتم حجه وغیر ذلک من الاخبار التی تاتی فی محلها .

(القول الرابع) تحدیده بزوال یوم التروبه ، فاذا زالت الشمس من یوم التروبه ولم یکن احل من عمرته فقدفاتته المتعه وتکون حجته مفرده ، وهو المحکی عن والد الصدوق وحکاه فی السرائر عن المفید (قده) ویستدل لهذا القول بغیر واحد من النصوص (کصحیح ابن بزیع) المروی فی التهذیب عن الرضا علیه السلام عن المرئه تدخل مکه متمتعه فتحیض قبل ان تحل ، متی تذهب متعتها ، عن الرضا علیه السلام کان جعفر علیه السلام یقول زوال الشمس من یوم التروبه وکان موسی علیه السلام یقول صلوه الصبح من یوم التروبه ، فقلت جعلت فداک عامه مواليک یدخلون یوم التروبه ویطوفون ویسعون ثم یحرمون بالحج ، فقال علیه السلام زوال الشمس فذکرت له روایه عجلان ابی صالح فقال لااذا زالت الشمس ذهبت المتعه ، فقلت فهی علی احرامها او تجدد احرامها للحج ، فقال لا ، هی علی احرامها ، فقلت فعلیها هدی ، قال لا ، الا ان تحب ان تتطوع ، ثم قال امانحن فاذا رایتنا هلال ذی الحجه قبل ان نحرم فاتتنا المتعه (وخبر عجلان ابی صالح) الذی اشار الیه فی الخبر المتقدم وهو المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن متمتعه قدمت مکه فرات الدم کیف تصنع قال تسعی بین الصفا والمروه وتجلس فی بیتها فان طهرت طافت بالبیت وان لم تطهر فاذا کان یوم التروبه افاضت علیها الماء و اهلت بالحج

وخرجت الی منی فقضت المناسک کلها فاذا فعلت ذلک فقد حل لها کل شئ ماعدا فراش زوجها (وقوله علیه السلام) فی هذا الخبر فاذا کان یوم الترویه (الخ) وان کان مطلقا یشمل قبل الزوال وبعده الا ان مافی صحیح ابن بزیع بعد ذکر السائل له علیه السلام روایه عجلان: لا، اذازالت الشمس ذهبت المتعه، یقیده بما اذاکان قبل الزوال علی وجه الحکومه بلسان الشرح والتفسیر.

(القول الخامس) تحدید الضیق بغروب یوم الترویه فاذا غربت الشمس من یوم الترویه ولم یحل من عمرته فاتته العمره، وهو المحکی عن الصدوق فی المقنع والمفید فی المقنعه (ویستدل له) بصحیح العیص المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن المتمتع یقدم مکه یوم الترویه صلوه العصر، تفوته المتعه، قال لا، مابینه وبین غروب الشمس و قال علیه السلام قد صنع ذلک رسول الله صلی اله علیه واله (وخبر عمر بن یزید) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال اذا قدمت مکه یوم الترویه و قد غربت الشمس فلیس لک متعه امض کما انت بحجک (وخبر اسحق بن عبدالله) عن المتمتع یدخل مکه یوم الترویه فقال للمتمتع مابینه و بین اللیل.

(القول السادس) تحدیده بزوال یوم عرفه فاذا زالت الشمس من یوم عرفه ولم یتحلل من المتعه فقد فاتت العمره، وهو المحکی عن الشیخ فی المبسوط والنهایه وعن ابن الجنید و عن القاضی فی المهذب وابن حمزه فی الوسیله، واختاره فی المدارک والذخیره والکفایه (ویستدل له) بصحیح جمیل بن دراج المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال المتمتع له المتعه الی زوال الشمس من یوم عرفه وله الحج الی زوال الشمس من یوم النحر (و مرفوعه سهل) المرویه فی الکافی عن الصادق علیه السلام فی متمتع دخل یوم عرفه، قال علیه السلام متعته تامه الی ان تقطع التلبیه، یعنی الی ان یقطع الناس تلبیهتم وهو وقت الزوال من یوم عرفه، فاذا دخل مکه و امکنه ادراک العمره قبل زوال الشمس فله المتعه تامه، وقد مر الاستدلال بهذین الخبرین للقول الثانی ما احتملنا فیهما.

(القول السابع) التخییر بعد زوال الشمس یوم الترویه بین العدول والاتمام اذالم یخف الفوت وحکاه فی الجواهر عن بعض متاخری المتاخرین للجمع بین النصوص بالحمل علی التخییر هذه خلاصه الاقوال فی المسئله وما استدل به لکل واحد منها.

وهیهنا اخبار اخری لم یسند القول بمضمونها الی احد وهی علی طوائف (منها) مایدل علی التجدید باول یوم الترویه کصحیح علی بن یقطین المروی فی التهذیب عن الکاظم علیه السلام عن الرجل والمرئه یتمتعان بالعمره الی الحج ثم یدخلان مکه یوم عرفه کیف یصنعان، قال علیه السلام یجعلانها حجه مفرده، وحد المتعه الی یوم الترویه (وصحیح جمیل) المروی

فی الفقیه والتهذیب عن الصادق علیه السلام عن المرئه الحائض اذا قدمت مکه یوم الترویه، قال تمضی کماهی الی عرفات فتجعلها حجه ثم تقیم حتی تطهر و تخرج الی التنعیم فتحرم فتجعلها عمره (وصحیح عبدالرحمن بن الحجاج) المروی الکافی عن الصادق علیه السلام قال ارسلت الی ابی عبدالله (ع) ان بعض من معنا من صروره النساء قداعتللن فکیف تصنع، قال تنتظر مابینها و بین الترویه فان طهرت فلتهل والافلایدخل علیها الترویه الاوهی محرمه (وخبر اسحق بن عبدالله) المروی فی التهذیب عن الکاظم علیه السلام: المتمتع اذا قدم لیله عرفه فلیس له متعه، یجعلها حجه مفرده و انما المتعه الی یوم الترویه (و منها) مایدل علی التحدید باول یوم عرفه کخبر زکریا بن ادم المروی فی التهذیب قال سئلت اباالحسن علیه السلام عن المتمتع اذا دخل یوم عرفه، قال علیه السلام لامتعه له، یجعلها عمره مفرده، والمروی عن دعائم الاسلام عن الجواد علیه السلام انه سئل عن المتمتع یقدم الترویه قال علیه السلام اذا قدم مکه قبل الزوال طاف البیت وصلی فاذاصلی الظهر احرم، وان قدم اخرالنهار فلاباس ان یتمتع ویلحق الناس بمنی وان قدم یوم عرفه فقد فاتته المتعه ویجعلها حجه مفرده (وصحیح زراره) المتقدم فی الاستدلال للقول الاول فانه یحتمل فیه التحدید باول عرفه ایضا.

(ومنها) مایدل علی التحدید بادراک الناس بمنی (کصحیح الحلبی) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام: المتمتع یطوف بالبیت ویسعی بین الصفا والمروه ما ادرک الناس بمنی (وخبر مرازم وشعیب) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام فی الرجل المتمتع یدخل لیله عرفه فیطوف ویسعی ثم یحل ثم یحرم ویاتی منی، قال علیه السلام لاباس (ومرسل ابن بکیر) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن المتعه متی تکون، قال (ع) یتمتع ماظن انه یدرک الناس بمنی (وخبر ابی بصیر) المروی فی الکافی والفقیه والتهذیب عنه علیه السلام عن المرئه تجیی متمتعه فطمثت قبل ان تطوف بالبیت فیکون طهرها لیله عرفه، فقال علیه السلام ان کانت تعلم انها تطهر وتطوف البیت وتحل من احرامها وتلحق الناس بمنی فلتفعل (ومنها) مایدل علی التحدید بلیله عرفه وهی الاخبار المتقدمه فی الاستدلال للقول الخامس وهوالتحدید بغروب یوم الترویه (ومنها) مایدل علی التحدید بسحر عرفه کصحیح محمد بن مسلم المروی فی التهذیب قال قلت لابی عبدالله علیه السلام الی متی یکون للحاج عمره قال الی السحر من لیله عرفه (ومنها) مایدل علی ان المدار علی الاتیان بالعمره وامکان ادراک الوقوفین بعدها، الحاصل بامکان ادراک الوقوف بعرفه کخبر یعقوب بن شعیب المیثمی المذکور فی المتن والمروی فی الکافی قال سمعت اباعبدالله علیه السلام یقول لاباس للمتمتع ان یحرم من لیله الترویه متی ماتیسرله مالم یخف فوات الموقفین (قال فی الوافی) فی بعض النسخ انه

یحرم من لیله عرفه مکان ان یحرم من لیله التروبه، وقوله علیه السلام متی ماتیسرله یعنی یحرم متی ماتیسرله (انتهی).

هذا بعض ماارد نا ذکره من الاخبار، وان اردت استقصائها فعلیک بمراجعه الوافی والوسائل وهذه الاخبار وان امکن ارجاعها الی الاخبار المذکوره فی طی الاستدلال للاقوال المختلفه الا مالایمکن ارجاعها الیها منها معالم یحک القول بمضمونه عن احد، وقد حملوها علی محامل بعضها مذکور فی المتن (فمنها) الحمل علی صوره عدم امکان الادراک الاقبل هذه الاوقات فانه مختلف باختلاف الاوقات والاحوال والاشخاص فبعض منهم لایصل الی عرفات فی اول الزوال من یوم عرفه الااذا خرج الیها فی اول الزوال من یوم التروبه و بعض منهم یصل الی عرفات اذا خرج الیها عند غروب الشمس من یوم التروبه ولایصل الیها اذا خرج بعده فبالنسبه الیه یکون وقت المتعه بالخروج بعد الغروب من یوم التروبه، و بعض منهم یصل الی عرفات اذا خرج الیها عند السحر من لیله عرفه ولایصل الیها اذا خرج بعده، وبعض یصل الیها اذا خرج بعد صلوه الفجر من یوم عرفه ولایصل الیها اذا خرج بعدها، هذا بالنسبه الی الاشخاص، و بالنسبه الی الاحوال والاوقات ظاهر ففی امثال زماننا مثلا مع مافیه من سهوله الوسیله والمواصلات یصل الحاج الی عرفات اذا خرج من مکه قبل ساعه من زوال عرفه، فیکون حاصل هذا الوجه کون المدار علی وصول عرفات اول زوال یوم عرفه فیحمل اختلاف الاخبار علی ماذکر، ولکن لاشاهد لهذا الوجه، و مجرد اختلاف الاشخاص والازمان والاحوال لایوجب حمل الاخبار علی ذلک، فهو بالجمع التبرعی اشبه.

(ومنها) حملها علی التقیه بمعنی بعث المکلفین علی العمل بالتقیه کما بعث الکاظم علیه السلام علی بن یقطین علی الوضوء علی مذهبهم اوبمعنی اتقاء الامام علیه السلام فی بیان الحکم الواقعی، اوبمجرد ایقاع الاختلاف فی مواقیتهم لاجل التقیه (ومنها) الحمل علی تفاوت مراتب الفضل فی العمره، فافضل انواع التمتع ان تکون عمرته قبل ذی الحجه کمایدل علیه قول الرضا علیه السلام فی صحیح ابن بزیع: امانحن فاذا ارانا هلال ذی الحجه فقد فاتتنا المتعه، ثم ماتکون عمرته قبل یوم التروبه ثم مایکون قبل یوم عرفه، وهذا الوجه مختص بما اذا کان اصل الحج الذی یاتی به مندوبا حیث یتخیر بین ان یاتی بالتمتع اوالافراد، وامالوکان الحج الذی یاتی به واجبا فمجرد الاختلاف فی الفضیله لایکون مجوزا فی العدول عما هوالواجب علیه الی غیره.

(والحاصل) ان هذه المحامل لاتکون من قبیل الجمع العرفی الدلالی الذی یکون یصح الاعتماد علیه فی رفع مایری من الاختلاف فی اخبار المسئله (فالاولی) صرف البحث الی ماهو الحق فی المقام، فنقول البحث یقع تاره فیماتقتضیه القاعده، واخری فیما یستفاد من الاخبار

(اماالمقام الاول) فمقتضی الامربحج التمتع بماله من الاجزاء والاعمال انه اذالم یتمکن من اتیانه مع تلک الاجزاء والشرائط ان یسقط الامرعنه ثم ان کان وجوب الحج مستقرا علیه یجب علیه الاتیان به فی عام اخر، والاینتظر حصول الاستطاعه له فی المستقبل هذا بحسب طبع الامر بمرکب ذی اجزاء مالم یقم دلیل علی خلافه، واذادل الدلیل علی الاجتزاء بالناقص کقاعده المیسور اوغیرها فان کان المتعذرمنه هوجزء معین منه کالقیام فی الرکعه الاولی من الصلوه مثلا اوالطواف اوشئی منه فی عمره التمتع اوفی حجه مثلا فاللازم الاتیان بماعداه من الاجزاء والشرائط، و مع الدوران بین ترک شئی منها فان کان الدوران بین المهم والاهم وجب تقدیم الاهم ولوکان متاخراعن المهم بحسب الزمان، ومع عدم اهم فی البین وجب الاتیان بالمقدم زمانا، هذاحکم طروالعجز عن بعض اجزاء المامور به اوشرائطه علی وجه العموم (لکن فی المقام) ثبت جواز العدول عن التمتع الی الافراد عندالضیق عن الاتیان بالتمتع کاملا، والقدر المسلم من جوازه هوصوره عدم امکان ادراک الحج بادراک الاختیاری من الوقوف بعرفات اعنی الوقوف بها من اول الزوال من یوم عرفه فان کفایه الاضطراری منه علی خلاف الاصل یحتاج الی قیام الدلیل علیه، اللهم الان یقال ان العدول من التمتع الی الافراد ایضا علی خلاف الاصل، والقدر المتیقن منه مااذا فات منه بفوت الوقوفین الاختیاری منهما والاضطراری، فانه لم یعلم اهمیه فی البین اذلایعلم ان اتمام عمره التمتع اهم او ادراک الاختیاری من الوقوفین، هذامع قطع النظر عن اخبار المقام.

واما بالنظر الی اخبار المسئله فاللازم طرح مالم یعمل به احدمن الاصحاب لسقوطه عن الحجیه، وماعمل به منها طوائف وهی الطائفه التی عمل بها المشهور و هو تحدید الضیق بما لایدرک معه الاختیاری من الوقوف بعرفات، وطائفه التحدید بزوال الترویه وهی ماعمل بها علی بن بابویه، وطائفه التحدید بغروب یوم الترویه وهی ماعمل الصدوق والمفید، وهاتان الطائفتان وان عمل بهما لکنهما مهجورتان بالنسبه الی الطائفه الاولی التی عمل بها المشهور (فالحق) هوبقاء وقت عمره التمتع الی مایمکن درک وقوف عرفات من اول زوال یوم عرفه، فاذا خاف فوت وصوله اول الزوال الی عرفات عدل الی الافراد، واماکفایه مسمی الوقوف ولو بعدالزوال فی صحه التمتع فلادلیل یدل علیه صریحا الاماذکره فی المتن من مرفوعه سهل و صحیحه جمیل، وقدتقدم انهما لیستاصریحتین فی کفایه ادراک المسمی من الوقوف فان مفاد المرفوعه صحه المتعه وتمامیتها الی ان یقطع الناس تلبیتهم، اذ من المحتمل هو توقف تمامیتها علی ادراک الزوال من یوم عرفه الذی هووقت التلبیه، و مفاد الصحیحه ان المتمتع له المتعه الی زوال الشمس من یوم عرفه وله الحج الی زوال الشمس من یوم النحر، وقدتقدم فی الاستدلال للقول الثانی احتمال ان یکون المراد من قوله علیه السلام الی زوال الشمس من یوم

عرفه هوادراک الناس فی وقت الزوال فی عرفات لااتمام متعته عندالزوال فراجع ماهناک، وما ذکرناه من الاحتمال فی الخبرین یوهن الاعتماد علیهما سیما مع صراحه مثل خبر یعقوب بن شعیب المتقدم حیث جعل فیها الملاک هوادراک الموقفین، فان المتبادر من ادراک الموقفین هو ادراکهما من اول وقتهما لامجرد المسمی منهما، وهذا الذی قویناه قدقواه سیدمشایخنا (قده) فی حاشیته فی المقام، والله الهادی.

ثم انه ربمایوید القول الثالث وهو کفایه الاضطراری من عرفه فی صحه التمتع ـ بالاخبار الداله علی ان من یاتی بعدافاضه الناس من عرفات وادرکهالیله النحر تم حجه (ففی صحیح الحلبی) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن الرجل یاتی بعد مایفیض الناس من عرفات، فقال علیه السلام ان کان فی مهل حتی یاتی عرفات من لیلته فیقف بها ثم یفیض فیدرک الناس فی المشعر قبل ان یفیضو افلایتم حجه حتی یاتی عرفات وان قدم وقدفاتته عرفات فلیقف بالمشعرالحرام فان الله اعذر لعبده فقدتم حجه اذا ادرک المشعرالحرام قبل طلوع الشمس (الحدیث) وفیه اولا مافی المتن من ان موردها هو عدم ادراک الاختیاری من عرفات من حیث هو، وفی المقام انه بمکان من الامکان الا ان المانع کونه فی اثناء العمره وان الاشتغال بها یمنع عن ادراکه فلایقاس بها (وثانیا) انه علی تقدیر التسلیم یکون دلیلا علی کفایه ادراک الاختیاری من المشعر فلایکون مویدا للقول بکفایه اضطراری عرفات (وثالثا) انه علی تقدیر تسلیمه فهومعارض بالاخبار المتقدمه الداله علی لزوم درک اختیاری عرفه کقوله فی خبر محمدبن مسرور: ویفیض مع الامام، وقوله فی صحیح الحلبی: والناس بعرفات وعلیک بالتامل فیما مضی من الاخبار فربمایستفاد من مجموعها اهتمام الشارع بالوقوفین وان ادراکهما اهم من البقاء علی التمتع فلعل مقتضی تقدیم الاهم علی المهم هوتقدیم ادراک الوقوف بعرفات من اول الزوال علی اتمام عمره التمتع، سیما ان الغالب فی اخبار الباب هو انقضاء المتعه فی یوم الترویه اولیلتها او سحرعرفه او صبیحتها، کل ذلک محافظه علی ادراک الناس بعرفات من الزوال، والله العالم باحکامه.

(الامرالثانی) من الامور فی هذه المسئله انه لافرق فی الحکم بالعدول الی الافراد مع ضیق الوقت بین ما اذاکان الحج واجبا علیه اومندوبا ولافی الواجب بین کونه حجه الاسلام او غیرهاکل ذلک لاطلاق ماتقدم من النصوص الاان الشیخ فی التهذیب حمل النصوص علی اختلاف مراتب الفضل، قال (قده) والاخبار التی وردت فی ان من لم یدرک یوم الترویه فقد فاتته المتعه، المراد منها فوت الکمال الذی یرجوه بلحوقه یوم الترویه وماتضمنت من قولهم علیهم السلام ولیجعلها حجه مفرده فالانسان بالخیار فی ذلک بین ان یمضی المتعه وبین ان یجعلها حجه مفرده اذالم یخف فوت الموقفین وکانت حجته غیر حجه الاسلام التی لایجوز الافراد مع

الامکان و انما یتوجه وجوبها والحتم علی ان تجعل حجه مفرده لمن غلب علی‌ظنه انه ان اشتغل بالطواف والسعی والاحلال ثم الاحرام بالحج یفوته الموقفان (انتهی ما اردنا نقله) و هذه العباره کماتری لاتدل علی انه (قده) یفصل فی‌تحدید الضیق بما لایدرک الموقفین بین الحج الواجب و بین غیره بل هو تفصیل بین حجه‌الاسلام من‌الحج الواجب و بین غیرها من الحج الواجب والمندوب (ثم انه لایردعلیه) بانه لاوجه للتخصیص بغیر حجه‌الاسلام لشمول اطلاق الاخبار لها و لغیرها ، و ذلک لان وجه التخصیص فیمافرضه الشیخ (قده) بحجه‌الاسلام ظاهر ، وقدافاده فی‌عبارته (وکانت حجته غیر حجه‌الاسلام التی لایجوز الافرا دمع الامکان) اذمع فرض وجوب حجه‌الاسلام علیه تعیینا وعدم جواز الافراد لهمع امکان‌الاتیان‌بحجه‌الاسلام وکون امکانه بالاتیان بالعمره والاحلال منها ثم‌الاحرام بالحج و ادراک الموقفین بعده لیس له الخیار بین‌ان یمضی المتعه اویجعلها حجه‌مفرده (نعم) یمکن ان یقال ان الحمل علی‌التخییر بین الامرین بعید ، بل‌ظاهر کثیر من تلک النصوص تعین العدول الی‌الافراد مضافا الی ماقیل من ان بعض هذه النصوص وارد فی‌مورد حجه‌الاسلام کصحیح عبدالرحمن بن الحجاج الذی فیه ان بعض من معنامن صروره النساء قداعتللن فکیف تصنع ، قال تنظر مابینها و بین الترویه فان طهرت فلتهل والافلاید خل علیها الترویه الاوهی محرمه (والاعتلال) کنایه عن‌الحیض، وقوله علیه‌السلام فان طهرت فلتهل هکذا فی‌النسخ التی عندنا من‌الکافی والوسائل (فلتهل) بالهاء ، و معناه علی هذا انها ان طهرت فلتتم عمرتها فتطوف و تسعی وتقصر ثم تهل ای تحرم للحج من‌مکه ، وان‌لم تطهر الی‌یوم الترویه فلاتخرج من‌احرامها لعدم امکان الطواف‌لها فتکون محرمه و تعدل من‌التمتع الی‌الافراد ، وظنی ان الکلمه (فلتحل) بالحاء و قدتتبعت النسخ فوجدت ان صاحب‌الحدائق ضبطها بالحاء ، والمعنی علی هذا واضح فانها ان طهرت قبل‌الترویه تخرج من‌احرامها باتیان عمره‌التمتع و تصح متعتها ثم تهل بالحج ، والذی یوید هٰذه النسخه مقابله‌هذه الجمله فی‌کلامه علیه‌السلام بقوله والافلاید خل‌علیها الترویه‌الاوهی محرمه ، فقوله الاوهی محرمه یناسب ان تکون فلتحل بالحاء کمالا یخفی علی‌المتامل .

(وکیف‌کان) فدعوی اختصاص الخبر بحجه الاسلام لعلها لاجل کون المرئه صروره وان حج الصروره لایکون ندبیا (ولایخفی) انه یمکن ان یکون حج الصروره ندبیا وان‌کان المتبادر فی‌بادی النظر کونه حجه‌الاسلام ولکن لیس صریحا فی‌ذلک .

(الامرالثالث) هل تجب العمره بعدالفراغ عن‌الحج الافراد الذی عدل الیه ام لا ، الظاهر وجوبها و ذلک لاطلاق ادله وجوب العمره کوجوب الحج وقدوردالدلیل علی‌ان من‌اتی بعمره التمتع اجزاته عن‌العمره الواجبه علیه ، والمفروض هنا ضیق الوقت عن‌العمره فیبقی‌علیه وجوبها فیاتی بها بعداتمام حجه‌الافرادی الذی عدل‌الیه ، هذا مضافا الی ماوردفی‌الحائض

اذالم تدرک العمره قبل الحج انها تعمل ماعملت عائشه وانها بعدمارجعت من منی واتمت حجها امرها النبی صلی الله علیه واله بالخروج الی التنعیم وتاتی بعمره مفرده، کماربمایاتی فی المسئله الاتیه.

(الامرالرابع) لوعلم عندالاحرام ضیق الوقت عن الاتیان بعمره التمتع فهل ینوی من الاول حج الافراد اویختص العدول الی الافراد بمن ضاق وقته بعدالدخول الی مکه (الظاهر) هوالاول لالشمول اخبار العدول له بل لانه لامعنی لان ینوی عملا یعلم بعدم تمکنه منه کان ینوی الصلوه فی موضع یقطع بعدم تمکنه من اتمامهافیه لعدم صحه نیه الامر المستحیل، فاذا علم حین الاحرام انه اذا ارادان یدخل مکه ویاتی بعمره التمتع لم یدرک الوقوف جازله بل وجب علیه نیه حج الافراد والذهاب راسا الی الموقف (وربمایقال) بسقوط الحج عنه راسا" لاختصاص ادله العدول بمن احرم ثم ضاق وقته عن اتمامها فدلت تلک الاخبار علی تبدل تکلیفه عن حج التمتع الی حج الافراد، وهذایعلم من اول الامر عدم تمکنه مماهو وظیفته من حج التمتع فمقتضی القاعده سقوط الحج عنه فی عامه هذا، فان لم یستقر علیه الحج انتظر العالم القابل فان بقیت استطاعته اتی بالحج والاسقط عنه فهوکمن یعلم قبل خروجه من منزله بعدم تمکنه من الاتیان بحج التمتع لاجل ضیق الوقت فی ان القاعده تقتضی سقوط الحج عنه فی هذا العام (وربمایجاب عنه) باولویه العدول الی الافراد عمن دخل فی التمتع من جهه ان العدول بعدنیه التمتع والدخول فیه خلاف الاصل بخلاف من لم یدخل فانه ینوی الافراد من الاول (واوردعلیه) بمنع الاولویه فان العدول بعدالتلبس بالتمتع وان کان خلاف الاصل الاانه وردت النصوص السابقه بصحه العدول وهی مختصه بالمتلبس بالتمتع، واما من لم یتلبس به فلادلیل علی تبدل تکلیفه من الاول الی الافراد.

(اقول) یمکن التمسک لصحه العدول الی الافراد بقاعده المیسور وان الاتیان بالحج الافرادی بعدمیسورا لحج التمتع فانه لافرق بینهما الاتقدیم العمره علی الحج و وجوب الهدی علیه فی المتمتع وتاخیر العمره عن الحج فی الافرادی فاذا علم قبل خروجه من منزله عدم تمکنه من الاتیان بحج التمتع امالضیق الوقت اولعذراخر کالتقیه مثلا فمقتضی قاعده المیسور عدم سقوط اصل الحج عنه حتی یقال انه اذالم یکن الحج مستقرا علیه کان ممن لایستطع الحج فی هذا العام وانه ینتظر بقاء استطاعته الی العالم القابل، بل التامل فی النصوص المتقدمه یقضی بشمول بعضها لمن یعلم ضیق الوقت قبل الاحرام مثل ماروا ه فی قرب الاسناد عن البزنطی عن الرضا علیه السلام قال قلت له جعلت فداک کیف تصنع بالحج، فقال امانحن فنخرج فی وقت ضیق یذهب فیه الایام فافر دفیه الحج، هدا مضافا الی قیام الاجماع علی عدم سقوط الحج عن امرئه تعلم بعدم تمکنها فی الاتیان بحج التمتع عندالاحرام اوقبل خروجها من

منزلها لعلمها بعدم طهرها قبل یوم عرفه مثلا ، (والحاصل) انه یمکن دعوی القطع بعدم الفرق فی تبدل التکلیف الی الافراد بین المتلبس بالعمره بنیه التمتع و بین من لم یتلبس، مع ان هذا التشکیک فی الفرق مختص بالحج الواجب لمن وظیفته حج التمتع ، و اما الحج المندوب فیصح من الاول ان ینوی الافراد و لو کان افاقیا کما تقدم الکلام فیه فی محله .

(الامر الخامس) لودخل فی العمره بنیه التمتع فی سعه الوقت و اخر الطواف والسعی متعمدا الی ان ضاق الوقت (ففی جواز العدول) و کفایته (و جهان) من دعوی اطلاق النصوص المتقدمه بالنسبه الی المتعمد کما طلاقها بالنسبه الی من خرج من بلده فی وقت یعلم بضیق الوقت ، و من انصرافها الی ماکان الضیق غیر حاصل من تاخیر المکلف و تسویفه ، وهذه مسئله سیاله لها نظائر فی تبدل التکلیف عن المکلف به الاختیاری الی الاضطراری فی مقامات متعدده کباب التیمم و تاخیر الغسل الی قبیل الفجر متعمدا لمن یجب علیه الصوم و کالتارک لطلب الماء الی ان ضاق الوقت عنه ، والذی اخترناه فی تلک المباحث هو عدم سقوط الحکم الاضطراری و کفایه الاتیان به عما وجب علیه اولا ، و مقتضاه جواز العدول هنا الی الافراد اما لشمول بعض اخبار الباب له و ما لقاعده المیسور ، مضافا الی القطع بعدم الفرق فی الحکم بین من اخر الخروج الی الحج من بلده متعمدا الی ان ضاق الوقت عن الاتیان بالتمتع وبین من کان تاخیره لعذر فی شمول الاخبار المتقدمه للحکم بالعدول و کفایه حجه الافرادی عما کان وجب علیه من التمتع ، والله العالم .

مسئله (۴) اختلفوا فی الحائض والنفساء اذا ضاق وقتهما عن الطهر واتمام العمره وادراک الحج علی اقوال (احدها) ان علیهما العدول الی الافراد والاتمام ثم الاتیان بعمره بعد الحج لجمله من الاخبار (الثانی) ما عن جماعه من ان علیهما ترک الطواف والاتیان بالسعی ثم الاحلال وادراک الحج وقضاء طواف العمره بعده فیکون علیهما الطواف ثلاث مرات مره لقضاء طواف العمره ومره للحج ومره للنساء ویدل علی ماذکروه جمله من الاخبار (الثالث) ما عن الاسکافی و بعض متاخری المتاخرین من التخییر بین الامرین للجمع بین الطائفتین بذلک (الرابع) التفصیل بین ما اذا کانت حائضا قبل الاحرام فتعدل اوکانت طاهره حال الشروع فیه ثم طرء الحیض فی الاثناء فتترک الطواف وتتم العمره وتقضی بعد الحج، اختاره بعض بدعوی انه مقتضی الجمع بین الطائفتین بشهاده خبر ابی بصیر سمعت اباعبدالله علیه السلام یقول فی المرئه المتمتعه اذا احرمت وهی طاهر ثم حاضت قبل ان تقضی متعتها سعت ولم تطف حتی تطهر وفی الرضوی اذا حاضت المرئه قبل ان تحرم ــ الی قوله علیه السلام ــ وان طهرت بعد الزوال یوم الترویه فقد بطلت متعتها فتجعلها حجه مفرده وان حاضت بعد ما احرمت سعت بین الصفا و المروه و فرغت من المناسک کلها الا الطواف بالبیت فاذا طهرت

قضت الطواف بالبیت وهی متمتعه بالعمره الی الحج وعلیها طواف الحج وطواف العمره وطواف النساء ، وقیل فی توجیه الفرق بین الصورتین ان فی الصوره الاولی لم تدرک شیئا من افعال العمره ظاهرا فعلیها العدول الی الافراد بخلاف الصوره الثانیه فانها ادرکت بعض افعالها ظاهرا فتبنی علیها وتقضی الطواف بعد الحج ، وعن المجلسی (قده) فی وجه الفرق مامحصله ان فی الصوره الاولی لاتقدر علی نیه العمره لانها تعلم انها لاتطهر للطواف وادراک الحج بخلاف الصوره الثانیه فانها حیث کانت طاهره وقعت منها النیه والدخول فیها (الخامس) مانقل عن بعض من انها تستنیب للطواف ثم تتم العمره وتاتی بالحج لکن لم یعرف قائله والاقوی من هذه الاقوال هوالقول الاول للفرقه الاولی من الاخبار التی هی ارجح من الفرقه الثانیه لشهره العمل بها دونها ، واما الفرقه الثالثه وهو التخییر فان کان المراد منه التخییر الواقعی بدعوی کونه مقتضی الجمع بین الطائفتین ففیه انهما یعدان من المتعارضین والعرف لایفهم التخییر منهما والجمع الدلالی فرع فهم العرف من ملاحظه الخبرین ذلک وان کان المراد التخییر الظاهری العملی فهو فرع مکافئه الفریقین والمفروض ان الفرقه الاولی ارجح من حیث شهره العمل بها واما التفصیل المذکور فهو موهون بعدم العمل مع ان بعض اخبار القول الاول ظاهر فی صوره کون الحیض بعد الدخول فی الاحرام نعم لوفرض کونها حائضا حال الاحرام وعلمت بانها لاتطهر لادراک الحج یمکن ان یقال یتعین علیها العدول الی الافراد من الاول لعدم فائده فی الدخول فی العمره ثم العدول الی الحج ، واما القول الخامس فلاوجه له ولاله قائل معلوم .

وقع الخلاف فی حکم الحائض والنفساء اذا ضاق وقتهما عن الطهر واتمام العمره المتمتع بها و ادراک الحج علی اقوال خمسه (والمشهور) بین الاصحاب شهره عظیمه کما فی الجواهر ان حکمهما حکم من ضاق وقته عن اتمام العمره وادراک الحج وانه لافرق فی ضیق الوقت بین ما اذا کان لطروالحیض اوالنفاس اولغیرهما من الاعذار ، وعن المنتهی والتذکره الاجماع علیه (استدلواله) بجمله من الاخبار کخبر اسحق بن عمار عن الکاظم علیه السلام عن المرئه تجیی متمتعه فتطمث قبل ان تطوف بالبیت حتی تخرج الی عرفات ، قال علیه السلام تصیر حجه مفرده و علیها دم اضحیتها (قال فی الوافی) قال فی التهذیبین ان ذلک محمول علی الاستحباب (اقول) و فی الحدیث دلاله علی ذلک لان الاضحیه لاتکون الامستحبه (انتهی) (وصحیح جمیل) عن الصادق علیه السلام فی السوال عن المرئه الحائض اذ اقدمت مکه یوم الترویه قال علیه السلام تمضی کما هی الی عرفات فتجعلها حجه ثم تقیم حتی تطهر فتخرج الی التنعیم فتحرم فتجعلها عمره ، قال ابن ابی عمیر کما صنعت عائشه (و صحیح ابن بزیع) المتقدم فی المسئله المتقدمه فی الاستدلال للقول بتحدید الضیق بزوال یوم الترویه (القول

الثانی) ماحکی عن علی‌بن‌بابویه و ابی‌الصلاح و الحلبی‌وجماعه‌من‌ان علیها ترک الطواف والاتیان بالسعی وادراک الحج و قضاء طواف العمره بعده فیکون علیهما الطواف ثلاث مرات (استدلواله) بجمله من‌الاخبار کالصحیح المروی فی‌الکافی عن‌العلاء‌بن‌صبیح و ابن‌رئاب و عبدالله‌بن‌صالح کلهم عن‌الصادق علیه‌السلام: المرئه المتمتعه اذا قدمت مکه ثم حاضت تقیم مابینها و بین‌الترویه فان طهرت طافت بالبیت وسعت بین‌الصفا و المروه وان لم تطهر الی یوم الترویه اغتسلت و احتشت وسعت بین الصفا و المروه ثم خرجت الی منی فاذاقضت المناسک وزارت البیت طافت بالبیت طوافا لعمرتها ثم طافت طوافا للحج ثم خرجت فسعت فاذا فعلت‌ذلک فقدا حلت من کل شی یحل منه المحرم الافراش زوجها فاذا طافت اسبوعا اخرحل لها فراش‌زوجها (و خبر عجلان ابی صالح) المروی فی‌الکافی‌عن‌الصادق‌علیه‌السلام اذا اعتمرت المرئه ثم اعتلت (ای حاضت) قبل ان تطوف قدمت السعی و شهدت المناسک فاذا طهرت وانصرفت من الحج قضت طواف العمره و طواف الحج و طواف النساء ثم احلت من کل شی (و خبره الاخر) المروی فی‌الکافی ایضا قال قلت لابی‌عبدالله علیه‌السلام متمتعه قدمت مکه فرات الدم کیف تصنع قال تسعی بین الصفا والمروه و تجلس فی‌بیتها فان طهرت طافت بالبیت و ان لم تطهر فاذا کان یوم الترویه افاضت علیها الماء و اهلت‌بالحج‌وخرجت الی منی فقضت المناسک کلها فاذا فعلت ذلک فقد حل لها کل شی ماعدا فراش‌زوجها، قال و کنت انا وعبیدالله‌بن‌صالح سمعنا هذاالحدیث فی‌المسجد فدخل عبیدالله‌علی‌ابی‌الحسن علیه‌السلام فخرج الی فقال قدسئلت اباالحسن علیه‌السلام عن روایه عجلان فحدثنی‌بنحوما سمعنا من عجلان (و لعل المتبتع) یطلع علی اکثر من ذلک.

(القول‌الثالث) هوالتخییر بین الامرین اعنی العدول الی الافراد اوتاخیر طواف عمره التمتع الی بعد حصول الطهر، و هوالمحکی عن‌الاسکافی من‌القد ماء و یظهر اختیاره من صاحب‌المدارک، حیث قال بعد ان ذکرصحیح‌العلاء والجماعه انه یجب الجمع بینه و بین الاخبار السابقه المتضمنه للعدول الی الافراد بالتخییر بین‌الامرین الا انه (قده) قال ومتی ثبت ذلک کان العدول اولی لصحه مستنده و صراحه دلالته واجماع الاصحاب علیه (انتهی) و فی قوله هذا شهاده‌علی اجماع الاصحاب علی العدول (القول الرابع) التفصیل بین ما اذا کانت حائضا قبل الاحرام و بین ما اذا کانت طاهر احال الشروع فیه ثم طرء الحیض فی‌الاثناء فتترک الطواف و تتم العمره ثم تاتی بالطواف بعدالحج و هوالمختار عندالکاشانی فی‌الوافی و صاحب الحدائق (ویستدل لذلک) بانه مقتضی الجمع بین‌الطائفتین الاولیین، و یشهد له خبر ابی‌بصیر المروی فی‌الکافی عن‌الصادق علیه السلام فی‌المرئه المتمتعه اذا احرمت و هی طاهر ثم حاضت قبل ان تقضی متعتها سعت ولم تطف حتی تطهر ثم تقضی طوافها وقد

قضت عمرتها و ان هی احرمت و هی حائض لم تسع ولم تطف حتی تطهر (و المروی فی فقه الرضا) علی ما ذکره فی المتن ، و قیل فی توجیه الفرق بین الصورتین بما فسر به فی الحدائق ما ذکره الصدوق فی الفقیه حیث قال الصدوق (قده) وانما لاتسعی الحائض التی حاضت قبل الاحرام بین الصفا و المروه و تقضی المناسک کلها لانها لاتقدر ان تقف بعرفه الا عشیه عرفه ولا بالمعشر الا یوم النحر ولا ترمی الجمار الا بمنی و اذا طهرت قضته (انتهی) و هذه العباره لما کانت مشتبهه فسرها فی الحدائق بقوله و لعل مراده طاب ثراه انها انما تعدل فی صوره تقدم الحیض علی الاحرام الی الافراد لانها لم تدرک شیئا من عمرتها طاهره وقد ضاق علیها وقت الحج و افعاله مخصوصه باوقات معینه لایمکن التقدیم فیها ولا التاخیر ، بخلاف العمره فانه اذا لم یتمکن من الاتیان بها اولاجاز العدول الی الحج والاتیان بافعاله المذکوره فی اوقاتها المعینه ثم الاتیان بالعمره المفرده بعد ذلک واما فی صوره تقدیم الاحرام علی الحیض فانها ادرکت الاحرام طاهره فجاز البناء علیه والبقاء علی حجها تمتعا ثم السعی بین الصفا والمروه و تاخیر الطواف و رکعتیه الی بعد الفراغ من الحج و طهرها ثم تاتی به مع طواف الحج و طواف النساء (انتهی ما فی الحدائق) .

و الی تفسیره عباره الصدوق اشار المصنف (قده) بقوله و قیل فی توجیه الفرق بین الصورتین (الخ) و قال المجلسی الاول (قده) فی شرحه الفارسی علی الفقیه فی وجه الفرق بین الصورتین انها فی الصوره الاولی لما کانت وقت الاحرام حائضا فلا تقدر علی نیه العمره لانها تعلم انها لاتطهر للطواف و ادراک الحج بخلاف الصوره الثانیه حیث انها کانت طاهره و وقعت منها النیه والدخول فی العمره .

(القول الخامس) انها تستنیب للطواف وتتم العمره ثم تاتی بالحج ، وقد حکی عن بعض و قال فی الجواهر ولکن لم نعرف قائله ولا دلیله (فهذه هی الاقوال المحکیه فی المسئله) والاقوی منها القول الاول و هو العدول الی حج الافراد للاخبار الداله علیه و کونها معمولا بها بخلاف الاخبار الداله علی القول الثانی حیث انها معرض عنها (ومنه یظهر) بطلان ما عدا هذا القول من بقیه الاقوال (اما القول الثانی) فلان مدرکه هو تقدیم الفرقه الثانیه من الاخبار علی الاولی و مع سقوط تلک الفرقه عن الحجیه فلا وجه للاخذ بها فی نفسها فضلا عن تقدیمها علی الفرقه الاولی لانه من قبیل الاخذ بما لیس بحجه و ترک العمل بما هو حجه ولا ریب فی فساده هذا مضافا الی دلاله الاخبار الوارده علی العدول عند ضیق الوقت عن ادراک الحج تمتعا کما تقدم فی المسئله السابقه ، اذ لا فرق فی الضیق بین موجباته و ان الحیض و النفاس من موجباته وان الضیق الناشی من حدوثهما من الضیق عن ادراک الحج فیشملهما حکمه (وبما ذکرنا یظهر بطلان القول الثالث) اعنی التخییر لان التخییر انما ینشا من تعارض الفرقتین و کون الحکم فی تعارض الخبر ین

هوالتخییر مع انه لاوجه للتخییر فی المقام لان الواقعی منه انما هو طرح للطائفیتن لا انه عمل بهما حیث ان کل طائفه منهما تدل علی وجوب موداها تعیینا فالتخییر طرح للعمل بهما والتخییر الظاهری انما هو تخییر فی المسئله الاصولیه اعنی التخییر فی الاخذ بکل واحد من الخبرین و العمل به تعیینا ویکون التخییر للجمتهد فی الاخذ بما یختار منهما والعمل به لنفسه والفتوی به لمقلدیه ولیس له الفتوی بالتخییر حتی یکون المقلد مخیرا فی العمل بمودی کل منهما ، مضافا الی ان تخییر المجتهد ایضا لیس استمراریا حتی یکون له الاخذ باحدهما فی واقعه و بالاخره فی واقعه اخری بل هو تخییر بدوی ینتج نتیجه التعیین (وبالجمله) فهذا القول ضعیف غایته .

(و اما القول الرابع) و هوالتفصیل ففیه انه لاشاهد له فی الاخبار الاخبر زراره الذی و ردفیه هذاالتفصیل و هو مطروح باعراض الاصحاب عنه (و ما احتمله الصدوق) من توجیه الفرق بین الصورتین مجمل مشتبه لم یعلم له محصل ، و ماذکره فی الحدائق ایضا غیرمفهوم فان الطهاره لیست شرطا فی الاحرام حتی یوجب کونها علی طهاره عندالاحرام اتمام عمره التمتع وتاخیرالطواف الی مابعدالطهر (و اما افاده المجلسی) ففیه اولا ان تقدم الحیض علی الطواف لایمنع عن نیه حج التمتع بل لوکان هناک مانع عـن النیه فانما هوالعلم بعدم التمکن من اتمام الحج ولو مع حصول الحیض بعدالطواف کما اذا علمت حین اراده النیه ان من عادتها انها تحیض بعدالاحرام و انه لایرتفع الابعد خروج وقت الحج فانها لاتتمکن من النیه للحج علی القول بعدم تمکنها منها لوتقدم الحیض علی الاحرام (و ثانیا) بالمنع عن عدم تمکن النیه مع تقدم الحیض علی الاحرام لانها علی القول بالعدول تعدل عن التمتع الی الافراد ، و علی القول بتاخیر طواف العمره تبقی علی التمتع وتوخرالطواف ، و علی کلا التقدیرین فهی متمکنه من النیه لتمکنها من اتمام الحج اما افـرادا اوتمنعا (نعم) لوعلمت قبل الاحرام بحصول الحیض بعده و عدم ارتفاعه فی وقت حج التمتع یجوز الاحرام من الاول بنیه الافراد بناء علی کون حکم من علم بضیق الوقت قبل الدخول فی العمره حکم من ضاق وقته بعدالتلبس بها کما سبق الکلام فیه فی المسئله المتقدمه ، و ذلک لعدم الفائده فی نیه الاحرام لعمره التمتع ثم العدول عنها الی الافراد (وقد ظهر من جمیع ذلک) بطلان القول الخامس ، و ذلک لعدم الدلیل علیه فان کفایه الاستنابه فی الواجبات علی خلاف الاصل ولم یردهنا اطلاق ولاعموم لجواز الاستنابه فی افعال الحج نعم قدورد الدلیل فی بعضها بالخصوص کالرمی اذا عجز عنه و ذبح الهدی و اماالطواف فلم یرد فیه دلیل علی صحه النیابه فیه لااختیارا ولااضطـرار بما هو فعل من افعال العمره اوالحج ، و ماورد فی صحه النیابه فیه فهوالطواف بما هومستحب نفسی اوالطواف فی صوره نسیانه والتذکر بعدالرجوع الی اهل و عدم التمکن من المباشره کطواف

النساء فقول المشهور هوالمنصور ، والله العالم .

مسئله (۵) اذا حدث الحیض و هی فی اثناء طواف عمره التمتع فان کان قبل تمام اربعه اشواط بطل طوافها علی الاقوی و حینئذ فان کان الوقت موسعا اتت عمرتها بعدالطهر والا فلتعدل الی حج الافراد وتاتی بعمره مفرده بعده ، و ان کان بعدتمام اربعه اشواط فتقطع الطواف و بعدالطهر تاتی بالثلاثه الاخری و تسعی وتقصر مع سعه الوقت و مع ضیقه تاتی بالسعی و تقصر ثم تقضی بقیه طوافها قبل طواف الحج او بعده ثم تاتی ببقیه اعمال الحج وحجها صحیح تمتعا و کذا الحال اذا حدث الحیض بعدالطواف و قبل صلوته .

فی هذه المسئله امور (الاول) المشهور بین اصحابنا شهره عظیمه علی انه اذا حدث الحیض فی اثناء الطواف و کان قبل تمام اربعه اشواط منه بطل طوافها خلافا للصدوق فی الفقیه فانه قال بصحه الطواف والمتعه ولوکان حدوث الحیض فی اثناء الطواف قبل تمام اربعه اشواط (و استدل للمشهور) بانه المقتضی للقاعده لانه اذا جاء الحیض قبل تمام الطواف فلا متعه لها ولاشتراط الترتیب بین السعی و بین الطواف بکون السعی بعد تمام الطواف و کذا بین افعال الحج و افعال العمره بکون افعال الحج بعد افعال العمره (وبخبر ابن مسکان) المروی فی الفقیه عن ابراهیم بن اسحق عمن سئل اباعبدالله علیه السلام عن امرئه طافت اربعه اشواط و هی معتمره ثم طمثت ، قال علیه السلام تتم طوافها و لیس علیها غیره و متعتها تامه و لها ان تطوف بین الصفا و المروه و لانها زادت علی النصف وقدقضت متعتها فلتستانف بعدالحج و ان هی لم تطف الاثلاثه اشواط فلتستانف الحج فان اقام بها جمالها فلتخرج الی الجعرانه اوالی التنعیم فلتعتمر (و استدل الصدوق) بصحیح محمدبن مسلم قال سئلت اباعبدالله علیه السلام عن امرئه طافت ثلاثه اطواف ثم رات دما قال تحفظ مکانها فاذا طهرت طافت بقیته و اعتمرت بما مضی ، قال الصدوق (قده) بعد ان حکی الصحیح المذکور ما لفظه : قال مصنف هذاالکتاب و بهذا الحدیث افتی دون الحدیث الذی رواه ابن مسکان ـ الی ان قال ـ لان هذاالحدیث (ای حدیث ابن مسکان) اسناده منقطع ، والحدیث الاول رخصه و رحمه و اسناده متصل (انتهی) .

والاقوی ما علیه المشهور اما اولا فلعدم الوثوق بصحه حدیث محمدبن مسلم بعد اعراض المشهور عنه و لجبران انقطاع اسناد حدیث ابن مسکان بعمل الاصحاب به (و اما ثانیا) فلان خبر ابن مسکان لایضره انقطاع الاسناد فیه لکون ابن مسکان من اصحاب الاجماع علی تصحیح مایصح عنه ، هذا مع تایده بما رواه فی الکافی عن ابی الحسن علیه السلام عن امرئه طافت خمسه اشواط ثم اعتلت قال علیه السلام اذا حاضت المرئه و هی فی الطواف بالبیت او بالصفا والمروه و جازت النصف علمت ذلک الموضع الذی بلغت فاذا هی قطعت طوافها اقل من النصف

فعلیها ان تستانف الطواف من اوله، و رواه الشیخ بطرق متعدده، و اما ما ذکره الصدوق من ترجیح خبرابن‌مسلم بکونه مطابقا للرخصه والرحمه فقد ثبت فی‌باب التعادل والتراجیح عدم کون ذلک من المرجحات عندتعارض النصوص، و ان ذکره‌بعضهم بعنوان مطابقه‌احدالحدیثین للبرائه الاصلیه، فان ذلک ایضا لااساس له بعد وضوح عدم‌کون‌مرتبه‌الاصول‌العملیه‌فی‌مرتبه الادله الاجتهادیه.

(الامرالثانی) انه بناءعلی‌المشهور المنصور من بطلان الطواف اذارات الدم قبل بلوغ اربعه اشواط تکون حالها کمن رات الدم قبل الشروع فی‌الطواف المتقدم حکمها فی‌المسئله التقدمه من العدول الی‌الافراد مع ضیق الوقت و اما مع سعه الوقت فتنتظر طهرها و تطوف و تتم عمرتها (الامرالثالث) اذارات الدم بعدا کمال اربعه اشواط فالمشهور انها ترفع الیدعن الطواف و تعلم محل القطع من‌الطواف و تخرج من المسجد، ففی سعه الوقت تنتظر طهرها فاذا طهرت تتم طوافها من موضع القطع و تتم عمرتها، و مع ضیق الوقت تعمل بما یاتی فی‌ـ الامرالاتی، هذا، خلافا للمحکی عن الحلی من بطلان الطواف حینئذ و انه بحکم ما اذاتری الدم قبل اربعه اشواط (والاقوی هنا ایضا) ما علیه المشهور لعموم مایدل علی احراز الطواف باحراز الاربع او بتجاوز النصف و خصوص ماورد فی‌من رات الدم بعد تجاوز النصف (فمن الاول) المرسل المروی فی‌الکافی عن احدهما علیهما السلام فی‌الرجل یحدث فی‌الطواف الفریضه وقد طاف بعضه، قال‌علیه السلام یخرج فیتوضا فان کان جاز النصف بنی علی طوافه و ان کان اقل من‌النصف اعاد الطواف (و خبر ابی‌عزه) المروی عن الصادق علیه‌السلام، و فیه امرنی ابوعبدالله علیه‌السلام و انافی‌الشوط الخامس من‌الطواف فقال لی‌انطلق معی حتی نعود هیهنا رجلا فقلت له انما انا فی‌خمسه اشواط فاتم اسبوعی، قال علیه‌السلام اقطعه و احفظ من حیث تقطع حتی تعود الی الموضع الذی قطعت منه‌فتبنی علیه (وقد ضبط فی‌الوافی راوی الحدیث اباعزه بالعین المهمله والزاء المعجمه) و خبر ابی‌الفرج المروی فی‌التهذیب عن‌الصادق علیه السلام و فیه طفت مع ابی‌عبدالله علیه‌السلام خمسه اشواط ثم قلت انی ارید ان اعود مریضا فقال علیه‌السلام احفظ امکانک ثم اذهب فعده ثم ارجع فاتم طوافک، و غیر ذلک من الاخبار التی تاتی فی محلها.

(و من‌الثانی) الاخبار المتقدمه فی‌الامرالاول مثل‌خبرابن مسکان و ماروا‌ه فی‌الکافی و التهذیب الذی فیه: المرئه المتمتعه اذا طافت بالبیت اربعه اشواط ثم رات الدم فمتعتها‌تامه (و ماروا‌ه الشیخ) عن‌سعیدالاعرج عن‌الصادق علیه‌السلام‌فی‌امرئه طافت اربعه اشواط و هی معتمره ثم طمثت، قال (ع) تتم‌طوافها و لیس علیها غیره و متعتها تامه و لها ان تطوف بین‌ـ الصفا و المروه وذلک لانها اذا زادت علی النصف وقد مضت متعتها فلتستانف الحج، وقد

تقدمت الاشاره الی هذه الاخبار فی الامر الاول (و خبر ابی بصیر) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام : اذا حاضت المرئه و هی فی الطواف او بین الصفا و المروه فجازت النصف فعلمت ذلک الموضع فاذا طهرت رجعت فاتت بقیه طوافها من الموضع الذی علمته و ان هی طمثت فی اقل من النصف فعلیها ان تستانف الطواف من اوله (قال الشیخ فی التهذیب ماتضمن هذا الخبر یختص بالطواف دون السعی لانه لاباس ان تسعی المرئه وهی حائض ولایمتنع ان یکون ماتعقبه من الحکم یختص بالطواف) و خبر احمد بن عمر الحلال المروی فی الکافی عن ابی الحسن علیه السلام قال سئلته عن امرئه طافت خمسه اشواط فاعتلت ، قال علیه السلام اذا حاضت المرئه و هی فی الطواف بالبیت اوبالصفا و المروه وجاوزت النصف علمت ذلک الموضع الذی بلغت فاذا هی قطعت طوافها فی اقل من النصف فعلیها ان تستانف الطواف من اوله ، و عن کتاب فقه الرضا : اذا حاضت المرئه و هی فی الطواف خرجت من المسجد فان کانت طافت ثلاثه اشواط فعلیها ان تعید و ان کانت طافت اربعه اقامت علی مکانها فاذا طهرت بنت وقضت ماعلیها (الحدیث) .

و هذه النصوص الداله علی الحکم المذکور علی نحوالعموم اوالخصوص مع ذهاب المشهورالی العمل بها وعدم ما یدل علی خلافها کاف فی اثبات الحکم المذکور فلاینبغی الارتیاب فیه (و استدل الحلی) لما ذهب الیه بما علیه طریقته من عدم العمل باخبار الاحاد فقال : والذی تقتضیه الادله انه اذا جاء الحیض قبل جمیع الطواف فلامتعه لها و انما ورد بما قال شیخنا ابوجعفر (یعنی الشیخ الطوسی) خبران مرسلان فعمل علیهما و قدبینا انه لایعمل باخبار الاحاد و ان کانت مسنده فکیف بالمراسیل (انتهی) و مراده من الخبرین المرسلین ما تقدم من خبر ابن مسکان عن ابراهیم و خبر ابی اسحق صاحب اللولوعن مسمع علی ماراواه الشیخ فی التهذیب (و فی المدارک) قوی مااختاره الحلی بعد تضعیفه الخبرین بالارسال وجهاله المراسیل و قال بعد نقله عباره الحلی ان هذا القول لایخلو من قوه لامتناع اتمام العمره المقتضیه لعدم و قوع التحلل ثم استشهد له بخبر ابن بزیع عن الرضا علیه السلام الذی فیه سئلت الرضا علیه السلام عن المرئه تدخل مکه متمتعه فتحیض قبل ان تحل ، متی تذهب متعتها ، قال کان جعفر علیه السلام یقول زوال الشمس من یوم عرفه (الحدیث) (و فیه) ان الاخبار المتقدمه الداله علی صحه الطواف اذارات الدم بعداربعه اشواط مخصصه لمثل خبر ابن بزیع بل حاکمه علیها فان الحکم بصحه ما اتت به من الطواف ناظر الی ان طوافها باربعه اشواط کالطواف التام فی کون متعتها تامه ، و اما تضعیف الخبرین المرسلین فلاوجه له بعد عمل الاصحاب بهما مضافا الی الاخبار العامه فی صحه الطواف اذا اتی باربعه اشواط منه وجواز البناء علیه بعد زوال العذر ، فلامحیص عن قول المشهور .

(الامر الثالث) بناء علی المختار من تمامیه المتعه فیما اذارات الدم بعد تمام اربعه اشواط یجب علیها قطع الطواف من حین حدوث العذر و جعل العلامه من موضع القطع و الخروج من المسجد، فمع ضیق الوقت فلااشکال فی ان وظیفتها الاتیان بالسعی والتقصیر للعمره لعدم اشتراط الطهاره فیهما و تمامیه التمتع بالاتیان باربعه اشواط، و مع سعه الوقت تنتظر طهرها فاذا طهرت تاتی ببقیه الطواف ثم برکعتی الطواف و تسعی و تقصر فتحل من عمره التمتع، هذا ما اختاره المصنف (قده) فی المتن (و ربما یحتمل) عدم وجوب الانتظار فی جواز الاتیان بالسعی والتقصیر تنزیلا لما اتت به من اربعه اشواط منزله الطواف التام فتسعی وتقصر ثم بعد ما طهرت تاتی ببقیه الطواف و استشعر فی الجواهر هذا الوجه من عباره القواعد و قال ان الحکم من هذه الجهه غیر منقح فی کلام الاصحاب.

(اقول) مقتضی القاعده من وجوب الترتیب هو انتظارها لطهرها فی الاتیان ببقیه الطواف ثم بالسعی والتقصیر و القدر المتیقن من سقوط الترتیب هو صوره ضیق الوقت مضافا الی ان ما دل علی تنزیل الاربعه اشواط منزله الطواف الکامل انما یدل علی عدم وجوب اعاده الطواف و جواز الاکتفاء بما اتی به اما حصول الترتیب فلابد من قیام الدلیل و ذلک لوجوب الترتیب بین الاتیان برکعتی الطواف و بین السعی فان المسلم انه لایجوز تقدیم السعی علی رکعتی الطواف فالتنزیل المذکور لایصحح القول بجواز تقدیم السعی علی الرکعتین (نعم) المسلم انه فی ضیق الوقت دل الدلیل علی جواز تقدیم السعی علی الاتیان ببقیه الطواف، فالاقوی ما علیه المصنف (قده) مضافا الی انه احوط و سیأتی مانیاسب ذلک فی الامر الخامس.

(الامر الرابع) هل اللازم فی ضیق الوقت اذا احرمت للحج و اتت بافعاله تقدیم بقیه طواف العمره علی طواف الحج کما فی کلام بعض او تاخیرها عنه کمافی کلام بعض اخرا او التخییر بینهما (وجوه) من تقدیم سبب طواف العمره، و من ان ما اتت به من اربعه اشواط بمنزله الطواف التام وظاهر ما دل علی وجوب طواف الحج هو عدم الفصل بینه و بین قدومه من منی بطواف اخر، و من اطلاق الادله، و صریح المتن هوالتخییر و هوالاقوی لعدم الدلیل علی الترتیب ولاعلی عدم جواز طواف اخر قبل طواف الحج بعد قدومه من منی نعم، الظاهر عدم جواز الطواف المندوب قبل الاتیان بالطواف الواجب کمایظهر من بعض الاخبار، و ربما یستحسن التقدیم علی طواف الحج لانه بمنزله الدین علیه فاذالم یدل دلیل علی عدم جواز التقدیم فتقدیم بقیه الطواف ثم الاتیان برکعتی الطواف ثم الاتیان بطواف الحج من هذه الجهه اولی بل احوط.

(الامر الخامس) اذ احدث الحیض بعد الطواف و قبل صلوته ففی کونه کحدوثه فی اثناء الطواف بعد اکمال الشوط الرابع منه (احتمالان) المعروف بین الاصحاب هوالاول لاولویه

ادراک المتعه معه عما اذا حصل رویه الدم فی اثناء الطواف و لصحیح ابی الصباح الکنانی المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن امرئه طافت بالبیت فی حج اوعمره ثم حاضت قبل ان تصلی رکعتین قال علیه السلام اذا طهرت فلتصل رکعتین عند مقام ابراهیم وقدقضت طوافها (و مضمر زراره) المروی فی الفقیه قال سئلته عن امرئه طافت بالبیت فحاضت قبل ان تصلی الرکعتین ، فقال لیس علیها اذا طهرت الاالرکعتان ،وقدقضت الطواف (و استشکل فی المدارک) بعد ان استدل للحکم بصحیح الکنانی ، فقال و فی الدلاله نظر و فی الحکم اشکال و لعل وجه النظر هو عدم التعرض فی الخبر ولافی مضمرزراره بجواز الاتیان بالسعی قبل طهرها و اتیانها برکعتی الطواف ولابجواز التحلل من العمره بالتقصیر ، قال فی الجواهر ـ بعد ذکر خبر الکنانی و مضمرزراره ـ نعم لادلاله فیهما علی جواز فعل بقیه افعال العمره ثم الاحلال منها ثم قضاء الرکعتین بعد ذلک مع السعه (انتهی) فالحق فی المقام ایضا هوالتفصیل بین ضیق الوقت عن اتیان مناسک الحج فی اوقاتها و بین سعته بالقول بالاحلال عن احرام العمره بعد السعی و التقصیر ثم قضاء الرکعتین بعدالرجوع من منی فی صوره ضیق الوقت ،وفی سعه الوقت تنتظر طهرها فاذا طهرت تاتی بالرکعتین ثم بالسعی ثم تتحلل بالتقصیر ، والله العالم .

(فصل فی المواقیت)

و هی المواضع للاحرام اطلقت علیها مجازا او حقیقه متشرعه والمذکور منها فی الاخبار خمسه و فی بعضها سته ولکن المستفاد من مجموع الاخبار ان المواضع التی یجوز الاحرام منها عشره
اصل المیقات اسم زمان بمعنی الزمان الذی عین لعمل قوله تعالی ان یوم الفصل کان میقاتا ، و قوله سبحانه قل لکم میقات یوم لاتستاخرون عنه ساعه ولاتستقدمون ثم استعیر هنا للمکان المعین لعمل و هوالاحرام والظاهر بقرینه استعماله فی الاخبار ان استعماله فی ذلک لوکان من الاول علی سبیل الاستعاره ولکن بلغ مرتبه الحقیقه المتشرعه بل یمکن ان یکون فی زمان النبی صلی الله علیه وآله صارت الکلمه حقیقه فی هذا المعنی (و کیف کان) فالمواقیت فی بعض الاخبار سته وفی بعضها خمسه (فمن الاول صحیح معاویه بن عمار) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال من تمام الحج والعمره ان تحرم من المواقیت التی وقتها رسول الله صلی الله علیه وآله لاتجاوزها الا وانت محرم فانه وقت لاهل الطائف قرن المنازل و وقت لاهل المغرب الجحفه و هی مهیعه ، و وقت لاهل المدینه ذا الحلیفه ، و من کان منزله خلف هذه المواقیت مما یلی مکه فوقته منزله (فان المواقیت) المذکوره فی هذا الحدیث بضمیمه میقات الذین هم فی حوالی مکه تبلغ سته (و من الثانی) اعنی ما دل علی انها خمسه (صحیح الحلبی) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال : الاحرام من مواقیت خمسه وقتها رسول الله صلی الله علیه و آله لاینبغی لحاج ولامعتمر ان یحرم قبلها ولا بعدها ، وقت لاهل المدینه ذا الحلیفه و هو مسجد الشجره یصلی فیه و یفرض الحج ، و وقت لاهل الشام الجحفه ، و وقت لاهل النجد العقیق ، و وقت لاهل الطائف قرن المنازل و وقت لاهل الیمن یلملم ولاینبغی لاحد ان یرغب عن مواقیت رسول الله صلی اله علیه و آله (وغیر ذلک من الاخبار) .

والمستفاد من مجموع الاخبار ان المواضع التی یجوز الاحرام فیها عشره او احد عشر ، فالخمسه منها هی المذکوره فی صحیح الحلبی ، والسادس دویره اهله لمن هو دون المواقیت الخمسه مما یلی مکه (والسابع) مکه لاحرام حج التمتع ولاهل مکه لاحرام حج الافراد (والثامن) ارض فخ لحج الصبیان (والتاسع) محاذات احد المواقیت الخمسه لمن لم یمر علی احدهما (والعاشر) ادنی الحل للعمره لمن هو فی مکه و اراد ان یعتمر (والحاد یعشر) محاذات اقرب المواقیت الی مکه کما یاتی تفصیله ، بل یمکن جعل الجعرانه و التنعیم والحدیبیه من المواقیت المنصوصه لذکرها فی النصوص لکن لم یعدها الاصحاب فی جمله المواقیت و لعل ذلک لشمول

ادنی الحل لها فان حدود الحرم من جوانب مکه مختلفه (و کیف کان) فالمهم هوالکلام فی المواقیت الاولیه التی وقتها رسول الله صلی الله علیه وآله ، و هی الخمسه التی فی صحیح الحلبی .

احدها ذوالحلیفه و هی میقات اهل المدینه ومن یمر علی طریقهم ،وهل هومکان فیه مسجد ـ الشجره اونفس المسجد قولان و فی جمله من الاخبار انه هوالشجره و فی بعضها انه مسجدالشجره و علی ای حال فالاحوط الاقتصار علی المسجد اذمع کونه هوالمسجد فواضح و مع کونه مکانا فیه المسجد فاللازم حمل المطلق علی المقید لکن مع ذلک الاقوی جواز الاحرام من خارج المسجد ولو اختیارا و ان قلنا ان ذاالحلیفه هوالمسجد و ذلک لان مع الاحرام من جوانب المسجد یصدق الاحرام منه عرفا اذفرق بین الامر بالاحرام من المسجد اوبالاحرام فیه هذا مع امکان دعوی ان المسجد حدللاحرام فیشمل جانبیه مع محاذاته وان شئت فقل المحاذات کافیه ولومع القرب من المیقات .

وقع الاختلاف فی هذاالمیقات فی مقامین بعدالاتفاق علی اصل کونه میقاتا للاخبار المتظافره الوارده فی جعله میقاتا وقدتقدم التصرع به فی صحیح معاویه بن عمار و صحیح الحلبی (وفی صحیح ابی ایوب الخزاز) عن الصادق علیه السلام ان رسول الله صلی الله علیه و آله وقت لاهل المدینه ذاالحلیفه (فالمقام الاول) فی ان المراد هل هونفس المسجد الموجود فعلا الواقع فی ذی الحلیفه الذی یقال له مسجدالشجره او انه المکان والارض التی بنی المسجد فیها (والمقام الثانی) انه علی تقدیر کونه نفس المسجد فهل یجوز الاحرام من خارجه و محاذیه اختیارا اولا و عبارات الاصحاب فی تعیین ذلک مختلفه فالمعبر عنها فی المحکی عن المقنعه والناصریات و جمل العلم والعمل انه ذوالحلیفه ، و فی الشرایع و عن النافع و القواعد و غیرها انه مسجد ـ الشجره ، و عن الصدوق والقاضی وسلار والحلی و ابن زهره و التذکره والمنتهی والتحریر انه ذوالحلیفه وانه مسجدالشجره ، و منشاالاختلاف فی ذلک هوالاختلاف فی التعبیر عنه فی النصوص فانها علی طوائف (منها) ماعبر فیه بذی الحلیفه و ذلک کصحیح معاویه بن عمار المتقدم و صحیح ابی ایوب المذکور انفا وخبر علی بن جعفر المروی فی التهذیب عن اخیه الکاظم علیه السلام عن احرام اهل الکوفه وخراسان ومایلیهم واهل الشام و مصر من این هو قال اما اهل الکوفه و خراسان ومایلیهم فمن العقیق ، و اهل المدینه من ذی الحلیفه (الحدیث) و خبر عمر بن یزید المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام :وقت رسول الله صلی اله علیه واله لاهل المشرق العقیق ـ الی ان قال ـ و وقت لاهل المدینه ذاالحلیفه (الخبر) .

(و منها) ما عبر فیه بالشجره کصحیح ابن سنان المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام : من اقام بالمدینه شهرا و هـو یرید الحج ثم بداله ان یخرج فی غیر طریق اهل المدینه

الذی یا حذونه فلیکن احرامه من مسیره سته امیال فیکون حذاء الشجره من البیداء (قال فی الکافی) و فی روایه یحرم من الشجره ثم یاخذ ای طریق شاء و ظاهر الخبر الاول انه یحرم مما یحاذی الشجره من البیداء (والبیداء کما فی المجمع) ارض مخصوصه بین مکه و مدینه علی میل من ذی الحلیفه نحو مکه (و فی الفقیه) فاذا کان حذاء الشجره والبیداء (الخ) و علیه فیدل علی ان محاذاه الشجره متحده مع محاذاه البیداء لا انها واقعه فی البیداء (و خبر الحلبی) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام ، و فیه سئلت اباعبدالله علیه السلام من این یحرم الرجل اذا جاوز الشجره فقال من الجحفه ولا تجاوز الجحفه الامحرما (و خبر ابی بصیر) المروی فی التهذیب ایضا قال قلت لابی عبدالله علیه السلام خصال عابها علیک اهل مکه ، قال و ماهی قلت قالوا احرم من الجحفه و رسول الله (ص) احرم من الشجره ، فقال : الجحفه احد الموقفین فاخذت بادناهما و کنت علیلا (و خبر علی بن جعفر) عن اخیه علیه السلام قال سئلته عن المتعه فی الحج من این احرامها و احرام الحج ، قال علیه السلام وقت رسول الله صلی اله و علیه وآله لاهل العراق من العقیق ولاهل المدینه و من یلیها من الشجره (الخبر) .

(و منها) ماعبر فیه بمسجد الشجره کالخبر المروی عن العلل انه سئل الصادق علیه السلام لای علة احرم رسول الله صلی الله علیه وآله من مسجد الشجره ولم یحرم من موضع دونه ، فقال لما اسری به الی السماء و صار بحذاء الشجره نودی یا محمد فقال لبیک قال الم یجدک (الم اجدک) یتیما فاویتک والم اجدک ضالا فهدیتک فقال النبی صلی الله علیه و آله ان الحمد والنعمه والملک لک لاشریک لک ، فلذلک احرم من الشجره دون المواضع کلها (و فی هذا الخبر) تصریح بکون المراد من الشجره هو مسجد الشجره حیث یقول علیه السلام فی الجواب عن السوال عن علة احرم رسول الله صلی الله علیه وآله من مسجد الشجره بانه (ص) صار بحذاء الشجره ـ الی ان قال ـ فلذلک احرم من الشجره .

(و منها) مافسر فیه ذا الحلیفه بالشجره کصحیح ابن رئاب المروی فی قرب الاسناد عن الصادق علیه السلام قال علیه السلام لاهل المدینه ذا الحلیفه وهی الشجره (و الخبر الاخر) المروی فی قرب الاسناد ایضا عن علی بن جعفر عن اخیه علیه السلام قال وقت رسول الله (ص) لاهل المدینه ذا الحلیفه و هی الشجره (و منها) مافسر فیه ذا الحلیفه بمسجد الشجره کصحیح الحلبی المتقدم الذی فیه وقت لاهل المدینه ذا الحلیفه و هو مسجد الشجره (والخبر المروی) فی الامالی و فیه ان رسول الله (ص) وقت لاهل العراق العقیق ـ الی ان قال ـ ولاهل المدینه ذا الحلیفه و هو مسجد الشجره .

(هذه جمله ماا طلعنا علیه) من الاخبار و لعل المتتبع یطلع علی مالم نطلع علیه ،

والذی یمکن ان یقال فی الجمع بین هذه التعابیر المختلفه فی الاخبار وجوه (الاول) مافی المتن من حمل المطلق علی المقید فیختص محل الاحرام بالمسجد (واورد علیه فی المستمسک) بان نسبه المسجد الی ذی الحلیفه نسبه الجزء الی الکل لاالفرد الی الکلی فلیس المقام من قبیل حمل المطلق علی المقید (و فیه) ان المقصود هو وقوع الاحرام فی هذا المیقات فمقتضی التعبیر بذی الحلیفه هو ان الاحرام غیر مقید بالمسجد بل مطلق فی ای مکان من هذا الموضع المسمی بذی الحلیفه و مقتضی ماعبر فیه بمسجد الشجره هو تقید صحه الاحرام بکونه فی المسجد فیحمل المطلق علی المقید و ینتج اختصاص الاحرام بالمسجد (الثانی) ان یکون التعبیر بمسجد الشجره من قبیل الشرح والتفسیر لذی الحلیفه فیکون الاخبار المعبر فیها بالمسجد کالحاکم علی ما عبر فیها بذی الحلیفه، وهذا ایضا ذکره فی المستمسک و اختاره بعض معاصریه مویدا بما ورد فیه من تفسیر ذی الحلیفه بمسجد الشجره کما فی صحیح الحلبی والخبر المروی فی الامالی المتقدمین انفا من قوله فیهما: لاهل المدینه ذاالحلیفه و هو مسجد الشجره، فینتج من ذلک کون المیقات خصوص المسجد (الوجه الثالث) ان ذاالحلیفه کان اسم المحل قبل الاسلام فلما وقته رسول الله صلی الله علیه و آله للاحرام بنی المسلمون هناک مسجدا عرف بمسجد الشجره لوجود شجره هناک فغلب علی المحل اسم مسجد الشجره کما کان یقال الشجره تخفیفا و صار الاسم الاول و هو ذوالحلیفه منسیا فلم یکن یعرف المحل بذلک الاسم، و لذا ورد فی صحیح الحلبی و روایه الامالی تفسیر ذاالحلیفه بمسجد الشجره لالاجل تخصیص المسجد بکونه میقاتا بل لان الاسم الاول لم یکن معروفا و علی هذا فالمیقات هوالمکان لا خصوص المسجد، و یؤید ذلک ان المحل الذی وقته رسول الله صلی الله علیه و آله لم یکن فیه ذلک الزمان مسجد و لعله بمناسبه صلوه النبی (ص) فی ذلک المحل قد بنی هذا المسجد و کیف یکون المیقات مختصا بالمسجد و قد کان المسلمون الذین حجوا مع النبی (ص) آلافا مولفه فکیف احرموا کلهم من خصوص داخل المسجد الذی لعله لم یکن فی ذلک الزمان مبنیا، ومما یؤید هذا الوجه ان سائر المواقیت کالعقیق والجحفه و غیرهما لایختص بالمسجد المبنی هناک و ان الحکمه تقتضی ان تکون المشاعر العظام ارضا واسعه یسع المسلمین الذین یفدون فیه کعرفات والمشعر و منی وان کان هناک فی کل منها مسجد فدبناها المسلموک فی ذلک الزمان و علیه فلایصل الامر فی تعمیم المیقات لخارج مسجد الشجره الی ما تکلفه فی المتن وهو (المقام الثانی) و انه بناء علی کون المیقات خصوص المسجد فهل یجوز الاحرام من خارج المسجد اولا، و قد ذکر المصنف (قده) للجواز و جهین (احدهما) ان التعبیر فی الاخبار وقع بالاحرام من المسجد لاالاحرام فی المسجد، والاحرام فی اطراف المسجد یصدق فیه انه احرام من المسجد و ان لم یصدق انه احرام فیه (و ثانیهما) انه یکفی الاحرام مما یحاذی المیقات اختیارا ولو

مع امکان الاحرام من المیقات لقربه منه (ولایخفی) ضعف الوجهین فان کلمه (من) للابتداء فلابد من کون ابتداء الاحرام نفس المسجد لا خارجه فلافرق فی التعبیر بین الاحرام فی المسجد و من المسجد ، واما جواز الاحرام من محاذات المیقات اختیارا فسیاتی الکلام فیه فی موضعه فانتظر .

مسئله (۱) الاقوی عدم جواز التاخیر الی الجحفه و هی میقات اهل الشام اختیارا نعم یجوز مع الضروره لمرض او ضعف او غیرهما من الموانع لکن خصها بعضهم بخصوص المرض والضعف لوجود هما فی الاخبار فلایلحق بهما غیرهما من الضرورات والظاهرا اراده المثال فالاقوی جوازه مع مطلق الضروره .

فی هذه المسئله امران (الاول) المشهور عدم جواز تاخیر الاحرام عن مسجد الشجره الی الجحفه اختیارا لمن یرید الذهاب الی مکه ، بل قیل انه لم یعرف فی ذلک مخالف الا نادرا (ویدل علی ذلک) النصوص المتقدمه الداله علی کون مسجد الشجره میقاتا لاهل المدینه و من یمر علیه من غیر اهلها ، الظاهره فی التعیین ، مضافا الی مایدل علی عدم جواز التجاوز عنه الا بالاحرام (کخبر ابراهیم بن عبدالحمید) المروی فی التهذیب عن الکاظم علیه السلام عن قوم قدموا المدینه فخافوا کثره البرد وکثره الایام (یعنی کثره ایام البقاء علی الاحرام لبعد المسافه بین مسجد الشجره و مکه) فارادوا ان یاخذوا منها الی ذات عرق فیحرموا منها قال علیه السلام لا ، و هو مغضب ، من دخل المدینه فلیس له ان یحرم الا من المدینه (و خبر ابی بکر الحضرمی) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال انی خرجت باهلی ماشیا فلم اهل حتی اتیت الجحفه و قدکنت شاکیا (ای مریضا) فجعل اهل المدینه یسئلون عنی فیقولون لقیناه وعلیه ثیابه وهم لایعلمون و قدرخص رسول الله صلی الله علیه و آله لمن کان مریضا او ضعیفا ان یحرم من الجحفه (و خبر ابی بصیر) المتقدم فی المتن المتقدم الذی فیه ان خصالا عابها الناس علی الصادق علیه السلام (فراجع) .

خلافا للمحکی عن الجعفی و ابن حمزه فجوزا التاخیر الی الجحفه اختیارا مستدلا بخبر ابی بکر الحضرمی المذکور و بخبر ابی بصیر المتقدم بدعوی ظهورهما فی الجواز اختیارا (و بصحیح معاویه بن عمار) المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام عن رجل من اهل المدینه احرم من الجحفه ، فقال علیه السلام لاباس (و صحیح علی بن جعفر) المروی فی التهذیب عن اخیه موسی علیه السلام قال سئلته عن احرام اهل الکوفه و اهل خراسان و مایلیهم من اهل الشام ومصر من این هو ، قال علیه السلام اما اهل الکوفه و خراسان و مایلیهم فمن العقیق و اهل المدینه من ذی الحلیفه و الجحفه و اهل الشام و مصر من الجحفه (الحدیث) (و صحیح الحلبی) المروی فی التهذیب قال سئلت اباعبدالله علیه السلام من این یحرم الرجل اذا

جاوز الشجره فقال من الجحفه ولایجاوز الجحفه الامحرما (و بالمنع) عن صحه التمسک بخبر ابراهیم بن عبدالحمید لما فیه من الضعف سند الان ابراهیم هذا واقفی و ان من جمله رواته جعفر بن محمد بن حکیم و هومجهول، و اما من حیث الدلاله فلان المفروض فی السوال فیه هو خوف البرد و طول مده ایام الاحرام من طریق مسجدالشجره مع انه یجوزالتاخیر عنه لاجل الضروره، ولکون السوال عن التاخیر الی ذات عرق لاالجحفه، فلعل ذلک لاختصاص المنع من التاخیر الی میقات ذات عرق الذی هومیقات اهل العراق فلایتعدی عنه الی التاخیر الی الجحفه التی هی میقات اخر لاهل المدینه.

(والاقوی) ماعلیه المشهور من المنع عن التاخیر اختیارا اما تضعیف خبرابراهیم ففیه انه لایضرکون روایه واقفیا او مجهولا بعد عمل الاصحاب به واما المناقشه فی دلالته فمردوده بان الظاهر من غضب الامام علیه السلام عدم کون عذر هم مقبولا عنده کیف و هذا العذرلوصح لکان عاما لکل احد فان البرد یتاذی منه الجمیع سیما مع مقارنه الاعتذار لاجل البرد بکثره الایام فی حال الاحرام اذا ارادو الاحرام من مسجدالشجره فان هذاالعذر لوکان مقبولا لزم تغییر میقات مسجدالشجره بتاتا فالحدیث غیرمناف لجواز التاخیر اذا کان العذر صحیحا مقبولا (و اما الاخبار المستدل بها للجواز) فهی موهونه بالاعراض عنها مع امکان حملها علی مالاینافی المنع عن التاخیر، اما صحیح ابن عمار فلانه یدل علی نفی الباس فیمن احرم من الجحفه ولادلاله له علی جواز التاخیر الیه ولاعلی کون التاخیر الیه عن اختیار و اما صحیح علی بن جعفر فلانه یدل علی ان الجحفه من المواقیت من غیرنظرفیه الی بیان جواز التاخیر الیه بحیث یعارض خبرابراهیم، نعم لولامایدل علی المنع عن التاخیر لکان مقتضاه التخییر کما یاتی فی مواضع العقیق و مراتب الاحرام فیه لکن قیام الدلیل علی المنع عنه موجب لحمل الخبر علی جوازالتاخیر الی الجحفه لذوی الاعذار و کذا ماذکر فی خبرابی بصیر من قول الصادق علیه السلام فی الجواب عما عابه به الناس: الجحفه احدالمواقفین فاخذت بادناهما وکنت علیلا، فان کون الجحفه احدالموقفین یلائم کونها موقفا لذوی الاعذار لمن یمر علی مسجدالشجره والشاهد علی ذلک قوله (ع) وکنت علیلا (واما صحیح الحلبی) فهوئی مقام بیان انه اذا جاور الشجره فمن این یحرم فقال علیه السلام من الجحفه ولیس هذا دلیلا علی جواز تاخیر الاحرام اختیارا.

(الامرالثانی) لااشکال فی جوازالتاخیر الی الجحفه مع الضروره فی الجمله والمراد منها المشقه الشدیده التی یعسر تحملها لاالبالغه حدالتعذر (وفی المدارک) و قداجمع علماء ثنا علی جواز تاخیر المدنی الاحرام الی الجحفه عند الضروره (انتهی) انما البحث فی اختصاص الجواز بصوره المرض والضعف او یعم کل عذر اذا کان مقبولا لاکل عذر ولولم یکن موجبا

عندالشارع کمجرد طول ایام الاحرام مثلا، ظاهرالجواهر هوالاختصاص بالمرض والضعف و لعله لاختصاص دلیل الجواز بذلک و هوخبر ابی‌بصیر و صحیح الحلبی المتقدمان، واطلاق کلام الاصحاب یقتضی التعمیم الی کل ضروره کماامر من عباره المدارک و لعلهم انما عولوا علی قاعده نفی‌الضرر والحرج و انه ماحرم‌الله علی عباده شیئا الااحله لمن اضطرالیه، ولا مفهوم فی‌الخبرین لیدلا علی‌عدم الجواز فی‌غیرالمرض والضعف، وهذامعنی فی‌المتن من قوله والظاهرارادہ المثال فانه لولا ادله رفع الحکم فی‌صوره الحرج والضرر والاضطرار لماکان هناک وجه لاستظهار کون ذکرالمرض من باب المثال (و کیف کان) فالاظهر هو تعمیم العذر فی‌جوازالتاخیر.

مسئله (۲) یجوز لاهل المدینه و من اتاها العدول الی میقات اخر کالجحفه اوالعقیق فعدم جواز التاخیر الی‌الجحفه انما هو اذا مشی من طریق ذی‌الحلیفه بل الظاهرانه لواتی الی ذی الحلیفه ثم اراد الرجوع منه والمشی من طریق اخرجاز بل یجوز ان یعدل عنه من‌غیر رجوع فان الذی لایجوز هوالتجاوز محلا و اذا عدل الی طریق اخرلایکون مجاوزا و ان کان ذلک‌و هوفی‌ذی‌الحلیفه و ما فی خبرابراهیم بن‌عبدالحمید من المنع عن العدول منزل علی الکراهه فی‌هذه المسئله امور (الاول) قال فی‌المدارک و انمایتوقف التاخیر علی‌الضروره علی القول به مع المرور علی ذی‌الحلیفه فلو عدل ابتداء عن ذلک الطریق اجزء و کان الاحرام من‌الجحفه اختیاریا (انتهی) و تبعه علی‌ذلک فی‌الجواهر، و قال ان الاختصاص بالضروره انما هو مع المرور علی المیقات الاول و الافلو عدل عن‌طریقه ولو من المدینه فی‌الابتداء جاز و احرم منها اختیارا (انتهی مافی‌الجواهر) و ما ذکراه هوکذلک لان المحرم هو التجاوز عن ذی الحلیفه محلا لاالعدول عنه والاحرام من‌میقات اخر و هو لم یتجاوز عنه‌محلا بل‌عدل عن‌المرور علیه (و خبر ابراهیم بن‌عبدالحمید) الذی فیه ان الامام علیه‌السلام منع من‌الاحرام من غیرمیقات اهل‌المدینه و هو مغضب یدل‌علی حرمه تاخیرالاحرام عن ذی‌الحلیفه لاعلی حرمه ترک العبور عنه واتخاذ طریق اخر یوصله الی الجحفه بلاعبورمنه‌الی‌ذی‌الحلیفه ولایحتاج الی‌تنزیله علی‌الکراهه ولارمیه بالضعف فی‌السند بعد اسنادالاصحاب الیه مع ما فی غضب‌الامام علیه‌السلام من‌المنافاه للکراهه (و دعوی) اقتضاء علو مقامه الشریف العتاب علی ترک الافضل کماتری (وبالجمله) فاصل الحکم بجواز ترک المرور علی ذی‌الحلیفه و جوازسلوک طریق اخر مما لاینبغی التامل فیه.

(الامرالثانی) لواتی الی ذی‌الحلیفه فندم من‌الاحرام فیه و رجع الی المدینه اوالی مایلیهاو سلک طریقا اخر یوصله الی الجحفه فالحکم ایضا الجواز لعدم صدق التجاوز عن المیقات محلا بل هوتجاوزعن‌سلوک‌طریق ذی‌الحلیفه الی جحفه و انه سلوک‌فی‌طریق اخرالیها

(الامرالثالث) لواتی الی ذی‌الحلیفه بعزم العبور عنه الی الجحفه من‌الطریق المعهود ثم ندم فی ذی‌الحلیفه عن عزمه ذلک‌و اراد ان یسلک طریقا اخر من ذی‌الحلیفه فالذی علیه فی المتن هوالجواز ایضا مستدلاله بانه لایکون مجاوزا عن ذی‌الحلیفه محلا، ولکنه مشکل بل الانصاف صدق التجاوز عنه و لعل خبرابراهیم بن‌عبدالحمید ینطبق علیه ویثبت‌حرمته (و ما فی المستمسک) من انه اذا وصل الی مسجدالشجره ولم یتجاوزه وتنکب الطریق الی ان وصل الی طریق ینتهی به الی الجحفه لم یحصل منه التجاوز عن المیقات لیس علی ماینبغی بل‌الظاهر انه تجاوز عنه الی مکه بلااحرام من ذی‌الحلیفه.

مسئله (۳) الحائض تحرم خارج المسجد علی المختار و یدل‌علیه مضافا الی مامرمرسله یونس فی‌کیفیه احرامها ولاتدخل المسجد وتهل بالحج بغیر صلوه واماعلی‌القول بالاختصاص بالمسجد فمع عدم امکان صبرها الی ان تطهر تدخل المسجد و تحرم فی‌حال الاجتیاز ان امکن و ان لم یمکن لزحم اوغیره احرمت خارج المسجد وجددت فی‌الجحفه او محاذاتها.

علی‌القول بجواز الاحرام من خارج المسجد فالحائض بالخیار بین ان تحرم فی‌المسجد مجتازه بلالبث فیه و بین ان تحرم فی‌خارجه کما فی‌غیرالحائض من غیرتفاوت الافی لزوم کون احرام الحائض فیه فی‌حال الاجتیاز لحرمه اللبث فیه علیها دون غیرهامما یجوزله‌اللبث فیه، لکن‌المنصف (قده) خص احرامها فی‌خارج‌المسجد ولاوجه له ولعله لاجل تنزیه المسجد وان‌الاولی‌عدم دخولها‌اوان‌هذا‌توطئه‌للاستدلال‌بخبریونس‌الذی‌فیه‌النهی‌عن‌الدخول‌فی‌المسجد وهومارواه فی‌الکافی عن یونس بن‌یعقوب فی‌باب‌احرام الحائض والمستحاضه عن‌الصادق علیه‌السلام عن‌الحائض تریدالاحرام، قال تغتسل وتستثفر وتحتشی بالکرسف وتلبس ثوبا دون‌ثیاب احرامها وتستقبل‌القبله ولاتدخل المسجد وتهل بالحج بغیره صلوه.

والظاهر من قوله علیه‌السلام ولاتدخل المسجد هوالنهی عن دخولها فی‌مسجدالشجره للاحرام، واحتمل ان یراد به‌النهی‌عن‌الدخول‌فی‌المسجدالحرام‌لاحرام‌حج‌التمتع، ویویده‌قوله علیه السلام و تهل‌بالحج، وعلیه‌ففی دلالته علی‌الاحرام من خارج مسجد الشجره تامل، هذا بناء علی‌القول بجواز الاحرام من‌خارج‌المسجد (و اماعلی القول بوجوب الاحرام فی‌المسجد) فمع امکان صبرها الی ان تطهر یجب علیها الصبر الی زمان حصوله، ومع عدمه‌تهل‌بالاحرام فی حال الاجتیاز، و مع عدم امکان ذلک ایضا ففی وجوب احرامها من خارج المسجد کما فی المسالک و المدارک و عن الذخیره، اوالتاخیر امی الجحفه کمااستظهره‌فی‌المستند (وجهان) من وجوب قطع المسافه مابین المیقات الی مکه فی‌حال الاحرام فمع عدم التمکن من‌الاحرام فی‌المسجد تحرم فی‌خارجه قریبا منه و یکون‌ذلک میسورا لذلک المعسور اعنی الاحرام‌فی‌المسجد فقاعده المیسور تقتضی الاکتفاء بالاحرام‌فی‌خارج‌المسجد، و من ان اما مهامیقات اخر

لذوی الاعذار فتوخر الاحرام الی الجحفه و لعل الوجه الاول اقوی ، و لکن الاحتیاط ان تجدد التلبیه اذا وصلت الی الجحفه مع امکان ذلک ، والله العالم .

مسئله (۴) اذا کان جنبا ولم یکن عنده ماء جازله ان یحرم خارج المسجد والاحوط ان یتیمم للدخول والاحرام و یتعین ذلک علی القول بتعین المسجد و کذا الحائض اذا لم یکن لها ماء وبعد نقائها .

اذا کان الانسان جنبا واراد الاحرام من ذی الحلیفه فعلی القول بجواز الاحرام فی خارج المسجد فلا اشکال کما فی الحائض سواء کان متمکنا من الغسل اولا لعدم اشتراط الطهاره فی الاحرام ، وهذا اذا اراد الاحتیاط فی الاحرام فی المسجد یلبی فی المسجد مجتازا ، واما الا حتیاط بالتیمم و دخول المسجد واللبث فیه للاحرام فالظاهر انه لا وجه له علی القول بجواز الاحرام خارج المسجد فما یتراءی من العباره من الاحتیاط بالتیمم للدخول مطلقا لمن لا یتمکن من الغسل لعله غیر وجیه فانه علی القول بصحه الاحرام من خارج المسجد لا عذر له فی دخول المسجد بالتیمم (نعم) بناء علی تعین المسجد للاحرام و عدم تمکنه من الغسل فیمکن القول بکون وجوب الاحرام من المسجد عذرا مبیحا للدخول بالتیمم ، مع احتمال ان یکون ذلک مجوز اله فی تاخیر الاحرام الی الجحفه ، فالاحتیاط یقتضی لمن لا یمکن له الاحرام من المسجد فی حال الاجتیاز ان یتیمم للدخول فی المسجد فیدخل ویحرم ثم یخرج من المسجد من غیر لبث فیه ازید من مقدار النیه والتلبیه ثم تجدد النیه خارج المسجد و یلبی و اذا امکن له یجدد النیه والتلبیه عند الوصول الی الجحفه ، و اما التشکیک فی کون وجوب الدخول فی المسجد عذرا للتیمم فلا وجه له لان وجوب الدخول فی المسجد للاحرام من الاعذار کما لو وجب الدخول فی المسجد لحفظ ماله او لنجاه نفس محترمه و کان جنبا لا یتمکن من الغسل فان ذلک مبیح للدخول بالتیمم ، الا ان یقال هیهنا یکون ذلک من الاعذار فی جواز التاخیر الی الجحفه ، و فی حکم الجنب الحائض اوالنفساء بعد نقائهما ، واما قبل النقاء فقد تقدم الحکم فی المسئله المتقدمه .

الثانی العقیق و هو میقات اهل نجد والعراق و من یمر علیه من غیرهم واوله المسلخ و اوسطه غمره واخره ذات عرق و المشهور جواز الاحرام من جمیع مواضعه اختیارا و ان الافضل الاحرام من المسلخ ثم من غمره والاحوط عدم التاخیر الی ذات عرق الا لعرض اوتقیه فانه میقات العامه لکن الاقوی ما هو المشهور و یجوز فی حال التقیه الاحرام من اوله قبل ذات عرق سرا من غیر نزع ما علیه من الثیاب الی ذات عرق ثم اظهاره و لبس ثوبی الاحرام هناک بل هو الاحوط و ان امکن تجرده و لبس الثوبین سرا ثم نزعهما و لبس ثیابه الی ذات عرق ثم التجرد و لبس الثوبین فهوا ولی .

فی هذاالمتن امور (الاول) لااشکال ولاخلاف عندنا فی‌کون العقیق من‌المواقیت فی‌الجمله، والنصوص به کثیره و نقل‌الاجماع علیه مستفیض و هو مما وقته رسول الله صلی الله و آله ولم یکن یومئذ بالعراق مسلم و یکون هذا من معجزاته (ص) فما عن بعض العامه من انه لم یکن مما وقته رسول الله (ص) واضح الفساد .

(الثانی) العقیق ،فی‌اللغه کل واد عقـه، السیل ای شقه فانهره ای وسعه وسمی به اربعه اودیه فی‌بلاد العرب احدها هذاالذی هومن المواقیت و هو واد یندفق سیله ای یصب فی‌غوری تهامه ای فی‌المخفض منها ، والتهامه بکسر التاء اسم لکل مانزل عن نجد من بلاد الحجاز و هی‌ارض اولها ذات‌عرق من قبل نجد الی مکه و ماورائها بمرحلیتن اواکثـر ،والعقیق وادطویل نحوا من بریدین اوازید و کل برید اربعه فراسخ و له طرفان و وسط واوله ممایلی العراق مایسمی المسلح‌وقال‌فی‌المسالک‌والروضه‌ولیس‌فی‌ضبط المسلح شی‌یعتمد علیه (انتهی) و عن فخرالاسلام و الفاضل المقداد انه بالسین‌والحاء المهملتین واحد المسالح و هوالموضع العالی من‌الارض سمی بذلک لارتفاعه عن ارض تهامه او لمکان انه لما کان الحدبین نجد و الحجار فکان محل الجیش المسلح لحفظ الحدود وبنا سبه تسمیته ببرید البعث ایضا فی‌صحیح عمربن‌یزید کما یاتی (وقیل) انه بالخاء المعجمه و سمی به لنزع الشیات هناک للاحرام وعلیه فتکون‌التسمیه به بعدالاسلام ، و وسطه مایسمی بغمره بالغین المعجمه والمیم الساکنه (و قیل‌المکسوره) والراء المهمله و هی منهله من مناهل‌طریق مکه ای موردعین مائهم وابارهم و هی‌فصل مابین نجد و تهامه کماعن الازهری و عن الفخر والتنقح انها سمیت بذلک‌لزحمه‌الناس‌ای‌اجتماعهم الکثیر فیهافیغمرون الارض بجمعهم فی‌توجههم الی مکه و لبثهم هناک للاحرام (و اخرالعقیق ذات‌عرق) بالعین المهمله المکسوره والراء المهمله الساکنه ، و هوای العرق جبل صغیرهناک و به سمیت تلک الارض بذات عرق اولانها کان بها عرق من‌الماء ای قلیل (و فی‌الروضه) ان بعدها من مکه مرحلتان قاصدتان کبعد یلملم و قرن المنازل عنها (انتهی) اقول: فتکون بعیده من مکه نحو سته عشر فرسخا اذکل مرحله ثمانیه فراسخ و یکون اول المسلح عن مکه ارمه و عشرون فرسخا لما عرفت من ان وادالعقیق طویل یزید علی‌بریدین کل برید اربعه فراسخ .

(الامرالثالث) العقیق میقات اهل نجدو العراق و من یمر علیه من غیرهم و یدل علی کونه میقات اهل نجد مافی صحیح الحلبی المتقدم من قوله : و وقت لاهل نجدالعقیق (و صحیح‌علی‌بن‌رئاب)المروی‌فی‌قرب‌الاسناد‌ان‌رسول‌الله (ص)وقت‌لاهل‌المدینه ذاالحلیفه وهی الشجره‌ووقت‌لاهل‌الشام الجحفه‌ووقت‌لاهل‌الیمن یلملم‌ولاهل‌الطائف‌قرن‌المنازل‌ولاهل نجد‌ـ العقیق (وصحیح‌ابی‌ایوب‌الخزار)المروی‌فی‌الکافی‌قال‌قلت‌لابی عبدالله‌علیه‌السلام‌حدثنی‌عن‌ـ

العقیق اهووقته وقته رسول الله (ص) اوشی صنعه الناس فقال ان رسول الله (ص) وقت لاهل المدینه ذاالحلیفه ـ الی ان قال ـ و وقت لاهل نجدالعقیق (الحدیث) و صحیح رفاعه المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام قال وقت رسول الله (ص) العقیق لاهل نجد (الخبر).

(و یدل علی کونه میقات اهل العراق) صحیح معاویه بن عمار المتقدم فی میقات اهل المدینه، الذی فیه: وقت لاهل العراق ولم یکن یومئذ عراق بطن العقیق من قبل اهل العراق (ای داخل العقیق و بطن الشی داخله و بطن مکه داخلها و بطنان العرش وسطه) و صحیح علی بن جعفر عن اخیه علیه السلام ـ وقدتقدم ـ الذی فیه: اما اهل الکوفه و خراسان ومایلیهم فمن العقیق (وصحیح عمربن یزید) المتقدم ایضا، الذی فیه ولاهل المشرق العقیق (فان العراق واقع فی الشمال الشرقی من مکه) و یدل ایضا علی کونه میقاتا لمن یمرعلیه من غیرهم من قوله علیه السلام اما اهل الکوفه و خراسان و مایلیهم و مافی ذیل صحیح رفاعه من قوله هر وقت لما انجدت الارض وانتم منهم وفی ذیل خبرالخزار: لاهل نجداالعقیق وما انجدت (قال فی الوافی الانجاد الدخول فی ارض نجد وثانیث الضمیر فی (انجدت) باعتبار الارض یعنی ووقت لمن دخل اوعلا ارض نجد فی طریقه، اسندالانجاد الی الارض واراد من دخلها تجوزا.

(الا مرالرابع) المشهور علی جواز الاحرام من جمیع مواضع العقیق اختیارا من اول المسلخ الی ذات عرق، واستدلواله باطلاق الاخبار المتقدمه الداله علی جعل العقیق میقاتا الشامل لاولهواخره (ومرسل فقیه) المروی عن الصادق علیه السلام: وقت رسول الله (ص) لاهل العراق العقیق واوله المسلخ واخره ذات عرق واوله افضل (وخبر ابی بصیر) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام: حدالعقیق اوله المسلخ واخره ذات عرق (ولکن یعارض) هذه الاخبار اخبار اخرکخبر ابی بصیر عن احدهماعلیهماالسلام: حدالعقیق ما بین المسلخ الی عقبه غمره، قال ظاهره خروج غمره عن العقیق فضلا عن ذات عرق (وصحیح معاویه بن عمار) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال اول العقیق برید البعث وهودون المسلخ بسته امیال مما یلی العراق وبینه و بین غمره اربعو عشرون میلا بریدان، حیث انه صریح فی کون العقیق اوله قبل المسلخ بفرسخین (ستهامیال) وظاهر فی کون اخره الغمره بل اول الغمره فیدل علی خروج الغمره عن المیقات فضلا عن ذات عرق ویکون معارضا مع المطلقات المتقدمه و مرسل الفقیه و خبرابی بصیر فی تعیین اول العقیق واخره معا (وصحیح عمربن یزید) المتقدم، الذی فیه: وقت رسول الله (ص) لاهل المشرق العقیق نحوا من بریدین بین برید البعث الی غمره (قال فی الوافی) البعث بالباء الموحده والعین المهمله والثاء المثلثه فی المشهور وهو مکان دون المسلخ بسته امیال مما یلی العراق وهو بعنی الجیش کان بعث الجیش من هناک ولم نجده فی اللغه اسما لموضع وکذلک ضبطه من یعتمد علیه من اصحابنا فما یوجد فی بعض النسخ علی غیر ذلک لعله مصحف (انتهی) فهذا الخبر اعنی خبرعمربن یزید

ایضا بنا فی الاخبار المتقدمه ولکن فی انتهاء العقیق حیث انه ایضا یدل علی خروج الغمره عن العقیق ولکن لاتعرف له لاول العقیق لولم نقل بکون بریدالبعث محلا معینا وهودون المسلخ مما یلی العراق بفرسخین کما عینه صحیح ابن عمار واخذ منه الوافی فی عبارته المتقدمه (وکیف کان) فالاجماع قائم علی کون اول العقیق هوالمسلخ اذلم ینقل خلاف فی ذلک عن احد من الاصحاب ، وانما الکلام فی اخره فان المنقول عن ظاهر علی بن بابویه ونهایه الشیخ المنع عن تاخیر الاحرام الی ذات عرق الالتقیه اومرض ، ولعل مستند هما تلک الاخبار المعارضه مع ماتقدم اعنی صحاح ابی بصیر وابن عمار وعمر بن یزید ، ومال الیه فی المدارک حیث قال ولاریب ان الاحتیاط یقتضی ان لایتجاوز غمره الامحرما لضعف الخبرین لمتضمن لتحدیده بذات عرق (انتهی) اقول ، ومراده من الخبرین مرسل الصدوق وخبرابی بصیر المتقدمان ، ولکن یرد علیه (قده) بانهما معا عمل به المشهور واستندوا الیه ، والاخبار المعارضه لهما موهونه باعراض الاصحاب عنهما مع مافی نسبه الخلاف الی علی بن بابویه ونهایه الشیخ ، من التامل حیث ان فی عبارتهما ما یمنع عن صحه تلک النسبه ، ولکن مما یمنع عن القول بجواز تاخیر الاحرام الی ذات عرق هوکونها میقات العامه فیکون الخبران الدالان علی جواز التاخیر الیها موافقین للتقیه وان اشتهر العمل بهما (ویوکد ذلک) مکاتبه الحمیری المرویه فی الاحتجاج انه کتب الی الناحیه یسئله عن الرجل یکون مع بعض هوءلاء ویکون متصلا بهم یحج ویاخذ من الجاده ولایحرم هوءلاء من المسلخ فهل یجوز لهذا الرجل ان یوءخرا حرامه الی ذات عرق فیحرم معهم لمایخاف من الشهره ام لایجوزان یحرم الامن المسلخ (فکتب صلوات الله علیه) فی الجواب . یحرم من میقاته ثم یلبس الثیاب ویلبی فی نفسه فاذا بلغ الی میقاتهم اظهره (وکیف کان) فالاحتیاط یقتضی عدم التاخیر من المسلخ مع امکانه منه .

(الا مرالخامس) المشهور افضلیه الاحرام من المسلخ ویلیه فی الفضل الاحرام من غمره ویدل علی افضلیته من المسلخ الاجماع المدعی کما عن کشف اللثام ومرسل الفقیه المتقدم الذی فیه (واوله افضل) وقال فی الجواهر لم احد فی النصوص مایقتضی کونها (یعنی الغمره) تلی المسلخ فی الفضل ثم حکی عن کشف اللثام احتمال حمل صحیح عمر بن یزید وخبرابی بصیر عن احدهما علیهما السلام علی شده الکراهه فی تاخیر الاحرام عن غمره .

الثالث الجحفه لاهل الشام ومصر والمغرب ومن یمر علیها من غیر هم اذالم یحرم من المیقات السابق علیها .

الجحفه بضم الجیم ثم الحاء المهمله ثم الفاء علی سبع مراحل من المدینه وثلاث من مکه بینها وبین المدینه ستة وخمسون فرسخا ، وبینها وبین مکه اربعه وعشرون فرسخا وانما سمیت جحفه لاجحاف السیل لها فی قدیم الایام وکانت قبل ذلک قریه معموره وتسمی ایضا مهیعه ، والمهیع الطریق الواسع (وکیف کان) ففی هذا الزمان موضع معروف یعرفه اهالی الحجاز (ویدل علی کونها میقات

اهل الشام ومصر)الاخبار المتقدمه فیما وقته رسول الله (ص) ویدل علی کونها میقاتا لمن یمر علیه من غیر هؤلاء صحیح صفوان بن یحیی عن الرضا علیه السلام ان رسول الله صلی الله وعلیه واله وقت المواقیت لاهلها ومن اتی علیها من غیر اهلها (الحدیث) وسیاتی تاکید ذلک من المصنف (قده) فی المسئله الخامسه انشاء الله تعالی .

الرابع یلملم وهولا هل الیمن وهوجبل من جبال تهامه او واد من الاودیه وقد یقال الملم اوبرمرم واقع فی الجنوب الشرقی من مکه بینه وبینها سته عشر فرسخا ،ویدل علی کونه میقات اهل الیمن ما تقدم مما وقّته رسول الله (ص) .

الخامس قرن المنازل وهولاهل الطائف وهوجبل واقع فی مشرق مکه و قد یقال له قرن الثعالب بینه وبین مکه مرحلتان وهو مشرف علی عرفات ،وفی القاموس انه قریه عند الطائف اواسم الوادی کله ،والصحیح فی الکلمه بسکون الراء المهمله وعن الصحاح ضبطها بالتحریک وان منها اویس القرنی وغلطه صاحب القاموس وغیره فی الامرین وقال الشهید الثانی فی الروضه انها بسکون الراء و ان اویسا لیس منها بل هو من اهل الیمن (لکن فی المستند) نفی تصریح الصحاح بذلک ،ولم یکن عندی کتاب الصحاح حتی ارابعه ولکن عندی کتاب صراح اللغه تلخیص للصحاح وترجمه الفاظه بالفارسیه والموجود فیه یوافق ما نسب الی الصحاح من الغلط (قال فی الصراح) قرن بفتحتین ــ الی ان قال ــ موضعی که میقات اهل نجداست بجهه احرام ومنه اویس القرنی ،فاضاف هوغلطا ثالثا و هوکونه موضع احرام اهل نجد ،مع انه موضع اهل الطائف (وکیف کان) فیدل علی کونه میقاتا لاهل ــ الطائف ما تقدم من الاخبار الداله علی مواقیت رسول الله (ص) .

(السادس) مکه وهی لحج التمتع و هذا من قطعیات الفقه وقد اجمع علیه العلماء کافه کما فی الجواهر وکشف اللثام ودلت علیه النصوص المتظافره وقد مر البحث عنه فی طی الامر الرابع مما یشترط فی حج المتمتع **السابع دویره الاهل ای المنزل وهی لمن کان منزله دون المیقات الی مکه بل لاهل مکه ایضا علی المشهور وان استشکل فیه بعضهم فانهم یحرمون لحج القران والافراد من مکه بل وکذا المجاور الذی انتقل فرضه الی فرض اهل مکه وان کان الاحوط الحرامه من الجعرانه وهی احد مواضع ادنی الحل للصحیحین الوار دین فیه المقتضی اطلاقهما عدم الفرق بین من انتقل فرضه اولم ینتقل وان کان القدر المتیقن الثانی فلایشمل ما نحن فیه لکن الاحوط ما ذکرنا عملا باطلاقهما والظاهر ان الاحرام من المنزل للمذکورین من باب الرخصه والا فیجوز لهم الاحرام من احد المواقیت بل لعله افضل لبعد المسافه وطول زمان الاحرام .**

فی هذا المتن امور (الاول) قال فی الجواهر فی شرح قول المحقق فی الشرایع (و میقات منزله دون المیقات منزله) بلا خلاف اجده بل الاجماع بقسمیه علیه بل عن المنتهی انه قول اهل العلم کافه الا مجاهد (انتهی) ویدل علیه من النصوص صحیح معاویه بن عمار المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام :

من کان منزله دون المواقیت الی مکه فلیحرم من منزله ،قال فی التهذیب: فی حدیث اخر اذاکان منزله دون المیقات الی مکه فلیحرم من دویره اهله (ومرسل الفقیه) سئل الصادق علیه السلام عن رحل منزله خلف الجحفه من این یحرم ،قال من منزله (ومرسل اخرله) :من کان منزله دون المواقیت مابینها و بین مکه فعلیه ان یحرم من منزله (وخبر مسمع) المروی فی التهذیب قال الصادق علیه السلام اذاکان منزل الرجل دون ذات عرق الی مکه فلیحرم من منزله (وخبر ابی سعید) المروی فی التهذیب عنه علیه السلام قال من کان منزله دون الجحفه الی مکه یحرم منه (و خبر الرباح) المروی فی الکافی قال قلت لابی عبدالله علیه السلام انا نروی فی الکوفه ان علیا علیه السلام قال من تمام الحج والعمره ان یحرم الرجل من دویره اهله فهل قال هذا علی ،فقال علیه السلام قد قال کذلک امیر المؤمنین لمن کان منزله خلف المواقیت :لوکان کما یقولون ماکان یمنع رسول الله صلی الله علیه وآله ان لایخرج بثیابه الی الشجره ومثله خبر ابی بصیر المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام .

(الا مر الثانی) المستفاد من هذه الاخبار کما تری اعتبار القرب الی مکه وبه صرح غیر واحد من الاصحاب واطلق جماعه اخرین منهم کالمحقق فی الشرایع فی العباره المتقدمه والعلامه فی الارشاد والشهید (قده) فی الدروس وظاهرهم اراده القرب من مکه ولاسیما ممن تمسک بهذه الاخبار لکن المحکی عن المعتبر اعتباره القرب الی عرفات وهوالظاهر من الشهید (قده) فی اللمعه ،ولا یخفی ان تلک الاخبار تدفعه و ربما بوجه اعتبار القرب الی عرفات بالفرق بین العمره والحج والقول باختصاص القرب فی العمره الی مکه وفی الحج بعرفات ، (قال الشهید الثانی) فی المسالک الاخبار ناطقه باعتبار القرب الی مکه من غیر فرق بین الحج والعمره ولولاذلک امکن اختصاص القرب فی العمره الی مکه وفی الحج بعرفات اذلایجب المرور بمکه فی احرام الحج من المواقیت (انتهی) .

(اقول) مع قطع النظر عن النصوص لاوجه لاعتبار القرب الی مکه ولالعرفات لان عدم وجوب المرور الی مکه فی احرام الحج لایوجب اعتبار القرب الی عرفات لامکان ان یکون للقرب الی مکه مدخلیه فی توقیت دویره اهله للاحرام مع ان فی مناسک الحج ماینتهی الی الدخول فی مکه من الطواف وصلوته والسعی (وبالجمله) بعد دلاله النصوص المعتبره علی اعتبار القرب الی مکه لااشکال فی اعتباره الیها مطلقا فی احرام الحج والعمره.

(الا مر الثالث) المشهور علی شمول الحکم بالاحرام من منزله لاهل مکه فلایجب علیهم الخروج من مکه للاحرام وعن بعض الاصحاب نفی الخلاف فیه (ویمکن ان یستدل له) بالنبوی (فماکان دونهن فمهله من اهله) والمرسل المروی فی الفقیه عن رجل منزله خلف الجحفه من این یحرم ،قال من منزله وبالنصوص المتقدمه الوارده فیمن کان منزله دون المیقات من مکه فانهاو

ان کان موردها غیر اهل مکه لظهورها فی مغایره منزله مع مکه بکونه بین المیقات و بین مکه لکن المنسبق منها اراده من کان منزله دون المیقات الشامل لمن کان من اهل مکه اذ هو ایضا منزله دون المیقات (والاقوی) التفصیل بین احرامهم لحج الافراد والقران فیحرمون من مکه و بین احرامهم للعمره المفرده فیحرمون من ادنی الحل (قال فی الجواهر) فی کیفیه حج الافراد عند تعرض المحقق (فده) لذلک: واهل مکه یحرمون من مکه قال فی التذکره اهل مکه یحرمون للحج من مکه وللعمره من ادنی الحل سواء کان مقیما بمکه او غیر مقیم لان کل من اتی علی میقات کان میقاته ولا نعلم فی ذلک خلافا (انتهی مافی الجواهر) وظاهره کظاهر التذکره ارسال ذلک ارسال المسلمات (نعم) استشکل بعضهم بعدم شمول الاخبار المتقدمه لمن کان من اهل مکه بدعوی ظهورها فیمن یکون بین المیقات و بین مکه فلا یشمل من یکون فیها ولدلاله صحیح ابی الفضل و صحیح ابن الحجاج علی وجوب احرام المجاور بمکه من الجعرانه علی ما یاتی فی الامر الرابع، والمجاور یعم من انتقل فرضه الی الحاضر وغیره فیجب علی اهل مکه ایضا الخروج الیها (وفیه) منع شمول الصحیحین لاهل مکه کما یاتی فان صریحهما فی المجاور، واما التشکیک فی شمول الاخبار المتقدمه فلو سلم فلا مجال للتشکیک فی اصل الحکم وهو ان اهل مکه لا یجب علیهم الخروج منها لاحرام حج الافراد والقران وعلیه العمل قدیما وحدیثا من غیر خلاف ولا اشکال کما عرفت من عباره الجواهر والتذکره فالمسئله لیست ملتبسه کما التبس علی بعض، ومظان تعرض الاصحاب لهذه المسئله فی مبحث کیفیه حج الافراد والقران.

(الا مر الرابع) المحاور بمکه اذا انتقل فرضه الی فرض الحاضر یکون فی حکم اهل مکه، ومع عدمه ففی کونه مثل اهل مکه فی کون احرامه منها او عدمه (وجهان) ظاهر اطلاق صحیح ابی الفضل وصحیح صفوان عن ابن الحجاج المرویین فی الکافی هو الاخیر ففی صحیح ابی الفضل قال کنت مجاورا بمکه فسئلت اباعبدالله علیه السلام من این احرم بالحج قال من حیث احرم رسول الله صلی الله علیه واله وسلم من الجعرانه اتاه ذلک المکان فتوح فتح الطائف وفتح حنین والفتح (یعنی فتح مکه (وفی صحیح صفوان عن عبدالرحمن بن الحجاج) قال قلت لابی عبدالله علیه السلام انی اریدالحوار فکیف اصنع قال (ع) اذا رایت الهلال هلال ذی الحجه فاخرج الی الجعرانه واحرم منها بالحج الی ان قال ـ ان سفیان فقیهکم اتانی فقال مایحملک علی ان تامرا صحابک یاتون الجعرانه فیحرمون منها، فقلت له هو ووقت من مواقیت رسول الله صلی الله علیه واله: فقال وای وقت من مواقیت رسول الله (ص) هو، فقلت احرم منها حین قسم غنائم حنین ومرجعه من الطائف، فقال انما هذا شیء اخذته عن عبدالله بن عمر، کان اذا رای الهلال صاح بالحج، فقلت الیس قد کان عندکم مرضیا، فقال بلی ولکن اما علمت ان اصحاب رسول الله احرموا من المسجد، فقلت ان اولئک کانوا متمتعین فی اعناقهم الدماء وان هولاء قطنوا مکه فصار واکانهم من اهل مکه و اهل

مکه لامتعه لهم فاحببت ان یخرجوا من مکه الی بعض المواقیت وان یستغبوا به ایاما ،فقال لی وانا اخبره انها وقت من مواقیت رسول الله (ص) یا اباعبدالله فانی اری لک ان لاتفعل ،فضحکت و قلت ولکنی اری لهم ان یفعلوا (الحدیث) رواه فی الوسائل فی الباب التاسع من ابواب اقسام الحج (اقول) اما صحیح ابی الفضل فلا اطلاق فیه فان السائل یخبر عن نفسه انه کان محاورا بمکه وحاله غیر معلوم انه هل اقام فیها زمانا ینقلب حکمه الی حکم اهل مکه اولا ،والامام علیه السلام امره بالاحرام من الجعرانه فامره مبهم اذ لعل الامام (ع) کان یعلم انه لم یصر کاهل مکه فی الحکم ، واما خبر عبدالرحمن بن الحجاج فصدره ظاهر فی ان السائل کان یرید الجوار بمکه فلم یصر بعد من اهلها (نعم) مقتضی احتجاجه علی سفیان هو تعمیم الحکم للقاطنین بل لاهل مکه ایضا ،ولکن مقتضی قوله علیه السلام (فاحببت ان یخرجوا من مکه الی بعض المواقیت وان یستغبوا به ایاما) هو الاستحباب ولا مانع منه کما یاتی فی الامر الخامس ویؤیده ان امره علیه السلام بالخروج الی الجعرانه عند رؤیه هلال ذی الحجه محمول علی الاستحباب لاجماعهم علی عدم وجوب احرام اهل مکه ولا من جاور بها فی اول ذی الحجه بل یجوز التاخیر الی یوم الترویه (واما قوله علیه السلام وان یستغبوا بها ایاما) فقال فی مرات العقول فی شرحه: ای یهجر واویتاخروا مجازا قال فی النهایه فیه (ای فی الحدیث) زرنی غبا تزدد حبا ،الغب من اورا دالابل ان ترد الماء یوما وتدعه یوما (الی اخر کلامه) وحاصل المعنی ان الامام علیه السلام احب ان یخرج اصحابه الی خارج مکه ویتاخروا عن مکه ثم یردون مکه کالزائر لها ویلبون بالحج فی محل متاخر عن البیت ،والله اعلم .

(الامر الخامس) الظاهر ان الاحرام للمذکورین فی المتن من باب الرخصه لاالعزیمه فیجوز لهم الخروج الی احد المواقیت والاحرام منه ولیس هذا من باب تقدیم الاحرام علی المیقات .

بل هو رجوع الی المیقات مثل ما اذا رجع من الجحفه الی مسجد الشجره اوکان فی ذات عرق فیرجع الی غمره اومنها الی المسلخ فهو احرام من المیقات وعن الکافی والغنیه والاصباح ان الافضل لمن منزله اقرب الی مکه من المیقات هو الاحرام من المیقات ،وعن کشف اللثام ان وجهه ظاهر لبعد المسافه وطول الزمان (انتهی) وقد یکون افضل من جهه فضیله خاصه بالمیقات الذی یخرج الیه کمسجد الشجره حیث احرم منه رسول الله صلی الله علیه واله وکخروج اهل مکه الی الجعرانه لانها موضع احرم منه صلی الله علیه واله حین رجع من فتح الطائف او فتح حنین کما تقدم فی حدیث عبدالرحمن بن لحجاج فی الامر المتقدم .

(الثامن) فخ وهو میقات الصبیان فی غیر حج المتمتع عند جماعه بمعنی جواز تاخیر احرامهم الی هذا المکان لا انه یتعین ذلک ولکن الاحوط ما عن اخرین من وجوب کون احرامهم من المیقات لکن لایجردون الا فی فخ ثم ان جواز التاخیر علی القول الاول انما هو اذا مروا علی طریق المدینه واما اذا سلکوا طریقا لایصل الی فخ فاللازم احرامهم من میقات البالغین .

فی هذا المتن امور (الاول) الفخ بفتح الفاء وتشدید الخاء المعجمه اسم لبئر معروفه علی قریب فرسخ من مکه ثم صار علما للوادی الذی فیه البئر وهو واقع فی طریق الخارج من مکه الی التنعیم واهل المدینه اذا ارادوا ان یدخلوا مکه یمرون علیه (وعن السرائر) انه موضع علی راس فرسخ من مکه قتل فیه الحسین بن علی بن الحسن المثلث بن الحسن المثنی بن الحسن بن علی علیهما السلام، والموضع معروف فی هذا الزمان (الامر الثانی) المنسوب الی الاکثر ان الفخ میقات الصبیان الذین یرید اولیائهم ان یحرموا عنهم ویحجوا بهم او یعتمر واوذلک فی غیر حج المتمتع ای الحج الذی یحرمون به من مکه یوم الترویه فالمعنی انه یجوز تاخیر احرامهم من میقات البالغین الی فخ اما حج المتمتع فمیقاته مکه نفسها، وقد حکی جواز ذلک عن المحقق فی المعتبر والعلامه فی المنتهی والتذکره والتحریر (والمحکی عن السرائر والفاضل المقداد والمحقق الکرکی هو ان میقاتهم کمیقات الکبار الا انهم لاینزع عنهم ثیابهم لیلبسوا ثوبی الاحرام الا فی فخ، ومنشا الاختلاف هو الاختلاف فی فهم المراد من النص فی ذلک (ففی صحیح ایوب) المروی فی الکافی قال سئل ابوعبدالله من این تجرد الصبیان، قال علیه السلام کان ابی یجردهم من فخ، ومثله المروی فی التهذیب.

فقد اختلف فی فهم المراد من تجریدهم وانه هل هو کنایه عن احرامهم او ان المراد مجرد التجرید واما الاحرام والنیه والتلبیه ففی میقات البالغین، والاکثر علی الاول وادعی فی المدارک ظهور التجرید فی ذلک، واعترض علیه فی الحدائق بقوله وما ادعاه من ظهور التجرید فی معنی الاحرام لایخفی ما فیه فان التجرید لغه انما هو نزع شیء من شیء والمعتبر فی الاحرام امور عدیده لایدخل شیء منها تحت هذا اللفظ سوی نزع المخیط (انتهی) وفیه ان الغرض من ظهور اللفظ لیس هو معناه اللغوی بل المتفاهم عند المخاطبین ولو بالمعنی الکنائی وهذا یحتاج الی انس فی استعمال الالفاظ فما فهمه الاکثر هو الاظهر (وقد یعارض الخبران) بما رواه فی الکافی والفقیه، قال قلت لابی عبدالله علیه السلام ان معی صبیه صغارا واتا اخاف علیهم البرد فمن این یحرمون فقال ائت بهم العرج (وهو بسکون الراء بعد العین المفتوحه قریه من اعمال الفرع بضم الفاء وسکون الراء علی ایام من المدینه والیها ینسب العرجی عبدالله بن عمرو بن عثمان الشاعر الذی له البیت المشهور من قصیده:

اضاعونی وای فتی اضاعوا لیوم کریهه وسداد ثغر) فلیحرموا منها فانک اذا اتیت العرج وقعت فی تهامه ثم قال فان خفت علیهم فات بهم الجحفه (وصحیح صفوان) المروی فی الکافی والتهذیب والفقیه عن الصادق علیه السلام: انظر وامن کان معکم من الصبیان فقد موه الی الجحفه اوالی بطن مر (و هو بفتح المیم وتشدید الراء المهمله موضع بقرب مکه من طریق الشام) یصنع بهم ما یصنع بالمحرم (الحدیث) فان بطن مر علی ما فی اللغه علی مرحله من مکه والمرحله اربعه فراسخ او ثمانیه فیعارض هذان الخبران خبر ایوب المتقدم الذی فیه ذکر الفخ وهو کما عرفت لایبعد از یدمن فرسخ عن مکه (والجمع بالتخییر بین تا خیر احرامهم) الی العرج اوالجحفه او بطن مرا وفخ علی

مقدارخوف اولیائهم من اثرالبرد علی صبیانهم ومن المعلوم ان الحکم المذکور من باب الرخصه محافظه علی الاطفال وضعفهم من احتمال اذی البرد ،فالا مرسهل.

(الا مرالثالث) لااشکال فی جواز تاخیرالاحرام اوتاخیر نزع المخیط عنهم الی فخ فیما اذا کان عبورهم من طریق المدینه ووصولهم الی فخ و اما اذالم یصلوا الیه لمرورهم من طریق اخرالی مکه ففی کون وصولهم لی ادنی الحل فیه کوصولهم الی فخ من طریق المدینه او اختصاص الحکم بما اذا مروا علی طریق المدینه ووصلوا الی الفخ خاصه (وجهان) من حمل ادنی الحل من سائرالطرق علی الفخ الذی هوادنی الحل فی طریق المدینه ویکون الحکم بالتاخیر الیه لکونه ادنی الحل فیجری فی غیره ایضا ،ومن انه حکم علی خلاف القاعده فیقتصر علی مورد ثبوته وهوالفخ فلارخصه لهم فی التجاور عن المیقات بلااحرام ویکون التجاوز عنه کالصلوه اربعا فی السفر مثلا (ظاهرالعلامه فی التذکره) هوالاول ،ومقتضی الجمود علی مورد النص هوالاخیر.

(التاسع) محاذات احدالمواقیت الخمسه وهی میقات من لم یمر علی احدها والدلیل علیه صحیحتا ابن سنان ولایضر اختصاصهما بمحاذات مسجدالشجره بعد فهم المثالیه منهما و عدم القول بالفصل ،ومقتضاهماابعد المیقاتین الی مکه اذاکان فی طریق یحاذی اثنین فلاوجه للقول بکفایه اقربهما ،وتحقق المحاذات بان یصل فی طریقه الی مکه الی موضع یکون بینه و بین مکه باب (هکذا) وهی بین ذلک المیقات ومکه بالخط المستقیم وبوجه اخر ان یکون الخط من موقفه الی المیقات اقصرالخطوط فی ذلک الطریق ،ثم ان المدار علی صدق المحاذات عرفا فلایکفی اذا کان بعیدا عنه فیعتبر فیها المسامته کمالایخفی ،واللازم حصول العلم بالمحاذات ان امکن والا فالظن الحاصل من قول اهل الخبره ومع عدمه ایضا فاللازم الذهاب الی المیقات اوالاحرام من اول موضع احتماله واستمرار النیه والتلبیه الی اخر مواضعه ولایضراحتمال کون الاحرام قبل ـ المیقات حینئذ معانه لایجوز ،لانه لاباس به اذا کان بعنوان الاحتیاط ،ولایجوز اجراء اصاله عدم الوصول الی المحاذات اواصاله عدم وجوب الاحرام لانهما لایثبتان کون ما بعد ذلک محاذیا و المفروض لزوم کون انشاء الاحرام من المحاذات ویجوز لمثل هذا الشخص ان ینذرالاحرام قبل المیقات فیحرم فی اول موضع الاحتمال اوقبله علی ماسیاتی من جواز ذلک مع النذر والاحوط فی صوره الظن ایضا عدم الاکتفاء واعمال احدهذه الامور وان کان الا قوی الاکتفاء بل الاحوط عدم الاکتفاء بالمحاذات مع امکان الذهاب الی المیقات لکن الا قوی ما ذکرنا من جوازه مطلقا ،ثم ان احرم فی موضع الظن بالمحاذات ولم یتبین الخلاف فلا اشکال وان تبین بعد ذلک کونه قبل ـ المحاذات ولم یتجاوزه اعادالاحرام وان تبین کونه قبله وقد تجاوزاوکونه بعده فان امکن العود والتجدید تعین والا فیکفی فی الصوره الثانیه ویجددفی الاولی فی مکانه والاولی التجدید مطلقا ولافرق فی جواز الاحرام فی المحاذات بین البروالبحر ثم ان الظاهر انه لایتصور طریق لایمر

علی میقات ولا یکون محاذیا لواحد منها اذا لمواقیت محیطه بالحرم من الجوانب فلا بد من محاذات واحد منها ولو فرض امکان ذلک فاللازم الاحرام من ادنی الحل وعن بعضهم انه یحرم من موضع یکون بینه و بین مکه بقدر ما بینها وبین اقرت المواقیت الیها وهو مر حلتان لانه لا یجوز لاحد قطعه الا محرما ،وفیه انه لا دلیل علیه لکن الاحوط الاحرام منه وتجدیده فی ادنی الحل .

فی هذا المتن امور (الاول) من مر علی طریق لا یفضی الی احد المواقیت الخمسه فالمشهور انه یحرم من محاذات احداها ،فالمحاذات میقات من لم یمر علی احدها (واستدلوا لذلک) بصحیحه ابن سنان المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال من اقام بالمدینه شهرا وهو یرید الحج ثم بداله ان یخرج فی غیر طریق اهل المدینه الذی یاخذونه فلیکن احرامه من مسیره سته امیال فیکون حذاء الشجره من البیداء ،ورواه الصدوق فی الفقصه ایضا الا انه حکاه: فاذا کان حذاء الشجره من البیداء ، و رواه الصدوق فی الفقیه ایضا الا انه حکاه: فاذا کان حذاء الشجره والبیداء مکان ما فی الکافی: فیکون حذاء الشجره من البیداء (ولکن یعارضها) خبر ابراهیم بن عبد الحمید المتقدم فی مسئله عدم جواز التاخیر عن ذی الحلیفه الی الجحفه عن ابی الحسن علیه السلام عن قوم قدموا المدینه فخافوا کثره البرد وکثره الایام فارادوا ان یاخذ و امنها الی ذات عرق فیحرموا منها ،قال علیه السلام لا وهو مغضب من دخل المدینه فلیس له ان یحرم الا من المدینه (ومرسل الکافی) فانه بعد ان روی صحیح ابن سنان قال و فی روایه یحرم من الشجره ثم یاخذ ای طریق شاء (وقال المجلسی فی مرات العقول) وظاهره عدم جواز الاکتفاء بالمحاذات (انتهی) ولکن الخبرین لا یصلحان للمعارضه لضعف خبر ابراهیم اولا ،کما تقدم ولان الظاهر انهم ارادوا ان یحرموا من ذات عرق لا من المحاذات ولم یکن لهم عذر الا الفرار من البرد وکثره ایام احرامهم ، ومرسل الکافی متروک بالارسال ،ثم علی تقدیر تسلیم دلالتهما علی المنع عن الاحرام ما یحاذی المیقات فانما یدلان علی المنع فی صوره امکان الاحرام من المیقات لا مطلقا ،وسیاتی البحث عن جواز الاحرام عما یحاذی المیقات مع امکان الاحرام عن المیقات نفسه (وبالجمله) فلا ینبغی التامل فی دلاله الصحیحه علی کفایه المحاذات فی الجمله .

(الا مر الثانی) ربما یمنع عن دلاله الصحیحه علی جواز الاحرام ما یحاذی المیقات مطلقا ولو فی غیر مسجد الشجره بدعوی اختصاصها فی موردها (قال فی المدارک) ویتوجه علیه ان الروایه انما یدل علی وجوب الاحرام من محاذات الشجره خاصه فالحاق غیره به یحتاج الی دلیل (انتهی) ولکن الاقوی هو العموم ولا یضر به اختصاص الخبر بمحاذات مسجد الشجره وذلک لفهم المثالیه منه بالدلاله العرفیه السیاقیه مع عدم القول بالفصل ،مع امکان ان یقال ان المراد من کون المسجد میقاتا ان هذا الموضع لما فیه من البعد من مکه محل للاحرام فجمیع ما یحاذیه من المواضع المساویه له فی البعد من مکه هو المیقات ولیس فی المسجد ولا لمکانه خصوصیه ،وعلی هذا فیجوز الاحرام

من محاذی المسجد اختیارا وکذا غیره من المواقیت ،وان کان فی طریقه مایحاذی میقاتین اواکثر وجب ان یکون احرامه ممایحاذی ابعدها الی مکه ،وهذا الاستنباط قریب جدا ،و علیه فیجوز الا حرام ممایحاذی المیقات فی جمیع المواقیت .

(الا مرالثالث) ذهب الاکثر الی ان المیقات الذی یحرم من محاذاته هوالمیقات الا قرب الی الطریق الذی یسلکه ،وعن العلامه فی القواعدالا قرب الی مکه ،وعن الحلی والاسکافی والعلامه فی الارشاد ای میقات کان ،والاقوی هوالاول لدلاله الصحیح اعنی صحیح ابن سنان المتقدم علیه فلاوجه للقولین الاخرین .

(الا مرالرابع)وقع الخلاف فی تحدید المحاذات علی اقوال (منها) ما فی الشرایع ناسباله الی قائل مجهول وقال فی الجواهر انه لم یتحقق قائله ،انه المحاذات لاقرب المواقیت الی مکه بمعنی الاحرام من موضع یکون بینه وبین مکه بقدر مابین اقرب المواقیت وبین مکه و هومرحلتان سته عشر فرسخا ،وهذامع انه لم یعلم القائل به لیس علیه دلیل ،اذ الدلیل علی جواز الاحرام مما یحاذی المیقات هو صحیح ابن سنان المتقدم وهویدل علی الاحرام من اقرب المواقیت من موضعه لااقربها الی مکه ،مع انه یلزم جواز الاحرام ممالایحاذی مع موضع الاحرام وکان فی طرف اخرمنه اذاکان بینه وبین مکه مثل ما بین اقرب المواقیت و بین مکه اعنی مرحلتین ،وهوکماتری .

(ومنها) مااشارالیه المصنف (قده)بقوله بان یصل فی طریقه الی مکه الی موضع یکون بینه وبین مکه باب (الخ) لکن العباره محرفه ، (الصواب ان یقال ان یکون بینه وبین مکه مسافه مابین ذلک المیقات ومکه من غیر فرق فی ذلک بین ان یکون ذلک المیقات اقرب المواقیت الی مکه اوابعدها اوالمتوسط بینهما (والفرق) بین هذا التحدید و بین التحدید الاول هوان المدار فی الاول هو اقرب المواقیت ،الی مکه و فی التحدید الثانی یکون المدار علی اقرب المواقیت الی طریق هذاالذی یرید الاحرام فیقاس المسافه التی بین ذلک المیقات الی مکه مع المسافه التی بین موضع الاحرام الی مکه فاذا کانتا متساویتین تحققت المحاذات (ومنها) ما اشارالیه فی المتن بقوله و بوجه اخر (الخ)وحاصله ان المحاذی للمیقات موضع یکون من موقفه الی المیقات اقصر الخطوط فی ذلک الطریق فیکون النسبه بین موقفه وبین مکه کنسبه ذاک المیقات الی مکه (ومنها)ان یکون المیقات فی طریقه حال السیر واقعا علی یمینه اویساره بحیث لوجاز عن ذلک الموضع مسال ـ المیقات الی ورائه ، من غیر فرق فی ذلک بین ماکان حینئذ مواجها الی مکه اولم یکن (ومنها)ان تکون المکه المعظمه علی جبهه المستقبل والمیقات علی یمنه اوشماله بالخط المستقیم ،وهذا الوجه قداختاره استادنا المحقق النائینی (قده)فیما علقه فی النعقام کما ان الوجه الذی قبله مختار سید مشایخنا (قده) فی حاشیته هیهنا .

(اقول)والا قوی هذا الوجه الاخیر فانه الذی یفهمه العرف من المحاذات ،و اما الوجه الاول

الذی اختاره فی المتن ففیه ان تساوی المسافه بین المیقات ومکه مع المسافه مابین موضع الاحرام ومکه لایحقق المحاذات لامکان ان یکون فی احد الطریقین اعوجاج فیکون الطریق فیه ابعد فیلزم علی هذا التحدید ان لایحصل المحاذات الابعد ان یبلغ الی محل تتساوی المسافتان و هـذا مضافا الی عدم صحته مناف مع الوجه الاخر الدی ذکره فی المتن فان الوجه الاخر هو عباره عن کون المناط الوصول الی نقطه تکون اقصر الخطوط الی المیقات فی طریقه ،وهذا قد ینفک عن الوجه الاول اذا کان فی احد الطریقین اعوجاج ،ومن ذلک یظهر عدم الاعتبار بالوجه الثانی المذکور فی المتن ،واما ما اختاره سید مشایخنا (قده) فهو علی اطلاقه غیر ضابط لامکان ان یکون المیقات علی یمینه اوشماله وهو حینئذ غیر مواجه الی مکه لاقتضاء طریقه ان یدور ولایسامت مکه فی هذا الحال واما الوجه الذی اختاره استادنا المحقق (قده) فلا یرد علیه هذا الاشکال ایضا .

(الا مر الخامس) قال فی المتن ثم ان (البدار علی صدق المحاذات عرفا فلایکفی اذا کان بعیدا عنه فیعتبر فیها المسامته کما لایخفی) وهذا الدی افاده ان کان مرجعه الی ان مفهـوم المحاذات امر عرفی فی مقام فهم المعنی من اللفظ فهو صحیح متین فان الالفاظ بمالها من المدالیل العرفیه تکون موضوعه للاحکام الشرعیه فقوله علیه السلام فی صحیح ابن سنان المتقدم (فیکـون حذاء الشجره) لابد من عرضه علی العرف ومایفهمونه منه ،واما لوکان المقصود انه بعد فهم العرف من اللفظ مفهوما "معینا فتطبیق المفهوم علی المصداق ایضـا لابد فیه من الرجوع الی العرف فهذا غیر صحیح کما ثبت فی الاصول من ان امر التطبیق لیس بالمسامحه العرفیه ولیس للعرف فیه نظـر ، مثلا بعد ان عرفنا معنی الکر او الفرسخ او البرید او النهار او اللیل اوای معنی من المعانی فلابد فی تطبیقه علی المورد من التحقیق لا المسامحه ،فما ذکره فی المتن من اعتبار المسامته ای کون الطریق المسلوک فیه فی سمت المیقات ان کان معناه هو دخول ذلک فی مفهوم المحاذات (ففیه) ان صحیح ابن سنان الذی فیه کلمه (حذاء الشجره) انما جعل المدار علی بلوغه فی السیـر الـی سته امیال وهی المسافه مابین المدینه الی مسجد الشجره وهذا یشمل مالولم یکن جهه سیره فی سمت مسجد الشجره فیعلم من هذا ان المسامته لیست شرطا فی تحقق المحاذات ،وان کان المقصود ان تطبیق بید العرف ،والله العالم .

(الا مر السادس) اذا امکن تحصیل العلم بالمحاذات یجب تحصیـل العلـم فلایجوز معـه الا اکتفاء بالظن به لان العلم بالاشتغال بالاحرام عما یحاذی المیقات یقتضی احراز الفراغ و هـو لا یحصل الا بالعلم (واما مع عدم امکان تحصیل العلم بالمحاذات) فالاکثر علی جواز الاکتفاء بالظن بها وحکی ذلک عن المبسوط والجامع والتحریر والمنتهی والتذکره والدروس (واستدل له فی ـ المستند) بعدم امکان تحقق العلم بالمحاذات اما مطلقا او غالبا (ولایخفی ما فی هذه الدعوی) ولاسیما دعوی عدم الامکان مطلقا لامکان حصول العلم بالرجوع الی المطلعین واهل الخبره من

اهالی تلک المنطقه (وظاهر المدارک) الاستدلال لجواز العمل بالظن بالصحیح المذکور حیث انه لما نقل عن العلامه فی المنتهی انه لا یلزم الاحرام حتی یعلم انه قد حاذاه او یغلب علی ظنه ذلک لان الاصل عدم وجوبه فلا یجب بالشک، قال وهو جید، ثم قال ولولا الروایه لامکن المناقشه فی وجوبه مع الظن ایضا لان الاصل الذی ذکره کما ینفی الوجوب مع الشک کذا ینفیه مع الظن ایضا (انتهی) ومراده من الروایه هی صحیحه ابن سنان المتقدمه، ولا یخفی عدم تعرضها لجواز الاکتفاء بالظن لیس احراز اوجدانیا ولا قام دلیل علی اعتباره فی المقام لا بالخصوص بدلیل خاص ولا من حیث کونه ظنا علی نحو دلیل الانسداد لعدم تمامیه مقدماته فی المقام اذا امکن الذهاب الی المیقات او الاحتیاط بما یاتی مما ذکره فی المتن (ومما ذکر نا یظهر) ضعف ما یحکی عن غیر واحد من الاصحاب من جواز الاکتفاء بالظن فی المقام ولو مع امکان تحصیل العلم بالمحاذات من غیر مشقه وحرج ولعل المحکی عن عباره المنتهی کما تقدم فیه اشعار بذلک ایضا حیث جعل الظن بالحاذات فی عرض العلم بها فی الاعتبار (واما ما فی المتن) من العمل بالظن الحاصل من قول اهل الخبره مع عدم امکان العلم الوجدانی فالقدر المتیقن من صحته هو ما اذا حصل الاطمینان من قولهم بحیث یعتمد العقلاء علیه فی مثل المقام، وربما یستدل له بصحیح معاویه بن عمار المتقدم فی میقات العقیق من قوله علیه السلام: یجزیک اذا لم تعرف العقیق ان تسئل الناس والاعراب عن ذلک، فان مفاده هو صحه الاعتماد فی ذلک علی ما یقوله اهل المنطقه فی ذلک، ولعله لا اشکال فیه.

(الامر السابع) المحکی عن العلامه فی المنتهی انه لو لم یعرف محاذاه المیقات المتقارب بطریقه احتاط واحرم من بعد بحیث یتیقن انه لم یجاوز المیقات الا محرما، واشکل علیه فی المدارک بانه کما یمتنع تاخیر الاحرام من المیقات کذا یمتنع تقدیمه علیه وتجدید الاحرام فی کل مکان یحتمل فیه المحاذات مشکل لانه تکلیف شاق لا یمکن ایجابه بغیر دلیل (واجاب عنه فی الجواهر) بان تقدیم الاحرام علی المیقات لا ینافی کونه طریق الاحتیاط، ولعله لما فی المستند من ان منع تقدیم الاحرام علی المیقات انما یصح فیما لا یکون تقدیمه للاحتیاط ولیس فی تجدید الاحرام فی کل مکان یحتمل فیه حصول المحاذات اشکال ولا سیما اذا کان الاحرام عباره عن مجرد النیه وقلنا ان النیه عباره عن الداعی لا الاخطار اذ لا مشقه فی استمرارها فی اماکن الاحتیاط اللهم الا ان یقال بعدم انعقاد الاحرام بمجرد النیه بل یحتاج الی التلبیه ولکن علیه ایضا لا مشقه فی تکرار التلبیه فی اماکن یحتمل فیها المحاذات (الامر الثامن) المحکی عن منتهی العلامه ایضا انه لا یجب الاحرام فیما یشک فیه ولم یحصل الظن لان الاصل عدم وجوبه فلا یجب بالشک (انتهی) ولا یخفی ان هذا الاصل انما یجدی فی عدم وجوب الاحرام فی الموضع المشکوک محاذاته و اما الاحرام فی موضع یعلم بانه اما جاز محل المحاذات او انه هو محل المحاذات فلا یثبت بذلک صحه الاحرام فی هذا الموضع لان المفروض احتمال کون الاحرام بعد محل المحاذات واصاله عدله المحاذات

اواصاله عدم وجوب الاحرام قبل ذلک لایثبت بهماکون محل احرامه هوموضع المحاذات الاعلی القول بالاصل المثبت (الامر التاسع) انه سیاتی انشاءالله تعالی فی احکام المواقیت جواز الاحرام قبل المیقات اذانذره وعلیه فیجوز لمن لایتمکن من تحصیل العلم ولاالظن المعتبر بالمحاذات ان ینذر الاحرام من موضع یعلم انه قبل محاذات المیقات فیحصل له الیقین بعدم مروه عن موضع المحاذات الامحرما (والحاصل) انه مع عدم امکان احراز المحاذات یدور الامر بین وجوب الذهاب الی المیقات اذا امکن ذلک اوالنذر اوالاحرام عنداول احتمال حصول المحاذات واستمرار النیه والتلبیه الی ان یقطع بتجاوز محل المحاذات ولعله لیس فی ذلک کثیر مشقه ولاحرج.

(الامر العاشر) الظاهر من کلماتهم جواز الاحرام من محاذات الاحرام ولومع امکان الذهاب الی المیقات وذلک لاطلاق صحیح ابن سنان المتقدم لکن الاحتیاط عدم الاکتفاء به الا فی صوره الاضطرار الی سلوک طریق لایمر علی المیقات وعدم امکان الذهاب فی ذلک الطریق الی المیقات ثم الرجوع الی طریقه و ذلک لان العمده فی اثبات کفایه المحاذات هوالصحیح المتقدم و مورده خصوص محاذات مسجد الشجره بمعنی المحاذات التی اعتبرها الامام علیه السلام وهوالوصول الی مایبعد عن المدینه بسته امیال واما فی غیر ذلک فلیس المدرک الاکلمات الاصحاب وذهابهم الی کفایه المحاذات مطلقا سواءکان محاذات مسجد الشجره اوغیره من المواقیت فالاحتیاط یقتضی الاقتصار فی ذلک علی صوره الاضطرار وعدم امکان المرور علی المیقات نفسه بلامشقه ولاحرج.

(الامر الحادی عشر) اذا احرم فی موضع الظن بالمحاذات ولم یعلم الخلاف بعد ذلک فاذا کان ظنه معتبرا کالظن الاطمینانی والحاصل من قول اهل الخبره فلااشکال، واما اذاتبین خلافه فلایخلوعن صور (الاولی) ما اذا تبین کون احرامه قبل المحاذات وکان التبین مع عدم تجاوزه عن موضع المحاذات فلااشکال فی وجوب تجدید الاحرام عندالوصول الی محل المحاذات (الثانیه) الصوره مع تبین ذلک بعد التجاوز عن موضع المحاذات فمع امکان العود وتجدید الاحرام یجب ذلک فهو مثل اذا تجاوز عن المیقات نفسه بغیر احرام فان احرامه قبل المیقات کعدمه، واعتبار ظنه لیس اقوی من صوره العلم فانه لوعلم بالمحاذات ثم تبین الخلاف وجب تجدید الاحرام من موضع المحاذات، والحکم الظاهری باتباع ظنه لایوجب الاجزاء کما ثبت فی محله من ان الاحکام الظاهریه لاتغیر الاحکام الواقعیه و ان الاجزاء انما یحتاج الی دلیل خاص کالصلوه فی الثوب النجس مع الجهل بالنجاسه حیث دل الدلیل علی عدم وجوب الاعاده (الصوره الثالثه) ما اذاتبین کون الاحرام بعد المحاذات مع عدم امکان العود و تجدید الاحرام من موضع المحاذات یکتفی بتجدید الاحرام من موضعه، ومع امکان العود فعن الدروس والمسالک اطلاق عدم الاعاده لوظهر التاخر و سیاتی ما هوالحق فی ذلک.

(الامر الثانی عشر) قال فی المدارک لوسلک طریقا لم یوٴد الی محاذات میقات قیل یحرم

من مساوات اقرب المواقیت الی مکه ای من محل یکون بینه وبین مکه بقدر مابین مکه و اقرب ـ المواقیت الیها وهومرحلتان تقریبا واستقرب العلامه فی القواعد وولده فی الشرح وجوب الاحرام من ادنی الحل وهوحسن (انتهی کلام المدارک) والکلام فی هذا الامریقع فی مقامین (احد هما) فی انه هل یتصور سلوک طریق لایوءدی الی المیقات ولاالی مایحاذیه (وثانیهما) فی حکم من سلک هذاالطریق علی تقدیر امکانه وتصوره (اماالاول) فالمصرح به فی المستند هوعدم تصوره حیث قال واختلفوا فی حکم من سلک طریقا لایحاذی شیئا منها وهوخلاف لافائده فیه اذ المواقیت محیطه بالحرم من الجوانب (انتهی) ومثله مافی الجواهر حیث قال من التامل فیما ذکرناه یستفاد سقوط فرض ما ذکره من انه لوسلک طریقا لم یکن فیه محاذاه لمیقات من المواقیت ـ الی ان قال ـ ضروره انه بناء علی اعتبار الجهه المزبوره لایخلو طریق منها بالنسبه الی محاذات میقات منها لانها محیطه بالحرم (انتهی) وتبعهما المصنف (قده) حیث یقول الظاهرانه لایتصور طریق لایمر علی میقات ولایکون محاذیا لواحد منها اذالمواقیت محیطه بالحرم فلابد من محاذات واحد منها.

(ولایخفی) ان هذایتم اذا کانت المواقیت واقعه فی محیط دائره یکون مرکزها مکه وکان ـ الفصل بینها بقدربع الدائره اواقل فان المار من محیط تلک الدائره الی مرکزها امامار علی نصف قطر منها الذی یمرعلی المیقات اوعلی نصف قطر منها الذی یمرعلی مایحاذیه لوقوع المیقات حینئذ علی یمینه اویساره بفصل اقل من ربع تلک الدائره لکن الامرلیس کذلک لان ذا الحلیفه والجحفه کلاهما واقعان فی شمال مکه، والعقیق واقع فی الشمال الشرقی منها و بینه و بین ذی الحلیفه اقل من ربع المحیط، وقرن المنازل واقع فی مشرق مکه و بینه و بین العقیق اقل من الربع وبینه و بین ذی الحلیفه بقدرالربع، ویلملم واقع فی الجنوب الشرقی من مکه و بینه و بین قرن المنازل اقل من ربع الدائره وبینه و بین ذی الحلیفه والجحفه اکثر من نصف الدائره بقدر فوس منها واقع بینه و بین نقطه الجنوب فالمرور من تلک النقطه یصادف العبور علی نصف قطر من الدائره لایمر علی المیقات ولاعلی مایحاذیه فالمواقیت لیست محیطه بالحرم من الجوانب فان الجانب الغربی لمکه لیس فیه میقات.

(واما المقام الثانی) اعنی البحث عن حکم من سلک ذلک الطریق ففی کون حکمه الاحرام مما یساوی اقرب المواقیت الی مکه اوالاحرام من ادنی الحل (وجهان) بل قولان، قدیقال بالاول لان هذه المسافه لایجوز لاحد قطعها الا محرما من ای جهه دخل وانما الاختلاف فی الجهات فی ـ الزائد علیها (والاقوی هوالاخیر) لاصاله البرائه عن وجوب الزائد عن ادنی الحل ولمنع عدم جواز قطع تلک المسافه الامحرما مطلقا بل هومختص بما اذا احرم من المیقات واما مع عدمه فعدم جواز القطع بالنسبه الی الزائد عن ادنی الحل هو اول الکلام، ومع الشک فیه یکون المرجع هواصاله البرائه.

(تتمه لهذا البحث) وهی حکم الاحرام من جده و بما ان من یسافر علی طریق البحر لابد له من المرور علی جده غالبا وکذا من یسافر علی طریق الجو یهبط فی جده فلابد من البحث عن حکم الاحرام فیها واول من وجدنا تعرض لذلک من الفقهاء ما عن الحلی فی السرائر من انها میقات اهل مصر ومن صعد البحر (وظاهره) کونها من احد المواقیت المعینه کذی الحلیفه والجحفه وغیرهما (واورد علیه) انه لیس لما ذهب الیه دلیل، وحمله العلامه فی المختلف علی اراده کونها محاذیه لمیقات من المواقیت لا لخصوصیتها واستحسنه فی المدارک (وفی کونها محاذیه) لاحد المواقیت اشکال و ظاهر غیر واحد من الاصحاب کالمحقق فی الشرایع و غیره فی غیرها هو عدم کونها محاذیه له حیث ذکروا اعتبار المحاذات المزبوره من غیر فرق بین البر والبحر کما صرح بذلک فی المتن فلو کانت جده محاذیه لاقرب المواقیت الیها لکان اللازم ان یقولوا بتعین الاحرام منها لمن سلک من طریق البحر الی مکه، ولذا قال فی الجواهر بعد حمل ما حکی عن ابن ادریس علی کون حده محاذیه لمیقات من المواقیت: وان کان المصنف (یعنی المحقق فی الشرایع) قد اشار الی خلافه بقوله وکذا من حج فی البحر فی اعتبار المحاذات المزبوره (انتهی) ثم ان المیقات الذی یحتمل کون حده محاذیه له لیس الا میقاتان: الجحفه او یلملم اما الجحفه فلیست محاذیه لها فان حده فی غرب مکه والجحفه فی سمت شمالها والمسافه بین الجحفه و مکه اکثر بکثیر من المسافه بین جده ومکه، واما یلملم فقد نقل عن بعض اهل العصر محاذاتها لجده ولم یعلم له وجه فان یلملم فی حهه جنوب مکه وجده فی حهه غربها وان کان المراد تساوی المسافه بین حده ومکه مع المسافه بین یلملم ومکه فلو ثبت ذلک فلیس ذلک مناط المحاذات کما تقدم فی الامر الرابع فان المدار کما اخترناه هو کون المیقات عن یمین من یرید الاحرام او یساره اذا توجه الی مکه ومن المعلوم ان من یتوجه الی مکه عن جده وجهه الی الشرق ومن یتوجه من یلملم الی مکه یتوجه الی حهه الشمال (وبالجمله) لم یثبت کون جده محاذیه للمیقات، وحینئذ فحکم من یدخلها اذا اراد التوجه الی مکه انه ان کان احرامه لعمره المتمتع فمع الامکان وسعه الوقت لابد من الذهاب الی الجحفه و الاحرام منها ومع عدم الامکان اوضیق الوقت یحرم من جده لا لانها میقات بل للزوم الاحرام من اقرب المواضع الی المیقات مع عدم امکان الوصول الیه. وان کان احرامه للعمره المفروه جاز له الاحرام منها لانها خارجه عن الحرام فان الاکتفاء بادنی الحل انما هو لمن یرید العمره وهو داخل الحرم فیکفی له الخروج الی ادنی الحل واما من یاتی مکه من خارج الحرم ویرید الاحرام للعمره المفرده فلا یجب ان یاتی ادنی الحل بل اما یحرم من المیقات او مایحاذی احد المواقیت و اما یحرم من خارج الحرم مطلقا، واحتاط بعضهم بتجدید التلبیه اذا وصل اول الحرم بین جده ومکه ولا باس به ولکنه غیر واجب.

(العاشر) ادنی الحل وهو میقات العمره المفرده بعد حج القران اوالافراد بل لکل عمره

مفرده والافضل ان یکون من الحدیبیه اوالجعرانه والتنعیم فانها منصوصه وهی من حدود الحرم علی اختلاف بینها فی القرب والبعد لان الحدیبیه بالتخفیف والتشدید بئر بقرب مکه علی طریق حده دون مرحله ثم اطلق علی الموضع ویقال نصفه فی الحل ونصفه فی الحرم ،والجعرانه بکسر الجیم وتشدید الراء اوبکسر الجیم وسکون العین موضع بین مکه والطائف علی سبعه امیال ، والتنعیم موضع قریب من مکه وهواقرب اطراف الحل الی مکه ویقال بینه و بین مکه اربعه امیال و یعرف بمسجد عائشه کذا فی مجمع البحرین واما المواقیت الخمسه فعن العلامه فی المنتهی ان ابعدها من مکه ذوالحلیفه فانها علی عشره مراحل من مکه ویلیه فی البعد الجحفه والمواقیت الثلاثه الباقیه علی مسافه واحده بینها و بین مکه لیلتان قاصدتان و قیل ان الجحفه علی ثلاث مراحل من مکه

فی هذا المتن امور (الاول) قال فی الجواهر ذکر غیر واحد من الاصحاب اعتبار الخروج الی ادنی الحل فی العمره المفرده للقارن والمفرد بعد الحج بل فی کشف اللثام لانعلم بذلک خلافا بل حکی عن المنتهی نفی الخلاف فی ذلک ایضا (انتهی ما فی الجواهر) واستدل له من النصوص بخبر عمر بن یزید المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام : من اراد ان یخرج من مکه لیعتمر احرم من الجعرانه اوالحدیبیه اوما اشبههما (وخبر ابن عمار) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال اعتمر رسول الله صلی الله علیه والله ثلاث عمر متفرقات عمره فی ذی القعده اهل من عسفان وهی عمره الحدیبیه ،وعمره اهل من الجحفه وهی عمره القضاء ،وعمره بعد ما رجع من الطائف من غزوه حنین (ومرسل الصدوق والکافی) مثله الا ان فی اخره وعمره اهل فیها من الجعرانه وهی بعد مارجع من الطائف من غزوه حنین (و اعترض علی الاستدلال بماذکر)اما خبر عمر بن یزید فبانه لایدل علی وجوب الخروج الی ادنی الحل للاحرام منه للعمره وذلک لتعلیق الاحرام من الاماکن الثلاثه المذکوره فیها علی اراده الخروج من مکه واما خبر ابن عمار ومرسل الصدوق الحاکیان لعمره رسول الله صلی الله علیه واله من الاماکن المذکوره فلعدم دلالتهما علی وجوب الخروج الی ادنی الحل للعمره (ویجاب عنه) بان مافی خبر عمر بن یزید وکذا خبر ابن عمار ومرسل الصدوق بالدلاله السیاقیه یدل علی مفروغیه لزوم الخروج من مکه لاجل الاحرام للعمره وانما الغرض منها بعد الفراغ عن لزوم ذلک هوتعیین الاماکن المذکوره للاحرام ،وهذه الدلاله وان کانت ضعیفه و لاسیما مع کون الخروج الی الاماکن المذکوره مستحبا لاواجبا لکنها کافیه فی اثبات لزوم الخروج من مکه والحرم بعد کونه ممالا یوجد فیه الخلاف بل نفی الخلاف عنه (واستدل ایضا) بصحیح جمیل بن دراج المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام عن المرئه الحائض اذا قدمت مکه یوم الترویه قال علیه السلام تمضی کماهی الی عرفات فتجعلها حجه ثم تقیم حتی تطهر فتخرج الی التنعیم فتحرم فتجعلها عمره قال ابن ابی عمیر : کما صنعت عائشه ،ولاینافی الاستدلال به علی لزوم الخروج من الحرم وان لم یکن الامر بالخروج الی خصوص التنعیم للوجوب الا ان السیاق دال علی وجوب

اصل الخروج من مکه وان لم یکن حمل الامر بالاحرام من التنعیم علی الوجوب ممکنا للاجماع علی عدم وجوبه منه بعد استفاده لزوم الخروج من مکه بالدلاله السیاقیه (وبالجمله) فهذا التقریب من الاستدلال لاباس به.

(الامر الثانی) ظاهر الاصحاب اختصاص وجوب الخروج عن مکه لاجل الاحرام للعمره المفرده بما اذا کانت العمره لحج القران اوالافراد فلا یجب فی العمره المفرده لغیرهما، وصحیح جمیل بن دراج وارد فی موردهما وخبر عمر بن یزید مطلق (قال فی المستند) واطلاقه یشمل کل من اراد العمره المفرده وان لم یکن مفردا او قارنا" (وظاهر الجواهر) الاجماع علی الاختصاص بالمفرد والقارن و انه لولا الاجماع لامکن القول باطلاق وجوب الخروج لکل عمره مفرده لاطلاق بعض النصوص، و مراده (قده) من بعض النصوص هو صحیح عمر بن یزید (والتحقیق) انه مع الغمض عن صحیح عمر بن یزید وصحیح جمیل فاللازم القول بجواز الاحرام لها من مکه لما تقدم من ان من منزله دون المیقات فاحرامه من منزله وان هذا الحکم یعم من کان فی مکه وان لم یصدق علیه ان منزله دون المیقات، ومع لحاظ الصحیحن فاللازم هو القول بعموم الحکم لکل عمره لاطلاق صحیح عمر بن یزید لولم یکن اجماع علی الاختصاص کما ان الظاهر عدمه لان انحصار هذا المورد (ای مورد عمره القارن اوالمفرد) بالذکر لایدل علی الاجماع علی اختصاص ذاک المورد بهذا الحکم.

(الامر الثالث) الا فضل فی الاحرام فی خارج مکه ان یکون من الحدیبیه اوالجعرانه اوالتنعیم للتاسی بالنبی (ص) فی الاولین لدلاله خبر ابن عمار ومرسل الصدوق علی احرامه (ص) منها وتصریح مافی خبر عمر بن یزید بالاحرام منهما ولامره (ص) عائشه بالاحرام من التنعیم وقدوردانه (ص) امر اخاها عبدالرحمن باعمارها من ذلک الموضع ولذلک سمی المحل باسمها وان قیل ان فیه مسجد امیرالمؤمنین ومسجد الامام زین العابدین علیهما السلام، وفی یمینه جبل یسمی جبل نعیم وفی یساره جبل ناعم واسم الوادی نعمان وبینه و بین مکه ثلاثه امیال (فرسخ واحد) وقیل اربعه امیال علی طریق المدینه وهواقرب اطراف الحل الی مکه.

(الامر الرابع) المحکی عن التذکره انه ینبغی الاحرام من الجعرانه فان النبی (ص) اعتمر منها فمن فاتته فمن التنعیم فمن فاته فمن الحدیبیه، وقال فی الجواهر وهوسهل وان کان استفاده الترتیب المذکور من النصوص لایخلوعن اشکال (انتهی) وهوکذلک لان هذه النصوص لاتدل علی ازید من فعله (ص) والفعل محمل لایدل علی الازید من الجواز لاعلی الافضلیه فضلا عن الترتیب المزبور (نعم) امر عائشه بالاحرام من التنعیم یدل علی رجحانه منه (وکیف کان) فلاباس بالقول بالرجحان من تلک الاماکن بدلیل التاسی وتشرف المحل باحرامه (ص) منه.

(مسئله (۵) کل من حج علی طریق فمیقاته میقات اهل ذلک الطریق وان کان مهل ارضه

غیره کما اشرنا الیه سابقا فلایتعین ان یحرم من مهل ارضه بالاجماع والنصوص، منها صحیحه صفوان ان رسول الله (ص) وقت المواقیت لاهلها ومن اتی علیها من غیر اهلها

قد مرحکم هذه المسئله فی مبحث المواقیت فلانعیده.

مسئله (۶) قدعلم مماذکران میقات حج المتمتع مکه واجبا کان اومستحبا من الا فاقی اومن اهل مکه ومیقات عمرتها حدالمواقیت الخمسه اومحاذاتها کذلک ایضا ومیقات حج القران والافراد احد تلک المواقیت مطلقا ایضا الا اذاکان منزله دون المیقات اومکه فمیقاته منزله و یجوز من احد تلک المواقیت ایضابل هوافضل ومیقات عمرتهما ادنی الحل اذا کان فی مکه و یجوزمن احدالمواقیت ایضا واذا لم یکن فی مکه فیتعین احدها وکذا الحکم فی العمره المفرده مستحبه کانت اوواجبه وان نذرالاحرام من میقات معین تعین والمجاور بمکه بعدالسنتین حاله حال اهلها وقبل ذلک حاله حال النائی فاذا ارادحج الافراد اوالقران یکون میقاته احدالخمسه ومحاذاتها واذا ارادالعمره المفرده جازاحرامها من ادنی الحل.

فی هذه المسئله امور قدتقدم اکثرها، لاباس باعادتها هنا اجمالا (الاول) میقات حج التمتع مکه نفسها وقدتقدم فی طی الامرالرابع من الامورالتی اشترطت فی حج التمتع ان اعتبارکون احرام حجه من مکه اجماعی وورد علیه النصوص حسبما تقدم ویکفی الاحرام فی ای موضع منها للاجماع والنص ایضا سواءکان حجه واجبا اومستحبا کان الحاج افاقیا اومن اهل مکه، للاطلاق (الثانی) یعتبر فی احرام عمره التمتع ان یکون من احدالمواقیت الخمسه او مایحاذی احدها حسبما تقدم فی المسئله الرابعه، والمقیم فی مکه اذا وجب علیه التمتع حیث انه یجب علیه الخروج من مکه لاحرام التمتع وان اختلف فی تعیین میقاته حینئذ علی اقوال وفی اول فصل صوره حج التمتع (الثالث) میقات حج القران والافراد احدالمواقیت الخمسه اذاکان مسافرا وصادف مروره علی احدها اوکان وظیفته التخییر بین التمتع وبین القران والافراد واختار احدهما، واما اذا کان منزله دون المیقات ولم یمر علی المیقات فمیقاته منزله و یجوز من احدالمواقیت ایضا بل هوالافضل کما تقدم فی اخر البحث عن المیقات السابع (الرابع) میقات عمره حج الافراد والقران هوادنی الحل اذا کان فی مکه کما تقدم فی طی البحث عن المیقات العاشر، والظاهر جوازه من احدالمواقیت ایضا بل هو الافضل لطول المسافه والزمان فیکون الاحرام منها اشق، هذا اذا کان فی مکه واما اذالم یکن فیها فان کان قبل المیقات فمع عبوره علیه یتعین الاحرام منه ومع العبور علی مایحاذیه یجب الاحرام عما یحاذیه ومع العبور علی غیر المیقات ومایحاذیه فالاقوی وجوب الاحرام من ادنی الحل کمافی عمره المتمتع لمن لم یکن فی مکه کما تقدم فی البحث عن المیقات التاسع، هذا اذا کان منزله قبل المیقات ومن کان منزله دونه فمیقاته منزله، وکذا الحکم فی العمره المفرده فان میقاتها ادنی الحل لمن کان فی مکه، واحد المواقیت لمن کان قبل المیقات مع عبوره به، ومایحاذی المیقات

مع عبوره ممایحاذیه وادنی الحل مع عدم عبوره عن طریق یفضی الی المیقات ولاالی مایحاذیه، ومنزله لمن منزله دون المیقات (الخامس) اذا نذرالاحرام من میقات معین تعین لکون الاحرام من المیقات راجحا وان کان الاحرام من غیرالمنذور ارجح فیجب الوفاء به لعموم دلیل وجوبه (السادس) قد تقدم فی المسئله الثالثه من مسائل فصل اقسام الحج ان الافاقی اذا صار مقیما فی مکه واستطاع بعد اقامته فیها ینقلب فرضه من التمتع الی فرض المکی بعد الدخول فی السنه الثالثه ویبقی علی مایجب علیه من التمتع قبل الدخول فیها، ففی الاول اذا اراد حج الافراد اوالقران یکون حاله حال اهلها من حواز الاحرام من مکه کما یجوز لاهلها وان کان الاحتیاط احرامه من احد مواضع ادنی الحل للصحیحین الواردین فیه المقتضی اطلاقهما عدم الفرق بین من انتقل فرضه و من لم ینتقل و ان کان القدرالمتیقن هو من لم ینتقل لکن الاحتیاط هوالعمل بالاطلاق حتی فیمن انتقل فرضه کماتقدم فی طی البحث عن المیقات السابع (وفی الثانی) اعنی قبل الدخول فی السنه الثالثه اذا اراد حج الافراد اوالقران یکون میقاته احد المواقیت الخمسه اومایحاذی احدها، ومع عدم تمکن الرجوع الیها فادنی الحل، ومع عدم التمکن منه ایضا فمن مکه نفسها، والله العالم.

(فصل فی احکام المواقیت) مسئله (۱) لایجوز الاحرام قبل المواقیت ولاینعقد ولایکفی المرور علیها محرما بل لابد من انشائه جدید افقی خبر میسر دخلت علی ابی عبدالله علیه السلام وانا متغیراللون فقال (ع) من این احرمت بالحج فقلت من موضع کذا وکذا، فقال (ع) رب طالب خیر تزل قدمه ثم قال ایسرک ان صلیت الظهر فی السفر اربعا، قلت لا، قال فهووالله ذاک.

قال فی الجواهر لاخلاف بیننابل الاجماع منابقسمیه علیه والنصوص به مستفیضه فی ان من احرم قبل هذه المواقیت لم ینعقد احرامه ثم نقل خبر میسر المذکور فی المتن، ثم قال فما عن العلامن جواز ذلک معلوم الفساد (انتهی) وعن منتهی العلامه انه قول علمائنا اجمع (ویدل علیه) من النصوص مضافا الی خبر میسر المذکور فی المتن المروی فی الکافی (وخبرالکرخی) المروی فی الکافی والتهذیب عن الصادق (ع) عن رجل احرم بحجه فی غیر اشهرالحج دون الوقت الذی وقته رسول الله (ص) قال (ع) لیس احرامه بشیء وان احب ان یرجع الی منزله فلیرجع ولاارای علیه شیئا وان احب ان یمضی فلیمض واذا انتهی الی الموقف فلیحرم فیه و یجعلها عمره فان ذلک افضل من رجوعه لانه اعلن الاحرام بالحج (وصحیح ابن اذینه) المروی فی الکافی والتهذیب عن الصادق علیه السلام. من احرم بالحج فی غیر اشهر الحج فلاحج له، ومن احرم دون المیقات فلااحرام له، وغیر ذلک من الاخبار و هی کثیره، و ظاهر هذه الاخبار هوکون حرمته قبل المیقات تشریعیه بمعنی عدم تربت الاثر علیه وعدم انعقاده قبله، وقد عبر غیرواحد من الاصحاب بعدم انعقاده قبل المیقات ففی الشرایع: من احرم قبل هذه المواقیت لم ینعقد احرامه،

لکن عبرفی المتن بعدم الجواز ولعل مراده هوعدم الجواز الوضعی اعنی الصحه کمایدل علیه تعقبه بقوله ولاینعقد اذلادلیل علی الحرمه الذاتیه نعم یستثنی من ذلک موضعان احدهما اذا نذرالاحرام قبل المیقات فانه یجوز ویصح للنصوص، منها خبرابی بصیرعن ابی عبدالله (ع) لوان عبدا انعم الله تعالی علیه نعمه اوابتلاه ببلیه فعافاه من تلک البلیه بجعل علی نفسه ان یحرم من خراسان کان علیه ان یتم، ولایضر عدم رجحان ذلک بل مرجوحیته قبل النذر مع ان اللازم کون متعلق النذر راجحا وذلک لاستکشاف رجحانه بشرط النذر من الاخبار، واللازم رجحانه حین العمل ولوکان ذلک للنذر و نظیره مسئلة الصوم فی السفر، المرجوح اوالمحرم من حیث هووصحته ورجحانه بالنذر ولابدمن دلیل یدل علی کونه راجحا بشرط النذر فلایردان لازم ذلک صحه نذر کل مکروه اومحرم وفی المقامین المذکورین الکاشف هوالاخبار، فالقول بعدم الانعقاد کما عن جماعه لما ذکر لاوجه له لوجود النصوص وامکان تطبیقها علی القاعده، وفی الحاق العهدوالیمین بالنذر وعدمه وجه ثالثها الحاق العهد دون الیمین ولایبعد الاول لامکان الاستفاده من الاخبار والاحوط الثانی لکون الحکم علی خلاف القاعده، هذا، ولایلزم التجدید فی المیقات وان کان الاحوط التجدید خروجا عن شبهة الخلاف والظاهر اعتبار تعیین المکان فلایصح نذرالاحرام قبل المیقات مطلقا فیکون مخیرا بین الامکنه لانه القدرالمتیقن بعد عدم الاطلاق فی الاخبار نعم لایبعد الترددبین المکانین بان یقول لله علی ان احرم اما من الکوفه اومن البصره وان کان الاحوط خلافه، ولافرق بین کون الاحرام للحج اوللعمره المفرده نعم لوکان للحج اوعمره التمتع یشترط ان یکون فی اشهر الحج لاعتبار کون الاحرام لهما فیها والنصوص انماجوزت قبل الوقت المکانی فقط، ثم لونذر و خالف نذره فلم یحرم من ذلک المکان نسیانا او عمدالم یبطل احرامه اذا احرم من المیقات نعم علیه الکفاره اذا خالفه متعمدا.

فی هذا المتن امور (الاول) استثنی من عدم جواز الاحرام قبل المیقات موضعان (الاول) فیما اذا نذرالاحرام قبل المیقات، فالمصرح به فی کثر من العبارات هوالصحه بل هوالمشهورنقلا وان لم یکن تحصیلا، وقد حکی عن غیرواحد من کتب الشیخ کالمبسوط والنهایه والخلاف والتهذیب وحکی عن المراسم والمهذب والوسیله والنافع والشرایع وعن الجامع ونسب الی اکثرالمتاخرین (واستدلواله) بغیرواحد من النصوص کخبرابی بصیرالمذکور فی المتن المروی فی التهذیب (وخبر علی بن ابی حمزه) المروی فی التهذیب قال کتبت الی ابی عبدالله علیه السلام اسئله عن رجل جعل لله علیه ان یحرم من الکوفه قال یحرم من الکوفه (وخبره الاخر) المروی فی التهذیب ایضا قال سئلت اباالحسن (ع) عن رجل جعل لله علیه شکرا من بلاء ابتلی به ان عافاه الله ان یحرم من الکوفه (وخبرالحلبی) المروی فی التهذیب قال سئلت اباعبدالله (ع) عن رجل جعل لله علیه شکرا ان یحرم من الکوفه فقال (ع) فلیحرم من الکوفه ولیف لله بما قال، وغیر ذلک من الاخبار

(والمحکی عن جماعه اخری) عدم الانعقاد کالحلی والعلامه فی المختلف ومال الیه المحقق فی المعتبر وقواه فی المحکی عن کشف اللثام، واستدل المانعون تاره بعدم صحه التمسک بالاخبار المتقدمه لضعف سندها واخری بضعف دلالتها من حیث کونها مخالفه لقواعد باب النذر من اعتبار رجحان متعلقه (واجیب) عن ضعف السند باستفاضتها وصحه خبرابی بصیر وکونها معمولا بها، وعن ضعف الدلاله بکونها صریحه فی ذلک فتکون مخصصه لما دل علی اعتبار الرجحان فی النذر فحملها علی اراده انه نذر الاحرام من میقات اهل الکوفه اواهل خراسان تحمل بارد (واجاب فی المتن) بانه لایضر عدم رجحانه قبل النذر لان المعتبر فی صحه النذر هو رجحان متعلقه حین العمل ولوکان الرجحان مستندا الی تعلق النذر به کالصوم فی السفر فانه مرجوح ولکن بالنذر یصیر راجحا (واورد علیه) کما فی المستمسک وغیره ان الرجحان الناشی من قبل النذر لایمکن ان یکون موجبا لصحه النذر لاستلزامه الدور فان صحه النذر یتوقف علی رجحان متعلقه حسب الادله الداله علی اعتبار رجحان متعلق النذر فلوتوقف رجحان الفعل علی صحه النذر لزم الدور المستحیل.

(اقول) الظاهر عدم لزوم المحذور المذکور فان رجحان الفعل هیهنا لایتوقف علی صحه النذر حتی یلزم الدور بل علی مجرد نذر الناذر فالاحرام قبل المیقات وکذا الصوم فی السفر مع قطع النظر عن تعلق النذر به مرجوح واما فی خصوص الموردین یستکشف الرجحان من مجرد تعلق النذر ببرکه ما دل علی صحه هذا النذر فلایلزم الدور وکذا لایرد علیه انه لوجاء الرجحان من قبل النذر لزم صحه نذر کل امر مرجوح مکروه فانه یکون بتعلق النذر به راجحا (وذلک) لان تحقق الرجحان بمجرد تعلق النذر یحتاج الی الدلیل وهو مفقود فی غیر الموردین اعنی الاحرام قبل المیقات والصوم فی السفر، ولکن الذی یرد علی المتن انه لایحتاج فی الحکم بصحه النذر فی الموردین الی دعوی کشف الادله الداله علی صحه النذر فیهما عن تحقق الرجحان بعنوان تعلق النذر به، بل یکفی فی ذلک کون ما دل علی اعتبار الرجحان فی باب النذر عاما وما دل علی صحه النذر فی الموردین خاصا فیخصص تلک الادله باخبار صحه النذر فی الموردین (وتوضیحه) ان هیهنا طوائف ثلاث من الاخبار (منها) ما تقدم من عدم جواز الاحرام قبل المیقات (ومنها) ما ورد من اعتبار رجحان متعلق النذر فی صحته، الظاهر کونه الصحه حین العمل (ومنها) ما دل علی صحه الاحرام قبل المیقات اذا تعلق به النذر والجمع بین هذه الطوائف ممتنع فلابد من رفع الید عن بعضها فاما نقول برفع الید عن اطلاق مایدل علی بطلان الاحرام قبل المیقات وتقییده بما اذا لم یتعلق به النذر واما برفع الید عن اطلاق ما دل علی اعتبار رجحان متعلق النذر وتقییده بما عدی نذر الاحرام قبل المیقات، وبای واحد منهما یحصل الجمع ویصح الحکم بصحه النذر فی المقام، لکن الاظهر هو الاول لما عرفت من ان حرمه الاحرام قبل المیقات تشریعیه ناشیه عن عدم الامر به ولوورد فیه نهی لکان ارشاد الی عدم الامر به ومقتضی ذلک صحته اذا ورد الامر به فاذا استفدنا

من اخبار المقام وجود الامر به ارتفع التعارض وذلک بتخصیص ادله عدم صحه الاحرام قبل المیقات بهذه الادله (ولقد اجاد) صاحب الجواهر (قده) حیث قال: الاستناد الی قاعده مشروعیه متعلق النذر فی نفسه التی یجب الخروج عنها بما عرفت سیما مع وجود النظیر الذی قدم فی الصوم اجتهاد فی مقابله النص.

(الامر الثانی) هل العهد والیمین یلحقان فی هذا الحکم بالنذر فیصح الاحرام قبل المیقات بالعهد والیمین اولا یلحقان او یفصل بین العهد والیمین بالحاق الاول بالنذر دون الثانی (وجوه) ظاهر الشهید الثانی (قده) فی المسالک هو الاول لشمول النصوص للعهد والیمین لانهما کالنذر التزام بشیء لله تعالی الظاهر من خبر ابی بصیر ذلک حیث ان فیه: فجعل علی نفسه ان یحرم من خراسان وفی العهد والیمین یصدق انه جعل علی نفسه ذلک، ومن ان مورد الفتاوی هو النذر ولم یتعرضوا للعهد والیمین وهذا یکشف عن انحصار الحکم عندهم بالنذر، بل المنساق من النصوص ایضا ذلک حیث ان المعبر فی خبری علی بن ابی حمزه وصحیح الحلبی هو صیغه النذر اعنی قوله و جعل لله علیه ان یحرم من الکوفه، والظاهر من خبر ابی بصیر ایضا ذلک وان لم یذکر فیه کلمه (لله)، ومن ان العهد فی ذلک کالنذر حیث انهما التزام بفعل ما التزم به لله تعالی، واما الیمین فحقیقتها مغایره للنذر والعهد، فالعهد یلحق بالنذر دون الیمین (والحق) ان حقائق هذه الثلاثه متغایره کتغایر الفاظها وان النذر عباره عن الالتزام بشیء لله بحیث یکون الناذر ملتزما ویکون الله سبحانه ملتزما له، والمنذور هو الملتزم به فکانه ملک التزامه لله وصار هو تعالی مالکا لالتزامه (والعهد) هو المعاهده مع الله بلا تملیک التزام له تعالی، وتکون نسبه النذر الی العهد نسبه البیع الی الصلح حیث ان البیع تملیک عین بعوض والصلح هو التسالم وبالفارسیه (باهم برآمدن) علی تملیک العین بعوض فحقیقه الصلح هی ذاک التسالم وفیما اذا کان التسالم علی تملیک العین بالعوض یفید فائده البیع لانه بیع حقیقه، والنذر هو نفس تملیک الالتزام بالله سبحانه، والعهد هو التعاهد معه تعالی علی ان یلتزم له (واما الیمین) فهی جعل الله تعالی رهنا للمحلوف علیه فاذا قال والله افعل کذا او اخبر بشیء واکده بالیمین فکانه یقول اعطیت الله سبحانه رهنا لصدق قولی، فهی اشبه بالرهن ولیس فیها تملیک ولا تعاهد (اذا تبین ذلک فنقول) ظاهر الاخبار المتقدمه هو النذر فالاقوی اختصاص الحکم به ولا سیما مع انحصار ذکره فی الفتاوی وکون اصل الحکم مخالفا للاصل.

(الامر الثالث) المحکی عن کشف اللثام ان طریق الاحتیاط فی نذر الاحرام قبل المیقات واضح وهو ما فی المراسم وما حکی عن الراوندی من الاحرام مرتین مره فی المحل المنذور ومره فی المیقات واضعف من ذلک التفصیل بین نذر الاحرام الواجب کالاحرام فی حجه الاسلام والاحرام المندوب بوجوب التجدید فی الاول واستحبابه فی الثانی فانه لاوجه له اصلا.

(الا مر الرابع) ظاهر غیر واحد من الفقهاء اعتبار تعیین المکان للاحرام قبل المیقات فلا یصح نذر مطلق الاحرام قبل المیقات من دون تعیین المکان، ولعل منشا اعتباره هو کون الحکم بالصحه علی خلاف الاصل وان مورد الروایات فی المقام فی صوره التعیین فالمتیقن منه هو ذلک ولا یتعدی الی غیره (نعم) لو عین احد المکانین علی وجه الترديد فالظاهر الصحه کما نفی البعد عنه فی المتن، والظاهر ان مصب الروایات هو صوره کون الاحرام من المحل الذی عینه فی النذر موجبا لتحمل المشقه لبعد المسافه حتی یکون ذلک مما التزمه فی النذر بعنوان الشکر لله وهذا لا فرق فیه بین تعیین محل واحد او ترديد المنذور بین اثنین او اکثر اذا کان الکل یحصل من الاحرام فیه زیاده تحمل مشقه بالنسبه الی الاحرام من المواقیت المعینه، والله العالم.

(الامر الخامس) لا فرق فی صحه الاحرام قبل المیقات بالنذر بین کون الاحرام للحج او للعمره لاطلاق النصوص والفتاوی (السادس) یشترط فیما اذا کان الاحرام للحج او لعمره التمتع ان یکون فی اشهر الحج لاعتبار کونه فی اشهر الحج کما یعتبر کونه من مکان معین، والنصوص انما دلت علی مجرد جواز کون الاحرام قبل المیقات فلا یوجب التعمیم بالنسبه الی الزمان المعین لوقوع الاحرام فیه (الامر السابع) اذا خالف النذر واحرم من المیقات، فمع النسیان لا شیء علیه ویصح احرامه، ومع العمد یجب علیه الکفاره فی مخالفته لنذره، وفی صحه احرامه من المیقات وعدمه احتمالان ربما یقال بالاخیر لان النذر یقتضی ملک الله سبحانه للمنذور علی وجه یمنع من قدره المکلف علی تفویته، والاحرام من المیقات عمدا مفوت للاحرام المنذور المملوک لله تعالی فیکون حراما فیبطل اذا کان عباده (والاقوی هو الاول) لان المحرم هو ترک الاحرام قبل المیقات الذی تعلق به النذر والاحرام من المیقات لیس مفوتا له وانما تفویته بالتجاوز عنه والعزم علی ترک الاحرام منه.

ثانیهما اذا اراد ادراک عمره رجب وخشی تقضیه ان اخر الاحرام الی المیقات فانه یجوز له الاحرام قبل المیقات وتحسب له عمره رجب وان اتی ببقیه الاعمال فی شعبان لصحیحه اسحق بن عمار عن ابی عبدالله علیه السلام عن رجل یجئی معتمرا ینوی عمره رجب فیدخل علیه الهلال قبل ان یبلغ العقیق ایحرم قبل الوقت ویجعلها لرجب او یؤخر الاحرام الی العقیق ویجعلها لشعبان، قال یحرم قبل الوقت لرجب فان لرجب فضلا وصحیحه معاویه بن عمار سمعت ابا عبدالله (ع) یقول لیس ینبغی ان یحرم دون الوقت الذی وقت رسول الله صلی الله علیه وآله الا ان یخاف فوت الشهر فی العمره ومقتضی اطلاق الثانیه جواز ذلک لادراک عمره غیر رجب ایضا حیث ان لکل شهر عمره لکن الاصحاب خصصوا ذلک برجب فهو الاحوط حیث ان الحکم علی خلاف القاعده والاولی والاحوط مع ذلک التجدید فی المیقات کما ان الاحوط التاخیر الی اخر الوقت وان کان الظاهر جواز الاحرام قبل الضیق اذا علم عدم الادراک اذا اخر الی المیقات بل هو الاولی حیث انه یقع باقی اعمالها ایضا فی رجب والظاهر عدم الفرق بین العمره المندوبه والواجبه بالاصل او بالنذر

ونحوه.

فی هذا المتن امور (الاول) المعروف بین الاصحاب ان من اراد الاتیان بالعمره فی رجب و خشی فوتها جازله الاحرام لها قبل المیقات، وعن المعتبر والمنتهی اتفاق علمائنا علی ذلک والعباره المحکیه عن الحلی لاظهور لها فی مخالفته وذلک لظهورها فی الاحرام قبل المیقات بالنذر وان کان دلیله الذی ذکره یساعد مع خلافه فی ذلک ایضا، وفی المسالک انه موضع نص ورفاق و فی الجواهر: بلاخلاف احده فیه (وکیف کان) فیدل علی ذلک من النصوص موثق اسحق بن عمار المروی فی التهذیب عن الکاظم علیه السلام وصحیح معاویه بن عمار اوحسنه المروی فی التهذیب ایضا عن الصادق (ع) المذکوران فی المتن (الثانی) مقتضی صحیح معاویه بن عمار هو عموم الحکم لخوف فوت العمره فی کل شهر وان کان غیر رجب کما یستحب الاتیان بها فی کل شهر، لکن الاصحاب لم یعملوا به وحملوه علی الخوف من فوت العمره فی شهر رجب (وفی الجواهر) انی لم اجد به عاملا فی غیر رجب وهذا هوالاحوط لکون الحکم علی خلاف اطلاق مایدل علی عدم جواز الاحرام قبل المیقات الذی خرج عنه الاحرام قبله لادراک احرام العمره فی رجب علی وجه الیقین ویکون ماعداه مشکوکا یرجع فیه الی الاطلاق (الثالث) الاحوط الاولی تجدید الاحرام فی المیقات لانه وان دل الدلیل الاجتهادی اعنی النص علی جواز تقدیمه لکن مع قیام الاصل علیه لایکون باب احتمال خلافه مسدودا و فیما یحتمل الخلاف فیه یکون مراعات الاحتیاط بادراک الواقع حسنا ولاسیما فیما اذا کان الاماره قائمه علی خلاف القاعده حیث ان مراعات القاعده فیه احوط واولی.

(الرابع) اذا علم عدم ادراک احرام العمره فی رجب اذا اخره الی المیقات فهل یجوز له الاحرام قبل الضیق اویجب الصبر الی الضیق لکی یکون فی اخر ساعه من شهر رجب وینتهی فراغه عن الاحرام الی انقضاء رجب (احتمالان) اقواهما الاول لبقائه محرما فی مقدار من رجب وهو امر مرغوب فیه یحسن مراعاته بعد ثبوت جواز تقدیم احرام عمرته و اطلاق دلیل جوازه (الامر الخامس) لو علم عدم الادراک واحرام قبل المیقات مع سعه الوقت ثم تبین الخلاف وانه یدرک الاحرام من المیقات فی رجب وجب علیه الاتیان به فیه لعدم الاجزاء بما اتی به قبل المیقات لعدم الامر به واقعا وانما اتی بتخیل الامر لکون الامر به انما هو فیما اذا لم یدرک الاحرام فی رجب من المیقات واقعا بل عدم الاجزاء فی مثل ذلک اولی من عدمه فیما عمل بالظن المعتبر ثم تبین خلافه فان الحکم الظاهری متحقق فی مورد العمل بالظن بخلاف مورد العلم بعدم الادراک فانه لایکون حکم ظاهری معه حتی یتوهم کون الاتیان بالعمل علی طبقه مجزیا عن الواقع عند انکشاف الخلاف وان کان الحق فیه ایضا عدم الاجزاء (الامر السادس) الظاهر عدم الفرق بین العمره المندوبه والواجبه ولا فی الواجبه بین الواجبه بالاصل اوبالعارض بسبب النذر ونحوه لاطلاق الاخبار المتقدمه لولم یدع انسباقها الی المندوبه حیث انها العمره الرجبیه عند الاطلاق (وکیف کان) ففی غیر المندوبه

منها ینبغی تحدید الاحرام عند الوصول الی المیقات ،والله العالم .

مسئله (۲) کما لایجوز تقدیم الاحرام علی المیقات لایجوز التاخیر منها فلایجوز لمن اراد الحج اوالعمره اودخول مکه ان یجاوز المیقات اختیارا الا محرما بل الاحوط عدم المجاوزه عن محاذات المیقات ایضا الامحرما وان کان امامه میقات اخر فلولم یحرم منها وجب العود الیها مع الامکان الااذا کان امامه میقات اخرفانه یجزیه الاحرام منها وان اثم بترک الاحرام من المیقات الاول والاحوط العود الیها مع الامکان مطلقا وان کان امامه میقات اخر واما اذالم یرد النسک ولا دخول مکه بان کان له شغل خارج مکه ولوکان فی الحرم فلایجب الاحرام نعم فی بعض الاخبار وجوب الاحرام من المیقات اذا اراد دخول الحرم وان لم یرد دخول مکه لکن قدیدعی الاجماع علی عدم وجوبه وان کان یمکن استظهاره من بعض الکلمات .

فی هذه المسئله امور (الاول) لایجوز تاخیر الاحرام عن المیقات اختیارا لمن اراد الحج اوالعمره اودخول مکه الا مااستثنی فی الاخیر علی ماسیاتی ،وقد ادعی علیه اجماع العلماء کافه کما عن المعتبر والمنتهی واجماعا بقسمیه کما فی الجواهر ،ویدل علیه من النصوص صحیح معاویه بن عمار المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال من تمام الحج والعمره ان تحرم من المواقیت التی وقتها رسول الله (ص) لاتجاوزها الاوانت محرم (وصحیح الحلبی) المروی فی الکافی ایضا عنه علیه السلام قال ولاتجاوز الجحفه الا محرما (وصحیح صفوان) المروی فی الکافی ایضا عن الرضا علیه السلام قال کتبت الیه ان بعض مواليک بالبصره یحرمون ببطن العقیق ولیس بذلک الموضع ماء ولا منزل وعلیهم فی ذلک مؤنه شدیده ویعجلهم اصحابهم وجمالهم و من وراء بطن عقیق بخمسه عشر میلا منزل فیه ماء وهو منزلهم الذی ینزلون فیه فتری ان یحرموا من موضع الماء لرفقه بهم وخفته علیهم ،فکتب ان رسول الله (ص) وقت المواقیت لاهلها ومن اتی علیها من غیر اهلها وفیها رخصه لمن کانت به علة فلاتجاوز المیقات الامن علة .

(الا مر الثانی) الظاهر ان التجاوز عن محاذات المیقات کالتجاوز عنه نفسه لمن یرید ـ الحج اوالعمره اوالدخول فی مکه فلایجوز الامحرما ،وذلک لدلاله ما فی صحیح ابن سنان الذی هو المدرک للاحرام ممایحاذی المیقات (ففیه) : فلیکن احرامه من مسیره ستة امیال فیکون حذاء الشجره من البیداء ولعل وجه تعبیر المصنف (قده) بالاحوط مع دلاله الدلیل المذکور هو امکان ان یقال بعدم حرمه العبور عمایحاذی المیقات لانه لیس بمیقات وانما قام الدلیل علی جواز الاحرام منه ولا دلیل علی قیامه مقام المیقات فی جمیع ماللمیقات من الاحکام (ولکن لایخفی مافیه) فان مافی صحیح ابن سنان ظاهر فی حرمه التجاوز فان الامر بالاحرام من سته امیال من المدینه یدل علی عدم جواز ترکه وترکه یکون بالتجاوز عنه بلااحرام ،ولا فرق فی ذلک بین ماکان امامه میقات اخر ومالم یکن اذ کما لایجوز التجاوز عن المیقات ولوکان امامه میقات اخرکذلک لایجوز التجاوز عما

یحاذی المیقات ولوکان امامه میقات اخر اومحاذات اخری کمایدل علی ذلک ما فی الصحیح ـ المذکور حیث انه یدل علی عدم جوازالتجاوز عمایحاذی مسجدالشجره مع ان امامه الجحفه.

(الا مرالثالث) لولم یحرم من المیقات او ممایحاذیه عمدا وجب العود الی مایجوز له الاحرام منه وحینئذ ففی کون الواجب الرجوع الی خصوص میقات اهل ارضه ولولم یمر به ،او خصوص مامربه ولوکان میقات غیراهل ارضه ،اوالرجوع الی ای میقات کان (وجوه) ظاهر بعض الاخبار هوالاول کصحیح الحلبی المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن رجل نسی ان یحرم حتی دخل الحرم قال (ع) قال اسی (ع) یخرج الی میقات اهل ارضه فان خشی ان یفوته الحج احرم من مکانه فان استطاع ان یخرج من الحرم فلیخرج ثم یحرم ،وهذا وان کان فی صوره النسیان الا انه فی صوره العمد بطریق اولی فی انه لابد له ان یرجع الی میقات اهل ارضه (وصحیحه الاخر) المروی فی التهذیب عنه (ع) عن رجل ترک الاحرام حتی دخل الحرم فقال علیه السلام یرجع الی میقات اهل بلاده الذی یحرمون منه فیحرم فان خشی ان یفوته الحج فلیحرم من مکانه فان استطاع ان یخرج من الحرم فلیخرج (وخبر علی بن جعفر) المروی فی قرب الاسناد عن اخیه ـ الکاظم علیه السلام عن رجل ترک الاحرام حتی انتهی الی الحرم کیف یصنع قال یرجع الی میقات اهل بلاده الذی یحرمون منه فیحرم (وصریح هذه الاخبار) کماتری هوالامر برجوعه الی میقات اهل ارضه اواهل بلاده ،واطلاق الاخیرین منها یشمل مالوکان التجاوز عن المیقات عن عمد.

(ووجه القول الثانی) وهوالرجوع الی مامربه من المیقات ولولم یکن میقات اهل ارضه هو حمل هذه الاخبار علی المیقات الذی عبرعنه بقرینه التعبیر بالرجوع الیه وهولایصدق علی مالم یمرعلیه ،و بالاجماع علی عدم وجوب العود الی میقات اهل ارضه اذالم یمرعلیه (ووجه القول الثالث) وهووجوب الرجوع الی ای میقات کان دلاله بعض الاخبار علیه کصحیح معاویه بن عمار المروی فی الکافی عن الصادق (ع) عن امرئه کانت مع قوم فطمثت فارسلت الیهم فسئلتهم فقالوا ماندری اعلیک احرام ام لاوانت حائض فترکوها حتی دخلت الحرم فقال ان کان علیها مهله ترجع الی الوقت فلتحرم منه فان لم یکن علیها وقت فلترجع الی ما قدرت علیه بعدما تخرج من الحرم بقدر مالایفوتها (وموثق ابن بکیر) المروی فی الکافی عن زراره عن اناس من اصحابنا حجوا بامرئه معهم فقد موا الی المیقات وهی لاتصلی فحملوا ان مثلها ینبغی ان تحرم فمضوابها کما هی حتی قدموا مکه وهی طامت حلال فسئلوا فقالوا تخرج الی بعض المواقیت فتحرم منه فکانت اذا فعلت لم تدرک الحج فسئلوا اباجعفر (ع) فقال تحرم من مکانها قدعلم الله نیتها (ودلالتهما) علی کفایه الرجوع الی ای میقات کان واضحه (ویمکن الاستدلال) لذلک ایضا بماورد من ان هذه المواقیت مواقیت لاهل ارضها ولمن مربها من غیر اهلها ،فان هذا الذی تجاوز عن میقات بلا

احرام اذا وصل الی میقات غیره بصدق علیه انه ممن مربه فیصح ان یحرم منه (ولکن الاقوی) وجوب الرجوع الی المیقات الذی تجاوز عنه لظهور کلمه الرجوع فی الاخبار المتقدمه فی ذلک مضافا الی الاجماع علی عدم وجوب العود الی میقات اهل ارضه اذا لم یمر علیه بلااحرام واما عدم الاجتزاء بای میقات کان فلکون النسبه بین صحیح ابن عمار وموثق ابن بکیر وبین الاخبار المتقدمه بالاطلاق والتقیید فیقید اطلاق الصحیح والموثق تبلک الاخبار، مضافا الی ما فی دلاله الموثق حیث لم یظهر منه تقریر مولانا الباقر (ع) لما فی السئوال من قول الناس بانها تخرج الی بعض المواقیت مع امکان حمله علی صوره تعذر الرجوع الی ماتجاوز عنه بلااحرام کما هوالغالب ولاسیما بالنسبه الی النساء (واما دعوی احزاء) الرجوع الی ای میقات بانه اذا وصل الیه یصدق علیه انه مار به (ففیه) ان الظاهر مماورد من ان هذه المواقیت مواقیت لاهلها ولمن یمر علیها هوجواز الاحرام منها لغیر اهلها اذا مر بها من الخارج کالشامی اذا مر علی طریق میقات اهل الیمن اوالعراق لامن تجاوز میقاتا بلااحرام ثم عدل الی میقات اخر، مع انه علی تقدیر الاطلاق یقید بغیر المتجاوز عن میقات بلااحرام بمادل علی اعتبار الرجوع الی ما تجاوز عنه بدلاله لفظه الرجوع.

(الا مر الرابع) ما ذکر فی الامر المتقدم انما هوفیما اذالم یکن امامه میقات اخر واما اذا کان کذلک فلایجب الرجوع الی ما تجاوز عنه بل یکفی الاحرام من المیقات الذی امامه کالمتجاوز عن مسجد الشجره بلااحرام فانه یکفیه الاحرام من الجحفه (قال فی المدارک) ولایخفی انه انما یجب العود اذالم یکن فی طریقه میقات اخر والالم یجب بل یؤخر الی المیقات (انتهی) وقال فی الجواهر هذا کله اذا لم کن فی طریقه میقات اخر والالم یجب الرجوع (انتهی) و قد مر فی اول فصل المواقیت ان من تجاوز عن ذی الحلیفه بلااحرام یجوز له ان یحرم من الجحفه ولایجب علیه الرجوع الی ذی الحلیفه.

(الامر الخامس) ظاهر غیر واحد من الاصحاب حرمه التجاوز عن المیقات بالحرمه الذاتیه و ذلک للنهی عنه فی الاخبار المتقدمه، والنهی ظاهر فی حرمه متعلقه بالحرمه الذاتیه، وهذا وان کان صحیحا فی النهی حیث ان الاصل فیه کون متعلقه حراما ذاتیا، و لکن هذا الاصل انقلب فی النواهی الغیریه الی الدلاله علی الارشاد الی مانعیه متعلقه عن صحه ماوجد فیه هذا المنهی عنه کما ان الاصل فی اللاوامر الغیریه ایضا هوالارشاد الی دخل متعلق الامر فی صحه ما امر به فیه فلا یستفاد منها الوجوب الذاتی.

(الامر السادس) ذکر المصنف (قده) بان الاحوط العود الی المیقات الاول مطلقا" و ان کان امامه میقات اخر و لعل الوجه فیه هواحتمال عدم مشروعیه الاحرام من المیقات الثانی عند التجاوز عن الاول عمدا" بلااحرام و انما المیقات الثانی میقات لمن کان له ضروره فی ترک الاحرام من الاول لضعف او مرض و نحوهما و اما من تمکن من الاحرام منه فالمتعین علیه هو-

الاحرام منه ولو بالعود الیه کما احتمله بعض المتاخرین وقال فی الجواهر بل ظاهر اخر هو المیل الی العدم و ان اورد علیه بانه فی غیر محله.

(الامر السابع) لااشکال فی عدم وجوب الاحرام من المیقات الذی یمر علیه علی من لایرید النسک ولا دخول مکه ولا الحرم بان کان له شغل فی خارج الحرم، و هذا ظاهر بعد ظهور کون الاحرام من المیقات لتحیه مکه او معالله دخل فی النسک جزء او شرطا علی ماسیاتی تحقیقه فمن لایرید دخول مکه ولا الحرم فلیس علیه تحیه الدخول کما لاصلوه لتحیه المسجد لمن لایرید دخول المسجد (و اما من اراد) دخول الحرم بلا اراده دخول مکه ففی وجوب الاحرام علیه من المیقات وعدمه احتمالان، ظاهر بعض الاخبار هو الوجوب ففی صحیح محمد بن مسلم المروی فی التهذیب عن الباقر (ع) عن الرجل هل یدخل الحرم بغیر احرام قال (ع) لا، الا ان یکون مریضا اوبه بطن (وفی صحیح عاصم بن العمیص) المروی فی التعذیب ایضا عن الصادق (ع) ایدخل احد الحرم الا محرما قال (ع) لا، الا مریض اوبطون، و لکن قد ادعی الاجماع علی عدم وجوبه ویمکن استظهار الاجماع علی عدم الوجوب من عباره المدارک حیث قال و قد اجمع العلماء علی ان من مر علی المیقات و هو لایرید دخول مکه بل یرید حاجه فیما سواها لایلزمه الاحرام (انتهی) فان اطلاق قوله و هو لایرید مکه یشمل من اراد دخول الحرم، و فی استظهاره منه تامل (وفی المستند) ان فی بعض الاخبار عدم جواز دخول الحرم بغیر احرام کما حکی الفتوی به عن جمع و هو الاحوط بل الاظهر (انتهی) وظاهره وجود الخلاف فی المسئله بل ذهاب الی عدم الجواز و قوله بل الاظهر کاف فی ذلک (وکیف کان) فیمکن ان یدعی انسباق اختصاص المنع عن دخول الحرم بلااحرام بمن اراد الدخول فی مکه حیث انه عند اطلاق الدخول فی الحرم ینسبق الی الفهم ان الدخول فیه لاجل دخول مکه، بل الحرم انما هو حرم لمکه و ان ماله من الاحکام انماهو لتعظیم مکه.

مسئله (۳) لواخرالاحرام من المیقات عالما عامدا و لم یتمکن من العود الیها لضیق الوقت اولعذر اخر ولم یکن امامه میقات اخر بطل احرامه و حجه علی المشهور الاقوی ووجب علیه قضائه اذا کان مستطیعا و اما اذا لم یکن مستطیعا فلایجب و ان اثم بترک الاحرام بالمرور علی المیقات خصوصا اذالم یدخل مکه والقول بوجوبه علیه و لولم یکن مستطیعا بدعوی وجوب ذلک اذا قصد مکه فمع ترکه یجب علیه قضائه لادلیل علیه خصوصا اذالم یدخل مکه و ذلک لان الواجب علیه انما کان الاحرام لشرف البقعه کصلوه التحیه فی دخول المسجد فلاقضاء مع ترکه مع ان وجوب الاحرام لذلک لایوجب وجوب الحج علیه، و ایضا اذا بداله و لم یدخل مکه کشف عن عدم الوجوب من الاول و ذهب بعضهم الی انه لو تعذر علیه العود الی المیقات احرم من مکانه کمافی الناسی و الجاهل نظیر ما اذا ترک التوضی الی ان ضاق الوقت فانه یتیمم

و تصح صلوته و ان اثم بترک الوضوء متعمدا (وفیه) ان البدلیه فی المقام لم تثبت بخلاف مسئله التیمم و المفروض انه ترک ماوجب علیه متعمدا .

فی هذه المسئله امران (الاول) لواخر الاحرام من المیقات عالما عامدامع ارادته النسک حجا او عمره مع تمکنه من العود الیه یجب علیه العود اذا اراد اتیان النسک ، و مع عدم التمکن منه لضیق الوقت اوعذراخر و عدم میقات اخرامامه ففی بطلان نسکه و عدم صحه احرامه من محله او صحته کما فی الناسی و الجاهل ـ کمایاتی فی المسئله السادسه ـ قولان ، الاکثر بل ـ المشهور هوالاول لاطلاق مادل علی اعتبار کون الاحرام من المیقات و اقل ما یترتب علی اعتبار شیء فی المامور به هو بطلان المامور به اذالم یات بذلک الشی عمدا فان عدم بطلانه مع ـ الترک العمدی یؤل الی رفع الید من الشارع عن اعتبار ذلک الشی فی المامور به اوالاکتفاء بالماتی به الفاقدلذلک الشی عن المامور به تفضلا و امتنانا و هذا یحتاج الی الدلیل وهو مفقود فی المقام ، وقیاسه علی مورد الناسی اوالجاهل لیس من مذهبنا (وذهب غیر واحد من المتاخرین الی الاخیر و احتمله فی کشف اللثام من اطلاق المبسوط والمصباح و مختصره و قال و هو قوی و اختاره فی المستند (واستدلواله) بصحیح الحلبی المروی فی التهذیب عن رجل ترک الاحرام حتی دخل الحرم فقال (ع) یرجع الی میقات اهل بلاده الذی یحرمون منه فان خشی ان یفوته الحج فلیحرم من مکانه ، فان قوله عن رجل ترک الاحرام حتی دخل الحرم لولم یکن ظاهرا فی الترک العمدی بالدلاله السیاقیه فلا اقل من شمول اطلاقه له و به ینزل اطلاق دلیل شرطیه التوقیت علی صوره غیر تعذر الاحرام من المیقات فیکون حال تارک الاحرام من المیقات عن علم وعمد عند تعذرالرجوع کحال الناسی اوالجاهل نظیر ما اذا ترک الوضوء فی سعه الوقت اوالفحص عن الماء عالما عامدا حتی ضاق الوقت فانه یتیمم وتصح صلوته وان اثم بترک الوضوء متعمدا (ولکن الاقوی) ماعلیه المشهور لمنع اطلاق صحیح الحلبی وذلک بقرینه صحیحه الاخر بهذا المضمون الوارد فیمن نسی ان یحرم من المیقات حتی دخل الحرم وقدتقدم فی المسئله السابقه حیث انه یمکن ان یکون قرینه علی اراده ناسی الاحرام من هذاالخبرایضا ومنع شموله علی تقدیر تسلیمه لما اذا کان الترک عن علم وعمد ،ودعوی تنزیل اطلاق دلیل الشرطیه علی غیر صوره التعذر لاجل اطلاق هذا الصحیح لیس باولی من تنزیل اطلاق الصحیح علی غیر صوره الترک عن العلم والعمد ، بل هذا الاخیر اولی لموافقته للشهره وکون روایات التوقیت اکثر عددا اذا انتهت الی المعارضه ، لکن الانصاف اختصیه اطلاق الصحیح عن اطلاق اخبار التوقیت ،فالعمده فی اختیار مذهب المشهور هوعدم اطلاق الصحیح لصوره العلم والعمدوترک الاحرام من المیقات من غیر عذر.

(الامر الثانی) اذا حرم بعد التجاوز عن المیقات عمدا لنسک من حج اوعمره یبطل نسکه لبطلان احرامه لاجل عدم وقوعه من المیقات فان کان الحج اوالعمره واجبا وجب الاتیان به ثانیا

فی العام القابل ان کان حجا ،وفی وقت اخران کان عمره ،وان لم یکن واجبا بان لم یکن مستطیعا اواتی بالحج الواجب علیه قبل ذلک ففی وجوب القضاء علیه وعدمه قولان ،مختار الشهید الثانی فی المسالک هوالاول فیما اذا دخل الحرم قال (قده) لوجوبه بسبب اراده دخول الحرم فان ذلک موجب للاحرام فاذا لم یات به وجب قضائه کالمنذور ثم قال نعم لورجع بعد تجاوز المیقات و لم یدخل الحرم فلاقضاء علیه وان اثم بتاخیر الاحرام وادعی العلامه فی التذکره الاجماع علیه ای علی انه لاقضاء علیه اذا لم یدخل الحرم (انتهی) ولایخفی مافیه اما اولا فلما عن المنتهی من ان الاحرام مشروع لتحیه البقعه فاذالم یات به سقط کتحیه المسجد ،وهذا فیما اذا لم یدخل مکه ظاهروان دخل الحرم ومع دخوله مکه ایضا کذلک لان الاحرام قد فات لهذا الدخول بتحقق الدخول بدونه ولا دلیل علی وجوب اعاده الدخول لکی یجب له احرام اخر (واما ثانیا) فلان وجوب الاحرام علیه بسبب اراده دخول مکه لایوجب قضائه علیه الا اذا قام الدلیل علی قضائه فان القضاء یکون بامر جدید کما ثبت فی الاصول ،والله الهادی .

مسئله (۴) لوکان قاصدا من المیقات للعمره المفرده وترک الاحرام لها متعمدا یجوز له ان یحرم من ادنی الحل وان کان متمکنا من العود الی المیقات فادنی الحل له مثل کون المیقات امامه وان کان الاحوط مع ذلک العود الی المیقات ولولم یتمکن من العود ولاالاحرام من ادنی الحل بطلت عمرته .

ماذکره المصنف (قده) کانه ماخوذ من الجواهر حیث قال (قده) فی طی شرح قول الشرایع : امالواخره عامدالم یصح احرامه حتی یعود الی المیقات فلو تعذرلم یصح احرامه ـ ما لفظه ثم ان ظاهر المتن والقواعد وغیرهما بطلان الاحرام منه (یعنی مماعدی المیقات) ولوللعمره المفرده فحینئذ فلایباح له دخول مکه حتی یحرم من المیقات بل عن بعض الاصحاب التصریح بذلک لکن قدیقال ان المراد بطلان الاحرام لاللعمره المفرده التی ادنی الحل میقات لهاوان اثم بترکه الاحرام عند مروره بالمیقات ،بل قیل ان الاصحاب انما صرحوا بذلک لابطلانه مطلقا و یمکن صرف ظاهر المتن وغیره الیه ولعله الاقوی ،والله العالم (انتهی ما فی الجواهر) (اقول) وما استظهره (قده) من عباره الشرایع والقواعد وغیرهما من بطلان الاحرام مماعدی المیقات ولوللعمره المفرده وحکی عن بعض الاصحاب التصریح به هوالاظهر ،وذلک لاطلاق الاخبار الوارده فی توقیت ـ المواقیت الداله علی کونها میقاتا لکل من اراد دخول مکه لنسک اوغیره من غیر فرق فی النسک بین الحج والعمره ولافی الحج بین کونه واجبا اومندوبا ولافی الواجب بین کونه حجه الاسلام اوغیرها ولافی اقسام الحج بین کونه تمتعا اوافرادا او قرانا ولافی العمره بین کونها بعد حج القران اوالافراد وبین غیرها ،کل ذلک لمن کان قبل المیقات واراد دخول مکه بعبوره علی المیقات اوما یحاذیه ،ومع عدم عبوره باحدهما من المیقات اومایحاذیه فمیقاته ادنی الحل ،واما الاخبار الداله

علی کون ادنی الحل میقاتا للعمره المفرده فهی مختصه بمن کان فی مکه وکانت عمرته للقران او لافراد اومطلقا (حسب ما تقدم فی بحث میقات ادنی الحل) فلاتشمل من کان فی خارج مکه وکان قبل المیقات واراد العمره وقدمر باحد المواقیت ،ومقتضی عدم شمولها هوتعین لزوم الاحرام لها من احد المواقیت الخمسه ،فلیس المقام من قبیل من امامه المیقات کما افاده فی المتن.

مسئله (۵) لوکان مریضا لم یتمکن من النزع ولیس الثوبین یجزیه النیه والتلبیه فاذا زال العذر نزع ولبسهما ولایجب حینئذ علیه العود الی المیقات نعم لوکان له عذر عن اصل انشاء الاحرام لمرض اواغماء ثم زال وجب علیه العود الی المیقات اذا تمکن والاکان حکمه حکم الناسی فی الاحرام من مکانه اذا لم یتمکن الامنه وان تمکن العود فی الجمله وجب و ذهب بعضهم الی انه اذا کان مغمی علیه ینوب عنه غیره لمرسل جمیل عن احدهما علیهما السلام فی مریض اغمی علیه فلم یفق حتی اتی الموقف قال (ع) یحرم منه رجل والظاهر ان المراد انه یحرمه رجل ویجنبه عن محرمات الاحرام لاانه ینوب عنه فی الاحرام ومقتضی هذا القول عدم وجوب العود الی المیقات بعد افاقته وان کان ممکنا ولکن العمل به مشکل لارسال الخبر وعدم الجابر فالا قوی العود مع الامکان وعدم الاکتفاء به مع عدمه.

فی هذه المسئله امور (الاول) المحکی عن نهایه الشیخ (قده) ان من عرض له مانع من الاحرام جازله ان یؤخر الاحرام عن المیقات فاذا زال المانع احرم من الموضع الذی انتهی الیه، ویمکن ان یستدل له بصحیح صفوان بن یحیی المروی فی الکافی (وقدتقدم فی ذیل المسئله الثانیه من هذا الفصل) وفیه قوله علیه السلام وفیها (یعنی المواقیت) رخصه لمن کانت به علة فلاتجاوز المیقات الا من علة (ومرسل ابی شعیب المحاملی) المروی فی التهذیب عن احدهما علیهما السلام قال اذا خاف الرجل علی نفسه اخر احرامه الی الحرم (واستدل له فی الجواهر) بدلیل نفی الحرج ایضا ،وقدمر مرارا انه لاینفع فی مقام التمسک لاثبات الحکم بل هونافع لنفی الحکم الثابت عن مورد الحرج (وکیف کان) فالمحکی عن ابن ادریس هو وجوب نیه الاحرام والتلبیه علیه فی المیقات وتاخیر نزع المخیط ولبس ثوبی الاحرام الی زوال المانع ،وقدحمل کلام الشیخ فی النهایه علی ذلک وقال ان مراده تاخیر الصوره الظاهره من الاحرام من التعری ولبس الثوبین فان المرض والتقیه ونحوهما لایمنع النیه والتلبیه وان منعت التلبیه کان کالاخرس وان اغمی علیه لم یکن هو المتاخر ،قال وان اراد شیخنا غیر ذلک فهذا یکون قدترک الاحرام متعمدا من موضعه فیؤدی الی ابطال حجه بلاخلاف (انتهی) وتبعه علی ذلک غیر واحد من المحققین کالعلامه فی المختلف والمنتهی والتحریر ،والشهید الثانی فی المسالک والسید السند فی المدارک حیث انه یحکی عن المعتبر تفصیلا یرجع الی ماذکره ابن ادریس واستحسنه ،ونفی عنه الباس فی الریاض قال لقوه دلیله (ویمکن الاستدلال لذلک) بماذکره الحلی (قده) من ان حقیقه الاحرام هی النیه والتلبیه وان التعری ولبس

ثوبی الاحرام لیسا من مقوماته بمعنی مالیس بخارج عن حقیقته وان مثل المرض والتقیه لایمنع النیه والتلبیه (وبمکاتبه الحمیری) المرویه فی الاحتجاج وقد تقدم نقلها فی طی البحث عن میقات العقیق، وفیها کتب صلوات الله علیه فی الجواب: یحرم من میقاته ثم یلبس الثیاب ویلبی فی نفسه فاذا بلغ الی میقاتهم اظهره (وبقاعده المیسور) (والاقوی) ما علیه ابن ادریس لما سیاتی من ان الاحرام هو النیه والتلبیه فمع التمکن منهما فلا مانع عن الاحرام، وان نزع المخیط ولبس ثوبی الاحرام من الواجبات فی حال الاحرام لا من مقوماته، وبذلک یظهر عدم صحه التمسک بصحیح صفوان ومرسل المحاملی المتقدمین لانهما فی مورد یکون له علیه فی الاحرام من المیقات اویخاف الاحرام منه ومع التمکن من النیه والتلبیه فلا علیه ولاخوف فی الاحرام منه ولیس هذا حملا علی العله المانعه من النیه حتی یکون بعید اجدابل لعل الحمل علی العله المانعه من التعریه یکون ابعد بعد الاعتراف بخروجها عن حقیقه الاحرام، مع مافی مرسل المحاملی من الارسال، ولاحاجه الی التمسک بمکاتبه الحمیری حتی یورد علیه بانها تدل علی ایقاع الاحرام بواجباته من لبس الثوبین ونزع المخیط فهو غیرما نحن فیه مع امکان ان یقال بوجوب لبس ثوبی الاحرام و نزع المخیط ان امکنا ثم لبس المخیط بعد ذلک و مماذکرنا ظهر عدم وجوب العود حینئذ الی المیقات لانه لم یفت منه الاحرام حتی یحتاج الی العود الیه بعد امکانه.

(الثانی) لوکان له عذر عن الاحرام ای عن التلبیه والنیه لمرض شدید او للاغماء فتجاوز عن المیقات بلا احرام ثم زال عذره وجب علیه العود الی المیقات اذا تمکن لتوقف الواجب وهو الاحرام من المیقات علیه، ومع عدم التمکن یجب العود الی ما امکن لما فی خبر ابن عمار المروی فی الکافی والتهذیب عن الصادق علیه السلام عن امرئه کانت مع قوم فطمثت فارسلت الیهم فسئلهم فقالوا ماندری اعلیک احرام ام لا وانت حائض فترکوها حتی دخلت الحرم، قال (ع) ان کان علیها مهله فلترجع الی الوقت فلتحرم منه وان لم یکن علیها وقت فلترجع الی ما قدرت علیه بعد ماتخرج من الحرم بقدر مالایفوتها، ونحوه غیره مماورد فی ناسی الاحرام فی المیقات والجاهل من الامر بالخروج عن الحرم (وهذه الاخبار) وان کانت فی مورد الجاهل والناسی الا انه یمکن استنباط حکم المعذور منها لکون النسیان والجهل عذرا، مضافا الی امکان القول بان الواجب علیه کان قطع المسافه التی بین المیقات وبین مکه بتمامها مع الاحرام، فاذا تعذر فی جمیعها و امکن فی بعضها یجب علیه قطع الممکن منها محرما (ومع عدم امکان ذلک ایضا) یحرم من مکانه، ویدل علیه صحیح الحلبی المروی فی الکافی عن الصادق (ع) عن رجل نسی ان یحرم حتی دخل الحرم قال (ع) قال ابی یخرج الی میقات اهل ارضه فان خشی ان یفوته الحج احرم من مکانه فان استطاع ان یخرج من الحرم فلیخرج ثم لیحرم، ونحوه غیره، وهذا ایضا وان کان فی الناسی لکن یستفاد منه حکم مطلق المعذور.

(الا مر الثالث) ذهب بعضهم الی انه اذا کان الرجل مغمی علیه فی المیقات بحیث لا یقدر علی النیه ینوب عنه غیره فی النیه والتلبیه مثل ماینوب عن المیت وذلک لمرسل جمیل عن احدهما علیهما السلام فی مریض اغمی علیه فلم یفق حتی اتی الموقف قال (ع) یحرم منه رجل (وظاهره) هو النیابه عنه فی النیه والتلبیه ولازمه هو کون الاحرام من النائب وبقیه الافعال من المنوب عنه نظیران یقال بقیام الطهاره بالنائب وقیام الصلوه بالمنوب عنه، وحیث ان ذلک بظاهره منکر لم یثبت مشروعیته ولا یمکن اثباته بمثل المرسل المذکور بل یحتاج اثباته الی قیام دلیل قوی فقد حمل علی اراده الاحرام به مثل الاحرام بغیر الممیز من الصبی یکون محل الاحرام هو الصبی وایقاعه به من غیره فاذا احرم به الولی یجعله محرما فینزع عنه المخیط ویلبسه ثوبی الاحرام، وعلی هذا ففی جواز ذلک بالنسبه الی المغمی علیه ونحوه (جهان) بل قولان فالمصرح به فی المعتبر والقواعد والدروس هو الجواز (وفی المعتبر): من منعه مانع من الاحرام من المیقات فان زال عقله باغماء وشبهه سقط عنه الحج ولو احرم عنه رجل جاز ودل علی جواز الاحرام عنه ماروا جمیل عن بعض اصحابنا عن احدهما ثم ذکر المرسل المذکور فی المتن واستحسنه فی المدارک بعد ما نقله وقال و قد بینا فیما سبق ان المراد بالاحرام عن غیر الممیز والمجنون الاحرام بهما لاکون الولی نائبا عنهما (انتهی) وقال العلامه فی القواعد ولو لم یتمکن من نیه الاحرام لمرض او غیره احرم عنه ولیه وجنبه مایجنبه المحرم (وقال الشهید فی الدروس) ولو جن فی المیقات او اغمی علیه احرم عنه ولیه وجنبه مایتجنبه المحرم، وحکی فی کشف اللثام ذلک عن النهایه والمبسوط والتهذیب والمهذب والجامع، وظاهر هؤلاء بل صریح بعضهم الاجتزاء بذلک الاحرام، و مقتضاه عدم وجوب العود الی المیقات بعد افاقته وان کان ممکنا، وعن النهایه والجامع انه تم احرامه وعن المبسوط انه ینعقد، وقال فی المعتبر والذی یقتضیه الاصل ان الاحرام للولی جائز لکن لایجزی عن حجه الاسلام لسقوط الفرض بزوال عقله نعم اذا زال العارض اجزئه، وعن المختلف والتحریر والتذکره انه ان لم یفق حتی فاته الموقفان انکشف انه لم یکن واجبا وان افاق قبل الوقوف اجزء عن حجه الاسلام لانه یقبل النیابه عند تعذره عنه نفسه، وقد مر فی الفصل الاول من هذا الکتاب عند البحث عن الاحرام بالصبی والمجنون ماینا سب ذلک.

(والمحکی عن الحلی) عدم الجواز قال لان الاغماء یسقط عنه النسک واستحسن تجنبه المحرمات (انتهی) اقول ولاباس بالاحرام به وتجنبه عن محرمات الاحرام لکن فی الاجتزاء بذلک الاحرام وعدم لزوم العود الی المیقات بعد افاقته مع امکانه اشکال لارسال خبر جمیل وعدم العلم بجبر ضعفه بالعمل به مع کون ظاهره هو الاحرام عنه لا الاحرام به ویکون الحمل علی الاحرام به خلاف ظاهره (فالحق ان یقال) اذا کان الحج واجبا مستقرا علیه و تعذر الاحرام من المیقات لاغماء ونحوه ولم یفق مضی الموقفان لایجزی عنه لما فی المعتبر من سقوط

الفرض عنه بزوال عقله ویجب علیه الاتیان به فی العام اللاحق لاستقرار وجوبه علیه ومع افاقته قبل ادراک الموقفین یجب علیه العود الی المیقات لتجدید الاحرام منه مع الامکان ،ومع عدم امکانه یرجع الی ما امکنه الرجوع الیه وان لم یمکن الرجوع اصلا احرم من موضعه ولیس له اتمام حجه بذاک الاحرام الذی احرمه عنه ولیه فی المیقات ،وکذا اذا کان الحج علیه واجبا وجوبا غیر مستقر بان کان فی عام الاستطاعه ،غایه الامر انه اذا کانت الافاقه بعد مضی الموقفین یتوقف وجوبه علیه فی العام اللاحق الی بقاء استطاعته الیه کما لا یخفی واذا لم یکن الحج واجبا علیه فوجوبه بسبب المرور علی المیقات فی حال الاغماء مشکل جدا لعدم تکلیفه بسبب الاغماء وانصراف ماورد فی وجوب الاحرام من المیقات عن مثله الذی لا تکلیف علیه ولا یجب علیه النسک بهذا الاحرام الذی احرم به غیره و هو مغمی علیه ،هذا اذا کان احرام غیره به فی المیقات فی حال اغمائه للحج ، وان احرمه به غیره للعمره فان کانت عمره التمتع فهی کالحج فیجئی فیه ماتقدم من الکلام وان کانت عمره مفرده فمع وجوبها ینتظر حتی یفیق فاذا افاق وکان فی الحرم رجع الی ادنی الحل اوالمیقات مع امکانه ،ومع عدمه یحرم من موضعه اذا ضاق الوقت بان اضطر الی الخروج مع الرفقه ، وان کانت مندوبه فالظاهر انه لیس علیه شیئ وان کان الاحوط اعاده الاحرام بالرجوع الی ادنی الحل اوالمیقات ان امکن والا فمن موضعه والاتیان بالعمره المفرده خروجا عن مخالفه من اوجب علیه اتمامها بعد الافاقه بذلک الاحرام الذی احرمه به غیره فی المیقات من دون اعادته ، والله العاصم .

مسئله (ع) اذا ترک الاحرام من المیقات ناسیا اوجاهلا بالحکم اوالموضوع وجب العود الیه مع الامکان ومع عدمه فالی ما امکن الا اذا کان امامه میقات اخر وکذا اذا جاوزها محلا لعدم کونه قاصدا للنسک ولا لدخول مکه ثم بداله ذلک فانه یرجع الی المیقات مع التمکن والی ما امکن مع عدمه .

فی هذه المسئله امور (الاول) اذا ترک الاحرام من المیقات ناسیا اوجاهلا وجب علیه العود الیه مع الامکان ،وفی الجواهر بلاخلاف اجده فیه نصا وفتوی ،وعن المنتهی بلاخلاف فیه بین العلماء (ویدل علی ذلک) من النصوص فی الناسی والجاهل صحیح الحلبی المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن رجل ترک الاحرام حتی دخل الحرم فقال (ع) یرجع الی میقات اهل بلاده الذی یحرمون منه فیحرم فان خشی ان یفوته الحج فلیحرم من مکانه فان استطاع ان یخرج من الحرم فلیخرج (واطلاق) ترک الاحرام یشمل ما اذا کان عن نسیان اوجهل بل عن عمد ، وقد تقدم فی المسئله الثالثه من هذا الفصل البحث عن شمول الحدیث للعمد وعدمه (وکیف کان) فصوره الجهل والنسیان هی القدر المتیقن منه ،هذا مضافا الی ان العود مع الامکان هو مقتضی القاعده ایضا حیث ان ترک شئی مما اعتبر فی المامور به یقتضی بطلانه اذا ترکه سواء کان ناسیا فی الترک

اوجاهلا اوعامدا الا اذاقام الدلیل علی اکتفاء الشارع بما اتی به المنفی فی المقام ،ویدل علی ـ وجوب الرجوع فی الناسی صحیح اخر للحلبی عن الصادق علیه السلام الذی فیه عن رجل نسی ان یحرم حتی دخل الحرم قال (ع) قال ابی یخرج الی میقات اهل ارضه (ویدل علی ذلک) فی الجاهل صحیح معاویه بن عمار المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن امرئه کانت مع قوم ـ الی ان قال ـ ان کان علیها مهلة ترجع الی الوقت فلتحرم منه (وقد تقدم الحدیث فی المسائل المتقدمه) ولاینافی هذه الاخبار اخبار اخرورد ت وهی بظاهرها تدل علی کفایه الاحرام من خارج الحرم اومن موضعه (کخبر ابی الصباح الکنانی) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن رجل جهل ان یحرم حتی دخل الحرم کیف یصنع ،قال علیه السلام یخرج من الحرم ثم یهل بالحج (وخبر سوره بن کلیب) المروی فی الکافی قال قلت لابی جعفر علیه السلام خرجت معنا امرئه من اهلنا فجهلت الاحرام فلم تحرم حتی دخلنا مکه ونسینا ان نامرها بذلک قال (ع) فمروها فلتحرم من مکانها من مکه اومن المسجد (وصحیح علی بن جعفر) عن اخیه الکاظم علیه السلام المروی فی التهذیب عن رجل نسی الاحرام بالحج فذکر وهو بعرفات ماحاله قال (ع) یقول اللهم علی کتابک و سنه نبیک فقدتم احرامه فان جهل ان یحرم یوم الترویه بالحج حتی رجع الی بلده ان کان قضی مناسکه کلها فقدتم حجه (ووجه نفی التنافی) هو تقیید الاخبار المطلقه بالاخبار التی وردالامر بالرجوع الی المیقات مع الامکان فتحمل الاخبار المطلقه الداله علی کفایه الاحرام من موضعه اوکفایه الخروج الی الحل علی صوره عدم امکان الرجوع الی المیقات (نعم) یعارض الاخبار المتقدمه صحیح اخر لعلی بن جعفر المروی فی قرب الاسناد عن اخیه (ع) عن رحل ترک الاحرام حتی انتهی الی الحرم فاحرم قبل ان یدخله قال ان کان فعل ذلک جاهلا فلیبن (فلیلب) مکانه لیقضی فان ذلک یجزیه انشاء الله وان رجع الی المیقات الذی یحرم منه اهل بلده فانه افضل ،حیث انه صریح فی جواز الاحرام من موضعه ولومع التمکن من العود الی المیقات حیث حمل العود الی المیقات افضل ،ولکن قالوا انه مضافا الی ضعف سنده معرض عنه اومحمول علی صوره المشقه فی العود اوانه لما فرض فی الحدیث انه احرم قبل دخول الحرم فالامام علیه السلام امضی احرامه ارفاقا و تسهیلا ، (وکیف کان) فلا یقاوم ما تقدم من الامر بالعود مع الامکان .

(الا مر الثانی) مقتضی الصحیح الاول للحلبی وجوب العود الی المیقات اذا تجاوز عنه بلااحرام فی صوره النسیان اوالجهل واطلاقه یشمل ما اذا کان الجهل بالحکم بان لایدری وجوب الاحرام منه اوالموضوع بان لایدری ان هذا میقات مثلا وکذا اطلاق صحیح ابن عمار الوارد فی ترک الاحرام جهلا یعم الجهلین معا اعنی الجهل بالحکم والموضوع مضافا الی دعوی الاجماع علی عموم الحکم للجهل بالموضوع ودعوی عدم تعرض النصوص لحکم الفرض ای للجهل بالموضوع لیس علی ماینبغی.

(الا مر الثالث) لولم یتمکن من العود الی المیقات وامکنه العود الی بعض المسافه التی بین المیقات وبین الحرم ففی وجوب العود الیه وعدمه وجهان یمکن ان یقال بالاول لما تقدم فی الامر الثانی فی طی المسئله الخامسه من هذا الفصل من ان الواجب علیه قطع المسافه التی بین المیقات وبین مکه بتمامها محرما وعند تعذر ذلک فی جمیع المسافه یجب علیه قطع ما امکن منها، ولقاعده المیسور ولصحیح ابن عمار المتقدم الذی فیه: فان لم یکن علیها وقت فلترجع الی ما قدرت علیه بعدما تخرج من الحرم بقدر مالاتفوتها، واستظهر فی المدارک عدم الوجوب مستدلا بالاصل وظاهر الروایات المتضمنه لحکم الناسی حیث انها تدل باطلاقها علی انه یحرم من مکانه اذا کان فی خارج الحرم اوبعدما یخرج منه اذا دخله، والحمل علی صوره عدم امکان الرجوع بعید (والاقوی هوالاول) لکون صحیح ابن عمار اخص من تلک المطلقات فیقید المطلقات به ولا باس به اذا دل الدلیل علی القید ولیس تقیید المطلق بالمقید عند قیام الدلیل علیه بعیدا و به یندفع التمسک بالاصل ایضا اذهو دلیل حیث لا دلیل ومع الصحیح لاینتهی الامر الی الاصل.

(الا مر الرابع) اذا کان امامه میقات اخر فالظاهر جواز الاحرام منه لواخر الاحرام عن المیقات الاول وفاقا لغیر واحد من الاصحاب کالشهید الثانی فی المسالک والسید السند فی المدارک لصدق الاحرام من المیقات ولوکان اثما فی تاخیره عن المیقات الاول اذا تجاوز عامدا، وان کان یحتمل عدم الاثم ایضا لکون النهی ارشادا الی دخل الاحرام منه فی صحه نسکه، لکنه بعد الاحرام من المیقات الاخر یصح نسکه لنفی الباس من الاحرام منه وتحقق ماهو الدخیل فی صحه النسک فمع التجاوز عن المیقات الاول بلا احرام عمدا اوغیر عمد مع الاثم اوعدمه یکفیه الاحرام من المیقات الذی امامه لصدق المرور علیه وکونه میقاتا لاهله ولمن یمر علیه من غیر اهله فلا اشکال فی صحت وصحه نسکه.

(الا مر الخامس) المشهور بین الاصحاب انه اذا جاوز المیقات محلا لعدم وجوب الاحرام علیه لعدم کونه قاصدا للنسک ولا لدخول مکه اوکونه ممن لایلزمه الاحرام لدخولها کالحطاب والحشاش ونحوهما ثم بدا له اراده الدخول فی مکه اواراده النسک فذهبوا الی انه کالجاهل والناسی یجب علیه العود الی المیقات اذا امکن ذلک والی ما امکن مع عدمه، والاحرام من موضعه مع عدم امکان الرجوع راسا، اما وجوب الرجوع الی المیقات مع امکانه فلانه متمکن من الاتیان بالنسک علی الوجه المامور به فیکون واجبا ولصحیح الحلبی المتقدم عن الصادق علیه السلام عن رجل ترک الاحرام حتی دخل الحرم قال (ع) یرجع الی میقات اهل بلاده وان خشی ان یفوته الحج فلیحرم من مکانه بناء علی اطلاق قوله ترک الاحرام لمن ترکه لعدم اراده دخول مکه اولعدم وجوب الاحرام علیه، ودعوی انصرافه الی من ینبغی له الاحرام منه ممنوعه بمنع الانصراف اولا وکونه بدویا غیر مضر بالتمسک بالاطلاق ثانیا (واما وجوب الرجوع) الی ما امکن منه فلما تقدم فی الجاهل والناسی

من دلاله صحیح ابن عمار ،ودعوی وروده فی خصوص الناسی اوالجاهل ممنوعه بانه وان کان واردا فی مورد الجاهل لکن المستفاد ثبوته من حیث انه معذور فی ترک الاحرام ،واما وجوب الاحرام من موضعه اذالم یتمکن من الرجوع اصلا لاالی المیقات ولاالی ما امکن فلان من هذا شانه یکون اعذر من الناسی والجاهل وانسب الی التخفیف .

مسئله (۷) من کان مقیما فی مکه واراد حج التمتع وجب علیه الاحرام لعمرته من المیقات اذا تمکن والافحاله حال الناسی من کان مقیما فی مکه واراد حج التمتع امالکون فرضه ذلک کما اذا کان قبل دخول السنه الثالثه واما لارادته حج التمتع ندبا یجب علیه الاحرام لعمرته من المیقات اذا امکن ،والافحاله حال الناسی من وجوب الخروج الی ما امکن ،وقد تقدم فی المسئله الرابعه من مسائل فصل اقسام الحج تفصیل من المصنف (قده) وکتبنا هناک تفصیل الامر فراجع .

مسئله (۸) لونسی المتمتع الاحرام للحج بمکه ثم ذکر وجب علیه العود مع الامکان والاففی مکانه ولوکان فی عرفات بل المشعر وصح حجه وکذا لوکان جاهلا بالحکم ولوا حرم له من غیر مکه مع العلم والعمدلم یصح وان دخل مکه باحرامه بل وجب علیه الاستیناف مع الامکان والابطل حجه نعم لواحرم من غیرها نسیانا ولم یتمکن من العود الیها صح احرامه من مکانه .

فی هذه المسئله امور (الاول) قدمر مرارا ان میقات الاحرام لحج المتمتع هو مکه نفسها فمن نسی الاحرام له منها ثم ذکر وجب علیه العود الیها للاحرام منها مع الامکان لماتقدم من وجوب عود ناسی الاحرام من المیقات الیه للاحرام منه ان امکن ولانه هوالذی تقتضیه القاعده حیث ان اللازم هوالاتیان بالماموریه جامعا لکل ما اعتبر فیما ،المقتضی لعدم الاجزاء عندالاخلال بشئی منه الذی منه الاحرام من مکه ،ولاشبهه فی انه مع امکان ندارکه یجب التدارک والاکان تارکا للامتثال عمدا ،ومع عدم امکان العود الیها یجب الاحرام من موضع التذکر کمادل علیه الاخبار المتقدمه فی المسئله السادسه وحکم ناسی الاحرام من المیقات اذا لم یتمکن من العود الی المیقات (الا مرالثانی) ذکر العلامه فی التذکره والمنتهی ان من نسی الاحرام یوم التروییه بالحج حتی مضی الی عرفات فلیحرم من هناک وظاهره الاجتزاء بالاحرام بعرفات ولومع التمکن من الرجوع الی مکه (واستدل له) بصحیح علی بن جعفر عن اخیه الکاظم (ع) عن رجل نسی الاحرام بالحج فذکر وهوبعرفات ما حاله ،قال (ع) یقول اللهم علی کتابک وسنه نبیک (ص) فقدتم احرامه ،لکن الخبر محمول علی من لایتمکن من الرجوع الی مکه للاحرام منهاثم الرجوع الی عرفات وادراک الوقوف بها کما هوالغالب فی تلک الاعصار التی لم تکن فیها سهوله الوسائل النقلیه الموجوده فی زماننا ،ویمکن ارجاع کلام العلامه الیه ایضا .

ثم انه اذا تذکر ترک الاحرام بعدالوقوف بعرفات کمالوتذکر ذلک فی المشعر فهل یکفی تجدید الاحرام هناک اویختص ذلک بما لوتذکر فی عرفات ،مقتضی صحیح علی بن جعفر المتقدم

انفاهوالتذکر بعرفات ولم یبین فیهالحال لوتذکر بعد ذلک فمقتضی القاعده عدم الصحه لخلو رکن من ارکان الحج عن الاحرام ولم یقم دلیل علی الاکتفاء بتجدید الاحرام فی ما بعد عرفات (قال فی المسالک) فی شرح عباره الشرایع (ولواحرم بالحج ـ ای الکافر ـ وادرک الوقوف بالمشعر لم یجزه الا ان یستانف احراما ولوضاق الوقت احرم ولو بعرفات :کان حق العباره ولوبالمشعر لانه ابعدمایمکن فرض الاحرام منه بخلاف عرفه وان کان الاحرام فیها جائزا بل اولی به (انتهی مافی المسالک) لکن فی المدارک اوردعلیه بانه جیدان ثبت جواز الاستیناف للاحرام من المشعر لکنه غیرواضح (وذهب صاحب الجواهر (قده) الی جوازه من المشعر وقال لعل اقتصار العلامه علی عرفات موافقه للصحیح المزبور (یعنی صحیح علی بن جعفر) والافله تحدید الاحرام بالمشعر کما عن الشهیدین الجزم به لفحوی النصوص المزبوره (انتهی) و مراده (قده) من النصوص المزبوره هی النصوص الداله علی الاجزاء بالمناسک اذا ترک الاحرام نسیانا حسبما یاتی فی المسئله التاسعه فانه اذا کان الاتیان بجمیع الاعمال من الحج اوالعمره مع نسیان الاحرام مجزیا فالاتیان به مع الاحرام فی اثناء الوقوف بالمشعریکون اولی بالاجزاء لوقوع بعض الاعمال مع الاحرام (اقول) وعلی هذه ینبغی القول بجواز الاحرام اذا تذکر بعدالوقوف فی المشعر لان وقوع بعض الاعمال من حین التذکر الی اخرالاعمال مع الاحرام اولی بالاجزاء من وقوع جمیعه بلااحرام فکان الاولی لصاحب الجواهر ان یقول بجواز استیناف الاحرام ولوکان التذکربعد وقوف المشعر ،وقدتبین مما ذکرناه وجه اضراب المصنف (قده) بقوله ولوکان فی عرفات بل المشعر ،والله العالم .

(الامرالثالث) الظاهران الجاهل بالحکم فیماذکر کالناسی لحریان الدلیل الذی استدل به للناسی فی الجاهل ایضاولکن ذلک یجری فی الجهل بالحکم لان الجهل بالموضوع ای الجهل بان ذلک المکان مکه مع علمه بوجوب الاحرام للحج فبعید فی الغایه ،ولذا قیدفی المتن بقوله و کذالوکان جاهلا بالحکم (الا مرالرابع) لواحرم للحج من غیر مکه مع العلم والعمدلم یصح لکونه علی خلاف ما امربه وان دخل مع الاحرام فی مکه کمالایکفی المرور بالمیقات محرما اذا الم یجدد الاحرام فیه من راس ،وحینئذ یجب علیه الاستیناف من مکه مع الامکان والابطل حجه کمالوترک الاحرام رأسا (الا مرالخامس) لواحرم من غیر مکه نسیانا فمع التمکن من العود الی مکه یجب علیه العود الیها لتحدید الاحرام ومع عدمه یحرم من مکان تذکر فیه للنصوص السابقه الداله علی وجوب الاحرام من موضع التذکر فی صوره نسیان الاحرام لمن لایتمکن من الرجوع الی مکه .

مسئله (۹) لونسی الاحرام ولم یذکر حتی اتی بجمیع الافعال من الحج اوالعمره فالا قوی صحه عمله وکذالوترکه جهلا حتی اتی بالجمیع فی هذه المسئله امران (الاول) اذانسی الاحرام من میقاته للحج اوالعمره حتی اتی بجمیع افعاله فالمشهور انه یجزیه ان کان واجبا علیه ،وفی الجواهرانه مشهور شهره عظیمه ،وعن الدروس نسبته الی الاصحاب عدا الحلی (قده) واستدلواله

بمرسل حمیل المروی فی الکافی عن بعض اصحابنا عن احدهما (ع) فی رجل نسی ان یحرم اوجهل و قد شهد المناسک کلها وطاف وسعی قال تجزیه نیته اذا کان قدنوی ذلک فقدتم حجه وان لم یهل، وقال فی مریض اغمی علیه حتی اتی الوقت فقال یحرم عنه (وقد استشکل) فی الاستدلال بهذا الخبر تاره بضعف سنده لکونه مرسلا، واخری بضعف دلالته لکونه مجملا لان فی قوله اذا کان قد نوی ذلک فقدتم حجه احتمالات (احدها) ان یکون المراد منه نیه الاحرام ویکون المشار الیه فی قوله (ذلک) هوالاحرام فیصیر المعنی اذا نوی الاحرام فقدتم حجه فلادلاله له علی مضی الاعمال مع ترک الاحرام بل یدل علی صحته عند تحقق الاحرام بناء علی ان یکون المراد من الاحرام هوالعزم علی ترک مایجب ترکه فی حال الاحرام وان نزع المخیط ولبس ثوبی الاحرام بل والتلبیه لبست من مقوماته، وعلی هذا یصیر دلیلا علی انه مع الاتیان بالاحرام ای اراده ترک مایجب ترکه لایکون تارکا للاحرام وقدتم حجه (وثانیها) ان یکون المراد منه العزم السابق علی الشروع فی افعال الحج ای انه کان عازما علی الاحرام لکنه نسیه وجهل به اذ عند نسیان حکمه یصیر جاهلا به فترکه فی محله وهوالمیقات (ثالثها) ان یکون المراد منه نیه افعال الحج ومناسکه علی الاجمال بمعنی ان یکون قاصدا لافعاله ولکنه نسی الاحرام اوجهل بکونه من افعاله فلم یقصده.

(ولایخفی) ان صحه الاستدلال به متوقفه علی الاحتمال الاخیر مع عدم معین له لوجود الاحتمالین الاولین لولم نقل بکون الاحتمال الاول اظهر (والحق اند فاع الاعتراضین) کلیهما اما ضعف السند بالارسال فلابخباره بعمل الاصحاب واستنادهم الیه مع ان المرسل مثل جمیل الذی هومن اصحاب الاجماع فاذا قال عن بعض اصحابنا فلایکون الا ممن یعتمد علیه، والراوی عن جمیل هوابن ابی عمیر الذی هوایضا من اصحاب الاجماع (واما الاحتمالات المذکوره فالانصاف ان الاظهر هوالاحتمال الاخیر مع قیام القرینه علی عدم اراده الاحتمال الاول فان عطف الجهل علی النسیان فی قوله رجل نسی ان یحرم اوجهل قرینه علی ذلک لان الجاهل لایتمشی منه نیه الاحرام فالخبر صالح للاستناد الیه سندا ودلاله.

(واستدل المحقق فی المعتبر) بوجوه اخری (منها) انه قدفات الاحرام نسیانا فلایفسد به الحج کما لونسی الطواف، ولعل مراده (قده) مافی الجواهر من ان الاحرام کباقی الارکان التی لا یبطل الحج بفواتها سهوا اجماعا عدا نسیان الموقفین وبذلک یخرج عما یقتضی البطلان من اطلاق مادل علی اعتبار الاحرام اوعمومه علی وجه یقتضی عدم الاتیان بالمامور به علی وجهه مع عدمه (انتهی مافی الجواهر) فلایرد علی المحقق ماورد علیه فی المدارک من ان الناسی للاحرام غیر آت بالمور به علی وجهه فیبقی فی عهده التکلیف الی ان یثبت صحه الحج بدلیل من الخارج کما فی نسیان الطواف (انتهی) وحاصل ایراده هوالمنع عن مقایسه ترک الاحرام نسیانا بترک الطواف کذلک لورود الدلیل علی صحه الحج مع نسیان الطواف دون نسیان الاحرام (وانت تری) دعوی الاجماع

فی الجواهر علی عدم بطلان الحج بنسیان غیر الوقوفین من اعمال الحج الشامل للاحرام (قال الشهید الثانی) فی المسالک عند شرح قول المحقق (الوقوف بعرفات رکن فمن ترکه عامدا فلا حج له) هذا هو حکم ترک الرکن فی الحج فمن ثم اتی بالفاء وبستثنی من ذلک الوقوفان فان الاخلال بهما عامدا مطلقا وان لم یکن عمدا (انتهی) وظاهره کون الحکم المذکور من المسلمات (ومنها) التمسک بحدیث الرفع من قوله (ص) رفع عن امتی الخطا والنسیان (ومنها) انه مع استمرار النسیان یکون مامورا بایقاع بقیه الارکان والامر یقتضی الاجزاء ویرد علی التمسک بحدیث الرفع بان المرتفع هو المؤاخذه لا جمیع الاحکام ، وعلی الاخیر بعدم تحقق الامتثال بایقاع بقیه الارکان مع ترک الجزء المنسی مع ارتباطیه تلک الاجزاء وانتفاء الکل بانتفاء بعض اجزائه (وکیف کان) فالاقوی صحه ماتی به من الافعال مع ترک الاحرام نسیانا کما علیه المشهور (خلافا للمحکی عن الحلبی) من القول بفساد الحج بذلک مع وجوب اتمام النسک ، واستدل له بقوله (ص) انما الاعمال بالنیات وقال (قده) بعد نقله لما ذهب الیه المشهور من صحه الحج اذا نسی الاحرام فیه واسناده الی ماروی اصحابنا : والذی تقتضیه اصول المذهب انه لایجزی وتجب الاعاده لقوله (ص) انما الاعمال بالنیات وهذا عمل بلانیه فلا یرجع عن الادله باخبار الاحاد ولم یوردها ولم یقل به احد من اصحابنا سوی شیخنا ابوجعفر فالرجوع الی الادله اولی من تقلید الرجال (انتهی) .

(اقول) قوله (قده) والذی تقتضیه اصول المذهب (الخ) کلام متین حیث ان الاصل فی دخل شیء فی صحه شیء هو عدم ذلک الشیء عند الاخلال بما له الدخل فی صحته الا ان یقوم الدلیل علی صحته ولذا یکون الاصل فی کل جزء او شرط او مانع هوا لرکنیه بمعنی فساد المامور به بالاخلال بذلک سواء کان عن عمدا وعن نسیان اوعن جهل ، وقوله فلا یرجع عن الادله باخبار الاحاد مبنی علی ماذهب الیه من عدم حجیه اخبار الاحاد وقد ثبت فی الاصول حجتیها اذا کانت مما یوثق بصدورها ، واما قوله وتجب علیه الاعاده لقوله (ص) انما الاعمال بالنیات وهذا عمل بلانیه ، فان کان المراد ان ترک الاحرام موجب لترک نیه الاحرام ففیه انه لم یحصل علی هذا عمل حتی یکون مع النیه اوبلانیه ، وان کان المراد انه بترک الاحرام قد ترک نیه مناسک الحج ففیه انه قد نوی الاتیان بافعال الحج ولذا حضر الموقف فی عرفات ، ولعل قول الامام علیه السلام فی مرسل حمیل اذا کان نوی ذلک فقد تم حجه یدفع هذا التوهم وان النیه التی لابد منها فی العمل العبادی قد تحققت منه فانه نوی ان یاتی بالحج ومناسکه ولکنه ترک الجزء الاول منه (وبالجمله) فلا ضرر فی مخالفته فی المقام فانه مبنی علی مبناه من عدم العمل بخبر الواحد ، هذا تمام الکلام فی صوره نسیان حرام (الا مر الثانی) فی ترک الاحرام جهلا ، والاقوی فیه انه کترکه سهوا فتصح منه الافعال بلا احرام ویدل علیه المرسل المتقدم حیث ان فیه : فی رجل نسی ان یحرم اوجهل (الخ) وصحیح علی بن جعفر المروی فی التهذیب عن اخیه الکاظم علیه السلام عن رجل متمتع خرج الی عرفات وجهل

ان یحرم یوم التروبه بالحج حتی رجع الی بلاده ماحاله قال اذا قضی المناسک کلها فقد تم حجه ، وهذا الحدیث فی التمسک به للاجزاء اظهر من المرسل المتقدم لعدم المناقشه فیه سندا ولاد لاله (ویمکن ان یستدل له بالاجماع ایضا حیث انه لم ینقل فیه خلاف حتی من الحلی وان کان دلیله علی عدم الاجزاء من کونه مخالفا للقاعده وعدم العمل باخبار الاحاد جاریا هیهنا ایضا (بقی الکلام) فی ان الصحیح المذکور والمرسل المتقدم کلاهما واردان فی ترک الاحرام فی الحج نسیانا اوجهلا ، والاصحاب لم یفرقوا بین الحج والعمره فلو تم اجماع علی اسراء الحکم الی العمره فهو المتبع والا ففی الحاق العمره بالحج اشکال حیث ان الحکم علی خلاف القاعده یجب الاقتصار فی ارتکابه علی المتیقن وهو مورد قیام الدلیل علیه اعنی ترک الاحرام فی الحج ، وظاهر بعضهم الفرق بین عمره التمتع والعمره المفرده فاستشکل فی الحاق المفرده واستقوی الحاق عمره التمتع ولاوجه له (فصل فی مقدمات الاحرام) مسئله ، یستحب قبل الاحرام امور (احدها) توفیر شعر الراس بل واللحیه لاحرام الحج مطلقا لاخصوص التمتع کما یظهر من بعضهم لاطلاق الاخبار ، من اول ذی القعده بمعنی عدم ازاله شعر هما ، لجمله من الاخبار وهی وان کانت ظاهره فی الوجوب الا انها محموله علی الاستحباب لحملها خری من الاخبار ظاهره فیه فالقول بالوجوب کما هو ظاهر جماعه ضعیف وان کان لاینبغی ترک الاحتیاط کما لاینبغی ترک الاحتیاط باهراق دم لوازال شعره بالحلق حیث یظهر من بعضهم وجوبه ایضا لخبر محمول علی الاستحباب اوعلی ما اذا کان فی حال الاحرام ویستحب التوفیر للعمره ایضا

فی هذه المسئله امور (الاول) المشهور شهره عظیمه وخصوصا بین المتاخرین کما فی الجواهر استحباب توفیر شعر الراس بل اللحیه للاحرام من اول ذی القعده فی الاحرام للحج ، وقبل الاحرام بشهر فی العمره خلافا للمحکی عن المفید فی المقنعه والشیخ فی النهایه والاستبصار حیث ان ظاهر المحکی عنهما هو الوجوب ، والذی یستدل به للاستحباب جمله من الاخبار الظاهره فی الوجوب بقرینه مادل علی جواز ترکه ، فمن الاول صحیح ابن مسکان المروی فی التهذیب عن الصادق — علیه السلام لاتاخذ من شعرک وانت تریدالحج فی ذی القعده ولافی الشهر الذی تریدفیه الخروج للعمره (وحسن ابن عمار) المروی فی التهذیب ایضا وصحیحه المروی فی الفقیه عنه علیه السلام قال : الحج اشهر معلومات شوال وذوالقعده وذوالحجه فمن اراد الحج و فرشعره اذا نظر الی هلال ذی القعده ومن اراد العمره وفرشعره شهرا (وصحیح عبدالله بن سنان) المروی فی الکافی عن الصادق (ع) : اعف شعرک للحج اذارایت هلال ذی القعده وللعمره شهرا (وخبر الحسین بن ابی العلاء) المروی فی الکافی عنه علیه السلام عن الرجل یریدالحج ایاخذ من راسه فی شوال کله مالم یرالهلال قال علیه السلام لاباس مالم یرالهلال (وخبر اسماعیل بن جابر) المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام کم اوفر شعری اذا اردت هذا السفر ، قال علیه السلام اعفه شهرا (وخبر اسحق بن عمار) المروی فی —

الفقیه عن الکاظم علیه السلام قلت لابی الحسن موسی (ع) کم اوفر شعری اذا اردت العمره فقال ثلاثین یوما (وخبر سعید الاعرج) عن الصادق علیه السلام قال لاباخذ الرجل اذا رای هلال ذی القعده واراد الخروج من راسه ولا من لحیته (وخبر ابی حمزه عن الباقر علیه السلام قال لاتاخذ من شعرک وانت تریدالحج فی ذی القعده ولافی الشهر الذی تریدالخروج للعمره (وخبر محمد بن مسلم) عن الصادق علیه السلام خذ من شعرک اذا از مت علی الحج شوال کله الی غره ذی القعده، و هذه الاخبار کما تری ظاهره فی الوجوب (ومن الثانی) اعنی مایستفاد منه الاستحباب (موثق سماعه) عن الصادق علیه السلام قال سئلته عن الحجامه و حلق القفا فی اشهر الحج، فقال (ع) لاباس به والسواک و النوره (وخبر محمد بن خالد) الخزار المروی فی الکافی قال سمعت اباالحسن علیه السلام یقول اما انا فاخذ من شعری حین اریدالخروج (یعنی الی مکه للاحرام) وصحیح هشام بن الحکم و اسماعیل بن جابر المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام (انه یجزی الحاج ان یوفر شعره شهرا) لان توفیر الشعر شهرا اقل من اول ذی القعده فیدل علی جواز ترکه من اول ذی القعده و ان لم یدل الاجتزاء علی جوازه (وصحیح علی بن جعفر) المروی فی کتابه عن اخیه الکاظم (ع) قال سئلته عن الرجل اذاهم بالحج یاخذ من شعر راسه و لحیته مالم یحرم قال (ع) لاباس.

ومقتضی الجمع بین ماذکر من الاخبار هو حمل الاخبار الظاهره فی الوجوب علی الاستحباب لکون الادله المجوزه نصا فی الجواز والاخبار الناهیه عن اخذ الشعر ظاهره فی الحرمه (و انما الکلام) فی دلاله الاخبار المرخصه (فنقول) اما موثق سماعه فالانصاف عدم دلالته علی الترخیص فی ترک توفیر شعر الراس واللحیه من اول ذی القعده و ذلک لانه یدل علی نفی الباس فی حلق القفا فی اشهر الحج و شعر القفا خارج عن شعر الراس و اللحیه و ان اشهر الحج من اول شوال فهو مطلق بالنسبه الی الاخبار الامره بتوفیرا شعر الراس و اللحیه من اول ذی القعده یحب تقییده بها (و اما خبر محمد بن خالد) فهو ایضا غیرنص و ذلک لاطلاق الشعر فی قوله علیه السلام اخذ من شعری و شموله لغیر شعر الراس و اللحیه و عدم تبین وقت ارادته (ع) الخروج الی مکه و احتمال کونه فی شهر شوال و ظهوره فی کون اخذ شعره (ع) مستمرا منه و هولایلائم مقاله الشریف ولوکان التوفیر مستحبا (واما صحیح هشام واسماعیل) فهویدل علی الاجتزاء بالتوفیر شهرا فهو علی الوجوب فی الشهر ادل (واما صحیح علی بن جعفر) فهو وان کان نصا فی جواز اخذ الشعر من الراس واللحیه قبل الاحرام و لکنه خبر واحد فی مقابل تلک الاخبار الناهیه الکثیره المتظافره الا ان شهره الفتوی بعدم وجوب التوفیر مویده له مضافا الی مایقال من عدم صراحه عباره المفید فی المقنعه و لاالشیخ فی النهایه والاستبصار فی الوجوب، فالاستحباب قوی لامریه فیه.

(الامر الثانی) یستحب توفیر شعر اللحیه ایضا کما صرح به فی خبر سعید الاعرج: لایاخذ الرجل اذا رای هلال ذی القعده و اراد الخروج من راسه ولا من لحیته مضافا الی شمول اطلاق الشعر فی الاخبار المتقدمه (الامر الثالث) لافرق فی الاحرام للحج بین ان یکون لحج التمتع او للقران اوالافراد لاطلاق الاخبار المتقدمه الشامله لجمیع اقسام الحج خلافا للمحکی عن ابن حمزه و المحقق فی الشرایع و العلامه فی غیر واحد من کتبه فقیدوه بخصوص التمتع ولا وجه له مع شمول الاطلاق لغیره ایضا (الامر الرابع) المحکی عن المقنعه للمفید انه اذا اراد الحج فلیوفر شعر راسه فی مستهل ذی القعده فان حلقه فی ذی القعده کان علیه دم یهریقه ای یذبح شاتا و استدل له الشیخ (قده) بصحیح حمیل بن دراج المروی فی الفقیه قال سالت اباعبدالله علیه السلام فی متمتع حلق راسه بمکه، قال (ع) ان کان جاهلا فلیس علیه شیء و ان تعمد بعد الثلاثین التی یوفر فیها للحج فان علیه دما یهریقه (واورد علی الاستدلال به) بالطعن فی سنده لاشتماله علی علی بن حدید الذی قال الشیخ انه لایعول علی ماینفرد به، و بالمنع عن دلالته لکون مورده المتمتع اذا حلق راسه بمکه و قد وردت اخبار غیر هذا الخبر فی وجوب الکفاره اذا حلق المتمتع بعد ان اتی بعمره المتمتع مثل ماورواه فی التهذیب عن ابی بصیر قال سئلت ابا عبدالله علیه السلام عن المتمتع اراد ان یقصر فحلق راسه قال علیه دم یهریقه فاذا کان یوم النحر امر الموسی علی راسه حین یرید ان یحلق، ومثله غیره و قد تعرض لنقلها فی الوسائل فی الباب الرابع من ابواب التقصیر و نقل صحیح جمیل هناک ایضا فالحدیث لاربط له بالمقام فان الکلام فی وجوب الکفاره لمن حلق قبل الاحرام فی ذی القعده، و الحدیث فی المتمتع الذی اتی بالعمره، و قد تعرضوا هنا لاحتمالات فی الحدیث لاحاجه الی التعرض لها بعد وضوح عدم دلالتها علی مانسب الی المفید من وجوب الکفاره علی من حلق راسه فی ذی القعده قبل ان یحرم بل و لوکان ذلک قبل الخروج من منزله (الامر الخامس) المصرح به فی غیر واحد من الاخبار المتقدمه ترک اخذ الشعر فی الشهر الذی یرید فیه العمره، والظاهر منه هو ترک الاخذ قبل ثلاثین یوما من الیوم الذی یرید فیه الاحرام للعمره لاترک الاخذ فی الشهر الذی یرید فیه العمره لیشمل ما اذا اراد احرام العمره فی الیوم الخامس من الشهر فیترک الاخذ من الشعر فی اول ذلک الشهر بل لابد من فصل ثلاثین یوما بین ترک اخذ الشعر و بین الاحرام حتی یصدق علیه انه و فرشعره للعمره ففی خبر اسحق بن عمار المتقدم قلت لابی الحسن علیه السلام کم اوفر شعری اذا اردت العمره فقال ثلاثین یوما (و فی حدیث حسن بن عمار المتقدم ایضا: و من اراد العمره و فرشعره شهرا.

(الامر السادس) ظاهر خبر علی بن جعفر المروی فی قرب الاسناد النهی عن اخذ الشعر اذا مضت عشره ایام من شوال، وفیه: من اراد الحج فلایاخذ من شعره اذا مضت عشره من شوال

لکن لم یذهب الی ظاهره من الحرمه احد من الاصحاب بل قد یجعل هذا الخبر دلیلا علی عدم اراده الحرمه مما ورد فیه النهی عن الاخذ من اول ذی القعده (وفی الجواهر) بل لم اعثر علی مفت بالکراهه عدا صاحب الوسائل.

(الثانی) قص الاظفار و الاخذ من الشارب و ازاله شعر الابط و العانه بالطلی او الحلق او النتف والافضل الاول ثم الثانی و لو کان مطلیا قبله یستحب له الاعاده و ان لم یمض خمسه عشر یوما و یستحب ایضا ازاله الاوساخ من الجسد لفحوی ما دل علی لمذکورات و کذا یستحب الاستیاک.

فی هذا المتن امور (الاول) لا اشکال و لا خلاف فی استحباب هذه المذکورات فی المتن و لم ینقل مخالف فی شیء منه والنصوص به کثیره (ففی صحیح معاویه بن عمار) المروی فی الکافی والفقیه عن الصادق علیه السلام قال اذا انتهیت الی العقیق من قبل العراق اوالی الوقت من هذه المواقیت و انت تریدالاحرام انشاءالله فانتف ابطیک و قلم اظفارک واطل عانتک و خذ من شاریک ولا یضرک بای ذلک بدات ثم استک و اغتسل و البس ثوبیک ولیکن فراغک من ذلک انشاءالله عند زوال الشمس و ان لم یکن عند زوال الشمس فلا یضرک غیر انی احب ان یکون عند زوال الشمس (وصحیحه الاخر) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال اذا انتهیت الی بعض المواقیت التی وقت رسول الله (ص) فانتف ابطیک و احلق عانتک و قلم اظفارک وقص شاربک ولا یضرک بای ذلک بدات (وصحیح حریز) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال: السنه فی الاحرام تقلیم الاظفار و اخذ الشارب و حلق العانه (وصحیحه الاخر) المروی فی التهذیب عنه علیه السلام عن التهیوء للاحرام قال: تقلیم الاظفار و اخذ الشارب و حلق العانه وهذه الاخبار کما تری تدل علی استحباب ما فی المتن من قلم الاظفار و قصها والاخذ من الشارب وازاله شعر العانه والابط.

(الامر الثانی) لا فرق فی الاتیان بالوظیفه فی ازاله شعر الابط و العانه بین کونها بالطلی او الحلق او النتف اما فی الابط فالمصرح به فی صحیحی ابن عمار هو نتفه ولم یتعرض له فی صحیحی حریز ولم اجد خبرا اخر متعرضا له فی مقدمات الاحرام لکن المذکور فی اداب الحمام، هو صریح فی افضلیه الاطلاء علی الحلق و النتف ثم الحلق علی النتف (ففی خبر ابن ابی یعفور) المروی فی الکافی فی الکافی قال کنا بالمدینه فلاحانی (ای جادلنی) زراره فی نتف الابط و حلقه فقلت حلقه افضل و قال زراره نتفه افضل فاستاذنا علی ابی عبدالله علیه السلام فاذن لنا و هو فی الحمام مطلی قداطلی ابطیه فقلت لزراره یکفیک، فقال لا لعله فعل هذا لما لا یجوز لی ان افعله فقال علیه السلام فیما انتما فقلت ان زراره لاحانی فی نتف الابط و حلقه قلت حلقه افضل و قال زراره نتفه افضل فقال اصبت السنه و اخطا زراره، حلقه افضل من نتفه وطلیه افضل من حلقه (و اما

فی العانه) فالمذکور فی اخبار المقام هوالطلی کما فی الصحیح الاول لابن عمار و الحلق کما فی صحیحه الثانی و صحیحی حریز و لیس فیها تعرض للنتف و لا فی اخبار اداب الحمام تعرض لافضلیه احدهافیمکن القول بتساویها ، ولکن الاعتبار یقتضی ترتیب الافضلیه هنا ایضا خصوصا فی الطلی حیث وقع التاکید به فی الاخبار و انه طهور و انه من سنه الانبیاء من بعد سلیمان بن داود علیهماالسلام فراجع الاخبار فی ذلک فی اداب الحمام ولیس هنا مقام التفصیل فی ذلک .

(الامر الثالث) ذکر فی الشرایع ان من مقدمات الاحرام تنظیف الجسد من الاوساخ زائدا عن قص الاظفار و اخذ الشارب و غیرهما ولیس لاستحباب ذلک بعنوان خصوص اداب الاحرام نص و تکلف فی الجواهر فی اثباته مضافا الی استحباب الطهور للمومن مطلقا باستحباب الغسل للاحرام المرشد الی مطلوبیه تنظیف الجسد ، وماذکره (قده) لاینهض دلیلا للاستحباب لخصوص الاحرام و ان کانت النظافه مطلوبه علی وجه عام فان الله یحب التوابین و یحب المتطهرین والامر سهل ، و یستحب ایضا الاستیاک قبل الاحرام للنص علیه فی صحیح معاویه بن عمار من قول الصادق علیه السلام ثم استک واغتسل ، ولکون الاستیاک فی حال الاحرام معرضا لخروج الدم من الانسان فترکه فی حال الاحرام اولی فیقدم الاستیاک حفظا لنظافه الاسنان والفم ،و الله الموفق .

(الثالث) الغسل للاحرام فی المیقات و مع العذر عنه و یجوز تقدیمه علی المیقات مع خوف اعواز الماء بل الاقوی جوازه مع عدم الخوف ایضا والاحوط الاعاده فی المیقات و یکفی الغسل من اول النهار الی اللیل و من اول اللیل الی النهار بل الا قوی کفایه غسل الیوم الی اخر اللیل وبالعکس فاذا احدث بعدها قبل الاحرام یستحب اعادته خصوصا فی النوم کما ان الاول اعادته اذا اکل اولبس مالایجوز اکله اولبسه للمحرم ،بل وکذا لوتطیب بل الاولی ذلک فی جمیع تروک الاحرام فلو اتی بواحد منها بعدها قبل الاحرام الاولی اعادته ولواحرام بغیر غسل اتی به واعاده صوره الاحرام سواء ترکه عالما عامدا او جاهلا اوناسیا ولکن احرامه الاول صحیح باق علی حاله فلواتی بما یوجب الکفاره بعده و قبل الاعاده وجبت علیه ، و یستحب ان یقول عندالغسل اوبعده بسم الله .

(الی اخرما ذکره فی المتن) فی هذاالمتن امور (الاول) لااشکال فی رجحان الغسل للاحرام و الاخبار الداله علی ذلک لعلها متواتره و ادعی الاجماع علیه فی غیر واحد من کتب الاصحاب و عن التحریر انه لیس بواجب اجماعا ویدل علی استحبابه خبر فضل بن شاذان عن الرضا علیه السلام فیما کتبه للمامون ، و فیه و غسل یوم الجمعه سنه و غسل العیدین و غسل دخول مکه و المدینه و غسل الزیاره و غسل الاحرام ــ الی ان قال ــ هذه الاغسال سنه وغسل الجنابه فریضه و غسل الحیض مثله (وعن فقه الرضا) احد عشر غسلا سنه غسل العیدین والجمعه وغسل

الاحرام (والمحکی عن ابن عقیل) وابن الجنید وجوبه وقد ینسب الی ظاهر الصدوق و غیره ممن عبر عنه و عن اعادته بلفظ الامر اوعلیک ویستدل له بمرسل یونس عن الصادق علیه السلام الغسل سبع عشر موطنا الفرض ثلاثه قلت جعلت فداک و ماالفرض منها قال غسل الجنابه وغسل من مس میتا و غسل الاحرام (والاقوی هوالاول) للشهره القریبه من الاجماع فی استحبابه وکون خبر یونس مرسلا وکونه معرضا عنه لاعامل به، الا من عرفت هذا مع بعد خفاء وجوبه مع کثره الابتلا به وتو فرالدواعی علی نقله.

(الامرالثانی) المصرح به فی غیر واحد من کتب الاصحاب هو استحباب الغسل للاحرام عندالوصول الی المیقات بل الظاهر مما یاتی من جواز تقدیمه علی المیقات عندالخوف من اعواز الماء هناک هوالاتفاق علی ان تشریعه کان فی المیقات مثل تشریع غسل الجمعه فی یومها مع جواز تقدیمه یوم الخمیس اذا خیف عدم التمکن منه یوم الجمعه ویدل علی ذلک ما فی خبر ابن ابی یعفور المتقدم، الذی فیه اذا انتهیت الی العقیق من قبل العراق اوالی الوقت من هذه المواقیت ـ الی ان قال ـ واغتسل والبس ثوبیک، ویمکن تاییدذلک بنحو من الاعتبار فان الغسل لمکان للاحرام فینبغی وقوعه قبله متصلا به (الامرالثالث) قدمر فی کتاب الطهاره فی المسئله العاشره من مسائل احکام التیمم انه یجوز الاتیان بالتیمم لکل غایه یشترط صحتها او جوازها اوکمالها علی الطهاره ـ المائیه ولایتوقف صحته علی ما اذا وجد لغایه خاصه من صلوه و نحوها بل له ان یتیمم لدی ای غایه الاماستثنی، و علیه فیجوز التیمم بدلا عن غسل الاحرام عندعدم التمکن من الغسل، هذا ماتقدم فی مبحث التیمم، لکن فی المقام اختلفت الفتاوی فی صحه التیمم بدلا عن غسل الاحرام فالمحکی عن الشیخ فی المبسوط و غیره فی غیره هو الجواز و استدل له فی المحکی عن التذکره بانه غسل مشروع فناب عنه التیمم، وضعفه فی المدارک بان الامر انما تعلق بالغسل فلایتناول غیره، و ظاهرالمحقق فی الشرایع هوالتوقف فی الحکم حیث نسبه الی القیل حیث قال: قیل ان لم یجدماء تیمم له (والاقوی صحته) بدلا عن الغسل لدلیل عموم بدلیته عن الطهاره المائیه حسبما فصلناه فی مبحث التیمم.

(الامرالرابع) المعروف بین الاصحاب جواز تقدیمه علی المیقات مع خوف عدم التمکن منه فیه، و فی الجواهر بلاخلاف اجده کما فی الذخیره والریاض و غیرهما و فی المدارک اجماع العلماء علیه و لکن نسبه فی النافع الی القیل مشعرا بتمریضه (والاقوی جواز تقدیمه) لصحیح هشام بن سالم المروی فی الفقیه والتهذیب عن الصادق علیه السلام قال ارسلنا الی ابی ـ عبدالله علیه السلام و نحن جماعه بالمدینه انا نرید نودعک فارسل الینا ابوعبدالله (ع) ان اغتسلوا بالمدینه فانی اخاف ان یعوز الماء علیکم بذی الحلیفه ـ الی ان قال ـ فلما اردنا ان نخرج قال (ع) لاعلیکم ان تغتسلوا ان وجدتم ماء اذا بلغتم ذا الحلیفه.

(الامر الخامس) الاقوی جواز تقدیم الغسل علی المیقات مع عدم خوف الاعواز ایضا لدلاله اطلاق بعض النصوص علیه (ففی خبر معاویه بن وهب) المروی فی الفقیه و التهذیب قال سئلت ابا عبدالله علیه السلام ونحن بالمدینه عن التهیوء للاحرام فقال (ع) اطل بالمدینه و تجهر لکل ماتزید و اغتسل و ان شئت استمتعت بقمیصک حتی تاتی مسجد الشجره (وصحیح الحلبی) المروی فی الفقیه وفیه وسئله (یعنی الصادق علیه السلام) عن الرجل یغتسل بالمدینه لاحرامه فقال یجزیه ذلک من الغسل بذی الحلیفه (وخبر ابی بصیر) المروی فی الکافی قال سئلته عن الرجل یغتسل بالمدینه لاحرامه ایجزیه ذلک عن غسل ذی الحلیفه قال نعم (وهذه الاخبار باطلاقها) تدل علی جواز التقدیم مطلقا و لیس فی مقابلها مایوجب رفع الید عن اطلاقها و تقییدها بصوره خوف الاعواز فی المیقات الامور (منها) ماحکی عن التنقیح فانه مع اعترافه باقتضاء الاطلاق ذلک قال و الشیخ (قده) قیده بالخوف و هوجید اذا العمل بالاطلاق لم یقل به قائل (وفی الریاض) حمل قوله ذلک اجماعا منقولا علی القول بالتقیید و به یقید اطلاق النصوص، و انت خبیر بان عدم العمل باطلاق النصوص لیس قولا بعدم العمل به اذا کانت النصوص جامعه لشرائط الحجیه مع ان رفع الید عن الاطلاق بالاجماع المنقول مما لم یقم علیه دلیل فهذا الوجه لیس بشیء (و منها) تنظیر المقام بتقدیم غسل الجمعه فی یوم الخمیس لمن یخاف فوته یوم الجمعه و عدم الرخصه فی تقدیمه مع عدم الخوف و یکون تقدیم غسل الاحرام ایضا کذلک لاشتراکه مع غسل الاحرام فی التقییدوان کان غسل الجمعه مقیدا بالزمان وغسل الاحرام بالمکان (ولایخفی) ان هذا التنظیر لایقتضی ذلک مالم یکن دلیل علی الاشتراک (ومنها) ان المستفاد من الاخبار الداله علی کون غسل الاحرام فی المیقات هوتقیید مشروعیته بکونه فیه وهذه الاخبار تدل علی جوازه فی غیره فیقع بینهما المنافات فتکون العبره بالاخذ بالاول وترک الاخذ بهذه الاخبار لکون الاخبار المقیده معمولا بها و هذه الاخبار معرضا عنها کما یشهد به ما فی التنقیح من عدم وجدان العامل باطلاقها (ویندفع) بانه مع تسلیم استفاده تقیید مشروعیه غسل الاحرام بکونه فی المیقات یمکن ان یکون الغسل قبله بدلا عنه کما ان غسل الجمعه فی یوم الخمیس یکون کذلک (ومنها) منع اطلاق تلک الاخبار بدعوی انصرافها الی ما اذا خاف فوت الغسل فی المیقات و ذلک لان السئوال عن احزاء الغسل فی غیر المیقات منصرف الی ما کان مشروعا و لیس سئواله عن مشروعیته بل مع فرض المشروعیه سئوال عن الاجزاء (ولایخفی ما فیه) من خلاف الظاهر (و منها) تقیید اطلاق هذه الاخبار بالتعلیل الوارد فی صحیح هشام بن سالم لجواز الغسل فی المدینه فی قوله (ع) فانی اخاف ان یعوز الماء علیکم بذی الحلیفه فاغتسلوا بالمدینه (ولایخفی) ان الظاهر من هذا التعلیل هو ان یکون تعلیلا لتعین فرد من الغسل المامور به لالاصل مشروعیته فی المیقات حتی یقتضی عدم مشروعیته فی غیره (وبالجمله)

فالاقوی جواز تقدیمه علی المیقات و لو مع عدم خوف فوته فیه کما مال الیه فی المدارک و کشف اللثام و نسبه فی الذخیره الی ظاهر عده من الروایات ، و لکن الاولی اعاده الغسل فی المیقات مع الامکان .

(الامر السادس) یستحب اعاده الغسل فی المیقات مع التمکن ولو اتی قبله مع خوف الاعواز لما فی ذیل صحیح هشام من قوله (ع) لاعلیکم ان تغتسلوا ان وجدتم ماء اذا بلغتم ذاالحلیفه (والتشکیک) فی دلالته علی استحباب الاعاده بدعوی انه انما ینفی الباس عن الاعاده فلا یدل علی الاستحباب (غیر مسموع) بعد کون الغسل من العبادات و هی لاتنفک عن الرجحان فجواز اعادته مساوق مع رجحانه ، و اضعف من ذلک دعوی کون المنفی فی قوله (ع) لاعلیکم ان تغتسلوا هو اصل الغسل لاالباس عن اتیانه و علیه فیکون دلیلا علی عدم رجحان الاعاده ، وجه ضعف هذا الاحتمال ظاهر من العلم باسلوب مثل هذا الکلام وان الظاهر ان الامام علیه السلام بهذا الاسلوب یرید ان یحثهم علی اعاده الغسل اذا امکن فی المیقات .

(الامر السابع) یکفی الغسل من اول النهار الی اللیل و من اول اللیل الی النهار ، و فی الجواهر بلا خلاف اجده بل قیل انه مقطوع بین الاصحاب (ویدل علی ذلک) من النصوص خبر عمر بن یزید المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام : غسل یومک لیومک و غسل لیلتک للیلتک (وخبر عثمان بن یزید) المروی فی التهذیب عنه (ع) : من اغتسل بعد طلوع الفجر کفاه غسله الی اللیل فی کل موضع یجب فیه الغسل ، و من اغتسل لیلا کفاه غسله الی طلوع الفجر (وخبر ابی بصیر) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام وقد اتاه رجل فقال اغتسل رجل من اصحابنا فعرضت له حاجه حتی امسی قال (ع) یعید الغسل ، یغتسل نهار الیومه ذلک ولیلا للیلته .

(الامر الثامن) المحکی عن غیر واحد من الاصحاب کفایه غسل الیوم للیلته وغسل اللیله لیومها ، قال فی المدارک و الاظهر الاکتفاء بغسل الیوم للیلته و غسل اللیله للیوم ، و قال فی الجواهر و قد افتی به جماعه من متاخری المتاخرین تبعا للمحکی عن المقنع ونفی عنه الباس فی الریاض (انتهی) و یدل علیه من النصوص صحیح جمیل المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام انه قال غسل یومک یجزیک للیلتک و غسل لیلتک یجزیک لیومک (وخبره الاخر) المروی فی اخر السرائر عن احدهما علیهما السلام انه سمعه یقول غسل یومک یجزیک للیلتک و غسل لیلتک یجزیک لیومک (وخبر سماعه) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال من اغتسل قبل طلوع الفجر و قد استحم قبل ذلک (ای نظف بدنه من الاوساخ فی الحمام) ثم احرم من یومه اجزئه غسله وان اغتسل فی اول اللیل ثم احرم فی اخر اللیل اجزئه غسله و مورد الاستدلال فی هذا الخبر هو کفایه الغسل قبل الفجر لیومه لکن هذه الاخبار معارضه بخبر ابی بصیر المتقدم فی الامر السابق الذی فیه السئوال عمن اغتسل فعرضت له حاجه حتی امسی قال علیه السلام

بعید . فان ظاهره عدم الاجزاء و یمکن حمله علی استحباب الاعاده من غیر منافات مع الاجتزاء به ، و ربما یقال ان اللام فی صحیح حمیل و خبره الاخر فی السرائر بمعنی (الی) فیکون المعنی یجزیک غسل یومک الی لیلتک و غسل لیلتک الی یومک ، و العارف باسالیب الکلام یستغرب هذا الاحتمال فان متعلق الاجزاء فی الکلام علی هذا غیر مذکور .

(الامر التاسع) قید فی الشرایع و غیره اجزاء الغسل فی اول اللیله للیلته بعدم النوم بعده ، و یدل علیه صحیح نضر بن سوید المروی فی الکافی عن الکاظم علیه السلام قال سئلته عن الرجل یغتسل للاحرام ثم ینام قبل ان یحرم قال (ع) علیه اعاده الغسل (وخبر علی ابن ابی حمزه) المروی فی الکافی قال سئلت اباالحسن علیه السلام عن رجل اغتسل للاحرام ثم ینام قبل ان یحرم قال علیه اعاده الغسل (ویمکن ان یستدل ایضا) بخبر علی بن ابی حمزه ـ المروی فی الکافی عن الکاظم علیه السلام : ان اغتسلت بمکه ثم نمت قبل ان تطوف فاعد غسلک (وخبر عبدالرحمن بن الحجاج) المروی ایضا فی الکافی قال سئلت ابا ابراهیم (ع) عن الرجل یغتسل لدخول مکه ثم ینام فیتوضا قبل ان یدخل ایجزیه ذلک اویعید قال لایجزیه لانه دخل بوضوء (ای انه لما انتقض غسله بالنوم فاذا اکتفی بالوضوء فقد دخل مکه لابالغسل بل بالوضوء) والاستدلال بالخبرین لامحن فیه انما هو بناء علی عدم الفرق بین الغسل للاحرام وبینه للطواف اودخول مکه کما یستظهر کون الجمیع من الاغسال الفعلیه ای ماشرع لاتیان فعل بعده (لکن تعارض هذه الاخبار) بصحیح العیص بن القاسم المروی فی الفقیه و التهذیب قال سئلت ابا عبدالله علیه السلام عن الرجل یغتسل للاحرام بالمدینه ویلبس ثوبین ثم ینام قبل ان یحرم قال علیه ـ السلام لیس علیه غسل ، و قداختلفوا فی کیفیه الجمع بین هذا الصحیح و بین الاخبار المتقدمه فحمله الشیخ علی نفی الوجوب واورد علیه بان السئوال فی الصحیح لم یکن عن الوجوب وعدمه حتی یجاب بعدم وجوبه بل انما هو عن اعاده الغسل و عدمها فیکون الظاهر من الجواب عدم الحاجه الی اعادته الدال علی عدم انتقاضه بالنوم (وطرح الحلی) الاخبار الداله علی الاعاده حریا علی مذهبه من عدم العمل باخبار الاحاد ، و قال اذا اغتسل بالغداه کان غسله کافیا لذلک الیوم ای وقت ارادان یحرم منه فعل و کذلک اذا اغتسل اول اللیل کان کافیا الی اخره سواء نام اولم ینم وقدروی انه اذانام بعدالغسل قبل ان یعقد الاحرام کان علیه اعاده الغسل استحبابا والاول هوالاظهر لان الاخبار عن الائمه الاطهار جائت فی ان من اغتسل نهارا کفاه ذلک الغسل وکذلک من اغتسل لیلا (انتهی) (وفیه اولا) ان ماذکره مبنی علی مذهبه من عدم العمل باخبار الاحاد مع ان الاخبار الوارده فی الاکتفاء بغسل النهار الی اخر اللیل و بغسل اللیل الی آخر النهار ایضا اخبار احاد فکیف عمل بها مع ان النسبه بینهما بالاطلاق و التقیید لدلاله الاخبار الداله علی الاکتفاء بالاطلاق سواء حدث النوم بعد الغسل اولا . و تلک الاخبار تدل علی الاعاده

مع حدوث النوم فالمحكم حينئذ تقييد اطلاق تلك الطائفه بتلك الاخبار الامره بالاعاده مع حدوث النوم (وثانيا) ان الاخبار الداله على الاكتفاء انما يدل عليه من حيث الدلاله على عدم الاعاده بواسطه الفصل بين الغسل والاحرام بالزمان و ان الفصل به بهذا المقدار غير مضر و اما بالنسبه الى الفصل بينهما بالنوم اوبحدث اخر فهى غير داله عليه لعدم تعرضها له بالنفى اوالاثبات فلا يصح التمسك بها لنفى ناقضيه النوم وغيره (وحمله فى المدارك) على نفى التاكد و قال و الظاهر ان المراد من قوله عليه السلام ليس عليه غسل تاكد الغسل (وحمله فى الجواهر) على اراده عدم النقض بمعنى انه ليس عليه الغسل مثل مايكون على من لم يغتسل بل يجزى منه الغسل الذى نام بعده و لكن يستحب له اعادته ، والفرق بينه وبين ماحمله عليه فى المدارك من نفى التاكد انه بناء على الحمل على نفى التاكد يكون حاله كمن لم يغتسل لكنه لا يكون استحباب الغسل له موكدا و بناء على ماحمله فى الجواهر يكون حاله كحال المغتسل الا انه يستحب منه الاعاده مثل استحباب الوضوء للتجديد و لعل هذا الحمل اولى مما فى المدارك لكنه فى نفسه ايضا بعيد لاستقرار التعارض بين ما فى خبر نضر و خبر على بن ابى حمزه من ان عليه اعاده الغسل مع فى صحيح العيص من انه ليس عليه غسل لكون التعارض بينهما بالنفى و الاثبات مضافا الى ان خبر ابن الحجاج الدال على عدم الاجتزاء بالغسل لدخول مكه اذا نام بعده قبل الدخول نص فى عدم الاجزاء بناء على عدم الفرق بين الغسل لدخول مكه و بين الغسل للاحرام (فالاولى) طرح خبر العيص باعراض الاصحاب عن الاستناد اليه و سقوطه عن الحجيه بالاعراض .

(الامر العاشر) بناء على انتقاض الغسل بالنوم فهل ينتقض بغيره من الاحداث اولا (وجهان) قد يقال بالانتقاض وذلك لان النص وان كان فى نقضه بالنوم لكنه تنبيه بالادنى على الاعلى لان غير النوم من الاحداث اقوى للاتفاق على نقض غير النوم للوضوء و وقوع الخلاف فى ناقضيه النوم على بعض الوجوه مثل النوم الذى لا يغلب على السمع و لتلوث البدن ببعض الاحداث غير النوم و عدم تلوثه بالنوم و لان الحكمه فى ناقضيه النوم ـ على ماقيل ـ هو كونه معرضا لخروج شىء منه فى حال النوم و كونه مظنه للاحداث فحقائقها اولى بالناقضيه (وقد يقال) بالاخير اعنى عدم الانتقاض جمود على مورد النص (لكن الانصاف) امكان القول بالانتقاض لما فى موثق اسحق بن عمار المروى فى الكافى و التهذيب قال سئلته عن غسل الزياره يغتسل بالنهار ويزور بالليل بغسل واحد قال (ع) يجزيه ان لم يحدث فان احدث مايوجب وضوء فليعد غسله فانه صريح فى لزوم الاعاده لكل حدث ولوكان غير النوم و مورده و ان كان فى غسل الزياره لكن من المعلوم ان الملاك فى لزوم الاعاده هو انتقاض الغسل بالحدث ، بل يمكن الاستدلال لذلك بمافى ذيل صحيح ابن الحجاج من قوله عليه السلام لايجزيه لانه انما دخل بوضوء حيث انه

یدل علی ان منشاء عدم الاجزاء هو کون غسله منتقضا بالنوم و یکون داخلا فی الاحرام بلا غسل ولیس لانتقاضه بالنوم منشاء الاصحه انتقاضه بما یوجب الوضوء من غیر فرق بین النوم وغیره.

(الامر الحادی عشر) قال فی الشرایع ولو اغتسل ثم اکل اولبس مالا یجوز للمحرم اکله او لبسه اعاد الغسل استحبابا (انتهی) و یدل علی ذلک صحیح معاویه بن عمار المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال اذا لبست ثوبا لا ینبغی لک لبسه او اکلت طعاما " لا ینبغی له اکله فاعد الغسل، و یدل علی الاستحباب فی خصوص اللبس خبر محمد بن مسلم المروی فی الکافی و التهذیب عن الباقر علیه السلام قال اذا اغتسل الرجل و هو یرید ان یحرم فلبس قمیصا قبل ان یلبی فعلیه الغسل (وظاهر هذین الخبرین) وان کان وجوب الاعاده بمعنی کون المغتسل کانه لم یغتسل کما یستظهر مما فی خبر علی بن ابی حمزه المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن رجل اغتسل للاحرام ثم لبس قمیصا قبل ان یحرم قال ینتقض غسله، حیث ان الظاهر من النقض هو ارتفاعه و صیروره المغتسل کان لم یغتسل لکنه خلاف ظاهر الفتاوی بل لا یبعد قیام الاجماع علی خلافه فیحمل علی الاستحباب مثل استحباب الوضوء التجدیدی فلو لم یعد واکتفی بالغسل الاول کان کمن لم یجدد الوضوء وصلی بالوضوء الاول، و ان قیل ببطلان الغسل من راس بدعوی ظهور النقض فی ذلک و اشعار لفظ الاعاده به لکن لم یعلم القائل به، واما تعبیر المصنف (قده) باولویه الاعاده مع الامر بها و فتوی الاصحاب بها فلعل المقصود الاولویه الشرعیه التی هی عباره اخری عن الاستحباب.

(الثانی عشر) یستحب اعاده الغسل اذا تطیب بعده قبل الاحرام و یدل علیه خبر عمر بن یزید المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام: اذا اغتسلت للاحرام فلا تقنع ولا تطیب ولا تاکل طعاما فیه طیب فیعید الغسل، ثم ان فی ثلاث نسخ من المتن اتی بالضمیر المونث فی قوله اذا احدث بعدها وکذا فی قوله فلو اتی بواحد منها بعدها، و لعله من غلط الناسخ والصواب الاتیان بکلمه (بعده) فی الموضعین لعوده الی الغسل، وارجاعه الی الطهاره تکلف لا حاجه الیه

(الثالث عشر) قال فی المدارک والظاهر عدم استحباب الاعاده بفعل ماعدا ذلک من تروک الاحرام لفقد النص (انتهی) ویمکن ان یجعل ما فی النصوص من الاکل و اللبس مثالا لغیره من تروک الاحرام لکن استظهار ذلک من النص مشکل، و لو قلم اظفاره لم یستحب الاعاده لمرسل جمیل المروی فی الکافی عن الباقر علیه السلام فی رجل اغتسل للاحرامه ثم قلم اظفاره، قال یمسحها بالماء ولا یعید الغسل، فقول المصنف (قده) بل الاولی ذلک فی جمیع تروک الاحرام (الخ) لعل المراد الاولویه من حیث نفی توهم الاستحباب لا الفتوی بالاستحباب کیف و لا استحباب فی تقلیم الاظفار کما عرفت.

(الامر الرابع عشر) لو احرم بغیر غسل اعاد الاحرام والاصل فی ذلک صحیح الحسن بن

سعید المروی فی الکافی والتهذیب قال کتبت الی العبد الصالح ابی الحسن علیه السلام رجل احرم بغیر صلوه وبغیر غسل جاهلا او عالما ، ماعلیه فی ذلک و کیف ینبغی له ان یصنع ، فکتب یعیده (ولااشکال فی اصل الحکم) بالاعاده فی الجمله الا انه یقع الکلام فی ابحاث (الاول) ان المشهور هو استحباب الغسل و اعاده الاحرام بعده خلافا للمحکی عن ابی علی حیث قال : ثم اغتسل و لبس ثوبی الاحرام وصلی لاحرامه لایجزیه غیر ذلک الاالحائض فانها تحرم بغیر صلوه و لاینعقد الا فی المیقات بعدالغسل و التجرد و الصلوه ، و نسب الی الشیخ فی النهایه حیث قال : من احرم بغیر صلوه و بغیر غسل کان علیه اعاده الاحرام بصلوه و غسل ، الا انه لا صراحه فیه بالوجوب (وکیف کان) فالاقوی ماعلیه المشهور من الاستحباب وذلک لعدم تعقل وجوب الاعاده مع کون المترک مندوبا فیحمل الامر المستفاد من الجمله الخبریه اعنی قوله علیه السلام (یعیده) علی الاستحباب اذقدتقدم ان اصل الغسل للاحرام مستحب (البحث الثانی) هل ـ الماتی به من الاحرام ثانیا هوصوره الاحرام من التلبیه والنیه او انه احرام حقیقی ثم علی الاخیر فهل یبقی الاحرام الاول ایضا فهو حینئذ محرم باحرامین او یبطل الاحرام الاول فهو محرم بالاحرام الاخیر (وجوه) وتظهر الثمره فی ارتکاب التروک المحرمه فیمابینهما فتجب علیه الکفاره مع صحه الاحرام الاول (وتفصیل ذلک) ان الشیخ (قده) قال فی النهایه : و من احرم بلاغسل و لاصلوه علیه ان یستانف الاحرام بعدالغسل والصلوه (واورد علیه فی السرائر) بانه ان اراد به انه نوی الاحرام ولبی من دون صلوه و غسل فقد انعقد احرامه فای اعاده تکون علیه ، و ان اراد انه احرم بالکیفیه الظاهره من دون النیه والتلبیه فیصح ذلک ویکون لقوله وجه (انتهی مافی السرائر) و یمکن ان یکون الوجه فی اعتراضه ماهو علیه من البناء علی ترک العمل باخبار الاحاد فاوردعلی الشیخ بان اعاده الاحرام بعدوقوعه صحیحا لافائده فیها و یکون علی خلاف ـ القاعده ، و یمکن ان یکون الوجه فی اعتراضه علیه انه فهم من کلامه انه یرید اعاده الاحرام لترک مایستحب فیه من الغسل والصلوه فاورد علیه بان ترک المستحب لایوجب بطلان الفعل الذی یستحب فیه المترک حتی یحتاج الی الاعاده ، اللهم الا ان تکون الاعاده صوریه محضه (و یمکن ان یکون) الوجه فی اعتراضه انه فهم من کلام الشیخ انه یقول ببطلان الاحرام الاول فاورد علیه بانه لاوجه لبطلانه بترک مایستحب فیه (و کیف کان) فاورد العلامه فی المختلف علی الحلی بانه لااستبعاد فی استحباب اعاده الفرض لاجل ترک النفل فیه کما فی الصلوه المکتوبه اذادخل فیها بغیر اذان و اقامه فانه یستحب له اعادتها ، و استظهر الشهید الثانی فی المسالک انه فهم من عباره المختلف ذهابه الی بطلان الاحرام الاول و ذلک لتنظیره بالصلوه المکتوبه التی دخل فیها بلا اذان و اقامه فانه یستحب رفع الیدعنها و استینافها لاجل تدارک الاذان و الاقامه فاورد علی العلامه بالفرق بین المقامین فان الصلوه تقبل البطلان بخلاف الاحرام

فانه لایخرج منه الابالاتمام اومایقوم مقامه اذا صد اواحصر (واجاب عنه فی الحواهر) بان نظر العلامه فی التنظیر بالصلوه المکتوبه الی رفع استبعاد تشریع اعاده الفرض لترک النفل لاالتشبیه فی البطلان فلایرد علیه الفرق بین المقامین و نتیجه ذلک صحه الاحرام الاول والاجتزاء به فی العمل و استحباب اعادته لاجل ادراک الکمال فالاولی حینئذ فی التنظیر ان یقاس المقام بما اذاصلی فرادی ثم انعقدت الجماعه فانه یستحب اعاده الصلوه مع الجماعه لادراک الفضیله اذادل الدلیل علی استحباب ذلک ، و یدل علی ذهاب العلامه الی صحه الاحرام الاول والاجتزاء به مایظهر منه من ان وجوب الکفاره للمتخلل بینهما مما لاخلاف منه ، وعلی هذا فلابد من ان یقال اما بکون الاحرام الثانی صوریا لااحراما حقیقیا کما علیه المسالک والمدارک واما من تحقق احرامین حقیقیین کما یحکی عن کشف اللثام و مال الیه صاحب الجواهر (والمتحصل من ذلک) ان الاقوی کون الاحرام الثانی کصلوه المعاده لایضر بصحه الاحرام الاول .

(البحث الثالث) المذکور فی الصحیح لمتقدم هو السئوال عن ترک الغسل والصلوه جاهلا اوعالما وظاهر المحقق (قده) فی الشرایع فرض المسئله فی الناسی حیث قال و لواحرم بغیر غسل اوصلوه ثم ذکر تدارک ماترکه و اعاد الاحرام ، فان الظاهر من التذکر انما هو بالنسبه الی الناسی اللهم الا ان یقال بدلاله النص علی استحباب الاعاده فی الناسی بالفحوی کما ادعاه فی الجواهر اوبدعوی دخول الناسی فی العالم باعتبار کونه عالما قبل طروالنسیان و کلاهما بعید ، ویمکن ادخاله فی الجاهل بدعوی کون المراد منه هو المعذور فیکون مرجع السئوال عن الجاهل والعالم الی السئوال عن المعذور و غیر المعذور ، وعن بعض الفقها و الاقتصار علی ذکر الناسی صریحا ، و هوغریب مع کون النص فی الجاهل والعالم .

(البحث الرابع) المستفاد من النص هو استحباب الاعاده فیما اذاترک الغسل والصلوه فالظاهر منه ثبوت الاستحباب فی ترک احدهما لکن المذکور فی النهایه اعتبار ترکهما معا ، وعن بعض الفقها الاقتصار فی ذکر الاستحباب عند ترک الغسل ولاوجه لشیء منهاومافی المتن یمکن ان یکون لاجل التبعیه عمن اقتصر بذکر ترک الغسل اولاجل کونه فی البحث عن احکام الغسل عند الاحرام ، لکن الظاهر الاول فانه علی الاخیرکان ینبغی ان یذکر استحباب الاعاده لاجل ترک الصلوه فی احکام صلوه الاحرام مع انه لم یات به .

(الامر الخامس عشر) قال فی الفقیه فی باب سیاق مناسک الحج و قل اذا اغتسلت بسم الله و بالله الی احرما فی المتن لکن مع تبدیل (التسلیم لک) بقوله (التسلیم لامرک) وظاهره استحبابه بعد الغسل وقدمر فی کتاب الطهاره فی سنن الغسل استحباب الدعاء حین الغسل و بعد الفراغ منه (قال فی الحدائق) فی سنن غسل الجنابه والظاهر حصول الامتثال بالدعاء حال الاغتسال وبعده ، والاخبار المذکوره (یعنی فی باب غسل الجنابه) لاتاباه و بذلک صرح فی

الذکری ، قال ولعل استحباب الدعاء للغسل شامل حال الاغتسال وبعده (وقال المولی المحلسی قدس سره) فی شرحه الفارسی علی الفقیه فی شرح ماذکره الصدوق فی اول سیاق مناسک الحج و نقله الدعاء المذکور : و اکثرما فی هذه العبارات ماخوذ من فقه الرضا وقال فی اخر عبارته ویمکن ان یقرء هذا الدعاء فی کل غسل بل ینبغی ان یقرء .

(الرابع) ان یکون الاحرام عقیب صلوه فریضه اونافله و قیل بوجوب ذلک لجمله من الاخبار الظاهره فیه المحموله علی الندب للاختلاف الواقع بینهما و اشتمالها علی خصوصیات غیر واجبه والاولی ان یکون بعد صلوه الظهر فی غیر احرام حج التمتع فان الافضل فیه ان یصلی الظهر بمنی و ان لم یکن وقت الظهر فبعد صلوه فریضه اخری حاضره و ان لم یکن فمقضیه والافعقیب النافله . . . فی هذا المتن امور (الاول) لااشکال فی مطلوبیه کون الاحرام عقیب صلوه فی الجمله للاخبار الکثیره الوارده فی ذلک کصحیح معاویه بن عمار المروی عن الصادق علیه السلام قال صل المکتوبه ثم احرم بالحج اوالعمره (وخبر ابی الصباح الکنانی) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام و فیه ارایت لوان رجلا احرم فی دبر صلوه مکتوبه (فی الوافی هکذا : فی دبر صلوه غیرمکتوبه) اکان یجزیه ذلک قال نعم (والصحیح الاخر لابن عمار) المروی فی الکافی قال سمعت اباعبدالله علیه السلام یقول خمس صلوات لایترکن علی حال اذا طفت بالبیت و اذا اردت ان تحرم وصلوه الکسوف و اذا نسیت فصل اذا ذکرت و صلوه الجنازه (وصحیحه الاخر) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال اذا اردت الاحرام فی غیروقت صلوه فریضه فصل رکعتین ثم احرم فی دبرها (وخبر ابی بصیر) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال تصلی للاحرام ست رکعات تحرم فی دبرها (وخبر عمر بن یزید) المروی فی الکافی عنه علیه السلام قال و اعلم انه واسع لک ان تحرم فی دبر فریضه اونافله اولیل اونهار (وخبر ادریس بن عبدالله) المروی فی التهذیب قال سئلت ابا عبدالله علیه السلام عن الرجل یاتی بعض المواقیت بعد العصر کیف یصنع قال (ع) یقیم الی المغرب قلت فان ابی جماله ان یقیم علیه قال لیس له ان یخالف السنه قلت اله ان یتطوع بعدالعصر قال (ع) لاباس به ولکنی اکرهه للشهره وتاخیر ذلک احب الی ، قلت کم اصلی ان تطوعت قال اربع رکعات قال فی الوافی اراد بالشهره الاشتهار بالتشیع وذلک لان العامه کانوا یبالغون فی النهی عن التطوع بعدالعصر (اقول) و فی هذا الزمان ایضا کذلک یفعلون .

(الامر الثانی) المشهور استحباب ایقاع الاحرام عقیب صلوه و المحکی عن الاسکافی الوجوب و یستدل للمشهور بوجوه (منها) عدم مایدل علی الوجوب بعد حمل الاخبار المذکوره فی الامر الاول علی الندب للاختلاف الواقع بینها علی مایاتی بیانه و لاشتمالها علی امور و اداب غیر واجبه لکن الاختلاف بینها لایضر بالاخذ بما هوالظاهر منها من الوجوب لولم تکن

هناک قرینه علی الاستحباب کما ان اشتمالها علی غیر الواجب ایضا لا ینافی الاخذ بظهورها هو ـ الظاهر منها فی الوجوب (و منها) ما فی المستند من ان جمیع الاخبار المتضمنه لما ظاهره الواجب وارد علی امر لا یقول احد بوجوبه مثل کونه بعد صلوه الفریضه او النافله رکعتین او اربع رکعات اوست رکعات و نحو ذلک من الخصوصیات التی لا قائل بوجوبها (وفیه) ان عدم القائل بوجوب الخصوصیات المذکوره یصیر قرینه علی اراده الندب فی تلک الخصوصیات ولا ینافی ذلک ظهورها فی وجوب اصل وقوع الاحرام بعد صلوه فی الجمله (ومنها) تسالم الاصحاب علی عدم الوجوب الکاشف عن عدم فهمهم الوجوب من تلک الاخبار المانع من احتماله وخفائه مع کونه محلا للابتلاء العام مع امکان دعوی الاجماع علیه اذ لم یعلم مخالف له عدا الاسکافی و ان خلافه لا یضر بانعقاد الاجماع (ومنها) ماحکی عن کشف اللثام من التمسک بالاصل و استلزامه وجوب نافله الاحرام اذا لم یتحقق الاحرام فی وقت الفریضه (وفیه) ان الاصل لا یعول علیه بعد ورود الاخبار الظاهره فی الوجوب و ان وجوب النافله عند اتفاق الاحرام فی غیر وقت الفریضه شرطی بمعنی کونها شرطا فی صحه الاحرام لانها من الواجبات النفسیه (ومما ذکرنا یظهر) الاستدلال للوجوب وهو ظهور تلک الاخبار فیه، فالعمده فی الاستدلال علی عدم الوجوب هو ذهاب المشهور الی الاستحباب بحیث قامت شهره عظیمه التی کادت تکون اجماعا علی الندب، والاحتیاط بایقاع الاحرام و لو عقیب رکعتین ممالا ینبغی ترکه.

(الامر الثالث) لافرق فی الصلوه بین ان تکون فریضه اونافله ولافی الفریضه بین ان تکون من الخمس الیومیه او من غیرها ولافی الیومیه بین کونها اداء اوقضاء، و ذلک لدلاله غیر واحد من الاخبار المتقدمه علی ذلک کخبر عمر بن یزید المتقدم الذی فیه قول الصادق علیه السلام واعلم انه واسع لک ان تحرم فی دبر فریضه اونافله (الامر الرابع) صرح غیر واحد من الاصحاب بان الافضل ان یکون الاحرام بعد الصلوه المکتوبه وفی الصلوات المکتوبه بعد صلوه الظهر و استدلوا لافضلیه کونه بعد الصلوه المکتوبه بصحیح ابن عمار المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال صل المکتوبه ثم احرم بالحج او بالمتعه و اخرج بغیر تلبیه حتی تصعد الی اول البیداء الی اول میل عن یسارک فاذا استوت بک الارض راکبا کنت اوماشیا فلب (الحدیث) و صحیحه الاخر المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام: لایکون الاحرام الافی دبر صلوه مکتوبه احرمت فی دبرها بعد التسلیم و ان کانت نافله صلیت رکعتین و احرمت فی دبرهما (وخبر ابی الصباح الکنانی) المتقدم لو ان رجلا احرم فی دبر صلوه غیر مکتوبه اکان یجزیه ذلک، قال نعم (واستدلوا) لافضلیه کونه بعد صلوه الظهر بالتاسی بالنبی (ص) حیث انه احرم بعد صلوه ـ الظهر ففی صحیح الحلبی المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال سئلته الیلا احرم رسول الله (ص) ام نهارا، قال نهارا فقلت ای ساعه قال (ع) صلوه الظهر، فسئلته متی تری

ان نحرم قال سواء علیکم انما احرم رسول‌الله (ص) بعد صلوه‌الظهر لان الماء کان قلیلا فی‌ـ روس الجبال فیهجر الرجل الی مثل ذلک من الغدولا یکادون یقدرون علی الماء وانما احدثت هذه المیاه حدیثا (وصحیح معاویه‌بن عمار) المروی فی الکافی عن الصادق علیه‌السلام اذا انتهیت الی العقیق من قبل العراق او الی ای وقت من هذه المواقیت و انت تریدالاحرام ان شاءالله فانتف ابطیک و قلم اظفارک و خذمن شاربک و لایضر بای ذلک بدات ثم استک و اغتسل و البس ثوبیک و لیکن فراغک من ذلک انشاءالله عندزوال الشمس و ان‌لم یکن‌عند زوال الشمس فلایضرک غیر انی احب ان یکون ذلک عند زوال‌الشمس (ومرسل المفیدفی‌المقنعه) قال (ع) الاحرام فی‌کل وقت من لیل او نهار جائز وافضله‌عندزوال الشمس (وهذان الخبران‌الاخیران) بضمیمه مایدل علی‌افضلیه الاحرام بعد صلوه‌الفریضه‌تثبت افضلیه‌کونه‌بعدفریضه‌الظهرفلاینافی‌عدم دلاله بعض هذه‌الاخبار علی افضلیه کونه بعدصلوه ـ الظهر ولاحاجه الی قاعده التسامح فی اثبات استحبابه.

(الامرالخامس) ماذکر فی‌الامر المتقدم انما هو فی غیر احرام حج التمتع الذی میقاته مکه و اما فی‌احرامه فالافضل ان یکون علی وجه یکون الحاج عند زوال الشمس من یوم الترویه بمنی فیصلی‌فیها صلوه الظهر والعصر وذلک لدلاله‌غیر واحد من‌النصوص کصحیح عمربن یزید المروی فی‌الفقیه عن‌الصادق علیه‌السلام قال اذا کان یوم‌الترویه فاصنع‌کماصنعت‌بالشجره ثم اهل بالحج فان کنت ماشیا فلب عند المقام و ان کنت راکبا فاذا نهض بک بعیرک وصل‌الظهر ان قدرت بمنی (وصحیح معاویه بن‌عمار) المروی فی‌الکافی قال ابوعبدالله علیه‌السلام اذا ـ انتهیت الی منی فقل (وذکر دعاء) ثم تصلی بها الظهر والعصر و المغرب والعشاء الاخره وـ الفجر (الحدیث) والموثق‌المروی فی‌التهذیب‌عن‌الصادق‌علیه‌السلام قال ثم تلبی من‌المسجد الحرام کما لبیت حین احرمت و تقول لبیک بحجه تمامها و بلاغها علیک و ان قدرت‌ان‌یکون رواحک الی منی زوال الشمس والافمتی ماتیسر لک من یوم الترویه (و خبر اخر لعمر بن یزید) المروی فی‌التهذیب عن‌الصادق علیه‌السلام قال اذا کان یوم الترویه فاهل بالحج ـ الی ان قال ـ وصل الظهر ان‌قدرت‌بمنی (وهذه‌الاخبار) لعلها کافیه لاثبات ان‌الافضل فی حج‌التمتع ان یصلی الظهر بمنی، اللازم لان یکون احرامه قبل الظهر فی‌المسجد الحرام فی‌وقت‌یسعه البلوغ لصلوه‌الظهر فی‌اول وقتها‌بمنی، و هذا هو المحکی عن‌المفید والمرتضی (قدهما) خلافا لظاهر الشرایع حیث‌قال‌یستحب‌للمتمتع ان‌یخرج الی عرفات‌یوم‌الترویه بعدان یصلی‌الظهرین اذا کان المراد استحباب ایقاع الاحرام بعدهما و هوالمحکی عن‌المهذب والوسیله والتذکره و المنتهی و غیرها، و عن‌الهدایه و المقنع و المقنعه و المصباح استحباب ایقاع الاحرام بعد صلوه الظهر مقتصر اعلیها بل عن‌الفقیه وقته فی دبر صلوه الظهر و ان شئت فی‌دبر العصروـ

المحکی عن الشیخ و غیره التفصیل بین الامام و غیره باستحباب الاتیان بصلوه الظهر من منی للامام و استحبابه فی المسجد الحرام لغیره ، و مختار المتن هوالاول و لذا قال الافضل فیه‌ای فی حج التمتع ان یصلی الظهر بمنی وسیاتی انشاءالله ماهوالحق فی ذلک فی مقدمات الوقوف بعرفات .

(الامر السادس) قدعرفت فی الامر المتقدم ان الافضل فی غیر حج التمتع ان یحرم بعد صلوه الظهر ان امکنه ذلک فان لم یمکن فالافضل ان یکون بعد فریضه اخری حاضره من الیومیه و ان لم یکن وقت صلوه حاضره و کانت علیه فریضه مقضیه فبعدها و الافبعد النافله (ویدل ـ علی استحباب) کونه بعد مطلق الفریضه اطلاق مافی صحیح معاویه بن عمار و خبر ابی الصباح من الامر بالاحرام فی دبر صلوه مکتوبه وما فی خبر ادریس فیمن یاتی بعض المواقیت بعدالعصر انه یقیم الی المغرب (الحدیث) و قدتقدم فی الامر الاول ویدل علی استحباب کونه بعدفریضه مقضیه اطلاق استحباب کونه بعدالفرضیه‌ان لم نقل بانصرافه الی الحاضره قال فی الدروس ولو لم یکن وقت فالظاهران الاحرام عقیب فریضه مقضیه افضل و یدل علی استحباب کونه بعدالنافله ان لم یکن وقت افریضه مافی صحیح ابن عمار من قوله اذا اردت الاحرام فی غیروقت صلوه فریضه فصل رکعتین ثم احرم فی دبرها .

الخامس صلوه ست رکعات اواربع رکعات اورکعتین للاحرام والاولی الاتیان بها مقدما " علی الفریضه ویجوز اتیانها فی ای وقت کان بلاکراهه حتی فی الاوقات المکروهه وفی وقت الفریضه حتی علی القول بعدم جواز النافله لمن علیه الفریضه لخصوص الاخبار الوارده فی المقام والاولی ان یقرء فی الرکعه الاولی بعدالحمدالتوحید و فی الثانیه الجحد لاالعکس کماقیل .

فی هذاالمتن امور (الاول) یستحب صلوه الاحرام و هی ست رکعات یفصل بین کل رکعتین منها بتسلیمه و دونها فی الفضل اربع رکعات و دونهارکعتان ، و یدل علی الاول اعنی الست رکعات خبر ابی بصیرالمتقدم : تصلی للاحرام ست رکعات تحرم فی دبرها (وصحیح ابن عمار) اذا اردت ان تحرم ـ الی ان قال ـ ثم ائت المسجد فصل فیه ست رکعات قبل ان تحرم (و ـ الخبر الاخر) لابی بصیر : ثم ائت المسجدالحرام وصل فیه ست رکعات قبل ان تحرم یوم الترویه ویدل علی استحباب اربع رکعات خبر ادریس المتقدم الذی فیه قلت کم اصلی ان تطوعت قال اربع رکعات و یدل علی استحباب رکعتین صحیح ابن عمارالمتقدم : اذا اردت الاحرام فی غیر وقت صلوه فریضه فصل رکعتین ویدل علی استحباب رکعتین ثم احرم فی دبرها ،واختلاف مقادیرها بالست والاربع والرکعتین محمول علی اختلافها فی الفضل او علی الرخصه فی حال الاستعجال .

(الامرالثانی) هل المستحب مع امکان ایقاع الاحرام فی وقت الفریضه هو الجمع بین اتیان النافله و الفریضه اوجواز الاکتفاء بالفریضه فی اداء الوظیفه الاستحبابیه ، و علی الاول فهل الاولی تقدیم النافله و یوتی بعدها بالفریضه او بالعکس وجوه و اقوال (المشهور) علی ما

نسب الیهم علی استحباب الجمع مع تقدیم النافله علی الفریضه عند سعه وقتها و علیه یحمل ظاهر غیر واحد من العبائر (ویستدل للجمع) بصحیح معاویه بن عمار و فیه خمس صلوات لاتترک علی حال اذا طفت بالبیت و اذا اردت ان تحرم (الحدیث) و قد تقدم فی اول الکلام فی الامر الرابع من المتن (وخبر ابی بصیر) عن الصادق علیه السلام خمس صلوات تصلیها فی کل وقت منها صلوه الاحرام (بناء علی کون المقصود تعمیم وقت هذه الصلوات الخمس لوقت الفریضه ایضا و لکن قد یقال ـ کما هو الظاهر ـ ان الخبرین انما یکون النظر فیهما الی الاتیان بها فی الاوقات المکروهه و لاتعمیم فیهما لوقت الفریضه) ویستدل ایضا باطلاق مادل علی مشروعیه نافله ـ الاحرام الشامل لما اذا کان فی وقت الفریضه (وما فی الفقه الرضوی) فان کان وقت صلوه فریضه فصل هذه الرکعات قبل الفریضه ثم قال ان افضل مایحرم الانسان فی دبر صلوه الفریضه ثم احرم فی دبرها فیکون افضل (ویستدل) لتقدیم النافله علی الفریضه بالامر بالاحرام عقیب المکتوبه فی صحیح ابن عمار مع اطلاق الامر بالنافله مویدا بصریح ما فی الفقه الرضوی.

والمحکی عن کشف اللثام هو استحباب الجمع مع تقدیم الفریضه علی النافله و استدل له بان الفرائض تقدم علی النافله الا الراتبه اذ لانافله فی وقت الفریضه (وحکی عن ابن حمزه فی الوسیله) حیث قال و ان کان بعد فریضه صلی رکعتین له و احرم بعدهما و ان صلی ستا کان افضل (انتهی) وظاهره کما تری هو الجمع بین النافله والفریضه مع تقدیم الفریضه (والمحکی عن ارشاد العلامه) هو الاکتفاء باتیان الفریضه وقد اختاره فی المدارک وعلیه حمل عبارات الاصحاب (واستدل له بصحیح ابن عمار المتقدم): لایکون احرام الافی دبر صلوه مکتوبه او نافله فان کانت مکتوبه احرمت فی دبرها بعد التسلیم و ان کانت نافله صلیت رکعتین واحرمت فی دبرهما (وصحیحه الاخر) المتقدم ایضا اذا اردت الاحرام فی غیر وقت صلوه فریضه فصل رکعتین ثم احرم فی دبرها، بناء علی ان یکون مفهومه سقوط الرکعتین اذا اراد الاحرام فی وقت الفریضه و عدم الحاجه الی الاتیان بهما (وصحیح اخر لابن عمار) المتقدم ایضا: صل المکتوبه ثم احرم بالحج اوالعمره.

ثم ان المحقق (قده) فی الشرایع قال و یحرم عقیب فریضه الظهر او فریضه غیرها و ان لم یتفق صلی للاحرام ست رکعات، وهذه العباره ظاهره فی عدم الجمع بین النافله و الفریضه عند امکان الاحرام فی وقت الفریضه لکنه (قده) قال بعد ذلک: و یوقع نافله الاحرام تبعاله و لوکان فی وقت الفریضه مقدما للنافله مالم تتضیق الحاضره، و هذه العباره نص فی استحباب الجمع مع تقدیم النافله (والشهید الثانی) فی المسالک وسبطه السید فی المدارک اخذا بصدر عبارته و قالا بانه یقول بعدم الجمع لکن اورد علیه (ای علی المحقق) فی المسالک بان السنه ان یصلی سنه الاحرام اولا ثم یصلی الظهر اوغیرها من الفرائض ثم یحرم فان لم یتفق ثمه فریضه

اقتصر علی سنه الاحرام وقال قد اتفق اکثر العبارات علی القصور عن تادیه المراد منها (وصاحب المدارک) اورد علی جده بعدم قصور عباره الشرایع ولاعبارات اکثر الاصحاب عن تادیه المراد بل الظاهر منهم هو عدم الجمع و تعجب من قول المسالک باتفاق اکثر عبارات الاصحاب فی القصور وقال لاوجه لحمل عبارات الاصحاب علی المعنی الذی ذکره (یعنی علی استحباب الجمع بین النافله والفریضه) فان الاخبار ناطقه بخلافه (یعنی عدم الجمع) کما بیناه (انتهی)

(وکیف کان) فالاقوی ما علیه المشهور من استحباب الجمع للمنع عن ظهور الصحیحین الذین تمسک بهما صاحب المدارک علی عدم الجمع اعنی صحیحی ابن عمار المتقدمین امافی الصحیح الاول فلان قوله علیه السلام لایکون احرام الافی دبر صلوه مکتوبه او نافله لایدل علی استحباب کون الاحرام بعد صلوه فریضه اونافله علی سبیل منع الجمع بل انما هو علی سبیل منع الخلو فلادلاله فیه علی المنع من الجمع بین النافله والفریضه، و اما الصحیح الثانی اعنی قوله اذا اردت الاحرام فی غیر وقت صلوه فریضه (الخ) فهو فی عدم التعرض للجمع و عدمه ادل واوضح حیث انه متعرض لحال الاحرام فی غیر وقت الفریضه و لیس مفهومه سقوط الرکعتین اذا کان الاحرام فی وقت الفریضه (فالعمده حینئذ) اقامه الدلیل علی مشروعیه الجمع فیمکن فی ذلک الاستناد الی اطلاق مشروعیه نافله الاحرام منضما الی ماورد من الامر بالاحرام عقیب المکتوبه اوالفریضه مویدا بمافی فقه الرضا من النص علی استحباب الجمع و ان لم تکن تلک الجمله منه حجه عندنا لظهورها فی عدم کونها من کلام الامام بقرینه قوله وروی (الخ) لکنها لاتخلو عن تاییید (ولکن کل ذلک) لاینهض دلیلا علی ماصرح به فی المتن من جواز الاتیان بالنافله هنا فی وقت الفریضه ولو قلنا بعدم الجواز فی غیر المقام فلاخط و تامل.

(الامر الرابع) وقع الخلاف فیمایقرء فی صلوه الاحرام فمن الشیخ فی النهایه والحلی فی السرائر والعلامه فی التذکره والمنتهی قرائه الحجد فی الاولی والتوحید فی الثانیه و المحکی عن المبسوط عکس ذلک واختاره الشهید فی الدروس و مال الیه المحقق فی الشرایع حیث انه بعد ان ذکر الاول قال و فیه روایه اخری بالعکس، و ماورد فی ذلک من النص هو خبر معاذ بن مسلم المروی فی الکافی والتهذیب عن الصادق علیه السلام قال لاتدع ان تقرء بقل هوالله احد و قل یا ایهاالکافرون فی سبع مواطن، فی الرکعتین قبل الفجر، و رکعتی الزوال، و الرکعتین بعد المغرب، و رکعتین من اول صلوه اللیل، و رکعتی الاحرام، والفجر اذا اصبحت، و رکعتی الطواف (وقال فی التهذیب) وفی روایه اخری یبدء فی هذا کله بقل هوالله احد و فی الرکعه الثانیه بقل یا ایهاالکافرون الا فی الرکعتین قبل الفجر فانه یبدء بقل یا ایهاالکافرون ثم یقرء فی الرکعه الثانیه بقل هوالله احد.

ولایخفی ان الخبر الاخیر نص فی قرائه التوحید بعد الحمد فی الرکعه الاولی و الحجد

فی الثانیه والخبر الاول لاتعرض فیه فی الترتیب الا بالاشعار الیه لاجل تقدیم التوحید فی ـ الذکر و علی ای تقدیر فلا دلیل علی تعین الخجد فی الاولی والتوحید فی الثانیه ولیس للذهاب الیه وجه یعتمد علیه ولعل القائلون به اطلعوا علی روایه تدل علی ذلک کما یویده ما فی الشرایع من قوله و فیه روایه اخری بالعکس (وفی الجواهر) ان الامر سهل فی ذلک بعد کون الحکم ندبیا (انتهی) و هو حسن

مسئله یکره للمرئه اذا ارادت الاحرام ان تستعمل الحناء اذا کان یبقی اثره الی ما بعده مع قصد الزینه بل لا معه ایضا اذا کان یحصل به الزینه و ان لم یقصدها بل قیل بحرمته فالاحوط ترکه و ان کان الاقوی عدمها والروایه مختصه بالمرئه لکنهم الحقوا بها الرجل ایضا لقاعده الاشتراک ولاباس به و اما استعماله مع عدم اراده الاحرام فلاباس به وان بقی اثره ولاباس بعدم ازالته وان کانت ممکنه.

ذهب الاکثر الی کراهه استعمال المرئه للحناء اذا قصدت به الزینه و کانت مریده للاحرام ویکون اثر الحناء مما یبقی الی ما بعد الاحرام ، والاصل فی ذلک خبر ابی الصباح المروی فی ـ التهذیب عن الصادق علیه السلام عن امرئه خافت الشقاق و ارادت ان تحرم هل تخضب یدها بالحناء قبل ذلک ، قال ما یعجبنی ان تفعل ذلک ، و المحکی عن الشهید الثانی فی الروضه حرمته اذا بقی اثره بعد الاحرام و عن المسالک نفی الفرق بین الواقع بعد اراده الاحرام وبین السابق علیها اذا کان یبقی اثره بعده ، لکن الخبر کما تری لاتدل علی الحرمه لما فیه من التعبیر بقوله (ع) ما یعجبنی ، الظاهر فی الکراهه و لیس فی المقام غیره خبـر اخر ، ثم انه لیس فی الخبر تعرض لقصد الزینه بل مورده خوف الشقاق ولذا عمم الحکم فی المتن بقوله (بل لا معه ایضا) و الخبر متعرض لحکم المرئه ، وعن الشیخ والحلی ویحیی بن سعید والعلامه فی بعض کتبه اختصاص الکراهه بها لکن غیرهم الحقوا بها الرجل فی ذلک لاشتراکه معها فی حرمه الزینه فی حال الاحرام و

ان اختصاص المرئه بالذکر والسئوال لاجل کونها مظنه استعمال الزینه ، هذا مع اراده الاحرام ولو استعملته قبل اراده الاحرام فبقی اثره فی حال الاحرام و بعده لم یجب از اله اللون و ان کانت ممکنه لعدم الدلیل علی ذلک .

(فصل فی کیفیه الاحرام) و واجباته ثلاثه . . . و ینبغی اولا بیان ما هو حقیقه الاحرام (فنقول) و قع الخلاف فی کون الاحرام امر ابسیطا اومرکبا و فی تعیین ذلک الامر البسیط علی القول ببساطته و تعیین اجزائه علی القول بترکیبه علی اقوال (منها) ما حکی عن الشیخ فی المبسوط و الجمل من انه امر واحد بسیط و هوالنیه و یتحقق الاخلال بالاحرام بالاخلال بها (ولا یخفی مافیه) فان الاحرام امر معدود من المناسک یجب الاتیان به بالنیه لکونه من العبادات والنیه لیست مما یوتی به بالنیه (ومنها) ماعن الشهید فی شرح الارشاد م انه عباره عن توطین النفس علی ترک المحرمات المعهوده ، ولم یبین مراده من التوطین ، و فسره فی المسالک بالنیه وقال بانه یوئل الی النیه واستشهد لذلک بما حکاه عن الشهید نفسه انه قال : قول الناسک احرم معناه اوطن نفسی ، فان کان مراده ذلک فیرجع الی القول الاول و یرد علیه مایرد علیه ، والظاهر ان مراده منه غیر النیه کما یدل علیه ذکره فی قبال المعنی الاول وجعله تحقیقا منه فی معناه ولعله یرجع الی مانختاره علی ماياتی (وکیف کان) فعلی هذین القولین یکون الاحرام امرا بسیطا (و منها) ماعن العلامه فی المختلف من انه مرکب من النیه والتلبیه ولبس الثوبین (و یرد علیه) ماورد علی القول بانه عباره عن نفس النیه من ان النیه لیس مما یتعلق به النیه مع ان الاحرام مما یحتاج الی النیه لانه امر عبادی (و منها) ماحکی عن ابن ادریس من انه مرکب من النیه والتلبیه ولامدخل للتجرد ولبس الثوبین فیه (ویرد علیه) ماتقدم ایضا من ان النیه لیست حقیقته الاحرام ولاجزء من اجزائه (ومنها) ماعن الامین الاسترابادی من انه الحاله الحاصله بعد نیه الحج والعمره و الاتیان باول جزء منهما و هوالتلبیه و لکن لم یفسر تلک الحاله و انها هی

من افعال الحج بالاراده اوغیرها و ان کان الظاهرمن قوله و هومن الاحکام المترتبه علی مجموع النیه و التلبیه هواراده کونه من الاحکام الشرعیه لاسیما مع تنظیره بحرمه منافیات الصلوه المترتبه علی نیه الصلوه و تکبیره الاحرام (هذا ماقیل فی تفسیر الاحرام)

والحق انه عباره عن الالتزام بترک محرمات الاحرام نظیر الالتزام بترک مفطرات الصوم والامساک عنها و هذاالالتزام امرقصدی منوی تتعلق به الاراده ویتحقق بالقصد و النیه ،فلعل مافی المستمسک من ان الاحرام فعل اختیاری یقع عن نیه تاره ولاعنها اخری لیس علی ماینبغی والصواب ان یقال انه فعل اختیاری قصدی یقع عن نیه تاره ولایقع بلانیه اصلا اذلایعقل الالتزام بترک المحرمات من دون قصده نعم نفس ترک المحرمات یمکن ان یکون بلا اراده وقصد کمافی ترک مفطرات الصوم طول النهار من دون اراده الی ترکها (و کیف کان) فالالتزام امر قصدی جانحی اختیاری من الافعال الصادره بالاختیار و یصح ان یتعلق به التکلیف فیریده المکلف تاره ولایریده اخری و یدور امره بین الوجود و العدم عند ارادته و عدمها لابین الصحه والفساد ،و الالتزام القلبی قدیجب کما فی الالتزام بالاحکام و ماجاء به النبی (ص) بناء علی القول بوجوب الموافقه الالتزامیه فی الاحکام زائد اعن وجوب الموافقه العملیه فیها کمالایبعد القول به ، و قد یحرم کما فی الالتزام بما علم انه لیس من الدین ، فالاحرام ایضا التزام واجب بترک امور و به یحرم علیه ارتکابها لکن لابمجرد الالتزام بترکها بل بعد التلبیه ، و ان شئت قلت ان له مرتبتین مرتبه انشائه و ایقاعه و مرتبه فعلیته و لزوم الوفاء به و هذاالثانی یتحقق بالتلبیه (ففی خبر جمیل) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام اذاکانت البدن کثیره قام فیما بین ثنتین ثم اشعر الیمنی ثم الیسری و لایشعر ابداحتی یتهیا للاحرام لانه اذا اشعر وقلد وجلل وجب الاحرام علیه وهی (ای الاشعار و التقلید و التجلیل) بمنزله التلبیه (التجلیل هوالباس الابل عندالاحرام لباساللاعلام بانها خصصت للهدی) والمراد من قوله (ع) وجب الاحرام علیه هو تحقق الاحرام و بلوغه مرحله الفعلیه و حرمه المحرمات (وبماذکرنا فی تفسیر الاحرام) من کونه الالتزام بترک مایحرم علی المحرم حتی یفرغ عمااشتغل من الافعال و ان فعلیه حرمتها بعد الالتزام بترکها یجمع بین جمیع الاخبار الوارده فی المقام والاقوال المختلفه فی المسئله من کون الاحرام هوالتلبیه المقارنه مع نیه احدالنسکین من الحج والعمره علی صرح به الشیخ فی التهذیبین بل قیل انه ظاهر الاکثر المصرحین بعدم انعقاد الاحرام الابالتلبیه بل قیل علیه الاجماع کماعن الانتصار والخلاف و المنتهی و التذکره ویدل علیه ظاهر غیر واحد من النصوص (کصحیح معاویه بن عمار) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن التهیوء للاحرام قال (ع) ثلاثه اشیاء التلبیه والاشعار والتقلید فاذا فعل شیئا من هذه الثلاثه فقداحرم (وصحیح

صفوان) المروی فی التهذیب عن الباقر و الصادق علیهما السلام ، و فیه اذا فرض علی نفسه الحج ثم اتم بالتلبیه فقد حرم علیه الصید و غیره و وجب علیه فی فعله مایجب علی المحرم لانه یوجب الاحرام اشیاء ثلاثه : الاشعار و التقلید و التلبیه فاذا فعل شیئا من هذه الاشیاء ـ الثلاثه فقد احرم ، و غیر ذلک من النصوص الکثیره الداله علی مغایره الاحرام مع التلبیه و انه قبلها (کصحیح عبدالرحمن بن الحجاج) المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام عن ـ الرجل یقع علی اهله بعدما یعقد الاحرام و لم یلب ، قال لیس علیه شیء (وصحیح جمیل) عن احدهما علیهما السلام فی رجل صلی فی مسجد الشجره و عقد الاحرام و اهل بالحج ثم مس ـ الطیب واصاب او وقع علی اهله قال لیس بشی حتی یلبی وغیر ذلک من الاخبار (والنصوص ـ الداله) علی وجوب الاحرام من المیقات و عدم جواز تاخیره عنه مع تصریح تلک النصوص بجواز تاخیر التلبیه عنه (والنصوص الداله) علی عدم وجوب الکفاره بارتکاب محرمات الاحرام قبل التلبیه و ذلک بجعل الاحرام هو ایقاع الالتزام علی ترک محرماته فی الموضع المعین و ترتب الاثر علیه من حین التلبیه من دون الحاجه الی انشاء احرام جدید ، والله الهادی .

(و واجباته ثلاثه) الاول النیه بمعنی القصد الیه فلو احرم من غیر قصد اصلا بطل سواء کان عن عمدا و سهوا وجهل وبیطل نسکه ایضا اذا کان الترک عمدا " و امامع السهو او الجهل فلا یبطل و یجب علیه تجدیده من المیقات اذا امکن والا فمن حیث امکن علی التفصیل الذی مرسا بقافی ترک اصل الاحرام .

فی هذا المتن امران (الاول) لاینبغی الاشکال فی ان الحج من العبادات ومن المعلوم ان العبادات بالمعنی الاخص متوقفه علی اتیانها بداعی القربه فیحتاج الی النیه لکن یمتاز الحج عن سائر العبادات باحتیاج مجموع اجزائه الی النیه بان یقصد الاتیان بمناسک الحج من اول افعاله الی اخرها و کل جزء منه الی نیه علی حده مثل الاحرام و الطواف و رکعتیه والسعی و التقصیر الی اخر الافعال لکن غیر الحج لایحتاج الی نیه کل جزء منه مستقلا فیکون حال اجزاء الحج بالنسبه الی مجموعه کحال صلوه الاحتیاط بالنسبه الی اصل الصلوه علی تقدیر الحاجه الیها حیث ان فیها جهه جزئیه و جهه استقلال (وکیف کان) لاخلاف محقق فی اعتبار النیه فی الاحرام بل فی الجواهر الاجماع بقسمیه علیه قال (قده) بل المحکی من الاجماع مستفیض مضافا الی عموم الادله و خصوصها کما ستمر علیک نعم عن الشافعی و جهان (انتهی) و لعل مراده (قده) من عموم الادله هو الادله الداله علی اعتبار النیه فی صحه کل عباده ومن خصوصها النصوص الوارده فی کیفیه نیه افعال الحج

(الامر الثانی) انه بناء علی المختار من کون الاحرام هو الالتزام بترک المحرمات وانه امر ایقاعی انشائی یتوقف تحققه علی القصد کالتعظیم و التوهین من الامور القصدیه فلا یعقل

تحققه من غیرقصد اصلا بل امره دائربین الوجودوالعدم لابین الصحه والبطلان فقول المصنف (قده) فلواحرم من غیر قصد اصلابطل لیس علی ماینبغی لاستحاله تحققه من دون قصداصلا نعم یمکن تحققه اذا قصدالالتزام لاللقربه بل لاجل الرئاء مثلا ، فترک القصد اصلا مساوق لترک اصل الاحرام سواء کان عمدا او سهوا اوجهلا فان کان عن عمد و امکن الرجوع الی المیقات لتداركه رجع والابطل نسکه ، و ان کان عن سهوا و جهل ولم یکن الرجوع احرم حیث امکن علی تفصیل تقدم و سیاتی ایضا

مسئله (۱) یعتبرفیها القربه والخلوص کما فی سائرالعبادات فمع فقدهما اواحدهما یبطل احرامه قدعرفت فی الامور المتقدمه علی هذه المسئله ان الرکن الثانی من النیه هوکون قصد الفاعل فی فعله ناشیا عن داع قربی و یعتبر ان یکون الداعی فی قصده منحصرا بمایرجع الی قصدالتقرب الیه و ابتغاء وجهه الاعلی من دون مشارکه شیء من الضمائم فلاتصح العباده اذالم یکن فی قصده خالصا للتقرب الیه تعالی من دون فرق بین الضمائم و انواعها من الریاء وغیره و ان کان بینهاتفاوت فی الشده والضعف ولابین کیفیه دخلها فی تاثیر صدور الفعل من کونها ضمیمه مستقله اوغیر مستقله و لابین کون التقرب داعیا مستقلا فی حال الانفراد و قد بسطنا الکلام فی ذلک فی باب نیه الوضوء و الغسل و الصوم .

مسئله (۲) یجب ان تکون مقارنه للشروع فیه فلایکفی حصولها فی الاثناء فلوترکهاوجب تجدیده ولاوجه لماقیل من ان الاحرام تروک وهی لاتفتقر الی النیه و القدر المسلم من الاجماع علی اعتبارها انما هوفی الجمله ولو قبل التحلل اذنمنع اولاکونه تروکافان التلبیه و لبس الثوبین من الافعال و ثانیا اعتبارها فیه علی حد اعتبارها فی سائرالعبادات فی کون اللازم تحققها حین الشروع فیها .

قدیکون اعتبار مقارنه النیه مع المنوی فی مقابل عدم تقدمها علیه و قد یکون فی مقابل عدم تاخرها عنه والاول یصح اعتبارها بناء علی ان تکون النیه عباره عن الاخطار بمعنی قصد المنوی و ادراک کونه قاصداله و توجهه الی قصده ، ولامحل لاعتبارها بناء علی الداعی بمعنی قصدالشیء و لومع الذهول عن کونه قاصدا فان هذاالقصد موجود فی الافعال الاختیاریه قبل الفعل ومعه و بعده و ان کان الفاعل غافلا عن کونه قاصدا بل القصد متحقق فی ارتکازه (والثانی) اعنی عدم تاخرالنیه عن الفعل یصح اعتباره ولومع القول بالداعی ففی اعتباره وعدمه وجهان اقواهماالاول لان قضیه دخل شیء فی شیء هو اعتبار ذلک فی کل جزء من اجزاء ذلک الشیء و لازمه بطلان العمل بفقدان الشرط کالصلوه المشروطه بالقبله اوالطهاره فانهاتبطل بفقدالشرط ولو فی جزء من اجزائها و لازم ذلک بطلان الاحرام اذا نواه فی اثناء الحج للخلل فی احرامه بالنسبه الی ما تقدم منه وهذالعله ظاهر ، و لکن المحکی عن المبسوط ان الافضل ان تکون

مقارنه للاحرام فان فاتت جاز تجدیدها الی وقت التحلل و تنظرفیه فی المختلف بقوله و فیه نظر فان الاولی بطلانها مالم یقع نیته لفوات الشرط و حمله الشهید (قده) علی ما اذا نوی الاحرام المطلق ثم فی الاثناء قصد خصوص التمتع بناء علی صحه ذلک منه علی مایاتی او نوی الاحرام لعمره مفرده ثم عدل عنها الی التمتع بناء علی جوازه (وحمله بعض) الی جواز تاخیر النیه عن التلبیه کما یجوز تقدیمها علیها کما یاتی ، و وجهه فی محکی کشف اللثام بما امضاه من ان التروک لاتفتقر الی النیه ، قال و لما اجمع علی اشتراط الاحرام بها کالصوم قلنا بها فی الجمله ولو قبل التحلل بلحظه اذلا دلیل علی ازید من ذلک و لو لم یکن فی الصوم نحو قوله لاصیام لمن لم یبیت الصیام قلنا فیه بمثل ذلک ، ثم قال و انما کان الافضل المقارنه لان النیه شرط فی ترتب الثواب علی الترک (والحمل الاول المحکی عن الشهید) و ان کان ممکنا الا انه بعید ، و الحمل الثانی هو بعینه مایظهر من عباره الشیخ من جواز تاخیر النیه عن المنوی ، وقیاسه بتقدیم النیه علی التلبیه فاسد لماتبین فی مهیه الاحرام من انها هی الالتزام بترک المحرمات ویکون ثبوته و لزومه بالتلبیه ولیس دلیل علی جواز تاخیر النیه عن التلبیه لان التلبیه نفسها مما یجب فی الحج و العمره فتجب فیها النیه (ویرد علی الحمل الاخیر اولا) بان التروک مفتقره الی النیه و لعل نظره (قده) فیما امضاه الی کونها ازلیه و ان الازلیه تنافی المقدوریه ، ولکن استمرار العدم مقدور اذ یمکن قلبه الی الوجود و یصح ابقائه علی العدم لان مقدوریه الوجود یستلزم المقدوریه علی الابقاء علی العدم و قد فصلنا البحث فی ذلک فی نیه الصوم (و ثانیا) ان الاحرام کما عرفت امر وجودی هو الالتزام الایقاعی بترک مایحرم فی حال الاشتغال بالنسک واما ترک المحرمات فهو الملتزم به لا انه عین الاحرام (و اما القول) بانه امر وجودی باعتبار التلبیه و لبس ثوبی الاحرام فیه کما فی المتن ففیر سدید لکون ذلک من واجباته لامن مقوماته بمعنی مالیس بخارج عن حقیقته (وثالثا) ان الاجماع القائم علی اعتبار النیه فی العبادات یشمل معقده للاحرام اذهو کسائر العبادات التی قام الاجماع علی اعتبار النیه فیها و مع شمول الاجماع له فلاینتهی الی الاخذ بالقدر المتیقن (فالحق) فی توجیه ما فی المبسوط حمله علی ما اذا اتفق فوت النیه بغیر العمد و الاختیار اذ یصح معه استینافها من محل الاحرام ان امکن والافمن حیث یمکن کما تقدم فی البحث عن ترک الاحرام فی المیقات و سیاتی ذلک ان شاءالله .

مسئله (۳) یعتبر فی النیه تعیین کون الاحرام لحج اوعمره و ان الحج تمتع اوقران اوافراد و انه لنفسه اونیابه عن غیره و انه حجه الاسلام اوالنذری اوالندبی فلونوی الاحرام من غیر تعیین واوکله الی مابعد ذلک بطل فما عن بعضهم من صحته وان له صرفه الی ایهماشاء من حج اوعمره لاوجه له اذا الظاهر انه جزء من النسک فتجب نیته کما فی اجزاء العبادات و لیس مثل الوضوء و الغسل بالنسبه الی الصلوه (نعم) الاقوی کفایه التعیین الاجمالی حتی بان نیوی الاحرام

لماسیعینه من حج اوعمره فانه نوع تعیین و فرق بینه و بین مالونوی مرددا مع ایکال التعیین الی مابعد

قد عرفت ان النیه المعتبره فی العبادات تلتئم من رکنین وهماتعلق اراده الفاعل بعین ماتعلق به اراده الامر و کون ارادته لاجل اراده الفاعل لالشیء اخر منفردا و لامنضما الی اراده الامر ، فالرکن الاول یحتاج الی العلم بمتعلق اراده الامر حتی یرید نفس ما اراده والعلم بذلک یتوقف علی العلم بذاتیات ماتعلق به ارادته بمعنی مالیس بخارج عن حقیقه متعلق ارادته ، و هی فی باب الحج امور (منها) کون مراده حجااوعمره ، اذالحج یغایرالعمره بالذات بمعنی کونهما ذاتین متغایرین و لااشکال فی اعتبار تعیین ذلک فی النیه فلاتصح نیه المنسک علی نحو الاطلاق الجامع بین الحج والعمره ولاالمردد بینهما علی نحو معنی النکره لان امر الآمر تعلق بخصوصیه الحج اوالعمره لاالی الجامع بینهما و لابواحدهماالمردد لکنه لیس تعیین النیه بل هو تعیین المنوی (ومنها) کون مراده حج التمتع اوالافراد اوالقران لان اختلاف الانواع الثلاثه اختلاف ذاتی نوعی (ویدل علی ذلک النصوص) کصحیح معاویه بن عمار عن الصادق علیه السلام : لایکون احرام الافی دبرصلوه مکتوبه اونافله فان کانت مکتوبه احرمت فی دبرها بعدالتسلیم و ان کانت نافله صلیت رکعتین واحرمت فی دبرها فاذا انفلت من صلوتک فاحمدالله تعالی و اثن علیه و صل علی النبی و قل اللهم انی اسئلک ان تجعلنی ممن استجاب لک و آمن بوعدک و اتبع امرک فانی عبدک و فی قبضتک لااوقی الاما وقیت ولا اخذ الاما اعطیت و قدذکرت الحج فاسئلک ان تعزم لی علیه علی کتابک و سنه نبیک و تقویتی علی ماضعفت و تسلم منی مناسکی فی یسرمنک و عافیه و اجعلنی من وفدک الذین رضیت و ارتضلیت و سمیت و کتبت اللهم انی خرجت من شقه بعیده و انفقت مالی ابتغاء مرضاتک اللهم فتمم لی حجتی وعمرتی اللهم انی ارید التمتع بالعمره الی الحج علی کتابک وسنه نبیک فان عرض لی عارض یحبسنی فحلنی حیث جبستنی لقدرک الذی قدرت علی اللهم ان لم تکن حجه فعمره احرم لک شعری و بشری و لحمی و دمی و عظامی و مخی و عصبی من النساء و الثیاب و الطیب ابتغی بذلک وجهک والدار الاخره ، قال و یجزیک ان تقول هذا مره و احده حین تحرم ثم قم فامش هنیئه فاذا استوت بک الارض ماشیا کنت او راکبا فلب " وغیرذلک من النصوص (و منها) کونه عن نفسه او عن غیره لکن تعیین کونه عن غیره یحتاج الی قصد کونه عن غیره و اما تعیین کونه عن نفسه فلایحتاج الی قصد کونه عن نفسه بل عدم قصد کونه عن غیره یوجب تعین کونه عن نفسه لان الاصل فی الافعال الصادره عن الفاعلین هوکونها عن الفاعل نفسه الافیما قصد و قوعه عن غیره (ومنها) کونه حجه الاسلام اوالحج النذری اوالندبی فلایکفی ـ

الاتیان بالحج علی الاظلاق لماتقدم فی المسئله التاسعه من مسائل اشتراط البلوغ و المسئله الخامسه و العشرین من مسائل الاستطاعه من ان الاقوی اختلاف اقسام الحج اختلافا نوعیا" فلابد من تعیین النوع عندالاحرام (فالاقوی) ان فی هذه الموارد التی ذکرها المصنف (قده) یجب التعیین .

خلافا لما عن کشف اللثام فانه بعد ان حکی عن التذکره و المنتهی انه لونوی الاحرام مطلقا و لم یذکر لاحجا ولاعمره انعقد احرامه قال و لعله الاقوی ، واستدل له بامور (الاول) ان النسکین فی الحقیقه غایتان للاحرام غیر داخلین فی حقیقته ولاتختلف حقیقه الاحرام نوعا و لاصنفا باختلاف غایاته کالوضوء والغسل (الثانیه) ان الاصل عدم وجوب التعیین بعد حمل اخباره علی الغالب اوالفضل و کذا اخبار العدول والاشتراط (الثالث) ان الاحرام بالحج یخالف غیره من احرام سائر العبادات لانه لایخرج منه بالفساد فاذا عقد عن غیره اوتطوعا وقع عن فریضته فجازان ینعقد مطلقا (الرابع) ماروی ان امیرالمومنین علیه السلام اهل کاهلال النبی (ص) و لم یکن یعرف اهلاله (الخامس) ما روته العامه من انه (ص) خرج من المدینه لایسمی حجاولا عمره فنزل علیه القضاء بین الصفا و المروه ، هذه وجوه خمسه تمسک بها لجواز عدم تعیین نوع النسک عندالاحرام .

والکل مخدوش (اماالاول) فبالمنع عن کون النسکین غایتین للاحرام بل الاحرام جزء من کل منهما کماهوظاهر النصوص والفتاوی فلیس الاحرام مثل الوضوء اوالغسل الذی تکون الصلوه من غایاته (لایقال) انه بناء علی ذلک یصح الاکتفاء بنیه کل من الحج والعمره عن نیه احرامه کما فی غیره من اجزاء العبادات بل الظاهر بطلانها اذا نوی کل جزء مستقلا ضروره ان کل واحد من الاجزاء لایکون مراد اللامر بالاستقلال بل فی ضمن الکل (لانه یقال) اذا قام الدلیل علی لزوم اراده الجزء مستقلا وجب ارادته کذلک ولامنافاه مع جزئیته بعد قیام الدلیل کمافی الطواف و رکعتیه و غیرهما من اجزاء الحج والعمره حیث انه یعتبر فی کل منها النیه استقلا لامع کونه جزء و کما فی صوم کل یوم من شهر رمضان بناء علی کون صومه شیئا واحد مرکبا من صیام کل یوم منه فانه علی ذلک یکون کل یوم منه منویا بالاستقلال مع انه جزء من صیام الجمیع (و اما الثانی) اعنی التمسک بالاصل بعد حمل اخبار التعیین والعدول والاشترایط علی الغالب فلانه مع بعده ممالاموجب له ولاقرینه علیه والانصاف دلاله تلک النصوص علی اعتبار التعیین اما اخبار التعیین مثل خبر معاویه بن عمار الذی تقدم نقله بطوله انفا فواضح حیث انه ظاهر فی اعتبار التعیین ، و اما اخبار العدول والاشتراط فلانه لولم یکن التعیین معتبرا و جاز الاکتفاء بنیه الاحرام علی نحوالاطلاق فاختار معه الحج مثلاثم عرضه مانع من اتمامه من حیض اونفاس اوصار محصورا او مصدود الکان اللازم اتمام ذاک الاحرام عمره من غیر جاجه الی العدول او

الاشتراط(و اماالثالث) اعنی مخالفه احرام الحج مع احرام سائر العبادات فی عدم الخروج منه بالفساد و وجوب اتمامه بحج اوعمره فلایقتضی ذلک انعقاده مطلقا و ما ذکره (قده) من انه اذا عقدالاحرام عن غیره اوتطوعا و قع عن فرضه فجازان ینعقد مطلقا معالم یقع علیه دلیل و مقتضی القاعده هوالبطلان لکنه (قده) ارسل انعقاده عن فرضه ارسال المسلمات (واماالرابع) اعنی المروی فی اهلال امیرالمومنین (ع) (ففیه اولا) منع دلالته علی جواز الاحرام مطلقا" من غیر تعیین عندالاحرام لاحتمال ارادته علیه‌السلام احراما مثل احرام رسول‌الله (ص) فی کونه حج القران فانه ورد فی الاخبار کمافی صحیح معاویه بن عمارانه (ع) ساق معه اربعه وثلاثین بدنه اوستاو ثلاثین کان احرامه علیه‌السلام مقرونا بسوق الهدی (وثانیا) ان احرام رسول‌الله (ص) نوع تعیین اجمالی و هذا کاف فی الصحه (وثالثا) بامکان حمله علی کونه من خصائصه علیه‌السلام کما یشعر به افتخاره به علی غیره (واما الخامس) اعنی المروی بطرق العامه ففیه انه غیر ثابت بل الثابت خلافه (ومماذکرنا) من ظهور الاخبار الداله علی التعیین والعدول علی اعتبار التعیین یظهرانه لامحل للتمسک بالاصل لنفی اعتباره فالتحقیق عدم المناص عن اعتباره لکن اللازم منه هو اعتباره بالاعم من التفصیلی والاجمالی کما اشرنا الیه فی المروی عن امیرالمومنین علیه‌السلام حیث انه نوع تعیین بالاجمال (واما ماافاده فی المتن) من صحه الاحرام حتی بان ینوی الاحرام لما سیعینه و انه نوع تعیین فلم یعلم منه معنی محصل فان ماسیعینه لیس معینا فی حال الاحرام فلافرق بینه و بین مالونوی مردد امع ایکال التعیین الی ما بعد و هذا بخلاف مالوکان مانواه اجمالا معینا واقعا عندالاحرام کمایاتی فی المسئله الثامنه فیمالونوی احراما کاحرام فلان فان احرام فلان اذا کان معینا انه لحج اولعمره فالمشارالیه بقوله کاحرام فلان معین واقعا کاحرام امیرالمومنین علیه‌السلام حیث کان احرام رسول‌الله (ص) معیناواقعا واماالاشاره فی حال الاحرام الی ماسیعینه هو فهو لیس شیئا معینا معلوما حال الاحرام المردد و نیه الاحرام المطلق و الایکال الی مایعینه فی انه لیس هذا تعیینا ولاهونوع تعیین و نظیر ذلک ماذانوی احد عند ورود بلده ان یقیم فیها مانواه صدیقه و کان صدیقه قدنوی عشره ایام فان نیه‌الاقامه تحصل بذلک لان مانواه اجمالا کان معینا واقعا عندنیته و اما لونوی انه یقیم فیهامده سیعینه فیما بعدثم بعد ذلک نوی الاقامه عشره ایام فان هذالایصحح نیه‌الاقامه من اول الامر بل هو فی حکم المردد الی ان ینوی الاقامه، وهذا واضح.

مسئله (۴) لایعتبر فیها نیه‌الوجه من وجوب اوندب الا اذا توقف التعیین علیها وکذا لایعتبر فیها التلفظ و لا الاخطار بالبال فیکفی الداعی.. المشهور بین القدماء اعتبار قصد الوجوب و الندب فی العبادات واستدلواله بوجوه ذکرناها فی البحث عن نیه الوضوء مع ما فیها فی المجلد الاول من هذا الشرح ص ۴۳۷ والاقوی عدم اعتبار ذلک الا اذا توقف التعیین علی

نیته کما فی الاتیان بصلوه الصبح او نافلتها فی الوقت الصالح لهما فانه لابد من قصد الوجوب لاعتبار قصد المامور به فی النیه و المفروض انهما لایتمایزان الابنیه الوجوب اوالاستحباب .

ثم انه لایعتبر التلفظ بالنیه لعدم وجوبه فی سائر العبادات ویدل علی عدم وجوبه فی الاحرام صحیح حماد بن عثمان عن الصادق علیه السلام و فیه قلت له انی ارید ان اتمتع بالعمره الی الحج فکیف اقول ، فقال علیه السلام تقول اللهم انی ارید ان اتمتع بالعمره الی الحج علی کتابک و سنه نبیک ، و ان شئت اضمرت الذی ترید ، بناء علی ماهوالظاهر من کون المراد من الاضمار هوالنیه فی القلب لاالاسرار باللفظ (نعم) یستحب التلفظ بالنیه کمادل علیه صحیح معاویه بن عمار المتقدم و صحیح حماد المذکور و غیرهما (وکذالایعتبر) الاخطار بالبال بناء علی ماحققناه فی باب النیه من انها عباره عن الداعی ، و الله الموفق

مسئله (۵) لایعتبر فی الاحرام استمرار العزم علی ترک محرماته بل المعتبر العزم علی ترکها مستمرا فلولم یعزم من الاول علی استمرار الترک بطل و امالوعزم علی ذلک و لم یستمر بان نوی بعد تحقق الاحرام عدمه اواتیان شیء منهالم یبطل فلایعتبر فیه استدامه النیه کما فی الصوم والفرق ان التروک فی الصوم معتبره فی صحته بخلاف الاحرام فانها فیه واجبات تکلیفیه.

اعلم ان العبادات المعتبره فیها النیه علی اقسام منها ما اخذ العزم علی اتیانها فی مفهومها و مقوماتها کالصوم حیث انه عباره عن العزم علی ترک المفطرات المخصوصه فی زمان مخصوص بحیث یبطل الصوم بترک العزم علیه فی آن من آناته (ومنها) ما یعتبر العزم علیه عزما مستمرا من اول الشروع فیها الی اخرها کالصلوه حیث انها لیست نفس العزم علیها کالصوم الذی کان نفس العزم علی ترک المفطرات ولکنه معتبر فی صحتها بمعنی بطلان الصلوه و قطعها بترک العزم علی اتمامها ، و فی هذین القسمین یعتبر استمرار العزم الی اخر العمل ، و لما کان استدامه العزم علی وجه الاخطار متعسر ابل متعذرا بناء علی کون النیه هوالاخطار لاالداعی اکتفی بالاستدامه الحکمیه بمعنی عدم قصد الخلاف والعزم علی عدم الاتمام الذی هو عباره عن الداعی اذا لداعی عباره عن العزم المفترس فی النفس الموجود و لومع الغفله عنه کما ان الاخطار هو ذاک العزم مع التوجه والالتفات الیه .

(و منها) مالایضره قصد الخلاف فی الاثناء ویکون المعتبر فی صحتها هوالعزم علیها فی الاول و ان رجع عنه فی الاثناء وذلک کالاحرام فانه لایبطل بترک العزم علی ترک محرماته اوالعزم علی الخروج منه و ابطاله بل اذا وقع بالعزم والالتزام من الاول علی ترک المحرمات الی اخر مایتحلل به من الاحرام لایفسد ولاینقطع بترک العزم علیه ولو بالعزم علی فعل شیء من محرماته بل ولومع فعل شیئی منها فالاحرام باق الی ان یاتی بالمناسک التی یتحلل باتیانها من الاحرام والافهوباق علی الاحرام الی ان یموت ،والاتیان بشئی من المحرمات انما یوجب الفداء

فیما یجب فیه لاالخروج من الاحرام فعدم الخروج منه بمجرد الترديد فی اتیان بعض محرماته او مجرد العزم اولی من الاتیان بشئی من محرماته فی عدم لزوم الخروج منه ، فظهر الفرق بین الصوم و بین الاحرام فان ترک المفطرات هو عباره اخری عن الصوم بخلاف الاحرام فان وجوب ترک محرماته من خواصه و اثاره لا من حقیقته بل حقیقته یحصل بمجرد الالتزام والتلبیه او الاشعار والتقلید ، و هذا واضح .

مسئله (۶) لونسی ما عینه من حج اوعمره وجب علیه التجدید سواء تعین علیه احدهما اولا وقیل انه للمتعین منهما و مع عدم التعین یکون لمایصح منهما و مع صحتهما کما فی اشهر الحج الاولی جعله للعمره المتمتع بها و هو مشکل اذلاوجه له . . . اذانسی انه بما اذا احرم من حج وعمره ففی وجوب التجدید علیه مطلقا سواء تعین علیه احدهما اولا کما اختاره فی المتن ، اوانصراف احرامه الی المتعین منهما ان کان احدهما معینا علیه کما اختاره فی الشرایع ، وفی المدارک انه مما قطع به العلامه و من تاخر عنه و مع عدم تعین احدهما ففی التخییر بین الحج والعمره کما اختاره فی الشرایع و هوالمحکی عن الشیخ فی المبسوط و جمع من الاصحاب ،او تعین جعله احراما للعمره (وجوه) و اقوال (ویستدل للاول) اعنی وجوب تجدید الاحرام کما اختاره فی المتن بانه لاسبیل الی تعیین مانواه عندالاحرام و عدم الطریق الی الخروج من الاحرام الابفعل مانواه من النسک فیحکم ببطلان هذا الاحرام اذلااثر لصحته مع عدم امکان ادراک الیقین بطریق الخروج منه ولو بالاحتیاط ، ففی صوره الامکان یرجع الی المیقات و یجدد النیه ومع عدم امکانه یجدد النبه فی موضعه (واورد علیه) بامکان الخروج من الاحرام بالاحتیاط کما اذا تردد الاحرام بین ان یکون للحج الافراد اوللعمره المفرده مثلا فانه یمکن ان یاتی باعمال الحج اولا من الوقوف بعرفات والوقوف بالمشعر واعمال منی ثم یاتی مکه فیاتی بالطواف ورکعتیه والسعی والتقصیر بنیه ما علیه المردد بین الحج والعمره ثم یاتی بطواف النساء فیقطع بالخروج عن عهده الاحرام والتحلل منه (وکذا لوتردد احرامه) بین کونه للعمره المفرده اولعمره التمتع فانه یمکن الاحتیاط بالاتیان باعمال العمره المشترکه بینهما ویقصر ویاتی بطواف النساء فیخرج بذلک من الاحرام .

واستدل لانصراف احرامه الی مایتعین علیه من الحج اوالعمره لوکان احدهما متعینا علیه باصل الشرع اوبالنذر و غیره ، بظهور حاله فی کون احرامه لماکان متعینا علیه لان من علیه احدهما اذا اراد الاحرام یحرم بطبعه لما یجب علیه ولانه ان کان احرامه لهذا النسک الذی یتعین علیه فهو ، وان کان غیره وجب علیه العدول الی ما علیه لانه لایجوز لمن علیه الحج اوالعمره ان یاتی بغیر ما وجب علیه فاذا اتی بغیره فمع العمد یبطل ومع عدمه وجب العدول الی مایتعین علیه (واورد علیه) بعدم الدلیل علی اعتبار الظهورا لمذکور ولایصح التمسک باصاله

الصحه لاثبات انه نوی ما تعین علیه لان اصاله الصحه انما یعول علیها فیما اذا احرز العنوان الذی یکون موضوعا للصحه والفساد لامع الشک فیه ولذا لایحکم بالصحه فیما اذا شک فی انه نوی مابیده ظهرا اوعصرا مع عدم حفظ ما قام الیه منهما و فیما حفظ ایضا یحکم بالصحه و الا نصراف الی ما قام الیه لاجل النص لالاصاله الصحه ، علی ان الصحه لاتثبت الانصراف الی ما تعین علیه لانه علی تقدیر مرجعیه اصاله الصحه تثبت بها الصحه مع الجهل والنسیان والغفله و غیرها (قال فی الحواهر) و اصاله الصحه لاتقتضی التشخیص فی وجه (انتهی) یعنی لایثبت بها موضوع الصحیح والفاسد (واما جواز العدول) الی ما یتعین علیه فلابد من قیام الدلیل علیه کما ورد الدلیل فی من نوی العصر ثم ذکر فی الاثناء عدم الاتیان بالظهر فان الدلیل قام علی جواز العدول من اللاحقه الی السابقه و لم یقم فی المقام دلیل علی ذلک (و استدل لتخییره بین الحج والعمره) اذا صح کنه کل منهما ولم یلزمه احدهما بانه یقطع بصحه احرامه وانعقاده للحج کان اوللعمره و انه لایحوز الاحلال منه بدون النسک الا اذا صدا واحصرو انه لاجمع بین النسکین ،و مع تمامیه هذه الامور یجب الاتیان باحدهما تخییرا لعدم رجحان احدهما علی الاخر ولان فی الاتیان باحدهما موافقه احتمالیه ومع امکانها یجب تحصیلها اذا لم یمکن تحصیل الموافقه القطعیه ، ولانه کان له الاحرام بایهما شاء اذا لم یتعین علیه احدهما فله ان یصرف احرامه الی ایهما شاء .

و اورد علیه بالمنع عن صحه احرامه مع عدم الطریق لامتثاله لاتفصیلا و لا اجمالا بناء علی عدم امکان الاحتیاط بالجمع بینهما وبه یبطل دعوی وجوب الاتیان باحدهما لکونه موافقه احتمالیه اذمع عدم امکان الامتثال تفصیلا و اجمالا یسقط التکلیف وینحل العلم الاجمالی فلا موجب لوجوب تحصیل الموافقه الاحتمالیه مع سقوط التکلیف بتعذر امتثاله راسا ،وبالمنع عن کونه جمعا بین النسکین فی مقام الثبوت و انما هوالاتیان بهما علی تقدیر امکانه فی مقام الامتثال وتحصیل العلم بالفراغ وبالمنع عن اقتضاء تخییره بین الاحرام له ان یحرم للحج اوللعمره ولکن بعد الاحرام لاحدهما یجب علیه اتمام مااحرم له ولایبقی له التخییر الثابت له فی الابتداء (و استدل لاولویه) حمله للعمره اوتعین ذلک علیه بانه اذا احرم بالعمره لایمکنه ان یجعلها حجه مع القدره علی افعال العمره وظاهره هو اراده ان یجعله عمره التمتع لانه ان کان احرامه لعمره التمتع فهو ،وان کان لغیره فالعدول عنه الی عمره التمتع جائز ولان جعله عمره التمتع المنتهیه الی اعمال الحج محافظه علی تمامیه العمل و هوان لم یکن واجبا فکان اولی ،هذا ما قیل فی هذا المقام .

والاصح ان یقال اما ان یصح منه احدهما دون الاخر کالاحرام فی غیر اشهر الحج حیث انه لایصح للحج واما ان یصحا معاکالاحرام فی اشهر الحج ،وعلی الاخیر فاما یلزم علیه مع

قطع النظر عن الاحرام احدهما دون الاخر اولا یلزم کذلک وان صار لازما بسبب الاحرام له (فعلی الاول) فالمتعین جعله ما یصح منه دون الاخر اذلا معنی لجعله احراما لما لا یصح منه کالحج فی غیر اشهر الحج (وعلی الثانی) فاللازم علیه اختیار ما هو المتعین علیه بل الحق رجوع ذلک الی الاول لعدم صحه مالا یتعین علیه اذا کان احدهما متعینا علیه من حجه الاسلام اوحج النذر (وعلی الثالث) اعنی تساوی النسکین فی الصحه وعدم التعین فالحکم هو التخییر وان کان الاولی اختیار جعله عمره التمتع لما ذکر فی وجهه.

مسئله (۷) لاتکفی نیه واحده للحج والعمره بل لابد لکل منهما من نیه مستقله اذ کل منهما یحتاج الی احرام مستقل فلو نوی کذلک وجب علیه تجدیدها. والقول بصرفه الی المتعین منهما اذا تعین علیه احدهما والتخییر بینهما اذا لم یتعین وصح منه کل منهما کما فی اشهر الحج لاوجه له کالقول بانه لو کان فی اشهر الحج بطل و لزم التجدید وان کان فی غیرها صح عمره مفرده.

المعروف بین الاصحاب عدم جواز الجمع بین الحج والعمره بنیه واحده بل لابد لکل منهما من نیه مستقله من غیر فرق فی ذلک بین حج التمتع اوحج القران اوالافراد ولا فی العمره بین عمره التمتع اوالعمره المفرده (قال فی الشرایع ولو احرم بالحج وبالعمره وکان فی اشهر الحج کان مخیرا بین الحج والعمره اذا لم یتعین علیه احد هما وان کان فی غیر اشهر الحج تعین للعمره ولو قیل بالبطلان فی الاول و لزوم تجدید النیه کان اشبه (وظاهره) التفصیل بین ما اذا کان الجمع بینهما بنیه واحده فی اشهر الحج او فی غیرها بالبطلان ولزوم تجدید النیه فیما اذا کان فی اشهر الحج، والصحه وتعین اتمامه بالعمره فیما اذا کان فی غیرها، ولعل وجهه هو ان الحج لما لم یمکن و قوعه فی غیر اشهر الحج یکون ضمه الی العمره فی النیه فی غیر اشهر الحج لغوا محضا بل خطا فیعقد احرامه للعمره فقط اذهی التی یصح و قوعها فی غیر اشهر الحج، وحکی القول بالتخییر فی هذه الصوره ای فیما اذا جمع بینهما فی اشهر الحج عن الشیخ فی الخلاف لکنه لم یوجد فیه بل المحکی عن العلامه فی المنتهی انه نقل عن الشیخ فی الخلاف انه قال لایجوز القران بین حجه وعمره باحرام واحد وادعی علی ذلک الاجماع وحکی عن ابن ابی عقیل ایضا لکن المحکی عنه فی تفسیر القارن انه الذی یسوق الهدی و یجمع بین الحج والعمره فلا یتحلل حتی یتحلل من الحج (انتهی) فانه وان قال بجواز الجمع بین العمره والحج باحرام واحد لکنه لایقول بالتخییر بینهما بل یقول بعدم الخروج من احرام العمره الابعد تمام افعال الحج (وکیف کان) فالا قوی هوا لقول بالبطلان لان کل واحد من الحج والعمره یحتاج الی احرام مستقل، والمنوی اعنی الاحرام الواحد للحج والعمره معالم یثبت جوازه شرعا فیکون التعبد به باطلا وماثبت جوازه شرعا لم یتعلق به النیه لان کل واحد من الحج والعمره یحتاج الی احرام مستقل، والمنوی اعنی الاحرام الواحد للحج والعمره معالم یثبت جوازه شرعا فیکون التعبد به باطلا و ماثبت جوازه شرعا لم یتعلق به النیه

من غیر فرق فی ذلک بین ما کان فی اشهر الحج او فی غیرها وعدم امکان وقوع الحج فی غیر اشهر الحج لایوجب تعلق النیه بالعمره فقط بل فی غیر اشهر الحج ایضا یکون متعلق النیه هو الحج والعمره و ذاک موجب للفساد لعدم ثبوت مشروعیته (نعم) فی حج التمتع فی موسم ینوی حج ـ التمتع من اول افعال عمرته و هو الاحرام لعمره التمتع الی اخر افعال الحج فینوی احرام عمرته تم ینوی الطواف ثم کل جزء من العمره الی التقصیر بل الی طواف النساء بناء علی اتیانه فی ـ عمره التمتع فیحل عن احرام العمره ثم یحرم للحج، وهذا نحو من الجمع بین العمره والحج فی النیه حیث انهما عمل واحد یسمی بحج التمتع کما نطق به الاخبار مثل قوله (ص) دخلت العمره فی الحج وعلیه یحمل ماورد فی النصوص من الجمع بین الحج والعمره ففی صحیح یعقوب بن شعیب قال سئلت ابا عبدالله (ع) کیف تری لی ان اهل، فقال ان شئت سمیت و ان شئت لم تسم شیئا، فقلت له کیف تصنع انت قال (ع) احمعهما فاقول لبیک بحجه وعمره معا، ثم قال (ع) اما انی قلت لاصحابک غیر هذا، فان المراد من قوله (ع) اجمعهما هو الجمع بین الحج والعمره فی حج التمتع ولا دلاله له فی الجمع بینهما باحرام واحد کما لایخفی، و فی معنی هذا الخبر غیر واحد من الاخبار کصحیح الحلبی و صحیح ابن ابی نصر وخبر اسماعیل الجعفی و خبر حمران بن اعین و غیر ذلک مما لاحاجه الی نقلها.

مسئله (۸) لو نوی کاحرام فلان فان علم انه لما اذا احرم صح وان لم یعلم فقیل بالبطلان لعدم التعیین و قیل بالصحه لما عن علی علیه السلام والاقوی الصحه لانه نوع تعیین نعم لو لم یحرم فلان اوبقی علی الاشتباه فالظاهر البطلان و قدیقال انه فی صوره الاشتباه یتمتع ولاوجه له الا اذا کان فی مقام یصح لما العدول الی التمتع.

اذا نوی انه یحرم احراما کاحرام فلان وعلم وقت الاحرام ان فلانا احرم بماذا فلااشکال فی الصحه لانه عینه تفصیلا لکنه بعنوان احرام فلان (و اما ان کان جاهلا) حین احرامه بکیفیه احرام فلان ففی صحه احرامه اوبطلانه قولان، والمحکی عن الشیخ والعلامه فی المنتهی و التذکره هو الصحه واستدل له تاره بان الابهام لایضر بصحه الاحرام واخری بالمنع عن الابهام لتعین المنوی اجمالا و هوکاف فی الصحه کما تقدم فی المسئله الثالثه من هذا الفصل وثالثه بالمروی عن امیرالمومنین علیه السلام ففی صحیح الحلبی عن الصادق (ع) قال قال النبی (ص) یا علی بای شئی اهللت، فقال علی (ع) اهللت بما اهل به النبی (ص) و فی صحیح معاویه بن عمار انه قال (ع) اهلا لاکاهلال النبی (ص) والمختار عند صاحب الجواهر هو البطلان لابهام الاحرام وعدم تعیینه وعدم ظهور المروی عن امیرالمومنین (ع) فی کون احرامه کاحرام رسول الله (ص) مع جهله باحرام النبی (ص) و ذلک لاختلاف المروی فی ذلک ففی صحیح الحلبی و مرسل الفقیه ان النبی (ص) ساق ماه بدنه و شرک علیا فی هدیه و جعل له منها سبعا و ثلاثین، و علیه فلم

یکن علی (ع) سائقا للهدی (و فی صحیح معاویه بن عمار) و خبر الطبرسی فی اعلام الوری ان ـ النبی ساق ستا و ستین او اربعا و ستین بدنه و ان علیا ساق بتمام الماه، و بناء علی ما فی صحیح الحلبی و مرسل الفقیه من عدم سوق علی (ع) الهدی فیکون حجه حج الافراد الان یکون ما اتی به النبی (ص) من ماه بدنه و تشریکه علیا فیها کافیا فی کون احرامه (ع) بحج القران، و علی ما فی روایه الطبرسی و خبر ابن عمار فکان علی (ع) لما ساق معه تمام الماه فکان یعلم ان حجه حج القران لسیاق البدن معه حال احرامه فلم یکن احرامه (ع) مبهما فلا دلاله فی حکایه احرام امیر المومنین (ع) علی حواز ما هو موضوع البحث.

(اقول) والا قوی صحه هذا الاحرام لا لعدم اعتبار التعیین فی المنوی ولا لتلک النصوص الوارده فی احرام علی (ع) بل لکفایه التعیین الاجمالی و عدم الدلیل علی التعیین التفصیلی کما تقدم وجهه فی المسئله الثالثه والعمده فی ذلک ان الاشاره الی احرام فلان اذا کان احرامه معینا فی الخارج و لو مع جهل هذا المحرم بکیفیه احرام فلان کافیه فی التعیین لکون متعلق اشارته امرا معینا معلوما فی الخارج حین احرام هذا ولو کان هو جاهلا حین الاحرام ولکنه بعد ان علم بما کان احرام فلان یجری علی منوال احرامه، هذا اذا علم بعد ذلک بما کان احرام فلان واما للوانکشف عدم احرامه راسا او اشتبه حال احرامه ولم یکن لهذا الذی علق احرامه علی احرام ذالک طریق الی تبین الحال ففی صحه احرامه او بطلانه (قولان) فالمحکی عن الشیخ فی الخلاف هو الصحه وانه یحج معه متمتعا فان العدول الی التمتع جائز (والا قوی البطلان) اما فی صوره تبین عدم احرام فلان راسا فلابهام احرام هذا واقعا اذ قد تبین عدم العلق علیه راسا وانه علق احرامه علی معدوم، و اما فی صوره تحقق احرامه واقعا وعدم تبین الحال ففی مورد جواز العدول الی التمتع یعدل بنیته الیه کما لو کان مرددا احرامه بین حج الافراد والتمتع ولم یکن الافراد متعینا علیه بنذر ونحوه، و فی غیر ذلک فالاقوی البطلان فان العدول علی خلاف القاعده فیجب الاقتصار فیه علی موضع الیقین وهو فیما کان العدول عنه معلوما لا فیما اذا شک فیه، وربما یحتمل التخییر کما فی حاله الاطلاق او نسیان ما احرم به ولا وجه له، والله العالم.

مسئله (۹) لو وجب علیه نوع من الحج او العمره فنوی غیره بطل... بناء علی ما تقدم فی المسئله الثالثه من اعتبار تعیین کون الاحرام للحج او العمره و ان الحج تمتع او قران او افراد وانه لنفسه او عن غیره وانه حجه الاسلام او الحج الواجب بنذره و نحوه او الحج المندوب ـ فلو وجب علیه نوع من الحج او العمره فنوی غیره بطل لان ما وجب علیه لا یکون منویا و ما نواه لا یکون واجبا علیه فیکون کما لو وجب علیه صلوه الظهر فنوی العصر مثلا او بالعکس.

مسئله (۱۰) لو نوی نوعا ونطق بغیره کان المدار علی ما نوی دون ما نطق... محل النیه هو القلب لانها القصد وهو فعل حانحی و ان جاز التلفظ به ایضا و علیه فلو نوی نوعا ونطق بغیره

کان المدار علی مانوی وهذا مع انه واضح یدل علیه خبر علی بن جعفر عن اخیه الکاظم علیه السلام قال سئلته عن رجل احرم قبل الترویه فاراد الاحرام بالحج یوم الترویه فاخطا فذکر العمره قال (ع) لیس علیه شئی فلیعتد الاحرام بالحج، وظاهره الخطا فی ذکر العمره بالتلفظ کما هو المتبادر من قوله فذکر العمره فیدل علی ان النیه انما هی فی القلب، فلایر دعلیه ان ظاهره نیه العمره غلطا لا التلفظ و ان کان فی صوره الاخطار بالعمره غلطا ایضا یصح الاحرام علی مانواه لان النیه عباره عن الداعی فلا اثر للاخطار غلطا بخلاف مانواه کما لو قام لصلوه الظهر مثلا فخطر بباله عند التکبیر غیرها فانها تصح ظهرا ولا اثر لما خطر بباله.

مسئله (۱۱) لو کان فی اثناء نوع و شک فی انه نواه او نوی غیره مبنی علی انه نواه... و ذلک لقاعده التجاوز کما اذا رای نفسه مشتغلا بصلوه الظهر و شک فی انه من الاول هل نوی ظهرا او غیرها فان موضع النیه لما کان عند تکبیره الاحرام فیجری فیه قاعده التجاوز هذا اذا لم یصل الظهر او شک فی اتیانها فان مقتضی قاعده التجاوز صحه صلوته ظهرا، وهکذا هیهنا فان موضع النیه هو عند الاحرام فاذا رای نفسه مشتغلا بنوع من النسک و یکون ذلک النسک صحیحا منه فشک انه هو الذی نواه عند الاحرام او غیره فیبنی علی انه نواه فیتم ما بیده علی ما یری نفسه مشغولا به واما مدرک قاعده التجاوز فی باب الحج فهو بناء العقلاء علی عدم الاعتناء بالشک بعد تجاوز محله لارتکازهم فی انه عند موضع العمل کان اذکر منه حین یشک کما ورد فی اخبار قاعده التجاوز (وقد یستشکل) فی جریان القاعده فی المقام بانها تجری مع الشک فی تحقق ماله دخل فی تمامیه المعنون بعد احراز عنوانه والنیه لما کانت بها قوام العنوان فمع الشک فیها یکون الشک فی العنوان لا فی المعنون (وفیه) ان العنوان محرز عند الشک، لعلمه بکونه فی نوع معین من الحج او العمره و یشک فی انه نواه من الاول او نوی غیره فالبناء علی انه نواه من الاول بناء علی المشکوک مما احراز عنوانه و هو ما یری نفسه مشغولا به.

مسئله (۱۲) یستفاد من حمله من الاخبار استحباب التلفظ بالنیه والظاهر تحققه بای لفظ کان والاولی ان یکون بما صحیحه ابن عمار وهو ان یقول اللهم انی ارید ما امرت به من التمتع بالعمره الی الحج علی کتابک و سنه نبیک (ص) فیسر ذلک لی و تقبله منی و اعنی علیه فان عرض شئی یحبسنی فحلنی حیث حبستنی لقدرک الذی قدرت علی اللهم ان لم تکن حجه فعمره احرم لک شعری و بشری و لحمی و دمی و عظامی و مخی و عصبی من النساء والطیب ابتغی بذلک وجهک والدار الاخره... اعلم ان العبادات تختلف فی حواز التلفظ بنیتها وعدمه و استحباب التلفظ و عدمه ففی مثل الفرائض الیومیه ینبغی ترک التلفظ بها لکون ذلک کلاما ادمیا یتوسط بین الاقامه و بین الصلوه، و فی غیرها یتخیر بین التلفظ و عدمه الا ما یوجب اولویه ترکه مثل ما اذا کان فی معرض الریاء، و ظاهر کثیر من الاخبار فی الحج استحباب التلفظ به وعن عباره المصباح

ومختصره والاقتصار وحوب ذلک وعن الحلبیین والفاضل النهی عن الاهلال بها (والا قوی) استحباب التلفظ بها و عدم وحوبها ولافرق فی استحبابه بین کون المنوی حجا مفردا او تمتعا اوعمره فرده اوالمتمتع بهاکما صرح به غیر واحد للامر به فی النصوص مثل صحیح معاویه بن عمار المذکور فی المتن وصحیح عمر بن یزید الذی فیه: تقول لبیک بحجه تمامها علیک، وقول امیر المومنین علیه السلام لبیک بحجه وعمره و مافی صحیح یعقوب بن شعیب الذی سئل انه کیف ترى اهل فقال ان شئت سمیت وان شئت لم تسم شیئا، فقال کیف تصنع، قال احمعها فاقول لبیک بحجه وعمره معا، و بهذا الاخیر یندفع ما ربمایتوهم من عبارات المصباح وغیره من وحوب التلفظ و یدفع ایضا توهم النهی عن الاهلال بالحج والعمره لعدم تعلق الامر به اذ هوکانه اجتهاد فی مقابل النص ولعل مراد الحلبیین والفاضل هوالنهی عن الجمع بین احرام العمره والحج بنیه واحده واحرام واحد کما تقدم فی المسئله السابعه لاالنهی عن مجرد التلفظ (وکیف کان) فالا ولی التلفظ بنیته جهرا الا فی مورد التقیه ولذا قال فی الجواهر واشرنا سابقا الی اولویه الاضمار والاسرار بذلک عند التقیه بل قدیجب کما اوماالیه النصوص وصرح به الاصحاب ایضا لکن من المعلوم ان ذلک من حیث الجهر بهاکذلک لااصل التلفظ بالنیه، و ذکر فی المتن ان الاولی ان یقول ماورد فی صحیح معاویه بن عمار و لعل وجه الاولویه جامعیته لما یناسب التعبیر به مع مافیه من التعبیر بالتلفظ بنیه الاحرام فی قوله (ع) احرم لک شعری و بشری (الخ) و لعل ذلک کاف فی وجه الاولویه، ثم انه یستفاد من هذه النصوص استحباب التلفظ بالنیه فی غیر التلبیه کما یومی الیه بعض النصوص من الامربان یقول اللهم انی ارید التمتع الی الحج علی کتابک و سنه نبیک (ص).

مسئله (۱۳) یستحب ان یشترط عنداحرامه علی الله ان یحله اذا عرض مانع من اتمام نسکه من حج اوعمره و ان یتم احرامه عمره اذا کان للحج و لم یمکنه الاتیان کمایظهر من جمله من الاخبار واختلفوا فی فائده هذا الشرط فقیل انه سقوط الهدی و قیل انه تعجیل التحلل وعدم انتظار بلوغ الهدی محله وقیل سقوط الحج من قابل و قیل ان فائدته ادراک الثواب فهو مستحب تعبدی و هذا هوالاظهر و یدل علیه قوله (ع) فی بعض الاخبار هوحل حیث حبسه اشترطه اولم یشترطه، والظاهر عدم کفایه النیه فی الاشتراط بل لابد من التلفظ لکن یکفی کلما ادی هذا المعنی فلایعتبر فیه لفظ مخصوص و ان کان الا ولی التعیین بما فی الاخبار.

مسئله قال فی المدارک اجمع العلماء و اکثر العامه علی انه یستحب لمن اراد الاحرام بالحج اوالعمره ان یشترط علی ربه عند عقد احرامه ان یحله حیث حبسه (انتهی) ویدل علی ذلک من النصوص الاخبار المستفیضه کصحیح معاویه بن عمار المتقدم مرارا الوارد فی کیفیه الاحرام حیث قال فیه اللهم انی ارید التمتع بالعمره الی الحج علی کتابک و سنه نبیک فان عرض لی شئی یحبسنی فحلنی حیث حبستنی بقدرتک التی قدرت علی اللهم ان لم تکن حجه فعمره (وصحیح

عبدالله بن سنان) عن الصادق علیه السلام : اذا اردت الاحرام والتمتع فقل اللهم انی ارید ما امرت به من التمتع بالعمره الی الحج فیسر لی ذلک وتقبله منی و اعنی علیه و خلنی حیث حبستنی بقدرک الذی قدرت علی (وخبر فضیل بن یسار) عنه علیه السلام قال المعتمر عمره مفرده یشترط علی ربه ان یحله حیث حبسه و مفرد الحج یشترط علی ربه ان لم تکن حجه تمعره (و خبر ابی الصباح الکنانی) قال سئلت ابا عبدالله (ع) عن الرجل یشترط فی الحج کیف یشترط، قال یقول حین یریدان یحرم ان حلنی حیث حبستنی فان حبستنی فهی عمره (و خبر حنان بن سدیر) قال سمعت ابا عبدالله (ع) یقول اذا اتیت مسجد الشجره ــ الی ان قال ــ ثم تقول اللهم انی اریدان اتمتع بالعمره الی الحج فان اصابنی قدرک فحلنی حیث حبستنی بقدرک (و غیر ذلک من الاخبار) التی سیمر علیک بعضها ،وهده الاخبار مع الاجماع القطعی عن جمیع علمائنا واکثر العامه کاف فی اثبات الاستحباب المذکور .

وانما الکلام فی فائده هذا الشرط فقدا ختلف فیه علی وجوه (الاول) انه یسقط عنه الهدی ویحل الاحلال من غیر تربص ولا یجب علیه الحج من قابل و هذا هو المحکی عن الانتصار و السرائر والجامع والتحریر والمنتهی والتذکره و غیرها (واستدلواله) کما فی الانتصار بالاجماع وبانه لافائده له سواه و بان اطلاق الایه المبارکه فی قوله تعالی فان احصرتم فما استیسر من الهدی ولاتحلقوا روسکم حتی یبلغ الهدی محله (الایه) محمول علی من لایشترط (و بصحیح ذریح ــ المحاربی) عن الصادق علیه السلام قال سئلته عن رجل تمتع بالعمره الی الحج فاحصر بعد ما احرم کیف یصنع ، فقال (ع) اوما شرط علی ربه قبل ان یحرم ان یحله من احرامه عند عارض عرضه له من الله تعالی ، فقلت بلی قداشترط ذلک ، قال فلیرجع الی اهله حلالا لااحرام علیه ان الله احق من و فی بما اشترط علیه ، قلت فعلیه الحج من قابل قال لا (وصحیح محمد بن ابی نصر) قال سئلت اباالحسن علیه السلام عن محرم انکسرت ساقه ای شیء تکون حاله وای شیء علیه ، قال (ع) هو حلال من کل شیء ، قلت من النساء والثیاب والطیب فقال نعم من جمیع مایحرم ، و قال علیه السلام اوما بلغک قول ابی عبدالله علیه السلام حلنی حیث حبستنی لقدرک الذی قدرت علی ، قلت اخبر نی عن المحصور والمصدود هما سواء فقال (ع) لا .

ولایخفی ان المحصور هو الذی منعه المرض عن اتمام حجه اوعمرته والمصدود هو الذی منعه العدو ،وهما مشترکان فی ثبوت اصل التحلل لهما فی الجمله و یفترقان فی عموم التحلل فالمصدود یحل له کلما حرمه الاحرام علیه ، والمحصور یحل له ما عدا النساء ،و فی مکان الذبح فالمصدود یذبحه اوینحره حیث وحد المانع والمحصور یبعثه الی محله بمکه اوبمنی (اذا علمت ذلک فنقول) لااشکال فی دلاله الصحیحین علی دخل الشرط فی التحلل وانه لیس وجوده کعدمه کما یفصح عنه قوله (ع) فی خبر ذریح :او ما شرط علی ربه قبل ان یحرم ، و قوله ان الله احق من و فی بما

اشترط علیه وقوله علیه السلام فی خبر البزنطی: نعم من حمیع ما یحرم و قوله (ع) اوما بلغک قول ابی عبدالله علیه السلام حلنی حیث حبستنی، بل قوله (ع) فی صحیح ذریح فلیرجع الی اهله حلالا لااحرام علیه صریح فی خروجه عن الاحرام بسبب اشتراطه فلاینبغی التامل فی ان شرطه دخیل فی خروجه عن احرامه و حیث انه علق خروجه عنه علی اشتراطه معللا بان الله احق بالوفاء بما اشترط علیه دل علی عدم دخل ماسواه فی خروجه عن الاحرام فیدل علی امور ثلاثه خروجه عن الاحرام بمجرد الحصر وعدم وجوب سوق الهدی وعدم انتظار بلوغ الهدی محله وعدم وجوب اعاده هذا الحج کما هو صریح خبر ذریح.

(القول الثانی) انه یحصل بالشرط تعجیل التحلل وعدم انتظار بلوغ الهدی محله و هو المحکی عن الاسکافی والشیخ فی المحکی عن الخلاف والمبسوط والمحقق فی النافع والعلامه فی المختلف، وقال المحقق فی الشرایع و عدم سقوط الهدی اشبه باصول المذهب (وقال فی الجواهر) و قواعده، التی منها الاصل ولعل مراده استصحاب بقاء الاحرام الی ان یبلغ الهدی محله عند الاحصار وعموم الایه وغیرها والاحتیاط (و خبر عبدالله بن عامر الذی رواه ابن سعید فی جامعه عن مشیخه ابن محبوب عن الصادق علیه السلام فی رجل خرج معتمرا فاعتل فی بعض الطریق و هو محرم قال (ع) ینحر بدنه و یحلق راسه و یرجع الی رحله ولایقرب النساء فان لم یقدر صام ثمانیه عشر یوما فاذا ابرء من وجه اعتمر ان کان لم یشترط علی ربه فی احرامه وان کان قد اشترط فلیس علیه ان یعتمر الا ان یشاء فیعتمر (وخبر معاویه بن عمار) المروی فی الکتب الاربعه عن الصادق علیه السلام قال سمعته یقول المحصور غیر المصدود والمحصور المریض والمصدود الذی یرده المشرکون کمارد وارسول الله (ص) والصحابه لیس من مرض والمصدود تحل له النساء والمحصور لاتحل له النساء (و زاد فی الکافی) و سئلته عن رجل احصر فبعث بالهدی، قال (ع) یواعد اصحابه میعادا ان کان فی الحج فمحل الهدی یوم النحر فاذا کان یوم النحر فلیقصر من راسه ولایجب علیه الحلق حتی یقضی المناسک و ان کان فی عمره فلینتظر مقدار دخول اصحابه والساعه التی یعدهم فیها فاذا کان تلک الساعه قصر واحل وان کان مرض فی الطریق بعدما احرم فاراد الرجوع الی اهله رجع و نحر بدنه اواقام مکانه حتی یبرء اذا کان فی عمره فاذا برء فعلیه العمره واحبه وان کان علیه الحج فرجع اواقام ففاته الحج فان علیه الحج من قابل فان الحسین بن علی صلوات الله علیهما خرج معتمرا فمرض فی الطریق و بلغ علیا علیه السلام ذلک وهو فی المدینه فخرج فی طلبه فادرکه بالسقیا و هو مریض بها فقال یا بنی ماتشتکی فقال اشتکی راسی فدعا علی علیه السلام ببدنه فنحر و حلق راسه ورده الی المدینه فلما برء من وجعه اعتمر، قلت فما بال رسول الله (ص) حین رجع من الحدیبیه حلت له النساء ولم یطف بالبیت قال لیسا سواء کان النبی (ص) مصدودا والحسین علیه السلام محصورا (بناء علی) ان الحسین (ع) لایترک الشرط

لانه مستحب وهو علیه السلام لایترک المستحب (و اما صحیح ذریح المحاربی) و صحیح ابن ابی نصر الظاهران فی حصول التحلل بالاشتراط من دون الحاجه الی سوق الهدی فمحمولان علی اراده حصول التحلل عند الشرط بمحلل شرعی لامطلقا والمحلل للمحصور هوالنحر کما نطق به القران الکریم و دلت علیه الاخبار المتقدمه و ماسواها ممالم نذکرها ، هذا خلاصه ما قیل فی وجه کون فائده الشرط هوتعجیل الاحلال قبل وصول الهدی الی محله لاسقوط الهدی راسا .

(ولایخفی مافیه) اما الاصل بمعنی استصحاب بقاء الاحرام الی ان یبلغ الهدی محله فهو محکوم بالادله الاجتهادیه اعنی صحیح المحاربی و صحیح البزنطی و اما عموم الایه اعنی قوله تعالی فان احصرتم فما استیسر من الهدی ولاتحلقو اروسکم حتی یبلغ الهدی محله فهو مخصص بالسنه بناء علی ماهوالتحقیق من صحه تخصیص عموم الکتاب بالسنه (ومنه یظهر) عدم وجوب الاحتیاط فی المقام بل المورد محل الرجوع الی البرائه حیث یشک فی جواز الخروج من الاحرام عند الحصر مع شرط التحلل عند نیته ولیس المورد من قبیل الشک فی المحصل حتی یجب فیه الاحتیاط بل هو ممایکون الشک فیه فی اصل تکلیف زائد عن وجوب البقاء علی الاحرام حتی یبلغ الهدی محله مع عدم الشرط (و اماخبر ابی عامر) الذی رواه ابن سعید فی جامعه فهو فاقد لشرائط الحجیه حیث انه لم یروه الا ابن سعید ولم یعمل به هو ولاغیره (واما خبر معاویه بن عمار) ففیه اولاان مجرد الاستحباب لایدل علی تحققه من الحسین علیه السلام لامکان تصادفه بالمانع (و ثانیا) بمعارضته مع صحیح رفاعه المروی فی الفقه عن الصادق علیه السلام قال خرج الحسین علیه السلام معتمرا وقد ساق بدنه حتی انتهی الی السقیا فبرسم فحلق شعر راسه و نحرها مکانه ثم اقبل حتی جاء فضرب الباب فقال علی علیه السلام ابنی و رب الکعبه افتحواله و کان قد حموه الماء فاک علیه فشرب ثم اعتمر بعد (فانه یدل) علی کون الحسین (ع) ممن ساق البدنه ، و موضع الخلاف کما فی المدارک هومن لم یسق الهدی و امامع سوقه عن فخرالدین انه لایسقط عنه بالاجماع وان نافش فی دعوی الاجماع المذکور فی الحدائق بمخالفه الصدوق فیه حیث حکی عنه ان القارن اذا احصر وقد اشترط وقال (حلنی حیث حبستنی) فلا یبعث بهدیه ولایتمتع من قابل ولکن یدخل مثل ما خرج عنه (واحتمال تعدد الواقعه) من الحسین (ع) وحصره فی السقیا مرتین مره من دون سوق بدنه کما دل علیه خبر معاویه ابن عمار و مره مع سوقها کما دل علیه خبر رفاعه و ان امکن ولکنه بعید (وثالثا) انه علی تقدیر الحاجه فی التحلل الی بلوغ الهدی محله یکون ظاهر خبر ابن عمار منافیاله فان فیه ان علیا (ع) دعا ببدنه فنحرها یعنی فی مکانه الذی ادرک الحسین (ع) و هوالسقیا وهذالیس ارسال الهدی الی محله بل هونحر فی مکان حصول — الحصر (و رابعا) ان الظاهران علیا علیه السلام دعا ببدنه من ماله و نحرها و لیس فیه تصریح بکون نحرها لاجل توقف التحلل علیه مع ان الواجب انما کان علی الحسین (ع) من ماله ولعل

فعل علی (ع) کان للصدقه لسلامه الحسین (ع) لالتوقف تحلله علیه (فما فی الوافی) من الجمع بین النصوص بالتخییر فی النحر بین المکان الذی احصرفیه و بین البعث بما ساقه ان ساق او بعث ثمنه الی ان یبلغ محله لیس علی ماینبغی لعدم التکافؤ بین الطرفین وذهاب المشهور الی تعین البعث علی مایاتی فی حکم المحصور (و بالجمله) فهذا القول اعنی جواز تعجیل التحلیل قبل ان یبلغ الهدی محله ممالایمکن المساعده علیه.

(القول الثالث) ان فائده الاشتراط سقوط الحج من قابل عمن فاته الموقفان و هوالمحکی عن الشیخ فی التهذیب (واستدل له) بمارواه فی الصحیح عن ضریس عن الصادق علیه السلام عن رجل خرج متمتعا بالعمره الی الحج فلم یبلغ مکه الا یوم النحر فقال یقیم علی احرامه و یقطع التلبیه حتی یدخل مکه فیطوف ویسعی بین الصفا والمروه و یحلق راسه و ینصرف الی اهله ان شاء قال هذا لمن اشترط علی ربه عند احرامه فان لم یکن اشترط فان علیه الحج من قابل (وفیه اولا) ان القائل بهذا القول (اعنی قوله هذا لمن اشترط (الخ) یحتمل ان یکون هوالضریس الراوی للخبر و یکون الضمیر فی قوله (قال) راجعا الیه لاالی الامام (ع) فلایکون حجه (وثانیا) ان الفائت ان کان حجا واجبا مستقرا علیه لم یسقط فرضه فی القابل بمجرد الاشتراط بلاخلاف فیه کما اعترف به فی المحکی عن المنتهی بل یجب علیه الاتیان به فیه ولو مع زوال الاستطاعه، و مع عدم استقرار وجوبه علیه فذلک مع بقاء الاستطاعه الی العام القابل (و ثانیا) ان المستفاد من ظاهر الخبر بقاء المحرم علی احرامه الی العام القابل و من المعلوم کون ذلک حرجا عظیما لایتحمل عاده، ولکنه یندفع بظهور الخبر فی خروجه عن الاحرام بحلق راسه و تجویز انصرافه الی اهله ان شاء (ورابعا) ان مورد الخبر هوالمتمتع بالعمره الی الحج ولوقیل بمضمونه لوجب الاقتصار علی مورده ولاوجه للتعدی عنه الی کل محصور، فهذا الوجه ایضا لیس بشیء.

(القول الرابع) ما حکی عن فخرالدین فی الایضاح عن دقول والده (قدهما) وفائده الشرط جواز التحلل علی رای، قال ان معنی کلام المصنف لیس المنع من التحلل اذا لم یشترط بل معناه ان التحلل الممنوع منه یکون مع العذر وعدم الاشتراط جائزا رخصه و مع الاشتراط یصیر جائزا کالمباح بالاصل و سبب اباحته بالاصاله الاشتراط والعذر (قال قدس سره) والفائده تظهر فیما لونذران یتصدق لمن یفعل فعلا رخصه فانه یکفی التصدق بمن یتحلل عن الاحرام عند طروالعذر بلاشرط ولایصح اعطائه لمن تحلل عنه مع الاشتراط (ولعل مراده) من کون جوازالتحلل بلا شرط رخصه و مع الاشتراط مباح بالاصل هوالفرق بین حل اکل الذبیحه واکل المیته عندطرو الاضطرار حیث ان الاول مباح بالاصل والثانی مباح بالعارض لطر والاضطرار (ولایخفی) ان مرجع ذلک الی انتفاء الفائده فی الشرط حیث لاتظهر الثمره (علی اعترافه) الافی النذر فیکون استحباب الشرط تعبدا محضا ولعله لذالم یذکره المصنف فی المتن فی مقابل بقیه الاقوال، مضافا الی عدم

اختصاص ذلک بالحصر بل یعم الصدایضا مع ان عباره القواعد کالشرایع مقتصره علی الحصر وارادتهما الاعم منه و من الصد بعید.

(القول الخامس) ما ذکره فی المسالک فانه بعدان ذکر الفوائد المتقدمه قال و کل واحده من هذه الفوائد لایاتی علی جمیع الافراد التی یستحب فیها الاشتراط اما سقوط الهدی فمخصوص بغیر من ساق الهدی اذ لوکان قد ساق هدیا لم یسقط واما تعجیل التحلل فمخصوص بالمحصر دون المصدود و اما کلام التهذیب (یعنی کون فائده الاشتراط سقوط الحج فی القابل) فمخصوص بالمتمتع، وظاهران ثبوت التحلل بالاصل والعارض لامدخل له فی شیء من الاحکام واستحباب الاشتراط ثابت لجمیع افراد الحاج ومن الجائز کونه تعبدا اودعاء ما مورا به یترتب علی فعله الثواب (انتهی) وهذا هوالذی استظهره المصنف (قده) فی المتن واستدل له بما فی بعض الاخبار من قوله (ع) هوحل حیث حبسه اشترطه اولم یشترطه.

(ولا یخفی مافیه) اما استدلاله بما فی بعض الاخبار فلانه لایدل علی انتفاء الفائده فی الشرط و کونه مستحبا تعبدیا اذلا اشکال فی احلال المحصور بل لعله امر عقلی اذ لامعنی لبقائه علی الاحرام مع تعذر الاتیان بالمناسک، فالاحلال بالحصر لاینبغی البحث عنه انما الکلام فی توقفه علی سوق الهدی والصبر حتی یبلغ الهدی محله اوعدم توقفه علیه، او توقفه مع جواز التحلل فی الخروج عن الاحرام وعدم وجوب الانتظار الی بلوغ الهدی محله فما فی بعض الاخبار من انه هوحل سواء اشترط او لم یشترط لایدل علی انتفاء الفائده فی الاشتراط (و اما ما افاده المسالک) ففیه انه یکفی فی الفائده حدوثها فی الجمله ولایلزم ان تکون علی جمیع الوجوه وای فائده اعظم من سقوط سوق الهدی اوانتظار بلوغه الی محله، ثم کیف یرضی (قده) حمل ما فی صحیح ذریح من قوله: او ما شرط علی ربه قبل ان یحرم ان یحله من احرامه (الخ) علی انه مجرد دعاء لتحصیل الثواب و کذا مافی صحیح البزنطی من قوله: اوما بلغک قول ابی عبدالله (ع) حلنی حیث حبستنی (الخ) فدلالة الصحیحین علی ترتب الاثر علی الاشتراط مما لا ینبغی الاشکال فیه کما لااشکال فی صحه سندهما، فهذا القول ایضا مما لا یمکن المساعده علیه.

(القول السادس) ما حکاه فی الایضاح عن بعض و هوان فائده الشرط سقوط الهدی عن المصدودو جواز تحلل المحصور اما سقوط الهدی عن المصدود اذا اشترط فلان اصل حواز التحلل له ثابت شرط اولم یشترط کما دل علیه خبرزراره المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام: هو حل اذا حبس، اشترط اولم یشترط (وخبر حمزه بن حمران) المروی فی الفقیه قال سئلت ابا عبدالله (ع) عن الذی یقول حلنی حیث حبستنی، فقال (ع) هوحل حیث حبسه قال اولم یقل، قال ولا یراد فیهما (ای فی الخبرین المذکورین) المحصور للایه فلولم یسقط الهدی لم یکن له فائده، واما جواز التحلل للمحصور مع الاشتراط مع بعث الهدی و توقع بلوغه فلما روی ان النبی (ص) دخل

علی بنت الزبیر فقال لها لعلک اردت الحج ، فقالت والله ما اجدنی الاوجعه ، فقال لها حجی واشترطی وقولی اللهم تحلنی حیث حبستنی (و فی روایه) قولی لبیک اللهم لبیک و تحلنی من الارض حیث حبستنی فان لک علی ربک ما استثنیت (ولکن انما یتحلل بهدی یبعثه) و یتوقع بلوغه المحل للایه ، و ان لم یشترط لم یحل حتی یدرک الحج او العمره (انتهی ما حکاه فی الایضاح) .

(ولا یخفی ما فیه من الخلل) اما اولا فلما فی قوله و فائده الشرط سقوط الهدی عن المصدود اذ لا فائده فیه فی المصدود بعد الاتفاق علی جواز التعجیل له من غیر شرط اللهم الا ان یقال بسقوط الهدی فیه مع الشرط و سیاتی تحقیق الکلام فیه فی البحث عن المصدود (و منه یظهر) ما فی قوله اما سقوط الهدی عن المصدود فلجواز التحلل له شرط اولم یشترط حیث انه مع عدم الشرط لم یسقط منه الهدی بل یجب علیه الذبح او النحر فی موضع الصد و مع الشرط فی سقوطه بحث یاتی ، لکن القول بسقوطه یصیر فائده للشرط فی المصدود (واما ثانیا) فلما فی قوله من تخصیص الخبرین بالصد مستدلا بالایه اعنی قوله تعالی فما استیسر من الهدی لانها مطلقه غیر مقیده بالاشتراط لو لم نقل بظهورها فی عدمه (و اما ثالثا) فلما فی قوله ولکن انما تتحلل بهدی تبعثه و تتوقع بلوغه المحل للایه ، و ذلک لان الایه علی تقدیر اطلاقها مقیده بصوره عدم الاشتراط لصحیح ذریح و صحیح البزنطی کما تقدم فالایه تدل بعد التقیید علی انتظار بلوغ الهدی محله مع عدم الاشتراط (و اما رابعا) فلما فی قوله و ان لم یشترط لم یحل حتی یدرک العمره والحج ، فانه مضافا الی عدم القائل به بل امکان تحصیل الاجماع علی خلافه بل اطلاقه حکم ضرری حرجی لامکان عدم ادراک الحج فی القابل و کیف یمکن ان یقال ببقائه علی احرامه الی عام اخر مع امکان الحصر فیه ایضا ، فهذا القول ایضا مما لا یمکن قبوله .

هذه اقوال سته عثرنا علیها (واقوی الاقوال هو القول الاول) و هو القول بسقوط الهدی مع الاشتراط ، و مع الغض عنه یتعین القول الثانی وهو القول بجواز تحلیل الاحلال قبل بلوغ الهدی محله ، واما بقیه الاقوال فهی ساقطه .

وینبغی التنبیه علی امور (الاول) لا یکفی نیه الاشتراط فی حصوله بل لابد من التلفظ به لانه امر انشائی ایقاعی یتوقف تحققه بایجاده وانشائه باله انشائه کالبیع و نحوه فکما ان قصد البیع لا یکفی فی تحققه بل انما یتحقق باله انشائه قولا اوفعلا فکذلک الشرط الذی هو التزام مخصوص من غیر فرق بین ما کان للشارط او علیه (الا مر الثانی) الظاهر حصول الاشتراط بای لفظ وای لغه سواء کان بالعربی او غیره و سواء کان بالماثور او بغیره و ان کان الاولی التعبیر بما فی الاخبار للتاسی وقد مر صحیح ابن عمار فی المسئله الثانیه عشر الذی فیه فان عرض شیء یحبسنی فحلنی حیث حبستنی لقدرک الذی قدرت علی اللهم ان لم تکن حجه فعمره (الثالث) المستفاد من بعض الاخبار المتقدمه ان وقت الاشتراط بعد الصلوه ، الذی هو وقت نیه الاحرام کما صرح به

فی صحیح ابن عمار المتقدم مرارا (وموثق حنان بن سدیر) المروی فی قرب الاسناد عن الصادق (ع) قال اذا اتیت مسجد الشجره فصل فرض فقلت فای شیء افرض قال (ع) تصلی رکعتین ثم تقول اللهم انی اریدان اتمتع بالعمره الی الحج فان اصابنی قدرک فحلنی حیث جبستنی بقدرتک فاذا اتیت المیل فلبه (واستفاده توقیت الاشتراط) بکونه بعد الصلوه من هذه الاخبار و ان کان مشکلا لکن لاباس بالعمل به رجاء (الرابع) مخل الخلاف فی الخروج من الاحرام فی المحصور مع الشرط انما هو فیما اذا لم یسق اصلا کما فی حج الافراد او التمتع مع عدم سوق الهدی فیه واما مع سوقه فلا یحصل التحلل بالحصر ولو مع الاشتراط ولا یصح الخروج عن الاحرام قبل بلوغ الهدی محله بل یتوقف حصول التحلل علی الهدی بالاجماع کما ادعاه غیر واحد من الاصحاب (الخامس) المصرح به فی خبر ذریح عدم وجوب الحج علیه فی العام القابل و قدتقدم فی الفائده الثالثه المحکیه عن الشیخ فی التهذیب حیث جعل فائده الاشتراط عدم وجوب الحج علیه فی العام القابل ان العلامه فی المنتهی اعترض علیه بان الحج الفائت فی هذا العام ان کان واجبا لم یسقط فرضه بمجرد الاشتراط مع دعوی عدم وجدان الخلاف فیه و ان لم یکن واجبا علیه لم یجب علیه فی القابل ولو مع ترک الاشتراط (لکن الوارد فی غیر واحد من الاخبار) وجوبه ففی خبر ابن عمار المروی فی الکتب الثلاثه قال (ع) وان کان مرض فی الطریق بعد ما احرم واراد الرجوع الی اهله رجع و نحر بدنه اواقام مکانه حتی یبرء اذا کان فی عمره فاذا برء فعلیه العمره واجبه و ان کان علیه الحج فرجع اواقام ففاته الحج فان علیه الحج من قابل (و خبر رفاعه) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن الرجل یشترط و هو ینوی المتعه فیحصر هل یجزیه ان لا یحج من قابل، قال علیه السلام یحج من قابل والحاج مثل ذلک اذا احصر قلت رجل ساق الهدی ثم احصر قال یبعث بهدیه، قلت هل یتمتع من قابل، قال لا لکن یدخل فی مثل ماخرج منه (و خبر حمزه بن مهران) المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام عن الذی یقول حلنی حیث جبستنی فقال هو حل حیث حبسه قال اولم یقل ولا یسقط الاشتراط عنه الحج من قابل (وخبر ابی بصیر) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن الرجل یشترط فی الحج ان حلنی حیث جبستنی اعلیه الحج من قابل قال نعم (وخبر اخر لرفاعه) المروی فی التهذیب عن الباقر علیه السلام والصادق علیه السلام انهما قالا القارن یحصر و قد قال و اشترط فحلنی حیث حبستنی قال یبعث بهدیه قلت هل یتمتع فی قابل قال لا ولکن یدخل فی مثل ماخرج عنه (هکذا فی التهذیب) و اورد مضمونه فی الفقیه مرسلا مقطوعا الا انه قال فلا یبعث بهدیه (ویستفاد منه) سقوط وجوب البعث بالاشتراط لکن قد عرفت سابقا قیام الاجماع علی وجوب البعث علی من ساق الهدی کما فی القارن الذی هو مورد الخبر (قال فی المدارک) ان موضع الخلاف من لم یسق الهدی واما السائق فقال فخر المحققین (ره) انه لا یسقط (یعنی الهدی) عنه باجماع الامه، وقد حمل الشیخ الاخبار الداله

علی ان علیه الحج من قابل علی حجه‌الاسلام و صحیح ذریح و نحوه مما یدل علی عدمه علی من لیس علیه حجه‌الاسلام والاولی حمل الاول علی من علیه الحج الواجب المستقر مطلقا ولو غیر حجه‌الاسلام ، والاخیر علی من لم یکن کذلک بان لم یکن واجبا اوکان و لم یکن مستقرا مع عدم تحقق الاستطاعه فی العام القابل (ویمکن ان یستدل) لوجوب الحج من قابل علی من علیه الحج بخبر ابن عمار المتقدم الذی فیه قوله علیه‌السلام و ان کان علیه الحج فرجع او اقام ففاته الحج علیه الحج من قابل (وقد یستدل لذلک) بما فی خبر عامر المحکی عن جامع ابن سعید ، الذی فیه قوله (ع) و یجب ان یعود للحج الواجب المستقر و للاداء ان استمرت الاستطاعه فی قابل والعمره الواجبه کذلک فی الشهر الداخل وان کانا متطوعین فیهما بالخیار لکن تقدم عدم حجیه هذا الخبر حیث انه لم یروه الا ابن سعید ولم یعمل به احد حتی راویه ولکن الحکم المذکور فیه مما لا شبهه فیه ، والله العالم .

(الامر السادس) یصح الاشتراط فی خلال نیه الاحرام کما اعترف به غیر واحد و یشهد به النصوص ففی خبر رفاعه المتقدم (یشترط و هو ینوی المتعه) و اما الاشتراط فی خلال التلبیه ففی صحته وجه ارتضاه المحقق الثانی (قده) و استجوده صاحب الجواهر (قده) مستدلا له بان التلبیه هی التی یعقد بها الاحرام (ویمکن ان یستدل له) بما روی عن النبی (ص) فی مورد بنت الزبیر و قد تقدم ـ الذی فیه : قولی لبیک اللهم لبیک و تحلنی من الارض حیث حبستنی فان لک علی ربک ما استثنیت ، هذا ، و لکن المتیقن من محل الشرط هو خلال نیه الاحرام وما سوا مشکوک فمقتضی الاصل عدم ترتب الفائده علیه (نعم) یکفی الاتیان به فی غیر المتیقن من محل برجاء الثواب .

(الامر السابع) یعتبر فی صحه هذا الشرط ان یکون المشروط مشروعا فلا یصح شرط ما لم یثبت مشروعیته فیصح شرط الاحلال بقوله فحلنی حیث حبستنی او ان عرض لی شیء من مرض ونحوه مما جاء فی النصوص ، واما لو قال فحلنی حیث شئت بتعلیق الشرط علی مشیته فلا یصح لعدم مشروعیه الخروج عن الاحرام بعد عقده حیث یشاء فلا یترتب علیه الفائده ، ولو قال حلنی ان نفدت نفقتی فالمصرح به فی کلام العلامه و غیره هو الصحه ولا ینافیها ذکر المحصور فی کلامهم لامکان اراده الاعم من المریض کما هو کذلک لغه قال فی الصحاح کل من منع من شیء فلم یقدر علیه فقد حصر عنه ، ولا اشکال فی صحه الاشتراط بقوله حلنی ان مرضت لدلاله غیر واحد من الاخبار المتقدمه علی صحه الاشتراط عند الحصر بالمرض کما ان صحیح ضریس کان مصرحا بصحته عند ضیق الوقت .

(الثانی) من واجبات الاحرام التلبیات الاربع والقول بوجوب الخمس او الست ضعیف بل ادعی جماعه الاجماع علی عدم وجوب الازید من الاربع و اختلفوا فی صورتها علی اقوال

(احدها) ان یقول لبیک اللهم لبیک لبیک لاشریک لک لبیک (الثانی) ان یقول بعدالعباره المذکوره ان الحمد والنعمه لک والملک لاشریک لک (الثالث) ان یقول لبیک اللهم لبیک لبیک ان الحمد و النعمه لک والملک لاشریک لک لبیک (الرابع) کالثالث الا انه یقول ان الحمد و النعمه والملک لک لاشریک لک لبیک بتقدیم لفظ والملک علی لفظ لک، والاقوی هوالقول الاول کما هو صریح صحیحه معاویه بن عمار والزوائد مستحبه، والاولی التکرار بالاتیان بکل من الصور المذکوره بل یستحب ان یقول کما فی صحیحه معاویه بن عمار لبیک اللهم لبیک لبیک لاشریک لک لبیک ان الحمد والنعمه لک و الملک لاشریک لک لبیک ذاالمعارج لبیک لبیک داعیا "الی دارالسلام لبیک غفار الذنوب لبیک لبیک اهل التلبیه لبیک لبیک ذاالجلال والاکرام لبیک مرهوبا و مرغوبا الیک لبیک لبیک تبدء و المعاد الیک لبیک کشاف الکروب العظام لبیک لبیک عبدک و ابن عبدیک لبیک لبیک یا کریم لبیک

فی هذا المتن امور (الاول) لااشکال فی انه لاینعقد الاحرام لمتمتع بعمره اوحجه ولا لعمره مفرده و لالحج مفردالابالتلبیه بل الاجماع محصلا و منقولا علیه کماحکاه فی الجواهر عن غیر واحد من کتب الاصحاب، و فی الحدائق: فلاینعقد الاحرام لمتمتع ولالمفرد الابها و هو مماوقع الاجماع علیه نصا و فتوی (انتهی) و فی وجوبها تکلیفا کلام یاتی تفصیله فی المسئله الخامسه عشر.

(الثانی) المعروف بین الاصحاب ان الواجب منها هوالتلبیات الاربع وعن التذکره الاجماع علی عدم الازید منها، و عن المنتهی انه اجماع اهل العلم وظاهرالمحکی عن الشیخ فی بعض کتبه هو وجوب الخمس حیث قال: تلبی فرضا واجبا فتقول لبیک اللهم لبیک لبیک ان الحمد والنعمه لک والملک لاشریک لک لبیک بحجه اوعمره او بحجه مفرده تمامها علیک لبیک، و ان اضاف الی ذلک الفاظا مرویه من التلبیات کان افضل (انتهی) و المحکی عن المهذب البارع حکایه القول بوجوب الست عن بعض (قال فی الجواهر) و ان کنالم نتحققه، قال (قده) مع ان القول بوجوب لست کالقول بوجوب الخمس محجوج بالاجماع علی خلافهما بقسمیه و النصوص التی یمر بعضها علیک و ان کان فی بعضها الزیاده علی الاربع لکنها محموله علی ضرب من الندب (انتهی) والی ذلک یشیر المصنف (قده) فی قوله والقول بوجوب الخمس اوالست ضعیف.

(الثالث) اختلف القائلون بوجوب الاربع فی صورتها علی وجوه، ففی الشرایع و النافع و بعض نسخ المقنعه ان یقول: لبیک اللهم لبیک لبیک لاشریک لک لبیک، و هوالظاهر من التحریر و المنتهی و المحقق الثانی و المدارک و کشف اللثام (ویدل علیه) مافی صحیح معاویه بن عمار المروی فی الکافی عن الصادق (ع) قال: التلبیه لبیک اللهم لبیک لبیک لاشریک لک لبیک ان الحمد و النعمه لک والملک لاشریک لک لبیک (وفی اخر الحدیث) واعلم انه لابد من

التلبیات الاربع فی اول الکلام وهی الفریضه و هی التوحید و بها لبی المرسلون ، والتلبیات الاربع التی فی اول الحدیث هی التی تتم بلفظه لبیک الرابعه فقوله ان الحمد و النعمه لک (الخ) خارج عن الواجب فینطبق علی ما فی المتن من القول الاول و هو الذی اختاره .

(القول الثانی) و هوالمحکی عن رساله علی بن بابویه و بعض نسخ المقنعه و ابن ابی عقیل و ابن الجنید والامالی و الفقیه و المقنع و الهدایه و ظاهرالمختلف ان یقول لبیک اللهم لبیک لبیک لاشریک لک لبیک ان الحمد والنعمه لک و الملک لاشریک لک ، و یدل علیه من النصوص صحیح عاصم بن حمید المروی فی قرب الاسناد قال سمعت ابا عبدالله (ع) ان رسول الله (ص) لما انتهی الی البیداء حیث المیل قربت له ناقه فرکبها فلما انبعثت به لبی بالاربع فقال لبیک اللهم لبیک لبیک لاشریک لک لبیک ان الحمد و النعمه و الملک لک لاشریک لک (الحدیث) و خبر شرایع الدین الذی رواه الصدوق فی الخصال عن الصادق علیه السلام قال فرائض الحج ـ الاحرام والتلبیات الاربع لبیک اللهم لبیک لبیک لاشریک لک لبیک ان الحمد و النعمه لک و الملک لاشریک لک .

(القول الثالث) هوالمحکی عن جمل السید و شرحه و المبسوط والسرائر والکافی و الغنیه والوسیله والمهذب و الدروس ان یقول لبیک اللهم لبیک لبیک ان الحمد و النعمه لک والملک لاشریک لک لبیک (وفی الجواهر) ان القائل به کثیر بل فی الدروس انه اتم الصور و ان کان ـ الاول مجزیا و الاضافه الیه احسن ثم قال انه لم یظفر له بخبر لامن الکتب الاربعه و لامن غیرها .

(القول الرابع) ما عن القواعد و جامع ابن سعید و هو ان یقول لبیک ان الحمد و النعمه والملک لک لاشریک لک لبیک بتقدیم کلمه (والملک) وهذا ان الوجهان اعنی الثالث و الرابع ممالادلیل علیها من الاخبار (والاقوی هوالوجه الاول) لما فی ذیل صحیح ابن عمار المذکور فی المتن من قوله (ع) و اعلم انه لابد من التلبیات الاربع التی فی اول الکتاب (الخ) کما ـ فی الکافی او الاربع التی اول الکلام کما فی التهذیب (بناء علی ظهوره) فی التلبیات التی فی اول الحدیث فیکون قوله ان الحمد و النعمه (الخ) خارجا عن ماهوالواجب ، مضافا الی صحیح عمر بن یزید المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام اذا احرمت من مسجد الشجره فان کنت ماشیا لبیت من مکانک تقول لبیک اللهم لبیک لبیک لاشریک لک لبیک لبیک ذاالمعارج لبیک لبیک بحجه تمامها علیک ، واجهر بها کلما رکبت و کلما نزلت وکلما هبطت و ادیا او علوت اکمه او لقیت راکبا و بالاسحار (فان ترک التعرض) فیه لقوله ان الحمد و النعمه (الخ) یکشف عن عدم وجوبه و ان الواجب یتم بالتلبیه الرابعه ، ولاینافیه اشتماله علی زیادات فانها لیست واجبه اجماعا (ولکن الاولی) ضم قوله ان الحمد و النعمه (الخ) تاسیا برسول الله (ص) کما ـ ورد فی خبر عاصم بن حمید وخروجا من الخلاف و یویده مافی الفقه الرضوی من ذکر هذه الجمله

وقوله بعد ذلک (هذه الاربعه مفروضات) وخبر شرایع الدین الذی تقدم فی دلیل القول الثانی ولعله اجمع الاقوال و اکملها.

مسئله (۱۴) اللازم الاتیان بها علی الوجه الصحیح بمراعات اداء الکلمات علی قواعد العربیه فلا یجزی الملحون مع التمکن من الصحیح بالتلقین او التصحیح و مع عدم تمکنه فالاحوط الجمع بینه وبین الاستنابه وکذا الاتجزی الترجمه مع التمکن و مع عدمه فالاحوط الجمع بینهما و بین الاستنابه والاخرس یشیر الیها باصبعه مع تحریک لسانه و الاولی ان یجمع بینهما وبین الاستنابه و یلبی عن الصبی غیر المیز و عن المغمی علیه و فی قوله ان الحمد (الخ) یصح ان یقرء بکسر الهمزه وفتحها والاولی الاول و لبیک مصدر منصوب بفعل مقدر ای الب لک البابا بعد الباب اولبا بعد لب ای اقامه بعد اقامه من لب بالمکان اوالب ای اقام والاولی کونه من لب و علی هذا فاصله من لبین لک فخذف اللام واضیف الی الکاف فحذف النون و حاصل معناه اجابتین لک و ربما یحتمل ان یکون من لب بمعنی واجه یقال داری تلب دارک ای تواجهها فمعناه مواجهتی و قصدی لک و اما احتمال کونه من لب الشیء و خالصه فیکون بمعنی اخلاصی لک فبعید کما ان القول بانه کلمه مفرده نظیر علی ولدی فاضیفت الی الکاف فقلبت الفه یاء ـ لاوجه له لان علی ولدی اذا اضیفا الی الظاهر یقال فیهما بالالف کعلی زید ولدی زید ولیس لبی کذلک فانه یقال لبی زید بالیاء.

فی هذه المسئله امور (الاول) لااشکال فی لزوم الاتیان بالتلبیات علی الوجه الصحیح باداء الکلمات عن مخارجها علی طبق القواعد العربیه و لعل علی ذلک الاجماع قال العلامه فی محکی تذکرته و منتهاه ولاتجوز التلبیه الابالعربیه مع القدره خلافا لابی حنیفه (انتهی) فان فی حمله اباحنیفه مخالفا شهاده علی عدم الخلاف فی ذلک عندنا (وکیف کان) فاللازم تادیه الکلمات بعینها من غیر تبدیل و تغییر فلایجزی التعبیر عن معانیها بمراد فاتها فی ـ العربیه و لاباداء ترجمتها بلغه اخری اختیارا، و مع الجهل یجب التعلم الا اذا امکن اداثها بالتلقین و ذلک لکونه مقدمه للواجب، و مع امکان اداثها صحیحه لابالتلقین و لابالتصحیح (ای یقرء عند من یصحح مایلحن فیه) ففی وجوب اداثها ملحونه اووجوب الاستنابه او وجوب الجمع بینهما (وجوه) من کون الاتیان بالملحون منها مقتضی قاعده المیسور موید ابخبر السکونی المروی عن الصادق علیه السلام ان علیا (ع) قال تلبیه الاخرس و تشهده و قرائته القرآن فی الصلوه تحریک لسانه و اشارته باصبعه (فاذا کان) فی الاحرس یکتفی بالاشاره فیکون الاکتفاء بالملحون ممن لایتمکن من الاداء صحیحا اولی (واما وجه الاستنابه) فلما فی خبر زراره المروی فی الکافی ان رجلا قدم حاجا لایحسن ان یلبی فاستفتی له ابوعبدالله (ع) فامران یلبی عنه (موید ابقبول افعال الحج) للنیابه الاماخرج بالدلیل، و اما التمسک لکفایه الملحون بقاعده

المیسور فهو متوقف علی احراز کون مایمکنه من الملحون من مراتب الصحیح، هذا مع حکومه مافی خبر زراره علیها حیث یفهم منه تقدم الاستنابه علی اداء الملحون و اما خبر السکونی ففی التعدی عن مورده و هوالاخرس الی مورد الملحون منع لمنع الاولویه ،لکن صحه خبر زراره ایضا غیر ثابته والاعتماد علیه غیر معلوم ولم یثبت عموم قبول افعال الحج و العمره للنیابه الا ماقام الدلیل علیه ، فلامحیص عن الاحتیاط بما ذکره فی المتن من الجمع بین ادائها ملحونه و بین الاستنابه (ومما ذکرنا ظهر) عدم صحه الاکتفاء بترجمتها مع التمکن من ادائها صحیحه ومع عدم التمکن ففی تقدیم ترجمتها علی الاستنابه اوالعکس اوالتخییر بینهما او الجمع بینهما (وجوه) قال الشهید لوتعذر علی الاعجمی التلبیه ففی ترجمتها نظر وروی ان غیره یلبی عنه و قال فی کشف اللثام لایبعد عندی وجوب الامرین ، فالترجمه لکونها کاشاره الاخرس و اوضح والنیابه لمثل ماعرفت (وقال فی الجواهر) لایبعد القول بوجوب ما استطاع منها والاجتزاء بالترجمه لکونها اولی من اشاره الاخرس و یحتمل الاستنابه عملا بخبر زراره .

(اقول) اثبات وجوب ما استطاع منها متوقف علی صحه التمسک بقاعده المیسور و هی متوقفه علی احراز کون مایاتی به میسورا و مرتبه نازله من المعسور ، والاجتزاء بالترجمه مما لادلیل علیه بعد کون الالفاظ بخصوصیتها ماموربها فلم یبق الاالاستنابه عملا بخبر زراره ولکن الاحتیاط بالترجمه ایضا ممالاینبغی ترکه .

(الامرالثانی) المشهور علی ان تلبیه الاخرس بان یحرک لسانه و یعقد بها قلبه واضاف الیهما فی المحکی عن المنتهی و الدروس الاشاره بالید ، و فی الشرایع انها بالاشاره مع عقد قلبه (اقول) اما وجه تحریک اللسان فلعله لاجل کون الواجب علیه عندالتمکن من التلفظ هو التکلم بتلک الکلمات المتوقف علی تحریک اللسان فمع عدم التمکن من التکلم یکتفی بماامکن من تحریک اللسان عملا بقاعده المیسور (ولایخفی مافیه) لانه مع توقف الاستناد الی تلک القاعده علی احراز کون الباقی المیسور هو میسور الساقط بالتعذر انما یصح الاستناد الیها لاثبات وجوب الباقی فی الاجزاء التی وجبت بالاصاله لابالنسبه الی وجوب المقدمه الثابت بوجوب ذیها اذلاشک فی انها یسقط وجوبها بتعذر وجوب ذیها ضروره ارتفاع المعلول بارتفاع علته فلیس لوجوب تحریک لسانه وجه الا التمسک بخبر السکونی المتقدم ان علیا (ع) قال تلبیه الاخرس و تشهده و قرائه القرآن فی الصلوه تحریک لسانه واشارته باصبعه (وهو وان کان ضعیفا) لکن ضعفه منجبر بالعمل ، لکن هذا فیما یمکن افهامه بما یجب علیه من التلبیه و اما اذا فرض کون الاخرس علی وجه یتعذر تفهیمه المعنی لیتمکن من الاشاره الیه بتحریک لسانه و اصبعه فهو حینئذ کالصبی غیرالممیز فیلبی عنه غیره کما دل علیه خبر زراره المتقدم فیمن لایحسن التلبیه کما ان الاحتیاط فمن یتمکن من الاشاره باصبعه و تحریک لسانه ایضا هوا الجمع

بینهما و بین الاستنابه خروجا من مخالفه من یقول بوجوبهما (واما عقد القلب) بالتلبیه فلیس علی وجوبه دلیل و لم یذکره کثیر و لم یعلم له معنی محصل (قال فی الحدائق) والظاهر ان مراد الاصحاب بها هو اخطار تلک الالفاظ بالقلب و مرورها علیه و علیه فلیس علی وجوبه دلیل (والاستدلال بخبر السکونی) بتقریب الاکتفاء عنه بالاشاره بالاصبع اذا لاشاره لاتتحقق الا بالمشار الیه و حیث انه لایکون بالتلفظ فیجب عقد القلب الیه لکی تقع الاشاره الیه (لایخلو عن المنع) لکون المستفاد من الاشاره بالاصبع هو اداء التلبیه من الاخرس بمایودی به سائر مقاصده، الذی منه الاشاره وتحریک اللسان (نعم) یمکن ان یقال بان هذا لاینفک عن عقد القلب علیها ولا یتصور الافیمن یمکن تفهیمه اباها و لعل ترک ذکره من الاکثر لاجل ذلک، والله العالم.

(الامر الثالث) یلبی عن الصبی غیر المیز ولیه و کذا یلبی عن المغمی علیه غیره لقوله علیه السلام فی خبر زراره اذا حج الرجل بابنه و هو صغیر فانه یامره ان یلبی و یفرض الحج فان لم یحسن ان یلبی لبوا عنه ویطاف به ویصلی عنه قال زراره لیس لهم مایذبحون، فقال یذبح عن الصغار و یصوم الکبار و یتقی عنهم مایتقی علی المحرم من الثیاب والطیب فان قتل صیدا فعلی ابیه، قال العلامه فی القواعد کلمایتمکن الصبی من فعله من التلبیه والطواف وغیرهما فعله والافعله الولی عنه، و قد تقدم هذه المسئله فی اول مباحث الحج فی الجزء الحاد یعشر من هذا الشرح ص ۲۵۳، و اما فی المغمی علیه فقد تقدم فی المسئله الخامسه من مسائل فصل احکام المواقیت بیان الحکم فیه.

(الامر الرابع) ذکر النحویون ان ان المکسوره و ان المفتوحه تفیدان تاکید مضمون الجمله اجمالا وتفترقان فی ان مدخول المکسوره باق علی ماهو علیه من معنی الجمله و مدخول المفتوحه یصیر بدخولها فی معنی المفرد و لذا یکون المبدو بالمکسوره فی اول الکلام و المبدو بالمفتوحه فی اثناء الکلام مثل علمت ان زیدا منطلق حیث یصح تاویله بقوله علمت انطلاق زید (اذا تبین ذلک فنقول) فی قوله ان الحمد والنعمه لک یجری احتمالان، احتمال ان یکون کلاما مستانفا غیر مرتبط بما قبله و هو قوله لبیک (الخ) و احتمال ان یکون مرتبطا بماقبله فتکون الجمله فی تاویل المصدر منصوبا بنزع خافض مقدر و التقدیر بان الحمد و النعمه لک و تکون الباء للسببیه فیکون المعنی ان اجابتی لک بسبب ان الحمد و النعمه و الملک لک، فعلی الاحتمال الاول یکون قوله لبیک عاما لایختص معنی الاجابه فیه بخصوصیه کونه لاجل ان الحمد و النعمه لله (وعلی الثانی) تکون الاجابه خاصه متخصصه بخصوصیه کونه لاجل کون الحمد والنعمه لله، و هذا معنی ماحکاه العلامه فی المنتهی عن بعض اهل العربیه انه قال من قال (ان) بفتح الهمزه فقد خص ومن قال بالکسر فقد عم، ثم قال العلامه و وجهه ظاهر لان الکسر یقتضی تعمیم التلبیه وانشاء الحمد مطلقا والفتح یقتضی تخصیص التلبیه ای لبیک بسبب ان الحمد لک (وقال فی الجواهر) یجوز کسر (ان)

علی الاستیناف وفتحها بنزع الخافض وهو لام التعلیل وفی الاول تعمیم و هواولی (انتهی) ثم ان النحویین ذکروا ان المصدر ان وجب حلوله محل ان و معمولیها وجب فتح همزه ان وان لم یجز حلوله محلهما وجب کسرها و ان جاز الامران جاز الامران و حیث ان فی قوله ان الحمد والنعمه یجوز الامران فیجوز فی همزه ان الکسر والفتح (لکن الاولی) کسرها للتعمیم و لذا قال فی المتن ـ والاولی الاول ـ ولایخفی ان هذا الفرق الذی ذکروه ممالا اساس له عند اهل التحقیق وان الکسر فیما یجب حلول المصدر محل ان و معمولیها و فتحها فیما لایجوز من المناسبات التی ذکروها بعد الوقوع و ان المتعین فی المقام هو کسر کلمه ان لظهور الکلام فی الاستیناف ، مع ان ربط قوله ان الحمد والنعمه لک بماقبله بالعلیه و المعلولیه لایخرج جمله ان الحمد و النعمه لک عن کونها جمله تامه یصح السکوت علیها کما اذا وضع مکانها قولک لم لبّیک ؟ لان الحمد والنعمه لک ، و ان صح التعبیر ایضا بالمفرد فتقول لاختصاص الحمد و النعمه لک مکان قولک لان الحمد والنعمه لک (وبالجمله) المتعین هو الکسر لعدم الاساس لهذا الفرق و لظهور الجمله فی الاستیناف علی تقدیر تمامیه الفرق .

(الامر الخامس) ینبغی البحث فی لبیک عن جهات (الاولی) فی لفظه ، والمعروف فیه انه کلمه مرکبه واصله لبین لک فحذف اللام و اضیف التثنیه الی الکاف و حذفت النون بالاضافه ، و عن یونس انه اسم مفرد غیر مثنی اتصل به الضمیر و هوکاف الخطاب فیکون بمنزله علی ولدی اذا اتصل به الضمیر کلدیک و علیک وانکر علیه سیبویه و قال لوکان مثل علی ولدی فی ثبوت الیاء مع الاضافه الی الضمیر مثل علیک و لدیک لکان اللازم ثبوت الالف عند الاضافه باسم ـ الظاهر مثل لدازید وعلی بکر فلابدان یقال لبازید و ان کتبت مع الیاء مع ان المحکی من کلامهم لبی زید مع الیاء فثبوت الیاء مع الاضافه الی الظاهر یدل علی ان الیاء ثابته غیر متغیره و انها للتثنیه ، هذا ما حکی عن ائمه علم العربیه ، والبحث عن ذلک خارج عن طور الفقه و قد تعرضنا له لتعرض المتن له ، والانسب هو کون الکلمه مرکبه فان المعنی علیه مفهوم واضح و هو اظهار ـ الاجابتین لله سبحانه لدعوته التی دعاها الی الحج و العمره و زیاره البیت الحرام و وضع صیغه التثنیه موضع المفرد المکرر فی لغه العرب شایع .

(الجهه الثانیه) المعروف انه مصدر لب یلب من باب المجرد المضاعف و جوز بعضهم ان یکون مصدر المزید من باب الافعال من الب یلب البابا بمعنی المجرد ، ولایخفی مافیه من ـ التکلف فان حذف الزوائد علی خلاف الاصل و هذا ایضا بحث ادبی خارج عن طور الفقه وان کان الاولی هو الاول ای کونه مصدر المجرد .

(الجهه الثالثه) فی اعرابه و هو النصب بفعل مقدر محذوف فیکون مفعولا مطلقا لقوله الب ای الب لک البابین قال ابن الاثیر فی النهایه انه منصوب علی المصدر بعامل لایظهر کانک

قلت الب البابا بعد الباب (انتهی) (الجهه الرابعه) قالوا التلبیه من لبیک کالتهلیل من لا ـ اله الا الله و التسبیح من سبحان الله و اما معنی اللب فهو عباره عن الاقامه فمعنی لبیک ای اقامه بعد اقامه واحتمل فیه ان یکون من لب بمعنی واجه کمایقال داری تلب دارک ای تواجهها فالمعنی حینئذ هو ان اتجاهی و قصدی الیک یارب ، و احتمل ایضا ان یکون معناه اخلاصی لک من قولهم حب لباب اذاکان خالصا محضا و منه لب الطعام و لبابه ای خالصه (ولایخفی) انه بعد ماذکره فی الجواهر من انه صار موضوعا للاجابه عندالنداء لایتبادر منه فی الذهن الا اياها فیکون لبیک فی جواب النداء بمعنی (نعم) او (بلی) ، و هذا مع انه ظاهر منه مما یدل علیه بعض الاخبار (ففی المروی) عن العسکری (ع) قال فنادی ربنا عزوجل یا امه محمد (ص) فاجابوه کلهم وهم فی اصلاب اباثهم و ارحام امهاتهم لبیک اللهم (الخ) قال فجعل الله تلک الاجابه شعارا للحج (فانظر کیف اطلق علی کلمه لبیک (الخ) کلمه الاجابه فغیر ذلک من المعانی المذکوره کلها بعیده و ابعد من الکل ما احتمله فی القاموس من ان المعنی محبتی لک ماخوذا من قولهم امرئه لبه ای محبه مستشهدا بقول الشاعر ـ و کنتم کام لبهٔ طعن ابنها ـ یعنی اما محبه ، و ذلک لانه اجنبی عن معنی الاجابه .

مسئله (۱۵) لاینعقد احرام حج التمتع و احرام عمرته ولااحرام حج الافراد و لااحرام ـ العمره المفرده الابالتلبیه و اما فی حج القران فیتخیر بین التلبیه و بین الاشعار اوالتقلید و الاشعار مختص بالبدن والتقلید مشترک بینها و بین غیرها من انواع الهدی والاولی فی البدن الجمع بین الاشعار والتقلید فینعقد احرام حج القران باحد هذه الثلاثه ولکن الاحوط مع اختیار الاشعار والتقلید ضم التلبیه ایضا نعم الظاهر وجوب التلبیه علی القارن و ان لم یتوقف انعقاد احرامه علیها فهی واجبه علیه فی نفسها و یستحب الجمع بین التلبیه واحد الامرین و بایهما بدء کان واجبا و کان الاخر مستحبا ، ثم ان الاشعار عباره عن شق السنام الایمن بان یقوم الرجل من الجانب الایسر من الهدی و یشق سنامه من الجانب الایمن و یلطخ صفحته بدمه ، والتقلید ان یعلق فی رقبه الهدی نعلا خلقا قدصلی فیه . . . فی هذه المسئله امور (الاول) لاینعقد احرام ماعدی حج القران الابالتلبیه و ذلک لماتقدم من الاخبار المستفیضه الداله علی عدم تحریم محرمات الاحرام الابالتلبیه ، و اما فی حج القران فیتخیر فی عقد احرامه بین التلبیه وبین ـ الاشعار او التقلید و هوالمشهور بین الاصحاب ، و یدل علیه من الاخبار صحیح معاویه بن عمار المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام : یوجب الاحرام ثلاثه اشیاء التلبیه والاشعار و ـ التقلید فاذا فعل شیئا من هذه الثلاثه فقد احرم (و صحیحه الاخر) عنه (ع) قال تقلدها نعلا خلقا قدصلیت فیه والاشعار والتقلید بمنزله التلبیه (وصحیح عمر بن یزید) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال من اشعر بدنته فقد احرم و ان لم یتکلم بقلیل ولاکثیر (و قول ـ

الصادق علیه‌السلام) فی خبر معاویه فی قول الله عزوجل الحج اشهر معلومات فمن فرض فیهن الحج ، قال (ع) الفرض التلبیه و الاشعار و التقلید فای ذلک فعل فقد فرض الحج ولا یفرض الحج الا فی هذه الشهور (وقوله علیه‌السلام) فی خبر جمیل و اذا کانت البدن کثیره قام بین اثنین منها ثم اشعر الیمنی ثم الیسری ولا یشعرا بدا حتی یشهیا للاحرام لانه اذا اشعر وقلد وجل وجب علیه الاحرام و هو بمنزله التلبیه (وغیر ذلک من الاخبار) الداله علی ذلک فلا ینبغی الاشکال فی ذلک .

والمحکی عن السید و الحلی هو عدم جواز الاکتفاء فی حج القران ایضا بالاشعار و التقلید و تعین التلبیه فیه کما عداه واستدل له بان المتیقن مما یتحقق به الاحرام هو التلبیه و غیرها مشکوک و ذلک لعدم عملهما باخبار الاحاد (ولا یخفی ما فیه) من عدم صحه المبنی مع ما فی نسبه المنع عن العمل بخبر الواحد الی السید من المنع کما حرر فی الاصول (والمحکی عن الشیخ و ابن حمزه و ابن البراج اشتراط انعقاد الاحرام بغیر التلبیه بالعجز عنها و استدلوا له بان فیه جمعا بین النصوص مع انه لا معارضه بین النصوص حتی یحتاج الی الجمع ، مضافا الی عدم وجود الشاهد لهذا الجمع .

(الامر الثانی) ذکر الاصحاب رضوان الله تعالی علیهم ان الاشعار یختص بالابل والتقلید یشترک بینها و بین البقر و الغنم و قد ارسلوه ارسال المسلمات ، قال فی الحدائق و الظاهر ان الحکم المذکور متفق علیه بینهم لا اعلم فیه مخالفا (انتهی) و یستدل بضعف البقر والغنم عن الاشعار و بصحیح زراره المروی فی الفقیه عن الباقر علیه‌السلام قال کان الناس یقلدون الغنم و البقر و انما ترکه الناس حدیثا و یقلدون بخیط اوسیر (ای الشریط ومن الجلد و بالفارسیه تسمه ونوار چرمی) ولا یخفی ما فیه لعدم دلاله ضعف البقر و الغنم عن الاشعار علی اختصاص الابل به مالم یقم دلیل علیه وعدم دلاله الصحیح علی اختصاص الابل به بنحو من الانحاء (فالاولی) الاستدلال له بعد اتفاق الاصحاب علیه بالاخبار المبینه لکیفیه الاشعار فانها کلها قد فسر فیها الاشعار بشق السنام الظاهر فی کونه فی الابل ولا اطلاق فی اخبار الاشعار حتی یتمسک به لشموله لغیر الابل .

(الامر الثالث) الاولی فی البدن الجمع بین الاشعار و التقلید لدلاله غیر واحد من الاخبار علی تشریع الجمع بینهما (ففی روایه السکونی) المرویه فی التهذیب عن الباقر (ع) انه سئل ما بال البدنه تقلد النعل و تشعر قال (ع) اما النعل فتعرف انها بدنه و یعرفها صاحبها بنعله و اما الاشعار فانه یحرم ظهرها علی صاحبها من حیث اشعرها فلا یستطیع الشیطان ان یمسها (وخبر معاویه بن عمار) عن الصادق علیه‌السلام البدنه یشعرها من جانبها الایمن ثم یقلدها بنعل قد صلی فیها (وخبر عبدالله بن سنان) المروی فی التهذیب قال سئلت اباعبدالله علیه‌

السلام عن البدنه کیف یشعرها ، قال یشعرها و هی بارکه و ینحرها و هی قائمه و یشعرها من جانبها الایمن ثم یحرم اذا قلدت و اشعرت (وخبر حریز) المروی فی التهذیب ایضا عنه علیه السلام : اذا کانت بدن کثیره فاردت ان تشعرها دخل الرجل بین کل بدنتین فیشعرها هذه من الشق الایمن و یشعر هذه من الشق الایسر و لایشعرها ابداحتی یتهیا للاحرام فاذااشعرها و قلدها وجب علیه الاحرام و هو بمنزله التلبیه ، الی غیر ذلک من الاخبار .

(الامرالرابع) ذهب فی کشف اللثام الی وجوب التلبیه علی القارن تعبدا بعدالاشعار اوالتقلید و ان لم یتوقف انعقاد احرامه علیها فهی واجبه فی نفسها و استدل لوجوبه باطلاق الاوامر والتاسی و نسب القول بوجوبها کذلک الی من قبل المحقق و العلامه من الفقها ، بل المستظهر من عبارته وجوب الاشعار والتقلید بعدالتلبیه فیکون فتواه لزوم الجمع بین التلبیه و بین الاشعار اوالتقلید و ان کان الانعقاد یحصل بالاول منهما ای من التلبیه اوکل من الاشعار اوالتقلید (ویمکن الاستدلال) لوجوب التلبیه بعدالاشعار اوالتقلید بالامربها فی موثق یونس وفیه قلت لابی عبدالله (ع) انی قداشتریت بدنه فکیف اصنع بهـا فقال انطلق حتی تاتی مسجدالشجره فافض علیک من الماء و البس ثوبیک ثم انخها مستقبل القبله ثم ادخل المسجد فصل ثم افرض بعد صلواتک ثم اخرج الیها فاشعرها من الجانب الایمن من سنامها ثم قل بسم الله اللهم منک و لک اللهم فتقبل منی ثم انطلق حتی تاتی البیداء فلبه ، فان الامر بالتلبیه فی البیداء مع الاشعار عند مسجدالشجره یثبت وجوب التلبیه بعده (واما مافی صحیح معاویه بن عمار) و خبر السکونی المتقدمین من الامر بالتقلید بعد الاشعار و مافی خبر الفضیل بن یسار من الامر بالجمع بین التقلید والاشعار فلادلاله فیها علی وجوب التلبیه بعدالاشعار اوالتقلید مع لزوم حمل مافیها من الامر بالتقلید بعدالاشعار اوالامر بالجمع بینهما فلابد من حمله علی الاستحباب ضروره عدم وجوب الجمع بین الاشعار و التقلید لامطلقا و لاعلی نحو الترتیب کماسیاتی کما ان الانصاف عدم تمامیه الاستدلال بخبر یونس ایضا لاشتماله علی الامر بمالایکون واجباقطعا الموهن لظهورالامر بالتلبیه فی البیداء علی الوجوب مع انها لاتکون واجبه فی خصوص البیداء قطعا فالاقوی عدم وجوبها ، لکن المصنف (قده) استظهر فی المتن وجوبها نفسیا (هذا بالنسبه الی التلبیه بعدالاشعار اوالتقلید) و اما الاشعار اوالتقلید بعد التلبیه فعن کشف اللثام دعوی الاتفاق علی عدم وجوبهما و استدل ایضا بالاصل وبقول الصادق (ع) فی الجواب عن الرجل ساق هدیا ولم یقلده و لم یشعره ، قال قداجزء عنه ما اکثر مالایقلد و لایشعر ولایجلل (ومماذکرناظهر) استحباب الجمع بین التلبیه و بین احدالامرین من الاشعار اوالتقلید للامر به المحمول علی الاستحباب .

(الامر السادس) قال فی الشرایع و بایهما (یعنی التلبیه اوالاشعار و التقلید) بدء کان

الاخر مستحبا ، و قال فی المدارک لم اقف علی روایه تتضمن ذلک صریحا و لعل اطلاق الامر بکل من الثلاثه کاف فی ذلک (واورد علیه فی الجواهر) بان اطلاق الامر به لایقتضی استحباب الاخیر یعنی لایثبت استحباب ماوقع منها بعدالاخر ثم استدل هو (قده) بدلیل التسامح و بماورد من ان التلبیه شعار المحرم و انها هی التی اجاب بها الناس نداء ابراهیم (ع) فی اصلاب الرجال و ارحام النساء و مادل علی ان الاشعار یغفرالله لفاعله باول قطره منه (ولایخفی) انه یرد علیه ماورده هو علی صاحب المدارک نعم یتم التمسک بدلیل التسامح للاتیان بها رجاء وحینئذ فالامرسهل (واستدل فی الحدائق) لاستحباب التقلید بعدالاشعار بخبرابن عمار الذی فیه: البدنه یشعرها من جانبها الایمن ثم یقلدها بنعل قدصلی فیه ، ولاستحباب الامرین بعد التلبیه بخبر الفضیل الذی فیه قلت لابی عبدالله علیه السلام رجل احرم من الموقف ومضی ثم اشتری بدنه بعدذلک بیوم اویومین فاشعرهاو قلدها ، قال (ع) ان کان ابتاعها قبل ان یدخل الحرم فلاباس (حیث انه یدل) علی صحه الاشعار والتقلید بعدالاحرام من المیقات اذا کان قبل دخول الحرم و بذلک یصیر قارنا ، و استدل ایضافی الحدائق لاستحباب التلبیه بعد الاشعار و التقلید بخبر یونس المتقدم الذی فیه الامر بالتلبیه فی البیداء بعد الاشعار فی مسجدالشجره فانه بعد القطع بعدم وجوب الجمع بین الاشعاروالتقلیدو جواز الاکتفاء باحدهما یحمل الامر علی الاستحباب ولاباس به .

(الامرالسابع) المعروف بین الاصحاب ان الاشعار عباره عن شق سنام البدنه من الجانب الایمن و تلطخ صفحه سنامه بدم اشاره ، و التقلید ان یعلق فی زقبه الهدی نعلا خلقاقدصلی فیه ، اما شق سنامها من الجانب الایمن فقد ورد فی غیر واحد من الاخبار (ففی صحیح الحلبی) الاشعار ان یطعن فی سنامها (وفی موثق یونس) فاشعرها من الجانب الایمن من سنامها (وخبر عبدالرحمن و زراره) عن الصادق علیه السلام و تشعر من الجانب الایمن (وخبر ابی الصباح ـ الکنانی) عن الصادق علیه السلام تشعر و هی بارکه و یشق سنامها الایمن و تنحر و هی قائمه من قبل الایمن ، و اما لطخ صفحه سنامها بدمهافلیس فی الاخبار علیه شاهد لکنه مذکورفی ـ المتون و علله فی التذکره بانه یعرف به انها صدقه (واما التقلید) بالنعل الخلق الذی صلی فیه فقد دل علیه صحیح ابن عمار المتقدم ، و عن المنتهی و غیره ان التقلید ان یجعل فی رقبه الهدی نعلافدصلی فیه اویجعل فی رقبته خیطا اوسیر اوشبه ذلک لیعلم انه صدقه (انتهی) ولعل ذکر الخیط و السیراشاره الی ماورد فی صحیح زراره و قدتقدم الذی فیه کان الناس یقلدون الغنم و البقر و انماترکه الناس حدیثا ویقلدون بخیط اوسیر ، و ان کان ظاهر استناد ذلک الی الناس یوهم عدم امضائه (ع) لذلک ، و اما کون التقلید لیعلم کونه صدقه فقد دل علیه خبر السکونی المتقدم الذی فیه " اما النعل فتعرف انها بدنه ، فمراد العلامه (قده) فی التذکره من

الصدقه لیس معناها الخاص بل مایقدم ویهدی لله سبحانه (هذا کله) اذا ساق القارن بدنه واحده، ولوساق اکثرفالمشهور بینهم انه یقف بینها و یشعرعلی ما فی یمینه من الجانب الایمن وماعلی یساره من الجانب الایسر و یدل علیه ما تقدم من صحیح جمیل و خبر حریز.

مسئله (۱۶) لاتجب مقارنه التلبیه لنیه الاحرام و ان کان احوط فیجوزان یوخرها عن النیه و لیس الثوبین علی الاقوی . . . وقع الخلاف فی اعتبار مقارنه التلبیه لنیه الاحرام وعدمه فالمحکی عن الحلی هو اعتبارها کمقارنه التحریمه لنیه الصلوه و الیه ذهب الشهید (قده) فی اللمعه وبه قال فی المسالک و تبعهما المحقق الثانی علی ذلک، و فی الدروس، الثالث مقارنه النیه للتلبیات فلوتقد من علیهااو تاخرن لم ینعقد و یظهر من الروایه و الفتوی جوازتاخیر التلبیه عنها (انتهی مافی الدروس) و عن المنتهی انه یستحب لمن حج عن طریق المدینه ان یرفع صوته بالتلبیه اذا علت راحلته البیداء ان کان راکبا و ان کان ماشیا فحیث یحرم فان کان علی غیرطریق المدینه لبی من موضعه ان شاء و ان مشی خطوات ثم لبی کان افضل ثم ذکرجمله من الاخبار الداله علی تاخیر التلبیه الی البیداء فی الاحرام من مسجدالشجره ـ الی ان قال ـ اذاثبت هذا فان المراد بذلک ان الاجهار بالتلبیه مستحب فی البیداء وبینها وبین ذی الحلیفه میل و هذا یکون بعدالتلبیه سرا فی المیقات الذی هوذ والحلیفه لان الاحرام لاینعقد الا بالتلبیه ولایجاوزالمیقات الامحرما (انتهی ماعن المنتهی) و کلام اکثرالاصحاب خال عن الاشتراط ای اشتراط المقارنه بل المحکی عن کثیر منهم التصریح بعدم الاشتراط، وهوالمستفاد من غیرواحد من الاخبار (ففی صحیح معاویه بن عمار) المروی فی الکتب الاربعه عن الصادق علیه السلام وفیه ثم قم فامش هنیئه فاذا استوت بک الارض ماشیا کنت اوراکبافلب (وصحیح عبدالله بن سنان) قال سمعت اباعبدالله (ع) یقول ان رسول الله (ص) لم یکن یلبی حتی یاتی البیداء (وصحیح اخر لابن عمار) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال لاباس ان یصلی الرجل فی مسجدالشجره و یقول الذی یرید ان یقوله ولایلبی ثم یخرج فیصیب من الصید و غیره فلیس علیه فیه شیء (والمروی فی الفقیه) عن ابن عمار والحلبی و عبدالرحمن بن الحجاج و حفص بن البختری جمیعا عن الصادق (ع) قال اذا صلیت فی مسجدالشجره فقل و انت قاعدفی دبر الصلوه قبل ان تقوم مایقول المحرم ثم قم فامش حتی تبلغ المیل و تستوی بک البیداء واذا استوت بک البیداء فلب، و ان اهللت من المسجد الحرام فان شئت لب خلف المقام وافضل ذلک ان تمضی حتی تاتی الرقطاء و تلبی قبل ان تصیر الی الابطح، و سیاتی تفسیر الرقطاء فی المتن فی المسئله ۲۰ (وصحیح عبدالرحمن) عن الصادق علیه السلام انه (ع) صلی رکعتین و عقد فی مسجدالشجره ثم خرج و اتی بخبیص فیه زعفران فاکل منه قبل ان یلبی (و صحیح منصور بن حازم) عن الصادق (ع) قال اذا صلیت عندالشجره فلاتلب حتی تاتی البیداء حیث

بقول الناس یخسف الجیش، (والمروی فی الکافی) عن ابن عمار عنه (ع) قال صل المکتوبه ثم احرم بالحج اوبالمتعه واخرج بغیر تلبیه حتی تصعد البیداء الی اول میل عن یسارک فاذا استوت بک الارض راکبا کنت اوماشیا فلب (وموثق ابن عمار) المروی فی الکافی عن الکاظم علیه السلام قال قلت له اذا احرم الرجل فی دبر المکتوبه ایلبی حین ینهض به بعیره اوجالسا فی دبر الصلوه قال ای ذلک شاء صنع و غیر ذلک من الاخبار التی ترکنا ذکرها.

وقد ذکروا فی وجه الجمع بین هذه الاخبار و بین مادل علی وجوب الاحرام من المیقات و عدم جواز تقدیم الاحرام علیه و تاخیره عنه و مادل علی عدم جواز التجاوز عن المیقات بلااحرام الافیما استثنی و مادل علی عدم انعقاد الاحرام بدون التلبیه وجوها لعلها کلها مزیفه (فمنها) ماحکی عن منتهی العلامه من حمل تلک الاخبار الداله علی جواز تاخیر التلبیه علی تاخیر الاجهار بها اورجحان ذلک و حمل مادل علی وجوب التلبیه عند الاحرام علی الاسرار بها (ولایخفی) ان فی الاخبا الداله علی تاخیر التلبیه مایابی عن هذا الحمل مثل مافی صحیح ابن سنان من قوله (ع) ان رسول الله (ص) لم یکن یلبی حتی یاتی البیداء، و ما فی صحیح منصور بن حازم من النهی عن التلبیه حتی یاتی البیداء، و مافی الکافی من قوله (ع) و اخرج بغیر تلبیه حتی تصعد البیداء (ومنها) حمل الاخبار الوارده فی تاخیر التلبیه علی ما اذا کان راکبا و حمل غیرها علی ما اذا کان راجلا، و قد اعتمد علیه الشیخ فی التهذیب و قال ان کان ماشیا یستحب له ان یلبی من المسجد و ان کان راکبا فلا یلبی الا من البیداء واستدل لذلک بصحیح عمر بن یزید عن الصادق علیه السلام ان کنت ماشیا فاجهر باهلالک و تلبیتک من المسجد و ان کنت راکبا فاذا علت راحلتک (ولایخفی مافیه) لما فی صحیح معاویه بن عمار من النص علی عدم الفرق فی تاخیر التلبیه بین الراکب و الماشی، و فیه ثم قم فامش هنیئه فاذا استوت بک الارض ماشیا کنت او راکبا فلب، وکذا مافی المروی فی الکافی من قوله (ع) واخرج بغیر تلبیه حتی تصعد البیداء الی اول میل عن یسارک فاذا استوت بک الارض راکبا کنت او ماشیا فلب (وقال فی الوافی) و یشبه ان الفرق المذکور فی صحیح عمر بن یزید صدر تقیه وهو لیس ببعید (ومنها) ماذکره غیر واحد و اختاره فی الجواهر و هوابقاء الاخبار الداله علی عدم التاخیر علی حالها و حمل الاخبار الوارده فی جواز التاخیر علی عدم الاثم والکفاره فی ارتکاب محرمات الاحرام بعد انعقاده فی المیقات مالم یلب، قال (قده) ولامنافاه بین صحه الاحرام و انعقاده منه فی المیقات وبین عدم الاثم والکفاره بارتکاب محرماته مع عدم التلبیه اذا قام الدلیل علیه فمعنی انه لاینعقد الاحرام الابالتلبیه انه یجوز ارتکاب محرماته فسلب الاثم والکفاره عن المحرم بعد احرامه قبل التلبیه سلب حکمی لاموضوعی، وسیاتی عند بیان مااخترناه

هنا حال ما اختاره (قده)

(و منها) ما ادعاه فی الجواهر من نفی الثمره علی القول بکون النیه هی الداعی لا الاخطار ضروره عدم انفکاک الداعی عن التلبیه المقصود بها عقد الاحرام فلا محاله تتحقق النیه بعنوان الداعی عند التلبیه فتحصل المقارنه بینهما و لو مع تاخیر التلبیه عن المیقات (ولا یخفی ما فیه) اما اولا فلان المراد من المقارنه هو مقارنه التلبیه مع نیه الاحرام فیما یعقد فیه الاحرام بالنیه وهو المیقات لا مقارنه النیه مع التلبیه ولو فی البیداء مثلا (واما ثانیا) فلانه علی فرض اراده مقارنه نیه الاحرام مع التلبیه فیما تحصل فیه التلبیه فلا مکان تحقق النیه منه عند التلبیه ولو کانت بعنوان الاخطار اذ التلبیه المقصود بها عقد الاحرام لا تنفک عن النیه بعنوان الاخطار اذا لغفله عن الاحرام حین انشاء التلبیه بقصد عقد الاحرام بعیده جدا هذه هی الوجوه التی ذکروها فی المقام.

مع التلبیه فیما تحصل فیه التلبیه فلا مکان تحقق النیه منه عند التلبیه ولو کانت بعنوان الاخطار اذ التلبیه المقصود بها عقد الاحرام لا تنفک عن النیه بعنوان الاخطار اذا لغفله عن الاحرام حین انشاء التلبیه بقصد عقد الاحرام بعیده جدا هذه هی الوجوه التی ذکروها فی المقام.

والذی ینبغی ان یقال انه قد سبق منا فی تحقیق حقیقه الاحرام انه عباره عن الالتزام بترک محرماته الی تمام النسک المحلله لتلک المحرمات وهذا الالتزام امر ایجادی انشائی و له مرتبتان: مرتبه وجوده الانشائی و مرتبه فعلیه ذلک المنشا فاذا نوی و انشاء ذلک الالتزام لا یصل ذلک الی مرتبه الفعلیه الا بالتلبیه و نظیر ذلک انشاء البیع من الفضولی حیث ان لا یکون ما انشاء فعلیا الا باجازه المالک ونظیر الوصیه التملیکیه والتدبیر حیث ان التملیک والعتق لا یحصلان الا بعد الموت و اما مرتبه انشائهما فحاصله فی حال الحیوه[1] فاذا التزم الناسک فی مسجد الشجره مثلا فان لبی یکون الاحرام فعلیا یترتب علیه حرمه محرماته و ان اخر التلبیه یکون الاحرام غیر فعلی معلق علی التلبیه ولا یحرم ارتکاب المحرمات الا بعد التلبیه وبهذا یجمع بین الاخبار ولعل نظر صاحب الجواهر (قده) فی وجه الجمع بعدم لزوم الکفاره ولا تحقق الاثم الا بالتلبیه الی هذا الوجه وان کان ظاهر عبارته قاصرا عن اداء هذا المعنی، والله الموفق المعین.

مسئله (۱۷) لا تحرم علیه محرمات الاحرام الا بالتلبیه و ان دخل فیه بالنیه و لبس الثوبین فلو فعل شیئا من المحرمات لا یکون اثما ولیس علیه کفاره وکذا فی القارن اذا لم یات بها

---

۱ ـ لا یخفی ان المقام بیع الفضولی اشبه حیث ان فی الوصیه والتدبیر یکون التعلیق حاصلا فی نفس الانشاء بخلاف بیع الفضولی فانه لا یبیع معلقا علی اجازه المالک ولکن فعلیه الملکیه معلقه علی اجازته.

التلبیه بل هو موجب للکفاره والفداء فلامنافات بین ارتکابه وبین بقاءالاحرام ، و هـذا الامر معالم یتعرض له المصنف (قده) فی المتن .

(الا مرالثالث) یجوز لمن عقدالاحرام ان یبطله قبل التلبیه فی غیر القارن و کذا فی القارن قبل ان یلبی وقبل الاشعار اوالتقلید ، و یمکن ان یستدل لذلک بخبر نصر المتقدم فی الا مرالسابق ، مضافا الی عدم ما یدل علی المنع (وقد یشکل فی ذلک) بناءعلی صیروره العاقد للاحرام محرما بعقده و ان لم یلب باقتضاءالاستصحاب بقاءالاحرام و ان عدل عنه و ان کان بقائه لااثر له من اثم اوکفاره لکن لورجـع الی اهله واتفق وقوع التلبیه منه اما مطلقا او بقصد عقد الاحرام لزمه الاحرام ولم یحل عنه الا بالمحلل (ولایخفی مافیه) لفساد المبنی و ذلـک لدخل التلبیه فی فعلیه الاحرام کما مرمنا توضیحه و ان الحاصل من عقدالاحرام هوالاحـرام فی مرحله انشائه و هو مقطوع البقاءلاشک فیه حتی یحتاج الی الاستصحاب وانما الشک فی قبوله الی مرتبه الفعلیه اذانقضـه بارتکاب مایحرم فی حال الاحرام بقصد رفع الید عنه والاصل الجاری فیه استصحاب عدم بلوغه الی مرتبه الفعلیه بالتلبیه مع قصد رفع الیدعنه فی ارتکاب المحرم و ان کان صحه استصحاب قابلیته للبلوغ الی الفعلیه بعدالارتکاب لانه اصل سببی مقدم علـی اصاله عدم بلوغه الی مرتبه الفعلیه اذا اتی بالتلبیه بعدالارتکاب ، هذا مع ما فی قوله لورجع الی اهله واتفق وقوع التلبیه منه اما مطلقا او بقصد عقدالاحرام لزمه الاحرام ، اذ للتلبیه محل مخصوص بناءعلی جواز تاخیره عن نیه الاحرام و هو فی غیر طریق المدینه بقدر مشی الخطـوه از خطوات اوما اذا سعت راحلته فی الارض ،وفی طریق المدینهَ الی ان یبلغ البیداءولیس تلبیته عند اهله ملزما للاحرام اذا کان بقصد عقدالاحرام فضلا عماکان مطلقا فما افاده من الاشکـال لیس بشیء .

مسئله (۱۸) اذا نسی التلبیه وجب علیه العود الی المیقات لتدارکها و ان لم یتمکن اتی بها فی مکان التذکر والظاهر عدم وجوب الکفاره علیه اذا کان اتیا بما یوجبها لما عرفت من عدم انعقاد الاحرام الابها .

ظاهر الاصحاب انه اذا نسی التلبیه وجب علیه العود الی المیقات لتدارکها و ربما یستدل له بقضاءالجزئیه اوالشرطیه لذلک حیث ان التلبیه اما جزء من الاحرام او شرط و علی ای تقدیر یخل الاحرام بترکها نسیانا (و ظاهر المحکی عن الشیخ فی المبسوط والنهایه هو جواز الاتیـان بها عند تذکر نسیانها من دون لزوم الرجوع الی المیقات قال (قده) من ترک الاحرام ناسیا حتی یجوز المیقات کان علیه ان یرجع الیه و یحرم منه اذا تمکن من ذلک والا احرم من موضعه و اذا ترک التلبیه ناسیاثم ذکر جدد التلبیه و لیس علیه شیء (انتهی) فانظر الی عبارته کیف فصل بین نسیان الاحرام من المیقات و بین نسیان التلبیه منه (والتحقیق فی ذلک) هوالفـرق

بین الاحتمالات التی ذکرناها فی انعقاد الاحرام فی المسئله المتقدمه فعلی القول بعدم انعقاده مطلقا الا بالتلبیه او عدم انعقاده فی مرتبه الفعلیه الا بها ینبغی ان یقال بوجوب الرجوع ، وعلی القول بانعقاده مطلقا ینبغی ان یقال بکفایه الاتیان بها فی موضع التذکر فمقتضی ما اختاره ـ المصنف من انعقاد الاحرام بالنیه ولبس الثوبین هو عدم وجوب الرجوع عند نسیان التلبیه ولکنه اوجب فی المتن هیهنا الرجوع الی المیقات ، و مقتضی ما اخترناه من توقف فعلیه الاحرام علی التلبیه مع جواز تاخیرها الی خطوات اوالی البیداء هو وجوب الرجوع الی المیقات اوما فی حکمه لکن الفتوی بذلک فی غایه الاشکال (واما قوله) والظاهر عدم وجوب الکفاره علیه اذا کان اتیا بما یوجبها (الخ) فواضح بعد ما تقدم من عدم وجوب الکفاره قبل التلبیه ، ولعل التعبیر بالظاهر الموهم لاحتمال خلافه لاجل احتمال الفرق بین نسیان التلبیه و بین ترکها عمدا بدعوی سقوط دخلها فی حرمه المحرمات و وجوب الکفاره فی صوره نسیانها واختصاص دخلها فی ذلک بصوره الترک العمدی ، والله العالم .

مسئله (۱۹) الواجب من التلبیه مره واحده نعم یستحب الاکثار بها و تکریرها ما استطاع خصوصا فی دبر کل صلوه فریضه او نافله وعند صعود شرف او هبوط وادا وعند المنام وعند الیقظه و عند الرکوب وعند النزول وعند ملاقات راکب و فی الاسحار و فی بعض الاخبار من لبی فی احرامه سبعین مره ایمانا و احتسابا اشهد الله الف الف ملک ببرائه من النار و برائه من النفاق ویستحب الجهر بها خصوصا فی المواضع المذکوره للرجال دون النساء ففی المرسل ان التلبیه شعار المحرم فارفع صوتک بالتلبیه وفی المرفوعه لما احرم رسول الله (ص) اتاه جبرئیل فقال مر اصحابک بالعج والثج فالعج رفع الصوت بالتلبیه والثج نحر البدن

فی هذه المسئله امور (الاول) الواجب من التلبیه مره واحده کما صرح به فی محکی السرائر وقد ادعی علیه الاجماع مضافا الی انه مقتضی القاعده حیث ان الامر بالشیء من دون تقییده بالمره او التکرار یقتضی سقوطه باتیان متعلقه مره واحده ومتعلق الامر بالتلبیه کذلک و مقتضاه حصول الامتثال باتیانها مره واحده (الامر الثانی) یستحب الاکثار بالتلبیه وقد ادعی علیه الاجماع و فی صحیح معاویه بن عمار المروی فی الکافی عن الصادق (ع) قال و اکثر ما استطعت منها ، وفی مرفوع حریز المروی فی الکافی قال قال جابر بن عبدالله ما بلغنا الروحاء حتی بحت اصواتنا (یعنی من کثره التلبیه والاجهار بها) و یستحب تکرارها فی المواضع المذکوره فی المتن (ففی صحیح ابن عمار) بعد ذکر کیفیه التلبیه قال (ع) تقول ذلک فی دبر کل صلوه مکتوبه اونافله وحین ینهض بک بعیرک واذا علوت شرفا (ای مکانا عالیا) اوهبطت وادیا اولقیت راکبا اواستیقظت من منامک وبالاسحار واکثر ما استطعت منها واجهر بها (وفی صحیح عمر بن یزید) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام واجهر بها کلما رکبت و کلما نزلت و کلما هبطت وادیا اوعلوت اکمه (ای تلا)

اولقیت راکبا وبالاسحار (و فی صحیح عبدالله بن سنان) عن الصادق علیه السلام قال کان علی علیه السلام یلبی کلما لقی راکبا اوعلا اکمه اوهبط وادیا و من اخر اللیل وفی ادبار الصلوات (وهذه الاخبار کماتری مشتمله للموارد المذکوره فی المتن الاستحباب التلبیه عند المنام و قد ذکره المحقق (قده) فی الشرایع واعترض علیه فی المدارک بانه لیس فی هذه الاخبار دلاله علیه وعن کشف اللثام : لم ارلمن قبل الفاضلین التعرض للنوم ، واستدل له فی الجواهر بان التلبیه شعار للمحرم واجابه لدعوته تعالی و ذکر فی نفسها و تذکیر للاخره و بالتسامح فی ادله السنن و بظهور النصوص فی استحباب تکرارها عند کل حادث و منه النوم و منه الاستیقاظ قال (قده) ولذا عبر العلامه فی القواعد بدلا عن ذکر هذه الموارد باستحباب تکرارها عند کل حادث وجعل الموارد المذکوره مثالا للحادث الذی یستحب التکرار عنده ، ولاباس به .

(الا مر الثالث) المروی فی الکافی عن ابن فضال عن رجال شتی عن الباقر (ع) قال قال رسول الله (ص) من لبی فی احرامه سبعین مره ایمانا و احتسابا اشهد الله له الف ملک ببراءه من النار و براءه من النفاق (و مرسل الصدوق) ما من محرم یضحی ملبیا حتی تزول الشمس الاغابت ذنوبه (الا مر الرابع) یستحب الجهر بالتلبیه خصوصا فی المواضع المذکوره للرجال دون النساء وقد دل علی استحبابه الخبران المذکوران فی المتن وغیرهما من الاخبار المتقدمه و غیرها ،لکن المحکی عن المصباح و مختصره ان فی اصحابنا من قال الاجهار فرض و عن التهذیب ان الجهر بها واجب مع القدره والامکان و فی الجواهر انه مال الیه بعض متاخری المتاخرین للامر به فی النصوص لکن الامر به محمول علی الندب بقرینه الشهره و ما فی خبر عمر بن یزید واجهر بها کلما رکبت وکلما نزلت وکلما هبطت وادیا اوعلوت اکمه اولقیت راکبا و بالاسحار ، اذ لاشبهه فی عدم وجوب اصل التلبیه فی المواضع المذکوره فضلا عن وجوب الاجهار بها ، واما عدم استحباب الجهر للنساء فلملائمه الاخفات منهن مع الستر و غض الصوت المرغوب منهن مع مافی خبر ابی بصیر المروی فی الکافی عن الصادق (ع) لیس علی النساء جهر بالتلبیه (و خبر فضال) المروی فی الکافی عمن حدثه عن الصادق علیه السلام : ان الله وضع عن النساء اربعا الجهر بالتلبیه والسعی بین الصفا و المروه (قال فی الفقیه یعنی الهروله) و دخول الکعبه والاستلام (یعنی استلام الحجر) .

مسئله (۲۰) ذکر جماعه ان الافضل لمن حج علی طریق المدینه تاخیر التلبیه الی البیداء مطلقا کما قاله بعضهم اوفی خصوص الراکب کما قیل و لمن حج علی طریق اخر تاخیرها الی ان یمشی قلیلا ولمن حج من مکه تاخیرها الی الرقطاء کما قیل اوالی ان یشرف علی الابطح لکن الظاهر بعد عدم الاشکال فی عدم وجوب مقارنتها للنیه و لبس الثوبین سرا ویوخر الجهر بها الی المواضع المذکوره والبیداء ارض مخصوصه بین مکه والمدینه علی میل من ذی الحلیفه نحو مکه والابطح مسیل وادی مکه ، و هو مسیل واسع فیه دقائق الحصی اوله منقطع الشعب بین وادی

منی واخره متصل بالمقبره التی تسمی بالمعلی عنداهل مکه ،والرقطاء موضع دون الردم یسمی مدعی و مدعی الاقوام مجتمع قبائلهم ، والردم حاجز یمنع عن البیت و یعبرعنه بالمدعی .

(المحکی عن الشیخ) وابن حمزه و ابن البراج و ابن سعیدان الافضل لمن حج عن طریق المدینه تاخیر التلبیه الی البیداء وعدم الاتیان بها قبلها مطلقا لاسرا و لاجهرا ،وعن الشیخ وابن سعید الفرق بین الراکب والماشی بافضلیه التاخیر فی الراکب خاصه ، و ظاهر الحدائق المیل الی وجوب التاخیر الی البیداء مطلقا راکباکان اوماشیا ، قال الاحتیاط فی الوقوف علی الروایات المتقدمه الداله علی التاخیر الی البیداء راکبا کان اوماشیا بل لایبعد المصیر الیه لولا ذهاب جمله من الفضلاء من القدماء الی التخییر (اقول) یمکن ان یستدل للاول ای لافضلیه التاخیر بالاخبار الامره بتاخیرها الی البیداء کماتقدم وسیاتی ایضا منضما الی مایدل علی الرخصه فیها فی دبر الصلوه کخبر اسحق بن عمار عن الکاظم (ع) قال قلت له اذا احرم الرجل فی دبر المکتوبه ایلبی حین ینهض بعیره اوجالسا فی دبر الصلوه ،قال علیه السلام ای ذلک شاء صنع (فان التخییر بین ماینهض به بعیره و بین کونه جالسا بعد الصلوه یدل علی عدم وجوب التاخیر فیکون المستفاد من الامر بالتاخیر بعد ضم الترخیص فی ترکه هوالاستحباب (ویستدل للثانی) ای التفصیل بین الرکوب والمشی بصحیح عمر بن یزید عن الصادق علیه السلام قال ان کنت ماشیا فاجهر باهلالک وتلبیتک من المسجد وان کنت راکبا فاذا علت بک راحلتک البیداء (ویمکن الاستدلال) لوجوب التاخیر الی البیداء بغیر واحد من الاخبار (کصحیح معاویه بن وهب) المروی فی التهذیب فی السئوال عن الصادق (ع) عن التهیوء للاحرام ،فقال (ع) فی مسجد الشجره فقد صلی فیه رسول الله (ص) و قدتری اناسا یحرمون فلاتفعل حتی تنتهی الی البیداء حیث المیل فتحرمون کما انتم فی محاملکم تقول لبیک اللهم لبیک (الخ) وصحیح منصور بن حازم المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال اذاصلیت عند الشجره فلاتلب حتی تاتی البیداء حیث یقول الناس تخسف بالجیش (وصحیح عبدالله بن سنان) المروی فی التهذیب قال سمعت ابا عبدالله (ع) یقول ان رسول الله (ص) لم یکن یلبی حتی یاتی البیداء (وصحیح معاویه بن عمار) المروی فی الکافی عنه علیه السلام قال صل المکتوبه ثم احرم بالحج اوبالمتعه واخرج بغیر تلبیه حتی تصعد الی اول البیداء الی اول المیل عن یسارک فاذا استوت بک الارض را کباکنت اوماشیا فلب ولایضرک لیلا احرمت اونهارا (الحدیث) وفی خبر علی بن جعفر عن اخیه (ع) قال سئلته عن الاحرام عند الشجره هل یحل لمن احرم عندها ان لایلبی حتی یعلو البیداء ،قال لایلبی حتی یاتی البیداء عند اول میل فاما عند الشجره فلاتجوز التلبیه .

(اقول) اما المیل الی القول بوجوب تاخیر التلبیه الی البیداء فهو مضافا الی انه لم یوجد قائل به بل فی الجواهر مایمکن ان یقال بقیام الاجماع علی خلافه لایلائم الاخبار المصرحه

بالرخصه فی الاتیان بها فی مسجد الشجره کخبر اسحق بن عمار المتقدم الذی فیه قوله (ع) ای ذلک صنع ، و قد قال الکلینی بعد نقله فی الکافی مالفظه : و هذا عندی من الامر الموسع الا ان الفضل فیه ان یظهر التلبیه حین اظهر النبی (ص) علی طرف البیداء (وقد تقدم) فی الاستدلال لافضلیه التاخیر بان الامر بالتاخیر مع الترخیص فی ترکه عباره اخری عن الاستحباب ، وعلی هذا فلا ینبغی التامل فی افضلیه تاخیر التلبیه الی البیداء لمن یمر علی مسجد الشجره من غیر فرق بین الراکب و الراجل (و اما مافی خبر علی بن جعفر) من قول الکاظم علیه السلام فاما عند الشجره فلا تجوز التلبیه فینبغی ان یحمل علی عدم جواز الجهر بها بل الاتیان بها سرا (واما من یمر علی غیر طریق مسجد الشجره) کمن یمر علی طریق العقیق و غیره من المواقیت فالافضل له ان یمشی من موضعه قلیلا ثم یجهر بالتلبیه کما ورد فی صحیح هشام بن الحکم من قول الصادق علیه السلام ان شئت لبیت من موضعک والفضل ان تمشی قلیلا ثم تلبی (واما التلبیه لاحرام الحج) فمقتضی بعض الاخبار هو الترخیص فی الاتیان بها من موضع الاحرام اذا احرم من المسجد الحرام ففی صحیح الفضلاء عن الصادق علیه السلام وان اهللت من المسجد الحرام للحج فان شئت لبیت خلف المقام وافضل من ذلک ان تمضی حتی تاتی الرقطاء وتلبی قبل ان تصیر الی الابطح (و به یظهر افضلیتها) عند الوصول الی الرقطاء ، وخبر ابن عمار عن الصادق علیه السلام قال اذا کان یوم التروییه ان شاء الله تعالی فاغتسل ثم البس ثوبیک وادخل المسجد حافیا وعلیک السکینه والوقار ثم صل رکعتین عند مقام ابراهیم او فی الحجر ثم اقعد حتی تزول الشمس فصل المکتوبه ثم قل فی دبر صلواتک کما قلت حین احرمت من الشجره واحرم بالحج وعلیک السکینه والوقار فاذا انتهیت الی الرقطاء دون الردم فلب ، فاذا انتهیت الی الردم و اشرفت علی الابطح فارفع صوتک بالتلبیه حتی تاتی منی (وخبر زراره) قال قلت لابی جعفر (ع) متی ابی بالحج فقال اذا خرجت الی منی ثم قال اذا جعلت شعب الدرب علی یمینک والعقبه علی یسارک فلب بالحج (وصحیح عمر بن یزید) عن الصادق علیه السلام اذا کان یوم التروییه فاصنع کما صنعت بالشجره ثم صل رکعتین خلف المقام ثم اهل بالحج فان کنت ماشیا فلب عند المقام وان کنت راکبا فاذا نهض بک بعیرک ، وصل الظهران قدرت بمنی .

واختلاف هذه الاخبار فی موضع التلبیه من الرقطاء او شعب الدرب الفرق بین الماشی و الراکب محمول علی درجات الفضل ، واما جواز التلبیه فی المسجد الحرام فمما یدل علیه خبر ابی بصیر عن الصادق علیه السلام اذا اردت ان تحرم یوم التروییه فاصنع کما صنعت حین اردت ان تحرم ـ الی ان قال ـ ثم تلبی من المسجد الحرام کما لبیت حین احرمت ، هذا والمشهور اعتبار مقارنه التلبیه مع الاحرام سرا و رفع الصوت بها اذا اشرف علی الابطح .

مسئله (۲۱) المعتمر عمرهالتمتع یقطع التلبیه عندمشاهده بیوت مکه فی الزمن القدیم و حدها لمن جاء علی طریق المدینه عقبهالمدنیین و هو مکان معروف ، والمعتمر عمره مفرده عند دخول الحرم اذاجاء من خارج الحرم وعند مشاهده الکعبه ان کان قد خرج من مکه لاحرامها والحاج بای نوع من انواع الحج یقطعها عندالزوال من یوم عرفه وظاهرهم ان القطع فی الموارد المذکوره علی سبیل الوجوب و هوالاحوط و قدیقال بکونه مستحبا .

فی هذه المسئله امور (الاول) المعتمر بعمرهالتمتع یقطع التلبیه اذا شاهد بیوت مکه فی الجمله وقیل انه مقطوع به فی کلام الاصحاب ، ویدل علیه غیر واحد من النصوص کصحیح الحلبی المروی عن الصادق علیه السلام قال المتمتع اذا نظر بیوت مکه قطع التلبیه (و خبر حنان بن سدیر) عن ابیه المروی فی الکافی قال قال ابوجعفر و ابو عبدالله (ع) اذارایت ابیات مکه فاقطع التلبیه (و خبر عبدالله بن سنان) عن الصادق علیه السلام قال سئلته عن تلبیه المتمتع متی یقطعها، قال اذارایت بیوت مکه (و هذه الاخبار) کماتری تدل علی قطع التلبیه بالنظر الی بیوت مکه و رویتها ولوکان قبل دخولها ، وهیهنا نصوص اخری بعضها یدل علی قطعها عندرویه بیوتها بدخول مکه کخبرز راره المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) قال سئلته این یمسک المتمتع عن التلبیه ، قال (ع) اذا دخل البیوت بیوت مکه لابیوت الابطح (وبعضها یدل علی قطعهاعند الدخول فی الحرم) کخبر زیدالشحام المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال سئلته عن تلبیه المتعه متی تقطع قال حین یدخل الحرم (وبعضها) یدل علی قطعها عند عقبه المدنیین کخبر ابن عمار المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال اذا دخلت مکه و انت متمتع فنظرت الی بیوت مکه فاقطع التلبیه وحدبیوت مکه التی کانت قبل الیوم عقبه المدنیین وان الناس قد احدثوا بمکه مالم یکن فاقطع التلبیه وعلیک بالتکبیر والتهلیل والتمجید والثناء علی الله عزوجل ما استطعت (و بعضها) یدل علی قطعها عندالبلوغ الی عقبه ذی طوی کصحیح البزنطی المروی فی الکافی عن الرضا علیه السلام فی السئوال عن المتمتع متی یقطع التلبیه ، قال اذا نظر الی اعراش مکه عقبه ذی طوی ، قلت بیوت مکه ، قال (ع) نعم (اما خبرزراره) الذی یدل علی قطع التلبیه عنددخول مکه فلایصح الاستنادالیه لضعف سنده و اعراض المشهور عنه اوحمله علی الدخول الی مایشرف علی بیوت مکه اوالدخول الی مایحاذی عقبه المدنیین حتی ینطبق علی مافی خبرابن عمار الذی فیه تحدید بیوت مکه بعقبه المدنیین ولعل هذا الاخیر اظهر کما ان خبر زیدالشحام ایضا ساقط بالاعراض ، و اما الجمع بین خبرابن عمار الذی جعل فیه قطع التلبیه عندبلوغ عقبه المدنیین و بین خبر البزنطی الذی جعل المدار علی البلوغ الی عقبه ذی طوی فقد یقال باتحاد العقبتین فلامعارضه بینهما والیه یشعر ما فی الدروس من قوله وحدها عقبه المدنیین وعقبه ذی

طوی حیث انه ظاهر فی اتحادهما عنده فانه یبعد التحدید بالمختلفین (و مع اختلافهما) فعن السید و الشیخ حمل التحدید بعقبه المدنیین علی من اتی علی طریق المدینه و حمل التحدید بعقبه ذی طوی علی من یاتی عن طریق العراق ، والی هذا الحمل ذهب الحلی والدیلمی ایضا (وعن الصدوقین والمفید) تخصیص ذی طوی بمن یاتی عن طریق المدینه ، وعن ابن ابی عقیل تحدید بیوت مکه بعقبه المدنیین والابطح ، و عن بعضهم تحدید بیوت مکه من عقبه المدنیین ان دخلها من اعلاها ، و عقبه ذی طوی ان دخلها من اسفلها ، ولعل مراده من اعلاها و اسفلها شمالها و جنوبها (والانصاف) عدم العلم بهذه المواضع الیوم و عدم مایدل علی صحه هذه الوجوه ، و قد قال العلامه فی المختلف بعد نقل جمله من هذه الوجوه : انا لم نقف لاحدهم علی دلیل (انتهی) و عن المصباح المنیر للفیومی ان ذی طوی واد بقرب مکه علی نحو فرسخ فی طریق التنعیم ویعرف الان بالظاهر ،وعن تهذیب الاسماء انه موضع باسفل مکه ولم یحدد مابینهما بفرسخ اوغیره ، ولقدا جاد صاحب الجواهر (مده) حیث قال ان الاحوط قطعها فی جمیع ماهو مظنه ذلک او محاذله مع فرض عدم معلومیته بالخصوص فی هذه الازمنه باعتبار کون التکرار مستحبا والقطع واجبا بناء علی وجوبه ــ الی ان قال ــ ان عقبه المدنیین معروفه فی هذا الزمان علی ماجزم به بعض المترددین علی طریق المدینه بل ذکران قطع التلبیه بها من شعار الشیعه یعرفه المخالف منهم ، واما ذی طوی فالظاهر انه علی غیر الطریق المعروف فی المدینه (انتهی) اقول، الانصاف عدم الطریق الی معرفه هذه المواضع فی هذا الزمان ، والا ولی قطع التلبیه عند بلوغ مکه بحسب عرف الزمان لعدم لزوم محذور فی ذلک .

(الا مر الثانی) ذهب المشهور الی ان المعتمر بالعمره المفرده یقطع التلبیه عند دخول الحرم اذا جاء من خارج الحرم وعند مشاهده الکعبه اذا خرج من مکه لاحرامها ،و عن الصدوق و المحقق فی النافع التخییر فی قطعها عند دخول الحرم او مشاهده الکعبه مطلقا سواء جاء من خارج الحرم او خرج من مکه لاحرامها ،وعن الحلبی عند مشاهده الکعبه مطلقا ولوجاء من خارج الحرم ، و عن ظاهر الشیخ فی التهذیب والاستبصار قطعها بمشاهده الکعبه لمن خرج من مکه لاحرامها ، وعند عقبه المدنیین لمن جاء من المدینه ، و عقبه ذی طوی لمن جاء من العراق ، و عند دخول الحرم لمن جاء من غیرهما اذا جاء من خارج الحرم ،و عن جمل الشیخ والاقتصاد والمصباح قطعها عند دخول الحرم مطلقا ولولمن خرج من مکه لاحرامها .

ویستدل للاول بانه مقتضی الجمع بین مایدل علی القطع بدخول الحرم و بین مایدل علیه عند مشاهده الکعبه بحمل الاول علی الجائی من الخارج وحمل الثانی علی الخارج من مکه (فمن الاول) صحیح عمر بن یزید عن الصادق علیه السلام قال من دخل مکه مفرد اللعمره فلیقطع التلبیه حین تضع الابل اخفافها فی الحرم (وخبر ابن عمار) عنه (ع) قال و ان کنت معتمرا

فاقطع التلبیه اذا دخلت الحرم (و مرسل زراره) عن الباقر علیه السلام یقطع التلبیه المعتمر اذا دخل الحرم (وحسن مرازم) عن الصادق علیه السلام یقطع صاحب العمره المفرده التلبیه اذا وضعت الابل اخفافها فی الحرم (ومن الثانی) صحیح اخر لعمر بن یزید عن الصادق (ع)ومن خرج من مکه یرید العمره ثم دخل معتمرا لم یقطع التلبیه حتی ینظر الی الکعبه (و خبر معاویه بن عمار) عن الصادق علیه السلام من اعتمر من التنعیم فلا یقطع التلبیه حتی ینظر الی المسجد .

وانت تری ان الظاهر من الاخبار ا لاولی بیان وظیفه من یجئی للعمره من خارج الحرم و الخبران الاخیران ظاهران فی وظیفه من یخرج من مکه یرید العمره بل صحیح عمر بن یزید نص فی ذلک (و اما الاخبار الاخر) الداله علی القطع بالنظر الی المسجد الحرام اوعند بیوت ذی طوی اوجبال عقبه المدنیین فلم یظهر عامل بها من الاصحاب فیرفع الید عنها بالشذوذ، مع ان الخارج من مکه لاحرام العمره قد لایکون بین موضع احرامه و اول الحرم مسافه توجب الفصل بین موضع احرامه و محل قطع التلبیه فیناسب ان یکون محل قطع التلبیه له عند مشاهده الکعبه، هذا ملخص ماستدل له لماذهب الیه المشهور من التفصیل المذکور .

(ویستدل للثانی) ای القول بالتخییر بتعارض الطائفتین المتقدمتین من الاخبار والاخذ باحداهما من باب التسلیم (ولایخفی مافیه) لعدم التعارض بین تلک الاخبار بمابیناه (وقال الشیخ) بعد نقله لهذه الروایات :وکان ابوجعفر محمد بن علی بن بابویه رحمه الله حین روی هذه الروایات حملها علی التخییر حین ظن انها متنافیه و علی مافسرناها لیست متنافیه ولوکانت متنافیه لکان الوجه الذی ذکره صحیحا (انتهی) اقول مع انه علی تقدیر تعارضها والتخییر فی الاخذ بها یکون التخییر فی المسئله الاصولیه لاالتخییر فی المسئله الفقهیه کمامر نظیره سابقا .

(و اما ما اختاره الشیخ) من التفصیل فی الذی جاء من الخارج بین من یجیء عن طریق المدینه و من یجیء عن طریق العراق فدلاله بعض الاخبار علی قطع التلبیه عند عقبه المدنیین و بعضها علی قطعها عند ذی طوی فمن الاول خبر الفضیل بن یسار عن الصادق علیه السلام قال قلت له دخلت بعمره فاین اقطع التلبیه قال حیال العقبه عقبه المدنیین ،قلت این عقبه المدنیین قال حیال القصارین ــ بناء علی کون السئوال عن دخوله بعمره مفرده لابعمره التمتع (و من الثانی) اعنی القطع من ذی طوی ــ موثق یونس بن یعقوب عن الصادق علیه السلام عن الرجل یعتمر عمره مفرده من این یقطع التلبیه : قال اذارایت ذی طوی فاقطع التلبیه (فحمل الشیخ) الخبر الاول علی من یجئی من المدینه و الثانی علی من جاء عن طریق العراق ، و هذا حمل حسن لاباس به لولم نقل باعراض المشهور عن العمل بالخبرین کلیهما (و مما ذکرناظهر) ضعف ماعن الحلبی من تجدید القطع بمشاهده الکعبه مطلقا ولولمن جاء من خارج الحرم وکذا ضعف ما عن الجمل والاقتصاد من قطعها عند دخول الحرم مطلقا ولولمن خرج من مکه للاحرام ، وذلک لمامر من

الاخبار الداله علی الفرق بین الحالتین وان من خرج من مکه یقطع عند مشاهده الکعبه المشرفه و من جاء من الخارج یقطعها عند دخول الحرم ، فما علیه المشهور هوالاقوی ثم ما اختاره الشیخ من التفصیل ، والله العالم .

(الا مر الثالث) الحاج بای نوع من انواع الحج یقطع التلبیه عند زوال یوم عرفه بلاخلاف ظاهر فیه ویدل علیه غیر واحد من النصوص کصحیح معاویه بن عمار عن الصادق قال اذا زالت الشمس یوم عرفه فاقطع التلبیه (وصحیح محمد بن مسلم) عن الباقر علیه السلام یقطع التلبیه یوم عرفه زوال الشمس (وصحیح عمر بن یزید) اذا زاغت الشمس یوم عرفه فاقطع التلبیه (وزاغت الشمس ای مالت والزیغ المیل ای مالت عن المشرق الی المغرب) .

(الا مر الرابع) ظاهر الاخبار الوارده فی قطع التلبیه هو وجوبه و قد نص علیه فی الخلاف مدعیا علیه الاجماع وحکی وجوبه عن علی بن بابویه و عن الوسیله واستحسنه فی المدارک و قال فی الجواهر ولاریب انه احوط و هوکذلک لظاهر الامر و عدم المعارض له ودعوی الاجماع علیه ولم اطلع علی القائل باستحبابه فالاحتیاط اللازم قطعها عند الزوال من یوم عرفه ، ثم ان فی ذیل صحیحه معاویه بن عمار ما یدل علی الامر بالاکثار من التکبیر والتحمید والتهلیل والثناء علی الله سبحانه بعد قطع التلبیه ولاباس بالفتوی باستحباب ذلک مضافا الی ان ذکر الله حسن علی کل حال خصوصا للوافد الی بیته الحرام .

مسئله (۲۲) الظاهر انه لایلزم فی تکرار التلبیه ان یکون بالصوره المعتبره فی انعقاد الاحرام بل ولاباحدی الصور المذکوره فی الاخبار بل یکفی ان یقول لبیک اللهم لبیک بل لایبعد کفایه تکرار لفظ لبیک .

و یمکن ان یستدل لعدم لزوم تکرار التلبیه بالصوره المعهوده فی عقد الاحرام باطلاق النصوص و یشهد به ما فی صحیح معاویه بن عمار المتقدم فی المتن من التلبیه بغیر الصوره الواجبه فی حال عقد الاحرام الذی فیه لبیک ذاالمعارج لبیک (الی اخر الجملات المذکوره فیه) و من النصوص المطلقه ما تقدم فی المتن ایضا من لبی فی احرامه سبعین مره ایمانا و احتسابا (الخ) واما الاکتفاء بمجرد لفظ لبیک فالاولی عدمه بل لااقل من ان یقول لبیک اللهم لبیک و یکرر ذلک لیکون المخاطب فی قوله لبیک مصرحا به فی التلفظ بالتلبیه .

مسئله (۲۳) اذا شک بعد الاتیان بالتلبیه انه اتی بها صحیحه ام لا بنی علی الصحه . . .

و ذلک لقاعده اصاله الصحه فی عمله المعبر عنها بقاعده الفراغ لقول الباقر علیه السلام فی موثق سماعه کلما شککت مما قد مضی فامضه کماهو ـ الشامل لکل عمل ذی اجزاء وشروط له جهه فی صحته من جهه الشک فی شی من اجزائه او شروطه من دون اختصاص بباب الصلوه بل عمومه لغیر الصلوه من العبادات و المعاملات و التعبدیات والتوصلیات مضافا الی التمسک بنباء العقلاء .

مسئله (۲۴) اذا اتی بالنیه ولبس الثوبین وشک فی انه اتی بالتلبیه ایضا حتی یجب علیه ترک المحرمات اولابنی علی عدم الاتیان بها فیجوز له فعلها ولاکفاره علیه. . . وذلک ظاهر لاصاله عدم الاتیان بالتلبیه و اصاله عدم حرمه المحرمات علیه واصاله عدم وجوب الکفاره واصاله جواز فعل ما یحرم فی الاحرام وان کان الجاری فی تلک الاصول هو اصاله عدم الاتیان بالتلبیه لکونها اصلا سببیا و مع احراز الاصل السببی لاتنهی النوبه الی الرجوع الی الاصل المسببی موافقا کان مع السببی او مخالفاله.

مسئله (۲۵) اذا اتی بموجب الکفاره وشک فی انه کان بعد التلبیه حتی یجب علیه الکفاره او قبلها فان کانا مجهولی التاریخ او کان تاریخ التلبیه مجهولالم تجب علیه الکفاره و ان کان تاریخ اتیان الموجب مجهولا فیحتمل ان یقال بوجوبها لاصاله التاخر لکن الاقوی عدمه لان الاصل لایثبت کونه بعدالتلبیه.

اما فی صوره کونهما مجهولی التاریخ فلاطریق الی اثبات تقدم احد هما علی الاخر و تاخره عنه لعدم امکان اثبات ذلک بالاستصحاب اما لعدم جریانه فی مجهولی التاریخ لعدم اتصال زمان الشک بزمان الیقین او لسقوط کل من الاصلین فی الطرفین بالمعارضه ولاترجیح فی البین فیرجع الی اصاله البرائه عن وجوب الکفاره، واما فی صوره الجهل بتاریخ التلبیه و کون تاریخ زمان الاتیان بموجب الکفاره معلوما فلامانع من جریان اصاله عدم التلبیه الی زمان موجب الکفاره و یثبت بها عدم وجوب الکفاره فان موضوع الحکم بوجوبها هو الاتیان بموجبها مع الاتیان بالتلبیه و اصاله عدم الاتیان بها فی زمان الاتیان بالموجب کافیه فی تنقیح هذا الموضوع من غیرحاجه الی اثبات تاخرالتلبیه عن الموجب (واما فی صوره الجهل بتاریخ الموجب) مع العلم بتاریخ التلبیه فلامجری لاصاله عدم تحقق الموجب الی زمان التلبیه لان وجوب الکفاره مترتب علی اتیان الموجب بعدالتلبیه والاصل المذکور لایثبت به ذلک الاعلی القول بالاصل المثبت، وتکون النتیجه ان الحکم فی الصوره الثلاث هو عدم وجوب الکفاره، والله العالم باحکامه.

(الثالث) من واجبات الاحرام لبس الثوبین بعدالتجرد عما یجب علی المحرم اجتنابه یتزرباحدهما و یرتدی بالاخر والاقوی عدم کون لبسهما شرطا فی تحقق الاحرام بل کونه واجبا تعبد یا والظاهر عدم اعتبار کیفیه مخصوصه فی لبسهما فیجوز الاتزار باحدهما و الارتداء بالاخر اوالتوشیح به او غیرذلک من الهیئات لکن الاحوط لبسهما علی الطریق المالوف و کذا الاحوط عدم عقدالازار فی عنقه بل عدم عقده مطلقا ولو بعضه ببعض وعدم غرزه بابره و نحوها وکذا فی الرداء الاحوط عدم عقده لکن الاقوی جواز ذلک کله فی کل منهما مالم یخرج عن کونه رداء و ازارا و یکفی فیهما المسمی و ان کان الاولی بل الاحوط ایضا کون الازار مما یسترالسره والرکبه، والرداء مما یستر المنکبین والاحوط عدم الاکتفاء بثوب طویل یتزرببعضه

و یرتدی بالباقی الافی حال الضروره والاحوط کون اللبس قبل النیه و التلبیه فلوقدمهما علیه اعاد هما بعده والاحوط ملاحظه النیه فی اللبس و اما التجرد فلایعتبر فیه النیه وان کان الاحوط و الاولی اعتبارها فیه ایضا . . . فی هذا المتن امور (الاول) من واجبات الاحرام نزع مایجب علی المحرم اجتنابه من المخیط ونحوه علی ماسیاتی فی محله ثم لبس ثوبی الاحرام ، قال فی الحدائق ووجوب لبسهما اتفاقی بین الاصحاب ثم حکی عن المنتهی انا لانعلم فیه خلافا و قال فی الجواهر بلاخلاف اجده فیه کما فی المنتهی والمدارک بل فی التحریر الاجماع علیه (انتهی) ویستدل بصحیح معاویه بن عمار المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام اذا انتهیت الی العقیق من قبل العراق اوالی ای وقت من هذه المواقیت وانت تریدالاحرام فانتف ابطیک ـ الی ان قال ـ والبس ثوبیک (و صحیح معاویه بن وهب) قال سئلت اباعبدالله (ع) و نحن بالمدینه عن التهیوء للاحرام فقال اطل بالمدینه و تجهز بکل ما ترید وان شئت استمتعت بقمیصک حتی تاتی الشجره فتفیض علیک الماء وتلبس ثوبیک ان شاءالله تعالی (و صحیح هشام بن سالم) قال ارسلنا الی ابی عبدالله (ع) ونحن جماعه بالمدینه انا نرید ان نودعک فارسل الینا ابوعبدالله (ع) ان اغتسلوا بالمدینه فانی اخاف ان یعوز الماء علیکم بذی الحلیفه فاغتسلوا بالمدینه والبسوا ثیابکم التی تحرمون فیها (الحدیث) ولبس ثوبی الاحرام فی هذه الاخبار وان وقع ردیف امور مستحبه کنتف الابطین وقلم الاظفار والاغتسال وهو یوجب وهن الظهور فی الوجوب الا انه یقویه الاتفاق علی وجوبه وعدم وجدان الخلاف فیه والسیره المستمره بین المسلمین جمیعا والتاسی بالنبی (ص) و الائمه علیهم السلام (ففی صحیح معاویه بن عمار) المروی فی الفقیه عن الصادق (ع) قال کان ثوبا رسول الله (ص) الذان احرم فیهما یمانیین (الحدیث) و فی مرسل حسن بن علی المروی فی الکافی الفقیه قال احرم رسول الله (ص) فی ثوبی کرسف (و هده الوجوه) و ان لم تسلم احادها عن المناقشه الا ان مجموعها کاف فی اثبات وجوب لبس ثوبی الاحرام فلایرد ما اورده فی کشف اللثام من انه ان کان علی وجوبه اجماع کان هوالدلیل والافالاخبار التی ظفرت بهالاتصلح للاستناد الیها مع ان الاصل العدم ، ولایخفی مافیه .

(الا مرالثانی) یجب التجرد عمایجب علی المحرم اجتنابه کالمخیط و مالایصح الصلوه فیه کالنجس و مالا یوءکل لحمه و نحوهما اولائم التلبس بلباس الاحرام و ذلک لماياتی من ان لبسه فی حال الاحرام ینافی عزمه علی ترکه لانه من المحرمات فلابد من نزعه ثم لبس ثوبی الاحرام .

(الا مرالثالث) المراد بالثوبین هوالرداء والازار فیجب ان یتزر باحدهما ویرتدی بالاخر بلااشکال فیه (ویدل علیه) صحیح ابن سنان و فیه فلمانزل الشجره (یعنی رسول الله صلی الله علیه وآله) امرالناس بنتف الابط وحلق العانه والغسل والتجرد فی ازار ورداء اوازار و عمامه یضعها علی عاتقه ان لم یکن له ازار (و صحیح محمدبن مسلم) یلبس المحرم القباء اذالم یکن

له رداء (و صحیح ابن عمار) ولا سراویل الا ان لایکون ازار ، و فی المستندان فی بعض الروایات العامه عن النبی (ص) ولبس ازار ورداء و نعلین .

(الا مر الرابع) المعروف بین الاصحاب عدم کون لبس ثوبی الاحرام شرطا فی تحققه بل انه واجب تعبدی من واجبات الاحرام ولیس علی ترکه عمدا الا الاثم ، قال فی المدارک ولو اخل باللبس ابتداء فقد ذکر جماعه من الاصحاب انه لایبطل احرامه و ان اثم ، و هو حسن (انتهی) خلافا للمحکی عن ابن الجنید فانه یقول بعدم انعقاد الاحرام مع ترکه (والاقوی) ما هو المعروف من عدم الاشتراط للاصل ای اصاله البراءه عن الشرطیه عند الشک فیها و اطلاق ما دل علی حصول الاحرام بالنیه والتلبیه فی غیر حج القران و بالنیه والتلبیه او الاشعار او التقلید فی حج القران کقول الصادق (ع) فی صحیح ابن عمار یوجب الاحرام ثلاثه اشیاء التلبیه والاشعار والتقلید فاذا فعل شیئا من هذه الثلاثه فقد احرم ، والامر بلبسه فی حال الاحرام لایدل علی ازید من وجوبه والاثم فی ترکه لاشرطیته فی انعقاد الاحرام کما ان النهی عن ترکه ایضا کذلک (ففی صحیح معاویه بن عمار عن الصادق (ع) لاتلبس وانت ترید الاحرام ثوبا تزره ولا تدرعه ولا تلبس سراویل الاان لایکون لک ازار ولا الخفین الا ان لا یکون لک نعل ، مضافا الی صحیح اخر لمعاویه بن عمار عن غیر واحد عن الصادق علیه السلام عن رجل احرم و علیه قمیصه فال ینزعه ولا یشقه وان کان لبسه بعد ما احرم شقه واخرجه مما یلی رجلیه (وصحیحه الاخر ایضا) عنه (ع) اذا لبست قمیصا وانت محرم فشقه واخرجه من تحت قدمیک (ولا ینبغی الاشکال فی ظهور هذین الخبرین فی صحه الاحرام ضروره انه لوکان باطلا لمنع لبس القمیص عن انعقاده ووجب تجدید النیه والتلبیه بعده مع ان النص والفتوی کالصریحین فی خلافه ولا ینافیهما ما فی حسن معاویه بن عمار ایضا عن الصادق (ع) اذا لبست ثوبا فی احرامک لایصلح لک لبسه فلب واعد غسلک وان لبست قمیصا فشقه واخرجه من تحت قدمیک (لان ما فی هذا الخبر) محمول علی الندب بقرینه امره بشق القمیص والاخراج من تحت القدمین اذ لولا انعقاد الاحرام لما امره بذلک ، بل ینبغی الجزم بالانعقاد فی صوره الجهل لصحیح خالد المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام و فیه قال دخل رجل المسجد الحرام و هو محرم فدخل فی الطواف و علیه قمیص وکساء فاقبل الناس علیه یشقون قمیصه و کان صلبا فرآه ابوعبدالله (ع) و هم یعالجون قمیصه فقال له کیف صنعت قال احرمت هکذا فی قمیصی و کسائی فقال انزعه من راسک لیس نزع هذا من رجلیه انما جهل (الحدیث) و خبر عبدالصمد المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) و فیه جاء رجل یلبی حتی دخل المسجد الحرام وهو یلبی وعلیه قمیصه فوثب الیه الناس ـ الی ان قال له ابوعبدالله (ع) ماتقول قال کنت رجلا اعمل بیدی فاجتمعت لی نفقه فجئت احج ولم اسئل احدا عن شئی فافتونی هولاء ان اشق قمیصی وانزعه من قبل رجلی و ان حجی فاسد و ان علی بدنه : فقال له متی لبست قمیصک

ابعدما لبیت ام قبل ،قال قبل ان البی ، قال (ع) فاخرجه من راسک فانه لیس علیک بدنه ولیس علیک الحج من قابل ، ای رجل رکب امرابجها له فلاشی علیه (الحدیث) والمستفاد من هذین الخبرین معذوریه الجاهل فی لبس القمیص حال الاحرام و ان احرامه ینعقد معه و حجه صحیح (وبالجمله) فالاقوی عدم شرطیه لبس الثوبین فی انعقاد الاحرام کما ان الحق عدم مانعیه لبس مایجب الاجتناب عن لبسه فی حال الاحرام بل لایترتب علیه الا الاثم .

(الا مر الخامس) ظاهر الاصحاب الاتفاق علی انه یتزر باحد الثوبین علی ماهو المتعارف من لبس الازار و اما الثوب الاخر ففی الارتداء به تعیینا او التوشیح به کذلک او التخییر بینهما (وجوه) المصرح به فی المنتهی والتذکره هو الاول و عن الوسیله هو الثانی وعن الشیخ والحلی والعلامه فی القواعد والشهید الثانی فی المسالک و غیرهم هو الاخیر اعنی التخییر ،والمراد بالارتداء هو القاء الرداء علی عاتقیه جمیعا و سترهما به والتوشیح هو ادخال الثوب تحت الید الیمنی والقاء طرفیه علی المنکب الایسر قالوا علی ما یفعله المحرم (والا قوی) عدم اعتبار کیفیه خاصه فی لبسهما فیجوز الاتزار باحدهما والارتداء او التوشیح بالاخر اوغیر ذلک من الکیفیات وعن کشف اللثام انه لایتعین علیه شیء من الهیئتین للاصل من غیر معارض بل یجوز التوشیح بالعکس ایضا ای ادخال طرفه تحت الابط الایسر والقائه علی الایمن (ولکن الاحوط) لبسهما علی الطریق المالوف وهوالذی جرت به العاده من شد الازار من السره ووضع الرداء علی المنکبین (وفی التوقیع المبارک) عن الاحتجاج : والاحب الینا والاکمل لکل احد شده علی السبل المعروفه المالوفه للناس جمیعا .

(الا مر السادس) الاحوط عدم عقد الازار فی عنقه لمافی موثق سعید الاعرج انه سئل ابا عبدالله (ع) عن المحرم یعقد از اره فی عنقه قال (ع) لا (و فی خبر علی بن جعفر عن اخیه الکاظم علیه السلام قال المحرم لایصلح له ان یعقد از اره علی رقبته ولکن یثنیه علی عنقه ولایعقده (وظاهر هذین الخبرین هوالتحریم للنهی فیهما عن ذلک ،لکن المشهور هوالجواز لقصور دلاله موثق الاعرج لاحتمال کون السئوال فیه عن وجوب عقد الازار علی العنق فیکون جواب الامام (ع) فیه هو عدم الوجوب لانفی الجواز واماخبر علی بن جعفر فقوله لایصلح لیس صریحا فی عدم الجواز لاحتمال اراده الکراهه منه لاالحرمه ، ولکن الاحتیاط حسن .

(الا مر السابع) المستفاد من توقیع الاحتجاج هوالنهی عن عقد الازار بای وجه کان ولوفی غیر عنقه فروی الطبرسی فی الاحتجاج عن الحمیری انه کتب الی مولانا الحجه عجل الله تعالی فرجه فی سنه ثلثماه وسبع یسئله عن المحرم ایجوزله ان یشد المئزر من خلفه علی عقبه بالطول ویرفع طرفیه الی حقویه ویجمعهما الی خاصرته ویعقدهما ویخرج الطرفین الاخرین من بین رجلیه و یرفعهما الی خاصرته و یشد طرفیه الی ورکیه فیکون مثل السراویل یستر ماهناک فان المئزر الاول کنا نتزر به اذا رکب الرجل جمله یکشف ماهناک و هذا استر (فاجاب علیه السلام) جاز ان یتزر

الانسان کیف شاء اذا لم یحدث فی المئزر حدثا بمقراض ولا ابراه یخرجه به عن المئزر و غرزه غرزا ولم یعقده ولم یشد بعضه ببعض واذا غطی سرته ورکبتیه علاهما فان السنه المجمع علیها بلا خلاف تغطیه السره والرکبتین والاحب الینا والافضل لکل احد شده علی السبل المالوفه المعروفه للناس جمیعا ان شاء الله وسئل هل یجوز ان یشد علیه مکان العقد تکه فاجاب لا یجوز شد المئزر بشیء سواه من تکه ولا غیرها (ولکن الا قوی) جوازه کما صرح جماعه بجوازه کالعلامه فی المنتهی وذلک للاصل وکونه طریق لبس الازار ولانه یحتاج الیه لستر العوره ولخبر القداح و فیه ان علیا (ع) کان لا یری باسا بعقد الثوب اذا قصر ثم یصلی وان کان محرما، ومکاتبه الحمیری غیر مسند کما حکیناها وانما رواه فی الاحتجاج مرسلا، مع احتمال ان یکون المراد من العقد فیها العقد المخرج له عن کونه ازارا کما صرح فی السئوال بقوله فیکون مثل السراویل وفی الجواب ایضا قال (ع) اذا لم یحدث فی المئزر حدثا بمقراض ولا ابره یخرجه به عن حد المئزر، ولکن الاحتیاط فی ترک العقد بغیر العنق مما لا ینبغی ترکه.

(الا مر الثامن) قال فی الجواهر ذکر غیر واحد انه یعتبر فی الازار سترما بین السره والرکبه وفی الرداء کونه ما یستر المنکبین، وحکی فی الریاض نفی الاشکال عن ذلک، ولکن الاقوی عدم وجوب ذلک للاصل بعد عدم الدلیل علیه واطلاق النص الدال علی عدمه و ظهور قوله فی خبر الاحتجاج فان السنه المجمع علیها بغیر خلاف تغطیه السره والرکبتین ـ فی الندب بل قد یقال بعدم صدق الرداء علی ما یستر المنکبین فقط وان الظاهر وجوب ستر الاکثر من ذلک، فالاحتیاط فیه ان یکون ساترا للصدر والبطن کما ان الاحتیاط فی الازار ایضا ستر السره والرکبتین.

(الا مر التاسع) قال فی الدروس بعد ان اوجب لبس الثوبین فی الاحرام ـ ولو کان الثوب طویلا فاتزر ببعضه وارتدی بالباقی اوتوشح به اجزء، ثم اورد علیه بانه مع منافاته لما ذکره اولا من وجوب لبس الثوبین مما لا یصدق علیه لبسهما اللهم الا ان یراد بهما الکنایه عن تغطیه المنکبین ومابین السره و الرکبه وهو لا یخلو من وجه (انتهی) والانصاف انه لا وجه له لظهور النصوص فی ـ اعتبار التعدد وهو منتف فی ثوب واحد طویل الا ان یتصور اضطراره الی ذلک کما لو کان الثوب عاریه ولم باذن له صاحبه فی فضله نصفین ولم یتمکن من غیره.

(الامر العاشر) قال فی الجواهر و قد ظهر من النص والفتوی ان محل اللبس قبل عقد الاحرام بل هو (یعنی اللبس) من جمله الاشیاء التی یتهیا بها للاحرام علی وجه یکون حاصلا حال عقده الاحرام، و من هنا قال فی المنتهی اذا اراد الاحرام وجب علیه نزع ثیابه ولبس ثوبی الاحرام بان یتزر احدهما و یرتدی بالاخر ونحوه غیره (انتهی ما فی الجواهر) اقول، وصحاح معاویه بن عمار و معاویه بن وهب هشام بن سالم المتقدمه تدل علی تقدیم اللبس علی الاحرام بحیث یقع ـ الاحرام منه فی حال تلبسه بالثوبین (و کیف کان) ففی المتن لو قدمهما (یعنی النیه والتلبیه)

علیه ای علی اللبس اعادهما بعده، و قال فی المستمسک هذا ینافی ما تقدم منه من عدم کون اللبس شرطا فی صحه الاحرام و مقتضاه الاثم وعدم وجوب الاعاده (اقول) اعاده التلبیه والنیه بعد لبس الثوبین لایلازم شرطیه اللبس للاحرام کما ان الغسل للاحرام لایکون شرطا و مع ذلک یعاد الاحرام بعده اذا ترکه عمدا و غیر عمد کما تقدم فی مقدمات الاحرام، مع ان المصنف (قده) قبل هذه العباره قال والاحوط کون اللبس قبل النیه والتلبیه فلو قدمهما (الخ) فمبنی حکمه بالاعاده علی الاحتیاط لا الفتوی.

(الا مر الحادی عشر) الظاهر کون اللبس من العبادات کالتلبیه فیحتاج الی النیه وحیث ان کل واحد من مناسک الحج والعمره له استقلال فی نفسه فیحتاج الی نیه مستقلا ولایکتفی بنیه الحج اوالعمره بمالهما من الاجزاء فیحتاج لبس الثوبین ایضا الی النیه ویشترط فیه الاخلاص فلو لبسهما ریاء اولداع غیر قربی لم یصح.

(الثانی عشر) ان التجرد عما یجب الاجتناب عنه لیس من اجزاء الحج بل هو ما یجب لوجوب لبس الثوبین و علیه فلا یحتاج التجرد عنه الی النیه لکن یمکن منع ذلک لامکان لبس الثوبین مع عدم التجرد فلیس التجرد مقدمه للبس الثوبین بل هو واجب فی نفسه و سیاتی مزید توضیح لذلک فی المسئله الاتیه.

مسئله (۲۶) لواحرم فی قمیص عالما عامدا اعاد، لالشرطیه لبس الثوبین، لمنعها کما عرفت بل لانه مناف للنیه حیث انه یعتبر فیها العزم علی ترک المحرمات التی منها لبس المخیط و علی هذا فلو لبسهما فوق القمیص اوتحته کان الامر کذلک ایضا لانه مثله فی المنافات للنیه الا ان یمنع کون الاحرام هوالعزم علی ترک المحرمات بل هو البناء علی تحریمها علی نفسه فلاتجب الاعاده حینئذ، هذا ولواحرم فی القمیص جاهلا بل اوناسیا ایضا نزعه وصح احرامه اما اذا لبسه بعد الاحرام فاللازم شقه و اخراجه من تحت والفرق بین الصورتین من حیث النزع والشق تعبد لالکون الاحرام باطلا فی الصوره الاولی کما قدقیل.

فی هذه المسئله امور (الاول) لو احرم فی اللباس المخیط من دون لبس ثوبی الاحرام اولبسهما فوقه اوتحته لم یصح احرامه لتنافی لبس المخیط حال الاحرام مع الاحرام نفسه اما بناء علی کون الاحرام عباره عن العزم علی ترک المحرمات و توطین النفس علی ترکها علی ما نقل عن الشهید (قده) حسبما مر فی اول فصل واجبات الاحرام فواضح، حیث ان العزم علی ترکها حین هو مشتغل بها لایتحقق فینتفی عنه حقیقه الاحرام لامجرد نیته لعدم تحقق الاحرام الذی هوالتوطین علی ترک المحرمات التی منها لبس القمیص مع لبسه فعلا ولعل عباره المتن ناظره الی ذلک حیث یقول انه یعتبر فی نیه الاحرام العزم علی ترک المحرمات ویدل علیه قوله الا ان یمنع کون الاحرام هوالعزم علی ترک المحرمات، هذا ولکن قد تقدم فی اول فصل واجبات

الاحرام حکایه هذا الاحتمال فی معنی الاحرام و حقیقته عن الشهید(قده) فی شرح الارشاد حیث قال ان الاحرام عباره عن توطین النفس علی ترک المحرمات وفسره الشهید الثانی فی ـ المسالک بان التوطین هوالنیه مستشهدا بماحکاه عن الشهید نفسه بانه قال: قول الناسک احرم معناه اوطن نفسی (وکیف کان) فان کان مراد المصنف (قده) ذلک ففیه ما اوضحناه من بطلانه فی اول فصل واجبات الاحرام.

و اما بناء علی ماحققناه فی حقیقه الاحرام من انه الالتزام الانشائی علی ترک المحرمات فالمذکور فی المتن عدم وجوب الاعاده حینئذ لکنه کماتری، ضروره عدم اجتماع الالتزام المذکور مع الاتیان باحد المحرمات فعلا، فالحق عدم صحه الاحرام حینئذ سواء لبس ثوبی الاحرام اولم یلبس، والله العالم.

(الامر الثانی) لواحرم فی لباس المخیط جاهلا بکونه مخیطا اوجاهلا بحکمه نزعه وصح احرامه لما فی صحیح خالد المتقدم فی الامر الرابع من المسئله المتقدمه و خبر عبدالصمد ـ المتقدم ایضا الدالین علی معذوریه الجاهل فی الاحرام فی القمیص و بهما یقید اطلاق صحیح معاویه بن عمار الدال علی صحه الاحرام فی القمیص مطلقا و لومع العلم و العمد فیختص بعد ـ التقیید بصوره الجهل، و ظاهر الخبرین هوالمعذوریه مع الجهل بالحکم حیث ان الظاهر منهما ان السائل کان جاهلا بحرمه لبس المخیط لابکون ملبسه مخیطا کما یدل علیه قوله فی خبر عبدالصمد فجئت احج و لم اسئل احدا عن شیء فافتونی (الخ) الکاشف عن کونه جاهلا بالحکم ولکن یلحق به الجهل بالموضوع لما فی استدلاله علیه السلام بقوله ای رجل رکب امرا بجهاله فلاشیء علیه حیث ان اطلاقه یشمل الجهل بالموضوع ایضا.

(الامر الثالث) فی الحاق الناسی للحکم اوالموضوع بالجاهل بهما (وجهان) من ان مورد الخبرین هوالجاهل، و من انه مع نسیان الحکم اوالموضوع یکون جاهلا بهما فیشمله حکمه، و هذا هوالاقوی ـ کما فی المتن ـ ولاجل مجئی الاحتمالین و ان مورد الخبرین هوالجاهل حکم بصحه احرام الناسی علی وجه الاستدراک فقال بل اوناسیا ایضا.

(الامر الرابع) اذا لبس القمیص بعد الاحرام فلا اشکال فی عدم بطلان احرامه بطلان ـ الاحرام بعد انعقاده لاینحل بارتکاب مایحرم به بل انما ارتکابه حرام علیه و یوجب فیه الکفاره فیماتجب ویجب علیه نزعه من تحت بعد شقه لواحتاج الاخراج منه الی الشق کما دل علیه من النصوص کصحیح معاویه بن عمار) عن الصادق علیه السلام قال اذا لبست قمیصا و انت محرم فشقه و اخرجه من تحت قدمیک (وصحیحه الاخر) عنه (ع) عن رجل احرم و علیه قمیصه، قال (ع) ینزعه ولایشقه وان کان لبسه بعدما احرم شقه واحرم مایلی رجلیه (وخبر خالد الاصم) المتقدم و خبر عبدالصمد المتقدم ایضا (والفرق بین صوره لبسه حال الاحرام و بعده بالنزع فی الاول و

الشق فی الثانی والاخراج من تحت رجلیه انما هو تعبد ثبت بالنص و لیس لاحل بطلان الاحرام فی الصوره الاولی کما احتمله فی کشف اللثام حیث انه بعد ان نقل کلام الدروس فی الفرق بین الصورتین ، قال ان کلامهم هذا یدل علی عدم الانعقاد ای عدم انعقاد الاحرام فی القمیص فان الشق و الاخراج من تحت للتحرز عن ستر الراس فلعلهم لم یوجبوه اولا لعدم الانعقاد (انتهی) والاقوی کون الفرق لاجل ورود النص و انه تعبد محض.

مسئله (۲۷) لایجب استدامه لبس الثوبین بل یجوز تبدیلهما و نزعهما لازاله الوسخ او للتطهیر بل الظاهر جواز التجرد منهما مع الامن من الناظر اوکون العوره مستوره بشیء اخر.

فی هذه المسئله امران (احدهما) المعروف عند الفقهاء عدم وجوب استدامه لبس الثوبین الذین احرم فیهما بل یجوز تبدیلهما بثوبین اخرین و نزعهما لازاله الوسخ او لتطهیر هما او للاغتسال و تطهیر بدنه لوتنجس (ویدل علیه) خبر معاویه بن عمار المروی فی الکافی والتهذیب عن الصادق علیه السلام قال لاباس بان یغیر المحرم ثیابه و لکن اذا دخل مکه لبس ثوبی احرامه الذین احرم فیهما و کره ان یبیعهما (وقد حمل الامر) المستفاد من قوله (ع) اذا دخل مکه لبس ثوبی احرامه (الخ) علی الندب کما لااشکال فی التصریح بکراهه بیعهما ، و لعل کراهته لاجل استحباب التکفین به فیکون الافضل ابقائهما له (وفی الشرایع) الافضل ان یطوف فیهما ، قال فی الجواهر قیل و قد یوهم الوجوب عباره الشیخ و جماعه و لاریب فی انه احوط و ان کان الاول اقوی (انتهی) و یدل علی جواز تبدیل الثیاب و نزعها للتطهیر و نحوه صحیح الحلبی عن الصادق علیه السلام قال لاباس بان یحول ثیابه قلت اذا اصابها شیء قال نعم واذا احتلم فیها فلیغسلها (الامر الثانی) یجوز التحرد عنهما مع الامن من الناظر اوستر العوره بشی اخر ، قال فی المدارک ولایجب استدامه اللبس قطعا ، و فی الجواهر : نعم لایجب استدامه اللبس مادام محرما (انتهی) و یستدل لذلک بالاصل بعد عدم ورود دلیل واضح علی وجوب الاستدامه.

مسئله (۲۸) لاباس بالزیاده علی الثوبین فی ابتداء الاحرام و فی الاثناء للاتقاء من البرد اوالحربل و لواختیارا . . . یجوز للمحرم ان یلبس اکثر من ثوبین بلاخلاف فیه کما حکی نفیه المستند عن المفاتیح و شرحه و یستدل له بالاصل الخالی عن المعارض و یدل علی جوازه فیما اذا اتقی البرد اوالحر صحیح الحلبی المروی فی الکافی والتهذیب عن الصادق علیه السلام عن الصادق علیه السلام عن المحرم یتردی بالثوبین قال نعم و الثلاثه ان شاء یتقی بها الحر و البرد (ویدل علی جوازه مطلقا) صحیح ابن عمار المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن المحرم یقارن بین ثیابه التی احرم فیها و غیرها ، قال (ع) لاباس بذلک اذا کانت طاهره (بناء علی ان یکون) المراد من المقارنه هوالجمع بین ما احرم فیه و غیره من الثیاب ، فیدل علی جواز لبس الازید من الثوبین مطلقا و لو لغیر الاتقاء من الحر و البرد (ولکن المحکی عن الشیخ)

و جماعه منهم العلامه فی المنتهی و التحریر و التذکره هوالتعبیر بالجواز اذا اتقی الحر و ـ البرد کالتعبیر فی صحیح الحلبی و هولایدل علی ذهابهم الی اختصاص الجواز بذلک عندهم و علی تقدیر ذهابهم لیه فهو مردود بعدم الدلیل علیه.

الی هنا ینتهی ماکتبناه فی شرح مسائل الحج لما وجدناه من کتاب العروه الوثقی، ونشرع بعون الله تعالی فی بقیه مسائل الحج متابعا لما کتبه المصنف قدس سره فی تنظیم المسائل و الاحکام حریا علی و فقها علی طریق المتن و الشرح، واسئل الله التوفیق لاتمامها انه خیر موفق و معین و بلغنا الی هیهنا فی عشیه یوم الجمعه الثانی و العشرین من شهر جمادی الثانیه من عام ۱۳۸۶ الهجری حامدین لله تعالی والصلوه علی نبیه المصطفی و اله البرره الکرام.

مسئله (۱) لواضطرالمحرم الی لبس المخیط فی ابتداء احرامه او فی الاثناء جازله لبسه فی الجمله ... و لاخلاف فی اصل هذاالحکم، و فی المدارک انه مقطوع به عندالاصحاب وعن التذکره و المنتهی انه موضع وفاق و فی الجواهر بل ادعی الوفاق صریحا غیر واحد من متاخری المتاخرین (انتهی) و یدل علی ذلک صحیح الحلبی المروی فی التهذیب عن الصادق علیه ـ السلام قال اذا اضطرالمحرم الی القباء و لم یجد ثوبا غیره فلیلبسه مقلوبا ولایدخل یدیه فی یدی القباء (وخبر مثنی الحناط) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال من اضطر الی ثوب و هومحرم و لیس معه الاقباء فلینکسه و لیجعل اعلاه اسفله و یلبسه ثم قال فی الکافی و فی روایه اخری یقلب ظهره بطنه اذالم یجد غیره (وخبر حمران) المروی فی الکافی عن الباقر علیه السلام قال المحرم یلبس السراویل اذالم یکن معه ازار و یلبس الخفین اذالم یکن معه نعل (وغیر ذلک من الاخبار التی مرعلیک) فلااشکال فی اصل الحکم الا انه ینبغی البحث عن امور (الاول) لااشکال فی اعتبار قلبه کمادل علیه صحیح الحلبی اونکسه کمافی خبرالحناط فی جواز لبسه الا انه وقع الخلاف فی معنی القلب فعن الحلی ان معنی القلب هوجعل الذیل علی الکتفین و عن بعضهم تفسیره بجعل الباطن ظاهرا و اکتفی العلامه فی محکی المختلف بکل من من الامرین قال اما التنکیس ای جعل الذیل علی الکتفین فلمافی خبرالحناط من قوله (ع) فینکسه و یجعل اعلاه اسفله، و اما جعل الباطن ظاهرا فلقوله فی صحیح الحلبی فلیلبسه مقلوبا ولا ـ یدخل یدیه فی یدی القباء (فان النهی) عن ادخال الیدین فی یدی القباء انما یصح عندامکان الادخال و هولایتصور مع جعل الذیل علی المنکبین (هذا مضافا الی خبرمحمدبن مسلم) المروی فی الفقیه عن الباقر علیه السلام قال ویلبس المحرم القباء اذالم یکن له رداء یقلب ظهره لباطنه، قال (قده) و هذا الخبر نص فی الثانی ای تفسیر القلب بجعل الباطن ظاهرا (انتهی المحکی عن العلامه) و اختار الشهید الثانی فی المسالک الاجتزاء بکل من الامرین لدلاله النصوص علیهما قال و ان کان الاولی الاول (یعنی جعل الاعلی اسفل) بل خصه ابن ادریس به واختاره فی ـ

الدروس فهو حینئذ مجز اجماعا و اکمل منه الجمع بینهما عملا بمدلول من الجانبین و ان لم یقل احد بتحتم الثانی ، ثم قال (قده) و قول المصنف (ای المحقق فی الشرایع) بعد الحکم بقلبه و یجعل ذیله علی کتفه یمکن ان یکون تفسیر اللقلب بالمعنی الاول المتفق علیه و هو الاولی و یمکن ان یکون اشاره الی الجمع (انتهی مافی المسالک) و تلخص من جمیع ذلک ان القول بالتخییر لاباس به و ان کان الاولی الجمع بین الامرین .

(الامر الثانی) هل المعتبر فی جواز لبس المخیط هو فقد ثوبی الاحرام جمیعا کماهو ظاهر الشرایع و عن کشف اللثام انه نص علیه کثیر من الفقهاء او یکتفی فیه بفقد الرداء خاصه دون فقد الازار فقط کما هو صریح الدروس و غیرها او یکتفی فیه بفقد الازار وحده ایضا کما ذهب الیه فی المسالک حیث قال والظاهر جوازه مع فقد احد هما خاصه خصوصا الرداء وخصه فی الدروس لفقده و جعل السراویل بدلا عن الازار (وجوه) مقتضی وجوب لبس ثوبی الاحرام مع الامکان و ان ماهو الواجب انما هو الثوب المعهود منهما و هو غیر المخیط فمع امکان لبسهما و لو بواحد منهما یجب علیه لبسه من الرداء او الازار ولایصل النوبه الی لبس المخیط (والظاهر) من صحیح عمر بن یزید و خبر محمد بن مسلم هو الثانی ففی الصحیح عن الصادق (ع) قال یلبس المحرم الخفین اذالم یجد نعلین و ان لم یکن له رداء طرح قمیصه علی عنقه اوقباه بعد ان ینکسه (و فی خبر محمد بن مسلم) عن الباقر (ع) عن المحرم یلبس الخف اذالم یکن له نعل قال نعم و لکن یشق ظهر القدم و یلبس المحرم القباء اذالم یکن له رداء و یقلب ظهره لباطنه (واطلاقهما) کما تری یقتضی جواز لبس المخیط عند فقد الرداء و لومع وجدان الازار (ومن اطلاق) ماورد فی لبس السراویل اذالم یجد الازار (ففی صحیح معاویه بن عمار) عن الصادق علیه السلام قال لا تلبس و انت ترید الاحرام ثوبا تزره و لاتدرعه و لاتلبس سراویل الاان لایکون لک ازار ، ولاخفین الا ان لایکون لک نعلان (وخبر حمران) عن الباقر علیه السلام ان المحرم یلبس السراویل اذالم یکن معه ازار (واطلاق) هذین الخبرین کما تری یدل علی جواز لبس السروال عند فقد الازار و لومع وجدان الرداء ، ولاریب فی ان مقتضی الصناعه هو الاخیر و ان کان الاول ایضا لایخلو عن وجه .

(الامر الثالث) لااشکال فی جواز لبس المخیط عند فقد ثوبی الاحرام و تحقق الضروره الی لبسه لبرد او حر و نحوهما و امامع فقدهما و عدم الضروره الی لبسه او تحقق الضروره مع عدم فقدهما بان احتاج الی لبس المخیط فوق ثوبی الاحرام اوتحتهما فلاینبغی الاشکال فی جواز لبسه ، وفی وجوب الفداء علیه و عدمه و جهان یاتی البحث عنه فی تروک الاحرام (انماالکلام) فی جواز ذلک مع فقد ثوبی الاحرام مع عدم الضروره الی لبسه ازید ممایستر به العوره ففیه وجهان من اناطه اللبس فی صحیح الحلبی وخبر الحناط المتقدمین بفقدان ثوبی الاحرام وتحقق

الضروره الی لبس القباء ، و من اناطته بفقدان ثوبی الاحرام من دون ذکر الاضطرار الی لبس غیرهما فی صحیح عمر بن یزید و خبر محمدبن مسلم (وهذا الاخیر هوالاقوی) فیحمل الاضطرار فی صحیح الحلبی و خبر الحناط علی مجرد الاضطرار الی اللبس لئلایکون عاریا و هونوع من الاضطرار فان الخروج عاریا امام الناس ممالایتحمل عاده و لو کان مستورالعوره .

(الامرالرابع) الظاهر وجوب لبس القباء عند فقد ثوبی الاحرام اوفقداحدهما کما صرح به فی المسالک و ذلک للامربه المقتضی للوجوب مع عدم قیام مایدل علی عدمه ولان المستفاد من الاخبار الامره به بدلیه لبسه مقلوبا عنهما اوعن احدهما و لاینبغی الاشکال فی اتحادحکم البدل و المبدل منه فی الوجوب (قال فی الجواهر) بل الظاهر وجوبه کماصرح به فی المسالک و غیرها عملا بظاهرالامر هنا مضافا الی الامر بلبس الثوبین الذی هذا بدل احدهما ویمکن حمل الجواز فی المتن علی مایشمل الوجوب (انتهی) و یحتمل حمل الامر باللبس فی اخبار الباب علی مجرد الجواز من غیر استفاده البدلیه منها فان الاوامر الوارده هنا فی مقام توهم الحظر للمنع عن لبس المخیط فی حال الاحرام فالامر حینئذ لایدل علی اکثر من الجوازکماحررفی ـ الاصول .

مسئله (۲) لایجوز الاحرام فیمالایجوز الصلوه فیه کالنجس بالنجاسه التی لایعفی عنها فی حال الصلوه ولافی الحریر ولافی المذهب ولافی المنسوج ممالایوکل لحمه ولافی المغصوب و لکن لایبطل الاحرام بهو انما یاثم بل الاولی اجتناب ذلک فی الاستدامه و اولی منه ازاله النجاسه عن البدن ایضا ابتداء واستدامه . . . فی هذه المسئله امور (الاول) المعروف من مذهب الاصحاب انه یشترط فی ثوبی الاحرام ان یکونا مماتصح الصلوه فیه ، و عن المفاتیح انه ممالاخلاف فیه و عن شرح المفاتیح انه مما اتفقت علیه کلمه الاصحاب و استدلو اله بمفهوم صحیح حریزالمروی فی الکافی و الفقیه عن الصادق علیه السلام کل ثوب یصلی فیه فلاباس ان یحرم فیه فان مفهومه یدل علی الباس فی الاحرام فی ثوب لایصلی فیه (واورد علی الاستدلال به) تاره بانه من قبیل مفهوم الوصف الذی لایکون حجه ، و اخری بانه علی تقدیر تسلیم مفهومه هوالباس فی الاحرام فیمالایصلی فیه و الباس اعم من الحرمه اذهویکون فی المکروه (واجیب عن الاول) بان تفریع نفی الباس فی الاحرام فی ثوب یصلی فیه بکلمه (الفاء) فی قوله فلاباس، ظاهر فی ثبوته فی ثوب لایصلی فیه ، فالفاء تخرج الجمله عن کونها مفهوم الوصف و یلحقها بمفهوم الشرط (و عن ـ الثانی) بظهور مفهومه فی ثبوت الباس الذی فی الصلوه فی الثوب الذی لایصلی فیه فی الاحرام ایضا ، و من المعلوم ان الباس الذی فی الصلوه فیه هو عدم الجواز فلایجوز الاحرام فیه ، واما منع اعمیه الباس ـ کما فی المستند ـ وقال بانا حققناه فی موضعه فضعیف کما ان استظهارالمنع من الباس فی المقام بقرینه رجحان دوام لبس الثوبین و التکفین بهما والطواف فیهما و نحو

ذلک مما یدل علی قابلیتهما للصلوه التی لاینفک المکلف عنها فضلا عن الطواف و صلوته کما فی الجواهر لایخلو عن الاشکال (لکن الانصاف) صحه الاستدلال بالصحیح المذکور للمنع عن الاحرام فیما لایجوز الصلوه فیه بما قربناه مضافا الی نفی الخلاف بل دعوی الاتفاق فیه فیندرج فی المفهوم المذکور الاحرام فی الثوب المتنجس بنجاسه لایعفی عنها فی الصلوه (و یدل علی حرمه الاحرام فیه) صحیح معاویه بن عمار المروی فی الفقیه عن الصادق (ع) عن المحرم یصیب ثوبه الجنابه قال (ع) لایلبسه حتی یلبسه و احرامه تام (وصحیحه الاخر) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن المحرم یقارن بین ثیابه التی احرم فیها و غیرها، قال لاباس بذلک اذا کانت طاهره (وخبر الحلبی) المروی عنه (ع) قال و لاباس بان یحول المحرم ثیابه فقلت اذا اصابها شیء یغسلها قال نعم و ان احتلم فیها (ویندرج ایضا فی المفهوم) ای مفهوم حدیث تربز ـ الحریر للرجال و یدل علیه خبر ابی بصیر المروی فی الکافی والفقیه عن الصادق علیه السلام عن الخمیصه سداها ابریسم ولحمتها من غزل قال لاباس ان یحرم فیها انما یکره الخالص منه (وفی مجمع البحرین) الخمیصه ثوب خز اوصوف مربع معلم قیل ولاتسمی خمیصه الا ان تکون سوداء معلمه (ومثله خبر ابی الحسن النهدی) بناء علی اراده الحرمه من الکراهه کما تستعمل لفظه المکروه فی الحرمه فی الاخبار کثیرا، و قال فی الجواهر و لولان لبسهما محرم علی الرجال لکن حرمه لبسه علی الرجال لاتصیر قرینه علی اراده الحرمه من لفظه الکراهه فی الاحرام فی الحریر الخالص کما لایخفی.

(ویندرج فی مفهوم الصحیح المذکور) المذهب ایضا للرجال مضافا الی ان حرمه لبسه علیهم فی غیر حال الاحرام یوجب حزمته علیهم فی حاله اذهوایضا من احواله و هی ای حرمه لبسه علیهم فی حال الاحرام لایجتمع مع وجوب لبسه علیهم فی حاله بناء علی وجوب لبس ثوبی الاحرام علی المحرم (و کذا یندرج فیه المنسوج) من صوف مالایوکل لحمه و جلده المیته فانهما ایضا مما لاتجوز الصلوه فیه مع حرمه لبس جلد المیته فی غیر حال الاحرام و کذا المغصوب، واما الثوب الحاکی للعوره فاطلاق عبارات الاصحاب یقتضی عدم جواز الاحرام فیه مطلقا من غیر فرق بین الازار و الرداء، ولکن الشهید (قده) جزم فی الدروس بالمنع من الازار الحاکی وجعل اعتبار ذلک فی الرداء احوط (قال فی المدارک) و لایبعد عدم اعتباره فی الرداء للاصل و جواز الصلوه فیه (اقول) بل ینبغی القول بعدم اعتباره فی الازار ایضا اذا ستر العوره بغیره مما لاتجوز الصلوه فیه و من غیر المخیط.

(الامر الثانی) لایبطل الاحرام بالاحرام فیما لاتجوز الصلوه فیه و ان اثم بالاحرام فیه و ذلک لما عرفت من عدم شرطیه اصل اللبس فی الاحرام فضلا عن صفات الملبوس و لدلاله صحیح ابن عمار علی صحه الاحرام مع اصابه الثوب النجس حیث قال (ع) و احرامه تام لولم

یکن لدفع التوهم فی بطلان الاحرام بحدوث الجنابه کما قدیتوهم بطلان الصوم بحدوثها(و کیف کان) فلاینبغی التامل فی صحه الاحرام فیما لاتصح فیه الصلوه و ان کان اثما فی ذلک.

(الامرالثالث) ما ذکر من عدم جواز الاحرام فیما لاتصح الصلوه فیه انماهوبالنسبه الی حال عقدالاحرام و ابتدائه و اما فی حال الاستدامه فالظاهر من صحیح ابن عمار المتقدم هو وجوب ازاله النجاسه عنهما لوطرء علیهما النجاسه بعدالاحرام لکنه لم یعلم القائل بها فالاولی الاجتناب عنها و عن غیرها ممالاتجوز الصلوه فیه فی حال الاستدامه.

(الامرالرابع) الاولی ازاله النجاسه عن البدن ایضا فی حال الابتداء والاستدامه و ان لم یردبها النص و لاقائل بها، و لذا قال فی المدارک بعد استدلاله لعدم جوازالاحرام فی الثوب النجس بصحیح ابن عمار المتقدم الذی فیه الجواب عن السئوال عن المحرم یصیب ثوبه الجنابه قوله (ع) لایلبث حتی یغسله قال مقتضی الروایه عدم جواز لبس النجس حال الاحرام مطلقا ثم قال، و یمکن حملها علی ابتداء اللبس اذمن المستبعد وجوب الازاله عن الثوب دون البدن الا ان یقال بوجوب الازاله عن البدن للاحرام ولم اقف علی مصرح به و ان کان الاحتیاط یقتضی ذلک (انتهی ما فی المدارک) و منه یظهر وجه اولویه از التها عن البدن ایضا ابتداء و استدامه (الامرالخامس) ربما یقال بالاجتناب عن الاحرام فی جلد الماکول ایضا و ان کان مما تصح الصلوه فیه و ذلک لعدم صدق اسم الثوب علیه فی غیرالمخیط و عدم جواز الاحرام فی المخیط منه و ان کان یصدق علیه الثوب.

مسئله (۳) الاحوط للنساء عدم الاحرام فی الحریر المحض. وقع الخلاف فی جوازلبس الحریر الخالص للنساء فی حال الاحرام وعدمه علی قولین فالمحکی عن کتاب احکام النساء للمفید و عن السرائر و القواعد هوالجواز، و هوالمنسوب الی اکثر المتاخرین (والمحکی عن الصدوق) والشیخ هوالعدم و نسب الی المفید و السید ایضا (ویستدل للجواز) بالاصل و صحیح حریز السابق: کل ثوب یصلی فیه فلاباس ان یحرم فیه، بناء علی ان یکون المراد ممن یصلی فیه هومن یحرم فیه فیکون المعنی کل محرم یجوز له الصلوه فی ثوب یجوز له الاحرام فیه و ان لم یجزلغیره الصلوه فیه، و المرئه تصح منها الصلوه فی الحریر المحض فیجوزلها الاحرام فیه (وصحیح یعقوب بن تشعیب) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن المرئه تلبس القمیص تزره علیها و تلبس الحریر والخز و الدیباج فقال (ع) نعم و تلبس الخلخالین والمسک (والمسک علی مافی المجمع بالتحریک اسوره من ذبل اوعاج والذبل شیء کالعاج) و هذاالخبر و ان لم یصرح فیه بالسئوال عن لباس المحرمه الا انه بقرینه فهم الاصحاب منه ذلک وذکر الشیخ الخبر فی باب الاحرام ظاهر فی المحرمه و لذا حمله الشیخ علی مالم یکن حریرا محضا (وخبر نضربن سوید) المروی فی الکافی عن الکاظم علیه السلام عن المرئه المحرمه ای شیء تلبس

من الثیاب قال تلبس الثیاب کلها الا المصبوغه بالزعفران والورس (الحدیث) ولم یستثن فیه الحریر (ویستدل للمنع) بصحیح العیص المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال المرئه المحرمه تلبس ماشائت من الثیاب غیر الحریر (الحدیث) و خبر ابی عیینه عنه علیه السلام عن مایحل للمرئه ان تلبس من الثیاب و هی محرمه، قال الثیاب کلها ماعدی القفازین والبرقع و الحریر، قلت تلبس الخز قال (ع) نعم قلت فان سداها الابریسم و هوحریر، قال مالم یکن حریرا خالصا فلاباس (وخبر اسماعیل بن الفضل الهاشمی) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن المرئه هل یصلح لها ان تلبس الحریر و هی محرمه قال (ع) لاولها ان تلبسها فی غیر احرامها (وخبر سماعه) المروی ایضا فی الکافی عنه علیه السلام قال لاینبغی للمرئه ان تلبس الحریر المحض و هی محرمه فامافی الحر والبرد فلاباس (قال فی الوافی) فی بعض النسخ فاما ـ الحز و البرد فلاباس (وخبره الاخر) المروی فی الفقیه عن المحرمه تلبس الحریر فقال لایصلح ان تلبس حریرا محضا لاخلط فیه الی ان قال ـ و انمایکره الحریر المبهم (و خبر ابی بصیر) فی الفقیه سئله عن القز تلبسه المرئه فی الاحرام قال (ع) لاباس انما یکره الحریر المبهم (وخبر الحلبی) المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام قال لاباس ان تحرم المرئه فی الخز والذهب ولیس یکره الا الحریر المحض (وخبر جمیل) المروی عن نوادر البزنطی سئله عن المتمتع کم ـ یجزیه قال شاه و عن المرئه تلبس الحریر قال لا (وخبر جابر) المروی فی الخصال عن الباقر (ع) ویجوز للمرئه لبس الحریر والدیباج فی غیر صلوه و احرام (وخبر الاحمسی) عن الصادق علیه السلام عن العمامه السابری فیها علم حریر تحرم فیها المرئه قال نعم انماکره ذلک اذا کان سداه ولحمته جمیعا حریرا (الحدیث).

هذا ما استدل به للجواز والمنع، والانصاف عدم تمامیه شیء منها (اما ما استدل به للجواز) فبمنع دلاله صحیح حریز علی الجواز بالتقریب الذی ذکر فی الاستدلال لاحتمال ان یکون المراد من قوله (ع) کل ثوب یصلی فیه فلاباس بالاحرام فیه هوالثوب الذی لم یمنع عن الصلوه فیه، والحریر ممانع عن الصلوه فیه و لو بالنسبه الی الرجال، مع انه علی تقدیر اراده ماذکر فی تقریب الاستدلال تکون دلالته بالعموم اوالاطلاق قابلا للتخصیص اوالتقیید فلوتم ـ الاستدلال بالاخبار المانعه تکون مقیده اومخصصه للصحیح المذکور (و اما خبر یعقوب بن شعیب) فلیس فیه اسم عن احرام المرئه وحمله علیه و ان لم یکن بعیدا لکنه لایکون بمثابه یکون ظاهرا فلایصح رفع الید به عما یدل علی المنع لوتمت دلالته علیه (واما خبر نضر) فهو فی الدلاله علی الجواز یکون بالعموم فیخصص بما دل علی المنع فی الحریر.

و اما ما استدل به للمنع فالانصاف ان صحیح العیص و خبر ابی عیینه و خبر جمیل و ان کانت ظاهره فی المنع الا ان بقیه الاخبار التی استدل بها مما عبر فیه بکلمه (لاینبغی) اوبکلمه

(لایصلح) او بکلمه (یکره) او مایدل علی عدم جواز صلوتها ایضافی الحریر کما فی خبر جابر مع عدم الاشکال فی جواز صلوتها فیه فلابدمن حمل کل ذلک علی الکراهه (فالامر فی الجمع) بین هاتین الطائفتین یدور بین احدامرین اما حمل مادل علی الجواز علی ما اذالم یکن الحریر محضا کما فعله الشیخ فی التهذیب بقرینه ما فی تلک الطائفه من الرخصه فی لبس الخلیط، و اما حمل مادل علی المنع علی الکراهه بقرینه بعض ما فی تلک الاخبار من التعبیر بالکراهه و نحوها (وفی الجواهر) ان هذا الحمل الاخیر اولی من وجوه و لم یذکر تلک الوجوه و لعل بعضها ماا شرنا الیه (ولو فرض تعارض الطائفتین) فتسقطان و یکون المرجع هوالاصل المقتضی للاباحه ولکن مع ذلک فالاحتیاط ممالاینبغی ترکه بل المذکور فی مناسک بعض مشایخنا ان الاحوط لهن ترکه مطلقا و لو فی غیر ثوبی الاحرام (وکیف کان) فلااشکال فی مرجوحیه لبس الحریر لهن فی حال الاحرام و کراهته.

مسئله (۴) فی اختصاص وجوب لبس ثوبی الاحرام بالرجل او وجوبه علی المرئه ایضا اشکال

... قال فی الجواهر ان الظاهر عدم وجوب لبس ثوبین لخصوص الاحرام للمرئه تحت ثیابها و ان احتمله بعض الافاضل بل جعله احوط و لکن الاقوی ماعرفت خصوصا بعد عدم شمول النصوص السابقه للاناث الابقاعده الاشتراک التی تخرج عنها هنا لظاهر النص و الفتوی، والله العالم (انتهی) واورد علیه بعض الافاضل بان الفتاوی مطلقه ولم اقف من قیدالوجوب بالرجل الا فی الحدائق و اما النصوص فالخطاب فیها للرجل کغیرها من ادله التکالیف التی کان البناء فیها علی التعدی من الرجل الی المرئه (اقول) مرجع ما اورده علیه هوالتمسک بقاعده الاشتراک والانصاف عدم جریانها هنا فان الادله الداله علی وجوب لبس الثوبین للاحرام بقرینه ما ورد فیها من کیفیه اللبس بالائزار باحدهما والارتداء بالاخر و ان لایکونا مخیطین ظاهرها الاختصاص بالرجال لجواز لبس المخیط للنساء، فادله الاشتراک لاتعم المقام (نعم) یمکن ان یستانس لاعتبار ثیاب خاصه لهن فی حال الاحرام بخبر زیدالشحام عن الصادق علیه السلام فی السئوال عن الحائض تریدالاحرام قال (ع) تغتسل و تستثفر و تحتشی بالکرسف وتلبس ثوبا دون ثیاب احرامها بناء علی ان یکون المراد بثیاب الاحرام المذکور مایجب علیهالبسه عند احرامها (وفی المروی عن کتاب الدعائم) تجرد المحرمه فی ثوبین ابیضین، ولکن روایه الدعائم غیر معتبره عندنا فیما یتفرد به الکتاب، و مجرد التعبیر بثیاب الاحرام لایدل علی وجوب لبسها بعنوان کونهامحرمه و لعل التعبیر بذلک لاشتراط بعض الشرایط فی اللباس حال الاحرام کعدم کونها نجسا اوالحریر المحض بناء علی اشتراط عدمه فی النساء ایضا و غیرذلک، و اما ما فی الجواهر من التعرض لکون کیفیه لبس الثوبین بان تلبسهما تحت ثیابها فلعله من جهه ان الثوبین اذا کانا عباره عن الازار والرداء لاتسترها سترا کاملا اذا ارادت الاکتفاء بهما فلابدلها

ان تلبس فوقهما مایسترها (وبالجمله) فالمسئله غیر منقحه فی کتب الاصحاب .

مسئله (۵) لایجوز لمن احرم ان ینشیء احراما بمثله اوبغیره حتی یکمل افعال ما احرم له . . . وعن ظاهر العلامه فی المنتهی انه موضع وفاق بین الاصحاب وفی الجواهر بلاخلاف اجده فیه بل الاجماع بقسمیه علیه (انتهی) ویدل علی المنع من النصوص ماورد فی کیفیه حج التمتع من التقصیر المحلل لاحرام العمره ثم الامر باحرام الحج والامر باتمامه المستفاد منه عدم جواز مایقع قبل الاتمام بل و لاصحته فیکون الاحرام قبل التقصیر المخرج له عن احرام العمره تشریعا محرما اذا کان عن عمد ویقع باطلا و یکون باقیا علی احرامه الاول وکذا لوکان الاحرام الثانی عن نسیان عن الاول الا انه لایکون علیه اثم فی ذلک .

مسئله (۶) لواحرم متمتعا و دخل مکه و احرم بالحج قبل التقصیر فان کان ناسیا انه محرم باحرام العمره صح حجه و فی وجوب الفداء علیه و عدمه قولان و ان کان عامدا ففی بطلان عمرته و صیروره حجه حجا مفردا او بقائه علی احرامه الاول و بطلان الاحرام الثانی قولان . . اذا دخل مکه محرما باحرام عمره التمتع فنسی التقصیر فاحرم للحج قبل التقصیر فلااشکال و لاخلاف فی صحه عمرته وحجه بل علیه الاجماع کما حکی عن المختلف و ان حکی عن المنتهی انه ذکر قولا لبعض الاصحاب ببطلان الاحرام الثانی و البقاء علی الاحرام الاول (و یدل علی صحه عمرته و حجه) صحیح عبدالرحمن بن الحجاج عن رجل تمتع بالعمره الی الحج فدخل مکه فطاف و سعی و لبس ثیابه و احل و نسی ان یقصر حتی خرج الی عرفات ، قال (ع) لاباس به یبنی علی العمره و طوافها و طواف الحج علی اثره (و غیر ذلک مما یاتی) و فی وجوب الفداء علیه و عدمه قولان والمحکی عن الشیخ و علی بن بابویه هو الوجوب لخبر اسحق بن عمار المروی فی التهذیب عن الکاظم علیه السلام عن الرجل یتمتع فنسی ان یقصر حتی یهل بالحج قال (ع) دم یهریقه (والمحکی عن الحلی وسلار هو الاخیر) و نسب ذلک الی اکثر المتاخرین (لصحیح عبدالله سنان) المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) عن رجل متمتع نسی ان یقصر حتی احرم بالحج قال (ع) یستغفرالله (وصحیح معاویه بن عمار) عن الصادق (ع) عن رجل اهل بالعمره و نسی ان یقصر حتی دخل فی الحج ، قال (ع) یستغفرالله و لاشیء علیه و تمت عمرته .

(والاقوی) عدم وجوب الفداء و ذلک لان خبر اسحق بن عمار ظاهر فی وجوب الفداء اعنی قوله علیه دم مع کونه من الموثق ، وصحیح معاویه بن عمار نص فی انه لاشی علیه مع کونه من الصحاح والجمع بینهما بحمل ما فی الموثق علی الندب کما حمله علیه الصدوق والحلی والدیلمی بل فی الجواهر اکثر المتاخرین بل هو المشهور منهم (مضافا) الی مافی المسالک من ان التقصیر لیس جزء بل هو محلل من الاحرام و لکن فی الجواهر ان الاحتیاط لاینبغی ترکه (و یمکن الجمع) بحمل مادل علی وجوب الفدیه علی مالو تحلل من الاحرام قبل التقصیر وما-

دل علی عدم الوجوب بمالونسی التقصیر من غیران یاتی بشیء من محرمات الاحرام (ثم انه علی القول بالوجوب) فهل یکتفی بمطلق الدم اویتعین الشاه (وجهان) من اطلاق مافی خبر اسحق بن عمار من ان علیه دم یهریقه، و من دعوی انصرافه الی الشاه و ان اقل مایجب اذا وجب اهراق الدم فی باب الحج هوالشاه و به افتی فی الفقیه و المهذب و غیرهما ولاریب انه احوط.

هذا کله اذا کان الاحرام الثانی بعدالسعی و قبل التقصیر و امالواحرم بالحج قبل ان یاتی بالسعی فی عمره التمتع ففی المسالک بطل احرامه الاخیر و وجب اکمال العمره (اقول) و هوکذلک لعدم کون احرامه الاخیر مامورا به بل هومنهی عنه ولعدم خروجه عن الاحرام الاول الذی عقده لعمره التمتع اذا لاحلال منه متوقف علی اکمال اعمال العمره (هذا فی صوره النسیان) ولواحرم بالحج قبل التقصیر عامدا بعدالسعی ففی بطلان عمرته وصحه احرامه الاخیر و صیروره حجه حج الافراد اوبقائه علی احرامه الاول و کون الثانی باطلا قولان المشهور هوالاول لموثق ابی بصیر بل صحیحه المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال: المتمتع اذا طاف و سعی ثم لبی قبل ان یقصر فلیس له ان یقصر و لیس له متعه (وخبر محمد بن سنان) عن العلاء بن الفضیل المروی فی التهذیب ایضا قال سئلته عن رجل متمتع فطاف ثم اهل بالحج قبل ان یقصر قال بطلت متعته هی حجه مبتوله (و هذان الخبران) و ان کانا مطلقین لکن الشیخ حملهما فی التهذیب والاستبصار علی صوره العمد، بتقیید هما بالاخبار الوارده فی صوره النسیان، و لاباس به (واورد علی الاستدلال بهما) بقصور هما من حیث السند فیشکل التعویل علیهما فی اثبات حکم مخالف للاصل حیث ان مقتضی القاعده بطلان الاحرام الثانی لکونه منهیا عنه.

والمحکی عن الحلی و العلامه فی بعض کتبه و الشهید فی الدروس هوالاخیر ای بطلان احرامه الثانی و بقائه علی الاحرام الاول و استدل له الحلی بان الاحرام بالحج انما یسوغ بالتلبس به بعد التحلل من الاول، و قبله یکون منهیا عنه و النهی فی العباده یقتضی الفساد و ان الاجماع منعقد علی عدم جواز ادخال الحج علی العمره ولاادخال العمره علی الحج قبل فراغ مناسکهما (واورد علی الاول) بمنع کون النهی هنا مفسدا" لرجوعه الی وصف خارج عن مهیه الاحرام (وعلی الثانی) بمنع ادخال الحج فی العمره و ذلک لان التقصیر لیس جزء من العمره بل انما هوموجب للخروج منها و لتحلیل ماحرم بالاحرام لها فاخر افعال العمره هو السعی.

(واجیب عن الاول) بان المنهی عنه انما هونفس الاحرام لان التلبس به قبل التحلل من احرام العمره تشریع لانه ادخال مالیس من الدین فی الدین و قدحقق فی الاصول بان حقیقه التشریع هوالعمل الخارجی بعنوان انه من الدین مع عدم احراز کونه منه ولولم یحرز انه لیس

منه فالمنهی عنه هو ذاک العمل الخارجی والنهی عنه موجب للفساد مع انه علی تقدیر عدم کونه منهیا عنه فعدم تعلق الامر به کاف فی فساده مع کونه عباده تتوقف صحته علی الاتیان به بداعی امره ولایکفی فی صحته عدم النهی عنه.

(واجیب عن الثانی) بان المستفاد من الاخبار الکثیره کون التقصیر من جمله افعال العمره وانه کالتسلیم بالنسبه الی الصلوه کمایاتی عند ذکر افعال العمره، وقدصرح العلامه فی المنتهی بذلک مدعیا علیه الاجماع قال (قده) افعال العمره هی الاحرام والطواف ورکعتان والسعی والتقصیر ذهب الیه علمائنا اجمع فالتقصیر حینئذ نسک یثاب علیه (انتهی) ولامنافاه بین کونه من اجزاء العمره و کونه موجبا لتحلیل المحرمات کما ان الهدی یوم النحر من المناسک و موجب للتحلل من جمله من المحرمات، وعلیه فاذا احرم بالحج قبل التقصیر فقدا دخل احراما علی احرام اخر و القاعده تقتضی بطلان الاحرام الثانی، هذا ما قیل هنا من الاستدلال والرد.

(والحق هوالقول المشهور) من انقلاب التمتع الی الافراد و ذلک لصحه الاستناد الی ـ الخبرین اعنی موثق ابی بصیر وخبرابن سنان بعداستناد المشهور الیهما وعدم ضعف ظاهر فی سندهمافالتمسک بمقتضی القاعده لوصح کالاجتهاد فی مقابل النص (و فی الدروس) حمل الخبرین علی من عدل عن الافراد ثم لبی بعدالسعی قال (قده) لانه روی التصریح بذلک، قال فی المدارک ولم نقف علی ما ادعاه من النص، و قال فی الجواهر و لعله (ای الشهید) ارادالموثق یعنی موثقا اخرلابی بصیر فی رجل یفرد بالحج فیطوف بالبیت ویسعی بین الصفا و المروه ثم یبدولـه ان یجعلهاعمره فقال ان کان لبی بعدماسعی قبل ان یقصر فلامتعه له (انتهی) ولایخفی عدم دلاله هذا الموثق علی مارامه الشهیدفی شیءاذا الکلام انما هو فیما اذا احرم الناسک بالحج المتمتع به قبل التقصیر فی عمره التمتع عمدا، والموثق فی مورد عدول الناسک عن حج الافراد الی التمتع و این هذا من صیروره عمره التمتع اذا احرم لحجه قبل التقصیر فی عمرته عمدا.

(و کیف کان) فلااشکال فیما ذهب الیه المشهور من بطلان عمرته وصیرورتها حجه مفرده، لکنه یقع الکلام فی امور (الاول) هل الذی یاتی به من حج الافراد یجزی عن فرضه الذی کان علیه کان علیه و هوحج التمتـع اولا (وجهان) من عدم الامر بالاعاده فی الخبرین المذکورین، ومن انه عدول اختیاری ولم یات بالماموریه علی وجهه و مقتضاه عدم الاجزاء وهذا الاخیرلولم یکن اقوی لکان احوط (الا مرالثانی) الجاهل بعدم جواز الاحرام للحج قبل التقصیر کالعالم العامد فی بطلان متعته و صیروره حجه افرادیا و ذلک لاطلاق الخبرین وانما خرج عنه الناسی للتقصیر للاخبار المتقدمه فیبقی الجاهل بالحکم تحت اطلاق الخبرین (الثالث) الظاهر قصر الحکـم المذکور علی خصوص مضمون الخبرین و هو ما اذا احرم بالحج بعدالسعی فی عمره التمتع وقبل التقصیر عمدا و اما مالایشمله الخبران مثل اذا احرم قبل السعی او فی اثنائه او فی اثناء طواف

العمره او رکعتی الطواف فهو باق علی ماهو مقتضی القاعده من بطلان الاحرام الثانی و بقاء الاحرام الاول فیکمل عمرته ولا شی علیه ثم یحرم بالحج (الامر الرابع) لیس فی الخبرین تعرض لاستیناف احرام جدید لحج الافراد او الاکتفاء باحرامه الثانی الذی احرم لحج التمتع ، فمقتضی القاعده تجدید الاحرام لحج الافراد و ان الاحرام الذی اتی به لم یکن له اثر الابطلان عمره التمتع و انقلاب تکلیفه الی حج الافراد لکن المحکی عن الذخیره اسناد عدم الحاجه الی التجدید الی انه مذهب الجماعه ای جماعه من الاصحاب و ان قال فی الجواهر لم یجد تصریحا بعدم الحاجه الی تجدید الاحرام (ولعل الاقوی) عدم الحاجه الی التجدید لکونه کالانقلاب القهری الی حج الافراد مثل انقلاب حج التمتع فی المرئه اذا حاضت قبل طواف العمره حیث انها تذهب باحرامها الاول الی عرفات من غیر حاجه الی تجدید احرام ثان و ظاهر الخبرین ایضا ذلک خصوصا خبر العلاء بن الفضیل حیث قال (ع) هی حجه مبتوله .

مسئله (۷) یستحب الاحرام فی الثیاب المنسوج من القطن و افضلها الا بیض . . . بلا خلاف یوجد فی استحبابه فی القطن و قد نسبه بعضهم الی قطع الاصحاب قال فی الجواهر و کفی به حجه لمثله و یدل علیه من النصوص ماورد من احرام النبی (ص) فی ثوبی کرسف (وفسر الکرسف فی المجمع وغیره بالقطن) ومافی صحیح ابن عمار عن الصادق علیه السلام کان ثوبا رسول الله (ص) الذان احرم بهما یمانیین عبری وظفار و بهما کفن (قال فی المجمع بعد نقل الحدیث قال الشیخ والصحیح ظفار بالفتح ـ بلد بالیمن قرب صنعاء ینسب الله الجزع الظفاری و قال فی ماده (عبر) وثوب عبری منسوب الی عبر بلد اوجانب واد) و قد یستدل بماروی عن امیر المومنین (ع) انه قال البس القطن فانه لباس رسول الله (ص) وهو لباسنا (و فی خبر ابی بصیر) و ابن مسلم المروی فی الخصال البسو ا ثیاب القطن فانها لباس رسول الله (ص) وهو لباسنا ولم یکن یلبس الشعر والصوف اشعار بذلک (وکیف کان) ففی التاسی بالنبی (ص) بما تقدم من فعله (ص) کفایه .

واما افضلیه کونه ابیض فقد استدل لها بتظافر الاخبار بالامر بلبسه وماروی ان النبی (ص) قال خیر ثیابکم البیض فالبسوها احیائکم و کفنوا بها موتاکم و ماورد من استحباب التکفین فی ـ التکفین فی الثیاب البیض مع استحباب اتخاذ ثوب الاحرام للکفن مضافا الی اتفاق المسلمین عملا علیه و یویده ما فی عن کتاب دعائم الاسلام عن الباقر (ع) قال یتجرد المحرم فی ثوبین نقیین ابیضین فان لم یجد فلا باس بالصبغ مالم یکن بزعفران اوورس اوطیب وکذلک المحرمه لاتلبس مثل هذا من الصبغ .

(فصل) فی تروک الاحرام و هی محرمات و مکروهات فالمحرمات انواع اولها صید البر . . . المراد بالتروک هوما ینبغی ترکه اما لحرمه ارتکابه اولکراهته و قد عد المحرمات منه الی اربعه عشر کما فی التبصره اوثمانیه عشر کما فی النافع اوعشرین کما فی الشرایع اوالی ثلاثه وعشرین کما

فی الدروس، ولکل وجه ولکن الاحسن ان یقال انها انواع (و کیف کان) فالاول منها صیدالبر ولااشکال فی حرمته علی المحرم و فی المدارک انه مجمع علیه بین الاصحاب بل قال فی المنتهی انه قول کل من یحفظ عنه العلم (ویدل علیه) من الکتاب قوله تعالی یاایها الذین امنوا لاتقتلوا الصید وانتم حرم ، وقوله تعالی و حرم علیکم صیدالبر ماد متم حرما ، ومن السنه اخبار متظافره کصحیح الحلبی المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام لاتستحلن شیئا من الصید و انت حرام (یعنی المحرم)وصحیح عمر بن یزید عنه (ع) قال واجتنب فی احرامک صیدالبر کله (و غیر ذلک من الاخبار) و تاتی فی تضاعیف الابحاث الاتیه ویذکر احکامه فی طی مسائل .

مسئله (۱) تختص الحرمه بصیدالبر ولا یحرم صیدالبحر وهو ماکان یبیض و یفرخ فی الماء . . .

لاخلاف فی عدم حرمه صیدالبحر بل الاجماع بقسمیه علیه و یکفی فی ذلک قوله تعالی احل لکم صیدالبحر وطعامه متاعالکم و للسیاره و حرم علیکم صیدالبر مادمتم حرما ، و یدل علیه من السنه صحیح حریز ومعاویه بن عمار المرسل فی الکافی والفقیه والمسند فی التهذیب عن الصادق (ع) قال لاباس بصیدالمحرم السمک و یا کل طریه ومالحه و یتزود قال الله تعالی احل لکم صید البحر و طعامه متاعالکم و للسیاره ثم قال و فصل بینهما کل طیر یکون فی الاجام یبیض و یفرخ فی البر فهو من صیدالبر وماکان من الطیر یکون فی البحر ویفرخ فی البحر فهو من البحر (قال المجلسی الاول قدس سره) فی شرحه الفارسی علی الفقیه ماترجمته ولکنی لم اسمع من السیاحین فی البر والبحر طیرا یبیض ویفرخ فی البحر (انتهی) والقدر المتیقن من صیدالبحر انواع السمک اما غیرها مما یعیش فی البحر والبر فلم نظفر علی محلل منه حتی یتکلم فی صیده واما مثل البط فهی من صیدالبر لانها تبیض و تفرج فی البر ولو فرض طیر تبیض وتفرخ فی البحر فهی من صیدالبحر ،والله العلیم بماخلق .

مسئله (۲) یحرم صیدالبر فی حال الاحرام اصطیادا وأکلا ولواصطاده محل و اشاره و دلاله واغلاقا و ذبحا . . . حرمه الصید علی نحو ما ذکر فی هذه المسئله مجمع علیه بین الاصحاب بل عن المنتهی انها مجمع علیها ممن یحفظ عنه العلم (اما حرمه الاصطیاد) فظاهر حیث انها مانطق به الکتاب الکریم فی قوله تعالی و حرم علیکم صیدالبر مادمتم حرما بناء علی ان یکون المراد من الصید فیه هو الاصطیاد بالمعنی المصدری لاالصید بمعنی المصید علی معنی اسم المفعول (واما حرمه اکله) ولوصاده محل فلصحیح عمر بن یزید المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) قال واجتنب فی احرامک صیدالبر کله ولاتاکل معاصاده غیرک ولاتشر الیه فیصد غیرک (وصحیح معاویه بن عمار) عنه (ع) قال لاتاکل من الصید وانت حرام وان کان اصابه محل (الحدیث)واما حرمه الاشاره الیه فلصحیح الحلبی المتقدم الذی فیه ولاتشر الیه وصحیح عمر بن یزید المتقدم ولا تشر الیه فیصد غیرک (واما حرمه الدلاله علیه) فلما فی صحیح الحلبی المتقدم فلاتدل علیه محلا ولا محرما (والفرق بین الدلاله والاشاره) ان الدلاله اعم من الاشاره لان الدلاله یشمل القول

والوصف والاشاره لاتکون الابالیداوالعین الی محسوس مشاهد (ولا فرق) فی التحریم بین کون المدلول محرما اومحلا ولابین الدلاله الواضحه والخفیه فلوفعل المحرم عند رویه الصید فعلا اوتکلم بکلام یوجب ترغیب غیره و حثه علی الصید کما لواظهر اشتیاقه الیه ففی تحریمه وجهان من الشک فی تسمیته دلاله و من کونه فی معناها ضروره انبعاث غیره الی الصید بسبب ذلک ،و منه یظهر انه لولم ینبعث غیره لم یکن حراما (ولوکانا محرمین) فصاد المدلول وجبت الکفاره علی کل منهما ولوکان الدال محلا والمدلول محرمالم یضمن المحل ولم یاثم الابعنوان الاعانه علی الاثم (ویدل علی حرمه الاغلاق علیه) ذیل مافی صحیح الحلبی :ولاتشر الیه فیستحل من اجلک ،فان الظاهر منه هوحرمه الاعانه علی الصید بجمیع انواعها ولااشکال فی ان الاغلاق منها ، واما حرمه الذبح فمما قام الاجماع علیه ویدل علیه قوله تعالی لاتقتلوا الصید وانتم حرم مضافا الی کون بعض انواعه من مصادیق الصید بالمعنی المصدری مثل الذبح برمی السهم .

مسئله (۳) المشهور انه لوذبح المحرم صید البر کان حراما علی المحرم والمحل . . . المشهور شهره عظیمه ان المحرم اذا ذبح الصید اوقتله بالرمی وغیره یکون میته حراما علی نفسه وغیره ، وعن المنتهی التذکره الاجماع علیه ویدل علیه من النصوص خبر وهب بن وهب عن الصادق علیه السلام عن اباءه عن علی علیهم السلام قال اذا ذبح المحرم الصید لم یاکله الحرام والحلال وهو کالمیته واذا ذبح الصید فی الحرم فهومیته (الحدیث) و خبر اسحق عن الصادق (ع) قال ان علیا (ع) کان یقول اذا ذبح المحرم الصید فی غیر الحرم فهومیته لایاکله محل ولامحرم واذا ذبح المحل الصید فی جوف الحرم فهومیته لایاکله محل ولامحرم ، وقدایدذلک باخبار اخر مثل الاخبار الامره بدفن ماذبحه المحرم کمرسل ابن ابی عمیر عن الصادق علیه السلام عن المحرم یصیب الصید فیفدیه ایطعمه اویطرحه قال (ع) اذن یکون علیه فداء اخر ، قلت فمایصنع به قال یدفنه .

(وبالاخبار الوارده) فی دوران الامر بین تناول المحرم للمیته اوالصید و رجحان تقدیم المیته علی الصید حیث انه یستفاد منها ان الصید الذی ذبحه المحرم میته بل اشد حرمه منها ولعل ذلک من جهه کون المیته محرمه بعنوان واحد والصید المذبوح بید المحرم حرام بعنوانین وهما کونه صید المحرم و عنوان کونه میته (واستدل ایضا) بان التذکیه انما تتحقق بذکر اسم الله عند الذبح ولامعنی لذکره تعالی علی ماحرمه .

والمحکی عن المفید والمرتضی والصدوق انه لاباس باکل المحل ماصاده المحرم وعلی المحرم فدائه وظاهره حلیه ماذبحه المحرم للمحل و لوذبحه فی الحرم ، وعن المقنع والمختصر الاحمدی انه ان ذبحه فی الحل جاز للمحل ان یاکله (وفی المدارک) المیل الی حله للمحل مطلقا مثل ماحکی عن المفید وغیره (و یمکن ان یستدل له بالاصل وعدم معروفیه اشتراط کون -

الذابح محلا فی التذکیه و بصحیح معاویه بن عمار قال سئلت اباعبدالله (ع) عن رجل اصاب صیدا وهومحرم ایا کل منه الحلال فقال لاباس انما الفداء علی المحرم (و صحیح حریز) قال سئلت ابا عبدالله (ع) عن المحرم اصاب صیدا وهومحرم ایا کل منه المحل فقال لیس علی المحل شیء انما الفداء علی المحرم (وصحیح منصوربن حازم) قال قلت لابی عبدالله (ع) رجل اصاب صیدا و هو محرم اکل منه و انه حلال قال اناکنت فاعلا ، قلت له فرجل اصاب مالاحراما فقال لیس هذا مثل هذا یرحمک الله ان ذلک علیه (وحسن الحلبی) قال المحرم اذا قتل صیدا فعلیه جزائه و هویتصدق بالصید علی مسکین .

(واجابوا عما استدل به) لمذهب المشهور من الحرمه اما الخبران اعنی خبروهب بن وهب و خبر اسحق بن منصور فبقصور هما من حیث السند ، و اما ما اید به من مرسل ابن ابی عمیر و خبرابن عمار فبایماء المرسل الی جواز اطعامه وان اوجب به فداء اخر واما خبرابن عمار فهو ما رواه عن الصادق علیه السلام قال اذا اصاب المحرم الصید فی الحرم و هو محرم فانه ینبغی له ان یدفنه ولایا کله احد واذا اصابه فی الحل فان الحلال یاکله وعلیه هوالفداء ،وظاهره کماتری هوالتفصیل بین صیدالحرم وغیره و مذهب المشهور هوتعمیم الحکم بالحرمه لصیدالمحرم فی غیرالحرم مضافا الی ان کلمه ینبغی له این یدفنه لیست صریحه فی الحرمه (واما ماورد) من ترجیح المیته علی صیدالمحرم عندالاضطرار الی احدهما (ففیه اولا) انها معارضه مع ما یدل علی رجحان اکل الصید (ففی خبر یونس بن یعقوب) عن الصادق (ع) عن المضطر الی المیته وهو یجدالصید قال یاکل الصید قلت ان الله عزوجل قداحل له المیته اذا اضطرالیها ولم یحل له (یعنی ولم یحل له الصید) قال علیه السلام تاکل من مالک احب الیک اومیته قلت من مالی قال هومالک لان علیک فدائه ، قلت فان لم یکن عندی مال قال تقضیه اذار جعت الی مالک (و فی معناه) خبران اخران مرویان فی الکافی وخبراخز مروی فی التهذیب (و فی مرسل الفقیه) عن ـ ابی الحسن الرضا علیه السلام قال یذبح الصید ویاکله ویفدی احب الی من المیته ، فالمتعین حینئذ الاخذ بمایدل علی تقدیم الصید لکون مادل علی تقدیمه اکثر وارجح (مضافا) الی ان تقدیم المیته علیه یدل علی مغایرته للمیته (وجعله قسما خاصا) من المیته لکی تکون مغایرته معها مغایره العام والخاص (بعید) .

و اما ان التذکیه لابد فیها من ذکرالله و هوینافی مع حرمته (ففیه منع المنافات) کما فی ذبح المغصوب اذا ذکر اسم الله علیه فانه یصیر بذلک مذکی وان کانت تذکیته محرمه بالحرمه التکلیفیه (والا قوی ما علیه المشهور) لصحه الاستناد الی خبر وهب بن وهب و خبر اسحق بعد عمل المشهور بهماولعدم تمامیه ما استدل له للجواز اما ماعبرفیه باصابه الصید کصحیح ابن عمار و صحیح حریز و صحیح ابن حازم فلان الاصابه اعم من الذبح بل لعلها فی اخذ الصیدحیااظهر

واما خبر الحلبی فلاحتمال ان تکون الباء فی قوله یتصدق بالصید للسببیه ویکون المعنی انه بسبب صیده المحرم علیه یتصدق علی مسکین بمال وهذه الصدقه هی الفداء الواجب علیه بسبب الصید، ومع قیام هذا الاحتمال فی تلک الاخبار لایصح الاستناد الیها للحکم المخالف للمشهور بالشهره العظیمه، هذا ومع تسلیم ظهور هذه الاخبار لایصح الاستناد الیها بعد اعراض الاصحاب عن العمل بها.

(وعن الشیخ) احتمال التفصیل بین الذبح بعد اخذ الصید وبین رمیه وقتله بالرمی بصیرورته میته فی الاول دون الثانی، قال (قده) و اذا کان الامر علی ذلک (یعنی کان القتل بالرمی) فی شیء ثم قال وهذا التفصیل ظاهر اختیار شیخنا المفید فی المقنعه (انتهی) وقال فی الجواهر جازا کله للمحصل دون المحرم والاخبار الاولی تناولت من ذبح وهو محرم ولیس الذبح من قبیل الرمی لکن یمکن دعوی الاجماع علی کون المراد مطلق التذکیه ولوکان بالرمی و غیره مما عدی الذبح فهذا التفصیل بین الذبح وغیره لیس بشیء فالحق هو حرمه ماقتله المحرم بای نحو کان علی المحرم والمحل فی الحل کان او فی الحرم.

و فی جریان ماعدی الاکل من الاحکام للمیته علی صید المحرم کالنجاسه و منع الصلوه فیه وعدم جواز استعماله (وجهان) من الحکم بانه میته کما فی خبر اسحق اوکالمیته کما فی خبر وهب، و من احتمال ان یکون المراد ان لحمه کلحم المیته لا انه میته حقیقه ولاکالمیته فی جمیع احکامها (والا قوی هوالاخیر) للنصوص الوارده فی الدوران بین الصید والمیته مع ترجیح الصید علی المیته وتعلیل ذلک بانه ماله لمکان وجوب الفداء علیه مع ان المیته لاتکون مالا لسلب المالیه عنها شرعا لکون المدار فی مالیه الشی هو ترتب المنفعه علیه او وجود الخاصیه فیه و هما مسلوبتان عن المیته.

هذا کله فی ذبح المحرم الصید فی الحل و اما اذا ذبحه فی الحرم و هو محرم فلااشکال فی حرمته علی المحرم والمحل سواء صاده فی الحرم اوصاده فی الحل وادخله فی الحرم حیاوذبحه فیه لما فی خبر وهب من قوله علیه السلام و اذا ذبح الصید فی الحرم فهو میته حلال ذبحه اوحرام (یعنی سواء کان الذابح محلا اومحرما) و منه یظهر حکم ذبح المحل له فی الحرم وانه ایضا حرام للمحل والمحرم، وقد صرح غیر واحد بحرمته وفی الحدائق اتفاق الاصحاب علی حرمته ویدل علی حرمته ایضا صحیح منصور بن حازم عن الصادق علیه السلام فی حمام ذبح فی الحل قال (ع) ما یاکله محرم و اذا ادخل مکه اکله المحل بمکه واذا ادخل الحرم حیاثم ذبح فی الحرم فلاتاکله لانه ذبح بعدان دخل مامنه (وخبر شهاب) عن الصادق (ع) قال قلت له انی اتسحر بفراخ اوتی به من غیر مکه فتذبح فی الحرم فاتسحر بها، فقال (ع) بئس السحور سحورک اما علمت ان مادخلت به الحرم حیافقد حرم علیک ذبحه وامساکه (بناء علی کون المراد من الفراخ فراخ الطیر الوحشی)

و صحیح معاویه عن الصادق علیه السلام عن ظبی اهلی اقبل فدخل الحرم فقال (ع) لایمس ان الله عزوجل یقول و من دخله کان امنا (ولو ذبحه المحل فی الحل) جازاکله للمحل فی الحرام ولوکان بدلاله المحرم علیه واعانته فان حرمه الاعانه والدلاله علی المحرم لایوجب حرمه اکله علی المحل اذا لم یباشر المحرم ذبحه، للاصل وعدم الدلیل علی الحرمه (وصحیح الحلبی) عن الصادق علیه السلام عن الصید یصاد فی الحل ثم یجاء به الی الحرم و هوحی، فقال (ع) اذا ادخل الحرم حرم علیه اکله وامساکه فلاتشترین فی الحرم الامذبوحا قدذبح فی الحل ثم ادخل الحرم فلاباس به للحلال.

هذا تمام الکلام فی صید البر واما بیان مایحرم منه فقدا ختلف فیه من کونه الحیوان الممتنع بالاصاله مطلقا ولوکان ممالایوکل لحمه کالثعلب والارنب ونحوهما اوخصوص الحیوان المحلل اکله کالظبی والحمام ونحو هما اوان المحرم صیده منحصر فی ستهاو غیر ذلک فسیاتی فی باب الکفارات ما هوالحق من ذلک.

بقی الکلام فی فرخ الصید و بیضه وهمایحرمان ممایحرم صیده بلااشکال ولاخلاف فیه وهو کما فی المدارک مما اتفق علیه الاصحاب ویدل علیه الاخبار الکثیره المتعرضه لثبوت الکفاره بتناوله (ففی صحیح حفص البختری) عن الصادق (ع) قال فی الحمامه درهم و فی الفرخ نصف درهم و فی البیض ربع درهم و سیاتی الکلام فی ذلک فی باب الکفارات ان شاءالله تعالی.

مسئله (۴) الجراد من صید البر فیحرم علی المحرم صیده... و فی المدارک هذا قول علمائنا واکثر العامه وعن التذکره ان المختار عند بعض العامه انه من صید البحر لانه یتولد من روث السمک (انتهی) ویدل علی حرمته من النصوص صحیح محمد بن مسلم عن الباقر علیه السلام قال مرعلی (ع) علی قوم یاکلون جرادا و هم محرمون فقال سبحان الله وانتم محرمون فقالوا انما هو من صید البحر فقال ارمسوه فی الماء اذن (و صحیح معاویه بن عمار) عن الصادق (ع) قال لیس للمحرم ان یاکل جرادا ولایقتله (وخبره الاخر) عنه (ع) قال اعلم ان ماوطئت من الدبا اواطات بعبرک فعلیک فدائه (فی المجمع: فی الحدیث سئلته عن الدبا وهو بفتح الدال المهمله وتخفیف الباء الموحده والقصر الجراد قبل ان یطیر) و غیر ذلک من الاخبار **الثانی من تروک الاحرام النساء وتحرم النساء علی المحرم وطیاو تقبیلا و نظرا بشهوه و عقدالنفسه اولغیره و شهاده علی العقد بالتحمل والاداء...** فی هذا المتن امور (الاول) یحرم و طی المرئه علی المحرم قبلا او دبرا بلاخلاف فیه بل الاجماع علیه بقسمیه ویدل علی حرمته من الکتاب قوله تعالی فمن فرض فیهن الحج فلارفث ولافسوق ولاجدال فی الحج، والرفث وان فسر فی اللغه بکلمه الفحش اوالتکلم عندالجماع، لکنه فی الایه کنایه عن الجماع کما فسر فی الاخبار (ففی صحیح معاویه بن عمار) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام بعدان ذکر الایه المبارکه قال والرفث الجماع والفسوق —

الکذب والسباب ،والجدال قول الرجل لاوالله و بلی والله (وفی صحیح علی بن جعفر) المروی فی التهذیب عن اخیه الکاظم (ع) عن الرفث والفسوق والجدال ماهو وماعلی من فعله ، فقال (ع) الرفث الجماع (الحدیث) و من السنه ایضا ماورد من الالفاظ التی یقال عند عقد الاحرام مثل ما فی صحیح ابن عمار المروی فی الفقیه وفیه احرم لک شعری و بشری ولحمی و دمی وعظامی و مخی وعصبی من النساء (الخ) و ماورد من وجوب التجنب عما یرجع الی النساء من اللمس والتقبیل وغیرهما مما یاتی ،ومایدل علی فساد الحج بتعمد الجماع مع العلم بالتحریم قبل الوقوف بالمشعر و وجوب الفداء علیهما و ماورد فیمن اکره زوجته المحرمه من ان علیه بدنتان والحج من قابل، وغیر ذلک من الاخبار الوارده فی موارد شتی و هی کثیره.

(الا مر الثانی) یحرم علی المحرم تقبیل النساء بشهوه بلاخلاف فی ذلک یعرف و یدل علیه من النصوص (صحیح الحلبی) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن المحرم وضع یده من غیر شهوه علی امرئته قال نعم یصلح علیها خمارها و یصلح علیها ثوبها و محملها، قلت افیمسها و هی محرمه قال (ع) نعم قلت المحرم یضع یده بشهوه قال یهریق دم شاه، قلت فان قبل قال (ع) هذا اشد ینحر بدنه (و خبر حسین بن جماد) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن المحرم یقبل امه قال لاباس به هذه قبله رحمه انماتکره قبله الشهوه.

و هذا فیما اذا قبلها بشهوه ممالا اشکال فیه ،ولو قبلها من دون شهوه فالمشهور ایضا حرمتها ویدل علی ذلک غیر واحد من الاخبار کخبر مسمع المروی فی الکافی عن الصادق (ع) قال یا اباسیار ان حال المحرم ضیقه فمن قبل امرئته علی غیر شهوه و هو محرم فعلیه دم شاه ومن قبل امرئته علی شهوه فامنی فعلیه جزور ویستغفر ربه (واطلاق) خبر معاویه بن عمار المروی فی الکافی عن رجل قبل امرئته و قدطاف طواف النساء ولم تطف هی ، قال (ع) علیه دم یهریقه من عنده (و خبر العلاء بن فضیل) المروی فی الکافی عن الصادق (ع) عن رجل وامرئه تمتعا جمیعا فقصرت امرئته ولم یقصر فقبلها ، قال (ع) یهریق دما (و خبر علی بن ابی حمزه) المروی فی الکافی عن الکاظم علیه السلام عن رجل قبل امرئته و هو محرم قال علیه بدنه و ان لم ینزل ولیس له ان یاکل منها.

و اطلاق هذه الاخبار وصریح خبر مسمع یدل علی حرمه التقبیل وان لم یکن عن شهوه خلافا لما عن الذخیره من تقیید حرمته بالشهوه و تبعه فی الریاض حاکیا عن جماعه (ویستدل له) بالاصل وبخبر حسین بن حماد المذکور انفا فان فی الباس عن تقبیل الام مع التعلیل بانه قبله رحمه وحصر المکروه منها بقبله الشهوه یدل علی نفیه ایضا فی مورد الزوجه اذا کانت عن رحمه (وفیه) ان الاصل منقطع بالاخبار المتقدمه ولاسیما خبر مسمع المصرح فیه بلزوم الفداء فی تقبیل المرئه بغیر شهوه الدال علی حرمته فی حال الاحرام ،واما خبر حسین بن حماد فهو یدل علی نفی الباس

عن تقبیل الام ونحوالام مماتکون قبلتها قبله رحمه نوعا لاکون المدار علی ذلک و علیه فقبله الرجل لامرئته لماکانت فی مظان الشهوه فلهذا نهی عنها وان لم تکن فی مورد خاص عن شهوه.

(الا مر الثالث) یحرم علی المحرم النظر بشهوه الی النساء سواء کانت محلله اواجنبیه وسواء کانت من المحارم او غیرهن لاستفاده حرمه الالتذاذ بالنساء من النصوص الوارده فی الاجتناب عنهن فی حال الاحرام و بماورد من الالفاظ عند التهیؤ للاحرام المشتمله علی تحریم الاستمتاع علی المحرم بالنساء، ولماورد فی خبر مسمع المتقدم الذی فیه و من نظر الی امرئته نظر شهوه فامنی فعلیه جزور (و بخبر معاویه بن عمار) عن الصادق علیه السلام عن محرم ینظر الی امرئته فامنی او امذی و هو محرم قال لاشیء علیه لکن لیغتسل و یستغفر ربه (و هذا ان الخبران) یدلان علی حرمه نظر المحرم بشهوه الی امرئته اذا تعقب انزال المنی اوالمذی لاالمرئه مطلقا" (الابالفحوی) ولاالنظر بشهوه اذا لم یتعقب انزال المنی اوالمذی مع ان المدعی تحریمه مطلقا، لکن یمکن اثبات اطلاق المنظوره ولوکانت اجنبیه باستفاده حرمه الالتذاذ من النساء و اشتمال الالفاظ الوارده فی عقد الاحرام علی التجنب عن النساء والالتذاذ بهن بای نحوکان و اطلاق النظر بشهوه عن قید التعقیب بالانزال بان من المعلوم عدم مدخلیه الامذاء فی الکفاره فالموجب لهالیس الا النظر بشهوه (مضافا) الی مایدل علی مدخلیه الامناء والامذاء فی وجوبها ولاعدمهما فی عدمها فی حمل المرئه و مسها کصحیح محمد بن مسلم عن الصادق علیه السلام عن الرجل یحمل امرئته اویمسها فامنی اوامذی فقال (ع) ان حملها او مسها بشهوه فامنی اولم یمن اوامذی اولم یمذ فعلیه دم شاه یهریقه و ان حملها او مسها بغیر شهوه فلیس علیه شیء امنی اولم یمن امذی اولم یمذ، (فانطرکیف) جعل علیه السلام المدار فی وجوب الکفاره و عدمه علی الحمل والمس بشهوه سواء امنی او امذی اولا هذا و لاهذا فاذا کان الحمل اوالمس بشهوه کذلک کان النظر ایضا کذلک بطریق اولی فلاتجب الکفاره فیمالم یکن بشهوه و تجب فیما اذا کان کذلک و لولم یحصل شی من الامرین (اقول) لکن الاولویه فی النظر بشهوه اذالم یمن ولم یمذ ممنوعه فان الحمل اوالمس بشهوه اشد من النظر بشهوه فیمکن اشتراط الکفاره فی النظر بصوره تعقیب احدالامرین.

(وکیف کان) فالمحکی عن الصدوق (قده) جواز النظر الی امرئته بشهوه والوامنی و قد مال الی جوازه فی کشف اللثام للاصل و موثق اسحق عن الصادق علیه السلام فی محرم نظر الی امرئته بشهوه فامنی قال لیس علیه شیء (واطلاق خبر الحلبی) المحرم ینظر الی امرئته و هی محرمه قال لاباس (و خبر علی بن یقطین) عن الکاظم علیه السلام عن رجل قال لامرئته اوجاریته بعد ما حلق و لم یطف ولم یسع بین الصفا و المروه اطرحی ثوبک و نظر الی فرجها قال علیه السلام لاشیء علیه اذالم یکن غیر النظر (واجیب) بان الاصل مقطوع بالاخبار المتقدمه والادله

السابقه الداله علی تحریم النظر بشهوه و موثق سماعه لایصح الاستناد الیه لسقوطه عن الحجیه بالاعراض عنه و عدم الاستناد الیه و اطلاق خبر الحلبی و خبر علی بن یقطین منزل علی ما اذا لم یکن النظر بشهوه لعدم تقیید النظر فیهما بالشهوه، مع ان عدم وجوب الکفاره علیه لایدل علی عدم الحرمه.

(وفی الجواهر) استظهر جواز النظر بلاشهوه الی الامه یرید شرائها و الحره التی یرید نکاحها والاجنبیه فی النظره الاولی بناء علی جواز ذلک بخلاف ما اذا کان بشهوه فانه یحرم فی الجمیع (انتهی) و قال فی المسالک لافرق فی تحریم النظر بشهوه بین الزوجه والاجنبیه بالنسبه الی النظره الاولی ان جوزناها والنظر الی المخطوبه والا فالحکم مخصوص بالزوجه (انتهی) و قال فی المدارک و کان وجه الاختصاص عموم تحریم النظر الی الاجنبیه علی هذا التقدیر و عدم اختصاصه بحاله الشهوه، وهو جید الا ان ذلک لاینافی اختصاص التحریم ـ الاحرامی بما کان بالشهوه کما اطلقه المصنف (انتهی ما فی المدارک).

و اورد علیه فی الحدائق بانه متی قیل بالتحریم فی النظر الی الاجنبیه مطلقا فی اول نظره اوغیرها من محل کان النظر اومحرم فالتفصیل بالنسبه الی المحرم بین ما اذا کان نظره بشهوه فیحرم اولا بشهوه فیحل لامعنی له لان المدعی عموم التحریم للمحرم و غیره ـ انتهی .. (ولایخفی) عدم المنافات بین عموم تحریم النظر الی الاجنبیه بالنسبه الی المحرم و ـ المحل و النظر بشهوه اوبلاشهوه و بین اختصاص التحریم الاحرامی فی المحرم بالنظر بشهوه کحرمه اکل مایحرم اکله و شرب مایحرم شربه مثل لحم الخنزیر و شرب الخمر علی الجمیع و اختصاص التحریم الصومی منه بالصائم اوالمعتکف ونحو ذلک (ففی موثق ابی بصیر) عن الصادق علیه السلام عن رجل نظر الی ساق امرئته فامنی قال ان کان موسرا فعلیه بدنه و ان کان بین ذلک فبقره و ان کان فقیرا فشاه اما انی لم اجعل ذلک علیه من اجل الماء لکن من اجل انه نظر الی مالایحل له (وفی خبر معاویه بن عمار) فی محرم نظر الی غیر اهله فامنی قال (ع) علیه دم لانه نظر الی غیر مایحل له و ان لم یکن انزل فلیتق الله ولایعد ولیس علیه شیء (وظاهرهما) هو بیان نظر المحرم بشهوه الی مالایحل له النظر من حیث انه محرم و ان لم یکن حراما علیه لولا الاحرام کما فی النظر الی امرئته، و هذا لعله ظاهر، والله العالم.

(الامر الرابع) یحرم علی المحرم ایقاع عقد النکاح لنفسه اولغیره بلاخلاف فیه، وفی ـ الجواهر بل الاجماع بقسمیه علیه بل المحکی منه مستفیض بل متواتر (انتهی) و یدل علیه من النصوص صحیح عبدالله بن سنان المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال لیس للمحرم ان یتزوج و لایزوج فان تزوج اوزوج محلا فتزویجه باطل (و خبر معاویه بن عمار) المروی فی ـ الکافی عنه علیه السلام قال المحرم لایتزوج ولایزوج فان نکاحه باطل (و خبر ابی بصیر) المروی

فی الکافی والتهذیب عنه (ع) قال للمحرم ان یطلق ولایتزوج (والصحیح الاخر) لعبدالله بن سنان المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال لیس للمحرم ان یتزوج ولایزوج محلا فان تزوج اوزوج فنکاحه باطل و ان رجلا من الانصار تزوج و هومحرم فابطل رسول الله (ص) نکاحه (وغیر ذلک من الاخبار) فلااشکال فی ثبوت اصل الحکم اعنی حرمه عقد النکاح تکلیفا ووضعا الا انه ینبغی البحث عن جهات (الاولی) کما لایجوز و لایصح عقد المحرم لنفسه بالمباشره لایجوز ایقاعه عن غیره بالوکاله عنه سواء کان الموکل محرما او محلا کما دل علیه الصحاح المتقدمه (الثانیه) المعروف بین الاصحاب حرمه المعقوده فی حال الاحرام علی المحرم بالحرمه الابدیه اذا کان عالما بحرمه العقد فی حال الاحرام، وعن التذکره والمنتهی نسبتها الی علمائنا الکاشفه عن الاجماع علیها (ویدل علیها) من النصوص خبرادیم الخزاعی المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال ان المحرم اذا تزوج و هو محرم فرق بینهما ولایتعاودان ابدا (و خبرابراهیم بن الحسن) المروی فی الکافی والتهذیب عنه (ع) مثله (ومرسل الصدوق) فی الفقیه عن الصادق علیه السلام من تزوج فی احرامه فرق بینهما و لم تحل له ابدا (وهذه الاخبار) و ان کانت مطلقه بالنسبه الی صورتی العلم والجهل بالحکم و معارضه مع صحیح محمدبن قیس عن الباقر علیه السلام قال قضی امیرالمومنین (ع) فی رجل ملک بضع امرئه قبل ان یحل، فقضی ان یخلی سبیلها و لم یجعل نکاحه شیئا حتی یحل فاذا حل خطبها ان شاء، و ان شاء اهلها زوجوه و ان شائوالم یزوجوه (لکنها محموله) علی صوره علم المحرم بالتحریم وحدیث قضاء امیرالمومنین (ع) محمول علی صوره الجهل و ذلک بقرینه خبر زراره وداودبن سرحان المروی فی الکافی و التهذیب عن الصادق (ع) قال و المحرم اذا تزوج و هویعلم انه حرام لم تحل له ابدا (کمالاباس) بضعف خبر الخزاعی من حیث السند و کذا خبر ابراهیم وارسال ما فی الفقیه بعدکونها معمولا بهاومما استند الیه الاصحاب ولاحاجه الی حملها علی صوره الدخول کما احتمله فی الحدائق مع انه لاشاهد علیه، مضافا الی کون الحکم فی صوره العلم اجماعیا کما استظهره فی المدارک عن ظاهر المنتهی الاانه (قده) قال فان تم فهوالحجه و الافللنظر فیه مجال (انتهی) ولعله استضعف الاخبار المتقدمه علی اصله و مبناه فی حجیه الاخبار (والانصاف) تمامیه الحجه بعد عمل الاصحاب بخبری الخزاعی و ابراهیم و مرسل الفقیه ولولم یتم الاجماع، والله العالم.

(الجهه الثالثه) انه لافرق فی حرمه العقد بین ان یکون المباشر له هو بنفسه او وکیله اذا و کل هوغیره فی ایقاع العقد اذا کان ایقاعه فی حال احرامه الموکل سواء کان توکیله فی حال الاحرام او کان التوکیل قبل ان یحرم وکذا لو وکل فی حال الاحرام ولکن الوکیل اوقع العقد بعد احلال الموکل، کل ذلک لاطلاق الاخبار المتقدمه والظاهر حصول التحریم المؤبد ایضا مع علم المحرم بوقوع العقد فی حال الاحرام (نعم) لو وکله قبل ان یحرم فاوقع الوکیل

العقد فی حال احرام الموکل مع عدم علم الوکیل ولاالموکل بایقاعه حال الاحرام فلایوجب ذلک التحریم الموبد بل مع عدم علم الموکل ولوکان الوکیل عالما بوقوعه فی حال احرام ـ الموکل فان العقد حینئذ و ان کان باطلا الا انه لایوجب التحریم الموبد ، و ذلک ظاهر (وربما یقال) فیمالووکل المحرم محلا ان یعقدله بعد احلاله ان الوکاله صحیحه و اختاره الشهید فی الدروس لعدم وقوع العقد فی حال الاحرام و التوکیل لیس نکاحا اذا کان زمان وقوع العقد بعد ـ الاحلال ولکنه ایضا لایخلو عن الاشکال لان التوکیل فی عقد النکاح من شئون النکاح فیکون منافیا مع التجنب عنهن فی حال الاحرام .

(الجهه الرابعه) لافرق فی حرمه ایقاع العقد فی حال الاحرام لغیره بین ان یکون وکیلا او ولیا او کان عقده لغیره فضولیا لاطلاق النصوص المتقدمه الداله علی بطلان عقده عن غیره الشامل للوکیل و الولی و الفضولی (والمحکی عن القواعد) ان الاقرب جواز توکیل الجد المحرم وکیلا محلا لتزویج المولی علیه المحل فیکون الموکل و هوالجد محرما والوکیل والمولی علیه محلین (ولعل الوجه فی القول بصحته) هو ان الوکیل والمولی علیه کلاهما محلان والصادر من المحرم اعنی الولی هو توکیل الوکیل المحل و التوکیل لیس تزویجا (ولکن الاقوی) بطلان تزویج الوکیل اذا وقع فی حال احرام الولی لان فعل الوکیل هو فعل الموکل و المفروض حرمه ایقاع تزویج الولی للمولی علیه فلایصح من وکیله ایضا ، مضافا الی عدم تبین الوجه فی ذکر خصوص الجدبل الحکم علی ما اختاره (قده) یعم الاب وکل ولی للعقد کولی السفیه والمجنون ولعله (قده) ذکر الجد من باب المثال .

(الجهه الخامسه) لافرق فی العقد بین الدوام والانقطاع لصدق ملک البضع فی الانقطاع ایضا ولاستفاده وجوب التجنب عن النساء بکل وجه من ظاهر اطلاق النصوص، وانسباق العقد الدائم من بعضها لایضر باطلاق غیره (ومنه یظهر) حال التحلیل فی حال الاحرام بالنسبه الی المحلل و المحلل له حیث ان ملاک الحرمه موجود فی التحلیل ایضا و هوالتجنب عن النساء علی وجه الاطلاق (و استشکل فی الجواهر) فی التحلیل و قال الظاهر عدم الحاق التحلیل بالنکاح فی الحکم المذکور علی اشکال (انتهی) و ما استظهره (قده) لاوجه له .

(السادسه) اذا اوقع عقدالنکاح عن غیره فضولیا مع کون العاقد محلا و کان فی حال احرام من عقدله فاجازه فی حال احرامه فلااشکال فی عدم صحه الاجازه ولاالعقد و حکمه حکم مالوعقد بنفسه (ولواوقعه) فی حال احرام المجیز فاجازه بعد التحلل من احرامه فان کان ـ الفضولی عالما بکون من عقدله فی حال الاحرام فالاظهر عدم الصحه و عدم تصحیح الاجازه لذلک العقد ، و ان کان جاهلا باحرامه فصحه العقد بالاجازه مبنیه علی القول بالنقل فی عقد الفضولی واما علی الکشف ففیه و جهان من عدم قابلیه المجیز للزوجیه حین العقد و من ان ـ

الاجازه علی الکشف انما تکون کاشفه اذالم یکن هناک مانع من صحه العقد من حین وقوعه فمع وجود المانع تکون الاجازه مصححه للعقد من حین رفع المانع کمالوزوج الفضولی للصغیر او ـ المجنون اواشتری اوباع لاحدهما فاجاز الصغیربعدالبلوغ اوالمجنون بعدا فاقته (ولعل الاظهر هوالاخیر)

ولوا وقع العقد فی حال الحل و کان الذی عقدله ایضا محلا فی حال العقد فاجازه وهو محرم فلااشکال فی عدم صحه الاجازه سواء قلنا بالنقل اوالکشف لکون الاجازه بمنزله التزویج المحرّم فی حال الاحرام ، و هذاظاهر.

(السابعه) فی حکم شراء الامه فی حال الاحرام (قال فی الشرایع) و یجوز مراجعه المطلقه الرجعیه و شراء الاماء فی حال الاحرام (انتهی) والاصل فی ذلک صحیح سعدبن سعدالاشعری عن الرضا (ع) قال سئلته عن المحرم یشتری الجواری و یبیعها ، قال نعم ، و قدرواه فی الکافی والفقیه والتهذیب (فالحکم) فی الجمله لااشکال فیه ، انماالکلام فی انه هل یختص الجوازبما اذا لم یکن الشراء للاستمتاع والتسری کما لو اشتراها للخدمه اوللتجاره و هوالمتیقن من مورد النص ، و اما لواشتراها للاستمتاع فی حال الاحرام ففی الجواهر ان الظاهر الصحه و ان قصد ـ المباشره حال الاحرام و ان اثم بالقصدالمذکور لکنه لایقتضی فسادالعقدوان احتمله فی التذکره لحرمه الغرض الذی وقع العقدله کمن اشتری العنب لاتخاده خمرا . لکن فیه انه ان تم ففیما اذا شرط ذلک فی متن العقد لافی الغرض الذی لم یکن الشراء منهیا عنه بخصوصه (انتهی) ـ اقول ـ بعد عدم استفاده الاطلاق من خبر سعد لصوره الشراء بنیه الاستمتاع فمقتضی اطلاق مادل علی التجنب عن النساء هوعدم صحه الشراء الحاقاله بالتزویج (ولواشتری) للاستمتاع بها بعدالتحلل ففی الصحه و جهان من ان شرائها لیس تزویجا حتی یکون منهیا عنه ، و من انه تعلق بالنکاح الممنوع عنه علی القول بعموم المنع و هذا الاخیر هوالاقوی بعد عدم اطلاق لصحیح سعد للغرض.

(الثامنه) یجوز للمحرم الرجوع الی المطلقه الرجعیه وقدادعی نفی الخلاف فیه فی المدارک (واستدل له) بان متعلق النهی هوالتزویج فی حال الاحرام والمراجعه لیست ابتداء نکاح بل هی رجوع الی الزوجیه السابقه و قدثبت فی محله ان المطلقه الرجعیه بحکم الزوجه فالرجوع الیها لیس استیناف النکاح (قال فی المدارک) ولافرق فی ذلک بین المطلقه تبرعا (ای من غیر بذل المهر) و بین المختلعه اذا رجعت فی البذل (انتهی) و هو کذلک لان الطلاق الخلعی و ان کان باینا لکنه ینقلب رجعیا اذا رجعت فی البذل فیکون حکمه حکم الرجوع الی المطلقه ـ الرجعیه (وهل یتحقق الرجوع) فیما اذا مسها اوقبلها بشهوه او یختص ذلک بمالورجع بالتلفظ بقوله رجعت اوبالمس بغیرشهوه او بازاله الجلباب اوالخمارعنها کذلک ای بغیر شهوه ، مقتضی

اطلاق کلامهم تحقق الرجوع مطلقا و یحتمل الاختصاص لکون مایحصل به الرجوع منهیا عنه فی حال الاحرام فیمالو کان الرجوع بفعل یحرم علی المحرم .

(التاسعه) فی حکم الخطبه و هی عباره عن المقاوله بین الرجل والمرئه فی التزوج بلاایقاع العقد (قال فی الجواهر) و تکره الخطبه للمحرم کما فی القواعد و محکی المبسوط و غیره للنهی عنه فی النبوی ولاینکح ولایشهد ولایخطب والمرسل السابق المحمول علیها (ای علی الکراهه) بعدالقصور عن اثبات الحرمه موبدا بانها تدعوالی المحرم کالصرف الداعی الی الربا ،فماعن ابی علی من الحرمه واضح الضعف (انتهی) و مراده (قده) من المرسل المذکور هومرسل ابن ـ فضال المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال المحرم لاینکح و لاینکح و لایخطب و لا یشهد النکاح فان نکح فنکاحه باطل (و قال المجلسی قدس سره) فی شرحه علی الکافی فی ذیل هذا الخبر : کلما تضمنه من الاحکام مقطوع به فی کلام الاصحاب (انتهی) ویظهر منه ان حرمه الخطبه ایضا مقطوع بها فی کلام الاصحاب ، و اما ما فی الجواهر من دعوی قصور المرسل عن اثبات الحرمه فلعله من جهه ارسال الخبر مع عدم جابرله بعد ذهاب مثل الشیخ و العلامه فی القواعد الی الکراهه ، و لکن المرسل معمول به فی غیرالخطبه فالاحوط ان لم یکن الاقوی ترکها فی ـ حال الاحرام .

(العاشره) اذا عقدالمحرم لمحرم علی امرئه و دخل المحرم بهاوجب علی کل من العاقد والمعقودله الکفاره و سیاتی البحث عن ذلک فی باب کفارات الاحرام مفصلا ان شاءالله تعالی .

(الامرالخامس) من الامور المبحوث عنه فی حرمه النساء علی المحرم انه یحرم علی ـ المحرم تحمل الشهاده بمعنی حضوره فی مجلس العقد و استماعه له ،و فی الجواهر بلاخلاف محقق اجده فیه (و فی المدارک) ان الحکم مقطوع به فی کلام الاصحاب ، و فی الخلاف دعوی اجماع الفرقه علی عدم جوازه ، و استدل له من الاخبار بمرسل الحسن بن علی المروی فی التهذیب عن الصادق علیهاالسلام قال المحرم لاینکح و لاینکح ولایشهد فان نکح فنکاحه باطل (و مرسل ابن فضال المتقدم) المروی فی الکافی المحرم لاینکح و لاینکح و لایخطب و لایشهد النکاح (الحدیث) و قدمر عن المجلسی (قده) ان ما تضمنه هذاالخبر مقطوع به فی کلام الاصحاب (و مرسل ابن ابی شجره) المروی فی الفقیه و التهذیب والاستبصار عن الصادق علیه السلام فی ـ المحرم یشهد علی نکاح محلین ؟ قال (ع) لایشهد (والظاهر) صحه الاستناد بهذه المراسل بعد کونها معمولابها مع کون الحکم مشهورا بل مماقطع به الاصحاب ولاریب فی ظهور النهی فیها فی الحرمه (والخدشه فی دلالتها) تاره باحتمال کونها فی مقام النهی عن اداء الشهاده لاالتحمل و ذلک لکون مرسل ابن ابی شجره علی ما فی التهذیب والاستبصار مضبوطا مع زیاده کلمه (علی) فی قول السائل (فی المحرم یشهد علی نکاح محلین) الظاهر فی اداء الشهاده و

اقامتها لاحضور مجلس العقد و ان کان فی الفقیه مع حذف کلمه (علی) الظاهر فی التحمل (و اخری) باحتمال کون یشهد مبنیا للمفعول فیصیر النهی متعلقا بطلب الشهاده لانفس الشهاده تحملا اواداء (ضعیفه) جدا، لکفایه الاستناد الی مرسل الحسن بن علی و مرسل ابن فضال، مع مافی احتمال کون (یشهد) مبنیا علی المفعول من البعد و خلاف الظاهر، فلا ینبغی التشکیک فی اصل الحکم.

لکن یقع الکلام فی جهات (الاولی) مقتضی اطلاق المنع عن تحمل الشهاده فی حال الاحرام عدم الفرق فی العقد بین ان یکون العقد بین محرمین اومحلین او مختلفین مع کون مرسل ابن ابی شجره دالا علی المنع عنه فی العقد بین محلین واذا کان ذلک منهیا عنه فما یکون بین محرمین اومختلفین اولی بالنهی عنه (الثانیه) لافرق فی المنع بین ان یکون حضوره عند العقد لتحمل الشهاده او لغیر ذلک، و علیه فلوکان جالسا فی مجلس فرای ان العقد یقع فی ذلک المجلس وجب خروجه لئلا یکون شاهدا للعقد خلافا لما فی المدارک حیث قال ینبغی قصر الحکم علی حضور العقد لاجل الشهاده فلواتفق حضوره لالاجل الشهاده لم یکن محرما (انتهی) و لعل نظره (قده) فی ذلک الی انحصار الدلیل علی التحریم عنده بالاجماع و ان المتیقن منه عنده ماکان الحضور لاجل الشهاده، و علی ما اخترناه من صحه التمسک بالمراسیل المذکوره یکون المحکم هوالاطلاق.

(الثالثه) لایبطل العقد بشهاده المحرم له قطعا بناء علی ما عندنا من عدم اعتبار الاشهاد عند الزواج بل و کذا علی زعم العامه من اعتباره فی صحه عقد الزواج لعدم دلیل علی اعتبار العداله فی المتحمل للشهاده و ان اعتبرت فی مقیمها و یمکن ان یصیر المتحمل الفاسق عادلا عند اقامتها اوکان تحمل المتحمل لها علی وجه لایضر بالعداله کما اذا تحمله عن غفله اوجهل اونسیان و نحوذلک ممالایضر التحمل معه بعدالته.

(الامرالسادس) المشهور علی حرمه اقامه الشهاده علی النکاح فی حال الاحرام سواء کان تحمله فی حال حله او فی حال احرامه و استظهر فی الحدائق اتفاق الاصحاب علی تحریمها، واستدلو اله بدخول الاقامه فی اطلاق المراسیل المتقدمه فهی کماتدل علی حرمه تحمل الشهاده تدل علی حرمه اقامتها ایضا، ولان حرمه التحمل فی نفسها تدل علی حرمه اقامتها اذا لتحمل لیس الا لاجل الاقامه (واورد علی الاول) بمنع دخول الاقامه فی اطلاق المراسیل المتقدمه فانها ظاهره فی النهی عن شهاده النکاح لالنهی عن الشهاده علیه فیکون المنهی عنه فیها هوتحمل الشهاده لااقامتها (وعلی الثانی) بالمنع عن دلاله النهی عن التحمل علی النهی عن الاقامه مع انه یمکن ان لایکون التحمل منهیا عنه کما اذا تحمله فی حال حله و اقامها فی حال احرامه اوحضر مجلس النکاح غفله اومکرها، هکذاقیل فی الاشکال علی ما استدل به للمشهور (والانصاف)

صحه التمسک بمرسل ابن ابی شجره بناء علی فی التهذیب والاستبصار من ضبط کلمه (علی) فی قوله یشهد علی نکاح المحلین و ان لم یذکر فی الفقیه معتضدا بذهاب المشهور الی تحریم اداء شهاده المحرم واستظهار صاحب الحدائق اتفاق الاصحاب علیه (والمحکی عن القواعد) الاشکال فی حرمتها و لعل منشاه تضعیف المراسیل المتقدمه بالارسال و عدم الجابر لها و عموم ادله حرمه کتمان الشهاده کما فی قوله تعالی و لاتکتموا الشهاده و من یکتمها فانه اثم قلبه ولتوقف ثبوت النکاح شرعا علیها ولوقوع مفاسد عظیمه علی ترک الاداء و لانها اخبار لاانشاء والخبر اذا کان صادقا ولم یستلزم ضررا لم یحسن تحریمه و لان اباحه اقامتها اولی من اباحه الرجوع الی المطلقه الرجعیه فی العده لکونه معاله نوع تعلق بالنکاح ولوبالاستدامه بخلاف اقامه الشهاده فانه لاتعلق لها بثبوت النکاح اصلا و انماهی معالها الدخل فی اثباتها فی مرحله الاثبات.

(ولایخفی ما فی کل ذلک) اما تضعیف المراسیل بالارسال فقد تقدم الجواب عنه وان ذهاب المشهور الی التحریم جابر لضعفها لوسلم (و اما حرمه کتمان الشهاده) فلان دلیلها عام و دلیل حرمه الاداء علی المحرم خاص فیخصص العموم بدلیل الخاص، و وقوع مفاسد عظیمه من عدم الاداء فی کل مورد ممنوع نعم لو فرض فی مورد وقوع مفسده عظیمه من عدم اداء الشهاده نقول بارتفاع الحرمه، و کون الشهاده اخبارا لاانشاء لااثر له فی ارتفاع الحرمه اذا دل الدلیل علیها، و اما اولویه اباحتها من الرجوع الی المطلقه الرجعیه فلم یعلم وجه الاولویه وهواشبه شیء بالقیاس المحرم عندنا بل الاستدلال بذلک نوع اجتهاد فی مقابل النص، والله العالم.

ثم انه علی القول بحرمه اداء الشهاده فی حال الاحرام فهل یثبت النکاح بشهاده المحرم اذا ضم الیها شهاده رجل اخراولا (وجهان) من کون الشهاده بناء علی الحرمه مبغوضه عند الشارع فلایترتب علیها اثر فی اثبات المشهودبه، و من ان الحرمه التکلیفیه لاتوجب رفع الاثر الوضعی، و صیروره الشاهد بالشهاده فاسقا لوسلم لایوجب عدم سماع الشهاده منه فان الفسق و الشهاده قد حصلا فی زمان واحد ولیس ادائه الشهاده کاشفا عن کونه فاسقا قبل ذلک اذا ثبت عدالته الی حین الاداء، هذا فی صوره علم الشاهد بالحرمه و تعمده فی الاداء واما مع الغفله او حفظا لوقوع المفسده من الامتناع عن الاداء فلا اشکال فی مقبولیه شهادته.

(الثالث) من تروک الاحرام الاستمناء .. و هوطلب خروج المنی بالاسباب الموجبه لاخراجه وهوحرام فی حال الاحرام بلاخلاف فیه کمافی الجواهر، و نفی عنه الریب فی المدارک، و یدل علیه من النصوص صحیح عبدالرحمن بن الحجاج المروی فی التهذیب و الکافی عن الکاظم (ع) عن المحرم یعبث باهله حتی یمنی من غیر جماع اویفعل ذلک فی شهر رمضان ماذا علیهما قال

(ع) علیهما جمیعا الکفاره مثل ما علی الذی یجامع (وخبر اسحق بن عمار) المروی فی الکافی ایضا عن الکاظم علیه السلام عن محرم عبث بذکره فامنی قال اری علیه مثل ما علی من اتی اهله و هو محرم، بدنه والحج من قابل (وخبر ابی بصیر) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن رجل نظر الی ساق امرئه فامنی، قال علیه السلام ان کان موسرا فعلیه بدنه و ان کان بین ذلک فبقره و ان کان فقیرا فشاه (وغیر ذلک من الاخبار) التی یاتی بعضها فی المقام و فی البحث عن کفارات الاحرام، فلا اشکال فی اصل الحکم.

الا انه ینبغی هنا البحث عن جهات (الاولی) لافرق فی حرمه الاستمناء علی المحرم بین ماکان باسباب محلله لولا الاحرام او کان بسبب محرم فالاول کالعبث بزوجته و امته و الثانی کالعبث بذکره او النظر الی مایحرم النظر الیه کما ورد فی خبر ابی بصیر من النظر الی ساق امرئه (ای امرئه اجنبیه) غایه الامر انه فی الصوره الاولی له اثمان اثم العبث بزوجته او امته و اثم الامناء، وفی الصوره الثانیه علیه ثلاثه اثام بزیاده اثم النظر الی الاجنبیه (الثانیه) ادرج بعض الاصحاب اللواط و وطی البهیمه فی الاستمناء فی وجوب الکفاره والحج من قابل، واشکل علیه فی کشف اللثام بانهما داخلان فی الرفث و ان لم ینزل بهما و لم یقصد بهما الانزال، و اورد علی ماذکره فی کشف اللثام بان الرفث علی ما فسره الکاظم علیه السلام فی صحیح علی بن جعفر المروی فی قرب الاسناد قال: الرفث جماع النساء والیه یول مافی خبر محمد بن مسلم المروی فی اخر السرائر عن الباقر علیه السلام قال قلت له ارایت من ابتلی بالرفث والرفث هو الجماع ماعلیه؟ (الحدیث) فان اطلاق قوله والرفث هو الجماع یقید بما فی الصحیح من انه الجماع بالنساء (وکیف کان) فلاریب فی حرمه ما ذکر فی حال الاحرام بالحرمه الاحرامیه لاولویه الحکم فیه و تاکد الحرمه بوقوع ذلک فی حال الاحرام کالاتیان بالکبائر فی الاوقات الشریفه اوالامکنه المحترمه سواء ادرج ذلک فی الاستمناء او فی الرفث اولم یدرج فی شی منهما.

(الثالثه) لااشکال فی حرمه استدعاء المنی بمایوجب انزاله فی حال الاحرام وان لم ینزل و ترتب العقوبه، و اما وجوب الکفاره علیه فهو مترتب علی الانزال فلاشیء علیه مع عدمه الا الاثم و یدل علی حرمته و عدم وجوب شی علیه مع عدم الانزال خبر معاویه بن عمار المروی فی الکافی عن الصادق (ع) فی محرم نظر الی غیر اهله فانزل قال علیه دم لانه نظر الی ما لایحل له و ان لم یکن انزل فلیتق الله ولایعد و لیس علیه شیء، فان الامر بالتقوی والنهی عن العود یدلان علی حرمه النظر علیه الظاهر انه لاجل احرامه اوان تاکد حرمته لاجل احرامه وقوله لیس علیه شیء صریح فی عدم وجوب الکفاره مع عدم الانزال.

(الرابعه) لاشیء علی المحرم لوسبقه المنی من غیر استدعاء منه للاصل و خبر ابی بصیر المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن رجل یسمع کلام امرئه من خلف حائط و هو محرم

فتشاهی حتی انزل قال لیس علیه شیء (وخبر سماعه) المروی فی الکافی عن الصادق (ع) فی المحرم تنعت له المرئه الجمیله الخلقه فیمنی قال لیس علیه شی (ومرسل ابن ابی نصر) المروی فی الکافی عن الصادق (ع) فی محرم استمع علی رجل یجامع اهله فامنی قال لیس علیه شیء (و غیر ذلک من الاخبار التی مر بعضها و یاتی بعضها.

(الرابع) من تروک الاحرام الطیب.. وبحرم استعماله علی المحرم فی الجمله بل علی حرمته علیه اجماع المسلمین و النصوص علی ذلک متواتره و لکن یقع الکلام فی امور (الاول) وقع الکلام فی حرمه استعماله علی المحرم بالعموم اویختص حرمته بانواع خاصه من الطیب وهی المسک والعنبر و الزعفران و العود و الکافور و الورس او اختصاصها بماعدی الورس من هذه الستة، او اختصاصها بالمسک والعنبر و الزعفران و الورس و جواز استعمال غیرها (علی اقوال) ذهب الاکثر الی الاول فقالوا بعموم الحرمه لکل مایسمی طیبا و عن الریاض نسبته الی الشهره العظیمه (واستدلواله) بصحیح زراره المروی فی الکافی عن الباقر علیه السلام قال من اکل زعفرانا متعمدا اوطعاما فیه طیب فعلیه دم، و ان کان ناسیا فلاشی علیه ویستغفرالله عزوجل ویتوب الیه (وخبر الحلبی) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال المحرم یمسک علی انفه من الریح الطیبه ولایمسک علی انفه من الریح الکریهه (وقریب منه) خبر هشام بن الحکم (وصحیح حریز) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال لایمس المحرم من الطیب ولا الریحان و لایتلذذ به ولا بریح طیبه (الحدیث) و خبر الحسن بن زیاد المروی فی الفقیه قال قلت لابی عبدالله (ع) وضانی الغلام ولم اعلم بدستشان فیه طیب فغسلت یدی، فقال (ع) تصدق بشی لذلک (قال فی الواقی دستشان معرب دست شو) وهو مایغسل به الیدکالاشنان و نحوه (وخبر سدیر) المروی فی الکافی قال قلت لابی جعفر (ع) ماتقول فی الملح فیه زعفران للمحرم، قال لاینبغی للمحرم ان یاکل شیئا فیه زعفران ولایطعم شیئا من الطیب (وخبر منصور بن حازم) عن الصادق علیه السلام قال اذا کنت متمتعا فلاتقربن شیئا فیه صفره حتی تطوف بالبیت (قال فی الوافی ارید بالصفره ماله ریح طیبه کالزعفران) الی غیر ذلک من الاخبار الوارده فی النهی عن استعمال الطیب بالعموم مضافا الی ماورد فی المنع عن تحنیط المیت المحرم کما فی خبر ابن ابی حمزه عن الکاظم (ع) فی المحرم یموت قال یغسل ویکفن و یغطی وجهه ولاینحط ولایمس شیئا من الطیب وفی معناه غیره.

(والمحکی عن الشیخ فی النهایه) وابن حمزه فی الوسیله اختصاص التحریم بالسته المتقدمه فی صدر المسئله (ویستدل لذلک) بصحیح معاویه بن عمار المروی فی الکافی والتهذیب عن الصادق علیه السلام قال لاتمس شیئا من الطیب ولامن الدهن فی احرامک واتق الطیب فی طعامک وامسک علی انفک من الریح الطیبه فانه لاینبغی للمحرم ان یتلذذ بریح طیبه ـ وزاد فی التهذیب ـ

فمن ابتلی بشیء من ذلک فلیعد غسله ولیتصدق بقدر ما صنع و انما یحرم علیک من الطیب اربعه اشیاء المسک والعنبر والورس والزعفران غیر انه یکره للمحرم الادهان الطیبه الریح (والورس شیء احمر یشبه سحیق الزعفران)

وصدر هذا الخبر و ان کان یدل علی المنع عن استعمال الطیب بالعموم الا ان ما فیه من نسخه التهذیب یدل علی اختصاص المنع بهذه الاربعه المذکوره فیه بناء علی ان یکون المراد من یکره فی قوله غیر انه یکره للمحرم الادهان الطیبه الریح هو الکراهه فی مقابل الحرمه لاما یشملها کما یدل علیه تقابلها مع الحرمه فی قوله و انما یحرم علیک (الخ) و یدل علی المنع عن العود خبر ابن ابی یعفور المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال الطیب المسک والعنبر والزعفران و العود (و علی المنع عن الکافور) مادل علی عدم تقریب الکافور للمیت ـ المحرم سواء فی غسله و حنوطه ، حیث یعلم منه انه انما ذلک لاجل احرامه فالحی اولی بالمنع (والمحکی عن الجمل والعقود) والمهذب والاصباح و غیرها الاختصاص بالخمسه وهی ـ المسک والعنبر والزعفران والعود والکافور ـ باسقاط الورس ، و لعل منشاه هو الاخذ بذیل صحیح ابن عمار المتقدم المشتمل علی الاربعه و خبر ابن ابی یعفور الدال علی المنع عن العود (ولا ـ یخفی) انه اذا امکن التمسک بخبر ابن ابی یعفور للمنع عن العود امکن التمسک بالصحیح الاخر لابن عمار للمنع عن الورس ایضا فلا وجه لاسقاط الورس.

والمحکی عن مقنع الصدوق اختصاص المنع بالاربعه و هی المسک والعنبر و الزعفران و الورس واسقاط الکافور والعود ولعله لما فی ذیل خبر ابن عمار المتقدم بناء علی نسخه التهذیب و حمل المنع عن العود فی خبر ابن ابی یعفور علی الکراهه و لمنع اولویه الحی فی المنع عن الکافور مع عدم ورود دلیل علی المنع عنه بالخصوص للمحرم ، هذا ماحکی من الاقوال فی ـ المسئله .

(والاقوی) هو القول الاول و هو المنع عن مطلق الطیب و ذلک لان النسبه بین الاخبار المطلقه وبین مادل علی الاقتصار بالاربعه اوغیرها و ان کانت بالعموم والخصوص الا ان الاخبار المطلقه ارجح لکثرتها و کونها معلله بما یقتضی العموم مثل ما فی صحیح ابن عمار و غیره من الامر بامساک الانف من الریح الطیبه والنهی عن امساکه عن الریح الکریهه و انه لاینبغی التلذذ بریح طیبه و ما فی صحیح محمد بن مسلم المروی فی التهذیب عن احدهما (ع) فی قول الله عزوجل ثم لیقضوا تفثهم قال (ع) التفث حفوف الرجل من الطیب فاذا قضی نسکه حل له الطیب (والحفوف : البعد و حفوف الرجل من الطیب ای بعده عنه) فالخبر یدل علی لزوم الاجتناب عن مطلق الطیب فاذا کان المحرم ممنوعا عن شم الریح الطیبه و امساک انفه عن الریح الکریهه فکیف یجوز له استعمال الطیب غیر هذه السته اوالخمسه اوالاربعه ، فالاطلاقات ابیه عن التقیید

فیحمل مافیه الاختصاص بالمذکورات علی شده التحریم فیها و تخفیفه فی غیرها .

(الامرالثانی) انه بناء علی عموم المنع عن استعمال الطیب لابد من تفسیره علی وجه یشمل جمیع اقسامه ، و قد فسره العلامه فی التذکره بانه ماتطیب رائحته و یتخذللشم ، و عن الشهید (قده) انه جسم ذوریح طیبه بالنسبه الی معظم الامزجه اوالی مزاج المستعمل غیرالریاحین (وعن الشهید الثانی) فی المسالک والروضه انه الجسم ذوالریح الطیبه المتخذ للشم غالبا" غیرالریاحین ، و عن الشیخ و العلامه و غیرهما تقسیم النبات الطیب الی اقسام ثلاثه (القسم الاول) مالاینبت للطیب ولایتخذ الطییب منه ایضا کالشیح والقیصوم والخزامی وحبق الماء ، والفواکه کلها من الاترج والتفاح والسفرجل واشباهه ، وهذا کله لیس بمحرم ولایتعلق به الکفاره اجماعا (الشیح: درمنه . القیصوم : فی الفرس القدیم بوی مادران ـ الخزامی : شب بو ، حبق ـ الماء ـ مرزنجوش کوهی) .

ویدل علی عدم الباس بماذکر صحیح معاویه بن عمار قال قال ابو عبدالله علیه السلام لاباس ان تشم الاذخر والقیصوم و الخزامی و الشیح و اشباهه و انت محرم (و مرسل ابن ابی عمیر) عنه (ع) عن التفاح و الاترج و النبق و ماطاب ریحه ، فقال یمسک عن شمه و یا کله (و الاترج: بالنک ومایشبهه . والنبق ثمر شجره السدر ، والاذخر نبت تنبت فی اطراف مکه لهرائحه طیبه) و لعل الامر بامساک الانف عن شم المذکورات عند اکلها محمول علی الندب (وخبر عمار الساباطی) قال سئلت اباعبدالله علیه السلام عن المحرم یا کل الاترج ، قال نعم قلت لهرائحه طیبه ، قال (ع) ان الاترج طعام و لیس هو من الطیب .

(القسم الثانی) ماینبته الادمیون للطیب و لایتخذ منه طیب کالریحان الفارسی و هو ـ الریحان المعمول عندنا الذی یوکل مع الطعام کالنعناع ، والنرجس و هوالنرگس و امثال ذلک قال فی الجواهر واختلف الاصحاب فی حکمه فقال الشیخ انه غیر محرم ولا یتعلق به کفاره واستقرب العلامه فی التحریر تحریمه ثم قال والظاهرکونه من الریاحین التی ستعرف الکلام فیها .

(القسم الثالث) مایقصد شمه و یتخذ منه الطیب کالیاسمین و النیلوفر و الورد باقسامه و قداختلف فی حکمه ایضا و عن العلامه تحریمه مستدلا بوجوب الفداء فی استعماله و ان الفداء لایجب الاعلی ماکان حراما و اذا کان استعمال الطیب الماخوذ منه حراما یکون استعمال اصله الذی یوخذ منه الطیب ایضا حراما (ولا یخفی مافیه) لعدم معلومیه وجوب الفداء فی الطیب الماخوذ منه و عدم استلزام حرمه الطیب الماخوذ منه لحرمه اصله ، وذلک لصدق الطیب علیه دون اصله .

والاقوی فی هذه الاقسام هوحرمه مایصدق علیه استعماله انه استعمال للطیب عرفا الامادل النص علی جوازه کماسیاتی و جواز استعمال مالایصدق علیه الطیب الاماقام الدلیل علی عدم

جوازه ، و يدل على الاول اعنى حرمه مايصدق عليه الطيب الاخبار المتقدمه فى صدر المبحث الداله على المنع عن الطيب ، اذ المتيقن منها هوالمنع عما يصدق عليه الطيب عرفا (و يدل على الثانى) اعنى جواز استعمال مالايصدق عليه الطيب خبر عمار الساباطى المتقدم الذى فيه السئوال عن اكل الاترج و جواب الصادق (ع) بجوازه و قول السائل ان فيه رائحه طيبه و جوابه (ع)انه طعام و انه ليس من الطيب ، فان المستفاد منه اختصاص الحرمه بمايكون من الطيب لاكلما فيه رائحه طيبه ، و به يظهر ان المراد من الامساك عما فيه ريح طيبه كما فى خبر الحلبى و صحيح حريز وخبر هشام المتقدمه كلها هوما فيه ريح طيبه و يعد طيبا ، ويدل على ما ذكرنا مضافا الى ما تقدم صحيح العلا عن الصادق (غ) عمن حلق و ذبح ايطلى راسه بالحناء و هو متمتع قال (ع) نعم من غير ان يمس شيئا من الطيب (وصحيح ابن سنان) عنه (ع) عن الحناء ، قال (ع) ليمسه ويداوى به بعيره و ماهوبطيب و مابه باس (ومرسل الفقيه) انه يجوز ان يضع الحناء على راسه ولعل فيما ذكرنا كفايه فى المقصود ، والله العاصم .

(الامر الثالث) الظاهر حرمه استعمال مايسمى طيبا بكلما يسمى استعمالاله من الشم و الادهان واللبس والاكل منفردا او ممتزجا فى طعام و تجميرا و تبخيرا و غير ذلك مما يصدق عليه استعمال الطيب و التلذذ به ، و عن التذكره نسبته الى اجماع علماء الامصار (ويدل على حرمه شمه من النصوص) مافى صحيح معاويه بن عمار وامسك انفك من الرائحه الطيبه ، و مافى خبر الحلبى وصحيح هشام : المحرم يمسك على انفه من الريح الطيبه (ويدل على حرمه التدهين ومسه) ما فى صحيح ابن عمار ايضا من قول الصادق (ع) لاتمس شيئا من الطيب ، و على حرمه التدهين خبر على بن ابى حمزه المروى فى الكافى والتهذيب قال سئلته عن رجل يدهن بدهن فيه طيب و هويريد ان يحرم ، فقال لاتدهن حين تريد ان تحرم بدهن فيه مسك ولاعنبر تبقى رائحته فى راسك بعدما تحرم و ادهن بماشئت من الدهن حين تريد ان تحرم قبل الغسل و بعده فاذا احرمت فقد حرم عليك الدهن حتى تحل (وغير ذلك من الاخبار الكثيره الداله على وجوب الاجتناب عن التدهين بالطيب ذكرها فى الوافى فى الباب (۵۳) فيما يجوز فعله بعد التهيوء للاحرام ومالايجوز (ويدل على حرمه المس) خبر ابن عمار المروى فى الفقيه عن الصادق (ع) قال سئلته عن رجل مس الطيب ناسيا و هومحرم قال يغسل يديه و يلبى و يستغفر ربه (وخبر عبدالله بن سنان) المروى فى الكافى والتهذيب عن الصادق (ع) قال لاتمس ريحانا و انت محرم ولاشيئا فيه زعفران ولاتطعم طعاما فيه زعفران (وخبر اسحق بن عمار) عن الصادق (ع) عن المحرم يمس الطيب و هو نائم لايعلم ، قال يغسله و ليس عليه شيء و عن المحرم يدهنه الحلال بالدهن ـ الطيب والمحرم لايعلم ، ماعليه قال يغسله ايضا و ليحذر (قوله يدهنه الحلال ، الظاهر انه اريد بالحلال غير المحرم و يحتمل بعيدا ان يكون بالتشديد بمعنى بياع الادهان)

ویدل علی حرمه لبسه خبرعلی بن خنیس عن الصادق (ع) قال کره ان ینام علی الفراش الاصفر و المرفقه الصفراء (والمراد من الفراش الاصفر) هوما صبغ بالزعفران و نحوه مماله ریح طیبه و بالمرفقه المخده، و قداورد فی الکافی هذاالحدیث فی باب الطیب (و خبر منصوربن حازم) المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) قال اذا کنت متمتعا فلاتقربن شیئا فیه صفره حتی تطوف بالبیت (وخبرحمادبن عثمان) قال قلت لابی عبدالله (ع) انی جعلت ثوبی الاحرام مع اثواب قدجمرت فاخذ من ریحها قال فانشرها حتی یذهب ریحها (و خبر ابن عمار) المروی فی الفقیه عن الصادق (ع) قال الرجل یدهن بای دهن شاءاذالم یکن فیه مسک ولاعنبر ولا زعفران ولاورس قبل ان یغتسل للاحرام ولا تجمر ثوبک لاحرامک (و التجمیر تدخین الثوب بالمجمره).

ویدل علی حرمه اکله منفردا او ممتزجا خبر حسن بن هارون المروی فی الکافی و الفقیه و التهذیب قال قلت لابی عبدالله (ع) انی اکلت خبیصا فیه زعفران حتی شبعت وانا محرم، قال (ع) اذا فرغت من مناسکک واردت الخروج من مکه فابتع بدرهم تمرا فتصدق فتکون کفاره لذلک و لما دخل فی احرامک ممالاتعلم (وخبر سدیر) قال قلت لابی جعفر (ع) ماتقول فی الملح فیه زعفران للمحرم قال (ع) لاینبغی للمحرم ان یاکل شیئا فیه زعفران ولایطعم شیئا من الطیب (وخبر عبدالله بن سنان) المروی فی التهذیب والکافی عن الصادق (ع) قال لاتمس ریحانا و انت محرم ولا شیئا فیه زعفران ولاتطعم طعاما فیه زعفران (وخبر زراره المروی فی الکافی) و الفقیه عن الباقر (ع) قال من اکل زعفرانا متعمدا اوطعاما فیه طیب فعلیه دم و ان کان ناسیا فلاشیء علیه فیستغفرالله عزوجل و یتوب الیه (ویدل علی حرمه التبخیر و التدخین) خبر حماد بن عثمان المروی فی الکافی قال قلت لابی عبدالله (ع) انی جعلت ثوبی الاحرام مع اثواب قدجمرت فاخذ من ریحها، قال (ع) فانشرها فی الریح حتی یذهب ریحها، و قدمرفی خبرابن عمار قول الصادق (ع) ولاتجمر ثوبک لاحرامک (وغیر ذلک من الاخبار).

(الامر الرابع) یستثنی من الطیب المحرم خلوق الکعبه، و الخلوق کرسول طیب مرکب من اخلاط خاصه من الطیب منها الزعفران (و فی القاموس) ان الخلوق ضرب من الطیب، و قال فی الوافی الخلوق بالفتح طیب مایع، ثم حکی عن النهایه ان الخلوق طیب معروف مرکب یتخذ من الزعفران و غیره و من انواع الطیب و یغلب علیه الحمره و الصفره (انتهی) ویدل علی استثنائه الاجماع علی عدم وجوب الاجتناب عنه (وفی المدارک) و استثنائه عمایجب الاجتناب عنه مجمع علیه بین الاصحاب علی مانقله جماعه (و فی المستند) بلاخلاف یعرف بل عن بعضهم الاجماع علیه (ویدل علیه) خبر عبدالله بن سنان المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) عن خلوق الکعبه یصیب ثوب المحرم قال (ع) لاباس فانه طهور (وخبر یعقوب بن شعیب) قال قلت

لابی عبدالله (ع) المحرم یصیب ثیابه الزعفران من الکعبه قال لایضره ولایغسله (وخبرسماعه) المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن الرجل یصیب ثوبه زعفران الکعبه و هومحرم قال (ع) لاباس به و هوطهورفلاتتقه ان تصیبک (والظاهر) من زعفران الکعبه فی هذین الخبرین الاخیرین هوالخلوق و یسمی بزعفران لکون الجزء الغالب فیه هوالزعفران (ومرسل ابن ابی ـ عمیر) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن خلوق الکعبه للمحرم ایغسل منه الثوب، قال لاهوطهور، ثم قال ان بثوبی منه لطخا (وظاهر هذه الاخبار) و ان کان نفی الباس عن ـ الخلوق لاجل دفع توهم النجاسه فیه کمایستفاد من قوله (ع) هوطهور وقوله لایغسله الا انها تدل علی عدم المانع فیه من غیر جهه النجاسه ایضا من جهه کون السئوال فیها عن المحرم، ولوکان وجهه السئوال من جهه الطهاره والنجاسه فقط لماکان لذکر المحرم وجه و یحتمل ان یکون قوله و لایغسله من جهه دفع توهم وجوب غسله لیذهب ریحه من جهه الاحرام.

ثم ان المذکور فی خبر حماد بن عثمان المروی فی الفقیه والتهذیب عن الصادق علیه ـ السلام عن خلوق الکعبه و خلوق القبر یکون فی ثوب الاحرام، فقال (ع) لاباس هماطهور ان، و اشتبه الامر فی المراد من خلوق القبر و قال فی الوافی ان المراد من القبر قبرالنبی (ص) و اعترض علیه بان تلطخ ثوب الاحرام بذلک بعید مع کون احرامه فی مسجدالشجره بعد خروجه من المدینه (ولایخفی) مافی هذاالاعتراض من الضعف اذمن الممکن تلطخ ثوب الاحرام عندزیاره النبی و التمسح بالقبر الشریف قبل ان یحرم ثم یسئل عن انه هل یجوز الاحرام فی هذا ـ الثوب الذی قداصابه شیء من خلوق القبرثم انه لافرق فی الطیب الذی علی الکعبه بین الخلوق و غیره و ان کان موردالسئوال فی الاخبار عنوان الخلوق و ذلک لوضوح کون المقصود هواستثناء الکعبه لشرافتها و لان ما یصیبه من الطیب طهور و تبرک فلافرق فی ذلک بین ای نوع من انواع الطیب اذاطیبوا الکعبه به والمحکی عن الدروس انه حکی عن الشیخ انه لودخل الکعبه و هی تجمر اوتطیب لم یکن له الشم، و قال الشهیدالثانی فی المسالک بعد ان فسرالخلوق بما ذکرنا فعلی هذا لوکان طیب الکعبه غیرالخلوق حرم کمالو جمرت الکعبه لکن لایحرم علیه الجلوس فیها و عندها حینئذ (ولایخفی) ان الذوق السلیم یفهم من احادیث الباب ان ذلک کماقلنا لشرافه الکعبه و حرمتها فلافرق بین انواع الطیب و یمکن ان یقال فی التجمیر بعدم عموم الجواز له فان المتبادر هوما یمسح علی الکعبه من انواع الطیب لامایبخر و یجمر (واستدل بعض) لتعمیم الجواز لغیر الخلوق باولویه الجواز فی طیب الکعبه عن الجواز الوارد فی النص بالنسبه الی ـ الطیب فی سوق العطارین فی مابین الصفا و المروه (و فیه) انا لم نعلم و جها للاولویه فان ع الحکمه غیر واضحه فی الجواز فی الموردین.

ثم ان بعضهم فسرکون الخلوق طهورا بان معناه هوالذی امرالله ابراهیم و اسماعیل

بتطهیر البیت فی قوله تعالی ان طهرا بیتی للطائفین و العاکفین و الرکع السجود و انهما قد امرا بتطییب الکعبه بالخلوق وغیره (وفیه) ان ظاهرا الخبرکون الخلوق طهورا للثوب والبدن و انه لاحاجه الی غسله و قول الصادق علیه السلام فی مرسل ابن ابی عمیر ان بثوبی منه لطخا شاهد علیه لان الخلوق تطهیر للکعبه ، و قد فسر التطهیر فی الایه الشریفه بانهما قدامرا بتطهیرها من مظاهر الشرک ردا علی ماصنعه المشرکون فی الجاهلیه من نصب الاصنام فیها و عبادتهم لها و یویده اطلاق الرجس علی الاصنام فی قوله تعالی انما الخمروالمیسر و الانصاب والازلام رجس من عمل الشیطان ، و کذا اطلاق النجس علی المشرکین فی قوله تعالی انما ـ المشرکون نجس و لیس ذلک الالشرکهم و عبادتهم الاصنام فتطهیر البیت فی الایه الشریفه هو التطهیر من مظاهر الشرک ، والله العالم .

(الامر الخامس) استثنی ایضا عما یحرم شمه ما فی سوق العطارین بین الصفا و المروه و یدل علیه ما فی صحیح هشام من قوله (ع) لاباس بالریح الطیب فیما بین الصفا و المروه من ریح العطارین و لایمسک علی انفه ، و قدادعی علی استثنائه اتفاق الاصحاب ظاهرا ،والظاهر اختصاص الجواز بما اذالم یتعمدالشم بل کان علی سبیل الاجتیـازعنه کما ان مقتضی اطلاق الخبر و کلمات الاصحاب عدم الاختصاص بحال السعی ، و فی التعدی عن حال المرور الی حال الجلوس و جهان اقواهما الاخیر الا اذا کان الجلوس لاجل التعب عن المشی .

(الامر السادس) لو اضطر الی الطیب اواکل مافیه الطیب جازله ارتکاب ما اضطرالیه من الشم اوالاکل اوالمس اوالسعوط لعموم مادل علی جواز ارتکاب مااضطر الیه من الکتاب والسنه و دلیل العقل و خصوص ماورد فی سعوط المحرم (ففی صحیح اسماعیل بن جابر المروی فی ـ التهذیب و کانت عرضت له ریح فی وجهه من علله اصابته و هومحرم ، قال فقلت لابی عبدالله علیه السلام ان الطبیب الذی یعالجنی وصف لی سعوطا فیه مسک ، فقال لی اسعط به (وفی خبره الاخر) المروی فی التهذیب ایضا عنه (ع) قال سئلته عن السعوط للمحرم و فیه طیب فقال لاباس به ، و قد حملهما الشیخ علی الضروره .

(الامرالسابع) صرح غیر واحد بجوازاجتیاز المحرم فی موضع یباع فیه الطیب اوجلوسه عند بیاع الطیب و لکن یمسک انفه و یمنع ان یصیبه شیء من الطیب ففی صحیح ابن بزیع ـ المروی فی الکافی عن الرضا علیه السلام قال رایت اباالحسن علیه السلام کشف بین یدیه طیب لینظرالیه و هومحرم فامسک علـی انفه بثوبه من ریحه (والمحکی) عن ظاهرالمبسوط والاستبصار والسرائر و الجامع عدم وجوب قبض الانف عنه ایضا للاصل و عدم اندراج اصابه الرائحه فی ـ الطریق فیمانهی عنه من الاکل والشم و نحوهما ولخبرهشام بن الحکم الدال علی عدم الباس بالریح الطیبه بین الصفا و المروه من سوق العطارین (وفیه) ان الاصل منقطع بمادل علی وجوب

امساک الانف عن شم الزائحه الطیبه ، و خبر هشام مختص بالمسعی فلایعم غیره ،فالاقوی وجوب الامساک عنه کما ان الاقوی ترک تعمد الاجتیاز اذا کان فی معرض ان یصیب انفه من رائحه الطیب کما یجب ترک المباشره والتناول و غیرهما مما یودی الی الشم (ففی الفقیه) کان علی بن الحسین علیه السلام اذا تجهر الی مکه قال لاهله ایاکم ان تجعلوا فی زادنا شیئا من الطیب ولاالزعفران ناکله او نطعمه (و قول الصادق علیه السلام) فی خبر الحسن بن زیاد المروی فی الکافی اذا اردتم الاحرام فانظروا مزادکم فاعزلو الذی لاتحتاجون الیه .

(الامر الثامن) قدمر تحریم التلبس بالثوب المطیب فلافرق فی تحریمه علی المحرم بین کونه مصبوغا بالطیب او مغموسا فیه کما اذا غمس فی ماء الورد او بخر الثوب بالعود ونحوه وکذا لایجوز افتراشه و الجلوس علیه اوالنوم فیه ، ولو فرش فوقه ثوبا یمنع المباشره و وصول الرائحه الیه جاز و عدم صدق مس الطیب الذی هو متعلق النهی ، و من ان مباشره المحرم مع الطیب الیه جازولوکان الحائل بینه وبین فرشه المطیب ثیاب احرامه فقط ففی جوازه وعدمه وجهان من الاصل و عدم صدق مس الطیب الذی هو متعلق النهی ، و من ان مباشره المحرم مع اطیب بثوبه نحو من استعماله فکما انه ممنوع عن استعماله ببدنه کذلک ممنوع عن استعماله بثوبه ،وهذا الاخیر لعله الاقوی و هو مختار العلامه فی المنتهی ، ولو جمر الثوب بالطیب فاخذ من ریحه وجب التجنب عنه ففی خبر حماد بن عثمان المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام انی جعلت ثوبی مع اثواب قد جمرت فاخذ من ریحها قال (ع) فانشرها حتی یذهب ریحها .

(الامر التاسع) لوعلق الطیب بثوبه وجب علیه تبدیله و از التهو یتخیر فی ازا التـه بمباشرتها بنفسه اوان یطلب من المحل ان یزیله (ففی مرسل بن ابی عمیر) فی التهذیب عن احد هما (ع) فی محرم اصابه طیب ،فقال (ع) لاباس ان یمسحه بیده اویغسله (والمراد) بمسحه بیده ازالته بها ان کان یزال بمسحه ولیس هذا استعمالا له بل هو از اله له فیکون کالخروج من الارض المغصوبه حیث انه فرار عن الغصب لااستعمال للمغصوب (ومرسله الاخر) المروی فی الکافی عن الصادق (ع) فی المحرم یصیب ثوبه الطیب ، قال علیه السلام لاباس ان یغسله بیدنفسه .

(الامر العاشر) قد تقدم انه کمایحرم شم الطیب یحریم اکله ایضا ، و قد ادعی علی حرمه اکله الاجماع لکن المحکی عن التذکره انه لواستهلک الطیب فی الماکول علی وجه لم یبق له ریح ولاطعم ولالون فالاقرب انه لافدیه فیه (وقال فی الجواهر) ینبغی اعتبار عدم استهلاکه فیه علی وجه یعد انه اکل له و مستعمل اباه و لو ببقاء رائحته التی هی المقصد الاعظم منه اما اذا استهلک بحیث لم یبق من صفاته شیء لم یحرم للاصل بعد عدم صدق اکله و استعماله (انتهی) و ماذکره کالمحکی عن التذکره جید بعد کون الاستهلاک علی وجه لایصدق معه اکل الطیب فما عن الخلاف و السرائر والمنتهی من حرمه اکل مافیه الطیب و ان زالت اوصافه لعموم

النهی عن اکل مافیه طیب او زعفران مندفع بمنع عموم مایدل علی النهی علی وجه یتناول المستهلک ، و یوید ما ذکرناه صحیح عمران عن الصادق علیه السلام انه سئل عن المحرم یکون به الجرح فیداوی بد واء فیه الزعفران ، فقال (ع) ان کان الزعفران الغالب علی الدواء فلاوان کانت الادویه هی الغالبه فلاباس (و الحمل علی الضروره) بعید لانتفاء الفرق بین الامرین فی حال الضروره و انما الفرق بینهما یظهر مع انتفائها فیدل علی جواز استعمال ما استهلک فیه الطیب .

(الحادیعشر) لافرق فی حرمه الطیب بین تناوله فی حال الاحرام ابتداء او استعماله قبل الاحرام مع بقاء اثره بعده او حدوثه فی حال الاحرام قهرا او غفله او نسیانا وعدم ازالته بعد الالتفات الیه ، و یدل علی عدم الفرق فی التحریم بین الابتداء و الاستدامه خبرابی ـ الصباح الکنانی المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) قال سئلته عن امرئه خافت الشقاق وارادت ان تحرم هل تخضب یدها قبل ذلک ، قال مایعجبنی ان تفعل ذلک (و هذا الخبر) و ان کان فی مورد الحناء لکن لامنع فی التمسک به علی عدم الفرق فیما یحرم استعماله بین استعماله حال الاحرام اوقبله مع بقاء اثره بعده و لذا استدل به العلامه فی المختلف لما اختاره من تحریم استعمال الحناء و (یدل) علی وجوب از الته بعد الالتفات الیه اذا حصل فی حال الاحرام غفله خبر ابن عمار المروی فی الفقیه عن الصادق علیه السلام عن رجل مس الطیب ناسیا وهو محرم قال یغسل یدیه و یلبی ، وفی خبر اخر و یستغفر ربه (و خبر اسحق بن عمار) المروی فی الکافی عن الصادق (ع) عن المحرم یمس الطیب و هونائم لایعلم قال یغسله و لیس علیه شیء (وخبر حماد) المروی فی الکافی قال قلت لابی عبدالله (ع) انی جعلت ثوبی الاحرام مع اثواب قد جمرت فاخذ من ریحها ، قال (ع) فانشرها فی الریح یذهب ریحها .

(الثانی عشر) المشهور حرمه امساک الانف عن الرائحه الکریهه و عن ابن زهره دعوی نفی الخلاف فیه و یدل علی حرمته من النصوص صحیح ابن سنان عن الصادق (ع) المحرم اذا مر علی جیفه فلایمسک علی انفه (و فی صحیح معاویه بن عمار) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام و لاتمسک علیه (ای علی انفک) من الریح المنتنه (و فی خبر الحلبی ومحمد بن ـ مسلم) المروی فی الکافی والفقیه ولایمسک علی انفه من الریح الکریهه (و ربما یناقش) فی دلاله هذه الاخبار باحتمال اراده نفی الوجوب فی مقابل الامساک عن الرائحه الطیبه (و هو ضعیف) لظهورها فی الحرمه ظهورا قویا و ان المحرم لابدان یتخشع و یبعد نفسه عن اللذائذ و یتحمل المصاعب فی سبیل الله بمادله علیه فی الشریعه .

(الثالث عشر) لافرق فی حرمه استعمال الطیب حال الاحرام بین الرجال و النساء علی المشهور بین الاصحاب ویدل علیه اطلاق مادل علی حرمته علی المحرم الشامل لهما ففی صحیح معاویه بن عمار لاینبغی للمحرم ان یتلذذ بریح طیبه (و فی صحیح حریز) لایمس المحرم شیئا

من الطیب و لا الریحان ولا یتلذذ به (وخصوص ماورد) من نهی المرئه عن مس الطیب فی حال الاحرام (ففی صحیح نصربن سوید) عن الکاظم علیه السلام ان المرئه المحرمه لاتمس طیبا" مضافا الی اولویه حرمه الطیب عن منعهن عن استعمال الزینه فی احرامهن، فلااشکال فی التعمیم بل الظاهر تعمیم الحکم بالنسبه الی الاطفال بمنع اولیائهم ایاهم عن استعمال الطیب وسائر مایجب علی المحرم اجتنابه.

(الرابع عشر) قدتقدم فی اوائل البحث عن الطیب الاشاره الی حکم الریحان ولم نستوف الکلام فیه، و الکلام فیه یقع فی مقامین (الاول) فی تفسیره و معناه و قد فسره اهل اللغه بالمشموم من النبت فیعم الورد و الیاسمین و اقسام الاوراد و الاوراق التی لها رائحه طیبه قال سبحانه و الحب ذوالعصف و الریحان و قال تعالی فاما ان کان من المقربین فروح وریحان وجنه نعیم و ان فسر غیر واحد منهم الریحان فی الایه الاولی بالرزق و فی المصباح المنیر: الریحان کل نبات طیب الریح و لکن اذا اطلق عندالعامه انصرف الی نبات مخصوص (و لعل نظره) فی النبات المخصوص الی الریحان الفارسی المعمول عند ناویبعد من البقول الما کوله کالنعناع والمرزنجوش و غیرهما (والظاهر) ان ماورد فی الاخبار فی باب الاحرام هوالمعنی ـ اللغوی العام و هوکل نبت طیب الرائحه (المقام الثانی) فی حکمه اما مایوکل منه کالریحان الفارسی و النعناع فلااشکال فی جواز اکله لماورد فی جواز اکل الاترج کخبر عمار الساباطی ـ المتقدم قال سئلت ابا عبدالله عن المحرم یاکل الاترج قال نعم، قلت له رائحه طیبه، قال (ع) ان الاترج طعام و لیس هو من الطیب، فحکم الریحان الماکول حکم الاترج و التفاح و سائر الفواکه التی لهارائحه طیبه لانه طعام لاطیب، و هل الواجب عندالاکل امساک الانف عن ـ الشم اولامقتضی اطلاق خبرالساباطی هو عدم الوجوب و لکن فی مرسل ابن ابی عمیر ـ و قد تقدم ـ عن الصادق علیه السلام عن التفاح والاترج و النبق و ماطاب ریحه، فقال یمسک عن شمه و یاکله، فقدیقال ان ظاهره وجوب امساک الانف حین الاکل و لکن التامل فی الخبر یقتضی بکون المعنی انه یمسک عن شمه و الالتذاذ بالشم فالامر بالامساک عن الشم حکم مستقل لانه قید لجواز الاکل، و علیه فالمعنی لایشمه متعمدا ولکن یا کله، فاطلاق ماورد فی خبرالسابا طی هوالمحکم، هذا فی ماینبت وله رائحه طیبه مما یوکل.

و اما مالایوکل کالورد والیاسمین والاوراق التی لهارائحه طیبه فقدا ختلف الاصحاب فی حکمه فعن المفید و جماعه هوالحرمه و هوالمحکی عن العلامه فی المنتهی والتحریر والمختلف واختارالقول بهافی المدارک وعن کشف اللثام انه تحتمله عباره المقنعه والسرائر ویستدل له بصحیح حریزالمروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال لایمس المحرم شیئا من الطیب ولاالریحان ولایتلذذبه (ومرسله الاخر) المروی فی الکافی عنه (ع) قال لایمس المحرم شیئا من الطیب ولاالریحان

ولا یتلذذ به ولا بریح طیبه (وخبر عبدالله بن سنان) المروی فی الکافی والتهذیب عن الصادق ـ علیه السلام قال لا تمس ریحانا وانت محرم (الحدیث) مضافا الی النهی عن مطلق التلذذ بریح طیبه کصحیح معاویه بن عمار قال (ع) فانه لا ینبغی للمحرم ان یتلذذ بریح طیبه.

والمحکی عن الاسکافی و نهایه الشیخ والوسیله والنافع والقواعد هو الکراهه لقول الصادق علیه السلام فی صحیح معاویه بن عمار المتقدم لا ینبغی للمحرم ان یتلذذ بریح طیبه (بناء علی ظهور) لا ینبغی فی الکراهه (وصحیحه الاخر) عنه علیه السلام لا باس ان تشم الاذخر والقیصوم والخزامی والشیح واشباهه (بناء علی ان یکون) المراد من اشباهه کل نبت له رائحه طیبه (وخبر ابراهیم بن ابی سفیان) المروی فی الفقیه انه کتب الی ابی الحسن (ع) یغسل یده باشنان فیه اذخر فکتب (ع) لا احبه لک (بناء علی کون قوله لا احبه لک) ظاهرا فی الکراهه.

(والاقوی) هو عدم جواز التلذذ بالریحان لما عرفت من الاخبار الناهیه عنه و لضعف ما تمسک به القائلین بالکراهه اما کلمه لا ینبغی فلیس لها ظهور قوی فی الکراهه بحیث یصرف الاخبار الناهیه عن ظهورها فی الحرمه، و اما ماورد من عدم الباس بشم الاذخر وامثاله فلعله مختصه بمواردها فلا یعم کل نبت ذی رائحه طیبه، هذا مضافا الی ماورد من الامر بامساک الانف عن الرائحه الطیبه ومنه ظهر الحکم فیما یؤکل من الریحان بالمعنی اللغوی وان جواز الاکل لا یوجب جواز التلذذ بالشم کما اذا شم الاترج اوشم النعناع والریحان الفارسی فان ماورد من وجوب الامساک عن الرائحه الطیبه یشمل ذلک ایضا.

(الخامس عشر) اجمع الاصحاب کما فی الحدائق علی وجوب الفداء بالشاه فی الطیب اکلا واطلاء وشما و بخورا وصبغا ابتداء واستدامه اذا کان عن علم وعمد (ویدل علیه من النصوص المروی فی الفقیه عن الباقر (ع) قال من اکل زعفرانا اوطعاما فیه طیب فعلیه دم شاه و ان کان ناسیا فلا شئی علیه ویتوب الی الله (وصحیحه الاخر) من نتف ابطه اوقلم ظفره او حلق راسه اولبس ثوبا لا ینبغی له لبسه اواکل طعاما لا ینبغی له اکله وهو محرم ففعل ذلک ناسیا اوجاهلا فلیس علیه شئی ومن فعله متعمدا فعلیه دم شاه (وهذان الخبران) یدلان علی وجوب ذبح الشاه فی اکل ما فیه الطیب متعمدا فیهما قاصران عن اثبات ذلک فی غیر الاکل من سائر الاستعمالات و قدورد فی مس الطیب والریحان بلزوم التصدق قدرسعته او قدر شبعه ای شبع من یتصدق علیه، و بذلک یمکن الجمع بینهما هذا ان لم یثبت اجماع علی عدم الفرق و دون اثباته خرط القتاد.

(السادس عشر) فی حکم الحناء للمحرم وتنقیح البحث فیه انه اختلف فی استعماله للمحرم والمشهور جوازه علی کراهیه سواء للرجل والمرئه، وعن العلامه فی المختلف تحریمه و اختاره فی المسالک واستجوده فی المدارک (ویستدل للمشهور) اما لجوازه فبصحیح عبدالله بن سنان المروی فی الکافی والفقیه عن الصادق علیه السلام عن الحناء فقال ان المحرم لیمسه ویداوی به بعیره

وماهو من الطیب وما به باس (وتقریب الاستدلال) ان قوله ویداوی به عطف علی قوله لیمسه من باب عطف الخاص علی العام فیدل علی جواز مسه علی الاطلاق الشامل لما اذا کان للزینه و تخصیص مسه بما اذا کان لاجل التداوی من جهه عطف قوله ویداوی به لاوجه له بعد ظهوره فی کونه من باب عطف الخاص علی العام (واما لکراهته) فبخبر الکنانی المروی فی الفقیه والتهذیب عن الصادق علیه السلام عن امرئه خافت الشقاق فارادت ان تحرم هل تخضب یدها بالحناء قبل ذلک، قال (ع) مایعجبنی ان تفعل (وهذا) یدل علی کراهه استعمال الحناء قبل الاحرام اذا بقی اثره فی حال الاحرام فیثبت به الکراهه فی استعماله بعد الاحرام بطریق اولی (لکنه کما تری) وارد فی مورد المرئه، ولعلها تختص بالکراهه من اجل حصول الزینه لها بذلک ولولم تکن من نیتها الزینه بل انما فعلت ذلک للتداوی (وقال فی الجواهر) لم یحضرنی نص بالخصوص فی الکراهه، ولعله لما ذکرنا من اختصاص ظاهر الخبر فی مورد المرئه، وقاعده الاشتراک من جهه احتمال اختصاص المرئه بمرجوحیه الزینه لها لامجری لها فی المقام.

(ویستدل للقول بالحرمه) بمادل علی المنع من النظر الی المرآت واکتحال المرئه بالسواد مع التعلیل بانه من الزینه ومادل علی المنع من لبس الخاتم للزینه (ففی صحیح حریز) المروی فی الکافی عن الصادق (ع) قال لاتنظر فی المرآت وانت محرم لانه من الزینه ولاتکتحل المرئه المحرمه بالسواد، ان السواد زینه (وخبر حماد) المروی فی التهذیب عنه (ع) قال لاتنظر فی المرآت وانت محرم فانها من الزینه (وخبر مسمع) عن الصادق (ع) قال سئلته ایلبس المحرم الخاتم، قال لایلبسه للزینه (وبماورد) من لزوم کون الحاج اشعث اغبر (ولایخفی) قصور هذه الادله عن اثبات الحرمه، فقول المشهور اظهر.

الخامس من تروک الاحرام لبس المخیط للرجال... وقد قام الاجماع علیه قال فی المدارک اجمع العلماء کافه علی انه یحرم علی الرجل المحرم لبس الثیاب المخیطه، وحکی عن المنتهی انه قال یحرم علی المحرم لبس المخیط من الثیاب ان کان رجلا ولانعلم فیه خلافا (انتهی) ویدل علیه من النصوص صحیح الحلبی المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) قال اذا اضطر المحرم الی القباء فلم یجد ثوبا غیره فلیلبسه مقلوبا ولایدخل یدیه فی یدی القباء (وصحیح معاویه بن عمار) عن الصادق علیه السلام قال لاتلبس ثوبا له ازرار وانت محرم الاان تنکسه ولاتلبس ثوبا تتدرعه ولاسراویل الا ان لایکون لک ازارولا خفین الا ان لایکون لک نعل (والصحیح الا خرله) المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) اذا لبست قمیصا وانت محرم فشقه واخرجه من تحت قدمیک (وغیر ذلک من الاخبار) فلااشکال فی اصل الحکم فی الجمله الا انه یقع البحث فی امور (الاول) ظاهر هذه الاخبار تحریم لبس اشیاء مخصوصه من القمیص والقباء والسراویل والثوب المزرور والمدرع لالبس المخیط مطلقا (قال الشهید فی الدروس) ولم اقف الی الان علی روایه بتحریم عنوان المخیط

انما النهی عن القمیص والقباء والسراویل ـ الی ان قال ـ و تظهر الفائده فی الخیاطه فی الازار و شبهه (انتهی) واستجود فی المدارک کلامه بعد نقله ثم قال ومن هنا یعلم ان ما اشتهر بین المتاخرین من انه یکفی فی المنع مسمی الخیاطه و ان قلت غیر واضح (انتهی ما فی المدارک).

(اقول) ما ذکره الشهید (قده) و ان کان کذلک بل المستفاد من بعض النصوص جواز لبس المخیط اذا لم یزره او یتدرعه ففی صحیح الحلبی المروی فی الکافی عن الصادق (ع) فی المحرم یلبس الطیلسان المزرور، قال نعم و فی کتاب علی (ع) لا یلبس حتی ینزع از راره و انما کره ذلک مخافه ان یزره الجاهل فاما الفقیه فلا باس ان یلبسه (وصحیح یعقوب بن شعیب) المروی فی الکافی عن الصادق (ع) عن المحرم یلبس الطیلسان المزرور فقال (ع) نعم و فی کتاب علی (ع) لا یلبس طیلسانا حتی ینزع از راره فحدثنی ابی انما کره ذلک مخافه ان یزره الجاهل علیه (وصحیح زراره) عن احدهما (ع) عما یکره للمحرم ان یلبسه فقال یلبس کل ثوب الا ثوبا یتدرعه (لکن معاقد الاجماعات) المحکیه هی لبس المخیط واطلاقها یشمل ما اذا کانت قلیله کما قال الشهید (قده) فی الدروس. یجب ترکه ای ترک المخیط علی الرجال وان قلت الخیاطه فی ظاهر کلام الاصحاب (انتهی) فلا ینبغی الاشکال فی حرمه لبس المخیط و ان قلت خیاطته للاجماع، والله العالم. والطیلسان لباس محیط بالبدن یلبسه المشایخ والخطباء شبیه بما یقال فی هذا الزمان (شنل) والتدرع ادخال الیدین فی یدی الثوب والصاقه بالبدن.

(الا مر الثانی) ظاهر الاصحاب عدم اعتبار احاطه المخیط بالبدن فی حرمته للاطلاق فی الادله المزبوره خلافا للمحکی عن ابن الجنید حیث انه قید الحرمه بکون المخیط ضاما للبدن وتظهر الثمره فی التوشیح بالمخیط والمراد لبسه کحمایل السیف بجعل الثوب علی عاتقه الایسر فیکون الجانب الایمن مکشوفا (وفیه) ان المحکم هو اطلاق ادله الحرمه الشامل لغیر المخیط بالبدن ایضا اللهم الا ان یدعی عدم صدق اللبس علی التوشیح ولکنها ضعیفه لصدق اللبس علیه کما یصدق اللبس علی مجرد جعل الخاتم فی الاصبع فیقال انه لبس الخاتم فلا یشترط فی صدق اللبس احاطه الملبوس بجمیع البدن.

(الا مر الثالث) الحق الاصحاب بالمخیط ما اشبهه کالدرع المنسوج وجبه اللبد والملصق بعضه ببعض ولو بغیر الخیاطه (واستدل له العلامه) فی التذکره بمشابهه ذلک للمخیط فی الترفه و التنعم (واورد علیه) بضعف هذا الاستدلال، قال فی المدارک والاجود الاستدلال له بالنصوص المتضمنه لتحریم الثیاب علی المحرم فانها متناوله لهذا النوع ولیس فیها تقیید بالمخیط حتی یکون الحاق غیره به خروجا عن النصوص (انتهی) و ما ذکره (قده) یتم اذا صدق علی لبس ما ذکر من الدرع المنسوج ونحوه لبس الثوب اولبس القمیص والسراویل ونحوهما مع عدم انصراف المخیط من اطلاقها اذ لا شبهه حینئذ فی ان الملحق هو من افراد الملحق به، واطلاق دلیل التحریم

یتناوله ولیس الحاق غیر المنصوص بالمنصوص حتی یکون خروجا عن النص، واما مع عدم صدق الثوب او القمیص او السراویل علیه او دعوی انصراف اطلاق النصوص الی المخیط منها فلا بد فی انسحاب الحکم الی غیره من اقامه دلیل علی الالحاق، و ما استدل به العلامه لا یثبت الالحاق ویمکن التمسک بالاجماع علی الالحاق حینئذ کما یظهر من عباره المدارک حیث یقول الحق الاصحاب بالمخیط ما اشبهه کالدرع المنسوج و نحوه (انتهی) ومع عدم تحقق الاجماع فیقال بالجواز وعدم الالحاق لکنه علی ذلک ایضا ممایجب فیه الاحتیاط، والله العاصم.

(الا مر الرابع) لا اشکال فی جواز لبس مایصنع للفتق لحبس نزول الریاح الی الانثیین اذا دعت الضروره الی لبسه، و فی جواز استعماله مع عدم الضروره الیه و جهان من عدم کونه من اللباس المخیط المعتاد الذی مثل القمیص والسراول والقباء، ومن صدق اللبس علیه لغه، ولعل الاقوی هو الاخیر (واما الهمیان) فقد صرح بجوازه غیر واحد من الاصحاب کالصدوق والعلامه و ابن حمزه و غیرهم لصحیح یعقوب بن شعیب المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام عن المحرم یصیر الدراهم فی ثوبه قال نعم ویلبس المنطقه والهمیان (وخبر یعقوب بن سالم المروی فی الفقیه قال قلت لابی عبدالله (ع) یکون معی الدراهم فیها التماثیل وانا محرم واجعلها فی همیان واشده فی وسطی، فقال (ع) لاباس اولیس هی نفقتک وعلیها اعتمادک بعدالله عزوجل، وبسند اخر رواه البرقی فی المحاسن و فیه الیس هی نفقتک یقیک (اویعینک) بعدالله (وخبر یونس بن یعقوب) المروی فی الفقیه عن الصادق (ع) عن المحرم یشد الهمیان فی وسطه فقال (ع) نعم وماخیره بعد نفقته (وخبر ابی بصیر) المروی فی الفقیه عن الصادق (ع) قال کان ابی (ع) یشد علی بطنه نفقته یستوثق بها فانها تمام حجه (وخبره الاخر) المروی فی العلل عن الصادق (ع) عن المحرم یشد علی بطنه المنطقه التی فیها نفقته، قال (ع) یستوثق منها فانها تمام حجه.

(الا مر الخامس) لاخلاف فی انه یجوز لبس السراویل للرجل اذا لم یکن له الازار، وعن التذکره دعوی اجماع العلماء علیه ویدل علیه من النصوص صحیح معاویه بن عمار المتقدم الذی فیه ولا سراویل الا ان لا یکون لک ازار (وخبر حمران) المروی فی الکافی والتهذیب عن الباقر (ع) المحرم یلبس السراویل اذا لم یکن معه ازار ویلبس الخفین اذا لم یکن معه نعل (و المصرح به) فی المحکی عن التذکره والمنتهی انه لافداء فی لبسه حینئذ ناسیا نفیه فی التذکره الی علمائنا وفی المنتهی الی اتفاق العلماء علیه الا مالکا وابا حنیفه (فان تم) فیما نسب الی اتفاق العلماء وثبت به الاجماع کما قیل بانه المعروف بین الفقهاء قدیما و حدیثا فهو، والا فیمکن القول بعدم سقوط الفداء عنه لوکان مضطرا فی لبسه لخبر العیص عن الصادق علیه السلام فی المحرم یلبس القمیص متعمدا قال (ع) علیه دم و من اضطر الی لبس ثوب یحرم علیه مع الاختیار جاز له لبسه وعلیه دم شاه (بناء علی ان یکون) من قوله و من اضطر الی اخر الحدیث من کلام الصادق (ع)

حیث انه یشمل ما اذا اضطر الی لبس السراویل (وقد یستدل) بصحیح محمد بن مسلم المروی فی التهذیب عن الباقر (ع) عن المحرم یحتاج الی ضروب من الثیاب یلبسها، فقال (ع) لکل صنف منها فداء (وصحیح زراره) المروی عنه (ع) من نتف ابطه اوقلم ظفره اوحلق راسه اولبس ثوبا لاینبغی له لبسه اواکل طعاما لاینبغی له اکله و هومحرم ففعل ذلک ناسیا اوجاهلا فلیس علیه شئی و من فعله متعمدا فعلیه دم شاه (ودعوی) ان هذین الخبرین واردان فی المحرم اعنی ـ المتلبس بالاحرام والکلام فی المقام فیمن هوفاقد الازار من اول الامر وثبوت الفداء فیمن احتاج الی لبس السراویل فی حال احرامه لایقتضی ثبوته فیمن کان محتاجا الیه من الاول (واهیه) اذ لافرق بینهما اصلا (والغول) بانه مع الحاجه الی لبسه یکون لبسه ماینبغی مع ان فی صحیح زراره یثبت الفداء علی من لبس ثوبا لاینبغی له لبسه (ساقط) لظهور قوله (ع) لاینبغی له لبسه ان یکون کذلک فی حال الاختیار بقرینه قوله ففعل ذلک ناسیا اوجاهلا فیما نفی فیه الفداء الدال علی ثبوته فیما لایکون لبسه عن الجهل اوالنسیان و هوالمراد من المتعمد الذی حکم فیه بالفداء (وکیف کان) فمع قطع النظر عن الاجماع علی عدم الفداء فیما یضطر الی لبسه فالقول بثبوته نظرا الی ما ذکر من النصوص لیس بکل البعید (فما فی المدارک) من انه لاریب فی بطلان القول بوجوب الفداء لانه اثبات شئی لادلیل علیه (لیس علی ماینبغی).

و فی وجوب فتقه اذا اضطر الی لبسه قولان ففی المحکی عن الغنیه والاصباح انه عند قوم من اصحابنا لایلبس حتی یفتق ویجعل کالمئزر (واورد علیه) فی الجواهر بانه مع انالم نعرف ـ القوم المزبورین ان ظاهر النصوص کالفتاوی عدم وجوبه وانه مع وجوب الفتق لاحاجه الی قید الاضطرار لجواز لبس المفتوق بعد فتقه فی حال الاختیار لخروجه عن کونه سراویل و صیروته بعد الفتق از اراولاوجه معه الی احتمال وجوب الفدیه لخروجه عن کونه مخیطا، اللهم الا ان یراد فتقه فی الجمله، والله العالم.

(الا مرالسادس) ما تقدم من الامور کان فی حکم الرجال، اما النساء فالمعروف بین الفقهاء جواز لبس المخیط لهن وقد نسب جوازه لهن الی المشهور بل نفی البعد عن دعوی الاجماع علیه اذلم ینسب الخلاف فیه الا الی الشیخ فی النهایه و قدنقل عنه الرجوع عن ذلک و ظاهر المبسوط فی القمیص و فی موضع اخر من المبسوط فی مطلق المخیط (والاقوی) ما علیه المشهور، و استدل له بصحیح یعقوب بن شعیب المروی فی التهذیب و فیه عن المرئه تلبس القمیص تزره علیها و تلبس الحریر و الخز والدیباج فقال (ع) نعم (وخبر النضر) عن المرئه المحرمه ای شئی تلبس من الثیاب قال (ع) تلبس من الثیاب کلها الا المصبوغه بالزعفران والورس ولا تلبس القفازین (وصحیح العیص) وفیه قال (ع) المرئه المحرمه تلبس ماشائت من الثیاب غیر الحریر (الحدیث و خبر ابی عیینه) عما تحل للمرئه ان تلبس من الثیاب وهی محرمه، قال (ع) الثیاب کلها ماخلا القفازین (الحدیث)

وقدتقدم نقل هذه الاحادیث فی مبحث مایعتبر فی ثوبی الاحرام (ویدل علی جواز لبس السراویل لهن) بالخصوص صحیح محمد بن علی الحلبی عن الصادق علیه السلام عن المرئه اذا احرمت تلبس السراویل فقال (ع) نعم انما ترید بذلک الستر.

(الا مر السابع) قطع العلامه (قده) فی التذکره والمنتهی بحرمه لبس القفازین علی المرئه المحرمه وظاهره دعوی الاجماع علیه، والمراد من القفاز بالتشدید وضم القاف کرمان کما فی القاموس شئی یعمل للیدین یحشی بالقطن تلبسهما المرئه للبرد اوضرب من الحلی للیدین والرجلین (اقول) والظاهر من الاخبار المتقدمه التی ورد فیها النهی عن لبسهما هو المعنی الاول الذی یقال بالفارسیه (دستکش) و فسر فی غیر القاموس بذلک ایضا ولاینافی ماورد من النهی الدال علی التحریم ماعبر به فی بعض الاخبار بکراهه استعمالهما لهما فان الکراهه تستعمل فی الاخبار کثیرا فی الحرمه فلاظهور لها فی الکراهه المصطلحه بحیث یصرف ظهور النهی عن الحرمه، والله العالم.

(الا مر الثامن) المستفاد من خبر ابی عیینه المروی عن الصادق (ع) النهی عن البرقع فی المرئه و فیه بعد السئوال عما یحل للمرئه لبسها و هی محرمه قال (ع) الثیاب کلها ما خلا القفازین والبرقع والحریر (وخبر یحیی بن ابی العلا) المروی فی الفقیه عن الصادق (ع) عن ابیه (ع) انه کره للمحرمه البرقع والقفازین بناء علی اراده الحرمه من الکراهه کما تقدم فی الامر السابق، وعن العلامه (قده) انه افتی فی التذکره بحرمه لبسه (وفی الجواهر) انه لم یحضرنی الان موافق له علی تحریم ذلک بل لعل ظاهر اقتصار غیره علی القفازین خلافه (انتهی) والبرقع علی مافی المصباح المنیر وغیره مایستر به الوجه وعلیه فسیأتی حکمه مفصلا فی حکم حرمه تغطیه الوجه علی المرئه المحرمه فی مسائل تغطیه الرأس فی حال الاحرام ان شاء الله تعالی.

(الا مر التاسع) قال فی المدارک اجمع العلماء علی جواز لبس الغلاله للحائض و صرح بالاجماع علیه فی الشرایع وکذا العلامه فی محکی التذکره والمنتهی ویدل علیه من النصوص صحیح ابن سنان المروی عن الصادق (ع) قال تلبس المرئه الحائض تحت ثیابها غلاله، ویدل علی

الجواز عموما مادل علی حل لبس الثیاب لها ولم یرد فیه استثناء الغلاله، والغلاله مایلبس تحت الثیاب وهی غالبا ثوب رقیق.

(السادس) من تروک الاحرام لبس الخفین والجورب بین اختیارا . . . والمشهور حرمه لبسهما علی المحرم وفی المدارک هذا الحکم مقطوع به فی کلام الاصحاب (ویدل علیه) من النصوص صحیح معاویه بن عمار المروی فی الکافی والتهذیب عن الصادق علیه السلام و فیه ولاتلبس سراویل الا ان لایکون لک ازار ولاخفین الا ان لایکون لک نعلان (وصحیح الحلبی) المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) قال وای محرم هلکت نعلاه فلم یکن له نعلان فلیلبس الخفین اذا اضطر الی

ذلک والجوربین اذا اضطر الی لبسهما (وخبر رفاعه) المروی فی الکافی والفقیه عن الصادق (ع) عن المحرم یلبس الجور بین قال نعم والخفین اذا اضطر الیهما (وخبر ابی بصیر) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام فی رجل هلکت نعلاه ولم یقدر علی نعلین قال (ع) له ان یلبس الخفین ان اضطر الی ذلک فیشق عن ظهر القدم (وصحیح محمد بن مسلم) المروی فی الکافی عن الباقر علیه السلام عن المحرم یلبس الخف اذا لم یکن له نعل قال نعم لکن یشق ظهر القدم (فلا ینبغی الاشکال) فی الحکم فی الجمله.

و انما الکلام فی امور (الاول) المذکور فی هذه الاخبار هو حرمه لبس الخفین والجوربین و لذا اقتصر غیر واحد من الفقهاء علی ذکر هما کالمحکی عن المقنع والتهذیب، وبعضهم اقتصر واعلی ذکر الخف کالنهایه، وعن المبسوط والخلاف والجامع الخف والشمشک لکن المحکی عنه الغنیه نفی الخلاف عن لبس مایستر ظاهر القدم من خف اوغیره قال (قده) وان یلبس مایستر ظاهر القدم من خف اوغیره بلاخلاف، واستظهر فی الجواهر عن عبارته نفی الخلاف بین المسلمین فضلا عن اراده الاجماع منه ولو لم یکن کذلک فلااقل من نقل اجماعنا علی ذلک و مع الغض عنه ایضا فلا اقل من نقل الشهره العظیمه علی التعدی عن الخفین والجور بین الی لبس غیرهما ممایکون لبسه ساتر الظهر القدم فیحمل الخفان والجوربان فی النص والفتوی علی ذکر المثال و یکون اختصاصهما بالذکر لغلبه ستر ظهر القدم بهما لالاجل اختصاصهما بالتحریم.

(الامر الثانی) بناء علی التعدی عن الخفین والجورین الی کل مایستر ظهر القدم ینبغی الاقتصار علی مایستر به ظهر القدم بلبسه لاکلمایحصل به الستر ولو بغیر لبسه کالجلوس علی الرجلین والقاء طرف الازار علیهما وسترهما تحت الغطاء عند النوم فلیس الحکم فی سترهما کتغطیه الراس فی حال الاحرام، ویدل علی جواز سترهما بغیر اللبس عدم مایدل علی المنع عنه بعد خروجه عن النص والفتوی لاختصاصهما بتحریم الستر باللبس مضافا الی اصاله البرائه عن تحریمه لو انتهی الی الشک فیه.

(الامر الثالث) الظاهر اختصاص التحریم بما اذا کان الستر باللبس بالنسبه الی تمام ظهر القدم فلایحرم ستر البعض ویدل علیه جواز لبس النعلین اختیارا مع حصول ستر بعض الظهر بهما وان الظاهر من النهی عن ستر ظهر القدم هو ستر المجموع فما فی الروضه من ان الظاهر ان بعض الظهر کالجمیع الامایتوقف علیه لبس النعلین لیس علی ماینبغی.

(الامر الرابع) هل التحریم للبس الخف والجورب لکونهما من المخیط اویحرمان علی المحرم بخصوصهما (وجهان) ظاهر العلامه فی المنتهی هو الاول لانه استدل لحرمتها علی المحرم بکونهما مخیطین اویشبهان المخیط، وظاهر الاصحاب هو الاخیر لانهم یذکرونها بالاستقلال فی قبال حرمه لبس المخیط ولان لبس النعلین جائز بالنص والفتوی ولم یشترط احد فی جواز لبسهما

ان لاتکونا مخیطین (وتظهر الثمره) فی اختصاص التحریم بالرجال اوشموله للنساء فعلی الاول یختص التحریم بالرجال لاختصاص المخیط بهم کما جزم به فی الدروس و علی الثانی یعم النساء کماهو ظاهر النهایه والمبسوط والوسیله لعموم الاخبار والفتاوی ،ولعل الاقوی هوالاول فان السبب فی ـ النهی عن الخفین وان لم کن من جهه کونهما مخیطین ولکن التمسک بقاعده الاشتراک فی المقام ضعیف والقدر المتیقن هوالمنع فی الرجل ومع الشک فی شموله للمرئه فالاصل یقتضی حلیه لبسهما لها .

(الامر الخامس) لااشکال ولاخلاف فی جواز لبسهما اذا اضطر الیه ولم یکن له نعلان کماهو صریح اخبار الباب علی ماتقدم (وفی الجواهر) والاجماع محصلا ومحکیا علیه ، والظاهر عدم وجوب الفداء علیه کما هوظاهر النصوص والفتاوی (فما عن بعض الاصحاب) من وجوب الفداء علیه مستدلا بان الخف من المخیط الذی یجب الفداء فی لبسه حتی عند الضروره (غیر وجیه) لعدم معلومیه کون المنع من جهه کونه مخیطا اولا ولقوه ترخیص اللبس فی الاخبار فی عدم وجوب شئی علیه ثانیا (وکیف کان) فمقتضی صریح بعض الاخبار هولزوم شق الخفین اذا اضطرالی لبسهما واختار وجوبه الشیخ فی محکی المبسوط وابن حمزه فی الوسیله وابن سعید فی الجامع والعلامه فی المختلف والشهیدان فی الدروس والمسالک والمحقق الثانی فی حاشیه الشرایع (وعن ابن ادریس) وجمع اخر من الاصحاب هوالعدم وقال المحقق فی الشرایع ان القول بالوجوب متروک و هویشعر بدعواه الاجماع علی عدم الوجوب وعن الحلبی دعواه علی عدمه صریحا (ویستدل للاول) بخبر ابی بصیر و صحیح محمد بن مسلم المتقدمین فی صدر الکلام الذین فیهما الشق عن ظهر القدم ،والمرسل المروی عن بعض الکتب لاباس للمحرم اذالم یجد نعلا واحتاج ان یلبس خفا دون الکعبین (والنبوی العامی) فان لم یجد نعلین فلیلبس خفین ولیقطعهما حتی یکونا اسفل من الکعبین مضافا الی حرمه لبس مایستر ظهر القدم بلاضروره مع امکان الشق (ویستدل للثانی) باطلاق النصوص الوارده فی مقام البیان المعتضد باطلاق فتوی المقنع والنهایه والتهذیب والمهذب و دعوی الحلی ـ الاجماع علی عدم الوجوب ،و ماروا ه الجمهور عن علی علیه السلام من عدم الشق و انه (ع) قال قطع الخفین فساد ،یلبسهما کماهوماوروه عن عائشه من ان النبی (ص) رخص المحرم ان یلبس الخفین ولایقطعهما (وروا ابن عمر) کان یفتی بقطعهما فلما سمع حدیث عائشه رجع و اما الادله التی) استدلوا بها للقول الاول فهی کلها مدخوله اما خبر ابی بصیر وصحیح محمد بن مسلم فلتوافقهما مع اکثر العامه مود عوی ابن ادریس قیام الاجماع علی خلافهما وقول المحقق فی الشرایع یکون القول بالوجوب متروکا الکاشف عن اعراض الاصحاب عن العمل بما ظاهره الوجوب فیکون الخبران من موهون الصدور بمخالفه مضمونهما مع عمل المشهور و منه یظهر حال المرسل فی بعض الکتب و حال النبوی العامی وعلی هذا فالمعول علی اطلاق ما یدل علی جواز لبس الخف والجورب من

دون شقهما ،والله العالم .

(السابع) من تروک الاحرام الاکتحال بالسواد اوبما فیه طیب ، والمشهور فیه هوالقول بالتحریم وهوقول الشیخ فی المبسوط والنهایه والمفید وسلار والحلی و غیرهم ،وذهب الشیخ فی الخلاف الی الکراهه وعن الصدوق فی المقنع اختصاص التحریم بما اذا قصد به الزینه (ویدل علی حرمته) فی الجمله من النصوص صحیح حریز المروی فی الکافی عن الصادق (ع) قال لاتنظر فی المرآت وانت محرم لانه من الزینه ولاتکتحل المرئه المحرمه بالسواد ان السواد زینه (وصحیح معاویه بن عمار) المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) قال لایکتحل الرجل والمرئه المحرمان بالکحل الاسود الامن علة (وصحیح الحلبی) المروی فی الکافی عن الصادق (ع) عن الکحل للمحرم قال اما السواد فلا ولکن بالصبر والحضض (والحضض کصرد دواء للعین) وصحیح زراره المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) قال تکتحل المرئه بالکحل کله الاالکحل الاسود للزینه (وصحیح عبدالله بن سنان) المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) یقول یکتحل المحرم ان هورمد بکحل لیس فیه زعفران ، و غیر ذلک من الاخبار الناهیه عن الاکتحال بالسواد و بمافیه طیب فلااشکال فی اصل الحکم فی الجمله .

ویقع البحث عن امور (الاول) الاقوی حرمه الاکتحال بالسواد للاخبار المتقدمه و مااختاره الشیخ فی الخلاف ضعیف ولعله ذهب الی الکراهه متمسکا بخبر هارون بن حمزه المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) قال لایکحل المحرم عینیه بکحل فیه زعفران ولیکحل بکحل فارسی ، بناء علی ان الکحل الفارسی هوالاثمد (والاثمد علی مافی المجمع بکسر الهمزه والمیم حجر یکتحل به (انتهی) وهواسود وعلیه فیدل الخبر علی جواز الاکتحال بالاسود (وفیه) ان الکحل الفارسی مجمل فی الخبر فقد فسره فی القاموس بالانزوت وهوایضا مبهم (وبصحیح فضاله وصفوان) عن ابن عمار المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام قال لاباس بان تکتحل وانت محرم بمالیس فیه مسک ولا طیب (وفیه) انه لیس فیه صراحه فی نفی الباس فی الاکتحال بالسواد بل انما یدل علیه بالاطلاق فیقید بالاخبار الناهیه عن الاکتحال بالسواد بغیر الکحل الاسود اویحمل علی قصد التداوی به لامجرد الزینه ، فالقول بالحرمه قوی .

(الامر الثانی) ظاهر صحیح حریز ومعاویه بن عمار هوحرمه الاکتحال بالسواد مطلقا وان لم یقصد به الزینه لکونه مما یعد من الزینه وهوالملاک فی الحرمه لاقصد التزین به خلافا للمحکی عن مقنع الصدوق من اختصاص الحرمه بما اذا کان من قصده الزینه لصحیح زراره المتقدم الذی فیه تکتحل المرئه بالکحل کله الاالکحل الاسود للزینه ، الظاهر فی کونه بقصد الزینه (وفیه ان دلاله هذا الصحیح علی الحرمه اذا کان قاصدا للزینه لاینافی تحریمه ولوفیما لم یقصد به التزین کما هومفاد الصحیحین المتقدمین مع امکان ان یقال بکون المراد من صحیح زراره مایکون سببا للزینه

ولولم یقصدها فیکون قوله (ع) للزینه تعلیلا للحکم بالحرمه لاقیدا للاکتحال ویکون المعنی انه انما تعلق النهی بالسواد لانه یحصل به الزینه وهذا الاحتمال لیس بکل البعید ولو بقرینه سائر الاخبار.

(الا مر الثالث) لافرق فی حرمه الاکتحال بالسواد بین الرجل والمرئه فیحرم علی الرجل مثل مایحرم علی المرئه لاطلاق جمله من تلک الاخبار وصراحه صحیح معاویه بن عمار بعدم الفرق حیث قال (ع) لایکتحل الرجل والمرئه المحرمان بالکحل الاسود الامن علة، ولاینافیه ورود صحیح زرارة و صحیح حریز فی مورد المرئه اذلا مفهوم لهما ینفی الحرمه فی الرجل فیبقی الاطلاق محکما.

(الامر الرابع) یحرم الاکتحال بمافیه طیب لدلاله غیر واحد من الاخبار الوارده فی المقام مثل صحیح معاویه بن عمار عن الصادق علیه السلام لاباس بان تکتحل وانت محرم بما لم یکن فیه طیب یوجد ریحه (وغیره مما شرط فیه جواز الاکتحال بما لیس فیه طیب اوزعفران اومسک) ویدل علیه ایضا ماورد من المنع عن استعمال الطیب فان اطلاقه یشمل ذلک ایضا (الامر الخامس) لاباس بالاکتحال بغیر السواد ومالایکون فیه طیب لصراحه بعض الاخبار بالاذن فیه کخبر الحلبی المتقدم الذی فیه قال (ع) اما السواد فلاولکن بالصبر والحضض ولمفهوم ما علق فیه الحرمه علی وجود احد الامرین اعنی کونه اسود اوکونه فیه الطیب، مضافا الی ان عدم الدلیل علی الحرمه کاف فی الجواز للاصل قال العلامه فی المنتهی ویجوز الاکتحال بماعدا الاسود من انواع الاکحال الا مافیه طیب بلاخلاف فیه (انتهی).

(الا مر السادس) لوتعمد الاکتحال بالسواد اختیارا اثم ولکن لایجب علیه الفداء لعدم ورود دلیل علیه فیبقی الحکم تحت الاصل، واما لواکتحل بمافیه طیب فالمصرح به فی المسالک ثبوت فدیه استعمال الطیب لکونه منه ولاسیما فیما اذا کان فیه رائحه الطیب، ودعوی اختصاص مادل علی وجوب الفدیه بغیر الاکتحال واهیه لایلتفت الیها.

(الامر السابع) یجوز الاکتحال بالسواد اوبمافیه الطیب عند الضروره لمادل علی جوازکل محرم عند الضروره الیه و خصوص ماورد فی المقام (ففی خبر ابن عمار) المروی فی الکافی عن الصادق (ع) قال لایکتحل الرجل والمرئه المحرمان بالکحل الاسود الا من علة (وخبر الکاهلی) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال سئله ضریر البصر وانا حاضر فقال اکتحل اذا احرمت، قال لا، ولم تکتحل؟ قال انی ضریر البصر فاذا انا اکتحلت نفعنی وانالم اکتحل اضرنی قال فاکتحل (الحدیث) وللمروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال لاباس للمحرم ان یکتحل بکحل لیس فیه مسک ولاکافورا اذا اشتکی عینه، واطلاقه یشمل الاکتحال بالسواد.

(الثامن) من تروک الاحرام النظر فی المرآت، والمنسوب الی اکثر الاصحاب هوالحرمه

وهی المحکیه عن الصدوق والشیخ وابی الصلاح والحلی وابن سعید ،ویدل علیه من النصوص صحیح حریز عن الصادق (ع) قال لاتنظر فی المرآت وانت محرم لانه من الزینه (وصحیح ابن عمار) المروی فی الکافی عنه (ع) قال لاینظر المحرم فی المرات لزینه فان نظر فلیلب (وخبر حماد) المروی فی التهذیب عنه (ع) قال لاتنظر الی المرات وانت محرم فانها من الزینه (خلافا) للمحکی عن الجمل والوسیله والمهذب والغنیه والنافع من القول بالکراهه ولادلیل علیها الاحمل الاخبار المذکوره الظاهره فی الحرمه علی الکراهه من دون قرینه ، فلاینبغی الاشکال فی اصل الحرمه فی الجمله الا انه یجب البحث عن امور (الاول) ذهب الاکثرون الی حرمه النظر فی المرآت ولولم یقصد به الزینه وهوالاقوی لمافی صحیح حریز المتقدم من التعلیل للحرمه بان النظر الیها من الزینه وکذاما فی خبر حماد المتقدم ،ولاینافیهما فی الکافی من خبر ابن عمار: لاینظر المحرم فی المرات لزینه ، الظاهر فی حرمه النظر فیمااذا کان للزینه ، وذلک لمنع ظهوره فیه لاحتمال کون المعنی کون النظر الیها للزینه غالبا لاناطه الحکم بذلک ، مع انه علی تقدیر تسلیم ظهوره فیما کان النظر للزینه فلامفهوم له حتی یعارض الاخبار المتقدمه ، فماعن الذخیره من تقیید حکم حرمه النظر بما اذا کان للزینه مستدلا بانه مقتضی الجمع بین الاخبار المطلقه والمقیده لاوجه له .

(الا مرالثانی) مقتضی اطلاق النصوص وکلمات الاصحاب عدم الفرق فی ذلک بین الرجل والمرئه (الا مرالثالث) الظاهر اختصاص حکم الحرمه بالنظر فی المرآت لاخذها فی موضوع الحکم فی الاخبار المذکوره فلا باس بالنظر فی الماء الصافی لبری صورته فیه اللهم الاان یقصد به التزین فانه منهی عنه للمحرم علی کل حال (الا مرالرابع) المحرم من النظر فی المرات هوما اذا نظر لیری صورته فیها فاما اذا نظر فیها لیری صوره شخص اخراو یری منظرا موجوداخلفه کنظر السائق الی المرآت لیری ماحوله فیهافلااشکال فی الجواز و کذالوارد شراء المرآت فنظر فیها لروءیه نفسها و خصوصیاتها (الامرالخامس) مقتضی خبر معاویه بن عمار المتقدم الذی فیه لاینظر المحرم فی المرات الزینه فان نظر فلیلب وجوب التلبیه اذا تعمد النظر بل مطلقا لکن الاجماع قائم علی عدم وجوبها فیحمل الامربها علی الاستحباب (الامرالخامس) الظاهر عدم الفداء فی التعمد بالنظر لعدم مایدل علی وجوبه مع کون مقتضی الاصل عدم وجوبه لوشک فیه .

التاسع من تروک الاحرام الفسوق . . . ولا اشکال ولاخلاف فی حرمته حال الاحرام ، قال فی المدارک اجمع العلماء کافه علی تحریم الفسوق فی الحج وغیره (انتهی) و قدنص فی الایه الکریمه بحرمته فی قوله تعالی فلارفث ولافسوق ولاجدال فی الحج ،ویقع البحث هنا فی امور (الاول) اختلف فی تفسیر الفسوق علی اقوال فالمحکی عن الشیخ والصدوقین والمحقق وجماعه اخری انه الکذب والسباب ، وعن التبیان ان الاولی حمله علی جمیع المعاصی التی نهی الله المحرم عنها .

ویمکن الاستدلال للاول بخبر زید الشحام المروی عن معانی الاخبار عن الصادق علیه السلام

عن الرفث والفسوق والجدال قال اما الرفث فالجماع واما الفسوق فهو الكذب اما تسمع لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جائكم فاسق بنبأ ، والجدال قول الرجل لا والله وبلى والله (وخبر معاويه بن عمار) المروى عن تفسير العياشى عن الصادق (ع) فى قول الله عزوجل الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج فالرفث الجماع والفسوق الكذب والجدال قول الرجل لا والله وبلى والله (وعن الفقه الرضوى) والفسوق الكذب فاستغفر الله منه و تصدق بكف طعام (ولا وجه لقول ابن براج من التخصيص بالكذب على الله و رسوله الا قياس المقام بالكذب الذى هو من مفطرات الصوم ولم نعثر على خبر يدل على الاختصاص (ويمكن ان يستدل لقول ابن ابى عقيل) من انه كل لفظ قبيح من الكذب وغيره بصحيح معاويه بن عمار المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام قال اذا احرمت فعليك بتقوى الله و ذكر الله كثيرا وقله الكلام الا بخير فان من تمام الحج والعمره ان يحفظ المرء لسانه الا من خير كما قال الله عزوجل فمن فرض فيهن الحج (الايه) والرفث الجماع والفسوق الكذب والسباب (الحديث) .

ويستدل لما ذهب اليه المرتضى وابن الجنيد من ان الفسوق هو الكذب والسباب بالخبر الاخير حيث ضم السباب الى الكذب فى تفسير الفسوق (والاقوى) ما هو المشهور وعليه المعول للاخبار المتقدمه الداله على انه الكذب الا ان فى خبر الشحام والعياشى وفقه الرضا فسر بالكذب فقط وفى صحيح معاويه فسر بالكذب والسباب وفى صحيح على بن جعفر المروى فى التهذيب فسر بالكذب والمفاخره و فيه قال سئلت اخى موسى بن جعفر (ع) عن الرفث والفسوق ما هو و ما على من فعله فقال الرفث جماع النساء والفسوق الكذب والمفاخره (الحديث) و قد اضطربت كلماتهم فى الجمع بينها (قال فى المدارك) والجمع بينهما يقتضى المصير الى ان الفسوق هو الكذب خاصه لاقتضاء صحيح ابن عمار نفى المفاخره و صحيح على بن جعفر نفى السباب (انتهى) وتبعه على ذلك فى الحدائق فقال والخبران المذكوران قد تعارضا فيما عدى الكذب وتساقطا و دفع كل منهما الاخر فيوخذ بالمتفق عليه منهما ويطرح المختلف فيه من كل من الجانبين (انتهى ما فى الحدائق) وقال العلامه فى محكى المختلف فى الجمع بين الخبرين ان المفاخره لا تنفك عن السباب اذ المفاخره انما تتم بذكر فضائل له وسلبه عن خصمه او سلب رذائل عن نفسه واثباتها لخصمه وهذا هو معنى السباب .

واورد فى الجواهر على صاحب المدارك بان ما ذكره من المصير الى ان الفسوق هو الكذب خاصه ليس جمعا بين الخبرين بل هو طرح لهما جميعا وانما لجمع بينهما بتحكيم منطوق كل منهما على مفهوم الاخر فيصير مفاده كون الفسوق عباره عن الكذب والسباب والمفاخره وحاصله ان صحيح ابن عمار يدل على كون الفسوق هو الكذب والسباب وصحيح على بن جعفر يدل على كونه هو الكذب والمفاخره والجمع بينهما برفع اليد عن ظهور كل منهما فى الانحصار بما فيه

فیضم الموجود فی کل منهما الی المحذوف فی الاخر ،ونتیجه ذلک هوتحقق الفسوق بتحقق احد الامور الثلاثه وهوحسن لاباس به ومع الغض عنه فماحکی عن العلامه من ارجاع المفاخره الی السباب احسن مما صنعه فی المدارک وان کان یرد علیه بان مقتضی ما ذکره العلامه هوالتلازم بین المفاخره والسباب لعدم انفکاک المفاخره عن السباب وجود اواین هذا من اعتبار ترک المفاخره فی الاحرام مفهوما .

(الامر الثانی)اذا اضطرالی الکذب فی حال الاحرام فمقتضی عموم حلیه ما اضطرالیه هو الجواز و الاولی التفصی عن الکذب بالتوریه ، بل ظاهر التعبیر عنه بالفسوق هواختصاص الحرمه بالکذب المحرم فی غیر حال الاحرام و اماالمحلل منه کالاصلاح بین الطرفین المتباغضین فلا یشمله عنوان الفسوق .

(الا مرالثالث) مقتضی الایه الشریفه هوکون الفسوق من المحرمات فی احرام الحج و یعم عمره التمتع لانها من اجزاء الحج المتمتع به ، واما العمره المفرده فالمستفاد من المدارک عدم شمول الدلیل من الکتاب والسنه لها ،ولکن الظاهر من بعض اخبار الباب هوشمول الحرمه لها کاطلاق ما فی صحیح معاویه بن عمار من قوله علیه السلام اذا احرمت فعلیک بتقوی الله و ذکرالله کثیرا و قله الکلام الابخیر (الی اخرالحدیث) مضافا الی اطلاق معاقد الاجماعات وان ظاهر هم عدم الفرق فی تروک الاحرام بین الحج والعمره .

(الا مرالرابع) الا کثرون علی عدم بطلان الحج والعمره بالفسوق بمعنی عدم وجوب اعادتهما کمالایبطل شئی منهما بغیرالفسوق من محرمات الاحرام سوی مادل علیه الدلیل من الجماع علی ماسیاتی فی باب الکفارات خلافا للمحکی عن المفید (قده) من کون الفسوق مفسدا للاحرام ویمکن ان یستانس له بصحیح عبدالله بن سنان المروی فی الکافی فی قوله تعالی و اتموا الحج والعمره لله قال اتمامها ان لارفت ولافسوق ولا جدال فی الحج ، فان الخبر لایدل علی وجوب اعاده الحج اوالعمره بالفسوق وانمایدل علی ان الحج غیرتام و اما الحج من قابل اواعاده العمره اوبطلان الاحرام راسا فمحتاج الی دلیل اخر .

(الا مرالخامس) لاتجب الکفاره بتعمد الفسوق لعدم دلیل واضح علیه فالاصل براءه الذمه منها ولصحیح الحلبی محمد بن مسلم انهما قالالابی عبدالله (ع)ارایت ان ابتلی بالفسوق ماعلیه قال (ع)لم یجعل الله تعالی له حدا ، یستغفرالله ولکن فی صحیح سلیمان بن خالد المروی فی الکافی عنه علیه السلام مایدل علی وجوب ذبح البقره فی الفسوق وفیه سمعت اباعبدالله (ع) یقول فی الجدال شاه وفی السباب والفسوق بقره والرفث فساد الحج (قال المجلسی قدس سره) فی شرحه علی الکافی انه محمول علی الاستحباب ثم قال والعمل به اولی واحوط وان لم اظفر علی قائل به (انتهی)والمحکی عن المنتهی بعدان فسر الفسوق بالکذب قال ولاشئی علیه عملا بالاصل السالم

عن معارضه نص یخالفه اوغیره من الادله (انتهی) ومن العجیب عدم عثوره علی هذا الخبر اوعدم تعرضه له، فالاقوی هوالاخذ بالخبر الاول لاعراض الاصحاب عن خبر سلیمان بن خالد فیسقط عن الحجیه باعراضهم.

(العاشر) من تروک الاحرام الجدال... و هو فی اللغه بمعنی الخصومه و فسر فی اخبارنا بقول القائل لاواللهاوبلی واللهوالادله الثلاثه من الکتاب والسنه والاجماع قائمه علی حرمته فی حال الاحرام فی الجمله و قدمرفی طی البحث عن الفسوق نقل غیر واحد من الاخبار الداله علی حرمه الجدال وتفسیره بما ذکر (وفی صحیح محمدبن مسلم والحلبی) المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال فی تفسیر قوله تعالی فمن فرض فیهن الحج (الایه) ان الله جل جلاله اشترط علی الناس شرطا و شرط لهم شرطا فمن و فی لله و فی الله له فقالاله فماالذی اشترط علیهم و ما الذی شرط لهم فقال (ع) اما الذی اشترط علیهم فانه قال الحج اشهر معلومات فمن فرض فیهن الحج فلارفث ولافسوق ولاجدال فی الحج واما ما شرط لهم فانه قال فمن تعجل فی یومین فلااثم علیه ومن تاخر فلااثم علیه لمن اتقی قال (ع) یرجع لاذنب له فقالاله ارایت من ابتلی بالفسوق ما علیه قال (ع) لم یجعل الله له حدایستغفرالله ویلبی فقالاله فمن ابتلی بالجدال ماعلیه فقال اذا جادل فوق مرتین فعلی المصیب دم یهریقه شاه و علی المخطی بقرة (وغیر ذلک من الاخبار) التی ثاتی فی البحث عن کفاره الجدال فلااشکال فی اصل الحکم فی الجمله.

وینبغی البحث عن امور (الاول) لااشکال فی حرمه الحلف بالله فی الخصومه واما مع عدم الخصومه ففی حرمته و جهان من اطلاق النصوص الوارده فی حرمته الشامل لمالاتکون خصومه فی البین، ومن انصرافها الی مورد الخصومه بملاحظه اصل معنی الجدال فی اللغه (ودعوی) ان تفسیر الجدال فی الاخبار بقول لاواللهوبلی واللهموجب لانسلاخ المعنی اللغوی عن هذه الکلمه فلایشترط فی صدق الجدال تحقق الخصومه (واهیه) لعدم ثبوت النقل عن المعنی فی اللغه بمجرد تفسیر الکلمه بمافی الاخبار فالکلمه فی الایه الشریفه باقیه علی معناها اللغوی غایه الامر قذضم الیه الحلف بالله وان مجرد الخصومه لیس مرادا من الجدال هیهنا (ولعل هذاالاخیر هوالاقوی) و ان کان الاحوط ترک الحلف بالله مطلقا کما ان الاحوط والاولی ترک الخصومه مطلقا.

(الا مرالثانی) لااشکال فی حرمه قول لاواللهو بلی واللهمجتمعا، وفی الاکتفاء باحدهمافی الحرمه و جهان من ان المستفاد من غیر واحد من الاخبار هوتفسیر الجدال بکلتا الکلمتین کمافی صحیح ابن عمار وصحیح اخرله، ومن ان الظاهر من ذکر الصینعتین کون احدیهما کافیه فی الحرمه وانماذکر الصیغتان فی الاخبار للاشعار بعدم الفرق بین الاثبات والنفی فی التحریم، وهذا الاخیر هوالاقوی وهوالمتفاهم عرفا من النصوص کما ان ماربما یحتمل من کون المراد من الاخبار الجدال بان یقول احدالمخاطبین لاواللهو یقول الاخر بلی واللهفاحتمال لایلتفت الیه لعدم القرینه

علی هذا المعنی وعدم انسباق هـذا المعنی الی الذهن من التعبیر الواقع فی النصوص وما اخترناه هو المحکی عن العلامه فی التحریر والتذکره والمنتهی وحکی عن کشف اللثام ایضا .

(الثالث) الظاهر اعتبار کون القسم بالله سبحانه فلا یکفی الحلف بغیر الکلمه المقدسه و الظاهر کفایه ترجمتها بغیر العربیه و فی کفایه القسم بغیر کلمه الجلاله من الاسماء الخاصه له تعالی وجهان من ذکر الکلمه فی النصوص و من کون المراد هو الاشاره الی حرمه الحلف بذاته المقدسه لا بخصوص الکلمه ولعل هذا الاخیر هو الاظهر کما فی غیر المقام من احکام الحلف فی ابواب الفقه ، نعم المسلم عدم حرمه الحلف بغیر الله سبحانه کالحلف بالقران والنبی والائمه علیهم السلام .

(الامر الرابع) الظاهر حرمه الجدال فی حال الاحرام من غیر فرق بین کونه صادقا فی یمینه او کاذبا ولا بین ماکان مع البغضاء اولا ولا بین تکرر صیغه الیمین وعدمه و ذلک للاطلاق و ربما یقال باختصاص الحرمه بالکاذب منه او بما کان مع البغضاء او بما تکرر فیه صیغه الیمین (ویستدل للاول) بخبر یونس بن یعقوب المروی فی التهذیب قال سئلت اباعبدالله علیه السلام عن المحرم یقول لا والله و بلی والله و هو صادق ، علیه شئی ؟ فقال لا (وخبر ابی بصیر) المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) قال اذا جادل الرجل و هو محرم فکذب متعمدا فعلیه جزور (ویستدل للثانی) ای البغضه بخبر ابی بصیر المروی فی الکافی الفقیه قال سئلته عن المحرم یریدان یعمل العمل فیقول له صاحبه والله لاتعمله فیقول والله لاعملته فیحالفه مرارا ، یلزمه مایلزم صاحب الجدال قال لانما اراد بهذا اکرام اخیه ، انما ذلک ماکان لله فیه معصیه (والمضبوط) من هذا الحدیث فی کتب الاخبار من الکافی والفقیه والوافی والوسائل هو (ماکان لله فیه معصیه) ولکن ذکره فی الجواهر (ماکان لله فیه بغیضه) علی وجه نسخه بدل ، والله العالم بما هو الحق فعلی نسخه الجواهر یمکن ان یستدل به لاعتبار البغضه فی الحلف بالله لکنه لایلایم کون البغیضه فیه لله تعالی بل الظاهر من کون البغیضه فیه لله کونه مبغوضا لله تعالی بمعنی کونه معصیه له فیرجع الی معنی النسخه المشهوره (و کیف کان) فوجه نفی الجدال عن القسم الذی صدر علی وجه الاکرام لعله یکون لمکان کونه انشاء لا اخبارا ، وما کان علی وجه الانشاء لایکون فیه معصیه وانما القسم الذی فیه عصیان لله عزوجل هو ماکان علی وجه الاخبار لانه ان کان کاذبا فهو یمین الغموس الذی عد من المعاصی الکبیره و ان کان فی اخباره صادقا یکون قسمه ایضا حراما للنهی عنه فی قوله تعالی ولاتجعلوا الله عرضه لایمانکم ، ولکن یحتمل ان یکون الوجه فی نفی الجدال عن القسم الاکرامی المذکور فی الخبر لاجل انه لایکون بصیغه لاوالله وبلی والله لاختصاص الجدال بها لانه الخصومه الموءکده بالقسم بالصیغه المذکوره .

(ویستدل للثالث) ای لاعتبار تکرار القسم فی حرمه الجدال بالاخبار المتعدده الداله علی لزوم الکفاره بتکرار القسم ، ففی صحیح الحلبی ومحمد بن مسلم المروی فی الفقیه عن الصادق (ع)

ومن ابتلی بالجدال ما علیه؟ قال اذا جادل فوق مرتین فعلی المصیب دم یهریقه شاه و علی المخطی بقره (وصحیح محمدبن مسلم) عن الجدال فی الحج قال (ع) من زاد علی مرتین فقد وقع علیه الدم فقیل له الذی یجادل وهوصادق قال (ع) علیه شاه والکاذب علیه بقره (وصحیح معاویه بن عمار) المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) قال ان الرجل اذا حلف ثلاثه ایمان فی مقام ولاء وهومحرم فقد جادل وعلیه حدالجلال دم یهریقه و یتصدق به.

ویجاب عن الاستدلال الاول اعنی الاستدلال بخبر یونس و خبر ابی بصیر علی اعتبار کونه فی الیمین کاذبا فی حرمته وانه لایحرم اذا کان صادقا اما خبر یونس فبمعارضته مع مایدل علی وجوب الکفاره فیما اذا کان فی یمینه صادقا ففی خبر ابراهیم بن عبدالحمید عن الکاظم علیه السلام قال من جادل فی الحج فعلیه اطعام ستین مسکینا لکل مسکین نصف صاع ان کان صادقا اوکاذبا فان عاد مرتین فعلی الصادق شاه وعلی الکاذب بقره (واشتماله) علی اطعام ستین مسکینا ولکل مسکین نصف صاع مع انه لیس معمولا به لایخرجه عن الحجیه فیما عمل به (ویویدالتعمیم) ماعن الفقه الرضوی من قوله واتق فی احرامک الکذب فی الیمین الکاذبه والصادقه و هوالجدال الذی نهی الله سبحانه و تعالی عنه ـ الی ان قال ـ فان جادلت مره اومرتین وانت صادق فلاشئی علیک فان جادلت ثلاثا وانت صادق فعلیک دم شاه وان جادلت مره وانت کاذب فعلیک دم شاه وان جادلت مرتین کاذبا فعلیک دم بقره وان جادلت ثلاثا وانت کاذب فعلیک بدنه (والمراد) بنفی شئی فی المجادله مره او مرتین صادقا هونفی الکفاره عنه لانفی الحرمه ایضا (وقال الصدوق) فی الفقیه انه قال ابی فی رسالته الی: اتق الله فی احرامک الکذب والیمین الکاذبه والصادقه و هوالجدال، والجدال قول الرجل لا والله و بلی والله فان جادلت مره اومرتین وانت صادق فلا شئی علیک وان جادلت ثلاثا وانت صادق فعلیک دم شاه فان جادلت مره کاذبه فعلیک دم شاه وان جادلت مرتین کاذبا فعلیک دم بقره وان جادلت کاذبا ثلاثا فعلیک بدنه (وبالجمله) فلاینبغی التامل فی عدم اعتبار الکذب فی الیمین فی احرامه و ان اختلف الصدق والکذب فی ثبوت الکفاره، هذا تمام الکلام فی التمسک بخبر یونس.

واما خبر ابی بصیر فلا دلاله فیه علی نفی الحرمه عن الیمین الصادقه بل لایستفاد منه الا ثبوت الکفاره وهی الجزور فی الیمین الکاذبه فیحمل الجزور علی البدنه وان ثبوتها فیها علی ما اذا کانت ثلاثه وذلک بقرینه خبر ابراهیم مؤیدا بما تقدم عن فقه الرضا و رساله علی بن بابویه الظاهرانه ماخوذ من فقه الرضا اوانه مضمون نص اطلع علیه علی بن بابویه ولذا یعاملون مع رسالته معامله النص عندا عواز النصوص.

ویجاب عن الثانی اعنی الاستدلال بخبر ابی بصیر علی اعتبار البغضاء بانه لایدل علی اعتبارها فی الحرمه بل المستفاد منه عدم حرمه ماکان الاکرام لصاحبه واین هذا من اعتبار ـ

البغیضه فی حرمته مع ان المذکور فیما بایدینا من الکتب هو (ماکان لله فیه معصیه) لا کلمه بغیضه علی انه علی هذه النسخه ایضا لایدل علی اعتبارها بینه و بین صاحبه بل یدل علی ماکان مبغوضا لله سبحانه.

ویجاب عن الثالث اعنی اعتبار التکرر بان الصحاح المذکوره انما تدل علی حکم الکفاره فی صوره التعدد ولادلاله فی شی منها علی نفی الحرمه فی صوره عدم التکرر لکن مایدل علی حرمه ـ الجدال من الکتاب والسنه یدل علی حرمته مطلقا لصدق الجدال علیه عرفا و عدم مایوجب تقیید الحرمه بصوره التعدد (فالمتحصل) من هذا الامر هو عدم اعتبار الکذب فی حرمه الجدال و لاالبغضاء ولاالتعدد.

(الا مر الخامس) لاباس بالجدال فی حال الاحرام اذا اراد اثبات حق او دفع باطل (قال ـ الشهید الثانی) فی الروضه و انما یحرم مع عدم الحاجه الیه فلواضطر الیه فالاقوی جوازه ولا کفاره (انتهی) واستشکل فی الجواهر فی جوازه مع عدم وصول الحاجه الی حد الضروره التی یباح لها مثله (وفی نفی الکفاره) التی دلت النصوص المعتبره علی ثبوتها ولوکان جائزا من جهه الاضطرار اذا کان لاثبات حق او ابطال باطل (وجهان) الظاهر سقوط الکفاره اذا کان هناک ضروره ولم یمکن تاخیر الیمین الی مابعد الخروج من الاحرام لظهور مادل علی الکفاره فی الجدال فی کونه فی حال الاختیار سیما خبر ابی بصیر الذی فیه (انما ذلک ماکان لله فیه معصیه) وعلیه فالظاهر عدم الکفاره ایضا فی صوره السهو والغفله، والله العالم.

(الحادی عشر) من تروک الاحرام قتل هوام الجسد من القمل وغیره والمشهور بین الاصحاب حرمته و قدورد فیه اخبار مختلفه (منها) مایدل علی المنع عن قتل القمل کصحیح معاویه بن عمار المروی فی الکافی والتهذیب قال قلت لابی عبدالله (ع) ماتقول فی محرم قتل قمله، قال (ع) لاشیء علیه فی القمله ولاینبغی ان یتعمد قتلها (وصحیح ابان) عن ابی الجارود المروی فی الکافی قال سئل رجل ابا جعفر عن رجل قتل قمله و هو محرم قال بئس ماصنع قال فما فدائها قال لافداء لها (وخبر زراره) المروی فی الکافی قال سالت اباعبدالله (ع) هل یحک المحرم راسه اویغتسل بالماء، قال (ع) یحک راسه مالم یتعمد قتل دابه (وهذه الاخبار) کماتری تدل علی المنع عن قتل القمله بل مقتضی خبر زراره تعمیم الحکم لغیرها من هوام البدن (ومنها) ماورد فی المنع عن القائه کصحیح حماد بن عیسی المروی فی التهذیب قال سئلت ابا عبدالله (ع) عن المحرم یبین القمله عن جسده فیلقیها، قال یطعم مکانها طعاما (و خبر حسین بن ابی العلاء) المروی فی الکافی عن ـ الصادق (ع) قال المحرم لاینزع القمله من جسده ولامن ثوبه متعمدا فان فعل شیئا من ذلک خطاء فلیطعم مکانها، قال کم قال کفا من طعام (وخبر الحلبی) المروی فی التهذیب قال حککت راسی وانا محرم فوقع منه قملات فاردت ردهن فنهانی وقال تصدق بکف من طعام (الی غیر ذلک من

الاخبار) .

(ومنها) ما یدل علی جواز قتله مثل خبر ابن عمار المروی فی الکافی والتهذیب عن الصادق (ع) عن محرم قتل قمله قال لاشئی فی القمله ولاینبغی ان یتعمد قتلها (بناء علی ظهور لاینبغی فی عدم الحرمه (ومنها) مایدل علی جواز القائه کخبر ابی الجارود المروی فی الکافی قال قلت لابی عبدالله (ع) حککت راسی وانا محرم فوقعت قمله، قال (ع) لاباس، قلت ای شئی تجعل علی فیها، قال وماأجعل علیک فی قمله، لیس علیک فیها شیء (وخبر مره مولی خالد) المروی فی التهذیب قال سئلت اباعبدالله (ع) من المحرم یلقی القمله، فقال (ع) القوها ابعدها الله غیر محموده ولامفقوده (والخبر الاخر) لابن عمار المروی فی الفقیه والتهذیب عن الصادق (ع) عن المحرم یحک راسه فیسقط القمله والثنتان، فقال لاشئی علیه ولایعیدها (الحدیث) بناء علی ان یکون المراد من قوله (ع) ولایعیدها هو عدم لزوم اعاده القمله الی موضعها کما هوالظاهر لا النهی عن اعاده القائها عن راسه.

و قدحمل الشیخ (قده) هذه الاخبار بعد قبول دلالتها علی الرخصه علی من یتاذی بها اذ حینئذ یقتل اویلقی و یکفر، قال و قوله (ع) لاشی علیه یعنی من العقاب اولاشی معین (وبالجمله) فلااشکال فی حرمه قتل القمله خلافا للمحکی عن ابن حمزه حیث انه جوز قتلها علی البدن مع تحریم القائها، واستدل له باصاله البرائه و بصحیح معاویه بن عمار المتقدم بناء علی اراده الکراهه من قوله لاینبغی و عموم قوله لاشی علیه الشامل للعقاب الدال نفیه علی الحرمه و لصحیح اخرلابن عمار الذی فیه لاباس بقتل القمله فی الحرم و غیره الشامل اطلاقه للمحرم ایضا و مرسل ابن فضال لاباس بقتل البرغوث والقمله والبقه فی الحرم، مع منع اولویه حرمه القتل عن حرمه الالقاء حتی یقال انه اذا کان القائها حراما کان قتلها حراما بالفحوی و علی تقدیر تسلیم الاولویه فهی معارضه مع النصوص الداله علی جواز القتل لان مقتضاها جواز الالقاء بطریق اولی لان حرمه الالقاء اذا اقتضی حرمه القتل بالفحوی یکون جواز القتل ایضا مقتضیا لجواز الالقاء للاولویه المذکوره، وبخبر مره مولی خالد الذی فیه القوها ابعدها الله، ولموافقه نصوص الحرمه للعامه بخلاف نصوص الجواز.

ولایخفی ما فی الجمیع لان الاصل منقطع بالدلیل و قدعرفت دلاله الاخبار علی النهی عن قتل القمل و قوه ظهورها فی الحرمه تکون قرینه علی کون کلمه لاینبغی ایضا داله علی الحرمه، و اما قوله (ع) لاشی علیه فالظاهر نفی الکفاره، واما الصحیح الاخر لابن عمار ومرسل ابن فضال الدالان باطلاقهما علی جواز قتل القمل فی حال الاحرام فلایصح الاستدلال باطلاقهما علی ذلک لان النسبه بینهما و بین الاخبار الناهیه عن قتل المحرم القمل بالعموم من وجه فیتعارضان فی المحرم فی الحرم حیث ان مقتضی اطلاقهما الجواز فی المحرم فی الحرم ومقتضی

الاخبار الناهیه هوالمنع فیسقطان فی مورد الاجتماع بالتعارض اذالم یکن لاحدهما ترجیح علی الاخر ولکن الاخبار المانعه ارجح لندره الخلاف، بل عدم المخالف حتی ابن حمزه القائل به فانه یفصل بین قتل مایکون علی البدن و بین القائه بذهابه الی جواز الاول و عدم جواز الثانی مع ان مقتضی صحیح ابن عمار و مرسل ابن فضال هوجواز الامرین معا وعلی ذلک فلا عامل بالخبرین حتی ابن حمزه المستدل بهما علی ما ذهب الیه، واما منع اولویه حرمه القتل عن حرمه الالقاء ففیه ان النهی عن الالقاء معلوم انه لاجل کونها فی معرض التلف بالالقاء اولاجل کون الابعاد عن البدن منافیا لماارادالله سبحانه من کون المحرم بعید اعن الترفه والتنعم فی حال الاحرام و کلاهما متحققان فی القتل (و خبر ابن عمار) الدال علی جواز الالقاء مطروح باعراض الاصحاب عنه حتی من ابن حمزه نفسه، بل عن ابن زهره دعوی نفی الخلاف عن حرمه القائه، وموافقه الاخبار الناهیه للعامه غیرمضره بحجیتها بعد قیام العمل بها و ذهاب المشهور الی الفتوی بمضمونها، فلامحیص عن القول بالحرمه کماعلیه المشهور.

فروع (الاول) اختلفوا فی قتل البقه والبرغوث، فالمحکی عن المحقق والعلامه فی الارشاد هوالجواز و عن الشیخ وجماعه هوالعدم (ویستدل للجواز) مضافا الی الاصل روایه زراره المروی فی الکافی عن احدهما (ع) علی المحرم یقتل البقه والبرغوث اذاراه، قال نعم (والمروی فی اخرالسرائر) عن جمیل قال سئلت اباعبدالله (ع) عن المحرم یقتل البقه و البراغیث اذا اذاه، قال نعم (ویستدل للثانی) ای عدم الجواز بصحیح زراره عن الصادق (ع) فی المحرم هل یحک راسه و یغتسل بالماء فقال یحک راسه مالم یتعمد قتل دابه، بناء علی شمول الدابه للبرغوث والبقه (ومقتضی الجمع) بین اخبارالباب هوالجواز اذا اذاه لتقیید روایه جمیل بما اذا اذاه کمایقید اطلاق الخبرالاخیر لزراره الذی فیه (مالم یتعمد قتل دابه) بغیر البق والبرغوث للنص علی الجواز فیها فی الخبرالاول لزراره و خبرجمیل.

(الثانی) هل یجوز قتل القمل باستعمال دواء مهلک له، الظاهر عدم الجواز لاطلاق القتل علیه مضافا الی فحوی مایدل علی المنع عن نقله عن محله کقول الصادق (ع) فی صحیح ابن عمار المروی فی الفقیه المحرم یلقی عنه الدواب کلها الاالقمله فانها من جسده فاذا اراد ان یحول قمله من مکان الی مکان اخر فلایضره، حیث ان قتله باستعمال الدواء اضراربه.

(الثالث) فی الحاق بیض القمله ویقال له الصواب والصیبان بالقمل (وجهان) من انه من توابع القمل کبیض الطیر فانه تابع له فی الحلیه والحرمه و فی جوازه للمحرم وعدمه، و من عدم الدلیل علی الالحاق و عدم صدق الدابه علیه، ومقتضی الاصل هوالثانی.

(الرابع) یجوز القاء القراد والحلمه عن جسده (والقراد کغراب مایتعلق بالبعیر و نحوه و هو کالقمل للانسان، والحلمه کقصبه دوده تقع فی الجلد فتاکله) و یدل علی الجواز صحیح

عبدالله بن سنان المروی فی الکافی قال قلت لابی عبدالله (ع) ارایت ان وجدت علی قرادا اوحلمه اطرحهما قال نعم وصفار لهما انهمار قیافی غیر مرقاهما (والصفار بفتح الصاد الذل والخزی قال تعالی سیصیب الذین اجرموا صفار عندالله ای ذل و خزی عندالله فقوله علیه ـ السلام صفار لهما یعنی لیس لهما حرمه فانهما للبعیر والشاه ونحوهما لاللانسان فیجوز طرحهما .

(الثانی عشر) من تروک الاحرام لبس الخاتم . . . والاکثر علی مافی کشف اللثام علی انه لایجوز لبسه للزینه و یجوز لغیر الزنیه ، و عن الذخیره انه لم یر الخلاف فی ذلک بین الاصحاب ویدل علی ذلک ای عدم الجواز للزینه خبر مسمع المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) عن لبس المحرم الخاتم ، قال لایلبسه للزینه و بماورد من التعلیل عن النهی عن النظر فی المرات بانه من الزینه کصحیح حماد بن عثمان المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) قال لاتنظر فی ـ المرات و انت محرم فانه من الزینه (وصحیح حریز) المروی فی الکافی عنه (ع) قال لاتنظر فی المرات وانت محرم لانه من الزینه (ویدل علی جواز لبسه) اذالم یکن للزینه مفهوم ماورد عن لبسه للزینه لوکان له مفهوم واطلاق ماورد من الرخصه فیه بعد تقییده بماعدی الزینه ففی خبر نجبع المروی فی الکافی عن ابی الحسن (ع) قال لاباس بلبس الخاتم للمحرم (وخبر محمد بن اسماعیل) المروی فی التهذیب قال رایت العبد الصالح (ع) و هو محرم و علیه خاتم و هو یطوف طواف الفریضه (ولایخفی) ان الجمع بین هذین الخبرین والاخبار المتقدمه بحمل هذین الخبرین علی غیر مورد الزینه جمع عرفی یتلقاه العرف بالقبول فلاینتهی الامر الی حمل الاخبار المانعه علی الکراهه (خلافا للمحکی عن المحقق فی النافع) و غیره فی غیره حیث ذهبوا الی کراهه لبس الخاتم للزینه بحمل تلک الاخبار علی الکراهه بقرینه الاخبار المرخصه ولاوجه له .

وینبغی البحث عن امور (الاول) الظاهر اعتبار کون اللبس للزینه فی حرمته ولایکفی کونه مما یتزین به ولولم یستعمل للزینه کمافی الاکتحال بالسواد و فی النظر الی المرات حیث انهما محرمان علی المحرم ولو لم یات بهما للزینه و ذلک لدلاله خبر مسمع علی کون المحرم منه ماکان التلبس به للزینه حیث قال (ع) لایلبسه للزینه و مثله المرسل المروی فی الکافی قال و فی روایه اخری ولایلبسه للزینه ولیس معهما مایوجب المنع عنه ولولم یکن استعماله للزینه کماکان فی الاکتحال صحیح حماد وفی النظر فی المرات صحیح حریز دالین علی حرمتهما ولو لابقصد الزینه (الثانی) یفترق اللبس للزینه عن اللبس للسنه والاستحباب بالقصد و ذلک لعدم الفرق الخارجی بینهما حتی یتمیز احدهما عن الاخر به ومالم یکن کذلک یکون التمییز فیه بالقصد کصلوه الصبح ونافلتها حیث لامیز بینهما بالصفات الخارجیه ، و هذا ظاهر (الثالث) لاتختص حرمه لبس الخاتم للزینه بالرجال بل یحرم لبسه علی النساء ایضالما فی

خبر مسمع من اخذ عنوان المحرم موضوعاللحکم و هویشمل النساء (الرابع) لایجب الفداء فی لبس الخاتم للزینه للاصل بعدعدم مایدل علی‌وجوبه.

(الثالث عشر) من تروک الاحرام لبس المرئه الحلی للزینه فیحرم علیها احداثه بعد الاحرام من غیرفرق بین ماکان معتادالها وعدمه ولابین ماکان ظاهر مشهورا اوکان مستوراویدل علی حرمته علیها اذا قصدت الزینه به مضافا الی مایدل علی حرمه التزین علیها بکل‌مایکون زینه (صحیح محمدبن مسلم) المروی فی‌الفقیه والتهذیب عن‌الصادق (ع) قال المحرمه تلبس الحلی کله الاالحلی المشهور للزینه (و خبر نضربن سوید) المروی فی‌الکافی عن ابی‌الحسن (ع) عن المرئه المحرمه‌ای شی‌تلبس من الثیاب قال‌تلبس الثیاب کلها الاالمصبوغه بالزعفران والورس ولاتلبس القفازین ولاحلیاتتزین به لزوجها ولاتکتحل الا من عله ولاتمس طیبا (الحدیث) (وحسن الکاهلی) المروی فی‌الفقیه عن‌الصادق (ع) قال تلبس المرئه المحرمه الحلی‌کله الاالقرط المشهور والقلاده المشهوره (وخبرحریز) المروی فی‌التهذیب عنه (ع) قال اذا کانت للمرئه حلی لم تحدثه للاحرام لم تنزع حلیها.

(وتحقیق‌الکلام) فی‌ذلک یحتاج الی بیان صور (الاولی) لااشکال فی‌حرمه احداث‌الحلی علی‌المرئه فی‌حال الاحرام بمالم یکن معتاد الهالبسه وکان مشهورا (ای ظاهرا) کالقلاده و نحوها بقصد التزین به ویدل علی‌حرمته بعد الاجماع الاخبار المتقدمه کلها و غیرها ممالم نذکره (الثانیه) الصوره الاولی بعینها لکن مع عدم قصد التزین به ولااظهاره للرجال، و فی حرمته علیها وعدمها (قولان) والمشهور بین‌الاصحاب هوالاول و فی‌الحدائق بل لانعلم فیه مخالفا الامایظهر من المحقق فی‌الشرایع حیث جعله الاولی (قال فی‌الجواهر) ولعله یرجع الی مافی النافع و محکی الاقتصاد والاستبصار والتهذیب والجمل والعقود والجامع من انه مکروه (انتهی) ویستدل للمشهور بمفهوم صحیح حریز المتقدم اذا کان للمرئه حلی لم تحدثه للاحرام لم تنزع حلیها فان مفهومه انه اذا احدثته للاحرام یعنی لم یکن معتاد الها و انما لبسته فی‌حال الاحرام یجب علیها نزعه (و ما فی‌خبر نضرالمتقدم) من اطلاق قوله (ع) ولاتلبس حلیها فانه یشمل المعتاد والظاهر وغیرهما و ماقصدت به‌التزین و غیره (وصحیح‌ابن الحجاج المروی فی‌الکافی قال سئلت اباالحسن (ع) عن‌المرئه یکون علیها الحلی والخلخال والمسکه والقرطان من‌الذهب والورق تحرم فیه و هو علیها وقدکانت تلبسه فی‌بیتها قبل حجها اتنزعه اذا احرمت اوتترکه علی‌حاله، قال تحرم فیه و تلبسه من غیران تظهره للرجال فی‌مرکبها و مسیرها (وقول‌الصادق‌علیه‌السلام) فی‌حسن‌الحلبی المروی فی‌الکافی قال (ع) المحرمه لاتلبس الحلی ولاالثیاب المصبغات الاصبغا لایردع (ای صبغا لاینتقل لونه الی جسم اخر).

(واستدل للقول بالكراهه) بالاصل واطلاق مادل علی جواز لبسها الحلی المقید بما اذالم یکن لبسها بقصد التزین به (ففی خبر یعقوب بن شعیب) عن الصادق (ع) المرئه تلبس القمیص تزره علیها و تلبس الحریر والخز والدیباج فقال نعم لاباس به وتلبس الخلخالین والمسک (والمسک بفتحتین اسوره من عاج و غیره) و خبر عمار المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) قال تلبس المحرمه الخاتم من الذهب ، حیث ان اطلاق هذین الخبرین و امثالهما یشمل المعتاد من الحلی والمشهور منه و غیرهما و ماکانت المرئه قاصده فی لبسه وعدمها وخرج عنه ماکان اللبس بقصد الزینه ویبقی الباقی مشمولا لعدم مایوجب تقییده (والاقوی ما علیه المشهور) من الحرمه اذا کان زینه عرفا وان لم تقصده کما فی الاکتحال بالسواد والنظر فی ـ المرات حیث تقدم ان المستفاد من الاخبار هو حرمتهما علی المحرم ولولم یقصد بهما الزینه لکونهما زینه عرفا ولو مع عدم قصدها فی استعمالهما ولاینا فیه ظهور قوله (ع) فی خبر نضر بن سوید (ولاحلیا تتزین به لزوجها) فی قصد التزین به اذهو علی تقدیر تسلیم ظهوره فی ذلک بیان احد الافراد لماهو الموضوع للحرمه اعنی التلبس بالحلی ولامفهوم له حتی یوجب انحصار الموضوع فیما اذا قصد به التزین الاعلی توهم المفهوم للقب ، فالمتحصل حینئذ حرمه ماقصد به التزین ولوکان بالمعتاد اوالتلبس بما کان زینه عرفا وان لم تقصد به الزینه .

(الصوره الثالثه) ان تلبس مالم یکن معتادالها فی غیر حال اللاجرام بل احدثها فی حاله ولااشکال فی حرمته فیما اذا قصد به التزین للاجماع علی حرمه ماقصد به التزین ولوکان معتاد افضلاعمالو لم یکن کذلک ومع عدم قصدالتزین به فالاقوی ایضا حرمته ویدل علیه من النصوص صحیح حریز المتقدم الذی فیه اذا کانت للمرئه حلی لم تحدثه للاحرام لم ینزع حلیها (حیث ان مفهومه) یدل علی وجوب نزع ما احدثته للاحرام و هوالمراد من التلبس بغیر المعتاد من الحلی مع امکان ان یقال ان التلبس بالحلی فی حال الاحرام بغیر المعتاد لاینفک عن قصد التزین به الذی هوحرام بالاجماع بخلاف التلبس بالمعتاد اذا العاد تصیر طبیعه ثانیه فیمکن انفکاکه عن قصدالتزین به کمالایخفی (الصوره الرابعه) التلبس بالحلی المشهور ای الظاهرکـالقرط والخلخال والسوار سواء کان معتادا اوغیر معتاد ولااشکال فی حرمته ایضا فیما اذا قصد التزین به للاجماع و یدل علی حرمته فیما اذا لم یقصد به التزین خبر الکاهلی المتقدم الذی فیه تلبس المرئه المحرمه الحلی کله الاالقرط المشهور والقلاده المشهوره حیث انه باطلاقه یدل علی حرمه الحلی المشهور ولو کان معتادا اولم یقصد به التزین ، والعمده فی حرمته صدق التزین به عرفا ، والله العالم .

ثم ان المصرح به فی الشرایع و بعض کتب العلامه والمحکی عن الشیخ والحلی فی الزینه المعتاده لها التی لم تقصد بها الزینه والتزین هو انه یحرم علیها اظهارها لزوجها ، ولعل

التعرض لذلک هو لماورد فی‌خبر نضربن سوید المتقدم من قول الکاظم (ع) ولاحلیا تتزین به لزوجها لکن مقتضی صحیح ابن‌الحجاج المتقدم هو حرمه اظهارها للرجال حیث قال (ع) و تلبسه من غیر ان تظهره للرجال فی‌مرکبها و مسیرها، والظاهر عدم التنافی بین‌الخبرین فان خبر نضر انما تکفل لعدم الاظهار للزوج و خبر ابن الحجاج متکفل لحرمه اظهاره للرجال مطلقا و لعل ذلک من جهه ان الزینه الظاهره لما کانت مستثناتا فی‌الایه الشریفه فی قوله تعالی ولایبدین زینتهن الاماظهر منها فالامام (ع) قداکد انها فی‌حال الاحرام لایجوز لها الاظهار للرجال ولوکان قبل ذلک جائزا بناء علی کون معنی الزینه الظاهره فی‌الایه ماتتزین به‌المرئه لامواضع الزینه، وعلی کل حال فلامفهوم فی‌خبر سوید حیث منع عن‌الاظهار للزوج انه یجوز الاظهار لغیره بل عدم الجواز فی‌غیر الزوج بطریق اولی. والله العاصم.

(الرابع عشر) من تروک الاحرام ازاله الشعر ولاخلاف فی‌الحکم کمافی الجواهر حیث قال بل‌الاجماع بقسمیه علیه و عن‌التذکره والمنتهی دعوی اجماع العلماء علیها (ویدل علی الحرمه) من‌الکتاب الکریم قوله‌تعالی ولاتحلقوا روسکم حتی‌یبلغ الهدی محله (و من‌النصوص) صحیح زراره المروی فی‌الکافی و التهذیب عن‌الباقر (ع) قال من حلق راسه اونتف ابطه ناسیا اوساهیا اوجاهلا فلاشی علیه و من فعله متعمدا فعلیه دم (وفی صحیحه‌الاخر) المروی فی التهذیب‌عنه (ع) قال من لبس ثوبا لاینبغی له لبسه و هو محرم ففعل ذلک ناسیا اوساهیا اوجاهلا فلاشی علیه و من فعله متعمدا اوا کل طعاما لاینبغی له اکله اونتف ابطه اوحلق راسه فعلیه دم (وصحیح حریز) المروی فی‌الفقیه والتهذیب عن الصادق (ع) قال اذا نتف الرجل ابطه بعدالاحرام فعلیه دم (و خبر ابن جبله المروی فی‌التهذیب عن‌الصادق (ع) فی محرم نتف ابطه، قال (ع) یطعم ثلاثه مساکین (وخبر الحلبی) المروی فی‌الکافی عنه (ع) قال ان نتف‌المحرم من شعرلحیته وغیرها شیئا فعلیه ان‌یطعم مسکینا فی‌یده (وصحیح معاویه‌بن‌عمار) المروی فی‌الفقیه والتهذیب عن‌الصادق (ع) عن المحرم یعبث بلحیته فتسقط منها الشعر والشنتان قال (ع) یطعم شیئا (وصحیح الحلبی) المروی فی‌الکافی عن‌المحرم یحتجم قال لاالا ان لایجد بدافلیحتجم ولایحلق مکان المحاجم (و غیر ذلک من الاخبار) و دلاله هذه الاخبار مبنی علی‌القول باستلزام وجوب الفدیه للحرمه فمن وجوب الفدیه یستدل‌لاثبات الحرمه، ولاباس به (وکیف‌کان) فلااشکال فی‌ثبوت حرمه ازاله الشعر فی‌الجمله الا انه لابد من البحث عن‌امور (الاول) لافرق فی‌الشعر بین قلیله و کثیره حتی‌الشعره الواحده‌ولافی محله بین ان یکون من‌الراس اواللحیه اوالابط اوغیرها ولافی کیفیه الازاله بین ان تکون بالحلق اوالقص اوالنوره اوغیر ذلک و قدادعی فی‌الجواهر عدم وجدان الخلاف فی‌جمیع ذلک بل ادعی‌الاجماع بقسمیه علیه ویدل علیه العموم فی‌الاخبار المتقدمه کصحیح زراره فی‌حلق

الراس و نتف الابط و خبرالحلبی فی نتف شعراللحیه و غیرها و صحیح معاویه بن عمار فی شعره واحده اوثنتین و صحیح الحلبی فی حلق محل الحجامه، فالمستفاد من هذه الاخبار بضمیمه نفی الخلاف و دعوی الاجماع علی العموم کاف فی اثبات العموم.

(الامرالثانی) ما تقدم من حرمه ازاله الشعر علی المحرم فی حال احرامه انما هو اذا کانت مع الاختیار و امامع الضروره الیها فلاباس بها وقدادعی علیه الاجماع بقسمیه فی الجواهر و یدل علیه قوله تعالی فمن کان منکم مریضا او به اذی من راسه ففدیه من صیام او صدقه اونسک (ومن النصوص) عموم ادله الضروره مثل قوله (ع) ما من شی اضطرالیه ابن ادم الاوقداحله الله و ادله نفی العسر والحرج و الضرر (و خصوص صحیح حریز) المروی فی الکافی عن الصادق (ع) قال مررسول الله (ص) علی کعب بن عجره والقمل یتناثر من راسه و هو محرم (وفی الفقیه وقداکل القمل راسه و حاجبیه و عینیه) فقال له ایوذیک هوامک، قال نعم فانزلت هذه الایه فمن کان منکم مریضا (الایه) فامره رسول الله (ص) ان یحلق و جعل الصیام علیه ثلاثه ایام والصدقه علی سته مساکین لکل مسکین مدان والنسکشاه (الحدیث) (وخبر عمربن یزید) المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) قال قال الله تعالی فی کتابه فمن کان منکم مریضا اوبه اذی (الایه) فمن عرض له اذی اووجع فتعاطی مالاینبغی للمحرم اذا کان صحیحا فالصیام ثلاثه ایام (الحدیث) و غیر ذلک من الاخبار.

(الامرالثالث) لاخلاف فی جوب الفدیه فی ازاله الشعر مطلقا من شعرالراس وسائرالبدن ولابین العمد والاختیار والضروره الموجبه لها لکن بعض الاصحاب تامل فی وجوبها فی ازاله شعرالبدن لان الایه الشریفه انما نزلت فی شعرالراس (والاقوی) عدم التامل فی وجوبها فی ازاله شعرالبدن لعموم مافی خبر عمربن یزید من قوله فمن عرض له اذی اووجع فتعاطی مالاینبغی للمحرم (الخ) فانه یشمل ازاله الشعر من البدن لکنه یختص بصوره الضروره فی ازالته و لیس هناک مایدل علی وجوب الفداء فی صوره التعمد الاالاجماع علی عدم الفرق، وقدیقال باولویه الوجوب فی العمد ولکنها ممنوعه لامکان تدارک ترک ماوجب علیه فی صوره الضروره بالفدیه وعدم قابلیه التدارک فی صوره العمد، والله العالم.

(الامرالرابع) اختلف فی مقدار الصدقه فالمصرح به فی کلمات من الاصحاب انه التصدق علی عشره مساکین لکل مسکین مدوعن المفید والشیخ والحلی انه التصدق علی سته مساکین لکل مسکین مد الا ان الشیخ قال وروی عشره مساکین و هوالاحوط (و عن ابن الجنید) و ابن ابی عقیل انه اطعام سته مساکین لکل مسکین نصف صاع واختاره العلامه فی المختلف و یدل علی القول الاول خبر عمربن یزید المتقدم الذی فیه فمن عرض له اذی اووجع فتعاطی مالاینبغی للمحرم اذا کان صحیحا فالصیام ثلاثه ایام والصدقه علی عشره مساکین فیشبعهم

من الطعام والنسک شاه یذبحها فیاکل ویطعم و انما علیه واحد من ذلک (لکنه کماتری) یدل علی اشباع عشره مساکین لان لکل مسکین مد الا ان یقال ان المدیشبع غالبا (یدل علی ما ذهب الیه المشیخان) صحیح حریز الذی فیه والصدقه علی سته مساکین لکل مسکین مدان (لکنه کماتری) یدل علی المدین لکل مسکین مع انهما یقولان بکفایه مد واحد فهذا الخبر علی قول ابن الجنید وابن ابی عقیل ادل لان نصف الصاع مدان کما یدل علی قولهما ایضا خبر زراره المروی فی التهذیب عن الصادق (ه) قال اذا احصر الرجل فبعث بهدیه فاذاه راسه قبل ان ینحر هدیه فانه یذبح شاه فی المکان الذی احصرفیه اویصوم اویتصدق علی سته مساکین والصوم ثلاثه ایام والصدقه نصف صاع (وفی مرسل الصدوق) لکل مسکین صاع وقیل بانه سقط من قلمه (قده) اوقلم من قبله لفظه (نصف) و کیف کان فهو متروک لم یذهب الیه ذاهب والشیخ جمع بین هذه الاخبار بالتخییر بین اطعام سته مساکین لکل مسکین مدان وبین اطعام عشره مساکین باشباعهم قال و هو مخیربای الخبرین جازله ذلک فان کان المقصود من التخییر هو التخییر فی المسئله الاصولیه بمعنی تخییر المجتهد فی الاخذبای الخبرین فهذا لایوجب تخییر المقلد مضافا الی ان التخییر علی ذلک بدوی لااستمراری وإن کان المقصود صرف ظهورکل من الخبرین فی تعیین ماذکر فیه الی الوجوب التخییری فهذا لیس جمعا عرفیا (فالاحتیاط) ان یختار غیر التصدق من الصوم اوذبح الشاه، والله العالم .

(الامر الخامس) وقع الخلاف فی وجوب الفدیه فیما اذا اضطرالی ازاله الشعر وکان سبب الاذی هو وجود الشعرکما اذا نبت فی عینه بعد الاتفاق علی وجوبها فیما اذا کان الاذی بسبب القمل کاهو مورد الروایات فذهب صاحب المدارک الی عدم وجوب الفدیه لکن مع الفرق بین المرض اوالاذی الحاصل فی الراس اوغیره من الاعضاء بلزوم الفدیه فیما حصل من الراس ولوکان الاذی بنفس الشعر کمااذا حصل له الصداع بکثره شعرراسه وامافی سائرالاعضاء فقال باختصاص الفدیه بماکان الاذی من جهه القمل و نحوه کما اذا حصل ذلک فی لحیته، قال (قده) والمتجه لزوم الفدیه اذا کانت الازاله بسبب المرض اوالاذی الحاصل فی الراس مطلقا لاطلاق الایه الشریفه فمن کان مریضا اوبه اذی من راسه ففدیه (الایه) دون ماعداذلک (ای ماعدا الحاصل فی الراس) لان الضروره مسوغه لازالته والفدیه منتفیه بالاصل (انتهی) واختاره صاحب الجواهر (قده) لکن مع عدم الفرق بین الحاصل من شعرالراس و بین الحاصل من شعر سائرالاعضاء و قال بل لعل الظاهر عدم الفرق بین الراس وغیره من الاعضاء لمافی خبر عمربن یزید الشامل للراس و غیره (الذی فیه فمن عرض له اذی اووجع فتعاطی مالاینبغی للمحرم اذا کان صحیحا فالصیام ثلاثه ایام ــ الحدیث ــ) بوجوب الفدیه فی الجمیع ولوکان الاذی بنفس الشعر لصدق الاذی .

والمحکی عن العلامه فی المنتهی والشهید فی الدروس و کاشف اللثام هو عدم وجوب الفدیه اذا کان سبب الاذی من نفس الشعر (قال فی المنتهی) لوکان له عذر من مرض او وقع فی راسه قمل اوغیر ذلک من انواع الاذی جازله الحلق اجماعا للایه وللاحادیث السابقه ثم ینظر فان کان الضرر اللاحق به من نفس الشعر فلافدیه علیه کمالونبت فی عینه اونزل شعر حاجبیه بحیث یمنعه عن الابصار لان الشعراضربه فکان له ازاله الاذی کالصیداذاصال علیه، وان کان الاذی من غیرالشعر لکن لایتمکن من ازاله ضرره الابحلق الشعر کالقمل والقروح براسه وجبت الفدیه (الی اخر کلامه) و قال فی الدروس لو نبت فی عینه شعراوطال حاجبه فغطی عینه فازاله فلافدیه ولوتاذی بکثره الشعر فی الحرفازاله فدی والفرق لحوق الضرر من الشعر فی الاولی و من الزمان فی الثانیه و فی ازالته لدفع القمل الفدیه لانه محل الموذی لاموذ (انتهی) ویقرب منه مافی کشف اللثام.

والظاهر من هذه الاقوال مااختاره صاحب الجواهر (قده) لعموم خبرعمربن یزیدالمتقدم حیث ان قوله (ع) فمن عرض له اذی اووجع فتعاطی مالاینبغی للمحرم اذا کان صحیحافالصیام ثلاثه ایام (الحدیث) فان التعاطی لما لاینبغی للمحرم الصحیح شامل لجمیع هذه الصور، امالایه فمخصوصه بشعرالراس.

(الامرالسادس) لوقطع عضو امن بدنه مثلاوکان علیه شعر فعن التذکره والمنتهی عدم وجوب الفدیه للشعر لخروجه عن مفهوم ازاله الشعر وعدم صدق الحلق ولاالنتف علیه فلا موجب للفدیه، و ما ثبت فی باب القصاص من صدق قطع الاصبع بقطع الکف اوقطع بعضه فلقیام الدلیل علیه المنتفی فی المقام ولکن الظاهر من الشهید (قده) فی الدروس التردد فیما لوقطع جلده علیها شعر قال (قده) لوقلع جلده علیها شعرقیل لایضمن (انتهی) ولکن یمکن الفرق بین قطع الجلده التی علیها شعر و بین قطع العضو بان ازاله الشعر بازاله الجلده امر مفهوم بخلاف قطع اصل العضوفان ازاله الشعر مندکه فی قطع العضو (الامرالسابع) قال فی الجواهر ثم ان الظاهر عدم الخلاف بل ولااشکال فی عدم جواز ازاله المحرم شعر محرم غیره بل فی المدارک الاجماع علیه ولعله کذلک مضافا الی مایفهم من الادله من عدم جواز وقوع ذلک من ای مباشرکان والظاهران مثله قتل الهوام اما شعر المحل فعن الشیخ فی الخلاف جوازه ولاضمان للاصل و عن التهذیب لایجوز له ذلک لقول الصادق (ع) فی صحیح معاویه لایاخذ الحرام من شعر الحلال ولعله الاقوی نعم قدیشک فی الفدیه التی مقتضی الاصل عدمها بعد ظهورالادله فی غیر ذلک، والله العالم (انتهی عباره الجواهر).

اقول اما قوله انه یفهم من الادله عدم جواز وقوع ذلک (ازاله الشعر) من ای مباشر فدعواه علی مدعیه اذلم یعلم ذلک من الاخبار فلو لاصحیح معاویه المذکور لماکان وجه لمنع

ذلک لولا دعوی الاجماع (والحاصل) ان ازاله المحرم شعرالمحل مورد الصحیح المذکور و یظهرمنه بالفحوی عدم جواز ازاله المحرم شعر المحرم اذا کان ازالته علیه محرمه کمافی غیرحال الضروره و اما لوفرض جوازها له للضروره فهل یجوز للمحرم ازاله شعر ذلک المحرم المضطر ، ظاهرالصحیح المذکور عدم الجواز لکون الحکم فیه بعدالضروره حکم المحل والظاهر عدم وجوب الفداء فی جمیع هذه الصور لعدم ورود دلیل علی وجوبه .

(الامرالثامن)لاباس بحک الراس واللحیه اذالم یعلم زوال الشعر ولم یقصد به ذلک لقول الصادق (ع) فی خبر ابن عمار المروی فی التهذیب قال سئله عن المحرم کیف یحک راسه قال باظافیره مالم یدم اویقطع الشعر، وقوله (ع) فی خبر عمربن یزیدلاباس بحک الراس واللحیه مالم یلق الشعر و یحک الجسد مالم یدمه (واما مع قصد زوال الشعر) بالحک فهو حرام لعدم الفرق فی حرمته فی انواع الازاله کماانه مع العلم بالازاله بالحک یجب علیه الفداء .

(الامرالتاسع)لاباس بالتسریح اذا اطمئن بعدم قطع الشعر به بل یمکن ان یقال بالجواز ولومع عدم الاطمینان بالقطع وان لم یطمئن بعدم القطع به وان کان الاحوط الاختصاص بصوره الاطمینان بعدم القطع ، لومس شعره و سقطت شعره بمسه فان علم بکونها منسله قبل مسها فلاشی علیه کما انه لو علم بکون المس سببالقطعها فعلیه الفدیه واما لوشک فی ذلک ففی الدروس الاقرب ثبوت الفداء فیهو تنظر فی الجواهر فی ذلک للاصل ،و هو کذلک (الامرالعاشر) الاقوی اختصاص الفداء بالعامد فلافداء علی الناسی والجاهل خلافا للمحکی عن العلامه من ایجابه الفداء علی الناسی و اوردعلیه فی الدروس بانه مناف مع صحیح زراره عن الباقر (ع) قال من حلق راسه اونتف الطه ناسیا اوجاهلا فلاشی علیه ، وقدنقل الشیخ الاجماع علی عدم الوجوب علی الناسی .

(الحادی عشر)لافرق فی حرمه ازاله الشعربین الرجل والمرئه ویدل علی التعمیم مضافا الی عدم وجدان الخلاف فی ذلک عدم الاشاره والتصریح فی النصوص بالفرق فقاعده الاشتراک محکمه ولکون الحرمه مترتبه علی عنوان المحرم الشامل للرجل والمرئه ففی خبرالصیقل عن الصادق علیه السلام لایحتجم المحرم الا اذا اداه الدم فلاباس به و یحتجم ولایحلق الشعر ، وغیرذلک من الاخبار .

(الخامس عشر) من تروک الاحرام الادهان.... ولااشکال ولاخلاف فی حرمته علی المحرم فی الجمله للاجماع علیه و ورود النصوص علی المنع عنه کماسیاتی ذکرها فی الامور الاتیه فیجب البحث عن امور (الاول) لااشکال ولاخلاف فی حرمه استعمال دهن مطیب ای فیه طیب و عن العلامه فی المنتهی دعوی الاجماع علیها قال (قده) اجمع علمائنا علی انه یحر. الادهان فی حال الاحرام بالادهان الطیبه و هوقول عامه اهل العلم و تجب له الفدیه اجماع

(انتهی) و استدلوا بالنصوص الوارده فی‌حرمته اذا تدهن به قبل‌الاحرام‌اذا بقی‌اثره بعده بتقریب ان حرمته کذلک انما هو لاجل حرمته فی‌حال الاحرام مضافا الی خبر اسحق بن عمار المروی فی‌التهذیب عن‌الصادق (ع) عن‌المحرم یدهنه الحلال بالدهن الطیب والمحرم لایعلم ماعلیه قال (ع) یغسله ولیحذر، مضافا الی ان التدهن به داخل فی‌موضوع استعمال الطیب المحرم علی‌المحرم فلااشکال فی‌الحکم.

(الثانی) اذا تدهن بالدهن المتطیب قبل الاحرام فمع العلم بعدم بقاء رائحته بعد الاحرام فلاکلام فی‌جوازه و مع‌العلم ببقائها بعده ففی‌جواز التدهن به وعدمه قولان‌والمشهور عدم الجواز والمحکی عن ابن حمزه هوالکراهه والاقوی ما علیه المشهور من الحرمه لخبر الحلبی المروی فی‌الکافی عن‌الصادق (ع) قال لاتدهن حین‌ترید ان تحرم بدهن فیه مسک ولاعنبر من‌اجل ان رائحته تبقی فی‌راسک بعد ماتحرم وادهن بماشئت‌من‌الدهن حین تریدان تحرم قبل الغسل و بعده فاذا احرمت فقد حرم علیک الدهن حتی تحل (و خبر حسین بن‌ابی‌العلاء) المروی فی‌الکافی قال سئلت ابا عبدالله (ع) عن‌الرجل المحرم یدهن بعدالغسل قال (ع) نعم وادهنا عنده بسلیخه بان وذکران اباه کان یدهن بعدمایغتسل للاحرام و انه کان یدهن بالدهن اذا لم‌یکن غالیه اودهنافیه مسک اوعنبر و غیرذلک من‌الاخبار (والسلیخه علی مافی‌المجمع نوع من‌العطرکانه قشر منسلخ (وبان) شجر ولحبه و ثمره دهن طیب) وبذلک یندفع القول بالکراهه ولعل وجه الذهاب الیها هو حمل الاخبار علی‌الکراهه ولاوجه له.

(الثالث) المشهور علی تحریم الادهان بالدهن ولوکان غیرمطیب فی‌حال الاحرام خلافا للمحکی عن‌المفید من‌الجواز وحکی عن ابن ابی‌عقیل و سلار و ابی الصلاح ایضا (والاقوی) ما علیه المشهور من‌المنع لما فی‌ذیل خبرالحلبی و خبرعلی‌بن ابی حمزه‌المتقدمین فی‌الامر الثانی من قوله (ع) فاذا احرمت فقدحرم علیک الدهن‌حتی تحل، و فی‌صحیح‌معاویه بن عمار المروی فی‌الکافی عن‌الصادق (ع) قال لاتمس شیئا من‌الطیب ولامن‌الدهن‌فی‌احرامک و مثله خبراخرعن الصادق (ع) والمراد بمس الدهن هوالادهان به لجواز اکله کماسیاتی، و عطف النهی عن‌الدهن علی‌النهی عن مس‌الطیب یدل علی‌المغایره بینهما فیدل علی‌المنع عن‌الادهان بالدهن کالمنع عن‌استعمال الطیب، واطلاقه یشمل‌ما اذا کان الادهان بغیرالمطیب من‌الدهن.

(واحتج من‌قال بالجواز) بعدالاصل بصحیح محمدبن مسلم المروی فی‌الفقیه والتهذیب عن‌احدهما (ع) عن محرم تشققت یداه، قال یدهنهما بسمن اوزیت اواهاله (والاهاله شحم مذاب) و صحیح هشام‌بن سالم‌المروی فی‌الکافی والفقیه و التهذیب: ان‌خرج بالرجل منکم الخراج والدمل فلیبطه ولیتدا و بزیت اوسمن (والخراج کغراب مایخرج من‌البدن ممایشبه

الدمل، والبط بالتشدید شق الجرح، وفی نسخه الکافی فلیربطه).

(ولایخفی مافیه) لعدم التعویل علی الاصل بعد دلاله الاخبار المتقدمه علی المنع وکون هذین الصحیحین فی مور دالتداوی والضروره الذی یجوز فیه الادهان کمایاتی ولادلاله لهما علی الجواز فی غیره (الرابع) مقتضی الاخبار المتقدمه فی الامر الثانی جواز الادهان بغیر المطیب من الدهن قبل الاحرام ولوبقی اثره بعد الاحرام (قال فی المدارک) بعد ذکره خبر الحلبی و خبر علی بن ابی حمزه المتقدمین فی الامر الثانی ان مقتضی الروایتین جواز التدهن بغیر المطیب قبل الاحرام و نقل فی التذکره الاجماع علی ذلک واطلاق النص وکلام الاصحاب یقتضی عدم الفرق فی ذلک بین مایبقی اثره الی حال الاحرام وغیره واحتمل بعض الاصحاب تحریم الادهان بمایبقی اثره بعد الاحرام قیاسا علی المطیب و هو بعید (الامر الخامس) لاباس باکل الدهن غیر المطیب فی حال الاحرام و قد ادعی العلامه فی المحکی عن التذکره الاجماع علی جوازه مضافا الی عدم مایدل علی المنع عنه اذ الاخبار المتقدمه وارده فی المنع عن الادهان به لامطلق استعماله، ومع الشک فیه فالمرجع البرائه (الامر السادس) لوادهن بغیر المطیب فعل حراما ولافداء علیه لعدم الدلیل علی وجوبه علیه و مع الشک فیه فالمرجع هوالاصل (ولوادهن بالمطیب) فعن المنتهی انه یجب الفداء علیه ولوکان مضطرا فیه لصحیحه معاویه بن عمار فی محرم کانت به قرحه فداواها بدهن بنفسج قال ان کان فعله بجهاله فعلیه طعام مسکین و ان کان تعمد فعلیه دم شاه یهریقه، لکن لادلاله فی الخبر علی ثبوت الفداء مع الاضطرار الی الادهان لان وجود القرحه اعم من الاضطرار الی الادهان بمافیه الطیب نعم هویدل علی اختلاف مقدار الفدیه فی صوره الجهل والتعمد (والاقوی) عدم وجوب الفداء علیه الافی صوره العمد للنصوص الداله علی سقوط الکفاره عن الناسی والجاهل فی غیر الصید (ففی صحیح معاویه بن عمار) عن الصادق (ع) ولیس علیک فداء ماتیته بجهاله الاالصید فان علیک الفداء فیه بجهل کان اوبعمد.

(الامر السابع) لافرق فی حرمه الادهان بین الرجال والنساء لماتقدم فی نظائره من انه اذالم یرداستثناء النساء من حکم فقاعده الاشتراک تقتضی مشارکتهن فیه مضافا الی عدم الخلاف فی ذلک (الامر الثامن) یجوز للمضطر الادهان بقدر رفع الاضطرار فان ارتفعت الضروره بدهن غیر مطیب اکتفی به والاجاز الادهان بالمطیب ایضا بمقدار الضروره و ذلک لعموم الرخصه فی ارتکاب مااضطر الیه وخصوص ماورد من الاخبار من جواز التداوی بمایحرم علی المحرم لولا الاضطرار کصحیح هشام وصحیح محمد بن مسلم المتقدمین فی الامر الثالث و غیر ذلک من الاخبار و هی کثیره.

(السادس عشر) من تروک الاحرام تغطیه الراس للرجال والحکم بتحریمها ممالاخلاف

فیه و عن العلامه فی المنتهی انه قول علماء الامصار ولانعلم فیه خلافا ، ویدل علیه من النصوص اخبار کثیره کصحیح زراره المروی فی التهذیب قال قلت لابی جعفر (ع) الرجل المحرم یریدان ینام یغطی وجهه من الذباب قال نعم ولایخمر راسه (و تخمیر الراس هو ستره بالقاء الخمار و نحوه علیه) و صحیح حریز المروی فی التهذیب ایضا عن الصادق (ع) عن محرم یغطی راسه ناسیا قال یلقی القناع عن راسه ویلبی ولاشیی علیه (وصحیح الحلبی) المروی فی الفقیه عن الصادق (ع) عن المحرم یغطی راسه ناسیا اونائما قال یلبی اذا ذکر (وصحیح عبدالرحمن) المروی فی الکافی عن الکاظم (ع) عن المحرم یجد البرد فی اذنیه یغطیهما قال لا (وخبر زراره) قال سئلته عن المحرم ایتغطی ، قال امـا من الحر والبرد فلا (و خبر عبدالله بن میمون) عن الصادق عن ابیه (ع) قال المحرمه لاتتنقب لان احرام المرئه فی وجهها واحرام الرجل فی راسه (وخبر ابی البختری) المروی عن قرب الاسناد عن ابی عبدالله عن ابیه عن علی (ع) قال المحرم یغطی وجهه عند النوم والغبار الی طراوه شعره (ای الی حد منبت شعر الراس الذی هو حد الوجه) فلا اشکال فی حرمه التغطیه فی الجمله ولکن یقع البحث عن امور.

(الاول) حد الراس الذی یحرم تغطیته من القرن الی منتهی منابت الشعر، و علیه فما یقع تحت منابت الشعر خارج عن حده کالاذنین والجبهه والصدغین ونحوها لکن المحکی عن تحریر العلامه حرمه تغطیه الاذنین ایضا و توقف فی حرمتها فی المنتهی حیث نقل فی المسئله قولین للعامه من غیر تعرض لمایختاره منهما (والاقوی) تحریم تغطیتهما لما فی خبر عبدالرحمن المتقدم من النهی عن ذلک مؤیدا بماروی عن النبی (ص) بالطریق العامی انه (ص) قال الاذنان من الراس (الثانی) لافرق فی حرمه التغطیه بین ان یکون بالساتر المعتاد کالستر بالثوب اوستره بالخمار اوالقناع و بین غیر ذلک من افراد الستر والتغطیه کالتغطیه بالطین والدواء والحناء وحمل الطبق اوالمتاع ونحو ذلک (وقال فی الجواهر) و قد صرح بذلک غیر واحد بل لااجد فیه خلافا بل عن التذکره نسبته الی علمائنا (انتهی) ویمکن الاستدلال له باطلاق قوله (ع) احرام الرجل فی راسه حیث ان اطلاقه یشمل ما اذا کان الستر بغیر المعتاد لوکان له اطلاق من هذه الجهه، وباستثناء عصام القربه فانه لولم یشمل غیر المعتاد من الستر لم تکن حاجه لاستثنائه اذ هو من قبیل غیر المعتاد من الساتر، و بالنهی عن الارتماس فی الماء بناء علی ان یکون النهی عنه لکونه من افراد تغطیه الراس لالاجل کونه حراما فی نفسه مثل سائر محرمات الاحرام، و بماورد من منع المحرمه من تغطیه الوجه بالمروحه بناء علی انها من غیر المتعارف وعلی تساویها مع الرجال فی الحرمه وانما الاختلاف بینهما فی الراس والوجه.

وهذه الوجوه و ان لم تسلم احادها عن المناقشه الا ان الجمیع کاف فی اثبات عموم التحریم بالنسبه الی المعتاد و غیره، مضافا الی کون الحکم مفروغا منه عند الاصحاب بل ظاهر

بعضهم الاجماع علیه (خلافا) لما یظهرمن صاحب‌المدارک حیث قال ان تعمیم الحکم بالنسبه الی‌غیرالمعتاد غیرواضح لان المنهی عنه فی‌الروایات المعتبره تخمیرالراس و وضع القناع علیه والستربالثوب لامطلق السترمع ان النهی لوتعلق به لوجب حمله علی ماهو المتعارف منه و هوالستر بالمعتاد الاان المصیر الی ماذکروه احوط (انتهی) والاقوی ماذکرناه.

(الامرالثالث) لافرق فی‌تحریم سترالراس بین سترجمیعه اوستربعضه و ذلک لاطلاق بعض الاخبار المتقدمه بل دلاله صحیح عبدالرحمن المتقدم علی‌المنع عن تغطیه الاذنین بناء علی کونهما من‌الراس فانه نص فی‌المنع عن تغطیه بعض الراس (وخبرسماعه) المروی فی الکافی عن‌الصادق (ع) عن‌المحرم یصیب‌اذنه الریح فیخاف ان یمرض هل یصلح ان یسد اذنیه بالقطن، قال نعم لاباس بذلک اذا خاف ذلک والافلا (وظهور صحیح عبدالله بن‌سنان المروی عن‌الصادق (ع) و فیه سمعت اباعبدالله (ع) یقول لابی و شکی حرالشمس و هو محرم وهویتاذی به وقال‌تری ان استتر ببعض ثوبی، قال لاباس بذلک مالم یصل راسک (حیث ان اطلاق النهی) عن اصابه الثوب‌الراس یشمل ما کانت اصابته ببعض‌الراس (واستدل‌العلامه) فی‌المحکی عن المنتهی لحرمه تغطیه البعض بان النهی عن ادخال الشی فی‌الوجود یستلزم النهی عن ادخال ابعاضه ولهذا لماحرم الله تعالی حلق الراس تناول التحریم حلق بعضه (وفیه) منع‌الاستلزام علی نحو العموم بل انما یصح فیما اذا کان الکل والبعض مشترکا فی صدق الاسم مثل‌القران الصادق علی‌مجموع مابین الذقنین وابعاضه ولم یکن الحکم ثابتاله باعتبار الجمیع.

(الرابع) ظاهر الاصحاب‌الاتفاق علی‌عدم جواز الارتماس فی‌الماء کالار تماس المبطل للصوم لانه من مصادیق تغطیه الراس بناء علی عدم الفرق فی‌انحاء الساتر کماتقدم فی‌الامر الثانی ویدل علی حرمه الارتماس بالخصوص غیرواحد من‌النصوص (کصحیح عبدالله بن‌سنان) المروی فی‌التهذیب عن‌الصادق قال سمعته یقول لاتمس الریحان وانت محرم ـ الی ان قال ـ ولاترتمس فی‌ماء تدخل فیه راسک (وصحیح حریزالمروی فی‌التهذیب) ایضاعنه (ع) ولایرتمس المحرم فی‌الماءولاالصائم (وخبره الاخر) عمن اخبره عن‌الصادق (ع) قال لایرتمس المحرم فی‌الماء (وخبرالحمیری) المروی فی‌قرب الانساد عن‌الصادق (ع) و فیه سئلته عن‌الصائم هل یدخل راسه فی‌الماء قال (ع) لا ولاالمحرم (الحدیث).

وظاهر هذه الاخبار حرمه الارتماس بمعنی ادخال الراس فی‌الماء وان حکمه حکم ارتماس الصائم ولیس فیها تصریح ولاتلویح بان ملاک الحرمه هوالتغطیه کما ان الملاک فی‌حرمته فی الصوم لیس لانه التغطیه، فالاشبه کون عنوان الحرمه هو نفس الارتماس فی‌الماء وحینئذیاتی فیه بعض الفروع المذکور فی‌باب الصوم کارتماس الراس فی‌غیر الماء من‌المایعات وارتماس‌بعضه

وغیر ذلک و اما مااستدلوا به من کون الارتماس مشمولا لتغطیه الراس المحرم فی حال الاحرام فالانصاف ضعف التعمیم لعـدم قوه دلاله اخبار التغطیه لمثل الارتماس فراجع الامرالثانی فما استدلوا لتعمیم حرمه التغطیه لمایشمل الارتماس (وکیف کان) فحرمه الارتماس معالاریب فیه فی حال الاحرام (الامرالخامس) لااشکال ولاخلاف فی جواز افاضه الماء علی الراس، وعن التذکره الاجماع علیه لانه لیس تغطیه ولافی معناها ویدل علیه من النصوص صحیح حریز عن الصادق ـ (ع) قال اذا اغتسل المحرم من الجنابه صب علی راسه الماء ویمیز الشعر باناماله بعضه عن بعض، ولافرق فی الغسل بین الواجب والمندوب منه، و یدل علیه اطلاق صحیح یعقوب بن شعیب المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن المحرم یغتسل قال نعم یفیض الماء علی راسه ولایدلکه، و ماورد من استحباب الغسل لدخول الحرم و دخول مکه و دخول المسجد الحرام وللطواف و غیرذلک لعدم انفکاک الغسل عن صب الماء علی الراس اذا لم یمکن الارتماس، بل الظاهر جوازصب الماء علی الراس فی غیر مورد الغسل بل للتبرید اوازاله الوسخ و نحوه لمافی صحیح زراره عن الصادق (ع) عن المحرم هل یحک راسه او یغتسل بالماء، قال یحک راسه مالم یتعمد قتل دابه ولاباس ان یغتسل بالماء ویصب علی راسه ما لم یکن ملبدا فلایفیض علی راسه الماء الامن احتلام (قال فی مجمع البحرین و تلبید الشعر ان یجعل فیه شی من صمغ او خطمی و غیره عندالاحرام لئلایتشعث و یقمل اتقاء علی الشعر ثم نقل عن النهایه انه انمایلبد من یطول مکثه فی الاحرام، و قال فی المصباح المنیر ولبدالحاج شعره بخطمی و نحوه کذلک حتی لایتشعث) فلعل منع الملبدمن الاغتسال وصب الماء علی راسه وافاضه الماء علیه لاحدوجهین اما نهی ارشادی من جهه ان صب الماء علی الراس یرفع التلبید الذی عمله دفعا للقمل والتشعث فیقع فی تبعات حصول القمل فی راسه و اذاه اوالتشعث الذی من اجله لبد راسه ولکن اذاوجب علیه الغسل لاجل الاحتلام فلایجوز له ترک الغسل، واما ان النهی لاجل ان الاغتسال وصب الماء مع تلبید الراس ملازم عاده لدلک الراس دلکا شدیدا لـذهاب اثرالخطمی اوالصمغ ویکون ذلک منهیا عنه لکون ذلک فی مظنه سقوط الشعر، ولکن فی صوره وجوب الغسل علیه یقدم الغسل لاهمیه الطهاره من الجنابه علی المحافظه من سقوط الشعر، والله العالم.

(الامر السادس) لوستر راسه بیده فعن العلامه فی محکی المنتهی جوازه واستشکله فی التحریر وجعل فی الدروس ترکه اولی (والاقوی هوالجواز) لالعدم صدق الستر علیه ولالماقیل من وجوب مسح الراس فی الوضوء المقتضی لستره بالید فی الجمله، ولالان سترالبدن ببعض اعضاء البدن لایعد سترا ولذا لایکتفی بستر العوره فی الصلوه بالیدین، و ذلک لصدق الستر عرفا ولو ببعض البدن و لذا یکفی الستر بالیدین عن الناظر المحترم، و عدم الاکتفاء فی

الصلوه مضافا الی عدم امکان السترفی حال السجود انما هو لاجل قیام الدلیل علی وجوب السترفی حال الصلوه بشی خارج عن اعضاء البدن باللباس و نحوه و لعدم کفایه سترالدبر بالالیتین‌هناک علی مافصل فی‌محله، ولعدم کون مسح‌الراس بالمقدار الواجب فی‌الوضوء مما یصدق علیه الستر والاکان حک الراس المنصوص جوازه مستلزما لستره فی‌الجمله.

بل للنص الوارد فی‌الجواز هیهنا (ففی صحیح معاویه‌بن‌عمار) المروی التهذیب عن‌الصادق علیه‌السلام قال لاباس ان یضع ذراعه علی وجهه من حرالشمس و قال لاباس ان‌یستر بعض جسده ببعض، و مورد الاستدلال هوالجمله الاخیره الداله علی حکم عام ان الستراذا کان ببعض الجسد لامانع منه.

(الامرالسابع) المصرع به فی‌کلمات غیرواحد من الاصحاب نفی الباس عن وضع عصام القربه علی‌الراس عند الاستقاء و فی‌الجواهر بلاخلاف اجده فیه، ویدل علی‌جوازه‌من‌الاخبار صحیح ابن‌مسلم عن‌الصادق (ع) عن‌المحرم یضع عصام القربه علی راسه اذا استقی‌الماء، قال (ع) نعم.

(الامرالثامن) المحکی عن التهذیب والنهایه والسرائر والتذکره وغیرها تجویز شد العصابه اذا احتاج الی ذلک، و عن ابن‌حمزه اطلاق جوازه من دون تقیید بالحاجه، ویدل علی جوازه مع‌الحاجه الیه صحیح معاویه‌بن وهب المروی فی‌الکافی والتهذیب‌عن‌الصادق (ع) قال لاباس ان یعصب المحرم راسه من‌الصداع، والاقوی عدم جوازه مع عدم الضروره الیه کما یدل علیه ما فی‌صحیح ابن‌سنان المتقدم فی‌الامرالثالث الذی فیه سمعت‌اباعبدالله (ع) یقول لابی و شکی الیه حرالشمس وهومحرم و هویتاذی به‌وقال تری ان استتر بطرف ثوبی، قال‌لاباس بذلک مالم یصل راسک، فان‌التقیید بعدم وصول الثوب راسه یشمل مثل شد العصابه.

(الامرالتاسع) المحکی عن‌العلامه فی‌التحریر والمنتهی جوازالتلبیداختیارا ـ وقدتقدم معناه ـ فی‌الامرالخامس و فی‌المروی عن ابن‌عمر انه قال رایت رسول الله (ص) یهل ملبدا، و فی صحیح زراره المتقدم هناک مایشعر بالجواز وانهم کانوا یفعلون ذلک من غیر منع و انه‌کان امرامفر و غامنه، و مقتضی القاعده عدم المانع منه لعدم تحقق‌عنوان سترالراس‌علیه‌ولاعنوان اخرمحرم، ومجرد کون ذلک مانعا من تشعث الراس (ای تفرق شعره و تغیره) اوکونه دافعا" لحصول القمل لایوجب الحرمه‌وحدیث ابن‌عمر وان لم یکن حجه عندنا الا انه یصلح مؤیدا لماهومقتضی الاصل من عدم المانع فیه.

(الامرالعاشر) قال فی‌المسالک المفهوم من الغطاء ماکان ملاصقا فلور فعه عن‌الراس باله بحیث یستر عنه الشمس ولم یصبه فالظاهر جوازه (انتهی) والظاهر ان مراده (قده) هوجوازه من حیث انه لیس تغطیه للراس واما من حیث حصول عنوان التظلیل فسیاتی الکلام فیه.

(الامرالحادی عشر) لاباس بالتوسد ای جعل الوساده تحت راسه وقدصرح العلامه والشهید وغیرهما بنفی الباس عنه، قال فی الجواهر ولعله لصدق انه مکشوف الراس مع انه من الوازم النوم الذی هو من الضروریات وان کان الحکم بجواز التوسد غیر مقید بالضروره (انتهی) والاقوی هو الجواز لعدم دلیل مانع منه و مجرد حصول ستر بعض الراس بوضعه علی الوساده لایوجب الحرمه بعد عموم البلوی به وعدم ورود منع من ذلک فی النصوص.

(الامرالثانی عشر) الظاهر عدم جواز ادخال الراس فی اللحاف وغیره مما یستر به الراس کما دل علیه صحیح ابن سنان المتقدم من قوله (ع) بعد السوءال عن الاستتار بالثوب: لاباس بذلک مالم یصل راسک (وخبر زراره) المروی فی الکافی عن الباقر (ع) عن المحرم یوءذیه الذباب حین یرید النوم یغطی وجهه قال (ع) نعم ولایخمر راسه (بناء علی اطلاق التخمیر علی مطلق ستر الراس اوالوجه بثوب و نحوه لاخصوص الستر بالخمار، قال فی المجمع وخمر وجهه بالتثقیل ای غطاه و ستره) لکن فی خبر اخر لزراره المروی فی التهذیب عن احدهما (ع) فی المحرم قال له ان یغطی راسه و وجهه اذا اراد ان ینام (وحمله الشیخ) فی التهذیب والاستبصار علی الضروره (قال فی الوافی) ولایلائمه قوله اذا اراد ان ینام (اقول) لامنافاه بین ان یکون النوم بالاختیار و تغطیه الراس والوجه عنده للضروره لاذی الذباب اوالبق ونحوهما مما یوءذیه اویمنعه من النوم.

(الامرالثالث عشر) لوغطی راسه ناسیا فذکر القی الغطاء وجوبا وجدد التلبیه استحبابا اما وجوب القائه فلان استدامه التغطیه محرمه کابتدائها واما استحباب التلبیه فلان التغطیه تنافی الاحرام فناسب تجدید التلبیه بعدها لانها التی ینعقد الاحرام بها، مضافا الی صحیح حریز المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) عن محرم غطی راسه ناسیا قال (ع) یلقی القناع عن راسه و یلبی ولاشی علیه (و صحیح الحلبی) المروی فی الفقیه عن الصادق (ع) عن المحرم یغطی راسه ناسیا او نائما فقال یلبی اذا ذکر (ومقتضی) هذین الخبرین وجوب التلبیه اذا تذکر، ولکنهم حملوهما علی الاستحباب قال فی المدارک لعدم القائل بالوجوب وقال فی الجواهر ان المحکی عن ظاهر الشیخ و ابنی حمزه و سعید هو الوجوب (اقول) وعلیه فالاولی عدم ترک التلبیه بعد التذکر، والله العالم.

(الرابع عشر) ذهب المشهور الی جواز تغطیه الوجه للرجال و عن الخلاف والتذکره والمنتهی الاجماع علیه (ویدل علیه) من النصوص صحیح زراره المتقدم المروی فی التهذیب عن الباقر (ع) عن الرجل المحرم یرید ان ینام یغطی وجهه من الذباب قال نعم ولایخمر راسه (و صحیحه الاخر) المروی فی الفقیه عن الباقر (ع) عن المحرم تقع علی وجهه الذباب حین یرید النوم فیمنعه من النوم ایغطی وجهه اذا اراد ان ینام، قال نعم (وخبر الحمیری) المروی فی قرب الاسناد عن علی بن جعفر عن اخیه الکاظم (ع) عن المحرم هل یصلح له ان یطرح الثوب

علی وجهه من الذباب و ینام ، قال لاباس (و خبر عبدالملک القمی) المروی فی الکافی عن الصادق (ع) فی المحرم یتوضاثم یجلل وجهه بالمندیل یخمره کله ، قال لاباس (و خبر منصوربن حازم) المروی فی الفقیه قال رایت اباعبدالله (ع) وقدتوضا و هومحرم ثم اخذمندیلا فمسح به وجهه (و خبر عبدالله بن میمون) المحرمه لاتتنقب لان احرام المرئه فی وجهها و احرام الرجل فی راسه (و ما فی الخبر المروی فی قرب الاسناد) عن علی (ع) المحرم یغطی وجهه عندالنوم والغبار الی طراوه شعره (ای الی منتهی شعره الذی هوحد الوجه من الطرف الاعلی (والاخبار الوارده) فی التفصیل بین الرجل والمرئه بکون احرام الرجل فی راسه و احرام المرئه فی وجهها القاطع للشرکه .

والمحکی عن ابن ابی عقیل عدم الجواز و انه تجب علیه الکفاره به وهی اطعام مسکین ، وعن الشیخ هوالجواز الا انه تجب به الکفاره وقال متی لم ینوالکفاره لم یجزله ذلک (ویستدل لهما) بخبر الحلبی المروی فی التهذیب قال المحرم اذا غطی وجهه فلیطعم مسکینا فی یده قال ولاباس ان ینام المحرم علی وجهه علی راحلته (فانه بناء علی الملازمه) بین ثبوت الکفاره و بین وجوب الاجتناب عما فی ارتکابه الکفاره یصیردلیلا لابن ابی عقیل فی ذهابه الی حرمه ستر الوجه مع وجوب الکفاره علیه وعلی القول بعدم الملازمه او فیام الدلیل علی عدمها فی المقام یصیر دلیلا للشیخ (قده) فی ذهابه الی جواز الستر اختیارا مع وجوب الکفاره علیه (و کیف کان) فیرد علی الاستدلال به لکلا القولین ان الروایه مضمره مقطوعه لم یعرف اسناده الی الامام (ع) ولایعارض الاخبار الکثیره الداله علی الاذن فی تعطیه الوجه الوارده فی مقام البیان اذلو کانت الکفاره واجبه لکان علیه البیان ، ولمنافاته مع السیره القطعیه المستمره علی ستربعض الوجه لواراد ابن ابی عقیل حرمه تغطیته کلاوبعضا وعدم دلاله الخبر علی تمام مراد الشیخ حیث انه یقول لولم ینوالکفاره لم یجزله ذلک مع انه لیس فی الخبر مایدل علیه وبان الاصحاب حملوه علی الندب ولاباس به (وبالجمله) فالانصاف عدم امکان المساعده مع احدالقولین وان کان التکفیر کما فی المدارک اولی بل یمکن القول بکراهه تعطیه الوجه لصحیح معاویه بن عمار المروی فی الفقیه عن الصادق (ع) قال یکره للمحرم ان یجوز بثوبه فوق انفه (وصحیح حفص و هشام) المروی فی الفقیه ایضا عن الصادق علیه السلام قال یکره للمحرم ان یجوز ثوبه انفه من السفل و قال اضح لمن احرمت له .

(الامرالخامس عشر) لااشکال فی جواز ستر الراس فی حال الاضطرار الیه لعموم ماورد من جواز ارتکاب المحرمات عندالضروره مثل قوله (ع) ما من شی یضطر الیه ابن ادم الاوقد احله الله تعالی ، و خصوص ماورد فی جواز التغطیه عندالضروره مثل ما فی صحیح معاویه بن وهب المتقدم من قوله (ع) لاباس بان یعصب المحرم راسه من الصداع .

(الامرالسادس عشر) ما تقدم من حرمه سترالراس مختص بالرجال واما فی النساء فیحرم علیهن التنقیب والبرقع ولایحرم علیهن سترالراس ویدل علی ذلک من النصوص صحیح الحلبی المروی فی الکافی عن الصادق علیه السلام قال مرابوجعفر (ع) بامرئه متنقبه وهی محرمه فقال (ع) احرمی واسفری وارخی ثوبک من فوق راسک فانک ان تنقبت لم یتغیر لونک، فقال رجل الی این ترخیه قال تعطی عینها قال قلت یبلغ فمها، قال نعم (و صحیح عبدالله بن میمون) المروی فی الکافی ایضا و فی الفقیه عن الصادق (ع) عن ابیه (ع) قال: المحرمه لاتنقب لان احرام المرئه فی وجهها واحرام الرجل فی راسه (وصحیح البزنطی) المروی فی الکافی والفقیه عن الرضا (ع) قال مرابوجعفر (ع) بامرئه محرمه قداستترت بمروحه فاماط المروحه بنفسه عن وجهها (واما مادل) علی المنع عن البرقع فخبرابی عیینه المروی فی الکافی قال سئلت اباعبدالله (ع) مایحل للمرئه ان تلبس من الثیاب و هی محرمه، قال الثیاب کلها ماخلا القفازین والبرقع والحریر (و خبرابن ابی العلاء) عنه (ع) عن ابیه (ع) انه کره للمحرمه البرقع (وهیهنا اخبار) تدل علی جواز اسدال الثوب من راسها الی وجهها (منها) ماتقدم فی صحیح الحلبی من قوله (ع) وارخی ثوبک من فوق راسک (الخ) (و منها) خبر زرراه عن ابی عبدالله (ع) ان المحرمه تسدل ثوبها الی نحرها (ومنها) خبر معاویه بن عمار عنه (ع) قال تسدل المرئه الثوب علی وجهها من اعلاها الی النحر اذا کانت راکبه (وقدورد مایدل) علی ستر الوجه عن الرجال بالثوب اوبالاسدال (کخبرسماعه) عن ابی عبدالله (ع) انه سئله عن المحرمه فقال ان مربها رجل استترت منه بثوبها ولاتستتر بیدها من الشمس (والمرسل عن عائشه) کان الرکبان یمرون بنا و نحن محرمات مع رسول الله (ص) فاذا جاء ونا سدلت احدانا جلبابها من راسها علی وجهها فاذا جاوزوا کشفنا (هذه اخبار المسئله).

واللازم ان نتکلم هیهنا فی امور (الاول) هل المستفاد من الاخبار المانعه هوالمنع عن مطلق تغطیه الوجه فیکون مادل علی جواز الاسدال اوالستر بالثوب من الرجال استثناء من التغطیه الممنوعه او ان الممنوع عنوان النقاب اوالبرقع (وجهان) والاقوی هوالثانی لعدم ورود دلیل عام علی وجوب تغطیه الوجه علیها بعنوان التغطیه و مجرد قوله (ع) فی خبر عبدالله بن میمون (لان احرام المرئه فی وجهها و احرام الرجل فی راسه) لایدل علی وجوب تغطیه الوجه علیها بما انها تغطیه، فاللازم الاقتضار علی العنوانین الماخوذین فی اخبار المنع من النقاب والبرقع.

(الامرالثانی) فی معنی النقاب والبرقع والفرق بینهما، فالنقاب القناع اذاجعلته المرئه علی قصبه انفها لتستر وجهها، وقد یجعله الرجل کذلک لکی لایعرف (والبرقع) ثوب خاص لستر الوجه وکان یختلف کیفیته باختلاف العادات والازمان والقرون والامم.

(الامرالثالث) قدیتامل فی مافعله الباقر (ع) المنقول فی خبرالبزنطی عن الرضا (ع) من اماطه المروحه عن وجه امرئه استترت بها فیتوهم دلالته علی المنع عن مطلق التغطیه، ولکن الحق ان ذلک من جهه الحاق الستر بالمروحه بالبرقع فان الستر بالمروحه ستر بشئی خاص جعلته حال احرامها لستر الوجه فحکمها حکم البرقع بعد ان عرفت تفسیره بالثوب الخاص لستر الوجه.

(الامرالرابع) قوله (ع) فی صحیح الحلبی احرمی و اسفری وارخی ثوبک من فوق راسک فانک ان تنقبت لم یتغیر لونک، کلام جامع لتکلیف المرئه فی حال الاحرام من انها یجب علیها الاسفار ای الاسفار عن النقاب والبرقع ومایشبههما لابمعنی ابداء الوجه مطلقا فانه (ع) قال بعد ذلک بلافصل وارخی ثوبک من فوق راسک، فیعلم ان مطلق ستر الوجه لیس ممنوعا منها فی حال الاحرام، و اما قوله (ع) فانک ان تنقبت لم یتغیر لونک فالظاهر انه (ع) اراد ان المطلوب فی حال الاحرام ان یتغیر لون المحرم لمس اذی الحروالبرد والشمس فاذا تنقبت المرئه صار ذلک سببا لمنع وصول مایغیر لون الوجه المطلوب تغیره فی حال الاحرام خروجا عن التنعم والترفه و انما رخصت فی اسدال الثوب علی الوجه لان ذلک لیس مانعا عن تاثیر الحر والبرد فی شحوب لون الوجه و تغیره لعدم الصاق الثوب المسدول بالوجه لصوق النقاب به، و لما فی اسدال الثوب من رعایه الستر و العفاف لها.

(الامرالخامس) الظاهر وجوب اسدال الثوب علی الوجه مع وجود الناظر الاجنبی من الرجال غیرما استثنی من المحارم وغیرهم فی الایه الشریفه و ذلک ای وجوب الاسدال حینئذ مضافا الی امره (ع) فی صحیح الحلبی بذلک من قوله وارخی ثوبک من فوق راسک وظاهر الامر هوالوجوب المحمول علی کون ذلک للستر من الرجال بناء علی مااخترناه فی کتاب النکاح من وجوب ستر الوجه علی المرئه عن الرجل عدا ما استثنی (والحاصل) ان منع المرئه من النقاب والبرقع ومافی حکمهما لیس معناه جواز ابداء و جهها للرجال فی حال الاحرام (کماقدیتوهم)

(الامرالسادس) قدیقال فی اشتراط جواز اسدال الثوب علی الوجه بعدم مماسه الثوب للوجه، والظاهر عدم وجه لهذا الشرط لاطلاق مادل علی جواز اسدال الثوب او وجوبه للستر عن الرجال و عن العلامه فی المنتهی التصریح بعدم الاشتراط مستدلا بان اعتبار المجافات ای عدم مماسه الثوب للوجه لیس مذکورا فی الخبر مع ان الاسدال وارخاء الثوب الی الوجه یلازم المماسه غالبا فلوکان عدم اصابته للوجه شرطا لکان اللازم بیانه لانه موضع الحاجه (لکن المحکی عن الشیخ) اعتبار مجافات الثوب عن الوجه بخشبه ونحوها بحیث لایصیب البشره بل حکم بلزوم الفداء بذبح شاه اذا اصاب ولم تنزله بسرعه (وقال فی المدارک) وکلا الحکمین مشکل لانتفاء الدلیل علیه (انتهی) وهوجید (نعم) الظاهر عدم جواز التعمد بمماسه الثوب المسدول للوجه فان ذلک یکون فی حکم التنقب والتبرقع و یکون مانعا من تاثیر الحر والبرد

علی الوجه وقدقال (ع) فی صحیح الحلبی ـ کما تقدم ـ فانک ان تنقبت لم یتغیر لونک.

(الامر السابع) المستفاد من ذیل صحیح الحلبی و خبر زراره و خبر ابن عمار المتقدم انه یجوز ارخاء الثوب من راسها الی حد العینین بل الی الفم بل الی النحر، و تقیید اسداله الی النحر فی خبر ابن عمار بما اذا کانت راکبه لعله من جهه ان اسدال الثوب الی النحر فی حال رکوبها استر عن نظر الرجال فان الاکتفاء بالارخاء الی الذقن اوالفم فی مظنه امکان نظر الرجل الماشی الی نحرها.

فتحصل من جمیع ماذکرنا ان المرئه تختص فی احرامها بان لاتلبس شیئا خاصا لستر وجهها ولاتستر الوجه بالنقاب ولها الرخصه بستره بارخاء الجلباب من فوق راسها الی نحرها و ان ذلک من جهه ان تذوق فی حال الاحرام شیئا من اذی الحر و البرد ولفح الریح المغیر للون الوجه ولیس ذلک مسقطا لتکلیفها بستر وجهها عن الناظر المحترم الاجنبی وانه لایجب علیها جعل خشبه اومروحه فوق راسها ثم ارخاء الجلباب اوالثوب من فوق الخشبه اوالمروحه فرارا من مماسه الثوب المسدول لبشره الوجه، والله الموفق المعین.

(السابع عشر) من تروک الاحرام التظلیل للرجل علی راسه سائرا بان یجلس فی مرکب له سقف اویجعل علی راسه مظله فاذا نزل المنزل فلامانع من التظلیل مطلقا هذاهوالمشهور، و عن العلامه فی التذکره والمنتهی دعوی الاجماع علیه (قال فی التذکره) یحرم علی المحرم الاستظلال حال السیر فلایجوز له الرکوب فی المحمل و ما فی معناه کالهودج والکنیسه والعماریه واشباه ذلک عند علمائنا اجمع (انتهی) والمحکی عن ابن الجنید استحباب ترک التظلیل (والاقوی) ماعلیه المشهور و علیه المعول و یدل علیه من النصوص (صحیح عبدالله بن المغیره) المروی فی الفقیه والتهذیب قال قلت لابی الحسن (ع) اظلل وانا محرم، قال لا، قلت فاظلل واکفر، قال (ع) لا، قلت فان مرضت قال ظلل و کفر، ثم قال اما علمت ان رسول الله (ص) قال ما من حاج یضحی ملبیا حتی تغیب الشمس الاغابت ذنوبه معها (وصحیح اسماعیل بن عبدالخالق) المروی فی الکافی والتهذیب قال سئلت اباعبدالله (ع) هل یستتر المحرم من الشمس، فقال (ع) لا، الاان یکون شیخا کبیرا اوقال ذاعله (و خبر محمد بن منصور) المروی فی الکافی والتهذیب عن ابی الحسن علیه السلام عن الظلال للمحرم، فقال (ع) لایظلل الا من علة (و خبر جعفر بن المثنی) المروی فی الکافی والتهذیب عن محمد بن الفضیل ان اباایوسف القاضی سئل اباالحسن (ع) ماتقول فی المحرم ایستظل علی المحمل فقال (ع) لا، قال فیستظل فی الخباء، فقال (ع) نعم، فاعاد علیه شبه المستهزی یضحک، فقال له یااباالحسن فما فرق بین هذا و هذا، فقال علیه السلام یا ابایوسف ان الدین لیس بقیاس کقیا سکم، انتم تلعبون بالدین انا صنعنا کما صنع رسول الله (ص) کان رسول الله (ص) یرکب راحلته

فلایستظل علیها و توذیه الشمس فیستر جسده بعضه ببعض و ربما ستروجهه بیده و اذا نزل استظل بالخباء و فی‌البیت وبالجدار (و غیر ذلک من الروایات) وهی‌کثیره یاتی ذکربعضها .

و یستدل لعدم التحریم واستحباب ترک التظلیل بصحیح الحلبی عن‌الصادق (ع) عن‌المحرم یرکب فی‌القبه قال (ع) مایعجبنی ذلک الا ان یکون مریضا (حیث ان الظاهر) من قوله (ع) مایعجبنی ذلک ــ هوکراهه التظلیل لاحرمته (وصحیح‌علی‌بن‌جعفر) قال‌سئلت اخی (ع) اظلل وانا محرم ، فقال نعم و علیک الکفاره قال فرایت علیا اذا قدم مکه ینحربدنه لکفاره الظل (وصحیح جمیل) المروی فی‌التهذیب عن‌الصادق (ع) قال‌لاباس‌بالظلال‌للنساء وقدرخص للرجال .

(و الاقوی) عدم صحه التمسک بهذه الاخبار لمهجوریتها واعراض الاصحاب عنها ، مع مافی دلالتهاعلی الجواز من الضعف (اما صحیح الحلبی) فلانه لیس صریحا فی‌الجواز لاحتمال ان یکون مراده (ع) من قوله ما یعجبنی هو عدم اعجابه لاجل حرمته (و اما صحیح علی‌بن‌جعفر) فهو فی‌حکم التظلیل فی‌مورد علی‌بن‌جعفر ولعله کان له عذرفی‌ذلک‌یعلمه‌الامام (ع) ولوکان ذلک للتقیه ،و جوازه له لایدل علی‌الجواز لعموم المکلفین (و اما صحیح جمیل) فهو علی‌حرمه‌التظلیل للرجل ادل منه علی الجواز لان الرخصه لیست الا فی‌ارتکاب محرم عندالضروره ومالایکون‌حراما لایعبر عن‌جواز فعله بالرخصه فیه ، فلاینبغی الاشکال فی‌حرمه التظلیل بل کانت حرمته من شعارالشیعه بحیث کان یعرفهم بذلک مخالفوهم .

و هیهنا امور ینبغی البحث عنها (الاول) یختص التحریم بالرجال فلاباس به‌للنساء لصحیح جمیل المتقدم انفا (و خبر الکاهلی) المروی فی‌الکافی عن‌الصادق (ع) قال لاباس بالقبه علی النساء والصبیان و هم محرمون (و خبر محمد) ــ والظاهر انه ابن مسلم ــ المروی فی‌التهذیب عن احدهما (ع) عن المحرم یرکب القبه ، فقال (ع) لا ، قلت فالمرئه تال نعم (و خبر بکربن‌صالح) المروی فی‌الکافی و التهذیب والفقیه قال کتبت الی ابی‌جعفر الثانی (ع) ان عمتی معی‌وهی‌زمیلتی (ای عدلی فی‌المحمل) والحر یشتدعلیها اذا احرمت فتری ان اظلل علی وعلیها ، فکتب (ع) ظلل علیها وحدها (وخبرهشام‌بن‌سالم) عن‌الصادق (ع) عن‌المحرم یرکب فی‌الکنیسه فقال وهوللنساء جائز ، و یظهر من‌خبرالکافی جواز ذلک للصبیان بمعنی عدم وجوب منعهم علی اولیائهم .

(الامرالثانی) لاباس بالتظلیل للمضطرالیه لعله فیه لایتحمل معها لترکه ،او للتقیه (و یدل علیه) مضافا الی عمومات حلیه المحرمات عندالاضطرار خصوص ماورد من‌الجواز فی هذاالحال کخبر ابی‌بصیر) المروی فی‌الکافی قال سئلته عن المرئه یضرب علیها الظلال وهی محرمه ، قال نعم ، قلت فالرجل یضرب‌علیه الظلال وهومحرم قال نعم اذاکانت به شقیقه و

یتصدق بمدلکل‌یوم (وقال فی‌الواقی) الشقیقه وجع یاخذ نصف الراس والوجه (وصحیح‌ابن بزیع) المروی فی‌الکافی والفقیه ، قال کتبت الی الرضا (ع) هل یجوز للمحرم ان یمشی تحت ظل المحمل فکتب نعم قال وسئله رجل عن الظلال للمحرم من‌اذی مطر اوشمس‌وانا‌اسمع فامره ان یفدی شاه یذبحها بمنی وزاد فی‌الفقیه انه قال و نحن اذا اردنا ذلک ظللنا و فدینا (و خبرمحمدبن‌منصور) عن‌الکاظم (ع) عن‌الظلال للمحرم قال لاتظلل الامن علّه مرض (وموثق الکلابی) المروی فی‌الکافی قال قلت لابی الحسن الاول (ع) ان علی‌بن‌شهاب یشکو راسه والبرد شدید و یرید ان یحرم ، فقال (ع) ان کان کمازعم فلیظلل واما انت فاضح لمن احرمت له (قوله اضح الظاهر بکسرالهمزه و فتح الحاء المهمله ای ابرز نفسک‌للشمس قال تعالی وانک لاتظمـا فیها ولاتضحی) و صحیح اسماعیل‌بن‌عبد الخالق المتقدم الذی فیه هل یسترالمحرم من الشمس فقال لا الا ان یکون شیخـا کبیرا او قال ذا علّه (و خبر عبداللّه‌بن‌سنان)المروی فی‌الفقیه‌قال سمعت اباعبداللّه (ع) یقول لابی وشکی الیه حرالشمس و هو محرم و هو یتاذی به وقال تری ان استتر بطرف ثوبی قال لاباس بذلک مالم یصب راسک (و خبر ابن‌المغیره المروی فی‌الفقیه والتهذیب قال قلت لابی‌الحسن الاول (ع) اظلل و انا محرم قال لا ، قلت فاظلل واکفر قال (ع)لا قلت فان مرضت قال‌ظلل وکفر (الحدیث) و خبرالخراسانی المروی فی‌الکافی والتهذیب عن‌الرضا (ع) عن‌المحرم یظلل علی محمله و یفتدی اذا کانت الشمس والمطر یضران به قال نعم قلت کم الفداء ، قال شاه (و خبر الحلبی) المروی فی‌التهذیب عن‌الکاظم (ع) عن‌الرجل المحرم کان اذا اصابته الشمس شق علیه و صدع فیستتر منها فقال هو اعلم بنفسه اذا علم انه لایستطیع ان تصیبه الشمس‌فلیستظل‌منها (وغیرذلک‌من‌الاخبار) .

(الامرالثالث) المحکی عن المفید والشیخ و ابن ادریس اعتبار الضرر العظیم فی‌ترک التظلیل فی‌جوازه ، والظاهر ان مرادهم من ذلک هومایسقط معه التکلیف لا الازید منه لعدم دلیل علی‌اعتباره‌کمالادلیل علی‌الاکتفاء‌بالاقل‌منه بعدانسباق المسقط للتکلیف منـه کمـا هو المناط فی‌غیر المقام ، و علی هذا فاطلاق بعض النصوص فی‌الاکتفاء ، بمطلق الاذی محمول علی ماکان منه بالغا الی حدالضرر اوالحرج وذلک کصحیح‌سعدبن‌سعدالاشعری‌المروی‌فی‌التهذیب عن‌الرضا (ع) قال سئلته عن المحرم یظلل علی نفسه ، فقال امن علّه؟ فقلت‌یوذیه‌حرالشمس و هومحرم ، فقال هی علّه یظلل و یفدی (وخبرعلی‌بن‌محمد) المروی فی‌التهذیب قال کتبت الیه المحرم هل یظلل علی نفسه اذا اذته الشمس والمطر او کان مریضا ام لافان‌ظلل‌هل‌یجب علیه الفداء ام لا ، فکتب (ع) یظلل علی نفسه و یهریق دما ان شاءالله (وصحیح‌ابن‌بزیع) و خبرالخراسانی المتقدمین (فکل ذلک)محمول علی ما اذا بلغ الامر الی‌مایسقط معه التکلیف کما هو ظاهر قول الکاظم (ع) فی‌خبرالکلابی : ان کان کمازعم فلیظلل و اما انت فاضح (و خبر

الحلبی الذی فیه : هواعلم بنفسه اذا علم انه لایستطیع ان تصیبه الشمس فلیستظلل منها (و ما فی خبر محمدبن منصور) من قوله لاتظلل الامن علة مرض (وخبرزراره) قال سئلت اباعبدالله (ع) عن المحرم ایتغطی ، فقال اما من الحرو البرد فلا (وغیرذلک من الاخبار) .

(الامرالرابع) هل یختص تحریم التظلیل بالراکب فلایحرم فی حال المشی اویعم الماشی (قولان) فالمحکی عن الشیخ هوالاختصاص و قال الشهیدالثانی فی المسالک انمایحرم التظلیل حال الرکوب فلومشی تحت الظل کمالو مشی تحت الجمل و المحمل جاز (انتهی) و یمکن ان یستدل له بصحیح محمدبن اسماعیل بن بزیع قال کتبت الی الرضا (ع) هل یجوز للمحرم ان یمشی تحت المحمل فکتب نعم (و ظاهر المشی تحت المحمل) هوکونه فوقه کالسقف فوق الراس فیدل علی جواز المشی تحت المظله ، و به یخصص اطلاق مایدل علی حرمه التظلیل مطلقا (لکن المحکی عن العلامه) حرمه التظلیل سائرا اذا جعل المظله فوق الراس وادعی الاجماع علیه قال (قده) یجوز للمحرم ان یمشی تحت الظلال و ان یستظل بثوب ینصبه اذا کان سائرا اونازلا لکن لایجعله فوق راسه سائرا خاصه لضروره او غیر ضروره عند جمیع اهل العلم و یستدل له بصحیح اسماعیل بن عبدالخالق عن الصادق (ع) عن المحرم هل یستتر من حر الشمس قال (ع) لا (والفرق) بین ما اختاره العلامه و بین ما حکیناه عن المسالک ان ماذکره المسالک ظاهر فی ذهابه الی القول بجواز التظلیل للسائرا الماشی مطلقا سواء جعل المظل فوق راسه او مشی الی احد جانبیه و ان العلامه یجوزه اذا مشی الی احد جانبیه و منع عن جعله فوق راسه) و ما اختاره العلامه هوالاقوی) لدلاله الصحیح المذکور اعنی صحیح اسماعیل بن عبدالخالق علیه (ودعوی) ان المتبادر منه هوالمنع عن الاستتار حال الرکوب کما ادعاه فی المدارک (بعیده) لعدم مایوجب تقییده بالرکوب ، ولاینافیه صحیح محمدبن اسماعیل بن بزیع الذی فیه تجویز المشی تحت المحمل فان المتبادر منه وما هوالممکن عاده هوالمشی تحت ظل المحمل بالمشی علی احد جانبیه لاجعل المحمل فوق راسه بل یمکن علی ذلک ارجاع ما فی المسالک الی ماحکی عن العلامه بقرینه تمثیله بقوله کما لومشی تحت الجمل والحمل اذ من البین عدم امکان السیر تحت بطن الحمل و انما المقصود السیر تحت ظله (وکیف کان) فلایدل مافی خبر ابن بزیع علی جواز جعل المظله فوق الراس فی حال المشی بل اللازم الاقتصار علی مورد الروایه وهوالمشی تحت المحمل و حیئذ فلاخصوصیه لحال المشی و انما ذلک لامکان فرض المشی تحت ظلل المحمل للماشی و علی هذا فلو فرض کونه راکب حمار و مشی تحت ظلال المحمل الذی علی البعیر فلااشکال ، فلایتعدی عنه الی غیرظل المحمل ، و هذا ظاهر .

(الامرالخامس) یختص التحریم بحال السیر راکبا او ماشیا فاما اذا نزل فیجوز له الاستظلال بالخیمه والبیت والشجره و نحوهاوالمراد بالنزول هوبلوغ محل یرید ان یقطع السیر السفری

فیه سواء کان فی اثناء الطریق او فی المقصد و حینئذ فیجوز له السیر تحت ظلل السوق و منه السیر فی حال السعی بین الصفا و المروه مع کونه مسقفا ویدل علی جواز الاستظلال للنازل مضافا الی الاجماع و عمل اصحابنا قدیما و حدیثا مناظره فضات العامه للامام (ع) و حکمه (ع) بجواز الاستظلال نازلا ، و قد مر خبر جعفر بن المثنی فی ذلک (و فی الاحتجاج) قال سئل محمد بن الحسن (ای الشیبانی قاضی الرشید) اباالحسن موسی بن جعفر (ع) بمحضر من الرشید وهم بمکه فقال له ایجوز للمحرم ان یظلل علیه محمله فقال له موسی (ع) لایجوز له ذلک مع الاختیار فقال له محمد بن الحسن افیجوز ان یمشی تحت الظلال مختارا فقال له نعم ، فتضاحک محمد بن الحسن من ذلک ، فقال له ابوالحسن اتعجب من سنه النبی (ص) وتستهزء بها ، ان رسول الله کشف ظلاله فی احرامه و مشی تحت الظلال و هو محرم ان احکام الله یا محمد لاتقاس فمن قاس بعضها علی بعض فقد ضل سواء السبیل ، فسکت محمد بن الحسن لایرجع جوابا (و رواه المفید فی الارشاد) و مثله غیره من احادیث مناظرتهم (ع) فی ذلک .

(الامر السادس) یجوز ستر المحرم عن الشمس بیده فی حال السیر راکبا اوماشیا لما فی صحیح جعفر بن المثنی المتقدم من قوله (ع) کان رسول الله (ص) یرکب راحلته فلایستظل علیها و توذیه الشمس فیستر بعض جسده ببعض و ربما ستر و جهه بیده (وخبر معاویه بن عمار عن ابی عبدالله (ع) قال لاباس ان یضع المحرم ذراعه علی وجهه من حر الشمس ولاباس ان یستر بعض جسده ببعض (و خبر معلی بن خنیس) عنه (ع) قال لایستتر المحرم من الشمس بثوب ولاباس ان یستر بعضه ببعض (و اما ما فی خبر سعید الاعرج) انه سال اباعبدالله (ع) عن المحرم یستر من الشمس بعود و بیده ، قال لا الا من علة (فمتروک) او محمول علی الکراهه لعدم عمل الاصحاب بظاهره و لکون الاخبار المجوزه مستفیضه مشهوره ، والله العالم .

(الامر السابع) الظاهر عدم صدق الاستظلال بما یبقی من خشب المحمل ونحوه بعد رفع السقف او الثوب عنه ، و ذلک لعدم صدق التظلیل علیه (ویدل علیه) مکاتبه الحمیری الی مولانا الحجه عجل الله تعالی فرجه علی ما فی الاحتجاج یسئله عن المحرم یرفع الظلال هل یرفع خشب العماریه او الکنیسه و یرفع الجناحین ام لا ، فکتب (ع) فی الجواب لاشی علیه فی ترکه رفع الخشب (ولاینافیه) مافی خبر الصیقل من ان اباجعفر (ع) کان یامر بقلع القبه والحاجبین (وذلک) لعدم دلاله فعله (ع) علی الوجوب .

(الامر الثامن) هل یجوز السیر تحت الظلال المستقر کالسوق المسقف اختیارا فی حال السیر لابعد النزول فی المنزل ام لا ، الظاهر الاول لعدم الدلیل علی حرمته فان موارد الدلیل علی الحرمه فی الظل السائر معه کظل العماریه والمحمل ، و عن فخرالدین فی شرح الارشاد دعوی القطع بان الممنوع انما هو الاستظلال بما ینتقل معه اما لو مر تحت ساباط اوظل بیت او

سوق اوشبهه فلاباس (ویدل علی ذلک) ایضاالسیره المستمره علی دخول الحرمین مکه الذی لاینفک عن مرورهم تحت ساباط ونحوه ،واما فی المشی بین الصفاوالمروه فخارج عن محل الکلام فان البحث انما هوفیما قبل نزول المحرم وکونه فی حال السیر السفری و اما بعد نزوله فی مکه فلا اشکال فی جواز سیره تحت الظلال (و یدل علی الجواز ایضا) ما تقدم من روایه الاحتجاج حیث قال محمدبن الحسن لابی الحسن (ع) افیجوز ان یمشی تحت الظلال مختارا ، فقال (ع) له نعم ، بناءعلی عدم انصراف اطلاقه الی حال النزول فیشمل لوعبربراحلته تحت الظلال (و کیف کان) فعدم ورود الدلیل علی المنع کاف فی الجواز .

(الامرالتاسع) هل یجوز بعدالنزول ان یحمل معه مایستظل به کالشمسیه فیسیر هکذا فی حوائجه اویختص جوازالاستظلال بمثل الدخول فی الخباء و البیت فاذا خرج لم یجز له جعل المظله فوق راسه لامن الشمس ولامن المطر (وجهان) من اطلاق کلماتهم فی استثناء حال النزول من حرمه الاستظلال ، و من اطلاق بعض النصوص الشامل لمثل المقام وکون القدر المتیقن هواستثناء الاستظلال بالبیت والخباء والمشی تحت الظلال المستقره ، فمن المطلقات خبر اسماعیل بن عبدالخالق قال سئلت اباعبدالله (ع) هل یستر المحرم من الشمس، فقال لا الا ان یکون شیخا کبیرا او قال ذا علله (وهذا الاخیرهوالاقوی) مؤیدا بان عمل اصحابنا قدیما و حدیثا عدم الاستظلال فی حال السیر فی حال الاحرام فی مکه و فی عرفات و ان من یری ببده الشمسیه سائرا فی حوائجه یعلم منه انه لیس من اصحابنا الامامیه .

(الامرالعاشر) لوکانت الشمس فی احدجانبیه اوامامه اوخلفه بحیث تشرق علیه فی المحمل مثلا فهل یحرم مع ذلک جعل الظل فوق راسه اوان الاستظلال انما هو من شعاع الشمس فاذا کان بارزاللشمس فلامانع من وجود السقف علی المحمل حینئذ (وجهان) و هذاهوالفرع الذی عنونه الشهید (قده) فی الدروس حیث قال فرع ، هل التحریم فی الظل لفوات الضحی او لمکان الستر ، فیه نظر لقوله (ع) اضح لمن احرمت له (الی اخرماقال) و ظاهر قوله (ع) اضح لمن احرمت له هوعدم المانع من الجلوس فی المحمل اوالسیاره اذا کان لهما سقف فان الشمس اذا کان شعاعها یقع علیه فالبروز للشمس متحقق وهومعنی الضحی بالمعنی المصدری (والاشکال) بان لازم ذلک جوازالاستظلال فی اللیل او اذا کان فی السماء سحاب یسترالشمس (غیروارد) فان البحث فی مورد قد تحقق البروز للشمس فیکون وقوع السقف فوقه حینئذ غیر مانع عن تحقق عنوان الضحی والبروزللشمس الذی تعلق به الامر فی قوله (ع) اضح لمن احرمت له واماحکم التظلیل فی اللیل او عندو جود السحاب و نحوذلک فسیاتی انه غیرمرتبط بموردالبحث (فالاقوی) بعد تحقق البروز للشمس عدم المانع من وجود السقف فی المحمل خصوصا" اذا کانت الشمس فی وجهه .

(الامرالحادی عشر) قدتقدم انه مع الاضطرار یجوز التظلیلو علی هذا فلو علم انه سیضطرالی التظلیل جاز له الاحرام للحج اوالعمره ولوکانا مندوبین وعلی هذا فلامانع من الاحرام فی حال التظلیل او مع العلم بانه سیصل الامرالی التظلیل کما اذا فرض انحصار المرکب فی الطائره او السیاره التی لایمکن له ارضاء صاحبها برفع السقف مع عدم امکان الرکوب علی سطحها کما یحصل ذلک کثیرا فی زماننا ، و هل یجب علیه الفداء حینئذ اولا (وجهان) من ورود الدلیل علی وجوب الفداء عندالتظلیل الاضطراری لخوف مرض اوالمشقه الشدیده اولکونه شیخا کبیرا ، و من ان المورد لیس من قبیل الاضطرار الی التظلیل بل لعدم امکان عدم التظلیل فادله وجوب الفداء لاتشمل مثل المقام ، و سیاتی انشاءالله تعالی فی مبحث الکفارات مقدار الکفاره واحکامها .

(الامرالثانی عشر) هل یجوز التظلیل مع عدم وجود الشمس اوالمطر کالتظلیل باللیل و السماء صاحیه او بالنهار مع وجود السحاب و عدم المطر اولایجوز مطلقا (وجهان) اقواهما الاخیر لاطلاق النهی عن الرکوب فی القبه والمحمل و نحوهما الشامل لما کان باللیل اوبالهواء المغیم فی النهار ، ولم اعثر علی من تعرض لذلک الامایظهر من الجواهر من کون المنع مع عدم وجود الشمس من المسلمات حیث قال فی ذیل کلام الدروس الذی تقدم فی الامر العاشر (قلت یمکن کون التظلیل محرما لنفسه و ان لم یفت معه الضحا للشمس ـ الی ان قال ـ و لذا حرم حیث لاتکون شمس) .

(الثامن عشر) من تروک الاحرام اخراج الدم . . . المعروف عندالفقهاء حرمه اخراج الدم فی حال الاحرام (ویدل علی ذلک) نصوص کثیره ففی صحیح الحلبی المروی فی الکافی عن الصادق (ع) عن المحرم یحتجم ، قال (ع) لا ، الا ان لایجد بدا فلیحتجم ولایحلق مکان المحاجم (و خبر زراره) المروی فی الکافی عن الباقر (ع) قال لایحتجم المحرم الا ان یخاف علی نفسه ان لایستطیع الصلوه (وخبر الصیقل) المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) فی المحرم یحتجم ، قال الا ان یخاف التلف ولایستطیع الصلوه ، و قال اذا اذاه الدم فلاباس به و یحتجم ولایحلق الشعر (و خبر ذریح) المروی فی الفقیه عنه (ع) عن المحرم یحتجم ؟ قال نعم اذا خشی الدم .

والمحکی عن غیرواحد من الاصحاب کراهه اخراجه فی الجمله وهوالظاهر من المحقق فی الشرایع و ان خصها فی النافع بالحجامه و اختارها فی المدارک لجمله من الاخبار الداله علی الجواز بعدالجمع بینهاو بین الاخبار الوارده فی المنع عنه ، و ذلک کصحیح حریزالمروی فی الفقیه والتهذیب عن الصادق (ع) قال لاباس ان یحتجم المحرم مالم یحلق ویقطع الشعر (والمرسل فی الفقیه) قال واحتجم الحسن بن علی (ع) و هو محرم (وخبر یونس بن یعقوب)

المروی فی التهذیب عن المحرم یحتجم ، قال (ع) لاباحبه (بناء علی ظهور فوله علیه السلام لاباحبه فی الکراهه) و صحیح معاویه بن عمار المروی فی العلل عن الصادق (ع) عن المحرم یستاک قال نعم قلت فان ادمی یستاک، قال نعم هومن السنه (وصحیح الاخر) المروی فی الفقیه عن الصادق (ع) عن المحرم یعصر الدمل و یربط علیه الخرقه فقال (ع) لاباس (و موثق عمار) المروی فی الکافی عن الصادق (ع) عن المحرم یکون به الجرب فیوذیه، قال یحکه وان سال الدم فلاباس.

(و فی المدارک) بعد نقله القول بالکراهه عن الشیخ فی الخلاف وعن جمع من الاصحاب قال و هو المعتمد جمعا بین ما تضمن النهی عن ذلک و ما تضمن الاذن فی الفعل ثم نقل الاخبار المجوزه و قال یمکن الجمع بین الروایات بحمل الاخبار المجوزه علی حال الضروره، لکن الاول اقرب (ای الحمل علی الکراهه) و یشهد له روایه یونس بن یعقوب ثم ذکر الخبر واستشهد بمافیه من قوله (ع) لاباحبه فاستظهر من هذه الکلمه الکراهه (انتهی) وهوجید متین لما ثبت فی الاصول من ان الکراهه عباره عن النهی مع الرخصه فی الفعل فاذا ثبت النهی بدلیل وثبت الرخصه فی الفعل بدلیل اخر فهو عباره اخری عن الکراهه.

ولکن هیهنا احادیث اخری داله علی النهی عن الادماء مطلقا کصحیح معاویه بن عمار المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) عن المحرم کیف یحک راسه، قال باظافیره مالم یدم او یقطع الشعر (وصحیح عمر بن یزید) المروی فی التهذیب ایضا عن الصادق (ع) و فیه قال (ع) و یحک الجسد مالم یدم (وصحیح الحلبی) عنه (ع) عن المحرم یستاک، قال نعم ولایدمی (و خبر علی بن جعفر) عن اخیه الکاظم (ع) عن المحرم هل یصلح له ان یستاک، قال لاباس ولاینبغی ان یدمی (بناء علی عدم ظهور کلمه (لاینبغی) فی الکراهه) فهذه الاخبار بضمیمه الاخبار السابقه المانعه من الحجامه یظهر منها عموم المنع عن الادماء و تاکید الامام (ع) فی هذه الروایات بعدم اخراج الدم یقوی کون الحکم الزامیا لاعلی وجه الکراهه فالاولی حمل الاخبار المرخصه علی الضروره او علی عدم تعمد الادماء.

و مما ذکرنا ظهر عدم اختصاص الحکم بالحجامه بل یعم الفصد و نحوه فلایجوز مطلق اخراج الدم الامع الضروره کاخراج الدم والقیح من الدمل اوالحرج اذا اقتضت الضروره، و اما ماورد فی احتجام مولانا الحسن بن علی (ع) و هومحرم فعمله (ع) مجمل لایدل علی الجواز فی حال الاختیار فلعله (ع) کان یجد الضروره فی اخراج الدم بالاحتجام، و مما یبعد الحمل علی الکراهه ان الامام (ع) لایفعل المکروه اختیارا فلابد من حمل فعله (ع) علی اقتضاء الضروره.

ثم انه قدورد روایه فی خصوص قلع الضرس تدل علی النهی عنه وان کانت مرسله وهی ما رواه فی التهذیب عن رجل من اهل خراسان ان مسئله وقعت فی الموسم لم یکن عند موالیه

فیها شی، محرم قلع ضرسه، فکتب (ع) یهریق دما (بناءعلی الملازمه بین الکفاره والحرمه) لکن الخبر مرسل والمکتوب الیه غیرمعلوم الا ان ظاهرالدروس المفروغیه عن حرمته حیث قال الثالث والعشرون قلع الضرس و فیه دم والروایه مقطوعه (انتهی) وظاهره کماتری ـ الاذعان بحرمته وانما نظره فی وجوب الفدیه، والمحکی عن الشیخ ایضا هو الوجوب (وکیف کان) فلا اشکال فی حرمه قلع الضرس اختیارا نظرا الی ماتقدم من مجموع الاخبار الوارده فی المقام التی یستفاد منها حکم کلی بعدم جواز الادماء اختیارا.

و اما حکم الفداء فی اخراج الدم فلم یرد فیه نص الا ماتقدم انفا فی قلع الضرس (والمحکی عن الحلبی) انه جعل فی حک الجسد مع الادماء اطعام مسکین، و حکی الشهید (قده) فی الدروس عن بعضهم انه جعل الفدیه فی اخراج الدم شاتا، ولا دلیل علی شیئی منهما، و ان کان الفداء بالشاه فی الدم الکثیر مثل الخارج بقلع الضرس واطعام المسکین فی اخراج القلیل الخارج بالحک اولی واحوط من غیرفرق بین صوره الضروره والاختیار، والله العالم باحکامه.

(التاسع عشر) من تروک الاحرام قلم الاظفار... و عن التذکره والمنتهی ان علی تحریمه اجماع العلماء، و یدل علیه فی الجمله نصوص کثیره کصحیح زراره المروی فی التهذیب عن الباقر (ع) قال من قلم اظافیره ناسیا او ساهیا اوجاهلا فلاشی علیه و من فعله متعمدا فعلیه دم (و خبر اسحق بن عمار) المروی فی الکافی و الفقیه عن الکاظم (ع) عن رجل نسی ان یقلم اظفاره عند احرامه، قال (ع) یدعها، قلت فان رجلا من اصحابنا افتاه بان یقلم اظفاره ویعید احرامه ففعل، قال (ع) علیه دم یهریقه (و خبره الاخر) المروی فی التهذیب عنه (ع) عن رجل احرم فنسی ان یقلم اظفاره فقال (ع) یدعها قال قلت فانها طوال، قال و ان کانت، قلت فان رجلا افتاه ان یقلعها و ان یغتسل و یعید احرامه ففعل ذلک، قال (ع) علیه دم (و صحیح زراره) المروی فی التهذیب قال سمعت اباجعفر (ع) یقول من نتف ابطه اوقلم ظفره او حلق راسه او لبس ثوبا لاینبغی له لبسه اوا کل طعاما لاینبغی له اکله ففعل ذلک ناسیا اوجاهلا اوساهیا فلیس علیه شی، ومن فعله متعمدا فعلیه دم شاه (الی غیرذلک من الاخبار) التی یاتی بعضها فی الامور الاتیه، فلا اشکال فی تحریمه فی حال الاحرام.

الا انه ینبغی البحث عن امور (الاول) لافرق فی کیفیه قطع الاظافیر بین کونه بالقص بالمقص اوبالقطع بالسکین اوغیرذلک حتی بالمسح علی الحجر و نحوه فان المنهی عنه هوازاله الظفر بای نحوکان و ذلک لقوله (ع) فی خبراسحق بن عمار (یدعها) ای ترک الاظافیر وان طالت، والظاهر ان القلم الوارد فی الاخبار اعم من القص والقطع لاحتمال اختصاص عنوان القص مثلا بالقطع بالمقراض (و کیف کان) لااشکال فی تعمیم الحکم (الامرالثانی) لافرق فی تحریم القلم بین قلم جمیع الاظفار اوقلم بعضها ولو واحدا منها بل ولو بعض ظفر واحد ویدل

علی التعمیم ورود المفرد والجمع فی النص (ففی صحیح زراره المتقدم) قال او قلم ظفره و فیماعداه عبر بالاظفار ویمکن الاستدلال لتحریم قطع البعض بصحیح معاویه‌بن‌عمار المروی فی‌التهذیب عن‌الصادق (ع) عن‌المحرم تطول اظفاره قال لایقص منها شی ان استطاع فان کانت توذیه فلیقصها‌ولیطعم‌مکان کل ظفر قبضه من طعام ، فان اطلاق النهی عن قص‌شی منها یشمل ما اذا قص بعضه، و به یظهر ان‌الحاق بعض‌الظفر لایحتاج الی عنایه .

(الامرالثالث) لو اضطرالی القلم بحیث لایتحمل عاده فلااشکال فی‌جوازه بما یندفع به‌الاضطرار کلا او بعضا ولو انکسر ظفره وتاذی‌ببقاء مکسوره ولکن لابحد الاضطرار بل‌الی ما یصدق علیه الاذی ففی جواز ازالته وجهان ، المحکی عن المنتهی والتذکره‌هوالجوازمدعیا نفی الخلاف فیه مستدلاله له بصحیح معاویه المتقدم فی‌الامر المتقدم بدعوی ان اطلاق الاذی‌فی‌قوله‌فان کانت توذیه یشمل ما اذا کان مسمی الاذی غیربالغه الی حدالضروره ،لکنه لایخلو عن المنع و ذلک‌لظهور الاستطاعه‌فی‌قوله (ع)لایقص منها شی ان استطاع فی‌البالغ من‌الاذی حدالضروره مضافا الی عدم معروفیه غیرعنوان الضروره فی‌غیر الظفر من تروک الاحرام ولموافقته‌مع الاحتیاط.

(الامرالرابع) لااشکال فی عدم وجوب الفداء فی‌قلم الاظفار ناسیا او ساهیا اوجاهلا کمادل علیه صحیح‌زراره المتقدم کما لااشکال فی‌وجوبه فیما اذا کان متعمدا کما دل علیه الصحیح المتقدم ایضا ، ولکن وقع الخلاف فی مایلزمه من الفداء والمشهور ان علیه فی‌تقلیم کل ظفر مدامن الطعام مالم ینته الی تقلیم جمیع اظفار یدیه و معه یجب علیه دم شاه وکذا فی‌اظفار رجلیه ،و ان قلم اظفاره یدیه ورجلیه فعلیه دمان ان تعدد المجلس و دم واحد مع الاتحاد (و عن ابن‌الجنید) ان من قص ظفرا واحدا فعلیه مد او قیمته وفی‌الظفرین مدان او قیمتها فان قص خمسه اظافیر من‌یدواحده اوزاد علی ذلک کان علیه دم شاه ان کان‌فی‌مجلس واحد فان فرق بین یدیه و رجلیه کان علیه لیدیه دم‌ولرجلیه دم (وعن ابی‌الصلاح) فی‌قص ظفر واحدکف من طعام و فی‌اظفار احدی‌یدیه صاع و فی‌اظفار کلیهما دم‌شاموکذلک‌اظفاررجلیه (و عن ابن‌ابی‌عقیل) ان من‌انکسر ظفره و هومحرم فلایقصه‌فان فعل فعلیه ان یطعم مسکینا فی‌یده .

و یدل علی ماذهب الیه المشهور صحیح ابی‌بصیر المروی فی‌الفقیه عن‌الصادق (ع)عن رجل قلم ظفرا من اظافیره و هو محرم قال علیه مدمن طعام حتی یبلغ عشره فان قلم اصابع یده کلها فعلیه دم‌شاه، قلت فان قلم اظافیر یدیه و رجلیه جمیعا فقال اذا کان فعل ذلک‌فی مجلس واحد فعلیه دم‌شاه و ان کان فعله متفرقا فی‌مجلسین فعلیه دمان (وخبرالحلبی)المروی فی‌التهذیب و فیه انه سئله عن محرم قلم اظافیره قال علیه مدفی کل اصبع فان هوقلم

اظافیره عشرتها فان علیه دم شاه (و موثق ابی بصیر) المروی فی الکافی عن الصادق (ع) قال اذا قلم المحرم اظافیر یدیه و رجلیه فی مکان واحد فعلیه دم واحد و ان کانتا متفرقتین فعلیه دمان ،و غیر ذلک من الاخبار التی یاتی بعضها .

و استدل لما ذهب الیه ابن الجنید بصحیح حریز المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) فی المحرم ینسی فیقلم ظفرا من اظافیره فقال (ع) یتصدق بکف من طعام قلت فاثنین قال کفان قلت فثلاثه قال ثلاثه اکف کل ظفر کف حتی تصیر خمسه فاذا قلم خمسه فعلیه دم واحد خمسه کان او عشره او ماکان (والاقوی) ما علیه المشهور لعدم دلاله صحیح حریز علی جمیع مایقوله ابن الجنید ولاشتماله علی وجوب الفداء فی صوره النسیان مع انه لایجب علیه شی مع النسیان وکونه معرضا عنه ساقطا عن الحجیه (واما ما نسب الی ابن ابی عقیل) و ابی الصلاح فلم یظهر دلیل من النصوص علی ماذهبا الیه ، والله العالم باحکامه .

(الامر الخامس) قال فی المدارک انما الدم اوالدمان بتقلیم اظافیر الیدین اوالرجلین اذا لم یتخلل التکفیر عن السابق قبل البلوغ الی حد یوجب الشاه والاتعدد المدخاصه بحسب تعدد الاصابع ، ولعل الوجه فیما ذکره (قده) ان التکفیر عن الفعل کالاستغفار من الذنب فی جعل الفعل کالعدم کما ان الاستغفار یجعل الذنب کالعدم فتسقط المرتبه المتقدمه علی العاشر بسبب التکفیر بالمدوتصیر کالعدم ولابد فی حصول المرتبه التی تترتب علیها الشاه من خلوها عن التکفیر لتکون الشاه کفاره للجمیع والالزم وجوب کفارتین احدیهما المدلکل واحد من الاظفار والاخری الشاه للجمیع مع انه لیس کذلک .

(الأمر السادس) لو قلم اظفار یدیه مثلا فکفر بشاه ثم قلم اظفار رجلیه یجب علیه شاه اخری للرجلین لان الشاه الاولی وقعت للیدین ووجبت اخری للرجلین ولولم یکفر عنهما للزم بقائهما بلاتکفیر ، وهذا ظاهر (الامر السابع) لوافتاه احد بتقلیم ظفره فادماه لزم شاه علی المفتی ویدل علیه خبر اسحق الصیر فی عن الکاظم (ع) ان رجلا قلم اظفاره فکانت اصبع له علیله فترک ظفره لم یقصه فافتاه رجل بعدمااحرم فقصه فادماه قال علی الذی افتاه شاه (و فی الجواهر) والحکم المذکور ممالم یوجد فیه الخلاف وضعف الخبر منجبر بعمل الاصحاب (وسیاتی البحث) عن ذلک فی باب الکفارات ان شاءالله تعالی .

(العشرون) من تروک الاحرام لبس السلاح . . .والمشهور علی حرمته حال الاحرام و قال

فی الشرایع ان الکراهه اظهروهی مختار العلامه فی غیر واحد من کتبه (واستدل للمشهور) بصحیح الحلبی المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) ان المحرم اذا خاف العدو ویلبس السلاح فلا کفاره علیه (وخبر ابن سنان) المروی فی التهذیب قال سئلت اباعبدالله (ع) ایحمل السلاح المحرم، فقال اذا خاف المحرم عدوا اوسرقا فلیلبس السلاح (وخبره الاخر) المروی فی الفقیه عن الصادق (ع) قال المحرم اذا خاف لبس السلاح (وخبر زراره) للروی فی الکافی عن الباقر (ع) قال لاباس بان یحرم الرجل وعلیه سلاحه اذا خاف العدو (واعترض العلامه) فی المنتهی علی الاستدلال بالاخبار المذکوره بان هذا الاحتجاج ماخوذ من دلیل الخطاب و هو ضعیف عندنا (واجیب عنه) بانه من قبیل الاستدلال بمفهوم الشرط الذی هو حجه عند الجمیع (واورد علیه فی المدارک) بان المفهوم انما یعتبر اذا لم یظهر للتعلیق وجه سوی نفی الحکم عما عدا محل الشرط و هنا لیس کذلک اذلا یبعدان یکون التعلیق باعتبار عدم الحاجه الی لبس السلاح عند انتفاء الخوف، مع ان مقتضی صحیح الحلبی هو لزوم الکفاره بلبس السلاح عند انتفاء الخوف و لانعلم به قائلا (و تاویله) بحمل السلاح علی مالا یجوز لبسه للمحرم کالدرع والبیضه موجب لاسقاط الاحتجاج به لحرمه لبس السلاح راسا اذا المدار فی الحرمه حینئذ علی کونه بیضه مغطیه للراس اودرعا فی حکم المخیط من الثوب لالاجل کونه لبسا للسلاح (واجاب عنه فی الجواهر) بان عدم البعد فی کون التعلیق باعتبار عدم الاحتیاج الی لبس السلاح عند انتفاء الخوف لایوجب رفع الید عن ظهوره فی رفع الحکم عما عدا محل الشرط اذلیس هو الا احتمال ماهو خلاف الظهور الذی لایدفع بل هو من مقوماته اذ الظهور لیس الا الاحتمال الراجح المقابل لاحتمال خلافه المرجوح، و عدم العمل بالخبر فی مورد انتفاء الخوف للاجماع علی عدم وجوب الکفاره معه لایوجب ترک العمل به فیما عمل به المشهور و هو المنع عن لبس السلاح عند انتفاء الخوف فلاباس بالاخذ به مع ان ماعداه من الاخبار کاف فی الاستدلال به لما ذهب الیه المشهور، فالا قوی حرمه لبسه بما هو لبس السلاح.

وینبغی البحث عن امور (الاول) المدار فی الحرمه هو لبس السلاح او حمله علی وجه یعد به متسلحا ویدل علی حرمته کذلک صحیح الحلبی و خبر الفقیه المتقدمان و علی حرمه حمله خبر ابن سنان و خبر زراره المتقدمان مضافا الی دلاله صحیح ابن سنان علی اراده مایعم الحمل من اللبس حیث قال (ع) فی الجواب عن سئوال الحمل فی قول السائل ایحمل السلاح المحرم اذا خاف عدوا اوسرقا فلبس السلاح، اذلولا اراده مایشمل الحمل من اللبس لم یکن الجواب جوابا عن ذلک السئوال، و هذا ظاهر.

(الثانی) المدار فی حرمه لبس السلاح او حمله هو کونه علی وجه یعد متسلحا من غیر فرق بین ما یصدق علیه السلاح من السیف والرمح و نحوهما ممایعد سلاحا والظاهر شموله لمثل الدبوس و نحوه و فی صدقه علی الالات التی تتخذ للحرب و ان لم یکن فیه نصل ولا محدد

کالعصا ذات الراس التی لاتکون ذات نصل تامل ، و ان کان یومی الی شموله لها ما ذکروه فی المحارب الذی یشهر السلاح من شموله للحجر والعصا (قال الشهید الثانی) فی الروضه و اخذ تجرید السلاح (یعنی فی اللمعه) تبع فیه الخبر والافالاجود عدم اعتباره فلواقتصر علی الحجر والعصا و الاخذ بالقوه فهو محارب (انتهی) ولکن الانصاف عدم شمول السلاح للحجر والعصا فی المقام و شمول الایه المبارکه لاخذهما لایدل علی دخول حاملهما فی لابس السلاح و لا حامله لان الموضوع للحکم بالحرمه فی هذا المقام هولبس السلاح او حمله و العصا و الحجر لیسا من السلاح ، والموضوع فی الایه الشریفه هوالمحارب و هوصادق علی شاهر الحجر والعصا .

(الامرالثالث) المحکی عن الحلبیین تحریم اشهار السلاح و لولم یصدق علیه اللبس و لاالحمل کمالو علقه علی دابته و نحوها و یستدل له بانه کاللابس له لقول امیرالمومنین (ع) فی حدیث الاربعماه المروی فی الخصال لاتخرجوا بالسیوف الی الحرم (وقول الصادق علیه السلام) فی خبر حریز لاینبغی ان یدخل الحرم بسلاح الا ان یدخله فی جوالیق اویغیبه (و فی خبر ابی بصیر) لاباس ان یخرج بالسلاح من بلده و لکن اذا دخل مکه لم یظهره ، و قال فی الجواهر و لاریب انه احوط و ان کان الاقوی عدم الحرمه لاشعار کلمه لاینبغی فی خبر حریز علیه وندره القول بحرمته علیه مع عدم عده متسلحا و لکون الخبر فی مورد دخول الحرم لاالمحرم والسیره القطعیه العملیه علی خلافه ، والله العالم .

(الامرالرابع) الاولی الاجتناب عن الات الحرب و ان لم یعد من السلاح کالترس والمغفر والدرع و نحوها لاحتمال تنافی حملها لحاله الاحرام و الاشتغال بالمناسک ولاستلزام لبسها مع مایحرم علی المحرم مثل المغفر مایحرم قطعا لتعظیم الراس به (الامرالخامس) لااشکال فی جواز لبس السلاح و حمله لاجل الضروره کما نطقت به الاخبار المتقدمه مضافا الی مایدل علی اباحه المحظورات عندالضروره الیها ، و هذا ظاهر .

(الحادی والعشرون) من تروک الاحرام تغسیل المیت المحرم بالکافور وتحنیطه وقد صرح فی الجواهر بعدم وجد ان الخلاف فیه و حکی عن التذکره الاجماع علیه (ویدل علیه من النصوص) صحیح محمد بن مسلم عن المحرم اذا مات کیف یصنع به قال (ع) یغطی علی وجهه ویصنع به کما یصنع بالحلال غیر انه لایقربه طیبا ، و غیر ذلک من الاخبار .

(الثانی والعشرون) قطع کل شیء نابت فی الحرم و لیس هذا من تروک الاحرام بل لا یجوز للمحل ایضا ذلک ، ولاخلاف فی هذا الحکم و فی الجواهر ان الاجماع بقسمیه علیه وعن التذکره نسبته الی علماء الامصار (ویدل علیه) من النصوص صحیح حریز المروی فی الکافی عن الصادق (ع) قال کل شیء ینبت فی الحرم فهو حرام علی الناس اجمعین (وخبره الاخر) المروی فی الفقیه عنه (ع) قال کل شیء ینبت فی الحرم فهو حرام علی الناس اجمعین الاماانبته انت

او غرسته (وصحیح محمدبن‌مسلم) المروی فی‌الفقیه عن احدهما (ع) قال قلت المحرم ینـزع الحشیش من غیرالحرم قال (ع) نعم قلت من‌الحرم قال لا (وغیر ذلک من‌الاخبار) التی‌نذکر بعضها فی‌الامور الاتیه فلااشکال فی اصل الحکم .

ولکن ینبغی البحث عن‌امور (الاول) لافرق‌فی‌التحریم بین قطع النبات او قلعه اونزعه کماعبربکل واحد منها فی‌الاخبار (ففی خبر اسحق بن‌یزید) المروی فی الفقیه عن‌الباقر (ع) عن‌الرجل‌یدخل مکه فیقطع من شجرها ، قال (ع) اقطع ماکان داخلا علیک‌ولاتقطع مالم‌یدخل منزلک علیک (وخبر حمادبن عثمان)المروی فی التهذیب عن‌الصادق (ع) عن‌الرجل یقلع ـ الشجره من مضربه او داره فی‌الحرم ، فقال (ع) ان کانت‌الشجره لم تنزل قبل ان یبنی‌الدار ویتخذ المضرب فلیس له ان یقلعها و ان کانت نبتت فی منزله و هوله فلیقلعها (وخبرسلیمان بن خالد) المروی فی التهذیب عن‌الصادق (ع) فی حدیث قال (ع) لاینزع من شجرمکه شیء الاالنخل وشجرالفاکهه (ولاتعارض) بین هذه النصوص بعد استفاده حرمه قطع النبات من‌منبته بای نحو من انحاء القطع .

(الامرالثانی) حدد الحرم حرم مکه‌ببرید فی برید ففی خبر زراره المروی فی‌الکافی‌و ـ التهذیب قال سمعت ابا جعفر (ع) یقول حرم‌الله حرمه بریدا فی برید و البرید اربع فراسخ فیکون طول‌الحرم اربع فراسخ وعرضه کذلک لکنه من‌الجانب الشرقی من مکه و هوجانب‌عرفات و مشعر و منی اکثر والحد من کل جانب معین و له علامه منصوبه فی کل زمان و اقصر الجوانب جانب مسجدالتنعیم الذی هوفی شمال مکه شرفها الله تعالی .

(الامرالثالث)لافرق فی‌قطع النبات بین قطع الورق والاغصان والثمر و غیرها لاطلاق مایدل علی حرمته الشامل للجمیع ، و فی جواز قطع الیابس من منبته و عدمه قولان ، المحکی عن‌التذکره والتحریر و الدروس و المسالک و المدارک هوالجواز لان الیابس لم یبق لـه حرمه فانه کالمیت بل فی‌الدروس والمسالک جواز قطع‌الغصن الیابس و لوکان متصلا بالاخضر وقد ـ یستدل لجوازه بانه‌کقطع اعضاءالمیته من‌الصید و ذهب فی‌الجواهر الی المنع لاطلاق الاخبار المتقدمه و لاسیما مافی صحیح حریز من تحریم کل شیء ینبت فی‌الحرم الشامل لیابسه‌ایضـا (قال قده) و الاستدلال بان قطع الیابس منه کقطـع اعضاء المیته من الصید لایوافق اصولنا (انتهی) و لاریب ان هذاالاخیر لولم یکن اقوی لکان احوط.

(الامرالرابع) لافرق فی تحریم القطع بین ماکان اصله و فرعه فی الحرم اوکان احدهما فی‌الحرم و ذلک‌لموثق ابن‌عمارالمروی فی‌الکافی والفقیه والتهذیب عن‌الصادق (ع) فی شجره اصلها فی‌الحل و فرعها فی‌الحرم ، فقال (ع) حرم اصلها لمکان فرعها ، قلت فان کان اصلها فی‌الحرم‌و فرعها فی‌الحل فقال (ع) حرم فرعها لمکان اصلها .

(الامرالخامس) فی حکم الکما باقسامها فمنها ماینبت فی الارض الندیه اوتحت الاشجار لهساق رقیق و علیه شیء کالقبعه یقال فی الفرس القدیم سماروغ اوقارچ، و هذا فی حکم النبات لانه ینبت من الارض فیشمله مافی صحیح حریز من قوله (ع) کل شیء ینبت فی الحرم فهوحرام علی الناس اجمعین و قدیقال لهذا القسم (الفقع) بفتح الفاء وکسرها واحدته (الفقعه) (ومنها) مایقال له شحم الارض و هوشیء یتولد تحت الارض لایظهرله ساق فوق الارض یکثر فی بعض البلاد فی ایام المطرالکثیر ویوءکل بعد الطبخ یشبه مایقال بالفارسیه (سیب زمینی) و فی بعض الممالک العربیه بطاطس (والمحکی عن التذکره) والمنتهی نفی الباس عنه فی الحرم و لعله لعدم صدق النبات علیه بل هوشی یتکون تحت الارض فلاباس باخذه للاصل وعدم تناول النصوص الداله علی حرمه قطع النبات علیه.

(الامرالسادس) لاباس باخذالغصن المکسورالمفصول عن اصله وکذاالورق الساقط ونحوهما سواءکان انفصالهمابقطع ادمی عن اصلهما او بغیر ذلک، و ذلک لعدم تناول النصوص المتقدمه لمثله حیث ان المستفاد منها هو حرمه قطع النبات و نزعه و قلعه لامثل استعمال الخشب والورق المطروح علی الارض (ودعوی) شمول صحیح حریز لمثل هذاالاستعمال حیث ان المذکور فیه: کل شی ینبت فی الحرم فهو حرام علی الناس اجمعین (مدفوعه) بالمنع عنه لانصرافه الی حرمه القطع و القلع لااستعمال المقطوع والمقلوع، و قیاس ذلک علی استعمال الصید المذبوح فی الحرم باطل مع انه مع الفارق لقیام الدلیل علی حرمه استعمال الصید المذبوح وعدم مایدل علی حرمه استعمال المقطوع والمقلوع مع ان ذبح المحرم للصید یوجب حرمته وصیرورته کالمیته (نعم) لایبعد شمول صحیح حریز لما اذا قطع شجرالحرم عامدا متعمدا بقصد ان یستعمله بعد القطع فان استعماله حینئذ یمکن کونه مماحرمه الله لکون ذلک من توابع ماقد تعمده من القطع والله العالم.

(الامرالسابع) لاباس بقطع ماینبت فی منزله بعد نزوله فیه سواء کان مما انبته بنفسه او مماانبته الله تعالی (وفی الجواهر) بلاخلاف اجده فیه محققا لوکان فی داره اومنزله (ویدل علیه) غیر واحد من النصوص کصحیح حریز علی مافی الفقیه والتهذیب عن الصادق (ع) کل شیء ینبت فی الحرم فهو حرام علی الناس اجمعین الاما انبته انت او غرسته (بناء علی ان یکون) قوله الا ما انبته (الخ) من تتمه الحدیث فیشمل جمیع ما انبته من الشجر و غیره (ولکن هذاالخبر) یدل علی الجواز فیما انبته بنفسه سواءکان فی منزله اوفی ارض مباحه، فالاولی الاستدلال بخبر اسحق بن یزید عن الباقر (ع) عن الرجل یدخل مکه فیقطع من شجرها، قال اقطع ماکان داخلا علیک ولاتقطع مالم یدخل منزلک علیک (وخبر حماد بن عثمان) عن الصادق (ع) عن الشجره یقلعها

الرجل من منزله و هی له فلیقلعها (وخبره الاخر) المروی فی التهذیب عنه (ع) عن الرجل یقلع الشجره من مضربه اوداره فی الحرم ، فقال انکانت الشجره لم تزل قبل ان یبنی الدار او یتخذ المضرب فلیس له ان یقلعها و ان کانت طریه علیه فله قلعها (ومعنی قوله علیه السلام) طریه علیه ای وارده علیه من قولهم طرء علیه ای جائه و ورد علیه (ومایقال) من ضعف الخبرین لا وجه له لانجبارهما بعمل الاصحاب .

(الامرالثامن) لاباس بقطع شجر الفواکه والنخل (وفی الجواهر) بلاخلاف اجده فیه وعن غیر واحد نسبته الی قطع الاصحاب و عن ظاهر المنتهی الاتفاق علیه و عن الخلاف الاجماع علی نفی الضمان عماجرت العاده بغرس الادمی له سواء نبت بغرسه اولا (وظاهره) اراده نفی الفداء من الضمان لامایراد من لفظ الضمان من استقرار المثل والقیمه فی العهده (و کیف کان) فیدل علی نفی الباس عنه خبر سلیمان بن خالد المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) و فیه قال (ع) لاینزع من شجر مکه شیء الا النخل وشجر الفاکهه (ومرسل عبدالکریم) المروی فی الکافی عنه (ع) قال لاینزع من شجر مکه الا النخل و شجرالفواکه (وضعف سندالاول) و ارسال الثانی منجبر بالعمل ، و ظاهرالاصحاب عدم الفرق فیهمابقلعهما عن الارض او جز شی منهما من اثمارهما من غیر فرق بینهما بین کونهما ممانبت بغرس ادمی اولا ، و فیمانبت بغرس الادمی بین کون الغارس هوالقالع او غیره و سواء کان مملوکالا حدا ولایکون له مالکا اصلا (ولکن ربما یقال) بان القدر المتیقن من الخبرین هو جواز نزع شیء من ثمرالنخل او شجرالفاکهه لانزع اصلهما و ان الظاهر من قوله (ع) لاینزع من شجر مکه شی الا النخل و الفواکه ان الشجر هو المنزوع منه لا انه هوالمنزوع و ان کلمه (من) للابتداء لابمعنی الجنس فیکون المنصرف الیه مما ینزع من الشجر هوثمرته لااصله و لااغصانه و ان هذا هوالمناسب للاعتبار حیث ان الاثمار المعده للاکل خلقت للاکل فاذا حرم نزع الثمره لم تکن لهافائده و تذهب سدی (لکن الاصحاب) فهموا من الخبرین اطلاق الحکم لنزع الاصل والاغصان ، والله العالم .

(الامرالتاسع) لاباس بقلع الاذخر و هوبکسر الهمزه و الخاء المعجمه نبت معروف یعرفه اهل مکه وله ریح طیبه یستعمل فی سقوف البیوت (ولاخلاف فی استثنائه) کما فی الجواهر و المنتهی و التذکره (ویدل علیه) من النصوص خبر حریزالمروی فی الکافی عن الصادق (ع) قال قال رسول الله (ص) الا ان الله عزوجل قد حرم مکه یوم خلق السموات والارض و هی حرام بحرام الله الی یوم القیمه لاینفر صیدها و لایعضد شجرها ولایختلی خلاها و لاتحل لقطتها الالمنشد ، فقال العباس یا رسول الله الاالا ذخر فانه للقبر و البیوت ، فقال رسول الله (ص) الاالاذخر (والعضدالقطع یقال عضد الشجره ای قطعها والخلی العشب و اختلا العشب قطعها)

(الامرالعاشر) صرح غیر واحد من الاصحاب بنفی الباس عن قلع الشجر لعودی المحاله و

هی بفتح المیم البکره العظیمه یستقی بها و عوداها همانفس البکره و الذی تدورحولها (وبدل علی هذاالاستثناء) المرسل المروی فی التهذیب عن زراره عن الباقر (ع) قال رخص رسول الله (ص) فی قطع عودالمحاله (وهی البکره التی یستقی بها من شجر الحرم) والاذخر (و موثق زراره) المروی فی التهذیب ایضا عن الباقر (ع) قال حرم الله حرمه برید افی برید ان یختلی خلاه و یعضد شجره الاالا ذخر اویصاد طیره و حرم رسول الله المدینه مابین لابیتها صیدها و حرم ماحولها برید افی برید ان یختلی خلاها اویعضد شجرها الاعودی الناضح (واستشکل فی الجواهر) فی الاستدلال بهذین الخبرین، اما المرسل فلاجماله وارساله مع عدم الجابرله علی وجه یعتدبه اویخصص به ماورد من المنع عن قطع ماینبت فی الحرم، و اما الموثق فلکون مورده فی حرم — المدینه والتعدی عنه الی حرم مکه محتاج الی الدلیل، و قال (قده) فی نجاه العباد ان الاحوط الاجتناب عنه، و هوکذلک ان لم یقم الاجماع علی جوازه.

(الامرالحادی عشر) لاباس ان یترک المحرم او المحل انعامه من الابل اوغیرها من الدواب ترعی فی الحرم کیف شاءت للاصل بعد عدم الاخبار المانعه عن ذلک و للسیره القطعیه فی بعث الدواب للرعی فی الحرم ولصحیح حریز المروی فی الکافی والتهذیب عن الصادق (ع) قال تخلی عن البعیر فی الحرم یاکل ماشاء و رواه فی الفقیه مرسلا (ولصحیح محمدبن حمران) قال سئلت اباعبدالله (ع) عن النبت الذی فی ارض الحرم اینزع فقال اماشیء تا کله الابل فلیس به باس ان تنزعه، قال الشیخ بعد ذکر هذاالحدیث یعنی ان الابل یخلی عنها یرعی کیف شائت و استدل فی ذلک بالحدیث الاول یعنی صحیح حریز (اقول) قوله (ع) فی الخبر الاخیر فلیس به باس ان تنزعه یحتمل رجوع ضمیر تنزعه الی الابل یعنی لاباس لصاحب الابل ان تخلی ابله تنزع النبت و تاکله کمایحتمل ان یکون الفعل خطابا یعنی لاباس ان تنزعه انت لابلک فعلی الاحتمال الاول یکون الخبر دلیلا علی جواز ترک الابل لترعی و اما نزع النبت بالیدلاکل الابل فلایدل علیه و من ذلک یظهر عدم صحه التمسک بهذا الخبر لجواز النزع لاکل الابل لقیام الاحتمال فی کون مرجع الضمیر الی الابل و یوید ذلک صحیح عبدالله بن سنان المروی فی الکافی و قد اورده فی الوسائل فی الباب الخامس و الثمانین من ابواب تروک الاحرام — قال قلت لابی عبدالله علیه السلام المحرم ینحر بعیره اویذبح شاته، قال نعم، قلت له ان یحتش لدابته و بعیره قال نعم و یقطع ماشاء من الشجر حتی یدخل الحرم فاذا دخل الحرم فلا (فانه صریح) فی عدم جواز الاحتشاش للابل فی الجرم و الاحتشاس هوقطع الحشیش (فتحصل مما ذکرنا) انه لاباس برعی الدواب فی الحرم ولکن لایجوزالاحتشاش بیده لاکلها و الفارق هوالنص (ومن الغریب) مانقل عن الاسکافی حیث عکس الامر فقال بجواز الاحتشاش و عدم جواز ترک البعیر لیرعی وقال ولااختار الرعی لان البعیر ربما جذب النبت من اصله فاما ماحصده الانسان

منه و بقی اصله فی الارض فلاباس به ، ولذا قال فی الجواهر ان ما افاده کانه اجتهاد فی مقابله النص .

(الامر الثانی عشر) المحکی عن الدعائم استثناء عصا الراعی و انه یجوز للراعی ان یقطع من الشجر عود ألرعیه قال روینا عن جعفر بن محمد عن ابائه عن علی علیهم السلام ان رسول الله (ص) نهی ان تنفرصید مکه و ان یقطع شجرها و ان یختلی خلاها و رخص فی الاذخر وعصا الراعی (ولکن الاصحاب) لم یتعرضوا لهذا الاستثناء ، قال فی الجواهر و لم اجد استثنائه عما یحرم قطعه فی نص ولا فتوی الا فی خبر الدعائم (انتهی) و بعد البناء علی عدم العمل بما تفرد به الدعائم فلاوجه للجواز کما لاوجه لما عن بعضهم من استثناء مایوذی من نبات الارض کالشوک و شجرة ام غیلان قیاسا علی الحیوان الموذی حیث یجوز قتله و لم اجد من الاصحاب من نسب الیه الجواز نعم عن الشافعی استثنائه ، و هو متروک .

هذا تمام الکلام فیما اخترناه من محرمات الاحرام و اما المکروهات فامور (الاول) الاحرام فی الثیاب المصبوغه بالسواد . . . خلافا لمایظهر من نهایه الشیخ و مبسوطه من القول بالحرمه (قال فی النهایه) ولایجوز الاحرام فی الثیاب السود و قال فی المبسوط فان کانت غیر بیض کان جائزا الا اذا کانت سودا فانه لایجوز الاحرام فیها اوتکون مصبوغه بصبغ فیه طیب مثل الزعفران والمسک (وحکی العلامه فی المختلف) القول بالتحریم عن ابن حمزه ایضا (واستدل للشیخ) بما رواه هو فی التهذیب عن الحسین بن مختار عن الصادق (غ) عن احرام الرجل فی الثوب الاسود قال (ع) لاتحرم فی الثوب الاسود و لاتکفن به المیت (و ماورد من النهی) عن لبس السود مطلقا و لو فی غیر حال الاحرام کالمروی عن امیرالمومنین علیه السلام لاتلبسوا السواد فانه لباس فرعون (ولکن الظاهر) من الشیخ هو الاستدلال بما رواه فی التهذیب من النهی عن الثوب الاسود فی خصوص حال الاحرام اذلم ینقل عنه القول بتحریم لبسه فی غیر حال الاحرام ، وظاهر خبر الحسین بن مختار التحریم ولکن ینثلم ظهوره فیه بقرینه تعقبه بالنهی عن التکفین فی الثوب الاسود المجمع علی جوازه (وقد یستدل للجواز) بعموم مادل علی جواز الاحرام فیما تجوز الصلوه فیه کما تقدم فی باب الاحرام (وفیه) ان النسبه بین ما ذکر وبین خبر الحسین المختار بالعموم و الخصوص المطلق فیجب تخصیص تلک الاخبار به لوسلم ظهوره فی التحریم کماهوظاهر النهی ، فالاحتیاط ترک الاحرام فیه بل و ترک لبسه فی حال الاحرام اختیارا و یویده السیره القطعیه علی ترکه و علی انکار من یلبس السواد فی حال الاحرام .

(الثانی) من مکروهات الاحرام لبس المصبوغ بالعصفر و شبهه . . والعصفر بضم العین والفاء نبت معروف یصبغ به (ویدل علی الکراهه) خبر عبدالله بن هلال المروی فی الکافی قال سئل ابوعبدالله عن الثوب یکون مصبوغا بالعصفر ثم یغسل البسه و انا محرم ، قال نعم لیس

العصفر من الطیب و لکن اکره ان تلبس مایشهرک بین الناس (وخبر ابان بن تغلب) المروی فی التهذیب قال سئل اباعبدالله اخی وانا حاضر عن الثوب یکون مصبوغا بالعصفر ثم یغسل البسه وانا محرم، قال نعم لیس العصفر من الطیب و لکن اکره مایشهرک بین الناس (و یدل علی اصل الجواز) خبر علی بن جعفر المروی فی التهذیب عن الکاظم (ع) یلبس المحرم الثوب المشبع بالعصفر؟ فقال اذا لم یکن فیه طیب فلا باس به (وخبر ابی بصیر) المروی فی التهذیب قال سمعت اباجعفر (ع) یقول کان علی علیه السلام محرما و معه بعض صبیانه و علیه ثوبان مصبوغان فمر به عمر بن الخطاب فقال یا اباالحسن ماهذان الثوبان المصبوغان فقال (ع) مانرید احدا یعلمنا بالسنه انما هما ثوبان صبغا بالمشق (یعنی الطین) قال فی المجمع المشق بالکسر طین احمر (و خبر عبیدالله الحلبی) المروی فی تفسیر العیاشی عن الباقر و الصادق (ع) قالا حج عمر اول سنه حج و هو خلیفه فحج فی تلک السنه المهاجرون والانصار و کان علی (ع) قد حج تلک السنه بالحسن والحسین وعبدالله بن جعفر قال فلما احرم عبدالله لبس از اور داء ممشقین مصبوغین بطین المشق ثم اتی فنظر الیه عمر و هو یلبی وعلیه الازار و الرداء وهو یسیر الی جنب علی (ع) فقال عمر من خفهم ماهذه البدعه فی الحرم فالتفت الیه علی (ع) فقال یا عمر لاینبغی لاحد ان یعلمنا السنه، فقال عمر صدقت والله یا ابا الحسن لاوالله ماعلمت انکم هم (و المتحصل من هذه الاخبار) انه لاکراهه فی لبس الثوب المصبوغ للمحرم الا من جهه الشهره عند الناس و اما لبس علی (ع) و عبدالله بن جعفر فلانه (ع) کان قویا فی الاحتجاج علی الخصم و اما غیره من افراد الناس فالشهره موجبه لانحطاطه فی نظر الناس و هوامر مکروه.

(الثالث) من مکروهات الاحرام النوم علی الثیاب التی یکره لبسها ... و عن ابن حمزه انه یکره النوم علی مایکره الاحرام فیه، و عن النهایه والمبسوط والتهذیب والجامع و التذکره والتحریر کراهه النوم علی الفراش المصبوغه، و عن المقنع النوم علی الفرش الاصفر والمرفقه الصفراء (ای المخده الصفراء) والاصل فی ذلک ماروا ه فی الکافی عن المعلی بن خنیس عن الصادق (ع) قال کره ان ینام المحرم علی فراش اصفرا و علی مرفقه صفراء (والمرسل فی الفقیه) و التهذیب عن الباقر (ع) قال یکره للمحرم ان ینام علی الفراش الاصفر و المرفقه الصفراء (وهذان الخبران) کماتری لایدلان علی ازید مماذهب الیه فی المقنع و لیس علی ماذهب الیه ابن حمزه و لاماذهب الیه الشیخ و غیره فی الکتب المذکوره دلیل فی الاخبار، وقال فی المدارک و کراهه الاصفر یقتضی کراهه الاسود بطریق اولی ثم قال و فی الطریق ضعف (واشکل علیه) فی الجواهر بان الاولویه ممنوعه لاحتمال خصوصیه فی لون الصفره من جهه کونه اقرب الی الترفه و التنعم والله العالم باحکامه.

(الرابع) من المکروهات الاحرام فی الثوب الوسخ... ففی صحیح محمد بن مسلم المروی

فی الکافی عن احدهما (ع) قال سئلته عن الرجل یحرم فی ثوب وسخ، قال (ع) لاولااقول انه حرام و لکن یطهره احب الی (الحدیث) وصحیح العلاء بن رزین المروی فی التهذیب عن احدهما علیهما السلام عن الثوب الوسخ یحرم فیه المحرم فقال (ع) لاولااقول انه حرام ولکن یطهره احب الی و طهره غسله.

(الخامس) لبس الثیاب المعلمه... والمراد به المشتمل علی علم وهولون یخالف لونه یقال اعلم القصار الثوب فهو (ای القصار) معلم بالبناء للفاعل، و الثوب معلم بالبناء للمفعول والمصرح به فی کلمات جمله من الاصحاب کراهه الاحرام فیه و استدلواله بصحیح معاویه بن عمار المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) قال لاباس ان یحرم الرجل فی الثوب المعلم وترکه احب الی اذا قدر علی غیره (واعترض فی المدارک) بعدم دلالته علی مرجوحیه الاحرام فیه لان کلمه (احب) افعل تفضیل تدل علی اشتراک الاحرام فیه مع الاحرام فی غیره وهو یقتضی محبوبیه الاحرام فیه و ان کان الاحرام فی غیره افضل ثم استدل بصحیح الحلبی المروی فی الفقیه وصحیح لیث المرادی فی الکافی و الفقیه علی عدم الکراهه (ففی الاول) قال سئلته یعنی الصادق (ع) عن الرجل یحرم فی ثوب له علم فقال (ع) لاباس به (وفی الثانی) انه سئل ابا عبدالله عن الثوب المعلم هل یحرم فیه الرجل قال (ع) نعم انما یکره الملحم.

(واجاب عنه فی الجواهر) ان وجه الکراهه فیه هوظهور قوله (ع) وترکه احب الی اذاقدر علی غیره فی کراهه شیء یکون غیره احب لان المراد منه هومعنی افعل التفضیل المقتضی لاشتراکه مع غیره فی المحبوبیه، ثم ادعی مساعده العرف علی ذلک و اجاب عن صحیح الحلبی بان اقصاه الدلاله علی الجواز و هولاینا فی الکراهه و سلم دلاله صحیح المرادی علی عدم الکراهه و حمله علی اراده نفی شدتها ولایخفی مافی دعوی ظهور کلمه احب الی فی کراهه شی یکون غیره احب و عدم مساعده العرف علیه و فی حمل صحیح المرادی علی اراده نفی شده الکراهه فالاولی ان یقال مع ظهور کلمه احب فی معنی افعل التفضیل یکون المراد من الکراهه فی العباده بمعنی قله الثواب فلاینافی المحبوبیه، و بذلک یحمل صحیح المرادی ایضا فلاحاجه الی تسلیم دلالته علی نفی الکراهه و حمله علی نفی شدتها الذی لایخلوعن البعد.

(السادس) ظاهر ذیل صحیح لیث المرادی المتقدم فی الامر السابق کراهه الاحرام فی الثوب الملحم، و هوکما فی الوافی هوالثوب الذی سداه ابریسم و لحمته من غیره و لم ار من تعرض لکراهته الافی الحدائق حیث یقول و ظاهر خبرلیث المرادی کراهه الاحرام فی الثوب الملحم (انتهی) ولاباس بالقول بکراهته بعد دلاله الصحیح علیها و عدم معارض له (ویدل علی جواز لبسه) خبر جعفربن محمدبن یونس المحکی عن کشف الغمه قال کتب رجل الی الرضا (ع) عن مسائل واراد ان یسئل عن الثوب الملحم یلبسه المحرم ونسی ذلک فجاء جواب المسائل وفیه لاباس

بالاحرام فی الثوب الملحم (وخبر الحسن بن علی بن یحیی) المحکی عن خرائج الراوندی قال کتبت کتابا الی ابی الحسن (ع) و نسیت ان اکتب الیه ان اسئله عن المحرم هل یلبس الملحم ام لا فجاء الجواب بکل ماسئلته عنه و فی اسفل الکتاب لاباس بالملحم ان یلبسه المحرم.

(السابع) دخول الحمام ولولم یتدلک فیه جسده علی المشهور بین الاصحاب (ویدل علی کراهته صحیح عقبه بن خالد المروی فی التهذیب عن الصادق علیه السلام عن المحرم یدخل الحمام قال (ع) لا (بعد حمله علی الکراهه) للاجماع محصلا و منقولا علی عدم الحرمه ولصحیح معاویه بن عمار عن الصادق (ع) قال لاباس ان یدخل المحرم الحمام و لکن لایتدلک (وموثق ابن فضال) عن بعض اصحابنا عن الصادق (ع) قال لاباس (الی اخر ماتقدم) ولیست الکراهه الا عباره عن النهی عن الشی مع الرخصه فی فعله فلا ینتهی النوبه الی تقیید روایه عقبه بن خالد بالخبرین فیحمل النهی فی الروایه علی صوره التدلیک حتی یقال بعدم وجه للقول بکراهه دخول الحمام بلا تدلیک، ویدل علی کراهه مطلق تدلیک الجسد ولو فی غیر الحمام صحیح یعقوب بن شعیب عن الصادق علیه السلام عن المحرم یغتسل قال نعم یفیض الماء علی راسه ولایدلکه (وهو بضمیمه الخبرین السابقین) یستانس منه کراهه مطلق الدلک ولوفی غیر الراس من سائر الجسد، و ظاهر النهی و ان کان التحریم الا ان الاجماع قائم علی عدم الحرمه مالم ینته الی الادماء و سقوط الشعر.

(الثامن) تلبیه المنادی لمافی صحیح حماد المروی فی الکافی عن الصادق (ع) قال لیس للمحرم ان یلبی من دعاه حتی یقضی احرامه قال قلت کیف یقول قال: یقول یاسعد (ومرسل الصدوق فی الفقیه) قال الصادق (ع) یکره للرجل ان یجیب التلبیه اذا نودی و هو محرم، قال وفی خبر اخر اذانودی المحرم فلایقل لبیک ولکن یقول یاسعد (ولعل الحکمه) فی کراهه ذلک هوکون المحرم فی مقام التلبیه لله تعالی شانه فادب العبودیه یقتضی ان لایستعمل هذه الکلمه مادام محرما الافی اجابه دعوه الله عزوجل (وکیف کان) فلاینبغی الاشکال فی کراهه قول لبیک فی جواب من ینادی المحرم خلافا لظاهر المحکی عن الشیخ حیث قال و لایجوز للمحرم ان یلبی من دعاه مادام محرما بل یجیب بکلام غیر ذلک و فی المستند استدل علی عدم التحریم بما رواه الصدوق عن جابر عن ابی جعفر (ع) قال لاباس ان یلبی المجیب (بناء علی) کون المجیب بالیاء و لکن فی بعض النسخ المجنب بالنون اوالجنب و علیه فلاربط له بالمقام، مضافا الی ان عدم الباس فی روایه جابر لم یصرح فیه بحال الاحرام، فالاولی الاستدلال لعدم الحرمه بالاجماع علی عدمها و ظاهر الشیخ ایضا محمول علی التعبیر بماورد فی الخبر، والاحوط ترکها خصوصا" مع اقتضاء ادب العبودیه ذلک.

(التاسع) غسل الراس بالخطمی والسدر و المبالغه فی السواک و دلک الوجه والراس، و

الظاهر عدم الدليل على كراهه غسل الراس بما ذكرالا لاستلزامه الدلك و اما المبالغه في السولك فلكون ذلك في مظان خروج الدم و اما حكم دلك الوجه والراس فقد تقدم في الامر السابع .

(العاشر) الاحتباء . . . والمروى عن الصادق (ع) في خبر حماد بن عثمان يكره الاحتباء للمحرم ويكره في المسجد الحرام ، قال في المجمع الاحتباء هو ضم الساقين الى البطن بالثوب او اليدين وهو مكروه في المساجد ولعل العله لكونها مجلبه للنوم فربما افضت الى نقض الطهاره اولكونه جلسه تنافي تعظيم الله و توقيره كيف لاوهو جالس بين يدى الله تعالى ، و منه (قولهم) الاحتباء حيطان العرب و ذلك لانه يقوم مقام الاستناد الى الجدران و في الخبر نهى عن ـ الاحتباء في ثوب واحد وعلل بانه ربما تحرك او تحرك الثوب فتبد و عورته (انتهى) و بهذا ينتهى الكلام في مكروهات الاحرام .

(الثاني) من افعال العمره الطواف و هوواجب في كل من الحج والعمره باقسامها اجماعا . . . بل ضروره من الدين و مما قام عليه اتفاق المسلمين و هو جزء من حقيقتهما و يعد من اركانهما بمعنى مايوجب البطلان بتركه عمدا (ويدل على وجوبه) من الكتاب قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ، و من السنه اخبار متظافره تاتى الاشاره الى بعضها في الابحاث الاتيه والكلام فيه في ثلاثه فصول مقدماته و كيفيته و احكامه (الفصل الاول) في مقدماته و هي امور (الاول) يستحب الغسل عند دخول الحرم و يدل عليه غير واحد من الاخبار كخبر الحذاء المروى في ـ الكافي قال زاملت اباجعفر (ع) فيمابين مكه والمدينه فلما انتهى الى الحرم اغتسل واخذ نعليه بيديه ثم دخل الحرم حافيا فصنعت مثل ماصنع فقال يا ابان من صنع مثل مارايتنى صنعت تواضعا لله تعالى محى الله عنه ماه الف سيئه و كتب له ماه الف حسنه و بنى الله عزوجل له ماه الف درجه وقضى له ماه الف حاجه (وخبر كلثوم بن عبد المومن) المروى في الكافي عن الصادق (ع) قال امر الله تعالى ابراهيم ان يحج و يحج اسماعيل معه فحجا على جمل احمر و جاء معهما جبرئيل فلما بلغا الحرم قال له جبرئيل يا ابراهيم انزلا فاغتسلا قبل ان تدخلا فنزلا و اغتسلا

وظاهر هذه الاخبار سيما الاخيرين اعنى خبر ابان و خبر كلثوم هو تقدم الغسل على دخول الحرم كما تقدم في فصل الاغسال المستحبه من كتاب الطهاره من تقدم الاغسال المكانيه اى التي تستحب عند اراده الدخول في مكان على الدخول فيه لكن ظاهر بعض الاخبار جواز التقديم على الدخول والتاخير عنه (ففي صحيح ذريح المحاربى) المروى في الكافي قال سئلته عن ـ الغسل في الحرم قبل دخوله او بعد دخوله قال لايضرك اى ذلك فعلت و ان اغتسلت بمكه فلا باس و ان اغتسلت في بيتك حين تنزل مكه فلاباس (وصحيح معاويه بن عمار) المروى في الكافي ايضا عن الصادق (ع) قال اذا انتهيت الى الحرم ان شاء الله تعالى فاغتسل حين تدخله وان تقدمت فاغتسل من بئر ميمون اومن فخ او من منزلك من مكه (بناء على ان يكون) المراد من

قوله (ع) و ان تقدمت (الخ) هوالتقدم بالدخول فی الحرم قبل ان یغتسل بمعنی تاخیر الغسل عنه (اقول) لوکان الملاک فی استحباب الغسل لدخول الحرم هوشرف الحرم و کون اللائق به هوالدخول فیه متطهرا افالانسب تقدیم الغسل علی الدخول فیه و ان کان الملاک فی استحبابه طهره عن العرق و الاوساخ والاذی لکیلایتاذی منه غیره من الناس فالتخییر انسب وظاهر موثق محمد الحلبی المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) هوالاخیر ففیه قال (ع) ان الله عزوجل یقول فی کتابه المنزل و طهرابیتی للطائفین و العاکفین والرکع السجود فینبغی للعبد ان لا یدخل مکه الاوهوطاهر قدغسل عرقه والاذی وتطهر.

(الامرالثانی) یستحب مضع شیء من الاذخر عند دخول الحرم لخبر ابی بصیر المروی فی الکافی عن الصادق (ع) قال اذا دخلت الحرم فخذ من الاذخر فامضغه و کان یامر بذلک ام فروه (وصحیح معاویه بن عمار) المروی فی الکافی ایضا عنه (ع) قال اذا دخلت الحرم فخذ من الاذخر فامضغه (ولعل الحکمه فی ذلک) رفع ریح الفم به فان الاذخر طیب الرائحه و قداستثنی من الطیب المحرم فی حال الاحرام فیتهیأ بذلک لدخول المسجد و لتقبیل الحجرالاسود.

(الامرالثالث) یستحب الغسل لدخول مکه اما من بئر میمون او من فخ اوغیر هما ففی صحیح الحلبی المروی فی الکافی قال امرنا ابوعبدالله (ع) ان نغتسل من فخ قبل ان ندخل مکه (وفی صحیح ابن عمار) عنه (ع) اذا انتهیت الی الحرم ان شاءالله تعالی فاغتسل حین تدخله و ان تقدمت فاغتسل من بئر میمون او من فخ او من منزلک من مکه ــ و قد تقدم هذاالحدیث فی الامر السابق ــ (وخبر ابان عن عجلان) قال ابوعبدالله (ع) اذا انتهیت الی بئر میمون اوبئرعبدالصمد فاغتسل واخلع نعلیک و امش حافیا و علیک السکینه والوقار.

(الامر الرابع) یستحب الغسل لدخول المسجد الحرام ایضا و لدخول الکعبه ففی صحیح معاویه بن عمار المروی فی الکافی عن الصادق (ع) قال سمعته یقول الغسل من الجنابه ویوم الجمعه ویوم تزور البیت و حین تدخل الکعبه (وفی موثق سماعه) المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) عن غسل الجمعه فقال (ع) واجب فی السفر والحضر ــ الی ان قال ــ و غسل المحرم واجب و غسل یوم عرفه واجب و غسل الزیاره واجب الامن علّه و غسل دخول الحرم واجب ویستحب ان لایدخله الابغسل (والمراد بغسل الزیاره هوالغسل لزیاره البیت التی تحصل بدخول المسجد الحرام (و فی خبر محمد بن مسلم) بعدعد جمله من الاغسال قال و حین اذتدخل الحرم واذا اردت دخول البیت (وفی صحیح عبدالله بن سنان) فی عدالاغسال ایضا قالی و حین تدخل تدخل مکه و المدینه و دخول الکعبه و غسل الزیاره (وفی خبر اخر لمحمد بن مسلم) الغسل فی سبعه عشر موضعا ــ الی ان قال ــ و اذا دخلت الحرمین ویوم تحرم و یوم الزیاره و یوم تدخل البیت.

وظاهر هذه الاخبار استحباب الغسل لکل واحد من دخول الحرم و دخول مکه و دخول المسجدالحرام و دخول الکعبه فاذا فرض انه اغتسل عند دخول الحرم و لم ینتقض غسله الی ان دخل مکه و المسجدالحرام والکعبه فیکفیه غسل واحد والاستحب لکل واحد من المذکورات غسل.

(الامرالخامس) یستحب دخول مکه متواضعا بعیدا عن الکبر و من مظاهر التواضع الدخول بثیاب خلقه کماورد فی صحیح هشام بن سالم المروی عن کتاب المحاسن عن الصادق (ع) قال انظروا اذا هبط الرجل منکم وادی مکه فالبسوا خلقا من ثیابکم اوسمل ثیابکم فانه لم یهبط وادی مکه احدلیس فی قلبه من الکبر الاغفرالله له (والسمل بالتحریک الخلق من الثیاب)

(الامرالسادس) یستحب ان یدخل حافیا و نعلاه بیده کمافعله الصادق (ع) علی ماتقدم فی روایه ابان وقال (ع) من فعل ذلک محی الله عنه ماه الف سیئه (الحدیث) و قدمر فی الامر الاول (وفی خبر عجلان) المروی فی الکافی عن الصادق (ع) قال اذا انتهیت الی بئر میمون او بئر عبدالصمد فاغتسل واخلع نعلیک و امش حافیا و علیک السکینه والوقار (وفی صحیح معاویه بن عمار) عن الصادق (ع) قال من دخلها بسکینه غفرالله ذنبه، قلت کیف یدخلها بسکینه، قال (ع) یدخلها غیر متکبر ولامتجبر (وموثق اسحق بن عمار) عنه (ع) قال لایدخل مکه رجل بسکینه الاغفرله قلت و ما السکینه قال التواضع.

(الامرالسابع) یستحب ان یدخل مکه من اعلاها و یخرج من اسفلها اما مطلقا کمافی الشرایع وعن النافع و القواعد وغیرهما، و اما اذا اتاها من طریق المدینه کما عن المقنع و التهذیب والمراسم والوسیله والسرائر، اواتاها من الشام کما عن العلامه (والاصل فی ذلک) خبر یونس قال قلت لابی عبدالله (ع) من این ادخل مکه و قدجئت من المدینه فقال (ع) ادخل من اعلی مکه و اذا خرجت ترید المدینه فاخرج من اسفل مکه (وتقیید دخول مکه) بکونه جائیا من المدینه انماورد فی کلام السائل بخلاف تقیید الخروج عنها حیث ورد فی کلام الامام (ع) و لاباس بالقول باطلاق استحباب الدخول من الاعلی تاسیا بالنبی (ص) لماروی فی الصحیح عن الصادق (ع) ان رسول الله دخل من اعلی مکه من عقبه المدینه.

(الامرالثامن) ان یدخل من باب بنی شیبه (ویدل علیه) صحیح عبدالله بن سنان المروی فی الکافی عن الصادق (ع) قال ذکر رسول الله (ص) الحج و کتب الی من بلغه کتابه ـ الی ان قال ـ فلما انتهی الی باب المسجد استقبل الکعبه (وذکرابن سنان انه باب بنی شیبه) حمدالله واثنی علیه (الحدیث) وخبر سلیمان بن مهران المروی فی الفقیه والعلل قال قلت للصادق (ع) کم حج رسول الله (ص) ـ الی ان قال ـ و منه (ای من المازمین) اخذالحجرالذی نحت منه الحجرالذی رمی به علی (ع) من ظهرالکعبه لماکان علی ظهر رسول الله (ص) فامر به ودفن عند

باب بنی شیبه فصار الدخول الی المسجد من باب بنی شیبه لاجل ذلک (واستدل له فی المنتهی) بالتاسی بالنبی الکریم (ص) لدخوله من هذا الباب (قال فی المدارک) و علل ایضا بان هبل و هو اعظم اصنام المشرکین مدفون هناک تحت عتبه الباب ،وهذا الباب فی زماننا داخل فی المسجد و فی محاذاته باب السلام .

(الا مر التاسع) یستحب الوقوف عند باب المسجد والدعاء بالماثور والدخول بسکینه و وقار و خشوع والسلام علی النبی واله والدعاء بالماثور عند الدخول (وفی صحیح معاویه بن عمار) المروی فی التهذیب عن الصادق (ع)اذا اتیت المسجد الحرام فادخله حافیا علی السکینه والوقار والخشوع وقال من دخله بخشوع عفرله ان شاء الله تعالی قلت ما الخشوع قال السکینه قال تدخل بغیر تکبر فاذا انتهیت الی باب المسجد فقم و قل السلام علیک ایها النبی ورحمه الله و برکاته بسم الله و بالله و من الله و ماشاء الله والسلام علی انبیاء الله ورسله والسلام علی رسول الله والسلام علی ابراهیم خلیل الله والحمدلله رب العالمین (الحدیث) رواه فی الوسائل فی الباب الثامن من ابواب مقدمات الطواف .

(الفصل الثانی)فیما یعتبر فی صحه الطواف من الشرائط وهی امور (الاول)یعتبر الطهاره من الحدث الاکبر والاصغر فی الطواف الواجب باجماع العلماء کافه من غیر خلاف منهم . . .ویدل علیه من النصوص صحیح زراره المروی فی الکافی عن الباقر (ع)قال سئلته عن الرجل یطوف بغیر وضوء ، ایعتد بذلک الطواف ،قال لا (وصحیح ابی حمزه) عن الباقر (ع)انه سئل اینسک الناسک و هو علی غیر وضوء فقال (ع)نعم الا الطواف بالبیت فان فیه صلوه (وصحیح محمد بن مسلم)المروی فی الکافی والفقیه عن احدهما (ع) عن رجل طاف طواف الفریضه و هو علی غیر طهور فقال یتوضا و یعید طوافه و ان کان تطوعا توضا وصلی رکعتین (وصحیح معاویه بن عمار) عن الصادق (ع) قال لاباس ان یقضی المناسک کلها علی غیر وضوء الا الطواف فان فیه صلوه والوضوء افضل (والظاهر) من قوله (ع) والوضوء افضل افضلیه الوضوء فی المناسک کلها فیستفاد منه استحباب الطهاره فی جمیع المناسک ولاباس بالقول به (وصحیح علی بن جعفر)المروی فی الکافی والتهذیب عن اخیه الکاظم (ع) عن رجل طاف البیت وهو جنب فذکر و هو فی الطواف ،قال (ع) یقطع طوافه ولا یعتد بشیء مما طاف (وزاد فی الکافی)وسئلته عن رجل طاف ثم ذکر انه علی غیر وضوء قال (ع) یقطع طوافه ولا یعتد به (وصحیح رفاعه) المروی فی التهذیب عن الصادق (ع) قال قلت له اشهد شیئا من المناسک وانا علی غیر وضوء قال نعم الا الطواف فی البیت فان فیه صلوه .

(و هذه الاخبار)ظاهرها الدلاله فی اعتبار الطهاره من الحدث فی الطواف الواجب و یدل علی اعتبار الطهاره من الجنابه والحیض والنفاس حرمه مکث الجنب والحائض والنفساء فی المسجد الحرام بل مرورهم (هذا فی الطواف الواجب) و ان کان واجبا فی حج مستحب اوعمره مستحبه ،

واما الطواف المستحب الذی یوتی به من غیر ان یکون جزء نحج او عمره فالمشهور عدم اعتبار الطهاره من الحدث فیهٔ الاصغر (ویدل علیه) صحیح محمد بن مسلم المتقدم (وموثق عبید بن زراره) عن الصادق (ع) قال قلت له انی اطوف طواف النافله علی غیر وضوء ،فقال (ع) توضا وصل وان کنت متعمدا (وموثقه الاخر) عن الصادق (ع) عن رجل طاف علی غیر وضوء ،فقال ان کان تطوعا فلیتوضا ولیصل رکعتین (وصحیح حریز) عنه (ع) عن رجل طاف تطوعا وصلی رکعتین و هو علی غیر وضوء قال یعید الرکعتین ولا یعید الطواف (ومرسل الفقیه) عن عبید بن زراره عن الصادق (ع) قال لا باس ان یطوف الرجل النافله علی غیر وضوء ثم یتوضا ویصلی فان طاف متعمدا علی غیر وضوء فلیتوضا ولیصل و من طاف تطوعا و صلی رکعتین علی غیر وضوء فلیعد الرکعتین ولا یعید الطواف .

و دلاله هذه الاخبار علی عدم اعتبار الوضوء فی الطواف المندوب واضحه و بها یقید اطلاق الاخبار المتقدمه الداله باطلاقها علی اعتبار الوضوء فی کل طواف (خلافا للمحکی عن ابی الصلاح) من انه لا یصح طواف فرض ولا نفل الا مع الطهاره من الحدث (واجتح له) بقوله (ع) الطواف بالبیت صلوه و خبر ابی حمزه المتقدم بل یمکن التمسک له بما فی صحیح معاویه بن عمار و صحیح رفاعه المتقدمین من قوله (ع) فان فیه صلوه لان هذه العله تعم الطواف المندوب ایضا (والاقوی ما علیه المشهور) لدلاله ما تقدم من الاخبار علی عدم اعتبار الوضوء فی الطواف المندوب وکون النسبه بینها و بین الاخبار الداله علی اعتباره فی الطواف بالاطلاق والتقیید ،واما ما هو المعروف من قوله الطواف بالبیت صلوه فلم یثبت فی شیء من کتب الاخبار وان تناولوها فی الکتب الاستدلالیه من غیر سند و مع الغض عن ذلک فالنسبه بینه و بین الاخبار المجوزه ایضا بالاطلاق والتقیید و بذلک یجاب عن الاستدلال بقوله (ع) فان فیه صلوه فانه انما یدل علی اعتبار الوضوء فی الطواف المستحب بالاطلاق وهو قابل للتقیید بما تقدم ،مضافا الی ما یاتی من الکلام فی شرطیه الصلوه فی الطواف المندوب وان الصلوه هل هی شرط له او مجرد استحباب ،هذا کله فی عدم اعتبار الوضوء .

واما اعتبار الطهاره من الحدث الاکبر فی الطواف المندوب فلا اشکال فی بطلان الطواف مع الجنابه او الحیض او النفاس اما فی صوره التعمد فواضح لاستلزامه الکون فی المسجد الحرام و هو حرام منهی عنه ،واما فی صوره النسیان فلاطلاق صحیح علی بن جعفر المتقدم الذی فیه عن رجل طاف بالبیت وهو جنب فذکر و هو فی الطواف ، قال (ع) یقطع طوافه ولا یعتد بشیء مما طاف ، وذلک بعد القطع بعدم الفرق فی الحکم بین الجنب و بین الحائض والنفساء ،واطلاق الخبر یشمل الطواف الواجب والمندوب ،والاخبار المجوزه للطواف المندوب من غیر طهاره انما هی فی الحدث الاصغر فیبقی اطلاق الصحیح من غیر مقید (نعم) اذا کان علیه غسل مس المیت فلا یبعد صحه الطواف المندوب لعدم حرمه دخوله فی المسجد (ومنه یظهر) حکم المستحاضه الکثیره والمتوسطه فانها تصح منها الطواف الواجب بعد ان تعمل ما یجب علیها للصلوه و اما الطواف المندوب فالظاهر انها

التراب طهوراكما جعل الماء طهورا و في صحيحه محمد بن مسلم : هو بمنزله الماء (انتهى) .

(اقول) و قد تقدم في مبحث التيمم انه رافع للحدث لانه مبيح فقط، و مع تسليم كونه مبيحا فكما تستباح به الصلوه كذلك يستباح به الدخول في المسجد الحرام اذا ضاق وقت الطواف ولوكان الحدث هو الجنابه اوالحيض والنفاس فضلا عن غيرها من الحدث الاصغر اوالاستحاضه او من مس ميتا واما مع سعه الوقت فينتظر زوال العذر فلا يجوز للجنب ونحوه بل ولا للمحدث بالحدث الاصغر الطواف الواجب بالتيمم اذا امكن له التاخير كطواف عمره التمتع مع سعه الوقت للخروج الى عرفات ،والله العالم .

لوطافت سهوا من غير ان تعمل ما يجب عليها للصلوه صح طوافها ، و اما في صوره العمد فالاحتياط ترك الطواف المندوب وذلك لحرمه المسجد الحرام والكعبه المشرفه .

و هل يجوز الطواف الواجب مع التيمم عند عدم الماء او وجود المانع من استعماله (وجوه) ثالثها التفصيل بين تيمم الجنب والحائض والنفساء بعد نقائهما وبين غيرهم بعدم جواز الدخول في المسجد مع حدث الجنابه اوالحيض والنفاس وجواز الدخول في غيرها و هذا التفصيل منسوب الى فخر المحققين (قال في المدارك) المعروف من مذهب الاصحاب استباحه الطواف بالطهاره الترابيه كما يستباح بالمائيه ويدل عليه عموم قوله (ع) في صحيحه جميل ان الله تعالى جعل-